جامعـة الجزائر
كليــة العلوم الإنسانيــة والاجتمـاعية
قســـم التــــــاريخ

نيابة الدراسات العليا
والبحث العلمي

تـطور الهيئات القياديـة للثورة التحريرية

1962 - 1954

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر

من إعداد الطالب:
عبد النور خيثر

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور حباسي شاوش

السنة الجامعية
2006 - 2005

كلمة شكر وعرفان

لقد من الله علي بأن حضاني بدعم وإسناد لم أكن بدونه لأنجـز هـذه الدراسـة بالشكل الذي انتهت إليه , ومن هنا نازعتني نفسي على أن أجهر بمشاعر جياشـة بحثـت طويلا عن المفردات للتعبير فيها عن امتناني وشكري وتقديري لكل الذين كانوا لي عونـا وسندا في السنوات الخمس التي استغرقها مني إنجاز هذه الأطروحة , وسأخص بالذكر هنا الأستاذ المشرف الدكتور شاوش حباسي في المقام الأول , وكل من الزملاء والأصدقاء أحمد بوقجاني والطاهر جبلي وجمال بلفردي وأحمد مريوش وعبد المجيد بن عدة وعبد الحكيم بن تركية, وإلى جانبهم كل من الرائد عمار ملاح الذي أهـداني مذكراتـه ووافـاني بكـل إصدارات جمعية أول نوفمبر بباتنة و الرائد عزالدين الذي وضع ما تزخر به مكتبته الخاصة في متناول زواره من طلبة وباحثين .

دون أن أنسى فضل عدد كبير من القائمين على كل من مكتبة مركز الدراسـات والبحث في الحركة الوطنية ومكتبة متحف المجاهد وقصر الثقافة والمكتبة الوطنية (القديمة) , ومكتبة أرشيف ولاية الجزائر العاصمة .

Ðłƴøøøøøøøøøøǵâł

- إلى والدي الكريمين اللذين أدعو الله لهما بأن يجعل الجنة تحت أقدامهما جزاء حسنا عن بلائهما الحسن عني وعن إخوتي

- إلى ولدي العزيزين اللذين أدعو الله لهما بأن ينبتهما نباتا حسنا وأن ينفع بهما أمتهما وإياي .

- إلى عقيلتي وأم فلذتي كبدي عوضها الله عن صبرها وتحملها لكل تقصير بدر مني طيلة إعداد هذه الدراسة خيرا , فلها مني كل العرفان على إسنادها وتحفيزها لي .

- إلى قوافل الشهداء والعلماء الذين انتصبوا كأعمدة من نور وضياء على امتداد تاريخ هذا الوطن العربي والاهد .

أهدي هذه الدراسة

المقدمة

المقدمــة :

إن البحث في تاريخ الثورة التحريرية لا يزال على الرغم من الركام الكبير للكتابات التي تناولته وخاصة الفرنسية منها يفتح آفاقا جديدة أمام الباحثين الجزائريين ، بالنظر إلى أن مواضيع عديدة لا تزال بكرا لم تخضع إلى الدراسة المعمقة من ناحية ومثيرة للخلاف والجدل من ناحية أخرى .

ولا يجب أن يفهم من هذا أن خوض غمار البحث في المواضيع ذات الصلة بالثورة الجزائرية يعد سبيلا مغريا وهينا ، وإنما هو الواقع مسلكا وعرا لأنه يفرض على أي باحث تحاشي السطحية والتوظيف السياسي اللذين يعتبران السمة البارزة في منهج كتابة التاريخ الرسمي ، كما يفرض الحذر من الانسياق وراء القراءات والأطروحات المغرضة والمتحاملة في متون إصدارات مدرسة التاريخ الاستعماري ومن خلفها الكثير من الكتابات الأكاديمية المتأخرة التي لبست مسوح تلك المدرسة وإن تخفت في معظمها خلف ستار مراكز الدراسات والبحث الفرنسية البارزة .

ولهذا فإن إعداد دراسة شاملة ومتكاملة في موضوع تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية بمختلف جوانبه وزواياه لا تزال إلى أيامنا هذه مسألة عويصة تتطلب جهودا قد ينوء بحملها باحثون أو مؤرخون فرادى . ويمكن أن نفسر هذه الصعوبة بعاملين أساسيين تسببا لفترة طويلة في إبقاء الظلال الكثيفة حول قضايا كثيرة مرتبطة بحرب التحرير.

يتمثل العامل الأول في التقاطع الشديد بين التاريخ والسياسة في هذا الموضوع بالنسبة للجزائريين ، وقد ساهم هذا التقاطع لفترة طويلة في إبقاء المسائل المرتبطة بالقيادة الثورية بعيدة عن الدرس والتحليل ، وتسبب في تأخر تدريس تاريخ الثورة التحريرية في الجامعات الجزائرية لمدة ثلاثة عقود بعد الاستقلال . مما أفرز انعكاسات وخيمة تمثلت في تراكم القراءات المتناقضة والمتزأة والانتقائية من ناحية ، وأدى إلى انصراف قطاع عريض من القراء والباحثين الجزائريين إلى الاغتراف من المناهل التي كتبت بأقلام المؤرخين والعسكريين الفرنسيين .

أما العامل الثاني فيعود إلى إخفاق تجربة إعادة كتابة التاريخ الوطني بالأقلام الجزائرية إلى حد الآن في إحداث التوازن مع الحجم الهائل للبيبلوغرافيا الفرنسية حول " حرب الجزائر " ، وفي الحد من مساعي الفرنسيين من أجل الاحتفاظ بالسبق في الكتابة التاريخية حول الثورة الجزائرية .

إن الحديث هنا عن حداثة التجربة الجزائرية في الكتابة الأكاديمية حول الثورة التحريرية لا يرمي إلى إضفاء مسحة كافكاوية على واقع البحث التاريخي عندنا ، وإنما

يهدف إلى تفسير خلفية من الخلفيات التي تسببت في الحصاد اليسير والمتواضع لهذه التجربة بعد نصف قرن في ظل الاستقلال ، ذلك أن النتاج الذي انتهى إليه تراكم إسهامات الباحثين والمؤرخين وشهود الذاكرة من الجزائريين لم ينته إلى حد الآن إلى بناء صورة جلية ومتكاملة حول تطور هيئات القيادة الثورية خلال حرب التحرير ، إلى درجة أن بعض متون هذه الإسهامات حوت نقائض واختلافات شديدة في تحديد عضوية مجموعات كاملة من الشخصيات الثورية في عدد من الهيئات القيادية ، وفي ضبط تواريخ وقراءات دقيقة لوقائع مهمة كاستشهاد القادة أو انعقاد اجتماعاتهم .

ولا تزال مواضيع وقضايا كثيرة كتلك التي تعنى بالإحصائيات حول جيش التحرير الوطني أو بالبحث والتدقيق في كلفة وخسائر حرب التحرير ، و بالصراعات الداخلية بين الجزائريين و بالحركى والقومية ، أو تلك المتعلقة بالدورين السياسي والعسكري لجيش الحدود و الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وغيرها من المواضيع تشكل مساحات ظل وتمثل نقاط خلاف شديد .

إن مرمى هذه الدراسة لا يعنى بواقع الكتابة التاريخية في الجزائر أو بالتقديم للبيبلوغرافيا الفرنسية حول الثورة التحريرية ،كما أن الحيز هنا لا يتسع للاسترسال في نقد المصادر التاريخية التي تناولت موضوع هذه الدراسة بشكل مستفيض ، ولا يتسع أيضا لمقارنة الكتابات التاريخية الجزائرية مع مثيلتها الفرنسية من حيث الغزارة والكم و التنوع في المواضيع وفي المرامي والمقاصد , وفي القيمة والنوعية والجودة .

ولكن المبتغى هو تسليط الضوء بصورة تحليلية ونقدية على الملامح الأساسية لتطور الهيئات القيادية الثورية من خلال تتبع المسار الذي انتقلت من خلاله الثورة عبر مراحل مختلفة انطبعت كل مرحلة منها بميزات معينة ، لأن تلك المراحل كانت في جانب من جوانبها نتاجا لمبادرات القادة وتطور العلاقات فيما بينهم حينا وانعكاسا مباشرا للوضعية التي كانت عليها هيئات القيادة الثورية حينا آخر .

لقد كان اختياري للبحث في هذا الموضوع في البداية وليد دافع ذاتي حركه فضول قوي و رغبة دفينة في نفسي من أجل الاطلاع على القضايا و المسائل التي لم تكن تشير إليها الكتابات التاريخية الجزائرية حول الثورة إلا لماما ، وقد تحول هذا الدافع لدي إلى هاجس دائم الحضور منذ

أن تلقيت دروسي الأولى في تاريخ الثورة على مقاعد الجامعة في عام 1994 على يد الأستاذ الذي شاءت الأقدار أن يكون المشرف على هذه الدراسة بعد ذلك بستة أعوام .

لكنني اكتشفت فيما بعد أن البحث والكتابة في موضوع بهذه الأهمية كان يفرض الاستعاضة عن الدافع الذاتي الذي يحركه الفضول وحب الإطلاع بدوافع علمية بحتة تكون ديدنا رئيسا من أجل إنجاز دراسة تاريخية موضوعية إلى أقصى حد ممكن ، تشكل إسهاما شخصيا متواضعا في سياق البحث في تاريخ الثورة من منظور مختلف عن التاريخ الرسمي والتاريخ الاستعماري على حد سواء .

وسأحاول في سياق موجز تحديد أهم هذه الدوافع العلمية في مايلي :

1- إن البحث في موضوع تطور هيئات القيادة الثورية يعطي للباحث فرصة سانحة للإحاطة بأغلب القضايا والأحداث التي شهدتها الثورة انطلاقا من العلاقة المباشرة لهذا الموضوع ببقية المواضيع الجزئية والفرعية خلال حرب التحرير.

2- على الرغم من تناول بعض الكتابات الجزائرية لهذا الموضوع إلا أنها لم ترق إلى مستوى الدراسات الشاملة والدقيقة , ويمكن أن نذهب إلى القول بأنه حتى تلك المنجزة باللغة الفرنسية بأقلام جزائرية مثل مؤلفات حربي وسليمان الشيخ ومحمد تقية , لم تغط كل المساحات المتعلقة بتطور الهياكل السياسية والعسكرية للثورة في الداخل والخارج ، بسبب انصراف بعضها نحو الجدل والتوظيف السياسي من جهة ، وتركيز بعضها الآخر على مواضيع جزئية وفرعية .

3- إن توفر المكتبة الجزائرية على ركام ضخم من الدراسات والمؤلفات التي أنتجتها الأقلام الفرنسية على وجه الخصوص لا يمثل في أية حال من الأحوال مسوغا للاكتفاء بها واعتبارها مراجعا موثوقا بها ، بقدر ما يجب أن يتم النظر إليه على أنه يشكل حافزا لإنتاج بدائل أو نظائر لها من منظور مختلف عنها . ولا يقصد من هذا الإنقاص من قيمتها العلمية التاريخية بشكل مطلق وإنما توضيح أن أغلبها يتضمن قراءات غير موضوعية لتاريخ الثورة ، وقد تمت صياغتها بصورة تضفي سلبية شبه مطلقة على ذلك التاريخ من خلال التوظيف المكثف لمصطلحات التاريخ الاستعماري بشكل معلن حينا ومستتر في أحايين كثيرة .

4- إن افتقار الجامعة الجزائرية لزمرة كافية من الباحثين المتخصصين في تاريخ الثورة بعد نصف قرن من الاستقلال لا شك أنه يعبر عن وضعية معيبة ، ويمكن أن نجزم هنا أن هذا الفراغ الرهيب في تكوين هؤلاء هو الذي سمح لبعض الباحثين الفرنسيين المغمورين فيما راء البحر بأن يتحولوا في بضع سنين إلى أعلام يشار إليهم بالبنان عند القراء الجزائريين ، وأصبحوا بفعل الدعاية والترويج في فرنسا خبراء ومراجع تسرع نحوهم الخطى لتلقي الدروس في التاريخ الوطني المعاصر والراهن أيضا .

5- تندرج هذه الدراسة في سياق الجهود الرامية إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن السبق والحضور الفرنسي المستمر في مجال الكتابة التاريخية حول الثورة التحريرية ، وهذا أسوة بما حققه رواد الكتابة التاريخية الجزائرية في المواضيع المرتبطة بالحركة الوطنية وبالتاريخ الوطني في الفترة التي سبقت الفاصل الاستعماري . وللتدليل على أن هذا المسعى واقعيا وليس حالما يمكن أن نعاين اليوم الفوائد الجمة التي قدمتها مؤلفات الحركة الوطنية وقضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر على سبيل المثال لا الحصر في إعادة النظر في موروث المدرسة الاستعمارية وفي امتلاك رؤية جديدة للتاريخ الوطني لدى الأجيال الشابة من دارسي التاريخ في الجامعة الجزائرية .

6- تحاول هذه الدراسة الدفاع عن الذاكرة الجماعية من منطلق أن تاريخ الثورة لم يكن في يوم ما ميراث نخبة أو زمرة معينة ، وأن التجربة التاريخية الخصبة التي قدمتها لنا حرب التحرير لا يمكن القبول با خارج سياقها التاريخي كذريعة للتوظيف السياسي الهادف إلى احتكار السلطة وممارسة الإقصاء والتهميش في حق السواد الأعظم من الجماهير والنخب "الغير حاكمة " . وبذا فإن هذه المحاولة تقف عند حد نقيض لتسويق القراءة الرسمية لتاريخ الثورة .

7- تسعى هذه الدراسة نحو تأصيل المصطلحات الجزائرية وضبط المفاهيم الدقيقة لها , وإلى تصفية وتطهير الكتابة التاريخية حول الثورة من أدران المصطلحات الاستعمارية التي تنطوي على نزعة إنكارية رافضة للإقرار بالحقائق من جهة ، وعلى نزعة تبريرية مزيفة ومخادعة من جهة أخرى .

8- ترمي هذه الدراسة إلى تقييم المادة التاريخية الجزائرية المتوفرة أمام الباحث الجزائري ، وإخضاعها للنقد الموضوعي دون الانسياق وراء الاعتبارات الشخصية والسياسية التي لا

تزال تحجب الرؤية السليمة للكثير من القضايا المتعلقة بموضوع القيادة الثورية . ولا نقصد هنا الوثائق والأرشيفات وإنما إعادة النظر فيما تراكم من كتابات ومذكرات وشهادات في العقود الماضية بصورة عامة ، وفي السنوات الأخيرة على وجه الخصوص .

9- تدف هذه الدراسة أيضا إلى تجاوز منحى بعض الكتابات الفرنسية والجزائرية الرامي إلى توظيف الانكسارات والكبوات التي شهدها مسار الدولة الوطنية المستقلة من أجل الإنقاص من الأهمية التاريخية للثورة الجزائرية ، لأن مثل هذا المنحى لا يعد منهجا تاريخيا سليما بقدر ما ينم عن ارتباطه الشديد بالتوظيف السياسي والأدلجة المكشوفة .

10- تأمل هذه المحاولة التأسيس لمنهج ينشد الحقيقة ولا يعتمد الإقصاء في قراءة تجربة الثورة التحريرية، كما أنه لا يمارس النضال السياسي في الكتابة التاريخية ويحرص على عدم الانسياق وراء القراءة الرسمية الاحتفالية والملحمية أو القراءة الاستعمارية المضللة و المزيفة في الجزء الأكبر منها .

قسمت هذه الدراسة إلى سبعة فصول أردفتها بخاتمة ومجموعة من الملاحق التوضيحية ذات علاقة مباشرة بالمتون ، وقد حاولت التمهيد للموضوع بصورة عامة في الفصل الأول عندما خصصته لتعريف وشرح مفهوم النخبة الثورية وأيضا لتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف في الانتماء الاجتماعي والتكوين الثقافي و الميول السياسية والأيديولوجية بين المجموعات المختلفة للنخبة الثورية خلال حرب التحرير .

ثم وقفت الفصل الثاني للتنظيمات الثورية الجنينية التي تشكلت قبيل انطلاقة الثورة بأشهر قليلة ، والتي استحالت إلى الأنوية الأولى للقيادة الثورية في الفترة التي امتدت من مارس إلى أكتوبر 1954 . وقد تم تسليط الضوء في المباحث الأولى التي احتواها هذا الفصل على التجارب القصيرة لكل من اللجنة الثورية للوحدة والعمل وعلى مجموعة ال22 ولجنتي الستة والتسعة .ثم تناولت

هيئات القيادة الثورية في مرحلة الانطلاقة ، أين ركزت على الإشارة إلى هيئة القيادة الميدانية الأولى للثورة (قادة المناطق الخمسة) ، والوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في الفترة التي امتدت من بداية العمل المسلح إلى حادثة القرصنة الجوية في خريف عام 1956 ، وإلى إرهاصات تشكيل القيادة الثورية المركزية التي قصدنا بها تجربة قيادة العاصمة في الفترة الممتدة من أفريل 1955 إلى أوت 1956 .

واشتمل الفصل الثالث الذي عنونته ب" الهيئات القيادية للثورة من الصومام إلى تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى "على خمسة مباحث تضمن اثنين منها قراءة نقدية لقرارات مؤتمر الصومام وانعكاساتا الايجابية والسلبية على العلاقات بين القادة وهيئات القيادة .وتناولت بقية المباحث الإشارة إلى الهيئات السياسية الأولى للثورة (الملس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ) في المرحلة الممتدة من أوت 1956 إلى سبتمبر 1958 .

أما الفصل الرابع فقد عنونته ب" الهيئات القيادية الخارجية للثورة 1958-1962 " و خصصته لتتبع مسار التطور الإداري والسياسي و التنظيمي لكل من الحكومة المؤقتة باعتبارها هيئة للقيادة السياسية التنفيذية للثورة ، و هيئة الأركان العامة التي شكلت أعلى هيئة للقيادة العسكرية للثورة في السنتين الأخيرتين من حرب التحرير .

وقمت بتخصيص الفصل الخامس لتسليط الضوء على تطور مسار قيادات الولايات التاريخية الستة , وحرصت على الإشارة إلى بدايات وظروف تطور كل ولاية وإلى جهود أشهر العقداء الذين كانوا يشكلون هيئة أركان ما يعرف بقيادة الداخل ، و إلى طبيعة العلاقات بينهم ومع القيادة الخارجية للثورة في مراحل مختلفة من حرب التحرير .

أما الفصل السادس فقد حاولت من خلاله حصر أهم العوامل التاريخية التي تسببت في تأزم العلاقات داخل الهيئات القيادية الثورية بصورة عامة ، وبين بضعها البعض بشكل دقيق , ولم أكتف في عند تناول هذه العوامل بسرد الوقائع والأحداث وإنما آثرت تحليلها وتوضيح انعكاساتا وآثارها البعيدة على تطور التنظيمات السياسية والعسكرية للثورة .

و رميت في الفصل السابع وهو آخر فصول هذه الدراسة إلى تفسير الخلفيات التي قادت إلى انفلاق القيادة الثورية وانيار الهيئات السياسية للثورة عند ناية حرب التحرير على الرغم من اكتمالها الظاهري . وانتهيت إلى حصرها في أربعة أسباب رئيسية قمت بتحليل تداعياتا ونتائجها التي أدت إلى فشل الهيئات السياسية الثورية (المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية) في الصمود وقيادة البلاد إلى مرحلة الاستقلال بصورة هادئة وشرعية .

وفيما يتعلق بالمادة التاريخية التي اعتمدت عليها في إعداد هذه الأطروحة , فقد سعيت إلى جمع ما أمكن من وثائق الأرشيف الوطني وأرشيف متحف الماهد ، كما تحصلت على بعض الوثائق من الأستاذ المشرف في سياق العمل معه في فرقة بحث حول وثائق الثورة الجزائرية ،

وأتيحت لي أيضا فرص عديدة للحصول على وثائق من رفاق لي في الدراسة الجامعية (ما بعد التدرج) ومن بعض مجاهدي وإطارات الولايتين الأولى والرابعة على وجه الخصوص.

وبعد جمع الوثائق يممت نحو الشهادات المكتوبة والسمعية البصرية بعدما خابت جهودي في إقناع عدد من إطارات الثورة الذين تمكنت من الاتصال بهم و مقابلتهم من أمثال علي مهساس و الرائد عز الدين (رابح أزراري) والرائد سي عمار (عقبي عبد الغني) والعقيد سي حسان (يوسف الخطيب) و الرائد لخضر بورقعة وغيرهم بمكاشفتي بالحقائق والإدلاء بشهاداتهم حول مسائل ذات ارتباط وثيق بهذه الدراسة ، وهذا ما دفعني إلى الاستعاضة عن المقابلات والشهادات الشخصية بالشهادات المسجلة في الملتقيات الوطنية كتلك التي ألقيت خلال الملتقى الوطني حول إطارات الثورة بمتحف المجاهد بتاريخ 3-4-5 نوفمبر 1997 (أربعة أشرطة فيديو) أو تلك التي حواها القرص المضغوط الذي أنتجته وزارة المجاهدين عام 2002، إلى جانب توظيف عدد من الشهادات والحوارات المنشورة في بعض الدوريات مثل مجلات المصادر والرؤية والراصد وأول نوفمبر والجيش وغيرها .

ثم توجهت إلى تنويع المصادر والمراجع إلى أقصى حد ممكن , بهدف تفادي الاقتصار على الاغتراف من مناهل جزائرية معينة مثل كتابات محمد حربي ومحمد تقية وسليمان الشيخ وغيرهم ، و الاجترار المستمر للمادة التي توفرها بعض المصادر الفرنسية الشهيرة مثل كتابات كل من إيف كوريار و فيليب تريبيي وهنري لومير وهنري علاق و غيرهم .

وقد تطلب مني ذلك تعقب الإصدارات الجديدة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ,وحالفني الحظ في إيجاد ضالتي في كم معتبر من المذكرات والدراسات التاريخية التي ظهرت منذ بداية التسعينيات، والتي كتبت بأقلام عدد من القادة والإطارات المعروفة في صفوف الثورة ، وتعد مذكرات علي كافي وخالد نزار وعبد الرزاق بوحارة ومحمد زرقيني ومحمد صايكي والطاهر سعيداني وعثمان سعدي بن الحاج ولخضر بورقعة وعمار ملاح ومصطفى بن عمار وغيرهم نماذج مهمة منها .

كما قمت بتوظيف بعض الدراسات الجامعية الجزائرية التي تم إعدادها في السنوات الأخيرة ، ومجموعة من الإصدارات الفرنسية/الجزائرية المشتركة كتلك التي أشرف على إعدادها كل من محمد حربي وجيلبرت مينيي وبنجامين سطورا ، واستعنت أيضا بعدد معتبر من المقالات التي حوتها جرائد و دوريات جزائرية وفرنسية مختلفة .

إن الحيز هنا لا يكفي لعرض المادة التاريخية التي لجأت إليها من أجل تشكيل اللبنات الأساسية لهذه الدراسة ، و لا يتيح أيضا مجالا كافيا لنقدها وتقييمها بشكل مستفيض لأن هذا يتطلب في الواقع دراسة قائمة بذاتها ,و لذلك فإنني حاولت –نسبيا- استدراك هذا في مختلف الفصول والمباحث . كما أن الأهم في نظري في سياق التقديم لهذه الأطروحة لا يتعلق بهذه الزاوية بقدر أهمية المنهج الذي تعتمده أية قراءة للوثائق والنصوص التاريخية على اختلاف أهميتها وتنوعها .

لأنه يمكن الجزم بأن تقديم السرد على التحليل والنقد يقود إلى الرواية والوصف السطحيين ، كما أن الانتقاء المسبق للمصادر والوثائق يتعارض مع دواعي الحياد المنهجي الذي يحول دون وقوع الباحث في مطب الذاتية المغرقة في الانحياز . ومن هنا يبقى الحرص الشديد على الوقاية من تأثير الأفكار المسبقة والذاتية والانحياز والتشيع التحدي الدائم بالنسبة لكل مؤرخ يسعى إلى التجرد والموضوعية .

وهذا ما يستدعي الالتزام بجملة من القواعد النظرية مثل تفادي النقد الكلي والمطلق لعينة من المصادر والمراجع ، أو حتى بالنسبة للمصدر و المرجع الواحد ، والحذر من ناحية أخرى من إضفاء الحصانة أو هالة من القداسة على مؤلفات معينة مهما بدت أهميتها البالغة . وعدم التسرع في إصدار الأحكام قبل جمع الشواهد الكافية للتدليل على النتائج أو التعليق عليها .

لقد اجتهدت في اعتماد المنهج التحليلي النقدي من أجل انجاز هذه الدراسة بهدف تحقيق هدف أسمى في تصوري ، وهو ذلك الذي يتعلق بالإسهام في الكشف عن الثغرات الكثيرة التي لا تزال تعتري الكثير من الكتابات التاريخية حول الثورة التحريرية، وعن جوانب عديدة لمواقع القصور في قراءتنا لتلك التجربة التاريخية الحافلة والهامة. ولا تزال أيضا بحاجة ملحة إلى الدرس والتدقيق وإعادة النظر من أجل تحقيق انطلاقة فعلية للبحث التاريخي في الثورة الجزائرية يكون قوامها النقد الذاتي والموضوعية ومرماها البعيد إعادة ترميم الذاكرة الجماعية وتقوية مناعتها لأن التاريخ أثبت أن الكثير من التجارب الثورية كانت تمثل لحظات ميلاد حقيقية للعديد من الشعوب والأمم .

وانطلاقا من هذه الخلفية فقد هيأت نفسي لتقبل أي انتقاد موجه للآراء والاستنتاجات التي بدرت مني في متن هذه الدراسة التي لا أزعم مطلقا أنني نجحت في تحصينها من سهام القارئ المتخصص والهاوي على حد سواء ، لأننا في الأصل اجتهاد معرض للصواب في شطر منه وللخطأ في شطر آخر .

ويبقى عزائي الأول والأخير في ختام هذا التقديم أنني وهبت هذه الأطروحة ما أمكنني من جهد وعطاء ، كما يبقى أملي كبيرا في أنا سوف تلقى صدى طيبا في نفوس قرائها لأنني توسمت في إعدادها نشدان الحقيقة والمزيد من المعرفة في موضوع بالغ الأهمية من المواضيع المرتبطة بصورة جوهرية بالثورة التحريرية .

الفصل الأول:

مفهوم النخبة الثورية

(الثورة الجزائرية نموذجا)

1-1/ مفهوم النخبة الثورية (الثورة الجزائرية نموذجا):

لقد كانت الثورة التحريرية مرحلة تاريخية حاسمة في مسار التطور السياسي للجزائر ، لأنها أدت إلى ظهور نخبة ثورية متعددة المشارب والاتجاهات تولت قيادة الحرب والإشراف عليها قبل أن تتحول مجموعات من هذه النخبة الثورية إلى "نخبة سياسية حاكمة " في الدولة الوطنية المستقلة ، فتسببت بذلك بحدوث تغيير عميق في تركيبة النخبة التقليدية الموروثة من العهد السابق للفاصل الاستعماري و من ذلك الفاصل أيضا .

ولما كان مصطلح " النخبة " مصطلحا كثير الشيوع في الكتابات التاريخية حول الحركة الوطنية الجزائرية ،فقد كان لزاما وقبل الولوج في صلب هذا الدراسة تسليط الضوء على عدم توافق تسمية " النخبة " (التيار الاندماجي المتفرنس) في الحركة الوطنية مع مختلف المفاهيم التي تضمنها مصطلح "النخبة" الذي عكف على صياغته وتحليله عدد من الفلاسفة وعلماء السياسة والاجتماع الغربيين المعاصرين .

1-1 مفهوم النخبة كاصطلاح سياسي :

قبل ظهور مصطلح النخبة [1] تم استخدام ألفاظ عديدة للدلالة على مجموعات متميزة في المجتمع كانت تمثل في جوهرها فئات من النخبة الموجودة فعليا ، فقد كان "الكبراء " و"الوجهاء"و "الأعيان " و"العقلاء" و" الرياس" و"الأشراف " و"الأجواد" مسميات للحكام والولاة والعلماء وقادة الجيش والفرسان و الأسر الدينية .وكان مجموع هؤلاء ينتمون إلى "الخاصة " أو "الصفوة " التي أصبحت تعرف اصطلاحا " بالنخبة " .

ويعد مصطلح النخبة من المصطلحات الحديثة التي اختلف المؤرخون الغربيون في تحديد أبوة الفلاسفة والمفكرين الذين كان لهم السبق في استخدامه، بنفس القدر الذي اختلفوا فيه في تحديد مفاهيم و تعريفات دقيق للمصطلح ذاته[2]. فقد كان فلفيريدو باريتو(1848-1923) أول من

---

[1] تشير دراسة حديثة للباحث الإيطالي جيوفاني بوزينو إلى أن لفظ النخبة مشتق من فعل لاتيني هو ELIRE **المشتق من eligere** ,وهذا الفعل كان مستخدما في القرن ال12 م ويعني الانتخاب والاختيار , ثم أصبح لفظ النخبة يحمل الدلالة على الإشارة إلى عناصر مميزة في مجال ما أو في مجتمع ما , فيقال " نخبة الفرسان" و"نخبة العلماء " و" نخبة الجيش " , أو "نخبة المجتمع " بشكل عام . أنظر :
Giovanni,Busino , **Elites et élitismes** , collection approches , casbah éditions , 1998, Alger, p 03.

[2] تجمع مختلف المفاهيم التي صاغها المفكرون والفلاسفة حول النخبة على فكرة أنها تمثل القلة المتميزة , لكنها تختلف جذريا في تحديد فئاتها ومسمياتها من حضارة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر بصورة لا تسمح في الغالب بإحداث مقابلات كلية بينها , فقد كان الحضر و رجال المخزن و الأجواد و المرابطين يمثلون فئات النخبة في المجتمع الجزائري (والمجتمعات الشرقية عموما) قبل وأثناء الفترة الاستعمارية في وضع شبيه بالنبلاء الارستقراطيين والإكليروس والبرجوازية المدينية (الحضرية) في المجتمعات الأوروبية الإقطاعية وشبيه أيضا بوضع الشوغون (النبلاء) والساموراي (الفرسان) وحاشية الميكادو (الإمبراطور) في يابان ما قبل عصر الميجي (الاستنارة) .

استخدم هذا المصطلح للإشارة إلى القلة التي تمارس القيادة في المجتمع، بشطريها الحاكم والذي ينازع على الحكم أي النخبة الحاكمة والنخبة السياسية (المعارضة) .

ثم قام المفكر السياسي روبرت مايكلز(1876-1936) بتعميم استخدام مصطلح النخبة عندما أنجز دراسة رائدة حول " الظاهرة الأوليغارشية" (حكم القلة المسيطرة) نشرها عام 1911 في كتاب بعنوان "سوسيولوجية الحزب السياسي في الديمقراطية الحديثة" ، وأضاف جيتانو موسكا(1858-1941) الذي عكف على دراسة النظام البرلماني الايطالي الحديث النشأة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (بعد الوحدة) إلى جهود سابقيه أول دراسة علمية حول مفهوم النخبة وتطور العلاقات بين فئاتها المختلفة ومع الجماهير ، قام بدوره بنشرها عام 1920 تحت عنوان " مبادئ العلوم السياسية" [1]

و يمكن تفسير مثل هذه الاختلافات في تحديد النخب بتمايز جماعات النخبة من مجتمع إلى أخر في أصولها و ثقافتها وتوجهاتها. ولكن على الرغم من هذه الاختلافات إلا أن القاسم المشترك بينها يكمن في أن المصطلح يفيد في دلالته الأولى الإشارة إلى القلة الأكثر مكانة و تأثيرا في المجتمع في مختلف الميادين ، ويمكن أن نستدل هنا بالتوافق الشديد بين بعض التصورات الإسلامية والغربية ، فقد كان ألكسيس دو توكفيل يعتبر أن "النخبة " نقيض "للجماهير" لأن الأولى منظمة ومتجانسة ومؤهلة للقيادة ولضمان الحقوق والحريات للجماهير[2]، وهذا الطرح يبدو شبيها بما ذهب إليه أبو بكر أحمد الهمداني المعروف ب" إبن الفقيه " في كتابه مختصر كتاب البلدان عندما ذكر بأنه خارج مجموعة " الخاصة "(النخبة بالتعبير الإسلامي) توجد الكثرة (الجماهير) " العامة التي لا هم لها إلا إشباع حاجاتها الطبيعية " [3]

ويذهب المفكر الإسلامي المعاصر أبو الأعلى المودودي إلى الكشف عن اتفاقه مع المفكرين الأوربيين من دعاة "النخبوية" الذين كانوا من المعارضين لفكرة أن الجماهير (العامة) بإمكانها أن

---

(1) إن مفهوم النخبة بالنسبة للمدارس الفكرية الغربية المعاصرة يرتكز على إبراز تميز القلة الأكثر وعيا وثقافة ونفوذا وتأثيرا في المجتمع على الغالبية التي تمثلها الجماهير ,وغالبا ما يتم تحديد جماعات النخبة بالنظر إلى مستويات تكوينها الثقافي و حجم حضورها ومشاركتها في الحياة السياسية .أنظر :

Raymond Aron , **les étapes de la pensée sociologique** , Gallimard , paris , 1967, pp460-461 ; Busino , **élites et élitisme**, pp04-10 ;Charles –Wright Mills , **l'élite du pouvoir** , traduit de l'anglais par André chassignaux , 2° éditions , Maspero , paris , p 19 et p 176.

(2) Giovani Busino **, Idem**, pp 04-05 .

(3) Mahfoud Smati , **Les élites Algérienne sous la colonisation** , éditions Dahlab ,Alger , 1998 , p07

تلعب دورا خلاقا في التاريخ بمعزل عن قيادة نخبة نشيطة وفعالة ، عندما توجه إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه "النخبة " في المجتمع بقوله :" إن القوة الحقيقية في الأمة لا تكمن في العامة ولكن في صفوتها التي تمتلك القدرة على فرض النظام الصالح أو تتسبب في حدوث انياره بالفوضى والتفكك... ".[1]

ولكن يجدر توضيح أن هذا التصور لم يكن وليد القرنين التاسع عشر والعشرين ، لأن المسلمين خلال العهد العباسي الأول كانوا يقسمون المجتمع إلى ثلاثة فئات رئيسية هي العامة والخاصة(النخبة عموما) وخاصة الخاصة (النخبة الحاكمة)[2] ، وهو ما يوافق تقسيمات الفلاسفة وعلماء الاجتماع-السياسي الغربيين المعاصرين من أمثال الإيطاليين فيلفريدو باريتو و جيتانو موسكا والألماني الأصل الإيطالي الجنسية روبرت مايكلز والمجري الأصل الألماني الجنسية كارل مانايم (1893-1947) وصولا إلى الأمريكيين شارل ورايت ميلز (1916-1962) وجامس بورنام (1905-1987) والفرنسي ريمون آرون (1905-1983) الذين قسموا المجتمع بدورهم إلى جماهير ونخبة غير الحاكمة ونخبة الحاكمة . وتواصل هذا التطابق بين التصور الإسلامي ومثيله الغربي فيما بعد في تصنيف فئات الخاصة وخاصتها (النخبة الغير حاكمة والحاكمة) إلى مجموعات كثيرة ومتغيرة .

فقد كانت النخبة في المجتمع الإسلامي تضم الفئات الآتية : الحكام والوزراء والولاة الذين يتمتعون بامتياز النفوذ والسلطة المباشرة إلى جانب العلماء الذين يمتلكون تأثيرا كبيرا في العامة والأعيان الذين حققوا نجاحا ماديا كبيرا بجمع الثروة عن طريق التجارة وغيرها . وأيضا فئة الحضر المتعلمين التي كانت تشمل القضاة والكتاب والمؤدبين (المعلمين من أصحاب المكانة العلمية والخلقية).

وعلى منوال شبيه بذا التقسيم ذهب المفكرون الغربيون إلى تقسيم النخبة إلى مجموعات عديدة تختلف من مجتمع إلى آخر فهي تضم حينا النخبة الحاكمة في صورتين رئيسيتين (أوليغارشية أو منتخبة ديمقراطيا) والطبقة السياسية (المعارضة :الأحزاب والنقابات) والعلماء (التكنوقراط) والبرجوازيين الرأسماليين ، وقد حاول ريمون آرون في مقالات نشرها في سنوات 1949-1965 ثم جمعت في مجلد ظهر عام 1988 بعنوان " دراسات سوسيولوجية " تحديد فئات النخبة في

---

[1] أبو الأعلى المودودي , **نحن والحضارة الغربية** , الدار السعودية للنشر , جدة , 1984 , ص ص 217- 218 .

[2] M . Smati ,**op.cit** , pp06- 07

المجتمعات الغربية المعاصرة في خمسة مجموعات هي : المسؤولين السياسيين (الحكام) ، رجال الإدارة في الدولة (التكنوقراط حسب تعبير بورنام) ، رجال الاقتصاد (الملاك الكبار ومدراء الشـركات الكبرى)، وقادة الجماهير (شخصيات كاريزمية في صـفوف العامـة أو المعارضـة) ، والقـادة العسكريين[1].

2- "النخبة الجزائرية" في الحركة الوطنية :نخبة مثقفة وليست نخبة سياسية:

إن موضوع هذه الدراسة لا يعنى بالتفصيل في تعـدد مفـاهيم النخبـة ولا يسـعى إلى الاسترسال في المقارنة بين المفاهيم الإسلامية و الغربية ، وذلك لاعتبارين أساسيين في ما يتعلق بالنموذج الجزائري ، يكمن الأول في أن المفهوم الذي يحدد ما يعرف بالنخبة في تاريخ الحركـة الوطنية الجزائرية لا يمكن إسقاطه على التعريفات المختلفة التي صاغها الفلاسفة وعلـم السياسـة والاجتماع على اختلاف مشاربهم ، و ذلك لعزلة تلك القلة الموصوفة بالنخبة عـن مجتمعهـا و غربتها عن ثقافتها و انتماءها الحضاري ، لأن الشرط الأساسي في انتساب نخبة ما إلى مجتمع مـا يكمن في علاقتها العضوية به و ليس في ارتباطها وولائها و إخلاصها لقوة ونظام استعماري قمعي مسلط على رقاب السواد من أبناء شعبها .

ويمكن أن نوضح هذا بالإشارة إلى أن النظام الاستعماري كان في جوهره نظامـا مغلقـا آحادي النخبة على حد تعبير ريمون آرون ، فكان بذلك نظاما قمعيا تسلطيا لم يسـمح بتطـور النخب التقليدية الجزائرية ، وكان الوضع ذاته حتى بالنسبة للنخبة المتفرنسة التي كانـت نتاجـا لمدرسته في الجزائر، وعمل على إبقاء تلك النخب في حالة من الارتباط والولاء المطلق له .

وإذا ما حاولنا إسقاط تحليل المفكر والفيلسوف الايطالي فيلفريدو باريتو في سياق شرحه لتداول النخب الذي جاء فيه قوله :" لا يتم تغيير وضعية نخبة ما حاكمة إلا إذا حدث اختراقهـا من طرف عناصر جديدة تنظم إليها وتنجح في طرح أفكارها وتصوراتا ، ولكن إذا حـدث أن تبنت هذه العناصر أفكار النخبة التي انضمت إليها فإنا تذوب فيها وتتحول في النهاية إلى عناصر حليفة وخادمة .."[2] على نماذج في تجارب الحركات الوطنية في مصر والجزائر على سبيل المثال ، يمكن أن نسقط تجربة الضباط الأحرار في الانقلاب على النظام الخديوي في مصر باعتبارها نموذجا

---

(1) Giovani Busino , **Elites et élitismes** , p 82

(2) **Idem** , p 17.

ناجحا وفق تحليل باريتو ، وتجربة "التيار الاندماجي " في الجزائر بأنا حالة تمثل الإخفاق شبه التام لأنا انتهت إلى الانصهار والذوبان في النظام الاستعماري .

و يكمن الاعتبار الثاني في الخطأ الشائع الموروث عن الكتابات الاستعمارية التي حصـرت المفهوم في طائفة محظوظة في علاقتها بالإدارة الاستعمارية ، و التي كان أغلـب عناصـرها مـن العائلات الكبيرة ذات النفوذ و المال من جهة ، وذات السوابق في خدمة الوجود الأجنبي منذ بداية الاحتلال . والجدير بالتوضيح هنا أن مصطلح النخبة الشائع في الكتابات التاريخية الجزائرية اليوم لا يحمل الدلالة الحقيقية للتعريف الدقيق للنخبة كمصطلح سياسي، و إنما يحمل في جوهره الإشـارة إلى التيار الاندماجي في الحركة الوطنية الذي تزعمته العناصر المتفرنسـة ثقافيـا واجتماعيـا[1] إن مثل هذا النقد لا ينطوي على الـوع إلى إنكار امتلاك الـتمع الجزائري تحت نـير الاسـتعمار لنخبة تمثل الصفوة المتعلمة الواعية والحاملة لأمال وطموحات الفئات العريضة من الجماهير المعدمة ثقافيا واجتماعيا. و لكنه يسعى إلى توضيح أن مصطلح "النخبة" الذي تم إضفاؤه على تيار معـين ومجموعة محددة من الجزائريين لا يستند إلى أساس علمي يتوافق مع المفاهيم المختلفة للمصطلح .

لأننا إذا ما أخذنا بالمعيار القرآني أو الإسلامي للعضوية في " نادي النخبة " ،ونقصـد بـه العلم كأساس للتفاضل بين الناس ، فإن " النخبة الاندماجية " كانت تمثل مجموعة من الـموعـات المتعلمة ، ولا يمكن أن تكون هي النخبة كلها إلا إذا سلمنا بأن العلم والثقافة لم يكن لهما وجودا خارج الإطار الاستعماري ، ومثل هذا الطرح يوافق في الصلب المرتكز الفكري الاسـتعماري " الأورو-مركزي" الذي أفرز تسمية " النخبة" وحصرها على مجموعة معينـة بـذاتا في الجزائـر المستعمرة ويمكن أن نحاجج على صحة هذا التحليل بتوظيف وجهة نظر فيلسوف التاريخ الإيطالي ميراقليا الذي اعتبر الداروينية الاجتماعية بقوانينها القائمة على مبدأ الانتقاء الطبيعي هـي الـتي أضفت على التوجهات النخبوية الغربية شرعية علمية ، وفي الواقع تجاوز تأثير هذه النظرية هـذا النطاق لأنا تحولت أيضا إلى عامل (مبرر) سيكولوجي استندت عليه الحركة الاستعمارية الأوربية فيما بعد .

---

(1) إن الإشارة للنخبة في الحركة الوطنية الجزائرية غالبا ما يتضمن الإشارة إلى الفئة المتفرنسة التي تلقت قسطا وافرا من التكوين الثقافي في أحضان المدرسة الفرنسية في الجزائر المستعمرة . أنظر : أحمد طالب الإبراهيمي , **من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972** , (ش,و,ن,ت) , الجزائر , ص 18 . أبو القاسم سعد الله , **الحركة الوطنية** ,ج 2 , ط4 , دار الغرب الإسلامي , بيروت , 1992 , ص 159-160 . عبد القادر حلوش , **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر** , ط1, دار الأمة , الجزائر ,1999 ,ص 252 .

ويذهب ميراقليا إلى القول بأن النخب في صورتا " الارستقراطية والوراثية زائلة ووهمية ،لأن هناك أرستقراطية طبيعية لا تملك أي قوة القدرة على إزاحتها بصورة نائية ، وهي أرستقراطية العلم والكفاءة و القيم التي تعبر عن العقل وعن روح وآمال الشعوب في كل زمان "[1]. لأنا تتوافق في جوهرها مع معيار " العلم والكفاءة" دون أي اعتبار للأصول الاجتماعية و العرقية وللاختلاف في الأزمنة و بين الثقافات والحضارات .

إذن ، يمكن أن نخلص إلى أنه كان بالإمكان القبول بتصنيف " النخبة الاندماجية " كجزء من النخبة الجزائرية تحت نير الاحتلال ، لو لم يتم توظيفه بصورة حصرية على تلك المجموعة بذاتا ، لأنا كانت تمثل في الواقع فئة فقط من فئات النخبة في الجزائر المستعمرة ، فقد أشار أستاذ علم الاجتماع محفوظ سماتي إلا أن العهد الاستعماري تسبب في ظهور نخبة رابعة (فئة) كانت نتاجا للمدرسة الفرنسية في تكوينها الثقافي ، وذات أصول اجتماعية مرتبطة ب"العائلات الكبيرة"[2] أو بتعبير آخر بالنخب التقليدية الثلاثة الأقدم منها، وهي النخبة الحضرية (الأثرياء المدينيين) والنخبة الريفية (الأجواد أو نبلاء السيف والمعروفين أيضا بقبائل المخزن)والنخبة الدينية (المرابطين ورجال الزوايا والعلماء المحافظين) .

إن تعدد التيارات السياسية في الحركة الوطنية يكشف في جوهره عن تعدد فئات النخبة ، ويسمح بتجاوز المجموعة القليلة التي أضفت عليها الصحافة الكولونيالية تسمية النخبة تمييزا لها عن باقي المجتمع الذي كانت تنتمي إليه ثم انسلخت عنه ، و الانفتاح على قطاع عريض من الصفوة الجزائرية التي كانت تؤسس لإرساء توجهات سياسية أكثر احتكاكا و تعبيرا عن مطالب الجماهير

و لا يعد مثل هذا الطرح تحاملا على هذه الفئة أو قفزا على الدور التاريخي الذي قام به بعض عناصرها من الذين تمكنوا من التفاعل بصورة إيجابية مع ممثلي التيارين الاستقلالي والإصلاحي في الحركة الوطنية ، و تحولوا مع مطلع الأربعينيات إلى تبني أفكارا جديدة بديلة لمطالب للاندماج والانسلاخ عن الهوية التي كان يتم الترويج لها بقوة في العقدين السابقين لتأسيس حركة أحباب البيان والحرية [3].

---

(1) لقد كانت الصحافة والدوائر السياسية الكولونيالية في الجزائر وراء ظهور تسمية " النخبة " في مطلع القرن ال20 ,و على الرغم من ذلك تستمر كتاباتنا التاريخية في مجاراة تلك التسمية التي تمثل منتوجا صرفا للنزعة المركزية الغربية في صورتها الفرنسية , لأنها تحدد شروط امتلاك اللغة والثقافة الفرنسيتين لعضوية " النخبة " . وهذا ما يعبر عن تصنيف استعماري يقوم على التمييز بين الفئات المختلفة للنخبة الجزائرية الفعلية لصالح الفئة الأكثر ارتباطا بالاستعمار ومدرسته الإقصائية الانتقائية ذات التوجه اللائكي الليبرالي

(2) Busino , **op .cit** , p 07 .

(3) Smati , **op.cit** , p 04.

ولكن الغاية منه هي توضيح أن غالبية ممثلي هذه النخبة لم تقدم في سياق تجربتها مطالب تعبر عن ارتباطها بمحيطها الاجتماعي والثقافي وظلت رهينة في أدائها السياسي للخط الذي تقاطعت فيه مصالحها الخاصة مع المصلحة الاستعمارية لعقود طويلة [1]، و هو الأمر الذي كرس عزلتها وأثبت صفتها كحاشية للاستعمار أكثر منها نخبة قيادية تمتلك تصورات فكرية و سياسية بديلة لما كان مفروضا بالقهر والسيطرة من قبل إدارة الاحتلال . وأبقاها كجزء من البيروقراطية الاستعمارية أكثر منها مجموعة تتمتع بالقدرة على المبادرة الذاتية والقيام بحراك سياسي أو ثقافي مستقل عن الوصاية الكولونيالية .

3-1 تعدد النÆÊÁ السياسية في النÁبة الثورية الجزائرية :

على النقيض من تلك النخبة المصطنعة[2] ، تمخضت جهود فردية لثلة من العمال المهاجرين في فرنسا عن ميلاد تيار سياسي استقلالي في منتصف العشرينيات ، و تكللت مساعي مجموعة قليلة العدد من العلماء في الجزائر بتأسيس حركة إصلاحية شاملة في مطلع الثلاثينيات ، و سرعان ما استقطبا أعدادا غفيرة من الجزائريين مقارنة بما حققه الجناح الليبرالي المنشق عن الاندماجيين ، وما أحرزه التيار اليساري الذي لم يستطع حتى تحقيق جزأرته السياسية و التحرر من وصاية اليسار الفرنسي عليه [3].

إن النخبة الثورية في الجزائر تمثل في جوهرها عينات مختلفة من النخب التي حوتها بقية تيارات الحركة الوطنية ، و يمكن القول أنها كانت من العناصر الأكثر تصميما و إيمانا بالقضية الوطنية ، و لكن هذا التعريف لن يكون موضوعيا إذا لم ننبه إلى أن السواد الأعظم في صفوف هذه النخبة الثورية كان من مناضلي الاتجاه الاستقلالي الذي يعد المدرسة الأولى التي تخرجت منها

---

(1) إن مطالب الفئة المتفرنسة الشهيرة في تجربة الحركة الوطنية بالنخبة الاندماجية كثيرا ما كانت تعبر عن مصالح ضيقة لتلك الفئة , ولم تتجاوز المطالبة بحقوق المواطنة الفرنسية و بالتجنس والترقية الاجتماعية , ولم يشر أي مؤرخ فرنسي أو جزائري إلى مطلب واحد لتلك الفئة يعبر عن إيمانها بإمكانية التحرر الذاتي أو بقدرة الشعب الجزائري على تقرير مصيره خارج الإطار الاستعماري .

(2) يعود السبب لمثل هذا الوصف إلى الطريقة والظروف التاريخية التي تشكلت من خلالها " النخبة المتفرنسة " في الجزائر . لقد وصف الكاتب الفرنسي بوسكي ظهور تلك النخبة في أواخر القرن ال19 بأنه كان أليما وبطيئا , لأنه لم يكن وليد مبادرة ذاتية أو ثمرة لانفتاح ثقافي استعماري حقيقي , وإنما جاء في سياق سياسة تهدف إلى السيطرة على المجتمع " الأهلي " بواسطة مجموعة تنتمي إليه في أصولها الاجتماعية وغريبة عنه في ميولها و أفكارها . أنظر : Charles Robert Ageron, **Les Algériens musulmans et la France** ,1871-1919 , tome II, PUF,Paris,1968, pp 1053-1054 .

(3) لقد بقي مستوى الحضور السياسي والشعبي للشيوعيين الجزائريين سلبيا في تجربة الحركة الوطنية , ولعل هذا ما يثبت أن الفكرة اليسارية ظلت وسيلة وشعار ولم ترق يوما لتصبح عقيدة أيديولوجية في أوساط المجتمع الجزائري . حول الفرص الضائعة للحزب الشيوعي الجزائري أنظر : . Jean Glories , « Quelques observations sur la Révolution Algérienne et le communisme » , **Afrique-Asie** , N° 41, 1958, pp 16-44 .

أبرز العناصر القيادية خلال الثورة التحريرية . لأن أولوية و ريادة هذا التوجه في المطالبة المعلنـة بفكرة الاستقلال جعلته يتبوأ المقام الأول من حيث الحضور السياسي في الأوساط الشـعبية بعـد فشل مطالب المؤتمر الإسلامي في سنتي 1936-1937 .

و هو ما مكن هذا التيار فيما بعد من امتلاك بنية تنظيمية شبيهة بتلك التي كانت تتـوفر عليها الأحزاب اليسارية الكبرى في أوروبا ، كما سمحت له الأصـول الاجتماعيـة و التجربـة السياسية الطويلة لقادته المؤسسين بفعل احتكاكهم بالأوساط اليسارية الفرنسـية مـن جهـة و بشريحة عريضة من العمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا من جهة أخرى ، من تحقيق نجاح كـبير وسريع في الإنغراس في التربة الأصلية .

كما أن هذا التيار شكل تاريخيا التربة الخصبة التي انتقل فيها مبدأ تحقيق الاسـتقلال مـن خلال العمل السياسي في ظل القوانين الاستعمارية إلى تبني فكرة العمل المسلح الهادف إلى التغـيير الجذري لأوضاع القائمة آنذاك[1] . وقد أتاحت هذه المكانة التاريخية للتيار الاستقلالي للتـاريخ الرسمي لعدة عقود خلت ، بإضفاء الشرعية التاريخية على فصيل وحيد من بين فصـائل الحركـة الوطنية ، بل على فئة واحدة من داخل ذلك التيار ، وهذا ما يمكننا اليوم من الجزم بعدم صحته من الناحية التاريخية ، إذ كيف يعقل اعتبار الجيل المؤسس خارج دائرة الانتماء والشرعية ؟

إن المفهوم البديل للنخبة الثورية يتجاوز الاعتبارات السياسية للتاريخ الرسمي ، و يمكن لأي باحث أن يقوم باستقراء القوائم الطويلة لعناصر النخبة التي تزعمت قيادة حرب التحرير حتى يقف على الحضور المتعدد الأوجه لمختلف نخب تيارات الحركة الوطنية في مختلف مستويات القيادة ، و هذا ما يجعل كل محاولة لوضع تعريف دقيق للنخبة الثورية من منظور التاريخ الرسمي مسألة غير موضوعية من الناحية التاريخية .

و في ظل الحقيقة التاريخية التي تجعل من ميلاد جبهة التحرير الوطني النجاح الوحيد للعمل المشترك بين تيارات الحركة الوطنية في الفترة الممتدة من منتصف الثلاثينيات إلى انطلاقة الثورة ،

---

(1) في هذا السياق تكفي المقارنة بين برامج نجم شمال إفريقيا في سنتي 1926 و 1933 وبين قرارات المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في فيفري 1947 , حتى يتضح لنا انتقال الفكرة الثورية من النصوص النظرية إلى أول خطوة عملية مع تأسيس المنظمة الخاصة . حول برامج النجم أنظر : عبد الحميد زوزو , **دور المهاجرين الجزائريين في فرنسا** ,(ش, و,ن ت), الجزائر , (دون تاريخ نشر)ص 97و ص 190-192 . أما بالنسبة لقرارات مؤتمر 1947 . راجع :
Hocine Ait Ahmed **, Mémoires D' un Combattant** : L'Esprit de l'indépendance (1942-1952) , Ed Bouchene , Alger , 1990, pp 90-91 .

بالنظر إلى فشل تجارب المؤتمر الإسلامي وحركة أحباب البيان والحرية و الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها[1] .

فإن النخبة الثورية من خلال المسار الكامل الذي سارت عليه الثورة ضمت إلى جانب المؤسسين الذين يعرفون بالتاريخيين و المجموعة المحايدة داخل حزب الشعب خلال فترة التأزم الداخلي في السنوات التي سبقت مرحلة الشروع في العمل المسلح ، عددا كبيرا من مناضلي الحزب الذين التحقوا بحركة التحرير بعد الانطلاقة بوقت قصير ، و أعدادا معتبرة من الوجوه البارزة من بقية التيارات الوطنية[2]، ويمكن أن نضيف إليها نخبة لم تكن منتمية حزبيا عند انخراطها في صفوف جبهة وجيش التحرير ، مما يسمح باعتبارها نتاجا للثورة ذاتا .

ويجدر توضيح أن مثل هذا التحديد للمجموعات المشكلة للنخبة الثورية لا يتعارض كليا مع التصنيفات التي ذهب إليها بعض الباحثين والمؤرخين الذين عكفوا على دراسة النخبة السياسية والعسكرية الجزائرية في الفترة الممتدة من عام 1954 إلى ما بعد الاستقلال ، مثل وليام كوانت الذي فضل تقسيم النخبة الثورية إلى مجموعات سياسية متمايزة ظاهريا عندما حددها بالراديكاليين والثوريين والليبراليين والمثقفين والعسكريين ، ولكنه عندما حاول التدليل عليها بعينات من الشخصيات التي تنتمي إلى كل مجموعة على حدة أحدث تداخلا شديدا كشف عن الارتباك الكبير في مثل هذا التصنيف [3] .

---

[1] يعد العمل الجماعي أو المشترك من أبرز ملامح الحركة الوطنية , ولكن محدودية النتائج السياسية التي حققتها تجارب المؤتمر الإسلامي في سنتي 1936-1937 و حركة أحباب البيان والحرية 1944 , والجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها في عامي 1951-1952 , كانت لها انعكاسات سلبية أدت إلى إحداث تباعد بين النخب الإصلاحية والليبرالية والاستقلالية واليسارية في أعقاب الفشل الذريع الذي منيت به تلك التجارب .

[2] يشمل مفهوم النخبة الثورية مجموعات عديدة من الوطنيين الجزائريين , ويمكن أن ندرج فيه كل من التاريخيين التسعة و قدماء المنظمة الخاصة ومناضلي حزب الشعب الذين انضموا إلى صفوف جبهة التحرير الوطني , وإلى جانبهم عناصر من التيارات السياسية الأخرى كالبيانيين والعلماء والشيوعيين , وعدد كبير من اللامنتمين حزبيا إلى الهيئات والأحزاب .

[3] يقسم وليام كوانت النخبة التي أشرفت على قيادة الثورة إلى المجموعات التالية : الثوريين (قدماء المنظمة الخاصة) , الليبراليين (مجموعة فرحات عباس) , الراديكاليين (مناضلي حزب الشعب بما فيهم المركزيين) والعسكريين (قادة جيش التحرير من العناصر الجديدة والمحترفة في الجيش الفرنسي) , المثقفين (جملة الإطارات في صفوف الحكومة المؤقتة وأعضاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين). والملفت للنظر أن تصنيف كوانت لم يكن دقيقا فيما يتعلق بالشخصيات وبالمجموعات على حد سواء نظرا للتداخل الشديد وتعدد انتماءات ومهام القادة في مجالات مختلفة . أنظر :

William Quandt , **revolution and political leadership : Algeria 1954-1968** , M.I.T press , Cambridge-Massachusetts and London , 1969 , pp284-285

كما أنه لا يتوافق بصورة مطلقة مع تقسيم جيلبرت ميني ومحمد حربي للنخبة الثورية إلى أربعة مجموعات من المناضلين القدامى في تيارات الحركة الوطنية (مناضـلي حركـة الانتصـار والاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء ومن أسماهم ميني بالمتعاطفين الشيوعيين) ، إلى جانب مجموعة خامسة لم تكن لها انتماءات سياسية (حزبية) معلنة . لأن تصنيف كوانت تجاهل مجموعتين أشار إليهما حربي وميني وهما العلماء والمتعاطفين الشيوعيين ، بينما قفز حربي وميني على عدم تجانس المجموعات داخل التيار الاستقلالي عندما اعتبرا أن مناضلي حركة الانتصار كانوا يمثلـون نخبـة واحدة ، وأهمل هذين الآخرين تصنيف المثقفين كمجموعة متميزة عن باقي المجموعات مثل مـا أهمل كوانت الإشارة إلى وجود مجموعة غير منتمية حزبيا أصبحت تمثل خلال حرب التحرير جزءا مهما من القيادة السياسية والعسكرية للثورة .

إن أهم ما نود الإشارة إليه في مدخل هذه الدراسة حول النخبة الثورية ، هو أنها ضـمت كل عناصر الصفوة في القيادات السياسية والعسكرية و الكفاءات المثقفة طيلة حـرب التحريـر الوطني ، وأنها تتجاوز الفئة القليلة الذي أشرفت على تفجيرها و قيادتها في المرحلـة الأولى مـن مسيرتها ، و التي كانت في مجموعها من صلب الجناح النشيط في حزب الشـعب ، كمـا أنهـا تجاوزت الانتماء إلى التيار الذي كان له الفضل في الشروع في العمل المسلح ، بعـدما انفتحـت جبهة التحرير الوطني على بقية النخب التي ارتبطت بحركة التحرير و بأهدافها[1]

و يمكن في هذا السياق التدليل بتجارب من التاريخ المعاصر الذي شهد العديد من الثورات وحركات التحرير، و التي تمايزت حينا و تشابهت حينا أخر في ما يتعلق بالنخب التي قادتهـا. و بالنظر إلى القدح الذي يكيله جل المؤرخين الفرنسيين للثورة الجزائرية و لجبهة التحرير الوطني. و الذي يكاد يشكل إجماعا في كتاباتهم، فإن القيام بمقاربة وإسقاط تاريخي بين الثـورتين الفرنسـية الجزائرية من أجل توضيح وجها للشبه بينهما. يسمح بالوقوف على تعدد النخب السياسية داخل النخبة الثورية التي قادت حركة التغيير في فرنسا خلال العشرية الأخيرة من القرن الثامن عشر ، و هي الميزة ذاتها فيما يتعلق بالنخبة الثورية داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة[2] مع اسـتثناء

---

[1] إن الموضوعية التاريخية تفرض على أي باحث عدم المجازفة بمثل هذا التعريف قبل سنة 1956 التي تشكل مرحلة اكتمال صفوف النخبة الثورية

[2] لا يعد تعدد النخب ميزة خاصة في الحركة الوطنية بمفهومها العام (كل التيارات) , وإنما كان علامة مميزة لتيارات بذاتها , وهذا ما لاحظه ميني في دراسة مقارنة بين حزب الشعب /حركة انتصار الحريات الديمقراطية و جبهة وجيش التحرير الوطنيين :" في صفوف حزب الشعب /حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان هناك كل من الراديكاليين والمعتدلين إلى جانب الليبراليين والنشطاء والمركزيين والمصاليين ..." ويؤيد

جزائري يتمثل في انعدام وجود تيار ملكي في صفوف النخب السيـ ـ ـ ـ ـ ـ ـاسية للحركة الوطنية[1].

حتى أن الكثير من الكتابات التي أرخت للثورة التحريرية والتي تجاهلت هذه الميزة وجدت نفسها عاجزة عن تفسير صراعات النخب في صفوف الثورة ، و كثيرا ما اكتفـت بتوظيـف الأبعاد الجهوية والعرقية و القبلية في تلك الصراعات كإجابة لها . و ليس في مثل هذا التحليـل محاولة لتجاوز الأبعاد المذكورة في الكثير من الصراعات الداخلية ، و لكن الرهانات الكبرى التي تجاذبتها تلك النخب كانت بفعل تعددها وتباين أساليبها و تصوراتا للصراع مع الاستعمار وفي التخطيط للمستقبل . فقد كان للثورة الجزائرية محافظيها وتقدمييها ، معتدلييها و إصلاحييها ، و باختصار جيرونديها و يعاقبتها . و هو ما سوف تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء عليه[2]

2-/ الجذور الاجتماعية للنخبة الثورية:

لقد حاولت أغلب الكتابات الفرنسية التي تناولت دراسة الجذور الاجتماعية للنخبة الثورية الجزائرية ومن ورائها بعض الدراسات الجزائرية ، إخضاع التمع الجزائري المستعمر إلى التقسيمات الطبقية التي تجعل من صراع الطبقات محركا رئيسيا لطبيعة ردود الفعل الجزائري على الواقع الاستعماري. و يعد هذا التوجه ركيزة اعتمد عليها المؤرخون الفرنسيون الذين كتبوا حول المقاومات الشعبية في القرن 19 من أمثال لويس رين و بول أزان .

هذا تصنيف وليام كوانت للنخبة الثورية والسياسية التي قادت الثورة ثم الدولة المستقلة إلى عام 1968 بأنها كانت تضم الليبراليين والراديكاليين والثوريين والعسكريين والمثقفين وغيرهم . أنظر: Gilbert Meynier, «**Le PPA-MTLD et Le FLN-ALN etude comparée** » **, IN Harbi/ STora (sous la direction)** , **La Guerre D'ALgérie 1954-2004 :la fin de l'amnésie**, T : II , chihab éditions , Alger , 2004 , p 105 ; William Quandt , op.cit , pp80-86

(1) يمكن القول أن التأكيد على التوجه " الجمهوري " للدولة الجزائرية " المنشودة " كان من أهم مميزات البرامج السياسية المختلفة للتيار الاستقلالي وحتى بالنسبة للبيانيين (النخبة الليبرالية المتفرنسة) , وتعد النصوص السياسية التي أصدرتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية في سنتي 1953-1954 من أكثر الشواهد المعبرة على هذا . أنظر : Abderahmane Kiouane **, Aux Sources Immédiates du premier Novembre 1954 ,Trois Textes Fondamentaux Du PPA-MTLD** , éditions Dahlab , Alger, 1996, pp33-60 .

(2) لا يقصد من وراء هذه الفكرة الزعم بالتطابق والتشابه التاريخي بين كل من الثورتين الفرنسية والجزائرية , لأن الاختلاف جوهري فيما يتعلق بالأسباب والتطور الداخلي و بالنتائج . لكن التشابه الظاهري يكمن فيما يتعلق بتعدد النخب و تباين تصوراتها , ولعل هذا ما دفع عدد من المؤرخين الفرنسيين إلى تلقيب بعض رموز الثورة الجزائرية من أمثال عبان رمضان وبن مهيدي بأسماء قادة ثورة 1789 من أمثال روبسبيير وسان جوست ولامارتين

1-2 القراءة اليسارية الفرنسية المضللة حول تركيبة و تطور المجتمع الجزائري :

تلقف المؤرخون اليساريون من أمثال شارل أندري جوليان و أندري نوشي وإيف لاكوست و آجيرون وغيرهم هذا التوجه وقاموا بتطعيمه بمسحة ماركسية تقوم على إبراز الطابع البروليتاري للتيار الاستقلالي في الحركة الوطنية من أجل التأسيس لفكرة أن المنطلق الطبقي كان المحرك الرئيسي في الصراع مع الاستعمار ، وهذا ما يكشف عليه أيضا إصرار هؤلاء على إبراز الانتماء البورجوازي الليبرالي للنخبة المتفرنسة والانتماء البورجوازي المحافظ للتيار الإصلاحي .

إن النتائج الاجتماعية التي كانت تنتهي إليها الكتابات الفرنسية غالبا ما كانت تمثل مقدمات ومنطلقات لتصور يقوم على الربط بين الجذور الاجتماعية والانتماء الطبقي و أشكال معينة من ردود الفعل الجزائرية على السياسية الاستعمارية[1]، وهو منهج شبيه بالتحليل المعاصر لظاهرة الإرهاب في العالم الإسلامي الذي يذهب إلى ربطه بالمجموعات الجاهلة الفقيرة والهامشية اجتماعيا دون الكشف عن الأسباب العميقة الأخرى المرتبطة بالخصوصيات الحضارية والثقافية و بحقوق المواطنة والعدالة في توزيع الثروة والحق في المشاركة السياسية وغيرها .

إن الفوارق الاجتماعية الفاصلة بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري كانت ضئيلة خلال العهد الاستعماري، إذا ما استثنينا فئة محدودة العدد من الأعيان والأسر الكبيرة ذات الارتباط التقليدي بالإدارة الاستعمارية[2]. و يمكن أن نفسر استمرار القراءة التاريخية الاستعمارية للواقع الاجتماعي في الجزائر إلى غياب المصادر التي يمكن الوثوق بإحصائياتا ، لأنه إذا ما سلمنا بصحة الطرح الذي يذهب إلى تقسيم المجتمع الجزائري تحت الاحتلال إلى فلاحين ريفيين وبروليتاريا

---

[1] إن الثورات الشعبية في القرن ال 19 كانت في نظر الكتابات الفرنسية (لويس رين و بول آزان كنموذجين بارزين) مجرد ردود فعل شعبية غير واعية تحركها مصالح الأرستقراطية تارة (ثورة المقراني وأولاد سيدي الشيخ) , ويحركها التعصب الديني تارة أخرى (الزعاطشة , الأمير عبد القادر , بوبغلة , بوعمامة وغيرها..) , و لا يخفى علينا أن مثل هذا التصور حاول التأسيس لإفراغ الرصيد الكبير من الجهاد والمقاومة من كل محتوى وطني , كما أن مثل هذا المنهج في كتابة تاريخ الجزائر لا يزال قائما في مختلف المسائل المتعلقة بالشعور الوطني وبفكرة الدولة و حول دور العقيدة الإسلامية في نشر الوعي و قضية الانتماء والهوية الحضارية وغيرها .

[2] لقد ذهبت الأدبيات السياسية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية عند معاينتها للبنية الاجتماعية الجزائرية قبل سنة واحدة من بداية الثورة إلى اكتشاف تلاشي التركيبة الطبقية التقليدية , وجاء في التقرير العام الذي أعدته اللجنة المركزية وقدمته للمؤتمر الثاني للحركة في أفريل 1953 ما يلي : " إن أي ملاحظ يمكنه أن يزعم للوهلة الأولى وبنظرة سطحية أن الجزائريين ينقسمون إلى ثلاث طبقات اجتماعية مختلفة وهي : البورجوازية و الطبقة المتوسطة والطبقة الثالثة , لكن وعلى الرغم من أن هذا التقسيم شائع إلا أنه في الحقيقة لا توجد طبقة بورجوازية حقيقية .....لأن الاستعمار قضى عليها ...و الطبقة المتوسطة تبدو ضعيفة جدا ومشكلة أساسا من الموظفين الذين يعد تعدادهم هامشيا في المجتمع ...إذن هاتين الطبقتين لا يمكننا الحديث عنهما كطبقتين اجتماعيتين قائمتين , وإنما كمجموعتين صغيرتين من الأفراد الذين كانوا ينتمون في أصولهم إلى تلك الطبقتين ... إن الطبقة الكادحة هي السواد الأعظم من الشعب الجزائري الذي لا يزال يعاني من السيطرة الاستعمارية ..." أنظر :. Abderahmane , Kiouane, **op.cit** ; p 92-93

مدينية و برجوازية محافظة وبورجوازية حضرية ، فإن ذلك يجعل ذلك التمع يبدو وكأنه امتلك فرصة تاريخية لكي يتطور في ظل الاستعمار الفرنسي .

لكن الكتابات الفرنسية المتأخرة نفسها تؤكد على أن التمع الجزائري كان يلعب دورا ثانويا في كل الالات ، ولم يتخلص من الإطار " الأهلي" الذي حصرته السياسة الفرنسية فيه طوال الاحتلال، ثم مارست عليه كل أنواع القمع المادي والمعنوي ، فتم تدمير مؤسساته الثقافية و الدينية وتم تجريده من ملكيته العقارية ومنع من تعلم لغته أو تدريسها . ويذهب سطورا في سياق الإشارة إلى الأصول الاجتماعية بالنسبة qlغلبية الساحقة من نشطاء حزب الشعب بأنم كانوا من ضحايا انيار الطبقية في التمع التقليدي الجزائري بفعل السياسة الاستعمارية [(1)]

ويذهب جون لوكا إلى تفسير غياب التمع المدني الجزائري خلال الحقبة الكولونيالية ،بتوجهات السلطة الاستعمارية التي كانت تحرص على إبقاء الجزائريين كأقلية اجتماعية على الرغم من أنم كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة عدديا ، وبفعل ذلك لم يستطع الجزائريون تجاوز الدور الثانوي الذي كان محددا لهم نتيجة لتلك السياسة الإقصائية والقمعية [(2)]

لكن يجب أن ننبه هنا إلى أننا لا نقصد من وراء هذا الطرح التمهيد للزعم بانعدام التفاوت بين الطبقات الاجتماعية الجزائرية و بأن وقع السياسة الاستعمارية كان نفسه على مختلف الشرائح. لأن مثل هذا سوف يشكل تجاوزا كبيرا للحقائق التاريخية التي تثبت أن الإدارة الاستعمارية كانت تتعامل بمعايير مختلفة في علاقتها بالفئات الجزائرية ، إذ كانت تمارس القمع والإقصاء والتهميش تجاه الجماهير الريفية الفقيرة و الجماهير الحضرية الكادحة من جهة ، وكانت تحاول احتواء وإغراء الأقلية من الأعيان التقليدين والأسر ذات المكانة الدينية والنخبة المتفرنسة من جهة أخرى .

و يعود السبب في فشل النخب السياسية الأولى في تحقيق الحضور السياسي الشعبي و إحداث التجاوب مع المطالب الشعبية ، إلى عزلة تلك النخب عن محيطها الاجتماعي الأصلي و قوة ارتباطها بالإدارة الاستعمارية ، وهو الأمر الذي جعلها أشبه ما تكون بالأندية منها بالنخب السياسية المؤثرة . وفي هذا السياق يمكن الجزم بأن تجربة التيار الاستقلالي في المهجر كانت قفزة تاريخية ذات دلالة عميقة ، لأنا تعد في جوهرها الخطوة الأولى للفئات الهامشية الجزائرية (العمال

---

(1) Benjamin Stora, **Histoire de la Guerre d'Algérie 1954-1962** ,la découverte ,Paris ,1995, p12.

(2) Jean Leca , « De la schizophrénie culturelle de l'Algérie Française » , In **Autrement** _(série mémoires) Aurès/ Algérie 1954 : les fruits verts d'une révolution , N° 33 , édition Autrement , Paris, 1994, p98.

ذوو الأصول الريفية) في ميدان الممارسة السياسية بعد احتكاكها القصير بالأوساط النقابية واليسارية الفرنسية[1] .

إن تجربة نخبة التيار الاستقلالي في العقدين الأولين لنشأته كان تعبر عن انبعاث جديد للأوساط الجزائرية الأكثر تضررا ومعاناة من السياسة الاستعمارية ، ولذلك تميز تطوره بنجاح سريع و عريض في حشد قاعدة نضالية معتبرة و نخبة راديكالية نشيطة تميزت بتبنيها لخطاب شديد اللهجة تجاه الاستعمار و لبرامج سياسية جريئة تدعوا إلى تحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية .

إن السياق هنا ليس لاستعراض تطور نجم شمال أفريقيا وحزب الشعب في الفترة 1926-1954 ، و إنما لتسليط الضوء على الخلفية التي جعلت السواد الأعظم من عناصر النخبة الثورية تتقاطع فيما بينها في أصول إجتماعية متشابهة في مرحلة أولى، ثم في مستوى وطبيعة التكوين الثقافي فيما بعد أيضا . ولا نجانب الحقيقة إذا انتهينا إلى تقرير أن طبيعة النظام الاستعماري وسياسته بشكل عام كانت تحدد سلفا هامش ارتقاء أفراد مختلف طبقات المجتمع الجزائري اجتماعيا وثقافيا .

لأن طبيعة ومستوى التكوين الثقافي ونوعية المهن والوظائف التي كانت متاحة أمامهم في ظل الواقع الاستعماري ،لم تكن تقدم أدنى الفرص الحقيقية للارتقاء الاجتماعي بالنسبة للجماهير الغفيرة التي كانت تشكل السواد الأعظم من المجتمع الجزائري ، ويمكن إسقاط هذا التحليل حتى على الكثير من العناصر المتفرنسة المحظوظة التي أدركت في نهاية المطاف أن السياسة الاستعمارية الهادفة إلى الإدماج والفرنسة لم تكن في جوهرها تؤمن بإمكانية تحرر النخبة المتفرنسة من ظل " الأهلي" الذي كان ينتصب كعامل دفين ليميزها عن المجموعة الأوربية المستعمرة .

2-2 التاريخيون : مجموعة صغيرة وأصول اجتماعية مختلفة :

لقد صنف محمد حربي النخبة التي فجرت الثورة في نوفمبر 1954 إلى عدة فئات اجتماعية بالرغم من قلتها العددية ، ذلك أنه حاول تسليط الضوء على مجموعة لا تتجاوز التاريخيين التسعة إعطاء صورة عامة عن الأصول الاجتماعية لتيار سياسي بأكمله . فاعتبر أن جبهة التحرير الوطني كانت نتاجا لنخبة متنوعة في جذورها الاجتماعية ، ثم صنفها إلى عناصر بروليتارية معدمة وأبناء

---

[1] تتمثل أهم ميزة في الأداء السياسي لكل من النجم وحزب الشعب 1926-1946 في التنظيم الشامل وفي الانخراط العريض للجماهير في العمل السياسي , ولن تبدو هذه الفكرة جلية إذا لم نقارنها بمستوى المشاركة السياسية للعامة في العقدين الأولين من القرن ال20 , اللذين تميزا باحتكار الأندية للعمل السياسي في الفترة 1907-1923 .

"الخيام الكبيرة" (العائلات الميسورة) والأعيان الريفيين و حرفيين وبطالين[1] ثم سار على نجه بنيامين سطورا الذي اعتبر الموعة الثورية الأولى خليطا من أبناء العائلات المرابطية والأعيان دون توضيح انتماءهم الاجتماعي بدقة[2]

إن عدم قدرة كل من حربي وسطورا على تصنيف الجذور الاجتماعية بدقة لعينة قليلة العدد من النخبة الثورية التي أسست جبهة التحرير الوطني ، على الرغم من أنما اكتفيا بالتاريخيين التسعة كنموذج ، يكشف عن الصعوبة البالغة عند كل محاولة لإثبات انتسابا إلى طبقة بعينها من الطبقات التقليدية التي درجت المدارس اليسارية على تصنيفها . كما يفسر سبب اكتفاء كل منهما بالتطرق إلى الوظائف والمهن التي كان عناصر تلك النخبة يزاولونا قبل انخراطهم في حرب التحرير.

وحاول جيبلرت مينيي أن يجد قاسما مشتركا بين عناصر الموعة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني ، فذهب إلى القول بأنا كانت منسجمة في أصولها الاجتماعية بالنظر إلى الأصول الريفية التي كانت تجمع بين التاريخيين التسعة [3] ولكنه وقف بعدها على اختلاف شديد في الجذور الاجتماعية لتك الموعة عند إشارته إلى الأصول المهنية لعناصرها. فذهب إلى اعتبار إبن بوالعيد و ديدوê بورجوازيين وكل من خيضر وبيطاط من البروليتاريا الرثة ، و نسب أيت أþد وابن مهيدي إلى العائلات المرابطية وصنف كل من إبن بلة وبوضياف ضمن البروليتاريا الكادحة على الرغم من انتماء الأول إلى أسرة دينية طرقية و الثاني إلى أسرة من قبيلة كبيرة[4]

إن النتيجة الأولى التي أشار إليها مينيي يمكن اعتبارها غير دقيقة إذا ما نظرنا إلى الإحصائيات التي تشير إلى أن التمع الجزائري كان ريفيا بنسبة ساحقة خلال العهد الاستعماري كله . كما أن الانتماء إلى الريف لا يعد مقياسا دقيقا في تحديد الأصول الاجتماعية، لأن الريف كان بيئة اجتماعية تيمن عليها وتأثر فيها فئات اجتماعية مميزة كالأسر المخزنية بما فيها من أعيان وأجواد (نبلاء السيف) و الزعامات الدينية التقليدية (المرابطين ورجال الطرق).

---

(1) Mohamed Harbi **, Le FLN mirage et réalité** ,Ed Jeune –Afrique , Paris, 1985, p117.

(2) Stora , **L'Histoire de la guerre d'Algérie**, pp 12-13 .

(3) Gilbert Meynier**, Histoire Intérieure du FLN 1954-1962**, Casbah Editions, Alger ,2003, p131 et p 134 .

(4) **Idem**, p131 etp134.

و تبدو النتيجة الثانية التي أشار فيها إلى الاختلاف الشديد في الأصول الاجتماعية تارة بالنظر إلى الانتماء الأسري وتارة أخرى بالتركيز على الأصول المهنية لعناصر المجموعة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني أكثر صحة على الرغم من التحفظ الشديد الذي يمكن أن يعترض معايير التصنيف التي اعتمدها .

إن النخبة الثورية التي تعد مجموعة التاريخيين نموذجا مصغرا لها، كانت في الواقع مجموعة من النخب التي انتمت إلى تيارات سياسية متعددة كما أشرنا إلى ذلك سابقا. و شكلت بالنظر إلى حجمها شريحة عريضة تميزت أيضا باختلاف كبير في أصولها الاجتماعية من حيث انتماءها الأسري والقبلي و من حيث الأصول المهنية لأفرادها.

وكما شكل انضمام العلماء والمركزيين والبيانيين إلى الثورة تحولا تاريخيا في طبيعة حرب التحرير ومنعرجا حاسما في الأداء السياسي لجبهة التحرير الوطني ، كثف انضمام الإصلاحيين والليبراليين والعناصر اللامنتمية سياسيا(حزبيا بالمعنى الدقيق) من الناحية الاجتماعية من ظاهرة التعدد في الأصول الاجتماعية في صفوف النخبة الثورية، و ساهم من الناحية الثقافية من رفع مستوى التكوين الثقافي في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطنيين .

3-2 التمثيل الاجتماعي المتنوع في صفوف النخبة الثورية:

يمكن المحاجاة على حضور مختلف الفئات الاجتماعية في صفوف قيادة الثورة ببعض الأمثلة التاريخية في سياق مقارنة النخبة الثورية في صورتا الضيقة عندما كانت متركزة على مجموعة التاريخيين في مرحلتها الأولى مع الصورة التي أصبحت عليها بعد مؤتمر الصومام ، أو بتسليط الضوء على النخبة الثورية القيادية على مستوى منطقة ما ، كالمنطقة الرابعة على سبيل المثال في المرحلة ذاتا ، مع النخبة التي خلفتها في الإطار السياسي العسكري ذاته فيما بعد عندما تحولت هذه المنطقة إلى الولاية الرابعة.

فبالنسبة للسياق الأول من المقارنة لم تعد الانتماءات الاجتماعية من ناحية معايير الانتماء الأسري قائمة ، ولم تعد من ناحية الأصول المهنية مجرد عينات فردية وإنما أصبحت تعبر عن حضور عريض لفئات وشرائح مهنية كثيرة ومتنوعة كالأطباء والمحاميين و التجار والحرفيين والعمال والطلبة في صفوف النخبة الثورية . وتعد تشكيلات المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومسارات تطور قيادات الولايات في الداخل نماذج مفيدة ومعبرة عن التنوع الكبير في الانتماءات

الاجتماعية داخل النخبة الثورية، وهذا بفعل انفتاح الثورة على مختلف شرائح المجتمع بعد سنتين من انطلاقتها .

أما فيما يتعلق بالسياق الثاني من المقارنة فقد تميز أغلب قادة المنطقة ثم الولاية الرابعة في الفترة 1954-1959 بانتمائهم إلى طبقة الحرفيين والأجراء البسطاء . إذ كان بيطاط أجيرا في مصنع للتبغ بقسنطينة وكان بوقرة عاملا في السكك الحديدية و الصادق دهيليس سائقا لسيارة أجرة ، وفي المستوى الثاني لقيادة الولاية (النواب وقادة المناطق) استمرت نفس الانتماءات الاجتماعية عند الرائد سي لخضر (المقراني) الذي كان بناء والرائد عزا لدين(أزراري) الذي كان عاملا في سباكة المعادن [1] وسويداني الذي اشتغل كعامل بسيط في مطبعة .

و انتسب جل القادة الميدانيين في العاصمة خلال الفترة التي تعرف ب"معركة الجزائر العاصمة" نوفمبر1956- ماي 1957 ، إلى طبقة الحرفيين والعمال الأجراء أيضا من أمثال بوشافة بلقاسم (ميكانيكي) و ياسف سعدي (خباز) و فتال مصطفى (لحام) وبورزينة أرزقي المدعو حديدوê(بائع خضر) [2]

ولكن صفوف القيادة لم تستمر حكرا على تلك الطبقة الحرفية والعاملة لمدة طويلة، فقد شهدت الثورة انخراط عناصر جديدة من الشبان الذين التحقوا بالولاية الرابعة في نهاية سنة 1956 . وسرعان ما أصبح العديد منهم قادة للمناطق قبل أن يصل بعضهم إلى مجلس قيادة الولاية نفسها في أواخر حرب التحرير.

وكان معظم العناصر الوافدة من الطلبة والأطباء والمثقفين من أمثال يوسف الخطيب ومحمد بن سونة و الدكتور فارس والدكتور حرموê وإسماعيل دلهوب وعمر أوصديق و محمد بوسماحة و لخضر بورقعة وحليم بن يحي وعبد اللطيف طولبة و لخضر بو5ع ومحمد تقية وغيرهم [3]

إن هذا التنوع في الأصول الاجتماعية الذي كان مؤشرا على ارتفاع المستوى الثقافي في صفوف النخبة الثورية في الولاية الرابعة ، جعل المؤرخ الفرنسي مينيي يصف جيش التحرير

---

(1) Mohamed TEGUIA**, L'ALN dans la Wilaya IV** , Casbah éditions , Alger , 2002 , pp 23-27

(2) Teguia **, idem**, p27.

(3) **معالم (مجلة : سلسلة ذاكرة وتاريخ)** , العدد الأول , 1998 ," حرب التحرير من خلال الوقائع الداخلية : بطلان يتحدثان : العقيد يوسف الخطيب و العقيد صالح بوبنيدر" , دار مارينور , الجزائر , ص 60-61

الوطني بما بأنه كان شبيها بجيش من المناضلين المثقفين لكثرة العناصر التي كانت تمتلك مؤهلات ثقافية متميزة [(1)]

ولا تمثل الولاية الرابعة نموذجا فريدا فيما يتعلق بتطور ظاهرة التنوع في صفوف النخبة الثورية ، لأن مختلف مستويات القيادة داخل الهيئات السياسية والعسكرية لجبهة التحرير الوطني كانت تتشكل من عناصر ذات انتماءات اجتماعية متعددة من حيث الأصول المهنية والأصول الأسرية ، وهو ما كان يعبر عن حضور كل فئات المجتمع الجزائري في صفوف النخبة الثورية ، حتى وإن طغى عليها حضور العناصر التي تنتمي المستويات الوسطى والبسيطة (الفلاحين والتجار والأجراء) ، لأن تلك العناصر كانت تمثل السواد الأعظم من المجتمع من ناحية . ولأنها كانت من الناحية التاريخية القاعدة النضالية للتيار الاستقلالي [(2)]

إن هذا المنحى لا يقصد منه التوطئة للزعم بأن عبء الثورة السياسي والعسكري بكل ما يمثله من معاناة وقهر واضطهاد كان الحمل ذاته بالنسبة لكل شرائح المجتمع الجزائري ،لأن الجموع العريضة من الفلاحين والعمال البسطاء التي كان دورها سلبيا في قيادة وتوجيه الثورة على المستويين السياسي والعسكري[(3)] . كانت في الحقيقة الوقود الذي استمر في الاشتعال إلى تحقيق الاستقلال، وكانت أيضا الضامن الأساسي للرهان الصعب الذي خاطرت به المجموعة الثورية الأولى في نوفمبر 1954.

ولكن التسليم بهذه الحقيقة لا يجب أن ينزع إلى الزعم بأن الثورة التحريرية كانت ثمرة لجهد الفلاحين والريفيين (البروليتاريا بتعبير ماركسي) بمفردهم ، لأن تلك الجماهير المهمشة والمضطهدة لم تكن في مستوى يؤهلها إلى أن تتحول إلى حركة تحرير محكمة التنظيم والتأطير دون أن تمتلك نخبة ثورية تشرف على قيادتها وتوجيهها .

إن الثورة التحريرية كانت وليدة لمبادرة مجموعة قليلة تنتمي أصولها الاجتماعية إلى الشرائح الأكثر تضررا من الواقع الاستعماري في غالبيتها ، ولكن الثورة لم تبق طويلا حكرا على تلك المجموعة الريفية في جذورها والحضرية في تجربتها السياسية في صفوف التيار الاستقلالي ، وإنما

---

(1) بالنظر إلى التوجهات اليسارية عند جيلبرت مينيي يمكن أن نفسر مثل هذا الثناء على الولاية الرابعة بأنه كان ينطوي على إعجابه بالدور الذي كان يقوم به عدد من إطاراتها المعروفين بميولهم الشيوعية من أمثال الرائدين عمر أوصديق ورابح أزراري وعبد الحميد بوضياف (كاتب سابق لعمر بن بو العيد في الأوراس) أنظر : Meynier **,L'histoire intérieure** , p 164

(2) Mohamed TEGUIA**, L'Algérie en Guerre** , OPU, Alger, 1988 , p p 125-126

(3) TEGUIA, **idem** , pp 120-123

احتوت مجموعات كبيرة من العناصر التي تنتمي إلى ما يوصف مجازا بالبورجوازية المحافظة والتقدمية ومن الأعيان التقليديين ومن الزعامات والأسر الدينية و غيرها من الفئات الاجتماعية .

ويمكن توضيح مسار هذا التطور الذي ميز ظاهرة التنوع في الأصول الاجتماعية في صفوف النخبة الثورية بصورة جلية ، من خلال الإشارة إلى عدد من عناصر تلك النخبة التي كانت تمسك بمناصب سياسية هامة في محيط أجهزة الحكومة المؤقتة بشكل عام ، وداخل دواوين الوزارات النافذة في الجهاز السياسي التنفيذي للثورة بصورة دقيقة ، لكي نقف على الدور الكبير الذي لعبته نخبة ظلت بعيدة عن الأضواء خلال حرب التحرير و لم يتجاوز تعدادها العشرات من الأفراد، لكنها كانت وراء الجهد الضخم الذي ساهم في تثبيت وترقية أغلب معالم التنظيم السياسي والعسكري للثورة على أرض الواقع ، وفي صياغة أهم النصوص السياسية والقوانين الداخلية بعد مؤتمر الصومام [1]

فابتداء من مطلع عام 1958 أصبح هناك تقليد سار عليه كل من العقداء كريم بلقاسم وعبد ا! إبن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف إلى نهاية الثورة، و تمثل في لجوء كل منهم إلى إحاطة نفسه بمجموعة من العناصر المتميزة بكفاءتا الثقافية والسياسية العالية ، ولكن الملاحظ أن أغلب تلك الموعات لم تكن تتقاطع مع قادتا الذين ينتمون إلى النواة الصلبة في النخبة الثورية(التاريخيين وقدماء المنظمة الخاصة) في الانتماء السياسي ولا في الأصول الاجتماعية أو في طبيعة ومستوى التكوين الثقافي .

إن شخصيات مثل مبروك بلحوسين وعبد المالك تمام وعبد الرزاق شنتوف وخليفة لعروسي ومحمد الصديق بن يحي وغيرهم من العناصر المثقفة ذات الأصول البورجوازية ، كانت تمثل شواهد على لجوء النخبة الاستقلالية التي كان لها السبق في تفجير الثورة إلى الاستعانة ببقية النخب الوطنية لتدعيم صفوف جبهة التحرير الوطني ، على الرغم من أن ذلك اللجوء لم يكن يعني تخلي تلك النخبة عن مواقعها القيادية العليا .

---

[1] لقد أوكلت المهام في صياغة وتحرير معظم النصوص السياسية الخاصة بالتنظيم الداخلي وبالتوجهات السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية إلى مجموعة صغيرة من المثقفين في صفوف جبهة التحرير الوطني , و كانت تلك المجموعة تشغل وظائف سياسية و إعلامية هامة داخل أجهزة الحكومة المؤقتة و في فدرالية فرنسا , ومن أبرز عناصرها : عبد المالك تمام , عبد الرزاق شنتوف , محمد الصديق بن يحي , رضا مالك , محمد حربي , مصطفى لشرف , خليفة لعروسي , مبروك بلحوسين والأمين خان ومحمد البجاوي وغيرهم . وتنسب المصادر التاريخية إلى هذه المجموعة إعداد أهم الوثائق السياسية للثورة ابتداء من عام 1956 (أرضية الصومام- القوانين الداخلية 1960-ميثاق طرابلس 1962)

ومن جهة أخرى توفرت صفوف الثورة على عدد كبير من القادة في مستويات مختلفة بلغت نسبتهم حوالي14 % في الهيئات العليا[1]، تميزوا بعدم امتلاكهم لانتماءات سياسية (حزبية) عند انخراطهم في صفوف جبهة وجيش التحرير ، ولم يكونوا من الأصول الاجتماعية نفسها ، ولكنهم تمكنوا من بلوغ المواقع المتقدمة على رأس الجهاز العسكري لجيش التحرير الوطني ، وفي عضوية اĐلس الوطني للثورة الجزائرية .

وتعد هذه الشريحة من النخبة الثورية التي كانت صنيعة تجربة الثورة نفسها نموذجا لتباين الأصول الاجتماعية داخلها ، ولم يتقاطع أفرادها فيما بينهم سوى في عدم امتلاكهم لانتماءات سياسية معلنة إلى التيارات التقليدية للحركة الوطنية . فقد ضمت هذه اĐموعة عناصر تنتمي إلى طبقة الفلاحين الريفيين الفقراء والعمال الأجراء البسطاء مثل عز الدين أزراري و بوخروبة محمد (بومدين) وعناصر تنتمي إلى الأعيان العسكريين ، الذين كانوا ينتمون إلى العائلات المعروفة بانخراط أبنائها في صفوف الجيش الفرنسي ، مثل مجموعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في فترة 1957 -1962 .من أمثال أƥد بن شريف وخالد نزار ومحمد عطايلية و محمد زرقيني و الشقيقين محمد وعبد اĐيد علاهم و عبد المالك قنايزية وسليم سعدي ومولاي عبد القادر شابو والعربي بلخير وسليمان هوفمان وغيرهم. وأيضا من عناصر تنتمي إلى العائلات البورجوازية الجزائرية التي استقرت بالمغرب الأقصى وفي تونس من أمثال أƥد مدغري وعبد العزيز بوتفليقة وشريف بلقاسم وطايبي العربي وخالف عبد ا! والشقيقين علي ومصطفى تونسي وغيرهم .

إن أهم نتيجة يمكننا التوصل إليها في سياق تسليط الضوء على الجذور الاجتماعية للنخبة الثورية ، هي الجزم بأن تلك النخبة لم تكن تمثل طبقة اجتماعية بعينها، وإنما كانت تعبر في مختلف مستويات القيادة السياسية والعسكرية للثورة منذ بدايتها وحتى الاستقلال عن صور واضحة لحضور متنوع لĐموعات تنتمي إلى كل شرائح وفئات اĐتمع الجزائري المستعمر .

كما يمكن أن نذهب إلى تقرير أن احتكار مقاليد القيادة العليا وتركزها بشكل كبير بأيدي النواة الصلبة للنخبة الثورية لم يستطع أن يحجب ظاهرة المشاركة العريضة في تسيير الثورة للنخب التي لم يكن لها السبق في بعث المشروع الثوري .

---

[1] استخلصنا هذه النسبة (التقريبية فقط) كمعدل متوسط من العينات التي أشار إليها كل من وليام كوانت ومحمد حربي وجيلبرت ميني , ويجدر التنبيه إلى أنها لا تخص سوى المستويات العليا من قيادة الثورة (م, و,ث,ج) و(هيئات أركان جيش التحرير الوطني) و(قيادات الولايات التاريخية) , ولا تتوفر أدنى إحصائيات حول حجم هذه الفئة في صفوف الثورة بشكل عام .

إن الصورة الحقيقية للنخبة الثورية بالنظر إلى جذورها الاجتماعية ليس شبيهة بتلك التي رسمتها و روجتها القراءة الرسمية ، لأن تلك الصورة المزيفة تقوم على تصوير النخبة الثورية باعتبارها مجموعة قليلة من المناضلين المعدمين تمكنت بمفردها من إحداث تجاوب مطلق مع الجماهير الريفية بمعزل عن بقية نخب وفئات المجتمع خلال حرب التحرير .

لقد كانت هذه الصورة التي وظفت من أجل إضفاء الشرعية على احتكار النخبة "الطلائعية" للتيار الاستقلالي للقيادة خلال الثورة ، وللسلطة بعد الاستقلال ،حقيقية وذات أهمية تاريخية في الفترة التي تزامنت مع المبادرة بإشعال فتيل الثورة فقط ، و الحجة على ذلك أن جزءا كبيرا من النخبة التي قادت جبهة التحرير الوطني في السنوات الأخيرة من الثورة ، وبعد الاستقلال كانت في جوهرها من النخبة التي خرجت من رحم الثورة نفسها و لكنها لم تكن من صلب التيار الاستقلالي في الحركة الوطنية[1]

إن هذه الصورة التاريخية التي حاولت حصر الجذور الاجتماعية للنخبة الثورية في فئة ونخبة معينة ليست وحيدة في تضليلها للقراءة التاريخية الموضوعية في مسألة مشاركة الفئات الاجتماعية والنخب السياسية في الثورة ، وإنما يمكن أن نضيف إليها قراءات وتصورات أخرى مغرضة في جوهرها كالتي ذهب إليها محمد حربي وجيلبرت مينيي وغيرهما.

لأن قراءة كل منهما لتجربة جبهة التحرير الوطني تنتهي إلى الإيحاء بأن النزعة الميكيافلية عند النخبة الثورية الأولى (النواة الراديكالية داخل التيار الاستقلالي) التي أحكمت سيطرتا في قيادة و توجيه الثورة، وفي احتواء النخب الوطنية الأخرى والجماهير الغفيرة من الريفيين ، كانت هي المحرك الرئيسي لتلك النخبة التي كانت تمهد الأرضية لانفرادها بالسلطة في الدولة المستقلة[2]

إن القبول بمثل هذا الطرح بصورة مطلقة يقود حتما إلى نتائج وخيمة تنتهي إلى تصوير الجماهير الجزائرية والنخب الوطنية وكأنها اضطرت إلى معركة غريبة عنها، و دفعت من خلالها

---

(1) النتيجة التي يراد التصريح بها هي أن قيادة الثورة الجزائرية لم تستمر بيد النخبة التي كان لها الفضل في تفجيرها إلى نهايتها , و الأمر ذاته في مرحلة الدولة المستقلة , وإنما سرعان ما انتقلت إلى يد النخبة التي كانت صنيعة للثورة ذاتها . وفي مثل هذا السياق يبدو بومدين نسخة من نابوليون فيما يتعلق بتوجيه الثورة نحو الحكم الفردي الذي يرتكز على الزعامة العسكرية في جوهره وعلى شعارات الثورة في الظاهر .

(2) على الرغم من أن الجماهير لم تكن رقما أساسيا في معادلات الصراع حول السلطة داخل النخبة الثورية , و ظلت بمعزل عن تلك الصراعات حتى صائفة أزمة 1962 و استمر موقفها سلبيا ووجدانيا خلال تلك الأزمة , إلا أنه من البديهي أن تلك الجموع الغفيرة كانت تتقاطع مع قيادة الثورة حول الأهداف المعلنة و كانت تمتلك دون شك آمالا عريضة في ظل الدولة الوطنية المستقلة . ولعل السؤال الذي كان على الكتابات الفرنسية المغرضة الإجابة عليه بدل التشكيك في المواقف الشعبية خلال حرب التحرير هو: لماذا فشلت السياسة الاستعمارية في تحييد الشعب الجزائري و في إقناعه بعدم الانسياق وراء تلك النخبة الميكيافلية إذن ؟

كلفة ثقيلة هنا لتحقيق طموحات سياسية لنخبة ضيقة. و ليس ضروريا الاسترسال هنا في الإشارة إلى ما تعنيه هذه القراءة بصورة ضمنية من تقزيم واحتقار لحجم المشاركة الشعبية الواسعة و دور النخب الوطنية الأخرى في الثورة التحريرية[1]

3-/ الميول الأيديولوجية والانتماءات السياسية للنخبة الثورية الجزائرية :

إن محاولة تحديد معالم الانتماء الأيديولوجي للنخبة الثورية الجزائرية ، لا يقل صعوبة عن دراسة مستويات التكوين الثقافي لتلك النخبة ، وذلك بفعل الترابط الشديد بين الموضوعين وعلاقتهما المباشرة بالمسألة الجدلية المتعلقة بالمحتوى الفكري والأيديولوجي للحركة الوطنية بشكل عام .

ويعود السبب الأهم في هذا إلى عدم توفر المعطيات الكافية حول الميول الأيديولوجية المعلنة عند القادة والإطارات الذين أشرفوا على قيادة وتسيير الثورة ، مما يفرض على أي باحث جمع المعطيات المتناثرة الشذرات أو قطع الفسيفساء من قواميس التراجم الشخصية و المذكرات التاريخية وبعض الدراسات المتخصصة في مواضيع تتعلق بصورة مباشرة بجبهة التحرير وجيش التحرير، وبالتطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية عموما .

إن هذا المبحث لا شك أنه يبدو وثيق الصلة بالخلاف الشديد بين المؤرخين الجزائريين والفرنسيين حول نفي وإثبات امتلاك تيارات الحركة الوطنية لبرامج سياسية مكتملة تعبر عن توفرها على محتوى أيديولوجي يؤهلها إلى تقديم بدائل فعلية للنظام الاستعماري المقيت ، لكن هذه الدراسة لن تعكف على البحث الخلفية التي منعت تيارات الحركة الوطنية التي أصبحت تمثل روافد للثورة فيما بعد ، من الانتقال من مستوى المطالبة السياسية إلى مستوى امتلاك التصورات والنظريات الكاملة المتعلقة بشكل وطبيعة الدولة الوطنية المستقلة والتوجهات الاقتصادية لتلك الدولة ، و تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المستقبلي ، وغير ذلك من المنطلقات والأسس التي تعبر عن مستوى ارتقاء حركات المقاومة إلى حركات تحرر ثورية ناضجة .

---

[1] يقوم التصور الاستعماري لحرب التحرير على أنها لم تكن حربا في مواجهة قوة استعمارية خارجية فقط , وإنما كانت أيضا حربا أهلية بين أطراف جزائرية وهو ما تعبر عنه عبارات " حرب الجزائريين " و " الجزائريون و الحرب " و غيرها من العبارات الشائعة في الكتابات الفرنسية المتأخرة التي لا تزال تروج للتاريخ الاستعماري من خلال التلاعب بالمصطلحات لتغييب الحقائق التاريخية .

و لكن هذا لا يعني أننا نسعى إلى تبرير الفكرة القائلة بأن الحركة الوطنية الجزائرية كانت حركة سياسية تقوم على المقاومة فقط بصورة قطعية ، لأن احتواء الحركة الوطنية لمموعة متمايزة من التيارات السياسية كان يعبر في جوهره على توفرها على نخب تستمد أفكارها من منابع أيديولوجية متعددة . ولأن التركيز على تقديم شواهد تتعلق بحضور مجموعات أو عينات من النخب ذات المشارب والميول الأيديولوجية المختلفة في صفوف قيادة الثورة يبدو المنحى الأنسب للتدليل والتعليل.

ويجدر بنا التنبيه في هذا السياق أن مهمة المؤرخ لا تتمثل في البحث عن الشواهد والدلائل بدف السعي نحو إثبات الأبوة الإيديولوجية التاريخية لأي توجه من توجهات الحركة الوطنية. لأنه شبيه بالمسعى الذي اعتمده المؤرخون اليساريون في السنوات القليلة بعد الاستقلال ، [1]. أو بالمنحى الذي حاولت من خلاله بعض الكتابات الجزائرية إضفاء طابع امتلاك الثورة التحريرية للتجانس والتوافق الأيديولوجي في صفوفها إلى درجة تصوير جميع الخيارات والتوجهات والخلافات الجوهرية حول طبيعة النظام السياسي وموقع العقيدة واللغة والانتماء والحريات الأساسية وغيرها ، بأنا كان منعطفات ساهمت في الإثراء أكثر منها أزمات كانت تعكس التباين والتعدد في الرؤى والانتماءات الأيديولوجية.

ولكن تبدو الحاجة ملحة قبل الشروع في تحديد أصول ومنابع الانتماء الفكري والأيديولوجي عند النخبة الثورية ، لتوضيح مسألة ذات أهمية بالغة تتعلق بضرورة التمييز بين التصنيفات التي عرفت با النخبة الثورية خلال الثورة التحريرية و بين الانتماء السياسي و الفكري لنخب الحركة الوطنية من قبل . وهذا لأن الدراسات التاريخية المبكرة التي عكفت على دراسة ظاهرة جبهة التحرير الوطني وتجربة الثورة بشكل عام، عادة ما تتجاوز خصوصيات النخب في صفوف هيئات وتنظيمات الثورة من خلال التركيز على الطابع الوطني الموحد الذي انتهت إليه تجربة الحركة الوطنية من جهة ، و على الطبيعة الثورية الراديكالية ذات النزعة الشعبوية التي كانت تميز الأداء السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني من جهة أخرى[2]

---

[1] Fanny Colonna , « La révolution comme viol du temps » , in **Autrement** ,N° 33 , édition Autrement , Paris , 1994 , p19.

[2] من أبرز هذه الدراسات كتاب " تشريح حرب الجزائر " لفيليب تريبيي و " تاريخ جبهة التحرير الوطني " لجاك دوشمان و " الثوار الجزائريون" لصحفي جريدة لوفيغارو الشهير سرج برومرجي و "الجزائر تحمل السلاح " لسليمان الشيخ وغيرها .

1-3 الروافد الفكرية والسياسية المؤثرة في النخبة الثورية :

يتفق عدد من الباحثين في الأصول الفكرية والأيديولوجية للحركة الوطنية الجزائرية على تعدد التيارات السياسية التي أثرت في النخب الجزائرية المختلفة ، و يكاد هؤلاء يجمعون على حصرها في ثلاثة تيارات فكرية كبيرة هي : الاتجاه الإسلامي الذي خرج من صلبه التيار الإصلاحي الذي مثلته جمعية العلماء المسلمين ، و الحركة الاشتراكية التي تمخض عنها ميلاد الفدراليات ثم الحزب الشيوعي الجزائري وأثرت أيضا في ظهور نجم شمال إفريقيا الذي كان من ثمار احتكاك المهاجرين الجزائريين بالنقابات والتنظيمات اليسارية في فرنسا ،وإلى جانب هذين التيارين لعبت الأيديولوجية التقدمية الفرنسية دورا مهما في ظهور مختلف تنظيمات النخبة الليبرالية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1919-1954[1]

و لما كانت هذه الدراسة تعنى بتسليط الضوء على تطور مؤسسات الثورة الجزائرية وعلى أداء النخبة التي أشرفت على قيادتها وإدارتها في مختلف المراحل والجبهات ، فإن مسألة البحث في المنطلقات و المرتكزات الأيديولوجية للكثير من أدبياتها و مبادئها السياسية وفي الخلفيات الفكرية التي تحكمت في الأداء النظري والعملي للعديد من قادتها ، تفرض بشكل ملح مناقشة وتحليل حدود وأوجه تأثر النخبة الثورية بالتيارات التي أشرنا إليها سابقا ، وهو ما يستدعي بالضرورة العودة إلى بدايات تشكل أحزاب الحركة الوطنية قبل القيام بمحاولة تصنيف النخب ذاتها .

و بالرغم من أن حيز هذه الدراسة لا يتيح قدرا كافيا للإحاطة بمدى تأثير التيارات الإسلامية والاشتراكية و التقدمية الفرنسية في تجربة الحركة الوطنية بشكل عام ، إلا أن توظيف جملة من الشواهد سيكون مفيدا جدا في التمهيد لمباحث أخرى في سياق هذا البحث من ناحية ، و سوف يتيح موطئ قدم للوقوف على الأطروحات و التفسيرات التي تضمنتها بعض الكتابات حول الأصول الفكرية للنخبة الجزائرية قبل و خلال الثورة ا لتحريرية.

تتقاطع الكتابات الجزائرية في معظمها مع العديد من نظيرتها الفرنسية في إضفاء أهمية كبيرة على الدور الذي لعبه الإسلام في التأثير على توجهات الحركة الوطنية ، و يمكننا اليوم حشد الكثير من القراءات الفرنسية لذلك الدور تختلف جذريا مع مثيلتها التي كتبت قبل عقد الثمانينيات

---

(1) حول تأثير التيارات الأيديولوجية الكبرى في الحركة الوطنية أنظر كل من : أبو القاسم سعد الله , **الحركة الوطنية** , 1900-1930 , ج2 ,ط3, (ش,و,ن,ت), الجزائر, 1983 , ص : 337-360 ؛ : , Juliette Bessis , **Maghreb: La Traversée du siècle** ,Ed L'Harmattan , Paris , 1997 , pp404-430; Hugh Roberts , « Les Prémisses historiques d'une libération Inachevée » , *In* **Autrement** ,N° 33 , 1994 , p 84 .

. وهذا ما يكشف ضمنيا سيطرة المعايير والخلفيات الماركسية في أغلب الكتابات المبكرة .كما أنه يكشف بعض الشيء بداية تراجع عدد من الكتابات الفرنسية المتأخرة عن الكثير من الأساطير المؤسسة للتاريخ الاستعماري حول الجزائر [1]

ومن النماذج الجيدة في هذا السياق ، ما كتبته المؤرخة الاجتماعية الفرنسية فاني كولونا حول التأثير السياسي لظاهرة النهضة في الجزائر في العقود الأولى من القرن المنصرم ، فقد اعتبرت :" أن حركة النهضة المعبرة في مضمونها عن الفكر الديني الإسلامي تحولت إلى فكر ذي نزعة جدلية مع الغرب ، وإلى تيار يسعى لتنقية وتطهير العقيدة . ثم انطلق الإصلاح الذي أصبح تعبيرا جزائريا للنهضة في حركة كبرى من أجل بعث اللغة العربية وبناء مدرسة تاريخية وطنية، وفي تنظيم حركة دعوة نشيطة في المناطق البربرية ". [2]

ولاحظت كولونا أيضا أن " حركة الإصلاح في الجزائر كانت أكثر " يعقوبية" منها في تونس والمغرب ، لأنها تحولت إلى المصدر الأول للمفاهيم والأفكار الوطنية ". [3]

وفي سياق نفس المقالة انتهت الباحثة إلى نتيجة صريحة لا تمتلك بعض الأقلام الجزائرية الجرأة على الجهر بها ، عندما اعتبرت:" إن رجال سنة 1954 يعتبرون الورثة والمكملون لأمور ذات أهمية كبرى تربطهم بالماضي السابق لهم ، فعلى الرغم من تعارضهم السياسي مع الإصلاحيين من العلماء ، إلا أن رجال نوفمبر 1954 كانوا في الواقع نتاجا لمدارسهم ، وكانوا يتوجهون إلى مجتمع متأثر بشكل عميق في الفترة 1931-1954 بالتصور العربي والإسلامي ".[4] ثم ختمت مقالها بتقرير حول دور الإسلام في التأثير على التيار الثوري في الجزائر لا يقل أهمية في دلالته عما سبقت الإشارة إليه ، ففي الحالة الجزائرية: " كان الدين يمثل نموذجا ، لأن التوحيد الديني كان يعطي الثورة صورتها المتجانسة ، ولأنه كان يقوم دائما على الفصل بين مرحلة ما قبل و ما بعد ، وهو ما كان يتلاءم بشكل عميق مع الفعل الثوري ".[5]

---

[1] لقد كتب جون لوكا في عام 1994 مقالا بعنوان " حول انفصام الشخصية الثقافية للجزائر الفرنسية" أوضح فيه أن تلك الأعراض كانت بفعل السياسة الاستعمارية التي حاولت طمس الهوية الأصلية للجزائر التي وصفها قائلا : " الجزائر العربية الإسلامية هذه الجمهورية الحاضرة منذ الأبد , المسلمة حتى من قبل الإسلام ليست من وحي الخيال الصرف لأي مراقب في هذا العام يحاول إسقاط الوضع الراهن عما كان عليه الحال في عام 1954 " . مثل هذا الطرح يبدو نقيضا لأفكار دوقرامون ودوساسي وبيربروجر في القرن ال19 , بل وحتى لأفكار جوليان و فانتان في القرن ال20 . أنظر :

Jean Leca , op. cit , p 108.

[2] Fanny, Colonna, « la révolution comme viol du temps »,**op.ci**t , p19

[3] Idem ,p19

[4] Idem, p 21.

[5] Idem , P22

و توصل جون لوكا إلى النتيجة ذاتها في سياق مقالة له حول انفصام الشخصية الثقافية في الجزائر المستعمرة .فكتب قائلا :" إن الإسلام الذي شكل من قبل تاريخ المجموعة الجزائرية كلها ، أصبح فيما بعد خلال الفترة الفرنسية البديل المقترح للشرعية السياسية الحديثة ، باعتباره رمزا للوحدة والانسجام الوطني ".[1]

وذهب بنيامين سطورا إلى طرح مماثل في إبراز تأثير الأفكار الإسلامية في الكثير من المبادئ السياسية للتيار الاستقلالي الذي تبوأ قيادة الثورة ، لأن " مطلب التمايز عن الآخر والانتماء إلى ثقافة وريثة لماضي طويل و مجيد ، أعطى الحركة الاستقلالية إلهاما تاريخيا لإضفاء الشرعية على مطالبها ، وهنا ظهر البعد العربي الإسلامي بمثابة عودة إلى الأصول ، خاصة في ظل التصورات الموحدة التي لا تسمح بالتباين والتفكك ، وإنما تدعو إلى التوحيد والترابط".[2]

إن هذه الكتابات الفرنسية التي تناولت التأثير الإسلامي في الحركة الوطنية لا تمثل في الواقع سوى أمثلة و نماذج قليلة يمكن وضعها في سياق كتابات فرنسية أخرى اهتمت بتتبع تجربة جمعية العلماء المسلمين التي كانت في جوهرها الممثل الأبرز للتيار الإسلامي في العقدين السابقين لانطلاقة الثورة .

ونقصد بذا كتابات كل من جاك كاري حول جمعية العلماء[3] و جولييت بسيس حول المغرب العربي[4] و فرانك فريغوزي حول الإسلام والدولة في الجزائر المستعمرة [5] وغيرها من القراءات التي لم تتوقف عند حدود البحث في تأثير الاتجاه الإسلامي في تيارات الحركة الوطنية في الفترة 1903-1931 . وإنما تجاوزته إلى تقييم نتائج جهود العلماء الإصلاحية وحجم الدور السياسي الذي قاموا به في تجربة لم تستمر سوى لعقدين ونصف العقد من الزمن.

أما بالنسبة للتيار الاشتراكي أو اليساري بشكل عام ، فإن بعض المصادر التاريخية الجزائرية والفرنسية على حد سواء ، تصر على إثبات علاقة التيار اليساري الأممي بالتوجه الاستقلالي في الحركة الوطنية في المرحلة الجنينية التي سبقت ميلاد هذا الأخير في البيئة العمالية المهجرية في فرنسا في العشرينيات من القرن الماضي ، وتوظف هذه المصادر شواهد كثيرة تكشف عن انخراط

(1 LECA ,**op.cit ,** p 107

(2) STORA ,**L'histoire de la guerre d'Algérie** , p 11

(3) Jacques Carret , « L'Association des ouléma réformistes D'Algérie » , <u>In **AFrique –Asie**</u> ,N° 43 , 1958 , Paris , pp 35-41 .

(4)Bessis **, op.cit** , pp 66-67 .

)5 (Franck Frégosi , « Islam et état en Algérie », In (**Revue d'études sur le monde musulman et la méditerranée(RE MMM)** , N° 65 , 1992 , Ed Edisud , Aix- en- Provence , p73 .

النخبة المؤسسة لنجم شمال إفريقيا و احتكاكها بالتنظيمات النقابية والأممية اليسارية في فرنسا من أمثال أحمد مصالي الحاج و بشير حاج علي وعلي بوخرط .

كما تستدل تلك المصادر على البصمات اليسارية في النمط السياسي والهيكلي الذي اعتمده التيار الاستقلالي في تأسيس تنظيماته السياسية المتعاقبة من نجم شمال إفريقيا في 1926 وحزب الشعب الجزائري في 1937 ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 1946 وصولا إلى تأسيس جبهة التحرير الوطني في 1954[1]

إنه لا يمكن تجاوز التأثير اليساري في الحركة الوطنية بدليل استمرار حضور عناصر وأفكار هذا التيار في صفوف النخبة الثورية السياسية والعسكرية على حد سواء ، وفي محطات تاريخية ذات أهمية بالغة كمؤتمر الصومام عام 1956 و مؤتمر طرابلس عام 1962[2] . على الرغم من الفشل الكبير الذي منيت به تجربة اليسار الجزائري في الفترة 1935 -1956 في تحقيق حضور سياسي يتمتع بالتأييد الشعبي ، وفي التخلص من وصاية اليسار الفرنسي عليه حتى نهاية الثورة .

أما فيما يتعلق بتأثير الأيديولوجية التقدمية الفرنسية ، فإنه يبدو ضروريا توضيح القصد من تعريفها بهذه التسمية ، لأنها في الواقع تمثل تأثير المدرسة الفرنسية اللائكية في النخبة الجزائرية المتفرنسة بشكل عام ، و تأثير النمط الحضاري الفرنسي الذي روجت له الجمهورية الفرنسية الثالثة على قطاع ضئيل من المثقفين الجزائريين الذي تبوؤوا زعامة النخبة الجزائرية في الربع الأول من القرن الماضي ، و الذين عرفوا من بين تسمياتهم المختلفة بالتيار الليبرالي في الحركة الوطنية الجزائرية .

لقد وصف المؤرخ الإنجليزي هيغ روبرتس التأثير المدمر للإيديولوجية التقدمية الفرنسية على نخبة التيار الليبرالي في الجزائر المستعمرة ، بأنها كانت السبب الرئيسي في تنكر تلك النخبة للذات ولانتمائها الحضاري الأصيل ، لأن المفاهيم الفرنسية التي كانت تشكل الدعائم الأساسية للجمهورية الفرنسية الثالثة كانت تقوم في مجملها على مبدأ التعارض التام والمطلق بين التراث والتقاليد وبين الحداثة والعصرنة .

---

[1] حول تطور العلاقة بين الحركة اليسارية العالمية والحركة الوطنية من سنة 1920 إلى عام 1956 أنظر :
Glories , **op.cit** , pp 16- 44

[2] - باستثناء بيان أول نوفمبر يمكن القول بأن كل من أرضية مؤتمر الصومام وميثاق طرابلس تبدو فيهما البصمات اليسارية واضحة لأنهما كانا من إعداد مجموعة صغيرة من الشخصيات الماركسية في صفوف أجهزة الثورة الخارجية .

إن مفهوم التقدم الذي تم تلقينه للنخبة الجزائرية في المدرسة الفرنسية "كان يشترط إحداث القطيعة الجذرية مع الماضي، وفي ذلك المنظور انتهت تلك النخبة بالحكم على تطور مجتمعها التقليدي بالفشل ،و لم تتمكن تلك النخبة من اكتشاف الفضائل والقيم التي يزخر بها تنظيمها الاجتماعي الأصلي ، إلا بعد فترة طويلة وقفت من خلالها على الحدود الضيقة التي كان الإطار الاستعماري يتيحها لها . وهكذا كان انخراط عناصر كثيرة من تلك النخبة في صفوف الحركة الوطنية قبل أن ينتهي بها المطاف إلى صفوف الحركة الثورية (الثورة) ".[1]

إن تأثير التيارات الفكرية الثلاثة التي أشرنا إليها في النخب التي قادت أحزاب وتنظيمات الحركة الوطنية في النصف الأول من القرن المنصرم ، كان عاملا أساسيا في تباين أساليب عملها وفي اختلاف تصوراتها لإيجاد حلول للقضية الوطنية ، وبفعل ذلك التأثير انساقت فصائل الحركة الوطنية إلى تبني كل الخيارات السياسية التي أتيحت أمامها في مواجهة السياسة الاستعمارية.

فقد أدى التأثير الإسلامي إلى تبلور نزعة سياسية ذات طابع محافظ دافعت باستماتة قوية على جملة من المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية كالدين الإسلامي واللغة العربية . وتكشف لنا العديد من المصادر التاريخية من خلال الأدبيات السياسية للحركة الوطنية أن تلك النزعة لم تكن محصورة في أداء جمعية العلماء المسلمين فقط وإنما شكلت في الغالب نقاط تقاطع تميزت بالثبات بين مختلف فصائل الحركة الوطنية .

وهو ما يمكن ملاحظته في برامج التيار الاستقلالي في سنوات 1926 و1933[2] وفي مطالب المؤتمر الإسلامي عام 1936[3] وفي وثيقة البيان الجزائري في 1943 [4]وغيرها من وثائق الحركة الوطنية التي تضمنت على أجماع التيارات اللبرالية (النخبة المتفرنسة)و العلماء والتيار الاستقلالي وحتى الحزب الشيوعي الجزائري في بعض الأحيان[5]، حول عدد من القضايا السياسية

---

(1) Hugh Roberts , **op.cit** , p 84 .

(2) حول برامج نجم شمال أفريقيا (1926 و 1933) أنظر كل من : عبد الحميد زوزو , **دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية** , (ش,و,ن ,ت) , دون تاريخ , الجزائر , ص 73 ؛ محمد العربي الزبيري , **الثورة الجزائرية في عامها الأول** , المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر , 1984, ص 211-212 .

(3) حول مطالب المؤتمر الإسلامي 1936 أنظر : **جريدة الشهاب** , عدد جويلية 1936 (عدد خاص بالمؤتمر) المجلد رقم 12 , الجزء رقم 5

(4) حول المطالب الوطنية التي وردت في وثيقة البيان الجزائري (10 فيفري 1943) أنظر : Les publications de la direction des Archives de la wilaya de Constantine **: Les Amis du manifeste et de la liberté ; Textes fondamentaux 1943-1945** , N° 12 , novembre ,1985 ,pp 14-16 .

(5) المشاركة الوحيدة لليساريين الجزائريين في جبهة واحدة مع بقية تيارات الحركة الوطنية تمت عام 1951 من خلال الجبهة الجزائرية من أجل الدفاع عن الحرية واحترامها . حول أهداف ومطالب هذه الجبهة أنظر كل من : **جريدة المنار** , العدد 06 , 30 جويلية 1951 , ص 1 ؛

التي اصطدمت فيها بقوة مع الإدارة الاستعمارية من قبيل المطالبة بفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية ورد الاعتبار للغة العربية والمطالبة بترسيمها .

كما ظهرت آثار التأثير اليساري في الحركة الوطنية ، في تبني الشيوعيين الجزائريين و التيار الاستقلالي للكثير من المطالب الاجتماعية والأفكار الاقتصادية التي كانت تهدف إلى رفع القهر وتخفيف العبء الثقيل الذي كانت تعاني منه فئات عريضة من المجتمع الجزائري المستعمر، و من أبرز القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تمحورت حولها المطالب الأساسية بالنسبة للتيارين المذكورين القضايا والمطالب المتعلقة بالعمل النقابي والإصلاح الزراعي والمساواة في الأجور و الحق في العمل و بإدانة الاحتكار والاستغلال والتمييز في الوظائف والحقوق الاجتماعية و غيرها .

أما فيما يتعلق بتأثير التيار التقدمي الفرنسي في الحركة الوطنية ، فقد ظهر من خلال مطالبة فئة النخبة المتفرنسة بجملة من الحقوق ذات النزعة الليبرالية ، مثل المطالبة بحقوق المواطنة وحرية التجمع والتعبير، و المساواة في الحقوق والواجبات ، وحرية الممارسة السياسية والحق في التمثيل النيابي وغيرها من المطالب التي تقاطعت في الكثير منها مع بقية فئات النخبة الجزائرية في التيارات الأخرى .

2-3 تباين الانتماء السياسي والأيديولوجي في صفوف النخبة الثورية :

يجدر بنا قبل الشروع في إعطاء بعض الأرقام والإحصائيات المتعلقة بتعدد الانتماءات الأيديولوجية في صفوف النخبة التي أشرفت على قيادة وإدارة مؤسسات وهيئات الثورة التحريرية ، تحديد بعض الانعكاسات العملية لتأثير تلك التيارات الكبرى في تجربة الحركة الوطنية بهدف توضيح مسائل ذات ارتباط وثيق بما عرف فيما بعد بصراع وتجاذب النخب في صفوف الثورة الجزائرية .

لأن كل محاولة لفهم الأسباب البعيدة للخلافات[1] حول التصورات والأولويات والمبادئ بين النخب القيادية للثورة بمعزل عن العوامل التاريخية والفكرية التي أثرت في كل منهما ، سوف تقود إلى التفسيرات و القراءات التي ترتكز على العوامل الشخصية وعلى النزعة الجهوية أو

Claude Collo ; Jean Robert Henry **, le mouvement national Algérien , Textes (1912-1954)** , OPU , Alger , (sd) , pp289-290.

(1) يجدر توضيح أن هذه الخلافات كانت في البعض منها مبدئية وتتعلق بالخيارات السياسية المستقبلية و بالأولويات و أساليب العمل في مواجهة النظام الاستعماري , بينما كانت خلافات أخرى ذات علاقة مباشرة بالتنافس والصراع حول قيادة الثورة وعلى السلطة تحديدا عند نهاية حرب التحرير .

الإقليمية وغيرها من العوامل التي حرصت الكثير من الكتابات على اعتبارها الدوافع والغايات في صراعات النخبة الثورية . وهذه القراءة من الخطورة بدرجة كبيرة لأنا تبدو منسجمة كثيرا مع صورة حرب العصابات و قطاع الطرق ، ومع تسميات الحرب الوحشية والحرب دون اسم التي روجت لها الأقلام الفرنسية من قبل ولا تزال [1]

إن الثورة الجزائرية عند انطلاقتها كانت في جوهرها تعبيرا عن القطيعة مع كل أشكال الممارسة السياسية التي تميز بها أداء الحركة الوطنية من قبل ، وشكلت إرهاصا لانتقال أسلوب المقاومة ضد الاستعمار من مستوى العمل من داخل النظام الكولونيالي إلى الشروع في عملية التغيير لهدم ذلك النظام وإقامة أرضية جديدة لبناء الدولة الوطنية المستقلة على أنقاضه . كما أن الثورة امتلكت منذ بدايتها شرعية عميقة جعلتها أقرب ما تكون إلى الحتمية التاريخية ، باعتبارها آخر الحلول العملية لحل المشكلة الاستعمارية في الجزائر ، بعد فشل كل محاولات التغيير انطلاقا من ا لمؤسسات والقوانين التي كان يقوم عليها النظام الكولونيالي في الجزائر.

لقد كانت انطلاقة الثورة من هذا المنطلق بمثابة إدانة ضمنية لكل تجارب المشاركة السياسية والعمل الشرعي العلني في ظل الإدارة الاستعمارية ، و ويتوافق هذا الطرح مع ما جاء به بيان النخبة الثورية النشيطة التي فجرت الثورة في نوفمبر 1954 ، الذي اعتبر حصاد الحركة الوطنية هشيما تذروه الرياح ، كما وصف أداءها بالعقم والانسداد[2]. و الجدير بالإشارة هنا إلى أن الثورة كانت أيضا في انطلاقتها نتيجة لتأزم داخلي طويل داخل صفوف التيار الاستقلالي وهو ما جعلها شبيهة بالولادة القيصرية العسيرة . ولم تكن ثمرة لمبادرة جماعية من لدن ذلك التيار على

---

(1) يعد كتاب " الجزائر : حرب و سلام " للجنرال الفرنسي برتران ديبون دو دينشان نموذجا في التضليل الاستعماري حول الثورة الجزائرية , فقد صورها هذا الضابط الذي أشرف على تأطير ضباط الفروع الإدارية الخاصة بصورة مقلوبة تماما لأنه اعتبر أن :" الصراع الذي دار في الجزائر (حرب التحرير) كان نوعا خاصا من الحروب التي شهدها منتصف القرن ال20 , لقد كا ن الرهان في تلك الحرب حول الشعب الذي تعرض للقمع من الداخل من طرف منظمة ثورية (يقصد جبهة التحرير) , وضعت تنظيما شموليا لخدمة أهدافها , بينما كانت قوة غربية (فرنسا) تعلن الحق والمسؤولية في ضمان مستقبل أكثر إنسانية لذلك الشعب ." أنظر : Bertrant Dupont De Dinechin , **L'Algérie : Guerre et Paix** , Ed nouvelles éditions Latines , Paris , 1992 , p 555 .

(2) في منظور العناصر الثورية كان استمرار تيارات الحركة الوطنية في العمل السياسي من داخل الإطار الاستعماري يعبر عن انسداد الأفق والعجز لدى تلك النخب , و لما جنحت القيادة الجديدة للتيار الاستقلالي (المركزيين) إلى خيار المشاركة السياسية في المشاريع الاستعمارية (الانتخابات , الإصلاحات ...) , وصفت العناصر الثورية ومن وراءها مصالي الحاج ذلك التوجه بالانحراف الإصلاحي . حول الانعكاسات السلبية لذلك التوجه أنظر : جمال قنان , **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** , منشورات متحف المجاهد , الجزائر 1994, ص :227-230 .

الرغم من تبنيه لفكرة و مشروع الثورة لفترة طويلة ، وإنما بفعل امتلاك ثلة قليلة العدد في صفوفه لقدر كبير من روح المبادرة والالتزام [1]

إن الأحكام السلبية الكثيرة التي تراكمت في تصور النخبة الثورية التي كان لها السبق في تفجير الثورة حول الأفاق المحدودة التي أتاحها الإطار الاستعماري للجزائريين ، وفي تقييمها للنتائج التي تمخضت عن نشاط الحركة الوطنية ، جعلتها تتبنى نزعة راديكالية تقوم على الإقصاء حينا وعلى الاحتواء حينا آخر في علاقتها مع نخب التيارات الوطنية الأخرى بما فيها النخبة المؤسسة والقيادية للتيار الاستقلالي نفسه .

وسرعان ما استحالت تلك النزعة إلى ما يشبه التعاقد بين العناصر الثورية الرائدة التي حاولت تحصين الثورة من الانحراف عن خطها ،و إلى سيطرة هواجس الاختراق و التحفظ بفعل الإحساس بالريبة وعدم الارتياح لانضمام العناصر الوافدة من بقية التيارات [2]

لقد بلغت هذه النزعة عند عدد من القادة التاريخيين و أعضاء المنظمة الخاصة القدامى حدود الدعوة إلى فرض ما يمكن تشبيهه بالحجر الصحي على بقية عناصر النخب الوطنية الأخرى ، بدف منعها من الوصول إلى مواقع قيادية في مؤسسات وهيئات الثورة[3]، ويمكن القول أن تلك النزعة كانت عاملا أساسيا في تغذية صراع النخب حول قيادة الثورة من ناحية ، كما أنا تحولت إلى دعامة رئيسية للـتأسيس لفكرة الشرعية الثورية التاريخية القائمة على أحقية وأولوية النخبة الثورية المنشقة عن التيار الاستقلالي المتأزم ، وهي النخبة التي تنتمي إليها الزعامات الأولى للثورة في تولي مقاليد جبهة وجيش التحرير الوطني .

لكن تجربة الثورة على الرغم من استمرار هذه النزعة في صفوفها طيلة سنواتا ، أتاحت هامشا كبيرا لبروز أعداد معتبرة من عناصر النخب الوطنية الأخرى كالمركزيين والعلماء

---

(1) جمال قنان , **قضايا ودراسات** , ص : 222 .

(2) يعد أحمد بن بلة أول من دافع على مثل هذا التوجه الذي أسس لجعل قيادة الثورة رهينة " لتعاقد " أو " ميثاق عهد " بين مؤسسي جبهة التحرير الوطني ، وعلى رأسهم التاريخيين التسعة . ثم تبنى الباءات الثلاثة وغيرهم هذا التوجه الذي تكشف عليه بعض المراسلات بين بن بلة والباءات عام 1958 , وتظهر بجلاء محاضر جلسات اجتماع العقداء العشرة في عام 1959 , ولعل هذا هوا لسبب الذي جعل محمد حربي يعتبر أن أول قيادة للثورة كانت تتبنى مبدأ أنها قامت على أساس " عقد معنوي بين تسعة رجال " . أنظر : Mohamed Harbi , **Les Archives de la Révolution Algérienne** , les éditions Jeune Afrique ,Paris , 1981 , p 542 .

(3) إلى جانب بن بلة تميز قادة الشمال القسنطيني خلال الثورة بمواقفهم الرافضة لارتقاء عناصر من البيانيين والعلماء في قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني , و كان من أبرز هؤلاء كل من لخضر بن طوبال وعبد القادر بن عودة و علي كافي . أنظر : أحمد بوقجاني **, جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1945-1956** , رسالة ماجستير في تاريخ الثورة , قسم التاريخ , جامعة الجزائر , 1998-1999 , ص: 222 .

والشيوعيين والبيانيين ، الذين تمكنوا من إثبات حضورهم في أعلى مستويات قيادة الثورة ، و ساهموا بالقسط الوافر من أداء الهيئات السياسية العليا كالحكومة المؤقتة ، وفي صياغة الوثائق السياسية والقوانين الداخلية للثورة ، وأيضا في مهام التمثيل الدبلوماسي للثورة ، وفي مجال الإعلام والصحافة وفي الهيكلة و التنظيم لجبهة وجيش التحرير الوطنيين [1]

إن مثل هذا الطرح لا يقصد من وراءه حجب النسبة الغالبة في صفوف قيادة الثورة ، والتي كانت تمثلها النخبة التي خرجت من صلب التيار الاستقلالي ، لأن مثل هذا النوع تفنده أغلب المصادر والوثائق المتوفرة[2]، ولكن المتوخى من هذا المبحث هو إبراز الدور التكاملي الذي أدته مختلف النخب خلال الثورة على الرغم من علاقات الصدام والتجاذب فيما بينها ، لأن القراءة الموضوعية لتجربة حرب التحرير تفرض على الباحث عدم الانسياق وراء الكتابات التي يغلب عليها طابع التوظيف السياسي الذي كثيرا ما ارتكز على إقصاء وتقزيم حجم الدور الذي قامت به شخصيات بارزة ونخب بأكملها خلال ثورة من ناحية ، و على تعظيم وتهويل إسهام أفراد وعناصر معدودة .

و حرصا على إبعاد موضوع هذه الدراسة عن السجال والجدال اللذين يفتقدان إلى أدنى مستويات التوثيق والاستدلال، فإن أسلم وجه لتدعيم فكرة ما من الناحية التاريخية يتمثل في حشد أكبر كم ممكن من الشواهد التي تسندها. و حري بنا هنا الجزم بعدم توفر الباحث على أي وثيقة أو مصدر يتضمن جردا شاملا و دقيقا لانتماءات النخبة الثورية خلال حرب التحرير ، وذلك بفعل المنحى الذي درجت عليه العديد من الدراسات التي غالبا ما اكتفت بتسليط الضوء على نماذج قليلة من الشخصيات التي انتمت إلى مختلف التيارات الوطنية قبل الثورة ، و هو المنحى الذي لم تتجاوزه أفضل الدراسات حول حرب التحرير إلا بدرجة يسيرة ، لأنها لم تعن سوى بفئات النخبة الثورية في هيئات القيادة السياسية والعسكرية العليا للثورة ، و أهملت بصورة تكاد تكون كلية تواجد ذلك التعدد في النخب في قيادة الولايات التي أشرنا سابقا إلى أن صفوفها كانت تشكل مصدر إمداد هام من حيث الكفاءات للهيئات العليا طيلة سنوات حرب التحرير .

---

(1) يجدر توضيح أن تهميش نخب التيارات الوطنية كان يخص الهيئات العليا السياسية والعسكرية للثورة فقط , وهذا ما يؤكده ازدياد نسبة حضور تلك النخب كلما ابتعدنا عن الدوائر الضيقة التي كان تتركز بها النخبة المنشقة عن التيار الاستقلالي (المؤسسة لجبهة التحرير الوطني)

(2) تتيح دراسات وليام كوانت ومحمد حربي وجيلبرت ميني , وقوائم إطارات الولايات التاريخية ومحاضر اجتماع مجالس قيادة تلك الولايات في فترات مختلفة من حرب التحرير من الوقوف على سيطرة عناصر القاعدة النضالية للتيار الاستقلالي في الحركة الوطنية على النسبة الغالبة من مواقع القيادة السياسية والعسكرية للثورة . وسوف يتأتي تفصيل هذا في الفصول اللاحقة , وفي الملاحق المرفقة بهذه الدراسة .

3-3 نسÆ ومستويات تنوţ الانتماء السياسي داخل النÅبة الثورية :

تعد كتابات وليام كوانت و محمد حربي صاحبة السبق في تقديم الأرقام والنسب المتعلقة بتوزيع النخبة الثورية حسب انتماءاتا السياسية في قيادة الثورة ، ولكن الجدير بالتوضيح أن الأول لم يميز بين الفئات المختلفة التي صنف من خلالها النخبة الثورية إلى أربعة مجموعات هي (الثوريين/ الراديكاليين (مناضلي التيار الاستقلالي بما فيهم المركزيين)/ اللبراليين / اللامنتمين) ، وهكذا فإنه درس عينة من 41 عضو من قادة الثورة عند انطلاقتها ، ثم انتهى إلى وضع قائمة ب87 شخصية ثورية تناول تطور مسارها في الفترة 1954-1968 ، بينما لم يتناول محمد حربي سوى ثلاثة عينات من القادة الثوريين ، تضم الأولى منهما القادة الميدانيين (قادة الولايات وهيئات الأركان)[1]، وتضم العينة الثانية قوائم (المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة).[2] أما العينة الأخيرة فقد تضمنت قائمة لأعضاء مجالس قيادة الولايات التاريخية في مارس 1962[3]، و على الرغم من أهمية بعض المراجع التي تناولت جرد مجموعات معتبرة من الشخصيات الوطنية مثل معجم تراجم المناضلين الوطنيين الجزائريين لبنيامين سطورا الذي يعد من المصادر القليلة من نوعها التي تقدم تراجم شخصية حول عدد معتبر من عناصر النخبة الثورية ، إلا أنه لا يحوي أي إحصاء شامل لتوزيع النخبة الثورية وفق انتماءاتا السياسية [4]

ويمكن أن نسقط هذه الملاحظة أيضا علي قواميس أخرى مشابة مثل قاموس الطبقة السياسية الجزائر من 1900 إلى أيامنا هذه ، وقاموس الثورة الجزائرية اللذين أعدهما عاشور شرفي في السنوات الأخيرة الماضية ، و قاموس تراجم بعنوان "الجزائر : 200 شخصية في السلطة " الذي قام بإعداده مجموعة من الباحثين الفرنسيين والجزائريين في مطلع التسعينيات من القرن الماضي .

وتحتوي كتابات أخرى مثل التي قام بـا كل من بن يوسف بن خدة و هنري علاق و لخضر بورقعة وعلي هارون وعلي كافي وعبد الرزاق بوحارة و غيرهم على قوائم لأعضاء التنظيمات

---

(1) Harbi **, mirage et réalité** , p384 .

(2) **Idem,** p 386

(3) **Idem**, p 388

(4) يحتوي هذا القاموس على تراجم شخصية موجزة لبضعة مئات من المناضلين في صفوف الحركة الوطنية . ولا يتضمن تصنيف النخب الوطنية في قوائم و إنما اعتمد على الترتيب الأبجدي بصورة عامة حتى بالنسبة للعناصر القيادية في الولايات التاريخية . أنظر : Benjamin Stora, **Dictionnaire Biographique des militants nationalistes Algériens** , Ed L'Harmattan , Paris , 1985 .

القيادية للثورة ، ولكن دون أية معطيات محددة في ما يتعلق بنسب تمثيل النخب السياسية الوطنية في صفوف النخبة الثورية .

و لم ترتكز المعطيات التي جاء بها مؤلف جيبلرت مينيي الأخير حول جبهة التحرير الوطني على وثائق الأرشيف الفرنسي بصورة كلية كما توحي بذلك الإشارات الكثيرة في ملاحق تلك الدراسة ، وإنما اعتمد في الجزء الأكبر من الإحصاءات التي أوردها على المعطيات الجزئية التي جاءت بها الدراسات التي سبقته[1].و لذلك فإنه لم يحص سوى ثلاثة مجموعات من القيادات السياسية والعسكرية، تضم الأولى منها قادة الولايات وهيئات الأركان (29 شخصية) وقد أشار إلى تاريخ الإحصاء ببداية عام 1961 [2]

وتشتمل المجموعة الثانية على أعضاء الهيئات السياسية العليا للثورة كلجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة وفدراليات جبهة التحرير الوطني الثلاث في فرنسا وتونس والمغرب الأقصى ، الذين حدد عددهم ب(87 شخصية) على امتداد سنوات الثورة[3]. أما المجموعة الثالثة فقد ضمت إطارات الحكومة المؤقتة وسفراء الثورة في الخارج، وتمثل هذه العينة الأكبر من الناحية العددية مقارنة بسابقتيها لأنها كانت تشتمل على (91 شخصية).[4] وهنا يتضح المنحى الذي فضله مينيي في إحصاء النخبة الثورية ، حيث قام بالتركيز بصورة كبيرة على النخبة السياسية للثورة في الخارج لتوفر المعطيات حولها وتجنب البحث عن حجم هذه النخبة وطبيعة تكوينها الثقافي وانتماءاتها السياسية في هيئات الثورة في الولايات التاريخية نظرا لشح المصادر وندرة الإحصائيات حولها ، لأن المعطيات المتوفرة لا تزال تحتاج إلى قدر كبير من الجهد لجمعها من المصادر التاريخية .

ولكن هذا لن يحول دون المحاولة في إعطاء صورة عامة نسبيا عن الانتماءات السياسية للنخبة الثورية بتوظيف أكبر قدر ممكن من المعطيات الجزئية التي تفادت كتابات كوانت و حربي ومينيي وغيرهم الإشارة إليها . لأن الإسهامات التاريخية التي أثرت المكتبة الجزائرية في السنوات الأخيرة سمحت بتراكم كمي معتبر للمادة المتعلقة بجوانب مختلفة من الثورة التحريرية ، وبالرغم من

---

(1) كمثال على هذا لاحظ أن وليام كوانت كان أسبق من مينيي بثلاثين سنة (1969) بتحديد عينة ال 87 شخصية قيادية في الثورة , والفرق الوحيد بينهما أن الأول أخضعها للدراسة حتى عام 1968 , أما الثاني فقد خصها بمرحلة الثورة فقط . أنظر :
William Quandt , **op .cit** , p 11.and pp 284-286.

(2) تناول مينيي هذه العينة من قيادة الثورة في متن الدراسة , ثم أشار إليها في جداول تفصيلية توضح متوسط السن والانتماء السياسي ومستوى وطبيعة التكوين الثقافي لعناصرها . أنظر: Meynier , **l'histoire intérieure du FLN** , pp 137-143 et pp 716-735:

(3) **Idem**, pp143-144 et pp718-738

(4) Meynier,**Idem** , 137-138 et pp 716-746

أنها ليست ذات علاقة مباشرة بهذا المبحث إلا أنها ذات فائدة جمة بالنظر إلى الإضافات القيمة التي قدمتها في إماطة اللثام عن أدوار مغمورة لعناصر ثورية كثيرة ، و أيضا من خلال إثراء الشواهد التاريخية في المواضيع التي استمرت كمساحات للجدل لفترة طويلة .

إلا أنه يبدو من الأسلم الشروع في طرح المعطيات التي أوردتها أبرز الكتابات المرجعية حول الثورة قبل تقديم الإضافات التي تحويها بعض المذكرات و الكتابات الجزائرية الحديثة في ما يتعلق بالانتماءات السياسية للنخبة الثورية . لأن هذا سوف يسمح بمعرفة النقائص الكثيرة والثغرات العديدة التي لا تزال تكتنف الأبحاث حول موضوع النخبة الثورية بشكل عام .

إن النخبة الثورية تنتمي في جذورها السياسية إلى أربعة تيارات في الحركة الوطنية ، وينتمي السواد الأعظم منها إلى التيار الاستقلالي ، ويعد التيار الإصلاحي (الإسلامي) ثاني التيارات من حيث الحضور في صفوف تلك النخبة الثورية ، ويليه التيار النخبوي الليبرالي الذي شغلت عناصره وظائف قيادية عليا في الثورة على المستويين السياسي والعسكري ، و هو ما يمكن اعتباره مفارقة كبيرة بالنظر إلى حجم الحضور السياسي له في الجزائر في الفترة التي سبقت حرب التحرير . أما التيار اليساري فإنه كان من أضعف التيارات السياسية حضورا في النخبة الثورية من الناحية العددية ، لكن عناصره القليلة تميزت بأداء أدوارا بالغة الأهمية في ما يتعلق بالتنظيم وصياغة النصوص و القوانين ، وفي محاولة توجيه الثورة نحو تبني الخيارات والتوجهات اليسارية ، كما كانت لها مشاركة محدودة في ممارسة العمل المسلح ميدانيا .

والجدير بالتوضيح هنا ، أن التيار الاستقلالي الذي شكل الرافد الأساسي للنخبة الثورية التي قادت الثورة ، لم يكن متجانسا في صفوفه الداخلية بصورة كلية ، وإنما تشكل بدوره من ثلاثة مجموعات متمايزة في تصوراتها للمشروع العملي للثورة ، وتعد مجموعة قدماء المنظمة الخاصة النواة الصلبة داخل التيار الاستقلالي وفي صفوف النخبة الثورية في آن واحد ، لأنها صاحبة الفضل في المبادرة والتخطيط للتفجير الثورة ، و تليها مجموعة المركزيين التي جمعت في صفوفها النخبة القيادية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي التحق أعضاؤها بالثورة بعد تفجيرها بعدة أشهر .

أما المجموعة الثالثة داخل التيار الاستقلالي فقد كانت تضم قطاعا عريضا من المناضلين السابقين فيه ، وينتمي إليها الكثير من أعضاء مجالس الولايات والمحافظين السياسيين و قادة المناطق والنواحي ، كما كانت تضم الجزء الأكبر من الفدائيين والمسبلين في المناطق الريفية والحضرية .

إن المعطيات المتوفرة حول الانتماءات السياسية للنخبة الثورية لا تتعدى المؤسسات القيادية العليا ، ولا تقدم سوى نسب تواجد النخب الوطنية على مستوى قيادة الولايات وفي عضوية المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة وأجهزتها وفي مناصب التمثيل الدبلوماسي للثورة في الخارج .

و تذهب بعض الكتابات التي تناولت التاريخ السياسي والعسكري للثورة إلى تصنيف النخبة الثورية ضمن المجموعات التي تنتمي إلى التيارات الرئيسية في الحركة الوطنية ، وهي الثوريين (قدماء المنظمة الخاصة والمركزيين ومناضلي حركة الانتصار) والعلماء والبيانيين والشيوعيين .

كما تذهب في أحيان أخرى إلى التمييز بين مجموعات التيار الاستقلالي عند تصنيف النخب ، ولا يعد هذا المذهب سليما فيما يتعلق بتحديد دوائر الانتماء السياسي للنخبة الثورية . لأن كل المجموعات الفرعية الثلاثة التي يتشكل منها التيار الاستقلالي تعتبر أصيلة ، ولم يحدث تمزقها قبل الثورة بفعل حركة انشقاق فكري أو أيديولوجي ، وإنما كان في الأصل نتيجة لـ تأزم داخلي في الفترة 1950-1954 .

إن تجزئة التيار الاستقلالي إلى نخب سياسية متمايزة بشكل جذري يزيد من تعدد النخب السياسية في صفوف النخبة الثورية ، و لا يعد معيارا حقيقيا عند النظر إليها كمجموعات قائمة بذاتها ، لأنها احتفظت بالرباط الذي كان يجمعها في تجربة الحركة الأم بعد انتقالها إلى خوض المشروع الثوري ، وهي بذلك تتميز عن النخبة المؤسسة والقائدة (المصالية) التي جاهرت باعتراضها ورفضها للانخراط في العمل الثوري بالشكل والمحتوى اللذين تم بهما في نوفمبر 1954[1]

لقد كانت النسبة الغالبة في قيادة المؤسسات الثورية العليا و مختلف مستويات الإدارة والتسيير بيد العناصر التي انتمت إلى التيار الاستقلالي في الحركة الوطنية ، وتشير المعطيات التي أوردها كل من فيليب تريبي وحربي ومينيي وكوانت إلى تحكم تلك النخبة في قيادة الولايات و هيئات أركان جيش التحرير المختلفة بنسبة 70 % من المواقع القيادية طيلة سنوات حرب التحرير ، و يمكن اعتبار هذه النسبة مؤشرا على الدور الكبير الذي قامت به تلك النخبة من ناحية ، كما

---

[1] لا تزال تداعيات انشقاق التيار الاستقلالي ماثلة في الكتابات المناصرة لمصالي الحاج , ومن أبرزها في السنوات الأخيرة مقالات رابح بلعيد على صفحات جريدة الشروق اليومية , التي ذهب فيها صاحبها إلى اعتبار نشأة جبهة التحرير الوطني كنتيجة لمؤامرة قادتها العناصر الثورية بتأييد من المركزيين داخل التيار الاستقلالي بهدف تجاوز القيادة التاريخية (مصالي الحاج) , وقد حشد بلعيد الكثير من الشواهد بغرض إثبات أبوة مصالي الحاج التاريخية لمشروع " الثورة " الذي افتكته منه قدماء المنظمة الخاصة في نوفمبر 1954 . أنظر : الأعداد 145 ,146,147, 148 ,149, 150,151 ,152 (من 28 أفريل إلى 06 ماي 2001) .

يمكن أن نعتبرها معيارا لتقدير حجم الإسهام الذي قامت به النخب التي التحقت بالثورة بعد انطلاقتها .

3-4 من النخبة المتجانسة إلى النخبة الهجينة :

في المرحلة الأولى من الثورة 1954-1956 حافظت النخبة الاستقلالية التي كان لها السبق في تفجير الثورة على مقاليد إدارة وتوجيه الحرب بصورة مطلقة ، لأن القيادة الجماعية التي تداولت على قيادة جبهة وجيش التحرير في الداخل كانت تضم عناصر التيار الاستقلالي دون غيرهم من عناصر النخب الأخرى . فقد كان قادة المناطق الخمسة ونوابهم العشرة من قدماء المنظمة الخاصة ومن أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومن أعضاء لجنة ال22 في الغالب . و بالرغم من تعرض قيادة الثورة إلى ضربات موجعة في تلك المرحلة ، أدت إلى استشهاد مجموعة من القادة الرواد من أمثال ديدوش مراد (جانفي1955) و مصطفى بن بوالعيد (مارس1956) وزيغود يوسف(سبتمبر1956) و سويداني بوجمعة(أفريل1956) و باجي مختار (ديسمبر1954) و بن عبد المالك رمضان(نوفمبر1954) ، إلا أن قيادة المناطق ظلت بيد عناصر ذلك التيار بصعود عناصر الصف الثاني من أمثال شيحاني بشير و عباس لغرور في الأوراس و لخضر بن طوبال و علي كافي في الشمال القسنطيني .

و تم ملء الفراغ في قطاع وهران و منطقة الجزائر بترقية بوصوف كمساعد للعربي بن مهيدي قبل أن يخلفه على قيادة الولاية الخامسة ، وبمبادرة قيادة المنطقة الثالثة بإعادة تنظيم وهيكلة منطقة الجزائر بعد اعتقال رابح بيطاط في مارس 1955 .

لكن تلك المعطيات لم تعرف الثبات بعد انفتاح جبهة التحرير الوطني على بقية النخب التي التحقت بصفوفها في بداية عام 1956 بصورة رسمية وعلنية ،وهو الأمر الذي سمح لعناصر تنتمي سياسيا إلى البيانيين و العلماء بالارتقاء إلى مستوى عضوية مجالس الولايات وهيئات الأركان لجيش التحرير الوطني في الفترة الممتدة من 1956-1962 . و إذا ما أخذنا بمعدل متوسط الأرقام التي تضمنتها قوائم وليم كوانت ومحمد حربي وجيلبرت مينيي فإنه يمكننا أن نقدر نسبة مشاركة عناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في ذلك المستوى من القيادة ب10.3 % ، و نسبة العناصر التي تنتمي للعلماء ب3.4 %[1]. و ودون أن تشير هذه المصادر إلى الأسماء تعطي

---

[1] يمكن القول بأن توظيف معيارين مختلفين في تحديد انتماء القادة إلى تيار العلماء هو السبب هذه النسبة الضئيلة التي تنسب إلى مشاركة تيار العلماء , و يمكن شرح هذا بأن الإشارة إلى توفيق المدني والشيخين خير الدين وعباس بن الشيخ الحسين تنطلق من علاقتهما بالهيئة المديرة لجمعية العلماء , بينما يتحدد انتماء كل من الرائد مزهودي والعقيد شعباني من خلفية أن الأول كان مفتشا يشرف على مدارس الجمعية وكان الثاني

نسبة عريضة تقدر ب 17.2 % من المواقع القيادية في الولايات وهيئات الأركان إلى العناصر التي لم تكن لها انتماءات سياسية معلنة قبل الثورة التحريرية[1]

إن شخصيتي كل من إبراهيم مزهودي (رائد في الولاية2)و محمد شعباني (عقيد قائد للولاية6) تمثلان مرجعية كثيرة الشيوع في الكتابات التي تشير إلى حضور نخبة العلماء في قيادة الثورة الميدانية ، بنفس الدرجة و الرمزية التي تمثلها شخصيات مثل قايد أحمد (رائد في الولاية 5 وعضو هيئة الأركان العامة) و محمود الشريف (عقيد قائد للولاية 1) في الدلالة على حضور نخبة البيانيين في صفوف القيادة الداخلية لجبهة التحرير الوطني .

لكن على عكس ما ذهبت إليه كتابات حربي في تكريس الانطباع الذي أضفى " حضورا رمزيا لتيار العلماء" في قيادة الثورة في الداخل من خلال الإشارة إلى شخصيتين أو ثلاثة فقط ، فإن التدقيق في الإضافات الكثيرة التي جادت بها الإسهامات والكتابات التاريخية المتأخرة يسمح بإضافة العقيد محمد العموري و الرائد الطاهر فراج و الرائدين عمار ملاح ومحمد الصالح يحياوي والنقيب عبد اللطيف طولبة والنقيب يوسف يعلاوي و الربيع بوشامة وعبد الرحمن العقون والعقيد عميروش[2] والقائد شيحاني بشير إلى كل من مزهودي وشعباني ، لأن أغلب هؤلاء كانوا من خريجي مدارس جمعية العلماء ومن العناصر التي كانت متأثرة بصورة عميقة بتوجهات وتصورات العلماء .

وإذا ما حرصنا على الإشارة إلى عدد من طلبة جمعية العلماء المسلمين الذين زاولوا دراساتهم في الزيتونة والقرويين فإنه يمكننا أن نضيف إلى هؤلاء عدد من قادة المناطق من أمثال قتال

خريجا لأهم تلك المدارس (معهد بن باديس) في عام 1955 . ومن اليسير التأكيد على أن الأخذ بالمعيار الثاني (في الداخل على وجه الخصوص) يتيح الإشارة إلى عدد أكثر أهمية مما هو شائع في الكثير من الكتابات التاريخية .

[1] لقد اعتمد جيلبارت مينيي على كتاب محمد حربي " جبهة التحرير الوطني : الأسطورة والواقع " و بشكل مكثف , ولكنه عندما عكف على دراسة العينات القيادية العليا للثورة قام باستنطاق القوائم الاسمية بطريقته الخاصة عندما حولها إلى دوائر نسبية استخرج منها نسب حضور نخب تيارات الحركة الوطنية في صفوف النخبة الثورية , للوقوف على ما نحن بصدد الإشارة إليه راجع :
Harbi , **mirage et réalité** , pp 384-393 ; Meynier , **Histoire intérieure** , pp 716-746

[2] إن الإشارة إلى حضور تيار العلماء في شخصي كل من الرائد مزهودي و العقيد شعباني يكشف على أن المعيار الذي أرتكز عليه حربي ومن بعده العديد من المؤرخين والكتاب , يسمح لنا بإضافة : النقيب يوسف يعلاوي (إمام ومدير مدرسة عين أزال) , العقيد عميروش الذي قام بدور كبير في دعم شعبة العلماء في باريس في سنتي 1953-1954 إلى درجة أنه انبرى لتقديم دروس اللغة العربية فيها , وكل من الرائد فراج (محمد لعوج) الذي كان تلميذا للشيخ مصباح حويذق في خميس مليانة قبل أن يصبح معلما حرا عام 1953 في مسقط رأسه قرية عين قرابة (تلمسان),وأيضا محمد الصالح يحياوي كخريج لمعهد بن باديس , والربيع بوشامة (مدير مدرسة الرشاد في الحراش) ورفيقه في نفس المدرسة عبد الكريم بن العقون و بوعلام باقي غيرهم .

الوردي أول قائد لمنطقة سوق أهراس بعد استشهاد باجي مختار ، والرائد محمد الشريف مساعدية (القاعدة الشرقية) و النقباء محمد عرعار(الأوراس) وعبد الرþن كريمي (الولاية الرابعة) ومحمد يعقوبي (الولاية الخامسة) و محمد الشريف خروبي (الولاية الثالثة) وغيرهم .

كما يمكن أن نضيف إلى محمود الشريف وقايد أþد كل من العقيد لطفي[1] (درين بن علي)و الرائد قاسي þاي قائد قاعدة تونس وممثل الثورة به في الفترة 1957-1962 والنقيب إبراهيم كابويا عضو قيادة الولاية الأولى وممثل الثورة في لبنان في الفترة 1957-1962 و الرائد موسى بن أþد و غيرهم من الضباط الذين كانوا من المناضلين القدماء في حزب فرحات عباس قبل الثورة التحريرية .

ولكن بصورة عامة احتفظت مجموعات النخبة التي تنتمي إلى التيار الاستقلالي بالحضور الغالب في عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيلتيها (الأولى1956 والثانية1957) و في عضوية التشكيلات الأربع المتوالية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957 و1959 و 1961و1962 وفي عضوية التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة 1958 و1960 و1961[2]

وعرفت أجهزة الحكومة المؤقتة و مناصب التمثيل الدبلوماسي و عضوية الفدراليات الثلاث لجبهة التحرير الوطني في فرنسا وتونس والمغرب بدورها سيطرة عناصر ذلك التيار بنسب لا تقل عن 70% من المناصب والمهام القيادية و الوظائف السياسية والعسكرية ، بينما تراوحت نسبة مشاركة البيانيين ما بين 9.2 % في الهيئات القيادية العليا ونسبة 9.9 % في أجهزة الحكومة

---

(1) ذهب جيبلرت مينيي إلى التأكيد على أن العقيد لطفي كان مناضلا في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عندما انضم إلى جيش التحرير في منتصف عام 1955 , وذكر أيضا أن العقيد عميروش لم يكن له أي انتماء سياسي (حزبي) عندما انخرط في صفوف الثورة , وهذه الإشارة الأخيرة تحتاج إلى توضيح لأن عميروش كان مناضلا نشيطا في حركة الانتصار منذ عام 1950 , وسجن ثلاث مرات (غيليزان وسيق ومستغانم) , لكنه تعرض للطرد من حركة انتصار الحريات عام 1953 في باريس بسبب رفضه للمثول أمام مجلس للتأديب , و على إثر ذلك انخرط وقام بدور كبير في شعبة جمعية العلماء المسلمين هناك , خاصة فيما يتعلق بدعم جهود تعليم اللغة العربية للمهاجرين . أنظر :
Meynier , **Le PPA/MTLD et Le FLN/ALN : étude comparée** , **op.cit** , p106 ; Djoudi Attoumi **, le colonel Amirouche :entre légende et histoire** , témoignage d’un ancien officier de l’ALN en Kabylie 1956-1962 , imprimerie Hasnaoui , Alger , 2004 , p23-24.

(2) في مقابل هذه المجموعات القيادية العليا للثورة التي عرفت حضورا طاغيا لنخبة التيار الاستقلالي طيلة سنوات الثورة , كان تراجع تلك النخبة كبيرا على مستوى قيادة مجالس الولايات عند نهاية حرب التحرير , فمن بين عينة تضم 30 شخصية لم يكن عدد المنتمين لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في مارس 1962 يتجاوز تسعة عناصر , بينما كان اللامنتمين سياسيا أكثر من العشرة . والجدير بالذكر هنا أنه عشية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 كانت ثلاث ولايات تاريخية من بين الستة تحت قيادة عناصر لم تنتم يوما ما إلى نخبة التيار الاستقلالي وهم العقداء محمد شعباني ويوسف الخطيب ومحند أوالحاج . أنظر الملاحق (1-2-3-4) المرفقة بهذه الدراسة و راجع قائمة أعضاء آخر مجالس الولايات التاريخية في : Harbi , **mirage et réalité** , p 388 .

المؤقتة والبعثات الدبلوماسية . أما نخبة العلماء فقد تمثلت نسبة حضورها في الهيئات السياسية العليا مع تلك التي مثلتها على مستوى قيادة الولايات (3.4 %) .بينما ارتفعت تلك النسبة في أجهزة الحكومة المؤقتة والسلك الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني إلى 6.6 % .

و من الملفت للنظر أن مصادر هذه المعطيات تحتفظ دائما بنسبة معتبرة تقدر في المتوسط ب14 % للعناصر التي لم تكن انتماءاتا السياسية (الحزبية) معروفة في مختلف مستويات و هيئات القيادة السياسية والعسكرية للثورة . و إذا ما سلمنا بذه الأرقام والنسب فهذا يعني أن النخبة اللامنتمية سياسيا في صفوف النخبة الثورية كانت تشكل الـموعة الثانية من حيث الأهمية والحضور في قيادة الثورة بالنظر إلى أنا كانت تماثل من حيث الحجم كل من نخبتي العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مجتمعتين معا .

وهو الأمر الذي يفرض علينا طرح عدد كبير من التساؤلات المتعلقة بوية تلك النخبة اللامنتمية ، و وحول مدى صحة الأرقام والمعطيات التي سبقت الإشارة إليها . وتفرض أيضا إيجاد التفسيرات التي جعلت العناصر التي لم تمتلك انتماءا سياسيا في تجربة الحركة الوطنية تشكل قطاعا عريضا من النخبة الثورية بشكل تجاوز حجم تيارين أصيلين عرفا بالحضور السياسي المؤثر في أوساط الرأي العام الجزائري لمدة طويلة نسبيا .

إنه يسهل تفهم الأسباب التي جعلت من نسبة مشاركة العناصر الليبرالية والإصلاحية ضعيفة بشكل ملحوظ مقارنة بالنخبة الاستقلالية والنخبة اللامنتمية حزبيا في المستويات العليا لقيادة الثورة ، لأن هناك عوامل تاريخية وسياسية عديدة تحكمت في المنحى الذي عرفه مسار تطور النخبة الثورية من الناحية العددية ومن حيث الانتماء السياسي.

إن أول هذه العوامل يكمن في النـزعة الراديكالية التي تميزت با الـموعة النشيطة التي فجرت الثورة ، والتي حرصت على إبقاء قيادة الثورة في أيدي النخبة الثورية ذات الأصول الاستقلالية دون غيرها من النخب التي التحقت بالثورة فيما بعد بصورة عامة ، وحرصت على ديمومة مقاليد الهيئات والمؤسسات العليا للثورة بيد العناصر التي كانت تنتمي إلى التنظيمات الثورية قبيل الانطلاقة(لجنة التسعة ،لجنة ال22 ،المنظمة الخاصة) و دون الـموعتين الأخريين اللتين كانتا تشتركان معها في الانتماء إلى نفس التيار بصورة خاصة .

وهذا ما يفسر بشكل كبير خلفية المواقف الرافضة بشكل منهجي عند تلك النخبة لصعود عناصر جديدة في قيادة الثورة خلال سنوات حرب التحرير، ويفسر مبررات الإقصاء التي

غالبا ما كانت تعبر عن مشاعر للريبة والتحفظ تجاه النخب الأخرى. وسوف تتيح لنا هذه الدراسة تقديم شواهد كثيرة حول العوامل التي تحكمت في طبيعة العلاقات التي جمعت بين النخبة الثورية والنخبتين الليبرالية والإصلاحية من جهة، والعلاقة بين المجموعتين الرئيسيتين داخل النخبة الاستقلالية (المجموعة النشيطة والمركزيين)من جهة أخرى .

كما كان انفتاح الثورة على مختلف فئات المجتمع الجزائري بعد المرحلة الأولى من انطلاقتها عاملا مهما في التطور العددي للنخبة الثورية ، و هو الأمر الذي يفسر النسبة الكبيرة للنخبة اللامنتمية (حزبيا) داخل هيئات ومؤسسات القيادية الثورية العليا . وقد يبدو هذا الطرح غامضا بعض الشيء للوهلة الأولى ولكن باللجوء إلى المقارنة بين المعطيات المتعلقة بتعداد القاعدة النضالية للتيار الاستقلالي قبيل الثورة و حجم النخبة الثورية في مراحل متقدمة من حرب التحرير يصبح القبول بالفكرة التي تذهب إلى القول بأن النخبة الثورية(الاستقلالية) لم تعد تمثل الغالبية في قيادة الثورة منطقيا على الرغم من استمرار سيطرة عناصرها على الهيئات والمؤسسات القيادية .

لقد قدر بنيامين سطورا القاعدة النضالية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ب20 ألف مناضل في عام 1954 [1] دون أن يشير إلى المصدر الذي استند عليه ، ويمكن القبول بهذا التقدير لأنه يتوافق مع تقدير بن طوبال لعدد المناضلين في هذه الحركة في الشمال القسنطيني ب7000 مناضل عشية الثورة[2] ومع تقديرات مينيي وحربي التي ذهبت إلى أن مناضلي الشمال القسنطيني كانوا يمثلون ثلث القاعدة النضالية في التيار الاستقلالي عند الانطلاقة ، وكانوا يمثلون نسبة أكثر أهمية من الثلث في عضوية التنظيمات الثورية الأولى التي ظهرت قبيل التفجير .

وقد تعرضت تلك القاعدة لانشقاق كبير بفعل انحياز جزء منها إلى الزعامة القديمة للحركة ، قبل أن تجاهر جبهة التحرير الوطني بالعداء وتدخل معها في صراع دموي طويل ومرير في الجزائر وفي فرنسا ذاتها . و هو ما افقد التيار الاستقلالي شريحة كبيرة من خيرة عناصره نتيجة للانشقاق في مرحلة أولى ثم بفعل الصدام والتصفيات في مرحلة أخيرة .

---

(1) STORA , **Histoire de la guerre d'Algérie** , p 11

(2) ذكر بن طوبال هذا الرقم في سياق مقارنته مع الأعداد المتواضعة لمناضلي جبهة التحرير عند الانطلاقة (نوفمبر 1954) . أنظر :
Harbi , **mirage et réalité** , p 127 .

لكن صفوف الثورة بعد مؤتمر الصومام تضاعفت لعدة مرات حتى أن جيش التحرير الوطني الذي ولد ببضع مئات من الرجال في 1954 أصبح يضم أكثر من 20 ألف مجاهد في الداخل وأكثر من 30 ألف جندي على الحدود الشرقية والغربية في سنوات 1958-1961[1]

إن هذه المعطيات تكشف على أن حرب التحرير التي فجرتها نخبة قليلة العدد داخل التيار الاستقلالي تمكنت في سنوات معدودة من حشد قاعدة نضالية ملتزمة فاقت من حيث الحجم القاعدة النضالية لذلك التيار بأضعاف كثيرة ، وسمح تطور حرب التحرير بظهور مجموعات عريضة من الإطارات والضباط لم يتح لها النظام الاستعماري أن تلعب أية أدوار مميزة في محيطها الاجتماعي والسياسي .و هو ما يفسر النسبة الكبيرة للنخبة التي تشير الكتابات إلى أنها لا تمتلك انتماءات سياسية معلنة (حزبية) في قيادة الثورة . لأن تلك المجموعة في الحقيقة هي النخبة التي صنعتها الثورة ذاتها أو بالأحرى جبهة التحرير الوطني بشكل دقيق ، ولم تكن نتاجا للتيارات السياسية التقليدية للحركة الوطنية

إن النخبة اللامنتمية كانت في غالبيتها من العناصر الشابة التي أعطتها الثورة التحريرية فرصة للظهور في المواقع القيادية المتقدمة على الرغم من عدم توفرها على تجربة نضالية في صفوف الحركة الوطنية ، وتميزت مقابل ذلك بمستويات جيدة من التكوين الثقافي وهو ما أهلها لتحقيق ارتقاء سريع في المهام والمناصب القيادية بعد أن تمكنت من الحصول على الدعم والإسناد من طرف بعض العناصر الفاعلة في النخبة الاستقلالية المهيمنة على الأجهزة السياسية والعسكرية للثورة .

وتعد شخصيات مثل هواري بومدين و عبد العزيز بوتفليقة و خليفة لعروسي وأحمد مدغري وشريف بلقاسم وطايبي العربي إلى جانب العناصر التي فرت من الجيش الفرنسي في سنوات 1958-1962 رموزا معبرة عن النخبة التي صنعتها الثورة التحريرية .وهي النخبة التي استفادت إلى حد كبير من التآكل الداخلي للنخبة الاستقلالية التي تعهدتها بالرعاية ، ومن صدامات النخبة الثورية ذات الأصول الاستقلالية مع النخبتين الليبرالية والإصلاحية في صفوف قيادة الثورة ،حتى أنها أصبحت النخبة القوية والنافذة في صفوف جبهة وجيش التحرير عند نهاية الثورة .

ولم تكن هذه النخبة تحمل توجهات سياسية أو ميول أيديولوجية معلنة قبل انضمامها إلى صفوف الثورة ، ولكنها بعدما تبوأت مواقع مهمة داخل المجلس الوطني للثورة وعلى رأس هيئة

---

[1] أنظر المصادر المختلفة حول الإحصائيات المتعلقة بتطور جيش التحرير الوطني خلال الثورة بالتفصيل (الولايات والحدود) في الملحقين 05 و06 المرفقين بهذه الدراسة .

الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ، سعت إلى أن تتحول إلى قوة سياسية منافسة لبقية النخب ، و سرعان ما تبنت الأفكار الوطنية الشعبوية لجبهة التحرير الوطني وطعمتها بصبغة قانونية ، أصبحت تشكل مرجعية فكرية في خطاباتا ودعايتها خلال الفترة 1961-1962

إن الميول الأيديولوجية والانتماءات السياسية داخل النخبة الثورية لم تكن معلنة وأصيلة سوى في صفوف النخبتين اللبرالية والإصلاحية ، أما في صفوف النخبة الاستقلالية فإن الميول الأيديولوجية كانت غير معلنة في الغالب قبل الثورة التحريرية وخلالها و تميزت بتعددها ، حتى أنه بالإمكان اعتبار الحركة الأم للنخبة الاستقلالية جبهة سياسية شبيهة بجبهة التحرير الوطني أكثر منها تيارا سياسيا واحدا [1]

ولكن بالنظر إلى تجربة الثورة فإن الانسياق وراء مثل هذا الطرح يمكن اعتباره نزوع نحو إضفاء بعض التزكية على التيارين الليبرالي والإصلاحي ، لأنه يتضمن الإشارة إلى انسجام نخبتيهما في توجهاتا السياسية مع ميولها العقائدية و الأيديولوجية بشكل أفضل من النخبة الاستقلالية الهجينة . و يكمن الزلل في هذا في أن تجربة الثورة التي امتلكت نخبة ثورية متنوعة وصنعت نخبة جديدة ، فتحت أفاقا جديدة في الممارسة السياسية أمام تلك النخب ،لكنها فرضت عليها تجاوز انتماءاتا السياسية وميولها الفكرية والأيديولوجية و أرغمتها على التكيف مع أهداف وخطاب المشروع الثوري إلى درجة جعلت النخب التقليدية في الحركة الوطنية تتماهى و تنحل في صفوف جبهة التحرير الوطني ، ولم تكن خصوصيات تلك النخب تظهر إلا من خلال جولات التجاذب حول مواقع القيادة و عند محاولات صياغة البرامج والتوجهات السياسية . [2]

---

(1) أشار مينيي إلى أن حركة الانتصار/حزب الشعب كانت تضم مجموعات متمايزة من المناضلين الراديكاليين والمعتدلين والليبراليين والمصاليين والثوريين والمركزيين , وذهب إلى القول بأن انطلاقة الثورة (ميلاد جبهة التحرير) هي التي تسببت في الكشف عن ذلك التمايز.أنظر :

Meynier , **le PPA/MTLD et le FLN/ALN étude comparée** ,**op.cit**, p109.

(2) إن ما يجعل حركة انتصار الحريات الديمقراطية شبيهة بالجبهة السياسية أكثر منها حزبا سياسيا متجانسا , هو ذلك التعدد في النخب المتباينة في مواقفها السياسية وفي تكوينها الثقافي .أنظر :

Gilbert Meynier , « Le PPA/MTLD et le FLN/ALN étude comparée » , in Harbi/Stora **, La guerre d'Algérie 1954-2004** , T1 , chihab éditions , Alger , 2004 , p105 ; William Quandt , **révolution and political leadership : Algeria 1954-1968** , M.I.T press , Cambridge- Massachusetts ,London , 1969 , pp80-86

4-/ التكوين الثقافي للنخبة القيادية الثورية:

إن ما يفسر صعوبة البحث في موضوع التكوين الثقافي للنخبة السياسية الجزائرية بمفهومها العام ، هو عدم توفر الباحث على المعلومات الكافية في موضوع التكوين الثقافي للنخبة القيادية في الثورة ، الذي أهملت الكتابات التاريخية الجزائرية الخوض فيه بشكل مستفيض ، مما جعله يبقى حكرا على مجموعة قليلة العدد من المؤرخين والباحثين من أمثال وليام كوانت وجيلبرت ميني الذي استلهم العديد من كتاباته حول جبهة التحرير الوطني من الدراسات التي أعدها محمد حربي على امتداد 30 سنة .

وقد يجد البعض فيما ذهب إليه الأستاذ أبو القاسم سعد ا! عندما علل انصراف الباحثين الجزائريين عن الاهتمام بالبحث في الميول الأيديولوجية و بالأصول و الاتجاهات الفكرية للنخب الجزائرية بطبيعة الحركة الوطنية ذاتا عندما أشار إلى أنا كانت حركة سياسية تقوم على المقاومة)[1] أو بما ذكره محمد حربي الذي رأى أن الحركة الوطنية في جوهرها كانت أحزاب مقاومة و معاقل للنضال من أجل التحرر ، ولم تكن أحزابا سياسية بالمعنى الدقيق[2] مدعاة لتبرير النقص الفادح في الدراسات حول مستوى وطبيعة التكوين الثقافي عند النخبة التي أشرفت علي قيادة حرب التحرير قبل أن يتحول جزء كبير من عناصرها إلى نخبة سياسية وعسكرية أشرفت على قيادة الدولة المستقلة ولا تزال عينات كثيرة منها تصنع القرار إلى أيامنا هذه .

إن عدم توفر قدر كافي من الدراسات حول هذا الموضوع ساهم في الإبقاء على المكانة الرائدة والرفيعة لعدد يسير من الكتابات غير الجزائرية ، التي لا تزال تحتفظ بميزة أنا معين لا مجال لأي باحث عن الاستغناء عنه ، على الرغم من أن تلك الكتابات لجأت إلى تصنيف النخبة الثورية الجزائرية بصورة مغرضة أخضعتها لتحاليل يسارية حينا ، ودرستها من منظور مدرسة استعمارية ذات توجهات سادية أورو-مركزية حينا آخر .

4-1 تيارات الحركة الوطنية : معاقل للمقاومة وليست مدارâ فكرية :

لقد حوت الحركة الوطنية مجموعة من الأحزاب والهيئات سعت إلى إيجاد حلول مختلفة للقضية الوطنية ، واختلفت برامجها السياسية في التصورات العملية التي تؤدي إلى تغيير النظام

---

(1) أبو القاسم سعد الله , **أفكار جامحة** , المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر , 1988 , ص : 24 .

(2) في نظر محمد حربي كانت تيارات الحركة الوطنية تسعى إلى بعث أمة وليس إلى تغيير مجتمع , وهذا التحليل يبدو منطقيا لأن برامج الحركة الوطنية كانت في جوهرها مجموعة مطالب موجهة للإدارة الاستعمارية ولم تكن تصورات سياسية واضحة وشاملة للدولة الوطنية .

أنظر : HARBI , « L'Algérie en perspectives », IN Harbi / STORA (sous la direction) , T:I, **op.cit** , p 41.

الاستعماري ، فتوجه كل من النواب (النخبة اللبرالية) والشيوعيين الجزائريين على الرغم من تباينهم إلى عقد آمال عريضة في الخلاص من الاستعمار بحدوث انعطاف " إصلاحي " في السياسة الاستعمارية ذاتا ، و بقيام " إمبراطورية الكادحين " في فرنسا أولا ، ثم انتظار أن يمتد "إشعاعها" إلى المستعمرات فيما بعد بصورة تلقائية.

وفي المقابل توجه العلماء إلى ترسيخ "ثقافة الصمود"[1]في أوساط الشعب الجزائري من خلال الاستماتة في الدفاع عن مقومات الشخصية الجزائرية ، و سرعان ما أدركوا أن الاستعمار لم يكن العقبة الوحيدة أمامهم ، لأنم بعدما عاينوا حصاد قرن من الاحتلال وجدوه في تفشي مظاهر الجهل والتخلف والفقر و الاندماج والتفرنس ، وبدل أن يدفعوا المتمع الجزائري العليل إلى حشد الرجال والسلاح من أجل الثورة ، شخصوا أنه كان بحاجة إلى مصل وترياق ليتعافى من أدوائه ويمتلك حصانة ومناعة ضدها ، ولخص الشيخ بن باديس سبيل الخلاص في التعلم والتكوين بقوله " الشعب المتعلم لا يستعمر" .

وعلى النقيض من النخبة اللبرالية والموعة اليسارية الصغيرة والعلماء ، تميز التيار الاستقلالي منذ نشأته برفض التصورات السياسية التي كانت تؤمن بإمكانية تغيير النظام الاستعماري من خلال العمل من داخل مؤسساته وفي ظل قوانينه . وامتلك هذا التيار برنامجا سياسيا نظريا تحددت فيه أهم أهدافه دون تدقيق في المراحل والآجال أو تفصيل فيما يتعلق بالوسائل والتنظيم .

وهكذا انخرطت مختلف فئات النخب السياسية الوطنية في الفترة الممتدة من 1936 إلى 1952 في العمل السياسي ضمن تيارات ضيقة حينا (الانتخابات) و في سياق تجمعات أو جبهات سياسية حينا آخر كما حدث في المؤتمر الإسلامي عام 1936 وحركة أحباب البيان في 1944 والجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها عام 1951 .

إن تركيز تيارات الحركة الوطنية كل جهودها صوب إيجاد حلول مختلفة للقضية الوطنية كان عاملا رئيسيا في ضعف إنتاجها الفكري و الأيديولوجي، وفي تناقض وتصادم مساعيها في أغلب الأحيان.ويمكن التدليل على هذا بتخصص كل تيار في المطالبة بقضايا معينة تحولت إلى عنوان

---

[1] شخص المؤرخ الفرنسي الجزائري المولد عمر كارليي المحركات الرئيسية لنشاط كل من جمعية العلماء و التيار الاستقلالي (حزب الشعب /حركة الانتصار) بقوله :" كان الاستقلاليون يركزون على مسألة ضياع السيادة الوطنية , بينما كان الإسلاميون (العلماء) يركزون على مسألة ضياع الهوية والأصالة , و مارسوا ضغطا كبيرا على النخبة المتفرنسة التي حملوها مسؤولية معنوية ثقيلة بسبب تخليها عن ميراثها الأصيل لصالح ثقافة دخيلة ..." أنظر :
Omar Carlier , « Violence (S) »,IN Harbi / Stora **, la guerre d'Algérie 1954-2004 , T :II** , op.cit , p 29.

لكل تيار على حدة ، والملفت للنظر أن التباين كان عميقا بين بعض التيارات إلى درجة أنه في الوقت الذي كان فيه حزب الشعب يطالب بالاستقلال كان الحزب الشيوعي الجزائري يختزل تطلعات الجماهير في الحصول على "الخبز" كمرحلة أولى للتحرر، وبينما كان العلماء يحاولون ايقاض المجتمع وبعث مشاعر الانتماء والوطنية فيه ، كان الليبراليون يجهدون في إقناع الساسة الاستعماريين بصهر ذلك المجتمع وتذويبه في الثقافة والحضارة الغربية .

إن القول بأن معظم التيارات السياسية في الحركة الوطنية لم يكن لها رصيدا فكريا نظريا يعبر بصورة حقيقية وفعلية عن أصالة وتماسك برامجها ومطالبها ، يمكن التدليل عليه بكون أغلب ما توفر لديها لم يكن يتجاوز سوى إسهامات صحفية و بضعة منشورات لمؤسسيها . و لا يعد مثل هذا الطرح تجنيا لأن هذه الحقيقة هي التي جعلت عميد المؤرخين الجزائريين يكتب قائلا في ما يشبه الاعتراف بالقصور:" لم تنتج الحركة الوطنية منظرين أو فلاسفة مثلما هو حال حركات وطنية أخرى ،ولم يكن لدينا عشية الثورة ماتزيني[1] ولكن غاريبالدي[2] ...".[3]

وهذا ما يعني بتعبير آخر أن الحركة الوطنية تمخضت بصورة عسيرة عندما آلت جهودها إلى انسداد كبير في الأفق مع بداية الخمسينيات ، ثم ولدت ثورة تحريرية دون أن تمتلك منظرين سياسيين مثلما هو شأن أغلب الثورات الكبرى المعاصرة . وقد اتضح استمرار هذه الثغرة بشكل جلي عندما اقتصرت تجربة الثورة التحريرية أيضا على إنجاب القادة الميدانيين فقط .

و ليس في مثل هذا المذهب أي تحامل أو محاولة للانتقاص من أهمية ومكانة تجربتي الحركة الوطنية والثورة التحريرية في تاريخنا المعاصر، و لكن الموضوعية التاريخية تفرض على الباحث

---

(1) **جيوسيبي ماتزيني** (1805-1872): وطني وثوري إيطالي من مواليد مدينة جنوه , درس القانون والفلسفة (1819-1827) ثم اشتغل محاميا , وانخرط في جمعيات "الفحامين "السرية (الكاربوناري) , بعدما قضى سنة سجنا بسبب مواقفه السياسية أنشأ عام 1831 حركة إيطاليا الفتاة ووضع لها جريدة تحمل اسمها وتنطق بلسانها , زاوج ماتزيني بين معاركه السياسية وتأليف كتب للتعبير عن مبادئه وأهدافه , ومن أشهر مؤلفاته : الإيمان والمستقبل (1835) , واجبات الإنسان (1837) , الجمهورية والملكية في إيطاليا (1849) , كان شعار ماتزيني " الفكر والعمل" وكان هدفه السياسي الأسمى " إقامة الدولة الإيطالية الموحدة في صيغة :جمهورية شعبية تحترم الحريات الأساسية والمبادئ الإنسانية ".

(2) **جيوسيبي غاريبالدي** (1807-1882): وطني وثوري إيطالي من مواليد مدينة نيس الفرنسية لأب إيطالي من جنوه , انخرط في حركة إيطاليا الفتاة عام 1833 ,ثم شارك في قيادة مجموعات مسلحة ضد النمساويين والفرنسيين الذين كانوا يسيطرون على عدد من الإمارات الايطالية في الفترة 1833- 1849 , لجأ إلى أمريكا اللاتينية ثم إلى سويسرا قبل أن يعود إلى إيطاليا على رأس جيش من المتطوعين الذين عرفوا باسم أصحاب القمصان الحمراء , نجح في تحقيق انتصارات عسكرية كثير ة في جنوب إيطاليا قبل أن يتمكن أنصاره من الزحف على روما التي كان من أشد دعاة اتخاذها عاصمة للدولة الموحدة . عرف غاريبالدي بزهده وترفعه عن المناصب , وكان يتمتع في صقلية ونابولي بشعبية تفوق شعبية الملك عمانويل الثاني , ومن أشهر ألقابه " ثوري العالمين " (بسبب اشتراكه أيضا في ثورات للفلاحين ضد طغاة في أمريكا اللاتينية).

(3) لتوضيح مقصد الأستاذ سعد الله من هذه العبارة التي أوردها في كتاب أفكار جامحة (مرجع سابق : ص45) , يمكن أن ندعمها بتحليل آخر له جاء فيه قوله :" ولدت الثورة عندنا دون أن يكون لها روبسبيير أو لينين أو ماوتسي تونغ ولا حتى بورقيبة , لم يكن للثورة عندنا فيلسوف ولا ميثاق ". أنظر :سعد الله أبو القاسم , **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ,ج4, ط1** , دار الغرب الإسلامي , بيروت, 1996 , ص14 .

الاعتراف بأن كاريزمية كل من مصالي الحاج وبن باديس وفرحات عباس[1] لم ترق بأي منهم إلى أن يتحول إلى منظر سياسي أو فيلسوف يحظى بالإجماع والحضور المؤثر في توجيه جهود الأمة نحو تحقيق أهداف محددة ضمن رؤية و تصورات عملية واضحة المعالم .

ولكن يجدر بنا أن ننبه هنا إلى أن اقتصار امتلاك الحركة الوطنية على التصور الشامل لأهداف، و افتقادها لزعيم موحد " ينير الطريق" مقابل توفرها على كم معتبر من المناضلين الذين أشربوا روح التحرر والإصرار على الانعتاق من أسر الاستعمار ، لا يعد معيبا إلا إذا ما قمنا بإخضاع تجارب المقاومة والحركة الوطنية والثورة لمعايير تنطلق من ا لمفاهيم الغربية للنخبة و الثورة و التوجه الأيديولوجي و الدافع الديني وغيرها .

لأن أغلب تلك المعايير تجعل منها في نهاية المطاف مجرد ردود فعل رجعية تنتمي لعصور سابقة. و هذا يعود أساسا لمنظور المركزية الغربية الذي تم اعتماده في تدوين تاريخ الشعوب الإسلامية وهو المنظور الذي يقوم على النزعة التبريرية للاستعمار وعلى السادية والاستكبار، والذي ينتهي دوما إلى توصيف الشعور الوطني عند الشعوب المستعمرة بأنه تطرفا و الحس الديني لديها بأنه تعصبا ، و يعتبر كل حركة تحرير عنفا و سلوكا بربريا وعنصريا .

2-4 المحدودية والانتقائية في الكتابات التاريخية حول التكوين الثقافي للنخبة الثورية:

إن أغلب الكتابات التي تناولت موضوع النخبة القيادية للثورة التحريرية نزعت أمام عائق قلة المصادر والوثائق والإحصائيات ، إلى التركيز على دراسة عينات محدودة لقوائم من القادة في مختلف مستويات القيادة السياسية والعسكرية ، و قد كان وليام كوانت أول من سن هذا التوجه في كتابه " الثورة والقيادة السياسية : الجزائر 1954-1968 " [2] ، فقد لجأ كوانت وهو مستشار سابق للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في شؤون الأمن القومي ، إلى تسليط الضوء على مجموعات مختلفة من قادة الثورة (السياسيين والعسكريين) ، وحاول تصنيفها بالنظر إلى توجهاتها السياسية المختلفة في تيارات الحركة الوطنية ، ثم عمد إلى إبراز تمايز مجموعات صغيرة داخل التيار الاستقلالي نفسه ، ولما اعترضته صعوبة تصنيف العناصر التي لم تكن تمتلك انتماء حزبيا

---

[1] على الرغم من تمتع مصالي الحاج بالسمعة الثورية و بقوة الخطابة وصلابة الموقف , وامتلاك الشيخ بن باديس لفكر توجيهي عميق ومكانة وهيبة مؤثرتين ووقار كبير , و تميز فرحات عباس بالجمع بين الثقافة الفرنسية والأصول البرجوازية و التوجه الليبرالي , إلا أن هذه الشخصيات بقيت كزعامات لمجموعات معينة (أو تيارات محدودة)

[2] William Quandt, **op.cit**, p305.

معلنا ذهب إلى تصنيف بعض هذه العناصر كمثقفين والبعض الآخر كعسكريين يختلفون عن " الثوريين"[1] .

أما محمد حربي فقد حاول التعريف بشكل موجز بعدد معتبر من قادة الثورة في كتابه" جبهة التحرير الوطني الأسطورة والحقيقة " ، ولكنه اقتصر في دراسته تلك على تناول ميزات وخصائص المجموعة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني من حيث الجذور الاجتماعية ومستوى التكوين الثقافي [2] ، ولم يشر حربي عند تناوله للتكوين الثقافي للقيادات الثورية داخل جهاز جبهة وجيش التحرير خلال سنوات الثورة سوى إلى أرقام و معطيات جزئية لا تمكن الباحث من الوقوف على صورة جلية متكاملة [3]

و جاء جيبلرت مينيي على منوال كل من كوانت و حربي في دراسته " التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني " ، باعتماد أسلوب دراسة عينات محددة انطلاقا مما توفر لديه من أرشيف المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي . ولكن مينيي كان أكثر تقليدا لكوانت في إحصائه للقادة والإطارات لأنه قام بدراسة مجموعات أكبر شملت مجمل قيادات الولايات و هيئات الأركان و تشكيلات الحكومة المؤقتة ولجنة التنسيق والتنفيذ . ولم يغفل الإشارة أيضا إلى العناصر المثقفة التي كانت تنتظم في شكل فرق عمل تحيط بالقادة السياسيين والعسكريين في الخارج [4]

إن هذه الدراسات على الرغم من أهميتها البالغة بالنسبة لكل باحث في موضوع الثورة ، إلا أنها لا تقدم من حيث الحجم كما كافيا من المعطيات التي تسمح بالإحاطة بموضوع التكوين الثقافي للنخبة القيادية للثورة ، لأن تركيزها على المستويات العليا للقيادة السياسية والعسكرية دون غيرها أسقط الإشارة إلى قطاع عريض من العناصر القيادية الميدانية في الداخل .

ولكن لحسن الحظ فإن الصحوة الأخيرة التي شهدها ميدان الكتابة التاريخية حول الثورة في الجزائر وضعت أمام الباحث كما معتبرا من المذكرات الشخصية لعدد كبير من إطارات الثورة

---

(1) تميز وليام كوانت بأنه أطلق تسمية "الراديكاليين" على المركزيين على الرغم من أنهم كانوا متهمين بالاعتدال من طرف قدماء المنظمة الخاصة التي كانوا وراء تأسيس جبهة وجيش التحرير , كما أنه لم يكن دقيقا في تصنيفه للمثقفين (مثال : الرائد أوصديق كمثقف في ص284) لأنهم كانوا يتواجدون في جيش التحرير وفي الهيئات السياسية على حد سواء , و حاول كوانت التأسيس للتمايز بين عناصر النخبة الثورية (الثوريين فيما بينهم ومع السياسيين) انطلاقا من "المدرسة " (المستوى الثقافي) . أنظر العينة الهجينة من النخبة الثورية في الملحق (ب) في ص284- 258 وقارنها مع أشار إليه في :

Quandt , **op.cit** , p 69 and pp75-77.

(2) HARBI , **mirage et réalité** , pp 115-117

(3) Harbi **,Idem** ,pp 315-316 .

(4) MEYNIER ,**L'histoire intérieure**, pp 142-144 .

يسمح بسد ثغرات كبيرة في مستوى معرفتنا التاريخية حول قيادات جبهة وجيش التحرير الوطني ، فعلى سبيل المثال تتيح مذكرات النقيب محمد صايكي (الولاية الرابعة) الإطلاع على القائمة الكاملة لقادة وإطارات الولاية خلال حرب التحرير [1] ، وتسمح لنا مذكرات بورقعة ودراسات محمد تقية من جهة أخرى بتحصيل معطيات ثرية في ما يتعلق بالتكوين الثقافي للنخبة القيادية الثورية على مستوى الولاية الرابعة .

كما تقدم مذكرات الكثير من الشخصيات الثورية الأخرى مثل الرائد الطاهر سعيداني(القاعدة الشرقية) و الرائدين مصطفى مراردة و عمار ملاح (الولاية الأولى) و النقيب عبد الحميد أمقران و المرشح جودي أتومي (الولاية الثالثة) و العقيد علي كافي (الولاية الثانية) و النقيب مصطفى بن عمار (الولاية السادسة) و النقيب عبد الرزاق بوحارة و العقيد محمد زرقيني (جيش الحدود) و عبد الرحمن كريمي (الولاية الرابعة) و غيرهم معطيات مهمة حول قيادات الولايات التاريخية الأخرى .

وإلى جانب المذكرات تراكمت في السنوات الأخيرة مؤلفات تضمنت كما معتبرا من الوثائق الهامة[2] . و أخرى تضمنت الكثير من الشهادات الشخصية التي سلطت الضوء على بعض الجوانب الغامضة[3] . ومن هنا تتضح أهمية العودة إلى الدراسة الدقيقة النقدية للمادة التاريخية التي توفرها إسهامات الأقلام الجزائرية . على الرغم من أن أغلب هذه الكتابات لا ترقى في مضمونها إلى مستوى الكتابات الأكاديمية من حيث شكلها ومحتواها بصورة عامة .

إن ما تمت الإشارة إليه لحد الآن لا يتجاوز في الحقيقة مستوى التمهيد لمبحث التكوين الثقافي للنخبة القيادية الثورية بإثارة مسألة الانتقائية في بعض المصادر والمعطيات المتناثرة في مصادر أخرى . و تسليط الضوء على مسألة انعدام مصادر تتوفر على إحصائيات كافية تتيح جمع أجزاء فسيفساء النخبة الثورية فيما يرتبط بالمستوى الثقافي لديها .

---

(1) محمد صايكي (النقيب) , **مذكرات ثائر من قلب الجزائر** ,ط1, دار الأمة , الجزائر, 2002 , ص:155-158 .

(2) من أهم هذه الكتب التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة : "**بريد الجزائر- القاهرة 1954-1956** " لمبروك بلحوسين , "**محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر** "للرائد عمار ملاح , " **جبهة التحرير : التاريخ والوثائق 1954-1962** " لكل من محمد حربي وجيلبرت مينيي

(3) كنماذج من هذه الكتابات التي استعنا بها في إعداد هذه الدراسة أنظر : "**مغربلو الرمل : أوراس النمامشة 1954-1959** " لمحمد العربي مداسي , وكتاب " **العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ** " لجودي أتومي , وكتاب " **لقد كانوا هم الأبطال !**" لمصطفى بن عمار وغيرها .

4-3 المدرسة كمعيار لتحديد التمايز الثقافي بين القادة ونسÆ حضور النÆÅ في القيادة الثورية :

لقد توجهت الدراسات التي خاضت في البحث في الجذور الثقافية للعناصر البارزة في قيادة الحركة الوطنية والثورة التحريرية إلى الاكتفاء بجمع وتحليل المعطيات المتعلقة بمجموعات قليلة العدد من ناحية، وإلى تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين هما: الفئة المعربة والفئة المتفرنسة.

إن هذا التقسيم المعياري اللغوي للنخبة القيادية الثورية إلى مجموعتين لا يعد مسألة مستحدثة بقدر ما يشكل استمرار للتقسيم الذي كان يميز تيارات الحركة الوطنية ذاتا منذ مطلع القرن المنصرم، ولكن المعطى الجديد بالنسبة لمثل هذا التصنيف يكمن في تحول العناصر ذات التكوين الثقافي الفرنسي إلى الـموعة الأكثر حضورا في صفوف القيادة الثورية . بعدما كانت النخبة المتفرنسة في تجربة الحركة الوطنية في العقود الأولى من القرن العشرين تشكل التيار الأكثر قبولا بالسياسة الاستعمارية و تحالفا معها. وهذا ما يقودنا إلى تعليل ذلك بفشل المدرسة الكولونيالية في منع السواد الأعظم من أبناء الجزائريين في صفوفها من تبني المطالب السياسية الوطنية على الرغم من توظيفها لقاعدة الإقصاء والانتقاء تجاه الـموعة الجزائرية ككل ، وسعيها للمسخ الثقافي والاحتواء الحضاري للقلة الوثيقة الارتباط بالسياسة الرسمية.

و تثبت المصادر التاريخية أن الغالبية من قادة كل أجهزة الثورة الجزائرية كانوا من خريجي المدرسة الفرنسية [1] ، و تعد عينة القادة التاريخيين المؤسسين لجبهة التحرير الوطني وقادة الولايات التاريخية و أعضاء التشكيلات المختلفة للحكومة المؤقتة نموذجا لهذا ، ولكن ذلك لم يكن ليعنى أن المستوى الثقافي لديهم كان رفيعا ، حتى أنه تواجد في صفوفهم عدد ممن يمكن وصفهم بالعصاميين مثل زيغود يوسف و رابح بيطاط ، و كان السواد الأكبر منهم لا يمتلك من المؤهلات العلمية سوى الشهادة الابتدائية[2]مثل ما هو حال كل من محمد بوضياف و كريم بلقاسم ومصطفى بن بوالعيد[3]،دون أن نغفل بعض الاستثناءات القليلة مثل أيت أþد حسين وعبان رمضان ، ولم

---

(1) كان وليام كوانت دقيقا عندما ذهب إلى القول بأن الليبراليين (النخبة المتفرنسة) و والراديكاليين (مناضلي حزب الشعب) والثوريين (قدماء المنظمة الخاصة) كانوا جميعا " منتوجا للنظام الاستعماري" بالنظر إلى أن أغلبهم تلقوا تكوينهم الثقافي في المدارس الفرنسية , وبهذا استثنى فئة واحدة هي خريجي المدارس الحرة والجامعات الإسلامية . أنظر :

William , Quandt , **op.cit** , pp85-86 .

(2) M, HARBI , **mirage et réalité** , p 116

(3) STORA, **Histoire de la guerre d'Algérie** , pp 12-13

تعرف صفوف الهيئات القيادية تطورا في مستويات التأهيل الثقافي إلا بعد انضمام جماعة المركزيين الذين كانوا يمثلون جزءا من النخبة القيادية للحركة الأم (حزب الشعب) و عناصر التيارين الإصلاحي والليبرالي إلى صفوف الثورة إلى جانب شريحة معتبرة من الطلبة الجزائريين في المهجر .

لقد لاحظ المؤرخ الفرنسي ميني عند دراسته لمستوى التأطير في أجهزة الثورة أن المستوى الثقافي كان يتمايز بشدة بين العينات الرئيسية الأربعة التي تشكل الهيئات العليا للقيادة السياسية والعسكرية لكل من جيش وجبهة التحرير و تتمثل في :

1/ التاريخيين .

2/ قادة الولايات و قادة هيئات الأركان لجيش الحدود.

3/ أعضاء الهيئات القيادية : لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة و الحكومة المؤقتة .

4/ إطارات الحكومة المؤقتة والمنظمات الجماهيرية ..

إن أهم النتائج التي توصلت إليها دراسة ميني التي اعتمدت على وثائق الأرشيف الفرنسي وعلى دراسة وليام كوانت وكتابات محمد حربي خصوصا في تحديد هذه المجموعات من القادة ، تكمن في أنها قدمت لنا تقديرا عدديا بصورة غير مباشرة لمجموع العناصر القيادية للثورة ، فإذا ما قمنا بجمع القوائم التي أوردتها هذه الدراسة يمكن أن نتوصل إلى قائمة عامة نظرية تضم 220 شخصية ثورية شغلت مهاما سياسية وعسكرية عليا خلال سنوات حرب التحرير ، وهذا دون إشارة دقيقة للأسماء إلا بصورة انتقائية عند الاستشهاد بشخصيات معينة ، . ولكن مع هذا يبرز الجهد الذي قدمه ميني مقارنة مع ما جاء به كل من كوانت و حربي في كتاباتهما التي اشرنا إليهما سابقا[1]، و التي اقتصرت على تسليط الضوء على عينة ضئيلة تتمثل في مجموعة التاريخيين التسعة كمعيار عام في دراسة مستوى التكوين الثقافي عند النخبة الثورية .

وحتى لا يتم حصر أبرز نتائج دراسة ميني في هذا السياق في الجانب الإحصائي على الرغم من أهميته البالغة، كان لابد من تناول ما انتهت إليه من قراءات و خلاصات عامة .

---

[1] ما يميز دراسة ميني المعنونة بالتاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 عن دراسة كوانت حول القيادة السياسية الثورية الجزائر , و كتاب جبهة التحرير الوطني : السراب والواقع لمحمد حربي هو أنها لم تكتف بدراسة عينة واحدة من 87 شخصية لم يكن انتقاء العديد من عناصرها موفقا كما فعل كوانت , ولم تتوقف عند الاكتفاء بمجموعتين صغيرتين هما : التاريخيين التسعة وقادة الولايات وهيئات الأركان (29 شخصية) كما ذهب إلى ذلك حربي . وإنما حاولت تصنيف مجموعات عديدة تجاوز تعداد أفرادها 200 شخصية , وتبقى الثغرة الحقيقية في هذه الدراسة هي خلوها من قوائم اسمية للقادة تسمح بالتدقيق والتأكد من مختلف النسب التي أشار إليها في استنتاجاته .

ففي نظر مينيي كان المستوى الثقافي للعينة الأولى يكاد لا يتجاوز المستوى الابتدائي لأنه من بين التاريخيين لا يمكن إثبات مستوى ثقافي أعلى من ذلك إلا لشخصية واحدة فقط[1]. و تتوفر إشارات إلى أمية و عصامية شخصية أخرى من بين التسعة[2]. و لكن المهم على الرغم من هذا في قراءة مينيي أنه لاحظ أن هذا المستوى على بساطته كان يميز هذه المجموعة عن الغالبية الأمية من الجزائريين آنذاك [3]

و تختلف العينة الثانية عن سابقتها من حيث العدد والمستوى، لأنها كانت تضم 33 شخصية يمثلون 29 من قادة الولايات و 04 من قادة هيئة الأركان. و كان المستوى الثقافي لعناصر هذه العينة ينقسم إلى ثلاثة مستويات هي : المستوى الابتدائي بالنسبة ل 18 عضوا ، والمستوى الثانوي ل08 أعضاء، والمستوى العالي بالنسبة ل03 أعضاء.

أما من حيث طبيعة التكوين الثقافي في هذه العينة فقد أشار مينيي إلى أن حوالي ثلثي هذه المجموعة كانوا ذوي ثقافة فرنسية بينما كان الثلث الباقي من المعربين ، وقد استدل في نتيجته تلك باللغة المستخدمة في الولايات التاريخية الستة [4] ولكنه سرعان ما وقع في الالتباس بفعل التداخل الشديد الذي كان يميز مسألة اعتماد اللغة في جميع وثائق الثورة و في مختلف المناطق والهيئات.

و يمكن هنا الجزم بان مينيي قد استعار هذه الفكرة من طرح سبق لحربي أن عبر عنه من قبل ، عندما حاول تصنيف الولايات التاريخية إلى مجموعتين إحداهما معربة وتضم الولايات (الأولى الخامسة والسادسة) ، والأخرى متفرنسة وتضم (الثانية والثالثة والرابعة).[5] و حتى إذا ما سلمنا بأن المنطلق في ذلك يعود إلى اختلاف طبيعة التكوين الثقافي للقادة من ولاية إلى أخرى .

إلا أن دقة مثل هذا التصنيف تبقى نسبية في معظم الحالات ، وهذا باعتراف كل من حربي ومينيي على حد سواء بعدم توفر الانسجام الثقافي المطلق في أي ولاية أو هيئة عندما أشارا إلى تنوع طبيعة التكوين الثقافي عند الإطارات في مختلف مستويات القيادة في صفوف الولايات

---

(1) كان أيت أحمد حسين هو الشخصية الوحيدة من بين التاريخيين التسعة التي أكملت دراستها الثانوية , بينما تراوح مستوى رفاقه بين الابتدائي و الثانوي . أنظر: MEYNIER , **L'histoire intérieure**, pp 129-130.

2) تشير بعض الروايات والكتابات إلى أن رابح بيطاط لم يلتحق بمقاعد الدراسة نظرا للوضعية الاجتماعية الصعبة التي كان يعيشها , وهو الأمر الذي دفعه إلى العمل المؤجر في سن مبكرة .

(3) هذه الملاحظة التي أشار إليها مينيي تبدو مقتبسة من إشارة سابقة لوليام كوانت أنظر MEYNIER, **Idem**, p 142 ; Quandt **op.cit** .p49 ,

(4) MEYNIER, **Idem**,p142 .

(5) لاحظ هذه الفكرة عند كل من حربي ومينيي في : HARBI , **Mirage** ….p 315 ; MEYNIER, **histoire intérieure** , p 142

والوزارات و المنظمات الجماهيرية[1]. وبالعودة إلى بعض النماذج من وثائق الثورة التي نشرها كل من حربي ومينيي نفسيهما في مؤلفهما المشترك "جبهة التحرير الوطني : الوثائق والتاريخ 1954-1962" يمكن للقارئ أن يقف على سطحية هذا الطرح الذي حاول التأسيس لفكرة صراع النخب في صفوف الثورة من زاوية التباين في التكوين الثقافي في صفوف النخبة الثورية .

أما بالنسبة للعينتين الأخيرتين فإن مينيي فضل إعطاء نسب و أرقام عامة حول طبيعة التكوين الثقافي لإطارات الهيئات القيادية المختلفة. دون ذكر قوائم اسمية لهم ، وقد يعود ذلك إلى أن تلك المجموعتين شكلتا القطاع العريض من النخبة الثورية التي أشرفت على إدارة الهيئات العليا للثورة ابتداء من سنة 1956 حتى الاستقلال من جهة ، ويعود السبب أيضا إلى أن المؤلف اعتمد على قراءة مباشرة لمحتوى وثائق أرشيفية فرنسية لا تشير بدورها إلى القوائم الاسمية[2]، وهذا ما دفع المؤلف إلى الاقتصار على ذكر بعض الشخصيات التي تنتمي إلى كل مجموعة.

تتشكل العينة الثالثة من 87 شخصية يمثلون أعضاء تشكيلات الحكومة المؤقتة ولجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية والفدراليات الثلاث والوفد الخارجي. و كان مستوى التكوين الثقافي لدى عناصر هذه المجموعة معدوما بنسبة 2.5 % و حازت نسبة 45.3 % منهم على المستوى الابتدائي ، ونسبة 25.3 % على المستوى الثانوي ، وحازت نسبة 26.7 منهم على تكوين عالي، و هذا ما يوضح بشكل جلي تطور مستوى التكوين الثقافي كلما ابتعدنا عن عينتي كل من المؤسسين وقادة الولايات . ولكن الشيء المميز في هذه العينة هو ارتفاع نسبة خريجي المدرسة الفرنسية إلى أربعة أضعاف المدارس العربية[3]

---

[1] يمكن هنا التساؤل عن خلفية لجوء كل من حربي ومينيي إلى التضليل في تصنيف الولايات إلى معربة ومفرنسة , لأن الإطلاع على آخر كتاباتهما وهي مؤلف ضخم يحمل عنوان " جبهة التحرير الوطني : الوثائق والتاريخ 1954-1962 " , والذي يعد أول تأليف مشترك بينهما , يسمح بسير شديد الوقوف (من خلال وثائق أرشيف قصر فنسان وأرشيف حربي الخاص) عن أن الولايات المصنفة زعما بأنها مفرنسة كانت تستخدم اللغة العربية بشكل مكثف في وثائقها وتعليماتها , بينما كان من النادر أن تستخدم ولايتين مثل الأولى والسادسة اللغة الفرنسية في عملها . أنظر :

Mohamed Harbi – Gilbert Meynier **, Le FLN : les documents et l'histoire 1954-1962** , Casbah éditions , Alger , 2004 , 883 p.

[2] تحوي ملاحق كتاب جيلبارت مينيي تحوي معطيات هامة حول المجموعات القيادية العليا للثورة , ولكنها لم تشر إلى قوائم الأعضاء في مختلف الهيئات , وهذا ما يفرض الحذر والتحفظ من كل النسب التي أوردها , وللتوضيح يبدو منهج مينيي في استخدام المدرجات التكرارية و الدوائر المثلثية شبيها جدا بما ذهب إليه وليام كوانت من قبل مع اختلاف شديد بينهما في تحديد مجموعات القادة والإطارات السامية في صفوف الثورة . راجع ملاحق تلك الدراسة ص : 716-746 وقارنها مع ما أورده كوانت في المرجع الذي أشرنا إليه سالفا (ص: 284-292) .ومع القوائم الاسمية للقادة والإطارات في الملاحق (1-2-3-4) المرفقة بهذه الدراسة.

(3) MEYNIER**, L'histoire intérieure,** p 143

أما العينة الرابعة التي تشكلت من 91 شخصية فإنه يمكننا أن نعتبرها النواة البيروقراطية الأولى في صفوف قيادة الثورة بالخارج ، و قد كانت تتكون أساسا من إطارات الحكومة المؤقتة الذين كان أغلبهم من العناصر المثقفة التي تجمعت في شكل فرق عمل في مختلف الوزارات ، كما ضمت في صفوفها مجموعة من رؤساء مكاتب جبهة التحرير الوطني الذين كانوا يمثلون الثورة في الخارج ، والذين بلغ عددهم ما يقارب الأربعين عند نهاية حرب التحرير . وتعد هذه العينة الفئة الأرقى من حيث المستوى الثقافي مقارنة ببقية العينات التي سبقت الإشارة إليها . إذ تعد نسبة الحائزين على المستوى الابتدائي و البالغة 20.9 % هي الأقل حضورا مقارنة بالحائزين على المستوى الثانوي و الذين بلغت نسبتهم 27.5 %، و بنسبة التأهيل العالي التي تجاوزت 51 % بقليل.(1)

إن أرقام مينيي ونتائجه تبدو مهمة من الوهلة الأولى لأنها تقدم صورة شبه متكاملة من حيث البناء فيما يتعلق بتشكيلة النخبة الثورية و تباين المستوى الثقافي بين مختلف العينات التي أخضعها الباحث للدراسة ، ولكن عدم التدقيق في قوائم تلك العينات يجعل معظم النسب التي أوردها نسبية وناقصة لعدة عوامل سنحاول مناقشتها بشكل مستفيض .

تمكن النسبية في تلك الإحصائيات في الغموض الذي يلف المجموعات العريضة من النخبة الثورية التي تناولها مينيي دون ضبط قوائمها ، لأن هناك عددا معتبرا من القادة السياسيين والعسكريين وحتى من الإطارات ممن يمكن تصنيفهم ضمن العينات المختلفة التي حددها مينيي في آن واحد، فقد كانت المسارات الشخصية لهم متنوعة، مما جعلهم يتبوءون مهام عديدة في صفوف الهيئات العليا للثورة على امتداد سنوات حرب التحرير .

ومن أبرز الأمثلة على هذا تجارب كل من الرائد عز الدين في مجلس الولاية الرابعة ثم في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومن بعده في هيئة الأركان العامة ، و تجربة الرائد إيدير في قيادة جيش الحدود ثم في دواوين الحكومة المؤقتة ومن بعدها في البعثة التمثيلية في الخارج واعمر أوعمران في قيادة كل من الولايتين الثالثة و الرابعة وعضوية لجنة التنسيق والتنفيذ و قيادة دائرة التسليح والتموين في تونس وعضوية المجلس الوطني ثم انتهاء بالتمثيل الدبلوماسي في تركيا .و تجربة علي كافي في قيادة الولاية الثانية و عضوية المجلس الوطني للثورة ثم التمثيل الدبلوماسي في القاهرة .

---

(1) Meynier ,**L'histoire intérieure ,** pp 146-148

وإلى جانب هؤلاء التجارب المماثلة لكل من علي محساس وكريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف و العموري و عمر أوصديق وإبراهيم كابويا وسعيد يازوران ومحمد البجاوي و غيرهم من العناصر التي تواجدت في مهام ومواقع مختلفة في الداخل والخارج . وهو ما يفرض التعامل بحذر مع النسب المتفاوتة لمستوى للتكوين الثقافي بين مختلف العينات المذكورة ، و مع النسب المتعلقة بطبيعة ذلك التكوين أيضا .

تكمن الملاحظة الثانية التي تتحفظ على النتائج التي قررها مينيي و ترجح نسبتيها ، في اعتماد جل وثائقه المتعلقة بالإحصائيات حول قادة الثورة في مختلف الهيئات على المعطيات التي كانت متوفرة في سنتي 1961-1962 . ولا توضح نتائجها حدود مستويات القيادة التي أخذت بعين الاعتبار ولا الفترة الزمنية التي اعتمدت كمنطلق. لذلك نجد المؤلف غالبا ما يشير في ملاحق الدراسة إلى أن معطياته مستقاة من مصادر متعددة ،ولكنه لا يورد فيها سوى الجداول والدوائر النسبية التي استقاها من المصلحة التاريخية للجيش البري في قصر فنسان .

إن المعطيات التي جاءت با دراسة مينيي فيما يخص موضوع النخبة الثورية بشكل عام ، يمكن الأخذ با كمنطلق أو كإطار عام للدراسة والتحليل فقط ، لأن تلك النخبة كانت تشكل من الناحيتين الإحصائية والنوعية حجما أكبر بكثير من الحجم الذي أخضعه مينيي للبحث انطلاقا من الموعات الأربعة التي صنفتها الوثائق الأرشيفية الفرنسية ، والتي اعتمد عليها بصورة تكاد تكون مباشرة .

4-4 عينات وﻻاذﮋ من قيادات الداخل :

لقد ارتبط التطور العددي والنوعي لمستوى التأطير في صفوف الثورة تاريخيا بتطور مسار حرب التحرير ذاتا ، إذ سمح الانخراط الجماعي لنخب التيارات الوطنية في هيئات الثورة بتدعيمها و إثراء تنوعها من حيث الأداء والكفاءة داخل الولايات وفي تنظيمات الخارج .

و هذا ما يوفر أمثلة كثيرة للمقاربة و المقارنة أمام الباحث ، و تعد تجربة كل من المنطقة الأولى للولاية الأولى و المنطقة الذاتية للعاصمة نموذجين جيدين للتدليل على الطفرة التي شهدها مستوى التكوين الثقافي للنخبة الثورية بعد أقل من سنتين من الانطلاقة ، فقد تولت قيادة المنطقة

الأولى للولاية الأولى على إثر مؤتمر الصومام مجموعة من الضباط الذين كانوا يتميزون بتكوين ثقافي أفضل من معظم سابقيهم الذين أشرفوا عليها عندما كانت ناحية في مرحلة الانطلاقة[1]

وكان الوضع نفسه بالنسبة للمنطقة الثانية للولاية الأولى التي تولى قيادتها بعد عام 1956 نقباء تميزوا في الغالب بمستويات تكوين أرقى من عناصر المجموعة التي كانت تحيط بكل من مصطفى بن بوالعيد وشيحاني بشير عند بداية الثورة ، ومن أبرز هؤلاء يمكن أن نشير إلى محمد عرعار (بوعزة) الذي كان خريج مدرسة القرويين و كل من مصطفى مراردة وعمار ملاح الذين انهيا دراستهما الثانوية في قسنطينة قبل انخراطهما في جيش التحرير ، وأصبحا عند نهاية الثورة ضابطين برتبة رائد وعضوين في مجلس قيادة الولاية الأولى وفي المجلس الوطني للثورة .

أما بالنسبة للمنطقة الذاتية للعاصمة فقد كانت تشكل جزءا من المنطقة التاريخية الرابعة ، ثم استفادت من التفكك التي أصاب قيادة المنطقة الأم بعد اعتقال القادة الميدانيين و استشهاد البعض الأخر، لأن ذلك التفكك سمح لعناصر جديدة بالصعود والارتقاء إلى مناصب القيادة كان أغلبها من الذين يمتلكون مستوى رفيعا من التأهيل الثقافي مقارنة بمن سبقهم من الرواد .

و حتى لا يبقى مثل هذا التحليل مجردا كان لابد من الإشارة إلى جملة من المعطيات المتعلقة بالشخصيات الثورية التي تولت إدارة وقيادة المنطقة الرابعة و منطقة الجزائر التي كانت تابعة لها قبل أن يعطيها مؤتمر الصومام وضعا تنظيميا خاصا بها .

لقد كان مستوى التكوين الثقافي عند القادة الأوائل للمنطقة الرابعة بشكل عام متواضعا يكاد لا يتجاوز المستوى الابتدائي ، مثلما هو حال رابح بيطاط و أعمر أوعمران وامحمد بوقرة و الزبير بوعجاج وبوجمعة سويداني وأحمد بو شعيب و رابح أزراري وبوشافة بلقاسم وذبيح الشريف وفتال مصطفى و بورزينة أرزقي وغيرهم .

لكن ظهور عبان رمضان في ربيع 1955 على مسرح الأحداث في العاصمة كان بمثابة إرهاص لميلاد جيل جديد في قيادة الثورة ، تميز بامتلاكه لمستوى أفضل من حيث التكوين الثقافي

[1] كان أبرز القادة بها كل من الحاج لخضر (الطاهر العبيدي) وعمر بن بوالعيد ومسعود بن عيسى الذين كان مستوى تكوينهم الثقافي متواضعا جدا (بين الأمية والمدرسة القرآنية), لكنها أصبحت في أواخر1956 تحت قيادة محمد العموري و حيحي المكي ويوسف يعلاوي الذين كانوا في ثلاثتهم معلمين , كان اثنان منهما (العموري و يعلاوي) من خريجي مدارس العلماء ومن مدرسيها فيما بعد , بينما كان المكي معلم لغة فرنسية يتقن العربية جيدا , وهو خريج ثانوية فرنسية- إسلامية في قسنطينة وأحد مؤسسي الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

في غالبيته [1] ، وكانت العناصر المركزية من أبرز رموزه إلى جانب عدد من الطلبة و المثقفين اليساريين .

و يمكن أن نقف على شواهد كثيرة حول دور عدد عن الطلبة الجزائريين في الجامعة الفرنسية الذين اخرطوا في صفوف الثورة و ساهموا في ترقية مستوى التكوين الثقافي فيها.

وتعد النخبة الثورية التي كانت تحيط بعبان رمضان نموذجية في هذا السياق، لأن السواد الأعظم من عناصرها كان يحوز على مؤهلات علمية متميزة عن تلك التي كانت لدى مختلف النخب القيادية على مستوى المناطق التاريخية الخمسة .

لقد اعتمد عبان رمضان على مجموعة من الطلبة الذين أوكل إليهم العديد من المسؤوليات و المهام السياسية والعسكرية ، و كان هؤلاء في أغلبهم مغمورين على الرغم من المؤهلات العليا التي كانوا يحوزونا ، مثل إبراهيم شرقي و مالك الهاشمي و محمود مسعودي ، عبد الرحمن طالب وبوعلام أوصديق و عبد الرحمن بن حميدة وحاج إسماعيل و علي حوات وغيرهم من خريجي المعاهد الإسلامية والجامعة الفرنسية في الجزائر [2]

وإذا ما أدركنا أن هؤلاء كانوا يعملون تحت الإشراف المباشر لمجموعة المركزين المقربة من عبان ، من امثال بن خدة و سعد دحلب وإلى جانبهم عدد من المثقفين اليساريين مثل محمد لبجاوي وعمار أوزقان ، فإنه يصبح بالإمكان فهم الحرص الشديد لدى بعض الكتابات التاريخية على اعتبار مجموعة قيادة الثورة في العاصمة في الفترة 1955-1957 بأنا كانت تمثل العقل القائد تنظيميا وسياسيا .

كما يسمح لنا تسليط الضوء على النخبة الثورية في الولاية الرابعة 1956-1962 باكتشاف عدد كبير من الشخصيات التي لم تتعرض لها وثائق ميني بالذكر ، من أمثال الدكتور

---

[1] يعد كل من عبان رمضان وبن خدة نموذجين في هذه المجموعة , فقد كان الأول حائزا على شهادة الباكالوريا العلمية (رياضيات) التي حاز عليها عبان رمضان في ثانوية البليدة عام 1940 , والثاني على شهادة الصيدلة التي تحصل عليها بن خدة من جامعة الجزائر في 1948 , وتشير إليهما بعض الكتابات الفرنسية بأنهما كانا متأثرين إلى حد كبير بالأفكار والنظريات اليسارية , فقد ذكر جاك ديكاسن إلى أن عبان قضى فترة اعتقاله في السجون الفرنسية (1950-1955) في مطالعة كتب ماركس ولينين و كتاب كفاحي لأدولف هتلر , وأشار فيليب تريبيي إلى أن بن خدة كان أكثر تميزا في كفاءاته الثقافية بقناعاته الماركسية , واقتبس تريبيي تعليقا لجاك لاكوتير حول بن خدة وصفه فيه بأنه ذو تكوين ماركسي عميق ينكشف من خلال طريقته في معالجة المشاكل , والتي تكشف بدورها على أنه شديد التأثر بأفكار لينين . أنظر:
Jacques Duquesne , **pour comprendre la guerre d'Algérie** , Edition Perrin ,Paris ; 2001, p58 ;Philipe Tripier , **Autopsie de la Guerre d'Algérie** , Edition France-Empire , Paris, 1972 , p 276 et p 523.

[2] من أبرز الكتابات الفرنسية التي تناولت دور الطلبة الجزائريين من خريجي الجامعة الفرنسية خلال فترة الحركة الوطنية و مرحلة حرب التحرير . أنظر : GUY Pervillé , **les musulmans Algériens de l'université Française (1880-1962)** , Casbah éditions , Alger , 1997 .

سعيد حرموê والطبيب محمد بن سونة و الطبيب إسماعيل دلهوب الذين كانوا ضباطا في مجالس قيادة المناطق الأولى و الثانية والرابعة للولاية [1] ، و حتى بعض قادة المناطق من امثال النقيب عبد اللطيف طولبة ولخضر بو5ع وحليم بن يحي الذين كانوا من خريجي المدارس العسكرية المصرية ، ومن المشهود لهم بالثقافة المتميزة في أوساط رجالهم وحتى نظرائهم داخل الولاية الرابعة [2]

إن ما ترمي إليه هذه الشواهد هو التدليل على أن ولايات الداخل ضمت في صفوفها أعدادا معتبرة من العناصر الكفؤة ذات المستوى الثقافي المتميز باللغتين العربية والفرنسية ، ولكن تلك العناصر لم تحض بفرصة الوصول إلى مناصب الهيئات القيادية العليا للثورة في الخارج ، ولذلك نزعت أغلب الدراسات إلى تجاوزها في الوقت الذي حضيت فيه بعض الشخصيات التي كانت تتواجد في محيط تلك الهيئات بالاهتمام البالغ ،مثل ا لموعة التي كانت تضمها لجنة الصحافة والدعاية في فدرالية فرنسا [3]

واعتمادا على ما سبق ذكره، وبالنظر إلى الشح الذي لا يزال يميز المعطيات التاريخية في المكتبة الجزائرية في الجوانب المتعلقة بالإحصائيات والنسب التي تحدد مستوى وطبيعة التكوين الثقافي للنخبة الثورية و معالم الانتماء الأيديولوجي لديها. فإنه يمكن الاعتراف بأن هذا المبحث في جوهره لا يعد دراسة مستفيضة بقدر ما يشكل حافزا على توجيه الجهود لسد الثغرات الكبيرة التي لا تزال تميز مستوى المعرفة التاريخية لدينا في هذا الموضوع بشكل عام.

ولكن هذا لا يعني أن هذه الدراسة سوف تتجاوز تحليل الخلفيات التاريخية التي أثرت في التنوع الذي ميز طبيعة التكوين الثقافي للنخبة الثورية ، وتحكمت في تطورها العددي و النوعي خلال العقود الثلاثة التي سبقت انطلاقة الثورة . و هذا دون أن يغيب عن ذهن القارئ الطابع النسبي في الجانب الإحصائي في المسائل المرتبطة بالجانب الثقافي في الجزائر بصورة عامة .

---

(1) في هذا السياق أنظر : شهادة يوسف الخطيب في العدد الأول من **سلسلة معالم (ذاكرة وتاريخ)** , مرجع سابق , ص : 60 .

(2) محمد صايكي , **مصدر سابق** , ص :46 .

(3) تعد بعض الشخصيات الثورية التي كانت تمارس مهاما تقنية و استشارية في محيط الهيئات السياسية العليا للثورة في الخارج أكثر شهرة عند جمهور الباحثين من الكثير من القادة الميدانيين في الداخل , ويعود السبب في ذلك إلى أن عناصر الفئة الأولى كانت في غالبيتها من المثقفين الذين أتيحت لهم الفرصة في ممارسة السياسة بعد الاستقلال وفي الكتابة التاريخية مثل حربي و رضا مالك و مصطفى لشرف و حسين زهوان وغيرهم , بينما توارت عناصر مثل محمد بونعامة ولخضر المقراني و مصطفى لكحل و عبد الرحمن ميرة و لخضر بوشمع و الطيب شيب (الرائد زكريا مجدوب) , وعبد الرحمن كرزازي (النقيب طارق) والطاهر حمايدية (النقيب الزوبير) بفعل الاستشهاد والتجاهل على الرغم من أن الكتابات الفرنسية ذاتها تشهد لهم بالشجاعة وقوة البأس وبالمكانة الرفيعة في أوساط رجالهم.

إن الواقع الاستعماري الفرنسي في الجزائر لم يتح أبدا فرصة لظهور نخبة وطنية متجانسة فكريا وثقافيا بفعل اعتماده على سياسة التدمير المنظم للمؤسسات الثقافية التقليدية الجزائرية منذ بداية الغزو ، وقد بلغت تلك السياسة مستوى من القمع وصل إلى القيام بمحاولات متواصلة لوأد اللغة العربية ولاحتواء المؤسسات الدينية و تدجينها .

و من جهة أخرى ضلت المدرسة الاستعمارية حريصة على الحفاظ على نجها في إقصاء الأغلبية الساحقة من الجزائريين من الحصول على فرص تعليمية حقيقية وطويلة المدى ، و استمرت من ناحية أخرى في انتقاء أقلية منهم كانت تنتمي في عمومها إلى ما كان يعرف بمصطلح " الأسر الكبيرة" التي كانت تدور في فلك الإدارة الاستعمارية .

هذا ما أدى إلى نتيجة حتمية لاحظها العديد من المؤرخين المعاصرين ، و تتمثل في تحول الأنتلجنسيا المتفرنسة (الفرانكفونية بصورة عامة) إلى الشريحة الأكثر تمثيلية للنخبة الجزائرية المثقفة مقارنة بنظيرتا ذات التكوين باللغة العربية .

إن ما يمكن التأكيد عليه في هذا السياق ، أن النسب المرتفعة للنخبة ذات التكوين الفرنسي في صفوف النخبة الثورية الجزائرية ، في الواقع إنما كانت تعكس في حقيقتها الجزء الظاهر من جبل الجليد فقط ، و لا تعد معيارا حقيقيا لأي طرح يحاول توظيفها في سياق علاقة تصادمية مع النخبة المعربة .لأن تجاوز المعطيات العامة المتعلقة بالوضعية الثقافية في الجزائر في السنوات القليلة التي سبقت الثورة غالبا ما يتضمن قراءات واستنتاجات مضللة .

إن القراءة المقارنة لبعض المصادر الفرنسية التي تناولت موضوع النخبة وطبيعة تكوينها الثقافي ،تتيح لنا اكتشاف مسألة مهمة تمثل ميزة أساسية بالنسبة للنخبة الثورية ، وهي التوافق الكبير بين نسب النخبة الثورية التي أوردها كل من محمد حربي و جيبلرت مينيي انطلاقا من المعيار اللغوي ، والتي ذهبا فيها إلى تقدير تواجد نسبة 75-80 % من العناصر الجزائرية ذات التكوين الفرنسي في صفوف الهيئات القيادية العليا للثورة ، مع المعطيات والأرقام التي جاء با غي بيرفيي حول الحالة الثقافية في الجزائر قبيل انطلاقة الثورة في عام 1954 (1)

لقد ذهب هذا الأخير إلى تحديد نسبة المتعلمين في الجزائر في عام 1954 ب13.7 %، وأشار إلى أن نسبة 75% من هؤلاء كانوا من خريجي المدرسة الفرنسية، بينما كان الربع المتبقي من

(1) Guy Pervillé, **op.cit**, pp20-21 et pp 29-30 .

العناصر المعربة[1] وهذا ما يسمح باستنتاج أن نسب تواجد النخبتين العربية والمتفرنسة في صفوف النخبة الثورية وفي هيئات قيادة الثورة كانت منسجمة إلى حد بعيد مع الحجم الديمغرافي لكل منهما في المجتمع الجزائري خلال العشرية الأخيرة من الاحتلال .

و أمام العقبة التي تشكلها ندرة الدراسات الجزائرية حول تعداد وتصنيف مجموعات النخبة الجزائرية المثقفة ، نجد أن معطيات بيرفيي تقدم هامشا مهما يسمح بتحليلها من زوايا مختلفة ، لأنها تعكس بصورة غير مباشرة الجزء القاتم من المشهد الثقافي العام في الجزائر قبيل الثورة ، ذلك أنها تكشف من خلال بعض الأرقام عن حجم الدمار الذي انجلت عنه السياسة التعليمية الاستعمارية في الجزائر في فترة 124 سنة من الاحتلال ، و لا يقصد هنا بالدمار ما لحق بالمؤسسات الثقافية الجزائرية فحسب ، و إنما في النتائج التي انتهت إليها المدرسة الفرنسية اللائكية في تعليم الجزائريين أيضا.

إن نسبة الأميين في أوساط الجزائريين وفق هذه الدراسة بلغت حوالي 86.3 % عام 1954، ولعل هذا ما يفسر الحجم الكبير للعناصر الغير متعلمة من الريفيين والفلاحين في صفوف الثورة. وعلى الرغم من الطابع التقديري لأغلب الإحصاءات إلا أنها تشكل قاعدة لتقييم "آثار" المهمة الحضارية" للاستعمار الفرنسي في الجزائر على الصعيد الثقافي !؟.

لقد انتهت تلك " المهمة " بدمار وتراجع كبيرين في مستوى التعليم عند الجزائريين ، إذ تراجعت نسبة الجزائريين المتعلمين التي كانت تبلغ حوالي 40 % في 1830 ، إلى 3.4 % في عام 1954 . و لم تنجح المدرسة الفرنسية التي بنيت على أنقاض المؤسسات الثقافية الجزائرية فيما بعد سوى في تعليم نسبة لا تتجاوز 10.3 % من أبناء الجزائريين في أحسن التقديرات [2]

و إذا ما أمعنا النظر في الظروف و الخلفيات التاريخية التي ظهرت من خلالها المدرسة الفرنسية في الجزائر، وفي مناهجها و أهدافها الاستعمارية. أمكن الجزم بأن نسبة العشر من الجزائريين الذين تحصلوا على فرصة التكوين في المدرسة الفرنسية ، لم تكن سوى رقما من أرقام معادلة

---

(1) يمكن استخلاص جملة من النسب و نتائج من الجداول التي وضعها بيرفيي حول تطور نسب تمدرس الجزائريين في المدارس الفرنسية بالجزائر, . أنظر : Pervillé, **op.cit** , pp 20-21

(2) أورد جمال قنان معطيات مختلفة عن تلك التي ذكرها بيرفيي , واستنادا إلى الإحصائيات الرسمية الفرنسية في عام 1954 , أشار قنان إلى أن المدرسة الفرنسية كانت تستوعب نسبة أقل من 10% من الجزائريين, لأن الإحصاء ذكر أن 91.2% من الأطفال الجزائريين في سن الدراسة كانوا في حالة أمية كاملة , وهذا ما يعني أن المدرسة الفرنسية لم تفتح أبوابها سوى لنسبة 8.8 % من الجزائريين . أنظر : جمال قنان , **قضايا ودراسات** , **مرجع سابق**, ص : 213.

استعمارية خطيرة حاولت من خلالها مخابر السياسة الفرنسية صناعة نخبة جزائرية متحالفة معها لتقوم بدور الوسيط العميل بينها وبين الجماهير العريضة من الجزائريين الخاضعين للقمع و السيطرة .

ولما كان التحصيل الثقافي بمثابة أحد الشروط الأساسية في حدوث أي ارتقاء اجتماعي في أي أمة أو مجتمع كان، فإن الوضعية الثقافية التي أحدثها الواقع الاستعماري منعت كل الشرائح الاجتماعية البعيدة عن مدارات الإدارة الكولونيالية من تحقيق قفزة تتجاوز حدود السياج المفروض على " الأهالي"، الذين لم تتمكن سوى عناصر قليلة منهم من الوصول إلى مستويات عالية من التكوين الثقافي داخل المدرسة الفرنسية في الجزائر بفعل عوامل النبوغ والإرادة الشخصية ، وهكذا استمرت الصورة الثابتة لأمة تتراجع و أفراد قلائل يتقدمون ملازمة للحالة الثقافية بالنسبة للمجتمع الجزائري الذي لم يتمكن من امتلاك نخبة عريضة تعبر عن طموحاته ومطالبه إلا في فترة متأخرة من العهد الاستعماري .

كما انعكست تلك الوضعية فيما بعد بشكل كبير على نوعية النخبة الثورية وعلى طبيعتها ومستوى تكوينها. وأبقت على التلازم الوثيق بين المستوى الثقافي المتواضع وبين الوضعية الاجتماعية الصعبة والمتدهورة لقطاع عريض من الجزائريين . وقد لا يعد هذا مهما مقارنة بأعراض " انفصام الشخصية الثقافية " التي أصابت النخبة الجزائرية لفترة طويلة من جراء تأثرها بالمدرسة الفرنسية على حد تعبير المؤرخ الاجتماعي الفرنسي جون لوكا[1].لأن تلك الأعراض انتهت بشريحة معتبرة من النخبة الجزائرية إلى حالة شديدة من التنكر للذات ، حتى وصفها فرانز فانون بأنا من النمط الشبيه بما أسماه ب" أصحاب البشرة السوداء والأقنعة البيضاء" للدلالة على حجم الانسلاخ وفقدان معالم الانتماء الحضاري والثقافي لدى العديد من نخب المستعمرات [2]

ولكن ، ألا يجدر بنا التساؤل هنا :كيف أمكن لمجتمع متفكك يحوي نخبة هجينة تنتمي في أغلبها إلى المدرسة الاستعمارية ، أن ينتج عشية الثورة نخبة ثورية تتبنى خيار المواجهة المسلحة مع الاستعمار ، وتعلن عن مطالب تحررية راديكالية وتزعم امتلاكها لتصور نظري للدولة الوطنية المستقلة ؟.

إن الإجابة على مثل هذا التساؤل يكشف لنا مدى أهمية دراسة رد الفعل الجزائري على السياسة الثقافية الاستعمارية في الجزائر بشكل دقيق ، على الأقل في العقود القليلة التي سبقت انطلاقة الثورة ، و نقصد بذلك تجربة الحركة الوطنية في الفترة الممتدة مابين 1920-1954 .

(1) Jean , LECA , «**sur la schizophrénie culturelle de l' Algérie Française** » , **op.cit**, p 106 .

(2) **Idem** , p106

لأن تجربة الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين شكلت تحولا تاريخيا في أساليب النضال وفي نوعية المطالب السياسية التي لم تعد محصورة في قضايا آنية تعنى بمصا؟ مجموعات معينة ، وإنما ارتقت إلى مستوى المطالبة بإعادة النظر في السياسة الاستعمارية ذاتا ، و باستعادة الحق في الإشراف على المؤسسات الثقافية الجزائرية ، وبإعادة الاعتبار للموروث الوطني و بالاعتراف بالمقومات الأساسية للشخصية الجزائرية . و قد بلغت تلك المطالب حدود الإعلان عن الرغبة الصريحة في تحقيق الاستقلال و بناء الدولة الوطنية مما شكل تديدا مباشرا للوجود الاستعماري ذاته.

لقد عوض الجزائريون تحت نير الاحتلال غياب المؤسسات الثقافية و انعدام الحقوق السياسية والمدنية ، بالتعلق الشديد بجملة من المقومات الأساسية كالدين واللغة والأرض والشرف ، وتحولت الحركة الوطنية بذلك إلى الطبيعة المميزة لها كحركة سياسية تقوم على مبدأ المقاومة المدافعة عن جملة الحقوق السليبة . و ليس غريبا في ذلك السياق التاريخي أن تتحول العديد من ردود الفعل الجزائرية إلى أشكال متعددة للمقاومة كرفض التجنس و التعليم الفرنسي على الرغم من حجم الإغراء الذي كان يحيط بما على سبيل المثال ، حتى أن أبو القاسم سعد ا! اعتبر تجربة التعليم العربي الحر في الجزائر بأنا كانت ملحمة لأن التعليم العربي كان مقاومة [1] بالنظر إلى أنه في جوهره لم يكن نشاطا ثقافيا مجردا من الاعتبارات السياسية المناهضة للاستعمار.

ولاحظ عدد من المؤرخين الفرنسيين أن التغييب المنهجي والصارم للجزائر التاريخية مقارنة بالجزائر الجغرافية في مقررات المدرسة الفرنسية في الجزائر[2]،لم يستطع أن يقف حائلا لمدة طويلة أمام الجزائريين لإعادة اكتشاف هويتهم وتاريخهم.

لقد تحولت ظاهرة " النهضة" في عقود قليلة إلى تيار يسعى إلى تنقية وتطهير العقيدة الإسلامية ، وإلى فكر ذي نزعة جدالية مع الغرب وإلى نزعة وطنية تحمل فكرا موحدا لqمة . حتى إن الإصلاح أصبح المرادف الجزائري لمفهوم النهضة المشرقي . وأصبح أيضا المصدر الأول للمفاهيم الوطنية، والدافع إلى القيام بحركة كبرى لإعادة بعث اللغة العربية، ونحو بناء مدرسة تاريخية وطنية جزائرية[3]، مقاومة في جوهرها أيضا .

---

(1) أبو القاسم سعد الله , **أفكار جامحة** , مرجع سابق , ص :26-27 .

(2) LECA, **op.cit** , p 104

(3) COLONNA, **op.cit** , p 19

الفصل الثاني:

التنظيمات الثورية الجنينية والهيئات القيادية الأولى للثورة

1954–1956

1-/ اللجنة الثورية للوحدة والعمل: (مارس 1954):

تعد اللجنة الثورية للوحدة والعمل من أبرز التنظيمات السياسية التي شكلتها العناصر النشيطة في التيار الاستقلالي قبل أشهر قليلة من انطلاقة الثورة التحريرية، وتمثل تاريخيا أول هيئة ثورية تم إنشاؤها دون العودة إلى زعامة حركة انتصار الحريات الديمقراطية أو استشارتا. فقد كانت الجنة الثورية في جوهرها ثمرة لمبادرة قام با عدد من المركزيين و بعض نشطاء التيار الاستقلالي بدف إعادة بعث المشروع الثوري الذي تم إجهاضه من طرف الشرطة الاستعمارية في ربيع سنة1950، و تزامن تأسيسها مع اشتداد حالة التأزم الداخلية في صفوف تلك الحركة التي انشقت في صيف ذلك العام إلى تيارين متصارعين و نخبة مترقبة[1]

إن المصادر التاريخية المتوفرة حول اللجنة الثورية للوحدة والعمل لا تتجاوز بضعة شهادات شخصية لكل من محمد بوضياف ورابح بيطاط و حسين لحول وعبد الحميد مهري وبن يوسف بن خدة ، ولا يحتوي الأرشيف الوطني على وثائق خاصة با ، كما أنه لم يسبق –لحد الآن- أن أورد أحد من المؤرخين الجزائريين أو الفرنسيين مادة وثائقية تسمح لنا بامتلاك صورة جلية فيما يتعلق بعدد اجتماعاتا و قائمة أعضاءها أو محاضر اجتماعاتا وبرنامجها في التحضير للثورة[2] . ولهذا فإن المنحى الذي سوف تعتمده هذه الدراسة سيرتكز على جمع المعلومات ثم إخضاعها للتحليل والمقارنة بدف إنجاز هيكل أولي للموضوع ، الذي يحتاج إلى دراسة قائمة بذاتا في حال توفر معطيات جديدة وكافية حوله .

إن الزعم بالقدرة على تقديم دراسة جيدة ومفصلة حول اللجنة الثورية للوحدة والعمل يعد الآن مسألة غير دقيقة ، لأن مادتا شحيحة إلى درجة أن الباحث لا يتوفر سوى على نزر يسير من الشهادات الشخصية المتضاربة و المتزئة في معطياتا التاريخية ، ومن أبرز هذه الشهادات نجد

---

(1) على الرغم من أن مظاهر التأزم الداخلي في صفوف التيار الاستقلالي بدأت في أعقاب المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في أفريل 1953 , إلا أن غالبية المؤرخين يؤثرون التركيز على الفصول الأخيرة لذلك التأزم الذي تحول إلى العلن في ربيع 1954 (لجان الإنقاذ العمومية) , وبلغ الأوج في صيف ذلك العام بعد عقد مؤتمرين متضادين تمخض كل منها عن قيادة مناوئة وإقصائية للأخرى . أنظر : بنجامين سطورا , **مصالي الحاج** , ترجمة الصادق عماري و مصطفى ماضي , منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال , وزارة المجاهدين , الجزائر , 2002,ص: 211-214 ؛ جمال قنان , **قضايا ودراسات** ,مرجع سابق, ص :230-231 ؛ محمد يوسفي ,**الجزائر في ظل المسيرة النضالية** , ترجمة محمد الشريف بن دالي , منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال , وزارة المجاهدين ,2002, الجزائر , ص:165-166 .

(2))- بالإضافة إلى عدم توفر الوثائق حول تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل , هناك اختلافات كثيرة بين الشهادات الشخصية حول الفترة الزمنية لتلك التجربة التي تجمع كلها حول ميلادها , و تختلف في معظمها حول انتهاءها .

شهادة محمد بوضياف ، الذي قدم معطيات هامة في ما يتعلق بالخلفيات التاريخية لـ تأسيس اللجنة وتركيبتها و أهدافها وبعض الملامح من نشاطها في تسجيل سمعي-بصري و من خلال حوارات صحفية ظهرت في جريدة الشعب على وجه الخصوص [1]

كما أورد رابح بيطاط بعض الإشارات العامة إلى نشاط اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، ولكنه لم يقدم شهادة كاملة تسمح بامتلاك رؤية متكاملة حول أداء هذا التنظيم الذي شكل من الناحية التاريخية انبعاث لتجربة المنظمة الخاصة باعتبار أنه ارتكز على أبرز عناصرها في محاولة جمع كل التيار الاستقلالي الممزق آنذاك في مرحلة أولى ثم توجه نحو المشروع الثوري بعدها [2]

1-2 روايتان تاريخيتان لتجربة واحدة :

إن الإشارة المحدودة إلى هذه الشهادات كمصادر أساسية عند البحث في موضوع اللجنة الثورية للوحدة والعمل ليست انتقائية كما قد يتبادر إلى الأذهان ، و إنما تعود إلى عامل التحفظ عند عدد كبير من الشخصيات الوطنية التي امتنعت لفترة طويلة عن تدوين مذكراتا حول تلك التجربة[3]، و قد ساهم الصمت الطويل لهؤلاء في استمرار الغموض والجدل على حد سواء في الكثير من الكتابات التي تناولت تلك اللجنة بالدراسة ، و يرتكز هذا الغموض أساسا في انقسام الدراسات التي تناولت اللجنة الثورية في مجملها إلى مجموعة تنسب تأسيس اللجنة إلى عدد من القادة المركزيين ، بينما تذهب المجموعة الأخرى إلى نسبة ذلك للعناصر الثورية في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية . ويكمن أيضا في الغموض الشديد الذي لا يزال يكتنف الكثير من الكتابات التي تقدم تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل دون مراعاة الدقة في تحديد علاقتها بالمجموعتين المؤسستين لها من جهة ، و بتجاوز ظاهر للسياق التاريخي الفعلي للفترة الزمنية التي تحددت من خلالها تلك التجربة .

إن الشائع في مقررات التاريخ الرسمي و المدرسي وفي عدد كبير من الكتابات المجارية له هو أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل وليدة لمبادرة قامت با مجموعة مكونة من خمسة أشخاص

---

(1) للإطلاع على مختلف جوانب رواية بوضياف حول تأسيس الجنة الثورية للوحدة والعمل . أنظر : التسجيل السمعي – البصري في **الفرع المضغوط** الذي أصدره المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 , بعنوان " تاريخ الجزائر 1830-1962" , الجزائر 2002 ؛ **جريدة الشعب** , 17/16 نوفمبر 1988 ؛ **مجلة أول نوفمبر** ,عدد 147 , 1995 , ص 23 ؛ Mohamed Boudiaf ,” la préparation du premier novembre 1954” , In **el jarida** , N° 18 , NOV-DEC ,1974 , pp 09 -24.

(2) **جريدة الشعب** , 15 جانفي , 1986 .

(3) تعد شهادة رمضان بوشبوبة (1924-1999) ذات أهمية على الرغم تأخرها , لأنها كانت لآخر عضو من الأعضاء المؤسسين للجنة الثورية (كان عضو اللجنة الرباعية) , وتضمنت تفاصيل مختلفة عما ذكره محمد بوضياف , حتى اعتبرها محمد عباس رواية جديدة حول نشأة اللجنة الثورية . أنظر : محمد عباس, **رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)** , دار هومة , الجزائر , 2004 , ص:192-198

ينتمون في مجموعهم إلى المنظمة الخاصة وهم : بوضياف محمد وديدوê مراد وبن بو العيد مصطفى ورابح بيطاط ومحمد العربي بن مهيدي . بينما تذهب كتابات تاريخية كثيرة إلى دحض هذا الطرح وتؤسس بدورها لطرح مخالف يجعل من قادة اللجنة المركزية الآباء المؤسسين للجنة الثورية و ينسب إليهم الفكرة المبدئية قبل انضمام قدماء المنظمة الخاصة إلى صفوفها فيما بعد .

إن السبب في الاختلاف حول خلفيات تجربة اللجنة الثورية بين المصادر التاريخية يعود إلى اعتماد الكثير من الكتابات على رواية بوضياف حول تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل بشكل مطلق ،ولذلك فإننا نجدها تحرص على نسبتها إلى نشطاء التيار الاستقلالي وتتبنى في المقابل إهمال كل إسهام للمركزيين في عملية التأسيس ، ويجدر بنا هنا استعراض مضمون تلك الرواية قبل القيام بحشد بعض الشهادات والآراء المختلفة معها .

لقد أشار محمد بوضياف إلى أن مشروع تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل كان من طرف مجموعة من قدماء المنظمة الخاصة وهم ديدوê وبيطاط وبن مهيدي وبوضياف ثم التحق بم بن بوالعيد وعندما اتفقت هذه الـموعة على الفكرة توجهت إلى عضوين بارزين في اللجنة المركزية وفي التنظيم السياسي الداخلي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وهما بشير دخلي ورمضان بوشبوبة ، ويذكر بوضياف أن التنسيق معهما سرعان ما انتهى إلى تشكيل لجنة رباعية ضمت كل من بوضياف، بن بوالعيد ، دخلي ، بوشبوبة ، وهذه اللجنة هي التي أعلنت عن ميلاد اللجنة الثورية في 23مارس 1954(1).

لقد استمرت هذه الشهادة التاريخية قائمة لفترة طويلة نسبيا (منذ عام 1974) قبل أن يقوم محمد حربي بترجيح شهادة حسين لحول في عام 1985 حول خلفيات تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في كتابه بداية الحرب في الجزائر(2) ، وعلى الرغم من أن حربي لم يورد كما كافيا من الشواهد آنذاك إلا أن الكتابات التاريخية لعدد من الشخصيات الوطنية التي تواترت في السنوات الأخيرة جاءت في سياق مؤيد لما ذهب إليه عندما تحفظ على رواية بوضياف .

(1) ذكر محمد بوضياف أن قدماء المنظمة الخاصة الخمسة (بوضياف وديدوش, بن مهيدي , بيطاط , بن بوالعيد) هم الذين بادروا بالمشروع , ثم حدث الاتفاق مع عضوين مركزيين (دخلي و بوشبوبة) على أساس العمل على بعث المنظمة الخاصة . ويمكن القول أن رواية بوضياف تختلف مع بقية الشهادات حول خلفيات التأسيس وحول الأهداف المعلنة للجنة الثورية للوحدة والعمل . أنظر : محمد بوضياف, **تحضير أول نوفمبر 1954** , ترجمة خضراء بوزايد , **مصطفى بن بو العيد والثورة الجزائرية** (ملتقى وطني), جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة بالأوراس , باتنة ,1999 , ص:841-868

(2) نشرت شهادة حسين لحول التي رجح محمد حربي صحتها مقارنة برواية بوضياف في سنة 1987 (في جريدة الجزائر الأحداث) أنظر:
Mohamed HARBI, **la guerre commence en Algérie**, Ed Complexe , Paris, 1998, p57.

إن ما ذهب إليه بوضياف يمكننا اليوم توجيه النقد له انطلاقا من شهادات عبد الحميد مهري الذي كان مقربا من بوضياف في عام 1954 و بن يوسف بن خدة و عبد الرحمن كيوان وصالح الونشي [1]، لأننا نكتشف بصورة جلية أن رواية بوضياف تجاوزت الكثير من التفاصيل التاريخية التي ارتبط بها ظهور اللجنة الثورية ، ولم تتناول بالذكر سوى ما انتهت إليه المساعي بينه وبين عدد من قادة المركزيين بالاتفاق على تشكيل تنظيم محايد داخل الحزب يسعى إلى الدعوة لتوحيد الصف من خلال مؤتمر وطني موحد وجامع .

و يمكن الجزم بالنظر إلى ما أضافته بعض الكتابات المتأخرة أن ما أشار إليه بوضياف حول تشكيل مجموعة الأربعة (بوضياف، بن بو العيد عن المنظمة الخاصة وبشير دخلي و رمضان بوشبوبة عن اللجنة المركزية)[2] لم يكن يتعلق بالخطوات الأولى نحو تأسيس تلك اللجنة وإنما كان ثمرة لاتفاق سابق مع بعض أبرز القادة المركزيين من أمثال حسين لحول وسيد علي عبد الحميد قبل أن يتم تشكيل اللجنة الرباعية المختلطة.

وهذا ما يسمح بالقول أن شهادة بوضياف تعمدت عدم الإشارة إلى دور كل من لحول و سيد علي و الونشي في المساعدة والد عم، فقد كان حسين لحول هو المشرف على كتابة افتتاحية جريدة " الوطني " الناطقة باسم اللجنة الثورية، و قام صالح الونشي بوضع مقر الكشافة الإسلامية التي كان هو أحد قادتها آنذاك تحت تصرف بوضياف من أجل نسخ وتحرير تلك الجريدة

إن الأيدي المركزية كان لها الجزء الأكبر من الفضل في الخطوات الأولى التي خطتها اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالنظر إلى المشاركة في تأسيسها و إلى تقديم الدعم المادي لها . ولكن هذا لا يجب أن يمنع من التحفظ على الكتابات التي ذهبت إلى ترجيح الرواية المركزية حول تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل بصورة جعلت منها تنظيما مركزيا خالصا. لأنها كانت في الأصل مشروعا مشتركا بين عدد من قدماء المنظمة الخاصة و بعض القادة المركزيين ولكنها سرعان ما تحولت بعد فترة قصيرة جدا إلى منبر وقناة اتصال بين العناصر الثورية التي كانت تسعى نحو التعجيل بالعمل

---

(1) قدمت مساهمات كل من عبد الحميد مهري و بن خدة وعبد الرحمن كيوان و صالح الونشي في السنوات الأخيرة إضافات مهمة فيما يتعلق بظروف نشأة اللجنة الثورية للوحدة والعمل . أنظر : Aissa Kéchida **, les architectes de la révolution** , Chihab éditions , 2001 , BATNA, pp07-21 ; Kiouane, op.cit, p 153 ; Anne-Marie , LOUANCHI , **SALAH LOUANCHI : parcours d'un militant Algérien** , Ed Dahlab , 1999 , pp 57-61 ; B , Benkhedda , **Aux origines du premier novembre 1954** , Ed Dahlab , 1989 , Alger , p 244 .

(2) – **جريدة الشعب** , 16-17 نوفمبر 1988 .

المسلح (اجتماع لجنة ال22) في فترة تزامنت مع انشقاق الحزب في مؤتمري هورنو والجزائر في شهري جويلية وأوت من عام 1954 [1]

لم يكن للجنة الثورية برنامجا سياسيا مدونا يتضمن أهدافا مرحلية محددة زمنيا، لأن ظهورها جاء في فترة كان فيها التيار الاستقلالي يمر بمرحلة حرجة وعصيبة، تميزت بانتقال الصراع حول قيادة الحزب بين مصالي وأنصاره مع المركزيين إلى القاعدة النضالية التي سرعان ما انقسمت على نفسها.

كما أن هذه اللجنة بالنظر إلى حجمها وثقل عناصرها داخل جهاز الحزب وفي محيط القيادة السياسية العليا له، لم تكن تملك عند نشأتا قوة تأثير تسمح لها بتغيير المسار الذي تفاقمت من خلاله أزمة الحركة الأم[2]

إن تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل تعد بالنسبة لأي مؤرخ أو باحث حتى يومنا هذا موضوعا صعبا لم تتبين خيوطه بشكل كاف ، و يعود هذا إلى مسألتين رئيسيتين تتعلق الأولى بقصر الامتداد التاريخي لها الذي لا يتيح تتبع مسار تطورها بالنسبة للمؤرخين والباحثين ، فهي لم تستمر في الوجود إلا لفترة قصيرة جدا لم تتجاوز الثلاثة أشهر[3]، ولكنها حافلة بالأحداث والمستجدات بالنظر إلى تزامنها مع اشتداد حالة التأزم والانشقاق داخل حركة انتصار الحريات

---

(1) ليس هناك تاريخ دقيق و محدد لتحول اللجنة الثورية باتجاه العمل لتحضير الثورة بمعزل عن المركزيين , فقد أشار عبد الحميد مهري إلى منتصف شهر ماي 1954 حيث حدث خلاف بين كل من بوضياف و بشير دخلي , بينما ذهب صالح الونشي إلى أن الانشقاق داخل اللجنة حدث في جويلية في أعقاب الاختلاف حول فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر مضاد لمؤتمر هورنو . أما حربي فقد اعتبر أن التاريخ المرجح هو النصف الثاني من شهر جوان 1954 في إشارة ضمنية إلى اجتماع ال22 , لأن ذلك الاجتماع كان لحظة انبعاث المنظمة الخاصة . ولكن بن خدة أكد من جهته أن الاتصالات استمرت بين الطرفين حتى تفجير الثورة على الرغم من توقف نشاط اللجنة الثورية . أنظر :
Harbi **, la Guerre commence**, p58 ; A , Kechida, **op.cit** ,p17 ; A-M, Louanchi, **op.cit,** p 61 ; Benkhedda , **op.cit** ,p253

(2) على الرغم من أن النشاط المشترك في اللجنة الثورية أصابه الفتور ابتداء من نهاية جوان 1954 , إلا أن ما عجل بحدوث القطيعة داخلها هو الاختلاف في بين النشطاء و بعض القادة المركزيين حول فكرة توجيه الدعوة لعقد مؤتمر في الجزائر لاتخاذ قرارات ثأرية من القيادة المصالية للحزب .أنظر:
Harbi, **Idem** , p 61

(3) ذهب عبد الحميد مهري في تقييمه لتجربة الجنة الثورية إلى القول بأنها :" لم تكن في حقيقتها تنظيما محايدا , وإنما كانت أكثر تعقيدا بالنظر إلى التباين الكلي في المواقف والأهداف بين إطاراتها ...و على الرغم من المكانة الكبيرة التي تحتلها هذه اللجنة في الكتابات التاريخية , إلا أن الكثير من المعطيات حولها لا تزال ناقصة وغير دقيقة ..". أنظر :
Aissa Kéchida**, op.cit** , p 16.

الديمقراطية . أما المسألة الثانية فهي تلك المتعلقة بالصعوبة في ضبط المعالم الزمنية التي يمكن الارتكاز عليها لتوضيح مراحل تطور تلك اللجنة أو للتدليل على المنعطفات التي شهدها مسارها القصير [1]

2-2 الأهداف المرحلية المشتركة والغايات البعيدة المختلفة :

في مقابل التباين الشديد حول تأسيسها و المعالم الزمنية المرتبطة بانفصالها عن المركزيين و بنهاية تجربتها ، يمكن لأي دراسة أن تنطلق من بعض المسلمات التي يعبر عنها وجود ما يشبه الإجماع عند الأطراف المؤسسة حول الأهداف المشتركة على الرغم من توفر غايات مختلفة عند كل من قدماء المنظمة الخاصة و المركزيين على حد سواء .

كان أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مرحلة التأسيس وبداية العمل يتقاسمون فيما بينهم جملة من الإجراءات العملية التي كانت تمثل في جوهرها التصور السياسي للجنة الثورية للوحدة والعمل لكيفية الخروج بالحركة الأم من حالة الانسداد التي آلت إليها في الفترة 1950 - 1954[2] .

و على الرغم من أن انعدام الوثائق في الموضوع يجعل الكتابة التاريخية حوله مجازفة حقيقية ، إلا أنه يمكن الذهاب إلى أن تسمية اللجنة الثورية كانت تختزل برنامجها وأهدافها بشكل دقيق ، لأن تسميتها تتضمن في شطرها الأول الإشارة إلى طبيعتها وجذورها ، أما شطرها الثاني فهو يتضمن الإشارة إلى الهدفين المرحليين الدقيقين لبرنامجها العملي[3] .

---

[1] لم يفرد محمد حربي اللجنة الثورية للوحدة والعمل بدراسة مفصلة أ و حتى بمبحث قائم بذاته في أي من مؤلفاته التي تعد اليوم من أهم المراجع في مواضيع أزمة الحركة الوطنية والثورة التحريرية , كما انه من الغريب ملاحظة تجاوز بوضياف ولو لأدنى إشارة إلى اللجنة الثورية التي كان هو نفسه من بين أهم مؤسسيها في وثيقة كتبها بيده بعنوان " البداية " , وهي رسالة مفصلة أرسلها من داخل سجن تيركوان بفرنسا إلى الصحفي الفرنسي روبير بارا المقرب من قادة الثورة بهدف نشرها وإطلاع الرأي العام في الجزائر وفي فرنسا حول الخلفيات التاريخية و الظروف السياسية التي مهدت لانطلاقة الثورة التحريرية , وقد قامت دونيز بارا (ابنة الصحفي) بنشر هذه الوثيقة لأول مرة على صفحات عدد من الجرائد الجزائرية في السنوات الأخيرة . أنظر :

Un texte inédit de Mohamed Boudiaf : « Le commencement », **EL WATAN**,(quotidien) le 02-03 novembre, 2001, pp 04-05

[2] لقيت فكرة الدعوة إلى إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل القبول والتأييد عند النشطاء (قدماء المنظمة الخاصة) , لأنهم كانوا من العناصر السباقة في الدعوة إلى تشكيل قوة ثالثة تقوم بمهمة رأب الصدع داخل التيار الاستقلالي , والعمل على إعادة توحيد صفوفه من أجل توجيهه نحو الشروع في الثورة , كما أيد المركزيون تلك الخطوة لأنهم رأوا فيها فرصة في منع قدماء المنظمة الخاصة من الانخراط نحو تأييد القيادة التاريخية للحزب .

[3] عبد الحميد زوزو ," **الأصول السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثورة نوفمبر 1954**" , الحلقة الخامسة , **جريدة اليوم** , 04 نوفمبر 2000 , ص: 11 .

إن الشهادات التاريخية المتوفرة لا تقدم أدbإشارة حول خلفيات اختيار تسمية" اللجنة الثورية للوحدة و العمل" على الرغم من أنا في ظاهرها تبدو أكثر انسجاما مع توجه العناصر التي كانت تنتمي إلى أول تنظيم شبه عسكري في تجربة التيار الاستقلالي في صفوف تلك اللجنة وهذا ما يوافق صفة الثورية التي أضفتها على نفسها. كما أن أول أهدافها كان يهدف إلى تحقيق وحدة الصف داخل التيار السياسي المتأزم من خلال الوساطة حينا وبالدعوة على عقد مؤتمر جامع يضم الأطراف المتنازعة يوكل إليه تعيين قيادة جديدة متجانسة حينا آخر. ويمكن القول بأن هذا الهدف كان مشتركا بين الطرفين المؤسسين للجنة و لكن لغايات مختلفة.

لقد كانت وحدة الصف بالنسبة للمركزيين تعني التوصل إلى إيجاد حل لqزمة السياسية الداخلية التي كانت تجعلهم في مواجهة الزعيم التاريخي للحزب بصورة تنتهي إلى انتصار الجهاز على القيادة الفردية، أما بالنسبة لقدماء المنظمة الخاصة فإن وحدة الصف بذا التوجه لم تكن هدفا أسمى ، وإنما كانت شرطا أساسيا لتوجيه التيار الاستقلالي برمته نحو الغاية التي وجد من أجلها، وهي العمل باتجاه البديل الثوري العملي باعتباره الخيار الوحيد والأخير لتغيير الواقع الاستعماري[1]

وبذا يمكن القول أن التعجيل بإشعال فتيل الثورة لم يكن في تصور قدماء المنظمة الخاصة في صفوف اللجنة الثورية مجرد حل سياسي لمأزق الحركة الوطنية حينئذ فحسب، وإنما كان في جوهره حركة تصحيحية تاريخية لمسار الحركة الوطنية بشكل عام وللتيار الاستقلالي بشكل دقيق[2]

إن استعراض السياق التاريخي الذي ظهرت من خلاله اللجنة الثورية للوحدة والعمل يعد أساسيا لفهم الخلاف العقيم الذي لا يزال يطغى حول الأحقية و الأسبقية التاريخية في تفجير الثورة، و لوضع منطلق بديل عن المنحى الجدلي السلبي الذي لا يزال مستمرا في تكريس المواقف المتنازعة حول الأبوة التاريخية للثورة التحريرية، في الوقت الذي انطلق فيه أحد المؤرخين الأنغلوساكسونيين المهتمين بتاريخ الجزائر في محاولته لفهم الظروف السياسية والتاريخية التي تحكمت في انطلاقة الثورة

---

(1) لم يستمر ارتباط اللجنة الثورية بالمركزيين سوى لمدة ثلاثة أشهر (23 مارس- 25 جوان 1954) , تمكن بعدها قدماء المنظمة الخاصة و على رأسهم مجموعة الخمسة التي انبثقت عن اجتماع ال22 من التخلص من أبوة (وصاية) المركزيين عليهم , و دخلوا في مواجهة مفتوحة مع الموالين لمصالي منذ بداية صيف ذلك العام , وقد علق بن خدة على راديكالية الثوريين قائلا :" لقد كانت الجزائر برميل بارود في عام 1954 , وكانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل مفجره , إن الفضل في تجاوز أزمة الحزب يعود لقدماء المنظمة الخاصة الذين نجحوا في استغلال ظاهر الأزمة من أجل تمرير مشروعهم الثوري " . أنظر :

Benkhedda**, Les origines du 1er** …,op.cit, p253.

(2) جمال قنان , **قضايا ودراسات** , ص: 210 .

من طرح السؤال الجوهري الذي تفادت معظم الكتابات الجزائرية الإجابة عنه بصورة موضوعية : هل كان هناك بديلا آخرا عن الثورة في عام 1954 Ý . ثم سرعان ما قاده هذا التساؤل إلى تساؤلات أخرى من قبيل : هل كانت حركة مصالي الحاج (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) تتوفر على رزنامة محددة سابقة لنوفمبر 1954 لتحقيق الاستقلال Ý.

لقد انتهى هيغ روبرتس إلى اعتبار انطلاقة الثورة بأ‍نا كانت حتمية تاريخية لأ‍نا كانت الخيار الوحيد بعد فشل تجربة التيار الاستقلالي في العمل داخل الشرعية الاستعمارية من جهة وبعد انسداد أفاقه الثورية بفعل التأزم السياسي الداخلي من جهة أخرى [1] وهذا ما نجم عنه تميش و تأجيل الحسم في المشروع الثوري لصا‍Ï معارك سياسية بين النخب القيادية داخل حركة الانتصار . وهذا ما تؤكده تصريحات مصالي الحاج لكل من بن بو العيد وديدوê عند اتصالهما به في فرنسا وما تؤكده مبررات المركزيين في تصورهم المرحلي لحل القضية الوطنية [3]

إن هذا الطرح لا يقصد منه تجاوز الأهمية التاريخية لدور الحاج أþد مصالي في قيادة التيار الاستقلالي و في بعث الوعي الوطني الهادف إلى استرجاع السيادة والدعوة على بناء الدولة الوطنية . أو الانضمام إلى تأييد التوجه الإقصائي والإنكاري لنضال الجيل الأول من þلة الفكرة الاستقلالية في الحركة الوطنية ، ولكن التوقف عند الخلاف حول أهلية وأولوية نخبة ما على أخرى في السبق بالدعوة إلى الثورة على الاستعمار يعد في حقيقته نموذجا للقراءة التاريخية التي تضع مكانة الأشخاص فوق القضايا الوطنية ، و منهجا عليلا يتناقض مع الفكرة التي تثبت أن الأمة هي التي تصنع الأفراد الذين يغيرون التاريخ ، وليس الأفراد هم الذين يصنعون التاريخ بمعزل عن الأمة[4]

---

(1). Hugh ROBERTS, **op.cit**, p 76.

(3) كان المركزيون يدعون إلى تصور مرحلي يتضمن شروطا عديدة قبل الشروع في العمل المسلح , و على رأسها تسوية أزمة القيادة داخل الحزب من خلال الدعوة إلى مؤتمر وطني جامع للتيار الاستقلالي للخروج بقيادة جديدة غير متنازع حولها , ثم المرور نحو العمل الدبلوماسي باتجاه الدول العربية لحشد التأييد للقضية الجزائرية , وفي عمق هذا التصور كان المركزيون يرون في جدوى العمل السياسي من داخل الإطار الاستعماري , وهذه النقطة الأخيرة كانت موضع انتقادات شديدة لهم من طرف كل من قدماء المنظمة الخاصة و مصالي الحاج الذي وصف أداءهم بأنه يندرج في سياق ما أسماه ب" الانحراف الإصلاحي ".

(4) يبدو أن الكثير من الكتابات التي تخندقت دفاعا عن الحاج أحمد مصالي كثيرا ما تجاوزت الهدف الموضوعي لها الذي يتعلق برد الاعتبار لهذه الشخصية الوطنية الفذة , إلى الانخراط في قذف النخبة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني , وهذا دون التعمق في محاولة استيعاب أن الثورة في جوهرها إنما هي تعبير عن توفر الإرادة الجماعية عند الأمة أكثر من كونها قضية نخبة متمردة على قائدها , أو زعيم لم يكن في الموعد مع التاريخ , لأنه حتى ولو قدر لمصالي أن يقود تلك الثورة فإنه لم يكن باستطاعته أن يكون الثورة كلها , لأن هذه الحقيقة أكتشفها من قبله أحد أشهر القادة الكاريزميين في حركات التحرر المعاصرة , هوشي منه (معنى تسميته الذي ينير الطريق) الذي رفعه أبناء وطنه إلى مصاف النبوة عندنا , ولكنه تواضع قائلا :" مهما يكن المرء موهوبا وقويا , فإنه لن يستطيع أن يصنع ثورة وحده ."

إن البحث عن جذور الأزمة التي أدت إلى الانسداد السياسي للتيار الاستقلالي يعتبر موضوعا تتباين حوله آراء المؤرخين بشدة ، و تختلف منطلقاتهم في محاولة فهمه بين من يعتبره نتيجة لصراع النخب داخله حول الزعامة ، ومن يذهب إلى تفسيره بالتعارض الكبير الذي نشأ بين دعاة العمل السياسي العلني في ظل النظام الاستعماري بالمشاركة في الانتخابات والهيئات السياسية المحلية. وبين دعاة العمل السري خارج الإطار الاستعماري و بالتوجه نحو المشروع الثوري مباشرة دون الانخراط في اللعبة السياسية حتى مع بقية فصائل الحركة الوطنية[1]

ويختلف المؤرخون أيضا في تحديد بداية ذلك التأزم الذي انتهى إلى انفلاق البناء السياسي التنظيمي للتيار إلى قيادتين وهياكل مزدوجة، وانقسام قاعدته النضالية إلى أغلبية مناصرة للقيادة التاريخية لذلك التيار ، وأقلية ملتفة حول الإطارات القيادية في الصف الثاني داخله . فهناك من يعود ببداية التأزم إلى إثارة موضوع المسؤولية حول النتائج المأساوية لمجازر ماي 1945 . و يتخذ آخرون من الخلافات التي ظهرت في تصورات العناصر القيادية في أول مؤتمر لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في فيفري 1947 معلما في التأريخ لذلك، بينما هناك من يؤثر الارتكاز على تحليل تداعيات اكتشاف المنظمة الخاصة وتأثيرها فيما بعد على التوازن السياسي داخل الحركة[2]

وعلى كل حال فالسياق هنا لا يسمح بالعودة إلى استعراض المواقف والتصريحات التي كانت تعبر عن تأزم العلاقة بين قادة التيار الاستقلالي وتباين مواقفهم وتصوراتهم السياسية في صفوف (ح،ا،ح،د) في الفترة 1947-1953 . ولكن ما يمكننا الذهاب إليه فيما يتعلق بنشأة اللجنة الثورية للوحدة والعمل ،هو أنها تعد نتيجة مباشرة لمنحى الانقسام بين قادة الحزب ، لأن العناصر المؤيدة للتعجيل بالثورة سرعان ما تململت وقامت بنشاط سياسي لجس النبض والتحري عن مواقف طرفي النزاع داخل الحزب من المشروع الثوري ، وتعود الإرهاصات الأولى لبروز قدماء المنظمة الخاصة كطرف محايد في تأزم الحركة إلى الفترة التي تمتد ما بين المؤتمر الثاني للحزب في أفريل 1953 و الندوة الفدرالية للحزب في 27 ديسمبر من نفس السنة ، لأن تلك (الندوة الفدرالية) تميزت بتحول مصالي الحاج إلى مهاجمة معارضيه من المركزيين بصورة علنية باتهامهم بالبيروقراطية وبالنزعة البرجوازية والإصلاحية[3] ، و كانت هذه التهمة تعني الخروج عن التوجه

(1) عبد الحميد زوزو , "الأصول السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لثورة أول نوفمبر1954 ", **مرجع السابق** , ص: 10 .

(2) **نفسه** ,ص :10-11

(3) في نظر مصالي الحاج كان المركزيون غارقين في نزعتهم الإصلاحية (الانحراف عن التوجه الاستقلالي) , ووصفهم بالانتهازية و النفاق , وذهب إلى حد اتهام أبرز عناصرهم مثل حسين لحول باختلاس أموال الحزب لمنافع شخصية .أنظر :

الاستقلالي للحزب لصالح خيار المشاركة السياسية في المشاريع الاستعمارية ، فقام المركزيون بالدعوة إلى تنقية الأجواء داخل اللجنة المركزية التي أسفر عنها مؤتمر أفريل 1953 ، بعدما أحسوا بلجوء مصالي إلى الوعيد والتهديد [1]

إن ما يفسر تركيز قدماء المنظمة الخاصة على استمالة مصالي لصالح فكرة التعجيل بالثورة في الفترة التي تمتد من جانفي إلى مارس 1954 ، قبل أن يتحولوا إلى العمل مع المركزيين في الفترة الممتدة من إنشاء اللجنة الثورية إلى تشكيل لجنة الـ22 ، هو شدة تخوف عناصر اللجنة الثورية من الانعكاسات الوخيمة على المشروع الثوري في حالة الفشل في إقناع الزعيم التاريخي للتيار الاستقلالي بالمسعى الهادف إلى إشعال فتيل الثورة ، نظرا لموقعه السياسي القوي بتأييد عريض من القاعدة النضالية للحزب في الجزائر و في فرنسا على حد سواء ، ويفسره أيضا تقاطع قدماء المنظمة الخاصة مع المركزيين في التصور السياسي لحل التأزم الداخلي للحزب على الرغم من اختلافهم الكبير حول الأولويات المؤدية إلى المشروع الثوري ، لأن قادة المركزيين كانوا يتبنون الفكرة الداعية إلى عقد مؤتمر وطني لتوحيد الصف ، و كانوا أيضا من دعاة تسوية الخلافات داخل الهيئات العليا للحزب (اللجنة المركزية) التي انبثقت عن المؤتمر الأخير[2]

لقد كانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل تمثل التوازن المفقود داخل التيار ، فمن خلال حرصها على وحدة الصف وجمع الشمل كانت تقف قريبا من مواقف القادة المركزيين من أمثال لحول وبن خدة و بودة ، و أما بالنظر إلى موقفها من سياسة المشاركة في العمل السياسي العلني داخل الإطار الاستعماري فكانت أقرب ما تكون إلى تيار مصالي الحاج . ولكنها في ما يتعلق بتوجهها الرامي إلى الإسراع بالعمل المسلح فقد كانت على طرف نقيض معهما في الوقت ذاته.

الوثيقة رقم 04 : رسالة مصالي الحاج إلى المناضلين وإلى الشعب الجزائري (1954/06/10) في كتاب :
HARBI**, Les archives de la Révolution Algérienne** , pp 57-60

[1] ما يؤكد أن المركزيين استشعروا خطورة الموقف في مواجهة مصالي في أعقاب مؤتمر أفريل 1953 , هو قيامهم بتوجيه نداء من أجل عقد مؤتمر وطني جزائري (جبهة سياسية مفتوحة أمام تيارات الحركة الوطنية) بتاريخ 10 ديسمبر 1954 , أي قبل أسبوعين فقط من الندوة الفدرالية التي انعقدت في فرنسا في 27 /12 /1954 و تمخضت عن مواقف مصالية صارمة وحازمة تجاههم , وقد تأكد لهم عزم "الزعيم " على إزاحتهم في مارس 1954 عندما أقدم على إنشاء لجان الإنقاذ العمومية للحزب في فرنسا وفي الجزائر, و هو الأمر الذي فتح جبهة الصراع على مصراعيها خلال صيف ذلك العام

[2] يعود السبب الرئيسي في حرص المركزيين على حل خلافهم مع مصالي وأنصاره في إطار الهيئات السياسية للحزب , إلى افتقادهم لدعم مؤكد من طرف القاعدة النضالية التي كان الزعيم التاريخي للتيار يسيطر عليها في الجزائر وفي فرنسا على حد سواء , و خاصة بعد تلويح مصالي في رسائله الموجهة للمركزيين و للمناضلين بتاريخ 11 مارس و جوان 1954 , باستخدام تلك القاعدة ضد هم

ويعد الفشل الذريع الذي منيت به المحاولات العديدة لبن بو العيد وديدوش وبوضياف في الحصول على دعم صريح من مصالي للتعجيل بالعمل المسلح من الأسباب الرئيسية التي دفعت بقدماء المنظمة الخاصة إلى الإسراع بتنظيم صفوفهم[1] ، ولمنع انحياز رفاقهم القدامى في ذلك الفصيل الثوري إلى طرفي الصراع داخل الحزب بعدما لاحت في الأفق هزيمة المركزيين أمام مصالي في الشهور الأولى من عام 1954 [2]

لقد كان كل من بوضياف و ديدوش من العناصر الأولى الداعية إلى تكتل قدماء المنظمة الخاصة ، ثم سرعان ما وجدا الدعم من بن بو العيد الذي كان قد عاد لتوه من فرنسا أين اتصل بمصالي في 25 فيفري 1954في إحدى محاولاته للوساطة بين الزعيم والمركزيين ، ثم التحق بهم كل من بن مهيدي وبيطاط ، و نجح بوضياف في إقناع رفاقه بجدوى القيام بعمل مشترك مع أعضاء اللجنة المركزية المناوئة لمصالي الحاج .

جاء الإعلان عن تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس من نفس السنة[3]، وتزامن ذلك مع إقدام مصالي الحاج بالإعلان عن تشكيل لجان الإنقاذ العام التي أوكل إليها مهمة استعادة صلاحيات الإشراف على حركة انتصار الحريات الديمقراطية من العناصر المركزية (مارس1954)، وكان على رأس تلك اللجان في فرنسا وفي الجزائر عدد من أبرز العناصر الموالية

---

(1) ذكر عبد الحميد مهري أن بن بو العيد بعدما عاد خائبا إثر فشله في إقناع مصالي بجدوى مباشرة العمل , توجه إلى أعضاء اللجنة المركزية ليطلعهم على نتيجة ذلك اللقاء وصرح أمامهم بنبرة صريحة قائلا :" أيها الإخوة سي الحاج ليس رجلا " (يقصد أنه لا يمتلك الشجاعة للإقدام على تفجير الثورة).فاغتبط بعض الحضور لسماع ذلك ولكن قلة فقط من بيننا كانت تدرك سبب تلك العبارة القاسية لأننا كنا نعرف مدى الاحترام الذي كان بن بوالعيد يكنه لمصالي الحاج ". أنظر :

AISSA Kéchida **, op.cit**, p 19.

(2) كان الهدف من عودة بوضياف إلى الجزائر في مطلع عام 1954 حسب الكثير من الكتابات التاريخية , هو العمل على جمع شتات المنظمة الخاصة ومنع عناصرها من الذوبان في الصراع الدائر حول قيادة الحزب . وهذا الطرح يذهب إلى اعتبار تجربة اللجنة الثورية مجرد إطار لتجمع العناصر الثورية الشاردة والمتفرقة بفعل التهميش والمطاردة البوليسية والسجن . أنظر :

أحمد محساس , **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر** , ترجمة الحاج مسعود مسعود و محمد عباس ,منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال , وزارة المجاهدين , الجزائر , 2002 , ص:369-371 ؛ جمال قنان , **قضايا دراسات** , ص : 233-234

(3) محمد بوضياف , **الشعب** 16-17 نوفمبر 1988 ؛ أحمد محساس , نفس المرجع ,ص :370؛ عبد الرحمن بن العقون ,**الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1947-1954** , ج3 , المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر ,1986 , ص: 454 ؛ جمال قنان , المرجع نفسه ,ص:332 ؛ محمد العربي الزبيري , الثورة الجزائرية في عامها الأول ,مرجع سابق , ص: 81 ؛ سليمان الشيخ , **الجزائر تحمل السلاح** , ترجمة محمد حافظ الجمالي , منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال , وزارة المجاهدين , الجزائر , 2002 , ص:69 .

له من أمثال :عبد ا! فيلالي و مولاي مرباح ومزغنة ومحمد مشاوي وعيسى عبد اللي[1]، ويعد تشكيل هذه اللجان بداية للمعركة السياسية الفاصلة بين أنصار مصالي والمركزيين ، لأنا تميزت باللجوء إلى استخدام المناشير للتشهير بالخصوم السياسيين ، و ونتج عن ذلك تحول خطير في مسار التيار الاستقلالي الذي لم يسبق له من قبل إشراك القاعدة النضالية بصورة مباشرة في الصراع الذي كانت تشهده قيادة الحزب [2]

تضمن البيان الرسمي عن لتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 الإشارة إلى الاتفاق حول الالتزام بمبدأ المحافظة على وحدة الحزب من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر موسع وديمقراطي لحل الخلافات و تعيين قيادة غير متنازع حولها. و تضمن أيضا توجيه الدعوة إلى المناضلين بالتزام الحياد في الصراع القائم بين الزعيم مصالي والمكتب السياسي المناصر له وبين اللجنة المركزية للحزب[3]

و الجدير بالتوضيح في هذا السياق أن الباحث لا يتوفر فيما يتعلق باللجنة الثورية على مادة وثائقية تسمح له بالتحرر بعض الشيء من القراءة التاريخية المستقاة غالبا من بضعة روايات شخصية، لأن هذا الشح في المصادر يمثل السبب الأهم في تعدد التفسيرات ووجهات النظر عند المؤرخين الجزائريين ومن سواهم في تقييم التجربة القصيرة للجنة الثورية للوحدة والعمل، لأن إطلاق العنان للكتابة الذاتية كثيرا ما أدى إلى التباين الشديد في المقدمات وفي النتائج، وغالبا ما أفضى إلى طرح تساؤلات جديدة أكثر مما قدمه من النتائج البينة.

3-2 اللجنة الثورية بين الوساطة والتوجه نحو تشكيل قيادة منشقة :

إن الانطلاق من توفر النوايا الصادقة عند عناصر اللجنة الثورية في رأب الصدع الذي أحدثته الأزمة الداخلية في التيار الاستقلالي، يتيح للباحث توظيف كم العديد من الشواهد التاريخية التي تدعمه، من خلال الإشارات الكثيرة إلى اتصالات تلك العناصر بطرفي الأزمة ، ومن خلال

---

[1])- أشار محمد حربي إلى أن العناصر المصالية تمكنت بسرعة من فرض نفسها على القاعدة النضالية , واستدل في ذلك بقصر المدة الفاصلة بين إعلان مصالي عن تشكيل لجان الإنقاذ العمومي في 11 مارس , و بين تنازل اللجنة المركزية لمصالي عن صلاحياتها في عقد مؤتمر للحزب بعد أسبوعين فقط من ذلك (28 مارس 1954) . أنظر :

HARBI , **mirage et réalité** , pp 93-95

[2] عبد الحميد زوزو , المرجع السابق , ص : 11 ؛ محمد العربي الزبيري , المرجع السابق , ص: 81

[3] إن البيان التأسيسي للجنة الثورية و برنامج أهدافها لم يتم تدوينهما في وثيقة , وغالبا ما يلجأ المؤرخون إلى صياغة تلك الأهداف انطلاقا من شهادات لشخصيات تاريخية كمؤسسيها و أعضاءها , و الشخصيات القريبة منهم , و تعد شهادة محمد بوضياف هي الشهادة المحورية التي يتم توظيفها في هذا السياق بالنظر إلى التفاصيل التي تضمنتها . أنظر : بن العقون , المرجع السابق , ص453-454 ؛ عمار بوحوش ," تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني" , **مجلة الذاكرة**, العدد :03 , 1995 , المتحف الوطني للمجاهد , الجزائر ,ص:39.

المبادئ المعلنة في تأسيس اللجنة . وفي استمرار العلاقة بين عدد من عناصرها بالهيئات القيادية في الحزب إلى الأيام القليلة التي سبقت انطلاقة العمل المسلح في غرة نوفمبر من عام 1954[1] .

ولكن الزاوية الأخرى المعاكسة تؤيد القراءة التي تذهب إلى التشكيك في توفر تلك النوايا الحسنة، وترتكز على إبراز النزعة الانتهازية عند قدماء المنظمة الخاصة في صفوف اللجنة الثورية، الذين كانوا يمثلون حسب ما ذهب إليه كل من بوضياف و محساس شريحة محبطة ومهمشة داخل التيار الاستقلالي منذ عام 1950 ، والذين وجدوا في استمرار واشتداد الصراع حول قيادة الحزب فرصة كبيرة في العودة إلى الواجهة للقيام بأدوار سياسية مهمة [2]

إن هذا المنطلق الذي لا تزال الكتابات المصالية تتبناه إلى اليوم ، يقوم على الفكرة التي تعتبر أن جهود قدماء المنظمة الخاصة في صفوف اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، كانت تدف إلى استثمار التأزم الداخلي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية من خلال القيام بمناورات سياسية في الاتجاهات المختلفة ، و هو ما يجعل تلك الجهود تبدو وكأنا فصولا متوالية لمناورة كبيرة كان الهدف منها ضرب الأطراف المتصارعة ببعضها.

ويصور هذا الطرح تسرع النشطاء داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتفجير الثورة و كأنه كان شبيها بالانقلاب السياسي الهادف نحو الاستئثار بالسلطة، و هذا ما يشكل في جوهره مغالطة تاريخية ساذجة لأن تلك الخطوة التاريخية نحو الهول كانت تنطوي على درجة كبيرة من المخاطرة بالنفس، و كان الرهان بنيل الشهادة في سبيل ا! والوطن حينها أكثر واقعية من تحقيق الأماني الشخصية للزعامة والنفوذ والسلطة.

ومن أبرز الكتابات التي تبنت هذا التوجه في قراءتا للخلفيات التاريخية لأزمة التيار الاستقلالي قبيل انطلاقة الثورة، مقالات رابح بلعيد التي انتصبت مدافعة عن نظرية " سرقة الثورة

---

[1] إن بيان التأسيسي للجنة الثورية و برنامج أهدافها لم يتم تدوينهما في وثيقة , وغالبا ما يلجأ المؤرخون إلى صياغة تلك الأهداف انطلاقا من شهادات لشخصيات تاريخية كمؤسسيها و أعضاءها , و الشخصيات القريبة منهم , و تعد شهادة محمد بوضياف هي الشهادة المحورية التي يتم توظيفها في هذا السياق بالنظر إلى التفاصيل التي تضمنتها . أنظر : عبد الرحمن بن العقون , المرجع السابق , ص : 453-454 ؛ عمار بوحوش , "تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني" , **مجلة الذاكرة**, العدد :03 , 1995 , المتحف الوطني للمجاهد , الجزائر ,ص: 39

[2] لكن يجب توضيح أن استمرار اتصالات قدماء المنظمة الخاصة بكل من مصالي والمركزيين بعد شهر جوان 1954 , كانت الغاية من وراءه هي حشد التأييد والدعم المادي والمعنوي للعمل المسلح , لأن العناصر الثورية بعد عقد اجتماع ال22 تحررت من وصاية قيادة الحزب بعدما انتهت تجربة العمل المشترك (اللجنة الثورية) إلى الفشل في فترة قصيرة بفعل المنحى الذي شهدته الأزمة الداخلية .

من مصالي "، [1]و تعد النتائج التي انتهت إليها تلك المقالات مذهلة من الناحية التاريخية، و لا يكفي أن يفهم منها الدعوة الضمنية عند صاحبها لرد الاعتبار لمؤسس التيار الاستقلالي و داعية الثورة الأول الذي تم دفنه لسنوات طويلة بعيدا عن صفحات التاريخ الرسمي، وإنما يستدعي القبول با إعادة صياغة معظم ما تم غرسه في الذاكرة الجماعية حول الدور التاريخي للنخبة التي كان لها الفضل في إطلاق شعلة الثورة التحريرية.

لأن تفسير الصراع بين النخب الثلاثة داخل التيار الاستقلالي بالشكل الذي تقدمه كتابة رابح بلعيد تجعل من الفكرة الثورية ملكية خاصة لدى القيادة التاريخية لذلك التيار. ولا تعطي أدb أهمية لتحليل جوانب القصور والعجز السياسي عند تلك القيادة التي لم تستطع مواصلة السير نحو الهدف الأصيل لها وفضلت الاهتمام بالانغماس في الصراع الداخلي مع الجيل الثاني من القادة بعد الفشل الذي عرفته أول محاولة للشروع في العمل المسلح في ربيع 1950 [2]

إن الفترة القصيرة التي ميزت نشاط اللجنة الثورية للوحدة والعمل (مارس-جوان1954) تحمل في طياتا بصمات مجموعة صغيرة من مناضلي التيار الاستقلالي، كانت تبحث عن وضع بديل وغير متأزم يسمح ببعث المشروع الثوري من جديد . و ليس من السهولة هنا الجزم بأن ذلك المسعى كان يهدف إلى إقصاء قيادة الحزب كلها أو جزءا منها قبل القيام بمبادرة تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

لقد تميزت تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالنظر إلى جهود عناصرها البارزة بأداء سياسي متنوع في علاقتها بالمصاليين والمركزيين، يسمح باكتشاف التقدير الجيد لتلك العناصر

---

[1] في الحقيقة كانت عناصر المنظمة الخاصة هي الأكثر تضررا من استمرار حالة التأزم الداخلي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في سنتي 1953 -1954 , وكانت شملها ممزقا بفعل تشتت أبرز قادتها منذ عام 1950 . ولكن بن خدة عارض ما ذهب إليه كل من بوضياف ومحساس حول تهميش الحزب لقدماء المنظمة الخاصة , واستدل في ذلك بقوائم إطارات التنظيم في الحزب في الفترة 1951-1954 حيث تواجد 18 عضوا منهم من بين قائمة ضمت حوالي 46 مسؤول (قادة ولايات ودوائر وأعضاء دائمين) . أنظر :
BENKHEDDA, **Aux origines** , pp 317-319

[2] بالنسبة لرابح بلعيد كانت الأزمة التي شهدها التيار الاستقلالي مصطنعة , ومن تدبير جاك شوفالي الذي استدرج المركزيين إليه بهدف إبعاد مصالي وإقصاءه , و كان الثوريون بيادق بيد المركزيين الذين وصفهم بعملاء تم توجيههم لتدمير الحزب , واعتبر أن بوضياف كان الأداة الرئيسية في ذلك . و يمكن تلخيص الفكرة الجوهرية التي توخاها بلعيد من وراء مقالاته تلك , في أنه سعى إلى إقناع القراء بأن مصالي هو الذي زرع بذور المشروع الثوري , ولكن جبهة التحرير الوطني هي التي سارعت إلى حصد ما لم تزرعه عن طريق المناورة والانتهازية . و يبدو جليا أن الطرح الذي تبناه بلعيد فيه الكثير من الشطط , لأنه يغض النظر عن الصورة التي انطلقت بها الثورة , فإن المجموعة التي فجرتها لم تكن في يوم ما دخيلة على التيار الاستقلالي , وإنما كانت تمثل تيارا أصيلا داخل مدرسة حزب الشعب منذ منتصف الاربيعينات على الرغم من حداثة سن الأغلبية منهم .

للانعكاسات المحتملة على المشروع الثوري في حالة الانخراط بمعزل عن دعم أي طرف من طرفي الصراع داخل الحزب.

إن الخطوة الأولى كانت باتجاه مصالي ، وميزها طابع التودد والإعلان عن فروض الطاعة والولاء من خلال الاتصالات المتكررة به في فرنسا . وتميزت الخطوة الثانية باتجاه المركزيين بإنجاز تحالف ظرفي سرعان ما انفصمت عراه بفعل المناورة والتردد عند الطرفين(1). و تعد النتائج التي انتهت إليها اللجنة الثورية سلبية من الناحية السياسية بالنظر إلى الأهداف التي حددتها لنفسها عند تأسيسها. ولكنها كانت إيجابية بدرجة كبيرة بالنسبة للعناصر المؤيدة للإسراع بتفجير الثورة، لأنها سمحت لهم بالوقوف على الحقائق الميدانية التي كانت تشهدها حركة الانتصار الممزقة من ناحية، كما شكلت اللجنة الثورية فرصة لبعث ما تبقى من ميراث المنظمة الخاصة(2) ، و تحولت إلى ما يشبه تكتل و ملجأ للعناصر القديمة في تلك المنظمة قبل أن تنخرط في العمل الانفرادي بمعزل عن وصاية أو إشراف القيادة السياسية العليا للحركة.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، هو أن تجربة (ل،ث،و،ع) لا يجب في أي حال من الأحوال النظر إليها بمعزل عن التجاذب السياسي الذي كانت تعيشه حركة انتصار الحريات الديمقراطية في عام 1954 . لأن مباركة المركزيين لـ تأسيس تلك اللجنة كان يهدف أساسا إلى قطع الطريق أمام مصالي الحاج في استمالة قدماء المنظمة الخاصة ، أما بالنسبة لبوضياف ورفاقه فإن تلك اللجنة كانت أداة مهمة لاستقطاب القاعدة النضالية للحزب نحو تأييد المشروع الهادف إلى التعجيل بالثورة المسلحة (3)

---

(1) Mohamed Harbi **, mirage et réalité** , p97 ; Harbi **la guerre commence** pp 57-58

(2) يذهب كل من بوضياف وعبد الحميد مهري وأحمد محساس إلى اعتبار تجربة اللجنة الثورية بمثابة الخطوة الأولى باتجاه التحضير للثورة ,لأنها سمحت للعناصر الثورية ببعث المنظمة الخاصة بعد جهود حثيثة قامت بها ثلة من قدمائها في الجزائر وفي فرنسا وبالتنسيق مع رفاقهم في مصر .أنظر :

محمد بوضياف ," تحضير أول نوفمبر 1954 ", **مرجع سابق** , ص :853-856 ؛ أحمد محساس , **مرجع السابق** , ص : 369-370 ؛ جمال قنان , **قضايا ودراسات** , ص :233-234 .

(3) من الأخطاء الشائعة في الكثير من الكتابات تصوير اللجنة الثورية للوحدة والعمل على أنها كانت تنظيما محايدا بصورة مطلقة لأنها في الواقع لم تكن بمعزل عن الصراع الداخلي في التيار الاستقلالي , كما أنها لم تكن بريئة من الحسابات السياسية الغير معلنة بالنسبة لكل من الثوريين والمركزيين على حد سواء , فقد أشار صالح الونشي أن الغرض من التقارب الذي حدث مع قدماء المنظمة الخاصة كان يتمثل في منع " وقوع هؤلاء تحت تأثير مصالي الحاج و أفكاره الثورية الديماغوجية" . بينما صرح محمد بوضياف لعبد الحميد مهري أن التحالف مع المركزيين كان حينذاك " الطريقة الوحيدة المتاحة أمام قدماء المنظمة الخاصة للظفر بالقاعدة النضالية للحزب " . أنظر

Anne-Marie LOUANCHI,**op.cit** , p 57 ; Aissa Kéchida, **op.cit** ,p16

2-/لجنة ال22:

تنسب هذه اللجنة في تسميتها إلى مجموعة من مكونة من اثنين وعشرين عضوا من قدماء المنظمة الخاصة ، و لا تعتبر من الناحية التاريخية تنظيما سياسيا وعسكريا قائما بذاته ، ولكن بوسعنا أن نعتبرها بمثابة الجمعية التأسيسية الثورية التي أخرجت جبهة التحرير الوطني إلى الوجود في نوفمبر 1954[1] . بالنظر إلى أن أول هيئة قيادية للثورة خرجت من رحمها، و خرج من بين صفوفها أبرز قادة المناطق والولايات التاريخية في السنوات الأربعة الأولى من حرب التحرير[2]

كان الاجتماع الذي تمخض عن تشكيلها في 25 جوان 1954 تحولا كبيرا في المسار الذي قام به مؤسسو اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، ليس من منطلق أن ذلك الاجتماع كان يمثل الزفرة الأخيرة لتلك اللجنة فحسب[3] ، وإنما لأنه شكل بداية التوجه العملي نحو الشروع في التحضير للثورة بالنسبة للعناصر النشيطة من المنظمة الخاصة الذين كانوا يتواجدون في الجزائر آنذاك

ان تجربة لجنة ال22 تختلف بصورة كلية عن تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، لأنها تجاوزت التوجه الذي كان يسعى نحو القيام بالمبادرات السياسية باتجاه حل التأزم الداخلي للتيار الاستقلالي ، لصالح التركيز المطلق على الجوانب والترتيبات التنظيمية التي تؤدي مباشرة إلى إشعال فتيل العمل المسلح بمعزل عن التيارين المتصارعين في قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

و تختلف طبيعة المادة التاريخية حول اللجنتين بالنسبة للباحثين أيضا ، فبالمقارنة مع الندرة وقلة المصادر التي تميز البحث حول اللجنة الثورية ، يجد الباحث بعض اليسر عند تسليط الضوء

---

(1) إن أبرز ما يميز لجنة ال22 عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل هو الاختلاف بينها في طبيعة التركيبة وفي الأهداف المعلنة ,فبينما كانت الأولى في نشأتها ثمرة لمبادرة مشتركة بين المركزيين وقدماء المنظمة الخاصة , كانت الثانية وليدة مبادرة خاصة بالثوريين لوحدهم , وبهذا يجوز تشبيه اجتماع جوان 1954 , بأنه كان ثاني مؤتمر تأسيسي للمنظمة الخاصة , وأول مؤتمر تأسيسي لجبهة التحرير الوطني , و هذا ما يوافق تسمية النواة القيادية الأولى للثورة التي وصف بها سليمان الشيخ اجتماع ال22 . أنظر :سليمان الشيخ , المرجع السابق ,ص : 69 .

(2) ابتعدت 06 شخصيات من بين ال22 عن هيئات قيادة الثورة عند وبعد انطلاقتها , و هم عناصر مجموعة قسنطينة الذين شاركوا في الاجتماع (حباشي ,مشاطي , بوعلي , ملاح) , ويضاف إليهم كل من عبد القادر العمودي و إلياس دريش , وإذا كان بالإمكان تبرير غياب المجموعة الأولى بالنظر إلى خلفيات الخلاف الذي نشب بين مجموعة قسنطينة ولجنة ال05 إثر اجتماع 25 جوان 1954 , فإن الأسئلة تبقى مطروحة فيما يتعلق بكل من العمودي و دريش , وهذا الأمر يصب لصالح الكتابات التي لمحت إلى غياب الأول عن الاجتماع , ونفت عضوية الثاني في لجنة ال22 .

(3) يمكن اعتبار الفترة الفاصلة ما بين اجتماع ال22 وانعقاد مؤتمر هورنو بأنها كانت فترة احتضار اللجنة الثورية للوحدة والعمل , ذلك أنها ا نحلت من تلقاء نفسها في اليوم الذي عقد فيه المصاليون مؤتمرهم في بلجيكا حسب ما صرح به كل من بوضياف و بشير دخلي . أنظر :

بنجامين سطورا , **مصالي الحاج** ,ص 216 ; HARBI , **la guerre commence en Algérie** , p61

على لجنة ال22 ، لتوفر مادة تاريخية أكبر من حيث الكم والتنوع ، بالنظر إلى الشهادات الحية لعدد معتبر من أعضاءها الذين عايشوا مرحلة ما بعد الثورة التحريرية . و لا تزال بضعة عناصر منهم تعيش بين ظهرانينا إلى اليوم ، وهو الأمر الذي قد يتيح حصول المؤرخين على بعض الإضافات المهمة حول المرحلة التي سبقت تفجير الثورة بأشهر قليلة ، في حال إقدامهم على نشر مذكراتهم الشخصية .

و تجدر الإشارة إلى أن القاسم المشترك بين الموضوعين فيما يتعلق بنوعية المادة التاريخية ، يكمن في انعدام توفر الوثائق المكتوبة التي تسمح للباحث بامش أوسع في الدراسة، مقارنة بذلك الذي تحصره فيه الروايات الشفوية التي غالبا ما تنقصها الدقة في التفاصيل الهامة بفعل الذاتية حينا و بفعل ضعف الذاكرة حينا آخر .

و لكي لا ينصرف السياق نحو نقد المادة التاريخية ، يبدو من الوجيه استعراض الخلفيات التاريخية التي أدت إلى تشكيل لجنة ال22 على أنقاض اللجنة الثورية للوحدة والعمل في بداية صيف عام 1954 ، و توضيح طبيعة العلاقات بين أعضاءها خلال الفترة التي امتدت من 25 جوان إلى غاية آخر اجتماع لأول هيئة أركان للثورة في 23 أكتوبر من سنة 1954 . ومعاينة كيفية تقاسم الأعباء داخل اللجنة بدف تحديد العناصر الأكثر نشاطا في التحضير للثورة .

1-2 **الاختلاف في تحديد الزمان وهوية الحضور وعددهم في اجتماع ال22 :**

إن ثمة ملاحظتين تتعلقان بتاريخ الاجتماع الذي ظهرت فيه لجنة ال22 و أخرى تتعلق بالقائمة الاسمية للعناصر التي تشكلت منها هذه اللجنة ، لأن هناك الكثير من الكتابات التي اختلفت حول تاريخ الاجتماع على الرغم من اتفاقها على مكانه[1] ، وهناك أيضا ما يشبه الإجماع حول عدد أعضاء لجنة ال22 حتى أنا اشتهرت بنسبتها إلى هذا العدد . ولكن في المقابل هناك اختلاف شديد في تحديد هوية بعض الأسماء المشاركة في ذلك الاجتماع التاريخي[2] ، و لا يعد هذا الأمر

---

(1) يعد الاتفاق حول مكان اجتماع لجنة ال22 موضع إجماع عند كل الكتابات الجزائرية والفرنسية , ولكنها ذهبت طرائق قددا في تحديد تاريخ انعقاده و عدد الذين حضروه وفي إثبات هوية بعضهم .

(2) لقد نتج الغموض حول عدد وهوية أعضاء لجنة ال22 من ثلاثة أسباب رئيسية : - تضارب الروايات الشفوية (بوضياف) مع كتابات كل من محمد حربي وإيف كوريار وهنري علاق التي رجحت عضوية شخصيات لم يذكرها بوضياف من أمثال (الحاج بن علا ويوسف حداد) , وفي الوقت ذاته شككت في حضور وعضوية شخصيتين من الشخصيات التي أشار إليها بوضياف وهما (عبد القادر العمودي و الياس دريش) – السبب الثاني شائع في الكثير من الكتابات التي لا تتحرى الدقة في إثبات هوية الشخصيات التي كانت في معظمها معروفة بأسمائها الحركية ومجهولة بأسمائها الحقيقية حتى أنه تصادف وأن تكرر ذكر شخصية واحدة بأسماء مختلفة في قوائم عديدة .- ساهمت بعض الشهادات الشخصية (العمودي , بيطاط, بوشعيب , مشاطي) في إضفاء المزيد من الغموض بسبب الثغرات الكثيرة في معطياتها التي افتقدت إلى الدقة

هينا لأنه فتح المجال فيما بعد إلى التشكيك في حضور عضو من الأعضاء ، ثم أدى إلى ظهور قوائم تختلف في عضوية أكثر من شخصيتين في لجنة ال22 .

وليس هذا سوى مثال على الخلل الذي لا يزال يعتري الكثير من المواضيع المرتبطة بالثورة التحريرية بفعل عدم توخي الكتابات للدقة والمقارنة والنقد ، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة غربلة جزء كبير من الرصيد الوطني المتعلق أساسا بالفترة 1954-1962 .ويمكن توضيح بعض أوجه هذا الخلل من خلال استعراض مدى التباين في المعطيات حول لجنة ال22 فيما يتعلق بعدد أعضائها وتاريخ انعقاد الاجتماع الذي تمخض عن ظهورها .

عقد الاجتماع الذي ظهرت فيه لجنة ال22 في 25 جوان 1954 بمنزل مناضل قديم في (ح،ا،ح،د) في حي صالومبي (المدنية) ، وحضره حسب رواية بوضياف كل من : (بن بوالعيد مصطفى) و(بوضياف محمد) و(ديدوش مراد)و(رابح بيطاط) (محمد العربي بن مهيدي)(باجي مختار)(مصطفى بن عودة)(بن عبد المالك رمضان)(عثمان بلوزداد)(سويداني بوجمعة)(لخضر بن طوبال) (عبد الحفيظ بوصوف) (الزوبير بوعجاج)(زيغود يوسف)(رشيد ملاح)(محمد مشاطي)(بوشعيب أحمد)(مرزوقي محمد)(بوعلي سعيد) (حباشي عبد السلام)(عبد القادر العمودي)(الياس دريش).

ولكن تجدر الإشارة إلى أن كل من بن خدة وعبد الرحمن بن العقون وعبد المجيد مرداسي و الطاهر سعيداني ويحي بوعزيز وغيرهم أشاروا الى أن أعضاء لجنة ال22 كانوا 21 عضو فقط (1)و ذكر محمد حربي اسما جديدا غير وارد في القائمة التي أشار إليها بن خدة ،ويتعلق الأمر

في التفاصيل المهمة . للإطلاع على اختلاف الكتابات التاريخية حول هذا الموضوع . أنظر : محمد بوضياف , **جريدة الشعب** ,17/16 نوفمبر 1988 .

M, Harbi , **la guerre commence** , p194 ; Harbi , **les archives de la révolution** , p542 ; Yves Courierre , **les fils de la toussain**t , Ed fayard , Paris , 1968 , p 110 ; Benkhedda, op.cit , p351.

(1) في الملحق رقم 38 من كتاب الأصول المباشرة لأول نوفمبر 1954 , ذكر بن خدة قائمة تضم 21 عضوا فقط , ثم أعقبها بملاحظة في الهامش هذا نصها " يستحسن إضافة صاحب البيت (الياس دريش) إلى هذه القائمة ." وهذا ما يعبر بعض الشيء عن تردد المؤلف , وفي المقابل ذكر بن العقون قائمة من 21 عضو أيضا و استثنى منها عبد القادر العمودي على الرغم من أنه اعتمد حرفيا على رواية بوضياف . أنظر :

عبد الرحمن بن العقون , **المصدر السابق** , ص :455-456 .وأيضا:

Benkhedda , **Aux origines du 1er …** , p 351

بشخصية " يوسف حداد"[1] في حين نجد مذكرات الرائد الطاهر سعيداني تذكر مشاطي السعيد ومشاطي رشيد في مكان مشاطي محمد الذي ذكره كل من حربي وبن خدة[2].

ويعد الاختلاف في ضبط الأسماء الحقيقية لموعة ال22 من الأسباب الأساسية في تباين القوائم من مؤلف على آخر . فشخصية مشاطي محمد وحيدة ، ولكن الإشارة إليها في عدد من الكتابات تمت بأربعة أسماء مختلفة (محمد، رشيد، السعيد، إبراهيم) فترك ذلك انطباعا خاطئا بوجود أربع شخصيات . و شخصية بوعلي السعيد لفها الغموض لأن بوضياف أشار إليها بكنية عرفت بها " بوعلي لاموتا"* . ولا تعد مثل هذه المسألة قضية فريدة فيما يتعلق بمجموعة ال22 ، وإنما سوف تتكرر خلال الثورة عند تشكيل قائمة أول مجلس للثورة الجزائرية باستخدام مجموعة من الأسماء الحركية(الثورية) لعدد من الأعضاء لدواع أمنية .

لقد تسبب عدم التدقيق في حصر أسماء أعضاء لجنة ال22 في أخطاء أخرى منها لجوء بعض الكتابات إلى إكمال قائمة الأعضاء بشخصية مضيف ال22 ، وهو إلياس دريش صاحب المنزل الذي عقد فيه الاجتماع في 25 جوان 1954[3]. و لاحظ علي زعموم في مذكراته أن إلياس دريش لم يكن من قدماء المنظمة الخاصة، ولم يكن عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ،

---

(1) على الرغم من أن حربي حاول استدراك الخطأ الذي وقع فيه في كتابه " أصول جبهة التحرير الوطني " الذي ألفه في عام 1975 , عندما أدرج الحاج بن علا في عضوية لجنة ال22 , إلا أنه ارتكب خطأ آخر عندما صحح الهفوة الأولى (قد يكون اعتمد على كل من هنري علاق وإيف كوريار) بإدراجه ليوسف حداد في لجنة ال22 في كتابه " أرشيف الثورة الجزائرية " . وقد سار على منواله كل من محفوظ قداش وجيلالي صاري . أنظر :

Harbi **, les Archives de la révolution** , p 542 ; Harbi , **mirage et réalité** , p 102 ; Mah foud Kaddache – Djilali Sari , **L'Algérie dans l'histoire** , ENAL , Alger , 1989 , pp 123-124

(2) حول ذكر شخصية محمد مشاطي بتسميات مختلفة أنظر : الطاهر سعيداني , **مذكرات الرائد الطاهر سعيداني : القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض** , ط1 , دار الأمة , الجزائر , 2001 , ص: 22؛

(*) – بوعلي السعيد يتم ذكره أحيانا بكنية عرف بها (لاموطا) حسب رواية بوضياف السالف ذكرها , وأحيانا أخرى بتحريف لقبه (بن بوعلي) . أنظر :

Kaddache -Sari , **Idem** , p 124

(3) يعد الدور الغامض لشخصية الياس دريش مضيف الاجتماع من بين الأسباب الرئيسية التي استندت إليها الكتابات التي حددت أعضاء لجنة ال22 ب 21 عضو فقط . وعلى الرغم من أن بوضياف أشار إلى عضوية دريش وإلى مشاركته في الاقتراع السري الذي تم من خلاله تعيين لجنة الخمسة , إلا أن عدم وجود بصمات لهذه الشخصية في قيادة الثورة أو حتى بالمشاركة الرمزية في واقعة مشهورة من وقائعها , يبق التساؤل قائما حول حقيقة و حجم الدور الذي قام به الياس دريش و الذي يبدو لحد الساعة أقل مما قام به كل من عيسى كشيدة ومراد بوقشورة (اللذين استضافا اجتماعات لجنتي ال05 وال06 خلال الفترة الممتدة من 28 جوان – 23 أكتوبر 1954).

و في اجتماع لجنة ال22 لم يكن سوى المضيف الذي وضع بيته تحت تصرف العناصر التي حضرت ذلك الاجتماع [1] .

ولكن علي زعموم بعد جزمه بعدم عضوية صاحب البيت الذي عقد فيه الاجتماع ذهب إلى أن تلك اللجنة كانت مكونة من 21 عضو دون أن يقدم قائمة لqعضاء ، وهو بذلك يقترب مما ذكره الطاهر سعيداني الذي ذكر أن عبد القادر العمودي (ممثل جنوب قسنطينة) لم يحضر ذلك الاجتماع على الرغم من أن العمودي في العديد من الشهادات التي قدمها حول الاجتماع حاول إثبات حضوره من خلال تقديم بعض التفاصيل البسيطة .

بينما ذهب يحي بوعزيز إلى تقديم قائمة ب 21 عضوا لم يكن من بينهم إلياس دريش ، ثم أشار إلى أن العضو ال22 الذي كان من المقرر حضوره هو مناضل اسمه عبد القادر خليفي الذي تغيب وأرسل مناضلا آخر اسمه عبد الرþن قاسي عبد ا! نيابة عنه ، لكن ديدوê مراد رفض قبول مشاركة هذا الأخير في الاجتماع [2]

أما من حيث التباين في تحديد تاريخ الاجتماع فيمكن أن نحصر مجموعتين من الكتابات، تذهب أولاهما إلى اعتماد تاريخ 25 جوان 1954 لانعقاد اجتماع لجنة ال22، بينما تشير الثانية إلى تاريخ 25 جويلية من نفس السنة . و تشذ كتابات قليلة عن هذا المنحى بذكر تاريخ 24 جوان حينا و بالإشارة إلى أواخر جوان بشكل عام [3]

---

[1] يتقاطع نفي علي زعموم لعضوية الياس دريش مع ما ذهبت إليه كتابات كوريار وعلاق ,لأن هذا الأخير رجح رواية الحاج بن علا (على الرغم من عدم عضويته) في نفي أي دور سياسي لمضيف الاجتماع . ويتفق علي زعموم أيضا في هذا ما أشار إليه يحي بوعزيز عندما نفى عضوية دريش في اللجنة وفي ذكر 21 عضوا فقط , بينما يختلف كل منهما في بقية التفاصيل حول الاجتماع أنظر : يحي بوعزيز , **الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962** , ط1 , دار الأمة الجزائر , 2004 ,ص36 . وأيضا :
Ali Zammoum , **mémoires d'un survivant 1940-1962** , ENAL-Rahma ,2° Ed , Alger , 1996 , p146 .

[2] يجدر توضيح أن شهادة عبد القادر العمودي نفسه لم تقدم معطيات كافية حول اجتماع لجنة ال22 , و تناقضت في الكثير من الجوانب مع رواية بوضياف الشائعة , ومن بين الثغرات التي يمكننا ملاحظتها في تلك الشهادة ذكره بأن بوضياف هو الذي ترأس الاجتماع (بوضياف يذكر بن بوالعيد) وبأن بن مهيدي هوا لذي قرأ التقرير العام (بوضياف يذكر أن ذلك حدث بالتناوب مع بن مهيدي وديدوش) , كما ذكر العمودي أنه تم انتخاب لجنة ال06 خلال الاجتماع (لجنة ال06 لم تظهر حتى نهاية أوت) , ولم يذكر العمودي من الذين حضروا الاجتماع سوى ثمانية أشخاص . أنظر :
"حوار مع عبد القادر العمودي", **مجلة المصادر**, العدد 04, 2001, المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954, ص: 193-218.

[3] تنقسم الكتابات التي تناولت موضوع اجتماع ال22 حول تاريخ انعقاده إلى مجموعتين : تقف الأولى وراء رواية محمد بوضياف التي أكدت انه كان في النصف الثاني من شهر جوان 1954 , بينما تؤيد الثانية ما ذهب إليه إيف كوريار الذي أشار إلى أنه كان في 25 جويلية من نفس العام .

إن انعدام الوثائق حول التنظيمات الثورية الجنينية مثل اللجنة الثورية للوحدة والعمل ولجنة ال22 ولجنتي ال6 وال9 في ما بعد، يشكل أكبر عائق أمام الباحث لأنه يحول دون ضبط الخلل المتعلقة بالتواريخ والشخصيات ، ولا يسمح بالتدقيق في تتبع المسار الذي عرفته تلك التنظيمات في مرحلة حاسمة وعسيرة في تجربة الحركة الوطنية قبيل الثورة .

كما تسبب النقل بدون تدقيق في الكثير من الكتابات بفعل تواتر المعطيات الخاطئة في إضفاء المزيد من الغموض حول هوية وعدد الذين حضروا اجتماع ال22[(1)]، و لكن في المقابل يبدو تحديد تاريخ انعقاد الاجتماع التاريخي لتلك اللجنة ب25جوان 1954أكثر يسرا انطلاقا من بعض المعطيات التاريخية التي تكشف أن ذلك الاجتماع كان بفعل تحول العناصر النشيطة من قدماء المنظمة الخاصة إلى العمل باتجاه رفاقهم قبل انعقاد مؤتمر المصاليين في هورنو في منتصف شهر جويلية 1954 .

2-2 المنعطف نحو بداية العمل من خارج الحركة الأم :

وكما أشرنا سابقا كان مؤتمر هورنو في منتصف جويلية شرارة الانفجار الأخير لحركة الانتصار من جهة ، ولحظة الفشل الذريع للجهود التي انتدبتها اللجنة الثورية للوحدة و العمل لنفسها . وقد أدى رد فعل المركزيين على ذلك المؤتمر بالإصرار على عقد مؤتمر مماثل ومناهض لمؤتمر المصاليين سببا في حدوث الطلاق بين قدماء المنظمة الخاصة والمركزيين بالحل التلقائي للجنة الثورية التي جمعت بينهما . و لكن العلاقة لم تنقطع بين الطرفين داخل الحزب بدليل مشاركة عناصر من قدماء المنظمة الخاصة في مؤتمر الجزائر الذي عقده المركزيون في منتصف أوت 1954 ، وهو ما يضفي صعوبة بالغة عند أية محاولة لتحديد تاريخ دقيق يتعلق بانفصال الثوريين عن المركزيين .

- أنظر بعض عينات المذهب الأول : بوضياف , **تحضير أول نوفمبر** , **مصدر سابق** , ص : 857 .عمار بوحوش , **التاريخ السياسي للجزائر** , ط1 , دار الغرب الإسلامي , بيروت , 1997 , ص :353-354 , جمال قنا ن, **قضايا ودراسات,** ص:237 ؛ سليمان الشيخ , **مرجع سابق** ,ص: 72 ؛ أحمد محساس ,**مرجع سابق** , ص :373 .

- أنظر بعض عينات المذهب الثاني :

. 168: محمد يوسفي , مرجع سابق ,ص, Courierre , op.cit , p 157 ;, Mammeri , op.cit , p 100 ;

(1) على الرغم من بعض التحفظات التي يمكننا توجيهها إلى القائمة الذي ذكرها محمد بوضياف , إلا أنها تبدو الأكثر أصالة وصحة مقارنة بما ذكره كل من حربي و كوريار وعلاق وغيرهم , ولكن الصفة الرسمية التي تتمتع بها هذه القائمة (معتمدة لدى وزارة المجاهدين ورئاسة الجمهورية) لا يجب أن تشكل حائلا دون استمرار إخضاعها للنقد والإثراء خاصة فيما يتعلق بنقاط الظل التي لا تزال تكتنف حقيقة وحجم الأدوار التاريخية لكل أعضاء لجنة ال 22 .

ويجدر التوضيح هنا أن علاقة العناصر الثورية بالمركزيين استمرت على الرغم من شروع لجنة الخمسة في الإعداد لإعلان الثورة بصورة سرية، وما يؤكد هذا هو استمرار صدور جريدة " الوطني " إلى تاريخ 20 جويلية 1954، وهي الجريدة التي كانت تصدرها اللجنة الثورية للوحدة والعمل و تمولها اللجنة المركزية التي كانت ترى في خطاب تلك الجريدة المناهض لمصالي وسيلة لتقوية موقفها في صراعها مع الزعيم وأنصاره. و كانت جريدة الوطني قد أسست بعد الإعلان عن تأسيس اللجنة الثورية، ولم يصدر منها سوى خمسة أعداد فقط [1]

إن الأهمية التاريخية لاجتماع لجنة ال22 لا تكمن في التدقيق في عدد الحضور أو اليوم الذي انعقد فيه – وإن كان ذلك مما تستدعيه عملية الضبط في الكتابة التاريخية- وإنما في التحول الذي أحدثه نحو الإسراع لتفجير الثورة، لأنه كان أول تجمع ل" قدماء المحاربين " على حد تعبير أحد الأعضاء في الاجتماع، و كان أيضا أول تجمع ل" محاربي المستقبل " على حد تعبير ديدوê مراد أحد أبرز العناصر المنظمة لاجتماع ال22 [2]

لقد تمت الدعوة إلى الاجتماع بسرية تامة، حتى أن أغلب الذين حضروا لم يكونوا على علم بالهدف الحقيقي للاجتماع، و توقع بعضهم أنم بصدد التوجه إلى المشاركة في مؤتمر للحزب، و ترجح الظروف التي كانت تشهدها الأوضاع الداخلية ل(ح،ا،ح،د) مثل هذا التبرير . وفي هذا السياق تعد شهادة محمد مشاطي الذي حضر اجتماع لجنة ال22 مهمة لأنا تكشف على أن الإعداد لذلك الاجتماع كان من طرف مجموعة مكونة من بوضياف وبن بوالعيد وديدوê وبن مهيدي وبيطاط فقط . وهذه الـموعة هي التي تولت توجيه النقاê وتلاوة التقارير السياسية حول الأوضاع العامة في البلاد وحول انسداد الأفق والتأزم الداخلي للحزب[3]

---

(1) يذكر سليمان الشيخ أن هذه الجريدة (منشور) صدر منها ستة أعداد مابين أفريل و جويلية 1954 , ولم يتم طبع سوى 300 نسخة منها , ولم تشر المصادر التاريخية إلى مضمونها بدقة باستثناء مقطع واحد من العدد الأول . بينما أشار عبد الكريم حساني إلى أن الأعداد التي صدرت من جريدة الوطني كانت خمسة فقط قبل أن تتوقف نهائيا في 20 جويلية 1954 . وللتوضيح فقط يتوفر الأرشيف الوطني(تسلمها من محمد حربي) على النسخ الكاملة لكنها ليست موضوعة تحت تصرف الباحثين حتى يومنا هذا . أنظر :

سليمان الشيخ , **المرجع السابق** ,ص: 137 ؛ عبد الكريم حساني , **الظروف السياسية والتاريخية التي تم فيها الأعداد للثورة** , جمعية أول نوفمبر باتنة , **الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة** , 1989 , ص : 58 .

(2) الطاهر سعيداني , **مذكرات الرائد....** , مصدر سابق , ص: 19.

(3) ذكر محمد مشاطي في شهادة سمعية –بصرية له أن مجموعة قسنطينة كانت تظن عندما وصلتها الدعوة لحضور اجتماع 25 جوان 1954 , بأن الأمر كان يتعلق بالمشاركة في مؤتمر للحزب , لكنهم عندما وصلوا إلى مكان الاجتماع فوجئوا بتواجد قيادة مشكلة من خمسة أفراد (يقصد بوضياف ورفاقه) , انتصبوا على رأس المكتب الذي أشرف على إدارة وتوجيه الاجتماع . أنظر :

ترأس الاجتماع مصطفى بن بوالعيد وتم تقديم التقرير العام من طرف بوضياف في البداية قبل أن يتناوب كل من ديدوê وبن مهيدي على إكمال عرض مطول حول تطور الوضع السياسي داخل الحزب ، ولم تغفل الـموعة المنظمة لاجتماع لجنة ال22 في تقريرها إحياء تجربة المنظمة الخاصة بتقديم نبذة تاريخية عنها منذ تأسيسها ، ثم أشارت بأصابع المسؤولية إلى قيادة الحزب في فشل المشروع الثوري لتلك المنظمة بفعل مواقف الخذلان والتهميش التي تعرض لها أعضاء المنظمة الخاصة بعد اكتشافها في مارس 1950 (1)

وتناول ذلك التقرير تقديم عرض عن جهود اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي سعت إلى التوفيق بين مصالي والمركزيين ، كما تضمن الإشارة إلى احتمالات تطور العمل الثوري في تونس والمغرب ، وانتهى التقرير بعبارة تتضمن دعوة صريحة إلى تفجير الثورة و تكشف عن درجة كبيرة من العزم والحزم عند منظمي وموجهي الاجتماع الخمسة (2)

ولم تكن الأجواء هادئة خلال الاجتماع الذي ظهرت فيه مجموعة الخمسة صاحبة المبادرة في تنظيمه وكأنا قيادة أركان منذ البداية ، وهو ما أثار تحفظ بعض الأعضاء الذين تعرفهم كتابات مختلفة بمجموعة قسنطينة التي تخلت عن مشروع تفجير الثورة بسبب خلافها مع محمد بوضياف و ديدوê مراد(تضم هذه الـموعة كل من: مشاطي محمد، بوعلي سعيد الملقب بلاموتا ،رشيد ملاح،حباشي عبد السلام) ، ولكن في المقابل تميز الاجتماع بظهور عناصر مؤيدة لمشروع الـموعة المنظمة ، وشبيهة با في العزم على المضي قدما نحو العمل المسلح .

شهادة محمد مشاطي في القرţ المضغوط " تاريخ الجزائر 1830-1962 " ,(م,و,د,ب, ح,و,ث أول نوفمبر 1954) , الجزائر ,2002, (شهادات/ فيديو) .

1) تميزت أجواء اجتماع ال22 الذي دام يوما كاملا بالاستماع إلى تقارير ومذكرات سياسية أعدها كل من محمد بوضياف وديدوش مراد ومحمد العربي بن مهيدي , وجاءت في معظمها بلغة التنديد صراحة بقيادة الحزب (مصالي واللجنة المركزية) التي اعتبرها المجتمعون مسؤولة عن الأزمة التي كانت تعرفها حركة الانتصار . أنظر :
محمد بوضياف ," تحضير أول نوفمبر" , **مجلة أول نوفمبر** , العدد 147 , 1995 ,,ص: 23 ؛ عبد الرحمن بن العقون , المصدر السابق ,ص: 456 ؛ Kaddache - Sari , op cit ,pp 124-125

2) ذكر محمد بوضياف أن التقرير العام الذي تلي خلال الاجتماع انتهى بعبارة تدعو صراحة إلى البدء بالثورة , وهي " نحن أعضاء المنظمة الخاصة أمام وضعية تفرض علينا تقرير المستقبل " . أنظر : بن العقون , مصدر سابق ,ص : 456 ؛ **جريدة الشعب** ,17/16 نوفمبر1988 ؛ **مجلة الذاكرة** , العدد 03 , 1995 , ص : 42 و ص :112

ويعد سويداني بوجمعة من أبرز العناصر التي يفيد تواتر الشهادات التاريخية على أنه كان صاحب الفضل في إقناع أغلبية أعضاء لجنة ال22 بحتمية الاندفاع إلى الثورة المسلحة[1] ، و تسمح لنا عملية القيام بفحص قائمة أعضاء أول هيئة لqركان في الحرب التحريرية بملاحظة غياب عدد من أعضاء لجنة ال22 عن المسؤوليات القيادية عند انطلاقة الثورة ، و من أبرز هؤلاء يمكن الإشارة إلى كل من حباشي عبد السلام وبوعلي سعيد ورشيد ملاح ومشاطي محمد على الرغم من أنم كانوا من قدماء المنظمة الخاصة .

ويعود السبب الذي أدى إلى انسحاب مجموعة قسنطينة [2] حسب روايتي كل من محمد مشاطي وعبد السلام حباشي إلى انتقاد تلك الموعة لطريقة تعيين القيادة الوطنية[3] ، وأيضا إلى اتام بوضياف لتلك الموعة بأنا موالية لمصالي الحاج عندما أعلن أفرادها على بعض التحفظات خلال الاجتماع . و رد بوضياف في شهادة له على انتقاد الأسلوب الذي تمت به عملية انتخاب(تعيين) قادة المناطق، بأنه كان الطريقة الوحيدة التي يمكن با الحفاظ على سرية هيئة القيادة [4] ، ولكن على الرغم من اعتراض مجموعة قسنطينة على القيادة التي تمخض عنها اجتماع ال22 ،إلا أن أعضاءها التزموا بالحفاظ على سرية مشروع تفجير الثورة في صدورهم حتى تمت انطلاقتها[5]

---

(1) إلى جانب العناصر الخمسة التي كانت وراء تنظيم الاجتماع , تميز موقف سويداني بوجمعة بتأييد حماسي شديد لفكرة التعجيل بإشعال فتيل الثورة , إذ استشهد كثيرا بتجربة الهند الصينية , قبل أن يساهم إلى جانب ديدوش مراد في قطع طريق العودة على المواقف المتحفظة والمترددة التي ظهرت عند الشروع في النقاش حول السبل المؤدية إلى البدء بالعمل المسلح .أنظر : بن العقون , **مصدر سابق** , ص : 456 ؛ **مجلة الذاكرة** , العدد 03 , 1995 , ص : 42 ؛ Kaddache - Sari , **op. c it** p125

(2) كانت مجموعة قسنطينة تضم إلى عدد من قدماء المنظمة الخاصة بالشمال القسنطيني , وشارك أربعة منهم في اجتماع ال22 وهم (حباشي , مشاطي ,بوعلي , ملاح) , ثم انضم إليهم كل من قراس عبد الرحمن ويوسف حداد . وسرعان ما اختلفت هذه المجموعة مع لجنة الخمسة (مع بوضياف و ديدوش وبيطاط على وجه الدقة) حول الصيغة التي تم بها تعيين القيادة الوطنية للثورة المحتملة , ودخل عناصر مجموعة قسنطينة في مفاوضات مع بوضياف وديدوش , لكنها لم تثمر باتفاق بفعل رفضهم لقيادة بيطاط للشمال القسنطيني (المنطقة الثانية) و اقتراحهم لعضوية زيغود في لجنة الخمسة و أيضا بسبب طرحهم لجملة من الشروط التنظيمية التي كانت تستدعي التريث لفترة معينة قبل الإقدام على مباشرة العمل المسلح . أنظر :
Abdelmadjid Merdaci , « Constantine 1954 » ; **In** Harbi/ Stora (sous la direction) , Tome I , **op,cit** ,pp189-191 ; Aissa Kechida**, les Architectes de la révolution** ,pp68-69 ; Harbi **, mirage et réalité** , p103 .

(3) اختزل محمد حربي مسألة الخلاف بين لجنة ال05 و مجموعة قسنطينة في التنافس حول القيادة , و سار على نفس النهج الذي اعتمده في ترجيح الروايات المناقضة لما ذكره بوضياف (رواية لحول حول تأسيس اللجنة الثورية) , إذ رجح رواية عبد الرحمن قراس (أبرز عناصر مجموعة قسنطينة) التي تمحورت حول الخلاف على قيادة الثورة . لكن عيسى كشيدة ربط ذلك الخلاف بجملة من المطالب السياسية والتنظيمية التي تقدمت بها تلك المجموعة للجنة ال05 واعتبرتها شروطا أساسية لنجاح مشروع الثورة . أنظر :
Abdelmadjid Merdaci **, Idem** , pp 189-190 ;Harbi **,mirage et réalité** ,p103 ;kéchida ,**Idem** ,p p68-69 .

(4) Harbi **, Idem** , p 103

(5) إن ما يفند الكثير من الاتهامات التي ساقتها بعض الكتابات لمجموعة قسنطينة , هو ولاؤها لمشروع الثورة , إذ تكتمت على الاستعدادات السرية حتى انطلاقة العمل المسلح , ولم تمنعها خلافاتها مع لجنة الخمسة من الانخراط في صفوف جبهة التحرير الوطني ,فقد تعرض كل من

وهو ما يكشف أن الخلاف داخل لجنة ال22 كان محصورا في التنافس حول قيادة الثورة، ولم يكن يتعلق بحدوث مواقف متخاذلة و متراجعة عن العمل المسلح. ولكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى الانعكاس السلبي لانسحاب تلك المجموعة وتخليها عن القيام بالمهام التي أوكلت لها ، على وقع انطلاقة الثورة في قسنطينة الذي تميز بالضعف والمحدودية [1]

انتهى اجتماع لجنة ال22 بالاتفاق بين أغلبية الأعضاء على قيادة مشكلة من مجموعة الخمسة التي أشرفت على تنظيم اللقاء وتوجيه النقاشات التي دارت خلاله ، و لا يجب النظر إلى هذه المسألة من زاوية التهافت و الحرص الشخصي عند تلك المجموعة على زعامة قيادة التيار الثوري الناشئ ، لأن كل من بوضياف وبن بوالعيد على سبيل المثال كانا ينتميان إلى اللجنة المركزية للحزب قبل الاجتماع ، و هو ما كان يؤهلهما في نظر رفاقهم إلى تبوأ مواقع القيادة . ولأن الخمسة كانوا من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954، وهي الهيئة التي يعود لها الفضل في إعادة جمع شتات المنظمة الخاصة من خلال سعيها إلى التنسيق و الاتصال بين أعضاء تلك المنظمة ، و في نجاحها في إبقاء الكثير منهم بمعزل عن الصراع الداخلي في الحزب، وهو ما يسمح بالقول بأن اجتماع لجنة ال22 كان أول ثمار تلك الجهود التي تعود إلى مطلع سنة 1954

3-2/-لجنة الستة:

تعد هذه اللجنة بمثابة النواة التي تشكلت منها قيادة الثورة في الداخل ، ظهرت بفعل الجهد الذي بذله أعضاء لجنة الخمسة التي أقرها اجتماع ال22 قيادة وطنية لمشروع الثورة المسلحة في استمالة أبرز رفاقهم من قدماء عناصر المنظمة الخاصة في منطقة القبائل ، ولم تكن تلك المساعي يسيرة بفعل الولاء الكبير لمصالي الحاج في أوساط أغلبية مناضلي (ح،ا،ح،د) في تلك المنطقة[2]يشير

بوعلي ومشاطي وحباشي وملاح للاعتقال في الفترة 03-07 نوفمبر 1954 , و التحق بوعلي وملاح مباشرة بعد إطلاق سراحهما بجيش التحرير الوطني حتى سقطا شهيدين في الولايتين الثانية والثالثة , أما بالنسبة لكل من قراس وحداد ومشاطي فقد التحقوا بصفوف فدرالية فرنسا (عضوية أول مكتب فدرالي) حتى تاريخ اعتقالهما في أوت 1956 . ولم يطلق سراحهم إلا بعد وقف إطلاق النار في مارس 1962 . أنظر: الطاهر سعيداني , **المرجع السابق** , ص25: Merdaci "constantine:1954",**op.cit** , pp188-191 ; Kéchida **, op.cit** , p 70 .

[1] كانت الوتيرة التي انطلقت بها الثورة في منطقة قسنطينة تعبر في جوهرها عن وجود تأزم في العلاقة بين العناصر الثورية التي خططت لها , لأن المدينة التي كانت أكبر معاقل المنظمة الخاصة بعد الأوراس , والخزان الأول للإطارات الثورية (16 من بين ال22 كان من قدماء المنظمة الخاصة الذين نشطوا في الشمال القسنطيني بما فيهم بوضياف وديدوش) , كانت بمعزل عن الانطلاقة في نوفمبر1954 على حد تعبير عبد المجيد مرداسي , واعتبر الطاهر سعيداني أن انسحاب مجموعة قسنطينة من لجنة ال22 كان له تأثيرا كبيرا في الضعف الذي تميزت به انطلاقة الثورة في معظم مناطق الشمال القسنطيني . أنظر : الطاهر سعيداني , المرجع السابق ,ص : 25 ; Merdaci, **Idem**,p187

[2] Ali Zammoum **, mémoires d'un survivant** , p149

إلى أن كل المندوبين ال25 الذين قادهم إلى مؤتمر هورنو كانوا من القبائل) ، وما زادها صعوبة كان يتمثل في الميول المصالية عند القادة الذين كان من أبرزهم كريم بلقاسم واعمر أوعمران.

لقد كان حدوث تقارب بين الطرفين في قبل شهر جويلية من عام 1954 يبدو مستحيلا ، على الرغم من الانتماء القديم لكل من كريم بلقاسم و أوعمران للمنظمة الخاصة ، لأن تجربة اللجنة الثورية أضفت الكثير من الغموض والالتباس حول حيادها نظرا لعلاقتها بالمركزيين ، وهو الأمر جعل من كريم بلقاسم يرتاب في ميول بوضياف وبن بوالعيد إلى خصوم مصالي .

ويعود السبب في تأخر اتصالات أعضاء اللجنة الثورية بقادة القبائل إلى ما بعد منتصف جويلية 1954 ، إلى احتفاظ قدماء المنظمة الخاصة في تلك المنطقة بالولاء لمصالي ظاهريا خلال الأزمة التي كانت تعرفها صفوف التيار الاستقلالي . فقد قام كريم بلقاسم بإرسال مندوبين هما تاقيلت محمد و علي زعموم لتمثيل منطقة القبائل في مؤتمر هورنو الذي أقصى المركزيين من قيادة (ح،ا،ح،د) .

ولكن في الواقع يذكر علي زعموم الذي قاد الوفد المؤيد لمصالي (تشكل ذلك الوفد من25 مندوب وأشرف مولاي مرباح على ترتيب سفره إلى بلجيكا وقام بتعيين زعموم على رأسه)[1] أن التظاهر بالحياد حينا وموالاة مصالي حينا آخر كان يخفي السعي الحثيث لمنطقة القبائل في التحضيرات الشبه عسكرية استعدادا للعمل المسلح[2] ، ويستدل بالاجتماع العام الذي عقده كريم بلقاسم بعد مؤتمر هورنو وجمع فيه أغلب قادة منطقة القبائل في هضبة أزغار قرب مدينة واضية . أين دعا فيه إلى حياد المنطقة وإلى تركيز الجهود نحو التحضير لتفجير العمل المسلح [3]

إن ما ذهب إليه زعموم يكشف حقيقة مواقف قادة منطقة القبائل من أزمة التيار الاستقلالي ، ويبين مدى تجاوبا مع مشروع لجنة الخمسة التي أفرزها اجتماع ال22 في أواخر جوان 1954 ، ولكن استمالة كريم بلقاسم المعروف بشدة حذره لم تكن مهمة هينة بالنسبة لديدوê مراد الذي كلفه رفاقه الأربعة بإقناع ثاني أقوى قادة المنظمة الخاصة ميدانيا . حيث ذهبت دراسة إحصائية حول تعداد جيش التحرير الوطني في نوفمبر1954 إلى تقدير

1- Zammoum,**mémoires d'un survivant** , p 148

(2) **Idem** , p146

(3) **Idem**, p 145 .

العناصر الجاهزة للعمل المسلح تحت قيادة كريم بلقاسم قبيل الثورة ب350 رجل، وهو ما يجعله يقترب من تعداد منطقة الأوراس الذي كان يبلغ حوالي 400 رجل تحت إمرة بن بو العيد[(1)]

لقد كان الرهان على انضمام كريم بلقاسم حاسما من ناحيتين في نظر كل من بوضياف و بن بوالعيد وبن مهيدي وديدوش وبيطاط ، تتعلق الناحية الأولى بالاستعدادات الميدانية للعمل المسلح ،لأنه كان يقود قوة شبه عسكرية تضم العشرات من المناضلين الجاهزين للمبادرة بالعمل المسلح ، و لذلك كان انضمامه يعني إزاحة عبئا ثقيلا و مخاطرة جسيمة بالنسبة لهم في الوقت ذاته ، أما الناحية الثانية فكانت ذات مضمون سياسي ومعنوي لأن التحاقه بلجنة الخمسة كان بمثابة إلحاق أول هزيمة بالمصاليين الذين فقدوا بانشقاق كريم بلقاسم عن معسكرهم منطقة من أكثر المناطق تأييدا للزعامة التاريخية للتيار الاستقلالي.

كان التوصل إلى تكوين لجنة الستة عسيرا لأن إقناع كريم بلقاسم استغرق أكثر من شهرين كاملين[(2)]، وذلك بالرغم من أن أول اتصال تم بينه وبين المجموعة المؤسسة للجنة الثورية للوحدة والعمل كان في شهر ماي 1954[(3)]، حيث اجتمع مع ديدوش مراد وناقش معه عرضا يقضي بالتحاقه بصفوف تلك الهيئة ، وانفض ذلك اللقاء دون نتيجة تذكر بفعل تحفظ كريم بلقاسم من علاقة اللجنة الثورية بالمركزيين .

وبعد فشل تجربة اللجنة الثورية وانعقاد لجنة ال22 تجددت اتصالات لجنة الخمسة بكريم بلقاسم عن طريق مناضل قديم هو الهاشمي حمود[(4)]، ثم ديدوش مراد من بعده دون أن يوفق كل منهما[(5)] . و خلال شهر أوت تمت الاتصالات بين بن بو العيد و بوضياف مع كريم بلقاسم و

---

(1) **مجلة الراصد** , جانفي /فيفري 2002 , المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية, الجزائر , ص : 16 .

(2) حول الاتصالات المتعددة بين لجنة ال05 كريم بلقاسم خلال صيف 1954 , لإقناعه بالتخلي عن تأييده للتيار المصالي وانضمامه إليها . أنظر :

Amar Hamdani , **Krim Belkacem le lion des djebels** ; Ed Dahlab , Alger , 1993 , pp 115-130.

3) بالنسبة لكل من حربي وكوريار يعود سبب فشل الاتصالات الأولى بين عناصر اللجنة الثورية للوحدة والعمل بكريم بلقاسم وأوعمران إلى حرص ديدوش مراد ومحمد بوضياف على إبقاء المبادرة في القيادة بأيدي المجموعة الخماسية (لم نستخدم تسمية لجنة ال05 لأنها لم تكن قد تأسست كقيادة معترف بها من طرف قدماء المنظمة الخاصة) . إلى جانب الشبهات التي كانت تحوم حول علاقة اللجنة الثورية الظاهرية بالمركزيين , وهوا لأمر الذي كان موضع تحفظ شديد عند كريم بلقاسم . أنظر :

Harbi , **mirage et réalité** , p102 ; Courriere , **op.cit** , p 110

(4) شغل الهاشمي حمود مسؤوليات سياسية هامة في التنظيم الداخلي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال سنتي 1953-1954 , حيث كان عضوا في الجنة المركزية التي انتخبها مؤتمر أوت 1954 , كما كان مسؤولا على ولاية البليدة (08 دوائر) في عام 1953 .أنظر :

Benkhedda , **Aux origines du 1er …,** p321 et p358

(5) عمار بوحوش , **التاريخ السياسي للجزائر** ,ص :358 .

أوعمران لإزالة كل غموض محتمل لدى قادة القبائل حول علاقة مجموعة ال22 بالمركزيين[(1)]وانتهت تلك الاتصالات إلى انضمام كريم بلقاسم إلى لجنة الخمسة بعد موافقة تلك اللجنة على طلبه القاضي بإعطاء منطقة القبائل وضعية " المنطقة" (التاريخية) في التقسيم السياسي العسكري الأولي للتراب الوطني ، بعد أن كانت لجنة الخمسة أدمجتها مع منطقة الجزائر العاصمة [(2)]

و قبل أن يعلن كريم بلقاسم عن موافقته للالتحاق بلجنة الخمسة، قام باتصالات مع مولاي مرباح وتوصل بعد جس نبض المصاليين والمركزيين حول أمد وأفق البدء بالعمل المسلح ، بناءا على الاقتراح الذي عرضه عليه بوضياف بدف وضعه أمام حقيقة الموقف من الثورة عند الطرفين المتصارعين على قيادة الحزب[(3)]. فاصطدم بلهجة آمرة وناهية من طرف المصاليين تدعوه إلى التريث والانتظار.كما وجد مواقف رافضة لكل تسرع نحو العمل المسلح من طرف المركزيين، وقد شكلت تلك المواقف عاملا حاسما في انخراط كريم بلقاسم إلى جانب الموعة الثورية [(4)]

ولا يعلم بالتدقيق تاريخ تكون لجنة الستة، ولكن العديد من المصادر تشير إلى أواخر شهر أوت1954 و ينفرد سليمان الشيخ بالإشارة إلى أن كريم بلقاسم التحق بلجنة الخمسة في شهر سبتمبر 1954 دون أن يوضح ذلك [(5)]و لم يكن كريم بلقاسم يغادر منطقته إلا نادرا وبحذر شديد، لذلك التمس لدى رفاقه في تلك اللجنة إمكانية إطلاع نائبه أعمر أوعمران على القرارات التي كانت تتخذ خلال الاجتماعات التي كان يعقدها بقية أعضاء لجنة الستة[(6)].

إن ذلك الطلب كان يعكس مدى التجاوب والثقة بين قائدي منطقة القبائل ، اللذين جمعت بينهما سنوات طويلة من العمل السري قبل الثورة . و لم يكن من بين أعضاء كل من لجنة الستة و لجنة التسعة من كان يحوز على تجربة أفضل أو شبيهة بتلك التي كان يتمتع با كريم بلقاسم أوعمران سوى مصطفى بن بوالعيد الذي كان يجمع في شخصه كل المواصفات السياسية والعسكرية التي جعلت منه أحد أبرز مفجري الثورة [(7)]

---

(1) HARBI, **mirage et réalité** , p102.

(2) Ali Zammoum ,op .cit , p147.

3 عمار بوحوش , المرجع نفسه , ص:359

4 Mabrouk Belhocine , **Le courrier Alger-le Caire**, op.cit , p35.

(5) بن العقون , مصدر سابق ,ص :460 ؛ سليمان الشيخ , مرجع سابق ,ص : 70 .

STORA, **dictionnaire biographique de militants nationalistes Algériens** . op.cit, p329

(6) **الشعب** , 16-17 نوفمبر 1988 .

(7) يعد مصطفى بن بوالعيد شخصية محورية في صفوف قدماء المنظمة الخاصة , وعلى الرغم من نزوع بعض الكتابات الفرنسية إلى إحداث المفاضلة بينه وبين بوضياف لصالح هذا الأخير بالقول بأنه كان يتمتع بالمقدرة التنظيمية أكثر من بن بوالعيد , إلا أن بوضياف ذاته كان يعترف بأن بن بو العيد كان موضع ثقة جميع قدماء المنظمة الخاصة , وإلى جانب ذلك كان بن بوالعيد يجمع بين صفات القائد الميداني (

إن التطورات التي شهدتا صفوف التيار الاستقلالي في صيف 1954 كانت شبيهة بمرحلة اليقظة بعد السبات الطويل، فقد تميز الفصل الأخير من أزمة (ح،ا،ح،د) بتوالي الأحداث و تسارعها بفعل التصادم الشديد بين مصالي وأنصاره والمركزيين، ولعل هذا ما جعل جمال قنان يصف تلك المرحلة بأن وقائعها كانت تبدو وكأنا تسابق الزمن بدف استدراك ما فاتنا .[1]، و هو ما تكشفه مبادرات مصالي لإقصاء خصومه من قيادة الحزب في مارس وجويلية 1954 ، وردود فعل المركزيين بالتحالف مع الثوريين حينا وبالمواجهة المعلنة حينا آخر مثل ما حدث في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل وفي مؤتمر الجزائر في أوت من نفس السنة .

ولكن الفضل في تسارع تلك الأحداث بوتيرة أكبر يعود إلى نشاط العناصر الثورية من قدماء المنظمة الخاصة الذين كانوا يقومون بدفع التيار الاستقلالي المتأزم داخليا نحو الشروع في العمل المسلح، عن طريق طرح مبادرات لجمع الشمل وتوحيد الصف والقيام بمحاولات للوساطة بين مصالي والمركزيين، ولم تكن تلك الجهود في الواقع ناجعة لأنا انتهت إلى الفشل الذر يع عندما حدث الانفجار في ناية صيف 1954.وقد اعتبر بوضياف أن(ل،ث، و،ع) انحلت من تلقاء نفسها بعد أيام من انعقاد مؤتمر المصاليين في بلجيكا.إلا أن النشاط الذي قامت به العناصر الثورية بدف التنسيق والتخطيط للبدء في الثورة كان هو العامل الحاسم في إحداث التحول التاريخي للحركة الوطنية لأنه أخرجها من انسداد دون أفق.

و في الحقيقة لم يكن اجتماع ال22 الذي تمخض عن تشكيل أول نواة للقيادة الوطنية الميدانية للعمل المسلح، سوى شطر من الانجاز الذي حققته العناصر الثورية في خطتها للإسراع بتفجير الثورة، لأن الشطر الآخر تم إنجازه خارج التراب الوطني وفي أجواء بالغة السرية، واستغرق مدة تجاوزت سبعة أشهر امتدت من جانفي إلى أكتوبر 1954 [2]

إن العامل الأساسي الذي مكن المجموعة الثورية الصغيرة من تجاوز الإخفاق في إشعال فتيل العمل المسلح يكمن في العمل المزدوج الذي قامت به في الأشهر العشرة السابقة للانطلاقة. حيث أنا أخفقت في كل المبادرات والجهود التي كانت تنطلق من داخل الهياكل السياسية وصفوف

معقل الأوراس) وبين المؤهلات السياسية (عضوية اللجنة المركزية) , كما أنه عرف بفضله في إيواء أبرز العناصر الثورية الفارين من مطاردة الشرطة الفرنسية في سنوات 1952-1954 . ولا يكفي حيز هذا الهامش لإبراز البلاء الحسن لهذه الشخصية التي كانت نموذجا للمجاهد بنفسه وماله .

[1] جمال قنان , **قضايا ودراسات** ,ص: 225 .

[2] قنان ,**نفسه**, ص: 233 ؛ محساس ,**المرجع السابق** , ص: 379 .

(ح،ا،ح،د) ، بينما سارت تلك المجموعة بخطى جادة ومتتابعة في كل مراحل العمل المعزول عن أطراف الصراع داخل الحركة . ويمكن هنا التدليل بفشل مساعي ديدوê وبوضياف وبن بو العيد في إقناع مصالي بالمشروع الاستعجالي لتفجير الثورة و في تجاوز خلافاته السياسية مع العناصر المركزية المتمردة عليه. و أيضا بالفشل الذي آلت إليه تجربة العمل المشترك مع المركزيين في اللجنة الثورية للوحدة و العمل عندما عجزت العناصر الثورية في منع هؤلاء من الاستمرار في المناوشة السياسية مع الزعيم وأنصاره، وفي إقناعهم بجدوى مباشرة العمل المسلح بدل الانشغال في الإعداد لمؤتمر ثأري من مؤتمر هورنو.

ومن جهة أخرى يمكن التدليل على نجاح المسار الثاني بالنظر إلى ما تم تحقيقه من خطوات في اتجاه البدء بالثورة بالاعتماد على رصيد المنظمة الخاصة من الرجال دون إشراك عناصر من هيئة القيادة المنقسمة على ذاتها، بدءا باجتماع الـ22 وتشكيل لجنتي الخمسة والستة في جويلية وأوت من عام 1954، وانتهاء بتشكيل لجنة التسعة في مطلع خريف ذلك العام.

4- 2/لجنة التسعة:

عند تأسيس لجنة التاريخيين التسعة حققت العناصر الثورية داخل التيار الاستقلالي اللمسة ما قبل الأخيرة في عملية تشكيل أول هيئة للقيادة السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية (لأن لجنة التسعة كانت تضم كل من: قادة المناطق الخمسة والمنسق الوطني وأعضاء الوفد الخارجي الثلاثة الذين أوكلت لهم مهمة مزدوجة تتعلق بحشد الدعم الدبلوماسي للثورة وبوضع وتفعيل شبكات الدعم اللوجستيكي)، ويعود الفضل لأعضاء هذه اللجنة في بناء أول هيكل سياسي لجبهة التحرير الوطني التي كانت آخر فصيل من فصائل الحركة الوطنية خلال العهد الاستعماري، وفي قيادة ذراعها العسكري في السنوات الأولى من حرب التحرير.

إن أغلب الدراسات التي أرخت لأزمة الحركة الوطنية قبيل الثورة و لظهور جبهة التحرير الوطني تذهب إلى الجزم بأن تشكيل لجنة التسعة تأخر إلى نهاية صيف عام 1954، لأنها جاءت بفعل انصهار لجنة الستة مع ثلاثة عناصر ثورية في المهجر هم أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر.

و تعد كل محاولة للتحفظ على هذا الإجماع العريض عند تلك الكتابات مدعاة للاستهجان و الغرابة، ولكن بالرغم من هذا يمكن الجزم بأن المسار الذي تكونت من خلاله اللجان

الثورية الأولى (ال5 وال6 وال9)لم يكن أبدا وفق السياق التاريخي الذي تحدده أغلب الكتابات، لأن المجموعة الثلاثية التي شكلت النواة التاريخية للوفد الخارجي للثورة عند وبعد الانطلاقة، كانت على وفاق تام مع المجموعة التي تشكلت منها لجنة الخمسة في أعقاب اجتماع ال22 منذ فترة سابقة لذلك الاجتماع في صالومبي(المدنية)، بل وسابقة أيضا لتاريخ تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954.

إن مسار تشكل التنظيمات الثورية الأولى قبيل الانطلاقة من الناحية الفعلية لم تحدده معالم زمنية دقيقة، و يمكن أن نذهب إلى القول بأن عدم توفر المؤرخين على المعطيات المفصلة للجهود الفردية لثلة من العناصر الثورية التي كانت وراء مشروع الثورة، يعد العامل الأهم في تكون الصورة الخاطئة التي يتم بها تقديم ذلك المسار[1] . إن لجنة التسعة لم تجتمع يوما بتشكيلتها الكاملة قبل الثورة أو أثناءها،وإنما ظهرت بفعل الاتفاق الضمني الذي حصل بين التاريخيين التسعة ، و على الرغم من ذلك يحدد تأسيسها بالفترة التي أعقبت تشكل لجنة الستة (بعد انضمام كريم بلقاسم في أواخر أوت 1954) . ولكن في الواقع يعد تشكل لجنة الستة هو آخر مرحلة في ظهور أول هيئة قيادية كاملة للثورة.

و ليس في هذا الطرح أي وجه للغرابة أو أدنى نزوع نحو الشطط، ولكن الشواهد التاريخية التي يمكن حشرها في هذا السياق بإمكاننا إثبات أن الصعوبة التي واجهتها جهود بوضياف وديدوش وبن بوالعيد في استمالة وإقناع كريم بلقاسم للانضمام إلى رفاقه خلال تجربة اللجنة الثورية(مارس-جويلية) وبعدها بقليل هي التي انتصبت كعقبة فعلية أمام اجتماع كل أول قيادة لجبهة وجيش التحرير الوطنيين، وتسببت في تأخر تشكيلها، لأن الأعضاء الثمانية الآخرين كانوا يتقاسمون فيما بينهم العزم والإرادة على خوض غمار الثورة منذ فترة سابقة لبداية خريف 1954.

ويمكن هنا التدليل باجتماع برن في جويلية 1954 الذي شاركت فيه مجموعة القاهرة مع عناصر لجنة الخمسة قبل أن يتأكد التحاق كل من كريم بلقاسم وأعمران بها ، ولكن دون أن نهمل وجود اختلاف كبير في المعطيات بين الكتابات الجزائرية نفسها حول هذه المسألة ، فعلى سبيل المثال يذهب سليمان الشيخ إلى فكرة أن التحاق كريم بلقاسم بلجنة الخمسة كان في بداية سبتمبر

---

[1] إن ما يغلب على الكثير من التظاهرات العلمية التاريخية التي عقدت في الجزائر في السنوات القليلة الماضية هو استمرار الطابع الاحتفالي لإحياء ذكرى واقعة ما بعينها , أو لنفض غبار عن شخصية مغمورة أو لرد الاعتبار لأخرى تم تغييبها عن الذاكرة من طرف مناهج التاريخ و برامج الإعلام الرسمية لاعتبارات سياسية ضيقة . ولم تتناول تلك الملتقيات المسائل المتعلقة بالمصطلحات في الكتابة التاريخية أو بالمرجعيات التي تتحدد من خلالها أسس ومنطلقات تجربة الحركة الوطنية بشكل عام .

1954 مما يعني أنه لم يساير الاتصالات الأولى التي تمت مع أعضاء الوفد الخارجي من قبل ، وعلى عكس هذا الطرح حاول يحي بوعزيز تقديم رواية مخالفة مفادها أن كريم بلقاسم كان على وفاق تام مع لجنة الخمسة في 03 جوان 1954[1] ، وهذا ما يدعو إلى الاستهجان الشديد لأن هذه اللجنة لم تكن قد قامت لها قائمة في هذا التاريخ .

وقبل البدء في توظيف المعطيات التاريخية التي تسند الطرح الذي ذهبنا إليه ، يجدر التوضيح بأنه لا يرمي إلى رفض ما درجت عليه الكتابات التاريخية في ترتيبها لمرحلية ظهور أو نشأة التنظيمات الثورية الجنينية في الأشهر القليلة التي سبقت انطلاقة الحرب التحريرية من حيث الشكل ، وإنما يهدف إلى تقويم القراءة التي تقوم على التصور الذي مفاده أن التنظيم الثوري الذي أشرفت عليه العناصر التاريخية انطلق في عملية بناءه من النجاح على المستوى الداخلي (الوطني)بتشكيل لجنتي الخمسة والستة ثم حقق بنيته النهائية عندما التحم مع شقه الخارجي الذي كان يتكون من بن بلة وآيت أحمد وخيضر.

لأن هذه القراءة تعد من الناحية التاريخية متجاوزة لحقيقتين رئيسيتين على الأقل ، تكمن الأولى في تجاهل الشواهد التي تثبت أن توحد صفوف تلك المجموعة التاريخية(التسعة) تأخر على المستوى الداخلي بسبب تردد قادة منطقة القبائل في الالتحاق برفاقهم ، و لم يكن موقف قادة القبائل على خلفية الرفض للمشروع الثوري وإنما كان في تقديرنا بسبب عوامل عدة يمكن حصر أهمها في الغموض الذي تسببت فيه تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، وبفعل طغيان الميول المؤيدة لمصالي الحاج في أوساط القاعدة النضالية ل(ح،ا،ح،د) في تلك المنطقة بشكل خاص و في بقية مناطق البلاد بصورة عامة ، دون أن نمل مسألة الرهان حول القيادة وتقاسمها كعامل مهم من العوامل التي تسببت في بروز الخلافات الأولى بين العناصر الثورية (2)

---

[1]- أورد يحي بوعزيز العديد من المعطيات التي انفرد بها دون غيره من المؤرخين , إذ أشار إلى اجتماع لجنة الخمسة مع كريم وأعمران في 03 جوان 1954 (قبل 22 يوما من اجتماع ال22) ثم ذكر أن بوضياف عين رئيسا للجنة الثورية للوحدة والعمل في ذلك الاجتماع , ويمكن أن ندال على سطحية هذه المعطيات بالإشارة إلى أن بوعزيز لم يميز هنا بين لجنة الخمسة واللجنة الثورية للوحدة والعمل , كما أنه لم ينتبه إلى أن كريم وأعمران أو أي ممثل لمنطقة القبائل لم يحضر اجتماع ال22 الذي عقد بعد اجتماع 03 جوان الذي ذكره مما يكشف أن انضمام قادة القبائل تأخر إلى فترة لاحقة .أنظر : يحي بوعزيز , **الولاية الثالثة التاريخية خلال الثورة** , ص33.

(2) ظلت شعبية مصالي الحاج عقبة كبيرة أمام جبهة التحرير الوطني لفترة طويلة نسبيا 1954-1958 , وقد تطلبت عملية استدراج واحتواء أنصاره من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية جهودا مضنية وكبيرة تم من خلالها اللجوء إلى استخدام العنف والقوة (التهديد والتصفيات) , وتركت المواجهات الدامية بين الطرفين أكثر من 10 آلاف قتيل , واتخذت الكتابات الفرنسية من ذلك الصراع ذريعة للقول بأن حرب التحرير كانت في أحد جوانبها حربا أهلية (جزائرية –جزائرية) .

أما الحقيقة الثانية فهي تتعلق بالشواهد التي تثبت أن البدء في العمل باتجاه تفجير العمل المسلح بمعزل عن القيادة السياسية للتيار الاستقلالي، أي بالعمل من خارج الحزب على حد تعبير جمال قنان يعود في جذوره إلى نهاية 1953 وبداية 1954[1]، و يعود الفضل في بعثه خلال اشتداد الأزمة الداخلية للحزب إلى العناصر الثورية التي كانت خارج التراب الوطني مثل بن بلة وبوضياف و ديدوê ومحساس.

إن تتبع المسار الذي عرفته عملية تشكل لجنة التسعة يقود إلى نقطة الصفر التي انطلق منها قدماء المنظمة الخاصة في سعيهم نحو الإعلان عن الشروع في الثورة، و على الرغم من المخاطرة التي تتضمنها كل محاولة لتحديد معلم زمني دقيق ل(بداية العمل من خارج الحزب) نظرا لqهمية التاريخية التي سوف تكتسيها كمنعطف وتحول كبير في مسار الحركة الوطنية برمتها.

إلا أن تسليط الضوء على أداء العناصر الثورية في الفترة التي تمتد من بداية عام 1954 إلى آخر اجتماع للجنة التسعة في 24 أكتوبر من نفس العام، يسمح باكتشاف انتهاجهم لتخطيط مزدوج ، يرتكز الوجه الظاهري له على نشاطهم العلني داخل هيئات (ح،ا،ح،د) ،و يعتمد الوجه الآخر على نشاطهم السري الموازي فيما بينهم .

إن ذلك الأسلوب سمح لتلك ا لموعة الثورية بتبادل الأدوار وبالقيام بمحاولات عديدة في دفع التيار الاستقلالي نحو الشروع في الثورة بصورة استعجالية ، وناورت أيضا بسعيها إلى استمالة طرفي الصراع داخل الحزب بدءا بالزعامة التاريخية ثم باتجاه المركزيين ، ولم يكن فشل تلك المساعي سلبيا على مشروعها نظرا لامتلاك عناصرها للإصرار على الذهاب بالمشروع الثوري إلى نهايته .

لقد ولدت فكرة البدء بالعمل المسلح عند العناصر الثورية قبل أن تلوح في الأفق إرهاصات الانفجار الكبير لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في صيف 1954 بأشهر عديدة. ويعد الاجتماع الذي جمع بين بن بلة وبوضياف ومحساس في حي من الأحياء الجنوبية للعاصمة الفرنسية في مطلع عام 1954 أول خطوة لقدماء المنظمة الخاصة في العمل باتجاه الإعداد المباشر لتفجير الثورة.

لأنه حدث إثر اجتماع حي "مونورج" ما يشبه إعلان النفير العام عند مجموعة نشيطة من العناصر الثورية، فقد عاد بن بلة الذي حضر ذلك الاجتماع إلى مصر وشرع في التنسيق مع رفيقيه

---

[1] جمال قنان , **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر** , ص : 232 .

آيت أحمد وخيضر ، كما دخل كل من بوضياف وديدوش إلى الجزائر لجمع شتات المنظمة الخاصة بعدما خابت مساعيهما في إقناع مصالي عن طريق عبد الله فيلالي .

وعندما كان محمد بوضياف وديدوش وبن مهيدي وبيطاط وبن بو العيد بصدد التحضير لـ تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل،كان عناصر الوفد الخارجي وعلى رأسهم بن بلة يقومون بجس نبض السلطات المصرية للإطلاع على موقفها من المشروع الثوري وللحصول على الدعم المادي والمعنوي منها .

وبعد عشرة أيام فقط من الإعلان عن ميلاد تلك اللجنة في الجزائر العاصمة، نجحت مجموعة القاهرة في لفت انتباه القيادة المصرية عند أول احتكاك مباشر بها . عندما شارك عناصرها في اجتماع لجنة تحرير المغرب العربي بتاريخ 03 أفريل 1954 وأبدوا تأييدهم الشديد لمشروع الثورة خلال ذلك الاجتماع[1]. و على الرغم من تحفظ مجموعة القاهرة من مبادرة اللجنة الثورية في بدايتها إلا أنهم سرعان ما أدركوا أنها لم تكن سوى مناورة تكتيكية من طرف رفاقهم الذين كانوا يحاولون استمالة المركزيين و القاعدة النضالية الموالية لمصالي في الجزائر [2]

إن التنسيق بين لجنة الستة ومجموعة القاهرة بهدف استدراج عناصر قيادية لصالح مشروع البدء في الإعلان عن الثورة ظهر جليا خلال شهر جويلية 1954، عندما سارع بوضياف وبن بوالعيد وديدوش وبن مهيدي للالتقاء بكل من بن بلة وخيضر في العاصمة السويسرية برن ، لأنهم اطلعوا على سعي أعضاء من اللجنة المركزية إلى الاتصال بمجموعة القاهرة لثنيهم عن عزمهم على الشروع في الثورة .

وخلال ذلك الاجتماع أعطى كل من حسين لحول وامحمد يزيد إشارات إيجابية للعناصر الثورية بقبولهم لحل اللجنة المركزية وتحويل أرصدة الحزب لصالحهم، ووعدوا بإرسال عناصر مركزية لتدعيم الوفد الخارجي [3]

---

[1] ذكر فتحي الذيب أنه تعرف على أحمد بن بلة باسم مستعار(مزياني مسعود) عندما تدخل في اجتماع لجنة تحرير المغرب العربي بتاريخ 03 أفريل 1954 , ولفت نظره حماسه وتأييده للثورة المسلحة , كما ذكر أن عبد الناصر صرح أمامه بأنه يثق في بن بلة ورفاقه لأنهم " مجموعة تتطلب منا التأييد والدعم , انطلاقا من أنهم فتية آمنوا بربهم وشعبهم , وهم على وشك المغامرة بحياتهم في التصدي للاستعمار " . أنظر : فتحي الذيب ,**عبد الناصر وثورة الجزائر** ,ط1, دار المستقبل العربي , القاهرة , (د,ت) ,ص :26 و ص41 .

[2] أحمد محساس , **المرجع السابق** , ص: 371- 372 .

[3] Belhocine , **op.cit** , p36 ; Harbi **, mirage et réalité** ,p 102

لكن اللجنة المركزية لم تعترف بذلك الإجراء وقامت بعزل ممثليها في الاجتماع الذي عقد مع العناصر الثورية من المسؤوليات التي كانت موكلة إليهما . وعلى الرغم من الإحباط الذي انتهى إليه ذلك الاجتماع بالنظر إلى انقلاب اللجنة المركزية على النقاط التي تم الاتفاق عليها ، إلا أن العناصر الثورية لم تيأس من إمكانية تحقيق بعض المكاسب المادية والمعنوية من المصاليين والمركزيين على حد سواء ، وهذا ما توضحه مشاركة بن بوالعيد في مؤتمر هورنو ، ولجوء بوضياف و بيطاط إلى المواجهة المكشوفة مع المصاليين في الجزائر العاصمة ، ثم تحولهما إلى الصدام مع المركزيين في البليدة في الأسابيع القليلة التي سبقت الانطلاقة .

ولم يكن ذلك النشاط العلني الذي كانت تقوم به العناصر الثورية على مختلف الجبهات سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد ، لأنه كان يتزامن مع اللمسات الأخيرة للمشروع الرامي إلى إشعال فتيل الثورة ، والذي كان يتم الإعداد له في أجواء بالغة السرية .

في أعقاب فشل لقاء برن بين العناصر الثورية و كل من لحول ويزيد ، التقى مصطفى بن بوالعيد للمرة الأولى ببن بلة في طرابلس في 15 أوت 1954[1] ، وتم الاتفاق على ضرورة هيكلة وتشكيل أول شبكة للدعم اللوجستيكي انطلاقا من مصر ومرورا بليبيا[2] و تؤكد شهادة المجاهد قاضي بشير أن قرار إنشاء قاعدة طرابلس يعود إلى تاريخ 20اوت 1954 خلال الاجتماع الذي جمع بين بن بلة وبن بوالعيد واستمر حوالي عشرين يوما[3] ثم عاود بن بوالعيد محاولة الاتصال ببن بلة في طرابلس للمرة الثانية بعد ذلك بأسابيع قليلة إلا أنه أصيب بجروح عندما تعرض إلى مداهمة للشرطة الفرنسية عند الحدود التونسية الجنوبية [4]

وبعد ذلك شهد شهر أكتوبر وتيرة غير مسبوقة في جهود التنسيق والتحضير لانطلاقة الثورة، فقد كان مسرحا لانعقاد ثلاثة اجتماعات حاسمة بين عناصر لجنة التسعة، إذ عقد أول اجتماع بين عناصر لجنة الستة في 10 أكتوبر بمنزل أحد مناضلي الحزب في باب الوادي ، ثم توجه

---

(1) أحمد محساس , **الحركة الثورية في الجزائر** , ص: 379 .

(2) **نفسه** , ص: 379 .

(3) تؤكد شهادة قاضي بشير بأن قرار إنشاء قاعدة طرابلس يعود إلى تاريخ 20أوت 1954 , وهو ما يوافق الفترة التي اجتمع فيها بن بلة مع بن بوالعيد هناك . أنظر :" شهادة المجاهد قاضي بشير" **في الملتقى الوطني الثاني حول قوافل السلاح** , الوادي , 19-20 مارس 1999 ؛ الطاهر جبلي , **القاعدة الشرقية 1954-1962** , رسالة ماجستير في تاريخ الثورة , إشراف جمال قنان , قسم التاريخ , جامعة الجزائر , 2000-2001 , ص : 134 .

(4) محساس , **نفسه** ,ص : 385

الستة للالتقاء بمجموعة القاهرة في برن وعقدوا اجتماعا مع بن بلة ، و عاد الستة إلى الجزائر العاصمة لعقد آخر اجتماع لهم قبل أسبوع واحد فقط من تفجير الثورة في 24 أكتوبر 1954 .

إن الدور التاريخي الذي لعبته لجنة التسعة في الإعداد لتفجير الثورة وفي قيادتنا في المرحلة الأولى منها 1954-1956 لا يمكن أن نقف على أهميته عند استعراض الجهود الفردية لتلك المجموعة الصغيرة خلال الأشهر الثمانية التي سبقت نوفمبر 1954 بصورة عرضية . وإنما بوضع ذلك المسعى في سياق الوضع المتأزم للحركة الوطنية آنذاك لكي يتضح حجم التحول التاريخي الذي طرأ على مسار التيار الاستقلالي وعلى القضية الجزائرية بشكل عام.

لم تكن لجنة التسعة مجرد أول هيئة أركان لقيادة الثورة فحسب، و لم تكن أيضا الثلة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني وذراعها العسكري فقط، وإنما كانت عينة من النخبة التي انتمت إليها عناصر الجيل الثالث في صفوف التيار الاستقلالي، ذلك الجيل الذي لم يتأقلم مع الأشكال التقليدية في النضال السياسي بقدر ما تأثر بالدروس الحزينة والدامية لمجازر ماي 1945 ، ولم يتقبل التضحية بالمشروع الثوري أو بتأجيله لصالح معارك سياسية داخلية هامشية في ظاهرها ولتصورات و مشاريع عقيمة في محتواها.

إن انطلاقة الثورة على يد لجنة التسعة التي كانت تستند على بضع مئات فقط من قدماء المنظمة الخاصة في مختلف مناطق البلاد، وسط بحر يموج بالانشقاق السياسي والتنافس على زعامة (ح،ا،ح،د) و باستفحال النزعة الانهزامية عند بقية تيارات الحركة الوطنية ، و بتدني مستوى الوعي الوطني عند شريحة كبيرة من الشعب الجزائري ، تمثل أكبر منعطف في تاريخ الجزائر المعاصر وستظل كذلك لأجيال .

ولا يعد مثل هذا القول ارتماء غير واع في أحضان النزعة الممقوتة القائمة على الاحتفالية والتأسيس للأساطير في قراءة التاريخ الوطني، وعلى الانتقائية التي اعتمدت كمسوغ لإقصاء الجماهير و أضفت الشرعية التاريخية الثورية على نخبة محدودة العدد لتبرير الاستبداد السياسي بعد الاستقلال. وإنما ينبع هذا الطرح من إقرار يقوم على قناعة راسخة بأن انطلاقة الثورة على يد تلك المجموعة الصغيرة كانت حتمية تاريخية توافقت بصورة مطلقة مع الآمال والتطلعات التي كانت حبيسة في صدور الملايين من الجزائريين لعقود طويلة تميزت بأشكال متعددة من القمع والتجهيل والاستلاب الحضاري.

و كانت على المستوى السياسي الداخلي أمثل حل لإخراج الحركة الوطنية من مأزقها وانسدادها، لأن المجموعة الثورية الأولى تمكنت من تجاوز الصراع بين " الشرعية التاريخية للزعامة" وبين" القيادة البيروقراطية " في صفوف التيار الاستقلالي، ثم وضعت كل فصائل الحركة الوطنية ومن وراءها كل الشعب الجزائري في المسار الإيجابي لحركة التاريخ، عندما تمكنت من الأخذ بزمام المبادرة أمام الاستعمار الفرنسي الذي وجد نفسه في وضع فرض عليه التعامل مع واقع جديد لا يهدف إلى مجاراته أو مسايرته، وإنما كان يعلن سلفا على النية في اقتلاعه وتغييره .

ولكن الصورة الفجائية والخلفية الاستعجالية التي تميزت بها انطلاقة الثورة حملت في طياتها جوانب سلبية عديدة فيما يتعلق بمستوى التحضير المادي و المعنوي على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد ولدت جبهة التحرير الوطني بصورة قيصرية من رحم التيار الاستقلالي المتأزم، فظهرت عند الإعلان عنها في شكل حركة انشقاقية عن ذلك التيار بالنظر إلى العلاقات التصادمية لمؤسسيها مع المصاليين والمركزيين في الفترة التي سبقت بداية الثورة، كما بدت وكأنها في غربة عن محيطها السياسي العام و فاقدة لأي قاعدة إسناد جماهيري.

لأن قادتها المؤسسين كانوا من العناصر المغمورة التي لم تكن تمتلك حضورا مؤثرا في الساحة السياسية الجزائرية آنذاك، حتى أن أحمد محساس ذهب إلى الاعتراف بأن تأثير العناصر الثورية لم يكن يتجاوز نطاق المجموعات الصغيرة من المناضلين المحيطين بهم، وإذا ما أدركنا أن بعضهم كانوا يمارسون مهاما تنفيذية في المستويات الدنيا داخل (ح،ا،ح،د) و كان الكثير منهم خارج الميدان بفعل أحكام السجن التي طالتهم في عام 1950 أو نتيجة للجوء إلى السرية و الخروج من التراب الوطني . فإن هذا يفسر بعض الشيء خلفية المواقف المتحفظة و الغامضة للجماهير ولمجمل تيارات الحركة الوطنية من جبهة التحرير الوطني في الأشهر الأولى من حرب التحرير.

5-2/ القيادة الميدانية (قادة المناطق التاريخية):

كان اجتماع لجنة ال22 أول خطوة نحو تشكيل أول هيئة أركان للقيادة الميدانية في الثورة التحريرية، واكتملت تلك الهيئة في أواخر أوت 1954 بانضمام كريم بلقاسم إلى لجنة الخمسة أين تحصلت منطقة القبائل على وضع تنظيمي خاص بها في ظل التقسيم السياسي – العسكري للتراب الوطني الذي أشرفت لجنة الخمسة على إعداده في أعقاب اجتماع 25 جوان

1954. بعدما كان التصور الأول يذهب إلى إدراج منطقة القبائل ضمن نطاق منطقة الجزائر العاصمة [1]

لقد كان انضمام كريم بلقاسم إلى لجنة الستة من أهم الخطوات التي تم تحقيقها من طرف كل من بوضياف بن بو العيد وبن مهيدي وبيطاط في صيف 1954 في سعيهم نحو التحضير للبدء في العمل المسلح، في مقابل إخفاقهم الغير متوقع باتجاه نظرائهم في مجموعة قسنطينة الذين أصروا على مطالبهم و رفضوا العروض التي تقدم با إليهم محمد بوضياف[2]

و في مقابل خيبة آمالهم العريضة أيضا في جر المركزيين نحو التأييد المعلن للمشروع الثوري ، إذ استمر أبرز قادة اللجنة المركزية في تشكيكهم بجدوى الخيار المسلح و حول فرص نجاح المبادرة بإعلان الثورة . ولم يتوقف المركزيون عند مستوى الخطاب المعارض وإنما سعوا إلى عرقلة جهود الثوريين ميدانيا عن طريق القيام بحملات دعاية مضادة لفكرة التعجيل بالعمل المسلح في أوساط القاعدة النضالية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في الجزائر، و حاولوا إقناع عناصر لجنة التسعة المتواجدين بالقاهرة (بن بلة ،أيت أحمد، خيضر) بتأجيل البدء في المخطط الثوري[3]

1-5 - 2 الاندفاع نحو العمل المسلح في ظل الانشقاق السياسي :

في الواقع لم تكن جهود الثوريين باتجاه المركزيين والمصاليين ذات أولوية على حساب التحضيرات العملية للشروع في العمل المسلح[4] ، ولم تكن اجتماعات لجنتي الستة والتسعة مابين

---

[1] إن محاولة البحث في الخلفيات التي دفعت بلجنة الخمسة في صيف 1954 إلى وضع منطقة القبائل كجزء (ناحية) تابعة تنظيميا للمنطقة الرابعة لا تتوفر حوله المعطيات الكافية , ولعله من الممكن تفسيره بحذر شديد بأنه كان يعبر عن تخوف عناصر اللجنة من عدم التحاق تلك المنطقة بالمشروع الثوري , وأيضا عن رغبتهم في احتواء قادة القبائل الذين كانوا يبدون تعاطفا ظاهريا مع الزعيم مصالي , وهو ما كشفه فشل الاتصالات الأولى من طرف ديدوش و بوضياف بكريم بلقاسم في الفترة الممتدة من ماي إلى جويلية 1954.

[2] على الرغم من أن بوضياف كان الشخصية المحورية في تأزم العلاقة بين لجنة الخمسة و مجموعة قسنطينة , إلا أنه حاول استدراك الانشقاق الذي حدث بين الطرفين في أعقاب اجتماع ال22 , وقام بتقديم عروض لأبرز عناصر تلك المجموعة في محاولة لاستمالتهم , لكن عبد الرحمن قراس رفض عضوية لجنة الخمسة وتمسك بمطالب المجموعة التي انتقدت أسلوب تعيين القيادة الوطنية ورفضت تعيين رابح بيطاط على رأس المنطقة الثانية , ثم ألحت على تعيين زيغود يوسف نائبا لديدوش . حول أول تأزم في العلاقة في صفوف قيادة الثورة أنظر
Merdaci , « Constantine 1954 » , In **Harbi /Stora (sous la direction de**), op.cit , pp 187-195.

[3] لعب بوضياف دورا مركزيا في مواجهة المصاليين خلال صيف 1954 , ثم تحول إلى الاصطدام بأبرز العناصر المركزية التي كانت تحاول عرقلة مشروع تفجير الثورة بصورة استعجالية , و تشير بعض الكتابات والروايات الشفوية أنه تحدى حسين لحول على مرأى ومسمع حشد من المناضلين بالمضي نحو العمل المسلح دون انتظار المدد من طرفي الأزمة الداخلية في الحركة الأم .

[4] خلال المراحل الأخيرة من التأزم الداخلي في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية , لم تعد العناصر الثورية تلجأ إلى المبادرات الرامية إلى الوساطة وإلى إعادة توحيد الحزب , وإنما تحولت إلى حشد العناصر المؤيدة لمباشرة العمل المسلح في أوساط القاعدة النضالية بهدف إرساء معالم تنظيم ثوري بديل .

جويلية و أكتوبر 1954 ذات علاقة بالمبادرات السياسية داخل الحزب المتأزم ،و إنما كانت بدف وضع اللمسات النهائية للترتيبات الميدانية التي كان يجري الإعداد لها منذ أشهر سابقة في الأوراس وفي أقصى الشمال القسنطيني على وجه الخصوص [1]

إن وصف لجنة الستة بأنا كانت أول هيئة أركان للقيادة الميدانية للثورة يبدو غامضا دون الإشارة إلى توفر مجموعات مسلحة نشيطة كانت تعمل تحت قيادة كل واحد منهم في نطاق جغرافي (أو بالأحرى سياسي-عسكري) معين، و لكن هذا ليس بالأمر العسير بالنسبة لقادة المناطق الخمسة مع استثناء محمد بوضياف الذي تكلف بمهمة التنسيق بين المناطق[2] ومع مجموعة الدعم الخلفي في القاهرة.

لأن سمعة بن بو العيد وكل من كريم بلقاسم وأوعمران كقادة معاقل كانت سابقة لسنة 1954، ولم يكن من الصدف أن يتركز ثقل الثورة في العامين الأولين في الأوراس و من وراءها منطقة القبائل بدرجة أقل، فقد كان قائد المنطقة الأولى يشرف على 39 فوجا من الىاهدين في مختلف أنحاء المنطقة الأولى عشية أول نوفمبر 1954، بينما كان قائد المنطقة الثالثة ومساعده أوعمران على رأس 24 فوجا[3]، وقد شكلت وحدات جيش التحرير في كل من المنطقتين الأولى والثالثة عند انطلاقة الثورة نسبة تفوق ثلاثة أرباع ذلك الجيش على المستوى الوطني .

و إلى جانب كل من بن بو العيد وكريم بلقاسم ، كان ديدوê وبن مهيدي يمتلكان تجربة ميدانية في التنظيم الشبه العسكري منذ سنة 1948، عندما كان بن مهيدي على رأس المنظمة الخاصة في الجنوب القسنطيني و كان ديدوê مساعدا له[4] ، قبل أن يصبح هذا الأخير بدوره

---

(1) Henri Alleg **, la guerre d'Algérie 1954-1962** , Tome 1 , ED Temps actuels ,paris ,1981,p343

(2) إن المهمة التي تكلف بوضياف بالقيام بها لا تسمح لنا بوصفه كقائد ميداني , كما أنها لا تسمح لنا أيضا باعتباره عضوا في الوفد الخارجي كما درجت على ذلك الكثير من الكتابات حول الثورة التحريرية لأن ذلك يعد تجاوزا من الناحية التاريخية , وهو ما سوف نقوم بتوضيحه في مبحث لاحق.

(3) إن مسألة الإحصائيات المتعلقة بجيش التحرير الوطني عند الانطلاقة موضع اختلاف وتباين شديد في الكتابات التاريخية , فهناك من يذهب إلى تقدير تعداد جيش التحرير في نوفمبر 1954 ب400 مجاهد بينما تؤكد مصادر أخرى بأن مجموعات الأوراس لوحدها كانت تتجاوز هذا التعداد , ويعود المكمن الأساسي في هذا التباين إلى عدم التمييز بين الإحصاءات المتعلقة بعدد الرجال الجاهزين للشروع في العمل المسلح وبين المفجرين الفعليين لشرارة الثورة , ويمكن التوفيق بين الأرقام المختلفة عن طريق ترجيح الأرقام التي تنسجم مع ما كان متوفرا من قطع الأسلحة بأيدي المجموعات الأولى من الثوار .

(4) Alleg**, Idem**, p348.

مسؤولا على الشمال القسنطيني خلفا لبوضياف في ربيع 1950. ويشير هنري علاق أن كل من ديدوش وبن مهيدي شرعا آنذاك في محاولة تشكيل أفواج شبه عسكرية في عنابة و تبسة وسوق أهراس[1] و يعد بيطاط أقل قادة المناطق خبرة عسكرية و أضعفهم جمعا للعناصر الثورية عند الانطلاقة ، و قد يكون ذلك بسبب الخلل الذي اعترى الخطة الأولى في توزيع قيادة المناطق بين أعضاء لجنة الستة ، لأن رفض مجموعة قسنطينة لإشراف بيطاط على المنطقة الثانية على الرغم من أنه كان من أبناءها تمت معالجته بتخلي ديدوش لبيطاط عن المنطقة الرابعة[2] و هو ما جعل بيطاط يقود منطقة لا يعرف عددا كبيرا من رجالها ولا يعرف مسالكها ودروبا على عكس ديدوش الذي كان يتمتع بخبرة ميدانية في كل من الشمال القسنطيني ومنطقة الجزائر ، وتبدو الوضعية التي واجه فيها بيطاط صعوبات الانطلاقة بمنطقة الجزائر شبيهة جدا بتلك التي عرفها بن مهيدي في المنطقة الخامسة من ناحية الضعف في التنظيم و القلة في الصفوف .

لم يكن قادة المناطق الخمسة يشرفون على المجموعات الأولى التي تشكل منها جيش التحرير الوطني بصورة مباشرة، إنما اعتمد كل منهم على عدد من المساعدين المخلصين، الذين كانوا في غالبيتهم من قدامى المنظمة الخاصة، و قد شكل معظم هؤلاء عناصر الصف الثاني في قيادة الثورة في مرحلة الانطلاقة، وأتيحت الفرصة لبعضهم أن يرتقي إلى مراكز قيادة المناطق في الفترة الممتدة من جانفي 1955 إلى أوت 1956 [3]

لقد لجأ قادة المناطق إلى تعيين مساعدين لهم في فترة سابقة لاجتماعات لجنة الستة في 10 و 23 أكتوبر 1954 التي تحددت فيها المبادئ التنظيمية الأولى للثورة التحريرية، وهو ما يؤكد أن اعتماد مبدأ الاستقلالية و حرية المبادرة الذاتية لكل منطقة في الأداء السياسي والعسكري في مرحلة الانطلاقة لم يتم استحداثه في تلك الاجتماعات، و إنما فرضته ضرورة التكيف مع المعطيات التي كانت تميز المستوى الذي بلغته عملية التحضير للعمل المسلح.

ومن أبرز الشواهد المؤيدة لهذا الطرح ذلك الاجتماع الذي جمع بين كل من بن بو العيد و ديدوش وباجي مختار في سوق أهراس (في مزرعة هذا الأخير) في جوان 1954، للنظر في ما تم تحقيقه من خطوات عملية في تكوين الأفواج وجمع الأسلحة، وقد تمخض عنه تعيين ديدوش لباجي

---

[1] **Alleg ,op.cit** , p348

[2] تمت تسوية مشكلة رفض عناصر مجموعة قسنطينة لتولية رابح بيطاط على رأس قيادة الشمال القسنطيني , بتبادل المهام بين هذا الأخير وديدوش مراد الذي لم يلتحق بالمنطقة الثانية بسبب ذلك إلا أياما معدودة قبيل الانطلاقة . أنظر :

Aissa Kéchida , **Les architectes de la révolution ,** op.cit , p69

[3] من أبرز هؤلاء يمكن ذكر كل من شيحاني , زيغود وبو الصوف .

مساعدا له وقائدا على ناحية سوق أهراس[1]، كما شكل ذلك الاجتماع بداية التأسيس لعملية التنسيق بين قادة المناطق من جهة ، وبين نوابم الذين كانوا قادة نواحي من جهة أخرى[2]

إن الشائع في كتاباتنا حول أول قيادة ميدانية للثورة التحريرية هو تحديدها بعشرة شخصيات تمثل قادة المناطق الخمسة إلى جانب نوابم أو مساعديهم المباشرين، ولكن في الواقع لم يكتف أي قائد من قادة المناطق بمساعد واحد لأنم كانوا يراعون ضرورة تمثيل جميع نواحي المنطقة، ولم يهملوا الاستعانة بكل الشخصيات ذات الصيت الثوري في مناطقهم، [3] فقد كان ديدوش يعتمد على كل من باجي مختار وزيغود يوسف ولخضر بن طوبال وعبد القادر بن عودة ، و كان إلى جانب بن بو العيد كل من شيحاني و عباس لغرور وعجول عجول ومسعود بن العقون . أما كريم بلقاسم فقد كان يحيط به كل من أوعمران وعلي زعموم و محمدي سعيد وعميروش آيت حمودة وصادق دهيليس وعلي ملاح،و اجتمع حول بيطاط كل من سويداني و عثمان بلوزداد وبوعجاج وبوشعيب و مرزوقي ، كما اعتمد بن مهيدي على كل من الحاج بن علا وبن عبد المالك رمضان وأحمد زهانة و عبد الحفيظ بو الصوف .

و يمكننا هنا الملاحظة دون جهد كبير بأن أغلب أعضاء لجنة ال22 تحولوا إلى قادة ميدانيين عند انطلاقة الثورة.ولكن معظمهم أصبح خارج الأحداث قبل نهاية عام 1956 بفعل استشهاد البعض مثل ديدوش وبن بو العيد وباجي وبن عبد المالك و زيغود سويداني أو باعتقال البعض الآخر مثل بيطاط وبوشعيب ومرزوقي وبوعجاج وبلوزداد .

وإذا ما استعدنا ما تمت الإشارة إليه سلفا حول مسار عناصر قسنطينة الذين انسحبوا من لجنة ال22، ولكنهم انخرطوا في صفوف الثورة عند انطلاقتها كعناصر بعيدة عن مهام القيادة الميدانية العليا، فإن ما تبقى من قادة في صفوف الثورة من تلك المجموعة التي كانت وراء أول مؤتمر

---

(1) على الرغم من تعثر انطلاقة الثورة عند الحدود الشرقية قبل الاستشهاد المبكر لباجي مختار إلا أن الكتابات و الشهادات التاريخية حفظت له مكانة متميزة بين قادة الثورة نظرا للبصمات التنظيمية التي تركها هذا الرجل في مرحلة التحضير للثورة .أنظر :

علي العياشي ," **الشهيد باجي مختار**" , **مجلة أول نوفمبر** , العدد 79 , نوفمبر 1986 ,ص 35 ؛ الطاهر جبلي , **مرجع سابق** , ص40 .

(2) أورد هنري علاق أن باجي مختار في سوق أهراس(المنطقة الثانية) شرع في الاتصال والتنسيق مع شيحاني بشير الذي كان على رأس ناحية التبسة(المنطقة الأولى)منذ تاريخ 17 جوان 1954 , ويمكن أن نستدل من هذه الرواية بأن الخطوات الميدانية التي كان يقوم بها قدماء المنظمة الخاصة باتجاه تفجير الثورة كانت تسير بشكل أسرع من المساعي السياسية صوب المصاليين والمركزيين . بل أنها كانت سابقة لمنعطف اجتماع ال22 في 25 جوان 1954 . أنظر :

Alleg , **op. cit** , p 417 .

(3) باستثناء بيطاط وبن مهيدي نجح قادة المناطق الرواد من حشد الصفوف من حولهم باللجوء إلى الاستعانة بشخصيات مشهود لها بالالتزام والنضال وتتمتع بتقدير عريض في أوساط السكان , مثلما كان عليه حال كل من كريم بلقاسم ومصطفى بن بو العيد في القبائل والأوراس .

تأسيسي لجبهة التحرير الوطني لم يعد يتجاوز خمسة عناصر فقط عند انعقاد مؤتمر الصومام ، وهذا ما يكشف حجم الصعوبات التي اعترضت تطور الثورة على الصعيد الداخلي في مرحلة الانطلاقة.

2-5-2 قراءة نقدية للصورة الاحتفالية المروجة حول انطلاقة الثورة:

إن الصورة التي تم رسمها حول تطورات حرب التحرير في بدايتها في الكثير من الكتابات الجزائرية التي اعتمدت على مجاراة ومداراة مقررات التاريخ الرسمي لا تعبر عن الواقع التاريخي في تلك الفترة في الجزء الأكبر منها ، وكان حقيق على تلك الكتابات إبراز الجانب الملحمي لانطلاقة الثورة من خلال تسليط الضوء على حجم الخطورة و مدى الصعوبة التي كان يمثلها منعطف البدء بالعمل المسلح في ظل التمزق الداخلي للتيار الاستقلالي وازدياد النزعة الانهزامية لدى بقية تيارات الحركة الوطنية ، و بالابتعاد عن الاحتفالية التي تزعم بتوفر الثورة على عوامل الإجماع الشعبي و الاكتفاء في العدة ووحدة الموقف عند النخب الوطنية .

و يمكن دحض هذه الصورة انطلاقا من إقرار عدد من مفجري الثورة، بأن الانطلاقة كانت أشبه ما تكون بالمغامرة التي لا يعلم أحد حجم عواقبها، لأن ما ذهب إليه كل من بوضياف وبن طوبال وبن عودة وغيرهم في وصفهم للظروف الحقيقية التي عرفتها بداية الثورة تكشف أنهم كان في وضع شبيه بذلك الذي كان عليه أوليفر كرومويل عندما حاول إقامة جمهورية عسكرية في أقدم الملكيات الدستورية في العالم الحديث(إنكلترا)، والذي أجاب المتشككين في نجاحه قائلا:" لا يستطيع أحد أن يذهب إلى المدى الذي يصله من لا يعرف إلى أين هو ذاهب ".

ولم تكن انطلاقة الثورة بفعل توفر روح المغامرة عند مفجريها فحسب كما لمح إلى ذلك عدد من المؤرخين، وإنما كانت نتيجة لروح ثورية مفعمة بالتفاؤل حتى أن بن بوالعيد كان يعد رفاقه في قيادة المناطق الأخرى بإمكانية صمود الأوراس لمدة عام ونصف، وكان ديدوش مراد يؤمن بأن بندقية واحدة ورصاصتين كانت كافية للبدء في دحر قوة استعمارية عاتية. ولم يكن زيغود يرى في جدوى انتظار وضع قواعد إمداد خلفية خارج التراب الوطني، لأنه كان يرى أن السلاح كان متوفرا في أيدي جنود الجيش الاستعماري.

ولكن تلك الروح التفاؤلية الموغلة في الإيمان بالنصر سرعان ما اصطدمت بالكثير من العقبات على أرض المعركة التي كانت جبهاتها تزداد يوما بعد يوم، فقد كان على أول قيادة ميدانية للثورة أن تواجه جملة من المشاكل السياسية و العسكرية، كان بعضها نتيجة لاستمرار

تداعيات التأزم الداخلي في صفوف التيار الاستقلالي. وكان البعض الآخر من تلك المشاكل بفعل النقائص الكثيرة التي اعترت الجهود التحضيرية للمشروع الثوري خلال صيف 1954.

إن مشاكل القيادة الثورية التي تعنى با هذه الدراسة ليست تلك التي نجمت عن الآثار التي ترتبت عن المواجهة المباشرة مع القوة الاستعمارية، أو حتى تلك المتعلقة بمجابة الحركات المناوئة لجبهة جيش التحرير الوطنيين كجماعات بلونيس و كوبيس وبن السعيدي وغيرها . وإنما بالمشاكل التي كانت نتيجة للجوانب السلبية التي اكتنفت المبادئ التنظيمية الأولية التي اعتمدتا قيادة الثورة قبل مؤتمر الصومام .

إن الخوض في تفصيل وشرح مكامن العجز والقصور التي طبعت أداء النخبة الثورية الرائدة في القيادة والإشراف على سير وتيرة النشاط الثوري.يفرض على أي باحث العودة إلى تحليل مكاسب وإخفاقات الثوريين في صيف 1954 قبل تشخيص الأعراض السلبية التي اعترت ذلك الأداء ليس في مرحلة الانطلاقة فحسب، وإنما طيلة سنوات حرب التحرير.

لقد حققت العناصر الثورية خلال الأشهر القليلة التي سبقت الانطلاقة جملة من المكاسب لصا؟ المشروع الثوري، و يعد جمع شتات قدماء المنظمة الخاصة ثم البدء في حشد الرجال وجمع العدة من أهمها، كما نجحت في إلحاق أول هزيمة سياسية بالمعسكر المؤيد لمصالي الحاج عندما تمكنت من إقناع قادة منطقة القبائل بالانضمام إلى صفها ، وألحقت الهزيمة الثانية بكل من المركزيين والمصاليين عندما تمكنت من الانقلاب على حركة انتصار الحريات الديمقراطية في القاهرة

ولكن في مقابل تلك المكاسب كان الإخفاق شديدا في إقناع عدد من الوجوه البارزة في التيار الاستقلالي بتولي قيادة الواجهة السياسية للثورة، وأيضا في منع حدوث الانشقاق داخل الحركة الأم وفي الحصول على تأييد المركزيين للمشروع الثوري، ناهيك عن الإخفاق المطلق في استمالة العناصر الفاعلة المؤيدة لمصالي الحاج الذي كان يحظى بشعبية كبيرة في أوساط القاعدة النضالية، وهذا ما تؤكده الأرقام التي ذكرها بن طوبال في سياق مقارنته بين تعداد مناضلي حركة الانتصار وعدد مناضلي جبهة التحرير الوطني في الشمال القسنطيني عند بداية الثورة.حيث أشار إلى أن عدد مناضلي جبهة التحرير الوطني لم يكن يتجاوز الألف على المستوى الوطني عند بداية الثورة، بينما كانت القاعدة النضالية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية تتجاوز آنذاك ال20 ألف مناضل (1)

---

(1) Mammeri ,**Abane Ramdane…** , p 101 .

2-5-3 قادة معزولون وقيادة بدون قائد:

يمكن الجزم بأن فشل النخبة الثورية الأولى في تدعيم جبهة التحرير الوطني بوجه سياسي بارز عند الانطلاقة، كان من أهم الأسباب التي فرضت على جبهة التحرير القيام بجهود طويلة و مضنية لكي تتخلص من الطابع الانفصالي والانشقاقي الذي ألحق بها خلال العامين الأولين من حرب التحرير، كما أنه كان العامل الأساسي الذي أدى إلى استمرار الغموض والترقب في المواقف عند كل من الطبقة السياسية الوطنية و الجماهير الشعبية، حتى أن بعض المصادر أشارت إلى قيام السكان بتسليم بعض المجاهدين الأوائل للشرطة الاستعمارية في المنطقة الخامسة(2)، و إلى رفض واستنكار الأهالي لتواجد المجموعات الأولى من جيش التحرير في المنطقة الثانية (3)

إن لجوء القادة التاريخيين إلى تبني مبدأ القيادة الجماعية لم يكن تعبيرا عن رفضهم للزعامة الفردية التي عايشوا بعض سلبياتها في صفوف التيار الاستقلالي منذ عام 1947 على الرغم من أن "أبوية مصالي" غالبا ما يتم تقديمها كتبرير لذلك، وإنما كان يخفي في آن واحد فشلهم في إيجاد زعامة سياسية صورية للثورة من ناحية، كما وجدوا في ذلك المبدأ الحل الوحيد لإقصاء الطموحات الشخصية المعلنة والمستترة داخل مجموعتهم. ويعد كل من بوضياف وبن بلة من أبرز الذين دافعوا على مبدأ القيادة الجماعية بينما أبدى ديدوش مراد تحفظات شديدة على تفضيل رفاقه لفكرة الشروع في الثورة بزعامة مغمورة في أوساط الشعب الجزائري (4)

وإلى جانب مبدأ القيادة الجماعية اعتمد مفجروا الثورة على مبدأ اللامركزية في القرار وأولوية اتخاذ القرار في الداخل،و كان هذا يعني ترك الحرية في المبادرة لكل قائد من قادة المناطق الخمسة في الإدارة والإشراف على النشاط الثوري . و لسد الثغرات المحتملة أوكلت إلى محمد بوضياف مهمة التنسيق بين القادة الميدانيين و المجموعة التي كان يتشكل منها ما عرف في أدبيات الثورة بالوفد الخارجي. وتشير بعض الكتابات إلى أن مؤسسي جبهة و جيش التحرير في آخر اجتماع لهم قبل إشعال فتيل الثورة 23 أكتوبر 1954 افترقوا على توصية مشتركة نصت على

---

(2) Harbi , **mirage et réalité ,** p127 .

(3) حول البدايات الصعبة للثورة في أوساط الجماهير ذكر الرائد الطاهر سعيداني أن أخطاء بعض القادة الأوائل في نواحي عنابة القالة أحدثت سخطا كبيرا ، كما أشار الرائد عثمان سعدي بن الحاج أن بعض سكان منطقة تبسة استنكروا وجود المجموعات الأولى من المجاهدين , وكانوا يصفونها ب"الفلاقة" وطالبوها بالرحيل . أنظر : **مذكرات الرائد سعيداني** , ص 41-42 ؛ **مذكرات عثمان سعدي بن الحاج** , ص 11-12 .

(4) شتواح حكيمة , **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962** , رسالة ماجستير في تاريخ الثورة , إشراف عبد الحميد زوزو, قسم التاريخ ,جامعة الجزائر,2000/ 2001 , ص 13-14 .

ضرورة عقد مؤتمر أو اجتماع تقييمي لحصيلة الثلاثي الأول من العمل الثوري، و تذهب تلك المصادر إلى تحديد تاريخ ذلك الاجتماع المفترض ببداية جانفي 1955 .

و هذه التوصية تكشف أن الظروف التي تمت من خلالها عملية التحضير للثورة لم تتح فرصة كاملة أمام قادة لجنة الستة لسد كل الثغرات المحتملة في الضوابط والقواعد التي تحددت من خلالها مبادئ وآليات قيادة الحرب التحريرية في مرحلة الانطلاقة، و يكشف تحديد موعد عقد اجتماع تقييمي في أجل قصير بعد التفجير عن توجس شديد يكون قد راود القادة حول نجاعة المخطط الثوري الذي تم إعداده في ظروف استعجالية وطارئة غلب عليها التوتر الداخلي الشديد في صفوف التيار الاستقلالي طيلة سنة 1954.

لكن بعد أشهر قليلة من بداية حرب التحرير لم يتم عقد اجتماع 05 جانفي المتفق عليه ، وتأجل الحسم في الكثير من المشاكل التنظيمية التي واجهت الثورة بفعل الغموض في تحديد المهام وانعدام الضوابط التي تحدد عملية استخلاف القادة في المستويات العليا من القيادة الميدانية ، و تلك التي تتعلق بالمجال المحدد لصلاحيات قادة المنطقة . و قد أدى ذلك الفراغ إلى تكريس عزلة كل منطقة عن باقي المناطق حتى أن بن طوبال وصف أداء الثورة في سنتها الأولى بأنه تميز بأشكال مختلفة ومتباينة لأنه كان يخضع لضرورة التأقلم مع الظروف المفروضة، ولم يكن يخضع لتوجيهات قيادة موحدة، وذهب بن طوبال إلى حد التصريح بأن الثورة قبل مؤتمر الصومام كانت" تمتلك خمسة قيادات وخمسة جيوش وخمسة جبهات تحرير وطنية".[1]

ويمكن التدليل على صحة الصورة التي رسمها بن طوبال حول واقع حرب التحرير في مرحلة الانطلاقة بجملة كبيرة من الشواهد التي تعبر بدورها عن مدى استفحال الارتباك والخلل في صفوف الثورة، وبالأخص في أداء جيش التحرير الوطني لأن الأداء السياسي لجبهة التحرير لم تظهر أي بصمات له بعد الإعلان عن البيان التاريخي الشهير.و هذا ما جعل بعض المؤرخين يلمحون إلى أن تطور الثورة العسكري كان أسرع من تطورها السياسي في مرحلة الانطلاقة .

4-5 الانعكاسات الأولية لانشطار القيادة وغياب التنسيق والتراتبية :

إن مبدأ القيادة الجماعية كان مبهما على أرض الواقع ، لأنه كان يتناقض مع اللامركزية في اتخاذ القرار بسبب انعدام الشرط الأساسي بينهما والمتمثل في استمرار التنسيق بين قادة المعاقل

(1) صرح بن طوبال بهذه الحقائق خلال ندوة عقدها (بصفته وزيرا للداخلية) أمام إطارات جبهة التحرير الوطني في تونس والمغرب بتاريخ 05 /02 /1960 . وقد نشر محمد حربي النص الكامل لتدخل بن طوبال , كما نشر مبروك بلحوسين اقتباسات مهمة منه . أنظر :
Harbi, **les archives** , pp 275-286 ; Bel Hocine , **op.cit** , pp67-69

في الداخل ، ومع وفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة ، و يعود السبب في ذلك إلى فشل محمد بوضياف في القيام بالمهمة التي كلف بها عشية الشروع في العمل المسلح ، ويعزو البعض ذلك الفشل إلى رفض مجموعة الوفد الخارجي للاعتراف بسلطة بوضياف ، ويمكن التشكيك بصحة هذا الطرح انطلاقا من أن مهمة " المنسق الوطني " لم تكن تتمتع بأية أفضلية بين القادة ،و لأن التراتبية داخل لجنة التسعة لم تكن محددة على اعتبار أن تكريس العمل بمبدأ القيادة الجماعية لم يكن يسمح في جوهره بإعطاء صلاحيات قيادية مميزة لأي عنصر من عناصر تلك القيادة ، وهذا ما نجم عنه الشلل الميداني في عملية التنسيق وكشف عن الطبيعة الغير عملية لمبدأ القيادة الجماعية في الإشراف على النشاط الثوري .

إن فشل بوضياف الميداني في القيام بمهمة التنسيق لا يمكن تفسيره بسبب تحفظ بعض عناصر الوفد الخارجي على دوره المحوري فقط، و إنما كان في الجزء الأكبر منه بسبب تخلي بوضياف نفسه عن المهمة التي أوكلت له لصالح الانخراط في معركة سياسية حاسمة في مواجهة التأثير المصالي الشديد على القاعدة النضالية للتيار الاستقلالي في فرنسا[1] ،و يعد بوضياف صاحب الفضل والمبادرة في تأسيس أول مكتب لفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا .

ولم يكن غياب التنسيق بين المناطق ومع الوفد الخارجي العامل الوحيد الذي أدى إلى ضعف وتراجع النشاط الثوري في الداخل، لأن عملية التنسيق كان تعاني من خلل شديد حتى على مستوى نواحي المنطقة الواحدة، ويمكن هنا توظيف بعض الأمثلة من المناطق الثانية والرابعة والخامسة في الأشهر الأولى لحرب التحرير، ومن المنطقة الأولى ابتداء من تاريخ اعتقال بن بو العيد في فيفري 1955.

ويعود السبب الرئيسي في ضعف التنسيق بين نواحي منطقة ما إلى المشاكل و التوترات الداخلية التي كانت غالبا ما تنجم عن الفراغ الذي كان يتركه غياب القائد الأول للمنطقة، و تعد منطقة الأوراس التي كانت العرين الأول للثورة نموذجا للمنطقة التي شهدت تفككا كبيرا بفعل الصراعات حول استخلاف القائد الأول، بحيث تحولت تلك المنطقة بمجرد اعتقال ثم إثر استشهاد

---

(1) ذهب محمد العربي الزبيري إلى القول بأن صعوبة المهمة التي أسندت إلى بوضياف في فرنسا هي التي دفعته إلى التخلي عن مهام التسليح , ثم تفرغ إلى تأسيس هياكل فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني على أنقاض تنظيم حركة انتصار الحريات الديمقراطية هناك التي كانت تخضع لتأثير شديد من طرف المصاليين . وفي الواقع إن مثل هذا الطرح ينطوي على ارتباك شديد في تحديد المهمة الأساسية الي أوكلت إلى بوضياف عشية الانطلاقة , والتي كانت تتمثل في التنسيق بين الداخل والخارج وليس التسليح عند الحدود الغربية أو تأسيس فدرالية فرنسا .أنظر: محمد العربي الزبيري ," الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة ", **مجلة المصادر** , العدد 02 , 1999 , ص 27-28 .

مصطفى بن بو العيد في مارس 1956 إلى مستنقع يموج بالخلافات حول قيادة المنطقة وبالموعات الرافضة للخضوع لأي قيادة مركزية للثورة، وقد عرفت تلك الموعات ب " المشوشين " في الوثائق الرسمية للولاية الأولى بعد مؤتمر الصومام ، وتطلب إخضاعها لقيادة الولاية الأولى استخدام القوة والمواجهة الدامية إلى نماية سنة 1959 . لأنا تمكنت في فترات معينة من السيطرة على ناحية ثم منطقة بكاملها [1]

و قد أدى اعتقال بيطاط في مارس 1955 إلى حدوث نقلة نوعية في قيادة المنطقة الرابعة التي لم تتمكن من تجاوز الفراغ الذي تركه غياب القائد عن طريق القيام بمبادرة من داخلها وإنما تم ذلك بفعل تدخل قادة المنطقة الثالثة لتسوية المعضلات التنظيمية التي أحدثها ذلك الاعتقال، و تم إسناد قيادة المنطقة لأوعمران الذي استعان بعبان رمضان من أجل إعادة تنظيمها.

ولم يكن ذلك التدخل هو الأول من نوعه للمنطقة القبائل في المنطقة الرابعة وإنما يمكننا اعتباره التدخل الثاني لأن العمليات الأولى في منطقة الجزائر تمت بإسناد ودعم من قادة القبائل، و يبدو لنا في هذا السياق أن التطورات الميدانية التي عرفتها المنطقة الرابعة في المرحلة الأولى أضفت الكثير من المصداقية على تشبث كريم بلقاسم بمطلبه القاضي بإعطاء منطقة القبائل الوضع التنظيمي المستقل عن منطقة الجزائر خلال اتصالات لجنة الخمسة معه في صيف 1954، لأنا كانت الأكثر تنظيما وفعالية من المنطقة التي كان يفترض أن تدمج فيها كناحية، ولا غرابة في الجزم بأن الفضل في استعادة المنطقة الرابعة لتماسكها وقوتا في الفترة التي سبقت مؤتمر الصومام إنما يعود إلى المنطقة الثالثة بشكل كبير .[2]

---

[1] تضمن تقرير الولاية الأولى الذي تم عرضه خلال اجتماع العقداء العشرة (جلسة 14 أوت 1959) الإشارة إلى أرقام حول عدد " المنشقين " والقبائل التي كانوا ينتمون لها تتفق مع ما أشار إليه تريبيي في كتابه " تشريح حرب الجزائر " مما يكشف أنه كان على إطلاع كبير حول معطيات لم تتوفر للباحثين الجزائريين إلا بعد معاينة وثائق الأرشيف الوطني الجزائري , كما يقدم لنا تقرير الرائد مصطفى مراردة الشهير بتسمية (بن النوي) والذي كان قائدا بالنيابة للولاية الأولى في الفترة الممتدة من ماي 1959 إلى أكتوبر 1961 , معطيات هامة حول مشكلة حركات الانشقاق والتمرد على قيادة الثورة في الأوراس , وقد أفردها التقرير الذي رفعه صاحبه إلى هيئة الأركان العامة بتاريخ 12-11-1961 بأرقام وإحصائيات تمثل إضافات قيمة تساعد على بناء صورة واضحة المعالم حول هذه القضية التي تسببت في إضعاف المنطقة التي شكلت العرين الأساسي للثورة التحريرية في بدايتها . أنظر : الدكتور حباسي الشاوش , "من وثائق الثورة الجزائرية" , **مجلة دراسات إنسانية** , العدد الأول , 2001 , كلية العموم الإنسانية , جامعة الجزائر ,ص 299 ؛ عبد الحميد زوزو , **محطات في تاريخ الجزائر** , ص453-460 . وأنظر أيضا :

Philippe Tripier , **autopsie de la guerre d'Algérie** , éditions France- empire ,Paris , 1972 , 338

[2] ويمكن ملاحظة أنه حتى في الفترة التي أعقبت الصومام , تولى اثنين من إطارات الولاية الثالثة قيادة الولاية الرابعة , وهما العقيد سي صادق (دهيليس) والرائد سي صالح (رابح زعموم) .

ولم تحدث في المنطقة الثانية مشاكل بفعل عملية الاستخلاف على رأس القيادة، إذ خلف زيغود ديدوê في جانفي 1955 دون أدb خلاف مع بقية القادة الميدانيين من أمثال بن طوبال وبن عودة، ولكن ذلك الاستقرار على مستوى قيادة المنطقة كان يخفي خلافات شديدة على استخلاف قادة النواحي، وتعد منطقة سوق أهراس مثالا بارزا على ذلك ، فقد تحولت في أعقاب الاستشهاد المبكر لباجي مختار إلى ميدان للتصفيات بين مساعديه ، ومجالا مفتوحا لتدخل عدد من قادة النواحي الـ اورة للمنطقة الأولى من أمثال أƥد الأوراسي وقتال الوردي وغيرهما[2]، كما أدت الأخطاء المبكرة لعبد القادر بن عودة أول قائد لناحية القالة وعنابة إلى إبعاده عنها من طرف مجموعة تنتمي إلى أقدم فوج مسلح شكله ديدوê مراد في تلك المنطقة في سنة 1950 [3]

و يذهب بعض المؤرخين إلى وصف أداء قيادة المنطقة الخامسة في مرحلة الانطلاقة بأنه كان انتكاسة شديدة العواقب، وذلك بالنظر إلى الفشل الذريع للعمليات الأولى التي تم إجهاض معظمها في الأسبوع الأول من نوفمبر 1954، و انتهت بسقوط بن عبد المالك رمضان مساعد بن مهيدي شهيدا في إحدى الغابات القريبة من مدينة وهران في 06 نوفمبر 1954، وكان بذلك أول شهيد من القادة الميدانيين ومن مجموعة الـ22 يسقط على أرض المعركة. وقد أدت تلك التطورات إلى تراجع بن مهيدي إلى المناطق الحدودية مع المغرب بعدما اتضح له الضعف الشديد الذي كان يميز صفوف جيش التحرير، والعزلة الشديدة للمنطقة الخامسة عن بقية المناطق

إن مسايرة بعض الكتابات التي تذهب إلى نفي وجود أدb مستوى للتنسيق بين المناطق في مرحلة الانطلاقة تنطوي على قدر كبير من التضليل من الناحية التاريخية، لأنه على الرغم من عدم توفر قيادة مركزية لإدارة النشاط الثوري، إلا أنه يمكن تسجيل مبادرات ذاتية عديدة للتنسيق بين النواحي وبين المناطق، ويعد تطور العلاقة بين المنطقتين الثالثة والرابعة في سنتي 1954-1955

---

(2) تحولت منطقة سوق أهراس إلى مجال مفتوح للصراعات والتصفيات من أجل استخلاف باجي مختار , و أصبحت منطقة تجاذب بين الشمال القسنطيني والأوراس , ولم تستقر الأوضاع بها إلا بعد اجتماع عين القلعة في 14-08-1955 , الذي تنازل فيه زيغود يوسف عنها لصالح قيادة الأوراس .

أنظر :

Jacques , Duchemin , **l'histoire du FLN** , ED table ronde , Paris , 1962 , p 100

(3) يذكر الرائد سعيداني أن عمار بن عودة قائد الناحية الثانية (القالة –عنابة) في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) دخل في خلافات شديدة مع مجاهدي إثر ارتكابه لأخطاء في القيادة (عدم الفعالية والتسرع في تصفية عناصر ثورية) , وقد أدى ذلك إلى انسحابه تاركا المجال لصعود عمارة بوقلاز (العسكري) الذي لم يلبث أن أصبح القائد الأعلى للقاعدة الشرقية وتحصل على ترقيته إلى رتبة عقيد من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ في أعقاب مؤتمر الصومام . أنظر : **مذكرات الرائد سعيداني** , ص41-42 ؛ محفوظ سعد الله , "**لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز**" , **مجلة الجيش** , العدد 346 , نوفمبر 1993 , ص 40.

مثالا واضحا على وجود توجهات تكاملية بين المناطق التاريخية، كما أن هجومات 20 أوت 1955 كانت تحمل في طياتها شعورا دفينا بالمسؤولية المعنوية والمادية لمنطقة الشمال القسنطيني تجاه الأوراس الذي تحمل بمفرده عبء الثورة لمدة قاربت عشرة أشهر [1]

لقد فرضت ضرورة التأقلم مع الصعوبات الميدانية للعمل الثوري على بعض القادة اللجوء إلى مقايضة بعض النواحي مقابل الحصول على الأسلحة من قادة المناطق المجاورة، فقد تنازل زيغود يوسف عن منطقة سوق أهراس الإستراتيجية من الناحية العسكرية لصالح شيحاني بشير مقابل تزويد الأوراس للشمال القسنطيني بالسلاح والذخيرة. كما ظلت نواحي بأكملها في المنطقة الرابعة تحت الإشراف المباشرة لقادة من المنطقة الثالثة، مثلما كان عليه الحال بالنسبة لناحية سور الغزلان التي كان على رأسها علي ملاح الذي أصبح فيما بعد أول قائد للولاية السادسة عند إنشائها، و يعد علي ملاح من أبرز الشخصيات التي التبست الكثير من الكتابات حول علاقته بمنطقة الجنوب(الصحراء) قبل إنشاء الولاية السادسة، وغالبا ما يتم تبرير تلك العلاقة بقضية التقرير الذي أرسله باسم منطقة الصحراء إلى مؤتمر الصومام ، وفي الحقيقة إن هذا الطرح لا أساس له من الصحة لأن علي ملاح لم يكن مسئولا على منطقة الجنوب وإنما كان قائدا لناحية تنتمي إلى نطاق المنطقة الرابعة [2]

إن المقايضة التي تمت حول منطقة سوق أهراس بتاريخ 14 أوت 1955 بين زيغود وشيحاني لم تكن بدف الابتزاز واستغلال ضعف المنطقة المجاورة، لأن السلاح الذي تحصل عليه زيغود يوسف من طرف شيحاني قبل ستة أيام فقط من الهجومات التاريخية كان من بين أهم أهدافه فك الحصار المضروب على منطقة الأوراس التي قدمته له .

---

[1] لقد أغفلت الدراسات التي تناولت التطور الداخلي للثورة التحريرية جانبا مهما يتعلق بوجود شواهد كثيرة للتنسيق بين المناطق التاريخية (ثم الولايات من بعد) , وقد يكون هذا بفعل المنحى الذي أخذته الكثير من الدراسات الوطنية في تركيزها على دراسة مناطق أو شخصيات بعينها إلى درجة أصبحت تجربة الثورة تبدو وكأنها تكرار لتجارب المقاومات الشعبية في القرن ال 19 , و لا يستبعد أن يكن هذا المنحى بفعل الوقوع في أسر الكتابات التي قامت بتغييب الأبعاد الوطنية والثقافية والعقائدية لجهاد الشعب الجزائري و اختزلت الثورة في صراعات جانبية متواصلة تقوم على الاعتبارات القبلية والنزعات الشخصية نحو الزعامة

[2] لم يكن علي ملاح قائدا للمنطقة السادسة عند انعقاد مؤتمر الصومام , وليس من الصحة في شيء أن يتم الزعم بذلك انطلاقا مما ذهبت إليه بعض الكتابات التي أشارت إلى غيابه عن المؤتمر وقيامه بإرسال تقرير عن تلك المنطقة , ولكن من جهة أخرى لا يمكن نكران أنه كان أكثر المؤتمرين إطلاعا بالأوضاع في مناطق الجنوب بحكم تجربته السابقة في تنظيم ناحية سور الغزلان خلال ملاحقة المنطقة الثالثة لفلول بن لونيس من جبال جرجرة إلى مشارف الصحراء في سنتي 1955-1956 .

ولم يكن انتقال أول قائد لناحية ذراع الميزان في المنطقة الثالثة للإشراف على قيادة ناحية سور الغزلان في المنطقة الرابعة، بهدف التوسع على حساب منطقة كانت تدين بالفضل لمنطقة القبائل في مساعدتها على تجاوز الفترات الحرجة في مرحلة الانطلاقة، وإنما جاءت في سياق ملاحقة المنطقة الثالثة للمجموعات المصالية التي كانت تحمل لواء الحركة الوطنية الجزائرية .حتى اضطرتها إلى الاحتماء بالمناطق الداخلية الواقعة عند مشارف الصحراء في نهاية 1956.

لكن تلك المبادرات الذاتية و الفردية للتنسيق بين المناطق لم تستطع أن تحجب الضلال الكثيفة التي تسبب فيها غياب عملية التنسيق الوطني، خاصة بعدما تعمقت عزلة الداخل عن الوفد الخارجي و بعد استشهاد واعتقال عشرة من أبرز القادة الميدانيين قبل أن تستكمل الثورة عامها الثاني. لأن تلك المبادرات لم تكن تتمتع بصفة الإلزام الفعلي لتسوية المشاكل التي كانت تظهر بسبب ازدياد حالات الشغور في قيادة المناطق والنواحي. وقد كشفت التطورات السلبية التي عرفتها المنطقة الأولى بعد مارس 1956و بالنسبة للولايات التاريخية فيما بعد أهمية امتلاك الثورة لقيادة تنفيذية عليا تشرف على تسوية مشكلات الاستخلاف عن طريق تعيين قادة لسد حالات الشغور قبل استفحال ظاهرة الصراع و الانشقاق.

لقد استمرت وتيرة الثورة في تصاعد مذهل في الفترة الممتدة من أفريل 1955 إلى نهاية سنة 1956، وهو ما تؤكده بعض المصادر الفرنسية التي كانت تعنى بمتابعة حجم العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني[1] . ولكن ذلك التطور الميداني للعمل المسلح لم يكن يعكس حقيقة الوضع في صفوف قيادة الثورة، لأن ارتفاع مستوى الأداء العسكري لجيش التحرير لم يترافق مع إيجاد حلول للسلبيات الكثيرة التي اعترت الأداء السياسي والعسكري للنخبة الثورية في المرحلة الأولى ، وقد بلغ تفكك بعض المناطق درجة أكثر خطورة على استمرارية النشاط الثوري مما أشار إليه بن طوبال حول تعدد أوجه الثورة وأشكال أدائها و تنظيم هياكلها في كل منطقة من المناطق التاريخية الخمسة[2]، إذ تعرضت منطقة الأوراس في أعقاب تصفية شيحاني بشير ثم بعد

(1) ذكر فيليب تريبي أن جيش التحرير الوطني عرف تطورا مذهلا في الفترة الممتدة من أوت 1955 إلى ديسمبر 1956 , وأورد للتدليل على ذلك مؤشرات و إحصائيات حول تزايد المعدلات الشهرية للعمليات العسكرية التي كانت تقوم بها وحدات ذلك الجيش , والتي ارتفعت من 525 عملية خلال سنة 1955 إلى أكثر من 2500 عملية خلال عام 1956 , وهذا ما يكشف أن فعالية جيش التحرير ميدانيا تضاعفت حوالي خمسة مرات في مدة لم تتجاوز ال15 شهرا . أنظر :

Tripier , **op .cit** , p 79

(2) إن ما نقصده هنا هو أن المناطق التاريخية التي كانت تتمتع بالاستقلالية الذاتية وبحرية المبادرة في مواجهة القوات الاستعمارية خلال مرحلة الانطلاقة 1954-1956 , لم تكن في أغلبها(باستثناء منطقة القبائل) تمتلك تنظيما داخليا منسجما وخاضعا لمراكز قيادتها , وإنما تحولت نواحيها بدورها إلى معاقل تحت إشراف القادة المحليين(العشائريين) , وهو ما كان يزيد من الصراعات والمشاكل المتعلقة بالاستخلاف من

استشهاد بن بو العيد إلى تفكك سريع تميز بظهور زعامات قبلية متنافسة فيما بينها ، و رافضة في أغلبها للخضوع لأية قيادة من خارج المنطقة[1] ،و قد تجذر ذلك الموقف إثر تصفية عدد من قادة المنطقة بسبب امتناعهم عن الاعتراف بسلطة القيادة التنفيذية العليا للثورة التي أقرها مؤتمر الصومام فيما بعد .

في ربيع عام 1955 سارعت قيادة المنطقة الثالثة إلى ملء الفراغ في منطقة الجزائر العاصمة ، ونجحت بفضل الموهبة السياسية لعبان رمضان في وضع هيكلة تنظيمية جديدة بها ، و في بداية صيف ذلك العام تفطن بعض القادة في المنطقتين الأولى والثانية إلى الحاجة الملحة لتنسيق الجهود ، وقد تكللت اتصالات زيغود وشيحاني بقيام منطقة الشمال القسنطيني بأول استعراض حقيقي للقوة في حرب التحرير في هجومات 20 أوت 1955[2]. و يمكن القول بأن مثل هاتين الصورتين من الجهد التكاملي كان يعبر عن وعي فعلي عند بعض القادة بأهمية العمل المشترك باعتباره السلاح الأساسي في مواجهة القوة الاستعمارية .

لكن المنحى الذي أخذه ذلك التوجه لم يتجاوز في الواقع محور منطقتين (الأولى – الثانية) و(الثالثة –الرابعة) في الفترة الممتدة من الانطلاقة إلى خريف 1955 ، في حين بقيت المنطقة الخامسة في عزلة تامة إلى بداية سنة 1956 ، و لم يتمكن بن مهيدي من وضع قنوات اتصال برفاقه بسبب انشغاله بتدعيم صفوف جيش التحرير الوطني بها ، حتى أنه أمضى سنة 1955 كلها في البحث عن السبل التي تسمح له بتوفير السلاح لمنطقته عن طريق جلبها من المدن المغربية الواقعة عند الحدود الشمالية الشرقية ، وبلغ به الوضع أنه كان يقوم بمرافقة المجاهدين الذين كانوا ينقلون تلك الأسلحة عبر الخط الفاصل ما بين مدينة الناظور المغربية ومدينة مغنية.[3]

ولم تحقق تلك الجهود سوى نزر يسير من هدفها، وهو ما أدى ببن مهيدي إلى مغادرة منطقته لكي يتوجه إلى القاهرة من أجل حث أعضاء الوفد الخارجي على الإسراع في تموين صفوف الثورة بالأسلحة، وبالإضافة إلى تلك العثرات التي كانت تكشف بعض مواضع العجز في

ناحية , ويؤجج المشاعر تجاه القادة " الدخلاء" من ناحية أخرى . ويمكن التدليل هنا بتجربة شيحاني بشير في الأوراس في أعقاب اعتقال بن بو العيد .

[1] عثمان سعدي بن الحاج , **مذكرات الرائد عثمان سعدي** , ص76-77 .

[2] أشار العقيد صالح بوبنيدر في شهادة له أن هجومات 20أوت 1955 كانت ثمرة لمراسلات بين زيغود يوسف وشيحاني بشير من أجل فك الحصار عن الأوراس الذي تحمل عبء الثورة في الأشهر العشرة الأولى . أنظر : **معالم (سلسلة ذاكرة وتاريخ)** , العدد 01 , 1998, ص 19 .

[3] عبد الكريم حساني , **أمواج الخفاء** , منشورات متحف المجاهد , الجزائر , 1995 , ص28 .

أداء القادة و يمكن أن نشير إلى أنه حتى نهاية عام 1956 لم يتم أيضا انجاز أية خطوة عملية لإنشاء و تنظيم المنطقة السادسة ، و هي المهمة التي تم تكليف بن بو العيد بالقيام بها عند الانطلاقة . و تم بعث فكرة إنشاء تلك المنطقة (الولاية) فيما بعد في الصومام ، لكن هذه المرة تم تكليف الولاية الثالثة بالإشراف والمتابعة نظرا لاستمرار الاضطرابات في الأوراس الذي تحول إلى عبء ثقيل على كاهل قيادة الثورة في سنتي 1956-1957 [1]

في خريف عام 1955 حدث منعطفا هاما في التنسيق بين المناطق عندما بادر عبان رمضان الذي كان يشرف على تنظيم منطقة العاصمة تحت قيادة أوعمران بالاتصال بزيغود يوسف ، وقد أضفى علي كافي على وصول عمارة رشيد مبعوث عبان إلى قيادة الشمال القسنطيني هالة كبيرة ، مما يكشف أنه كان أول اتصال تم بين المنطقة الرابعة والمنطقة الثانية خلال الأشهر العشرة الأولى للثورة[2] . وتمخضت تلك الاتصالات التي تكررت في نهاية عام 1955 وفي مطلع 1956 عن نتيجة هامة ، وهي بعث فكرة عقد الاجتماع الوطني الذي تأخر عن موعده المحدد بما يقارب عام ونصف العام .

وقد وقف ذلك الاجتماع على الكثير من مكامن القصور في المبادئ التنظيمية التي تم اعتمادها و في أسباب العجز في النشاط الثوري بصورة عامة ، و فيما كان يتعلق بالضعف في أداء القادة على وجه الخصوص .و انتهى ذلك الاجتماع إلى تشخيص دقيق و مميز للأعراض السلبية و قدم حلولا هامة ، حتى أنه أصبح بالإمكان القول أن مؤتمر الصومام فرض على أغلب المؤرخين الاعتراف والتسليم بأهميته كمنعطف بارز في مسار حرب التحرير بالنظر إلى الآفاق الكبيرة التي أتاحها أمام الثورة الجزائرية على الرغم من أنه لا يزال يشكل قضية جدالية إلى يومنا هذا .

إن الموضوعية التاريخية تفرض أيضا على أي باحث عدم المجازفة بإسقاط كل السلبيات التي قررها مؤتمر الصومام على عاتق القيادة الميدانية في الداخل، لأن أغلب عناصرها أبلوا البلاء الحسن

---

(1) لقد قامت الولاية الثالثة بعد مؤتمر الصومام بالجهد الأكبر في إعادة ترتيب الأوضاع المتوترة في الأوراس من خلال إرسال لجنتي تحقيق بقيادة محمدي السعيد وعميروش في مطلع عام 1957 , كما كان لها الفضل في بعث فكرة إنشاء الولاية السادسة حيث تم تعيين سي الشريف(علي ملاح) أول قائد لمنطقة ذراع الميزان على رأسها .

(2) وصف علي كافي اتصال عمارة رشيد بالشمال القسنطيني في نوفمبر 1955 بأنه كان" حدثا هاما ضاعف من رفع المعنويات وفك الحصار!" , هذا ما يؤكد العزلة التي استمرت قائمة بين المناطق التاريخية لمدة عام كامل بعد تفجير الثورة . أنظر :

مذكرات علي كافي , مرجع سابق , 97 .

في ظل ظروف كانت تتسم بالصعوبة البالغة، و قد أدى استشهاد أبرزهم مثل ديدوê و بن مهيدي وباجي مختار إلى انعكاسات وخيمة على وتيرة النشاط الثوري في المناطق التي كانت تحت قيادتم ، بسبب فشل المبادرات الفردية التي سعت إلى حل وضعية الشغور ، وهو ما يكشف المكانة الرفيعة و المميزة التي كان يتمتع با هؤلاء على أرض المعركة وفي أوساط الجماهير الريفية الملتفة حولهم .

ويمكن الجزم اليوم بالنظر إلى الكثير من الشواهد المتوفرة بخطأ ما ذهب إليه كل من حربي ومينيي و غيرهما عندما وصفوا أول قيادة للثورة بأنا كانت قيادة الأمر الواقع، للدلالة على أنا قامت على مبدأ فرض نفسها في موقع الزعامة بدف احتكارها، و خطأ وصفها أيضا بأنا لم تكن تمثل سوى عناصر جهوية مميزة في مناطقها الأصلية للدلالة بأنا لم تكن تتوفر على موصفات القيادة الوطنية عند إقدامها على مباشرة العمل المسلح [1]

لقد تحصل بن بو العيد على مبايعة بضعة مئات من أقدم المناضلين في التيار الاستقلالي في مختلف مناطق الأوراس لقيادة الجهاد قبل أن يتحصل على تزكية رفاقه في اجتماع ال 22 لعضوية لجنة ال05،[2] و سالت دماؤه مرتين في طريقه إلى طرابلس في صيف 1954 عندما كان يسعى للقاء بن بلة بدف تنظيم أولى قواعد الدعم الخلفية للثورة هناك، على الرغم من أن الرجل كان يمتلك من الثروة ما كان يغري الكثير من أبناء شعبه وما يغنيه هو عن كل عناء. و تمكن بن بو العيد من جمع الشمل في منطقة تموج بالnاعات العشائرية والخلافات القبلية، و نجح في إيواء رفاقه في المنظمة الخاصة من مختلف مناطق الوطن في الأوراس وجنبهم خطر الملاحقة الاستعمارية لسنوات.

---

(1) إن من أبرز أوجه التضليل في الكثير من الكتابات التاريخية حول الثورة الجزائرية هو تصوير انطلاقتها في صورة سباق نحو الزعامة والسلطة بشكل يفرغها تماما من جوهرها المتمثل في أنها كانت منعطفا تاريخيا في صراع الجزائريين مع الاستعمار , وقد أدى توظيف هذا المنطلق إلى التركيز على الولادة المتأزمة والعسيرة لجبهة التحرير الوطني , و على الصراعات الداخلية التي كانت ترتبط بالدوافع الشخصية والخلفيات الجهوية والعشائرية . و الأدهى من ذلك أن تلك الكتابات حاولت التأسيس لبعد جزائري – جزائري في الصراع الذي شهدته حرب التحرير

(2) روى عبد الوهاب عثماني أحد قادة الأوراس المقربين من بن بو العيد , أن هذا الأخير تحصل على المبايعة والتأييد من طرف المناضلين وأعيان القبائل في أريس وباتنة وبريكة وعين توتة وبسكرة قبل انعقاد اجتماع ال22 في جوان 1954 , وكان على رأس هؤلاء 27 عضوا من قدماء المنظمة الخاصة , وأيد جمال قنان هذه الرواية في مقال له حول دور بن بو العيد في التحضير للثورة وأشار إلى أن بن بو العيد تحصل على بيعة ثانية له بعد فراره من سجن الكدية بقسنطينة في 11-11-1955.أنظر : عبد الوهاب عثماني , "التحضير للثورة وتكوين الأفواج في الأوراس" , **جمعية أول نوفمبر بباتنة / الملتقى الوطني الأول حول الثورة (معالم بارزة في ثورة نوفمبر1954)** , باتنة 1989 , ص85-90 ؛ جمال قنان ," دور الشهيد بن بو العيد في الإعداد لغرة نوفمبر 1954 ", **نفس المرجع** , ص 69 .

و أفنى ديدوê مراد سنوات شبابه المبكر في العمل على تنظيم الأفواج الشبه عسكرية للمنظمة الخاصة في مناطق الشمالي القسنطيني رفقة بن مهيدي ، ولم يكن ديدوê الأفضل في منطقته على حسب تعبير مينيي المضلل ، لأنه لم يكن من مواليد عنابة أو قسنطينة التي أشرف فيها عام 1950 على قيادة تنظيم المنظمة الخاصة ، ولم يكن ابنا للعاصمة إلا بالمولد لأن أصول عائلته تعود إلى منطقة القبائل ، كما أنه كان في فترة ما قبل الثورة من أبناء منطقة التيطري لأنه كان مسئولا على دائرة المدية التابعة لولاية البليدة في التقسيم الإداري والسياسي لحزب الشعب عام 1953 [1]

لقد كان القادة الميدانيين الأوائل للثورة يشكلون الثلة الأكثر وعيا بالانحراف الذي أصاب التيار الاستقلالي في الصميم،كما أن تركيز جهودهم نحو هدف دقيق طيلة سنوات 1950-1954 وابتعادهم عن الانجراف نحو الصراعات الهامشية لصا آ المشروع الثوري كان يعبر عن مستوى رفيع في الشعور بالمسؤولية ولم يكن يعبر عن نزعات شخصية صرفة نحو القيادة ، لأن فرص النجاح القصير المدى في دحر القوة الاستعمارية كانت أبعد من أن تكون حتى مجرد حلما ورديا ،و على الرغم من أنم لم يكونوا من رجال الواجهة داخل حركتهم السياسية و في صفوف النخبة السياسية الوطنية آنذاك إلا أنم امتلكوا الشجاعة على "الارتماء في الماء قبل تعلم السباحة " على حد تعبير عبد الحفيظ بوصوف .

ولكي لا يتهم مثل هذا التحليل بالوقوع في أسر شخصيات من أبرز رموز حرب التحرير، وجب توضيح أن أهم مكامن الخلل في العمل الثوري خلال مرحلة الانطلاقة لم تكن في أغلب الحالات بفعل أداء القائد الميداني، وإنما كثيرا ما كانت بسبب افتقاد جملة من الشروط الأساسية لqداء الجيد، لأن الشروع في العمل المسلح لم يتوفر على قدر كاف من التحضير المادي والمعنوي، وهذا ما تكشفه موازين القوة التي لا يمكننا وصف حجم تباينها عندما نضع طلائع جيش التحرير الوطني التي لم تكن تتجاوز بضعة مئات من ا ا اهدين في نوفمبر 1954 في مقابل أكثر من سبعين ألف من الجنود والشرطة والدرك الاستعماريين. كما أن التركز الشديد في أول هيئة لقيادة أركان

[1] إن النموذج الذي يقدمه لنا ديدوش مراد يتيح الفرصة لدحض التأويلات والمزاعم التي روجتها الكتابات الفرنسية حول معيار الانتماء الجهوي الذي تم اعتماده كأساس في توزيع المهام بين عناصر القيادة الثورية الأولى , لأن ديدوش كان يجمع بين الأصول القبائلية البعيدة والمنشأ والطفولة في العاصمة , إلى جانب تجربتين مختلفتين في النضال السياسي في كل من الشمال القسنطيني (المنظمة الخاصة) وفي منطقة التيطري (رئيس دائرة المدية في تنظيم حركة الانتصار) خلال الفترة 1950-1954 .

الثورة لم يسمح بإيجاد حلول سريعة للحالات الكثيرة في شغور مواقع القيادة في المناطق والنواحي خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1956. ولا يعود السبب في ذلك إلى الحلقة الضيقة التي تم فيها حصر القيادة الأولى فقط، وإنما كان ذلك بفعل انعدام صيغ دقيقة لتحديد طريقة وشروط الاستخلاف لمنع حدوث حالات لانفلات الوضع بعد استشهاد أو اعتقال أو غياب القائد في مختلف مستويات القيادة الميدانية.

و يمكن أيضا أن نعزو الكثير من السلبيات التي طرأت على سير النشاط الثوري في مرحلة الانطلاقة إلى سبب جوهري وأساسي أغفلته معظم الكتابات التي أرخت للثورة التحريرية، و الذي يتعلق بغياب جبهة التحرير الوطني عن المعركة في الأشهر الأولى من الثورة. وقد يبدو هذا الطرح غريبا للوهلة الأولى، ولكنه يصبح منطقيا عند نعلم أن القادة الميدانيين للثورة كانوا من الناحية النظرية مؤسسين لجبهة سياسية ولجناح عسكري تابع لها، ولكنهم انشغلوا بأداء مهام عسكرية في الغالب مع بعض الجهود السياسية المحدودة في نطاق ضيق لم يتجاوز مناطقهم إلا نادرا بسبب انقطاع التواصل بينهم.

و كان بإمكان عناصر الوفد الخارجي سد مثل ذلك الفراغ بالنظر إلى هامش الحركة الذي كان متاحا أمامهم بعيدا عن أرض المعركة الخطرة. ولكن العائق المتمثل في مبدأ أولوية اتخاذ القرار من الداخل من جهة، و غياب دور المنسق الوطني من جهة أخرى أصاب الأداء السياسي لجبهة التحرير الوطني في الشهور الأولى من الثورة بالعقم، ولم يتم تخصيب ذلك الجانب إلا بمبادرة عبان رمضان في شهر جوان عام 1955 عندما وقع الوثيقة الثانية في الثورة بعد البيان التاريخي الشهير باسم جبهة التحري الوطني بعنوان " تعليمات " ، ثم وقع وثيقة أخري في منتصف ذلك الشهر أيضا باسم جبهة التحرير الوطني ، وتضمنت دعوة الشعب الجزائري إلى مقاطعة التدخين وتعاطي الكحول[1]

6- 2/الوفد الخارجي للثورة الجزائرية 1954-1956:

تلتقي أغلب الكتابات حول انطلاقة الثورة وتطورها السياسي والعسكري عند الفكرة التي تقسم أول قيادة للثورة إلى جناحين، أحدهما ميداني في الداخل (قادة المناطق)، والآخر للدعم

---

(1) Harbi ,**les archives** , pp 105-106

والإسناد الخلفي في الخارج وكان يتشكل من خيضر وأيت أحمد وبن بلة ثم بوضياف في آخر المطاف، ولكن على الرغم من صحة هذه الفكرة ظاهريا، إلا أن أغلب تلك الكتابات لم تتحر الدقة في تحديد طبيعة دور القيادي للجناح الخارجي الذي عرف بتسميات مختلفة كالوفد الجزائري و البعثة الجزائرية والوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني أو بمصطلح " مندوبية الخارج " في المرحلة الأولى من حرب التحرير.

وقبل الخوض في محاولة تسليط الضوء على الأداء الذي قام به عناصر الوفد الخارجي في الفترة التي تمتد من الانطلاقة إلى انعقاد مؤتمر الصومام ، و تقييم مختلف الجوانب الايجابية والسلبية فيه ، يبدو من الأسلم في هذا السياق أن نعود إلى الأصول الأولى التي ظهرت فيها أول تشكيلة لما أصبح يعرف بعد انطلاقة الثورة بالوفد الخارجي . لأن تلك العودة إلى بداية الخمسينيات سوف تسمح لنا بتتبع المسار المرحلي الذي تكون ذلك الوفد من خلاله في سنوات 1951 – 1954 في القاهرة، التي كانت ملجأ وملاذا وقاعدة انطلاق لنشاط عدد كبير من قادة الحركات الوطنية المغاربية .

كان محمد خيضر أول من حط رحاله بالقاهرة عام 1950، بعد فراره من الجزائر في أعقاب اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف الشرطة الفرنسية التي اكتشفت أيضا أن خيضر شارك في عملية بريد وهران إلى جانب رفاقه وقام باستغلال صفته التمثيلية كنائب في البرلمان الفرنسي في مساعدة رفاقه على نقل الأموال إلى العاصمة، وسرعان ما أصبح خيضر في القاهرة عضوا أساسيا في لجنة تحرير المغرب العربي كممثل حزب الشعب الجزائري في صفوف تلك اللجنة، وبعد أكثر من سنتين التحق به حسين آيت أحمد في 22 جويلية 1952 في عضوية لجنة تحرير المغرب العربي(1)، أما أحمد بن بلة فقد التحق برفيقيه في القاهرة في عام 1953 لأنه توجه بعد فراره من سجن البليدة عام 1952 إلى فرنسا حيث قضى مرحلة قصيرة في السرية في أحد الأحياء الباريسية(2)

و يذكر علي محساس رفيق بن بلة في سجن البليدة و في الفرار منه أنهما لم يكونا يرغبان في مغادرة التراب الوطني لكن قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، التي كانت تشعر بالقلق

---

(1) Tripier , **Autopsie de la guerre d'Algérie** ,op.cit , pp56-57

(2) Henri Charles, Favrod , « Ahmed ben Bella : président un peu , prisonnier Beaucoup », **le temps stratégique** , n° 03 , Hiver 1982-1983, Genève . pp28-53.

من تجمع قدماء المنظمة الخاصة أرغمتهما على اللجوء إلى فرنسا ،و هناك تم توجيه بن بلة إلى القاهرة ، وأسندت إلى محساس مهمة تنظيمية في فدرالية الحركة بفرنسا [2]

وكان محمد بوضياف هو أخر من التحق بأعضاء الوفد الخارجي، وتختلف الكتابات التاريخية حول تحديد التاريخ الدقيق للالتحاق بوضياف برفاقه الثلاثة في القاهرة، فقد أشار فيليب تريبيي إلى أن ذلك كان في 27 أكتوبر 1954[3] ، بينما ذهب مبروك بلحوسين إلى التشكيك فيما ذكره تريبيي لأنه أورد الرسالة التي قام بوضياف بإرسالها من العاصمة السويسرية برن بتاريخ 29-أكتوبر 1954 إلى رفاقه في القاهرة لإطلاعهم بموعد تفجير الثورة في أول نوفمبر[4] ، وهذا ما يرجح صحة الكتابات التي تذهب إلى تحديد التحاق بوضياف بالوفد الخارجي في 02 نوفمبر 1954 .

إن هذه اللمحة التاريخية حول تشكل ما عرف فيما بعد بالوفد الخارجي للثورة تبدو مهمة لفهم خلفيات تقاسم الأعباء والمهام بين عناصر أول هيئة أركان في الثورة، ولكن يجدر بنا عدم التسرع في إضفاء التسميات واستخلاص النتائج الغير الدقيقة فيما يتعلق بالوفد كجناح لتلك الهيئة، وبأدائه العملي كقيادة ثورية في الخارج في مرحلة الانطلاقة، وتكمن دواعي مثل هذا التحفظ في أنه لا يمكن لنا اعتبار ذلك الجناح الخارجي بأنه كان يمثل" الوفد الخارجي للثورة "قبل تاريخ انخراط عناصره الثلاثة الأولى خيضر أيت أحمد و بن بلة في مشروع لجنة الـ05، وإذا ما أثبتنا رواية محمد بوضياف حول التحضير لأول نوفمبر 1954، فإن التاريخ الدقيق لتأسيس الوفد الخارجي للثورة كان في شهري جويلية وأوت 1954،وما كان قبله لم يكن سوى الوفد الجزائري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت تحرص على إبقاء عضويتها في صفوف مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي منذ عام 1947.

وليس في مثل هذه النتيجة أي جديد إذا ما أمعنا النظر في طبيعة ميلاد جبهة التحرير الوطني ذاتا ، التي تميزت بأنا كانت أشبه ما تكون بحركة انشقاق من صلب التيار الاستقلالي ، ولم يكن ذلك الانفصال يهدف كسب مواقع القيادة على حساب الزعامات التقليدية داخل البلاد فحسب ، وإنما إلى الاستحواذ على كل الهياكل التنظيمية للحركة الأم واحتوائها في الخارج ، و في هذا السياق يمكن اعتبار أن الانقلاب على الحركة في الداخل منذ جوان 1954 كان متزامنا مع

---

(2) علي محساس , **المرجع السابق** , ص 385

(3) Tripier **, op.cit**, p57

(4) Belhocine, **op.cit** , pp 77-78

الخطوات التي كان يجري الإعداد لها للانقلاب عليها في القاهرة ، وسوف يتواصل ذلك المسعى مع محمد بوضياف في محاولته الأولى لبناء أول هيكلة تنظيمية لفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا في مطلع عام 1955 على حساب فدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية هناك ، والتي كانت تنتصب كعائق كبير بفعل الولاء والتأثير المصالي [1]

ومن دواعي التحفظ على تسمية " الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني " حتى بعد مرور أشهر عديدة من بداية العمل المسلح ، الغموض الشديد الذي كان يحوم حول الطبيعة الحقيقية للدور الذي كان منوطا بالوفد الخارجي وموقعه الفعلي في أول قيادة للثورة ، لأن ذلك الوفد لم يكن يتسمى في الرسائل التي كان يوجهها للمهاجرين في فرنسا ولقيادة منطقة الجزائر العاصمة بذه التسمية على الرغم من ان الكثير من الكتابات غالبا ما توظفها بصورة غير دقيقة[2].

إن استعراض المسار الذي تم من خلاله تطور الأداء السياسي والعسكري لما عرف بالوفد الخارجي للثورة خلال سنوات حرب التحرير بشكل دقيق سيسمح بوضع تلك التسميات العديدة التي عرف با في سياقها السليم بما يتوافق مع المعطيات التاريخية التي ميزت أداء الثورة بشكل عام. ويعكس أيضا التغيرات التي طرأت على تشكيلة و مهام الوفد الخارجي من مرحلة إلى أخرى.

إن الصعوبة في إضفاء تسمية الوفد الخارجي في بداية الثورة بأنه كان وفدا لجبهة التحرير الوطني لا تعود إلى خلفية أنه لم يكن على صلة با، نظرا لأن مثل هذا الزعم يمكن اعتباره هرطقة تاريخية لكون عناصره الأربعة الأولى كانت من الـموعة المؤسسة لكل من جبهة وجيش التحرير الوطني ، لكن تلك الصعوبة تكمن في الغموض الذي كان يلف أداء قيادة الثورة بشقيها الداخلي والخارجي في الجوانب المتعلقة بالمهام الدقيقة لعناصرها ، فقد أدى مبدأ القيادة الجماعية كما أشرنا سالفا إلى منح حرية المبادرة للقادة في الداخل ، ولكنه في المقابل لم يوضح حدود الصلاحيات و طبيعة المهام بدقة بالنسبة للقادة في الخارج .

لم يكن دور الوفد الخارجي واضحا في مرحلة الانطلاقة، ولم يكن موقعه في قيادة الثورة معلنا بدرجة تسمح له بالمبادرة كما كان الشأن بالنسبة للقادة الميدانيين في المعاقل، وهو ما يدفع

---

(1) إن نجاح جبهة التحرير الوطني في الانقلاب على حركة انتصار الحريات الديمقراطية في القاهرة ثم في فرنسا , يسمح لنا بالقول بأن صفة الحركة الانفصالية داخل التيار الاستقلالي لم تبق ملازمة لها سوى لفترة قصيرة , لأنها على الرغم من افتقادها لواجهة سياسية بارزة سرعان ما تحولت إلى بديل فعلي للحركة الأم, وشرعت في إزاحتها بالمناورات السياسية داخليا وخارجيا بأسلوب مزدوج يقوم على المناورة السياسية حينا وعلى المواجهة بالقوة حينا آخر .

(2) Harbi **, les archives** , p105.

كل محاولة للبحث في هذا الموضوع إلى أن تتوقف عند طرح تساؤل جوهري عما إذا كان ذلك الوفد يقوم بمهمة الدعم والإسناد الخلفي للثورة (الإمداد بالسلاح) ، أم أنه كان يجمع بين تلك المهمة إلى جانب القيام بدور الواجهة السياسية المفقودة للثورة في المرحلة الأولى من حرب التحرير ، وعلى الرغم من أن الكتابات التاريخية تقدم لنا شواهد كثيرة على هذا الدور المزدوج ، إلا أننا لم تبرز في الغالب موقع عناصر الوفد الخارجي في قيادة الثورة في سنتي 1954- 1955 .

إن الأسباب الرئيسية التي كانت تقف وراء استمرار الغموض حول دور وموقع الوفد الخارجي إلى نهاية عام 1955، هي في الأغلب الأسباب ذاتها التي كانت وراء الضعف والتفكك اللذين ميزا مستوى الأداء السياسي على وجه الخصوص عند القادة الميدانيين في الداخل. ويمكن القول أن محمد حربي كاد أن ينفرد بوضع يده على أهم تلك الأسباب، ونقصد بذلك ما حدث من غياب و تراجع كبير لجبهة التحرير الوطني عن الإشراف على قيادة الثورة،و قد ظهر ذلك في انكفاء العمل السياسي المعلن والواسع لجبهة التحرير في مقابل تخليها لقادة جيش التحرير الوطني بتولي زمام المبادرة لأشهر طويلة .

لقد ذهب محمد حربي إلى القول بأن جبهة التحرير الوطني في مرحلة الانطلاقة" لم تكن سوى شعارا و رمزا ، لأن أغلب مؤسسيها كانوا على رأس قيادة المناطق ، و كان الوضع يعبر حينها على سيطرة جيش التحرير على قيادته السياسية على الرغم من أن قادة المنظمة الخاصة الذين كانوا وراء تفجير الثورة كانوا يعترفون بأولوية الحزب على تنظيمه العسكري "[1].

إن تحليل حربي يبدو منطقيا في ما يتعلق بأداء قادة المعاقل الذين يمكن تبرير ضعف نشاطهم السياسي ومحدوديته في بداية الثورة بالظروف الصعبة التي كان عليهم مواجهتها على أرض المعركة ، ولكن نصف القادة المؤسسين لجبهة التحرير الوطني (أربعة من تسعة) كان بإمكانهم سد ذلك الفراغ لولا الخلل الكبير الذي كان يعتري المبادئ التنظيمية التي تم اعتمادها ، والتي أثبتت التطورات اليومية في حرب التحرير أنها لم تكن عملية في أغلب الأحيان .

و كما أشرنا سابقا إلى الانعكاس السلبي لغياب دور المنسق الوطني على أداء القادة في الداخل، يمكن إسقاط الكثير من النتائج السلبية لغياب ذلك الدور على أداء الوفد الخارجي أيضا، و يجدر توضيح أن التأكيد على هذه المسألة مرة ثانية لا تستدعي الأخذ بالمبررات التي ساقتها بعض المصادر لتبرير انصراف بوضياف عن الدور المحوري في التنسيق بين الداخل والخارج لصالح

(1) Harbi **, mirage et réalité** , p125

القيام بمهام أخرى، ولا تستدعي من جهة أخرى نفيها أو التشكيك فيها، لأن مناقشة مثل هذه المسائل لا تدف إلى تحميل وزر التداعيات السلبية على عاتق ما و إنما تدف إلى التأسيس لقراءة نقدية موضوعية لتجربة الثورة التحريرية.

وقد تقودنا هذه القراءة إلى الجزم بأنه من الخطأ اعتبار بوضياف ضمن المجموعة التي كانت تشكل النواة الأولى للوفد الخارجي، بالنظر إلى أن المهمة التي كانت ملقاة على عاتقه كانت تجعل منه همزة وصل بين قادة المعاقل وعناصر الوفد الخارجي، ولكن تحول بوضياف بمبادرة شخصية منه إلى القيام بنشاط سياسي في فرنسا بعد أشهر قليلة من الانطلاقة ثم التحول ثانية للإشراف رفقة بن مهيدي على محاولات تنظيم سبل الإمداد بالأسلحة انطلاقا من اسبانيا والمغرب إلى تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام . هو الذي جعل الكثير من المؤرخين يصنفون بوضياف في عضوية الوفد الخارجي بصورة تشكل تجاوزا لذلك التقاسم في المهام الذي اعتمدته المجموعة المفجرة للثورة .

إن تحليل النقائص التي شابت جوانب كثيرة من النشاط الثوري بشكل دقيق يؤدي بالضرورة إلى حصر أهم الأسباب التي كانت وراء ظهور " صراع النخب " القيادية خلال الثورة ، و إذا كان البعض من تلك الصراعات يعود في خلفياته إلى تباين المواقف في الفترة السابقة للانطلاقة بين مفجري العمل المسلح وبقية نخب التيارات الوطنية . فإن البعض الآخر منها كان بفعل الانتقادات المتبادلة بين القادة الثوريين أنفسهم، وهذه الانتقادات التي عادة ما كانت تبدأ في شكل احتجاجات على الأداء السلبي، سرعان ما كان يتم تفسيرها بأنها كانت تنطوي على نوايا للزعامة والقيادة. وتحفل تجربة الثورة بنماذج للخلافات التي انطلقت من الاختلاف في التصورات إلى صراع الأشخاص، و الغريب في أغلب تلك الصراعات أنها كانت تخفي مواضع العجز والقصور وتبرر الكثير من الأخطاء الجسيمة التي تم ارتكابها من طرف عدد من أبرز قادة الثورة التحريرية و تغلف النوايا المبطنة للطموحات الشخصية للقيادة.

و يعد توتر العلاقة ما بين الوفد الخارجي و النواة الأولى للقيادة الوطنية المركزية للثورة في الفترة الممتدة من أفريل 1955 إلى أكتوبر 1956 أول حلقة من حلقات تجاذب النخب القيادية الثورية ، لأن تلك العلاقة التي تميزت لأول مرة خلال حرب التحرير بالتواصل المستمر ظاهريا بين الداخل والخارج كانت تخفي في جوهرها توترا شديدا وضع عناصر من المجموعة التاريخية المؤسسة لجبهة التحرير الوطني في صفوف الوفد الخارجي في مواجهة مجموعة جديدة من القادة الذين لم

يكونوا مع موعد الانطلاقة ، ولكنهم تمكنوا من ملء الفراغ الكبير الذي طرأ على النشاط الثوري في الداخل منذ ربيع سنة 1955 ، وشرعوا في إضفاء لمسات هامة في مسار حرب التحرير .

7-2/ إرهاصات تكوين القيادة الثورية المركزية:

عرفت الثورة في بداية مرحلة الانطلاقة فترة حرجة بشكل كبير، إذ تمكنت القوة الاستعمارية من إضعاف منطقة الشمال القسنطيني والقطاع الوهراني في وقت قصير، وتعرض تنظيم الثورة في منطقة العاصمة إلى التفكيك بعد خمسة أشهر من بداية العمل المسلح، أدى اشتداد وقع ذلك العمل إلى ازدياد القمع والتصميم الاستعماري، وانتهت جولة المواجهة في السنة الأولى من حرب التحرير إلى حصيلة ثقيلة بالنسبة للقيادة الثورة التي فقدت عددا كبيرا من قادتها الميدانيين في الشهور الأولى من أمثال بن عبد المالك رمضان في 06 نوفمبر 1954 وباجي مختار في 18 نوفمبر 1954 وديدوش مراد في 18 جانفي 1955 واعتقل البعض الآخر منهم مثل مصطفى بن بو العيد في فيفري 1955 و رابح بيطاط 23 في مارس 1955، و قد أدى ذلك إلى ظهور حالات كثيرة للشغور في مواقع القيادة الميدانية، واستحالت تلك الحالات في الكثير من الأحيان إلى خلافات حول الزعامة و أفرزت أولى الحركات الانشقاقية عن جيش التحرير الوطني في المناطق التي كانت عند الانطلاقة من أبرز معاقله، وزاد انقطاع القادة في الداخل عن بعضهم ومع رفاقهم في الوفد الخارجي في تكريس عزلة مناطق بأكملها، حتى أن منطقة وهران لم تعرف بعد التعثر السريع عند الانطلاقة أي نشاط ثوري منتظم إلى نهاية عام 1956.

لكن مع بداية ربيع سنة 1955 التحقت مجموعة من المناضلين السابقين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية بصفوف الثورة، وكان من أبرز هؤلاء عبان رمضان الذي تمكن كل من كريم بلقاسم و أعمر أوعمران من تجنيده في جبهة التحرير الوطني بعد أسابيع قليلة من خروجه من السجن الذي قضى فيه خمسة سنوات كاملة بتهمة الانتماء إلى المنظمة الخاصة.

كان التحاق عبان رمضان بمنطقة العاصمة في نهاية جانفي 1955، وكانت المهمة التي تم تكليفه للقيام بها هي مساعدة رابح بيطاط في مجال الدعاية للثورة، ولكن الأفق سرعان ما اتسع أمامه بعدما تم اعتقال بيطاط من طرف الشرطة الاستعمارية في فخ تم استدراجه إليه من طرف العميل الشهير باسم سليمان لاجيدان[1].

[1] إن تجربة هذا العميل شبيه بتجربة بلحاج الجيلالي , فقد ذكر محمد حربي أن أصوله تعود إلى عائلة ميسورة في بشار , وكان من المناضلين القدماء حتى أن لجنة ال06 فكرت في توليته على رأس المنطقة السادسة , ثم ظهر فيما بعد أنه كان أداة بيد المصالح الخاصة

لم يرتق عبان إلى قيادة المنطقة الرابعة لأن كريم بلقاسم قرر تعيين مساعده القديم على رأسها ، و كان من المحتمل أن يتولى قيادتنا علي محساس الذي طلب الإذن من قادة الوفد الخارجي للدخول إلى التراب الوطني من أجل استخلاف بيطاط لأنه كان على دراية واسعة بالمنطقة (مسقط رأسه في مدينة بودواو) ، لكن بن بلة فضل توجيهه للإشراف على المناطق الحدودية وتولي قيادة " قاعدة تونس" .[1] كما كانت الفرصة متاحة أمام بوضياف لكن هذا الأخير كان قد ترك مهمة التنسيق و استغرق جهده في إيجاد حلول لمشكلة الدعم اللوجستيكي (الإمداد بالأسلحة)على جبهة الحدود الغربية إلى جانب بن مهيدي .

ويمكن التدليل على طبيعة المرحلة الحرجة التي كانت تعرفها الثورة في ربيع 1955 ، بالعودة إلى أهم الصحف الناطقة آنذاك باسم الكولون في الجزائر التي كانت تقيس حجم الثورة و فرص استمرارها بما تبقى من قادة المناطق آنذاك ، وإذا ما استعدنا ما تمت الإشارة إليه من فقدان الثورة للقادة فإنه يصبح بالإمكان استيعاب ما كانت ترمي إليه الدعاية الاستعمارية عندما كانت تدعي أن الثورة كانت قد خسرت أكثر من نصف قادتنا بعد 06 أشهر من انطلاقتها .

إن ذلك الأفول الذي كانت الدعاية الاستعمارية تقوم بالترويج له من أجل كسر همم الجزائريين وإلى استدراج النخبة السياسية الوطنية إلى المشاركة في مشاريع خطيرة على مصير الثورة ، تزامن مع بداية انبعاث جديد للنشاط الثوري بقيادة مجموعة نشيطة من السياسيين المحترفين الذين نجح عبان رمضان في إقناعهم بالانخراط في صفوف الثورة بعد أشهر قليلة من التحاقه بالعاصمة .

لقد كان أول ما هال عبان هو الثغرات التنظيمية الكبيرة في صفوف الثورة،و كان على رأسها انعدام التنسيق بين المناطق ، وضعف الأداء عند الوفد الخارجي فيما يتعلق بالدعم والإمداد بالسلاح ، كما وقف عبان رمضان على غياب شبه مطلق للدعاية الثورية المنظمة المضادة للدعايتين الاستعمارية والمصالية ، ولم يلاحظ في الميدان أية جهود سياسية لاحتواء الطبقة السياسية القديمة بهدف قطع الطريق على المبادرات الاستعمارية الهادفة إلى خلق ما عرف "بالقوة الثالثة " .

الاستعمارية التي حاولت استخدامه كطعم لاعتقال قادة المنطقتين الثالثة والرابعة , أما المناضل عيسى كشيدة فقد خالف حربي عندما أشار إلى أن أصول هذا العميل تعود إلى بسكرة , شارك في تفجير الثورة لكنه بعد اعتقاله في بسكرة تحول إلى عميل فرنسي , وقد تمت تصفيته على يد مجاهدين بنواحي ندرومة . أنظر :

Harbi **, mirage et réalité** , p123 ; Kéchida , **op .cit** , pp113-114.

[1] محمد عباس , **ثوار عظماء** , مطبعة دحلب ,1991 , ص 159 ؛ الطاهر جبلي , **المرجع السابق** ,ص 77 .

لم ينتظر عبان رمضان طويلا وإنما شرع في القيام بجملة من المبادرات السياسية والتنظيمية التي يمكن أن نصفها بأنا كانت الخطوات الأولى نحو تأسيس قيادة ثورية مركزية . و كانت الميزة الظاهرة في مبادرات عبان في الفترة الممتدة من أفريل إلى سبتمبر 1955 تتمثل في تعدد اتجاهاتا وأهدافها ، فقد وقع أول نداء للشعب الجزائري باسم جيش التحرير الوطني بعد البيان التاريخي الشهير عند الانطلاقة بتاريخ 01 أفريل 1955 و ولم يلبث أن تفطن إلى الغموض الذي تسبب فيه غياب النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني منذ بداية حرب التحرير فقام بتحرير ثاني منشور باسم جبهة التحرير بعد بيان أول نوفمبر في شهر جوان 1955 بعنوان " تعليمات من جبهة التحرير الوطني إلى مناضليها " وتضمن توضيح للعلاقة التكاملية بين التنظيمين السياسي والعسكري للثورة الجزائرية .

ولم يفوت عبان رمضان في المنشورات الأولى الفرصة لتحديد وشرح مواقف جبهة وجيش التحرير الوطنيين من التطورات و المستجدات التي كانت تشهدها الساحة السياسية في البلاد ، فقد تضمن بيان أفريل توجيه تحذيرات للمصاليين ، كما وردت تحذيرات أخرى في منشور جوان السالف الذكر لعدد من ممثلي الطبقة السياسية الجزائرية الذين كانوا على وشك الانخراط في مناورات استعمارية ، وتضمن أيضا دعوة للمناضلين إلى العمل على فضح المصاليين .

إن الملفت في نشاط عبان رمضان هو الحيوية الكبيرة التي كانت تجمع بين الفكر النظري والعمل الميداني ، لأنه لم يكتف بإصدار منشورات لتوضيح المواقف السياسية للثورة من تطورات الأحداث ، ولم يقف عند حدود التحذير أو الإدانة وإنما سارع إلى احتواء أبرز عناصر النخبة السياسية في تيارات الحركة الوطنية من أجل قطع الطريق على مساعي جاك سوستال الذي كلف مدير ديوانه الرائد (المستشرق- المستعرب) فنسان مونتاي[1] بالاتصال بعدد من الوطنيين الجزائريين من أمثال فرحات عباس و عبد الرحمن كيوان وبن خدة ومولاي مرباح والشيخ خير الدين وغيرهم بدف إقناعهم بمشروعه الرامي إلى إنشاء قوة ثالثة معتدلة ، وهو ما كان يخفي في

---

(1) يعد الرائد فنسان مونتاي نموذجا نادرا من القادة العسكريين الفرنسيين في الجزائر الذين جمعوا بين الممارسة السياسية في دواوين الحكومة العامة وبين الكتابة الاستشراقية , بدأ حياته المهنية ضابطا في الجيش الاستعماري في الجزائر , وكان أول احتكاك مباشر له بالثورة خلال قيامه باستجواب بن بو العيد بعد اعتقاله عند الحدود التونسية , أصبح فيما بعد عضوا في الجمعية الاستشراقية " فرنسا- المغرب"وألف أكثر من 09 كتب حول اللغة العربية والإسلام والشعوب الإسلامية , ثم اعتنق الإسلام في الستينيات وتحول إلى مناصر للقضية الفلسطينية . للمزيد أنظر : دانيال ريغ , **رجل الاستشراق** , ترجمة إبراهيم صحراوي , ط1 , الجفان والجابي للطباعة والنشر , قبرص , 2000,ص 46 .

طياته النية الاستعمارية المبيتة في عزل الثورة سياسيا قبل الشروع في تدميرها بكل ما كانت تتيحه آلة الدمار العسكرية الاستعمارية .

تمكن عبان رمضان من استمالة أبرز الوجوه المركزية من أمثال بن خدة وسعد دحلب بعد فترة قصيرة من خروجهم من السجن في ماي 1955 ، ثم انخرط في سلسلة من الاتصالات مع شخصيات من مختلف التيارات الوطنية في الفترة الممتدة من جوان 1955 إلى أفريل 1956 و نجح بمساعدة كل من بن خدة ودحلب ورشيد عمارة ثم بن مهيدي فيما بعد في ضم كل من الأمين دباغين والشيخ خير الدين والشيخ عباس بن الشيخ الحسين وصاΓ الونشي والشيخ عبد اللطيف سلطاني والربيع بوشامة و عمار أوزقان ومحمد البجاوي وعيسات إيدير وقايد مولود وفرحات عباس وأɓد فرنسيس وأɓد بو منجل وتوفيق المدني وغيرهم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني .

وتمكن عبان من استمالة عدد من الوجوه الميزابية مثل الشاعر الوطني البارز مفدي زكريا والشيخ بيوض ، وفي سياق تلك الجهود ولدت فكرة إعداد النشيد الوطني كبديل لqناشيد التي كانت تمجد الوطن ومصالي الحاج معا(1). وتحقق للقيادة الثورية في تلك المساعي مددا جديدا من الرجال وموردا خصبا من المال بعدما توجه التجار الميزابيين في العاصمة إلى دفع اشتراكاتم لصاΓ جبهة التحرير الوطني التي تعهدت بحمايتهم من ابتزاز العناصر المصالية لهم .

التفت عبان رمضان بعدما أحس بنجاحه في تفويت الفرصة على مرامي سوستال إلى تسوية معضلتين رئيسيتين كانتا تنتصبان كأبرز العقبات أمام النشاط الثوري في المرحلة الأولى من الثورة ، و نقصد بذلك غياب التنسيق بين مناطق الداخل ومع الوفد الخارجي و ضعف الامداد بالسلاح من الخارج . و كانت بداية هذا المسعى في سبتمبر 1955 ، ففي ال20 من ذلك الشهر أرسل عبان رمضان أول رسالة له إلى أعضاء الوفد الخارجي ، وأوفد الأمين دباغين لرئاسة ذلك الوفد في القاهرة ، و في شهر نوفمبر وصل عمارة رشيد مبعوث عبان إلى زيغود يوسف في الشمال القسنطيني بدف ربط قنوات اتصال منتظمة بين المنطقة الثانية والمنطقة الرابعة ،و حدث تبادل الآراء حول فكرة عقد اجتماع وطني لتقييم حصيلة النشاط الثوري في مرحلة الانطلاقة . ثم تكررت الاتصالات عن طريق سعد دحلب في بداية عام 1956 حيث أرسله عبان رمضان في مهمة لتقصي تطورات الأوضاع في المنطقتين الأولى والثانية . وتكاد

(1) Mammeri, **op.cit** , pp187-192.

الكتابات التاريخية تجمع بأن أهم ثمار تلك الاتصالات كانت تتمثل في بعث فكرة عقد مؤتمر (اجتماع أو ندوة) وطني يضم كل قادة الثورة.

2-8 تأزم العلاقة بين قيادة العاصمة والوفد الخارجي:

في مقابل المكاسب التي تم تحقيقها في توحيد الجبهة السياسية الداخلية لم تثمر جهود عبان باتجاه أعضاء المجموعة الأولى التي تشكل منها الوفد الخارجي نتائج عملية على الرغم من تواصل المراسلات التي استمرت من سبتمبر 1955 إلى أكتوبر1956 بصورة مستقرة ساهمت ظاهريا في كسر العزلة بين الداخل والخارج. لأن ذلك النجاح النظري لم يكلل بنتائج ميدانية ايجابية بالنسبة للأهداف التي كان عبان يتوخاها من تلك المراسلات. ويعود السبب الرئيسي في الفشل إلى المنحى التصادمي الذي كان ميز تطور العلاقة بين القيادة الثورية المركزية الناشئة في العاصمة وبين الجناح الخارجي لأول هيئة أركان للثورة .

لقد انكشفت تلك العلاقة المتوترة عن أول صدام معلن بين قائدين بارزين في الثورة الجزائرية، كان الأول منهما ينتمي إلى التاريخين التسعة الذين يعود إليهم الفضل في المبادرة بتحضير وتفجير الثورة، وكان الثاني ينتمي إلى الوجوه الصاعدة في قيادة جبهة التحرير الوطني، التي قامت بسد الفراغ ومعالجة النقائص التي طرأت على النشاط الثوري بعد أشهر قليلة وعصيبة .

إن الإطلاع على بريد الجزائر – القاهرة الذي يحتوى على الرسائل المتبادلة بين عبان رمضان والوفد الخارجي خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1955 إلى أكتوبر 1956. يتيح للقارئ المتمعن أن يقف على جملة من الأسباب التي كانت وراء الصدام بين عبان وبن بلة ، فقد انطلق ذلك الصدام من الانتقادات الشديدة لعبان رمضان لأداء عناصر الوفد الخارجي في ميدان الدعم اللوجستيكي ، ثم تطور إلى تباين شديد بين قيادة الداخل وقادة الخارج في تحديد أولويات النشاط الثوري ، وقد ظهر ذلك جليا في الاتجاهات المختلفة لجهود الطرفين .

ففي الوقت الذي كان فيه عبان يسعى لعقد مؤتمر وطني للثورة في الداخل منذ ديسمبر 1955، كانت اقتراحات أعضاء الوفد الخارجي تعطي الأولوية للشروع في تحضير مشروع إنشاء حكومة جزائرية في المنفى، كما انتقد عبان رمضان الانشقاقات (بين عناصر الوفد الخارجي) التي حالت دون توحيد وتركيز الجهود، وقد ظهرت دلائل ذلك في فترة مبكرة عندما تراجع بوضياف عن الاستمرار في أدائه لمهمة التنسيق وانسحب إلى القيام بمهام أخرى في فرنسا ثم عند الحدود المغربية . ثم تأكد ذلك الوضع عندما انصرف أيت أحمد برفقة أمحمد يزيد إلى الجهود الدبلوماسية

في نيويورك وبعض المحافل الدولية الأخرى، وظهر أن الوفد الخارجي لم يكن يضم في الواقع سوى شخصيتين مؤثرتين هما بن بلة وخيضر منذ الانطلاقة إلى خريف عام 1955 .

حاول عبان احتواء الوفد الخارجي في القاهرة وإخضاعه لإشراف القيادة الثورية المركزية الناشئة في العاصمة، وكانت أولى خطواته في هذا المسعى عن طريق إرسال محمد الأمين دباغين في لرئاسة ذلك الوفد، لكن المحاولة فشلت بفعل رفض بن بلة لذلك التعيين الذي فسره بأنه كان يعد تجاوزا للصلاحيات من قبل عبان رمضان.

لكن عبان استمر في محاولته تلك في منتصف عام 1956 عندما قام بتوجيه عدد من أبرز الوجوه السياسية لqحزاب الوطنية التي التحقت بالثورة إلى الانضمام إلى عضوية الوفد الخارجي بالقاهرة الذي أصبح يضم إلى جانب الأعضاء الأوائل كل من توفيق المدني وفرحات عباس وعبد الحميد مهري وأɓد بومنجل وأɓد فرنسيس وغيرهم.

ثم عرف الخلاف بين قيادة العاصمة والوفد الخارجي أو بالأحرى بين عبان وبن بلة منعطفا خطيرا بعدما تم انعقاد مؤتمر الصومام في غياب ممثلين عن الوفد الخارجي، لأنه تحول إلى مواقف علنية رافضة لقرارات ذلك المؤتمر من طرف بن بلة ، ومواقف صارمة في الانتقال إلى وضع تلك القرارات موضع التطبيق العملي من طرف عبان رمضان . و انتهى أول فصل من فصول تلك المواجهة إلى تشكل تحالفين يقف كل منهما في مواجهة الآخر في خريف 1956 .

إن أسلم وجه لتقييم الأداء الذي قام به عبان رمضان في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الصومام ، يقتضي الابتعاد به عن صراع الأشخاص الذي تم اتخاذه كقاعدة عند أبرز المؤرخين الذين كتبوا حول تاريخ الثورة الجزائرية . لأن ذلك الصراع كثيرا ما يحجب الرؤية الواضحة للبصمات الكبيرة التي تميزت بـا جهود عدد من أبرز قادة الثورة.

ولا يجب أن يفهم بأن هذا الطرح يعبر عن دعوة ضمنية لتجاوز الكثير من الجوانب السلبية في مسار حرب التحرير، و لكن مجاراة كتابات العسكريين والمؤرخين الفرنسيين في اختزال تجربة الثورة الجزائرية في حلقات متواصلة من الصراعات الشخصية الدموية لا تعد منهجا سليما في قراءة تلك التجربة التاريخية الثرية بالمناقب الشخصية والجماعية أيضا.

لقد كان عبان رمضان صاحب البصمات الشخصية الأكثر بروزا خلال السنوات الأولى من حرب التحرير، حتى أنه بالإمكان الجزم بأنه نجح في العديد من مواضع فشل النخبة الثورية الأولى، فقد تمكن من إيجاد الواجهة السياسية المفقودة عندما نجح في ضم نخب التيارات الوطنية إلى

صفوف جبهة التحرير الوطني، وأرسى دعائم أول هيئة مركزية لقيادة الثورة عندما تمكن من ربط الاتصالات بالمناطق وقام ببعث النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني الذي شهد مرحلة سبات شتوي طويل نسبيا بعد الانطلاقة.

و في الواقع لم يؤسس عبان رمضان جبهة سياسية متعددة التيارات في داخلها، وإنما قام بصهر كل الكفاءات والطاقات في صفوف جبهة التحرير الوطني إلى درجة أن عناصر التيارات الوطنية تماهت بصورة شبه كلية في التنظيم الثوري الذي كان عبان يحاول أن يجعل منه حزبا جماهيريا مسلحا. وكانت أهم ميزة في نشاطه هي الجرأة في المبادرة بينما كان الكثير من القادة يتخذون مواقف مترقبة، كما كان المنعطف الرئيسي في جهود عبان رمضان قبل مؤتمر الصومام يتمثل في شروعه في محاولة مركزة القيادة الثورية داخل البلاد عن طريق إخضاع وإلحاق الهيئات الخارجية للثورة في كل من مصر وفرنسا بنواة القيادة المركزية في العاصمة الجزائر.

و اتضح ذلك في سبتمبر 1955 عندما أرسل دباغين لقيادة الوفد الخارجي في القاهرة. و عندما قام أيضا بإرسال الصالح الونشي في 27 نوفمبر من نفس السنة للإشراف على فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا[1] ، واصطدم الونشي هناك بالعناصر المقربة من محمد بوضياف ، و لم تتمكن القيادة الجديدة من فرض نفسها على رأس فدرالية فرنسا حتى نهاية 1956 عندما أرسل عبان عبد المالك تمام لمساندة الونشي[2] .

إن أبرز ما تمكن عبان من إنجازه من منتصف عام 1955 إلى صيف 1956 كان يتمثل بعثه لنشاط جبهة التحرير الوطني ثم في توحيد القوى السياسية الجزائرية في صفوفها، و في التفوق بشكل كبير على الدعاية المصالية وتقويض انتشارها عندما بادر إلى استئصالها ميدانيا. كما أنه يعد صاحب الفضل في إفشال المحاولة الاستعمارية التي رمت إلى إنشاء " قوة ثالثة"، وفي التحضير لمؤتمر الصومام ، و كانت له أيضا لمسات هامة في تشجيع المبادرات التي كانت وراء تأسيس عدد من أبرز التنظيمات الجماهيرية التي قدمت دعما متعدد الأوجه للنشاط الثوري كالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والاتحادين العامين للعمال والتجار الجزائريين التي حاول فيما بعد استثمارها في القيام بأشكال جديدة من العمل الثوري .

---

[1] A-M, Louanchi **,parcourt d'un militant nationaliste Algérien** , p68 .
[2] Meynier , **Histoire intérieure**, p173 .

الفصل الثالث:

الهيئات القيادية للثورة من الصومام إلى تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى

أوت56-سبتمبر 1958

3-1/ قرارات مؤتمر الصومام كعامل في تفريق صفوف القادة:

يذهب عدد من المؤرخين الجزائريين والفرنسيين إلى إضفاء قيمة تاريخية بالغة الأهمية على مؤتمر الصومام ، فقد ذهب أزغيدي محمد لحسن إلى أن ذلك المؤتمر" كان الحدث الأكثر أهمية في تاريخ جبهة التحرير الوطني"[(1)]، واعتبر مبروك بلحوسين أن" المرحلة التي جاء فيها انعقاد مؤتمر الصومام ، هي المرحلة الأكثر غنى وجدلا في تاريخ الثورة "[(2)]، أما علي كافي فقد وصفه بأنه " كان حدثا تاريخيا عظيما "[(3)]، و خلص بنجامين سطورا إلى أن " الصومام غير وجه الثورة بصورة كبيرة "[(4)].

جاء انعقاد المؤتمر بعد جهود طويلة قام بها كل من عبان رمضان وزيغود يوسف بدأت في شتاء 1955، وانتهت في صيف 1956، ويمكن القول بأن الروايات المختلفة حول الشخصية التي كان لها السبق في الدعوة إلى عقد اجتماع بين قادة الثورة تصبح في مجموعها ذات أهمية نسبية، لأن تلك المبادرة لم تكن سوى بعث لفكرة الاجتماع التي افترق عليها مفجروا الثورة في الأسبوع الأخير من أكتوبر 1954. ولكن أهميتها تصبح بالغة عندما ندرك أن تطورات حرب التحرير تجاوزت الكثير من حسابات وتقديرات المجموعة الأولى من القادة إلى درجة أنه لم تعد هناك أدنى مؤشرات تسمح لأي مؤرخ حتى بمجرد الزعم بأنه كانت هناك نوايا في اتجاه جمع وتوحيد صفوف الثورة قبل منتصف عام 1955، وفي هذا السياق تصبح مبادرة عبان رمضان التي لقيت تأييد زيغود يوسف ذات دلالة على انبعاث النشاط الثوري المنظم بعد فترة عصيبة مرت بها الثورة في عامها الأول.

لم يكن السعي نحو عقد المؤتمر يسيرا فقد تطلب تحضيرا مكثفا واستشارات واسعة مع بعض قادة المناطق ومع الوفد الخارجي، و لجأ كل من عبان و بن مهيدي وبن خدة إلى مجموعة من المناضلين الذين التحقوا بصفوف الثورة بعد الانطلاقة بهدف إعداد نصوص الأرضية السياسية التي عرفت ببرنامج الصومام ، والتي قدمت للمناقشة خلال جلساته التي استمرت من 20 أوت إلى 04 سبتمبر 1956 . وكان أبرز عناصر تلك المجموعة التي أشرفت على إنجاز تلك الأرضية عمار أوزقان وعبد المالك تمام وعبد الرزاق شنتوف ومحمد البجاوي [(5)]

---

(1) محمد لحسن أزغيدي , **المرجع السابق** , ص :117.

(2) Mabrouk , Belhocine, **op.cit** ,p 10

(3) علي كافي , **مذكرات** , 105 .

(4) Benjamin,Stora, **histoire de la Guerre d'Algérie** , p37

5) حول المجموعة التي قامت بتحرير نصوص ما يعرف بأرضية أو ميثاق الصومام أنظر كل من :;

وفرضت الصعوبات الميدانية على منظمي الاجتماع تغيير مكان وتاريخ انعقاده لأكثر من مرة ، [1]من مناطق عدة في الشمال القسنطيني إلى الناحية الأولى من المنطقة الرابعة ، ثم انتهى المؤتمرون إلى الاجتماع في المنطقة الثالثة بضواحي منطقة إيفري أوزلاقن المحاذية للضفة اليسرى من الصومام

لقد كان مؤتمر الصومام على الرغم من الأهمية الكبيرة التي توليه إياه الكتابات التاريخية على مختلف مشارب أصحابا، منعرجا خطيرا في العلاقات بين القيادة المركزية الناشئة للثورة التي اتضحت ملامحها تحت قيادة " قائد أوركسترا جديد " هو عبان رمضان في سنتي 1955-1956 ، وبين أρد بن بلة أكثر عناصر الوفد الخارجي طموحا ومكانة في القاهرة . وقد تسبب ذلك في انتقال الصراع بين الرجلين إلى تشكل تحالفين كبيرين في خريف 1956 وقف الأول منهما خلف القيادة الوطنية الجديدة وكان الثاني يناصر الزعامة التاريخية للثورة في الخارج، وقد فتح ذلك الخلاف الأبواب على احتمالات وخيمة العواقب لولا التفكك السريع الذي حدث في صفوف أنصار بن بلة إثر حادثة القرصنة الجوية الشهيرة في 22 أكتوبر 1956.

كان الطعن في تمثيلية الصومام هو الذريعة الأولى التي ارتكز عليها الرافضون لقراراته ومبادئه التنظيمية، و تعد هذه المسألة التي كان بن بلة أول من أشار إليها في رسالته التي وجهها لعبان في أعقاب انعقاد مؤتمر الصومام.[2] في سياق تبريره لعدم تمثيلية المؤتمر لقيادة الثورة التحريرية ، وتواترت فيما بعد الكتابات التاريخية التي لم تنته إلى إثبات قائمة محددة ودقيقة لعدد المؤتمرين في الصومام من ناحية ، وإثبات الصفة التمثيلية التي شاركوا بإ في المؤتمر .

ويعد التباين بين الروايات والكتابات التاريخية في هذا الموضوع كبيرا إلى درجة أن هناك من أشار إلى حضور خمسة قادة فقط في مقابل من ذكر ثلاثة أضعاف ذلك العدد . فقد ذهب إيف كوريار إلى إحصاء 15 عضوا في مؤتمر الصومام[3]، لكن شهادة بن طوبال أكدت أن عدد الذين شاركوا في جلسات المؤتمر لم يتجاوز 06 أشخاص ، وهم بن مهيدي ، عبان، كريم ، بن طوبال، زيغود، أوعمران . وأوضح أن بعض القادة حضروا برفقة مساعدين لهم ، فكان إلى جانب كريم

Mammeri **,op.cit** p198-199 ;Meynier ,**histoire intérieure** , p175 ;Hamdani **, op.cit** ,p175
وأنظر أيضا : سليمان الشيخ , **المرجع السابق** ,ص 140 .

[1])- أنظر كل من :شوقي عبد الكريم , **دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية** , دار هومة , الجزائر , 2004 , ص :106-107 ؛ محمد لحسن أزغيدي , **المرجع السابق** , ص:119 .

[2] أنظر نص الرسالة التي وجهها بن بلة إلى عبان في Harbi**, les archives** ,p168 .

[3] Yves ,Courriere **, le temps des léopards** ,Ed Fayard, Paris , 1969, p371 .

بلقاسم كل من محمدي السعيد وعميروê . وكان أوعمران برفقة دهيليس (صادق) ، أما مرافقي زيغود وبن طوبال فقد كانوا أربعة وهم علي كافي وحسين رويبح وعبد القادر بن عودة و إبراهيم مزهودي .[1]

إن شهادة بن طوبال تبدو أكثر دقة مما ذكره كوريار في تحديد العناصر الأساسية في المؤتمر وتحديد العناصر التي كان دورها استشاريا مع قادة مناطقها خارج جلسات المؤتمر، لكن ما ذكره كوريار حول عدد الذين حضروا في المؤتمر بصورة عامة كان أكثر دقة ، لأن مجموع ما ذكره بن طوبال كان 13 عضوا ، ويمكن إثبات مشاركة كل من أحمد بوقرة الذي رافق أوعمران ودهيليس من خلال تواتر شهادات تاريخية كثيرة، كما يمكن إثبات حضور علي ملاح (سي الشريف) الذي تذهب كتابات كثيرة إلى ترجيح غيابه مع الإشارة إلى تقريره عن المنطقة السادسة .[2] كما يذهب عمار pداني إلى الإشارة إلى حضور 16 مؤتمرا في الصومام ، و يشير إلى أن علي ملاح شارك رفقة وفد المنطقة الرابعة[3]

إن الوثائق الرسمية التي تضمنت محاضر جلسات المؤتمر لم تخف عدم اكتمال الصفة التمثيلية لجميع القادة ، لأن العنوان التي ظهرت به كان بالعبارة التالية " محاضر جلسات اجتماع 20 أوت 1956 لمسؤولي قطاع وهران و5ال قسنطينة والقبائل ومنطقة الجزائر العاصمة " [4] و هو ما يعبر ضمنيا عن عدم حضور الأوراس و الوفد الخارجي ، لكن بن بلة ذهب إلى الزعم بعدم

---

(1) أوضح بن طوبال في شهادة سمعية بصرية نادرة له أن عدد المؤتمرين في الصومام كان يتكون من 06 أشخاص , وبهذا يتفق ما أورده حربي في كتاباته , لكنه أشار إلى أن القادة كانوا برفقة مساعدين لهم لم يسمح لهم بالمشاركة في الجلسات الرسمية .أنظر : **شهادة بن طوبال حول مؤتمر الصومام في القر ț المدمة "تاريخ الجزائر 1830-1962** " .وزارة المجاهدين –المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 – 2002 .

(2) - إن جوهر الاختلاف بين المصادر التاريخية في تحديد عدد المؤتمرين في الصومام يعود إلى اعتماد بعضها على محاضر الجلسات التي لم تشر سوى لمجموعة مشكلة من 06 قادة , بينما رجحت كتابات أخرى شهادات متواترة تثبت مشاركة وحضور عدد آخر من القادة بصورة غير رسمية(مرافقين للقادة) , ويعد علي ملاح من بين الشخصيات التي شكلت موضع اختلاف شديد حول مشاركته والصفة التمثيلية التي شارك بها– فقد ذهب حربي مثلا إلى نفي مشاركته ونسب إليه إرسال تقرير باسم المنطقة السادسة(التي لم تكن قد تشكلت بعد) , بينما ذكر حمداني أن سي الشريف(علي ملاح) شارك في المؤتمر مع وفد المنطقة الرابعة , وأشار سطورا إلى حضوره أيضا لكن رفقة وفد المنطقة الثالثة , وقد أضافت وثيقة نشرتها آن ماري الونشي في كتاب حول مذكرات زوجها الغموض حول الصفة التمثيلية التي شارك بها علي ملاح في المؤتمر على الرغم من أنها أثبتت مشاركته بحكم وجود توقيع باسم سي الشريف إلى جانب القادة المؤتمرين الستة : بن مهيدي – عبان , كريم – بن طوبال – أوعمران – زيغود . حول هذا أنظر :

Hamdani ,**Krim Belkacem, op.cit**, pp176-177 ; Stora , **Histoire de** ,p37 ;A-M ,Louanchi , **op.cit** , p 215 .

(3) Hamdani , **Idem,** p176-177.

(4) جاء العنوان الكامل لمحضر جلسات الصومام بالعبارة التالية : " محضر جلسات اجتماع 20 أوت 1956 لمسؤولي قطاع وهران و مناطق القبائل والجزائر العاصمة والشمال القسنطيني " . أنظر : محمد لحسن أزغيدي , **المرجع السابق** , ص :153 .

مشاركة المنطقة الخامسة على الرغم من حضور بن مهيدي ، و الغريب أن مجموعة من قادة سوق أهراس التي انضمت إلى صف بن بلة بتحريض من علي محساس أشاروا أيضا إلى عدم تمثيلية الصومام لأنه لم يتح لهم فرصة المشاركة ، وهو ما كان يكشف عن طموحات أولائك القادة في الحصول على وضعية " الولاية التاريخية" لناحيتهم التي لم تكن قبل المؤتمر تتمتع بوضع تنظيمي يعطيها الحق في المشاركة .

أما فيما يتعلق بغياب المنطقة الأولى عن المشاركة في المؤتمر ، فإن الغريب أن بن بلة ،-بعد أكثر من 40 عاما من الوقائع وما تتيحه من هامش للاطلاع والتمعن - لم يستطع في شهادته الشهيرة عبر قناة الجزيرة أن يقترح أو يرشح ولو شخصية قيادية واحدة في تلك المنطقة للمشاركة في الصومام بالنظر إلى ما كانت تعرفه الأوراس من صراعات وانشقاقات داخلية في أعقاب استشهاد بن بو العيد .

تبقى المسألة الوحيدة التي يمكن توجيه البحث نحو تقصيها بشكل دقيق في الجانب المتعلق بالطعن في تمثيلية الصومام ، و هو ما يقود بصورة مباشرة إلى تسليط الضوء على الحيثيات الحقيقية التي تحكمت في غياب الوفد الخارجي عن المؤتمر ، وهي المسألة التي أثارتا بعض الكتابات في سياقات متناقضة يذهب بعضها إلى اتام عبان بتجاوز الوفد والمناورة من أجل تفويت فرصة الحضور على ممثليه (بن بلة- خيضر[1]،على الرغم من أن مراسلات عبان كانت قد أعلمت الوفد الخارجي بمشروع عقد المؤتمر منذ أن كان مجرد فكرة نظرية في ناية عام 1955[2]، ويذهب البعض الآخر إلى تفسير ذلك الغياب بتقاعس وتردد عناصر الوفد عن الدخول إلى التراب الوطني[3] .بالنظر إلى

(1) Harbi , **les archives de la révolution**, p173

(2) يمكن أن نقف على هذا بالإطلاع على رسالة عبان رمضان الموجهة إلى الوفد الخارجي بتاريخ 01 ديسمبر 1955 حيث أطلع أعضاء لوفد عن نتائج الاتصالات الأولية مع الشمال القسنطيني . أنظر:

Belhocine , **le courier…** , p 114-115 .

(3) - لقد ذهبت الكتابات التاريخية في تفسيرها لغياب الوفد الخارجي عن مؤتمر الصومام طرائق قددا , فقد ذهب كل من توفيق المدني وعمار حمداني ومبروك بلحوسين وغيرهم إلى ترجيح تردد جماعة بن بلة وانعدام الرغبة الحقيقية لديهم في الحضور, بينما بررها كل من محمد قنطاري وسعد دحلب ومحمد لحسن أزغيدي بصعوبة المسالك وخطورة الأوضاع و عوائق الاتصال وغيرها . أنظر: أحمد توفيق المدني, حياة كفاح ، الجزء 03 ,ص 187 ؛ أزغيدي , مرجع سابق ,ص120 وأيضا :

Hamdani**, op.cit** , p176 ; Belhocine **,Idem** , p182; Mohamed Guentari , **l'organisation politico- administrative et militaire de la révolution Algérienne** ,vol 01, OPU, Alger, 1996, p82 ; Saad Dahlab **, mission accomplie pour l'indépendance** , Alger, 1990, p43

امتلاكهم القدرة على القيام بذلك آنذاك بحكم تجربتهم في الحرب العالمية الثانية وفي المنظمة الخاصة و نجاح عدد من القادة من قبلهم في اجتياز الحدود الشرقية في تلك الفترة(1).

إن السبب الرئيسي في عدم حضور الوفد الخارجي للمشاركة في مؤتمر الصومام يعود إلى الخلاف الشديد بين بن بلة وعبان رمضان، لأن بن بلة كان يعرب عن استنكاره الشديد للخطوات الانفرادية التي كانت تقوم بـا القيادة التنفيذية للثورة في الداخل (قيادة العاصمة)، كما أن صيغة الدعوة إلى المشاركة في المؤتمر التي اقترحها عبان رمضان على أعضاء الوفد، عندما طلب منهم إرسال ممثل أو اثنين عنهم، كانت تعني أن عبان لم يكن يرى بأن ذلك الوفد كان يمثل الجناح الخارجي لقيادة جبهة التحرير الوطني، وإنما مجرد بعثة مكلفة بمهام محددة، وهذا ما كشفته رسائله الاحتجاجية التي طلب فيها من أعضاء الوفد الخارجي عدم التحدث باسم جيش التحرير الوطني في الخارج .

و يمكن توظيف جملة من الشواهد التي يمكن من خلالها التدليل على أن حضور عناصر الوفد الخارجي لو قدر له أن يحدث لأدى ذلك إلى الاصطدام بين عبان وبن بلة ، فقد رفض الأول كل الاقتراحات التي تقدم بـا الوفد الخارجي فيما يتعلق بإنشاء حكومة مؤقتة في الخارج ،و رفض مشروع إنشاء لجنة عليا مشكلة من 12 عضوا يتقاسم الداخل والخارج من خلالها قيادة الثورة ، كما حذر عبان عناصر الوفد من الاستمرار في الاتصالات الغير رسمية مع الفرنسيين ، وطلب منهم عدم التصرف كوزراء وسفراء قبل الأوان عندما أحس بتركيزهم على الجهود الدبلوماسية وتراجع أداهم في الجانب المتعلق بالدعم اللوجستيكي .

ثم جاءت قضية الرسالة المشبوهة الموجهة إلى شيحاني بشير في نـاية عام 1955 ، والتي جاءت فيها دعوة إلى قادة المنطقة الأولى والمناطق الحدودية الشرقية إلى التمرد على القيادة المركزية التي كان يشرف عليها عبان رمضان ، وهو الأمر الذي جعله يوجه رسالة شديدة اللهجة إلى محمد خيضر ممثل الوفد الخارجي أعلن فيها أنه إذا تم إثبات تورط بن بلة في ذلك المسعى فإنه كان يستحق الشنق .

---

(1) يذهب محمد تقية إلى دحض الكتابات التي بررت غياب الوفد الخارجي عن مؤتمر الصومام بخطورة المسالك وصعوبة اجتياز الحدود في عام 1956 , ويمكن تأييد ما ذهب إليه تقية من أن عبور الحدود كان يسيرا آنذاك لأن بن مهيدي نجح في اجتيازها أكثر من مرة شرقا وغربا , كما أن ما نعرفه عن المؤهلات العسكرية الجيدة عند بن بلة صاحب ميداليات الشرف في الحرب العالمية الثانية في معارك مونتي كاسينو ومرسيليا تعزز فرضية التردد والتقاعس عن الحضور بفعل توتر العلاقة مع قيادة الداخل أكثر من المبررات الأخرى .حول ما ذهب إليه تقية أنظر :

Mohamed TEGUIA, **l'Algérie en guerre** ,p169 .

إن تلك العلاقة المتوترة لم تكن حافزا لƏ بلة من أجل المشاركة في المؤتمر ،ولعل هذا ما يفسر بعض الشيء نزوعه إلى الأخذ بنصيحة فتحي الذيب الذي حذره من المغامرة بالتوجه إلى الجزائر ، كما أن انشغال عناصر الوفد الخارجي الثلاثة خيضر وبن بلة وأيت أƥد بالجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنشاء حكومة في الخارج تفسر أيضا عزلة الخارج عن ما كان يجري في الداخل ، فقد تواجد أيت أƥد في نيويورك و إسبانيا لفترة استمرت بضعة شهور و لم يطلع على المساعي الجارية في الداخل من أجل عقد مؤتمر الصومام إلى فترة ما بعد انعقاده ،و بينما استمر بوضياف في عزلته في إسبانيا وعند الحدود المغربية ، كان تركيز كل من بن بلة وخيضر يصب نحو العمل على مشاركة الوفد الخارجي في الندوة المغاربية التي كان مزمعا عقدها في تونس في أواخر أكتوبر 1956، وهذا ما يوضح أن ذلك الوضع كان يعبر عن الاختلاف الشديد في تحديد الأولويات بين القيادة المركزية في العاصمة وبين الوفد الخارجي الذي كانت عناصره البارزة مشتتة بين القاهرة وإسبانيا ونيويورك طيلة الشهور الثمانية الأولى من عام 1956 .

إلى جانب الطعن في الصفة التمثيلية لمؤتمر الصومام من طرف الغائبين عنه ، ذهب هؤلاء إلى اعتبار أن قراراته تضمنت انحرافا خطيرا عن التوجهات الأساسية للثورة عندما تمت إعادة صياغة الهدف الذي تم تحديده في بيان أول نوفمبر بشكل أبعد البعد الإسلامي عن الدولة الوطنية المستقلة المأمول إعادة بنائها بعد الاستقلال .

وعلى الرغم من القراءات المختلفة حول هذه المسألة التي كانت نقطة جدل كبير بين المؤتمرين حتى أن بعض المصادر أشارت إلى أن زيغود يوسف وإبراهيم مزهودي هددا من بالانسحاب من المؤتمر، إلا أن تبرير عبان رمضان لتلك اللمسة اللائكية في أرضية الصومام نجح في تجاوز ذلك الاختلاف. عندما تمكن من إقناع رفاقه بأن ذلك التغيير كان يهدف إلى تسهيل الجهود الرامية إلى احتواء اليساريين الجزائريين وكسب تأييد المعتدلين والرأي العام الفرنسي.

وإذا ما أخذنا برأي محمد حربي الذي ذهب إلى أن الرهان الحقيقي في الاختلافات حول قرارات الصومام كان يكمن في الصراع حول القيادة[1] ، فإنه يصبح بالإمكان أن نفسر كل من تبريرات عبان رمضان المضللة و مواقف بن بلة المدافعة عن البعد الإسلامي بأنها كانت ميكيافلية أكثر مما كانت تعبر عن موقف مبدئي، والحجة في ذلك أن بن بلة الذي سمحت له الظروف التاريخية بالإشراف على قرارات أخطر من قرارات الصومام في الجانب المتعلق بتوجهات الدولة المستقلة ،

---

(1) Harbi, **mirage et réalité**, p173

تجاوز بنفسه في مؤتمر طرابلس في جوان 1962 ذلك البعد وبتأييد من عناصر يسارية في صفوف جبهة التحرير الوطني كالتي اعتمد عليها عبان رمضان في صياغة وتحرير أرضية الصومام في أوت 1956 .كما أن عبان رمضان لم يكن أداؤه بريئا من النوايا الرامية إلى تمرير توجهاته العلمانية بعدما نجح في تقزيم دور القيادة التاريخية التي كان يعبر عنها بن بلة كممثل للوفد الخارجي في المرحلة الأولى الممتدة من أفريل 1955 إلى أوت 1956، ثم بإبعاد كل من بن بلة وخيضر وأيت أحمد وبوضياف من أول جهاز تنفيذي مركزي للثورة التحريرية.

3-2 الأولويات : مبادئ تنظيمية أم مواقع قيادية :

إن ما تمت الإشارة إليه حول الخلافات التي تسببت فيها قرارات الصومام على الرغم من أهميتها كأسباب رئيسية في توتر العلاقة بين القيادة الثورية المركزية وبين الوفد الخارجي، إلا أنها لم تكن بمستوى ما أحدثته المبادئ التنظيمية التي جاءت بها مقررات ذلك المؤتمر من صراعات وتباين في المواقف إلى نهاية حرب التحرير. ونقصد هنا الجدل الذي استمر بين قادة الثورة حول مبدأ أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج.

لقد تم تفسير مبدأ أولوية السياسي على العسكري بأنه كان يؤسس لإنفراد عبان رمضان والمجموعة المقربة منه داخل أول تشكيلة للجنة التنسيق والتنفيذ بالإشراف على قيادة الثورة[1] ، وما كان يزيد الطين بلة هو أن أغلب عناصر تلك المجموعة كانوا من المركزيين المتهمين من قبل مؤسسي جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1954 بأنهم كانوا ذوي نزعة إصلاحية داخل التيار الاستقلالي ، وبأنهم كانوا آخر من ركب قطار الثورة على حد تعبير بن بلة الخصم العنيد لتواجدهم في الهيئات القيادية للثورة .

وعلى الرغم من أن ظاهرة جبهة التحرير كانت تزاوج بين عسكرة المناضلين وبين تسييس المجاهدين إلى درجة أنه لم يكن بالإمكان التمييز بشكل دقيق بين الطبيعتين المتماهيتين للوظيفتين السياسية والعسكرية في التنظيم الداخلي الذي اعتمدته جبهة التحري الوطني خلال حرب التحرير كلها. إلا أن جهل البعض والنوايا السيئة عند البعض الأخر أدت إلى تفسير هذا المبدأ بمعزل عن المفاهيم الدقيقة لما كان تعنيه أولوية السياسي على العسكري في إدارة وقيادة حركة تحرير وطنية، بل وحتى بالنسبة لأي دولة ذات سيادة عندما تنخرط في حروب خارجية.

---

(1) علي كافي – **مذكرات ....**– ص:102.

فقد كان الجنرال و المنظر الحربي البروسي الشهير كلاوسفيتس- الذي استلهم عدد من قادة المنظمة الخاصة الكثير من أفكاره العسكرية التي ضمنها في مؤلفه البارز " حول فن الحرب"- صاحب المبدأ الأساسي الذي كان يعرف الحرب " بأنا استمرار للسياسة بوسائل أخرى " كما كان رئيس الوزراء الفرنسي البارز جورج كليمونصو يتبنى ذلك التصور لأن الحرب في نظره كانت " مسألة جدية بصورة كبيرة لا تسمح بالتخلي عن الإشراف عليها للعسكريين ".

ولكن مثل هذا الوعي بالعلاقة بين طبيعة القيادة وأولوياتا لم يكن متوفرا عند قطاع عريض من القادة الميدانيين للثورة، و يمكن أن نلاحظ أن كل المواقف الاحتجاجية على ذلك المبدأ أغفلت ما تضمنه بيان أول نوفمبر الذي حدد الطبيعة السياسية للهدف من الصراع مع الاستعمار .[1]

إن الاحتفاظ بمبدأ القيادة الجماعية الذي تم اعتماده من طرف أول قيادة للثورة كان كافيا لتبديد المخاوف من نزوع الجهاز التنفيذي الذي أقره مؤتمر الصومام نحو الزعامة الفردية ، خاصة وأنه كان في صفوفها عنصرين من القادة الرواد ، كما أن الممارسة الميدانية في النشاط الثوري كانت تضع العناصر العسكرية في موضع أولوية على المحافظين السياسيين الذين كانوا يخضعون لنظرائهم العسكريين الذين يحملون نفس الرتب معهم .

وعلى مستوى قيادة الولايات لم يكن بالإمكان الفصل بين صلاحيات العقداء كقادة سياسيين وتلك التي تظهرهم كقادة عسكريين. ويمكن القول أن القراءة السلبية و المواقف المتحفظة التي جوبه با هذا المبدأ كانت تنبع في الأساس من حقيقة تاريخية ميزت تجربة جبهة التحرير الوطني عن بقية حركات التحرير المعاصرة لها ، وهي أن جبهة التحرير لم يكن لها وجود فعلي خارج جيش التحرير الوطني خلال سنوات الثورة ، ويمكن ملاحظة هذا بشكل جلي في الشهور الأولى التي تميزت بغياب شبه كلي لما يمكن أن نعتبره جهازا سياسيا يشرف على أداء ثوري مسلح ، وهذا ما كان يتناقض في جوهره مع العقيدة التنظيمية التي ترﺑﻰ عليها قدماء المنظمة الخاصة الذين كانوا يؤمنون بسلطة الحزب على تنظيمه العسكري .

---

[1] رياض الصيداوي," صراع النخب : دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر ", **رسالة الأطلس الأسبوعية**، العدد 294 ، 28/22 ماي 2000 ،ص 15 . وأنظر أيضا :
Benkhedda**, Abane- Ben M’hidi et leur apport a la révolution Algérienne** , p3.

إن الدافع الذي أدى بعبان رمضان و بن مهيدي إلى اعتماد مبدأ أولوية السياسي على العسكري كان يتمثل في السعي لتقويم التراكمات السلبية التي تمخضت عنها المرحلة الأولى من الثورة والتي ظهرت من خلال التراجع الكبير للإشراف السياسي على النشاط الثوري .

لقد كان عبان رمضان و بن مهيدي يؤمنان بأن الثورة كانت مرحلة تمهيدية للتأسيس للدولة المستقلة ولذلك كان أكبر خطر في تصورها يكمن في المنحى الذي كان يتجه بالنشاط الثوري نحو العسكرة المطلقة إلى درجة أن جبهة التحرير لم تعد بعد سنة واحدة من الثورة جناح موازي لجيشها وإنما مجرد ناطق رسمي باسمه فقط.

و من الغريب أن الكثير من الكتابات التي استمرت في مداراة التاريخ الرسمي الذي لا يزال إلى يومنا هذا يشكل أداة مثلى في إضفاء الشرعية التاريخية على النظام السياسي الذي كان نتاجا لتلك العسكرة، غالبا ما لجأت إلى تفسير ذلك بأنه كان مؤشرا على صراع بين المدنيين والعسكريين أو صراع بين المثقفين و الثوريين وما إلى ذلك من تضليل لا يزال يوظف لتغليف الطبيعة الأوليغارشية المستمرة للنظام السياسي القائم في الجزائر منذ الاستقلال.

لم يسلم مبدأ أولوية الداخل على الخارج من الانتقاد على الرغم من أنه كان يتوافق مع الضرورات التي كان يتطلبها الأداء الثوري، لأن تفسيره لم يستند إلى أهميته ومنطقيته وإنما تم ربطه بصورة مباشرة بالخلفيات المتعلقة بصراع الأشخاص، لأن كل القراءات السلبية لهذا المبدأ انطلقت من الفكرة التي تجعله مبررة لنوايا عبان رمضان من أجل إقصاء عناصر الوفد الخارجي من قيادة الثورة[1]. وقد يكون توفر مثل تلك النوايا صحيحا ، ولكن ذلك لا يبرر انتقاد مبدأ كان يسعى إلى إبقاء قيادة الثورة داخل مجالها الحيوي[2]و إلى منع انفلاق تلك القيادة وتشتتها .

إن تقييم مبدأ أولوية الداخل على الخارج لا يكون موضوعيا إذا ما نظرنا إليه في ظل الظروف التي ميزت العلاقة بين القيادة المركزية في العاصمة وبين الوفد الخارجي في سنتي 1955-1956 ، لأنه كان في الأصل مبدأ أساسيا عند الانطلاقة تم الاتفاق عليه في أخر اجتماع للجنة ال06

---

(1) رابح لونيسي ، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** ، ط1 ، دار المعرفة ، الجزائر ،2000 ،ص15 ؛ مصطفى هشماوي ،" تحديات مؤتمر الصومام" ، **مجلة أول نوفمبر** ، العدد 164 ، 2000، ص25 .

(2) يذهب صالح بلحاج إلى تقييم مبدأ أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري بصورة تظهر أهميته ولا تخفي أيضا إمكانية ارتباطه بالصراع حول القيادة قائلا :" كلا المبدأين كانا في انسجام واضح مع العقل والمنطق وتاريخ حركات التحرر , غير أن سلامة المبدأين من الناحية السياسية والثورية لا يجب أن تنقص من حقيقة مطابقتهما لطموحات عبان رمضان الساعية إلى الانفراد بالسلطة العليا في جبهة التحرير ". أنظر : صالح بلحاج , **تطورات حرب التحرير الوطني في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962** , رسالة دكتوراه في العلوم السياسية_, إشراف د محمد هناد , جامعة الجزائر , جوان 2004 , ص 276 .

ونص على أولوية الحصول على موافقة المقاتلين في الداخل قبل اتخاذ القرارات ، وبذا فإن مؤتمر الصومام لم يقم بسنه لهذا المبدأ بتصفية حسابات بين القادة و إنما كرس توجها ومبدأ أصيلا من المبادئ التنظيمية التي ارتكزت عليها الثورة منذ بدايتها .

وانطلاقا من هذا المعنى يمكننا أن نقلب الزعم القائل بأن اعتماد الصومام لهذا المبدأ كان يهدف بصورة مطلقة إلى إزاحة قادة الوفد الخارجي من قيادة الثورة، إلى تفسير مناقض يجعل من ذلك المبدأ تحصينا للثورة من المحاولات التي كان من خلالها قادة الخارج يسعون إلى أن ينصبوا أنفسهم كممثلين حقيقيين للشرعية الوطنية على حد تعبير سليمان الشيخ[1]، وقد ظهرت تلك المحاولات عندما تم تقديم عرض بتقاسم القيادة بالتساوي بين الداخل والخارج ، ثم تقديم اقتراح بإنشاء حكومة في المنفى لكن الموقف المبدئي من طرف قيادة العاصمة منذ أواخر 1955 كان الرفض لفكرة تواجد قيادة للثورة في الخارج . وقد أثبت تطور الثورة فيما بعد نظر واضعي ذلك المبدأ ، لأن الخارج تحول إلى بؤرة استقطاب وجذب للقادة بعد سنة 1957 . و أصبح بعد سنة 1960 مرتعا للصراعات الداخلية الأكثر خطورة في صفوف القيادة العليا للثورة.

3-3/ مقررات الصومام كعامل في توحيد وتأسيس القيادة الثورية:

إن مكمن الجدل المستمر في الكتابات التاريخية حول مؤتمر الصومام يعود إلى مثالبه المتعلقة بالتطورات السلبية التي تراكمت بفعل اختلاف المواقف حول المبادئ التنظيمية التي جاء بها ، وإلى مناقبه في الجوانب المرتبطة بالهيكلة والتنظيم الميداني للهيئات القيادية الثورية السياسية منها والعسكرية ، لأن ذلك المؤتمر الذي كان عاملا في ظهور أول تحالفين متعارضين على رأس قيادة الثورة وتسببت المواقف الرافضة لشرعيته التمثيلية في اتهامه بالانحراف عن التوجه الثوري لأسباب عديدة تكاد تكون كلها ذات خلفية صراعية حول مواقع القيادة . كان أيضا المؤتمر الوحيد خلال حرب التحرير الذي تمكن من جمع شتات الثورة في المرحلة الأولى لها ، ثم نجح في إعطاء النشاط الثوري ما كان في حاجة له من تنظيم وهيكلة ، وهو ما يجعل بالإمكان القول أن الصومام كان عامل توحيد وتأسيس للقيادة الثورية .

ولم يجرأ كل منتقدي المؤتمر ومعارضي مبادئه التنظيمية على نكران القيمة التاريخية للمسات التي نقل بها النشاط الثوري برمته من طابع حرب العصابات المعزول عن الجماهير وعن

---

(1) سليمان الشيخ , **الجزائر تحمل السلاح** , مرجع سابق , ص78.

النخب السياسية إلى الطابع المميز لحركات التحرير الوطنية التي تقودها نخبة ثورية تحمل مطالب سياسية وتحضى بالتأييد الشعبي.

لقد أخرج مؤتمر الصومام الأداء الثوري من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة العمل الجماعي الموجه، وألغى ميزة الاستقلال الذاتي التي تمتعت بها المناطق التاريخية الخمسة و قيادة الوفد الخارجي عندما تمكن من إخضاع كل الأطراف إلى قيادة وطنية مركزية اتخذت من العاصمة مقرا لها . كما التفت المؤتمر نحو إحداث تغيير كبير في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني الذي تم تحويله إلى جيش نظامي دون أي تغيير في تركيبته الاجتماعية أو في شروط الانخراط فيه، فإلى جانب تحديد التراتبية في المناصب العسكرية وفرض اللباس العسكري الموحد، حدد مؤتمر الصومام نصوصا تشريعية تتعلق بالقضاء والمحاكم العسكرية تضمنت تحديد الجنح والمخالفات والعقوبات، و لم تغفل تحديد المهام في كل مستوى من مستويات القيادة.

و كان السبق لقرارات الصومام مقارنة ببقية مواثيق الثورة في تحديد العلاقة بين النشاط الثوري والجماهير الشعبية، و يمكن القول أن اعتماد مبدأ القيادة الجماعية و قرار إنشاء المجالس الشعبية عن طريق الانتخاب كانا من أبرز الدلائل على وجود روح ديمقراطية عند بعض منظري الصومام .

إن محاولة حصر إيجابيات الصومام في سياق موجز كهذا لا شك في أنها ستكون قاصرة عن الإلمام بما قدمته قراراته لصالح تدعيم النشاط الثوري في مختلف المجالات، فقد انتهى أغلب المؤرخين إلى أن مؤتمر الصومام أعطى للثورة الجزائرية أبعادا تنظيمية في غاية الصرامة والدقة لأنه تمكن من وضع برنامج سياسي متكامل ومحدد الأهداف من خلال الأرضية الشهيرة باسمه.

تكمن الصعوبة في تحديد الأهمية التاريخية لمؤتمر الصومام في الشمولية التي ميزت مقرراته، و كانت هذه الميزة عاملا في اختلاف المؤرخين في تقييمهم لتلك الأهمية، فقد ذهب مينيي إلى أنها تعود "إلى ما قدمه المؤتمر من هيئات سياسية وعسكرية للجزائر المقاتلة و إلى الآليات الديمقراطية النظرية في إدارتها "[1]، أما سطورا فقد رأى أنها تكمن في " الجهد التشريعي الذي جاء به المؤتمر للتنظيم النشاط الثوري وتحديد آفاقه "[2] .

(1) Meynier, **L'Histoire intérieure du FLN** ,p258 .

(2) Stora , **histoire de la guerre d'Algérie** , p 38

وهو ما يوافق ما ذهب إليه جمال قنان الذي اعتبر أن أهمية الصومام تكمن في " البرنامج السياسي للثورة الذي تضمنته الوثيقة المعروفة بميثاق الصومام "[1] ، وانتهى معمري إلى أن الصومام قدم جهدا يبدأ من تنظيم أعلى مستويات القيادة السياسية والعسكرية للثورة إلى أدناها و لم يغفل الاهتمام بمسألة أخلقة العمل المسلح وحرص على منع كل تجاوز في حق الجماهير أو انتهاك لأعراف الجهاد .[2]

ويذهب محمد لحسن أزغيدي إلى أن أهمية الصومام" ظهرت في نجاحه في إقامة إدارة جزائرية موازية للإدارة الاستعمارية "[3] ، وهذا تؤكده بعض كتابات العسكريين الفرنسيين أنفسهم ، والتي ذهبت إلى أن الرهان حول الشعب الجزائري كان لصالح جبهة التحرير الوطني التي تمكنت من فرض نظام يقوم على التكامل المطلق بين الثورة والجماهير .و يعد فيليب تريبي نموذجا لهؤلاء فقد اعتبر أن مؤتمر الصومام كشف عن الجهد الكبير والهام الذي تم بذله من أجل ضبط قواعد دقيقة لتسيير جبهة التحرير الوطني ، كما أنه أسس لوضع معالم أولية للمؤسسات الشبيهة بتلك التي تمتلكها الدولة الحديثة .[4]

إن أي قراءة موضوعية لمؤتمر الصومام تقف بمعزل عن صراعات النخبة الثورية لا يسعها إلا أن تنتهي إلى الإقرار بأن الجوانب الايجابية في مقررات الصومام فيما يتعلق بالتنظيم السياسي والهيكلة العسكرية و تشكيل الهيئات القيادية وتحديد طبيعة العلاقات مع الجماهير كانت أكبر بكثير من الانعكاسات السلبية التي تسبب فيها اختلاف المواقف حول مبادئه التنظيمية .

4-3/ الهيئات السياسية الأولى للثورة :1956-1958 :

كانت القرارات التي نصت على إحداث هيئات قيادية عليا للثورة من أبرز ما جاء به مؤتمر الصومام الذي استعرض حصيلة النشاط الثوري من خلال تقارير المناطق التي قدمت معطيات هامة حول التطور العددي للجيش التحرير وللقاعدة النضالية لجبهة التحرير الوطني ، و أوضحت تلك التقارير جملة من الصعوبات الميدانية التي اعترضت الأداء الثوري كالنقص الكبير في التسليح وعزلة المناطق عن بعضها البعض ، ولاحظ المؤتمرون أن التفكك والشتات الذي أصاب أول هيئة أركان للثورة في مرحلة الانطلاقة لم يكن بسبب الظروف الصعبة و الانعكاسات التي فرضتها

---

(1) جمال قنان ، **دراسات في المقاومة والاستعمار**, ص 144 .

(2) Mammeri ,**Abane…, op.cit** , pp 215-216

(3) أزغيدي محمد لحسن ، **مؤتمر الصومام ..** ،ص 143

(4) Tripier ,**Autopsie de.., op. .cit** , p 116

الحرب فقط ، وإنما كان في جزء منه بسبب الغموض في المهام و الصلاحيات وانعدام آليات تنفيذية لتنظيم عملية الإشراف على سير حرب التحرير .

ويمكن القول أن التفات مؤتمر الصومام نحو إعادة هيكلة وتنظيم قيادة الثورة لم يكن بفعل توصيات تقدمت بها أول قيادة للثورة ،لأن ا لموعة التي كانت تضم التاريخيين التسعة لم تستطع الاجتماع في جانفي 1955 ، و فقدت تلك ا لموعة اثنين من أبرز عناصرها على أرض المعركة ، كما اعتقل عنصر ثالث منها ، وانعزلت بقية العناصر عن بعضها البعض فبقي كريم بلقاسم في معقله ببلاد القبائل و ابتعد بن مهيدي عن منطقته باتجاه الحدود المغربية ، فيما استقر بن بلة وخيضر بالقاهرة ، أما بالنسبة لكل من بوضياف وأيت أÞد فقد انخرط الأول في نشاط سياسي في فرنسا ثم في البحث عن إمكانيات إدخال الأسلحة عن طريق الحدود الغربية ، بينما ركز الثاني جهده في النشاط الدبلوماسي من باندونغ إلى نيويورك .

إن المبادرة بوضع الهيئات السياسية العليا للثورة كانت لعبان رمضان ومحمد العربي بن مهيدي[1]، وجاءت في سياق استكمال الجهود التي نجحت من خلالها النواة الأولى للقيادة المركزية (قيادة العاصمة) في مq الفراغ الكبير الذي أحدثه غياب عدد من القادة الرواد . لأن توحيد الجبهة الداخلية سياسيا وعسكريا كان يقتضي وضع قواعد تنظيمية جديدة لتوجيه النشاط الثوري نحو تحقيق أهدافه ،و لأن عبان رمضان كان يرى أن إفشال سياسة العدو لم تكن سوى هدف مرحلي ، وأن إنجاز الشروط الكفيلة بتحقيق النصر كانت هي الأهم بالنسبة لجبهة التحرير الوطني ، و هكذا كان تأسيس الهيئات السياسية العليا للثورة خلال مؤتمر الصومام أول استجابة لتلك الحاجة التنظيمية الملحة .

1-4-3/ ا لس الوطني للثورة الجزائرية:1956-1957:

يعرف ا لس الوطني للثورة الجزائرية بأنه كان " برلمان الثورة " بالنظر إلى الصلاحيات التشريعية التي أوكلت إليه في الإشراف على الأداء السياسي والعسكري للثورة، وتضع النصوص التشريعية للثورة هذا ا لس في أعلى مستويات قيادة الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1956-1962، لأنه كان " حامي السيادة الوطنية" و هو الهيئة التي تمثل " القيادة العليا لجبهة التحرير

---

[1] لا يجب أن يفهم من هذا أن امتلاك تصورات سياسية ومقدرة تنظيمية كان ميزة خاصة بعبان وبن مهيدي فقط , فقد كان شيحاني بشير نموذجا فريدا في قيادة المنطقة الأولى , بالنظر إلى نوعية تكوينه (مزدوج اللغة) ومستوى وعيه السياسي وقدراته التنظيمية , ويذهب أحد مجاهدي الأوراس إلى وصفه قائلا :" كان شيحاني أشبه ما يكون بالمنظر الذي يمتاز بالطاقة والحيوية , وكان يفوق في وعيه وقدراته كل المحيطين به بما فيهم مصطفى بن بولعيد , لقد كانت طريقة إدارة الثورة وتنظيمها بالنسبة لشيحاني مسألة واضحة بشكل جلي " . أنظر :
Mohamed larbi Madaci , **les tamiseurs du sables : Aurès- Nememchas 1954-1959** ,éditions ANEP, 2001 , p236

الوطني " وصاحب الحق الوحيد في تقرير السلم أو مواصلة الحرب، و كان أيضا الهيئة الوحيدة التي يمكنها الإشراف على الهيئة التنفيذية .

ويجدر بنا في هذا السياق توضيح أن أغلب النصوص القانونية المتعلقة بصلاحيات وطريقة عمل المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تم اعتمادها خلال مؤتمر الصومام تم استلهامها مرة أخرى في مطلع عام 1960 لوضع التشريع المتعلق بالقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني وللمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية [1]

يعود اقتراح إنشاء كل من المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق والتنفيذ خلال جلسات الصومام إلى عبان رمضان، الذي أشار على رفاقه بضرورة وضع هيئتين قياديتين للثورة تكون إحداهما ذات سلطة تشريعية والأخرى تنفيذية خاضعة لها.[2]، واقترح أيضا التركيبة العددية لكل هيئة من الهيئتين ، و بذلك جاء المجلس الوطني موسعا بالنظر إلى ضرورة توفره على الطابع التمثيلي لجميع القادة .[3]

لم تعرف أول تشكيلة للمجلس الوطني للثورة إلا بعدما تم نشرها على صفحات جريدة المجاهد بتاريخ أول نوفمبر 1954 ، كما أن تلك القائمة أبقت غموضا شديدا حول مجموعة من الأعضاء الذين تمت الإشارة إليه بأسمائهم الأولى و بأسماء حركية ، ولكن يذكر جيبلرت مينيي أن النقاش حول المعايير التي تم الأخذ بها في تحديد أهلية العضوية في المجلس كان شديدا في جلسات الصومام ، فقد حدثت مواجهة عنيفة بين بن مهيدي المؤيد لفكرة انضمام عناصر من النخب الوطنية التي التحقت بالثورة ، وبين بن طوبال الذي رفض ذلك و أصر على أن يتم تشكيل المجلس من بقايا مجموعة ال22 ، و قد أدى ذلك الخلاف إلى رفع زيغود يوسف لإحدى الجلسات للتشاور مع مساعديه قبل أن يتم الاتفاق ثانية على مواصلة تعيين التشكيلة .[4]

---

(1))- للإطلاع على النصوص الأصلية لهذه القوانين أنظر : الميكروفيش رقم 16 الخاصة بجلسات (م.و.ث.ج)والتي تحتوي على مشروع قوانين جبهة التحرير الوطني (08 فصول موزعة على 54 بندا) و مؤرخة في 1959/09/09 .ويبلغ حجم هذه الوثيقة 14 صفحة وملحق من 03 صفحات , أما بالنسبة للقوانين الخاصة بالمؤسسات الانتقالية فأنظر : ميكروفيش رقم 17 التي تحتوي على نصوص تتكون من 06 فصول موزعة على 33 بندا ومؤرخة في 1960/01/18 .(أي في آخر يوم من دورة ديسمبر 59/ جانفي 1960). وتجدر الإشارة إلى أن خليفة لعروسي اعتمد على هذه الوثائق بشكل كامل في كتاب أصدره عام 1962 تحت عنوان " دليل المناضل الجزائري" أنظر
Khelifa , Laroussi , **Manuel du militant Algérien** , 2° édition , ED Dahlab, Alger ,1997, pp06-21

(2) شتواح حكيمة , **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة** , مرجع سابق , ص38

(3) **نفسه** ، ص 38.

(4) Meynier ,**histoire intérieure,** p194

إن الوثائق والكتابات المتوفرة لحد اليوم لا تسمح للباحث بالحصول على معطيات دقيقة فيما يتعلق بالخلفيات التي تمت من خلالها عملية تشكيل الجهاز التشريعي الأول للثورة التحريرية ، لأن محاضر الجلسات التي اعتمدت عليها الكثير من الدراسات حول مؤتمر الصومام لم تشر إلى تفاصيل ضبط تشكيلتي كل من المجلس الوطني و لجنة التنسيق والتنفيذ ، وقد أدى طعن بعض قادة الثورة في الصفة التمثيلية للصومام إلى توجيه اتهامات إلى عبان رمضان بأنه استغل غياب بعض الأطراف من أجل فرض مجموعة من العناصر المقربة منه في عضوية كل من الجهازين التشريعي والتنفيذي للثورة التحريرية .

لقد كان تعيين مجموعة من الشخصيات التي تنتمي إلى الطبقة السياسية القديمة في مواقع العضوية داخل المجلس الوطني للثورة وفي صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ موضع امتعاض ورفض شديدين من طرف قادة الوفد الخارجي ومجموعة من القادة الميدانيين. و كان بن بلة أول من بادر إلى شجب قرارات الصومام لأنها فتحت الباب أمام العناصر " الإصلاحية " لتولي مناصب قيادية في الثورة ، و على الرغم من عدم ذكر بن بلة لأسماء " الإصلاحيين" صراحة إلا أنه كان يقصد كل من العناصر المركزية كبن خدة ودحلب داخل لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة إلى جانب الأمين دباغين وعبد الحميد مهري و صالح الونشي وامحمد يزيد و عيسات إيدير في عضوية المجلس الوطني للثورة كأعضاء دائمين و إضافيين ، و إلى جانب المركزيين كان التحفظ قائما حول عضوية عناصر الاتحاد الديمقراطي مثل فرحات عباس وأحمد فرنسيس وممثلا العلماء أحمد توفيق المدني وإبراهيم مزهودي. ولم يكن ذلك موقفا شخصيا من قبل بن بلة وإنما كان يسانده فيه علي محساس وبوضياف و بوصوف في الخارج ، إلى جانب كل من زيغود يوسف وبن طوبال اللذين عبرا عن ذلك الموقف خلال اجتماعات الصومام ذاتها .

لقد أشار عبان رمضان في رسالة وجهها للوفد الخارجي بعد انعقاد مؤتمر الصومام و مؤرخة في 23سبتمبر1956 إلى الخلفيات التي اعتمدها المؤتمرون في إزاحة مجموعة من أبرز الشخصيات السياسية الجزائرية آنذاك من عضوية الهيئتين التشريعية والتنفيذية للثورة ،من أمثال الشيخ البشير الإبراهيمي وعبد الرحمن كيوان ومحمد بودا و حسين لحول والشيخ عباس بن الشيخ الحسين ، كما أشار إلى أن المؤتمرين لجئوا إلى الأخذ بمعيارين أساسيين للأهلية في عضوية المجلس ، كان المعيار

الأول يتعلق بالدور التاريخي الذي قام به بعض الأشخاص ، وارتبط المعيار الثاني بالمهام والأدوار كانت تقوم بـا مجموعة أخرى من العناصر [1]

إن هذه الوثيقة تكشف من الناحية الظاهرية أن اختيار أعضاء المجلس الوطني للثورة تم بأسلوب ديمقراطي شفاف مختلف عن الأسلوب الذي كان معتمدا في التقاليد السياسية للتيار الاستقلالي في انتخاب العناصر داخل الهيئات القيادية ، ولكن تواجد مجموعة من مختلف النخب السياسية دون مشاركتهم في جلسات المؤتمر كانت تؤكد على النقيض من الصورة التي رسمتها رسالة عبان على لجوء المؤتمرين إلى العمل بالأسلوب التقليدي في انتخاب الأعضاء والذي كان يقوم على مبدأ " الانتقاء من الداخل " ، وهو ما كان يعبر على تنافس مجموعة صغيرة (عدد المؤتمرين الفعليين لم يتجاوز 07 قادة) من أجل الضفر بأكبر قدر ممكن من المقاعد في اتجاهات مختلفة .

ويمكن القول أن التجاذب الذي حدث حول تعيين أعضاء المجلس الوطني للثورة خلال مؤتمر الصومام كان شبيها من حيث الشكل بما حدث خلال اجتماع لجنة الـ22 من خلافات أدت إلى انسحاب مجموعة قسنطينة قبيل تفجير الثورة بأشهر قليلة على الرغم من أن الأغلبية الساحقة التي شاركت في اجتماع 25 جوان 1954 كانت من العناصر المقربة من محمد بوضياف وديدوش مراد . بالنظر إلى أن 15 عضوا منهم سبق لهم النشاط تحت إشرافهما في تنظيم المنظمة الخاصة في الشمال القسنطيني في الفترة 1948-1953 . ويكمن الفرق الوحيد بين التجربتين في أن الثانية فتحت المجال لصعود النخب السياسية الوطنية في قيادة الثورة بينما كانت التجربة الأولى من طرف العناصر الثورية في التيار الاستقلالي دون غيرهم .

3-4-2 التشكيلة الصورية لأول مجلس وطني للثورة الجزائرية :

كما اختلفت الروايات والكتابات حول هوية بعض الأعضاء في لجنة الـ22 إلى درجة التشكيك في صحة تسميتها نسبة إلى تعداد تشكيلتها ، تباينت كتابات وروايات تاريخية كثيرة

---

[1])- على الرغم من أن هذه الرسالة تكشف بعض الشيء أن تعيين أول تشكيلة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية تم في مناخ ديمقراطي نسبيا تخلله النقاش وتبادل الاقتراحات بين المؤتمرين في الصومام , لكن نص الرسالة في المقابل لم يؤسس بشكل مفصل لمبررات إقصاء شخصيات سياسية جزائرية بارزة كالإبراهيمي الذي اعتبر عبان أن إبعاده عن تلك التشكيلة كان بفعل كبر سنه , وهو ما يمكننا من القول بأن الرسالة كانت تنطوي على قدر كبير من التورية .للإطلاع على النص الكامل للرسالة أنظر : عبد الحميد زوزو ، **محطات في تاريخ الجزائر : دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية** ، دار هومة ، الجزائر ، 2004، ص 486

حول الهوية الحقيقية لمموعة من أعضاء تشكيلة الملس الوطني للثورة الجزائرية التي تم الإعلان عليها على صفحات جريدة الماهد في أعقاب مؤتمر الصومام .

ودون الانخراط في سرد مواضع الاختلاف بين الكتابات التاريخية حول هذا الجانب ، يمكن القول بأن الأسباب الرئيسية التي أبقت على انعدام وضوح الرؤية فيما يتعلق بالتشكيلة الحقيقية الكاملة للمجلس الوطني للثورة تكمن في إدراج الأسماء الحركية بالنسبة لبعض الأعضاء وفي نسبة اثنين منهم إلى تنظيمين جماهيريين تابعين لجبهة التحرير الوطني لدواع أمنية بالنظر إلى أنهم لم يكونوا معروفين بانخراطهم في صفوف الثورة حتى ذلك الوقت . وفي الإشارة المبهمة لعضوية نائب بن بو العيد الذي لم يكن له مكان تحت الشمس آنذاك كما كان الحال أيضا بالنسبة لـ بو العيد نفسه الذي كان المؤتمرون يجهلون بأنه سقط شهيدا في فخ استعماري في مارس 1956 .[1]

و إذا ما علمنا أن تلك التشكيلة لم تحض يوما بفرصة الاجتماع منذ تعيينها في سبتمبر 1956 وإلى إلغائها في أوت 1957 ، فإن اختلاف الكتابات التاريخية حولها يصبح موضوعيا لأن تلك التشكيلة لم يجتمع في أي وثيقة من وثائق الثورة بصورة معلنة ، وهو ما فتح المال أمام اجتهادات شخصية لعدد من المؤرخين على امتداد سنوات طويلة ، وكان ذلك سببا في استمرار الخطأ الشائع الذي يذهب إلى إضفاء تسمية التشكيلة الثانية للمجلس الوطني للثورة على تلك التي جاء بها أول اجتماع للمجلس في القاهرة في أوت 1957 .

ويعود مكمن الخطأ هنا إلى أن التشكيلة التي نعتبرها الأولى لم تكن كذلك لأنها ظلت حبرا على ورق ، وقد تفطن جيبلرت مينيي إلى ذلك عندما ذهب إلى أن أول تشكيلة فعلية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية هي تلك التي تم الإعلان عنها في أول دورة لذلك الملس . ويمكن إثبات ذلك بالعودة إلى جملة من الشواهد التاريخية التي تفيد بأن تلك التشكيلة فقدت ما يقارب ثلث عناصرها دون أن تتمكن من عقد أي اجتماع ، كما أن التشكيلة الأولى الفعلية كانت تختلف في تركيبتها من حيث هوية الأعضاء و عددهم عن التشكيلة النظرية التي عينها مؤتمر الصومام بشكل يجعل منها تشكيلة جديدة .

---

[1] لقد أشار عمار حمداني في ص 177 من كتابه كريم بلقاسم أسد الجبال أن زيغود يوسف أعلم كريم بلقاسم خلال جلسا ت الصومام بخبر استشهاد بن بو العيد وهو ما يطرح تساؤلا شديدا حول تثبيت عضوية هذا الأخير في التشكيلة الأولى للمجلس الوطني للثورة من طرف المؤتمرين والأدهى من ذلك حول تثبيت نائبه(الذي لم يكن له وجود) في المجموعة الاحتياطية (ال17 الغير دائمين) . ولكن يمكن أن نفسر ذلك بأن الإبقاء على مواقع قادة الأوراس على الرغم من عدم حضورهم كان من قبيل الحرص على الإبقاء على وحدة الصف , وتعبير عن العرفان والتقدير الذي كان يكنه قادة الثورة لبن بو العيد .

إن تشكيلة مؤتمر الصومام التي تم تجاوزها في اجتماع أوت 1957 بسبب الظروف التاريخية التي أدت إلى استشهاد واعتقال مجموعة كبيرة من أبرز عناصرها ، و بفعل الانقلاب على ما تبقى منها بسبب الصراع على مواقع القيادة بين عبان رمضان وعدد من القادة المؤسسين لجبهة التحرير الوطني الذين أصبحوا يوصفون بالعسكريين في الفترة التي أعقبت انعقاد مؤتمر الصومام .

لا تكمن أهميتها التاريخية في الدور الذي قامت به ولكن في رمزيتها بالنظر إلى أنا كانت تعبر عن طموحات عبان رمضان في التأسيس لسلطة تشريعية عليا للثورة تمنع انفراد العناصر الراديكالية بالسلطة، لأن الصلاحيات التي أسندت إلى ا المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت تخفي رغبة حقيقية في إرساء معالم دستور رئاسي يجمع بين صلاحيات واسعة لكنه يحترم مبدأ العمل الجماعي، حتى أنه يمكننا القول بأن عبان رمضان وجد البديل للزعيم الغائب للثورة من خلال الهيئة التي أصبح يمثلها ا المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

5-3/ لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى:

جاء قرار إنشاء أول جهاز تنفيذي مركزي ملتحقا ومتسقا مع الاقتراح الذي أوصى بإنشاء الجهاز التشريعي للثورة الجزائري، وكان عبان رمضان صاحب الفكرة الداعية إلى الفصل بينهما لمنع التداخل والغموض اللذين كانا يميزان الأداء السياسي والعسكري في مختلف مستويات القيادة. ويمكن أن نقرأ الأهداف المتوخاة من وراء تأسيس تلك اللجنة من تسميتها التي جاءت للاستجابة لضرورتين أساسيتين كان النشاط الثوري يفتقدهما في مرحلة الانطلاقة، ونقصد بما التنسيق بين المناطق و مع الخارج، والمبادرة بتنفيذ التوصيات و القرارات الذي كان يتم اتخاذها من طرف قادة الثورة.

تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى من خمسة أعضاء وهم عبان رمضان و محمد العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب ، و تشير بعض المصادر التاريخية أن زيغود يوسف رفض عضوية اللجنة وآثر الاستمرار في قيادة المنطقة الثانية التي تحولت إلى الولاية الثانية بموجب التنظيم السياسي و العسكري الذي أقره مؤتمر الصومام عندما أعاد تقسيم التراب الوطني .

إن التبرير الذي تم تقديمه حول ارتقاء كل من بن خدة ودحلب في مواقع قيادة أعلى هيئة تنفيذية للثورة ارتكز على أنه جاء موافقا للمبدأ التنظيمي الذي أقر أولوية الداخل على الخارج

وأولوية السياسي على العسكري[1]، ولكن المواقف الرافضة لصعود النخب السياسية الوطنية في دوائر القيادة العليا أضفت على تعيينهما بعدا أكثر ارتباطا بالتسابق نحو الزعامة و التآمر بغرض الانفراد بالقيادة ، و تضمنت تجمات القادة الميدانيين المؤيدة بمواقف عدد من القادة التاريخيين الذين اعتقلوا في أكتوبر 1956 تفسيرات متعددة الأوجه كان أخطرها يشير إلى الانحراف عن توجهات الثورة وإلى اختراقها من طرف العناصر الإصلاحية .

لم يكن كل من بن خدة وسعد دحلب من بين الحضور في مؤتمر الصومام ، فقد جاء عبان برفقة بن مهيدي وأوعمران ودهيليس وبوقرة ، وترك خلفه بن خدة على رأس قيادة منطقة الجزائر العاصمة ، و تثبت الرسائل المتبادلة بين العاصمة والوفد الخارجي في القاهرة في الفترة الممتدة ما بين جوان و سبتمبر 1956 أن بن خدة كان يقوم بمهمة النيابة عن عبان رمضان . و كان سعد دحلب يقوم تحت إشراف عبان رمضان بمهام مرتبطة بالتنسيق والاتصالات مع المنطقتين الأولى والثانية قبل أن يعهد إليه بمهمة الاتصال بعناصر اللجنة التي تم تكليفها بإعداد أرضية مؤتمر الصومام في الفترة الممتدة من جانفي إلى ماي 1956.

و يمكن القول أن عبان رمضان كان وراء تعيين مساعديه المقربين في لجنة التنسيق والتنفيذ بتأييد من بن مهيدي وكريم بلقاسم وأوعمران على الرغم من تحفظات واعتراضات زيغود يوسف وبن طوبال، لكن ما تجدر الإشارة إليه أن تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ لم يتم بشكل متوافق مع النصوص التي أصبحت تحدد طبيعة العلاقة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي ، لأن تلك النصوص كانت تعطي صلاحيات تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وبما أن فرصة انعقاد أول اجتماع لذلك المجلس لم تكن متوفرة ، فقد بادر المؤتمرون إلى تعيين الجهاز التنفيذي بأسلوب الانتقاء من داخل مجموعة ضيقة .[2]

---

[1] يذهب كل من بن خدة ودحلب إلى جانب محمد حربي ومحمد تقية إلى القول بأن المبادئ التنظيمية التي تم إقرارها في الصومام كانت طبيعية وحكيمة في جوهرها على الرغم من القراءات السلبية التي غالبا ما فسرتها بخلفيات الصراع حول القيادة بين الداخل والخارج .أنظر :شتواح حكيمة – **المرجع السابق**– ص40-42 .وأنظر أيضا كل من :
Benkhedda, **Abane-Benmhidi**, p40 ; Teguia, **L'Algérie en guerre,** op.cit, p217 ;

[2] كان يفترض أن يقوم المجلس الوطني للثورة باعتباره السلطة العليا بتعيين الجهاز التنفيذي للثورة , ولكن الذي حدث في الصومام كان العكس لأن القيادة التنفيذية المركزية للثورة (قيادة العاصمة) التي كان لها الفضل في المبادرة بالتنظيم تجاوزت تلك المعضلة – إذ قامت بتشكيل الجهاز التشريعي –و لا يمكن التعريض بتلك الخطوة من الناحية التاريخية بأنها سنت لأسلوب العمل من خارج المؤسسات بقدر ما يمكن تبريرها بأنها كانت تتجاوب مع ما كانت تفرضه الحاجة الملحة لامتلاك الثورة لمؤسسات قيادية عليا .على الرغم من أن افتقاد تلك القيادة التنفيذية لإجماع النخبة القيادية حول مقررات الصومام فيما بعد تسبب في إبقاء تلك الهيئة رهينة للصراعات داخل الأجهزة التنفيذية المتعاقبة للثورة حتى الاستقلال

و إذا ما عدنا إلى رسالة عبان إلى الوفد الخارجي في 23 سبتمبر 1956 التي شرح فيها معايير انتقاء العناصر في عضوية المجلس الوطني للثورة، فإننا يمكن أن نفهم الخلفية التي برر بها عبان تواجد عدد من الوجوه السياسية الوطنية بما فيهم كل من بن خدة ودحلب داخل المجلس ، ولكن عبان لم يتطرق لتشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ لأنها كانت متوافقة من الناحية الظاهرية مع البند الذي كان ينص على اختيار عناصر الجهاز التنفيذي للثورة من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة المتواجدين في الداخل .و بذلك تم إبعاد أي تأويل يذهب إلى أن ذلك التعيين جاء على حساب إبعاد قادة الوفد الخارجي.

تم تقاسم المهام داخل أول تشكيلة للجنة التنسيق والتنفيذ بعد انتهاء المؤتمر بين أعضائها الخمسة، فتولى عبان رمضان الشؤون السياسية والمالية، وتكلف بن مهيدي بالإشراف على العمل الفدائي في منطقة الجزائر العاصمة، وأسندت مهمة التنسيق بين الولايات إلى كريم بلقاسم ، و تولى بن خدة مهمة بالاتصال بالهيئات الجماهيرية والتنظيم السياسي في العاصمة .[1]

كانت الصلاحيات التنفيذية للجنة واسعة تمتد من إصدار التعليمات والأوامر المتعلقة بالنشاط العسكري، إلى الإشراف الميداني على توزيع وحدات جيش التحرير الوطني و على الأجهزة السياسية والعسكرية للثورة ، كما كانت تقوم بحل المشاكل الداخلية في الولايات وتشرف على تعيين قيادات بديلة ، وكان للجنة أيضا صلاحيات مرتبطة بتحديد المهام في الخارج من تمثيل في الوفد الخارجي بالقاهرة وعلى رأس فدرالية جبهة التحرير في فرنسا ، و عندما تشعبت مهام لجنة التنسيق والتنفيذ اتجهت قيادتها إلى إنشاء لجان فرعية متعددة في مجالات الدعاية والأخبار والشؤون الاقتصادية والنقابية وغيرها ، [2]وهو الأمر الذي كان يعكس الحيوية الكبيرة لأول جهاز تنفيذي مركزي للثورة التحريرية الذي تحول إلى ما يشبه حكومة سرية مصغرة .

3-5-1 المواجهة مع المعارضين لقرارات مؤتمر الصومام :

لقد باشرت لجنة التنسيق والتنفيذ مهامها في أعقاب مؤتمر الصومام [3] ، واصطدمت بالمعارضين لقراراته في المناطق الحدودية الشرقية وفي تونس أين شكل علي محساس تحالفا مع مجموعة من القادة

---

(1) عقيلة ضيف الله , **التنظيم السياسي والاداري في الجزائر 1954-1962 ,** رسالة دكتوراه دولة , معهد العلوم السياسية , جامعة الجزائر , 1995 ص256-257 .

(2) **نفسها** ,ص258.

(3) على الرغم من أن اختتام جلسات الصومام كان في 12 سبتمبر 1956 , إلا أن لجنة التنسيق والتنفيذ لم يجتمع شملها حتى منتصف شهر أكتوبر بفعل تأخر كريم بلقاسم عن الالتحاق برفاقه في العاصمة . أنظر :

Amar Hamdani ,**Krim Belkacem, op.cit**, p170

الميدانيين لمنطقة سوق أهراس و بعض قادة الأوراس في مواجهة كل من إبراهيم مزهودي وعبد القادر بن عودة اللذين كلفتهما اللجنة بتولي تمثيل الثورة لدى السلطات التونسية وباستعادة الإشراف على قاعدة تونس التابعة لجيش التحرير الوطني هناك .

لقد كان محساس من أبرز المناصرين لـə بلة في مواقفه من قرارات الصومام ومن أشد الرافضين لتولي العناصر " الإصلاحية" مواقع قيادية في الثورة ، وقام باستغلال موقعه كقائد للقواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني في طرابلس وتونس من أجل إثارة المواقف الاحتجاجية على مؤتمر الصومام عند قادة منطقة سوق أهراس الذين اتهموا القيادة التنفيذية الجديدة للثورة بتجاهل خصوصية منطقتهم كقاعدة دعم لوجيستيكية هامة ، وكانت طموحاتم تتجه نحو الحصول على وضع تنظيمي شبيه ببقية الولايات التاريخية الستة الأخرى[1] ، أما قادة الأوراس فقد نقموا على لجنة التنسيق والتنفيذ تسرعها في تعيين قيادة للولاية الأولى لا تحظى بالقبول في أوساط اﻟﻤﺠاهدين بالنظر إلى ماضيها السياسي والعسكري .

وبعدما لاحت بوادر العصيان على الحدود الشرقية وفي تونس سارعت لجنة التنفيذ والتنسيق إلى القيام بجهود سياسية في مختلف الاتجاهات فأرسلت العقيد أعمر أوعمران محمد الأمين دباغين لمساعدة كل من مزهودي وبن عودة ، و تقدمت بعروض مختلفة لعلي محساس ، وقامت من ناحية أخرى بإرسال لجنتين للتحقيق في الأوراس قادهما كل من العقيدين محمدي السعيد وعميروê

ثم تحولت لجنة التنسيق إلى استخدام القوة ضد مخالفيها ، وتمكن أوعمران من إزاحة علي محساس بعدما ألقى عليه القبض وسجنه ، كما تم إلقاء القبض على عدد من أبرز القادة الميدانيين لQوراس وعلى رأسهم عباس لغرور ولزهر شريط اللذين تمت محاكمتهما بتهمة العصيان والتمرد ، وتسرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في تنفيذ حكم الإعدام عليهما ، وهو ما أجج روح انتقامية استمرت لفترة طويلة في الأوراس نظرا للسمعة الثورية الكبيرة التي كانا يتمتعان با في مناطق التبسة وخنشلة وسوق أهراس .

---

(1))- بعد أكثر من 40 سنة من انعقاد مؤتمر الصومام لا يزال علي محساس على مواقفه الرافضة التي تنطوي على قراءة سلبية منه بشكل مطلق , لأنه كان في نظره "ثمرة الاعتقاد الخاطƐ بقرب ساعة التفاوض " , وهو ما يعني أن محساس يلمح في موقفه إلى أن مؤتمر الصومام كان يعبر عن انزلاق خطير للتوجه الثوري نحو الانهزامية , بالنظر إلى أنه شهد استيلاء العناصر المعتدلة على قيادة الثورة . أنظر: محمد عباس , **حوار مع أحمد محساس** : "مؤتمر الصومام ثمرة الاعتقاد الخاطƐ بقرب ساعة التفاوض" , **مجلة الحدث العربي والدولي** , العدد 24 (خاص بالثورة الجزائرية) ,نوفمبر 2002 , ص32-34 .

وفي مقابل اللجوء إلى القوة من أجل بسط سلطتها كجهاز تنفيذي مركزي للثورة في المناطق الشرقية والحدودية، نجحت الجهود الدبلوماسية في تحقيق اعتراف المجموعة الجديدة التي أصبحت على رأس للوفد الخارجي بسلطة اللجنة، ويمكن القول أن السهولة والسرعة التي تحقق بها خضوع الوفد الخارجي للجنة التنسيق والتنفيذ لم تكن بسبب جهود قادة الهيئة التنفيذية للثورة بقدر ما كانت نتيجة للقبول لدى عناصر الوفد الخارجي من أمثال عبد الحميد مهري وتوفيق المدني و دباغين وغيرهم. و كان ذلك الموقف من التداعيات الإيجابية لاعتقال التاريخيين الأربعة بالنسبة للجنة التنسيق والتنفيذ.

3-5-2 مغامرة "الحرب الحضرية والعصيان المدني ":

في نهاية سنة 1956 وفي مطلع عام 1957، التفتت لجنة التنسيق والتنفيذ نحو البحث عن أشكال جديدة من النشاط الثوري، خاصة بعدما أحست بتزايد التأييد الشعبي للثورة وانتقال ذلك التأييد من البيئة الريفية التي احتضنت النشاط الثوري في مرحلة الانطلاقة العصيبة إلى التجمعات الحضرية. و قد أعطى تسارع وتيرة العمل الفدائي في مدينة الجزائر العاصمة على يد وحدات صغيرة من عناصر " الكومندو" الذين نجوا من الاعتقالات بعد تفكيك التنظيم الثوري في أعقاب اعتقال رابح بيطاط في مارس 1955 بريقا من الأمل عند كل من بن مهيدي وعبان رمضان في إمكانية الشروع في نقل الحرب إلى المدن للتعبير عن انتقال الثورة من مرحلة الفعل العسكري المعزول إلى مرحلة المشاركة الشعبية الواعية والعريضة .

كان تلك الخطوة باتجاه دفع الثورة نحو "الحرب الحضرية " ذات خطورة بالغة ، ولكنها كانت بالنسبة لكل من بن مهيدي وعبان ذات أهمية قصوى ، لأن توظيف الجماهير كدعامة أساسية وبشكل معلن كان يمثل انتصارا سياسيا ومعنويا أكبر من الانتصارات الميدانية التي يتم تحقيقها في المناطق الريفية البعيدة والمعزولة عن الرأي العام والصحافة الدوليين . وفي ظل هذا المنظور كانت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ ترى بأن صدى القنابل في الجزائر العاصمة أكثر وقعا وتأثيرا من الناحيتين المعنوية والنفسية من المعارك الطاحنة والمكلفة في الجبال ، و لأن الحرب " كانت حرب أعصاب " فقد تحول الأداء الثوري في العاصمة في أواخر عام 1956 إلى استهداف الأماكن العمومية التي كان يرتادها الكولون و أفراد الشرطة والجيش الاستعماريين .و تم إلحاق خسائر جسيمة في الأرواح في صفوف الأوربيين و في عدد من مرافقهم في عمق مدينة العاصمة على امتداد بضعة أشهر .

لكن لجنة التنسيق والتنفيذ استفاقت على وقع رد فعل استعماري قمعي شديد تميز بإعطاء الفرقة العاشرة للمظليين لصلاحيات الشرطة من أجل اكتساح العاصمة بهدف تدمير التنظيم الثوري وتصفية قادته ، و قامت بمحاولة الرد على اجتياح الجنرال ماسو عن طريق الدعوة إلى شن إضراب شعبي عام لمدة ثمانية أيام في الفترة 28 جانفي -04 فيفري 1957 بهدف تدويل القضية الجزائرية لأن اختيار ذلك التاريخ كان بفعل تزامنه مع انعقاد إحدى دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

كانت فلسفة الإضراب الشعبي العام كشكل من الأشكال الجديدة التي عرفها تطور العمل الثوري تقوم على الاعتقاد الراسخ عند كل من بن مهيدي وعبان بأن القيام باستعراض سلمي للقوة أمام آلة البطش الاستعمارية كان كفيلا بتحقيق مكاسب معنوية كبيرة للقضية الوطنية في أوساط الرأي العام الفرنسي الرافض للحرب وفي المحافل الدولية على حد سواء .

ولكن على الرغم من النجاح العريض الذي حققه إضراب الثمانية أيام في إبراز تبني الجماهير لجبهة التحرير الوطني في المناطق الحضرية التي ظلت إلى نهاية 1956 معزولة بصورة كبيرة عن تطورات حرب التحرير ، إلا أن عواقب الرهان على نجاح " الحرب الحضرية " كانت خاسرة بالنسبة للجنة التنسيق والتنفيذ[1] . فقد بدأ التنظيم الثوري في العاصمة بالتهاوي بعد تفكيك المجموعات الفدائية وتصفية واعتقال عدد من أبرز عناصرها في فيفري ومارس 1957 ، و تحولت العاصمة إلى مدينة مفتوحة بالتعبير العسكري مما عرض أكثر من 1500 فرد من المناضلين للسجن والتعذيب على يد جلاديهم من الفرنسيين .[2]

و في 23 فيفري 1957 كان آخر فصل من معركة الجزائر الخاسرة بالنسبة للجنة التنسيق والتنفيذ ، إذ تم اعتقال محمد العربي بن مهيدي أحد أبرز قادتها على يد مظليي ماسو ، ولم تعط له أدنى فرصة للحصول على الحق في محاكمة علنية ، وإنما تم اغتياله في 03 مارس

---

[1] - يذهب فيليب تريبي إلى القول بأن لجنة التنسيق والتنفيذ كانت ضحية لمبادرتها بحرب المدن (يقصد ما يعرف بمعركة الجزائر العاصمة), لأن نتائجها كانت على عكس التقديرات التي كان يترقبها كل من عبان وبن مهيدي . أنظر :
Tripier , **op.cit**, p122

[2] إذا ما استثنينا ياسف سعدي في مؤلفه الملحمي " معركة الجزائر العاصمة" (في جزئين باللغة الفرنسية) ,ومعه العديد من مقررات التاريخ الرسمي، فإن أغلب المؤرخين يجمعون على أن " معركة الجزائر العاصمة" كانت هزيمة قاسية بالنسبة للثورة ؛ حتى أن حربي وصفها بأنها كانت مأساة سببها التفاؤل المفرط عند قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في بداية عام 1957 , و يؤكد كوريار ما ذهب إليه حربي ,حيث اعتبر أن إضراب الثمانية أيام واللجوء إلى حرب المدن كانا خطأين جسيمين ارتكبتهما قيادة الثورة ,لأن خسائرهما العسكرية كانت أكثر من مكاسبها السياسية المتوقعة . أنظر :
Harbi , **mirage et réalité** , p197 ;Courriere , **l'heure des colonels** , p 13 .

1957 تحت التعذيب بعد أسبوع من إلقاء القبض عليه وروجت الدعاية الفرنسية أخبارا مزيفة عن انتحاره شبيهة بنفس الدعاية التي تمت با تغطية جريمة أخرى ذهب ضحيتها المحامي المناضل علي بومنجل في فترة قريبة من تصفية بن مهيدي .[1]

كان اعتقال بن مهيدي إيذانا لبداية مرحلة حرجة عرفها مسار أول تشكيلة للجنة التنسيق والتنفيذ التي آثرت الانسحاب من ميدان " الحرب الحضرية " باتجاه الملاذ الآمن في الريف في 27 فيفري 1957، و تسببت حدة الطبع عند عبان رمضان في غياب بن مهيدي في ظهور أولى ملامح التوتر في العلاقة بين عبان وكريم بلقاسم خلال الفترة القصيرة التي استقرت با اللجنة في مقر قيادة الولاية الرابعة التي كان يقودها آنذاك العقيد سليمان دهيليس (سي صادق) .[2]

3-5-3 انسحاة القيادة التنفيذية إلى الخارج :

اتفق قادة لجنة التنسيق والتنفيذ (الأربعة) على مغادرة التراب الوطني واللجوء إلى الخارج لفترة قصيرة من أجل إعادة تنظيم الصفوف، وتضمن الاتفاق أن يتوجه كريم بلقاسم وبن خدة نحو تونس مرورا بالولاية الثالثة ثم الثانية[3]، بينما توجه عبان ودحلب نحو المغرب مرورا بالولاية الخامسة .[4]

كانت الرحلة شاقة وطويلة دامت أكثر من شهرين ونصف من أجل الوصول إلى المغرب ، كما كانت أول صدمة بالنسبة لعبان رمضان الذي pل معه خلال عبوره للولاية الخامسة انطباعا سلبيا على النظام التسلطي الذي كان عبد الحفيظ بوصوف يفرضه على رجاله على الرغم من ابتعاده عن القيادة الميدانية لولايته ، وهو ما أدى به إلى الدخول في مواجهات لفظية شديدة معه في معاقله فيما وراء الحدود مع المغرب قبل أن يتوجه إلى تونس للالتقاء مع كريم بلقاسم وبن خدة[5].

(1) - حول تفاصيل تصفية كل من بن مهيدي والمحامي علي بومنجل على يد الجلادين الفرنسيين أنظر الملف الخاص الذي نشرته مجلة جون –أفريك حول التعذيب خلال الثورة التحريرية بعنوان " التعذيب : عار فرنسي" في :
François Soudan , « Torture , une honte française » , IN , **Jeune Afrique L'Intelligent** , N° 2105 , du 15 au 21 Mai 2001 , pp 41-52

(2) Mammeri, **Abane….op.cit** , p273 .

(3) Meynier , **Histoire intérieure** , p334 ; Hamdani **,Krim**…… **op.cit** ,p 193

(4) Mammeri, **Idem**, pp 269-270

(5) Meynier , **Idem**, p334

قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بعدما أجتمع كلها في نهاية جوان 1957 في تونس ببعض النشاطات السياسية و ظهر هناك توترا شديدا في العلاقة بين عبان رمضان وكريم بلقاسم [1]قبل أن تشرع في توجيه الدعوات لعقد أول اجتماع عادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة[2] ، وتم تحديد تاريخ شهر أوت لعقد تلك الدورة . وتميزت أجواء التحضير بتجمع العناصر التي كانت تتقاطع في بينها في المواقف المعارضة للتوجهات و القرارات التي رسمها مؤتمر الصومام ، و سرعان ما أخذت تلك العناصر تنتظم في شكل تحالف في مواجهة عبان رمضان الذي أصبح يفتقد إلى تأييد بن مهيدي وإلى دعم ومساندة كريم بلقاسم الذي تراجع عن تزكيته لعبان وانضم إلى معسكر خصومه .وقد اتضح توتر العلاقة بين عبان وكريم بلقاسم في جويلية 1957 عند انعقاد أول اجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ في الخارج ، حيث حدثت بينهما مواجهة معلنة عندما قام عبان بالتنديد بطريقة بوصوف وأسلوبه البوليسي القائم على القبضة الحديدية في إدارته للولاية الخامسة من خارجها .

ولم يتراجع عبان عن وصف كل من بوصوف و نائبه بومدين بالديكتاتوريين وبالإقطاعيين العسكريين، وهو ما اضطر كريم بلقاسم إلى تحذيره من أنه إذا استمر في المواجهة مع القادة الميدانيين فإنه سوف يتسبب في حشد جمع كبير من الخصوم والأعداء أمامه [3]

3-6/ إعادة تشكيل هيئات القيادة في الخارج (أوت 1957):

تعد مجريات ونتائج انعقاد أول دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في الأسبوع الأخير من شهر أوت 1957[4] من أكثر المحطات التاريخية جدلا بين الكتابات التي اهتمت بتطور

(1) - يذكر عمار حمداني و إيف كوريار أن كريم بلقاسم قام بتوجيه تحذيرات متكررة لعبان رمضان في تونس في محاولة لكبح انتقاداته اللاذعة لكل من بوصوف وبومدين . أنظر :

Hamdani **, Idem** , p 195 ; Courriere **,L'heure des…** , p86

(2) Belhocine **, op.cit** , p 63

(3) Courriere **, L'heure des colonels** , pp 86-87

(4) تختلف الكتابات التاريخية في تحديد المدة التي استغرقتها جلسات اجتماع أوت 1957 , فعلى عكس الفكرة الشائعة بأنه انعقد في الفترة 20-28 أوت مثلما يشير كل من حربي و سليمان الشيخ يذهب فيليب تريبي إلى الإشارة بأنه انعقد في يوم 23 أوت , بينما حصره كوريار في يومي 26-27 أوت , ويجزم مينيي بأن الاجتماع لم ينعقد لمدة أسبوع وإنما لبضع ساعات يوم 27 أوت 1957 , وبالنظر إلى عدم توفر محاضر مجمل جلسات هذا الاجتماع في الأرشيف الوطني , فإنه لا يمكن الجزم بالمدة التي استغرقها بدقة , وبالمقابل يمكن إثبات أن جلسته الختامية كانت بتاريخ 28 أوت 1957 . أنظر :

PV de la réunion du CNRA (août 1957), les Archives national Algérienne , B184 ;Tripier ,**op.cit** ,p124 ; Courriere **, l'heure des colonels** , pp 144-146 ; Meynier , **l'histoire intérieure du FLN** , p343

الهيئات السياسية العليا للثورة وتلك التي اتخذت من صراع النخب حول القيادة منهجا لها في تقسيم مراحل حرب التحرير.

و تكمن المواقف الجدلية من ذلك الاجتماع في تباين وتناقض القراءات التاريخية حوله إلى درجة وصفه بالانقلاب العسكري الأول في تاريخ الثورة أو باجتماع الثأر من مؤتمر الصومام عند البعض ،[1] بينما ذهب البعض الآخر إلى اعتباره بأنه كان حركة تصحيح ثورية نجحت في إنقاذ الثورة من الانحراف " الإصلاحي ".[2]

لقد ارتكز دعاة الطرح الأول على جملة من الشواهد التاريخية التي كشفت عن نوايا عدد من القادة الميدانيين في الانقلاب على أول جهاز تنفيذي مركزي للثورة التحريرية ، وهو ما كانت تعكسه الأجواء التحضيرية قبيل انعقاد المؤتمر التي تميزت بحدوث أول تقارب بين كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وعبد ا! بن طوبال منذ انطلاقة حرب التحرير في مواجهة عبان رمضان الذي تمكن من فرض نفسه كأبرز قائد سياسي للثورة في الداخل منذ منتصف عام 1955.

و على الرغم من أن الدعوة إلى عقد اجتماع 20-28 أوت 1957 جاءت بصورة عادية لأن القانون الداخلي الذي كان يحدد طريقة عمل االلس الوطني للثورة كان ينص على انعقاده بصورة دورية بعد عام من آخر اجتماع له ، إلا أن انعقاد ذلك الاجتماع لم يخلو من المناورة السياسية 3([1])التي هدفت إلى إقصاء عناصر من داخل لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى التي أشرفت على قيادة الثورة في الفترة الممتدة من سبتمبر 1956 إلى أوت 1957 .

---

(1) شتواح حكيمة ، **المرجع السابق** ، ص 64 . وأنظر أيضا :
Meynier , **histoire intérieure** , p342 ; Meynier , **le PPA- MTLD et le FLN-ALN étude comparée**, p 98

(2)- إن محتوى نص محضر جلسا ت الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (اجتماع 20-28 أوت 1957)الذي نشره محمد حربي لا يعبر بشكل صريح عن الانقلاب على مقررات الصومام ،لأنه استخدم عبارة " مراجعة قرارات الصومام ", لكن الوثيقة التي نشرها عبد الحميد زوزو مؤخرا في كتاب محطات في تاريخ الجزائر صيغت بلغة أضفت على ذلك الاجتماع أهمية تاريخية كبيرة عندما صورته كمنعطف وحركة تصحيح للثورة التي " نجحت في تطهير صفوفها وتقويم نفسها بنفسها ..." قارن بين الوثيقين المنشورتين في :
عبد الحميد زوزو , **محطات في تاريخ الجزائر** ,ص 502-505 . وفي :
Harbi **, les archives de la révolution Algérienne** , pp 175-177

(3)- وصف أحمد توفيق المدني هذا الاجتماع بأنه كان "اجتماعا مزدوجا" , وهذا ما يوافق إشارات حربي ومينيي إلى أن اتخاذ القرارات كان يتم خارج جلسات الاجتماع قبل تقديمها للتصويت عليها أمام الأعضاء , وقد يكون أصدق وصف لهذا الاجتماع هو ذلك الذي انتهى إليه صالح بلحاج عندما استخلص أن " اجتماع أوت 1957 كان اجتماعين أحدهما في الكواليس بين القادة العسكريين للتقرير , والآخر رسميا يحضره جميع الأعضاء للمصادقة ". أنظر : توفيق المدني , **مذكرات حياة كفاح** , ج3 , ص 330 ؛ صالح بلحاج , **تطورات حرب التحرير الوطنية في عهد الجمهورية الخامسة** , مرجع سابق , ص278-279 .

فقد أشار محمد لبجاوي أن خصوم عبان رمضان تجمعوا قبل انعقاد الاجتماع بثلاثة أسابيع و قرروا عزل عبان رمضان و بن خدة ودحلب[1]، و على الرغم من أن صلاحيات توجيه الدعوات للمشاركة كانت بيد عبان رمضان باعتباره المشرف على اللجنة السياسية والمالية في قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، إلا أن كريم بلقاسم كان صاحب الدور المحوري في ذلك وساعده كل من بن طوبال وبوصوف في حشد العدد الأكبر من القادة الميدانيين الذين تمت دعوتم للحضور ، و يؤيد كل من جيبلرت مينيي ومحمد حربي هذه الفكرة عندما ذكرا أن التسويات التي تم اتخاذها خلال ذلك الاجتماع تمت في أغلبها قبل وخارج المجلس[2]، وانفرد مينيي بذكر تفاصيل اجتماع " مونتيفلوري " بضواحي العاصمة تونس قبل توجه المدعوين إلى القاهرة ، و أشار إلى أن ذلك الاجتماع لم يكن رسميا وضم كل كريم بلقاسم وبن طوبال و بو الصوف و أوعمران محمود الشريف و على كافي وعلاوة بن بعطوê ومحمد العموري ومحمد عواشرية و دهيليس وسي صا؟ ومحمدي السعيد واعمارة بوقلاز . و أعتبر مينيي أن ذلك الاجتماع كان أول خطوة في المناورة التي سعت إلى استدعاء هيئة جديدة للمجلس الوطني للثورة [3]

و يمكن أن نستشف خلفية التحضير لذلك الانقلاب من خلال فحص تركيبة التشكيلة الجديدة التي تمت دعوة عناصرها لحضور الاجتماع ، و التي لم تكن تتألف من بقية عناصر التشكيلة الأولى التي جاء بها مؤتمر الصومام والتي كانت قد فقدت 10 أعضاء من بين أعضاءها دون أن تجتمع من قبل . و هو الأمر الذي يجعل ما أشار إليه محمد حربي بأن عدد الذين شاركوا في اجتماع أوت 1957 كان 22 من بين 34 عضوا غير دقيق من الناحية التاريخية [4]للدلالة على استيفاء حضور ثلثي الأعضاء ، لأن عددا من الذين وجهت الدعوة للمشاركة لم يكن يتمتع بصفة العضوية في

---

(1) - محمد لبجاوي ؟ **حقائق حول الثورة الجزائرية** (دون دار ومكان النشر), 1971 , ص185

(2) Harbi , **mirage et réalité ,** p 203 ; Meynier **, histoire intérieure** , p341

(3) Meynier **, Idem,** pp 341-342 .

(4) - يشير محضر جلسة 28 أوت 1957 إلى حضور 22 شخصية (يضيف إليها بن خدة شخصية أخرى هي محمدي السعيد) , لكنها لم تكن كلها من بقية تشكيلة أوت 1956 , لذلك فإن ما ذهب إليه حربي يبدو غير صحيح إذا ما أدركنا أن الاجتماع انعقد بنصف أعضاء المجلس فقط(18 عضو من 34 عضو) إلى جانب أربعة أعضاء جدد (محمود الشريف- بومدين- بوقلاز- العموري), وبالتدقيق أكثر يمكن القول أنه انعقد ب08 أعضاء دائمين و10 احتياطيين من التشكيلة القديمة التي كانت قد فقدت أكثر من 10 أعضاء ما بين مارس 1956- مارس1957 بسبب استشهادهم أو اعتقالهم . أنظر :
PV de la réunion du CNRA (août 1957) les archives nationales Algériennes, B184, p01 ; Harbi**, mirage et réalité,** p201 ; Benkhedda, **la crise de 1962**, p132.

المجلس الوطني للثورة من قبل من أمثال بومدين و بوقلاز و العموري ومحمود الشريف و هو ما يكشف أن نوايا توسيع المجلس بعناصر معينة وإبعاد عناصر أخرى من صفوفه كانت قائمة قبل الاجتماع. ويمكن الجزم هنا بأن التشكيلة التي حضرت ذلك الاجتماع لم تكن تهدف إلى تسوية حالات الشغور التي طرأت على التركيبة الأولى للمجلس وإنما كانت تسعى إلى تغيير سابقتها بشكل جذري بما كان يتوافق مع النزعة الرامية إلى إبعاد عناصر القيادة السابقة .

وارتكزت الكتابات التي اعتبرت أن اجتماع أوت 1957 كان حركة تصحيح ثورية على المواقف التي كانت تتهم عبان رمضان بمحاولة الإنفراد بالزعامة المطلقة للثورة ، وبسعيه نحو تثبيت العناصر " الإصلاحية " في مواقع القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني ، وبأنه أسس في الصومام لمبادئ تقف عند حد نقيض مع توجهات وأهداف المشروع الثوري ، وقد ذهبت بعض الكتابات المؤيدة لهذا الطرح إلى اتهام عبان رمضان بأنه كان على مشارف الخيانة بهدف تبرير إقصاءه من قيادة الثورة في مرحلة أولى ثم من أجل التغطية على الأسباب الحقيقية لتصفيته في نهاية عام 1957 . [(1)]

إن تصوير اجتماع 20- 28 أوت 1957 بأنه كان يهدف إلى تقويم مسيرة الثورة يفتقد من الناحية التاريخية الدلائل الكافية التي يمكن من خلالها إثبات الانحراف عن التوجه الثوري في الأداء الذي قام به عبان رمضان في السنوات الثلاث التي ارتبط فيها اسمه بقيادة الثورة التحريرية ، بينما يمكننا على النقيض من ذلك رصد الكثير من الجوانب السلبية والانعكاسات الوخيمة لذلك الاجتماع على النشاط الثوري من عام 1957 إلى نهاية الثورة ، بل وحتى على تطور الدولة المستقلة لأنه أسس لأساليب وسلوكيات تغذي الطموحات الشخصية ذات النزعة الاستبدادية بشكل لم تعرف له سابقة من قبل[1] 2.

لقد كان عبان رمضان من أكثر الشخصيات الثورية قوة وتأثيرا بفعل امتلاكه لحس تنظيمي رفيع وجرأة كبيرة في المبادرة ، كما كان يتمتع بصرامة شديدة في تقديره لأداء المقربين منه ،

---

(1) - تعد مذكرات علي كافي نموذجا من الكتابات التي تضمنت توجيه اتهامات كثيرة إلى عبان رمضان دون أن ترفق بأدنى الدلائل والقرائن التاريخية المؤسسة , على سبيل المثال فقط أنظر : علي كافي , **مذكرات** , ص :103-104

2 - تحفل مذكرات الجنرال يحي رحال بالإشارات إلى استمرار العمل بالانتقاء من داخل الهيئات السياسية والعسكرية للدولة المستقلة للتمويه على الانتخابات والتحكم في نتائجها قبل إجرائها , ويعترف رحال بأن حضور ممثلي الجيش الشعبي الوطني في عضوية الهيئات القيادية للحزب الواحد كانت تبلغ 20% بصورة علنية , وكان يتم انتخاب(تعيين)الكثير من الضباط (الرواد والعقداء) فيها دون علم مسبق منهم , كما كانت السلطات العليا تتدخل لتوجيه نتائج الانتخابات لصالح مرشحين معينين على الرغم من أنهم كانوا ينتمون لحزب دون منافس لاعتبارات ومصالح شخصية في الغالب . أنظر :

Yahia Rahal , **Histoires de pouvoir :un Général Témoigne** ,ED Casbah, Alger , 1997 ,pp13-14 et p49-61-62-72

ولكنه في مقابل ذلك كان يتميز بطباع فظة في التعامل مع عدد من القادة الميدانيين الذين لم يتردد في الجهر أمامهم بقصور أدائهم وتصوراتم ، وتجاوز في العديد من المناسبات حدود اللباقة في التصرف مع كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوصوف واعمر أوعمران وغيرهم ، و قد تسببت نزعته الصدامية مع القادة الميدانيين في تزايد خصومه الذين كانوا يتربصون به ويتقاطعون فيما بينهم في المواقف من هفواته و أخطائه .

إن الكثير من الشهادات التاريخية التي لا تزال تشكل سيلا يكاد لا ينقطع إلى يومنا هذا لم تقدم حججا مؤسسة في مستوى التهم التي كالتها لعبان رمضان ، و يمكن القول أن ما ورد من أراء سلبية حول الدور الذي قام به على رأس قيادة جبهة التحرير الوطني في الفترة الممتدة من أفريل 1955 إلى أوت 1957 لا يرتكز على معطيات دقيقة بقدر ما تعبر في جوهرها عن انبعاث ترسبات صراعات الأشخاص بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال [1]

إن أي باحث في تاريخ الثورة لا يمكنه أن يزعم بانعدام النزوع نحو الزعامة عند عبان رمضان على نحو مخالف للتجرد المطلق الذي كان يميز محمد العربي بن مهيدي ، والذي كان من أكثر العناصر التاريخية انسجاما وتوافقا معه ، ولكن أفكار عبان وتصوراته للثورة وأهدافها ووسائل عملها كان تجعله يقف على حد نقيض مع النواة الصلبة في قيادة الثورة التي لم تغفر له كسر احتكارها لقيادة حرب التحرير عندما سمح للنخب الوطنية بالارتقاء في عضوية الجهازين التشريعي والتنفيذي للثورة .

والغريب أن بن بلة وبن طوبال وكريم بلقاسم وبوصوف لم يجدوا حرجا بعد إزاحة عبان رمضان من قيادة الثورة في اللجوء إلى العناصر التي كانوا يصمونها بالإصلاحية والمعتدلة وسمحوا لها بتشكيل الجزء الأكبر من الواجهة السياسية للثورة من عام 1957 إلى صيف 1962 . وقد ظهر ذلك جليا في اجتماع أوت 1957 عندما تم إبعاد بن خدة دحلب بهدف إضعاف عبان وتقزيم دوره في الوقت نفسه الذي تم فيه تعيين دباغين ومهري في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية التي أصبحت تضم

[1] - إن ما يكشف عمق الخلافات حول قيادة الثورة هو استمرار التعريض والتشهير بين الشخصيات الثورية في الشهادات التاريخية إلى درجة التحامل و القذف المباشر دون تقديم شواهد تاريخية ملموسة , وهذا الجدل ساهم بطريقة غير مباشرة في إبقاء الغموض قائما حول الكثير من القضايا , ويمكن التدليل هنا بالضجة و ردود الفعل التي أثارتها شهادة أحمد بن بلة في قناة الجزيرة , والتي لم تكن في الجزء الأكبر منها لدواعي البحث عن الحقائق بقدر ما كانت نتيجة لمحاولات التوظيف السياسي في اتجاهات متعاكسة .

09 أعضاء في 28 أوت 1957 و هو ما كان يكشف عن توظيف خصوم عبان للمناورة بدف السيطرة على مواقع القيادة أكثر من اعتمادهم على المواقف المبدئية الثابتة [1]

إن الاختلاف الجوهري بين عبان و العناصر الراديكالية التي تنتمي إلى النخبة الثورية الأولى كان يكمن في التباين الشديد بين الطرفين حول مبدأ أحقية العناصر المفجرة للثورة في قيادتا، والذي تحول إلى ما يشبه عقيدة غير معلنة عند عدد من أعضاء لجنة ال22 ولجـ ـة ال9 . و كان عبان يرفض كل نزوع نحو الزعم بملكية الثورة و كل تعبير يسعى إلى إضفاء الشرعية التاريخية على مجموعة صغيرة من القادة دون غيرهم.

لقد كان يعارض أن يتماهى الأشخاص مع الثورة وأن تعتبر مجموعة من القادة أنا هي الثورة نفسها، وهو ما أدى به الاصطدام بالوفد الخارجي في بداية الأمر، ثم انتهى به المطاف إلى مواجهة تحالف مشكل من مجموعة عريضة من القادة الميدانيين في صيف 1957، الذين أصبحوا يرون فيه عقبة كبرى أمام طموحاتم لبسط نفوذهم وتثبيت مواقعهم كأصحاب الحق في الزعامة انطلاقا من دورهم الريادي في بعث المشروع الثوري قبل بقية نخب التيارات الوطنية.

نجح اجتماع أوت 1957 في اغتيال عبان رمضان معنويا قبل تصفيته جسديا بعد ذلك بأربعة أشهر، فقد تمت محاصرته من طرف خصومه الذين لم يتراجعوا عن فكرة إبعاده من التشكيلة الثانية للجنة التنسيق والتنفيذ إلا في اللحظات الأخيرة من الاجتماع، كما أقر المجتمعون جملة من القرارات الثأرية من تلك التي جاء با مؤتمر الصومام ، وكان من أهمها إلغاء مبدأ الأولوية للسياسي على العسكري ، وإلغاء كل تمييز بين الداخل والخارج ، وتم إضفاء صفة العضوية الدائمة على أعضاء المجلس الوطني للثورة الذي تم توسيعه إلى 54 عضوا[2]، كما تم تعيين القادة السجناء في فرنسا أعضاء في صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية بصورة شرفية . وهو ما كشف عن وجود تقارب وتحالف غير معلن بين القادة الميدانيين و باقي التاريخيين في مواجهة عبان رمضان .

ولم يتمكن عبان على الرغم من احتجاجاته المتواصلة من تغيير مجرى الأحداث الذي سطرته أيدي القادة الميدانيين الذين أسندوا إليه مهام تتعلق بالدعاية والأخبار في خطوة تحمل دلالة

---

[1] في شهادة لسعد دحلب أعتبر هذا الأخير أن إزاحته رفقة بن خدة من لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماع 20-28 أوت 1957 بالقاهرة كانت تهدف إلى تقزيم وإضعاف موقع عبان رمضان الذي بقي وحيدا في الجهاز التنفيذي , و استدل دحلب في تحليله بلجوء خصوم عبان رمضان إلى الاستعانة برفاقه بعدما تمت تصفيته في ديسمبر 1957 . أنظر : شتواح حكيمة , **المرجع السابق** , ص65 .

[2] Hamdani ,**Krim… op. cit** , p195

قوية على الرغبة في إعادته إلى أول مهمة أسندت إليه في منطقة العاصمة تحت إشراف أوعمران في فيفري 1955. و عندما ازدادت انتقاداته العلنية للقادة الجدد للثورة في أعقاب اجتماع أوت 1957، ضاق به هؤلاء ذرعا، وقاموا بتوجيه تحذيرات ضمنية إليه عن طريق بعض أعضاء اﻟﻤﺠلس الوطني للثورة الجزائرية مثل فرحات عباس والأمين دباغين الذين تقدموا بمحاولات يائسة للوساطة بين الطرفين.

ونصح الشيخ البشير الإبراهيمي عبان رمضان بعدم الاستمرار في المواجهة مع كريم بلقاسم ورفاقه [1]، لكن عبان لم ينتصح وانتهى به الأمر إلى مصيدة تم تدبيرها له من طرف رجال عبد الحفيظ بصوف بتواطؤ من كريم بلقاسم وبن طوبال ومحمود الشريف ، عندما تم إيهامه بضرورة القيام بمهمة عاجلة لدى السلطات المغربية من أجل حل بعض المشاكل التي اعترضت أداء جيش التحرير الوطني في المناطق الحدودية الغربية ، فقام عبان بالإسراع نحو المغرب دون أن ينتظر وصول أهله إلى تونس ،و تم شنقه أمام بوصوف على يد رجاله وبحضور كل من كريم بلقاسم و محمود الشريف اللذين كانا يسمعان صرخاته الأخيرة في غرفة مجاورة، كما تذكر بعض الروايات في إحدى المزارع المعزولة بالقرب من مدينة تطوان[2]

ونجح "الباءات الثلاثة " كما أصبحت الكتابات التاريخية تعرفهم في التغطية على أكبر عملية اغتيال سياسي في الثورة التحريرية، إذ سارعوا إلى تضليل الرأي العام الجزائري بنشر خبر يفيد بسقوط عبان رمضان في ميدان الشرف بعد تصفيته بأكثر من أربعة أشهر [3]

إن اغتيال عبان رمضان كان نتيجة لمعارضته لعسكرة الهيئات السياسية العليا للثورة التي تم التأسيس لها في اجتماع أوت 1957، و يمكن القول أن ذلك الاغتيال كشف في وقت قصير عن الوجه الذميم لأسلوب أصبح من المبادئ الأساسية في التعامل مع الأصوات المعارضة داخل النظام الثوري لجبهة التحرير خلال سنوات 1957-1962 قبل أن تنتقل عدواه إلى النظام السياسي للجزائر المستقلة ، وهو ما كان يكشف أيضا ظاهرة التآكل الداخلي في صفوف قيادة الثورة .

---

[1] Ferhat ABBAS, **Autopsie d'une guerre**, ED l'aurore , Paris, 1980 , pp212-225

[2] Hamdani , **op. cit** , pp200-203 ; Courierre , **L'heure des colonels** , pp152-155 .

[3] تمكن قتلة عبان رمضان من التعتيم على إحدى أكبر وأشهر جرائم الاغتيال السياسي خلال الثورة , و قد تم لهم ذلك عن طريق إبقاء خبر تصفيته طي الكتمان لمدة خمسة أشهر كاملة ثم أعلنوا للرأي العام سقوط عبان رمضان في ساحة الشرف في بيان تعزية ورثاء مضلل ووهمي نشره أحمد بومنجل بأمر من " الباءات" على صفحات جريدة المجاهد . أنظر :

جريدة المجاهد , العدد 42 ,29 ماي 1958 , ص1.

ومن بين أهم السلبيات التي نجمت عن أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة يمكن أن نحصر بعضها في اللجوء على العمل خارج المؤسسات السياسية وتسوية المسائل المتعلقة بتعيين وانتخاب الأعضاء في الهيئات القيادية للثورة في الكواليس ، وقد ترتب عن ذلك التوجه ظهور الأنوية الأولى للعصب المتنافسة التي تشكلت في صورة تحالفات صغيرة تحيط بالباءات الثلاثة الذين اعتلوا واجهة القيادة الثورية ابتداء من أوت 1957[1].

كما تحول مبدأ العمل الجماعي إلى غطاء يخفي انفلاق القيادة المركزية الظاهرية إلى مجموعات ضغط وتأثير تجتمع حول مبدأ إقصاء نخب التيارات الوطنية من مواقع القيادة وتتنافس فيما بينها على الزعامة حينا وتسعى إلى إحداث التوازن فيما بينها حينا آخر . وقد استمرت هذه الظاهرة إلى نهاية حرب التحرير وتسببت في هزيمة نخبة التيار الاستقلالي وبقية نخب التيارات الوطنية أمام العناصر العسكرية المحترفة لجيش الحدود في صيف 1962.

جاء إلغاء التمايز بين الداخل والخارج وإلغاء أولوية السياسي على العسكري لإضفاء التوافق بين القادة العسكريين في الداخل والخارج، ولتكريس سيطرة القادة الميدانيين (العسكريين) على عناصر الواجهة السياسية من المثقفين الذين أوكلت لهم مهام تقنية وهامشية أو ثانوية داخل الهيئات السياسية للثورة، وأيضا لتبرير استقرار قيادة الثورة خارج التراب الوطني .

3-7/ لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية سبتمبر1957- سبتمبر 1958)

إن تحديد فترة قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية للثورة بهذه المرحلة قد يكون مدعاة لتحفظ البعض بالنظر إلى أنه يلغي ما يسميه هؤلاء بلجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة (أفريل –سبتمبر 1958) ، ولكنه بالإمكان التدليل على عدم صحة الفكرة التي تذهب إلى تحديد فترة خاصة بهذه اللجنة الأخيرة من منطلقين رئيسين أولهما أن اللجنة الأولى استمرت كذلك على الرغم من أنها فقدت عضوها الخامس (بن مهيدي) في الفترة (مارس- أوت 1957) ، ولم تصبح لجنة ثانية جديدة إلا بعد انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة ، كما أن اللجنة الثانية بقيت كذلك على الرغم من أنها فقدت عضوها التاسع (عبان) في الفترة (جانفي- سبتمبر 1958) ،

[1]-يشير صالح بلحاج إلى أن للباءات الثلاثة (الأمراء الثلاثة كما يسميهم غلوا) تمكنوا من السيطرة على قيادة الثورة في اجتماع أوت 1957,وبعد تصفية عبان رمضان اتخذت تلك السيطرة أشكال مختلفة من شخصنة القيادة والعلاقات وفتحت الباب أمام تحول الأجهزة إلى إقطاعيات ومحميات , وهذه العبارة اقتبسها دون أن يشير إلى ذلك من التدخل الذي قام به قايد أحمد في اجتماع 1959-1960 وهاجم فيه الباءات الثلاثة وكريم بلقاسم على وجه الخصوص . أنظر: صالح بلحاج , **المرجع السابق** , ص283

وكل ما طرأ عليها هو إعادة تقاسم المهام بين أعضائها الثمانية في أفريل 1958 ، أين تم تشكيل دوائر شبه وزارية تمهيدا لتحويل اللجنة إلى حكومة مؤقتة ظهرت للوجود في سبتمبر 1958 .

أما المنطلق الثاني فيرتكز على حجة قانونية تنزع صفة الشرعية عن ما يسميه البعض باللجنة الثالثة ، لأن القوانين الداخلية التي كانت تسير الهيئات القيادية للثورة لم تكن تسمح للجهاز التنفيذي بإعادة تشكيل نفسه بصورة تلقائية ، وبالنظر إلى أن المجلس الوطني للثورة هو الذي كان يمتلك صلاحية التشريع بذلك ، وبالنظر أيضا إلى أنه لم يعقد دورة استثنائية في ربيع 1958 أو حتى دورته العادية الثانية (المقررة في أوت 1958) فإن الزعم بأن لجنة التنفيذ الثانية تحولت إلى لجنة ثالثة يبدو غريبا وغير مؤسس.

باشرت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية مهامها في سبتمبر 1957 في أجواء تميزت بالخلاف الشديد مع عبان رمضان خلال الأشهر الأولى من عملها، ومع مطلع عام 1958 وقف أبرز قادتها على بعض الحقائق الصعبة التي أصبحت تقف في وجه النشاط الثوري، و كان على رأس الأولويات آنذاك تموين الولايات بالأسلحة و تدمير الخطوط المكهربة، ولكن اللجنة انشغلت بخلافاتها الداخلية ورفضت مشروعا تقدم به أحد ضباط الولاية الخامسة لتدمير خط موريس [1]

لم تكن تجربة اللجنة التنفيذية الثانية شبيهة بسابقتها، لأن طبيعة العلاقات بين عناصر التشكيلتين كانت مختلفة بشكل كبير ، فقد حل التنافس بين الباءات الثلاثة حول المواقع القيادية محل التكامل والانسجام بين عبان وبن مهيدي وبن خدة ودحلب في العاصمة ،كانت اللجنة الأولى "مكونة من مناضلين يعملون في السرية في جو من الوئام على الرغم من المخاطر التي كانت تحدق بهم في العاصمة ، بينما تحولت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية البعيدة عن ميادين المعارك بعد استقرارها النهائي في الخارج إلى هيئة سياسية تحت سيطرة الباءات الثلاثة الذين أصبحوا يحيطون أنفسهم بمجموعة من العقداء ومجموعة من الشخصيات الثانوية مثل مهري ودباغين وفرحات عباس.[2]

وقد ظهر سريعا أن أداء اللجنة الثانية كان يتمحور حول التنافس على القيادة ، لأن تقاسم المهام بين العناصر التسعة لم يكن يهدف إلى تحقيق مثل ذلك التكامل بقدر ما جاءت لتتوافق مع

---

[1] كان ذلك الضابط هو الملازم عبد الله العرباوي المعروف ب(باسم محمود و أيضا سي مسعود) , و لم يرتبط اسمه خلال الثورة بمخطط تدمير الخطوط المكهربة الذي أجهضته قيادة جيش الحدود ، ولكن شهرة الرجل ظهرت بعد قيامه بحركة احتجاج ضد قادة الولاية الخامسة الذين كانوا يتمركزون في وجدة في نهاية1957 و بداية 1958 .و قد اشتهرت تلك الحركة بقضية الملازمين في الولاية الخامسة وانتهت باعتقالهم وسجنهم إلى عام 1960 (أفرج عنهم صادق دهيليس)

[2] Meynier , **histoire intérieure** , p 351

تركيز السلطات العليا بشكل كبير في أيدي كريم وبن طوبال وبوصوف ، حيث تولى الأول مهام قيادة القوات المسلحة وتولى بن طوبال مهام الداخلية (التنظيم الداخلي لجبهة وجيش التحرير) بينما فضل بو صوف الإشراف على الميدان المفضل لديه في الاستعلامات والاتصالات [1]وإلى جانبهم كان محمود الشريف يقوم بالإشراف على الشؤون المالية وأوعمران التسليح والتموين ، و تم إسناد مهام الدعاية و الإعلام إلى فرحات عباس و أوكلت العلاقات الخارجية إلى دباغين والشؤون الاجتماعية إلى مهري[2].و يمكن القول أن تلك التشكيلة لم تكن تعبر عن امتلاك قيادة الثورة لفريق عمل على رأس الجهاز التنفيذي بقدر ما كانت واجهة تخفي انقسام تلك القيادة إلى مجموعتين متنافستين وبجانبهما مجموعة معزولة وثانوية[3]، فقد كان كريم بلقاسم وأوعمران و محمود الشريف يقفون في مواجهة بن طوبال وبوصوف ، بينما كان دباغين ومهري وفرحات عباس في وضعية شبيهة بوضعية الكومبارس في صناعة الأفلام السينمائية .ولم تكن الحاجة إلى الموعة المعزولة تفرض نفسها إلا عندما كان الأمر يتطلب القيام بجهود ومهام دبلوماسية أو إعلامية .

كان المحك الأول أمام اللجنة يتمثل في وقوفها على خطأ تقديرات عدد من أبرز عناصرها للمخاطر التي كانت تشكلها السدود المكهربة أمام النشاط الثوري و خاصة في مجال تسليح الولايات التي شكل فيها نقص التسليح هاجسا قويا منذ بداية الثورة، كان ضعف أداء الوفد الخارجي في هذا الال من أهم الأسباب في توتر العلاقة مع قيادة العاصمة في سنتي 1955-1956.

لقد كان بعض قادة الثورة من أمثال عمارة بوقلاز يحثون العمال الجزائريين على العمل في إنجاز الخطوط المكهربة مقابل تقديم الدعم المالي لجيش التحرير الوطني في صيف 1957[4]، ولكن سرعان ما وقف قادة لجنة التنسيق والتنفيذ على الصعوبات الكبيرة التي أصبحت تشكلها السدود المكهربة التي تزامن انتهاء الجيش الاستعماري من عملية إنجازها مع انشغال قادة الثورة بخلافاتم في القاهرة[5].

(1) Hamdani , **op.cit** , p209
(2) Harbi , **mirage et réalité** , p215
(3) Courriere , **l’heure des colonels** , p 157
(4) Harbi **, Idem** , p 214
(5) Messaoud , Maadad **, guerre d’Algérie ,chronologie et commentaire** ed ENAG,Alger, 1992 p,77

انخرط كريم بلقاسم في بداية عام 1958 في محاولات إعادة تنظيم جيش الحدود، وقام بإبعاد عدد من العناصر التي كانت تعترض على قيادته ، [1]، إلى دول المشرق العربي ، وفي المقابل أنشأ مكتب لهيئة أركانه مشكل من عدد من الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي من أمثال هوفمان ، شابو، الرائد إيدير [2] ولكنه بعد شهرين فقط انتهى إلى الاعتراف أمام جنوده بالفشل في الجهود التي هدفت إلى عرقلة إنجاز خط موريس ، وشرع في التفكير منذ شهر مارس في إنشاء قيادة عمليات عسكرية لتشرف على إدارة معارك الحدود .

كانت تلك الفكرة محورا للتنافس بين الباءات الثلاثة، لأن كل من بوصوف وبن طوبال رفضا اقتراح كريم بلقاسم بتعيين العقيدين محمدي السعيد وصادق دهيليس على هيئتي قيادة العمليات العسكرية عند الحدود الشرقية والغربية. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بينهم إلا بحل وسط نص على إسناد قيادة العمليات العسكرية الشرقية إلى العقيد محمدي السعيد الذي كان إلى جانبه كل من العقداء محمد العموري وعمارة بوقلاز وعبد القادر بن عودة، بينما أوكلت قيادة الهيئة الغربية منها إلى العقيد بومدين و عين إلى جانبه العقيد صادق (دهيليس)[3].

إن السبب الظاهري لاختلاف الباءات الثلاثة حول اختيار الشخصيات على رأس قيادتي العمليات العسكرية كان يبدو في رفض كل من بن طوبال وبوصوف لميول كريم بلقاسم لإسنادها إلى عناصر مقربة منه ، في إشارة غير معلنة منهما لكون مرشحيه محمدي و دهيليس من نوابه القدامى في منطقة القبائل ، ولكن الرهان الحقيقي بين الباءات الثلاثة كان حول قيادة جيش التحرير ، إلى درجة أن كل الاقتراحات الرامية إلى توحيده تحت سلطة واحدة من طرف كريم بلقاسم كانت تجد رفضا قاطعا من بن طوبال وبوصوف المعارضين لها .

لقد كان الهاجس الأول لديهم يتمثل في السعي إلى تعزيز مواقع كل منهم في القواعد الحدودية بإرسال وتوجيه وحدات من الولايات التي كانت تحت إشرافهم من قبل للاستقرار عند الحدود الشرقية بالنسبة للولايتين الثانية والثالثة، وعند الحدود الغربية بالنسبة للولاية الخامسة [4] في الوقت الذي استمرت فيه الولايات في المعاناة من مشكل نقص التسليح بعدما توقف تدفق

---

1 Hamdani **, Krim Belkacem ....** , p209
2 Hamdani **, Idem** , p 210 ; Courriere **, L'heure des colonels** , p196
;
3 Hamdani , **Idem** , p212 ; Meynier , **L'histoire intérieure** , p310 ; Harbi **, mirage et réalité** , p 216
4 Harbi**, Idem** ,pp 215-216

الأسلحة عبر الحدود بفعل الحاجز الذي شكلته السدود المكهربة، على الرغم من توفر جيش الحدود آنذاك على إدارة التسليح والتموين العام التي كانت قد أنشأت في منتصف عام 1957 [(1)]

لم تؤت تجربة قيادة العمليات ثمارها المرجوة على الرغم من لجوء قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إعطاء أوامر بشن حملات عسكرية واسعة في مواجهة خط موريس في ربيع 1958، لأن الخسائر كانت جسيمة[(2)].

وتعد معركة سوق أهراس نموذجا لذلك الفشل الذي كلف جيش التحرير بضعة ألاف من الشهداء في الفترة الممتدة من جانفي إلى ماي 1958 [(3)]، ولكن على الرغم من ذلك الفشل الذريع في إدخال الأسلحة وفي تدمير الخطوط المكهربة ، استمر كريم بلقاسم ومحمود الشريف في التورية بإصدار تصريحات تفاؤلية غير منسجمة مع المعطيات الميدانية ، فقد صرحا لجريدة المجاهد في 05 ماي 1958 أن " السدود المكهربة لا تمثل عائقا حقيقيا أمام جيش التحرير الوطني "[(4)].

و على الحدود الغربية كان الموقف ذاته عند كل من بوصوف وبومدين فقد صرح الأول قائلا " إن الخطوط الشائكة ليست مشكلة أمام عبور الحدود " وصرح الثاني " إن إنشاء السدود سوف يكون إيجابيا لأنه سوف يمنع تدفق اللاجئين الجزائريين إلى المغرب"، ولم يكن بومدين يعلم في عام 1958 أن تلك السدود المكهربة سوف تمنع أيضا دخول الإطارات ووحدات جيش الحدود لتموين ودعم جيش التحرير في الولايات، وأنا سترغمه عندما يتولى قيادة هيئة الأركان العامة في عامي 1960-1962 على البقاء خارج المعركة بعدما فشل بدوره في اختراقها وتدميرها.

تراجع كريم بلقاسم عن تصريحاته و اعترف بالخطأ في تقديراته للخطورة والصعوبة التي كانت تشكلها الخطوط المكهربة في أوت 1958، وتزامن ذلك مع ضعف أداء قيادة العمليات الشرقية التي تميزت العلاقة بين أعضائها بالتوتر وبالاتهامات المتبادلة بنقص الكفاءة والفعالية ، و

---

(1) Meynier ,**L'histoire intérieure** , p308

2 Henri Le Mire **, Histoire militaire de la guerre d'Algérie** , Albin Michel Paris, 1982 , p217 ; Courriere , **L'heure des colonels**, p196.

(3) إذا ما قارننا الأرقام التي أوردها أوعمران في تقرير جويلية 1958 حول خسائر جيش التحرير في معارك الحدود وفي مواجهة السدود المكهربة مع الأرقام التي نسبها جيلبارت مينيي إلى إحصائيات رسمية للجيش الاستعماري في الفترة الممتدة من جانفي إلى ماي 1958 , فإنه يتضح لنا أن ما ذكره أوعمران كان مبالغا فيه لأنه ذكر أن تلك الخسائر بلغت حوالي 06 ألاف شهيد خلال شهرين فقط , بينما أشارت التقارير الفرنسية إلى سقوط حوالي 04 ألاف مجاهد خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 1958 .أنظر كلا من :
Harbi , l**es archives** , p189 ; Meynier , **histoire intérieure** , p297

(4) Harbi, **mirage et réalité** , p214 ; Meynier,**Idem**, p309

تعود الأسباب الفعلية في فشل تلك القيادة إلى أنها كانت تشرف على المناطق الحدودية الشرقية و على الولاية الأولى والثانية والثالثة ، وهي المناطق التي كانت تشهد توترا شديدا فيما بينها . كما ينسب ذلك الفشل إلى أداء العقيد محمدي السعيد الذي لم يتمكن من فرض سلطته على المناطق التي كان يشرف عليها، وتسبب انضمام العناصر الفارة من الجيش الفرنسي إلى صفوف جيش الحدود الشرقية في إثارة نزاعات مع قدامى المجاهدين الذين كانوا يرفضون الخضوع لإشرافهم في مراكز التدريب و التأطير في القواعد الخلفية بتونس.

في صيف عام 1958 تراكمت التقارير السلبية حول النشاط الثوري عند قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، واتضحت ملامح ذلك التراجع من خلال تقرير أوعمران في جويلية 1958 حول وضعية الجمود الذي آلت إليه الثورة [1]فقد قام أوعمران بإعداد تقرير مفصل في نهاية شهر جوان وأرسله إلى رفاقه بصورة فردية قبل أن يقوم بعرضه خلال اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ ، و نزل ذلك التقرير كالصاعقة على أبرز القادة لأنه تضمن إشارات قوية إلى الوضعية الحرجة للثورة التي تراجعت فيها الروح الثورية وطغت فيها بالمقابل النزعة البورجوازية و الانتهازية عند القادة واستفحلت البيروقراطية في صفوف الضباط[2]

كما تقدم فرحات عباس بتقرير أشار فيه إلى انقطاع الاتصال بالداخل و قام بالتذكير بتراكم الأعباء الملقاة على كاهل الجهاز التنفيذي، و عرض بن طوبال تقريرا مطولا حول تدهور الأوضاع في الولايات نتيجة لانقطاع و توقف دخول الدعم اللوجستيكي إليها [3]

ولكن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تستطع تقديم حلولا ميدانية للعقبات التي كانت تعترض أداء جيش التحرير الوطني في الولايات وعند المناطق الحدودية، وظهر عند قادتنا توجها نحو تدويل القضية الجزائرية بعد أحداث ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958[4] ونحو استغلال التأزم السياسي في فرنسا الذي أفرزته أحداث 13 ماي 1958، كما فتحت الجهود الدبلوماسية للوفد

---

(1) لقد أحدث تقرير أوعمران هلعا شديدا في أوساط قيادة الثورة (لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية) , وكان سببا في إبعاد أوعمران وإقصائه من المناصب القيادية , حيث تم إرساله إلى تركيا في مهمة وهمية . للإطلاع على النص الكامل لتقرير أوعمران المؤرخ في 08 جويلية 1958 أنظر :

Harbi ,**les archives de la révolution Algérienne** , pp 189-193

(2) Alistaire Horne , **Histoire de la guerre d'Algérie** , Albin Michel , Paris , 1987 ,p329

(3) شتواح حكيمة , **المرجع السابق** , ص 76-77 .وأنظر أيضا Harbi **, les archives** , pp 149 -189

(4) Courriere, **L'heure des colonels**, p181

الجزائري في مؤتمر طنجة أفاقا سياسية بالنسبة لقادة الجهاز التنفيذي للثورة الذين بدأت تراودهم فكرة بعث مشروع إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في المنفى(1)، وهو المشروع الذي كان أعضاء الوفد الخارجي في سنتي 1955 -1956 أول من حاول القيام بالإعلان عنه في أكتوبر 1956 بمناسبة انعقاد ندوة تونس المغاربية التي تم إجهاضها .

لقد تميز أداء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية بتراجع كبير في الشهور الأولى من تعيينها بفعل الخلافات الشديدة التي عرفتها العلاقة المتوترة بين عبان رمضان ورفاقه، واستمر الضعف في ذلك الأداء إلى درجة أن المناطق الحدودية الشرقية لم تشهد خلال أربعة أشهر كاملة تمتد من 12 أكتوبر1957 إلى 08 فيفري 1958 سوى ثلاثين عملية عسكرية (2)

ولم تفلح جهود كريم بلقاسم في تنظيم جيش الحدود على الرغم من استحداث هيئات أركان عسكرية للإشراف على جيش التحري الوطني بقدر ما ساهمت في ظهور بؤر توتر في العلاقات بين القادة العسكريين أصبحت فيما بعد من الأسباب الرئيسية في قيام حركة تمرد وعصيان على الجهاز التنفيذي للثورة مع نهاية عام 1958 .

كما أدت عزلة لجنة التنسيق والتنفيذ عن الداخل إلى انقطاع الاتصالات وتفاقم المشاكل في الولايات بسبب اختناقها من جراء توقف وصول الأسلحة إليها من إدارة التسليح والتموين العام ، مما كان يدفع ببعض قادة تلك الولايات إلى التوجه نحو القواعد الخلفية في تونس والمغرب مرورا بالسدود المكهربة بحثا عن الأسلحة ، كما كان الحال بالنسبة للعقيد عميروش والرائد سي صالح في جويلية و أوت 1957 ومن بعدهما العديد من ضباط الولايات الثانية و الثالثة والرابعة من أمثال عبد الرحمن ميرة وسي البغدادي (أحمد عليلي) وعلاوة بن بعطوش و يزيد بن يزار وأعراب بسعود وغيرهم(3). وقد ساهمت تلك المبادرات في تراكم انطباعات سلبية لدى قادة الداخل الذين وقفوا على عجز القيادة الخارجية في تموين وتمويل الداخل بالسلاح والمال ومدى انشغالها بحرب المواقع القيادية فيما بين أعضائها.

(1) Courierre ,**l'heure des colonels** , p209.

(2) سليمان الشيخ , **المرجع السابق** , ص143

(3) لقد كانت عمليات عبور السدود المكهربة على رأس قوافل السلاح من أكثر العمليات كلفة بالنظر إلى العدد الكبير من القادة والمجاهدين الذين سقطوا خلالها , وللإشارة فإن كل من الرائد بن بعطوش والملازم بن يزار(من الولاية الثانية) والرائدين علي سواعي وعمار راجعي (الولاية الأولى) والعقيد لطفي والرائد فراج (الولاية الخامسة) وغيرهم كانوا من ضحاياها في سنوات 1958 و1960 .

إن إخفاق لجنة التنسيق والتنفيذ في الإبقاء على إشرافها المباشر على الولايات، أعاد تلك الولايات إلى وضع شبيه بذلك الذي كانت تعرفه المناطق في مرحلة الانطلاقة ، وقد ظهر ذلك جليا من خلال لجوء عدد من عقداء الداخل مثل عميروê في الولاية الثالثة وسي أمحمد بوقرة في الولاية الرابعة و الحاج لخضر العبيدي في الولاية الأولى و سي الحواس في الولاية السادسة إلى المبادرة الذاتية في تسوية المشاكل التي كانت تعترضهم(1).

و في المقابل استمر بقية قادة الولايتين الثانية والخامسة في تبعية شبه كلية لقادتهم السابقين الذين كانوا على رأس لجنة التنسيق والتنفيذ، ونجم عن ذلك الاستقطاب انقطاع وتوتر في العلاقات مابين الولايتين الثانية والثالثة[1] (2)، وما بين الرابعة والخامسة[2] (3).و قد ظهر ذلك جليا عند انعقاد اجتماع عقداء الداخل في نهاية عام 1958.

في تلك الظروف يمكن أن نعتبر أن التفاتة قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تفعيل النشاط السياسي في أعقاب صعود الجنرال دوغول كانت للتورية على فشلها الكبير في الجانب العسكري، و هذا ما تكشفه الخلفيات التاريخية التي أحاطت بجهود قادة تلك اللجنة الذين قاموا بتحويلها إلى أول تشكيلة من تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958.

---

[1] Horne,**Histoire de guerre d'Algérie** ,op.cit ,p 339

[2] في فترة قيادة علي كافي للولاية الثانية وقيادة العقيد عميروش للولاية الثالثة , وبشكل دقيق في الفترة التي عرفت قضية الزرق والتي تلت اجتماع العقداء الأربعة (جويلية 1958- مارس 1959)

[3] بدأ التوتر بين قادة الولاية الرابعة وقادة الولاية الخامسة الذين كانوا يشرفون عليها من وجدة بالمغرب الأقصى في أعقاب استشهاد العقيد بوقرة (ماي1959) , وبلغ أشده في فترة قيادة كل من سي صالح وسي محمد (جانفي 1960-جويلية 1961) على إثر التقارب الشديد الذي حدث بين قادة الولاية الرابعة وعدد من قادة المناطق في الولاية الخامسة .للمزيد أنظر : محمد صايكي , مرجع سابق ,ص227-230 وأيضا :
Harbi - Meynier **, Le FLN : documents et histoire1954-1962,op.cit** , pp462-463 etpp481-483.

الفصل الرابع:

الهيئات القيادية الخارجية للثورة

1962-1958

4-1/ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(اوذجا) :1958-1962 :

4-1-1/ الدلالة التاريخية الهامة لتأسيس الحكومة المؤقتة :

إن عملية تأسيس حكومة ثورية على يد أية حركة تحررية كانت تحمل دوما دلالة سياسية قوية على نضجها وأهليتها واستعدادها لتولي قيادة شعبها في ظل نظام وطني كامل السيادة ، وقد تضمن بيان الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إشارة مهمة إلى فكرة " إعادة بعث الدولة الوطنية " التي وأدها النظام الاستعماري في عام 1830 . لأن هذه الفكرة كانت تحمل في طياتها بعدا ايجابيا في التواصل التاريخي مع مرحلة ما قبل الاحتلال ، وتصور هذه المرحلة على أنها كانت مجرد " فاصل تاريخي هدام " للمسار التاريخي لتطور الدولة الوطنية [1]

لقد كان الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958 من الناحية النظرية منعطفا هاما في التطور السياسي للثورة التحريرية ، ولا يكمن هذا المنعطف في الهالة الإعلامية التي رافقت الحدث أو في الدلالات السياسية التي كان يعبر عنها انتقال الثورة من مرحلة إشراف القيادة الثورية السرية إلى امتلاك واجهة سياسية عريضة و معلنة فحسب ، ولكن القراءة العميقة لتشكيل الحكومة المؤقتة تقود إلى ضرورة وضعها في سياق متعدد المستويات من حيث الأهمية التاريخية .

لأن تأسيس الحكومة المؤقتة مثل مرحلة النضج السياسي للثورة التحريرية التي بدأت في شكل حرب عصابات تفتقد إلى الحضور الجماهيري والإجماع السياسي داخليا ، و تفتقر إلى الدعم والإسناد في الخارج في السنوات الثلاثة الأولى من بدايتها . لكنها أصبحت في خريف 1958 حركة سياسية تقودها نخبة عريضة تحمل لواء قضية وطنية وتحضى بتأييد جماهيري معتبر ، و تمتلك ذراعا عسكريا تحول من مجموعات من المجاهدين المتطوعين إلى وحدات شبه نظامية تنامت قدراتها بشكل متسارع في فترة لم تتجاوز سنتين فقط .

---

[1] إن تحليل فرحات عباس للمغزى السياسي للإعلان عن الحكومة المؤقتة (تصريح بتاريخ 26 سبتمبر1958) الذي نشرته جريدة المجاهد في العدد30 (10-10-1958) يسمح بالقول بأن قادة الثورة استدركوا الهفوة التي وقع فيها محررو بيان أول نوفمبر الذين أعلنوا أن الهدف كان يتمثل في إقامة الدولة الوطنية بدل الإشارة إلى فكرة إعادة بناء الدولة التي تضفي عليها أصالة تاريخية عريقة .

إن البحث عن أفاق للعمل السياسي و ومجالات رحبة لتحسين الأداء الدبلوماسي في الساحة الدولية بالنسبة لقادة الثورة لم يكن انسحابا من المعركة المسلحة بقدر ما شكل عملية دعم وإسناد لها[1]، لأن تشكيل الحكومة المؤقتة كان يصبو إلى تحقيق جملة من المكاسب التي كانت تتقاطع مع أهداف ثورية أصيلة ، وعلى رأسها السعي نحو إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة التي تدمت تحت معاول الاستعمار الفرنسي في النصف الأول من القرن ال 19 ، و العمل أيضا على وضع حد لكل محاولات فرض الوصاية الخارجية من طرف تونس والمغرب ومصر على جهاد الشعب الجزائري وقضيته التحررية ، وقطع الطريق على المناورات التي كانت ترمي إلى جر الثورة نحو الحلول " الواقعية الإعتدالية " ، وقد ظهرت تلك المحاولات في أشكال مختلفة جمعت بين الضغط على قيادة الثورة من أجل العدول عن تشكيل حكومة مؤقتة لصا؟ فكرة القبول بالمفاوضات مع الجمهورية الفرنسية الخامسة ، كما تعرض قادة الثورة إلى المساومة من طرف النظام الملكي في المغرب الذي أثار مسألة الحدود مع الجزائر بصورة ملفتة في ربيع وصيف عام 1958 ، وقد تزامن ذلك مع صدور تصريحات رسمية مغربية مؤيدة بشكل كبير لفكرة التعاون " الأوروأفريقي" التي كانت تتقاطع ضمنيا مع ما كانت ترمي إليه سياسة دوغول في دعوته إلى تدويل " الصحراء الكبرى وجعلها منطقة حرة للتعاون بين فرنسا ومستعمراتا الإفريقية " .

كما ارتمت تونس بورقيبة في مشاريع استعمارية كانت تستهدف استغلال الصحراء الجزائرية بعد أسابيع قليلة من صعود دوغول للسلطة في فرنسا ، قامت كل من تونس والمغرب بتوجيه تديدات غير مباشرة إلى قادة الثورة عن طريق التضييق على حركة جيش التحرير الوطني في القواعد الحدودية ، وبلغ التوتر ذروته في الجبهة الغربية في أوت 1958 أين حدثت صدامات مسلحة بين جيش التحرير والقوات الملكية .[2]

---

[1] يتفق عدد من الباحثين الجزائريين على أن فكرة تشكيل الحكومة المؤقتة كانت مقرونة منذ بداية الثورة بأفاق التفاوض مع فرنسا وبالحاجة الملحة إلى تطوير أدوات العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني وتحسين أدائها . أنظر : جمال قنان ," **تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني**" , **مجلة الذاكرة** , العدد 04 , 1996 , المتحف الوطني للمجاهد , ص25 ؛ محمد عباس , **ثوار عظماء** , ص143-144

[2] تشير بعض الكتابات إلى أن إقدام قادة الثورة على تشكيل الحكومة المؤقتة كان بهدف تجنب كل أشكال المساومة والضغط عليها من أجل الرضوخ والقبول بتسويات انهزامية أو بالاحتواء والوصاية , . أنظر : فتحي الديب , **المصدر السابق** , ص361-362 ؛ شتواح حكيمة , **المبادئ التنظيمية للثورة التحريرية** ,ص77-78؛ جمال قنان , نفس المرجع , ص29 ؛ حوار مع عبد الحميد مهري, **مجلة الحوار** , عدد ماي 1988 , باريس , ص 45 . وأنظر أيضا :

Nicole Grimaud, **la politique extérieure de l'Algérie**, édition Rahma , Alger ,1994 pp 176-185

ويمكننا أيضا قراءة الحدث من زاوية المواجهة مع السياسة الاستعمارية بأنه كان يمثل لحظة القطيعة الفعلية بين المشروع الثوري وبين المناورات الفرنسية التي كانت تحرص على إبقاء المسألة الجزائرية كشأن داخلي فرنسي ، لأن تشكيل الحكومة المؤقتة شكل خطوة عملية ثانية بعد مؤتمر الصومام في المسعى الرامي إلى رفض كل العروض والمشاريع الفرنسية المشبوهة التي كانت تحاول تجنب كل اقتراح سياسي يلوح بفكرة الاستقلال ، و إلى تجاوز كل أشكال العمل من داخل الإطار الاستعماري لصالح توجيه النشاط الثوري صوب أهداف مرحلية ثابتة تنتهي عند استكمال بناء مؤسسات دولة جزائرية على أنقاض النظام الكولونيالي .

و في هذا السياق كان حدث تأسيس الحكومة المؤقتة أشبه ما يكون بالإعلان عن الهوية والهدف في آن واحد بالنسبة للثورة الجزائرية على الصعيدين الإقليمي والدولي ، و كان أيضا مرحلة انتقالية حاولت من خلالها قيادة الثورة التي أكسبها العمل المسلح شرعية تمثيلية في أوساط الجماهير ولدى الرأي العام الدولي أن تجد لها مكانة سياسية رسمية في الساحة الدولية(1) . و لكن الجزم بأن تجربة أربع سنوات من العمل الثوري المسلح كانت كافية لحدوث ذلك الانتقال يبدو غير موضوعي بشكل كبير ، لأن تشكيل الحكومة المؤقتة لم يكن يعبر عن البلوغ السياسي للثورة بقدر ما جاء كرد فعل على تحديات استعمارية داخلية وخارجية لاحت آفاقها الأولى مع صعود الشخصية الفرنسية الأكثر كاريزمية في القرن ال20 على رأس الجمهورية الخامسة بعد أحداث 13 ماي 1958 في الجزائر وفي فرنسا على حد سواء . و اعترف عبد الحميد مهري بأن صعود دوغول إلى السلطة أخلط أوراق قادة الثورة (لجنة التنسيق والتنفيذ) لأنه انتهج أسلوبا خطيرا على القضية الجزائرية في سياسته تجاه دول الجوار ،من خلال سعيه لإثارة المشاكل الحدودية وإغراءها بفكرة "الصحراء الكبرى الدولية " والاستفادة من مشاريع استغلالها (2)

---

(1) سليمان الشيخ , **الجزائر تحمل السلاح** , مرجع سابق , ص90-91

(2) يذهب بعض المؤرخين الفرنسيين والجزائريين إلى التلميح بأن الصورة الاستعجالية التي تم من خلالها التحضير للمشروع ثم الإعلان عن التشكيل كانت تعبر التوجس الشديد الذي انتاب قادة الثورة من الانعكاسات الوخيمة للمبادرات الأولى التي أعلن عنها الجنرال دوغول .أنظر :

حوار مع عبد الحميد مهري , **مجلة الحوار**, مرجع سابق , ص45 . وأيضا :

Hamdani, **op.cit** ,pp 214-215 ;Harbi , **mirage et réalité** , p221-222 ; pierre Montagnon , **la guerre d'Algérie** , édition Pygmalion , paris ,1984 , p 314 .

2- 1-4 جذور فكرة تشكيل الحكومة المؤقتة :

إن فكرة تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة لم تكن من بنات أفكار لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية (أوت 1957- سبتمبر 1958)[1] ، ولم تكن أيضا ثمرة لمقررات أول دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (20-28 أوت 1957) ، كما أنها ليست وليدة لتوصيات مؤتمر طنجة في أفريل 1958 ، ولكنها ظهرت للمرة الأولى من صلب مشروع اقترحه عناصر الوفد الخارجي على القيادة التنفيذية المركزية للثورة في العاصمة في منتصف عام 1956 .

و جوبهت تلك الفكرة التي أعلنها آنذاك كل من محمد خيضر وأحمد بن بلة بالرفض الشديد من طرف عبان رمضان الذي أبدى امتعاضا كبيرا من فكرة تشكيل حكومة جزائرية في المنفى . وقد أدى تباين المواقف حول هذا المشروع إلى احتقان وتوتر في العلاقة بين ما أصبح يعرف بالداخل والخارج في قيادة الثورة آنذاك ، كما أدت التطورات السياسية التي عرفتها حرب التحرير في خريف 1956 إلى تأجيل النظر فيه إلى بداية عام 1958 .

وعلى الرغم من أن خروج القيادة التنفيذية للثورة من الجزائر كان في بداية عام 1957 ، إلا أن فكرة إنشاء حكومة جزائرية لم يتم طرحها كأولوية بالنسبة لقيادة الثورة ، و يعود السبب الأهم في عدم إثارة هذا الموضوع إلى التأزم الداخلي الشديد الذي عرفته صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ابتداء من اجتماع أوت1957[2] ، والذي انتهى بلجوء مجموعة من عناصرها إلى

---

[1] لقد ظهر أول اقتراح لتشكيل حكومة مؤقتة على يد كل من بن بلة وخيضر وأيت أحمد في عام 1956 في الرسائل التي كان أعضاء الوفد الخارجي يتبادلونها مع قيادة العاصمة , ولكنها جوبهت بمعارضة شديدة من طرف عبان رمضان الذي رد باسم قادة الداخل , وهدد مجموعة بن بلة بفضحهم أمام الرأي العام إن هم أقدموا على المشروع . كما أشار رضا مالك أن أيت أحمد بعد اعتقاله مع رفاقه بقي يراسل لجنة التنسيق والتنفيذ ويحثها على الإسراع بتشكيل حكومة مؤقتة في بداية عام 1957 . انظر : رضا مالك **الجزائر في إيفيان : تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962** , ترجمة فارس غصوب , ط1 , دار الفارابي , الجزائر , 2003 , ص 44-46 . وانظر أيضا : رسالة عبان للوفد الخارجي (المؤرخة في :29 فيفري 1956) التي نشرها مبروك بلحوسين في :

Mabrouk Belhocine , **op.cit** , p 149.

[2] التبست كتابات تاريخية كثيرة في محاولتها لتأصيل عملية تشكيل الحكومة المؤقتة عندما اعتبرت أن لجنة التنسيق والتنفيذ (الثانية) قامت بها بناءا على توصيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في أوت 1957 الذي أعطاها صلاحيات مطلقة من أجل القيام بالخطوات العملية الضرورية , ولكن هذه الفكرة تبدو غير صحيحة بالنظر إلى أنها لم تتبين مسألتين مهمتين تتعلق الأولى في أن اجتماع أوت 1957 لم يتضمن أية توصية صريحة حول تشكيل الحكومة المؤقتة وهذا ما يكشف أن التشكيل لم يكن يتوافق مع قرارات تشريعية , أما الثانية فتتعلق بتجاوز القيادة التنفيذية لعقد اجتماع آخر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1958 (القوانين الداخلية كانت تنص على عقد اجتماعات سنوية عادية وتسمح بعقد دورات طارئة في حالات استثنائية) , و هو ما أسفر عن عدم استشارة قادة الداخل (3/2 من أعضاء المجلس الوطني للثورة), للوقوف على كتابات ذهبت إلى مثل هذه الفكرة أنظر : سليمان الشيخ , **المرجع السابق** , ص145 ؛ محمد البجاوي , **الثورة الجزائرية والقانون** , ترجمة بيير كوت, دار اليقظة العربية , دمشق , 1965 ,ص 77-78 ؛ محمد لحسن أزغيدي , **المرجع السابق** ,ص172 ؛ الطاهر بن خرف الله , "المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية" , **مجلة الذاكرة** , العدد 01 , المتحف الوطني للمجاهد , الجزائر , 1994 ,ص42 .

تصفية عبان رمضان في أواخر ديسمبر من تلك السنة من أجل إخماد انتقاداته الشديدة لهم . كما ساهم انشغال قيادة الثورة التي استقرت بصورة نائية في الخارج مع مطلع عام 1958 بترتيب أوضاعها وتوزيع المهام بين أبرز عناصرها في إرجاء البدء في مشروع تشكيل حكومة جزائرية في المنفى إلى ربيع 1958.

3- 1-4 البحث عن مكسب سياسي معنوي للتورية على الإخفاق العسكري:

إن القراءة الايجابية التي تم من خلالها تسليط الضوء على الظروف العامة و على الأبعاد السياسية الهامة التي مثلها تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 ، لا تستمر على هذا المنحى من الناحية التاريخية عند إخضاعها للنقد والتحليل الموضوعي ، لأن ثمة شواهد تاريخية تذهب إلى قراءة سلبية تكشف من زاوية معاكسة بأن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم يكن نتيجة لاستقرار سياسي أو ثمرة لتوفر الانسجام والتوافق في المواقف بين مجموع قادة الثورة حول هذه الخطوة الحاسمة في مسار حرب التحرير. و إنما جاء تأسيس ذلك الجهاز التنفيذي الجديد في سياق تأزم داخلي وانسداد ميداني شديد بالنسبة لتطور الثورة [1]

ويمكن القول أن تشكيل الحكومة المؤقتة كان بمثابة حل أو مخرج لجأت إليه لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية للالتفاف على فشلها في إيجاد حلول عملية لمشاكل التسليح ومواجهة السدود المكهربة وفي تنظيم جيش الحدود و فك العزلة عن الولايات على الرغم من كثرة اجتماعاتها التي كادت أن تتحول إلى اجتماعات شهرية في الفترة الممتدة من سبتمبر 1957 إلى أوت 1958 . و لا يعد مثل هذا تجنيا لأن حصيلة جهود تلك اللجنة على الصعيدين التنظيمي والميداني عند الحدود الشرقية والغربية كانت سلبية بشكل كبير ، إلى درجة دفعت باللجنة إلى إلغاء قيادة العمليات العسكرية بشقيها ، و إلى الاعتراف بخطأ تقديراتها لأخطار التي كانت تشكلها السدود المكهربة على التطور الميداني لحرب التحرير بعد سنة فقط من إنشاء خط موريس [2]

---

[1] يمكن أن نستشف هذا من خلال عدم استشارة قادة الداخل حول تشكيل الحكومة المؤقتة , ومن إصرار العناصر الفاعلة في صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ على الاحتفاظ بمواقعهم القيادية في صفوف الهيئة الجديدة في جميع الصيغ التي تم طرحها خلال التحضير للعملية التي تمت خارج الهيئة التشريعية للثورة . للمزيد أنظر :

Harbi , **mirage et réalité** , p222.

[2] أشار عبد الحميد مهري في تقريره الذي قدمه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أن هذه اللجنة عقدت ثمانية اجتماعات بحثت خلالها عن حلول عملية للصعوبات الميدانية التي كانت تواجه الثورة , لكنها فشلت في معظم الأحيان , و يمكن التدليل على هذا الإخفاق بالإشارة إلى أن اتخاذ قرار إلغاء قيادة العمليات العسكرية (بشقيها الشرقي والغربي) تم قبل 10 أيام فقط من الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة , وقد أدى ذلك إلى حدوث أزمة خطيرة كادت أن تعصف بالهيئة الوليدة في الأشهر الأولى لها .(قضية العموري) . وهذا ما يؤكد الفكرة القائلة بأن التأسيس كان يهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية للتورية على الفشل العسكري الميداني . أنظر : لازهر بديدة , **التطور السياسي والتنظيمي للثورة الجزائرية**

إن أصالة الفكرة باعتبارها هدفا من الأهداف السياسية التي كان النشاط الثوري يصبو إلى تحقيقها منذ غرة نوفمبر 1954 ، لا يجب توظيفها بصورة سطحية للتسليم بأن جبهة التحرير الوطني كانت تمتلك تصورا متكاملا ودقيقا فيما يتعلق بمشروع تأسيس الحكومة المؤقتة عند الانطلاقة أو حتى خلال انعقاد مؤتمر الصومام ، وبأن الإعلان عنها في خريف 1958 جاء كنتيجة لجهود مرحلية ثابتة و مدروسة .

لأن قيادة الثورة في النصف الأول من عام 1958 لم تكن قد حسمت بعد حول الصورة النهائية لمشروع تشكيل الحكومة المؤقتة ، واستمرت لعدة أشهر في دراسة صيغ و أشكال مختلفة لتلك الهيئة ، كما تميزت مواقفها بالتردد الشديد في تحديد موعد الإعلان عنها . بسبب المخاوف من الانعكاسات السلبية المتوقعة نتيجة لعدم توفر كم كاف من مواقف الدعم الخارجية الصريحة للمشروع على المستويين الإقليمي والدولي [1]

و بالإضافة إلى هذا تذهب بعض الكتابات التاريخية إلى إضفاء سلبية شديدة على الطريقة التي تم من خلالها التحضير لتشكيل الحكومة المؤقتة، لأن المبادرة بالخطوات العملية في ذلك المشروع كانت محصورة في نطاق ضيق على مستوى قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ ، حيث عمد كل من كريم بلقاسم وعبد ا! بن طوبال وعبد الحفيظ بو الصوف إلى اتخاذ قرارات بإنشاء لجان مصغرة لدراسة مشروع تشكيل الحكومة المؤقتة في أعقاب مؤتمر طنجة الذي انعقد في أفريل 1958 ، والذي أعلن تزكيته للفكرة في إحدى توصياته . وذلك دون العودة إلى استشارة قادة الداخل الذين كانوا يشكلون جزءا مهما في صفوف أعلى هيئة قيادية للثورة .

و إذا ما سايرنا مثل هذا الطرح فإنه يمكن القبول بالفكرة التي تلمح إلى أن مشروع تأسيس الحكومة المؤقتة كان في بعض جوانبه جولة أخرى من جولات التجاذب حول الزعامة بين قادة الثورة بالنظر إلى استمرار العناصر البارزة في لجنة التنسيق والتنفيذ في المواقع المتقدمة على رأس تلك

في الفترة 1957-1960 , رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية , إشراف الدكتور محمد العربي الزبيري , قسم التاريخ , جامعة الجزائر, 2001 , ص65 .

[1] وصف فيليب تريبيي أن إقدام قادة الثورة في الخارج على خطوة تأسيس الحكومة المؤقتة بأنه كان يمثل محاولة "لترميم الثورة" التي كانت تمر بفترة عصيبة , وشبه تلك الخطوة " بالورقة الأخيرة " التي راهن بها أولئك القادة عندما تحولوا نحو البحث عن التأييد الخارجي , كما ذهب رضا مالك إلى أن تأسيس الحكومة كان قفزة سابقة لأوانها لأن الاستشارات التي قام بها بعض قادة الثورة لم تكن تدعوا إلى التفاؤل . أنظر : رضا مالك , **الجزائر في إيفيان** , مرجع سابق , ص 95 ؛

Philippe Tripier , **autopsie de la guerre D'ALgérie** , p 263

الحكومة[1]، لكن ذلك لا ينقص من أهمية المنعطف التاريخي الذي أحدثه تشكيل الحكومة المؤقتة في مسار الثورة الجزائرية ، لأنه كان يعبر في جوهره على انبعاث جديد لدولة ابتلعتها قوة استعمارية لفترة ناهزت القرن وثلث القرن من الزمن على حد تعبير فرحات عباس في أول بيان أدلى به باسم تلك الهيئة .

كما أن الشواهد التاريخية التي تدلل على أن تحول قيادة الثورة في خريف 1958 إلى التركيز على النشاط السياسي وتفعيل الجهود الدبلوماسية كان بفعل التراجع العسكري في النشاط الثوري ابتداء من نهاية عام 1957 ، لا تشكل مانعا من النظر إلى خطوة تأسيس الحكومة المؤقتة بأنها كانت بداية لاستدراك الموقف على الصعيد الخارجي بالنسبة للثورة بعد مرحلة ارتباك طويلة نسبيا على مستوى قيادتها التنفيذية التي تعرض جزءا منها إلى الاعتقال في أكتوبر 1956 ، ثم انشغلت لمدة عام كامل بعد مؤتمر الصومام في فرض نفسها على أرض الواقع كقيادة وطنية مركزية قبل أن تتعرض لأزمة داخلية شديدة عرفت من خلالها إقصاء أبرز عناصر لجنة التنسيق والتنفيذ من الإشراف على إدارة حرب التحرير[2]

إن الكثير من المعطيات التاريخية تكشف أن السياسة الاستعمارية ذاتها كانت في وضع انسداد مماثل لما كانت الثورة تعرفه من تراجع ميداني مقارنة بسنوات 1955-1957 . ولم تكن هناك حلولا عسكرية حاسمة متوفرة أمام كلا طرفي الصراع في الجزائر في النصف الأول من عام 1958 ، ولكن وضعية الثورة كانت أشد صعوبة مقارنة بالمأزق السياسي الذي كانت تعرفه الدولة الاستعمارية ، لأن الجهود التي قامت بها قادة لجنة التنسيق والتنفيذ بغرض استثمار التداعيات السياسية التي تمخضت عنها حادثة ساقية سيدي يوسف في فيفري 1958 ، و توظيف ما حققه وفد جبهة التحرير الوطني من نجاح دبلوماسي مؤتمر طنجة في نهاية أفريل من تلك السنة لم تكن

---

[1] تتفق كتابات كثيرة حول فكرة أن الحكومة المؤقتة لم تكن سوى انبعاث للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية , وهذا ما يعني أن الرهان على المواقع القيادية استمر محصورا بين العناصر التي احتكرت سلطة الإشراف على الثورة منذ اجتماع أوت 1957 . أنظر :سليمان الشيخ **, المرجع السابق** , ص90 وأنظر أيضا كل من :

Tripier , **op .ci**t , p 264 ; Harbi , **mirage et réalité** , p 222 ;

[2] لم تكن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة تحضى بموافقة قادة الثورة في الداخل في سنوات 1956-1958 , كما أنها لم تكن كذلك حتى بالنسبة لبعض عناصر الوفد الخارجي مثل فرحات عباس الذي استمر من أكتوبر 1956 إلى جوان 1958 يستبعد كل إمكانية لتشكيل حكومة مؤقتة في المنفى في تصريحات عديدة أدلى بها لجريدة لوموند الفرنسية . أنظر :

Le Monde ,02-10-1956, p4 **; Le Monde** ,27-06-1958, p2

نتائجها حاسمة وعملية بشكل كبير ، و إن شكلت من دون شك سندا معنويا هاما وحافزا معتبرا لقادة الثورة على التعجيل بمشروع تشكيل الحكومة المؤقتة .

لأنه ودون الانسياق في قراءة احتفالية للتاريخ يمكن القول أن مؤتمر طنجة الذي يعد من أبرز الفرص التاريخية الضائعة بالنسبة لمشروع " الوحدة المغاربية" ، والذي تضفي عليه بعض الأقلام أهمية تاريخية بالغة ، لم يكن في الحقيقة سوى بيان تأييد لم يجد له طريقا إلى التنفيذ ، لأن تلك التوصيات والقرارات كانت نتيجة لتعاطف الأحزاب الاستقلالية التقليدية في تونس والمغرب مع القضية الجزائرية .

و لم تكن تعبر عن مواقف رسمية للحكومتين التونسية والمغربية اللتين فضلتا الشراكة الغربية- الأفريقية التي دعا إليها بورقيبة في 28 فيفري 1958 ، وتجاوب معها ولي العهد المغربي الحسن الثاني في تصريح مماثل في بداية أفريل من نفس العام ، مما كان يعطي انطباعا أن رهانهما كان حول الانخراط في تأييد السياسة الإفريقية للجنرال دوغول بنية الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية على حساب الالتزامات المعنوية السابقة المتعلقة بأفاق العمل الوحدوي المشترك الذي كان يستوجب آنذاك توحيد جبهة المقاومة للاستعمار إلى حين استكمال عملية التحرير [1]

وقد تزامنت الخطوات الأولى في التحضير لتشكيل الحكومة المؤقتة مع استفحال أزمة سياسية من أشد الأزمات الداخلية التي عرفتها فرنسا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، و الحري بالذكر هنا هو اعتراف الكثير من الأقلام الفرنسية بأن أزمة عام 1958 كانت في جزء كبير منها بفعل تداعيات حرب الجزائر[2]، التي دفعت ببعض الساسة الاستعماريين القدامى من

---

[1] إن الأهمية البالغة التي توليها بعض الكتابات التاريخية للنتائج الايجابية التي تمخضت عن ردود الفعل الدولية من الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في فيفري 1958 , ولتوصيات مؤتمر طنجة (27-30 أفريل 1958) المؤيدة للقضية الجزائرية , لم تكن في الحقيقة حاسمة في ما يتعلق بمشروع تأسيس الحكومة المؤقتة , لأن كل من تونس والمغرب تراجعتا سريعا عن تعهدهما " بالدعم المطلق" لصالح توقيع اتفاقيات شراكة اقتصادية مع فرنسا(مشاريع تتعلق بالبترول الجزائري) بعد ذلك بفترة قصيرة (جوان 1958) , ورفضتا مبدأ المساواة الدبلوماسية للوفد الجزائري في مؤتمر المهدية في صيف ذلك العام , ثم وقعت مناوشات مسلحة بين وحدات جيش التحرير والقوات الملكية في أوت من نفس العام مما كشف أن تشكيل الحكومة المؤقتة تزامن مع فترة احتقان شديد في العلاقة مع السلطتين التونسية والمغربية . أنظر :
Hartmut Elsenhans , **la guerre d'Algérie** ,op.cit, p 88(note infrapaginale 70); Nicole Grimaud , **op.cit** , p 176 .

[2] يمكن توضيح تأثير الوضع في الجزائر على الأوضاع السياسية في فرنسا قبيل سقوط الجمهورية الرابعة بأشهر قليلة من خلال الإشارة إلى ما ذهب إليه الجنرال ألار عندما اعتبر أن حركة 13 ماي 1958 التي استقدمت دوغول إلى سدة الحكم كانت من تداعيات الهجوم على ساقية سيدي يوسف , لأن تراجع الساسة الفرنسيين أمام الانتقادات الدولية تم تفسيره من طرف قادة الجيش الاستعماري المدعومين بالسواد الأعظم من الكولون بأنه كان ينذر بحدوث تنازلات لصالح " التمرد" على حساب الانتصارات العسكرية و الآمال في إبقاء " الجزائر فرنسية" . كما ذهب سليمان الشيخ إلى وصف " انقلاب 13 ماي " بأنه كان يمثل " ثورة الخوف " عند أنصار فكرة الجزائر الفرنسية . انظر: سليمان الشيخ , **المرجع السابق** , ص87 ؛
Général Allard , « les retombées de Sakiet sidi- youcef » **, Historia**, n° 241, septembre 1972, pp1392- 1396

أمثال سوستال ونايجلان وليونارد ولوبو إلى استنفار جنرالات الجيش الفرنسي و جماهير الكولون من أجل القيام بحركة وقائية للمحافظة على " الجزائر الفرنسية" المهددة بالضياع من بين أيدي مؤسسات الجمهورية الرابعة المتأزمة والمنهارة [1] وقد ساهمت تلك الحركة في الجزائر في التعجيل بحدوث تغييرات جوهرية في صلب النظام السياسي الفرنسي القائم في المترو بول .

وعلى إثر تلك التطورات كشف الجنرال دوغول في وقت مبكر جدا عن الأهمية الكبيرة التي كان يوليها " للسياسة الفرنسية الجزائرية " ، والتي بدت و كأنا كانت محورا رئيسيا في برنامج الجمهورية الفرنسية الخامسة التي جاءت با أحداث 13 ماي 1958 للخروج من التأزم السياسي الداخلي في فرنسا ، فاستشعرت قيادة الثورة خطورة المرحلة الجديدة بمجرد إعلان الجنرال دوغول عن فكرة تنظيم استفتاء شعبي في الجزائر بتاريخ 28 سبتمبر 1958 بصورة متزامنة مع استفتاء الفرنسيين حول دستور جديد لفرنسا . لأن تلك الخطوة الاستعمارية كانت تدف إلى إضفاء الشرعية القانونية على الوجود الكولونيالي في الجزائر و إلى قطع الطريق على الثورة في بحثها عن الاعتراف الدولي بالقضية الوطنية [2]

فجاءت المبادرة بتأسيس الحكومة المؤقتة قبل عشرة أيام من ذلك الموعد كرد فعل استباقي من طرف قيادة الثورة ، لأن التوقعات كانت تشير إلى تأجيل ذلك التأسيس إلى أواخر عام 1958 ، وفي الواقع لم يتم الفصل في تحديد موعد الإعلان عن تلك الحكومة إلا بتاريخ 09 سبتمبر 1958 خلال آخر اجتماع عقدته لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في القاهرة [3]

وعلى عكس ما هو شائع في الكثير من الكتابات التاريخية الوطنية التي غالبا ما ذهبت إلى رسم صورة احتفالية مليئة بالأصداء الايجابية لذلك الحدث التاريخي داخليا وخارجيا، فإن القراءة

---

[1] للإطلاع على تفاصيل تطورات حركة 13 ماي 1958 في الجزائر .أنظر :
Massaoud Maadad **, guerre d'Algérie : chronologie et commentaire** , op.cit, pp113-115 .

[2] قام دوغول في الأشهر الأربعة الأولى لاعتلائه السلطة في فرنسا عام 1958 بزيارتين ميدانيتين للجزائر, كما أنه بادر في نفس الفترة بطرح ثلاثة مشاريع (مناورات) باتجاه الرأي العام الفرنسي و الدولي (الاستفتاء) ونحو القادة الميدانين للثورة (سلم الشجعان) , وباتجاه الشعب الجزائري(مشروع قسنطينة) . ثم حاول أن يثبط قادة الثورة في الخارج عن الإقدام على تأسيس الحكومة المؤقتة عن طريق التلويح لهم بأن ذلك المسعى سوف يكون كفيلا بإفشال الاتصالات الممكنة بين الطرفين . أنظر:
jean Lacouture **, De Gaulle : politiques 1944-1959** , TomeII ,édition Le seuil , Paris , 1985, p 614 ; Patrick Eveno -jean Planchais **, La Guerre d'Algérie : dossier et témoignage** , ed (la phonic- la decoverte) , Alger , 1990, p 220 ; Alistaire Horne , **op .cit** , pp318-319 ;Maadad**, Idem**, pp120-121

[3] انفرد عمار حمداني بالإشارة إلى أن قادة الثورة في الخارج كانوا قد اتفقوا على الإعلان عن الحكومة المؤقتة في أكتوبر 1958 , لكنهم قاموا بالتعجيل بذلك من أجل تحقيق السبق على الموعد الذي حدده دوغول للاستفتاء حول الجزائر في 28 سبتمبر من تلك السنة . أنظر :
Hamdani , **op.cit** , p 217 .

الموضوعية له تجعل منه خطوة سياسية بالغة الخطورة بالنظر إلى فشل قيادة الثورة آنذاك في حشد مواقف تأييد ومساندة عريضة على الصعيدين العربي والدولي [1]

فقد تميزت المواقف الرسمية للدول العربية الأكثر تأييدا للقضية الجزائرية مثل مصر وتونس والمغرب بالتحفظ والتردد عندما قام قادة الثورة باستشارتا و بعدما أقدموا على التأسيس ، و باستثناء العراق لم تتقدم أية دولة عربية بتقديم وعود صريحة بالاعتراف بالكيان الجزائري الوليد في حال الإعلان عنه أمام الرأي العام الدولي ، مما كان يوحي بأن أغلب تلك الدول أخذت بجدية التهديد الفرنسي بقطع العلاقات الدبلوماسية معها في حال الاعتراف بالحكومة الجزائرية الناشئة[2]

وبذا يمكن القول أن ما تحصلت عليه الثورة من اعترافات دولية كثيرة بحكومتها المؤقتة لم يكن متزامنا في أغلبيته مع المبادرة بالمشروع ، وهذا ما كشفت عنه ضآلة النتائج التي تم تحقيقها حتى ناية عام 1958 ، وإنما كانت ثمرة للجهود الدبلوماسية الحثيثة التي تم بذلها في السنوات الأخيرة من حرب التحرير ، والتي تمكنت من الحصول على بضعة عشرات من الاعترافات الدولية قبل الإعلان عن الاستقلال بفترة قصيرة [3]

وليس في مثل هذا الطرح أي تجاوز لأهمية مواقف التأييد الخارجية للثورة ، ولكن السياق التاريخي الذي ولدت من خلاله أولى تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، يسمح لأي دارس متمعن بملاحظة أن إقدام القيادة الثورية على تأسيس " حكومة المنفى " كان في جوهره بفعل

---

(1) قبيل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة لم تكن الاستشارات التي قام عدد من أعضاء قيادة الثورة في الخارج تدعو إلى التفاؤل , فقد وصف كوريار مواقف بورقيبة من مشروع تأسيس الحكومة المؤقتة " بالمتحفظة" , ومواقف عبد الناصر "بالباردة و المتشككة " , و ذهب ألسنهانس إلى الإشارة بأن كل من تونس والمغرب كانا يرفضان الفكرة , كما أشار رضا مالك أن الرئيس اليوغسلافي تيتو طلب من عبد الناصر التدخل لكبح هذا المشروع لتفادي انزعاج دوغول , وقد حاول فتحي الذيب حسب مالك عرقلة المسعى إلا أنه فشل في ذلك , وهو الأمر الذي يفسر ما ذهب إليه حمداني عندما ذكر أن عبد الناصر رفض استقبال التشكيلة الحكومية بعد الإعلان عنها في القاهرة في 19 سبتمبر 1958 . أنظر :

Courriere , **l'heure des colonels** , p327 ; Elsenhans, **op.cit** , p 98 ;Hamdani **, op .cit** , p 219.

و انظر أيضا : رضا مالك , **المصدر السابق** , ص 96-97 .

(2) كان العراق الجمهوري أول دولة تعلن عن موقف مؤيد لفكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قبل إنشائها حسب ما ذهب إليه رضا مالك , بينما أشار كل من مصطفى طلاس و بسام العسلي إلى أن الاعتراف جاء فوريا و على رؤوس الأشهاد من طرف السفير العراقي (السامرائي) في القاهرة . أنظر : رضا مالك **نفسه** , ص 97 ؛ بسام العسلي , **جبهة التحرير الوطني الجزائرية** , ط2 , دار النفائس , بيروت ,1986 ,ص164 ؛ مصطفى طلاس- بسام العسلي , **الثورة الجزائرية** , طلاس للدراسات والترجمة ,دمشق , 1984 , ص317 .

(3) بعد أكثر من عام من تشكيل الحكومة المؤقتة لم تتجاوز الاعترافات الدولية بها حاجز ال20 دولة , و قد اعترف كريم بلقاسم خلال اجتماع العقداء العشرة (أوت- ديسمبر 1959) في جلسة 13 أكتوبر 1959 أن عدد الدول التي أعلنت اعترافها رسميا كان 17 دولة فقط ,(أرشيف الأستاذ حباسي الشاوش) ويمكن القول بأن تلك النتيجة كانت تعبر عن خيبة أمل كبيرة إذا ما أخذنا بما ذهب إليه فيليب تريبيي بأن قادة الثورة كانوا يتوقعون تحقيق اعتراف 100 دولة من الدول التي كانت تتمتع بالعضوية في هيئة الأمم المتحدة , لكن ما تحقق لهم حتى تاريخ 09 سبتمبر 1959 لم يكن سوى 15 دولة فقط . أنظر:

Philipe Tripier, **Autopsie de.. , op.cit** , p 276

امتلاك تلك القيادة لدرجة كبيرة من القدرة والشجاعة في المبادرة برهان سياسي خطير العواقب دون الحصول على قدر كاف من شروط النجاح .

و حتى إذا ما تم التسليم بأن تحويل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة مؤقتة كان يهدف في جانب من جوانبه إلى إخراج الثورة من وضعية انسداد سياسي وعسكري على الصعيد الداخلي نحو آفاق سياسية رحبة على المستوى الخارجي ، إلا أن ما قامت به القيادة التنفيذية من جهود لاستطلاع المواقف و ردود الفعل المرتقبة ، انتهت إلى تراكم مؤشرات غير مشجعة في الغالب وغير متوقعة من بعض الأطراف المؤيدة للقضية الجزائرية .

3-1-4 **تركز القيادة وتوزيع المهام في الحكومة المؤقتة :**

لقد كانت التشكيلة الحكومية المؤقتة الأولى شبيهة إلى حد كبير بأولى تشكيلات المجلس الوطني للثورة الجزائرية من ناحية اشتمالها على عناصر تنتمي إلى مختلف نخب الطبقة السياسية التقليدية في الحركة الوطنية ، حتى أن بن يوسف بن خدة ذهب إلى القول بأنها كانت تتوفر على مبدأ الوحدة الوطنية التي لم يستثنى منها إلا الشيوعيين ، و لكن تلك البنية الظاهرية التعددية لم تكن ذات دلالة حقيقية على حدوث انعطاف سياسي عند عناصر التيار الاستقلالي نحو القبول بالمشاركة السياسية الفعلية لبقية التيارات في قيادة الثورة ، وذلك ما أوضحه الأستاذ جمال قنان عندما لاحظ أن سيطرة العناصر الثورية الراديكالية على أهم المواقع التنفيذية و استحواذهم على النصيب الأكبر من المناصب الوزارية فيها استمر إلى نهاية حرب التحرير قاعدة ثابتة لم تشهد أي استثناء [1]

ولم يكن صعود فرحات عباس على رأس تلك التشكيلة مؤشرا فعليا على تراجع دور ومكانة القادة الميدانيين لصالح السياسيين المحترفين في صفوف جبهة التحرير الوطني ، و لكنه كان في الأصل مخرجا وتسوية لتسابق مستتر حول قيادة الحكومة المؤقتة بين قادة لجنة التنسيق والتنفيذ البارزين ، و قد أشار عدد من المؤرخين إلى أن تزكية أغلبية عناصر تلك اللجنة لترشيح فرحات عباس كان بهدف قطع الطريق على الطموح الشخصي المتزايد عند كريم بلقاسم آنذاك[2]

---

[1] بن يوسف بن خدة ," الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" , **مجلة أول نوفمبر** , عدد سبتمبر- أكتوبر ,1988 , ص11 ؛ جمال قنان ," تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني" ,**مرجع سابق**, ص 29 .

[2] ذكر كورييار أن اختيار فرحات عباس لرئاسة الحكومة المؤقتة تم بناءا على اقتراح تقدم به العقيد محمود الشريف , لكن حربي أوضح أن ذلك الاختيار كان من أجل الحد من طموح كريم بلقاسم الذي حاول بكل قواه أن يترأسها .و أيد ميني هذه الفكرة بالإشارة إلى أن بوصوف وبن طوبال أصرا على رفض فكرة القيادة الفردية التي مهد لها كريم بلقاسم في تقريره عن طريق انتقاده "للجماعية المقيتة " وتلويحه بحاجة الثورة إلى " قائد صارم و حكيم " . , وألحا على الإبقاء على مبدأ القيادة الجماعية عند تحويل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة مؤقتة . أنظر :

كما أن تعيين فرحات عباس رئيسا لتلك الحكومة بالنظر إلى مكانته التاريخية كشخصية مثقفة ذات نزوع اعتدالي وتجربته الطويلة على رأس التيار الليبرالي في الحركة الوطنية ،كان بدف تسويق صورة سياسية ودبلوماسية جديدة للثورة في الساحة الدولية. لأن فرحات عباس كان يمثل وفق تصور القادة النافذين للثورة رجلا مناسبا للمرحلة التي لاحت في آفاقها بوادر المفاوضات والتسويات السلمية، و يمكن القول بأن ذلك التعيين جاء أيضا في سياق انتهاز العناصر الثورية لفرصة سانحة مكنتها من استغلال تلك الشخصية كواجهة سياسية ظلت جبهة التحرير تفتقدها منذ مرحلة التحضير للمشروع الثوري[1] .

تشكل أول فريق عمل حكومي ظاهريا من 19 عشر شخصية سياسية ، ولكن لم يكن به من الناحية العملية سوى عشر وزراء فعليين إلى جانب رئيس الحكومة فرحات عباس[2] ، لأن مناصب نيابة رئاسة الحكومة التي أسندت إلى بن بلة ووزارة الدولة لبوضياف وخيضر وأيت أحمد و بيطاط كانت بصفة شرفية ، كما أن طبيعة كتابات الدولة الثلاث التي منحت لكل من الأمين خان وعمر أوصديق ومصطفى اسطنبولي لم تكن واضحة بشكل يسمح بالقبول بها كهيئات فعلية داخل الجهاز التنفيذي الجديد للثورة[3].

إن إمعان النظر في تركيبة الحكومة المؤقتة الأولى يسمح باكتشاف أن ذلك الجهاز لم يكن هيئة جديدة في جوهرها ، وإنما مجرد توسيع لهيئة تنفيذية سابقة هي لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ، لأن

Courriere**, L'heure des colonels** , p326 ; Harbi **, mirage et …** , p 222 ; Meynier , **L'histoire intérieure** , pp 212-213 .

(1) يذهب كل من سليمان الشيخ ومحمد حربي وعلي كافي إلى أن تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة كان يهدف إلى تلميع صورة القيادة الثورية في الخارج و يعبر عن رغبة قيادة الثورة في التفاوض مع فرنسا في آن واحد . بينما اعتبر كل من سعد دحلب ورابح لونيسي أن ذلك الاختيار فرضته الظروف والمستجدات الدولية وجاء كحل وسط للتنافس حول القيادة أنظر : سليمان الشيخ , **المرجع السابق** ,ص90 ؛ علي كافي , **المصدر السابق** , ص227 ؛ رابح لونيسي , **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** , مرجع سابق , ص27-28 . وانظر أيضا :

Harbi , **mirage et réalité** , p222 ; Dahlab ,**mission accomplie**, op.cit , p 96 .

(2) أشار كريم بلقاسم في اجتماع العقداء العشرة (جلسة 14 أكتوبر 1959) إلى أن التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة كانت تضم 11 عضوا ,(أرشيف الأستاذ حباسي الشاوش), وذهب تريبي إلى تأكيد هذا الرقم عندما ميز بين الأعضاء العمليين و الصوريين ,لكن محمد بجاوي ذهب إلى القول بأنها كانت تضم 12 وزيرا ورئيسا ونائبين للرئيس , وهو ما يسمح بالقول بأنه وقع في هفوتين فيما يتعلق بعدد الوزراء بشكل عام وفي التمييز بينهم (احتسب بن بلة دون رفاقه السجناء) . أنظر : محمد بجاوي , **الثورة الجزائرية والقانون** , ص152 . وأنظر أيضا :

Tripier , **op.cit** , p 264-265 .

(3) لم يشر محمد بجاوي (الحقوقي والدبلوماسي) إلى كتابات الدولة في دراسته القانونية حول الثورة عندما استعرض هياكل الحكومة المؤقتة لأن تلك الكتابات لم تتحول إلى هيئات فعلية , ويمكن تأكيد ذلك بأنها كانت شكلية منذ تأسيس الحكومة واستمرت كذلك حتى تم إلغاؤها في التعديل الوزاري الثاني (جانفي 1960) لأن كل من استانبولي و خان و أوصديق لم يلتحقوا بصفوف الحكومة المؤقتة قبل منتصف عام 1959 .أنظر : محمد بجاوي , **نفسه** , ص152-154 .

عناصر تلك اللجنة احتفظوا بالإشراف على الدوائر الهامة التي أصبحت فيما بعد تمثل ما يعرف ب"الوزارات الثقيلة " التي كانت تتركز بها مقاليد القيادة الفعلية للثورة . و يبدو ذلك جليا بالنسبة لكل من كريم بلقاسم(نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة) و لخضر بن طوبال(وزير الداخلية) وعبد الحفيظ بو الصوف (وزير الاتصالات العامة والمواصلات).

وجاء بعد " الباءات الثلاثة " كل من محمود الشريف الذي تولى الإشراف على وزارة التسليح والتموين التي كان أوعمران الأكثر ترشيحا لهذا المنصب لولا إبعاده من طرف بلقاسم في أعقاب تقرير8 جويلية 1958 .[1]. وتم إسناد وزارة الخارجية إلى محمد الأمين دباغين و الإعلام والشؤون الاجتماعية و شؤون شمال أفريقيا لثلاثي من المركزيين القدامى هم على التوالي : أحمد يزيد وبن خدة ومهري ، وتولى أحمد فرنسيس رفيق درب فرحات عباس وصهره الإشراف على وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية ، و أشرف أحمد توفيق المدني المقرب من أوساط العلماء على وزارة الشؤون الثقافية .

ويمكن تصنيف الفريق الحكومي إلى مجموعتين رئيسيتين تكونت أولاهما من وزارات " سيادة أو سلطة فعلية " وتضم القوات المسلحة والداخلية والاتصالات العامة والتموين والتسليح والخارجية ، أما المجموعة الثانية فقد كانت تشتمل على وزارات " تقنية" يسميها البعض مثل سليمان الشيخ" بالوزارات الفنية "ضمت كل من المالية والإعلام والشؤون الثقافية و الشؤون الاجتماعية والشؤون الشمال إفريقية[2]

لقد كان التمايز شديدا بين وزارات الصنف الأول التي كان على رأسها مجموعة من القادة الذين كانوا يتقاطعون فيما بينهم في الانتماء إلى النخبة الثورية الأولى باستثناء كل من دباغين

---

[1] بالعودة إلى الوثيقة رقم 38 المعنونة ب " تقسيم المهام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ في أفريل 1958 " التي نشرها محمد حربي في " أرشيف الثورة الجزائرية " ثم مقارنتها مع أول تشكيلات الحكومة المؤقتة يمكن أن نخلص إلى أن " حملة الأسلحة " في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية (الباءات الثلاث إلى جانب محمود الشريف) استمروا يشكلون النواة القيادية الفعلية , وكان الغائب الوحيد من تلك المجموعة هو العقيد أعمر أوعمران الذي وقع ضحية للتقرير الذي أعده بصورة سرية ثم قدمه في " جويلية 1958 " و انتقد فيه جميع قادة الثورة في الخارج بصورة حملت كريم بلقاسم على التلويح له (كما فعل مع عبان في جويلية 1957 بتونس) بأنه أصبح مصدر إزعاج للجميع . ولم يكتف رفاقه بحرمانه من عضوية الحكومة المؤقتة وإنما أبعدوه إلى تركيا في مهمة تمثيل دبلوماسية شكلية . ويذكر مينيي أن أوعمران تعرض إلى الابتزاز المعنوي (إثارة مسائل عائلية وشخصية) قبل تهميشه . وقد أشار الدكتور حباسي الشاوش في دراسته حول وثائق الثورة الجزائرية أن أوعمران نجح في العودة إلى عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية في نهاية عام 1959 , بعد دفاع كريم بلقاسم عنه و اعترافه بالأخطاء التي نسبت إليه , ثم تعهد بعدم الجنوح فتحصل على أصوات 07 عقداء من بين العشرة . أنظر : حباسي الشاوش , **المرجع السابق** , ص318 . وأنظر أيضا Harbi , **les archives de la révolution** , pp 182-183

[2] سليمان الشيخ , **المرجع السابق** , ص 90 .

ومحمود الشريف ، كما أن أغلبيتهم كانت تمتع بصفة القادة الميدانيين لأن أربعة منهم كان لفترة ما قائدا لولاية تاريخية و كان خامسهم يمتلك تجربة عسكرية احترافية في الجيش الفرنسي .

بينما جاء على رأس وزارات الصنف الثاني مجموعة من الشخصيات التي كانت تنتمي إلى ما كان يعرف بالطبقة السياسية التقليدية في الحركة الوطنية لأنم كانوا يشكلون خليطا من المركزيين والبيانيين والعلماء، وعلى الرغم من استمرار عناصر تلك المجموعة في امتلاكهم لصفة العضوية داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ أوت 1956 ، إلا أن هؤلاء لم يكونوا يتمتعون بالحضور القوي على مستوى هيئات القيادة التنفيذية للثورة .

وفي الواقع إن القول بأن بنية الجهاز الحكومي الظاهرية كانت تخفي من وراءها ظاهرة تركز مقاليد القيادة بيد مجموعة صغيرة من العناصر الثورية[1] ، لا يجانب الصواب إذا ما أدركنا أن مختلف الصيغ التي ناقشها قادة لجنة التنسيق والتنفيذ خلال التحضير لتأسيس الحكومة المؤقتة كانت تتضمن تصورات مختلفة ترتكز على مبدأ الإبقاء على الموقع القيادي " الباءات الثلاثة " في جميع الأشكال التي كان يحتمل أن يولد بها الجهاز التنفيذي البديل للجنة التنسيق والتنفيذ في خريف 1958 ، و أن الخيار الذي تم الاتفاق عليه في تشكيل الحكومة باعتماد صيغة الجمع بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى جانب عدد من " السياسيين" لم يكن سوى تسوية ظرفية ، لأن قادة الثورة الذين أصبحوا يحملون صفة " العقداء – الوزراء" استمروا في مناقشة صيغ بديلة بعد أكثر من عام من تأسيس الحكومة المؤقتة ، فقد حاول كريم بلقاسم إقناع العقداء المجتمعين في طرابلس في النصف الثاني من عام 1959 بفكرة تحويل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة وحصر العضوية فيها على " الثوريين" فقط .

ثم اتفق العقداء العشرة على فكرة إنشاء هيئتين هما لجنة التنفيذ والحكومة معا ، تكون الأولى حكرا على " العسكريين" والثانية مزيجا منهم إلى جانب " السياسيين" ، وكان القصد من وراء ذلك يتمثل في إبقاء سلطة " الثوريين"(العسكريين) على ممثلي التيارات السياسية الوطنية الذين رئي أن تمنح لهم الوظائف الإدارية والتقنية في محيط الأجهزة القيادية الفعلية[2]

---

[1] إن التشكيلة العريضة للحكومة المؤقتة(19 عضوا) كانت توحي من الناحية الظاهرية بصعود نخب سياسية مختلفة إلى تمثيل الثورة في الجهاز التنفيذي لها , ولكنها في الحقيقة كانت تخفي قيادة جماعية مصغرة لم يتجاوز عدد أفرادها الأربعة .

[2] إن اللجوء إلى تأسيس الحكومة المؤقتة بالصيغة التي تم بها تشكيلها كان في جزء كبير منه مناورة سياسية من طرف القادة الفعليين للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية تهدف إلى إبقاء مقاليد القيادة بأيديهم , ويمكن أن نحاجج على هذا بالإشارة إلى أن تلك الحكومة في نظر الباءات الثلاث كانت مجرد أداة قابلة للتعديل أو الإلغاء , كما أن عضوية عناصر " الطبقة السياسية التقليدية" فيها استمرت عرضة للانتقاد والتوجس من قبلهم بعد أكثر من عام على إنشائها . أنظر : **محاضر جلسات 14-15-24 أكتوبر 1959** (اجتماع العقداء العشرة أوت-ديسمبر 1959) .

وهذا ما يتيح استنتاج أن الصيغة التي ظهرت بها تلك الحكومة كانت قابلة للتعديل عند عقد أي اجتماع للقادة العسكريين أو دورة للمجلس الوطني للثورة ، ويجدر توضيح أن الاتفاق حول تشكيل هيئتين تنفيذيتين متمايزتين أي لجنة وحكومة كل على حدة لم ير النور بتلك الصيغة المقترحة ، لأن " الباءات الثلاثة " فضلوا التورية على لجنة التنفيذ بإبقائها كنواة تحت مسمى " اللجنة الوزارية المشتركة للحرب" داخل الحكومة المؤقتة التي تم تعديلها في اجتماع ديسمبر 1959- جانفي 1960 [1] .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الخلل البنيوي الذي نتج بفعل المناورات في الكواليس لم يشكل حائلا حقيقيا أمام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مباشرة نشاطها السياسي والدبلوماسي من جهة وفي الإشراف على وتيرة النشاط الثوري الميداني في الداخل من جهة أخرى ، ولكنه شكل في ما بعد أحد الأسباب الرئيسية التي كرست ظاهرة تعدد القوى في صفوف الجهاز التنفيذي للثورة .

4-1-5 حكومة " المنفى" في مواجهة السياسة الاستعمارية والعقبات الميدانية:

لقد تزامنت بداية عمل تلك الحكومة مع ظروف صعبة كان أهم ما ميزها هو استقرار الأزمة السياسية الداخلية الفرنسية بعد صعود دوغول إلى سدة الحكم على رأس الجمهورية الخامسة ، وكان ذلك إيذانا بانتقال القضية الجزائرية إلى مرحلة حرجة بالنسبة لقيادة الثورة . لأن الجنرال دوغول الذي كان من أكثر الساسة الاستعماريين الفرنسيين اطلاعا بالشأن الجزائري بحكم احتكاكه به في منتصف الأربعينيات ، سرعان ما شرع في طرح جملة من المبادرات السياسية في اتجاهات مختلفة بغرض تسوية " القضية الجزائرية " ، وتميزت الخطوات الأولى للسياسة الديغولية تجاه الثورة بمحاولة تجاوز و تهميش قيادتا ، و ظهر ذلك من خلال مشروع " الاستفتاء الشعبي " الذي أعلن عن تحديد موعد له في 28 سبتمبر 1958 ، و أيضا من خلال دعوة القادة الميدانيين للثورة (قادة الولايات) إلى الاستجابة لعرض " سلم الشجعان" في أكتوبر من نفس العام [(2)]

---

[1] على عكس ما ذهب إليه تريبيي عندما زعم أن الحكومة المؤقتة الأولى استقالت في 24 ديسمبر 1959 ثم تشكلت الثانية في 10 جانفي 1960 ،يمكن إثبات أنها استقالت في 01-01-1960 وتم تشكيلها مجددا في 18 -01-1960 في نفس اليوم الذي تشكلت فيه اللجنة الوزارية للحرب.أنظر:

Tripier ,op.cit, p414 ; C.N.R.A (session 1959-1960) ,les A.N.A , microfiches :C004 et C010.

[(2)] شكلت سياسة دوغول تجاه الثورة التحريرية خطورة كبيرة على الثورة التحريرية لأنها تفردت عن السياسات الاستعمارية السابقة بامتلاك الجنرال دوغول للسلطة و للتفويض المطلقين من طرف الجيش والطبقة السياسية والرأي العام الفرنسيين في فرنسا وفي الجزائر على حد سواء . كما أنها تميزت بالجمع بين أساليب مختلفة كالمناورات السياسية الرامية إلى تحقيق مخادعة قادة الثورة والتورية على الأهداف الاستعمارية (الاستفتاء- سلم الشجعان- حق تقرير المصير) ومحاولات الإغراء والاحتواء (مشروع قسنطينة) والاختراق والحرب النفسية (قضية سي

لقد كانت مرامي دوغول في الأشهر الأولى من اعتلائه لسدة الحكم في فرنسا تصبو إلى تحقيق مكسبين محوريين في المواجهة مع جبهة التحرير الوطني ، يتعلق الأول منها بإلحاق الهزيمة بقيادة الثورة على الصعيد الخارجي عن طريق توظيف نتائج الاستفتاء الشعبي بشكل يضفي على القضية الجزائرية صفة الشأن الداخلي الفرنسي المحض ، أما المحور الثاني فقد كان يهدف إلى إحداث انشقاق خطير بين القيادتين السياسية والعسكرية للثورة اللتين كانتا تعانيان أصلا من مشكلة انعزال الخارج عن الداخل ، و كانت تلك النية شبه معلنة في خطابات دوغول التي كانت تصر في ثبات غريب على عدم الاعتراف بأي قيادة رسمية أو موحدة للثورة ، واستمرت في مناورتا الهادفة إلى تشتيتها عن طريق التمييز بين قادة الثورة بمصطلحات " حاملي السلاح " و " قادة التمرد في الخارج" [1]

و على الجبهة الداخلية كان على الحكومة المؤقتة تسوية جملة من المشاكل الميدانية التي ورثتها عن لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ، بسبب فشل هذه الأخيرة في إيجاد حلول للمسائل المرتبطة بتموين وتسليح الولايات و في تدمير السدود المكهربة ، وبدرجة أكبر في تنظيم جيش الحدود وتحويله إلى قوة عسكرية فعالة ومنضبطة . و يمكن القول أن استمرار تواجد قادة تلك اللجنة وعلى رأسهم كريم بلقاسم في المواقع المتقدمة في الحكومة المؤقتة على الرغم من إخفاقهم ، كان من أهم الأسباب التي ساهمت في تأزم علاقة الجهاز التنفيذي الجديد للثورة (الحكومة) مع مجموعات من القادة الميدانيين منذ بداية عملها ، وقد ظهر ذلك سريعا من خلال ما عرف ب"قضية العموري " أو ب " مؤامرة العموري" في خريف وشتاء عام 1958 ، و من خلال تطور العلاقة مع عقداء الداخل بعد انعقاد اجتماعهم الشهير في بداية ديسمبر من نفس السنة [2]

صالح) ثم كشفت عن وجهها مع أسلوب القمع والحرب الشاملة (مخطط شال) الذي كان يسعى إلى توظيف المكاسب العسكرية كأوراق ضغط للحصول على تنازلات سياسية من طرف قيادة الثورة . لمزيد من التفصيل أنظر :

Jean Daniel **, De gaulle et l'Algérie**, ed le seuil , paris , 1986 , pp 491-496 ; Horne , **op.cit** , pp318-331 ; Tripier , **op.cit** , pp383-394 ; Henri Alleg , **la guerre d'Algérie** , Tome II, Ed Temps actuels , paris , 1981 , p201 ; Courriere **, l'heure des colonels** , pp 617-626.

[1] لم يسم دوغول في جميع تصريحاته خلال سنوات 1958- 1962 قادة وهيئات قيادة الثورة بمسمياتها , وكان ذلك يعبر عن موقف ثابت لديه في إنكار الاعتراف بجبهة التحرير الوطني حتى نهاية حرب التحرير, كما انه كان ينم عن إيمان خفي وقوي لديه في بقاء " الجزائر فرنسية" لم يكن يسر به إلا لخاصته من أمثال المستشار" الأديب أندري مالرو الذي ذكر في آخر حديث أجراه مع دوغول قبل وفاته أن هذا الأخير صرح له في عام 1958 قائلا:" سوف تبقى الجزائر فرنسية, كما بقيت فرنسا رومانية. لكن يجب علينا أن نحترس! ". أنظر : أندري مالرو , **سقوط السنديان** , ترجمة سامي الجندي , ط1 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت,1981 ,ص 26 .

[2] يمكن أن نذهب هنا إلى القول بأن انتقال القادة الفاعلين في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية إلى تزعم الحكومة المؤقتة دون استشارة قادة المعاقل في الداخل , بل وحتى قادة الهيئات العسكرية (كما أشار إلى ذلك محمدي السعيد في جلسة 15 أكتوبر1959) كانت سببا في انبعاث خلافات سابقة لتأسيس الحكومة المؤقتة .

إن هذا المبحث لا يعنى بالتفصيل في الصعوبات الميدانية والأزمات الداخلية التي واجهتها الحكومة المؤقتة بتشكيلاتها الثلاث في سياق نشاطها داخليا وخارجيا في الفترة الممتدة من سبتمبر 1958 إلى 20 أوت 1962 ، بقدر ما يسلط الضوء على تطور هذه الهيئة التنفيذية التي لعبت دورا بالغا في الأهمية التاريخية خلال السنوات الأربع الأخيرة من حرب التحرير . و لا يعني مثل هذا الطرح التبرير لمحاولة تجاوز مسائل وقضايا مهمة في مسار الثورة ولكن منهج هذه الدراسة لم يرتكز على مراعاة التطور الكرونولوجي للأحداث والوقائع بقدر ما أسس على تقصي و تحليل ملامح التطور السياسي والعسكري لمؤسسة القيادة السياسية والعسكرية للثورة التحريرية في مختلف مراحلها .

لقد كانت عملية تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة في المنفى خطوة جريئة وذات أبعاد سياسية مهمة على الصعيد الخارجي ، لأنها كانت تمثل استجابة لحاجة الثورة الملحة في امتلاك واجهة علنية لتلعب دور الناطق السياسي باسم القضية الوطنية و الطرف المفاوض الذي يتمتع بصفة تمثيل الشعب الجزائري أمام الاستعمار و في الأوساط الدولية[1]. و لكن فكرة المنفى ظلت موضع امتعاض شديد من قبل قادة الثورة حتى صيف 1957 الذي شهد بداية استقرار القيادة السياسية في القاهرة وتونس .

لأن " المنفى " في تصور قادة من أمثال عبان رمضان وبن مهيدي كان يتضمن دلالات سلبية كثيرة بالنسبة للثورة الجزائرية ، ولم يكن هؤلاء يتصورون قبل الخروج الاضطراري للجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر في ربيع عام 1957 أن المنفى سيصبح الملاذ النهائي والمستقر الأخير للقيادة الثورية . و قد لا يكون من الوجيه في هذا السياق من الناحية التاريخية التسرع في اعتبار لجوء قيادة الثورة إلى الخارج بأنه كان حركة انهزامية لأن النوايا لم تكن معلنة باتجاه الاستقرار بعيدا عن أرض المعركة ، وإنما على العكس من ذلك كان قادة لجنة التنسيق والتنفيذ يرون في الاستقرار لفترة قصيرة على مشارف الحدود فرصة سانحة لإعادة ترتيب الأوضاع وتنظيم الصفوف بعد الضربة الموجعة التي تلقاها التنظيم الثوري في العاصمة خلال " معركة الجزائر " .

ويمكن القول أن التأزم الداخلي الذي ظهر في صفوف قيادة الثورة بمجرد خروجها من التراب الوطني وتهافت الباءات الثلاثة على احتكار المواقع الأولى . كان من الأسباب الرئيسية التي

---

(1) عقيلة ضيف الله , **مرجع سابق**, ص363-364 ؛ جمال قنان , "تشكيل الحكومة المؤقتة ..." , **مرجع السابق** , ص27-30 .

أدت إلى تطور النزوع نحو تفضيل العمل من الخارج بالنسبة للقادة الجدد على رأس الجهاز التنفيذي للثورة ، خاصة بعدما تمت تصفية عبان رمضان وتم إبعاد مقربيه .

و مع نهاية عام 1957 أصبح " الخارج " وجهة استقطاب شديد لقادة الثورة ولمجموعة كبيرة من السياسيين والعناصر المثقفة الذين التحقوا بالهيئتين التشريعية والتنفيذية في مصر وتونس وبالهيئات العسكرية فيما وراء الحدود الشرقية والغربية[1] . ومركز جاذبية لمجموعات كثيرة من المناضلين والطلبة والضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي الذي شرعوا في التوافد على القواعد الحدودية في تونس و المغرب ، وشكلوا فيما بعد جزءا مهما من الإطارات الإدارية والعسكرية داخل أجهزة الحكومة المؤقتة وفي صفوف هيئة الأركان العامة .

2- 4/التطور السياسي و الإداري لأجهزة الحكومة المؤقتة 1958-1962 :

لقد أتاح المنفى للحكومة الجزائرية المؤقتة فرصة كبيرة في التطور من الناحيتين العملية والهيكلية ، لأنه أجواء العمل في عدد العواصم العربية كالقاهرة وتونس وغيرهما منحت هامشا عريضا من الأمن ومن حرية الحركة لفريق كبير من الوزراء والممثلين الدبلوماسيين والإعلاميين و أعضاء التشكيلات الموسعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية [2]

وبعد أقل من سنة واحدة على إنشائها تحولت الحكومة المؤقتة إلى الهيئة السياسية والإدارية الأكثر تطورا ونشاطا مقارنة ببقية التنظيمات الثورية، فقد سمح لها الاستقرار في القاهرة وتونس بأن تتلقى دعما ماديا ومعنويا كبيرا من طرف عدد من الدول العربية والأفرو-أسيوية[3] ، إلى جانب بعض دول أوروبا الشرقية ، وتمكنت أيضا من تنظيم سبل التمويل التي كانت تصلها من فدرالية

---

[1] يمكن التدليل على هذا بالإشارة إلى أن الولاية الأولى والخامسة تمت قيادتها من طرف عقداء كانوا يديرونها من الخارج (محمود الشريف- الحاج لخضر) من تونس , و(بوصوف- بومدين- لطفي(لفترة قصيرة) –عثمان) من وجدة بالمغرب. كما أن بقية الولايات (باستثناء السادسة) كان لها قادة سابقين مكثوا في الخارج منذ نهاية عام 1957 , ولم يعودوا إلى الداخل حتى نهاية حرب التحرير على الرغم من إعادة تعيينهم وتكليفهم بمهام قيادة تلك الولايات (يازوران- دهيليس- عز الدين- الحاج لخضر) . كما أن الأغلبية الساحقة من " الضباط الفارين من الجيش الفرنسي" ومن إطارات فدرالية فرنسا (المقيمين في ألمانيا) لم تلتحق منذ ربيع عام 1958 بالولايات وإنما توجهت رأسا صوب قيادة الثورة في الخارج أين أوكل لها القيام بمهام إدارية وتقنية ودبلوماسية (للسياسيين) , وبمهام التكوين والتدريب والتأطير (للعسكريين).

[2] لقد أصبحت الحكومة المؤقتة تمتلك 17 مقرا (رئاسة المجلس والوزارات) في كل من القاهرة وطرابلس و تونس و المغرب (المدن الحدودية) . أنظر جدول توضيحي حول انتشار تلك الهيئات في :

Tripier **, Autopsie de la guerre D'ALgérie** , p278 .

[3] للإطلاع بالتفصيل على المساهمات المادية التي كانت تتلقاها الحكومة المؤقتة من الدول العربية و من الجالية الجزائرية في المهجر خلال سنوات 1958- 1962 . أنظر : الجداول و الدوائر النسبية التي وضعها ميني في ملاحق كتابه " التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني"

Meynier , **l'histoire intérieure du FLN**,pp707-746

جبهة التحرير في فرنسا عن طريق عدد من البنوك التونسية والسورية والمصرية والمغربية[1]

اتخذت الحكومة المؤقتة من القاهرة حيث أعلن عن ميلادها مقرا أوليا لرئاستها ، ولكنها شرعت منذ مطلع عام 1959 في تنظيم أجهزتا وتأسيس مقرات لوزاراتا في كل من ليبيا وتونس والمغرب، وفي تشكيل بعثاتا الدبلوماسية التي تم توجيها إلى عدد معتبر من الدول في مختلف قارات العالم[2]. كما سارعت إلى احتواء التنظيمات الفدرالية القديمة في كل من فرنسا وتونس والمغرب وضمها إلى سلطة وزارة الداخلية با .

إن المذكرات التاريخية المتوفرة أمام الباحثين تقدم كما كبيرا من الإشارات التي تسمح بالوقوف على الكثير من جوانب التطور السياسي والإداري لأجهزة الحكومة المؤقتة في السنوات الأربعة الأخيرة من الثورة التحريرية. ولكن استغلالها من طرف الباحث يطرح صعوبة بالغة بالنظر إلى أنا في الغالب لا تعنى سوى بتطور أجهزة وهيئات معينة دون غيرها ، كما أن هذه المذكرات تعد ثمرة لتجارب شخصية محصورة زمانيا ومكانيا ، و تنطوي في الكثير من الأحيان على قراءات موغلة في الذاتية والعمومية.

إن هذا المبحث سوف يقتصر على الإشارة إلى تطور أهم أجهزة الحكومة المؤقتة التي كان يتم اختزال القيادة السياسية والعسكرية الفعلية للثورة من خلالها ، ونقصد بذلك الوزارات الرئيسية التي تولاها كل كريم بلقاسم و لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف ، وهي كل من وزارتي القوات المسلحة والخارجية بالنسبة للأول ، والداخلية بالنسبة للثاني ، و التموين والاتصالات العامة بالنسبة للأخير.

ولكن يجدر التنبيه هنا بأن مثل هذا الاختيار ليس الهدف منه إهمال بقية الوزارات بما فيها رئاسة الحكومة نفسها أو تهميش دورها ، وإنما كان بسبب أن بقية أجهزة الحكومة المؤقتة لم تتمكن من

---

[1] كان مقر وزارة المالية في الحكومة المؤقتة بالقاهرة و كانت الخزينة المركزية لها في دمشق(البنك العربي), وكانت تعتمد على دعم عدد من البنوك والسفارات العربية في أوربا(سويسرا على وجه الخصوص) ورجال الأعمال العرب للتمويه على نشاطاتها وللتغطية على مصادر تمويلها الخارجية . ويذكر فيليب تريبي أن الحسابات المالية كان يتم تحويلها من أوروبا والمشرق العربي باتجاه خمسة بنوك في تونس وليبيا والمغرب . أنظر :

Tripier ,**Autopsie de la guerre d'Algérie** , pp 263-264

[2] أشار تريبيي أن الحكومة المؤقتة كان لها 38 بعثة دبلوماسية(لاحظ أن العدد كان يبلغ ضعف الدول التي أعلنت اعترافها بالحكومة) موزعة كالآتي :14 في أوروبا , 07 في أفريقيا,13 في آسيا, 04 في أمريكا الاتينية (نسي البعثة الدائمة في نيويورك (هيئة الأمم المتحدة)) , وفي المقابل لم يشر رضا مالك إلى عدد البعثات وإنما ذكر ما يربو عن 30 شخصية تداولت على مناصب التمثيل الدبلوماسي في الخارج في الفترة 1958-1962 . أنظر: رضا مالك , **المصدر السابق** , ص100-101 . وأيضا :

Tripier , **Idem** , p 474 .

مسايرة التطور السياسي والإداري الذي حققته مثيلاتها الأربع إلى درجة أن بعضها تحول إلى أجهزة تابعة وخاضعة لها في الكثير من الأحيان .

4-2-1 وزارة القوات المسلحة 1958-1960 :

كانت وزارة القوات المسلحة من أهم وزارات الحكومة المؤقتة عند إنشائها في سبتمبر 1958 ، وقد تولى كريم بلقاسم الإشراف عليها بسبب حرصه الشديد على البقاء في الموقع الذي كان يشغله في صفوف لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية ، أين استمر لمدة تقارب العام في مهام الإشراف على تنظيم جيش الحدود وفي الإشراف على جيش التحرير في الداخل .كما شكلت تلك التولية حلا وسطا قبل به المنافسين الرئيسيين له في قيادة الثورة آنذاك بوصوف وبن طوبال اللذين سعيا إلى قطع الطريق عليه عندما أظهر طموحه لرئاسة الحكومة المؤقتة .

قام كريم بلقاسم بتعيين نفس العناصر التي كانت تحيط به من قبل في ديوان وزارته ، ثم شرع في انتقاء مجموعة من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بغرض الاستعانة بم في الأشراف على المعسكرات والمدارس العسكرية و دوائر التسليح والتموين المنتشرة في عدد من المدن التونسية والمغربية .

ويذهب فيليب ترييي إلى تقدير عدد الإطارات الذين كانوا يشرفون على إدارة هذه الوزارة ب200 إطار [1] دون أن يقدم معطيات تفصيلية حولهم أو قوائم اسمية لأهم عناصر تلك المجموعة، بينما أشار محمد حربي الذي اشتغل لفترة قصيرة في تلك الوزارة إلى أن المجموعة التي كانت تحيط بكريم بلقاسم كانت تتشكل من حلقات مختلفة من الإطارات [2]

و على الرغم من انه لم يعط أرقاما دقيقة لتلك الحلقات إلا أنه ذكر مجموعة من أبرز الإطارات المقربة من كريم بلقاسم الذين صنفهم في الحلقتين الأولى والثانية ، وهم الرائد إيدير(مدير الديوان) و محمدي السعيد واعمر أوعمران و دهيليس و يازوران و الرائد قاسي (محمد حماي) ، و إلى جانب هؤلاء كان يأتي كل من محمود الشريف والرائدين عزا لدين وعمر أوصد يق و الدكتور أحسن أوشارف والمحاميين مبروك بلحوسين وأرزقي حميدة [3]

---

(1) Tripier ,**op.cit** , p461

(2) ذكر حربي أنه اكتشف تلك البنية بعدما التحق بوزارة القوات المسلحة في ربيع 1959 بناء على إلحاح كريم بلقاسم (حربي كان يرغب بوزارة الإعلام) , ثم اكتشف بعدها أن تعيينه بتلك الوزارة كان بغرض استمالة خاله (العقيد علي كافي) الذي كان يشرف على الولاية الثانية آنذاك . أنظر :

Harbi , **une vie debou**t , pp260-261

(3) **Idem**, pp256-257

ويضيف كل من إيف كوريار وعمار þداني إلى هاتين الحلقتين مجموعة ثالثة مشكلة من عدد من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين التحقوا بصفوف جيش الحدود ابتداء من ربيع عام 1958 ، ومن أبرز هؤلاء مولاي عبد القادر شابو ،محمد بوتلة ، محمد زرقيني ، عبد الحميد عبد المؤمن ، سليمان هوفمان ، محمد و عبد ا يد علاهم وغيرهم . وقد أوكلت إلى هذه العناصر مهام التأطير والتكوين في المعسكرات، و في بعض الأحيان كانوا يتلقون الأوامر بمهاجمة السدود المكهربة ومساعدة قوافل السلاح على العبور [(1)]

لقد كان أداء هذه الوزارة موضع انتقاد شديد من طرف أعضاء الحكومة المؤقتة الذين þلوا كريم بلقاسم مسؤولية الفشل في تنظيم جيش الحدود وفي مواجهة السدود المكهربة ، وأيضا في تراجع وتيرة عبور قوافل السلاح نحو الولايات ، و نجحت الضغوط التي مارسها كل من بوصوف وبن طوبال في إرغام كريم بلقاسم على التخلي عن عدد من أبرز مساعديه وعلى رأسهم الرائد إيدير ، بسبب تعرض هذا الأخير لحملة واسعة من الانتقادات من طرف قدماء المقاتلين الذين كان يتزعمهم كل من عبد القادر بن عودة و عبد الرþن بن سالم ، و الذين كانوا يتهمونه بأنه لم يكن ثوريا ، وهو ما شجع منافسي كريم بلقاسم في الحكومة المؤقتة على مطالبته بعزله ثم إرساله في مهمة وهمية إلى باكستان[(2)]، وقد مهدت تلك الضغوط لإلغاء وزارة القوات المسلحة في اجتماع ا لس الوطني للثورة الجزائرية في ديسمبر1959-جانفي 1960 ، وإنشاء هيئتين بديلتين لها هما : اللجنة الوزارية الحربية وهيئة الأركان العامة .

إن تجربة كريم بلقاسم على رأس وزارة القوات المسلحة شكلت استمرارا للفشل الكبير الذي منيت به جهوده في تنظيم جيش الحدود خلال فترة لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية التي تمتد من سبتمبر 1957 إلى سبتمبر 1958 ، وانتهت إلى تشتت أغلب العناصر التي جمعها من حوله بدف تعزيز موقعه في منافسة كل من بن طوبال وبوصوف . ويذهب محمد حربي إلى حد جعل هذه التجربة معلما لتراجع واهتزاز مكانة كريم بلقاسم على رأس قيادة الثورة [3)]

---

(1) Courriere , **l'heure des colonels** , p196 ; Hamdani , **Krim Belkacem,op.cit** , pp 211-219

2 (Hamdani , **Idem** , p220 ; Harbi , **mirage et réalité** , pp285-286

(3) " إضعاف كريم بلقاسم 1958-1960 " و" الفشل العسكري لكريم بلقاسم عند الحدود 1958-1959 " عنوانين اختارهما محمد حربي في كتابه جبهة التحرير الوطني :السراب والحقيقة (مترجم تحت عنوان :الأسطورة والواقع) للإشارة إلى تراجع الدور المحوري الذي كان يقوم به في قيادة الثورة . أنظر:

Harbi **, Idem** , pp225-243.

وعلى إثر إلغاء وزارة القوات المسلحة أسندت إلى كريم بلقاسم مهمة الإشراف على وزارة الخارجية في التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة التي أعلن عنها في جانفي1960 ، وخلف بذلك الدكتور محمد الأمين دباغين الذي غادرها في منتصف عام 1959 في أعقاب قضية علاوة عميرة[1]، و من المفارقات الشديدة أن كريم بلقاسم الذي كان يتمتع بسمعة ثورية نتيجة لتجربته الطويلة كقائد لمعقل منطقة القبائل قبل انطلاقة الثورة وفي سنواتا الثلاث الأولى فشل في القيام بمهام كانت تبدو متناسبة مع كفاءته في اﻟﻤﺠال العسكري عندما تولى الإشراف على وزارة القوات المسلحة ، بينما حقق نجاحا لم يتوقعه الكثير من رفاقه على رأس وزارة الشؤون الخارجية لأنه لم يكن يمتلك المؤهلات الكافية بالنظر إلى طبيعة ومستوى تكوينه للإشراف على قيادة دبلوماسية الثورة. [2]

لم يهمل كريم بلقاسم الحاشية التي كانت تحيط به في وزارته السابقة ، فقام بإرسال عدد منهم في مهمات دبلوماسية على رأس بعثات إلى تركيا (أوعمران)، باكستان(الرائد إيدير)، تونس(الرائد قاسي)، عمر أوصد يق(غينيا)، بوعلام أوصديق(مالي) . [3]

ثم لجأ كريم بلقاسم إلى الاعتماد على مجموعة من الإطارات السياسية والعناصر المثقفة لمساعدته في الإشراف على وزارة الخارجية ، ومن أبرز هؤلاء كان سعد دحلب الذي خلفه على رأسها بعد أوت 1961 ، إلى جانب عبد المالك بن حبيلس(محامي) ومبروك بلحوسين(محامي)،محمد حربي(طالب في التاريخ)، عبد العزيز بن ميلود ، توفيق بوعتوره ، عزيز حسن و عبد القادر بن قاسي وغيرهم[4] . وقد اشتغل معظم هؤلاء من قبل في لجان الصحافة والإعلام وفي صفوف فدرالية فرنسا وفي دواوين الوزارات الأخرى للحكومة المؤقتة .

---

(1) أنظر تفاصيل قضية " علاوة عميرة " في الفصل السادس من هذه الدراسة.

(2) لاحظ كل من تريبي و حمداني والشيخ و ألبير بول لونتان أن كريم بلقاسم نجح في كسر الجمود الذي كانت تعرفه هذه الوزارة عندما كانت تحت إشراف الأمين دباغين (سبتمبر 1958-جويلية 1959) , و اتفقوا في تفسير ذلك بلجوءه إلى الاستعانة ب" تكتل أدمغة " كان يضم مجموعة من السياسيين والمثقفين . أنظر: سليمان الشيخ , المرجع السابق , ص434 . انظر أيضا :

Tripier , **op.cit** , p 473 ; Hamdani , **op.cit** , p227 ; Albert- Paul Lentin , « Krim Belkacem va en avant » , IN , **Historia** , N° 319, juin 1973 , pp 2482-2487 .

(3) يمكن أن نفسر أن تولي كريم بلقاسم لوزارة الخارجية كان أحد العوامل التي زادت من تراجع مكانته " العسكرية " بالنظر إلى تشتت العناصر التي كانت تحيط به من قبل في وزارة القوات المسلحة . راجع :

Harbi , **une vie debout** , p 298

(4) رضا مالك , **الجزائر في إيفيان** , مصدر سابق , ص 101

2-2 -4 وزارة الداخلية 1958-1961 :

إلى جانب وزارة القوات المسلحة شكلت وزارة الداخلية نواة رئيسية أيضا في قيادة الجهاز التنفيذي للثورة في السنوات الأربع الأخيرة من حرب التحرير ، وعلى عكس سابقتها عرفت هذه الوزارة استمرارية مميزة لأن مقاليد إدارتا بقيت في يد بن طوبال لمدة ثلاثة سنوات كاملة ، قبل أن تتم إزاحته عنها في أوت 1961 ، ثم إسنادها إلى كريم بلقاسم الذي جمع حينها بينها وبين منصب نيابة رئاسة الحكومة .

إن تسمية هذه الوزارة لم تكن تتناسب مع مجال عملها لأنا كانت تشرف على تنظيمات فرعية للثورة في الخارج ، ولم تكن تتمتع بسلطة فعلية مباشرة على ولايات الداخل التي كانت علاقتها با تقتصر على تبادل التقارير أو استلام التعليمات الصادرة عنها[1] ، ويمكن توضيح هذا بالإشارة إلى أن مجال نشاط هذه الوزارة كان محصورا في الإشراف على فدراليات فرنسا وتونس والمغرب ، أما صلاحياتا فكانت متعددة تتضمن القضايا المتعلقة بالتأطير والتكوين السياسي في المدارس والقواعد العسكرية الخلفية ، وبالتدخل لحل الأزمات الداخلية في صفوف وحدات جيش الحدود و مراقبة حركة العبور .

كما أنا كانت تشرف على تنظيم عملية انخراط الإطارات الجزائرية من طلبة وعناصر عسكرية في صفوف الجيش الخارجي وداخل المصا[الإدارية للحكومة المؤقتة . وفي بعض الأحيان كانت تتجاوز هذا الإطار إلى التدخل في شؤون اللاجئين الجزائريين في دول الجوار خاصة في كل ما كان يتعلق بالرقابة و بالخدمات الاجتماعية والثقافية.

كان الفريق المدير لوزارة الداخلية الذي اتخذ من تونس العاصمة مقرا لها يتكون من 200 إطار وتقني حسب ما ذهب إليه فليب تريبيي الذي جعلها بذلك في مستوى وزارة القوات المسلحة من حيث استقطابا للإطارات، وللتدليل على ما أشار إليه ذكر بأن بن طوبال كان يعتمد على شبكة من المساعدين والوكلاء دون الإشارة إلى أسماء في الحاشية المحيطة به في تلك الوزارة [2] .

---

[1] يمكن ملاحظة أن وزارة الداخلية لم تلتفت إلى علاقتها مع مجموع ولايات الداخل حتى بداية عام 1961 بالنظر إلى أن مراسلاتها مع الولاية الأولى تأخرت ثم جاءت مكثفة في النصف الأول من ذلك العام , ثم عاودت الانقطاع حتى نهاية حرب التحرير. أنظر عينات من هذه المراسلات في الملاحق (16-17-18-19) من مذكرات مصطفى مراردة ص244-254 (بالفرنسية) .

[2] Tripier , **op.cit** , p 266

إن الشخصية الثانية في وزارة الداخلية التي كانت كثيرا ما تظهر إلى جانب بن طوبال في المهمات الاستعجالية التي كان يقوم بها في تونس والمغرب هي المحامي عبد الرزاق شنتوف[1]الذي كان يشغل منصب مدير الديوان بتلك الوزارة . ولكن شنتوف لم يكن شخصية نافذة في صفوف قيادة الثورة في الخارج ، وإن كان يعد من بين أبرز الإطارات التي أسندت إليها مهام معتبرة فيما يتعلق بتحرير النصوص وتحضير مسودات لمشاريع قوانين بالغة الأهمية في مسار الثورة في الفترة التي امتدت من 1956 إلى 1962 .

لقد كان بن طوبال يسعى إلى تكوين ما يشبه الشرطة السرية في صفوف جبهة التحرير الوطني ، و كان ذلك يتوافق مع الإيمان الذي كان يبديه حول قناعته بالفوائد العملية للقبضة الحديدية التي تؤدي انضباط الجماهير [2] .

وعرف عنه نزوعه الشديد نحو فرض نظام صارم حتى أن بعض إطارات الثورة في الخارج أصبحوا يلقبونه بلقب بيريا جبهة التحرير الوطني[3]، كما أنه ظهر بشكل ملفت في عدد من المحاكمات التي عقدت من أجل معاقبة عدد من أعضاء الهيئات العسكرية وقادة المناطق الذين تمردوا على الجهاز التنفيذي أو على قادتم الأعلى مرتبة منهم مثل محاكمة مجموعة العموري في تونس في ربيع 1959والتحقيق في قضية الملازمين وقضية النقيب الزوبير في القواعد العسكرية الغربية لجيش الحدود في المغرب الأقصى في سنة 1958 وفي سنة 1960[4]

---

[3] **عبد الرزاق شنتوع** : شخصية أشارت إليها كتابات كثيرة لكن بصورة عرضية , أغفل حربي تقديم ترجمة ذاتية له في كتاباته , واكتفى مينيي بتعريفه بجملتين " محامي مركزي الأصول السياسية كان مديرا لديوان بن طوبال عام 1961 " . ولكن دور هذه الشخصية كان يتجاوز هذا الإطار لأن حمداني أشار إلى أن شنتوف كان عضوا في اللجنة التي أعدت أرضية الصومام رفقة كل من عمار أوزقان وعبد المالك تمام ومحمد البجاوي وبن خدة وعبان , و ذكر محمد حربي في مذكراته أن هذا الأخير كان أيضا عضوا في لجنة إعداد برامج جبهة التحرير الوطني في نهاية 1959 إلى جانب كل من محمد الصديق بن يحي وفرانز فانون و عمر أوصديق . أنظر :

Hamdani , **op.cit** , p 175 ; Harbi , **Une vie debou**t , p 290

(1) Tripier , **Autopsie…** , p466 ;Harbi ,**Une vie debout** , p 296.

[2] يذكر رضا مالك أن بن طوبال كان يلقب بين رفاقه ب " الصيني" نسبة إلى ملامحه التي كانت تثير تساؤلات الصحفيين والمراسلين الأجانب الذين كانوا يرتادون مقر الحكومة المؤقتة في تونس والتي أوقعت الصينيين أنفسهم في هفوة بروتوكولية عند زيارته لبكين عام 1960, و لكن تريبيي انفرد بذكر لقب آخر هو "بيريا جبهة التحرير الوطني " في إشارة ضمنية إلى تشابهه حسب زعم تريبيي مع وزير الداخلية السوفيتي " السيء السمعة و الرهيب" لفرانتي بافلوفيتش بيريا (1899-1953) الذي تمت على يديه معظم الجرائم الستالينية . و يمكن القول بأن توظيف هذا اللقب لم يكن بفعل التشابه بقدر ما كان لإخفاء نوايا هذا العسكري الفرنسي المحترف في إلصاق الصفة " الدموية والوحشية" بعدد كبير من قادة الثورة. ومن الملفت للنظر أن مينيي يصف بوصوف أيضا بلقب بيريا لكي يوحي بأن قيادة الثورة كانت أكثر تسلطا من البلاشفة .

أنظر : رضا مالك , **المصدر السابق** , ص 83 . وأيضا :

Tripier , **Idem** , p 266 .

[3] نسب تريبيي إلى بن طوبال صلاحيات الإشراف على النظام القضائي للثورة في الخارج , ولكن هذا يبدو غير دقيق لأن وزارة الداخلية كانت تقوم بالرقابة فقط ولم تكن مخولة بتنفيذ الأحكام بصورة مباشرة , ويمكن القول بأن تريبيي وقع في الالتباس هنا بسبب الدور الذي لعبه بن طوبال في عدد من المحاكمات منذ ربيع 1957 إلى ربيع 1959 (تصفية مجموعة لغرور وشريط ثم مجموعة العموري) . أنظر :

Tripier **, Idem** , p 466

3-2-4وزارة التسليح والاتصالات العامة 1958-1962 :

إلى جانب كل من وزارتي القوات المسلحة والداخلية ، كانت وزارة التسليح والاتصالات العامة التي أشرف عليها عبد الحفيظ بوصوف بصورة مستمرة في سنوات 1958-1962 . من أكثر الدواوين الوزارية أهمية ونفوذا داخل الحكومة المؤقتة ، وتعد الوزارة الوحيدة التي كانت تمتلك مقرات في كل من تونس(تونس) وليبيا(طرابلس) والمغرب(الرباط) .

لقد كانت تولية بوصوف على رأس هذه الوزارة نتيجة حتمية للتفوق الذي أظهره في جمع كم معتبر من أجهزة الاتصال منذ صيف عام 1956 أين أشرف على قيادة الولاية الخامسة خلفا لبن مهيدي، و سمح له ذلك بالتوجه نحو تكوين فريق تقني أشرف على شبكات الاتصالات في القواعد الغربية لجيش الحدود . ويذهب عبد الكريم حساني (الملازم موسى) ، صهر بن مهيدي و أحد أعضاء الفريق الأول الذي نصبه بوصوف للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الإشارة أن ذلك تم في 06 أوت 1956 ، ثم ذكر أن بوصوف توجه إلى تجنيد عدد من الطلبة الجامعيين والثانويين ابتداء من مارس 1957 ، ولم يلبث بوصوف طويلا حتى بدأ يفاخر بما أنجزه في مراكز التكوين التقني للاتصالات ، مما أثار رغبة رفاقه في قيادة الثورة في معاينة ذلك ، وصادف أن كان عبان رمضان وسعد دحلب أول من قام بزيارة تلك المراكز في 15-16 ماي 1957 [1]

ثم توالت الدفعات التي أشرف بوصوف على تكوينها ، وازداد تجنيد العناصر في صفوف المصالح المختلفة التي تم استحداثها فيما بعد ، حتى أنه في عام 1959 أصبح عدد الإطارات التي نجح بوصوف في جمعها وتأطيرها في وزارته يتجاوز ال300 بين إداري وتقني[2] ، وقد سمحت لهم المهام الموكلة إليهم كتسجيل جلسات دورات المجلس الوطني للثورة و مرافقة وفود المفاوضات كخبراء بالتمركز بالقرب من هيئات القيادة العليا ، إلا أن أبرزهم وأكثرهم ظهوجانبالوزير كان خليفة لعروسي [3] ، الذي اتخذه بوصوف مديرا لديوانه إلى غاية الأشهر الأخيرة من الثورة .

---

[1] عبد الكريم حساني , **أمواج الخفاء** , ص 109-118 .

[2] هذا الرقم أورده تريبيي دون تفصيل في سياق إشارته إلى توزيع إطارات الثورة في الخارج بعد تشكيل الحكومة المؤقتة , لكن سليمان الشيخ ذهب إلى إعطاء رقم أكثر أهمية منه حيث أشار إلى وزارة التسليح والاتصالات العامة كانت تشغل ما يقارب 1400 شخص دون أن يوضح إذا كان الأمر يتعلق بمجموع العاملين بها أو بالإطارات و التقنيين فقط .

أنظر : سليمان الشيخ , **الجزائر تحمل السلاح** , مرجع سابق ,ص 426 . و أيضا :

Tripier , **op.cit** , p 461.

[3] **خليفة لعروسي** : من مواليد عين البيضاء عام 1917 , مهندس زراعي وموظف إداري في ديوان وزارة فرنسية قبل أن ينظم إلى الثورة في الولاية الخامسة (بوجدة حيث كانت تستقر قيادتها) في نهاية عام 1955 , عين مديرا لمدرسة الإطارات ثم لمدرسة المحافظين السياسيين للولاية

و قد كان لعروسي الإطار الوحيد من بين إطارات الحكومة المؤقتة الذي تمكن من متابعة جلسات اجتماع العقداء العشرة خلال صيف وخريف عام 1959 ،بعدما أقنع عبد الحميد بوصوف رفاقه بفكرة إسناد مهمة الإشراف على تسجيل وتدوين جلسات ذلك الاجتماع الهام إلى إطارات وزارته بالنظر إلى أنا كانت تتفرد بامتلاكها للوسائل التقنية ، وقد تكررت هذه العملية فيما بعد في جلسات طرابلس في أوت 1961 وفي جوان 1962 .

كانت وزارة التسليح والاتصالات العامة تتكون من مجموعة من المصالح كالاتصالات اللاسلكية والرموز والشفرة والتموين العسكري (شراء الأسلحة والعتاد) والوثائق والجوسسة المضادة والإذاعة ، وقد اعتمدت هذه الوزارة على تكوين أعدادا معتبرة من الإطارات التي كانت تشرف على التسليح والتموين والاتصالات و الاستعلامات كما لجأت إلى تجنيد عناصر جزائرية كانت تمتلك مؤهلات احترافية في المغرب وفي فرنسا على وجه الخصوص .

ومن أشهر هؤلاء يمكن ذكر الرائد علي ثليجي (سي عمار) والرائد أحمد تاوتي (سي شعبان) ومسعود زقار(رشيد كازا) وعبد الكريم حساني (الغوثي)، خالف عبد ا! (قاصدي مرباح) ، زرهوني سيد أحمد (فرحات) ، الرائد خالد صفار ، عطال الهواري (طارق) ، علا محمد (قدور) دحو ولد قابلية (سليمان)، موس صدار ، علي تونسي (الغورتي) ، و لغواطي عبد الرحمن وغيرهم ، ويشير تريبيي إلى أن وزارة بوصوف كانت تمتلك 06 مخازن للأسلحة و العتاد في تونس و 05 في المغرب إلى جانب قاعدة طرابلس . كما توفرت على مراكز اتصالات عديدة في المدن المغربية والتونسية التي كانت بها قواعد جيش الحدود [2]

الخامسة بوجدة في الفترة 1956 -1958 , ثم أصبح مديرا لديوان بوصوف (1958-1962) , انضم بعد عزله من منصبه إلى مؤيدي تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة , فكان أول وزير للطاقة والصناعة في الجزائر المستقلة ثم مديرا للخطوط الجوية الجزائرية و سفيرا في بريطانيا من بعد .

أنظر الترجمة الذاتية المرفقة بكتابه :

Khelifa Laroussi , **Manuel du militant Algérien** , édition Dahlab , Alger ,1997 , 300 p

[1] للمزيد من التفاصيل حول النشاط الميداني لهذه الوزارة راجع : الندوة التاريخية حول الذكرى الأربعين لتأسيس سلاح الإشارة التي عقدت بمدينة الأغواط في عام 1996 , والتي نشرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية عام 2001 تحت عنوان " **التسليح والموصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962** "(186 صفحة) , وبشكل دقيق المقالات التالية : السيد معاوية (اسم مستعار لضابط في الجيش الشعبي الوطني) " المخابرات والأمن خلال الثورة " ,ص73-84 ؛ سهلي الطاهر " معلومات عن وزارة التسليح والاتصالات العامة (المالق)" , ص85-92 ؛ موسى صدار, " تطور المواصلات اللاسلكية 56-1962 " ,ص 11-34 ؛عبد الرحمن عمراني ," التسليح أثناء الثورة " ,ص93-106 .و أنظر أيضا :

Tripier , **op.cit** , p 461

إن الدور الهام الذي لعبته هذه الوزارة سمح لقيادة الثورة في الخارج بالاحتفاظ بقدر كبير من الانسجام والاستقلالية، لأنها جنبتها مخاطرة اللجوء إلى الاستعانة بالمصريين والتونسيين والمغاربة في المسائل المتعلقة بالاتصالات والاستعلامات التي كان بإمكانها إحداث ثغرة كبيرة للتدخل في الشؤون الداخلية لها . كما أنها ساهمت بقسط وفير في كسر عزلة الولايات عن القيادة الخارجية لأن جهود بوصوف أتاحت هامشا كبير للمحافظة على قنوات اتصال مستمرة في أغلب الأحيان بين الهيئات السياسية والعسكرية مع ولايات الداخل. وقد أكسبت الإنجازات التقنية والعملية لهذه الوزارة بوصوف سمعة كبيرة ومكانة مرموقة في أعلى مراتب قيادة الثورة في سنوات 1957-1961 .

لكن الثقل الكبير لهذه الوزارة في صفوف الجهاز التنفيذي للثورة لم يكن معزولا عن التنافس الداخلي الشديد حول القيادة ، فقد تمكن بوصوف من تحويلها إلى ما يشبه جهاز رقابة داخلي منافس لنفوذ وزارة بن طوبال ولكنه كان أشد بأسا وأسوأ سمعة منه بالنظر إلى التصفيات الجسدية التي كان يتم اللجوء إلى العمل بها لتسوية الخلافات الداخلية في صفوف الثورة [1] ، وبالنظر إلى أن بوصوف نجح في توجيه بعض مصالحها نحو إقصاء وتصفية عناصر كثيرة من الإطارات التي كانت تعلن عن مواقف احتجاجية في وجه الحكومة المؤقتة وبعض القادة العسكريين في الخارج دون إعطائهم فرصة للمثول أمام محاكم ثورية [2]

4-2 -4 السلطة الرمزية للسياسيين القدماء في **الحكومة المؤقتة:** وفي مقابل هذه الوزارات الرئيسية التي كانت تستقطب لوحدها أكثر من ثلثي عدد القادة والإطارات والتقنيين في صفوف

---

(1) لهذا السبب ذهبت بعض الكتابات الفرنسية إلى القول بأن بوصوف أسس لتكوين نظام بوليسي قمعي ورهيب في صفوف قيادة الثورة , وإلى الإشارة بأنه كان صاحب قناعة مطلقة بأن الثورة يجب أن تقود حتما إلى نظام ديكتاتوري .
أنظر :
Meynier , **l'histoire intérieure du FLN** , pp 336-338 ; Tripier **, Autopsie…**, pp 266-268 .

(2) إن وصف بورقعة لوزارة التسليح والاتصالات العامة بأنها كانت أداة لتسوية الحسابات بين قادة الثورة في الخارج , وبأنها تحولت إلى " دولة داخل قيادة الثورة " وشكلت طعنة لقادة الولايات , يكاد يتقاطع مع وصف خالفة معمري بأنها كانت "تشيكا جزائرية (شرطة سرية ستالينية)ومع وصف كل من حربي و مينيي لها بأنها كانت " شرطة سياسية " نشأ من خلالها نظام تسلطي داخل جبهة التحرير الوطني ذو توجهات شبيهة بالستالينية لأن أبرز إطاراتها تم تكوينهم في مدارس الكاجيبي السوفيتية بعد عام 1958 (دفعة البساط الأحمر) . أنظر :
الرائد لخضر بورقعة , مذكرات شاهد على اغتيال الثورة , ص 261 . وأيضا :
Meynier**, Idem**, p338 ;Mammeri , **op.cit**, pp307-309 ;Harbi, «le système Boussouf » IN **le drame Algérien :un peuple en otage**,ED la découverte, Paris,1995 , pp88-89.

الحكومة المؤقتة [1] ، لم تتمكن بقية الوزارات بما فيها رئاسة الحكومة من أن تتحول إلى أجهزة تنفيذية قوية .

لأن تركز القيادة الفعلية كان كبيرا إلى درجة أنه أدى إلى حجب الأدوار التي كان يقوم با كل من فرحات عباس و سعد دحلب وأþد فرنسيس وعبد الحميد مهري وأþد توفيق المدني وامحمد يزيد والأمين دباغين . وإلى التظليل على أداء الوزارات التي أسندت إليهم ، لأن المشاركة السياسية لتلك الوزارات في صناعة القرارات كانت هامشية ، ودورها كان يقتصر على تجميل واجهة قيادة الثورة في الخارج في صورة شبيهة بذلك الذي كانت تقوم به البعثات الخارجية المنتشرة في 38 دولة عبر العالم .

إن الدور الذي كان يقوم به فرحات عباس لم يكن يتجاوز مهمة القيام بدور الناطق السياسي باسم الحكومة المؤقتة لأنه كان محاصرا في ديوانه الصغير بالباءات الثلاثة الذين كانوا لا يسمحون له بإصدار أي بيان أو تصريح سياسي يتضمن الإشارة إلى قرارات مهمة إلا بعد مناقشتها في جلسات موسعة ومغلقة [2] يمكن اعتباره دليل مهم على أن الحكومة المؤقتة لم تكن تمثل جهازا تنفيذيا يضم في صفوفه أعضاء القيادة السياسية للثورة كما يوحي بذلك تعدد مهامه و تمثيل مختلف عناصر النخبة الوطنية في صفوفه .

وإنما كانت مجرد واجهة سياسية لتسويق صورة متكاملة ومنسجمة تخفي وراءها ظاهرة تركز القيادة بيد ثلاثة وزراء أساسيين ، وتخفي أيضا إخفاق تلك القيادة المتعددة الأجنحة في التحول إلى قيادة سياسية معلنة ومعترف با على رأس الهيئات العليا للثورة [3]

---

[1] قدر فيليب تريبيي مجموع القادة والإطارات والتقنيين في صفوف الحكومة المؤقتة ب1000 شخص , ثم أشار إلى أن 700 منهم كانوا يتوزعون عبر وزارات الباءات الثلاثة , بينما تقاسمت الوزارات السبعة الباقية إلى جانب رئاسة الحكومة البقية . وتوضح هذه الأرقام أن الباءات الثلاثة كانوا يشرفون على نسبة تتجاوز 3/2 من مجموع إطارات الثورة في الخارج . أنظر :

Tripier**, Idem**, p 461.

[2] كتب فرحات عباس أن البشير بومعزة(رغم أصوله المركزية) صرح في سجنه بفرنسا عام 1958 عندما سمع بتعيينه على رأس الحكومة المؤقتة قائلا :" فرحات عباس سوف نعصره كالليمونة ثم نرميه " , ولم يكن ذلك التصريح نابعا من موقف شخصي بقدر ما يعبر عن وجود نزعة حقيقية عند " يعاقبة الثورة" نحو توظيف ممثلي " الطبقة السياسية القديمة في الحركة الوطنية " كواجهة سياسية لا تمتلك أدنى سلطة في اتخاذ القرار . و تذهب كتابات عديدة إلى تأكيد هذه الفكرة فيما يتعلق بوضعية فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة. أنظر : رابح لونيسي , **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** , ص 27-28 ؛ محمد حربي , **حياة تحد وصمود** , **مذكرات سياسية 1945-1962** ,ترجمة عبد العزيز بوباكير و علي قسايسية , دار القصبة للنشر, الجزائر , 2004 , ص346 . وأنظر أيضا :

Ferhat Abbas, **l'indépendance confisquée,** pp49-50 ; Saad Dahlab, **op.ci**t, p 96 ; Tripier, **op.ci**t, pp 476-477

[3] عندما طرحت مسألة تعيين قيادة عليا للثورة على العقداء العشرة (جلسات 15-24 أكتوبر ثم جلسة 02 نوفمبر1959) تباينت مواقفهم بشكل كبير , و بالرغم من اجتهاد بعضهم في تقديم اقتراحات جديدة كطرح فكرة إنشاء مكتب سياسي من 7-8 أعضاء أو توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى أكثر من 09 أعضاء (اقترح 13 عضو) , إلا أن الحسم تأجل لصالح فكرة انتظار عقد مؤتمر وطني (تأسيسي) بعد نهاية الحرب . (أرشيف الأستاذ حباسي الشاوش)

كما يمكن القول بأن الكثير من الهيئات والمناصب التي تم استحداثها داخل الحكومة المؤقتة لم تكن تدف إلى تحقيق التجاوب مع الضرورات الميدانية بقدر ما كانت تخضع إلى منطق تحقيق صفقات ذات مكاسب سياسية ومعنوية مرتبطة بالتنافس حول مواقع القيادة. ويمكن الإشارة هنا إلى أن كتابات الدولة التي أسندت إلى ثلاثة ضباط من الداخل عند تشكيل الحكومة المؤقتة كانت من الناحية العملية مجرد عملية لذر الرماد في أعين قادة الولايات الذين لم تتم استشارتم في قضية تأسيسها ، لأن تلك الخطوة كانت الغاية منها إشعار الداخل بأنه كان في موضع اهتمام عند قيادة الخارج [1]

ولم يكن يعكس من الناحية الفعلية حاجة هذه الأخيرة إلى إطارات الولايات مثل الأمين خان وعمر أوصد يق و مصطفى اسطنبولي بنية تقاسم القيادة الخارجية مع الداخل ، كما يقدم لنا التضخم الشديد في صفوف التشكيلات الثلاثة للحكومة المؤقتة شاهدا آخر على أن نصف أعضائها استمروا يشكلون جزءا مهما في الواجهة السياسية على الرغم من أنم لم يكونوا عمليين ، ونقصد بذلك المناصب الشرفية الخمسة التي تم إعطاؤها إلى الموعة التاريخية المعتقلة في فرنسا منذ عام 1956 ، إلى جانب المناصب الوزارية بدون حقائب التي أسندت إلى كل من بن طوبال ومحمدي السعيد في أوت 1961 .

إن هذا التضخم كان يخفي بدوره مسألتين مهمتين تتعلق الأولى بعجز القيادة الفعلية الثلاثية داخل الحكومة المؤقتة في تجاوز الموعة التاريخية السجينة، لأنا وجدت نفسها أسيرة للقرارات التي اتخذتا في أوت 1957[2]، أما المسألة الثانية فقد كانت ترتبط بالاختلال الداخلي في موازين القوة التي كانت تفرزها جولات التنافس حول القيادة .

لأن إلغاء وزارة هامة ثم تكليف المشرف عليها بوزارة دون أهمية منها أو بدون حقيبة كما حدث مع كريم بلقاسم في جانفي 1960 ثم مع بن طوبال في أوت 1961 كان مؤشرا على

---

[1] في الواقع كان تعيين كتاب الدولة الثلاثة في أولى تشكيلات الحكومة المؤقتة بغرض ذر الرماد في أعين قادة الداخل , للتورية على عدم استشارتهم في مسألة تأسيس الحكومة , وبالنظر إلى الرتب العسكرية لكل من أوصديق(رائد في و4) و خان (نقيب في و2) واستانبولي (نقيب في و5) يمكن القول بأن تعيين هؤلاء لم يكن بغرض إشراك قادة الداخل في قيادة الجهاز التنفيذي للثورة في الخارج بقدر ما كان للتمويه بالصفة التمثيلية لها .

[2] لم يكن الباءات الثلاثة يدركون في أوت 1957 أن إصرارهم على إدخال " السجناء الخمسة في عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية بصورة شرفية سيتحول إلى تقليد سياسي في صفوف الحكومة المؤقتة , وبأن هؤلاء سينتصبون كعقبة ومنافسين لهم . فقد رفض كريم بلقاسم أن يتولى قيادة الثورة بالنيابة لبوضياف (السجين) عندما اقترح عليه بن طوبال ذلك , وتم تثبيت مواقع القادة الخمسة في كل الاقتراحات التي حاول من خلالها العقداء إيجاد صيغة لتعيين هيئة عليا للثورة . و تسبب التمييز بينهم في إثارة انتقادات حادة طالبتهم بوضع " التاريخيين" على قدم المساواة .

تراجع نفوذهما و مكانتها لصالح أطراف أخرى ، كما أن اللجوء إلى تولية قائد عسكري كمحمدي السعيد لوزارة دون حقيبة لم تكن الغاية منه سوى إبعاده وإزاحته عن الترشح لمنافسة بومدين على رأس هيئة الأركان العامة[1].

ولم تستقر وضعية الوزارات " المساعدة" في التعديلات الحكومية الثلاثة ، لا لأنها لم تنجز حصيلة إيجابية كما كان حال وزارة القوات المسلحة التي أشرف عليها كريم بلقاسم أو وزارة الخارجية عندما تولاها الأمين دباغين ،ولكن لأنها كانت رهينة لسيطرة العقداء – الوزراء على السلطة الفعلية في قيادة الثورة ، وقد أنعكس تنافس هؤلاء فيما بينهم حينا ، وتوحدهم في مواجهة الوزراء- السياسيين حينا آخر على وتيرة تطور واستقرار تلك الوزارات التي ألغي بعضها بعد إدماجها مع أخرى مثل ما حدث مع وزارة الشؤون الثقافية التي أدمجت في وزارة الشؤون الاجتماعية بعد إبعاد توفيق المدني ، ومع وزارة التسليح والتموين العام التي ألحقت بوزارة بوصوف بعد إبعاد محمود الشريف .

وعندما كان يتم تفادي إدماج وزارتين مع بعضهما البعض ، كانت النتيجة غالبا ما تنتهي إلى عزل واستبدال عناصر بأخرى حتى ولو كانت من المشهود لها بالكفاءة في عملها مثلما حدث بالنسبة لكل من الأمين دباغين في بداية عام 1960 ، وأحمد فرنسيس وفرحات عباس في أوت 1961 . وهذا ما كان يكشف أن الوزارات " الفنية " كانت الضحية الأولى للأزمات الداخلية في الحكومة المؤقتة وأنها لم تكن في الواقع سوى واجهة سياسية رمزية تخفي القيادة الثورية التي كانت تتركز بيد الباءات الثلاثة .

3-4/ هيئات القيادة العسكرية الخارجية لجيش التحرير 1958-1960 :

4-3-1 تجربة هيئة الأركان العامة من خلال نماذج من الكتابات التاريخية :بين التعظيم والتقزيم :

لقد أضفت بعض الدراسات والمذكرات التاريخية أهمية كبيرة على تأسيس هذه الهيئة في 18 جانفي 1960 ، ثم على أدائها ودورها السياسي والعسكري في السنتين الأخيرتين من حرب التحرير ، ولكن هذه الكتابات كانت في الغالب من توقيع عدد من الضباط القدامى في جيش

[1] هناك من يذهب إلى محاولة الربط بين إزاحة كريم بلقاسم من وزارة القوات المسلحة وإبعاد محمدي السعيد عن قيادة هيئة الأركان العامة , ولكن هناك من يفضل الإشارة إلى أن ضعف الأداء الميداني عند محمدي السعيد على الحدود الشرقية (1958-1960) في مقابل نجاح بومدين في فرض النظام والانضباط على الحدود الغربية كان هو السبب الذي أدى إلى تعيين هذا الأخير وتفويضه لاختيار نوابه .

الحدود الذين قدموا من خلالها نماذج للقراءات التاريخية التي ذهبت إلى تعظيم مكانة قادة هيئة الأركان العامة وإلى إحصاء الإنجازات التنظيمية لهذه المؤسسة العسكرية التي أصبحت عنوانا للتطور العسكري للثورة في مرحلتها الأخيرة .

إن هيئة الأركان العامة في نظر الملازم (الجنرال) خالد نزار الذي فر من الجيش الفرنسي في ألمانيا الغربية ، و التحق بصفوف جيش الحدود الشرقي في تونس في أفريل 1958 ، و الذي أشرف على قيادة الفيلق ال 25 في صيف 1962 برتبة ملازم أول ، كانت صاحبة الفضل في إعداد " جيش الخارج"- كما يسميه هو- ، وتكوينه وجعله قوة عسكرية معتبرة أعطت نفسا جديدا للثورة وروحا جديدة لجيش التحرير الوطني ، ويشير إلى أن بومدين نجح في فترة قصيرة في إنجاز جهاز عسكري قوي كان على استعداد للتضحية عند تلقي أول أمر منه ، ويعتبر نزار أن جيش التحرير امتلك لأول مرة في عام 1960 من خلال قادة هيئة الأركان العامة قيادة تعرف بشكل دقيق الأهداف المسطرة للثورة .[1]

و على منوال ما ذهب إليه نزار تقدم لنا مذكرات العقيد محمد زرقيني الذي أشرف برتبة نقيب على تكوين وحدات الولاية الأولى التي كانت مستقرة عند الحدود الشرقية قبل أن تسند إليه مهمة إدارة معسكر التكوين (قبداني) بضواحي مدينة الناظور المغربية ، والتحق بعدها بمكتب الدراسات والعمليات التابع لهيئة الأركان العامة المعروف في بعض الكتابات بالمكتب التقني ، قراءة مشابهة في حول دور هذه الهيئة التي نسب إليها زرقيني الفضل في تحويل وحدات جيش الحدود من وضعية " كارثية"- حسب تعبيره- تميزت بالتشرذم والإحباط المعنوي إلى طاقة حية ومنظمة ذات قدرات قتالية كبيرة ساهمت بصورة حقيقية وحاسمة في تحقيق انتصار الكفاح التحرري[2].

ورأى عبد الرزاق بوحارة خريج أكاديمية دمشق العسكرية في عام 1958 ، والذي أشرف على قيادة الفيلق 39 برتبة نقيب أن إنشاء هيئة الأركان العامة كان من حيث الأهمية بمستوى " الحدث التاريخي" ، لأنه ترك بصمات مميزة في تكوين السلطة والنظام السياسي في الجزائر بسبب نجاح هذه الهيئة في تحويل جيش الحدود إلى وحدات عسكرية منظبطة بشكل صارم ومنظمة

[1]Général Khaled Nezzar , **récits de combats 1958-1962** , chihab éditions ,Batna, 2000 , pp 13-17 et pp 136-138 .

[2]colonel Mohamed Zerguini , **une vie de combat et de lutte** 1941-1962 , Tome I , ED Algérienne- ennahadha , 2000 , p 129

بصورة رفيعة وعالية التكوين وجيدة التسليح وصلبة التأطير مما أهلها لكي تصبح نواة الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال.(1)

بينما ذهبت كتابات أخرى إلى توجيه النقد لتلك الهيئة من زاوية أن دورها التاريخي في حرب التحرير لم يكن بالحجم الذي يتناسب مع التعظيم الذي حفيت به ، وليس هذا فحسب بل هناك من المؤرخين من يرى بأن ذلك الدور كان هامشيا مقارنة مع مستوى التطور الذي حققته تلك الهيئة التي أصبحت تمتلك جيشا حديثا جيد التسليح والتنظيم ، وشديد الخضوع والولاء لقيادته .

فقد وصف محمد تقية هيئة الأركان العامة بأنا كانت في وضعية " الملاحظ " لتطورات حرب التحرير في الداخل(2)، وأيده علي كافي في ذلك عندما كتب في مذكراته بأنا استغلت وضعيتها خارج الحدود لتصبح قوة نشيطة وطيعة ومهيكلة تمتلك كل إمكانيات الحرب على الرغم من أنا لم تكن تتم بالحرب إلا قليلا . ثم أضاف بأن الثورة أصبحت تمتلك بعد تأسيس هيئة الأركان العامة بفترة قصيرة جيشين أحدهما في الداخل يسعى نحو هدف مقدس يتوافق مع أهداف وقيم الثورة و ثانيهما في الخارج يسعى نحو السلطة بصورة مكشوفة(3).

إن مثل هذه القراءات الجزائرية الأخيرة تكاد تتوافق مع بعض الكتابات الفرنسية التي اعترفت بما حققته هيئة الأركان العامة من تنظيم ورفع لمستويات التسليح والتأطير بالنسبة لجيش الحدود الذي أصبح عشية الاستقلال جيشا حديثا ، ولكنها اعتبرت الأداء العسكري لتلك الهيئة سلبيا بشكل كبير ، فقد اعتبر تريبيي أن جيش الحدود في السنوات الأخيرة بقي قوة متنامية على " هامش المعركة التي كانت رحاها تدور في الداخل على مرمى أنظاره" ، و أشار إلى أن" ما كان ينقص عناصر ذلك الجيش هو العزم على اختراق السدود المكهربة بعدما تغلب عليهم هاجس الموت عندها ، وحتى القادة منهم كانوا يفضلون الحياة الرتيبة في المعسكرات والبقاء بالقرب من هيئات الحكومة المؤقتة بدل مواجهة المخاطر ، ولذلك كانوا يوجهون أوامر لوحداتم للقيام بمناوشات ليلية بالقرب من السدود ثم التراجع إلى ما وراء الحدود .."(4)

---

1. Abderazak Bouhara **, les viviers de l'indépendance** ,op.cit, p 274

(2) حسب محمد تقية كانت هيئة الأركان العامة وراء الحدود في موقع الملاحظ بامتياز بالنظر إلى أنها كانت تمتلك قوة عسكرية كبيرة مقارنة بولايات الداخل من ناحية , كما أنها كانت أكثر قربا و إطلاعا على كيفية سير الأجهزة السياسية للثورة في الخارج من ناحية أخرى , وهذا ما ساهم في تعاظم إحساس قادتها بالدور المركزي للهيئة على الرغم من محدودية مشاركتها في المواجهة العسكرية مع الجيش الاستعماري . أنظر Mohamed Teguia **,l'Algérie en guerre** , pp 398-399 .

(3) علي كافي , **مذكرات** , ص 258 .

(4) Tripier , **op.cit** , p339 .

ولم يختلف تقييم مينيي لqداء العسكري الميداني لهيئة الأركان العامة عما أشار إليه تريبيي ، إذ لمح إلى أن قادة جيش الحدود وعلى رأسهم بومدين كانوا يسعون إلى تنظيم ذلك الجيش كأداة سلطوية شبيهة " بالحرس الإمبراطوري" ، وفي مقابل حرصهم على تقويته وإخضاعه وتحويله إلى جيش حديث يمتلك عدد كبيرا من المصا[illegible] المختلفة ، كانوا يسعون إلى " تجويع الولايات" (حرمانا من التسليح) ، و يوجهون إليها تعليمات تدعوها إلى تفكيك وحداتا والاختباء في أوساط الشعب وبالعودة إلى أساليب حرب العصابات كتلك التي " صنعت انتصارات جيش التحرير في عام 1955 " . بينما كان الجيش الخارجي يكتفي بمناوشة القوات الفرنسية عند السدود المكهربة قبل أن يتوقف عن محاولات تدميرها في ناية عام 1960 . (1)

إن التناقض الصارخ بين هذه الكتابات حول هيئة الأركان العامة لم يظهر في الاختلاف الشديد حول تقييم أدائها العسكري فقط ، وإنما قاد إلى تقديم صورتين مختلفتين لقادتا تذهب أولاهما إلى اعتبارهم من خلال العقيد بومدين بأنم كانوا أكثر قادة الثورة حرصا على التوجهات الأصيلة لها ، والمدافعين الذين لم يقبلوا المساومة على السيادة الوطنية عن طريق تقديم تنازلات للإدارة الاستعمارية خلال المفاوضات النهائية(2)، بينما ظهر هؤلاء في الصورة الثانية كمجموعة انتهازية و هجينة اجتمع فيها رباعي متنافر وغير متجانس .(3)

وقبل الخوض في هذا الموضوع يجدر التنبيه إلى أن هذه الدراسة لا تزعم القدرة على الإتيان بالحجج الدامغة التي ترجح أطروحات تاريخية مؤيدة أو معارضة لها ، لأن وضعها في سياق كهذا يؤدي با حتما إلى الوقوع في شراك التوظيف السياسي القاصر ، وإنما ستحاول البحث في جوانب

---

(1) Meynier , **l’histoire intérieure du FLN** , pp 319-321

(2) كان بومدين كما وصفه بوحارة يبدو في أعين رجاله نتاجا خالصا للثورة , لأن تكوينه السياسي والنضالي كان من صلب مدرسة جيش التحرير الوطني , وكانت له نظرة خارقة جعلت بعض رجاله يلقبونه ب" الثعبان الأصفر" لأنه كان يتمتع بقدرة كبيرة على إثبات حضوره وفرض سلطته , وكان قايد أحمد شخصية شعبية جدا في أوساط جيش الحدود بسبب خطاباته المليئة بالنكت والقصص التي كان يلقيها بلهجة الهضاب العليا, حتى أصبح رجاله يرون فيه قائدا ينتمي إلى الجزائر العميقة . وكان يستطيع كسب ثقة مستمعيه بسرعة لأنه كان يخاطبهم بلغة شعبية بسيطة ويحسن الإنصات إليهم والرد بعفوية على تساؤلاتهم . بينما كان علي منجلي قائدا صارما إلى حد كبير يخفي وراء تلك الواجهة الصارمة والاستبدادية إنسانا على قدر كبير من الشاعرية , ولم يكن منجلي خطيبا مفوها وإنما مناضلا صاحب قدرة هائلة على إثارة وتهييج الجموع . أنظر :
Bouhara , **op.cit** , pp 309-310 .

(3) جاءت صورة قادة هيئة الأركان العامة عند علي كافي على نقيض ما رسمه بوحارة حولهم , فبومدين" كان شخصية مجهولة دون ماض سياسي حققت صعودا سريعا ومبهما في قيادة الثورة , وكان الرجل يحيط نفسه بهالة من التقشف والنزاهة الثورية لكنه لم يغامر أبدا ولم يعرض نفسه للمخاطر", أما قايد أحمد فلم يكن في نظر كافي " رجلا ينتمي للجزائر العميقة " كما صوره بوحارة , وإنما كان" مناضلا في الاتحاد الديمقراطي ذو ميول بورجوازية معلنة" . و تحول علي منجلي" المناضل القديم في حزب الشعب /حركة الانتصار عندما أصبح قائدا للحدود الشرقية إلى شخصية مغرورة و عنيدة ". أنظر : علي كافي , **مذكرات** ,ص 259-265 .

أغفلتها بعض الكتابات من خلال مناقشة وإثارة بعض الخلفيات الهامة التي تحكمت في لجوء كتاب إلى الإشادة بالدور التاريخي لهيئة الأركان خلال حرب التحرير وتعظيمه ، وفي تفضيل آخرين للتعريض بذلك الدور وللتهوين منه .

إن التمهيد للموضوع عن طريق استعراض موجز ودقيق لتطور جيش التحرير الوطني من الناحيتين العددية والهيكلية في الفترة التي تمتد من نوفمبر 1954 إلى تاريخ اتخاذ المجلس الوطني للثورة الجزائرية لقرار إنشاء هيئة الأركان العامة في ختام جلساته يوم 18 جانفي 1960 . سوف يسمح دون شك بالتأصيل التاريخي له ويتيح الإلمام بأهم الخلفيات السياسية والعسكرية التي أدت إلى ظهور هذه الهيئة في سياق التطور الداخلي للثورة التحريرية .

4-3-2 لمحة موجزة عن تطور جيش التحرير الوطني في 54-1962 :

إن الإعلان عن ميلاد جبهة التحرير الوطني و ذراعها العسكري في بيان أول نوفمبر كان في حقيقته خطوة سياسية تصبو إلى التعريف بالتنظيم الثوري الناشئ و دعوة ضمنية للشعب الجزائري للانضمام إليه ودعمه ، ولم تكن تلك الخطوة تعبر عن حقائق ميدانية ملموسة في بين ظهراني الجماهير الجزائرية ،لأن جبهة التحرير الوطني لم يكن لها وجودا سياسيا قبيل أو عند الانطلاقة واستمر الغموض حول هويتها و هوية الثلة المؤسسة لها لفترة ليست بالقصيرة فيما بعد ، ولم يكن الذراع العسكري لها جيشا ثوريا ينتظم تحت لواء هيئة قيادة موحدة ، وإنما كان جيش التحرير لحظة ميلاده مجرد مجموعات صغيرة و مبعثرة من المناضلين السابقين في التيار الاستقلالي للحركة الوطنية الذين التفوا حول عصبة من قدامى المنظمة الخاصة في مناطق الأوراس والقبائل والشمال القسنطيني والجزائر العاصمة وقطاع وهران .

و لم يكن السواد الأعظم من القادة و الجنود يمتلك تجربة عسكرية احترافية ، كما لم يتجاوز تعداد ذلك الجيش بضعة مئات من الرجال عند الانطلاقة على الرغم من أن بعض المصادر تشير إلى أنه كان يبلغ في أقصى التقديرات 1500 رجل[1]. ولكن الشائع عند تقدير حجم

---

[1] تتراوح الإحصائيات حول جيش التحرير عند الانطلاقة بين 350-400 مجاهد و3000 مجاهد كأقصى تقدير , ويجدر توضيح أن الكتابات الفرنسية غالبا ما تذهب إلى ترجيح الإحصاء الأضعف بينما حاولت كتابات جزائرية عديدة الأخذ بتعداد يتراوح مابين 1000-1500 مجاهد .و انفردت جريدة المجاهد وسليمان الشيخ (ص:138) الذي يكون قد اعتمد عليها بالإشارة إلى 3000 مجاهد.

حول الكتابات التي أشارت إلى أرقام دون ال500 مجاهد : أنظر :محمد العربي الزبيري , **الثورة في عامها الأول** ,ص124 . وأنظر أيضا: Courriere, **les fils de la Toussaint**, édition rahma, Alger, 1992 , p 260 ; Tripier , **autopsie de la guerre d'Algérie** , p 73 **; le journal de Genève** 03-11-1994 **; l'opinion (Rabat)** 07-11-1997

وتجدر الإشارة إلى أن الجريدتين (السويسرية والمغربية) ذكرتا بأن عدد مفجري الثورة في الجزائر كان يبلغ 398 وطني جزائري (مجاهد) دون توضيح مصدر هذا التقدير.

الجيوê هو إعطاء أرقام يتوافق فيها عدد الجنود مع حجم ما تمتلكه تلك الجيوê من عدة عسكرية ، و لا يتوفر الباحث في تطور الثورة على وثيقة أو دراسة أو شهادة تاريخية يمكنها إثبات أن ا لـموعات الثورية المسلحة الأولى كانت تمتلك من السلاح ما كان يلبي حاجة عناصرها ، بينما على العكس من ذلك هناك شهادات ووثائق كثيرة توضح أن أعدادا كبيرة من ا لـاهدين لم يكونوا يحوزون على أسلحة شخصية بعد أكثر من ثلاثة سنوات من بداية حرب التحرير .

وليست الغاية في هذا السياق البحث والتدقيق في تعداد جيش التحرير و في مستوى تنظيمه وتسليحه في مرحلة الانطلاقة ، و إنما توضيح طبيعته عند نشأته كمجموعات معزولة سياسيا عن محيطها وضعيفة من الناحية العسكرية ، لأن ذلك يفسر بعض الأسباب التي أدت بالعناصر الثورية إلى البحث عن ملاذ آمن للمشروع الثوري في الأوساط الريفية في السنوات الأولى من الثورة ، وقد نتج عن عودة المقاومة المسلحة للاستعمار إلى بيئتها الأصيلة تعويضا معتبرا لصاĽ الثورة في ظل التباين الكبير الذي كان يميز موازين القوة لصاĽ الجيش الاستعماري وأجهزة القمع المساعدة له في الجزائر .كما نتج عنها أيضا انخراط شريحة كبيرة من الفلاحين و الريفيين في صفوف جيش التحرير ، ولكنهم كانوا يفتقدون إلى أدb المؤهلات العسكرية ، ولم يكونوا يمتلكون أدb مستويات التكوين السياسي بسبب عدم الاحتكاك بالنخب السياسية الوطنية التي كانت تتمركز في المناطق الحضرية دون غيرها .

لقد حقق جيش التحرير الوطني في فترة قصيرة تطورا مذهلا من الناحية العددية ، حتى أنه تضاعف عدة مرات في بعض المناطق خلال الأشهر العشرة الأولى ، مثل ما حدث في كل من الأوراس والقبائل والشمال القسنطيني ، ومع نهاية سنة 1956 أصبح تعداده بالآلاف في بعض الولايات التاريخية [1]، ولكن ذلك التطور العددي لم يكن في نظر القادة السياسيين للثورة مؤشرا حقيقيا على التطور العسكري له ، لأن جيش التحرير الوطني استمر في أدائه الثوري شبيها

حول الكتابات التي أشارت إلى أرقام تتراوح مابين 1000-1500 مجاهد: أنظر:

Elsenhans , **op.cit** , pp433-434 ; Mammeri , **op.cit** , p 115 ; Teguia , **l'Algérie en guerre ,** p312 ; Harbi , **mirage et réalité** , p 127.

[1] في نهاية عام 1955 أصبح تعداد جيش التحرير يناهز 6000 مجاهد ثم قفز إلى ما يقارب 10 ألاف في أوت 1956 وبلغ 18 ألف مجاهد بعد ذلك بأشهر قليلة . أنظر : محمد لحسن أزغيدي , **مؤتمر الصومام ...**,مرجع سابق , ص 123 ؛ محمد العربي الزبيري , **المرجع السابق** ,ص124 . وأنظر أيضا :

Elsenhans , **op.cit** , p 435 ; Tripier , **op.cit** , p 76 .

بالعصابات المعزولة في مناطق متباعدة ، و ظل يفتقد إلى الهيكلة والتنظيم على الرغم من ازدياد أعداد المنخرطين في صفوف من مختلف فئات المجتمع .

ثم جاء مؤتمر الصومام ليقوم بالخطوات الأولى للتنظيم الشامل لجيش التحرير الوطني ، ويعود الفضل إلى مقرراته في إحداث نقلة نوعية تحول من خلالها جيش المتطوعين والمناضلين إلى جيش شبه نظامي يمتلك تراتبية صارمة ومهام محددة في مختلف مستويات القيادة ، كما أصبح ذلك الجيش منتظما في أفواج وفصائل وكتائب موحدة في جميع الولايات التاريخية من حيث العدد والتأطير . وأقر المؤتمر جملة أخرى من الترتيبات التنظيمية العسكرية في ما يتعلق بإنشاء المحاكم و تشريع القوانين الجنائية (المخالفات والجنح والعقوبات) ، كما سن القوانين الداخلية التي كانت تحد مهام المحافظين السياسيين ونواب القادة في المستويات المختلفة .

لكن يجب التنبيه أن الاعتراف بأهمية البصمات التنظيمية التي أحدثتها مقررات مؤتمر الصومام في هيكلة و تنظيم جيش التحرير لا يعد في الواقع مسوغا للقول بأن تلك المقررات استطاعت أن تجعل من الذراع العسكري للثورة جيشا نظاميا بشكل مطلق، لأنه بقي في جوهره جيشا ثوريا يستمد قوته من الانخراط الطوعي والتلقائي للجزائريين، كما أن أغلب تشكيلاته وأهمها من الناحية العددية كانت في الأصل شبه عسكرية (الفدائيين والمسبلين) و متماهية في الأوساط الشعبية الريفية والحضرية على حد سواء.

ولعل من أبرز الشواهد التي تدلل على احتفاظ جيش التحرير بعد الصومام بطبيعته الثورية الأولى كان يتمثل في تجنب أغلب قادة الولايات تطبيق التوصيات المتعلقة بإلزامية وضع الرتب وارتداء الأزياء العسكرية، وكان عدد من هؤلاء يبرر مثل هذا السلوك المتنافي مع التقاليد العسكرية النظامية بالحرص على مراعاة مشاعر الجنود من جهة، وعلى عدم إبراز مظاهر التمايز عن الجماهير الشعبية [1]

و لقد استمرت تلك الصورة المزدوجة لجيش التحرير الوطني في الداخل قائمة في معظم المناطق إلى نهاية الثورة التحريرية، ولكن ذلك الوضع لم يكن ذاته بالنسبة لجيش الحدود الذي شرعت قيادة الثورة في تشكيل أولى وحداته عند الحدود التونسية والمغربية في نهاية عام 1957 ،

---

(1) إن سلوك عدد من قادة الداخل من أمثال العقداء بوقرة وعميروش ومحمدي السعيد ولطفي و عثمان (بوحدو بوحجار) في التواضع والإيثار كان يحمل دلالة قوية على أن جيش التحرير استمر في الولايات جيشا شعبيا من المجاهدين ولم يتحول إلى جيش نظامي شديد السطوة ومعزول عن الجماهير .

لأن الظروف و الخلفيات التي تحكمت في نشأة وتطور جيش الحدود كانت تختلف كثيرا عن مثيلتها بالنسبة لجيش التحرير الوطني على أرض المعركة . وهذا ما جعل كل منها يتمايز عن الآخر في تركيبته و تنوع عدته وفي مستوى تكوينه وانضباطه وفي طبيعة ولائه لقيادته .[1]

ولامناص في هذا السياق من استباق كل تأويل لهذه الفكرة بأننا تنطوي على تحامل ضمني تجاه جيش الحدود، أو بأننا تأسس لطرح ينتقص من دوره التاريخي في تقديم المدد و الدعم لجيش التحرير في الداخل خلال الفترة التي تمتد من أواخر عام 1956 إلى مارس 1962 . لأن القراءة المتأنية والموضوعية للدور الذي لعبه جيش الحدود أو الجناح الخارجي لجيش التحرير الوطني لا يمكنها نفي الطبيعة التكاملية بين جيش الولايات وجيش الحدود، كما أننا لا تعني القفز على الحقائق التي تشير إلى اختلاف ظروف نشأة كل منهما و إلى التباين الكبير في طبيعة الأدوار و المهام التي أوكلت لكليهما.

3- 3-4 فكرة تشكيل جيش الحدود: الجذور والخطوات الأولى:

إن فكرة تشكيل جيش تحرير خارجي لم يتم طرحها أو اقتراحها من طرف أي قائد من قادة الثورة في مرحلة التحضير للعمل المسلح، كما أننا لم تجد أي قبول عند قيادة العاصمة في سنتي 1955-1956 ، و الأدهى من ذلك أن بعض القادة الأوائل مثل ديدوش مراد و زيغود يوسف لم يكونوا شديدي الاقتناع بفكرة انتظار السلاح من الخارج للمبادرة بالعمل المسلح ،أو بالتريث إلى حين امتلاك قدر كبير من العدة العسكرية لمباشرة الثورة .

ولكن تلك التقديرات والتصورات لم تكن لتجد القبول عند جميع القادة الرواد ، و يعد بن بو العيد أول القادة الميدانيين الذين كان لهم السبق في التحضير لمشروع إنشاء قواعد دعم خلفية في الخارج ، و كانت أول خطوة في ذلك الاتجاه في صيف 1954 عندما التقى بن بو العيد ببن بلة في طرابلس في 15 أوت 1954 لمدة 20 يوما تقرر خلالها إنشاء قاعدة طرابلس التي أوكلت إليها مهام توفير السلاح والدعم اللوجيستي لجيش التحرير بعد الانطلاقة .

ثم توالت عمليات وضع وتأسيس القواعد والمراكز العسكرية التابعة لجيش التحرير الوطني عند المناطق الحدودية الشرقية والغربية، وفي بعض الأحيان في العمقين التونسي والمغربي بالقرب من

[1] يذكر محفوظ قداش أن بداية تشكيل جيش الحدود كان في نهاية 1955 بعد استقرار 200 مجاهد بالحدود الشرقية , ثم ارتفع ذلك العدد إلى 1200 مجاهد في جويلية 1956 . ولكن يجب التحفظ حول هذا لأن قداش يكون قد التبس عليه الأمر في التمييز بين مشروع إنشاء القواعد الخلفية (1954-1956) ثم التحول إلى التفكير في إنشاء جيش خارجي مع نهاية عام 1957 . أنظر :
Mahfoud Kaddache , **Et l'Algérie se libera** , pp165-166

العاصمة تونس وفي ضواحي الدار البيضاء. ولكن الشروع في تأسيس جيش الحدود كقوة عسكرية مستقرة في الخارج تأخرت إلى نهاية عام 1956 ومطلع عام 1957[1]

إن تفسير لجوء قيادة الثورة إلى البدء بتشكيل جيش الحدود لا يبدو ممكنا بمعزل عن الإشارة إلى جملة من العوامل الرئيسية التي فرضت ذلك ، والتي كان من أهمها تأثيرا هو اشتداد الخلافات حول مقررات الصومام بين القادة الميدانيين في كل من مناطق الأوراس وسوق أهراس وإلى جانبهم مناصري موقف بن بلة من تلك المقررات وبين ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى التي كانت تسعى لفرض سلطتها كقيادة عليا ومركزية للثورة ، ثم ساهم خروج تلك القيادة التنفيذية من التراب الوطني صوب مصر ثم تونس والمغرب فيما بعد في نقل الصراعات حول بسط النفوذ و الإشراف على تلك القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني في كل من ليبيا وتونس والمغرب .

و منح نجاح لجنة التنسيق والتنفيذ في إزاحة و تحييد عدد من خصومها من المناوئين لقرارات الصومام من أمثال علي محساس الذي كان يشرف على قاعدتي طرابلس وتونس بتكليف من بن بلة وفي تصفية بعض قادة الأوراس الرافضين للاعتراف بسلطتها من أمثال سعيد عبد الحي و لزهر شريط و عباس لغرور وعبد ا! تيجاني ، في الفترة التي امتدت من أواخر 1956 إلى ربيع 1957 .فرصة مواتية لهذه اللجنة للشروع في إعادة هيكلة القواعد الخلفية وإنشاء مجموعة من الدوائر العسكرية التي أوكلت لها مهام التموين والتسليح[2]

و لم تتوقف لجنة التنسيق والتنفيذ عند حدود إعادة تنظيم تلك القواعد، و إنما سرعان ما انعطف اهتمامها نحو التفكير في مشروع تشكيل جيش حديث خارج التراب الوطني على إثر خروج قيادة الثورة منه ، لأنها رأت إمكانية القيام بذلك عن طريق الاعتماد على وحدات الولايات الماكثة عند الحدود وبتجنيد أعداد أخرى من اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب ، وبتشجيع الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي على الفرار والالتحاق بالجبهتين الحدوديتين .

ويعد كريم بلقاسم أول من بادر من قادة الثورة بتبني تلك الفكرة بعدما تلقى من مساعده الرائد إيدير أول تصور نظري لمخطط إنشاء جيش نظامي عند الحدود الشرقية والغربية . و كان

---

[1] في الواقع كان قادة الولاية الخامسة أول من سن فكرة الإشراف على الداخل من الخارج , وهذا قبل الخروج الاضطراري للجنة التنسيق الأولى من الجزائر في ربيع عام 1957 . أنظر الفصل الخامس من هذه الدراسة (تطور مسار قيادات الولايات التاريخية56-1962).

[2] شكلات هذه الدوائر فيما بعد أنوية لأهم وزارات الحكومة المؤقتة (التموين- التسليح) وأدى إدماج بعضها إلى نشأة وزارة التموين والاتصالات العامة .راجع : محضر اجتماع ل.ت.ت في أفريل 1958 المنشور في أرشيف الثورة الجزائري لمحمد حربي .

ذلك المخطط الذي أعده إيدير في تقرير رفعه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 19 جويلية1958 يحمل آفاقا يمكن القول أنها كانت حالمة وغير واقعية ، لأنه كان يتضمن فكرة تكوين جيش محترف يضم أكثر من 160 ألف جندي و يتوفر من حيث الـتأطير على 5000 ضابط و16000 ضابط صف و25000 عريف[1] .

4-3-4 أسباب فشل جهود كريم بلقاسم في تشكيل جيش الحدود58-1960:

إن حجم الجيش الذي تم اقتراح إنشاؤه من طرف كل من كريم بلقاسم و مدير ديوانه العسكري ، إلى جانب مستوى التأطير الذي كان يؤمل تحقيقه كانا سرياليين إلى حد بعيد ، لأن إمكانيات جيش التحرير بشقيه الداخلي والخارجي من حيث التعداد والتسليح وتوفر الإطارات كانت في حدود نسبة 20% مقارنة بالأفاق التي رسمها مخطط إيدير[2] ، وهو ما يعني أن صاحبه لم يأخذ بعين الاعتبار مسألة النقص الكبير في الإمكانيات المادية التي كانت تطرح نفسها كأهم معضلة ميدانية أمام تنفيذه .

إلا أن بعض المؤرخين يذهبون إلى تفسير اندفاع كل من كريم بلقاسم والرائد إيدير بأنهما كانا يريان بأن توفرهما على مجموعة صغيرة العدد من الضباط وضباط الصف الفارين من الجيش الفرنسي كان كفيلا بإنجاح عملية إعادة تشكيل جيش الحدود . ولما كانت هذه المجموعة تكاد تعد على الأصابع حتى بداية عام 1958 ، توجهت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى توجيه أعضاء فدرالية فرنسا الذين انسحبوا إلى بون في ألمانيا نحو تشجيع مجموعات صغيرة أخرى من هؤلاء على الفرار ثم الالتحاق بالحدود مباشرة للإشراف على مدارس الإطارات وتدريب وحدات الولايات هناك، وقدمت لهم قيادة الثورة امتيازات تضمن لهم الاحتفاظ برتبهم الأصلية في الجيش الفرنسي ثم لمحت إلى الدور المنتظر لهم عندما أقرت لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماع 09 سبتمبر 1958 ضرورة إنشاء مراكز لتكوين الإطارات يتم وضعها تحت إشراف الضباط والإطارات الأكثر كفاءة بعد التأكد من ولائهم .

إن ذلك الحرص الشديد على استمالة هؤلاء الضباط كشف عن نوايا قادة الثورة في الخارج وعلى رأسهم كريم بلقاسم آنذاك في تشكيل جيش الحدود كقوة مستقرة بالقرب منهم ، كما أنه كان يعبر عن قناعة شديدة عند كل من كريم ومدير ديوانه بأن إعطاء فرص القيادة

---

[1] إذا ما أدركنا أن تعداد الجيش الشعبي الوطني في عام 1990 (حسب جريدة لوموند ديبلوماتيك لشهر أوت) لم يكن يتجاوز 140 ألف جندي نظامي , فإنه يمكننا القول بأن طموح كريم بلقاسم والرائد إيدير كان خياليا وسرياليا في عام 1958

[2] M, Harbi **, mirage et réalité** , p232 .Meynier **, Histoire intérieure** , p 315

العسكرية الميدانية " " للمختصين " أو " أصحاب الكفاءة " (ضباط الجيش الفرنسي) هو الوسيلة المثلى لفرض الانضباط في صفوف وحدات الداخل و إخضاع "الفوضويين" (قادة تلك الوحدات[1] ، إلا أن كل من كريم بلقاسم ومساعده لم يخطر ببالهما بأن مشروعهما سوف يتعثر بسبب هذا الموقف السلبي الذي كان يختزل دور القادة القدامى لوحدات جيش التحرير الوطني في القيام بأدوار ثانوية على الرغم من أنم كانوا يضمون عناصر عسكرية محترفة أيضا وأقدم في التحاقها بجيش التحرير الوطني مثل عبد الرþن بن سالم ومحمد عواشرية وسليمان لاصو وشاذلي بن جديد وعبد ا! بلهوشات وغيرهم ، ويضعهم تحت إشراف مباشر للعناصر التي كانت تضم "الفارين من الجيش الفرنسي " الذين انتقاهم الرائد إيدير في بداية عام 1958 .

لقد بدا الأمر عندما تم طرح مخطط إيدير في صيف 1958 وكأن كريم بلقاسم كان يحاول التورية على فشله الذر يع في التنظيم العسكري وفي تفعيل نشاط جيش التحرير الوطني عند الحدود في شتاء وربيع 1958 .عن طريق توجيه أنظار رفاقه في لجنة التنسيق والتنفيذ نحو مخطط عسكري ضخم من حيث الحجم وبعيد المدى دون شك . و هو ما كان يفهم منه أن كريم كان يريد الحصول على فسحة كبيرة من الوقت لتثبيت موقعه كقائد أعلى لجيش التحرير الوطني المستقبلي.

إن إفشال مسعى كريم ومراميه نحو القيادة باللجوء إلى توحيد صفوف جيش التحرير الوطني تحت سلطته لم يأت هذا المرة بصورة حاسمة من طرف منافسيه الرئيسيين بوصوف وبن طوبال ، وإنما جاءت العقبات الفعلية بسبب رفض واحتجاج عدد معتبر من القادة الميدانيين في الولايتين الأولى والثانية وفي القاعدة الشرقية والمعسكرات الحدودية في تونس على سلوك الحاشية المحيطة بوزير القوات المسلحة[2]، فقد تحول هؤلاء إلى حجر عثرة أمام تنفيذ مخطط إيدير وفي وجه طموحات كريم بلقاسم نحو الزعامة الميدانية المطلقة على حد سواء .

والجدير بالملاحظة في هذا السياق أن مظاهر الرفض لسياسة كريم بلقاسم العسكرية في إدارة جيش الحدود كانت متعددة المستويات و اتخذت أوجها متعددة في الكثير من الأحيان ، فقد

---

(1) يمكن التدليل على هذه الفكرة بالإشارة إلى أن أقصى تقدير لجيش التحرير الوطني بشقيه الداخلي و الخارجي (الوحدات المستقرة عند الحدود التونسية والمغربية) في منتصف عام 1958 لم يكن يتجاوز 30 ألف جندي (19900-20000 في الولايات) إلى جانب (6 -7 آلاف في تونس + 1500 في المغرب الأقصى) , وهذا ما يعني أن مخطط إيدير كان يرمي إلى مضاعفة جيش التحرير إلى أكثر من خمسة مرات . أنظر Tripier ,**op.cit** , p 206 ; Teguia **, L'Algérie en guerre** , p 318 ; Mahé- Bouaziz , « La grande Kabylie Durant la guerre d'indépendance algérienne », In Harbi-Stora, TomeI, op.cit ,p 249

(2) Harbi , **une vie debout** , pp282-285 ;Meynier , **L'Histoire intérieure** , p316

جوبت محاولات تعيين بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي على رأس وحدات التابعة لوحدات الولايات عند الحدود بالرفض و الاحتجاج[1] ، وتعرض عدد من هؤلاء إلى الإهانة و الضرب أمام الجنود [2] كما فشلت مساعي عديدة باتجاه إخضاع المقاتلين القدماء لعملية التكوين والتأطير تحت إشراف أولئك الضباط .

وانتقلت عدوى التمرد إلى مستوى العصيان الصريح لأوامر الرائد إيدير و العقيد محمدي السعيد الذي كان يشرف على قيادة لجنة العمليات الشرقية و على هيئة الأركان الشرقية فيما بعد[3] ، ولم يسلم حتى كريم بلقاسم عندما كان مسؤولا عن القوات المسلحة في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية وبعدما أصبح وزيرا لتلك القوات في أول تشكيلات الحكومة المؤقتة من التعرض لمواقف مشابهة شكلت إرهاصات الحركة التي تطورت في نهاية عام 1958 إلى ما يعرف بمؤامرة العموري[4]

إن لجوء كريم بلقاسم إلى طرح مبادرات كثيرة لتعديل هيئات القيادة العسكرية عند الحدود الشرقية في الفترة الممتدة من أفريل 1958 إلى جانفي 1960 لم يمكنه من تجاوز العقبات الميدانية

---

(1) كان معسكر " **الشعانبي** " عند الحدود الشرقية في صيف عام 1959 مسرحا لتمرد قادة وحدات المناطق الشرقية على أوامر وزير القوات المسلحة و قائد هيئة الأركان الشرقية (كريم بلقاسم و محمدي السعيد) , فقد رفض هؤلاء تعيين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي على رأسهم و نجحوا في طرد مجموعة منهم مثل النقيب زرقيني والنقيب بوتلة وأفشلوا محاولة الرائد عزالدين في تهدئة الوضع والإشراف على المعسكر . للمزيد من التفاصيل أنظر :

Zerguini , **Mémoires de combat …**, pp108-110 ; Bouhara , **op.ci**t ,pp 191-206 .

(2) أشار العقيد زرقيني في مذكراته أن أحد الضباط السابقين في الجيش الفرنسي (أحمد عقون) قتل خلال تدريب في الرماية على يد مقاتلين قدماء كانوا يشرف على تأطيرهم , وأشار محمد حربي في مذكراته أن قادة مثل العموري و بن عودة وبوقلاز كانوا يهاجمون عناصر (الداف) ويتهمونهم بالعمالة لفرنسا , كما ذكر مينيي أن النقيب عبد الحميد بن عبد المؤمن والرائد إيدير تعرضا للصفع أمام الملأ على يد محمدي السعيد و علي منجلي , وقام النقيب عبد الرحمن بن سالم بسجن الملازمين مولاي عبد القادر شابو وسليمان هوفمان . للمزيد أنظر :

Zerguini, **op.cit**, p 110 ; Harbi , **une vie debout** , p 282 ; Meynier , **L'histoire intérieure** , pp 316-317.

(3) جوبهت محاولات العقيد محمدي السعيد والرائد إيدير لتهدئة الوضع وفرض النظام في القواعد الحدودية الشرقية في الفترة الممتدة من أفريل 1958 إلى نهاية عام 1959 برفض شديد من طرف قادة قدماء من أمثال عبد الرحمن بن سالم الذي أرغم العقيد محمدي السعيد بالتراجع عن فكرة اتخاذ القاعدة الشرقية مقرا لقيادته تحت التهديد بالسلاح , وتمرد كل من النقيب علي حمبلي والملازم سليمان لاصو على أوامره التي دعتهم إلى عبور السدود المكهربة , كما رفض النقيب عثمان جيلالي دخول العقيد محمدي السعيد برفقة الحاج لخضر العبيدي إلى معسكر " الشعانبي" في صيف عام 1959 على الرغم من أنهما كانا عضوين في قيادة الأركان الشرقية ويحملان تفويضا من الحكومة المؤقتة لتسوية احتجاجات القادة المتمردين . أنظر :

Harbi **, mirage et réalité** , p 227 ; Bouhara , **op.cit** ,pp191-197

(4) في الواقع كانت سياسة كريم بلقاسم العسكرية عند الحدود الشرقية موضع لاحتجاج ورفض عدد كبير من قادة الولايتين الأولى والثانية (العموري- بوقلاز- بن عودة- نواورة- عواشرية –علي كافي) وغيرهم من قادة الفيالق والوحدات الماكثة في القاعدة الشرقية وفي تونس .(علي منجلي – يزيد بن يزار- عبد الرحمن بن سالم – سليمان لاصو –حمة لولو). وهذا ما سمح بظهور حركات عصيان معلنة ضده (قضية العموري) . أنظر :

Harbi , « le complot Lamouri »In Charles –robert Ageron **, la guerre d'Algérie et les Algériens,** pp 158- 161 .

التي تسبب فيها حرصه على استمالة طائفة من الضباط دون غيرهم[1] ، و جوبت بإصرار شديد عند القادة و الجنود القدماء وبعض ضباط الأكاديميات العسكرية العربية من أمثال عبد الحميد براهيمي و عبد الرزاق بوحارة وعبد العزيز قارة على قطع الطريق أمام تحول هيئة أركانه إلى قيادة عليا ذات يد طولى على جيش التحرير برمته ، وهو ما أحدث ثغرة في موقعه القوي قام باستغلالها كل من بن طوبال وبوصوف كورقة ضغط لتقليص نفوذه في نهاية عام 1959.

و يمكن تلخيص فشل كريم بلقاسم في تنظيم جيش الحدود في محورين رئيسيين تمثل الأول منهما في الإخفاق الشديد والمتزايد لجيش الحدود فيما يتعلق بعملياته التي كانت تهدف إلى تدمير السدود أو اختراقها ، وفي تراجع وتيرة وحجم إدخال السلاح إلى الولايات . أما المحور الثاني فهو ذلك الذي ارتبط بالفشل في فرض الانضباط والنظام داخل المعسكرات الحدودية التي تحول بعضها مثل معسكر الشعانبي و بيرانو في الجبهة الشرقية إلى بؤر متمردة تحت قيادة عدد من ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية من أمثال النقباء سليمان لاصو وعبد الرحمن بن سالم وعلي حمبلي وغيرهم

و مع منتصف عام 1959 تزامن استمرار إخفاق كريم بلقاسم العسكري في الإشراف على وزارة القوات المسلحة مع ازدياد مخاوف قيادة الثورة في الخارج من التطورات المشبوهة في الولايات على إثر اجتماع العقداء في ديسمبر 1958 ، ومن اشتداد التأزم السياسي في صفوف الحكومة المؤقتة بسبب التداعيات التي أحدثتها قضية " علاوة عميرة "، فتوجهت الحكومة المؤقتة إلى الاستنجاد بالقادة العسكريين للثورة ودعتهم إلى عقد اجتماع مصيري في القاهرة في منتصف شهر أوت 1959 .

طرح اجتماع العقداء العشرة مسألة توحيد جيش التحرير الوطني تحت إشراف قيادة موحدة[2] بعدما استعرض الأسباب التي أدت إلى فشل تجربتي قيادة العمليات العسكرية[2]3(الشرقية والغربية) في الفترة أفريل 09 أفريل- 09 سبتمبر 1958 وهيئة الأركان (الشرقية والغربية) في

---

[1] يشير مينيي إلى أن كريم بلقاسم في تونس كان يحس بالقوة بفعل تأييد بورقيبة له من ناحية , وبسبب التفاف مجموعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي (الداف) حوله . أنظر :

Meynier , **L'histoire intérieure du FLN** , p 313

[2] تمت مناقشة المسائل المتعلقة بتعيين هيئة قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني في جلستي 12-13 أكتوبر 1959 , لكن هذه المسألة لم تتضح إلا بعد تصويت العقداء حول مصير هيئتي الأركان (الشرقية والغربية) بعد ذلك بثلاثة أسابيع , ولم يتم الحسم في موضوع إنشاء هيئة الأركان العامة إلا في الجلسات الأخيرة من الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (17ديسمبر1959-18 جانفي1960).

3- **Commandement opérationnel militaire (C.O.M)**

حسب تقرير عبد الحميد مهري في الجلسة السادسة (1959/12/22) فإن تشكيل قيادة العمليات العسكرية جاء بناء على اقتراح من(ل,ت, ت) الثانية في مارس1958 , وتأسست فعلا في أفريل ثم قدمت أول تقرير عن أدائها في أوت من نفس العام . أنظر:

C.N.R.A (session de tripoli 16-12-1959/18-01-1960), les A.N.A , microfiche :C002.

الفترة 01 أكتوبر 1958- 18 أوت 1959 . و أبدى بعض العقداء خلال الاجتماع مواقف متباينة عندما طرحت قضية حل هيئة الأركان بشقيها الشرقي والغربي معا، فقد ذهب محمدي السعيد إلى الدعوة لحلها بينما دافع بومدين والحاج لخضر عن استمرارها .[1]

و تم الحسم في مصير تلك الهيئة إثر دعوة بن طوبال العقداء للتصويت ، فانضم علي كافي إلى تأييد موقف بومدين والحاج لخضر الداعي للإبقاء على الهيئة ، وامتنع لطفي عن التصويت بينما صوتت الأغلبية الباقية وهم : يازوران وبن طوبال وبوصوف وكريم بلقاسم و دهيليس لصالح فكرة محمدي السعيد ، فتم بذلك حل الهيئة [2]

4-4/ هيئة الأركان العامة جانفي 1960- جوان1962 :

إن لجوء قادة الثورة إلى تأسيس هيئة موحدة لقيادة جيش التحرير الوطني جاء من الناحية الظاهرية في سياق مساعيهم لتفادي الإخفاق الذي عرفته هيئات القيادة العسكرية السابقة ، ولكن تلك المساعي لم تغفل خلال انعقاد الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية التي أعلنت عن قرار تشكيل هيئة الأركان العامة عند اختتام جلساتها في 18 جانفي 1960[3] الأهمية البالغة لتلك الخطوة التي قامت بها ، لأن الرهان الحقيقي في كل جولات التجاذب والتنافس حول قيادة الثورة كان ينطلق من السعي نحو الاستئثار بمواقع قيادية فعلية في صفوف جيش التحرير الوطني[4].

4-4-1 هيئة الأركان العامة :قيادة عسكرية عليا تحت الوصاية :

وتشير الوثائق والكتابات التاريخية ذات العلاقة بالسياق الذي ظهرت من خلاله هيئة الأركان العامة إلى الوجود ،بأنها شكلت موضوع جدل وخلاف شديدين بين القادة العسكريين قبل

---

(1) يشير محضر جلسة 02 نوفمبر 1959 إلى دعوة محمدي السعيد لحل الهيئتين مقابل دفاع بومدين والحاج لخضر لصالح الإبقاء عليها .(أرشيف الأستاذ حباسي) .

(2) في جلسة 06 نوفمبر 1959 صوت كل من بن طوبال (عبد الله) , بوصوف(مبروك), دهيليس(صادق), يازوران(بريروش) , محمدي (ناصر) لصالح إلغاء وحل هيئة الأركان (المزدوجة) . (أرشيف الأستاذ حباسي) .

(3) للتدقيق كان عدد جلسات الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 24 جلسة فقط وليس 33 كما هو شائع عند بعض الكتابات التي ذهبت إلى ربطها بالفترة التي استغرقها الاجتماع , دون أن تدقق في أن الجلسة الأولى كانت في 17 ديسمبر وأن الجلسات لم تنعقد في أيام (23-25-28 ديسمبر 1959 و 04 -09-10-15-16-17 جانفي 1960). أنظر :**محاضر جلسات اجتماع طرابلس 17-12-1959 -18-01-1960** , **الأرشيف الوطني الجزائري , ميكروفيش : من 01 إلى 09** . (إجمالي الصفحات على الميكروفيش يقارب 350 صفحة فيما يتعلق بمحاضر الجلسات وملحقاتها فقط).

4- تم تشكيل هيئة الأركان العامة في الجلسة (24) الأخيرة (18 جانفي 1960), أي في نفس الجلسة التي أعلن فيها أيضا عن إعادة تشكيل الحكومة المؤقتة , وكذا تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة للحرب (ل,و,م,ح) (النواة الحكومية الوصية عليها مباشرة) .أنظر :
C.N.R.A (Tripoli 1959-1960), les A.N.A , microfiche :C010.

إنشائها فيما يتعلق بعدد أفرادها و مجال صلاحياتا ومهامها ومكان تواجد عناصرها[1]، و بعدما تم الاتفاق حول فكرة تأسيسها سارع الباءات الثلاثة إلى محاصرتا ومنعها من التحول إلى سلطة عسكرية لا يمكن التحكم فيها عن طريق تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة الحربية التي وضعت للإشراف على هيئة الأركان العامة [2]

و يمكن القول بأن الثابت الوحيد الذي كان بمثابة المحرك الأساسي لكل المبادرات والاقتراحات التي كان يتم الإعلان عنها لإعادة هيكلة أو تأسيس هيئات سياسية وعسكرية للثورة منذ اجتماع أوت 1957 ، كان يتمثل في اعتماد كل من كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال لمبدأ تقاسم مواقع القيادة الفعلية سياسية كانت أو عسكرية على الرغم من الاختلافات التي كانت تظهر بينهم .

و للتدليل على هذا يمكن أن نذهب إلى أن اللجنة الوزارية المشتركة الحربية كانت الصيغة العملية الأكثر تناسبا لطموحاتم لأنا كانت تضعهم على رأس القيادة العسكرية للثورة من ناحية ، كما أن تلك اللجنة الثلاثية لم تكن في واقع الأمر سوى " لجنة التنفيذ" التي كان الباءات الثلاثة يطالبون بإنشائها كقيادة سياسية عليا مستقلة عن الحكومة المؤقتة وتتمتع بسلطة الإشراف عليها[3]

و على الرغم من تجاوز كل من اجتماع العقداء و اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية لمسألة تعيين قيادة فردية على رأس الثورة ولفكرة وضع لجنة تنفيذية منفصلة عن الحكومة المؤقتة وتمتلك صلاحيات الإشراف عليها ، إلا أن اللجنة الوزارية الثلاثية التي تم وضعها للإشراف

---

(1) بلغ الخلاف أشده في اجتماع العقداء العشرة خلال جلسات 13-14-15 أكتوبر 1959 التي تمت من خلالها مناقشة الاقتراحات حول تشكيل هيئة الأركان العامة وتعيين قائد فرد على رأس الثورة . وهو الأمر الذي أدى إلى انقطاع الجلسات لمدة أكثر من أسبوع . أنظر : **محاضر هذا الجلسات في اجتماع العشرة (أوت-ديسمبر1959) , الأرشيف الوطني الجزائري , ميكروفيش رقم 14 .**

2 ما يؤكد أن الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية كان حلقة جديدة للتنافس بين القادة العسكريين حول القيادة السياسية والعسكرية للثورة , ومجرد جلسة للمداولة حول القضايا التي أثارها اجتماع العقداء العشرة هو تجدد الخلافات حول المسائل التي لم يتم الحسم فيها رغم الجلسات التي استمرت لأكثر من أربعة أشهر من قبل , خصوصا ما كان يتعلق بتشكيل قيادة موحدة لجيش التحرير وتعيين قيادة على رأس جبهة التحرير الوطني ومسألة دخول القيادة العسكرية إلى أرض الوطن . وتعد جلستي 03 و07 جانفي 1960 من أكثر جلسات ذلك الاجتماع صخبا وحدة مقارنة بالجلسات التي تم خلالها التصويت على مشروعي القوانين الأساسية و المؤسسات الانتقالية أو تحديد شروط الدخول في المفاوضات (جلسة 28 ديسمبر 1959) . أنظر :

محضر جلسة 03 جانفي 1960(الجلسة 15) في : اجتماع طرابلس (1959-1960) , الأرشيف الوطني الجزائري , ميكروفيش رقم :05 .(مخطوط من 04 صفحات).ومحضر جلسة 07 جانفي 1960 (الجلسة 18) , ميكروفيش رقم :05 (مخطوط من 18 صفحة) .

3 يمكن القول بأن اللجنة الوزارية المشتركة للحرب كانت انبعاثا لما أشار إليه بن طوبال في اجتماع العقداء العشرة باسم " اللجنة الدائمة للثورة" (جلسة 14 أكتوبر1959) , والتي لم يكن لها وجود معان كهيئة قيادية ولكنها كانت حاضرة من خلال سيطرة العناصر " النوفمبرية" في قيادة الثورة بشكل شبه مطلق . وهذا ما يوضح أن إنشاء هذه اللجنة الثلاثية كان بهدف التمركز بين الحكومة المؤقتة و قيادة هيئة الأركان العامة . لأن التقليد الذي درج عليه الباءات الثلاثة في احتكار القيادة كان يجعل بقية القادة مجرد مجموعات " فنية أو تقنية" في الهيئات السياسية والعسكرية على حد سواء .

على هيئة الأركان العامة كانت من الناحية الفعلية هيئة للقيادة السياسية للثورة دون أن يتم الإعلان عن ذلك بشكل صريح ، لأن موقع تلك اللجنة كهيئة تابعة للحكومة المؤقتة كان يسمح لها بأن تتمتع بقدر كبير من التورية .

إن الخلفيات الحقيقية التي تحكمت في تأسيس هيئة الأركان العامة لم تكن تسمح لها بأن تتحول إلى قوة عسكرية مستقلة ومتحررة من وصاية وسلطة اللجنة الثلاثية التي كان أعضاؤها حتى سنة 1961 يتمتعون بنفوذ عريض داخل الولايات الثانية والثالثة والخامسة وفي القواعد الخلفية الحدودية. كما أن تحول تلك الهيئة العسكرية إلى قوة سياسية كانت آفاقه عند نشأتا تكاد تكون مستحيلة لأن أعضاءها لم يكونوا يمتلكون مواطئ قدم كتلك التي كانت بأيدي الباءات الثلاثة في الجهازين التنفيذي والتشريعي للثورة.

4-4-2 من الخفاة العسكري إلى المنافسة السياسية على القيادة:

لكن هيئة الأركان العامة نجحت في تثبيت مكانتها كقيادة عسكرية فعلية لجيش الحدود في فترة قصيرة عندما تمكنت من إخضاعه لسلطتها ووضعت حدا لمعظم الاضطرابات التي كانت تميز الجبهة الشرقية ، ويذهب عدد من المؤرخين والضباط القدامى في جيش التحرير في كتاباتم إلى تفسير التطور المذهل الذي أنجزته هيئة الأركان العامة في صفوف جيش الحدود من النواحي المرتبطة بالتأطير والتنظيم بعبقرية بومدين وموهبته في القيادة العسكرية ، وغالبا ما يذهب هؤلاء إلى توظيف شواهد كثيرة حول التطور العددي والنوعي لوحدات الجيش الخارجي[1] ،وإلى الإشادة بمستويات التجهيز والتأطير التي أصبح يمتلكها جيش الحدود في فترة قصيرة لم تتجاوز سنتين فقط[2]

---

(1) لم يكن جيش الحدود في صيف 1959 يتجاوز 9200 جندي في تونس و2000 جندي في المغرب الأقصى حسب المصادر الفرنسية , بينما قدره تقرير كريم بلقاسم الذي قدمه في اجتماع طرابلس (بداية جانفي 1960) ب14000 جندي في تونس و2500 جندي في المغرب , لكن بعد سبعة أشهر من ذلك (جويلية 1960) أصبح تعداده يتجاوز 20000 جندي (15000 في تونس +6500 في المغرب) , ثم بلغ عشية الاستقلال تعدادا يتراوح بين 28000 -36000 جندي عند الحدود الشرقية والغربية معا . أنظر : سليمان الشيخ , **المرجع السابق** , ص151 ؛ عميرة علية الصغير , " جيش التحرير الوطني الجزائري بتونس " , **الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير 1954-1962** , الجزائر العاصمة 02-03-04 جويلية 2005 ؛ لزهر بديدة , **التطور السياسي والتنظيمي للثورة التحريرية في الفترة 1957-1960** , رسالة ماجستير في تاريخ الثورة , قسم التاريخ , جامعة الجزائر, 2001 , ص 80-81 . وأنظر أيضا كل من :

Tripier, **Autopsie de…** , p339 et p 428 ; Meynier , **Histoire intérieure** , p321 ; Harbi , **mirage et réalité** , p 265 ; Stora , **l'histoire de la guerre d'Algérie** ,p 179 ; Stora **, la gangrène et l'oubli** , édition la découverte , Paris , 1998 , p 83 ; Teguia ,**L'Algérie en guerre**, p 318 , Zerguini **, op.cit** , p 113 et p128 ;Maurice Faivre , « L'ALN de l'extérieure » sur WWW . STRATSC .ORG **le site de la stratégie dans l'histoire** , 40 pages

(2) قامت هيئة الأركان العامة بهيكلة جيش الحدود في مصالح إدارية و قواعد للتكوين و التدريب في ملاق وقرن الحلفاية والكاف و غار الدماء وواد تجروين (تونس) وفي خميسات والعرائش وقبداني ووجدة والناظور (المغرب) وكانت تلك المصالح والمعسكرات تضم في مجموعها حوالي 5000إطار في جويلية 1962 , كما أنشأت قيادات للعمليات(شمالية وجنوبية على امتداد الحدود الشرقية والغربية) , و قامت بتوزيع

كما تقدم لنا مذكرات بعض ضباط جيش الحدود تفاصيل كثيرة ومعطيات طوفانية حول نشاط وحركة وحدات ذلك الجيش تحت إشراف هيئة الأركان ، مما يعطي انطباعا مذهلا حول فعاليتها وحيويتها في المرحلة الأخيرة من الثورة ، إلا أن أغلب هؤلاء لم يتجاسر على الخوض في تقييم حصيلة العمل العسكري الذي قامت به هيئة الأركان العامة خلال نفس الفترة التي يتم فيها استعراض إنجازاتا التنظيمية ، لأن تجربتها العسكرية الميدانية كانت شبيهة في نتائجها بشكل يكاد يكون مطلقا بما آلت إليه جهود كريم بلقاسم وراء الحدود في سنوات 1957- 1959 ، فقد فشلت جهود بومدين في مواجهة السدود المكهربة التي استهان با مثل كريم بلقاسم في عام 1957 فشلا ذريعا تكلف تضحيات جسيمة كتلك التي صارح با أوعمران رفاقه في تقريره الشهير في جويلية 1958 إلى درجة þلت قائد هيئة الأركان العامة على اتخاذ القرار بوقفها نائيا في أواخر عام 1960[1]

كما أن هيئة الأركان العامة وجدت نفسها على الرغم من الثقل العسكري الكبير الذي أصبحت تمثله عاجزة في ناية عام 1960 عن الاستمرار في تمرير الأسلحة للداخل ، ولم تسعفها عبقرية قادتا أيضا في إيجاد حلول لإدخال وحدات من جيش الحدود إلى الولايات بذريعة أن اختراق الأسلاك المكهربة كان عملية مستحيلة[2] . على الرغم من أنا لم تكن كذلك بالنسبة

وتنظيم وحداته في فيالق (19 في جويلية 1960 ثم 36 في عند الاستقلال) وكتائب ثقيلة (10 في بداية عام 1962) . وتشير بعض الكتابات إلى توفر ذلك الجيش على قطع وفيرة من سلاح مدفعية(130 مدفع عيار 75-85-105 ملم) حديث و متنوع (ميداني ومضاد للطائرات) , وكانت تشرف عليه قيادة ثلاثية (منذ جويلية 1961) اتخذت من غار الدماء مقرا لها واعتمدت في تسييره على مكتب للدراسات والعمليات . أنظر :
Meynier ,**Idem** , p 321 ; Bouhara , **op.cit** , pp333-334 ; Tripier **, Idem** , p428 ; Harbi **, Idem**, p265

(1) ميدانيا لم يكن أداء هيئة الأركان العامة بنفس البريق الذي كانت عليه وضعيتها التنظيمية الجيدة وقدراتها العسكرية المعتبرة , وكانت المواجهة مع السدود المكهربة أصعب امتحان لإثبات قوتها ولإبراز مؤهلات قادتها , ولكن نتائج تلك المواجهة كانت سلبية إلى درجة كبيرة , دفعت بهؤلاء القادة إلى التفكير في اللجوء إلى أساليب غير عملية (مطالبة الجنود بجلب قطع حديدية من تلك السدود بدل اختراقها بذريعة العمل على التحضير النفسي وكسر حاجز الخوف لديهم , ويذهب خالد نزار إلى تبرير ذلك العجز بقوله :" كانت هيئة الأركان تقوم بتحضير جنودها لحرب طويلة الأمد لأنها كانت تدرك بالنظر إلى الوسائل التي كانت تملكها أنها ستمتلك القدرات على تنفيذ مهامها مستقبلا , لذلك توجهت إلى التفكير في تكوين طيارين وبحارة مدرعين وأيضا نحو تدويل القضية وتعبئة وتأطير اللاجئين في المغرب وتونس ..." . أنظر : جمال قندل ,"إستراتيجية الثورة في مواجهة خطي موريس و شال" , **حولية المؤرخ** , العدد 02 , 2002 , اتحاد المؤرخين الجزائريين , الجزائر , ص :351-352 . وأنظر أيضا :

Général, Nezzar, **op. cit**, p 19.

(2) ترافق الإخفاق في تدمير السدود مع الفشل في عمليات العبور , فقد انتهت الهجمات التي أشرف عليها بومدين في مارس- أفريل , ثم ماي 1960 إلى نتائج هزيلة جدا , لأن ال 8300 جندي الذين كلفوا بمساعدة 1300 جندي على العبور لم يتمكنوا من إدخال أكثر من 10 جنود فقط , ثم تكبد جيش الحدود خسائر فادحة في عمليات 15-30 جويلية 1960 التي سقط فيها 650 جندي بين شهيد وجريح مما دفع بالعقيد بومدين إلى الأمر بالتوقف عنها . كما فشل قايد أحمد على الجبهة الغربية في إنجاح عمليات العبور وتلقى خسائر كبيرة في مناطق عين الصفراء وفقيق وبشار , و يشير تريبيي أن الجيش الفرنسي أفشل محاولات عبور 19 قافلة سلاح من بين 22 قافلة في الفترة الممتدة من صيف 1959 إلى نهاية عام 1960 . أنظر:

Tripier , **op.cit** , pp 429-430 ; Meynier ,**L'Histoire intérieure** , p 306 .

لموعات صغيرة نجح قادتا مثل عبد الرحمن ميرة وأحمد بن الشريف ويزيد بن يزار والطاهر الزبيري وعلي سواعي وغيرهم بمبادرات فردية من عبور تلك الأسلاك في سنتي1959-1960.

لقد أصبحت هيئة الأركان العامة مع منتصف عام 1961 قوة عسكرية معتبرة نتيجة لجهود قادتا الذين تمكنوا من تحويل جيش الحدود إلى جيش نظامي شديد الولاء والخضوع لهم ، ويصف المؤرخ الفرنسي مينيي الانضباط الذي أصبحت عليه وحدات جيش الحدود في الفترة 1960-1962 بأنا كانت شبيهة بوحدات الحرس الإمبراطوري الرومانية القديمة في التفافها حول قادتا وامتثالها لهم ، ولكن تلك الهيئة بقيت من حيث أدائها العسكري على هامش المعركة التي كانت تدور رحاها في الداخل بشكل رهيب ، وهو ما كان يشكل مفارقة كبيرة مع المكانة التي كانت تتمتع با نظريا .

وعلى الرغم من التبرير الذي يقدمه البعض بأن ما حققته هيئة الأركان العامة من تعاظم شديد في صفوفها و مستويات تأطيرها كان ذو أهمية كبيرة من الناحية المعنوية بالنسبة للثورة لأن ذلك كان يشكل رسالة ضمنية إلى الإدارة الاستعمارية حول قدرة جيش التحرير الوطني على الاستمرار لفترة طويلة جدا في حرب استنزاف مكلفة للغاية ، إلا أن تجربة المواجهة مع مخطط شال التي تزامنت مراحلها الأخيرة مع بداية نشاط هيئة الأركان العامة تسمح بإبداء تحفظ شديد على كل تحليل من هذا القبيل [1]

لأن تلك التجربة مكنت الجيش الاستعماري من ملامسة أحلامه بتحقيق نصر عسكري حاسم في أغلب الولايات التي تعرضت للعمليات العسكرية الكبرى ، وكاد استغلال الأجهزة الفرنسية الخاصة للوضعية الصعبة التي أفرزها ذلك المخطط أن يؤدي بمساره بجر الولايتين الرابعة والثالثة إلى مشروع فرنسي وخيم العواقب على وحدة صفوف الثورة وعلى آفاقها في تحقيق النصر

---

(1) كان بومدين حسب ألستر هورن يهدف من وراء تكثيف المناوشات عند الحدود إلى دفع قادة الجيش الفرنسي للقيام بتركيز قوات ضخمة لمراقبتها , وهذا ما كان يخفف العبء عن ولايات الداخل , ولكن التقرير الذي قدمته هيئة الأركان العامة إلى الحكومة المؤقتة في صيف عام 1961 حول حصيلة النشاط العسكري الذي قامت به لمح صراحة إلى أنه في حالة فشل الأهداف العسكرية المسطرة , فإن العمل على تقوية صفوف جيش الحدود سوف يسمح بتخفيف الضغط على ولايات الداخل بعدما يلجأ الجيش الاستعماري إلى تركيز فرقه لمراقبتها , وقد حدث ذلك بالفعل في الفترة (أفريل- جويلية 1960) . وهذا ما يسمح بالقول بأن إستراتيجية بومدين كانت نتيجة للفشل في مواجهة السدود ولم تكن ثمرة لمخطط تمت دراسته من قبل . أنظر :

Alistaire Horne , **op.cit** , p 428 ; Les Archives nationales Algérienne : « Texte du compte- rendu militaire du gouvernement » , (**séances du 09-08-1961 au 27-08-1961 registre dactylographié 491 p**) , microfiche : **C28** (page 201 précisément).

لقد كانت سلطة هيئة الأركان العامة على معظم ولايات الداخل صورية، لأن إخفاق الهيئة في القيام بالمهام الميدانية تجاه الولايات كرس عزلتها، وتسبب ذلك الإخفاق في انقطاع العلاقة وتوترها مع عدد من قادة الداخل في الولايتين الثانية والرابعة. وقد أعطى ذلك الوضع الذي استمر إلى الأشهر الأخيرة من حرب التحرير ورقة ضمان سياسية وعسكرية راهنت عليها كل من الحكومة المؤقتة ولجنتها الوزارية الثلاثية لكبح جماح هيئة الأركان العامة التي قامت بالإعلان عن طموحاتا السياسية في صيف عام 1961 .

و تتيح لنا بعض وثائق الأرشيف الوطني اكتشاف أن إقدام ضباط جيش الحدود على إعلان تأييدهم المطلق لقادة هيئة الأركان العامة عند اصطدامهم بالحكومة المؤقتة ظهر في فترة مبكرة جدا من بداية الأزمة التي فجرتا استقالة بومدين و مساعديه في 15 جويلية 1961 ، فقد سارع ضباط جيش الحدود إلى إصدار بيانات دعم ومساندة لقادتم تضمنت تنديدا معلنا بمواقف وأداء الحكومة المؤقتة جاءت تترا في الأشهر الثلاثة الأولى لتلك الأزمة (جويلية –سبتمبر 1961)، مما يسمح بالقول بأن قادة هذه الهيئة نجحوا في تعبئتهم وكسبهم إلى صفهم قبل استفحال العلاقة مع الجهاز التنفيذي للثورة .

إن الملفت للانتباه في بيان " موقف ضباط الحدود الغربية بعد استقالة أعضاء هيئة الأركان العامة " المؤرخ في 28 جويلية 1961[1] و الذي وقعه 19 ضابط كان على رأسهم الرائد رشيد (أحمد مستغانمي) هو أنه كان شبيها في محتواه بالمذكرة التي أرفقت باستقالة هيئة الأركان العامة ، إذ تضمن توجيه اتامات مباشرة للحكومة المؤقتة التي وصف أداء وسياسيتها " بالمنافية لمبادئ الثورة ولقرارات طرابلس "(الدورة الثانية) ، و حملها مسؤولية عزلة وتراجع جيش التحرير في الداخل والخارج ، وندد بالمواقف " العدائية " لجيش الحدود من طرف بعض الوزراء ، واشتكى من تغييب الأصوات الناطقة باسم جيش التحرير على أعمدة صحيفة الاهد ، ثم انتقد الحكومة المؤقتة على تركيز نشاطها في الميدان الدبلوماسي فقط ، وذهب البيان إلى نفي الوجود العملي لتلك الحكومة " التي لم تكن سوى واجهة دون محتوى متجانس " ، وحذر موقعوا البيان بعض الوزراء (الباءات دون تسميتهم) من الاستمرار في التعريض بجيش الحدود عن طريق وصفه ب" جيش الثكنات" حينا ، و ب" جيش الاستعراضات حينا آخر ، لأن ذلك كان في نظرهم يعبر عن" روح معادية للثورة تستهدف إحدى القوى الحية للأمة " .

---

(1)« Prise de position des officiers de l'ouest après la démission des membres de l'EMG » - (28-07- 1961) **, les Archives nationales Algérienne** , **microfiche :G023** .

وعندما كانت الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في منتصف جلساتها (09-08 إلى 27-08-1961) ، سارع ضباط جيش الحدود الذين اجتمعوا في 17 أوت 1961 بمقر هيئة الأركان العامة في غياب قادتها الثلاثة الذين لجئوا لفترة قصيرة إلى ألمانيا حيث كان مقر فدرالية فرنسا ، إلى التصويت على قرارات تم إرسالها إلى وحدات الحدود [1] ، و جاء فيها الإعلان عن التضامن و التأييد المطلق لمواقف قادة الهيئة ، وانتقاد ضعف الحكومة المؤقتة التي " شجعت الحكومة التونسية على انتهاج تكتيك يقوم على الضغط و المساومة بهدف خنق جيش التحرير والمساس بشرف و كرامة المقاتلين في صفوفه " ، ثم أشارت هذه الوثيقة إلى أن" جيش التحرير الوطني لم يتوحد إلا على يد هيئة الأركان العامة التي جعلته يتحول عند الحـ ـدود بعد 06 سنوات من المقاومة ، إلى جيش ثوري حقيقي موحد ومنظم وهجومي بشكل فعال " . ولتبرير انخراطهم في الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة دون غيرهم من ضباط الداخل آنذاك ، لم يفوت ضباط جيش الحدود الإشارة إلى أن " جيش التحرير هو قبل كل شيء جيشا من المناضلين ، وهو المشتل الحقيقي للمناضلين الثوريين ، وبرج الحراسة اليقظ والـبديه الذي يسهر على صيانة مبادئ الثورة " .

ولم يتوقف قادة مناطق العمليات الحدودية وأعضاء المكتب التقني لهيئة الأركان الذين وقعوا هذه الوثيقة عند حدود وصف مواقف بعض وزراء الحكومة المؤقتة ب" المناورات الإجرامية التي تحاول أن تضع مقاتلي الداخل في مواجهة جيش الحدود ". لأنها كانت في نظرهم " تتقاطع مع سياسة الحرب السيكولوجية التي كان يمارسها العدو " ، وإنما ذهبوا إلى نصح قادتهم بالبقاء حذرين أمام الأخطار الداخلية والخارجية التي كانت تهدد حاضر ومستقبل البلاد ، وطالبوا بالعودة إلى المبادئ الثورية وضمان استمراريتها "عن طريق نظام رقابة على نشاط المسئولين في أعلى مستويات القيادة ".

إن المطلب الأخير لضباط هيئة الأركان جاء متجاوبا من الناحية الظاهرية مع احتجاج قادتهم في مذكرة الاستقالة على تماطل الحكومة المؤقتة في تنصيب " لجنة حسابات الأمة " ، ولكنه في الواقع كان يعبر عن رغبة عناصر جيش الحدود و على رأسهم الترويكا المشرفة على هيئة

[1] « Résolution votée par les officiers réunis le 17 août 1961 au PC de l'EMG » **, les archives nationales Algérienne , microfiche : G023 .**

الأركان في احتواء القيادة السياسية للثورة عن طريق إخضاعها لرقابة القيادة الموحدة لجيش التحرير الوطني التي كانت مستقرة بالقرب من أجهزة الحكومة المؤقتة فيما وراء الحدود .

إن متابعة تطورات الأزمة التي جمعت بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة في سياق كرونولوجي دقيق لا يقدم صورة واضحة عن الخلفيات الحقيقية التي أدت بيئة الأركان العامة إلى الانخراط في السباق نحو السلطة بشكل معلن ومتسارع في الفترة التي امتدت من أوت 1961 إلى جوان 1962 . لأن المعالم الزمنية التي يتم من خلالها حصر أهم مراحل تلك الأزمة تبدو بالنظر إلى توفر الكثير من الشواهد التاريخية مضللة بشكل كبير .

ولتوضيح المقصد هنا يمكن التصريح بأن حادثة "الطيار الفرنسي" [1] التي يعتبرها بعض المؤرخين معلما لبداية الأزمة لم تكن سوى القطرة التي أفاضت الكأس في العلاقة المتوترة سلفا بين الطرفين، كما أنا أصبحت ذريعة وظفتها هيئة الأركان وارتكزت عليها لترويج دعاية تذهب إلى اتام الجهاز التنفيذي للثورة بالضعف والتراجع أمام " بورقيبة المتهم بميوله المعادية للثورة".[2] وقد ساهمت تداعيات تلك القضية بدفع الخلاف المبطن نحو التأجج بصورة علنية عندما قامت بتقديم استقالتها في أوت 1961 ، ويمكن التدليل على النوايا الخفية لهيئة الأركان في التوظيف السياسي لهذه القضية ، بالإشارة إن أن تعامل الحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان العامة بخصوص تلك الحادثة لم يتضمن أي تجاوز للحدود التي كانت تتحكم في العلاقة بينهما ، على عكس النقد الذي يمكن أن يتم توجيهه إلى مبادرة جيش الحدود بإسقاط طائرة فرنسية على التراب التونسي المحايد دوليا ، والذي كان بتلك الصورة يمثل ملجأ آمنا بالنسبة لقيادة الثورة بشقيها السياسي والعسكري ولوحدات جيش الحدود نفسه .

والملفت للنظر أن أحد ضباط جيش الحدود وهو النقيب محمد زرقيني لم يتناول في مذكراته قضية إقدام رفيقه النقيب عبد الحميد عبد المؤمن الذي وصفه بشكل مبهم و غير مستساغ ب" أحد أبطال ديان بين فو" على إعطاء أوامر لجنود معسكر ملاق بإسقاط تلك الطائرة في 21جوان 1961 انطلاقا من التراب التونسي ، من زاوية أن ذلك وضع الحكومة التونسية في موقع حرج

---

(1) حول قضية " الطيار الفرنسي" أنظر : محمد البجاوي , **حقائق حول الثورة الجزائرية** , ص 197 ؛ سليمان الشيخ , **المرجع السابق** , ص109 , علي كافي , **مذكرات** , ص 260 . وأنظر أيضا :
Zerguini ,**Mémoires de combat et de lutte,op.cit** ,p 166 ; Ferhat Abbas **, l'indépendance confisquée** , p 198 ; Horne , **op.cit** , p 167

(2) للمزيد من التفاصيل حول مذكرة هيئة الأركان العامة التي أرفقتها بالاستقالة في 15 جويلية 1961 . أنظر : شتواح حكيمة , **المبادئ التنظيمية للثورة الجزائرية** , ص111-112؛ علي كافي , **مذكرات** , ص260-265 . و للإطلاع على النص الكامل لها .أنظر :
Harbi , **les archives de la révolution** , pp 322-332

جدا مع فرنسا ، أو بقراءته بصورة نقدية تنتهي إلى الاعتراف بأن عواقبه كان بالإمكان أن تكون وخيمة لصالح القوة الاستعمارية على عكس ما حدث على إثر الهجوم الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في فيفري 1958 . ولكن في المقابل حرص على تقديم تلك الحادثة بصورة سطحية وساذجة بالإشارة إلى أن الضغوط التي مارستها الحكومة المؤقتة على هيئة الأركان العامة من أجل تسليم الطيار الأسير إلى السلطات التونسية تلبية لطلب فرنسي باستعادته ، حرمت جنود وضباط جيش الحدود من الاحتفال بذلك الإنجاز الذي رفع معنوياتهم القتالية بشكل كبير[1]

كما أن تطور علاقة الظل بين هيئة الأركان مع بعض أعضاء الوفد الخارجي يعد من أبرز الشواهد التي تسمح بالقول بأن الطموحات السياسية لهيئة الأركان كانت مؤشرا عن سعي قادتها إلى تقوية مواقفهم أمام الحكومة المؤقتة. ويمكن أيضا دحض التفسير الذي يذهب إلى التلميح بأن الاتصالات السرية لهيئة الأركان العامة مع الزعماء الخمسة المسجونين كانت تهدف إلى الاحتكام إليهم لتسوية الأزمة التي كانت تجعلهم في مواجهة الحكومة المؤقتة، ويستند في ذلك إلى مطالبة قادة تلك الهيئة للحكومة المؤقتة في مذكرة الاستقالة بضرورة استشارة وإشراك التاريخيين المعتقلين في اتخاذ القرارات.

لأن ما قامت به هيئة الأركان فيما بعد ظهر بأنه لم يكن ينطلق من قناعتها بأولوية " المجموعة التاريخية " في تبوأ السلطة والقيادة بصورة مطلقة ، وإنما كان بهدف البحث عن حلفاء لها داخل تلك المجموعة لإسناد مواقفها السياسية ، كما أن الصورة التي تطورت من خلالها تلك الاتصالات كانت تكشف على أن هيئة الأركان العامة قامت بسبر أراء القادة الخمسة حول تصوراتهم المستقبلية ومواقفهم من الأزمة في صفوف القيادة الثورية ، ثم انتهت إلى الرهان على التحالف مع بن بلة ورفيقيه خيضر وبيطاط ، بعدما استعصى عليها إقناع بوضياف وأيت أحمد بالعدول عن التمسك بالاعتراف بشرعية الجهاز التنفيذي للثورة . وقد ظهر ذلك جليا من خلال التقارب الشديد الذي ظهر بين هيئة الأركان العامة وبن بلة في أعقاب إطلاق سراح الوزراء المسجونين في ربيع 1962 [2]

---

[1] Zerguini , **Op.cit**, p169

[2] حول القراءات المختلفة للاتصالات السرية بين قادة هيئة الأركان العامة و" معتقلي سجن الصحة " الخمسة في فرنسا . أنظر : علي كافي , **مذكرات**, ص 282 ؛ رابح لونيسي , **المرجع السابق** , ص 54 ؛ بن يوسف بن خدة , **اتفاقيات إيفيان** , ص 26 . وأنظر أيضا :
Abbas , **Indépendance confisquée** , p45 ; « sur le Maghreb et le mouvement national Algérien » **: interview de Ait Ahmed Hocine** , in **Sou'al** , N° 02 , juin 1982 , éditions sans frontières , paris , pp 112-133 ; Meynier , **L'histoire intérieure** , pp376-377 ; Zerguini , **op.cit** , pp 179-180

إن الفشل الذر يع الذي منيت به الجهود الميدانية العسكرية لهيئة الأركان العامة عند الجبهات الحدودية الشرقية والغربية في مقابل نجاحها غير المسبوق في إخضاع جيش الحدود لسلطتها وتحويله إلى جيش نظامي شكلا عاملا رئيسيا في اندفاع تلك الهيئة نحو السباق على السلطة في مواجهة الحكومة المؤقتة . لأن الانخراط في ذلك السباق سمح لها بالتورية على إخفاقها من ناحية وبتوظيف الثقل الذي تمكنت من تحقيقه بفعل إنجازاتا التنظيمية[1]

ولكن يجدر الاعتراف هنا بأن مثل هذا التحليل لا يبدو موضوعيا دون الإشارة إلى أن هيئة الأركان العامة لم تكن تمتلك على الرغم من ثقلها العسكري ما يؤهلها لتولي السلطة في الدولة المستقلة التي أعلن الشروع في مسار المفاوضات والتسوية عن آفاقها القريبة مع بداية عام 1961 لأن قادة الهيئة وأغلب عناصر الحاشية العسكرية التي كانت تحيط بم كانوا يفتقدون إلى الصفة الثورية التي كان يتمتع با خصومهم العسكريين في صفوف الحكومة المؤقتة وعلى رأس معظم ولايات الداخل . بالنظر إلى أنم لم يكونوا يوما ما من عناصر " النادي الثوري اليعقوبي " الذي كان يضم مجموعة من قدماء النخبة الثورية المؤسسة لجبهة التحرير الوطني . وإنما كانوا من الموعة التي يمكن أن نطلق عليها تسمية " العناصر العسكرية الصاعدة " التي أنجبتها الثورة، وسمحت لها ظروف حرب التحرير بالارتقاء إلى مواقع قيادية مختلفة.

4-4-3 **الدعاية والبحث عن واجهة سياسية للمنافسة على السلطة** :

إن إدراك قادة هيئة الأركان أهمية توظيف " الشرعية الثورية والتاريخية " التي كانوا يفتقدونا في مواجهة أبرز أعضاء الحكومة المؤقتة هو الذي دفعهم إلى الاستنجاد ببقية" التاريخيين" المعتقلين منذ عام 1956 في السجون الفرنسية ، و لكن الرهان الحقيقي بالنسبة لهم كان في الاحتفاظ بالنفوذ المطلق واليد العليا على جيش الحدود الذي نجحوا في صقله بعقيدة عسكرية غرست فيه فكرة الإيمان بأنه كان يمثل طليعة "الأمة والحارس الأمين لمبادئ الثورة " ، وبأنه كان " مدرسة للوطنية ومشتل حقيقي لتكوين الثوريين " الذين ألقيت على كواهلهم مسؤولية تاريخية تفرض عليهم مواجهة " القادة البورجوازيين الذين انحرفوا عن مبادئ الثورة " [2]

---

[1] يذهب فرحات عباس إلى تفسير لجوء هيئة الأركان العامة إلى المواجهة مع الحكومة المؤقتة بالقول بأن اقتراب نهاية الحرب كان حافزا دفع قادة الهيئة إلى القيام باستعراض القوة . وهذا ما يعني أن تلك الأزمة وسيلة بالنسبة لها للحصول على مواقع أكيدة في السلطة الوشيك تنصيبها على رأس الدولة المستقلة . أنظر :

Abbas **, Idem**, p 198

[2] سليمان الشيخ , **الجزائر تحمل السلاح** , مرجع سابق , ص 410

ويمكن القول بأن ترويج هيئة الأركان لهذه الأفكار في صفوف جيش الحدود الذي كان يعاني من عقدة بقائه على هامش المعركة ، كان يهدف إلى تخليصه من انتقادات مناوئيها في الحكومة المؤقتة و من بين قادة الداخل الذين كانوا يصفونه بجيش الثكنات والاستعراضات ، كما أنه كان ينطوي على النية في تحضيره للسيطرة على السلطة عند نهاية الحرب .

لكن الاعتماد على تلك القوة الرابضة عند الحدود لوحدها كانت ينطوي على مخاطرة جسيمة ، فكان النجاح في تحقيق تحالف مع بعض التاريخيين من أهم مكاسب هيئة الأركان العامة خلال أزمة 1961-1962 ، ثم أدركت تلك الهيئة أنه لم يكن كافيا لإزاحة الحكومة المؤقتة التي على الرغم من انفصام التحالفات الداخلية في صفوفها استمرت في أداء دورها كهيئة تنفيذية للثورة حتى تاريخ انعقاد ما يعرف ب"مؤتمر طرابلس" و هي التسمية التي تطلق على الدورة الرابعة الغير مكتملة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في ماي- جوان 1962 . كما أن سلطة هيئة الأركان بقيت شكلية على ولايات الداخل إلى غاية بداية عام 1962 وسمعتها في الأوساط الشعبية في الجزائر كانت مغمورة إلى حد كبير .

كان على هيئة الأركان إيجاد حلول لتلك الثغرات التي كانت تصب في صالح الحكومة المؤقتة حتى ربيع سنة 1962 الذي تم فيه الإعلان عن وقف إطلاق النار ، فقامت باللجوء إلى توظيف جملة من الوسائل " الميكيافلية " من أن أجل تحقيق مآربها ، ومن أهم تلك الوسائل توظيف دعاية مغرضة واسعة النطاق ضد الحكومة المؤقتة في أوساط وحدات جيش الحدود في كل من تونس والمغرب ، ثم اتبعتها بالقيام بمحاولات اختراق للولايات من أجل استمالتها إلى صفها في الشهور الأولى من عام 1962 .

و عند الإعلان عن الاتفاقيات الأخيرة في أيفيان سارعت هيئة الأركان العامة إلى الإعلان عن رفضها لشروط وقف إطلاق النار واعتبرتها تنازلا خطيرا لصالح الاستعمار [1]، وعبرت عن مواقفها المؤيدة للاستمرار في الحرب ، ثم قامت بتكثيف المناوشات على الحدود إلى درجة دفعت بن طوبال

---

[1] يعزو خالد نزار في مذكراته سبب الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة إلى عدم استشارة قادة هذه الأخيرة عند الشروع في المفاوضات , دون أن يستدرك بأن ممثلي هيئة الأركان شاركوا كملاحظين فيها ثم انسحبوا منها قبل نهايتها , وعندما أعلنت نتائجها سارعوا حسب ما اشار إليه كل من سليمان الشيخ محمد تقية إلى اتهام الحكومة المؤقتة بالخيانة على لسان الرائدين قايد أحمد وعلي منجلي اللذين وقفا يخطبان ويحرضان جيش الحدود على المواجهة . وقد ذهب محمد حربي إلى أن موقف هيئة الأركان من اتفاقيات إيفيان كان مرتبطا بخلافها مع الحكومة المؤقتة أكثر من ارتباطه بمحتوى تلك الاتفاقيات , وهذا ما يكشف أن مسار ونتائج المفاوضات كانا عاملين في تأجيج الصراع حول السلطة أنظر : سليمان الشيخ , **المرجع السابق** , ص411 . وانظر أيضا :
Harbi **, mirage et réalité** , p 293 ; Nezzar , **op.cit** , pp19-20 .

إلى اتام بومدين بأنه كان يحاول التشويش على الاتفاقيات التي تم إبرامها مع الحكومة الفرنسية في 19 مارس 1962 [1] ، ويمكن القول بأن موقف هيئة الأركان الرافض لنتائج مفاوضات إيفيان كان من أكثر مواقفها الميكيافلية لأنه لم يكن يتوافق مع مواقعها العسكرية الحقيقية التي كانت بعيدة عن ساحة المعركة ، وإنما كان يرمي إلى تحقيق أهداف سياسية دعائية على حساب الحكومة المؤقتة .

اشتدت دعاية هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة ابتداء من مارس1962 ، وانساق بن بلة وخيضر وبيطاط وراءها ، وانقلب التاريخيون الثلاثة عن مواقفهم المؤيدة لمسار المفاوضات وللتسويات التي تمخضت عنه بسرعة شديدة بعد إطلاق سراحهم ، واندفعوا نحو كيل الاتامات والشتائم للوفد المفاوض وللحكومة المؤقتة [2]

إن التقارب الكبير الذي شهدته العلاقة بين التاريخيين الثلاثة وهيئة الأركان العامة في الفترة الممتدة من مارس إلى ماي 1962 شكل أول خطوة باتجاه ظهور ما يعرف بتحالف بن بلة –هيئة الأركان الذي تمكن من إزاحة الحكومة المؤقتة من السباق نحو السلطة ونجح في فرض قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني قبل أسابيع قليلة من الإعلان عن الاستقلال . بعد أن تحول إلى جبهة عريضة ضمت في صفوفها كل من بن بلة وخيضر وبيطاط إلى جانب ثلاثي هيئة الأركان ومن ورائهم حشد من ضباط جيش الحدود وعدد من قادة الولايات التي خرجت عن طاعة الحكومة المؤقتة

---

(1) علق خالد نزار في مذكراته على هذا التصريح قائلا أنه " كان يعبر عن الدناءة والوضاعة التي كانت تميز أعمال بعض وزراء الحكومة المؤقتة وتكشف مدى تعطشهم للسلطة " , لكنه وقع في الالتباس فيما بعد عندما أشار إلى أن " تاريخ 19 مارس 1962 كان بالنسبة لنا (جيش الحدود) يوم حداد وليس يوما للنصر ", و لم يفوت النقيب زرقيني الفرصة في مذكراته لدحض وتفنيد ما ذهب إليه بن طوبال ثم حاول التدليل على فكرته بالإشارة إلى أن الوفد المفاوض كان يطلب من هيئة الأركان تكثيف عملياتها في 20 ماي 1961 ,وقفز على السياق التاريخي لأن بن طوبال كان يقصد مناوشات مارس 1962 (عشية توقيع الاتفاقيات وليس ما يقارب السنة من قبل) .وهذا ما يوضح أن هيئة الأركان العامة كانت تصور الانجاز الذي حققته الحكومة المؤقتة لجنودها بأنه كان هزيمة أمام الاستعمار في الوقت الذي كانت فيه الجماهير الجزائرية تحتفل بنهاية ليل الاستعمار الطويل . أنظر :

Général, Nezzar,**Op.cit** , p 23 et p 203 ; colonel Zerguini, **op.cit**, p 160.

(2) انقلاب كل من بن بلة وخيضر على نتائج المفاوضات بمجرد إطلاق سراحهما من السجن بعدما كانوا قد أعلنوا تزكيتها من داخله عندما زارهما كل من محمد بن يحي وعبد العزيز بوتفليقة في سجن أولنوي (باسمين مستعارين وجوازي سفر تونسي ومغربي) في 18 ديسمبر 1961 , ويذكر محمد حربي أنهما قاما بتوجيه شتائم لكل من الحكومة المؤقتة والوفد المفاوض عند أول احتكاك بينهما في مطار جنيف في سويسرا , إذ وصف الأول الحكومة بعبارة " محيط القاذورات" , وذهب الثاني إلى وصف الوفد المفاوض بعبارتين " المجموعة القذرة " و "سلة السلاطعون"(نوع من أنواع السرطان تعيش في المياه العذبة) . أنظر :

Harbi **, mirage et réalité** , p 326 et p 328 ; Meynier ,**Histoire intérieure** , p 376 .

وبعض قدماء القادة والإطارات الذين كانوا يعتبرون أنفسهم ضحايا لتعسف العناصر النافذة في الهيئات التنفيذية المتعاقبة للثورة في سنوات 1957-1962[1] .

ويمكن القول بأن ذلك التجمع لم يكن في جوهره تحالفا إلا فيما يتعلق بالمواقف من الحكومة المؤقتة ، لأنه كان وسيلة لتحقيق مآرب في اتجاهات مختلفة بالنسبة لأطراف التي كان يتشكل منها ، فقد كان تواجد بن بلة ورفيقيه في مقدمة ذلك التحالف فرصة بالنسبة لهيئة الأركان العامة التي وجدت فيهم واجهة سياسية "ثورية" منافسة لتلك التي كان كانت تتبوأ القيادة الفعلية للحكومة المؤقتة ، كما أن انضمام ثلاثة من قادة الولايات إلى صفوف ذلك التحالف ، وانقلاب ضباط ولاية أخرى على قادتها سمح لها بكسب رهان الحكومة المؤقتة على حياد ولايات الداخل وولائهم لها من أجل إرغام هيئة الأركان على الانصياع للجهاز التنفيذي للثورة .

كما أن بن بلة كان يرى في موقف هيئة الأركان المنحازة إلى جانبه فرصة لتجاوز منافسيه من التاريخيين الآخرين من أمثال بوضياف وأيت أحمد وكريم بلقاسم من ناحية . وأداة مثلى بالنظر إلى قوتها العسكرية الكبيرة للسيطرة على السلطة عن طريق اللجوء إلى استخدام التهديد بالقوة ، ثم استخدام القوة نفسها لفرض الأمر الواقع على الخصوم السياسيين في الحكومة المؤقتة وعلى بقية القادة العسكريين المعارضين لمشروع تحالف بن بلة- هيئة الأركان العامة الرامي إلى الاستيلاء على السلطة بالقفز على الهيئات الشرعية للثورة [2]

ولكن تجدر الإشارة إلى أن تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة لم يستطع على الرغم من ثقل الحشد الذي كان يمثله من تمرير مخططاته الرامية إلى الاستحواذ على السلطة في البلاد عبر الهيئة التشريعية للثورة ، كما أنه لم ينجح في تسويق دعايته المضادة للحكومة المؤقتة إلا في أوساط

---

(1) من أشهر هؤلاء علي محساس الذي نجا من التصفية في تونس عام 1957 , وأوعمران المبعد من الحكومة المؤقتة والمنفي إلى تركيا عام 1958 , والرائد العربي برجام (الميلي) الذي كان يعتبر نفسه ضحية للجهوية في قيادة الولاية الثانية , و كل من أحمد فرنسيس وفرحات عباس المبعدين من الحكومة المؤقتة في أوت 1961 , وخليفة لعروسي مدير ديوان بوصوف الذي أزيح من منصبه في بداية 1962 بعد اتهام زوجته الفرنسية بالتجسس

(2) ذكر فتحي الذيب أن بن بلة صرح لعبد الناصر بأنه سوف يعتمد على جيش الحدود للسيطرة على السلطة في صيف عام 1962 , وأكد محمد عثمان الصيد رئيس الوزراء الليبي آنذاك هذه الفكرة في مذكراته عندما أشار إلى أن بن بلة تعمد إفشال الوساطة الليبية لحل خلافه مع الحكومة المؤقتة التي أرسلت وفدا مشكلا من كريم بلقاسم ومحمدي السعيد ومحمد بودة للالتقاء به في بنغازي , لكن بن بلة فضل الانسحاب من الاجتماع بعدما جاء رئيس الحكومة المصري علي صبري لاصطحابه إلى القاهرة بناءا على طلب عاجل من عبد الناصر . وأبدى رئيس الوزراء الليبي تأسفه في ما بعد على عدم تسليم أسلحة جيش التحرير في قواعد ليبيا للحكومة المؤقتة لأنه أوفى بعهد قدمه لبن بلة لكن هذا الأخير لم يفي بوعده له بعدم الدخول إلى الجزائر على أسنة الرماح . أنظر :

فتحي الذيب , **المصدر السابق** , ص 581 ؛ محمد عثمان الصيد , **محطات من تاريخ ليبيا : مذكرات** , أعدها للنشر طلحة جبريل , مطبعة النجاح الجديدة , الرباط , المغرب , 1996 , ص 180 .

معسكرات جيش الحدود في تونس والمغرب و في نطاق ضيق داخل الولايات التي انحاز قادتها إلى هيئة الأركان العامة في آخر اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد في طرابلس في ماي- جوان 1962 ، ولكن ذلك التحالف تمكن من فرض سلطة تنفيذية انتقالية للدولة الجزائرية المستقلة بصورة مثيرة للجدل والشبهات في صيف وخريف عام 1962 ، بعدما نجح في تفجير الهيئة العليا للثورة التي استطاعت محاصرة الطموحات الجارفة لعدد كبير من القادة بداخلها لمدة ستة سنوات كاملة . [1]

---

[1] إن الصورة التي تم من خلالها حسم الصراع حول قيادة الثورة في نهايتها أدت إلى إحداث انقسامات عديدة في صفوف النخبة الثورية استمرت لعقود فيما بعد وإلى تهميش عناصر تلك النخبة التي كانت تنتمي إلى تيارات الحركة الوطنية , ويمكن القول بأن الطموح الجارف نحو الزعامة الفردية كان أحد العوامل التي نتج عنها تدمير المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية قبل أن تتاح لها الفرصة للتحول إلى مؤسسات دولة وطنية , كما إن اللجوء إلى توظيف القوة من أجل فرض سلطة سياسية أدى إلى افتقاد تلك السلطة العسكرية في جوهرها إلى الإجماع والشرعية , وهو ما حاولت تعويضه عن طريق كبت كل التناقضات السياسية بمنع التعددية و تحويل الحزب- الأمة سابق إلى حزب- دولة يشكل أداة للرقابة على المجتمع وواجهة للنظام السياسي لمدة طويلة بعد الاستقلال .

الفصل الخامس:

مسار تطور قيادات الولايات التاريخية

1962-1956

1-5/ الولاية الأولى (الأوراâ) 1956-1962 :

شكلت منطقة الأوراس قاعدة الارتكاز الأولى التي استندت إليها الثورة التحريرية في بداية العمل المسلح ،و لم تكن الجغرافيا هي العامل الأساسي الذي جعل من هذه المنطقة العرين الأول للثورة ، وإنما يرجع ذلك إلى جهود عدد من رجالها الذين جعلوا منها المنطقة التاريخية الأكثر تنظيما وعدة من بقية المناطق الأخرى ، ويعود الفضل في توحيد صفوف قبائلها و في توجيه المنطقة برمتها نحو المشروع الثوري إلى مجموعة من قدماء المنظمة الخاصة ومن بعض مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذين التفوا حول مصطفى بن بوالعيد قبيل الانطلاقة بعدة أشهر .

5-1-1 بصمات القائد الأول :

إن نجاح بن بو العيد في الاحتفاظ بالتنظيم السري الشبه عسكري للتيار الاستقلالي كان من بين أهم إنجازاته في سياق جهوده الفردية في التحضير للثورة المسلحة ، ولا تكاد تضاهيه في هذا سوى منطقة القبائل التي تجنب فيها قادة المعاقل ما تعرضت إليه صفوف المنظمة الخاصة من ضربات أدت إلى تفكيك تنظيمها واعتقال المئات من أعضائها في سنوات 1950-1952 [(1)] ، و تمكن بن بو العيد أيضا من تحويل منطقة الأوراس إلى ملجأ للعناصر الفارة من المطاردة الاستعمارية .

لقد تميز بن بو العيد بأنه كان من أكثر عناصر مجموعة التاريخيين نشاطا وحيوية في التحضير للعمل المسلح ، ويكاد يكون صاحب العبء الأكبر من بينهم إلى جانب محمد بوضياف ، وليس في مثل هذا المذهب أدb نزوع نحو المفاضلة ولكن الشواهد التاريخية تسمح للباحث بأن يكتشف البصمات الفردية البارزة لعينات من القادة الثوريين في ظل العمل الجماعي المكثف الذي تم من خلاله إعداد المشروع الثوري .

و تقدم لنا شخصية بن بو العيد في السياق نموذجا فريدا من بين القادة الرواد لأنا كانت تجمع بين صفات متعددة أهلت صاحبها لتبوأ قيادة الثورة في منطقة لم تجتمع فيها كلمة القبائل المتنافسة تحت لواء أي زعيم من قبل . لكنه تمكن من تحويل منطقة الأوراس إلى ما يشبه العشيرة الواحدة التي تأتمر بأوامر شيخها عندما قام بدفعها نحو الثورة ، ولم يكن زاده في ذلك ثروته

---

(1)Hartmut Elsenhans **, la guerre d'Algérie 1954-1962**, ED publisud ,1999 , p433

الطائلة وإنما كان نجاحه محصلة للسمعة الكبيرة التي عرف بها كقائد لمعقل الأوراس وكمناضل أصيل وملتزم في صفوف التيار الاستقلالي[1]

قاد بن بو العيد الطلائع الأولى لجيش التحرير الوطني عند انطلاقة الثورة وجمع حوله في اجتماع دار بولقواس بقرية عين الطين (أريس) مابين 300 و 396 مجاهدا[2]، وتذكر الروايات الشفوية لعدد من المجاهدين المقربين منه أنه قام بتقسيم مجاهدي الأوراس إلى تسع وثلاثين فوجا ليلة أول نوفمبر[3] ، وكان الفوج يتكون من مجموعة تتراوح مابين ال20و30 رجلا[4] وأسند بن بو العيد قيادة معظم الأفواج إلى مجموعة تتكون من 27 عنصرا من قدماء المنظمة الخاصة الذين كانوا من أكثر العناصر مقدرة على قيادة مختلف مناطق الأوراس ، وكان من أشهر هؤلاء شيحاني بشير وعباس لغرور و عجول و مسعود بلعقون وعبد الوهاب عثماني و محمود الواعي ولخضر لعبيدي ولزهر شريط والطاهر نويشي وغيرهم .

لقد كان بن بو العيد يعتقد بأن منطقة الأوراس كانت تمتلك القدرة على الصمود أمام القوات الاستعمارية لفترة طويلة ، وهو ما دفعه إلى تقديم وعود إلى رفاقه في لجنة الستة قبيل الانطلاقة بإمكانية تحمل المنطقة الأولى لعبئ الثورة لمدة ثمانية عشر شهرا [5]،وكان أسلوب المواجهة المباشرة مع الجيش الفرنسي ينم عن رغبة حقيقية عند قادة الأوراس في تحويل منطقتهم المنيعة جغرافيا إلى منطقة محررة[6] ، لكن تطورات الحرب وتركيز القوات الاستعمارية على محاصرة المعقل الأول للثورة بهدف تحويله إلى مقبرتها على حد تعبير أحد الجنرالات الفرنسيين ، فرضت على بن بو العيد اللجوء إلى تقوية وتعزيز صفوف جيش التحرير بالمنطقة الأولى عن طريق البحث عن مصادر جديدة لتسليح أعدادا كبيرة من الرجال الذين التحقوا بالثورة بعدما تعرضوا للموجات

---

(1) جمال قنان ," دور الشهيد مصطفى بن بو العيد في الإعداد لثورة غرة نوفمبر 1954" ,**مرجع سابق** , ص 69

(2) العقيد الحاج لخضر , **قبسات من ثورة نوفمبر 1954** , شركة الشهاب للنشر ,د ت, الجزائر ,ص 59 . وأنظر أيضا :
Daho , Djerbal , « le 1er novembre 1954 : l'événement et sa portée » , p 127 ; IN **La nuit rebelle ,** édition La Tribune , novembre 2004 , Alger

(3) أورد هذا الرقم يوسف مناصرية في مقال بعنوان :" واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954-1955 "_**الملتقى الوطني : مصطفى بن بوالعيد والثورة الجزائرية** (مرجع سابق).ص34 .بينما ذكر محمد العربي مداسي أن عدد أفواج الأوراس عند الانطلاقة كان 25 فوجا فقط بما فيها فوج "الصحراء" الذي كان يقوده الشهيد حسين برحايل في منطقة بسكرة (مشونش/أولاد جلال) . أنظر :
Mohamed Larbi Madaci , **les Tamiseurs du sable : Aurès- Nememchas 1954-1959** , éditions ANEP ,2001 , pp 13-14

(4) العقيد الحاج لخضر **, نفسه ,** ص 62 .

(5) محمد عباس ," فكرة الثورة في التجربة الجزائرية : حزب ثوري- طليعة مسلحة وشعب جاهز للثورة" ,_**الحدث العربي والدولي** , العدد 24 (خاص بالثورة الجزائرية) , نوفمبر 2002 , ص21.

(6)Mammeri , **op .cit** , p103

الأولى من القمع الاستعماري ،وكانت مناطق بسكرة وودادي سوف من أهم المراكز التي كان بن بو العيد يعتمد عليها ، و لكن مساعيه في استرجاع المخزون الهام من الأسلحة التي كانت مودعة في المناطق المحيطة بوادي سوف انتهت إلى الفشل عندما أدرك أن الشرطة الاستعمارية بدعم من العملاء الجزائريين تمكنت من اكتشافه ثم قامت بتوزيعه على وحدات الحركى[1] .

تحمل بن بو العيد وقع تلك الخيبة بمفرده فترك قيادة المنطقة لنائبه الأول شيحاني بشير وأوصى مساعديه لغرور وعجول برعاية الأمانة و الحفاظ على وحدة الصف عندما توجه صوب الحدود الليبية بغية الحصول على الأسلحة من قاعدة طرابلس التي أسسها رفقة بن بلة في منتصف أوت 1954.ولكن الحظ لم يحالفه في عبور الحدود التونسية – الليبية إذ تم اعتقاله من طرف الشرطة الفرنسية في منطقة بن قردان في فيفري 1955[2]

و لم تظهر الانعكاسات السلبية لاعتقال بن بو العيد على أداء القيادة التي تركها من خلفه بصورة مباشرة وسريعة، لأن خليفته الأول بشير شيحاني تمكن في فترة قصيرة من أن يتحول إلى قائد سياسي و ميداني يحظى باحترام شديد في أوساط رجاله في المنطقة الأولى ، و نجح شيحاني أيضا في التقارب والتنسيق مع زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية منذ بداية صيف 1955 . وقد تمخضت تلك الجهود عن إبرام اتفاق تحصل زيغود بموجبه على كمية من الأسلحة وتنازل فيه عن منطقة سوق أهراس لقيادة المنطقة الأولى .

وقد ظهر فيما بعد أن الحاجة إلى السلاح هي التي دفعت زيغود إلى ذلك الاتفاق ، لأنه كان يفكر في القيام بجمات شاملة في كل مناطق الشمال القسنطيني بدف كسر عزلة المنطقة

---

(1) ذكر عبد الوهاب عثماني أحد رفقاء بن بوالعيد أن هذا الأخير سرعان ما أدرك الحاجة إلى المزيد من الأسلحة بعدما لاحظ إقبال السكان في الأوراس على الالتحاق بالثورة , فتوجه في نهاية عام 1955 إلى بسكرة بحثا عن الحاج محمد بلحاج الذي كان يحتفظ في قرية قمار (الوادي) بكمية معتبرة من البنادق والمسدسات(03 ألاف قطعة) , ولكن خيبة أمله كانت كبيرة عندما بلغه نبأ اكتشاف أمر تلك الأسلحة وتوزيعها على وحدات الحركى هناك, فعاد بأدراجه صوب رفاقه في المنطقة الأولى وأطلعهم على نواياه في التوجه إلى طرابلس للحصول على السلاح . أنظر:

عبد الوهاب عثماني ," التحضير للثورة في الأوراس و تكوين الأفواج" , جمعية أول نوفمبر بباتنة , **الملتقى الوطني الأول حول الثورة** , باتنة , 1989 , ص :87-95 .

(2) للإطلاع على تفاصيل اعتقال بن بوالعيد أنظر : جمال قنان , "دور الشهيد مصفى بن بوالعيد في الإعداد لغرة نوفمبر 1954" , جمعية أول نوفمبر باتنة , **الملتقى الوطني الأول حول الثورة** , باتنة ,1989 , ص 66-77 .

الثانية عن النشاط الثوري ، وتخفيف الضغط عن الأوراس التي تحمل الجزء الأكبر من عبء الثورة في الأشهر العشرة الأولى [1]

لقد كان شيحاني بشير مناضلا قديما في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية وفي المنظمة الخاصة ، و يتمتع بثقافة سياسية متميزة نتيجة لتكوينه المزدوج لأنه كان خريج مدرسة فرنسية في قسنطينة و خريج معهد بن باديس الذي زاول فيه دراسة قصيرة به خلال إقامته عند عائلة الشيخ عبد الحميد بن باديس ، وكان موضع ثقة بن بو العيد لكنه لم يكن يمتلك مكانة وحضور بن بو العيد بين قادة منطقة الأوراس لأنه لم يكن من أبناء المنطقة بالمولد ، وهذا ما ارتكزت عليه دعاية خصومه ومنافسيه على القيادة بصورة غير معلنة .

في أعقاب معركة الجرف الشهيرة شرع خصوم شيحاني في نسج الخيوط الأخيرة لأول عملية تصفية داخلية في صفوف القيادة العليا للثورة . فقام عدد من قادة النواحي وعلى رأسهم كل من عباس لغرور وعجول وعبد الحي بتوجيه اتام إلى كل من شيحاني بشير وكاتب المنطقة الأولى بالانحراف الأخلاقي ، و تم التمهيد بذلك لمحاكمته في ظروف غامضة دون إعطائه أية فرصة للدفاع على نفسه .

لقد تمت تصفية شيحاني بعدما روج خصومه تهمة الشذوذ التي أنكرتها الكثير من الشهادات التاريخية لعدد من القادة و المجاهدين في منطقة الأوراس ، و هو ما يكشف أن تلك التهمة لم تكن إلا ذريعة لتبرير تصفية أحد أبرز قادة المنطقة الأولى في مرحلة الانطلاقة [2]

ولم يستطع مصطفى بن بو العيد جمع الشمل في منطقة الأوراس بعد فراره من سجن الكدية في قسنطينة في نهاية عام 1955 ، لأنه أصدم بمواقف رافضة لقيادته من طرف عدد من مساعديه

---

(1) أشار محمد عباس إلى أن شيحاني وجه رسالة استغاثة إلى زيغود يوسف يحثه فيها على المبادرة بتخفيف الضغط عن الأوراس فطلب هذا الأخير منه بعض الأسلحة . والغريب أن ذلك التنسيق الذي أثمر هجومات الشمال القسنطيني فيما بعد اعتبره عاجل عجول سببا وذريعة لتبرير تصفية شيحاني لأنه قام بإرسال كمية الأسلحة التي غنمتها منطقة الأوراس لزيغود يوسف في الشمال القسنطيني (جوان 1955) , وكلف مجموعة مكونة من 40 مجاهد (من رجال عجول ولغرور) بمهمة إيصالها , و تمكن هؤلاء من ذلك لكنهم عند عودتهم وقعوا في كمين فرنسي انتهى إلى إبادتهم جميعا , وهو ما أثار حنقهما على المبادرات التي كان يقوم بها شيحاني .أنظر : محمد عباس , **ثوار عظماء** , ص194 ؛ محمد عباس ," شهادة المغضوب عليه" عاجل عجول , الحلقة الأولى , **جريدة الشروق اليومي**,العدد 642 , 09 /2002/12 , ص 07 .

(2) لم يشر عاجل عجول في شهادتيه(للتوضيح : الأولى مسجلة بتاريخ 1985/09/03 بمقر منظمة المجاهدين بمدينة باتنة, والثانية مكتوبة اعتمد عليها محمد العربي مداسي في تأليف كتاب) إلى بينات حول تهمة الشذوذ التي روجت لتبرير تصفية شيحاني , ولكنه تعرض بالتفصيل إلى خطوات المؤامرة واعترف بأنها كانت بدافع "حب الرئاسة" عند عدد من القادة الشاوية ومن النمامشة الذين اجتمعوا حول تصفية شيحاني ثم تصارعوا من بعده حول القيادة .

للإطلاع على المزيد من التفاصيل أنظر: **جريدة الشروق اليومي**: عدد 09 ديسمبر2002 ص7 و عدد:16 ديسمبر 2002.وأنظر أيضا :
Mohamed larbi, ELMadassi, **les Tamiseurs de sable : Aurès- Nememchas 1954-1959**, Ed ANEP, Alger, 2001 ,pp129-135

المقربين السابقين من أمثال عاجل عجول الذي لجأ إلى التشكيك في قصة فرار بن بو العيد من السجن وفي خلفياتا ، و يمكن أن نفسر موقف عجول من بن بو العيد بأنه كان يعبر عن تمسكه بطموحه للزعامة وعن تخوفه من العقاب بفعل تصفية شيحاني في الوقت ذاته .

5-1-2 ظاهرة "المشوشين" أو فوضى القيادة في الأوراس:

و عجل استشهاد بن بو العيد بعد أربعة أشهر من التحاقه بالمنطقة الأولى من تزايد النزاعات الداخلية بين القادة المحليين ، وظهرت أولى الصدامات في مجال الأوراس حول استخلاف بن بو العيد بين قبائل الشاوية مثل التوابة وبني سليمان ، ثم انتقلت نحو قبائل النمامشة التي تحول قادتا إلى زعماء مناطق منفصلة عن قيادة المنطقة الأولى ، و تشتت الصفوف إلى درجة أن بعض القبائل أصبحت تمتلك جيوشا وقادة قبليين متنافسين فيما بينهم ، ورافضين للخضوع أو الاعتراف بأية سلطة ثورية عليا[1]

ويمكن القول أن فشل قادة الأوراس في ملء الفراغ الذي تركه كل من بن بو العيد و شيحاني كان من الأسباب الرئيسية في بروز ظاهرة المجموعات الانفصالية التي عرفت في أدبيات جيش وجبهة التحرير الوطني خلال الثورة بمجموعات " المشوشين"[2] .

وقد تعاظم دور تلك المجموعات في سنوات 1956-1959 في الولاية الأولى ، وتحولت إلى قوة معتبرة انتصبت كعقبة كبيرة أمام حركة قوافل السلاح في ذهابا وإيابا من الحدود الشرقية إلى الولايات الداخلية . كما تحولت تلك العصابات التي سيطرت في فترة ما على منطقة بأكملها من مناطق الولاية الأولى إلى عقبة حقيقية في وجه القيادة المركزية [3] ، وقد ظهر ذلك من خلال إقدام القادة المتمردين على ارتكاب أخطاء جسيمة في حق جيش التحرير الوطني ، مثل القيام

---

[1] بلغ الشقاق والصراع بين القادة المحليين في الأوراس مستوى خطيرا بعد استشهاد كل من شيحاني في 23 اكتوبر1955 وبن بوالعيد في 23 مارس 1956 , حتى أن جيش التحرير الوطني تحول إلى ما يشبه مليشيات تابعة لقادتها وعشائرها . أنظر : الرائد عثمان سعدي بن الحاج , **مذكرات** , **مصدر سابق** , ص 76-77 و ص104 وص 128 .

[2] المشوشون : تسمية شائعة في وثائق ومذكرات قادة الأوراس و يقصد بها الإشارة إلى المجموعات المسلحة المتمردة التي لم تكن تخضع إلى النظام الثوري في المنطقة (ثم الولاية الأولى) ولا تعترف بسلطة القيادة العليا أو المركزية للثورة في الداخل وفي الخارج على حد سواء .وقد استمر تواجد هذه المجموعات من عام 1956 إلى نهاية 1960

[3] يتيح التقرير الذي رفعه الرائد مصطفى بن نوي الذي كان يقود الولاية الأولى بالنيابة (ماي1959- أكتوبر 1961) إلى هيئة الأركان العامة بتاريخ 21 نوفمبر 1961 الإطلاع على معطيات هامة تشير إلى تعداد المجموعات الرئيسية(أكثر من 700 رجل في 1959) وإلى أبرز قادتها وانتماءاتهم القبلية(بني ملول ,السراحنة , بني بوسليمان والتوابة) , ويتضمن التقرير أيضا إحصائيات حول جيش التحرير الوطني بالولاية الأولى (الوضعية في ماي 1959) ,ومستويات تسليح الوحدات والوضعية المالية والتأطير . أنظر النص الكامل لهذا التقرير(باللغة الفرنسية) في عبد الحميد زوزو, **محطات في تاريخ الجزائر : دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية** ,ص: 441-485 .

بمصادرة أسلحة القوافل عند اجتيازها لمناطق نفوذهم ، و اللجوء في مرات عديدة إلى تصفية العشرات من جنود الولايتين الثالثة والرابعة خلال مرافقتهم لقوافل الأسلحة القادمة من تونس[1] .

كما ساهم قادة المجموعات المتمردة في زرع الغموض وفي إرباك جهود ونشاط ضباط الولاية الأولى عندما تحولوا إلى ابتزاز السكان وإرغامهم على دفع الاشتراكات إليهم ، و قاموا بطرد وتصفية ممثلي التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني في المناطق التي كانت تخضع لسيطرتهم ، وعلى الرغم من أن أغلب هؤلاء القادة استمروا في مواجهة القوات الاستعمارية ولم يرتموا في أحضان الخيانة والعمالة إلا أنهم ظلوا يشكلون خطرا داهما بالنسبة لمسعى القيادة التنفيذية العليا للثورة الرامي إلى توحيد كل معاقل الداخل ووضعها تحت إشراف موحد سياسيا وعسكريا .

فقد وجدت لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها في مواجهة معضلة تنظيمية عويصة في منطقة الأوراس التي حولها مؤتمر الصومام إلى الولاية التاريخية الأولى في التقسيم السياسي العسكري الجديد الذي أقره، وحاولت تلك اللجنة استكشاف واستجلاء حقيقة التطورات في الأوراس عندما قامت بتشكيل لجنتين للتحقيق في ملابسات اختفاء كل من بن بو العيد وشيحاني ، و قاد تلك اللجنتين كل من العقيدين محمدي السعيد عميروش في نهاية عام 1956 وفي مطلع عام 1957،وعلى الرغم من فشلهما في تسوية المشاكل المتعلقة بالجماعات المتمردة (المشوشين) إلا أنهما نجحا في تثبيت عدد من القادة على رأس مجلس الولاية الأولى بعد جلسات عديدة جمعتهما في تونس مع ممثلين عن الأوراس[2]، وقد ترك العقيد عميروش في مهمته تلك بصمات هامة عندما قام بترقية عدد من الضباط الشباب الذين تبوؤوا فيما بعد مواقع قيادية في الولاية الأولى وعلى رأس هيئة الأركان الشرقية .

---

[1] أشار جيلبرت مينيي إلى أن مسعود بن عيسى أحد القادة المنشقين في الأوراس قام في نهاية عام 1957 باعتراض سبيل 146 شاب تم تجنيدهم حديثا في الولاية الثالثة عندما كانوا في طريقهم إلى تونس عبر الولاية الأولى , وعلى الرغم من أنهم كانوا عزلا (طلبة في معظمهم) إلا أنه أمر بتصفيتهم ذبحا , ثم أعلن بأنه ثأر لقادة الأوراس الذين تعرضوا للتصفية على يد لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس في واقعة حمام ليف الشهيرة . أنظر :

Meynier , **L'Histoire intérieure du FLN** , p395

[2] أنظر محاضر جلسات اجتماعات مؤرخة في 04 جانفي 1957 و 2 و 12 أفريل 1957 عقدها كل من العقيدين أوعمران ومحمدي السعيد و الرائد عميروش مع قادة الولاية الأولى في تونس وفي الأوراس و التي شارك فيها كل من العقيد محمود الشريف و الرواد محمد العموري وعبد الله بلهوشات وأحمد نواورة والنقباء الطاهر نويشي والحاج علي(حركاتي) وإبراهيم كابويا وحيحي المكي وغيرهم .والتي قام بنشرها الأستاذ علي تابليت بعدما تحصل عليها من طرف المجاهد محمود الواعي في مقال تحت عنوان : "تنظيم هياكل ولاية الأوراس- النمامشة 1956-1957" , **مجلة المصادر** , العدد 06 , مارس 2002 , المركز الوطني للبحث والدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر , الجزائر , ص :187-243 .وأنظر أيضا محاضر جلسات مماثلة مؤرخة في04 و 05 و11 جانفي 1957 نشرها الرائد عمار ملاح في كتابه : **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر**, دار الهدى للطباعة النشر,عين مليلة , 2004 , ص134-146 .

ثم قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بتعيين العقيد محمود الشريف على رأس قيادة الولاية الأولى بدف مqالشغور ، ولكن تلك الخطوة سرعان ما جوبت برفض شديد من طرف قادة المناطق الذين أعلنوا امتعاضهم من ذلك التعيين بالنظر إلى ماضي محمود الشريف وتجربته الاحترافية في صفوف الجيش الفرنسي[1]. و لم تتوقف ردود فعل القادة المحليين في الولاية الأولى المناهضة للقيادة التنفيذية عند مستوى الاحتجاج على تعيين القائد الجديد لمنطقة الأوراس ، وإنما كان ذلك مجرد تعبير علني أولي عن رفضهم للاعتراف بمقررات الصومام و بالهيئات القيادية العليا التي انبثق عنها .

ولم تتمكن قيادة الثورة ومن وراءها العقيد محمود الشريف من إخماد الأصوات المناوئة لسلطتها في الولاية الأولى ، وفي المناطق الحدودية الشمالية الشرقية إلا بإزهاق الدماء و توظيف القمع والترهيب ، فقد تمت تصفية عدد من أبرز القادة المحليين الرواد من أمثال عباس لغرور وعبد الحي ولزهر شريط عندما حاولوا جمع رجالهم لمواجهة قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس ، و يذكر محساس أن عدد الذين تمت تصفيتهم جسديا على يد لجنة التنسيق و التنفيذ في تونس بلغ 18 مجاهدا من أبرزهم عباس لغرور ولزهر شريط.[2]

5-1-3 **الولاية الأولى بقيادتين(ميدانية وخارجية) :**

و لكن على الرغم من نجاح الجهاز التنفيذي الأعلى للثورة في إزاحة هؤلاء القادة ، إلا أن محمود الشريف الذي استمر في الإشراف على ولايته من تونس لم يتمكن من فرض النظام با لأنه لم يكن يتمتع بمكانة مقبولة في أوساط جيش التحرير الوطني با ،و لعله يمكننا تفسير خلفية اختياره لأسلوب القيادة عن بعد ،بأنه كان بسبب خشيته على نفسه من تبعات التصفيات التي مست قادة محليين كانوا يحظون بمكانة رفيعة في مناطق تبسة وخنشلة وغيرهما، وكان من بين هؤلاء ابن قريته ورفيق صباه لزهر شريط الذي كان محمود الشريف مدينا له بإنقاذ حياته ،لكن سخرية القدر

---

(1) لقي تعيين محمود شريف على رأس الولاية الأولى معارضة شديدة عند الكثير من القادة في الأوراس على الرغم من أنه كان ينتمي إليها بالمولد , نظرا لماضيه الاحترافي في الجيش الفرنسي ولعلاقته بتصفية مجموعة لغرور وشريط وعبد الحي في تونس واعتبروا أنه لم يكن مؤهلا لكي يتقدم على العناصر التي فجرت الثورة . و ذهب بعضهم إلى اتهامه بالولاء لكريم بلقاسم وبالتنكر لأبناء منطقته . أنظر : الرائد الطاهر سعيداني , **مذكرات " القاعدة الشرقية قلب الثورة النابf** " , ص157 ؛ الرائد عثمان سعدي بن الحاج , **مذكرات** , ص144؛ شتواح حكيمة , **المبادQ التن̈ايمية للثورة الجزائرية** , ص55 .وأنظر أيضا :

Meynier ,**L'Histoire interieure**, p393 ; commandant Mostéfa MERRARDA (Bennoui) , **sept ans de maquis en Aurès** , pic des cèdres , Batna , 2004 , p 80 ; Courierre **, l'heure des colonels** , p79

(2) حدثت واقعة حمام ليف التي تحولت إلى حمام دم أزهقت فيه أرواح أكثر من 15 قائد من قادة الأوراس في جوان 1957 بعدما تم اعتقالهم ومحاكمتهم من طرف أوعمران و بن طوبال وبن عودة وبوقلاز(عمارة العسكري) ومحمود الشريف . وكان من أشهر هؤلاء عباس لغرور ولزهر شريط وعبد الحفيظ السوفي والباهي شوشان و محمد بن علي وسعيد عبد الحي والأخوين منتوري . أنظر :عثمان سعدي بن الحاج , **مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج** , ص138-140 .

جعلت من هذا الأخير أحد أعضاء الموعة التي كانت وراء الحكم بإعدامه عند الحدود الجزائرية التونسية[1].

إن ما ذهب إليه كل من محمد حربي و جيبلرت مينيي بأن تطور مسار القيادة في الولاية الأولى بعد الصومام كان غامضا يبدو صحيحا من ناحية أن القادة الذين تم تعيينهم منذ ذلك الحين من طرف القيادة الخارجية لم يتمكنوا من فرض أنفسهم على أرض الميدان ولجئوا إلى أسلوب الإشراف عن بعد مما جعلهم في صورة قيادة رسمية في الظاهر وشكلية في الباطن ، لأن القيادة الميدانية الفعلية استمرت قائمة من طرف القادة المحليين الذين كانوا يشكلون مجالس قيادة للولاية عن طريق تفويض بعضهم للقيام بتلك المهمة . وقد أدى ذلك إلى ظهور قيادتين مزدوجتين على رأس منطقة الأوراس [2]

وأمام تلك الوضعية لم يتمكن محمود الشريف من تسوية مشكلة " المشوشين" الذين ازداد عددهم بسبب لجوء القيادة التنفيذية للثورة إلى استخدام القوة في قمع معارضيها في الأوراس ومنطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية) ، وهذا ما فاقم من تأزم العلاقة بين القادة المحليين والقيادة العليا للثورة في الخارج إلى درجة أن بعض أولائك القادة أصبح يجاهر بعصيانه وبعدم اعترافه بجبهة التحرير أو جيشها في المناطق التي استمرت بمعزل عن التنظيم السياسي والعسكري للثورة التحريرية[3]

---

[1] يذهب الرائد مصطفى بن نوي في مذكراته إلى أن ثلاثة مناطق من الولاية الأولى لم تعترف بتعيين محمود الشريف على رأسها في بداية عام 1957 , ويشير إلى أن الحاج لخضر العبيدي لم يتوجه إلى تونس عندما استدعي من أجل المشاركة في تشكيل مجلس الولاية الأولى هناك تحت إشراف العقيد أوعمران , وهذا ما أكده كوريار عندما أشار إلى أن رفض الاعتراف بمحمود الشريف كان يعبر عن عدم الاعتراف أيضا بلجنة التنسيق والتنفيذ عند بعض القادة .أنظر:

Cdt Merarda (Bennoui) , **op.cit** , pp78-80 ; Courierre , **l'heure des colonels ,** p 79

[2] عندما تناول الحاج لخضر الإشارة إلى قائمة القادة الذين تولوا الإشراف على المنطقة ثم الولاية الأولى من عام 1954 إلى 1962 , قفز على ذكر العقيد محمود الشريف الذي أشرف عليها في الفترة أفريل 1957 إلى أفريل 1958 , وعلى العقيد محمد العموري (أفريل 1958- سبتمبر1958)بينما قدم الرائد علي ملاح في مذكراته قائمة مفصلة ودقيقة حول مجالس قيادة الأوراس خلال سنوات الثورة . أنظر : **قبسات من ثورة نوفمبر 1954** ,ص 164؛ الرائد عمار ملاح , **من مذكرات ووثائق الرائد عمر ملاح :وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس**, دار الهدى للطباعة والنشر, عين مليلة , الجزائر ,2003 , ص116-117

[3] من أشهر هؤلاء مسعود بن عيسى الذي نسب إليه مينيي أنه جهر أمام رجاله بتمرده على جبهة التحرير الوطني قائلا " أنا ضد كل الجبهات حتى جبهتي أنا ", وعرف هذا المنشق بأنه وراء مؤامرات وتصفيات كثيرة في ناحية شلية (باتنة) , وقد تم عزله من طرف مجلس قيادة الولاية الأولى في 15 سبتمبر1957 , وبعد ارتكابه لمجزرة رهيبة في حق جنود الولاية الثالثة انفض عنه حوالي 150 من رجاله ثم سارعوا إلى الإعلان عن الخروج عن طاعته ونجح أحدهم في تصفيته . أنظر : علي تابليت , **المرجع السابق** , ص 225-228 . و يذكر مينيي أن 5/4 من رجاله التحقوا بقيادة الولاية الأولى بينما فضل البقية الاستمرار في المواجهة .أنظر :

Meynier, **L'Histoire intérieure du FLN**, p395.

في أفريل 1958 تمت ترقية عدد من أعضاء مجالس الولايات في الداخل إلى رتبة عقيد من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تعمل على التحضير لإنشاء قيادتين عسكريتين عند الحدود الشرقية والغربية ، وكان من بين هؤلاء محمد العموري و أحمد نواورة اللذين تم تكليفهما باستخلاف محمود الشريف على قيادة الولاية الأولى و بتمثيلها في قيادة العمليات الشرقية التي أسندت إلى العقيد محمدي السعيد[1] ، لم يلبث العموري طويلا في ولايته إلا لفترة قصيرة ثم غادرها إلى تونس أين كان عليه العمل برفقة عدد من العقداء من قادة الولايتين الثانية والثالثة والقاعدة الشرقية .

لكن تلك التجربة سرعان ما تحولت إلى خلافات شديدة داخل قيادة العمليات الشرقية أدت إلى قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتجميد عملها وإصدار عقوبات بالعزل والنفي في حق هؤلاء العقداء، وعندما صدرت تلك العقوبات شعر قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية بأنم وقعوا ضحية للتعسف والتمييز من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية التي سلطت عليهم أحكاما قاسية مقارنة برفاقهم الآخرين ، وقد تم تفسير ذلك بخلفية أن كريم بلقاسم وبن طوبال كانت لهما يد طويلة في تخفيف الأحكام على القادة المقربين منهما كالعقيدين محمدي السعيد وعبد القادر بن عودة .

وبعد هذه الواقعة مباشرة تحولت انتقادات قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية إلى الحكومة المؤقتة التي تم تشكيلها انطلاقا من الجهاز التنفيذي السابق لها . و انتقل ذلك التوتر في العلاقة إلى قيام العموري و مؤيديه بالتخطيط للانقلاب على العناصر القوية داخل الحكومة المؤقتة انطلاقا من المعسكرات التابعة لجيش التحرير الوطني في تونس. ولكن تلك المحاولة التي اشتهرت باسم " مؤامرة العموري" و"بمؤامرة العقداء" تم إفشالها من طرف الحكومة المؤقتة التي استعانت في ذلك بالقوات التونسية، وتم اعتقال معظم منفذيها الذين أعدم أبرزهم وسجن بقيتهم فيما بعد[2] .

---

(1) حول تعيين قادة الولاية الأولى في قيادة العمليات العسكرية التي تم تشكيلها في 09 أفريل 1958 أنظر :

Pierre Miquel **, la Guerre d'Algérie** , ED Fayard , Paris , 1995 , pp373-374 ; Harbi , **mirage et réalité** ,p 216 ; Farhat Abbas , **Autopsie d'une guerre** , p 246

(2) حول الروايات المختلفة لقضية "العموري" أنظر كل من : علي كافي , **مذكرات** ,ص 216-222 ؛ فتحي الذيب , **عبد الناصر وثورة الجزائر** ,ص 405-408 ؛ الطاهر سعيداني ,**مذكرات** ,191-193 . وأنظر أيضا :

Mohamed Harbi , « le complot Lamouri » , IN CH- R , AGeron**, la guerre d'Algérie et les Algériens** , ED Armond Colin , Paris , 1997 , pp 151-162 ; Meynier **, Histoire intérieure du FLN** , pp417-421 .

إن نجاح الحكومة المؤقتة في تفادي حركة العموري التي كانت تستهدف عدد من قادتها النافذين ، لم يؤد إلى التحكم في المناطق الشرقية التي استمرت كبؤرة شديدة التوتر بالنسبة للقيادة الخارجية ، ويمكن الجزم بأن التداعيات التي أفرزتها الطريقة التي تم بها القضاء على " مؤامرة العموري " شكلت فيما بعد عاملا مهما في إفشال جهود كريم بلقاسم على رأس وزارة القوات المسلحة حتى تاريخ إلغاءها الذي تم في جانفي 1960[1]

4-1-5 الأبعاد السياسية لظاهرة التمرد والعصيان في الولاية الأولى:

لقد أخذت ظاهرة التمرد والعصيان في وجه القيادة المركزية العليا للثورة التي عرفتها الولاية الأولى بشكل أكبر مقارنة مع بقية الولايات التاريخية وجهين بارزين ، كان أولهما من الداخل حيث كانت تتميز برفض الخضوع لقيادات يتم تعيينها من الخارج ، و ظهر الوجه الثاني الذي كشفت عنه حركة العموري في صفوف قيادة الخارج نفسها . وقد أدى هذا التباين إلى تسرع الكتابات التاريخية في قراءة حركة العموري بأنها كانت تندرج في سياق صراع القادة حول الزعامة بينما عدت ظاهرة التمرد في داخل الولاية الأولى بأنها كانت تمثل حركة مناوئة للثورة . ولكن التدقيق في هذا سرعان ما يكشف خطأ الطرح الذي يذهب إلى اعتبارها جزءا من الحركات المناوئة للثورة على الرغم من التقاطع فيما بينهما في مواجهة ومنافسة جبهة التحرير الوطني ، لأن المسار الذي تطورت من خلاله مجموعات " المشوشين" لم يكن شبيها بتجربة المعاقل المضادة التي تزعمها أمثال بلونيس و بلحاج الجيلالي والشريف بن السعيدي .

ويعود المكمن الأساسي في التباين الشديد بين الظاهرتين إلى أن حركة العصيان والانشقاق كانت بفعل تأزم داخلي في العلاقة بين قيادة الثورة مع عدد من القادة المحليين حينا ، وكانت أيضا نتاجا للصراعات القبلية و العشائرية حول الزعامة[2] . أما ظاهرة المعاقل المضادة فقد كانت في جوهرها ثمرة مباشرة لمشاريع استعمارية تم إعدادها في مخابر الأجهزة الخاصة على يد مجموعة من دهاقنة الحرب السيكولوجية بهدف إضعاف الثورة واستنزافها من الداخل ، وقد تحققت مكاسب كبيرة لصالح الجيش الاستعماري بفعل تلك السياسة التي جنبته خسائر جسيمة بينما تكبدت جبهة

---

(1) يشير عبد الرزاق بوحارة في مذكراته إلى أن التصفيات التي تعرضت لها مجموعة العموري أعادت إلى أذهان المجاهدين في المناطق الحدودية الشرقية وفي الولاية الأولى ذكريات القادة الذين تم إعدامهم في عام 1957 , وهو ما ترك وقعا نفسيا شديدا عليهم .أنظر :
Abderazak Bouhara **, les viviers de L'indépendance** , Casbah éditions , Alger , 2001 , p197.

(2) يدافع الرائد مصطفى مراردة (بن النوي) عن " المنشقين" على الرغم من أنه حاربهم إلى جانب قيادة الولاية الأولى لمدة أربعة سنوات , ويؤكد أنهم كانوا من رجال أول نوفمبر 1954 الذين دفعتهم الأزمات الداخلية في صفوف القيادة العليا للثورة إلى الانشقاق عنها والتمرد عليها ولكنهم لم يتحولوا إلى العمالة للاستعمار.أنظر :

Merarda , **op.cit** , p 06

التحرير الوطني خسارة المئات من الجنود والضباط خلال صراعها مع المصاليين وأتباع كوبيس (بلحاج الجيلالي) وشريف بن السعيدي وغيرهم في سنوات 1955-1958 .

وما يدعم مثل هذا التحليل هو إمكانية التدليل بالشواهد التاريخية التي تكشف اختلاف المآل الذي انتهت إليه المجموعات المتمردة في مقارنة بالمعاقل المناوئة لجبهة التحرير الوطني في الولايتين الرابعة والسادسة في سنوات 1956-1958 ، فقد تم إخضاع جماعات " المشوشين في مناطق من الولايتين الأولى والسادسة وتقبل أفرادها الانصياع وإعلان الولاء لجبهة التحرير الوطني و الانضمام في صفوف جيشها .[1]

بينما ارتمى كل من بلونيس وكوبيس وبن السعيدي في أحضان الجيش الاستعماري بشكل مكشوف ، وتحولوا إلى رؤوس حراب موجهة للقضاء على جبهة التحرير الوطني ، و يمكن القول أن المعركة بالنسبة لتلك الأطراف الجزائرية لم تكن تحمل أية آفاق سياسية وطنية بعيدة المدى بقدر ما كانت تعبر عن مواقف شخصية ثأرية تجاه جبهة التحرير الوطني ، على الرغم من بلونيس وبلحاج الجيلالي كانا من المناضلين البارزين في صفوف التيار الاستقلالي قبل الثورة .

إن تطور و انحسار ظاهرة التمرد والانشقاق في الولاية الأولى كانت مؤشرا على مستوى استقرارها في السنوات 1956- 1961، و هذا ما يتيح القول بأن جهود قادتها من أمثال الحاج لخضر لعبيدي و علي سواعي ومصطفى مراردة المدعو بن النوي لم تفلح في فرض النظام بفعل الصعوبة الكبيرة التي كانوا يواجهونها إلا بعد سنوات من المواجهة الدموية . على الرغم من أن هناك تتواتر للشهادات والكتابات التاريخية التي تشير إلى أن الحاج لخضر عرف بشدة البأس في مواجهته للمجموعات المنشقة الرافضة للخضوع إلى قيادة الولاية ، فقد تميزت الفترة التي قضاها على رأس الأوراس بلجوئه إلى توظيف الحسم الميداني في القضاء على معاقل " المشوشين " قبل أن ينتهي به الأمر إلى عقد هدنة معهم ، وترك وصية لخلفه بمواصلة العمل على إخضاعهم بالقوة ، إلا أن الرائد بن النوي فضل الجمع بين أسلوبي المهادنة والمواجهة وتمكن من استمالة أغلب تلك العناصر المنشقة بعدما تمت تصفية عدد من قادتها [2]

---

[1] بعد صراع دموي طويل تراجعت المجموعات المنشقة في الأوراس عن مواقفها بعد أن فقدت أغلب قادتها والتحق المئات من أفرادها بقيادة الولاية الأولى في نهاية عام 1959 .

[2] أشار تقرير مصطفى مراردة إلى أن أكثر من 600 منشق التحقوا " بالنظام"(جبهة وجيش التحرير) وقتل أكثر من 35 منهم بينما فر حوالي 50 عنصر والتحقوا بالجيش الفرنسي .

أنظر : عبد الحميد زوزو , **محطات في تاريخ الجزائر** ,ص455-460 .

5-1-5 لالو التحالف مع هيئة الأركان العامة :

في بداية عام 1959 تم استدعاء العقيد الحاج لخضر إلى تونس من طرف الحكومة المؤقتة لتقديم تقرير عن اجتماع عقداء الداخل الذي عقد في ديسمبر 1958 ، لأن أعضاء الحكومة المؤقتة رأوا في ذلك الاجتماع مبادرة خطيرة هدفت إلى فصل الداخل عن الخارج[1]، وهو ما يعني أن الجهاز التنفيذي للثورة كان يعتبر اجتماع عقداء الداخل بمثابة محاولة انقلابية على قيادة الثورة في الخارج

لقد كان استدعاء الحاج لخضر إلى الخارج بدف محاكمته ، ولكن استشهاد العقداء الثلاثة عميروê وسي الحواس و سي أمحمد بوقرة جنبه ذلك لأن الحكومة المؤقتة تمكنت من طي قضية" الاجتماع الخطير" دون عناء ، ولم يلبث الحاج لخضر طويلا بعد استقراره في تونس حتى تلقى دعوة للمشاركة في اجتماع العقداء العشرة ، وتشير محاضر جلسات ذلك الاجتماع إلى أن الحاج لخضر رفض جميع الاقتراحات التي عرضها رفاقه بشأن تعيينه قائدا بصورة رسمية على الولاية الأولى ، وأعلن عن عدم رغبته في العودة إليها[2]

كما تشير تلك المحاضر أيضا إلى أن الـمتمعين حاولوا معالجة تلك المسألة عن طريق عرض قيادة الأوراس على بعض العقداء من أمثال بوخروبة محمد وعبد ا! بن طوبال [3] وبعد جدل شديد وصل إلى حد تبادل الشتائم بين كل من بن طوبال والحاج لخضر وصادق دهيليس، اتفق العقداء على الأخذ باقتراح بوصوف الذي كان يصر على ترشيح الحاج لخضر .

قبل الحاج لخضر توليته على رأس قيادة الولاية الأولى على مضض[4]، وفي الحقيقة لم يكن ذلك القبول سوى مناورة من طرف الحاج لخضر للالتفاف على توصية العقداء ، لأنه على الرغم من ذلك التعيين إلا أنه بقي خارج التراب الوطني حتى نهاية حرب التحرير تاركا القيادة

---

(1) "حوار مع العقيد الحاج لخضر" , **مجلة أول نوفمبر** , العددان 110-111 , نوفمبر –ديسمبر 1989 , ص 42-43 .

(2) ذكر محمد العربي مداسي أن الحاج لخضر سبق له وأن حاول الاعتذار عن تولي قيادة الولاية الأولى في أفريل 1958 عندما أخبره محمد العموري من تونس بأن لجنة التنسيق والتنفيذ قد عينته برفقة الرائد علي النمر للقيام بذلك , لكن العموري نجح في إقناعه بقبول ذلك على مضض . والملاحظ أن تردد الحاج لخضر استمر حتى نهاية عام 1959 فقد ورد في محضري جلستي 02 - 03 نوفمبر 1959 (اجتماع العقداء الـ10) أن العقيد الحاج لخضر رفض العودة إلى الولاية الأولى.أنظر :

Med Larbi Madaci , **op.cit** , p209.

(3) في جلسات 02 -03 -04 نوفمبر 1959 حاول العقداء العشرة إيجاد بديل للحاج لخضر الذي رفض قيادة الولاية الأولى فاقترحوا كل من الرائد عزالدين(رابح أزراري) والعقيد محمد بوخروبة (بومدين)والنقيب إبراهيم كابويا , كما عرض بن طوبال نفسه لقيادتها , وفي الأخير تم الأخذ باقتراح الإبقاء على الحاج لخضر على رأسها إلى جانب كل من عمار راجحي والطاهر الزبيري ومصطفى مراردة .(أرشيف الدكتور حباسي الشاوش).

(4) قبل الحاج لخضر ذلك التعيين "دون قناعة ولا رضا نفس" كما جاء في محضر جلسة 04 نوفمبر 1959 (أرشيف الدكتور حباسي الشاوش).

الميدانية لأوراس بيد نوابه من أمثال الرواد على سواعي ومصطفى مراردة (بن النوي) والطاهر الزبيري اللذين أشرفوا على إدارة الولاية الأولى بالنيابة في الفترة الممتدة من أوت 1959 إلى أكتوبر 1961.

وقد تميزت العلاقة بين نواب الحاج لخضر بالتوتر الشديد إلى درجة أن الرائد مصطفى بن النوي حاول اللجوء إلى الاحتكام لدى كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة عندما قام برفع تقرير مفصل شرح فيه تطور أوضاع الولاية الأولى وتناول الإشارة إلى خلافاته مع كل من الرائدين علي سواعي و الطاهر الزبيري اللذين قاما بعزله عن مجلس قيادة الولاية بعدما وجها له اتهامات خطيرة[1] .

في نهاية عام 1961 تمت ترقية الرائد الزبيري إلى رتبة عقيد ، ثم تم تعيينه على رأس الولاية الأولى خلفا للعقيد الحاج لخضر ، ولكن الزبيري لم يمكث طويلا بها و سرعان ما شد الرحال نحو الخارج سيرا على نهج سلفه ، ولم يعاود الرجوع إلى الأوراس إلا بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار في مارس من عام 1962 برفقة جيش الحدود الذي زحف على العاصمة في الأسابيع الأولى من عهد الاستقلال .

لقد كانت مواقف قيادة الولاية الأولى في الأشهر الأخيرة من الثورة مؤيدة بشكل معلن وصريح لهيئة الأركان العامة في خلافها مع الحكومة المؤقتة ، فقد انساق كل من الحاج لخضر والزبيري و بن النوي و محمد الصالح يحياوي وراء تأييد بومدين ورفاقه المتحالفين مع مجموعة بن بلة في تمردهم على الجهاز التنفيذي للثورة بصورة مطلقة ، وظهر ذلك بشكل جلي في أخر اجتماعات قيادة الثورة في الخارج في جوان 1962 بطرابلس، ثم في بداية جويلية 1962 أين لجأ العقيد بومدين إليها للاحتماء عند الطاهر الزبيري ، بعدما خشي من تعرضه للاعتقال في تونس على يد الحكومة المؤقتة التي كانت قد أصدر قرارها القاضي بعزل قادة هيئة الأركان العامة من مواقعهم . [2]

---

[1] آثر الرائد مصطفى مراردة الانسحاب من قيادة الولاية الأولى (بالنيابة عن الحاج لخضر) بعدما وصل كل من الرائدين علي سواعي والطاهر الزبيري إليها على التوالي في أفريل و جويلية 1960 اللذين قاما بتوجيه تهم كثيرة له أدت إلى عزله وفرض" حجر صحي" عليه,وذهب في مذكراته إلى الإشارة بأنه كان ضحية للحكومة المؤقتة التي كانت تسعى إلى احتواء ولايات الداخل بعدما تأزمت علاقتها مع هيئة الأركان العامة . أنظر :

, Merarda, **op.cit** , pp132-139

[2] ظهر تقارب الزبيري مع تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة في الأشهر الأخيرة من الثورة في واقعتين رئيسيتين كانت الأولى في اجتماع طرابلس في جوان 1962 الذي انفجر, كانت عندما رفض بن خدة تلويح الطاهر الزبيري بإصراره على التصويت بثلاثة وكالات نيابة عن أعضاء مجلس الولاية الأولى , لأن تلك الأسماء التي كانت بها جاءت مخالفة لتلك التي كانت بحوزة الحكومة المؤقتة , وقد تفطن كل من بن

5-2/ الولاية الثانية (1956-1962) :

5-2-1 قوة التأطير وضعف الانطلاقة :

تعد منطقة الشمال القسنطيني من بين أبرز المناطق التاريخية التي كانت تتمتع بصيت عريض كأحد أهم معاقل الحركة الوطنية بمختلف تياراتا قبل حرب التحرير ، كما أنا شكلت عند انطلاقة الثورة معينا رئيسيا أمد صفوف القيادة الثورية بأكبر قدر من العناصر التي تشكلت منها أول نخبة ثورية ، ونقصد بذلك النخبة التي كانت وراء تأسيس جبهة وجيش التحرير الوطنيين في نوفمبر 1954[1]، ولكن الملفت للنظر أن التعثر الظاهر في انطلاقة الثورة بذه المنطقة شكل مفارقة شديدة بالنظر إلى ما كانت تتوفر عليه من قادة وتنظيم في الفترة التي شهدت المراحل المتقدمة في التحضير للعمل المسلح .

إن ضعف انطلاقة الثورة بمنطقة الشمال القسنطيني غالبا ما يتم تفسيره بالارتباك الذي طرأ في صفوف الهيئة الأولى لقيادة أركان الثورة ، ولكن الملاحظ أن المسألة كانت تتعلق في جوهرها بالظروف الاستعجالية التي تمت من خلالها مباشرة العمل المسلح ، والتي لم تتح لمختلف نواحي المنطقة الثانية الفرصة الكافية لحشد الرجال وجمع السلاح[2] . كما لعبت أيضا عوامل التهاون والتقصير عند بعض القادة دورا مهما في عدم مسايرة المنطقة الثانية لكل من الأوراس والقبائل .

ولما كان مثل هذا الزعم بحاجة إلى تدليل ، فإنه يمكن الإشارة إلى جملة من الشواهد التي توضح حجم الارتباك الشديد الذي اعترى أداء القادة في المنطقة الثانية في الأشهر الأولى من بداية

خدة وبن طوبال إلى أن حركة الزبيري كشفت عن لجوء بن بلة إلى المناورة قبل بدء عملية انتخاب القائمتين المرشحتين لعضوية المكتب السياسي المقترح كقيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني . أما الثانية فقد حدثت في بداية جويلية 1962 أين وجد العقيد بومدين عند الطاهر الزبيري الملاذ الآمن في الأوراس على إثر قيام الحكومة المؤقتة بحل وتجريد قادة الأركان العامة من رتبهم . أنظر : علي هارون ,**خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962** , ترجمة الصادق عماري وآمال فلاح ,دار القصبة للنشر ,الجزائر ,2002 ,ص30-31 .
Benyoucef Benkhedda , **la crise de l'été 1962** , Ed Dahlab , Alger , 1997 , p24.

(1) لاحظ كل من محمد حربي وجيلبرت مينيي أن منطقة الشمال القسنطيني كانت ذات ثقل كبير في من حيث عدد القادة في الأنوية الثورية الأولى (لجنة ال22 ولجنة ال9) وفي صفوف القيادة الميدانية(الولايات والهيئات العسكرية في الخارج) . أنظر :
Harbi , **mirage et réalité** , p 116 ; Meynier **, l'histoire intérieure** , pp148-149

2

(2) حسب التقرير الذي قدمه زيغود يوسف في مؤتمر الصومام فإن عدد المجاهدين في الشمال القسنطيني عند الانطلاقة كان يبلغ مائة رجل فقط لا يمتلكون سوى 13 قطعة سلاح لكن دون تفصيل حول وضعية المناطق , ويذهب دحو جربال إلى توضيح تلك الوضعية الحرجة بالإشارة إلى أن ديدوش مراد لم يكن لديه سوى 35 رجل في مركز قيادة المنطقة الثانية (عزابة-ميلة- عين الكرمة – فج مزالة –الطاهير), ولم يكن تحت إمرة بن عودة في عنابة سوى 03 رجال , بينما كان زيغود (سكيكدة –قسنطينة) يقود 27 مجاهد وبن طوبال يقود مجموعة من 13 مجاهد , وقد تقاسم هذين القائدين 32 قطعة سلاح . أنظر : محمد لحسن أزغيدي , **مرجع سابق** , ص123 ؛.
Daho Djerbal , "le 1er Novembre 1954: l'évenement et sa portée" , In **LA Nuit Rebelle ,op.cit**, pp127-128 .

الثورة ، فعلى سبيل المثال لم يستطع ديدوê مراد الذي لم يلتحق بمنطقته سوى أياما قليلة قبيل التفجير من استدراك مواضع القصور في الاستعدادات للعمل المسلح في أغلب نواحي الشمال القسنطيني ،من القالة وعنابة شرقا إلى ميلة وجيجل غربا من الشريط الساحلي 5الا إلى مشارف الصحراء جنوبا . و الأدهى من ذلك أن ديدوê وجد نفسه عند الانطلاقة يسرع إلى ناحية سوق أهراس في محاولة لإنقاذ الموقف بعدما ارتبكت انطلاقة الثورة فيها إثر اعتقال مساعده القديم في المنظمة الخاصة باجي مختار من طرف الشرطة الفرنسية في عنابة عندما كان يحاول الحصول على خريطة من إحدى المكتبات هناك[1].ولم تستعد تلك الناحية تنظيمها وفعاليتها إلا بعد إطلاق سراح باجي مختار في صبيحة أول نوفمبر[2].

ويبدو أن باجي حاول تدارك الوضع بسرعة كبيرة عن طريق القيام بأول عملية عسكرية في عين سيمور في اليوم الثاني من الثورة ثم اتبعها بمهاجمة منجم الناظور في 06نوفمبر 1954 ،ثم أمر رجاله فيما بعد بتدمير خط السكة الحديدية بالقرب من مدينة المشروحة ، ولكن الحيوية التي بعثها باجي مختار في منطقة سوق أهراس لم تستمر طويلا بعدما سقط شهيدا في المنطقة المعروفة بمجاز الصفا في يوم 17 نوفمبر 1954 رفقة أربعة من رفاقه[3].

ولم يكن التردد والارتباك في المبادرة بالعمل المسلح عند الانطلاقة ميزة خاصة بناحية واحدة من نواحي منطقة الشمال القسنطيني ، وإنما كان علامة ظاهرة في مجموعها ، مع استثناء طفيف لمناطق الخروب وكوندي سمندو(زيغود حاليا) وسكيكدة ، لأنا عرفت قيام مجموعة صغيرة من ا‌ا‌اهدين بإحراق مستودعات الفلين وإطلاق رمزي لعيارات نارية.

ويمكن التدليل على هذا بدعوة عبد القادر بن عودة الذي كان أول قائد لناحية القالة وعنابة لqفواج الأولى من جيش التحرير بعدم المبادرة بأية عمليات مسلحة ، ونتيجة لذلك لم تشهد تلك الناحية أول نشاط ثوري لها إلا في بداية عام 1955 .[4] و كان الحال شبيها في نواحي الونزة وجيجل وميلة وغيرها بفعل الضعف الشديد في التسليح و التنظيم والتجنيد في

---

(1) يذكر جربال أيضا أن كل من بن عودة في عنابة وباجي مختار في سوق أهراس لم يكن بحوزتهما أسلحة عند الانطلاقة , وهذا ما يدعم الروايات التي أشارت إلى تأخر العمل المسلح في نواحي عنابة والقالة سوق أهراس عن مواكبة عمليات غرة نوفمبر 1954 . أنظر :
,Djerbal , **op.cit**, p127.

وأيضا : علي العياشي ," لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز ", **مجلة أول نوفمبر**,عدد212-213 , جانفي –فيفري 1990, ص08 ؛ الزبير بوشلاغم ," حقائق و أضواء على عملية الإعداد للثورة في ناحية القالة" , **مجلة أول نوفمبر**, عدد143 ,1993 , ص22 .

(2) علي العياشي , "الشهيد باجي مختار" , **مجلة أول نوفمبر** ,عدد 79 نوفمبر 1986 ,ص 38 .

(3) العياشي , **نفسها** , ص40 ؛ الطاهر جبلي , **القاعدة الشرقية 1954-1962** , مرجع سابق ,ص50 .

(4) العياشي , **نفسها** , ص 08 .

صفوف الأفواج الأولى التي تشكل منها جيش التحرير الوطني في الشمال القسنطيني ، كما بقيت عاصمة الإقليم قسنطينة بمعزل عن الانطلاقة في نوفمبر 1954 نتيجة لتراجع ممثليها الذين شاركوا في اجتماع لجنة ال22 عن المبادرة بتفجير الثورة إثر خلافهم مع عناصر لجنة الخمسة[(1)].

5-2-2 **حلان ٌلانلفان لوضعية الشغور** في **القيادة :**

لقد واجهت انطلاقة الثورة في المنطقة الثانية صعوبات ميدانية كثيرة لم يتمكن ديدوê مراد من تجاوزها خلال الفترة القصيرة التي استمر فيها على رأسها قبل أن يسقط شهيدا رفقة مجموعة من اﻻاهدين الرواد في وادي بوكركر بالقرب من دوار يعرف بالصوادق في يوم 18 جانفي 1955 . ولكن الملفت للنظر أن قيادة الشمال القسنطيني استطاعت تجاوز حالة الشغور التي تركها استشهاد ديدوê قبل إطلاع الجيش الاستعماري على حقيقة نبأ مقتله بعد ذلك بأشهر عديدة .

شكل السقوط المبكر لكل من باجي مختار وديدوê مراد باعتبارهما من عناصر النخبة الثورية الرائدة على الصعيد الوطني ، والنخبة القيادية على مستوى المنطقة الثانية مؤشرا حقيقيا على ضراوة المواجهة في مرحلة الانطلاقة التي تكبدت فيها القيادة الميدانية للثورة خسائر فادحة في صفوف اﻻموعة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني .

ولكن إذا ما نظرنا من زاوية استمرار تطور حرب التحرير على الرغم من تلك الضربات القاسية التي تعرضت لها قيادة الثورة ، فإن استشهاد كل من باجي وديدوê يتيح لنا الوقوف على مفارقة كبيرة فيما يتعلق بالتباين الشديد في النتائج والتداعيات التي كانت تتسبب فيها حالات الشغور في مواقع قيادة الثورة في الداخل على وتيرة النشاط الثوري من منطقة إلى أخرى ، لأن المنطقة الثانية لم تتمكن من تسوية حالة التفكك والتصفيات الداخلية في ناحية سوق أهراس التابعة لها تنظيميا في أعقاب استشهاد باجي مختار ، ولكنها تمكنت من الحفاظ على استمرارية أداء القيادة على رأس المنطقة عندما نجحت في تعيين زيغود يوسف في مكان ديدوê دون حدوث أدb خلافات مع بقية قادة النواحي الذين كان من بينهم عناصر تنتمي إلى قدماء المنظمة الخاصة و إلى لجنة ال22 من أمثال لخضر بن طوبال وعبد القادر بن عودة .

---

(1) حول هذه القضية أنظر شهادة السلام حباشي التي نشرتها **جريدة الشروق اليومي** تحت عنوان " لماذا اختلفت جماعة قسنطينة مع بوضياف؟ " , 09 جوان 2003 , ص07 .وراجع التفاصيل في :

Abdelmadjid- Merdaci ", Constantine 1954" , **op.cit** , pp190-195 .

إن الاختلاف الشديد بين ما آلت إليه ناحية سوق أهراس بعد 17 نوفمبر 1954 وما أصبحت عليه قيادة المنطقة الثانية بعد 18 جانفي 1955 يكشف في جوهره عن الفعالية المحدودة لأغلب المبادئ التنظيمية التي تم اعتمادها في بداية الثورة لإدارة النشاط الثوري ، لأن حرية المبادرة والاستقلالية الذاتية في القيادة أدت إلى ظهور عجز كبير عند بعض المناطق في تفعيل العمل المسلح وأيضا في تسوية المعضلات الداخلية في النواحي التابعة لها ، وقد ظهر ذلك في لجوء زيغود يوسف في صيف عام 1955 إلى القبول بالتخلي عن ناحية سوق أهراس المضطربة لصا؟ خليفة بن بو العيد (شيحاني بشير) مقابل الحصول على كميات من السلاح من منطقة الأوراس .

5-2-3 **زيغود يوسف :القيادة الحيوية** في **الشمال القسنطيني :**

بعد تولي زيغود يوسف لقيادة المنطقة الثانية خلفا لديدوê مراد في جانفي 1955 ، بدأت منطقة الشمال القسنطيني تتجه إلى الانخراط في العمل المسلح بصورة ملحوظة إلى جانب كل من الأوراس والقبائل ، وقد ظهر ذلك في ربيع تلك السنة حيث حاول زيغود القيام بمحاصرة مدينة القل و منع وصول التموين إليها إلا عن طريق البحر في شهر ماي 1955 ، ونجح مساعده لخضر بن طوبال في محاصرة مركز للمراقبة العسكرية في مدينة الميلية لعدة ساعات ، وفي المنطقة ذاتا تم أول هجوم على مركز قيادة العقيد دوكورنو الذي كان يشرف على فرقة من المظليين .(1)

ولكن تلك العمليات المسلحة لم تكن ذات أهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والعسكرية بالنسبة للثورة ، لأنا ظلت معزولة و فردية بسبب استمرار الضعف الكبير في صفوف جيش التحرير بالمنطقة الثانية ، فقد أشار بن طوبال إلى أن عدد مفجري الثورة في الشمال القسنطيني لم يكن يتجاوز ال50 رجلا ،(2) و بعد الانطلاقة بعشرة أشهر لم يتمكن زيغود يوسف من حشد أكثر من 200 مجاهد عشية القيام بجمات 20 أوت 1955 ، إذ ذكر حربي بأن عدد ا؟اهدين الذين كانوا تحت قيادة زيغود آنذاك لم يتجاوز رقم 175 مجاهد ، بينما رجح مينيي أن عددهم كان يتراوح مابين 200-300 رجل .(3)

إلا أن تلك الوضعية لم تستمر طويلا لأن جيش التحرير نجح في مضاعفة صفوفه بعد ذلك بفترة قصيرة جدا ، مما يوحي بأن ذلك كان نتيجة مباشرة للتداعيات التي أفرزتا الهجومات من

(1)Mohamed Teguia , **l'Algérie en guerre** , pp221-222.
(2), Harbi , **mirage et réalité** , p127
(3)Harbi **, Idem** , p128 ; Meynier **, L'histoire intérieure** , p279 .

ناحية وردود الفعل الفرنسية من ناحية أخرى ، فقد أشار علي كافي في مذكراته بأن زيغود عقد اجتماع عام لرجاله بعد أقل من 03 أشهر من الهجومات بمناسبة الذكرى الأولى للانطلاقة في 01نوفمبر 1955 بدوار بني صبيح وحضره حوالي 400 مجاهد[1]، وهذا ما يوضح بشكل جلي أن تطور جيش التحرير في المنطقة الثانية من حيث العدد والأداء كان في المرحلة التي تلت تلك الهجومات .

إن هجومات 20 أوت 1955 التي نظر لها وقادها كل من زيغود وبن طوبال كانت منعطفا كبيرا في مسار الثورة التحريرية بشكل العام ، لأنا حققت كما كبيرا من المكاسب السياسية والعسكرية على الرغم من الثمن الباهظ الذي تكلفته فيما بعد بفعل ردود الفعل القمعية الواسعة التي تعرضت لها الجماهير الريفية في مختلف مناطق الشمال القسنطيني.[2] ويمكن القول أن التخطيط لتلك الهجمات لم يكن ينم عن النوع نحو المازفة والمغامرة لدى قادة المنطقة الثانية ، وإنما كان يعبر عن رغبتهم في التحرر من العزلة الخانقة التي كانت تميز وضعية الشمال القسنطيني وعن الشعور بالمسؤولية المعنوية باتجاه العمل على تخفيف العبء العسكري الثقيل على الأوراس ، و كان أيضا ضرورة فرضتها الحاجة الملحة للسلاح وفق المبدأ الشهير الذي كان يؤمن به زيغود يوسف ويوجه رجاله نحو بقوله " سلاحكم فوق أكتاف أعدائكم " لكي يحفزهم على تجاوز حالة الركون إلى السكون التي استمرت ميزة للعمل المسلح لمدة أشهر عديدة . [3]

وإلى جانب هاتين الغايتين المعلنتين للهجمات و اللتين كانتا تعبران عن الأهداف القريبة المرجوة من تلك الانتفاضة الشعبية العارمة في صيف 1955 ، حققت هجمات 20 أوت 1955 جملة من الانجازات من قبيل تكريس القطيعة النهائية بين الجماهير الجزائرية والمجموعة الأوربية في الشمال القسنطيني لأنا وضعت حدا لمناخ التعايش الذي كان سائدا هناك خلال العقد الذي أعقب مجازر ماي 1945.

كما شكلت الهجمات في أحد أبعادها بداية لجوء الثورة إلى استخدام القوة في وجه النخب السياسية الوطنية ، فقد تعرض عدد من ممثلي جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي للتهديد

---

[1] علي كافي , **مذكرات** , ص93 .

[2] من بين أهم القضايا التي انتقدها مؤتمر الصومام هجومات 20 أوت 1955 , وقد تباينت أراء عبان وبن مهيدي مع تلك التي دافع عنها كل من زيغود وبن طوبال في تبريرهما لحتمية اتخاذ قرار تلك الهجومات. أنظر :

Mammeri , **Abane Ramdane** , op.cit , pp206-207

[3] اعترف بن طوبال بأن التضحيات في صفوف الجزائريين كانت باهظة جدا على إثر الهجومات , لكنه دافع عنها مبررا بأن الوضعية كانت تطرح خيارين فقط أمام الثورة في المنطقة الثانية وهما :الاختناق أو كسر الحواجز مهما كانت العواقب . أنظر :

Mammeri ,**Idem** , p207.

وللتصفية الجسدية[1]، وهو ما كان يعبر عن تضمن تلك الهجمات لرسالة سياسية تصبو إلى قطع الطريق في وجه كل المبادرات السياسية السلمية وعلى كل أشكال العمل من داخل النظام الاستعماري .

و تكمن أهمية هذا البعد في أنه كان يتقاطع مع الجهود التي كانت تقوم بها قيادة الجزائر العاصمة وعلى رأسها عبان رمضان في مواجهة مشاريع سوستال الرامية إلى إنشاء ما كان يعرف باسم " القوة الثالثة " ، ولكن في ظل اختلاف شديد في الأسلوب ، لأن عبان فضل اللجوء إلى احتواء عناصر تيارات الحركة الوطنية بنية توظيفهم كمجموعات مساعدة للقيادة الثورية ، بينما كان قادة الشمال القسنطيني يمتلكون نزوعا قويا إلى استئصال تلك العناصر التي كانوا يتوجسون كثيرا من تأثيرها على الجماهير الجزائرية المترقبة .

واعترف العديد من القادة الفرنسيين بأن زيغود يوسف نجح في كسب الرهان المتعلق باستمالة الجماهير العريضة نحو تأييد الثورة في منطقة الشمال القسنطيني ، عندما استدرج الجيش الاستعماري إلى استخدام وسائل البطش والقمع الهمجي[2]في حق الآلاف من الفلاحين العزل بهدف الثأر لبضعة عشرات من الكولون[3].

ويذهب الجلاد الجنرال بول أوساريس(النقيب آنذاك) الذي كانت مناطق سكيكدة أول مختبر له بعد عودته من الهند الصينية لفرض " التهدئة " وفق المفهوم الاستعماري لها . إلى الاعتراف بأن هجمات أوت 1955 قدمت مبررا للجيش الاستعماري استغله للشروع في ممارسة التعذيب والتصفية بصورة منهجية ومستمرة خلال حرب الجزائر، لكن الجيش الفرنسي سرعان ما أدرك ضعف النتائج التي كان يجنيها من تلك الممارسة مقارنة بما حققه " التمرد" من نجاح في تجنيد الجزائريين إلى صفوفه ، وفي إحداث قطيعة نهائية بين المجموعتين " الأهلية المسلمة " والأوروبية .

---

(1) أشار أحمد بوقجاني في دراسة له حول جمعية العلماء إلى أن قادة الشمال القسنطيني(زيغود ,بن طوبال, بن عودة) كانوا يتخوفون من تأثير النخب السياسية الوطنية على الجماهير وهو ما دفعهم إلى اتخاذ مواقف راديكالية ضدهم استمرت حتى بعد انضواء تلك النخب تحت لواء الثورة . أنظر :

أحمد بوقجاني , **جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية وثورة التحرير الجزائرية** ,مرجع سابق, ص :222 .

(2) يتفق عدد من القادة العسكريين الفرنسيين وعلى رأسهم الجنرال بول أوساريس على أن انخراط الجيش الفرنسي في ممارسة التعذيب على نطاق واسع بعد هجومات الشمال القسنطيني سرعان ما كشف لهم عن استحالة العودة إلى أجواء التعايش التي تميزت بها المنطقة في العشرية التي أعقبت مجازر ماي 1945 .

(3) تتراوح الإحصائيات التي تتعلق بضحايا هجومات 20 أوت 1955 والقمع الفرنسي الذي تلاها في المصادر التاريخية الكثيرة التي تناولتها في ما يلي : خسائر الكولون: من 71 إلى 125 قتيل كحد أقصى , خسائر الجزائريين : من 1273 إلى 12000 كحد أقصى . وهو ما يوضح أن القمع الثأري كان بمعدل 18 جزائري لكل كولون كحد أدنى و100 لكل قتيل أوربي كحد أقصى .

إن الوقع الكبير الذي أحدثته تلك الهجمات كان من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت بعبان رمضان إلى البحث عن سبل للاتصال بزيغود يوسف الذي تمكن من تحويل الشمال القسنطيني في غضون سبعة أشهر من منطقة خامدة إلى بؤرة ثورية شديدة الحيوية ، و تكللت الاتصالات عن طريق مجموعة من المبعوثين من أمثال عمارة رشيد و إبراهيم مزهودي ثم سعد دحلب في الفترة مابين نوفمبر 1955 وأفر يل 1956 ، بالاتفاق بين القائدين على ضرورة العمل على بعث فكرة ومشروع عقد اجتماع وطني يشمل جميع القادة الثوريين في الداخل والخارج .

وبغض النظر عن الروايات المختلفة حول الأسبقية في الدعوة إلى عقد ذلك الاجتماع ، الذي تحول إلى مؤتمر الصومام فيما بعد ، فإن الثابت أن زيغود يوسف كان من أبرز القادة الذين لعبوا دورا محوريا في تشجيع وإنجاح المبادرة بعقد الاجتماع الوطني الأول والوحيد للقيادة الثورية في الداخل في 20 أوت 1956 ، و لم يكن ثقل الرجل غائبا عن أذهان القادة المؤتمرين الذين سمحوا له بصورة استثنائية بحضور مساعده بن طوبال كعضو أساسي في الجلسات الرسمية للمؤتمر .

إن توفر الوثائق التاريخية حول جلسات الصومام لا يعد كافيا للإلمام بمواقف القادة الذين شاركوا في المناقشات التي استمرت لمدة أسبوعين ، لأنا تضمنت القرارات والتوصيات التي تم الاتفاق عليها بالإجماع بين المؤتمرين ، ولم تشر إلى تفاصيل المسائل التي حدث فيها الاختلاف وتباين الرؤى كالقضايا المتعلقة بتعيين نخب الأحزاب الوطنية في الهيئات القيادية للثورة ، وحول مبدأ وطريقة تعيين أعضاء الهيئات السياسية العليا كالمجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ وغيرهما .

ويعد الاعتماد على الشهادات التاريخية و على المعطيات التي جادت با دراسات كثيرة حول تطور الثورة المخرج الوحيد الذي يسمح بتسليط الضوء على بعض الزوايا الداكنة فيما يتعلق بالمواقف الشخصية لعدد من القادة المؤتمرين في الصومام . ويجب الاعتراف أن هذا المسلك أيضا لا يلبي الحاجة بصورة كاملة لأن بعض الشهادات جاءت لإضافة غموض أكثر كتلك التي أشار فيها علي كافي أن زيغود صرح لقادة المنطقة الثانية إثر عودته من المؤتمر بأن الاستقلال أصبح من الممكن تحقيقه لكن الثورة انتهت .[1].

[1] من أبرز السلبيات في مذكرات علي كافي على الرغم من أهميتها كثرة التساؤلات المريبة التي أوردها , و توظيفه لبعض التصريحات الغامضة دون توضيح السياق التاريخي لها بشكل يسمح باستيعابها , وكمثال على هذا تناول كافي مؤتمر الصومام (الفكرة والتحضير والاجتماع وردود الفعل على القرارات والتقييم وكيفية تطبيق الولاية الثانية لتلك القرارات) في 15 صفحة (93-109), ثم أورد عبارة جاءت على لسان

كما أن أغلب الشهادات المتوفرة لا تجيب في جوهرها عن الكثير من التساؤلات الهامة ، كتلك التي تتعلق بالخلفية الحقيقية لرفض زيغود يوسف لعضوية لجنة التنسيق والتنفيذ و تفضيله للبقاء على رأس قيادة الشمال القسنطيني أو بتلك المتعلقة بوضع مساعده لخضر بن طوبال على الرغم من حضوره للجلسات الرسمية للمؤتمر في قائمة الأعضاء الاحتياطيين في أول تشكيلة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، في الوقت الذي وجد فيه عناصر حديثة عهد بصفوف الثورة نفسها مع الأعضاء الدائمين .

و لكن القدر لم يمهل زيغود سوى أيام معدودة بعد عودته إلى منطقته التي أصبحت الولاية الثانية بموجب التقسيم السياسي والإداري والعسكري الجديد الذي وضعه مؤتمر الصومام ، لأنه سقط شهيدا في 23 سبتمبر 1956 بالقرب من مدينة سيدي مزغيش (سكيكدة)، و خلفه بعد ذلك نائبه الأول لخضر بن طوبال و تمت ترقية مجموعة من قادة المناطق إلى أعضاء في مجلس قيادة الولاية الثانية مثل حسين رويبح ، الطاهر بودربالة ، علاوة بن بعطوê[1]وعلى كافي .

4-2-5 **خلفيات استقرار القيادة في الولاية الثانية :**

يعد استقرار مجالس قيادة الولاية الثانية في الفترة التي أعقبت مؤتمر الصومام من أبرز الميزات التي كشفت عن تماسك أعضائها ، فقد كانت عملية تعيين القائد الأول والترقيات لعضوية مجلس قيادة الولاية في فترة قيادة بن طوبال التي تمتد من أكتوبر 1956 إلى ماي 1957 و من بعده كل من علي كافي من ماي 1957 إلى جوان 1960 ثم صا٢ بوبنيدر من جويلية 1960 إلى جويلية 1962 تتم من داخل الولاية الثانية قبل القيام باستشارة الأجهزة التنفيذية للثورة أو انتظار قرارات صادرة منها ، وهذا ما جعلها الولاية التاريخية الوحيدة التي لم تعرف حالة من الشغور أو الانقسام في القيادة الميدانية ، كما كشف ذلك عن مدى تمتع هذه الولاية بامش كبير من الاستقلالية في إدارة المسائل المتعلقة بالتراتبية في القيادة .

زيغود بعد عودته من الصومام : " إن الاستقلال سنحصل عليه لا ريب ولكن الثورة انتهت"(ص107). ويمكن القول أن مثل هذه الإشارات المفاجئة لم تقدم صورة واضحة بقدر ما سمحت للكثيرين بتأويلها و بتوظيفها في الجدل السياسي الذي شهدته الساحة الوطنية في أعقاب إدلاء بن بلة بشهادته على عصره على منبر قناة الجزيرة في حلقات خلال شهري نوفمبر/ديسمبر 2002 .

[1] **علاوة بن بعطوش** : اسمه الحقيقي عبدلي بن بعطوش , وهو من مواليد 16-12-1929 بباتنة , ويعد من مؤسسي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جويلية 1955 , فقد كان طالبا في جامعة الجزائر (شعبة الحقوق) عندما التحق بصفوف الثورة في عام 1956 , ويشير عاشور شرفي إلى أن زيغود يوسف كلفه بمساعدته على إعادة تنظيم الولاية الأولى (المضطربة) , وقد ارتقى بسرعة إلى عضوية مجلس قيادة الولاية الثانية حيث أصبح رائدا في أكتوبر 1957 , قام بمحاولة اختراق السدود المكهربة في طريقه إلى تونس لكنه سقط شهيدا عند خط موريس في 03-03 1958 . أنظر : علي كافي : **مذكرات** ,ص 222 .وأيضا :
Achour Cheurfi , **Dictionnaire de la révolutions Algérienne 1954-1962** , casbah éditions , Alger , 2004 , p61.

و يمكن تفسير ذلك بسببين رئيسين : يتمثل الأول في أن الولاية الثانية كانت من بين الولايات الأكثر تنظيما واستقرارا خلال حرب التحرير ، ولم تشهد أية صراعات حول قيادتا إلى غاية صيف 1962 حيث تعرضت لانقلاب دبرته هيئة الأركان العامة عندما كانت تحاول كسب ولاء الداخل في صراعها مع الحكومة المؤقتة ، وقد نفذ الرائد عبد القادر برجام تلك العملية في بداية جويلية 1962 و أسفرت عن اعتقال عدد من قادتا وعلى رأسهم بن طوبال وبوبنيدر[1].

و يعود السبب الثاني إلى تمتع هذه الولاية بدعم قوي وتغطية سياسية مؤثرة في أعلى هرم قيادة الثورة ، نتيجة لاستمرار ولاءها وارتباطها بشكل وثيق بالعقيد بن طوبال الذي كان يشكل شخصية محورية في الهيئات العليا للثورة في الفترة التي امتدت من أوت 1957 إلى أوت 1961 ، ولا تعد الولاية الثانية من هذه الزاوية نموذجا فريدا من بين الولايات التاريخية ، وإنما كانت في الواقع شبيهة بكل من الولايتين الثالثة والخامسة اللتين كانتا تتمتعان أيضا بثقل قادتا السابقين مثل كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوصوف وبومدين في المواقع القيادية المتقدمة التي كانوا يشغلونا في السنوات الخمس الأخيرة من حرب التحرير .

5-2-5 **العقيدان كافي و بوبنيدر :قائدان أولان أم قائدين بالنيابة ؟**

لقد تميز أداء خلفاء بن طوبال على رأس الولاية الثانية بالنوع إلى العزلة عن بقية الولايات ، و بالتركيز على تقوية حجم تمثيل ولايتهم السياسي والعسكري في هيئات القيادة الخارجية ، و يمكن القول أن كل من علي كافي وصالح بوبنيدر استمرا في القيام بمهام القيادة بالنيابة أكثر من كونهما تحولا إلى قائدين فعليين للولاية الثانية في الفترة 1957-1962 . ويمكن التدليل على هذا المذهب بالإشارة إلى أن ما حققته صفوف جيش التحرير الوطني من تضاعف كبير جدا في العدة والعدد في الولاية الثانية في الفترة ما بين نوفمبر 1956 إلى مارس 1959 لم ينعكس على أرض الميدان فيما يتعلق تزايد حجم ووتيرة للعمليات العسكرية . وقد لا

[1] قام الرائد عبد القادر برجام (قائد منطقة الميلية 1956-1961) بعد تعيينه في بداية عام 1962 في عضوية مجلس قيادة الولاية الثانية بالالتحاق بهيئة الأركان العامة في جوان ثم عاد في جويلية إليها لقيادة انقلاب على العقيد صالح بوبنيدر الذي كان قد اعتقل عدد من رجال بومدين (قايد أحمد- شاذلي بن جديد) عندما جاؤوا لاستمالة قادتها ,فحاصر برجام و رجاله مدينة قسنطينة واعتقلوا لخضر بن طوبال وبوبنيدر , ولم يتم الإفراج عن قادة الولاية الثانية إلا بوساطة قام بها رابح بيطاط انتهت أيضا إلى الإفراج عن عناصر جيش الحدود .أنظر :
Ferhat Abbas , **l'indépendance confisquée 1962-1978** , ED Flammarion , Paris , 1984,p 58 ; Meynier, **l'histoire intérieure du FLN** , p 647 ; Harbi , **Mirage et réalité** , p361 ; Teguia , **l'Algérie en guerre** , p 418 .

تتضح الصورة في هذا السياق دون سرد بعض الإحصائيات الخاصة بتطور تعداد جيش التحرير في الشمال القسنطيني من 200 رجل في أوت1955 إلى 6800 مجاهد في بداية ربيع 1959[2]

إن المفارقة التي يمكن الوقوف عندها حول الأداء الثوري للولاية الثانية في السنوات الأخيرة من حرب التحرير تقوم على التباين الشديد بين مؤهلاتا من حيث الاستقرار الداخلي و التنظيم والانضباط الشديد و العدة المعتبرة ، وبين مستوى الأداء الميداني لها الذي شهد تراجعا كبيرا مع مطلع عام 1958 على الرغم من أن العديد من العسكريين الفرنسيين في كتاباتم ذهبوا إلى القول بأن الولاية الثانية نجحت بصورة مميزة من تجاوز المرحلة العصيبة التي مرت با الثورة في الداخل خلال تنفيذ الجيش الاستعماري لمخطط شال وحافظت بشكل كبير على معظم وحداتا القتالية التي كانت تبلغ في منتصف 1959 حوالي 18 كتيبة كانت تضم أكثر من 6800 جندي[1].

إن ما تمت الإشارة إليه من نزوع قادة الشمال القسنطيني نحو العزلة عن بقية ولايات الداخل ظهر بشكل جلي في تخلف علي كافي عن حضور اجتماع العقداء الشهير في ديسمبر 1958 على الرغم من أن انعقاده تم ناحية تابعة لنطاق الولاية الثانية ، وقد برر كافي موقفه بخلفيات تعبر عن الارتباط الشديد لولايته بالخلافات في صفوف قيادة الثورة بالخارج[2].وتكشف عن مدى تجاهلها لمطالب واقتراحات أغلب قادة الداخل من أمثال عميروê وبوقرة وسي الحواس و الحاج لخضر لعبيدي .

---

(2) أشار التقرير الذي قدمه علي كافي في اجتماع العقداء العشرة إلى أن تعداد جيش التحرير الوطني في الولاية الثانية كان في بداية صيف عام 1958 يقدر ب3338 جندي موزعين على مناطقها الخمسة , لكن دون الإشارة إلى وحداتها المستقرة في القواعد الحدودية . للمزيد من التفصيل أنظر :

الدكتور حباسي الشاوش ," من وثائق الثورة الجزائرية" , **مجلة دراسات إنسانية** , العدد الأول , 2001 , كلية العلوم الإنسانية , جامعة الجزائر , ص304 .

(1) من النادر أن تشير المصادر العسكرية الفرنسية إلى إحصائيات أكثر أهمية فيما يتعلق بتعداد جيش التحرير الوطني في الولايات كالتي ذهبت فيها إلى الإشارة بأنه بقي يمتلك 6800 جندي في الولاية الثانية بعد تعرضها لعمليات شال (نهاية عام 1959) , في حين أن علي كافي أشار إلى أن الولاية الثانية كان بها أقل من 3500 جندي قبل ذلك بعام فقط . أنظر الوثائق الخاصة بنتائج العسكرية لمخطط شال(إحصائيات) و التي نشرها عبد الحميد زوزو في : **محطات في تاريخ الجزائر** , ص541 .

(2) فسر علي كافي موقفه من عدم الحضور في اجتماع عقداء الداخل بأنه أطلع على أن ذلك الاجتماع كان مناورة من تدبير كريم بلقاسم ومن تنفيذ عميروش بهدف السيطرة على قيادة الثورة.لكن الحاج لخضر العبيدي أشار صراحة إلى أن كافي رد على الدعوة بأنه " ينتظر أوامر بن طوبال للمشاركة في الاجتماع " , وهذا ما يؤكده محمد حربي عندما ذكر أن علاقة الارتباط والولاء بين بن طوبال وقادة الولاية الثانية غالبا ما كانت تظهر ملامحها في حالة اشتداد الخلافات في القيادة العليا للثورة .

أنظر : كافي , **مذكرات** ,ص 127 ؛ "حوار مع الحاج لخضر" , **مجلة أول نوفمبر** , العدد المزدوج 110-111 , نوفمبر – ديسمبر 1989 , ص 41 .وأنظر أيضا :

Harbi , **mirage et réalité** , p 236-237

وإلى جانب هذا لم تكن علاقات الولاية الثانية بجارتيها (الأوراس والقبائل) تسير وفق وتيرة مستقرة ، وإنما كانت تتميز في الغالب بالتوتر والحذر نتيجة لتباين المواقف بين القادة في الكثير من القضايا التي واجهت الثورة في الخارج بشكل عام وفي المناطق الحدودية الشرقية بصورة خاصة .

فقد كانت الولاية الثانية معارضة لمخطط العسكري الذي أعلن عنه كريم بلقاسم بالاتفاق مع رفاقه في لجنة التنسيق والتنفيذ في عام 1958، و الذي كان يرمي إلى تأسيس هيئتين لأركان العسكرية في الحدود الشرقية والغربية ،(1) لكن على الرغم من انتقاد علي كافي لتعيين محمدي السعيد على رأس الهيئة الشرقية إلا أنه شارك فيما بعد في عضوية تلك الهيئة التي انتهت إلى تأزم شديد في صفوفها وإلى فشل ذريع في أدائها الميداني .

كما احتج قادة الولاية الثانية على عدم استشارة قادة الداخل عند تأسيس الحكومة المؤقتة ولكنهم وقفوا إلى جانب تلك الحكومة خلال مواجهتها لمحاولة قادة الأوراس و القاعدة الشرقية الانقلاب عليها في تونس في نهاية عام 1958 . وتميزت مواقف قادة الولاية الثانية برفض مشروع إنشاء هيئة لأركان العامة في الخارج ، وبدعواتم المتكررة لدخول قيادة الثورة إلى التراب الوطني ، ولكن في الواقع هناك الكثير من الشواهد التاريخية التي تشير إلى أن الولاية الثانية لم تبادر بتوجيه وحداتا المرابطة في تونس نحو الداخل واستمرت في توجيه قادتا كـ طوبال وبن عودة وكافي ومنجلي و خان إلى الخارج نحو مناصب العضوية في المجلس الوطني للثورة وفي بعثات التمثيل الدبلوماسي .

إن أغلب مواقف الولاية الثانية من التطورات السياسية و العسكرية التي شهدتا الثورة من انعقاد أول جلسة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957 وإلى انعقاد اجتماع ولايات الداخل في زمورة في ربيع 1962 كانت رهينة لعلاقة الولاء المطلق التي استمرت قائمة بين بن طوبال وخليفتيه على رأسها ، و قد أدى تراجع دور وتأثير بن طوبال في قيادة الثورة على إثر صعود هيئة الأركان العامة إلى حلبة التنافس على السلطة إلى تقهقر و تراجع موقع الولاية الثانية التي وجدت نفسها في عزلة شديدة بفعل انقسامها الداخلي وعدم قدرتا على مواجهة جيش الحدود الذي تمكن من تحييدها خلال أزمة صيف 1962 .و تعرض عدد من أبرز قادتا مثل بن

---

(1)Harbi ,**mirage et réalité** , p237 ; Meynier ,**L'histoire intérieure** , p 312

طوبال و بوبنيدر إلى الاعتقال من طرف ضباط منشقين عن قيادة الولاية الثانية ،أصبحوا فيما بعد من أنصار تحالف بن بلة و هيئة الأركان العامة[1].

3-/ الولاية الثالثة (القبائل) 1956-1962 :

5-3-1 السمعة الثورية للقيادة الثنائية في منطقة القبائل :

شكلت منطقة القبائل المعقل الثاني للثورة عند انطلاقتها لأنا استطاعت تجاوز التفكك الذي تعرضت له صفوف المنظمة الخاصة با بعد مارس 1950 ، ويعود الفضل في ذلك إلى عنصرين بارزين من قدماء التنظيم الشبه عسكري للتيار الاستقلالي وهما كريم بلقاسم و أعمر أوعمران اللذين كانا يتمتعان بسمعة ثورية منذ منتصف الأربعينيات ، وعلى الرغم من أن ظروف السرية التي كانت مفروضة عليهما بفعل المطاردة البوليسية الاستعمارية كانت بالنسبة لهما حائلا دون الانخراط في العمل السياسي إلا أن كل من كريم بلقاسم وأوعمران تمكنا من تعزيز مكانتها في منطقة القبائل كقائدين محليين بعدما تمكنا من تشكيل معقل مسلح ضم في صفوفه أكثر من 300 رجل .

و لكن معقل القبائل على عكس الأوراس لم يكن بمعزل عن الأزمة الداخلية التي عرفها التيار الاستقلالي في سنتي 1953-1954 ، وإنما كان ذو ميول مصالية في الغالب بالنسبة للقاعدة النضالية ، وهو الأمر الذي كان موضع تحفظ شديد من طرف لجنة الخمسة التي حاولت احتواء منطقة القبائل دون إشراكها في القيادة العليا للثورة عند الانطلاقة ، إلا أن الثقل الكبير لهذه المنطقة من الناحيتين التنظيمية والسياسية باعتبارها من أكثر مناطق البلاد كثافة بالمناضلين والإطارات السياسية في صفوف التيار الاستقلالي من جهة ، و بفعل الحاجة الملحة إلى العدد والعدة بالنسبة إلى مهندسي الثورة الأوائل من جهة أخرى [2] ، سمحا لقادة منطقة القبائل من استدراك

---

[1] ترافق تراجع دور بن طوبال مع اشتداد الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة نهاية عام 1961 , ويمكن القول بأن أول مؤشر على ذلك التراجع تم عند تنحيته من وزارة الداخلية التي كانت تمثل نواة رئيسية داخل القيادة التنفيذية للثورة, و قد تأكد هذا الوضع خلال أزمة عام 1962 التي تكاد تخلو من أي مبادرة قوية قامت بها هذه الشخصية التي أشرفت على محاكمة وتصفية العديد من القادة في سنوات 1957 - 1960 .

[2] لاحظ كل من مولى بوعزيز وألان ماهي أن الثقل السياسي والتنظيمي لمنطقة القبائل في عملية التحضير للثورة كان يترادف مع أهميتها الجغرافية و الديمغرافية (أكثر مناطق المغرب العربي كثافة بالسكان 130 نسمة في الكلم مربع حسب إحصاء عام 1960) ووفرة مصادر التمويل المادي بالنظر إلى أن 30% من اليد العاملة بها كانت من المهاجرين في فرنسا حسب إحصائيات عام 1950 . أنظر :
Alain , Mahé - Moula Bouaziz , « la grande Kabylie durant la guerre de l'indépendance Algérienne » , IN Stora/Harbi (sous direct) **, La guerre d'Algérie 1954-2004** , Tome 1 , chihab éditions , Alger , 2004 , pp230-232

الموقف قبل ثلاثة أشهر فقط من تفجير الثورة .ونجحوا في إقناع رفاقهم في لجنة الخمسة بإعطاء منطقتهم وضعا تنظيميا على قدم المساواة مع بقية المناطق التاريخية الأخرى .

إن الإحصائيات المتوفرة حول تعداد جيش التحرير الوطني في منطقة القبائل في نوفمبر 1954 تتباين بشدة من مصدر إلى أخر ، فقد ذهب كل من محمد حربي و إيف كوريار إلى تقديرها ب450 رجل[1]، وهذا ما يعني أن هذه المنطقة لوحدها كانت تشكل 45% من صفوف جيش التحرير عند الانطلاقة حسب ما أورداه في سياق إشارتهما إلى عدد مفجري الثورة في مجمل مناطق البلاد .

ولكن مثل هذا التقدير لم يجد القبول عند جيلبرت مينيي الذي قدر صفوف منطقة القبائل بأنها كانت تضم مابين 200 إلى 300 رجل ، وقد وضعها في المرتبة الثانية بعد مجموعات الأوراس التي كانت تضم حسب ما أشار إليه حوالي 500 رجل[2]، ويمكن القول بأن ما ذكره مينيي أكثر صحة مقارنة مع أرقام حربي و كوريار ، لأن أغلب التقديرات المستقاة من الكتابات الوطنية ومن الشهادات التاريخية لعدد من الـاهدين في مختلف المناطق تتقاطع فيما بينها حول الفكرة التي مفادها أن منطقة الأوراس كانت أكثر مناطق الثورة عدة وعددا عند الانطلاقة ، وبأن منطقة القبائل كانت المعقل الثاني من حيث الأهمية التنظيمية والعسكرية .

تولى قيادتها في المرحلة الأولى من الثورة كريم بلقاسم برفقة أوعمران الذي تركها بعد عدة أشهر ليقوم بالإشراف على المنطقة الرابعة على إثر اعتقال بيطاط في مارس 1955 ، وكان إلى جانب كريم بلقاسم مجموعة من المساعدين الذين توزعوا على قيادة النواحي الخمسة التي كانت تتشكل منها المنطقة الثالثة . ومن أشهر هؤلاء كان علي زعموم وشقيقه محمد (سي صاﻟ) و دهيليس بن سليمان (سي صادق) وعلي ملاح (سي شريف)ومحمدي السعيد (سي ناصر) و السعيد يازوران(بريروê) ثم انظم إليهم عميروê أيت þودة وعبد الرþن ميرة ومحند ولحاج و محمد þاي (قاسي)وغيرهم .

وقد أصبح أغلب مساعدي كريم بلقاسم بعد مرحلة الانطلاقة قادة بارزين للثورة في الولايتين الرابعة السادسة ، و شغلوا مناصب مهمة في صفوف الـلس الوطني للثورة الجزائرية وعلى رأس الهيئات العسكرية التي تم إنشاؤها عند الحدود الشرقية والغربية في الفترة التي أعقبت مؤتمر

[1]Harbi, **mirage et réalité**, p127 ;Courriere, **les Fils de la Toussaint**, p88
[2]Meynier, **L'histoire intérieure du FLN**, p278.

الصومام ، وهذا ما جعل هذه المنطقة التي تحولت إلى الولاية الثالثة من أكثر المناطق إسهاما في تأطير وقيادة الثورة في الداخل والخارج إلى جانب منطقة الشمال القسنطيني .

تميز الأداء الثوري في منطقة القبائل بالصرامة الشديدة في التنظيم العسكري و بفرض رقابة محكمة على الجماهير الريفية على حد سواء ، وارتكز العمل العسكري على استخدام أسلوب حرب العصابات الذي كان يهدف إلى استنزاف قدرات الجيش الاستعماري مع المحافظة على الوحدات الصغيرة لجيش التحرير الوطني ، و كان ذلك الأسلوب يختلف كثيرا مع تفضيل وحدات المنطقة الأولى للمواجهة المباشرة التي كلفتها خسائر فادحة على الرغم من الوقع البطولي الذي كانت تحدثه معارك مثل أم الكماكم والجرف وغيرها .وفي هذا السياق يذهب خالفة معمري إلى القول بأن التوافق الشديد بين الأداء العسكري مع المبدأ العملي للحرب الثورية في منطقة القبائل كان أحد الأسباب التي مكنت المنطقة الثالثة من الاحتفاظ بأغلب قواتا على الرغم من النشاط العسكري الكثيف للجيش الفرنسي .(1)

5-3-2 انتشار القادة والتداول على القيادة بعد مؤتمر الصومام :

كان انعقاد مؤتمر الصومام منعطفا تاريخيا بالنسبة لتطور مسار قيادة الولاية الثالثة لأنه أدى إلى توجه عدد من أبرز قادتا في مرحلة الانطلاقة إلى تولي مهام قيادية جديدة ، و كان أول هؤلاء كريم بلقاسم الذي غادر الولاية الثالثة في منتصف شهر أكتوبر من عام 1956 متوجها نحو العاصمة أين كان عليه الانضمام إلى رفاقه الأربعة في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ، كما غادرها كل من العقيد علي ملاح نحو الولاية السادسة الحديثة النشأة من الناحية التنظيمية ، وصادق دهيليس الذي رافق محمد زعموم(سي صالح) وسي امحمد بوقرة إلى الولاية الرابعة لتدعيم صفوف مجلس قيادتا الذي بقي تحت إشراف أوعمران لفترة قصيرة ،قبل أن يتم إرساله إلى تونس من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ لمواجهة علي محساس وقادة المناطق الشرقية الذين امتنعوا عن القبول بقرارات مؤتمر الصومام ،ورفضوا الانصياع للهيئة التنفيذية التي عينها .

أدت حركة الاستنفار في صفوف قيادة الولاية الثالثة إلى صعود عناصر جديدة على رأسها ، كان من أبرزها العقيد محمدي السعيد الذي خلف كريم بلقاسم ، وقد تمكن هذا القائد من تحقيق تواصل كبير بين الثوار والجماهير الريفية في منطقة القبائل ، لأنه كان معروفا ببساطته وبقدرته على استمالة شرائح عريضة من السكان البسطاء، كما عرف عنه أنه كان تقيا إلى درجة ذهب فيها

---

(1), Mammeri , **op.cit** , pp 103-104

إيف كوريار إلى القول بأن محمدي السعيد كان يجعل من الولاية الثالثة تصلي إلى ا! أكثر مما كانت تقاتل .[1]

ولكن محمدي السعيد على الرغم من الهالة العسكرية التي كان يتمتع با بفعل تجربته القتالية في صفوف الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية ، كان ميالا إلى الاستقرار في مقر قيادة الولاية الثالثة التي لم يكن يعرف كل مناطقها وقادتا ، وغالبا ما كان يكتفي بزيارات محدودة في القبائل الكبرى ، ولما أدرك هذه الثغرة في التواصل مع ضباطه دعاهم إلى عقد اجتماع عام في أيام 22-25 مارس 1957 بمنطقة ذراع بن خدة ، وكادت تلك الدعوة أن تؤدي إلى نتائج وخيمة على قيادة منطقة القبائل برمتها ، لأن الهفوة التي ارتكبها العقيد محمدي السعيد باستدعاء قادة المناطق قبل خمسة أشهر من انعقاد الاجتماع سمحت للفرنسيين عند اعتقالهم لبعض الضباط مثل أþد بوضربة (مسؤول الصحة)من الإطلاع على مكانه وموعده منذ نوفمبر 1956 .

لقد كانت الكارثة وشيكة لولا زيارة غير منتظرة للعقيد كريم بلقاسم الذي وصل برفقة بن خدة إلى موقع الاجتماع عشية انعقاده ، وقد كان كريم ورفيقه في لجنة التنسيق والتنفيذ في طريقهما إلى تونس بعد التداعيات السلبية التي أفرزتا "معركة الجزائر العاصمة " . ولما رأى ذلك الحشد الكبير من الضباط والجنود (أكثر من 300 ضابط وجندي) أمر محمدي السعيد بفض الاجتماع بسرعة بعدما حامت في الأجواء طائرة استطلاع للجيش الفرنسي[2] .

وكان إلى جانب العقيد محمدي السعيد النقيب عميروê أيت þودة الذي تمت ترقيته إلى رتبة رائد في بداية عام 1957 تقديرا للجهود التي بذلها في þاية المؤتمرين في الصومام ولنجاحه في تشكيل معاقل قوية من حيث التنظيم والصرامة والحيوية في القبائل الصغرى ، وسرعان ما نجح هذا الرجل في اكتساب سمعة تجاوزت نطاق منطقة القبائل ، و جعلته يعد أحد القادة الثوريين الأكثر

---

(1) تذهب كتابات تاريخية عديدة إلى إثبات التوجه الإسلامي القوي لمنطقة القبائل خلال الثورة(ابتداء من عام 1957) , فقد ذكر عبد الحميد زوزو أن منشورات الولاية الثالثة التي أصدرتها في 23 نوفمبر 1957 كانت تصدر تعليمات تدعو إلى تطبيق الإسلام في الحياة اليومية , ونشر مينيي وثيقة متعلقة بالبرنامج الأسبوعي للتعليم والتكوين في الولاية الثالثة التي تسمح باكتشاف الاهتمام الكبير الذي كان محمدي السعيد وعميروش يبديانه تجاه التربية الدينية واللغة العربية (09 حصص). أنظر : عبد الحميد زوزو , **محطات في تاريخ الجزائر** , ص:18-19 . وأنظر أيضا :

Yves Courriere **, l'heure des colonels** , pp 15-16 ; Meynier , **L'histoire intérieure** ,pp220-228 et p738

2-ذكر المرشح جودي أتومي أنه بعد يوم فقط من انفضاض هذا الاجتماع (22 مارس 1957) فوجƐ جميع قادة الولاية الثالثة بتصريح للجنرال الفرنسي فور (قائد منطقة العمليات في القبائل) أعلن فيه خلا ل ندوة صحفية أنه كان يعتزم إعطاء الأوامر بالقضاء على جميع قادة الولاية الثالثة في يوم 23 مارس 1957 . أنظر :

Djoudi Attoumi , **le colonel Amirouche entre l'histoire et la légende , Témoignage d'un ancien officier de l'ALN** , imprimerie Hasnaoua , Alger , pp71-75.

حزما وصرامة في مسيرة حرب التحرير ، ويمكن القول بأن عميروê كان شبيها إلى حد كبير في الفترة التي سبقت مؤتمر الصومام بعلي خوجة في المنطقة الرابعة ، لأنما كانا يشتركان في الاندفاع القوي نحو العمل العسكري المنظم والمكثف وفي الميول الثورية الحادة إلى توظيف القوة ضد العملاء والمترددين .

5-3-3 **عميروش** في **مواجهة " تعميم qاشاعة التضليلية "** :

كان عميروê موضع ثقة كبيرة عند كريم بلقاسم بالنظر إلى صرامته القتالية وإيمانه القوي بالثورة ورغبته الشديدة في أن يرى كل سكان منطقة القبائل في صفوف جبهة التحرير الوطني[1]، وهذا ما دفع كريم بلقاسم عند الالتقاء به في تونس في جويلية 1957 إلى أن يطلب منه العودة إلى الولاية الثالثة لاستخلاف العقيد محمدي السعيد ، وأوصاه بالعمل على بعث الحياة فيها مجددا ، فسارع هذا الأخير إلى اجتياز خط موريس على رأس إحدى أكبر قوافل السلاح خلال حرب التحرير .[2] باتجاه الولاية الثالثة التي تحولت في الفترة الممتدة من جويلية 1957 إلى مارس 1959 إلى إحدى البؤر الأكثر حيوية في الداخل إلى جانب الولاية الرابعة .

إن الوضعية التي أصبحت عليها الولاية الثالثة والدور المحوري الذي كانت تقوم به بالتنسيق مع الولاية الرابعة في تدعيم الأوراس والصحراء حولت أنظار القوة الاستعمارية إليها ، فاتجه عدد من قادة الجيش الفرنسي إلى التفكير في إعادة تجربة " عملية العصفور الأزرق" الفاشلة بصورة أكثر دهاء وخطورة عن طريق اللجوء إلى توظيف الحرب النفسية باستخدام أسلوب " تعميم

---

(1) من بين القضايا التي أثارت انتقاد مؤتمر الصومام لجوء بعض القادة إلى توظيف القوة والعنف ضد الجماهير الجزائرية و المدنيين من الكولون و تمت مناقشة قضية هجومات الشمال القسنطيني وعملية " سكامودي "(منطقة قدارة-بودواو) التي قام بها علي خوجة في المنطقة الرابعة في فيفري 1956 وأيضا العملية الشهيرة باسم "الليلة الحمراء في الصومام" في الكتابات الفرنسية التي تجعل منها حادثة شبيهة بواقعة ملوزة في 1958 وتتخذها ذريعة لإلحاق الأوصاف الدموية والوحشية بالعقيد عميروش , والغريب أن معظم تلك الكتابات تشير فقط إلى الغرامة الباهظة التي فرضها العقيد عميروش على عائلة القايد أورابح (كان من بين أفرادها عضو في البرلمان الفرنسي) وتصورها بأنها كانت ابتزازا وذريعة , دون أن تتناول الخلفيات الحقيقية التي دفعت به في 13 أفريل 1956 إلى تصفية ما بين 300-400 رجل في قرى وادي اميزور(دواوير :فرعون- ونداحن- أيت خاطب)وفي روايات أخرى قرية عيون داجن أو دشرة إفراتن . لأن ذلك يكشف أن عميروش وجد نفسه أمام حركة معادية للثورة تزعمتها هذه العائلة العميلة للاستعمار التي نجحت في تجنيد رجال القرى ضد جيش التحرير وفي منعهم من الدخول إليها ,وهو ما كان يمثل فرصة لظهور معقل مضاد لولا أن عميروش كان كما وصفه الرائد طاهر سعيداني قويا وصادقا وبسيطا وصلبا حتى مع نفسه .

للمزيد وللمقارنة راجع : شوقي عبد الكريم , **دور العقيد عميروش في الثورة التحريرية** , ص89-90 . وأيضا :
Mammeri , **op.cit** , p208; Harbi , **mirage et ..**p182-183; Meynier , **L'histoire intérieure,** p199.

(2)Courierre ,**L'heure des colonels**, pp 91-92

الإشاعة التضليلية "[1] ، الذي كان يهدف إلى زرع الشك والريبة في صفوف قيادة الولاية الثالثة عن طريق إيهامها بحدوث اختراقات واسعة النطاق في أوساط قيادة النواحي والمناطق التابعة لها .

لقد كانت تلك العملية الخطيرة تحديا كبيرا بالنسبة للعقيد عميروê ورفاقه في مجلس قيادة الولاية الثالثة من أمثال أحسن محيوز وأþد فضال (سي þيمي) وسعيد يازوران(بريروê) ، لأنها كانت طعما مفخخا تم التخطيط له بشكل يؤدي إلى نتيجة أكيدة لصاſ الأجهزة الخاصة الفرنسية التي قامت بإعداده ، والتي كانت تتوقع في حالة تجاهل تلك الإشاعة من طرف قيادة الولاية الثالثة أن يساعدها ذلك على امتلاك فرصة سانحة للاختراق في ظل مناخ ملائم للتغطية على العناصر العميلة التي تم تجنيدها في العاصمة من اﻟﻤموعات التي تم اعتقالها في أعقاب معركة الجزائر العاصمة في ربيع عام 1957 .

أما في الحالة النقيضة ، فإن ردود الفعل المتوقعة هي لجوء عميروê ومساعديه إلى القيام بتطهير وتصفية قوائم طويلة من الإطارات التي نجحت المصاſ الفرنسية في زرع الشبهات حولها عندما قامت بتوجيه بعض العملاء المغرر بم نحو بلاد القبائل لإطلاع قادتا بالمؤامرة التي كانت تجمع بين الوهم والحقيقة في الوقت ذاته .

كان رد العقيد عميروê منسجما مع صرامته الثورية [2]على الرغم من أن أغلب الكتابات الفرنسية وحتى الجزائرية الدائرة في فلكها تذهب إلى تفسيره بدمويته ووحشيته الرهيبة ، فقد أقدم على القيام بعمليات تصفية واسعة النطاق في كل مناطق الولاية الثالثة ذهب ضحية لها أكثر من 400 شخص[3] ، قبل أن يلجأ إلى استنفار الولايات الرابعة والأولى والسادسة في اجتماع العقداء الأربعة الذي انعقد في ديسمبر 1958 .

---

(1) تعميم الإشاعة التضليلية هو أخطر أساليب الحرب النفسية لأنه يؤدي إلى تحقيق نتائج مؤكدة تسمح بإحداث ثغرات للاختراق أو بحدوث تصفيات في صفوف العدو , ويرتكز على فكرة زرع إشاعات مضللة عن حدوث اختراق واسع في صفوف القيادة الثورية من أجل جس نبضها قبل الانتقال إلى الاختراق الفعلي . وقد تم اللجوء إلى هذا الأسلوب بعد تجارب المعاقل المضادة والاختراق المباشر والمراكز الإدارية المتخصصة من طرف مجموعة من أخطر الخبراء العسكريين الفرنسيين الذين استعان بهم الجنرال سالان(رائد في الاستخبارات 1937-1938) ثم ماسو من بعده , ومن أبرز هؤلاء : العقداء ترينكيي و الرواد إيف غودار وقارد وبيجار والنقباء جاكان و بول أوساريس و ليجي .

(2) كان رد عميروش على عملية " العصفور الأزرق" متوافقا مع قناعة العديد من القادة الميدانيين للثورة , فقد أجاب زيغود يوسف بالرغم من أنه لم يتعرض لامتحان عسير كعميروش على تساؤل أحد رجاله عن ضرورة تطهير صفوف الثورة من المندسين قائلا :" إذا قمنا بالتصفية فسوف نفقد إطارات بالتأكيد , ولكن إذا لم نصف فسوف يحدث الاختراق ونخسر الثورة ". أنظر :

عبد القادر خمري ," ثورة نوفمبر بين أسئلة المنهج وأجوبة الواقع" , **الحدث العربي والدولي** , العدد 24 , نوفمبر2002 , ص26 .

(3) لاحظ الفرق بين ما ذكره عبد المجيد أمقران (400 شخص) وما ذهب إليه علي كافي (1800 شخص أغلبهم من المثقفين!!) , ويبدو جليا أن هذا الأخير أخذ برواية جورج فلوري (2000 شخص من الطلبة والأطباء والمختصين في الاتصالات اللاسلكية!!) دون تحقيق أو تقديم بينة حول ضحايا التصفيات في الولاية الثالثة في صيف 1958 وربيع 1959 . ويجدر توضيح أن ألستر هورن ذهبت به الظنون إلى تقديم رقم آخر

لقد أدت عملية التطهير في الولاية الثالثة التي امتدت من صيف 1958 إلى شتاء 1959 إلى فقدان عدد كبير من إطاراتا ، وأفقدتا أيضا استقرارها الداخلي الذي كان عنوانا لقوتا وتنظيمها ، كما أنا تزامنت مع فترة حرجة بشكل كبير بالنسبة للولايات التي فرضت عليها مواجهة عمليات شال الجهنمية دون أن تصل إليها إمدادات القيادة الخارجية التي عجزت عن إيجاد حلول عملية في مواجهة السدود المكهربة وفي تسوية خلافاتا ، وهو الأمر الذي جعل الولاية الثالثة تقود جبهة داخلية عريضة في وجه الحكومة المؤقتة بعد أشهر قليلة من تأسيسها .

لقد وجد العقيد عميروê نفسه مع بداية عام 1959 في موضع اتام من طرف الجهاز التنفيذي للثورة بسبب النتائج التي أفرزتا في عملية التطهير ، وأيضا بسبب الدور الذي لعبه في اجتماع عقداء الداخل في ديسمبر 1958 ، لأن قرارات ذلك الاجتماع اعتبرت من طرف الحكومة المؤقتة بأنا كانت عملية تهيد للانقلاب عليها من طرف الولايات الأربعة التي اجتمعت عند أطراف الولاية الثانية دون حضورها [1] .

في مارس 1959 توجه العقيد عميروê إلى تونس رفقة العقيد سي الحواس(أþد þودة بن عبد الرزاق) للمثول أمام الحكومة المؤقتة بعدما تلقى العقداء الأربعة استدعاءات تحثهم على الالتحاق با من أجل توضيح مواقفهم التي أعلنوا عنها في اجتماعهم . لم يرفض عميروê الفكرة مثل سي امحمد بوقرة الذي قرر إرسال عمر أوصديق ليقدم تقرير الولاية الرابعة نيابة عنه ، و لم يتجه صوب تونس بمفرده مثلما فعل الحاج لخضر ، و إنما فضل أن يعرج على سي الحواس ليتجها سويا إلى مواجهة كانت ستكون حتما قوية و محتدمة مع قادة الثورة في الخارج ، لكن الركب الثوري لم يدرك وجهته ، لأنما سقطا كمين للجيش الاستعماري في جبل ثامر بالقرب من منطقة المسيلة .

أكثر أهمية دون الإشارة إلى مصادره عندما كتب قائلا:" نعتقد أن عميروش " الرهيب" تسبب في مقتل 3000 شخص خلال فترة قيادته للولاية الثالثة ..".أنظر:عبد المجيد أمقران,**مذكرات في مسيرة النضال والجهاد**,دار الأمة,الجزائر,1997,ص149- 150؛علي كافي,**مذكرات**,ص124 .وأنظر أيضا : Georges Fleury ,**la guerre en Algérie** , ED Plon , Paris , 1993 , p345 ; Alistaire Horne , **histoire de guerre d'Algérie** , Ed Albin Michel , Paris , 1987 , p 337 .

[1] خصصت جلسة 16 أوت 1959 في اجتماع العقداء العشرة تمت إثارة موضوع " المؤامرة في الداخل" بشكل مبهم غاب عليه الغموض في تحديد المقصود بالمؤامرة لأن النقاش امتد من التصفيات التي تعرض لها القادة إلى إصدار توصية وقرار حول عملية الزرق ولمح بعض الحاضرين إلى علاقة الموضوع باجتماع العقداء الأربعة , وكان على رأسهم بومدين الذي اعتبر أن المؤامرة لم تمتد إلا بعد اجتماع الولايات وشكك في صحة مزاعم عميروش حول حجم الاختراق المزعوم, كما اعتبر أن ضعف القادة (يقصد الداخل) هو الذي سهل إدخال الريب في صفوف الثورة . (أرشيف الدكتور حباسي الشاوش)

5-3-4 مرحلة التأزم والتفكك في قيادة الولاية الثالثة :

لم تتمكن الولاية الثالثة من الاحتفاظ بوحدة صفوفها طويلا بعد استشهاد العقيد عميروش ، لأنها انقسمت إلى قيادتين بمجرد عودة الرائد عبد الرحمن ميرة من تونس في منتصف شهر ماي 1959 بسبب التنافس الذي جمعه مع الرائد محند أولحاج حول أهلية كل منهما لاستخلاف عميروش ، و قد أدى ذلك التنافس إلى سيطرة الأول على منطقة القبائل الصغرى بينما مد الثاني نفوذه وسلطته على القبائل الكبرى . ولم تتخلص الولاية الثالثة من تلك الازدواجية في القيادة إلا بعد استشهاد عبد الرحمن ميرة في 07 نوفمبر 1959 بالقرب من مدينة تازمالت (بجاية)[1] كان جوهر الخلاف بين هذين الرائدين بسبب التضارب الذي حدث في تولية كل منهما لقيادة الولاية الثالثة ، فقد تمت إنابة محند والحاج من طرف عميروش قبل سفره إلى تونس لكن ميرة جاء من هناك وهو يحمل تكليفا من الحكومة المؤقتة بالإشراف عليها بعدما اعتذر العقيد السعيد يازوران عن القيام بتلك المهمة بسبب كبره في السن ووضعيته الصحية التي أفشلت كل محاولاته لاجتياز السدود المكهربة[2].

وعلى إثر استشهاد عبد الرحمن ميرة أصبح الرائد والحاج قائدا للولاية الثالثة ، ولم تتم ترقيته إلى رتبة عقيد حتى ربيع عام 1960 ، فقام بإيقاف لجنة التحقيق حول ما عرف" بمؤامرة الزرق" ، ووضع حدا للتصفيات وللمحاكمات التي ارتبطت بها منذ صيف عام 1958 مما يشير إلى أنه يكون قد تلقى التوصيات التي انتهى إليها اجتماع العقداء العشرة في النصف الثاني من عام 1959 ، وقد عرف عن هذا الرجل بأنه انتهج أسلوبا مغايرا لذلك الذي اشتهر به عميروش في الصرامة والانضباط والنزوع نحو الحركة والمبادرة بالعمل المسلح .

لأن أولحاج كان يتميز بدوء الطبع وبالنزوع إلى تخفيف المهام على رجاله ، ويسعى إلى تيسير أعباء العمل المسلح عليهم عن طريق توظيف الرخص الدينية ، كما تميز العقيد أولحاج عن نحو مخالف لكل من عميروش و عبد الرحمن ميرة بميوله إلى المهادنة والصلح مع مخالفيه ، مثل ما حدث له مع مجموعة من الضباط الذين أعلنوا احتجاجهم على شرعية قيادة الولاية الثالثة في

---

(1) إسماعيل ميرة (نجل عبد الرحمن) ,"في حق التاريخ ", **مجلة أول نوفمبر** , العدد المزدوج106-107 جويلية –أوت 1989 , ص 44-50

(2) أشار النقيب عبد الرزاق بوحارة في مذكراته أن العقيد سي سعيد يازوران (بريروش) حاول مرتين عبور الخطوط المكهربة في نقطة تقع شرق سوق أهراس من أجل الالتحاق بقيادة الولاية الثالثة (بداية عام 1960) ولكنه لم ينجح في ذلك , ولم يقبل التخلي عن فكرة إعادة المحاولة إلا بعد إلحاح العقيد بومدين الذي أقنعه بصعوبتها بعد تلقيه تقرير الفيلق 39 (الذي كان يقود بوحارة نفسه).أنظر :

Bouhara , **op .cit** , pp194-195.

القضية الشهيرة بتسمية "حركة الضباط الأحرار"[1] . و بالرغم من أنه تلقى دعما معنويا من الحكومة المؤقتة التي أعلنت تثبيته في موقعه في مواجهة المنتفضين عليه . إلا أن العقيد والحاج آثر الوصول إلى تسوية سلمية مع أولئك الضباط الشباب باللجوء إلى التفاوض معهم عن طريق الوساطة التي قام بها عدد من الضباط من أمثال الرائد سي þيمي والنقيب حسين زهوان[2].

حاول العقيد محند أولحاج إلزام الولاية الثالثة باتخاذ موقف محايد خلال الأزمة التي جمعت كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة ، ولكن لجوء كل من كريم بلقاسم ومحمد بوضياف إلى مدينة تيزي وزو في ربيع عام 1962 من جهة وانضمام عدد من القادة السابقين للولاية الثالثة من أمثال محمدي السعيد ويازوران وحتى من نواب ومساعدي العقيد أولحاج نفسه من امثال الرائدين فضال "þيمي" وأحسن محيوز إلى المعسكر المناوئ من جهة أخرى أفشل تلك المحاولة ، ولم يتمكن هذا القائد من منع تحول ولايته إلى معقل لتحالف مناوئ لمجموعة تلمسان التي كان يقودها تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة .

كان آخر ما قام به العقيد محند ولحاج خلال التأزم الشديد الذي شهدته بداية صيف 1962 هو دعوته لقادة الداخل إلى المشاركة في الاحتفال بمناسبة الإعلان عن الاستقلال بالقرب من ساحل سيدي فرج نظرا للرمزية التاريخية للموقع . وقد تم ذلك في الوقت الذي كانت فيه جحافل جيش الحدود تستعد للانقضاض على العاصمة مؤذنة ببداية عهد جديد مزق 5ل النخبة الثورية بعدما جمعته وحدة الصفوف في مواجهة الاستعمار الفرنسي .

---

(1) حركة الضباط الأحرار : تسمية أطلقها عدد من الضباط في الولاية الثالثة من أمثال الصادق فرحاني وعلاوة بن يحي على حركة احتجاج وتمرد أعلنوها في وجه كل من الرائدين عبد الرحمن ميرة ومحند ولحاج في سنتي 1959-1960 اللذين كانا يتنازعان حول قيادة الولاية بعد استشهاد العقيد عميروش , وقد أنظم أبرز قادة هذه الحركة إلى صفوف هيئة الأركان العامة في صيف عام 1962 . للمزيد حول هذه القضية أنظر :

Meynier , **L'histoire intérieure** ,pp 408-410 ; Harbi , **mirage et réalité** ,p414 ;Mohamed Ben yahia , **La conjuration au pouvoir , récits d'un maquisard de L ALN** , ENAP , 1993 , pp89-98 ; Djoudi Attoumi , **le colonel Amirouche entre légende et histoire** ,op.cit, pp 126-138 .

(2) لجأ العقيد محند ولحاج إلى احتواء حركة الضباط الأحرار عن طريق التفاوض معهم عبر وساطة عدد من أبرز ضباط الولاية الثالثة من امثال الرائد حميمي (فضال أحمد) والنقباء يوسف يعلاوي وبوعوينة أميرة و حسين زهوان , و يعرف هذا الأخير بأنه كان من قبل وراء إعداد تقرير هام حول " التصفيات " في الولاية الثالثة كما أنه أصبح يعرف فيما بعد بميوله الشيوعية التروتسكية التي جعلت منه أحد الرفاق المقربين من محمد حربي في الأمانة العامة للرئاسة خلال عهد بن بلة , وهو يترأس اليوم إحدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان . أنظر :

Harbi ,**mirage et réalité** , p413 ; Meynier **, Idem**, p410 ; Attoumi , **Idem** , pp 128-138

4- 5/الولاية الرابعة 1956 - 1962 :

عند انطلاقة الثورة لم تكن المنطقة الرابعة تمتلك ثقلا عسكريا وسياسيا كالأوراس والقبائل ، فقد كانت صفوفها أقل وعدتا أضعف بشكل ملحوظ على الرغم من أنا كانت تمثل بالنظر إلى اشتمالها على إقليم الجزائر العاصمة ، المنطقة المركزية في التحضير للعمل المسلح حيث ولدت في أحيائها الشعبية الأنوية الأولى للتنظيمات الثورية السرية التي كانت وراء مباشرة الثورة وقيادتا في المرحلة الأولى .

5-4-1 خلفيات التعثر السريع لانطلاقة الثورة في المنطقة الرابعة :

إن نجاح العناصر الثورية في عقد سلسلة من الاجتماعات الدورية في الجزائر العاصمة بشكل سري في الفترة التي امتدت من 25 جوان إلى 23 أكتوبر 1954 كان مؤشرا على امتلاك الموعة الثورية الأولى لأرضية دعم وإسناد من طرف جزء من القاعدة النضالية للتيار الاستقلالي في هذه المدينة . ولكن وقع العمليات الأولى في المنطقة الرابعة لم يأت متجانسا مع المكانة التي كانت تتمتع با قبيل الانطلاقة ،و هو الأمر الذي كشف في وقت مبكر جدا عن وجود جوانب خلل كثيرة اعترضت النشاط الثوري في بدايته .

إن أول ارتباك للثورة في المنطقة الرابعة كان بسبب التغيير الطارئ الذي حدث في فترة متقدمة من التحضير للعمل المسلح على مستوى قيادتا ،عندما تنازل عنها ديدوê مراد لرابح بيطاط إثر التأزم الذي عرفته العلاقة بين لجنة الخمسة ومجموعة قسنطينة في أعقاب اجتماع ال22 . وقد أدى ذلك التغيير إلى تعثر المبادرة بالعمل المسلح في المنطقة الرابعة على نحو شبيه بما حدث في الشمال القسنطيني .

ويمكن القول بأن افتقاد بيطاط وبقية قادة المنطقة الرابعة من أعضاء لجنة ال22 لال زمني كاف لجمع السلاح وحشد الرجال وتنظيم الصفوف كان أحد العوامل الرئيسية التي دفعت بم إلى المبادرة بتفجير الثورة ببضعة عشرات من الاهدين الذين كانوا في سوادهم الأعظم لا يمتلكون أسلحة شخصية ، وهو ما عبر عنه الال المحدود للعمليات و طبيعتها ونوعية الأهداف التي تم استهدافها في العاصمة وضواحيها في ليلة أول نوفمبر 1954 .

لقد ظهرت نتائج ضعف التسليح من خلال تركيز العمليات الأولى على أعمال التخريب والحرق والتفجير في العاصمة وبوفاريك (تم استهداف مقر الإذاعة ومصنع الغاز في العاصمة ، وتم

حرق مستودع للخضر والفواكه في بوفاريك)[1] ، وتكاد تكون عملية ثكنة بيزو بالقرب من مدينة البليدة الهدف العسكري الوحيد الذي ميز انطلاقة الثورة في المنطقة الرابعة على الرغم من أنها لم تحقق توقعات منفذيها في الحصول على الأسلحة والذخيرة .

كما كشفت الرقعة الجغرافية المحدودة للعمليات الثورية عن قلة الصفوف التي تم جمعها من طرف بيطاط وسويداني وبوشعيب وبوعجاج و مرزوقي ، ويمكن التدليل على هذا بما أشار إليه جمع من الباحثين والمجاهدين على حد سواء في كتاباتهم وشهاداتهم ، فقد ذكر محمد مرزوقي في شهادة له [2]أن المنطقة الرابعة كانت تمتلك عند الانطلاقة مجموعتين من المجاهدين في كل من العاصمة والبليدة ، ضمت الأولى 26 مجاهدا تم تقسيمهم إلى خمسة أفواج ، مما يعني أن كل فوج كان يضم في المتوسط خمسة أفراد بما فيهم القائد ، بينما ضمت المجموعة الثانية 51 مجاهدا تم تقسيمهم إلى ثمانية أفواج ، وهو ما يسمح بتقدير أن الفوج كان يضم في المتوسط 06 أفراد ،[3]

إن هذه المعطيات تقترب بعض الشيء مع ما أشار إليه أوعمران في التقرير الذي قدمه في مؤتمر الصومام ، ومع ما أشار إليه خالفة معمري و محمد حربي وكوريار الذين ذهبوا إلى تقدير تعداد مفجري الثورة في المنطقة الرابعة بخمسين مجاهد[4]، بينما نجدها تختلف كثيرا مع ما أورده محمد تقية في دراسته حول جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة حيث ذكر أن ذلك التعداد كان يبلغ حوالي 200 رجل يتوفرون على 50 قطعة سلاح [5]

ويبدو هنا أن ما ذكره تقية كان بفعل الالتباس الذي ربما يكون قد وقع فيه عندما أخذ بالشهادات التاريخية التي تناولت الإشارة إلى إقدام منطقة القبائل على مساعدة المنطقة الرابعة بمجموعة من المجاهدين في بداية الثورة بهدف إنجاح عمليات الانطلاقة ، وهو ما يسمح بالقول بأن

---

(1) تتفق الشهادات والدراسات التاريخية على أن عمليات الانطلاقة بالولاية الرابعة لم تكن ذات طابع عسكري , لأنه باستثناء العملية الفاشلة التي استهدفت ثكنة بيزو بالبليدة فإن بقية العمليات التي تم القيام بها في بوفاريك ونواحي العاصمة كانت كلها ذات طابع تخريبي بحت وجه نحو تدمير بعض المرافق الحيوية (مصنع غاز بالحامة – مقر الإذاعة بوسط العاصمة – مستودع للخضر في بوفاريك..) . وهذا ما يكشف أن تلك العمليات كانت تبحث عن إحداث وقع معنوي أكثر ولم تكن في أي وجه من الوجوه عمليات استعراض للقوة العسكرية .

(2) أنظر التفاصيل حول الأفواج وقادتها والأهداف التي كلفوا بالقيام به في **شهادة مرزوقي** المنشورة في : **مصطفى بن بوالعيد والثورة الجزائرية** , مرجع سابق ,ص199-210 .

(3) يجب التدقيق في مسألة مهمة تتعلق بالأفواج التي لم تكن تمثل وحدة نظامية في جميع المناطق التاريخية الخمسة , وكمثال على هذا كان عدد عناصر الفوج في الأوراس يتراوح مابين (10-30 رجل) أما في الشمال القسنطيني (04-20 فرد), وفي المنطقة الرابعة مابين (05-07 أفراد) والحال شبيهة كثيرا بهذه الأخيرة في المنطقة الخامسة

(4) ذكر أوعمران في التقرير الذي قرأه في الصومام أن عدد أفراد جيش التحرير في المنطقة الرابعة كان عند الانطلاقة يقدر ب 50 مجاهد , وهو نفس العدد الذي ذهب كل من خالفة معمري وحربي وكوريار إلى ترجيحه .أنظر : محمد لحسن أزغيدي , **مرجع سابق** , ص 123 ؛
, Mammeri , **op .cit** , p101 .

(5)Teguia , **l'ALN en wilaya IV** , p19

رقم 200 مجاهد الذي أشار إليه تقية لم يكن يمثل تعداد جيش التحرير في المنطقة الرابعة وإنما كان يضم إلى جانبهم بضعة عشرات من مجاهدي القبائل الذين قادهم أوعمران بنفسه للقيام بعدة عمليات في نواحي البليدة وضواحي الجزائر العاصمة .

ولكن تتبع مجال وحجم العمليات عند الانطلاقة بشكل دقيق يكشف أن عناصر المنطقة الثالثة لم يتركوا بصمات مميزة مما يسمح بالقول أن عدد المجاهدين الذين وفدوا برفقة أوعمران لدعم رجال بيطاط لم يكن يتجاوز بضعة عشرات ، أربعين على الأكثر كما أشارت بعض الروايات ، و يتيح ذلك استنتاج تعداد مخالف لما أشارت إليه روايتي مرزوقي وأوعمران و أرقام كل من محمد حربي وخالفة معمري من ناحية ، ومخالف أيضا لما أورده محمد تقية لأن التقدير المتوسط لجيش التحرير في المنطقة الرابعة عند الانطلاقة كان يتجاوز المائة بقليل عند حساب عناصر المنطقة الثالثة إلى جانب الأفواج ال 13 التابعين للمنطقة الرابعة[1].

إن الدعم الخارجي التي تلقته المنطقة الرابعة لم يؤد إلى تفادي السلبيات التي كشفت ضعف تسليح الرجال وقلة صفوفهم ، ولم يسمح بتوسيع الرقعة الجغرافية لمجال العمليات المسلحة بسبب افتقاد الجهود التي تم من خلالها التحضير للثورة لعنصر التنظيم المحكم ، وهذا ما أعطى فرصة سانحة للقوات الاستعمارية لتفكيك مجموعة العاصمة التي كان يقودها الزوبير بوعجاج بعد 15يوما فقط من الانطلاقة بسهولة كبيرة[2].

كما تمكن الضغط الاستعماري من عزل بقية المجموعات عن بعضها البعض ، وتم التضييق على هامش حركتها بشكل كبير إلى درجة أن بيطاط لم يعاود الاتصال بأوعمران المحاصر رفقة عناصر المنطقة الثالثة في العاصمة إلا بصعوبة بالغة ، ولم يجد سويداني حلا إلا بالانسحاب إلى جبال الشريعة لإعادة تنظيم صفوف مجموعة البليدة[3].

---

(1) و هذا ما يتوافق نسبيا مع رواية أحمد بوشعيب التي ذهب فيها إلى أن عدد أفواج المنطقة الرابعة كان 20 فوجا (وليس 13 كما ذكر مرزوقي) يتراوح عدد أفراد كل فوج مابين 5-7 مجاهدين (مرزوقي ذكر ما بين 5-6) , و يعني هذا التقدير أن عدد مفجري أول نوفمبر بالمنطقة الرابعة كان يتراوح ما بين 100 و140 مجاهد كأقصى حد . أنظر :

شهادة أحمد بوشعيب التي أدلى بها في **اليوم الدراسي (29- أكتوبر 2000) حول التحضير والإعداد للثورة** , مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة التاريخية البليدة (محفوظة في تسجيل سمعي –بصري) .

(2) أشار محمد تقية أن عناصر المجموعات الفدائية الأولى في العاصمة تم اعتقالهم في بيوتهم , وهذا ما يكشف أن تلك المجموعات الصغيرة لم تكن مهيأة للعمل بشكل سري يتوافق مع متطلبات الحرب الحضرية . أنظر :

Teguia , **L'ALN dans la wilaya IV** , p 21 .

(3) فضيلة شتوان ," سويداني بوجمعة : الوطني الثائر ", **حولية المؤرخ** , العدد الثاني , 2002 , إتحاد المؤرخين الجزائريين , ص 331 .

5-4-2 انبعاث النشاط الثوري في المنطقة الرابعة :

ثم أدت تلك الظروف العصيبة التي واجهت انطلاقة الثورة في المنطقة الرابعة إلى تراجع وتيرة النشاط الثوري بشكل شبه تام لعدة أشهر ، ولم تستعد هذه المنطقة حيويتها العسكرية ودورها السياسي بصورة فعلية إلا في ربيع 1955 ، ومن المفارقات أن ذلك تزامن مع اعتقال بيطاط في مارس من نفس السنة على إثر فخ أوقعه فيه أحد العملاء الجزائريين في العاصمة .[1]

ولكن يجدر توضيح أن معاودة النشاط الثوري للظهور في المنطقة الرابعة تمت على مستويين مختلفين دون أدنى تنسيق فيما بينهما في عام 1955 ، فقد أدى تدخل منطقة القبائل لسد الفراغ الذي خلفه اعتقال قادة المنطقة الرابعة إلى ظهور مجموعة من القادة السياسيين الذين تزعمهم عبان رمضان ، و بسرعة شديدة تحولت تلك المجموعة إلى نواة لقيادة مركزية للثورة التي كانت قيادتا تعاني بشكل كبير من انعدام التنسيق ومن جمود النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ومن جهة أخرى تميز انبعاث العمل المسلح بظهور مجموعات مسلحة في المناطق الجبلية الواقعة عند أطراف النطاق الجغرافي للمنطقة الرابعة . فقد تشكلت أول مجموعة في منطقة الأخضرية(الناحية الأولى للمنطقة الرابعة) على يد سي لخضر (المقراني) في مارس 1955 ، وضمت في صفوفها 15 مجاهدا من أشهرهم عزالدين (رابح أزراري) الذي التحق با على إثر قيامه بعمل تخريبي في مصنع لسباكة المعادن كان يعمل فيه العاصمة ، و كان أول عمل عسكري لهذه المجموعة في ماي من نفس العام حيث تمت مهاجمة مركز لابيرين (بلدية جباحية حاليا) العسكري وتحصل أفرادها على أسلحة حربية بديلة لبنادق الصيد التي كانت بحوزتم عند الهجوم . وقد تدعمت مجموعة سي لخضر في أكتوبر 1955 بالتحاق علي(مصطفى) خوجة الذي فر من

---

[1] يعرف هذا العميل باسم الجيدان سليمان واسمه الحقيقي الحاج عمر سليمان , وقد أشارت إليه رسالة عبان رمضان إلى الوفد الخارجي بتاريخ 08 أكتوبر 1955 , وحذرت من تواجده في ليبيا لاستدراج عناصر الثورة نحو الوقوع في مصائد شبيهة بتلك التي وقع فيها بيطاط , وتضيف شهادة عاجل عجول معطيات مهمة حول علاقة هذا العميل بالثورة عند انطلاقتها في الأوراس , فقد ذكر عجول أن بوضياف هو الذي أرسله لمساعدة الثوار في جنوب الأوراس فانظم إلى فوج المقاتلين الشيوعيين الذين كان يقودهم قروف محمد , ثم اختفى بعد ذلك وتوجه نحو العاصمة الأمر الذي تفطن إليه بن بوالعيد فطلب من الشهيد حسين برحايل بالإسراع نحو البحث عنه هناك , لكن برحايل فشل في مسعاه بينما نجح الجيدان سليمان في الإيقاع ببيطاط في مارس 1955 .

للمزيد أنظر : **الشروق اليومي** , 09 ديسمبر 2002 ,ص 07 ؛ وأيضا :

Bel Hocine **, Le courier Alger- le Caire** ,op.cit , p94

ثكنة عسكرية في بلكور (بلوزداد حاليا) ، حاملا معه ما يكفي لتسليح 16 مجاهد .[1] شكلوا فيما بعد نواة المجموعة التي أشرف على قيادتها تحت تسمية " كومندو بوزقزة" .

وفي نفس الأثناء تقريبا تشكلت عند التخوم الغربية للمنطقة الرابعة مجموعات مسلحة في جبال الظهرة والونشريس على يد سي البغدادي(أحمد عليلي) وسي أمحمد بوقرة ، و شهدت ناحية العاصمة أيضا بداية ظهور مجموعات من الفدائيين تحولت في خريف عام 1956 وشتاء عام 1957 إلى مجموعات الكوماندو التي أوكلت إليها مهمة تصعيد العمل المسلح خلال المرحلة الشهيرة في الكتابات الفرنسية ب"معركة الجزائر (العاصمة)" ، وكان من أبرز عناصرها ذبيح الشريف وفتال مصطفى ومختار بوشافة وياسف سعدي وبورزينة أرزقي (حديدوش) وعلي عمار(لابوانت).

إن الوضعية التي تطورت من خلالها الأوضاع في المنطقة الرابعة على إثر اعتقال رابح بيطاط أفرزت قيادة جديدة على رأسها ،ولكن تلك القيادة لم تكن تتمتع بسلطة فعلية مباشرة بسبب التفكك الشديد الذي عرفته صفوف هذه المنطقة بعد الانطلاقة مباشرة ، وهو ما كرس عزلة المجموعات الثورية عن بعضها البعض لفترة استمرت لعدة أشهر ، كما أن القيادة البديلة التي عينها قادة منطقة القبائل في المنطقة الرابعة سرعان ما انفصمت إلى قيادة عسكرية بزعامة أوعمران وقيادة سياسية ذات طموح يتجاوز نطاق المنطقة برمتها .

ثم كادت المنطقة الرابعة أن تتحول إلى ناحية تابعة للمنطقة الثالثة مما أكد صواب إصرار قادتها قبيل الانطلاقة على أهلية منطقتهم للحصول على تنظيم مماثل لبقية المناطق التاريخية ، و يعود الفضل في منع حدوث ذلك إلى عاملين أساسيين هما انبعاث النشاط المسلح بها في أطراف المنطقة الرابعة من جهة، و النزوع القوي الذي ظهر عند فريق عبان رمضان باتجاه إعادة تنظيم صفوف الثورة انطلاقا من الشروع في تأسيس قيادة مركزية في الداخل اتخذت من العاصمة معقلا لها من جهة أخرى[2]، وهو ما كشف في فترة مبكرة نسبيا أن طموح مجموعة عبان كان يتجاوز مسألة السعي لقيادة ناحية فقط (العاصمة) في المنطقة الرابعة .

---

[1] حول المجموعات الأولى التي ظهرت في الناحية الأولى للمنطقة الرابعة وأبرز قادتها في المرحلة (مارس 1955- أوت 1956) أنظر : حسيني عائشة : **الثورة بالمنطقة الأولى من الولاية الرابعة 1954- 1958** ,رسالة ماجستير في تاريخ الثورة, إشراف الدكتور حباسي الشاوش , قسم التاريخ , جامعة الجزائر , 2001-2002 . ص:35-37 .

[2] إن تحول قيادة العاصمة في الفترة الممتدة من مارس1955 إلى أوت 1956 إلى نواة للقيادة المركزية للثورة أدى إلى تقلص الوصاية السياسية المنطقة الثالثة عليها , كما سمح بإعطاء فرصة للمنطقة الرابعة باستعادة تنظيمها الداخلي على إثر انبعاث العمل العسكري بها بشكل مكثف علي يد كل من بوقرة وعلي خوجة والمقراني وعزالدين .

وقد نجحت هذه القيادة في القيام بمبادرات للإشراف على المنطقة الرابعة من خلال التوظيف المكثف للمنشورات السياسية والتعليمات الداخلية التي كانت تتضمن دعوات إلى الانضباط وإلى التقيد بقوانين داخلية صارمة إلى جانب شرح المهام المنوط بالمحافظين السياسيين القيام با ، وبتحديد مجالات وطرق الدعاية لصا؟ جبهة وجيش التحرير الوطني .

لكن قيادة المنطقة الرابعة لم تتضح معالمها بشكل دقيق إلا في نااية عام 1956[1] ، لأنا بقيت في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الصومام مشكلة من مجموعة مبعثرة من القادة الميدانيين في جبال الزبربر وبوزقزة (الأخضرية –تابلاط) ، وفي جبال الظهرة والونشريس و التيطري(خميس مليانة –الشلف- المدية)، إلى جانب قيادة سياسية في العاصمة كانت تبدو معزولة نسبيا عنها بسبب انخراطها في العمل الدعائي لجبهة التحرير الوطني ، وانشغالها في السعي للاتصال بالمناطق الأخرى وبالوفد الخارجي في القاهرة.

5-4-3 تشكيل قيادة الولاية الرابعة :

كان مؤتمر أوت 1956 منعطفا هاما بالنسبة للمنطقة الرابعة التي تحولت إلى الولاية الرابعة ، لأنه نصب أول هيئة قيادة مكتملة با بعد تلك التي امتلكتها عند الانطلاقة و حدد المعالم السياسية والإدارية لها بشكل جعلها تمثل قاعدة خلفية مهمة للقيادة التنفيذية العليا للثورة التي استقرت بالعاصمة فيما بعد[2].كما أعطاها امتدادا جغرافيا مكنها من امتلاك نقاط تماس مع ثلاثة ولايات تاريخية .

عين المؤتمرون في الصومام مجموعة من القادة الجدد لتولي الإشراف على الولاية الرابعة ، وكان على رأس هؤلاء العقيد صادق دهيليس الذي كان يعد من بين أبرز مساعدي كريم بلقاسم في

---

(1) عقد أول اجتماع لمجلس قيادة الولاية الرابعة في 12 سبتمبر 1956 بجبال الزبربر (جنوب الأخضرية) أي بعد أسبوع فقط من نهاية جلسات مؤتمر الصومام , ترأسه سي امحمد بوقرة الذي قام بتنصيب لخضر المقراني وعلي خوجة على رأس المنطقة الأولى للولاية الرابعة , ويمكن اعتبار هذا الاجتماع بمثابة الخطوة العملية الأولى في تنظيم الولاية الرابعة . أنظر :

حسيني عائشة , **المرجع السابق** , ص60 ؛ عبد القادر ماجن ," الشهيد على خوجة" , **مجلة أول نوفمبر** , العدد 73 , 1985 , ص 39 .

(2) جعل مؤتمر الصومام منطقة الجزائر العاصمة منطقة ذاتية (مستقلة تنظيميا عن الولايات التاريخية), و كان الهدف من وراء ذلك الفصل عن الولاية الرابعة يتمثل في تحويلها إلى مقر القيادة التنفيذية الجديدة للثورة (لجنة التنسيق والتنفيذ) لأن توصياته نصت على ضرورة استقرار اللجان القيادية بالعاصمة . أنظر :

Harbi , **les archives de la révolution algérienne** , p163 et p 165.

قيادة النواحي في منطقة القبائل ، و إلى جانبه عين كل من أحمد بوقرة (سي أحمد)ومحمد زعموم (سي صالح)، ثم التحق بهم من بعد الرائد سي لخضر(المقراني)[1].

وقد أشرفت هذه القيادة على تنظيم جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة بصورة جعلته يتميز بجملة من الخاصيات عن بقية الولايات ، فقد تم اللجوء إلى تسمية الكتائب باسم عدد من القادة الشهداء الذين سقطوا في المعارك ، ومن أشهر هذه الكتائب : العثمانية والزبيرية والعمرية والعزيزية والحسينية والحمدانية وغيرها[2]، كما تم إنشاء وحدة عسكرية جديدة لم تشر إليها المقررات التنظيمية في الصومام ، وهي وحدة الكومندو[3] التي كانت تمثل نخبة جيش التحرير في الولاية الرابعة في سنوات1957-1960 . ولم يتم تكوين إلا ثلاثة وحدات من الكومندو تحمل تسميات قادتها : علي خوجة ، سي محمد ، جمال.

و لم يستمر تواجد العقيد سي صادق على رأس الولاية الرابعة لفترة طويلة ، لأنه غادرها في جويلية 1957 متوجها إلى تونس من أجل الالتحاق بأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين مكثوا عنده في جبال الشريعة بعد انسحابهم من العاصمة على إثر استشهاد بن مهيدي في مارس 1957 ، قبل أن يغادروا إلى الخارج في اتجاه تونس والمغرب . ولكن سي صادق ترك بعض البصمات التي كانت تعكس توجهاته الصارمة التي عدها بعض المؤرخين بأنها كانت تمثل تراجعا عن الروح الديمقراطية التي دافع عنها بن مهيدي بشدة في مؤتمر الصومام . فقد أصدر سي صادق تعليمات إلى مناطق الولاية الرابعة في بداية عام 1957 ألغى فيها كل صورة لتعدد قوائم الترشيح في انتخابات المجالس الشعبية التي كانت تمثل الدعامة الأساسية لما يعرف بالتنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني ، و همزة الوصل بين الثورة والقواعد الشعبية[4].

---

(1) أصبح كل من بوقرة وسي لخضر(قائد المنطقة الأولى) يلعبان دور مهما في القيادة الميدانية للولاية الرابعة مع بداية عام 1957 , ويذهب الملازم الأول محمد تقية إلى القول بأن ذلك العام كان سنة الانجازات العسكرية المميزة للمقراني في المنطقتين الأولى والرابعة . أنظر :
Teguia , **L'ALN en wilaya IV** , p 44 .

(2) **تقرير الولاية الرابعة, الملتقى الوطني الثالث لكتابة تاريخ الثورة** , , الجزء الأول , ديسمبر 1985 , قصر الأمم , الجزائر , ص 75 .

(3) **الكومندو** : وحدة عسكرية تختلف عن الكتيبة من الناحيتين العددية والنوعية , لأن عدد أفراد الكومندو يتراوح مابين(120-150 رجل), ولم يكن يسمح بالالتحاق بصفوفها إلا للعناصر المميزة في الكتائب . حتى أن علي خوجة الذي ارتبطت شهرته باسم الكومندو الذي تزعمه (تحت تسمية كومندو بوزقزة و كومندو الموت) كان يشترط على الراغبين في الانضمام عليه امتلاك الخبرة القتالية مسبقا .كما أن وحدات الكومندو كانت جيدة التسليح مقارنة بالكتائب وتتمتع برخصة الانتقال بين مختلف مناطق الولاية لأن القادة أدركوا مدى فعاليتها في تسوية المعضلات العسكرية , ومن أشهر قادة هذه الوحدة : علي خوجة , مصطفى لكحل (جمعي سعدية أو زغداني علي) , الرائد عزالدين . أنظر : حسيني عائشة , **المرجع السابق** , ص 69-71 . وأيضا :
Teguia **, L'ALN …**, p38 ; Cdt Azzedine **, ont nous appelait Fellaghas** , ED stock , 1976 , pp 115-141-162

(4) أشار مينيي إلى هذه الفكرة و استنتج منها أن العمل بالمجالس الشعبية المنتخبة لم يستمر سوى عام واحد , لكن محمد تقية ذكر بدوره أن العقيد بوقرة قام بإلغاء هذه التعليمات و بدأ يشجع على انتخاب ممثلي الشعب بصورة حقيقية . أنظر :

في سبتمبر 1957 أرسل بوقرة سي صا؟ في مهمة إلى المغرب وتم تعويضه بالرائد عمر أوصديق[1]، وعندما أستشهد الرائد سي لخضر في 05 مارس 1958 في نواحي عين بسام (البويرة)[2] عوضه بوقرة بترقية الرائد عزالدين الذي كان يمتلك سمعة كبيرة كقائد ميداني بفعل العمليات التي نجح في القيام با على رأس كومندو علي خوجة بعد استشهاد هذا الأخير .

5-4-4 العقيد بوقرة : صورة للقائد النموذجي من خلال شهادات عدد من ضباطه :

إن أغلب الشهادات والكتابات التاريخية التي دونت من طرف ضباط الولاية الرابعة تتفق بصورة ملفتة للنظر ، بأن هذه الولاية بلغت تحت قيادة العقيد بوقرة ذروة تنظيمها وقوتا ،[3] وهذا ما يعني أن الفترة الممتدة من جويلية 1957 إلى ماي 1959 تعد المرحلة الأكثر حيوية ونشاط بالنسبة للولاية الرابعة خلال حرب التحرير ، لأنا شهدت تضاعف صفوف جيش التحرير حتى أنه ناهز خمسة ألاف مجاهد في منتصف عام 1958 ، ثم بلغ أكثر من ستة ألاف عند استشهاد بوقرة بعد ذلك بعام تقريبا[4].

وتتفق هذه الشهادات أيضا على أن العقيد بوقرة كان أكثر قادة الولاية الرابعة جاذبية وشعبية في أوساط ضباطه وجنوده على حد سواء ، فقد وصفه الملازم محمد تقية بأنه كان يتمتع بخصال إنسانية عديدة ، وصاحب روح أخوية نادرة جعلته محبوبا بشكل كبير ، كما أنه كان ذو نزعة ديمقراطية بسبب طباعه المتفتحة على الرأي المخالف وتقبل النقد .[5] وذهب النقيب محمد صايكي إلى أن بوقرة كان نموذجا في التدين والتواضع ، وأول من أمر باتخاذ مراكز لتعليم القرآن ومحو الأمية في كل نواحي الولاية الرابعة ، وجعل في كل كتيبة مرشدا دينيا يعلم الجنود ويحثهم على إقامة الصلاة . وبلغ به تواضعه أنه كان يتولى الحراسة ليلا عندما كان يلاحظ نقصا في الجنود المكلفين با [6]

Teguia .**L'ALN dans la wilaya IV** , p69 ;Meynier , « le PPA-MTLD et L'ALN-FLN étude comparée » , **IN** Harbi/ Stora, **la guerre d'Algérie 1954-2004 , Tome II** , op.cit,p90.

[2]Teguia, **Idem** , p61

2[)] محمد صايكي , **مذكرات ثائر** , ص50.

[3] "**حوار مع العقيد يوسف الخطيب**" , مرجع سابق , ص57 .

[4] يذهب تقرير الولاية الرابعة الذي قدمه الرائد عمر أوصديق في اجتماع العقداء الأربعة إلى تقدير تعداد جيش التحرير بها في ربيع 1958 ب 5205 جندي و300 حارس , بينما تشير وثيقة فرنسية إلى أن ذلك التعداد كان يبلغ 6500 جندي (14 كتيبة + 16 فرقة) خلال مواجهة الولاية لعمليات شال الثلاث " العصا" و"الحزام" و"الصرصور" (مارس1959 –جويلية 1960) والتي فقدت مع نهايتها أكثر من 30% من صفوفها . أنظر : الدكتور حباسي الشاوش , "من وثائق الثورة الجزائرية" , **مرجع سابق** , ص 313 ؛ عبد الحميد زوزو, **محطات في تاريخ الجزائر** , ص541 .

5 [(]Teguia**, Idem** ; p69

[6] محمد صايكي , **نفسه,** ص149 وص 206 .

كما أنه كان يوصي الضباط بعدم حمل رتبهم العسكرية على أكتفاهم مراعاة لمشاعر الجنود ، وقد كان الأثر الطيب لذلك الخضوع نحو التواضع عند قيادة الولاية الرابعة أن جيشها كان يتميز بالطاعة الممزوجة بالاحترام والأخوة المتبادلة[1].

كما وصف العقيد سي حسان(يوسف الخطيب) العقيد بوقرة بأنه كان إطارا ثوريا عظيما ،أعطى فرصا حقيقية للمناضلين الشباب لتولي المسؤوليات ، وكان صاحب الفضل في تكوينهم توجيههم حسب ميولهم ورغباتم[2]، و ذكر الخطيب نيابة عن رفاقه أن ضباط الولاية الرابعة كانوا يعتبرون سنوات 1956-1958 أسعد سنوات الثورة التحريرية ، مما يكشف أن أثر العقيد بوقرة على مرؤوسيه كان ذو وقع عميق في نفوسهم و أن مكانته كانت مرموقة بشكل كبير في أوساطهم ، لخصتها عبارة جاءت على لسان الرائد بورقعة ذهب فيها إلى القول بأن العقيد بوقرة كان نموذجا للإنسان الذي يقوم بدور خلاق في محيطه .[3]

5-4-5 من "قضية عز الدين " إلى "قضية سي صالح":الولاية الرابعة في مواجهة عدوى "الزرق" والعزلة و[illegible]شال :

استمرت الأوضاع مستقرة في الولاية الرابعة على مستوى قيادتا إلى ناية عام 1958 ، ولكنها في أعقاب انعقاد اجتماع العقداء الأربعة بدأت تشهد بعض التأزم الداخلي بسبب انتقال عدوى قضية الزرق إليها من الولاية الثالثة التي كانت تعصف با موجات التصفية والتطهير التي كان يقودها العقيد عميروش منذ صيف ذلك العام .

ويرجح محمد تقية أن عميروش الذي أصابه الفزع من تلك القضية نجح في إقناع العقيد بوقرة بأن الاختراق بلغ صفوف قيادة الولاية الرابعة أيضا ولمح له بتورط الرائد عمر أوصديق فيها ، ولما كانت تلك القضية متزامنة مع "قضية عزالدين "[4]فقد توجهت شكوك العقيد بوقرة إلى عضوين

---

[1] محمد صايكي , **مذكرات ثائر**, ص 206 .

[2] **حوار مع العقيد يوسف الخطيب** ,مرجع سابق , ص56-57 .

[3] **نفسه** ,ص57 ؛ لخضر بورقعة , **مذكرات شاهد على اغتيال الثورة** , ص 217 .

[4] **قضية عزالدين** : ارتبطت هذه القضية باسم صاحبها الرائد عز الدين الذي عين عضوا في مجلس قيادة الولاية الرابعة في مارس 1958 خلفا للرائد سي لخضر المقراني , وبدأت خيوطها بعد وقوعه أسيرا وجريحا في يد الجيش الفرنسي في 17 نوفمبر 1958 بجبال الزبربر (الأخضرية) , ثم قام بإصدار بيان يدعو فيه رفاقه إلى وضع السلاح بعد ثلاثة أيام فقط من اعتقاله , ويشير البعض أن الفرنسيين سمحوا له بالانتقال إلى مناطق الولاية الرابعة من أجل إقناع رفاقه بمشروع " سلم الشجعان" , ولما توجس منه بوقرة خيفة من انتقال عدوى تلك الدعاية قام بعزله وإرساله رفقة عمر أوصديق إلى تونس للمثول أمام الحكومة المؤقتة من أجل التحقيق معهما في الشبهات التي كان تحوم حولهما .

للمزيد من التفاصيل : محمد صايكي , **نفسه** , ص 276-279 . وأنظر أيضا :

Teguia , **L'ALN en wilaya VI** , pp95-98 ; Tripier, **op.cit** , pp352-358.

بارزين مقربين منه هما الرائدين عمر أوصديق و عزالدين (رابح أزراري) ، ولم يمنعه من محاكمتهما و تصفيتهما إلا امتثاليته الشديدة إلى القوانين الداخلية التي أقرها مؤتمر الصومام، والتي سحبت صلاحيات محاكمة أو تصفية أعضاء مجالس الولايات قبل العودة إلى القيادة التنفيذية للثورة (الحكومة المؤقتة) ، فقام بعزلهما وتوجيههما إلى الحكومة المؤقتة بتونس من أجل التحقيق معهما حول الاشتباه في تأييدهما لمشروع "سلم الشجعان" في بداية عام 1959 .[1]

ولم يلبث بوقرة بعد ذلك طويلا حتى سقط شهيدا في 10ماي 1959 بدوار أولاد بوعشرة (جبال المدية) في ظروف غامضة جدا[2]، و دخلت من بعده الولاية الرابعة مرحلة عصيبة تميزت بالحصار الذي فرض عليها خلال مخطط شال من جهة ، وبتعرضها للمناورات الفرنسية التي استغلت تقهقرها ميدانيا و استهدفت استمالتها للقبول بالاستسلام مقابل العفو الشامل عن جيش التحرير الوطني بها .

لقد وجد الرائدان سي صالح وسي محمد (الجيلالي بونعامة) نفسيهما وحيدين في مجلس قيادة الولاية الرابعة بعد استشهاد بوقرة و مغادرة كل من أوصديق وعزالدين ، فبادرا إلى الاستمرار في قيادتها بصورة تلقائية وغير رسمية(دون تكليف) لمدة سبعة أشهر في انتظار ترقيتهما إلى رتبة عقيد وتثبيتهما على رأسها ، أو إرسال قائد من طرف الحكومة المؤقتة في تونس لتعويض بوقرة . لكن القيادة الخارجية لم تلتفت إلى ذلك إلا في نهاية اجتماع العقداء العشرة في ديسمبر 1959 ، أين كلف كل من العقيد سي صادق والرائد أحمد بن شريف بالالتحاق بها لتعويض الشغور الذي تركه

---

(1) ذهب تقية إلى أن بوقرة اقتنع بأن الرائد عمر أوصديق كان يقف على رأس مؤامرة داخلية تدعو إلى الانهزام (سلم الشجعان) , و قدم بيار مونتانيو فكرة تؤيد ما ذهب إليه تقية عندما ذكر أن الشبهات كانت تحوم في الولاية الرابعة (عام 1959) حول العناصر اليسارية التي كان كل من أوصديق وعبد الحميد بوضياف من أبرز ممثليها .أنظر :

Teguia ,**L'ALN…** , pp98-99 ; Pierre Montagnon , **L'Affaire si Salah** , ED Pygmalion , Paris , 1987 , pp 53-54 .

(2) تمت الإشارة في جلسة 16 أوت 1959 (اجتماع العقداء العشرة) إلى الغموض الشديد الذي ميز اختفاء العقيد بوقرة من طرف كريم بلقاسم .(أرشيف الدكتور حباسي) , ولا تزال هذه المسألة حية إلى اليوم في صدور عدد من إطارات الولاية الرابعة من أمثال الرائد لخضر بورقعة الذي قام بتوجيه رسالة إلى كل من الرئيسيين الجزائري والفرنسي (في اليوم الثاني لزيارة هذا الأخير للجزائر عام 2003) حملهما فيها المسؤولية المعنوية في كشف النقاب عن ظروف استشهاد العقيد بوقرة , وحسب بورقعة فإن بوقرة وقع في يد الجيش الفرنسي رفقة 15 من رفاقه بعد اشتباك في أولاد بوعشرة (قرية تقع غرب المدية) بتاريخ 05 ماي 1959 , وفي صبيحة اليوم الموالي تم العثور على جثامين عدد من الشهداء ومعهم لباس العقيد دون جثمانه . أنظر :

رسالة لخضر بورقعة إلى كل من بوتفليقة وشيراك في : **جريدة الخبر** , عدد 02 مارس 2003 .

بوقرة ، ويجدر توضيح أن بن شريف لم يلتحق بها إلا في سبتمبر 1960 ، بينما تأخر التحاق العقيد صادق (دهيليس) إلى ربيع عام 1962 .[1]

فقام سي صالح ورفيقه باتخاذ مبادرة فردية تضمنت تقديم إقتراح إلى إطارات الولاية الرابعة لحل مشكلة عدم اكتمال مجلس قيادة بها عن طريق ترقية بعض قادة المناطق في اجتماع عقد بتاريخ 14 جانفي 1960 ، وبعد الموافقة على ذلك انتقل كل من النقيب سي لخضر(بوشمع) قائد المنطقة الرابعة والنقيب حليم (بن يحي) قائد المنطقة الأولى إلى عضوية مجلس قيادة الولاية الرابعة . ولكن تلك التسوية لم تؤد إلى استقرار وضعية القيادة إلا لفترة قصيرة لم تتعد الأشهر الخمسة.

لأن العضوين الجديدين فيها انخرطا تحت وطأة الشعور المرير بتخلي القيادة الخارجية عن دعم المعاقل المهددة أمام العمليات العسكرية الكبرى لمخطط شال ، في عقد اتصالات سرية عبر بعض الوسطاء الجزائريين مع ضباط سامين في الجيش الفرنسي كانوا على اتصال مباشر بالدوائر الحكومية الفرنسية[2].و تطورت تلك الاتصالات إلى ما يعرف بقضية سي صالح (أو عملية تلسيت في بعض الكتابات الفرنسية) في جوان 1960 ، لأن الرائد سي صالح وافق بعد اطلاعه على تلك المساعي بالاستمرار فيها مع الجنرال دوغول مباشرة ، فقام هذا الأخير باستقبال قادة الولاية الرابعة بصورة سرية في قصر الإليزيه في ليلة 10 جوان 1960 و جدد لهم عرضه الشهير الذي اقترحه في مشروع "سلم الشجعان " واشترط منهم إبقاء موضوع الاتصالات بعيدا عن علم

---

[1] في جلسة 02 نوفمبر 1959 (اجتماع العقداء العشرة)تم تعيين أعضاء القيادة في مجالس الولايات التي كانت تعاني من نقص في التأطير , و تقرر إسناد قيادة الولاية الرابعة إلى العقيد صادق دهيليس لخلافة بوقرة , وعين معه كل من الرائدين عزالدين و أحمد بن الشريف من أجل تشكيل مجالس قيادتها إلى جانب الرائدين سي صالح وسي محمد(أرشيف الدكتور حباسي) .لكن دهيليس و عزالدين لم يلتحقا بها ومكثا في الخارج إلى بداية عام 1962 , وتأخر وصول بن شريف الذي عبر الخطوط المكهربة بنجاح إلى سبتمبر 1960 , وقد حاول بن شريف أن يفرض نفسه كقائد أول لكنه فشل أمام إصرار سي محمد ثم سي يوسف (الخطيب) من بعده , ولم يلبث أن وقع في الأسر بعد ذلك بشهر فقط , ثم حكم عليه بالإعدام برفقة عدد من رجاله , لكنه كان الوحيد الذي نجا من تنفيذ الحكم , وقد ذهبت جريدة لوموند (13 ماي 1962) إلى تبرير ذلك العفو الانفرادي بأنه كان من أجل منع جبهة التحرير من إعدام أسرى فرنسيين , بينما لمح مؤلف" كتاب الجزائر جذور الأزمة أو حرب الجزائر البقية والنهاية" إلى أن العفو كان بسبب وساطة شقيق له كان ضابطا في الجيش الفرنسي , تمكن من الحصول على توصية من وزير العدل الفرنسي أمرت بتحويله إلى السجون الفرنسية من أجل تجنيبه تنفيذ حكم الإعدام , وقد أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار . انظر :
SI Othmane **, l’Algérie : l’origine de la crise : ou la guerre d’Algérie suite et fin** , dialogues éditions , Paris , 1996 , pp82-83.

[2] حول تفاصيل الاتصالات السرية التي قام بها النقباء حليم (بن يحي) ولخضر (بوشمع) وعبد اللطيف(طولبة) مع عدد من الضباط الفرنسيين في ربيع عام 1960 قبل ترتيب لقاء الإليزيه الشهير . أنظر : لخضر بورقعة , **مذكرات شاهد** , ص50-56 ؛ محمد صايكي , **مذكرات ثائر**,ص254-256 . وأيضا :
Courriere, **l’heure des colonels,** pp617-619; Meynier, **L’histoire intérieure**. , p427 ;Teguia , **l’Algérie en guerre** , pp 382-393

الحكومة المؤقتة ، كما طلب منهم السعي نحو إقناع قادة الولاية الثالثة بفكرة الانضمام إلى المشروع الفرنسي[1].

لكن الأمور لم تتطور وفق ما كانت تنتظره السلطات الاستعمارية ، فقد انتهز الرائد سي محمد فرصة غياب سي صالح في صيف 1960 بعدما توجه إلى الولاية الثالثة للتشاور مع العقيد محند أوالحاج، وقام بالشروع في تصفية جميع القادة الذين اشتبه في ضلوعهم بقضية الاتصالات مع الفرنسيين ، وكان النقيبين لخضر وحليم أول من تعرض للتصفية ثم لحق بهما النقيب عبد اللطيف(طولبة) إلى جانب عدد كبير من العناصر التي جاهرت بتأييدها لفكرة سلم الشجعان الدوغولية[2].

كما قام الرائد سي محمد بإطلاع كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة في الخارج بتفاصيل القضية ونتائجها ، واعتقل الرائد سي صالح على إثر عودته من الولاية الثالثة وأبقى عليه أسيرا تحت سلطة النقيب لخضر بورقعة ، قبل أن يقوم بتوجيهه إلى تونس للمثول أمام قيادة الثورة في الخارج[3] .

6-4-5 قادة الولاية الرابعة في المواجهة مع القيادة الخارجية :

و في27 أوت 1960 عقد الرائد سي محمد اجتماعا لتعويض الشغور في مجلس قيادة الولاية فتمت خلاله ترقية النقباء يوسف الخطيب قائد المنطقة الثالثة(الونشريس) و يوسف بن خروف قائد المنطقة الرابعة(الظهرة) ، [4]ثم التحق بهم بعد ذلك بشهر فقط الرائد أحمد بن شريف الذي لم يبق معهم إلا لفترة قصيرة جدا .

وقد نجح الرائد سي محمد في إعادة تنظيم صفوف الولاية الرابعة التي أنكتها العمليات الكبرى لمخطط شال و فككتها التصفيات التي ارتبطت بقضية الزرق وقضية سي صالح ، ويعزو

---

(1) قضية سي صالح أعطت دوغول فرصة كبيرة لوضع الحكومة المؤقتة في موقف سياسي ضعيف , لأن الخطوات الأولى فيها مكنته من مفاوضة قادة الداخل بمعزل عنها . ويمكن اعتبارها من التحديات الكبرى الذي استهدفت تماسك قيادة الثورة عشية البدء في المفاوضات العلنية . أنظر :

Henri, Alleg , (sous direction de) , **la guerre d'Algérie** , tome II , ED temps Actuels , Paris , 1981 , p201.

(2) لخضر بورقعة , **مذكرات** , ص 56-67 ؛ محمد عباس , **ثوار عظماء** ,ص 241-246 ؛محمد صايكي **, مذكرات** , ص258 .

(3) ذكر بورقعة (مذكرات شاهد **ص 73**) أن سي صالح بقي في الولاية الرابعة كجندي بسيط حتى صدرت أوامر بترحيله إلى تونس , و أشار إلى أنه غادر غابات تمزغيدة (المدية) في نوفمبر 1960 متوجها إلى الحكومة المؤقتة الغاضبة عليه بعدما كان قد تركها هو غاضبا عليها في عام 1957 . والمثير في هذه الرواية هو التساؤل عن طول المدة التي قضاها سي صالح (نوفمبر 1960 إلى جويلية 1961) ليصل من جبال المدية إلى جبال البويرة التي سقط بها شهيدا .

(4 Teguia, **l'Algérie en guerre** , p392 .

العديد من العسكريين الفرنسيين [1]إلى أن العامل الرئيسي الذي مكن سي محمد من تجاوز تلك المرحلة العصيبة كانت يتمثل في الصلات القوية التي كانت تربطه بقادة مناطق الولاية الخامسة المحاذية للولاية الرابعة[2]، لأن هذه الصلات تميزت بتطور علاقة أبوية فريدة بين الرائد سي محمد والنقيب طارق في الولاية الخامسة الذي كان يجد في قائد الولاية الرابعة ملاذا له من شعوره بالعزلة بفعل تراجع قادته إلى ماوراء الحدود(المغرب الأقصى)، و ظهر الانعكاس المباشر لهذه العلاقات الحميمة [3]بين سي محمد والنقيب طارق فرصة في بروز مستوى رفيع من التنسيق العمل المسلح ، سرعان ما أتاح هامشا كبيرا للولاية الرابعة ولبعض مناطق الولاية الخامسة لتفادي الحصار الذي كانت تفرضه العمليات العسكرية الفرنسية ، و يؤكد النقيب صايكي ما أورد مينيي حول هذا التقارب والتنسيق حيث ذكر أن كتائب المنطقتين الرابعة والسابعة للولاية الخامسة وضعت نفسها تحت قيادة الرائد سي محمد في الولاية الرابعة الأمر الذي كان يربك حسابات الفرنسيين الذين كانوا يقومون بعمليات كبرى في محاصرة ولايات الداخل بشكل انفرادي [4]

ويمكن التدليل على هذا التحول بالإشارة إلى المكانة التي أصبح قائد الولاية الرابعة يحضى بها في أعين أعدائه من خلال ما كتبه فليب تريبيي صاحب الخبرة العسكرية الطويلة في الجيش الفرنسي حول الرائد سي محمد (بونعامة) ، فقد ذكر بأنه " كان محاربا محنكا إلى درجة أن هيئة الأركان العليا للفرنسية في الجزائر كانت تعتبره في سنتي 1960-1961 القائد الميداني الأكثر حيوية في كل ولايات الداخل ".[5]

---

(1) جمعت جريدة المجاهد تصريحات هؤلاء للصحافة الفرنسية في أعدادها التي صدرت في :01-05-1959 ص8 و 25-01-1960 ص7 . وأنظر أيضا :

Teguia, **L'Algérie en guerre**, pp432-433 .

(2) تتوافق هذه الفكرة مع ما ذكره محمد تقية بأن قادة مناطق الولاية الخامسة المحاذية للولاية الرابعة وضعوا أنفسهم تحت قيادة الرائد سي محمد خلال مواجهة مخطط شال . أنظر :

Teguia , **L'ALN en wilaya VI** , p128 .

(3) علق مينيي على العلاقة التي جمعت بين سي محمد والنقيب طارق(عبد الرحمن كرزازي) بأنها كانت فريدة من نوعها وتتجاوز ما كان شائعا بين القادة , لأن النقيب طارق كان يستخدم عبارة "أبي العزيز" في رسائله إلى قائد الولاية الرابعة , وكان هذا الأخير يرد عليه بعبارة "أخي العزيز جدا سي طارق " , وقد نشر محمد صايكي صورة لهما تكشف بوضوح العلاقة الحميمية بين الرجلين. أنظر : محمد صايكي , **شهادة ثائر (مذكرات)** , ص343 . و أيضا :

Meynier, **histoire intérieure du FLN** , p 405 .

(4) محمد صايكي , **المصدر السابق** , ص 229-230 . وأنظر أيضا :

Meynier , **Histoire intérieure** , pp 405-406 ; Teguia , **L'ALN …** ,p 128

(5) أنظر : Tripier ,**op.cit** , p437ويشير محمد تقية أن جريدة المجاهد لم تشر إلى نبأ استشهاد سي محمد إلا بعد أكثر من شهر ونصف , ولم تخصص لتأبينه إلا بضعة سطور في عددها الصادر بتاريخ 01-10-1961 .أنظر :

Teguia, **l'Algérie en guerre** , p392 .

ولكن محمد تقية لاحظ مفارقة شديدة بين التقدير الفرنسي لمكانة الرائد سي محمد وبين التأبين الذي ورد في جريدة المجاهد التي أعلنت عن استشهاده في سطور قليلة بعد أكثر من شهر من ذلك في العدد الذي أصدرته في 10 أكتوبر 1961 ، ويمكن القول أن القادة الذين كان العدو يحسن تقديرهم ويستخدم كلمات ذات قيمة ودلالة في وصفهم غالبا ما اتجهت الكتابات الرسمية إلى تجاهلهم لصالح التركيز على شخصيات الواجهة الذين ارتبطت أدوارهم بالصراعات حول الزعامة بشكل أكبر من انخراطهم في مواجهة العدو.

في 09 أوت 1961 سقط الرائد سي محمد بونعامة شهيدا بعدما حاصرته فرقة عسكرية فرنسية من وحدات التدخل السريع المعروفة باسم " الصدمة الحادية عشر" في منزل بضواحي مدينة البليدة دون أن تصله ترقية إلى رتبة عقيد على الرغم من أنه أشرف على قيادة الولاية الرابعة لمدة تقارب السنتين إلى جانب سي صالح ولعام كامل بمفرده ، وتشير بعض الكتابات أن هيئة الأركان العامة امتنعت عن ترقيته بصورة تذكارية(شرفية ورمزية) بعد استشهاده مما يوحي بأن بومدين لم يغفر له تقاربه الشديد مع عدد من قادة مناطق الولاية الخامسة ، لأنه كان يرى في ذلك تجاوزا لمكانته على رأس أعلى هيئة عسكرية للثورة ، تدخلا في شؤون الولاية الخامسة ، و حركة تتضمن التعريض بقادتنا الذين كانوا يقودوننا من وراء الحدود بعيدا عن رجالهم في ساحة المعركة .

وحدث الأمر ذاته بالنسبة للخطيب الذي لم يرق إلى رتبة عقيد إلا في بداية جويلية 1962[(1)] على الرغم من هذا الأخير يذكر بأنه رقي في صيف عام 1961 دون أن يقدم بينة على ذلك بالإشارة إلى وثيقة أو قرار صادر من الحكمة المؤقتة أو المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ويعد الرائد سي حسان (الخطيب) القائد الأخير للولاية الرابعة في حرب التحرير ، وكان إلى جانبه كل من الرواد يوسف بن خروف ومحمد بوسماحة ولخضر بورقعة[(2)].

وقد تميزت مواقف هؤلاء خلال الأزمة التي جمعت بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة بالركون إلى الحياد و برفض الخضوع إلى محاولات الطرفين لاستمالتها حتى الإعلان عن الاستقلال

---

(1) على الرغم من استمرار حالات الشغور في مجلس قيادة الولاية الرابعة (من ماي 1959 إلى أوت 1961) بسبب عدم التحاق دهيليس وعزالدين بها , إلا أن قيادة الثورة (الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة) لم تبادر إلى ترقية الرائدين سي صالح وسي محمد حتى تاريخ استشهادهما في جويلية وأوت 1961 , وهو ما يكشف أن الخلاف الشديد بين قادة هذه الولاية والقيادة الخارجية كان سببا هاما في التهميش الذي تعرض له خلفاء بوقرة . وبينما يذكر الخطيب أنه أصبح عقيدا في سبتمبر 1961 إلا أن تقية وحربي يؤكدان على أنه ظل رائدا حتى جوان 1962 . أنظر :" **حوار مع العقيد يوسف الخطيب**" , ***مجلة معالم*** , مرجع سابق ,ص58 . وانظر أيضا :

Teguia , **L'Algérie en guerre** , p392 .

(2) أنظر تراجم شخصية لأعضاء أخر مجلس قيادة للولاية الرابعة (سبتمبر1961 –جويلية1962)

في : محمد صايكي **, مذكرات** , ص174-184 .

، ثم بالدخول في مواجهة مفتوحة مع جيش الحدود الذي زحف على العاصمة في أوت 1962 انتهت بتراجعهم و انزامهم عسكريا ثم تعرضوا إلى الإقصاء والتهميش السياسي في هيئات الدولة الجزائرية المستقلة .

5/-5الولاية الخامسة 1956-1962 :

5-5-1 الانطلاقة الرمزية والتفكك السريع للقيادة:

كانت عمليات أول نوفمبر 1954 بالمنطقة الخامسة متواضعة جدا في طبيعتها ، ومحدودة للغاية في مجالها الجغرافي ، وتكاد المصادر التاريخية على اختلافها تجمع على أن الانطلاقة الثورية في قطاع وهران انحصرت في منطقتين متباعدتين ، الأولى في ناحية سيدي علي بالقرب من مستغانم و الثانية في ناحية أخفير في ضواحي تلمسان ، ولم تكن تلك العمليتين ذات طابع عسكري في جوهرها لأنا تميزت بالتخريب والإطلاق الرمزي للنار .

ويمكن القول بأن ظروف الانطلاقة في المنطقة الخامسة كانت من الناحية الظاهرية شبيهة إلى حد كبير بالوضعية التي شهدتا كل من المنطقتين الثانية والرابعة ، إلا أن قطاع وهرا ن كان أكثر ضعفا من الناحيتين التنظيمية والعسكرية من الشمال القسنطيني و منطقة الجزائر العاصمة . ويمكن التدليل على هذا بالإشارة إلى أن تعداد جيش التحرير با في بداية الثورة لم يكن يتجاوز بضعة عشرات من المجاهدين ، و قد أشار محمد حربي إلى رقم 60 مجاهد[1] منتشرين في منطقة تعد أكبر المناطق التاريخية جغرافيا ، كما ذكر الحاج بن علا أحد مساعدي بن مهيدي في المنطقة الخامسة في شهادة له أن عدد أفواج المجاهدين با كان يبلغ 12 فوجا ، وسمي قائمة ب15 مجاهد من النوفمبريين لكن دون ذكر لعدد المجاهدين في كل فوج من الأفواج[2]

و إذا ما سلمنا بأن الوضعية في قطاع وهران كانت شبيهة بالحال التي كانت عليها المنطقة الرابعة أين كانت أغلبية الأفواج تتشكل من مجموعات صغيرة لا يتجاوز عدد أفراد الخمسة إلا نادرا فإنه يمكن القول بأن ما ذكره حربي يتطابق بصورة كلية مع رواية الحاج بن علا .

لقد انتشرت تلك المجموعات في كل من مستغانم وتلمسان و عين تموشنت والمحمدية و وهران و سيق قبيل الانطلاقة ولكنها لم تبد أدنى إشارة عن جاهزيتها العسكرية بسبب تسليحها السيئ في بداية الثورة ، وقد ذكر بوضياف إلى القول بأن مجاهدي الرابعة و المنطقة الخامسة لم تكن

---

[1] Harbi , **mirage et réalité** , p 127

[2] أنظر **شهادة الحاج بن علا** في المنشورة في " **مصطفى بن بو العيد والثورة الجزائرية "(ملتقى وطني)** ,مرجع سابق , ص211-212 .

لهم عند الانطلاقة سوى 10 قطع من الأسلحة الحربية ، وبأن بن مهيدي نفسه لم يكن يمتلك ذخيرة كافية لمسدسه الشخصي [(1)]

إن تلك الوضعية المتردية في المنطقة الخامسة كانت من أهم العوامل التي جعلت التنظيم الثوري با عرضة لضربات قاسية من طرف القوات الاستعمارية التي نجحت في تصفية مجموعة بن عبد المالك رمضا ن في 04 نوفمبر 1954 بناحية بوسكي(بن عبد المالك رمضا ن حاليا) بالقرب من مستغاb ، كما تمكنت من اعتقال مجموعة زبانة محمد (أpد زهانة) بعد أسبوع فقط من ذلك خلال اشتباك وقع بمنطقة غار بو جليدة بتاريخ 11 نوفمبر 1954 .

وقد أدى ذلك التصعيد الاستعماري إلى تراجع قائد المنطقة باتجاه الحدود المغربية وإلى انكفاء بقية قادة الأفواج عن النشاط الثوري بسبب العجز عن الاستمرار في المواجهة وخشية من الاعتقال والسجن [(2)] والملفت للنظر أن تلك الوضعية لم تكن تعبر عن تراجع تكتيكي وإنما سرعان ما تحولت إلى ما يشبه عملية انسحاب شبه كلية من ساحة المعركة ، لأن النشاط الثوري في المنطقة الخامسة دخل في مرحلة سبات طويل استمر إلى ناية عام1955[(3)].

2-5-5 جهود العرŸ بن مهيدي لاستعادة المبادرة :

لقد أدرك بن مهيدي أن منطقته كانت تواجه ضغط استعماريا يتجاوز قدرتا على الصمود طويلا ،فقام باللجوء إلى المنطقة الحدودية الشمالية الغربية بحثا عن سبل لجمع الأسلحة وتنظيم عبور قوافل السلاح عبر المسار الرابط بين الناظور ووجدة مع مناطق مغنية والغزوات و تلمسان4.

---

(1) أنظر **رواية بوضياع** حول عملية التحضير للثورة : **جريدة الشعب** , 16 نوفمبر 1988

(2) يذكر الرائد مختار بوعيزم (سي ناصر) الذي أصبح عضوا في مجلس قيادة الولاية الخامسة في عام 1960 , أن التحاق المجاهدين في قطاع وهران بصفوف الثورة بعد أشهر قليلة من الانطلاقة كان يتم في وجدة مباشرة , وهو ما كان يكشف عن تفكك التنظيم المتواضع الذي أعدته المنطقة الخامسة وعن تراجع قيادتها إلى ماوراء الحدود في فترة مبكرة من حرب التحرير , كما أشار إلى أن المجاهدين لم يكونوا يقومون بدفن الشهداء وإنما كانوا يتركون هذه المهمة لƋهالي الجزائريين ,وفي هذا دلالة كبيرة على ضعف العدد والعدة . أنظر :

"حوار مع المجاهد الرائد مختار بوعيزم (سي ناصر)" **, مجلة الراصد** , عدد نوفمبر- ديسمبر .2001 , المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر , الأبيار (العاصمة) , ص 28-29 .

أشار المؤرخ الألماني اليساري هارتموت ألسنهانس إلى أن ظهور بؤرة ثورية جديدة في غرب الجزائر كان في نوفمبر 1955 بجبال تلمسان , و تزامن ذلك الانبعاث في العمل المسلح مع حركة كان يقوم بها جيش التحرير المغربي في شمال شرق المغرب الأقصى . أنظر:

(3)H , Elsenhans , **op .cit** , p 434 .

(4)- لقد كان بن مهيدي يشرف بنفسه على محاولات إدخال السلاح من المغرب الأقصى مع مطلع عام 1955 , وعندما التقى ببوضياف في مارس من ذلك العام بالمغرب طلب منه المساعدة لأن العمل المسلح كان يعاني من الاختناق بسبب قلة السلاح . أنظر : عبد الكريم حساني , **أمواج الqفاء** , منشورات متحف المجاهد , 1995 , ص197 ؛ عمار بوحوش , **التاريخ السياسي للجزائر** , ط1 , دار الغرب الاسلامي , بيروت , 1997 , ص 382 ؛ شتواح حكيمة , **المرجع السابق** , ص 20

وقضى بن مهيدي أشهرا عديدة في جهوده تلك قبل أن يتوجه إلى القاهرة في مطلع عام 1956 للالتقاء بأعضاء الوفد الخارجي والاطلاع على الأسباب التي حالت دون وصول السلاح من مصر إلى المناطق الشرقية عبر الحدود الليبية والتونسية ، وإلى المناطق الغربية عبر سواحل المغرب الأقصى الشمالية الشرقية .

وخلال تواجده في القاهرة وقف بن مهيدي على الأجواء المتوترة التي كانت تميز العلاقات بين أفراد البعثة الخارجية [1]، ولم يلبث طويلا بين ظهرانيهم حتى دخل في مواجهات لفظية شديدة الحدة مع بن بلة الذي رفض اتامات بن مهيدي للوفد الخارجي بالتقصير في القيام بمهمة تزويد الثورة بالأسلحة من الخارج .

و في الواقع لم تكن هذه القضية السبب الوحيد في اشتداد الخلاف بين بن مهيدي وبن بلة ، وإنما كان هناك أيضا تباينا كبيرا في المواقف بين الرجلين حول مسألة إعادة تشكيل القيادة العليا للثورة ،والتي أعلن فيها بن مهيدي باعتباره ممثلا لقيادة الداخل رفضه الصريح للمشاركة في عضوية هيئة للقيادة وفق الصيغة التي قام أعضاء البعثة الخارجية بطرحها وعرضها كاقتراح على قادة المعاقل . وقد تضمنت تلك الصيغة المقترحة فكرة تقاسم قيادة الثورة بين الداخل والخارج عن طريق إنشاء لجنة عليا مكونة من 12 عضوا يتم تعيين نصفهم من أعضاء الوفد الخارجي ، ويتم تعيين النصف الآخر من بين قادة المناطق التاريخية .

وسرعان ما ظهر أن موقف بن مهيدي كان متوافقا مع موقف عبان رمضان الذي رفض بدوره هذا الاقتراح ، كما رفض كلاهما فيما بعد فكرة الوفد الخارجي التي كانت تمهد للشروع في التأسيس لحكومة جزائرية في الخارج، ويمكن القول بأن التقارب الذي حدث بين بن مهيدي وعبان ابتداء من ربيع 1956 كان في أحد جوانبه نتيجة لتوافق مواقف الرجلين حول سلبية أداء الوفد الخارجي فيما يتعلق بمهام تسليح صفوف جيش التحرير الوطني من جهة ، وأيضا بسبب تشابه ردود فعلها على الاقتراحات والتصورات التي كانت تفد من القاهرة إلى قيادة العاصمة من جهة أخرى.

---

[1] لم يكن الوفد الخارجي في ربيع عام 1956 هيئة متجانسة وإنما كان يتشكل من لجنتين منفصلتين على رأس الأولى (العسكرية) بن بلة ومحمد خيضر (لاحظ أن أيت احمد كان في باندونغ ثم نيويورك وبوضياف في إسبانيا للعلاج من مرض السل), وعلى رأس الثانية (السياسية) مجموعة من ممثلي التيارات السياسية التي التحقت بالثورة مثل الأمين دباغين والمدني ومهري , حول الخلافات الداخلية في صفوف الوفد الخارجي أنظر :

المدني ,**حياة كفاح** , ج3 , (ش , ن ,ت) الجزائر , 1982 ,ص 119-120 ؛ مصطفى بوطورة , **علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية 1954-1962** , رسالة ماجستير في العلوم السياسية , جامعة الجزائر , 1984 (الفصل الثاني) .

وتجدر ملاحظة أن بن مهيدي لم يكن رفيق درب لعبان رمضان في تجربة النضال السياسي في الفترة السابقة لانطلاقة الثورة ، ولم تجمعهما مقاعد دراسة أو رفقة في مهجر كما كان شأن معظم قادة الثورة الآخرين ، ولكنهما تحولا في فترة قصيرة من حرب التحرير امتدت لسنة واحدة فقط إلى نموذج نادر جدا للتوافق والانسجام بين قادة الثورة[1] ،و على الرغم من اختلاف طباعهما الشخصية وتكوينهما الثقافي . إلا أنما كانتا يتبدلان الاحترام والتقدير ويتقاطعان في الرأي والتقرير مرحلة عصيبة شهدت فيها الثورة انبعاثها سياسيا وعسكريا بعد تعثر شديد ميز انطلاقتها.

إن التحاق بن مهيدي بمجموعة عبان رمضان في العاصمة في بداية ربيع عام 1956 كان ذو دلالة واضحة على فشله في الاستمرار على رأس المنطقة الخامسة التي ظلت بمعزل عن التطورات الميدانية خلال فترة تواجده با وعلى إثر غيابه عنها . ولكن تلك الخطوة التي قام با كانت من ناحية أخرى تعبر عن سعيه الدءوب في البحث عن موقع أكثر حيوية من حيث النشاط الثوري مقارنة بقطاع وهران الضعيف آنذاك عدة وعددا وتنظيما .

ويمكن القول بأن تلك التجربة التي عرفها بن مهيدي في الإشراف على المنطقة الخامسة جعلته في وضع مماثل لذلك الذي شهده مسار محمد بوضياف الذي تحول بفعل الصعوبات الميدانية التي واجهته من مهمة التنسيق بين الداخل والخارج ، إلى القيام بعملية تأسيس فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني بداية ثم عرج بعد ذلك إلى القيام بمهام التسليح انطلاقا من أسبانيا والمناطق الحدودية الغربية [2]

5-5-3 **أولويات وأسلوة بوصوف** في **قيادة الولاية الخامسة** :

ترك بن مهيدي نائبه عبد الحفيظ بوصوف على رأس المنطقة الخامسة في بداية عام 1956 ، فاتخذ هذا الأخير مقرا لقيادته في وجدة بصورة نائية ، ولم تتجه أنظار بوصوف نحو

---

(1) يتفق عدد من المؤرخين بأن كل من عبان وبن مهيدي كانا شخصيتين مختلفتين كثيرا في طباعهما وسلوكهما تجاه المحيطين بهما , فقد كان الأول يوصف بالحمية والاندفاع والجرأة في انتقاد رفاقه بينما كان الثاني اسما على مسماه الثوري (الحكيم) نظرا لرزانته وميوله إلى التروي والاعتدال , ويمكن أن نقرأ هذا التمايز الشديد بين الرجلين في تسمية مينيي لعبان ب" روبسبيير حرب الجزائر " وتسمية بن مهيدي ب " الروح البيضاء لجبهة التحرير الوطني " . ولكنهما نجحا في التعايش بشكل مميز على رأس قيادة الثورة لمدة عام كامل سمح لهما بترك بصمات مميزة على مسار الثورة إلى نهايتها .

(2) تخلى بوضياف عن القيام بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج وانصرف إلى تنظيم فدرالية فرنسا , وقد أثار ذلك امتعاضا شديدا عند عبان رمضان الذي طلب من أعضاء الوفد الخارجي تذكير بوضياف بمهمته في جلب السلاح إلى الداخل . أنظر :

Belhocine, **op . cit** , p165

تدعيم و إعادة تنظيم صفوف جيش التحرير با. وإنما شرع في توسيع اللبنات التنظيمية الأولى للقواعد الخلفية و حولها في فترة وجيزة إلى إدارة بيروقراطية خاضعة له بصورة شبه مطلقة[1]

لم يكن بوصوف يسعى إلى تثبيت موقعه كقائد ميداني على منوال رفيقيه بن طوبال وكريم بلقاسم في 5ال قسنطينة والقبائل ، ولكنه كان يهدف من خلال فرض التنظيم الصارم على رجاله الدين كان ينتقيهم بشكل دقيق إلى تكوين نواة صلبة من الإطارات لكي تتحول إلى جهاز مؤثر داخل هيئات قيادة الثورة ، وكان ميدان الاستعلامات والاتصالات موضع تفضيل شديد عند بوصوف لأن تمركز قيادة المنطقة الخامسة خارج التراب الوطني كان يجنبها التعرض للضغط الاستعماري وما يشكله من أخطار محدقة بالرجال والهياكل . كما أن الصفوف المتعاظمة من الشبان الجزائريين المتعلمين في أوساط الجالية الجزائرية التي استقرت في المغرب الأقصى شكلت مادة خام وفيرة للمدارس التي أسسها بوصوف بدف تكوين إطارات في الميادين المختلفة للاتصالات والاستعلامات كالإشارة والشفرة والجوسسة المضادة وغيرها[2]

تخرجت الدفعات الأولى من هذه المدارس في صيف 1956 وþلت تسميات لعدد من القادة الشهداء مثل ديدوê مراد و بن بوالعيد وغيرهما ، ولكن الملاحظ أن بوصوف الذي يعتبره عدد من المؤرخين بأنه كان أحد أبرز قادة الثورة الذين وضعوا اللمسات الأولى في بناء مؤسسات الدولة المستقلة خلال حرب التحرير ، لم يكن جهده بمعزل عن طموحه الشخصي نحو تبوأ مكانة رفيعة على رأس قيادة الثورة وعن التجاذب الداخلي حول المواقع السياسية والعسكرية المتقدمة انطلاقا من سيطرته على جهاز ذو أهمية بالغة بالنسبة لحرب التحرير ولهيئات الثورة .

---

[1] يشير عبد الكريم حساني (صهر بن مهيدي) وأحد المقربين من بوصوف أن هذا الأخير حول جهود الولاية الخامسة نحو القيام بمهمة تزويد الداخل بالسلاح وتكوين سلاح إشارة وإنشاء مصالح الجوسسة المضادة ومدارس للتكوين السياسي للإطارات . و هذا ما يؤكد أن بوصوف لم يكن قائد لمعقل ميداني مثل بقية قادة الولايات ولكنه كان قائدا سياسيا في الخارج يشرف على تنظيم وإدارة شؤون التموين والاستعلامات . أنظر عبد الكريم حساني , **المرجع السابق** , ص 29 .

[2] كان عبان رمضان أول قادة الداخل الذين استهجنوا الملامح الأولى للنظام الاسبرطي الذي كان بوصوف يفرضه على رجاله في الولاية الخامسة التي كان يقودها من وجدة و الناظور (أثناء اجتيازه لها برفقة دحلب في ربيع 1957), كما لاحظ تحول بوصوف إلى الاهتمام بتكوين جهاز متطور في الاتصالات والاستعلامات و إعطائه أولوية مطلقة على العمل المسلح الميداني . و على الرغم من أن الاحتكاك بين الرجلين في قواعد الحدود الغربية كان قصيرا إلا أنه تميز باندفاع عبان نحو انتقاد بوصوف بلغة جارحة أمام رجاله وعلى رأسهم بومدين الذي طالب بخفض رتبته (ارتقى إلى رتبة رائد بعد سنة فقط من التحاقه بصفوف الثورة في المغرب الأقصى) وطلب منه مساعدة الولايات ماديا (لخزينة الولاية الخامسة كان بها حوالي مليار فرنك قديم) . أنظر :

, Mammeri , **op.cit** , pp275-277 ; Abbas , **autopsie d'une guerr**e , p211 ; Meynier, **L'histoire intérieure ,** pp336-338 .

لأن الدور التاريخي البارز الذي لعبه بوصوف على رأس قيادة الثورة لم يكن بفعل ما حققته جهوده من نجاح كبير في مجال الاتصالات العامة والتموين فقط ، وإنما كان بسبب نجاحه فيما بعد في تحويل تلك الإنجازات إلى ما يشبه النظام البوليسي بالتعبير المعاصر ، لأن بوصوف أصبح يتمتع بسلطة ونفوذ كبيرين على المنطقة الخامسة على الرغم من قيادته لها عن بعد بفضل إخضاعها للرقابة الشديدة ، أما في المغرب الأقصى فقد كانت أوامره ونواهيه قوانين متعارف عليها من طرف مرؤوسيه من فرط استبداده وشدة قبضته .

لقد سن بوصوف في سبيل بسط يده على منطقته وقواعدها الخلفية سنة تقضي بلجوئه إلى استدعاء مساعديه من قادة المنطقة الخامسة إلى ما وراء الحدود مع المغرب ثم إبقاؤهم بجانبه هناك ، و كان ذلك الإجراء يهدف في حقيقة الأمر إلى عدم إعطاء أحد فرصة لمساعديه لكي يتحولوا إلى منافسين له أو متمردين عليه[1]، و من أبرز القادة الذين قام بتحويلهم من مواقعهم كقادة ميدانيين إلى إطارات مدنيين وعسكريين في المغرب يمكن ذكر كل من بومدين الذي لم يمكث في الداخل بعد مقدمه من مصر إلا بضعة أشهر فقط ، وإلى جانبه لطفي (درين بن علي) و مختار بوعيزم (سي ناصر) وبوحدو بوحجار(سي عثمان) و أحمد مستغانمي (رشيد) و عبد الغني عقبي (عمار) وغيرهم .

5-5-4 **العقداء بومدين ،لطفي وعثمان :**

في بداية صيف عام 1957 كان على بوصوف أن يختار بين كل من لطفي وبومدين لتولي قيادة الولاية الخامسة خلفا له بعد التحاقه ببقية أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في تونس ، والذين كانوا في طريقهم إلى القاهرة لعقد أول اجتماع للجهاز التشريعي للثورة في الخارج . ولم يتردد بوصوف كثيرا في الاختيار الذي وقع على بومدين الذي كان أحد رجاله المقربين الأكثر امتثالية لأوامره على عكس لطفي الذي لم يكن بوصوف يتقبل اندفاعه الثوري و طبعه الانفتاحي تجاه جنوده[2].

---

[1] - استشهد اغلب قادة المناطق في الولاية الخامسة الذين رفضوا مغادرتها واللجوء إلى المدن المغربية الحدودية حيث كان يتواجد كل من بوصوف وبومدين منذ عام 1956 , و لقي أغلب الذين حاولوا العودة إلى الداخل بعد عام 1959 نفس المصير , ويمكن أن نذكر كل من : الرائد زكريا المعروف أيضا بمجدوب (الطيب شيب)في 04 فيفري 1960 , الرائد طارق (كرزازي عبد الرحمن) في 05 سبتمبر 1961 , النقيب بسيف (22 جوان 1960) , العقيد لطفي والرائد فراج (لعوج محمد المدعو أيضا الطاهر) في 23 مارس 1960 , ويذكر الرائد مختار بوعيزم أن قادة هيئة الأركان اتصلوا به عن طريق سي الطيب (أحمد مدغري) بعد نجاحه في الدخول إلى الولاية الخامسة يطلبون منه العودة خوفا من استشهاده !!. أنظر : "حوار مع الرائد بوعيزم" , **مجلة الراصد** , مرجع سابق , ص 28 .

[2] - يشير خالفة معمري إلى أن لطفي كان يتفوق على بومدين في نوعية تكوينه (مزدوج اللغة) وفي تجربته الميدانية كقائد (03 سنوات في معاقل تلمسان) , وذكر أن عبان اعتبر ترقية بومدين بأنها كانت بفعل المحاباة والجهوية عند بوصوف , لكن مينيي ذهب إلى توضيح أن تفضيل

قاد بو مدين الولاية الخامسة في الفترة الممتدة من جويلية 1957 إلى أفريل 1958 حيث تمت ترقيته إلى رتبة عقيد ، وهو ما أهله ليكون مرشح كل من بوصوف وبن طوبال لتولي قيادة العمليات العسكرية الغربية التي حاول كريم بلقاسم إسنادها إلى العقيد صادق دهيليس ، وقد تمكن بومدين من إحاطة نفسه بمجموعة من الضباط المقربين من أمثال قايد أحمد (سليمان) وشريف بلقاسم (جمال) وطايبي العربي(الطيب) و أحمد مدغري(حسين) وعبد العزيز بوتفليقة(عبد القادر)[1] ، كما قام بتوظيف الاستعلامات والاتصالات التي ورثها عن بوصوف في مراقبة الولاية الخامسة انطلاقا من مدينة وجدة المغربية .

وقد تمكن بومدين بعد تعيينه على رأس الهيئات العسكرية العليا في الخارج في سنوات 1958 -1962 من الاحتفاظ بنفوذ قوي في الولاية الخامسة حتى بعدما خلفه العقيد لطفي على رأسها في الفترة الممتدة من سبتمبر 1958 إلى مارس 1960 ، و بعد تولية العقيد عثمان (بوحدو بو حجار) الذي كان آخر العقداء الذين أشرفوا عليها من الخارج حتى نهاية الثورة[2].

وقد تخللت قيادة العقيد عثمان للولاية الخامسة (أفريل 1960- جويلية 1962) فترات تأزم شديد في العلاقة مع قادة الولاية الرابعة بسبب التقارب الذي حدث بين قادة بعض مناطق الولاية الخامسة مع العقيد سي محمد بونعامة ، ثم تطور ذلك التقارب إلى إقدام قائد الولاية الرابعة على تعيين النقيب طارق (منطقة4 ولاية 5) على رأس الولاية الخامسة في جويلية 1961 ، مما أثار حفيظة كل من العقيدين بومدين و عثمان ، ولم تستقر الأوضاع إلا بعد استشهاد كل من سي محمد والنقيب طارق في 15 أوت وفي 05 سبتمبر 1961 [3].

بوصوف لبومدين يعود إلى أن هذا الأخير كان صلة الوصل له مع بن بلة الذي أوصاه من سجنه بفرنسا بتوليته على قيادة الولاية الخامسة , ويضيف مينيي أن بومدين كان شخصية مخلصة ومطيعة لبوصوف على نقيض لطفي المتحرر ذاتيا والأكثر تسامحا . أنظر :
Mammeri **, op.cit** , p275 ; Meynier , **l'histoire intérieure du FLN** , p334.

[1] - Yves Courierre , **l'heure des colonels** , pp189-190

[2] - يعد العقيد عثمان (بوحدو بوحجار) شخصية مغمورة إلى حد كبير حتى بالنسبة للباحثين المختصين في الثورة التحريرية , وكمثال على هذا لم يخصه حربي بأي ترجمة على الرغم من التراجم الكثيرة التي أوردها لضباط وإطارات دونه في مستوى القيادة , ويمكن تفسير هذا بأن العقيد عثمان كثيرا ما يتم تقديمه كشخصية ثانوية وهامشية إلى جانب بومدين وضباطه المقربين في الولاية الخامسة وهيئة الأركان العامة , وتبدو هذه الصورة نقيضة تماما للماضي النضالي الطويل لهذا الرجل في صفوف ح ا ح د و للمكانة المرموقة له في أوساط مجاهدي الولاية الخامسة , ويذهب مينيي إلى وصفه بأنه كان شبيها في تواضعه وتسامحه مع رجاله بالعقيد لطفي , ومختلفا بصورة جذرية عن بوصوف وبومدين العنيفين والبيروقراطيين . أنظر:
Meynier , **l'histoire intérieure** , p140 ; Meynier , « le PPA-MTLD et le FLN-ALN … »,op.cit , p106.

[3] - كان بومدين شبيها ببوصوف في مواقفه الحذرة والمتحفظة من قادة الولاية الرابعة ومن ضباطها الذين كانوا يقومون بمهمات في القواعد الحدودية الغربية في سنوات 1956-1958 , أما بعدها فقد توترت العلاقة بين خلفاء بوقرة (سي صالح /سي محمد) وبومدين بشكل وصل إلى حد تبادل الاتهامات والشتائم في سنة 1960 , وعندما أقدم الرائد بونعامة على تعيين قائد م 4 و5 على رأسها مباشرة اعتبر بومدين ذلك تجاوزا لصلاحيات هيئة الأركان العامة واستخفافا بقادة الولاية الخامسة الماكثين إلى جانبه في وجدة بالمغرب الأقصى .

كان بومدين شبيها في أسلوب قيادته بعد الحفيظ بوصوف الذي كان يقوم باستدعاء القادة من داخل الولاية الخامسة إلى الخارج (قواعد وجدة والناظور)، ثم يأمرهم بالمكوث هناك وتفويض آخرين للقيام بمهام النيابة عنهم لفترة قصيرة . وقد أدى ذلك إلى حدوث نزيف شديد في الإطارات بها وإلى تراجع كبير في النشاط الثوري بها ،لكن تلك الوضعية كانت تجنب قادتنا في الخارج احتمالات الانقلاب عليهم أو منافستهم .لأن أغلبية الذين تم استدعاؤهم إلى القواعد الحدودية الغربية مكثوا هناك إلى نهاية حرب التحرير ، ثم دخلوا على رأس القوات التي زحفت على العاصمة في صيف 1962 .

وتجدر الإشارة هنا أن كل من العقيد لطفي والرائد فراج شكلا استثناء فريدا في تلك القاعدة ، لأنهما آثرا الدخول إلى التراب الوطني بعدما أدركا أن قضية إدخال وحدات وإطارات جيش الحدود لدعم الولايات لم تكن سوى مناورة بين القادة في الخارج[1] ، وقد كلفتهما محاولة الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني في الولاية الخامسة عن طريق عبور اجتياز السدود المكهربة حياتهما عندما سقطا شهيدين في منطقة جبلية بالقرب من مدينة بشار بتاريخ 27 مارس 1960 .

أما بقية قادة الولاية الخامسة الذين استقروا في الخارج إلى نهاية الثورة فقد انخرط أغلبهم في تأييد هيئة الأركان العامة في وقت مبكر من الأزمة التي جمعتها مع الحكومة المؤقتة ، وشكلوا بذلك حالة فريدة من بين قادة ولايات الداخل[2] . لأن بقية الولايات بما فيها تلك التي كانت ترتبط بولاء شديد بكل من بن طوبال وكريم بلقاسم (الثانية والثالثة) بقيت في حالة محايدة إلى مطلع عام 1962 .

ولكن على عكس ما هو شائع في الكثير من الكتابات التاريخية ، لم يستمر موقف العقيد عثمان مؤيدا لهيئة الأركان العامة في خلافها مع الحكومة المؤقتة طويلا ، فقد انقلب الرجل على مواقفه السابقة في بداية صيف 1962 بعد عودته مباشرة من مؤتمر طرابلس ، مما أضطر نوابه في

---

[1] - أشار مينيي نقلا عن فرحات عباس في تقديمه للترجمة الفرنسية لكتاب هارتموت ألسنهانس أن العقيد لطفي صرح لرفاقه في الخارج في بداية عام 1960 أنه " يفضل الموت في ساحة المعركة على البقاء في وسط الذئاب " , وهذه الإشارة تدل على أنه كان يمقت أجواء المناورات والدسائس التي عاينها عن قرب في اجتماع العقداء العشرة ثم في اجتماع م و ث ج (أوت 1959-جانفي 1960).كما ذكر علي كافي أن لطفي صرح له بأنه قطع عهدا على نفسه بالعودة إلى الولاية الخامسة فوفى به بعد ذلك بأشهر قليلة . أنظر : علي كافي , **مذكرات** , ص258
Elsenhans , **op.cit** , p41 ; Abbas , **autopsie d'une guerre** , p283.

[2] - كان قادة الولاية الخامسة السباقين من بين قادة الولايات في إعلانهم لتأييد هيئة الأركان العامة بعد أسابيع فقط من تقديم قادة تلك الهيئة لاستقالتهم في 15 جويلية 1961 . أنظر : **الملحق رقم 09** المرفق بهذه الدراسة (يتضمن الترجمة الحرفية للوثيقة المعنونة ب résolution du commandement générale de la wilaya 05 réunis le 26 /09/1961 , (les A.N.A) **microfiche : G023**

قيادة الولاية الخامسة على محاصرته في منطقة تلمسان وعزله عن مهامه التي أسندت إلى الرائد مختار بوعيزم (ناصر) . ويذكر هذا الأخير أن العقيد عثمان دخل في خلاف شديد مع بومدين استمر إلى ما بعد عام 1965 ، عندما عين بوحدو بوحجار (العقيد عثمان) ممثلا للولاية الخامسة في مجلس الثورة ، وهذه الرواية تفسر خلفية ما أشار إليه فرحات عباس حول تعرض آخر عقداء الولاية الخامسة للمضايقة والتهميش بعد الاستقلال[1] .

5-6/الولاية السادسة 1956-1962 :

5-6-1 جذور الولاية السادسة : التاريخ المتناقض:

تعرف الولاية السادسة في الكتابات التاريخية وفي وثائقها بولاية الصحراء و بولاية الجنوب ، ويعد مسار تطورها خلال حرب التحرير من المواضيع الأكثر إثارة للجدل والاختلاف في الجوانب المتعلقة بجذور و فكرة تأسيس هذه الولاية وأهم المراحل التي قطعتها وبعلاقاتها مع الولايات التاريخية المجاورة لها و بتطور مسار قادتها وامتداد تجربتها بصورة عامة .

و على الرغم من توفر الباحث على بعض الكتابات التي تناولتها كموضوع قائم بذاته مثل دراسة الهادي درواز[2] ، أو تلك التي أشارت إليها في سياق دراسات أو شهادات تاريخية عامة حول الثورة مثل كتابات محمد حربي ومحمد تقية وسليمان الشيخ ومذكرات مصطفى بن عمار و محمد العربي مداسي و جودي أتومي وعيسى كشيدة وغيرهم[3]. إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار

---

[1] - أشار الرائد بوعيزم إلى أن العقيد عثمان تعرض لمشاكل كثيرة على يد بومدين بعد الاستقلال دون أن يوضح الأمر بالتفصيل , لكن فرحات عباس ذكر أن العقيد عثمان وزوجته فرضت عليهما الإقامة الإجبارية في وهران على الرغم من حصانتهما كنائبين في البرلمان . أنظر : **حوار مع الرائد بوعيزم** , المرجع السابق , ص28-29 . وأيضا :

Abbas , **autopsie d'une guerre** , p92.

[2] - تعد دراسة محمد الهادي درواز المعنونة ب "**الولاية السادسة التاريخية :تنظيم ووقائع 1954-1962** " من الدراسات النادرة حول هذه الولاية , وهي في الأصل رسالة ماجستير في تاريخ الثورة تم طبعها بالجزائر عام 2002 في كتاب متوسط الحجم (229 ص) , ومن أبرز الملاحظات التي يمكن إبداؤها حولها أنها لا تؤرخ بشكل دقيق للولاية السادسة وتقفز بصورة مبهمة على الدور اذي لعبه كل من علي ملاح (ص 114-116) والطيب الجغلالي(ص128) في قيادتها , وتتخللها سطحية شديدة في تعريف القادة وتحديد مهامهم (ص44) , وفي تفسير وتحليل بعض الوقائع الهامة (الزيانيين والقضاء على المصاليين) (ص125)..... ويمكن القول أن هذه الدراسة عامة بشكل يبقي الباب مفتوحا أمام دراسات أكثر عمقا ودقة حول الولاية السادسة .

[3] - يمكن التدليل على الشح الشديد في الكتابات التاريخية التي تناولت الولاية السادسة بالإشارة إلى أن محمد حربي لم يشر إليها إلا بصورة جانبية عندما لمح إلى قضية "الجيدان سليمان " ثم تصفية علي ملاح ,ولم يشر إليها سليمان الشيخ إلا في سياق ذكر قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959-1961 , كما أن كل من محمد تقية ومصطفى بن عمار اكتفيا بالحديث عن الولاية السادسة من زاوية تطور علاقاتها بالولايتين الرابعة والخامسة فقط , واقتصرت إشارات محمد العربي مداسي وعيسى كشيدة على العلاقة المبكرة لمنطقة الصحراء بالأوراس , وركز جودي أتومي بصورة موجزة على العلاقة الشخصية التي جمعت كل من عميروش وسي الحواس في سنوات 1956-1959 دون الإسهاب في المراحل التي سبقت أو تلت هذه الفترة .

نقاط ظل كثيرة حول تطور هذه الولاية خلال حرب التحرير ، لأن هذه الكتابات تفادت التأريخ للولاية السادسة بصورة دقيقة وشاملة و اكتفت بإضافة معطيات جزئية حول محطات أو وقائع محددة غلب عليها الطابع الانتقائي ، الأمر الذي أبقى مسار تطور هذه الولاية على درجة كبيرة من التعقيد والغموض .

6-6-2 **محاولة أولية لترميم الرواية الشائعة حول تأسيس الولاية السادسة :**

ولما كان هذا الموضوع بحاجة إلى إعادة لملمة أجزائه المتناثرة هنا وهناك ، فإننا ارتأينا تصويب و إثراء الرواية التاريخية القائمة حول الولاية السادسة ، ونقصد بها الرواية الشائعة التي تربط تأسيسها بقرار اتخذته قيادة الثورة في التوصيات التي أصدرها مؤتمر الصومام الذي كلف العقيد علي ملاح أحد قادة نواحي المنطقة الثالثة (القبائل) في مرحلة الانطلاقة بتولي الإشراف على تنظيمها وهيكلتها.

لأن هذه الرواية تفتقد إلى الإشارة للأسباب التي أدت إلى تأخر المبادرة بإنشاء الولاية السادسة ، ولا تسلط الضوء على الخطوات التنظيمية الأولى التي قطعتها منطقة الصحراء في المرحلة السابقة لمؤتمر الصومام ، كما أنها لا تقدم كما كافيا من المعطيات التي تسمح بتفسير الكثير من المحطات الغامضة في مسار تطورها من عام 1956 إلى نهاية الثورة ، خاصة فيما يتعلق بخلفيات التصفية الجسدية التي تعرض لها قائدين من العقداء الذين تولوا قيادتها في الفترة الممتدة من نهاية عام 1956 إلى صيف عام 1959 .

لقد ذهبت بعض الشهادات والكتابات التاريخية إلى الإشارة بأن فكرة تشكيل منطقة تاريخية سادسة تضم المناطق الجنوبية من البلاد تعود إلى لجنة الستة التي تخلت عنها بعدما فشلت في إيجاد قادة يحوزون على ثقتها [1]، بينما أشار آخرون إلى أن القادة الذين فجروا الثورة اتفقوا على تكليف مصطفى بن بوالعيد بمهمة العمل على تأهيل المناطق الصحراوية من أجل تأسيس منطقة تاريخية جديدة بها[2] .

---

[1] - هذا ما يوافق ما ذهب إليه حربي عندما ذكر بأن المنطقة السادسة تقرر إنشاؤها في آخر اجتماع للجنة ال06 وقد أسندت قيادتها إلى الجيدان سليمان , لكن سرعان ما ظهر أن هذا الأخير كان عميلا للمصالح لخاصة الفرنسية , ويوافق أيضا إشارة عاجل عجول إلى أن الجيدان سليمان (الحاج بن عمر سليمان) أرسله بوضياف من أجل مساعدة الثوار في جنوب الأوراس (مشونش-بسكرة –أولاد جلال) لكن هذا الأخير ترك تلك المهمة وانتقل خفية إلى العاصمة في بداية عام 1955 . أنظر : **الشروق اليومي** , عدد 09 ديسمبر 2002 , ص 7 , وأيضا :
Harbi , **mirage et réalité** , p127.

2- أشار عيسى كشيدة في مذكراته إلى أن لجنة ال06 اعتبرت المنطقة السادسة منطقة في طور التكوين عند الانطلاقة وألحقتها بالأوراس .أنظر:
Kéchida , **les architectes de la révolution** , p93 .

ويمكن القول بأن هذا الطرح الأخير يبدو الأنسب من الناحية التاريخية بالنظر إلى العلاقة التي توطدت بين بوالعيد و عدد من قادة مناطق جنوب الأوراس (بسكرة –أولاد جلال) والذين كان أبرزهم حسين برحايل و أpد بن عبد الرزاق و زيان عاشور وحسين بن عبد السلام وعمر إدريس[1]، و تشير بعض الروايات إلى أن اتصال هؤلاء بالأوراس في أعقاب فرار بن بوالعيد من سجن الكدية في أواخر عام 1955 أدى بذا الأخير إلى تكليف الشهيد زيان عاشور خلال اجتماع لقادة الأوراس في ديسمبر من نفس العام بالإشراف على منطقة الصحراء نظرا للدور الذي قام به في تجنيد العشرات من الـاهدين في نواحي أولاد جلال وبسكرة وبوسعادة [2].

لكن تلك الجهود سرعان ما تعثرت على إثر الفوضى التي عمت منطقة الأوراس بعد استشهاد بن بوالعيد في مارس 1956 ، والتي أدخلتها في دوامة شديدة من الصراعات حول القيادة بين قبائل الشاوية في الشمال ومجموعات النمامشة في الجنوب الشرقي لqوراس. وكانت تلك الوضعية من العوامل الرئيسية التي منعت المنطقة الأولى من تفويض قائد معترف به من طرف القادة المحليين المتنافسين للمشاركة في مؤتمر الصومام ليخلف بن بوالعيد في تمثيلها[3].

قام المؤتمرون في الصومام بتبني قرار تأسيس الولاية السادسة وتكليف العقيد علي ملاح بتولي قيادتها ، ويمكن القول بأن إسناد هذه المهمة إلى الولاية الثالثة كان بسبب غياب قادة الأوراس الذي ساهم أيضا في إبقاء الغموض حول المستوى الذي انتهت إليه جهود بن بوالعيد في الإشراف

---

[1] - شارك حسين برحايل في عمليات أول نوفمبر تحت القيادة المباشرة لمصطفى بن بوالعيد الذي كلفه بعمليات في منطقة مشونش وأولاد جلال , وكان إلى جانبه كل من الجيدان سليمان وأحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) , وسرعان ما ظهر قادة جدد في الناحية الثالثة (الصحراء) للمنطقة الأولى (الأوراس) من أمثال زيان عاشور وأحمد بن عبد السلام الذين انفصلوا عن قيادة الأوراس بعد استفحال الصراع على استخلاف بن بو العيد , وتوجهوا إلى مد نفوذهم غربا نحو جبال أولاد نايل وعمور ومناطق بوسعادة وسيدي عيسى خلال عام 1956 , وعلى إثر استشهاد زيان عاشور في نوفمبر 1956 حاول رجاله من أمثال عمر إدريس وفرحات حميدة المدعو الطيب (النقيب شوقي) وسليمان لكحل الاتصال بقادة الولاية الخامسة بنية الحصول على مساعدتها , بينما اتجهت المجموعات التي كان يقودها سي الحواس إلى الاتصال بالولايتين الثالثة والرابعة من أجل دعمها في مواجهة الحركات المناوئة لجبهة التحرير الوطني التي كانت تتخذ من الصحراء معقلا ومرتكزا لنشاطها . أنظر : Madaci , **op.cit** , pp13-29 ; Benamar , **op.cit** , pp126-140.

[2] - المتحف الوطني للمجاهد , **ندوة تاريqية حول الذكرnj ال39 لاستشهاد الرائد عمر إدريس** , 06 جوان 1998 , بسكرة , ص 09 .

[3] - حاول الهادي درواز في سياق نقده لمؤتمر الصومام التشكيك في التقرير الذي تم عرضه باسم الولاية السادسة وتساءل حول الأرقام والجهة التي أعدته , واعتمد كحجة في ذلك غياب القادة الفعليين لمنطقة الصحراء عن حضور المؤتمر , وذكر منهم سي الحواس وزيان عاشور وحسين بن عبد الباقي . ويمكن دحض ما حاول درواز الإيحاء به بالإشارة إلى أن هؤلاء لم يكونوا يمتلكون الصفة التي تؤهلهم للمشاركة لأنهم لم يكونوا قادة منطقة وإنما قادة نواحي تابعة للمنطقة الأولى التي تشرذمت صفوفها بعد استشهاد قائدها الأول في مارس 1956 . وفي المقابل يمكن التدليل بما ذهب إليه في توضيح فكرة أن المؤتمرين لم يكونوا على بينة حول المعطيات الميدانية في الصحراء عندما أسندوا قيادة الولاية السادسة لقائد سابق لمنطقة في الولاية الثالثة . أنظر : درواز , **المرجع السابق** , ص114-115 .

على تنظيم مناطق جنوب الأوراس وجهود العناصر التي أسند إليها تلك المهمة في الناحية الثالثة من المنطقة الأولى في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الصومام .

3-6-6 خلفيات تعثر وارتباك التنظيم الثوري الوليد :

شرع علي ملاح في محاولة تثبيت التنظيم الثوري بها انطلاقا من المناطق الشمالية لها حيث كانت تتقاطع الولايتين الثالثة والرابعة بالاعتماد على وحدات اصطحبها معه من الولاية الثالثة[1]، مما يكشف بأنه لم يكن على اتصال بالمجموعات الثورية الأولى التي تشكلت في مناطق أولاد جلال وبسكرة وبوسعادة والمسيلة ، والتي كان على رأسها مجموعة من القادة المحليين الذين تحولوا من تأييد مصالي الحاج إلى الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني في بداية عام 1956[2] .

كما أن جهوده الأولى كان يغلب عليها السعي نحو مواصلة تعقب وملاحقة فلول بلونيس التي أجبرها كل من عميروش ومحمدي السعيد على الفرار من منطقة القبائل للاحتماء بمشارف الصحراء ، وقد أدى ارتكاب بعض الضباط الذين رافقوه في مناطق سور الغزلان والبرواقية وعين بو سيف لأخطاء في حق الأهالي بسبب جهلهم للعادات والتقاليد حينا وبفعل التعسف والبطش حينا آخر. [3] إلى تسهيل المهمة على أحد الضباط من قبيلة أولاد عقون(المدية)بالشروع في الترويج للأفكار القبلية والعرقية في أوساط السكان في تلك المناطق .

وقد تمكن الشريف بن سعيدي فعلا من استمالة عدد من العشائر[4] ثم شرع في تصفية عدد من ضباط الولاية السادسة ، كان أولهم النقيب أحمد جفال(الروجي) في كمين نصب له برفقة مجموعة

---

[1] - من الشائع في الكتابات التاريخية (كوريار خصوصا) أن المجاهدين الذين رافقوا علي ملاح إلى الولاية السادسة في سبتمبر 1956 كانوا من الولاية الثالثة , لكن الدراسة التي قامت بها حسيني عائشة كشفت أن علي ملاح اعتمد على مجموعة من عناصر كومندو علي خوجة الذي تم تقسيمه إلى مجموعتين على إثر اجتماع ضم كل من أوعمران وبوقرة في المنطقة الأولى للولاية الرابعة , وأشار مصطفى بن عمار الذي كان من بين مرافقي علي ملاح إلى منطقة الخماخمية (البرواقية) أن العقيدين أوعمران وملاح قاما بعقد اجتماع عام لإطارات الولاية الرابعة بتاريخ 22-23 أكتوبر 1956 قبل أن يصطحب هذا الأخير عددا منهم إلى الولاية السادسة . أنظر : حسيني عائشة , **المرجع السابق** , ص 70-71 . وأيضا :

Benamar , **op.cit** , pp62-66.

[2] - يجدر توضيح أن القيادة الثورية في الولاية السادسة كانت تفتقد إلى التجانس بصورة كبيرة في الفترة الممتدة من مؤتمر الصومام إلى تعيين العقيد سي الحواس في أفريل 1958 من طرف ل ت ت , وتعد المواقف الغامضة والمتقلبة لعدد من قادة المناطق بها والانعكاسات الخطيرة للتصفيات والتنافس حول قيادتها من بين الأسباب الهام التي أربكت محاولات تنظيم وتعميم الثورة بها , ومن الشواهد على هذا استمرار شبهة المصالية عند كل من سي الحواس وزيان عاشور إلى خريف عام 1956 , والتحاق بعض مساعدي عمر إدريس (محمد مفتاح والعربي القبايلي)بمجموعات بلونيس , والتحاق العمبري شريف (بن سعيدي) بالجيش الفرنسي بعد تصفيته لعلي ملاح ورجاله في مارس 1957 .

[3] - تذهب بعض الكتابات إلى أن قضية الشريف بن سعيدي تعود إلى التجاوزات التي كان يرتكبها بعض ضباط علي ملاح من أمثال النقيب عمور (جفال أحمد) والملازم أحسن . أنظر : محمد صايكي , **مذكرات ثائر** , ص 224 وأيضا :

Courierre **, l'heure des colonels** , pp53-54 ; Meynier , op.cit , p398 ; Benamar , **op.cit**, p67.

[4] - محمد صايكي , **نفسه** , ص 219-220 .

من الجنود ثم قام باستدراج العقيد علي ملاح إلى منطقة جبل شعون حيث تم اغتياله رفقة عدد من المجاهدين بتاريخ 31 مارس 1957[1] ،و لم يتوقف هذا العميل عن تصفية إطارات الولاية السادسة من العناصر التي جاءت مع العقيد علي ملاح من الولاية الثالثة بعد اغتيال هذا الأخير ، وإنما استمر في ذلك حتى نجح في القضاء على ما يقارب الخمسين من الضباط الذين كان من أبرزهم بعد علي ملاح الرائد جوادي عبد الرحمن ، وهو ما أحدث هلعا شديدا في أوساط الجنود القبائل الذين آثر معظمهم الفرار إلى الولاية الثالثة للنجاة بأنفسهم .[2]

إن الحركة التي قام با شريف بن السعيدي كانت نتائجها وخيمة على تطور التنظيم الثوري في الولاية السادسة لأنا أعادتا إلى المراحل الأولى بسبب النزيف الشديد الذي تعرضت إليه بفعل تصفية إطارات جيش التحرير فيها ، كما تسببت في فتح المجال للتسابق نحو قيادتا من جهة وأعطت فرصة لمجموعات بلونيس ومفتاح من أجل إعادة تنظيم صفوفها من جهة أخرى .

وقد أدى استمرار تلك الحركة المناوئة للثورة إلى تدخل الولاية الخامسة التي كان قادتا على اتصال وثيق بعدد من مساعدي زيان عاشور منذ الفترة التي سبقت استشهاده في معركة واد بوخلفون (أولاد جلال) بتاريخ 09 نوفمبر 1956 ، حيث سارع كل من عمر إدريس وفرحات أحميدة (شوقي) في ماي 1957 إلى استغلال الوضعية الجديدة (شغور قيادة الولاية السادسة) من أجل حمل النقيب لطفي (درين بن علي) قائد م8 و5 آنذاك على تقديم الدعم لهما وتسهيل التقارب بين قادة الولايتين الخامسة والسادسة ، وهو الأمر الذي أعطى العقيد بوصوف فرصة لاحتواء إطارات هذه الأخيرة وتوسيع مجال ولايته على حسابا عندما بادر في جويلية 1957 إلى ترقية عمر إدريس وفرحات أحميدة (شوقي) إلى رتبة نقيب وأسند إليهما قيادة مناطق جبال نايل وعمور كمنطقة تاسعة تابعة للولاية الخامسة[3] .

ومن جهة أخرى تدخلت الرابعة بقيادة العقيد بوقرة لوضع حد لعمالة بن السعيدي بعدما لجأ هذا الأخير إلى القوات الفرنسية . ولم يحقق ذلك التدخل حسما عسكريا ضد حركة بن السعيدي ، لكنه نجح في فضح صاحبها أمام العشائر التي تمكن من التغرير با وتسميم عقولها بدعايته القبلية . كما أنه تمخض عن قيام الولاية الرابعة بضم المنطقة الأولى(سيدي عيسى- قصر شلالة- عين وسارة) من الولاية السادسة إليها في أواخر عام 1957 ، وتحويلها إلى المنطقة الرابعة

---

[1] - خضر بورقعة , **مذكرات شاهد** , ص93 ؛ صايكي , **نفسه** , ص219 .

[2] - صايكي ,**نفسه** , ص 220 .

[3]- Benamar **, op.cit** , pp126-140

للولاية الرابعة [1]، ولم تتمكن الولاية السادسة من استعادة (المنطقة 9) في الولاية الخامسة إلا بعد صدور قرار من لجنة التنسيق والتنفيذ في أفريل 1958 ، ولم تستعد أيضا (المنطقة 4) في الولاية الرابعة إلا في جويلية 1958 بعد التقارب الشديد الذي حدث في العلاقة بين العقيدين بوقرة وسي الحواس .

6-6-4 جهود سي الحواس لإعادة تنظيم الولاية السادسة :

كانت تولية العقيد أحمد بن عبد الرزاق على رأس الولاية السادسة في ماي 1958 ، أي بعد أكثر من عام على اغتيال علي ملاح ، وهو ما يوضح حالة الشغور الكبير في القيادة التي تعرضت له ، و تم تكليفه بضرب المصالح الفرنسية في الصحراء بعدما ظهرت نواياها في استغلال البترول عن طريق إنجاز مشاريع أنابيب باتجاه تونس والمناطق الساحلية الجزائرية ، وبتقديم رخص للتنقيب للشركات الدولية (الأنغلو-ساكسونية).

كما تم تكليف قادة الولاية السادسة بمواصلة مطاردة مجموعات بلونيس التي تحالفت بصورة علنية مع الجيش الفرنسي في مناطق الجلفة وبوسعادة والمدية ، والتي تمكنت من تصفية العشرات من ضباط الولاية السادسة والمئات من جنودها[2] ، الذين تم استدراجهم إلى مكائد ومصايد تم تدبيرها بصورة محكمة من طرف كل من محمد بلونيس ومحمد مفتاح والعربي مزيان المعروف القبايلي[3] .

و يجدر توضيح مسألة مهمة في هذا السياق وتتعلق بالتضليل الفرنسي حول جيش التحرير الوطني في الولاية السادسة ، فقد صنفت وثيقة عسكرية فرنسية محفوظة في أرشيف وزارة الدفاع الفرنسية بفانسان مؤرخة في 15 مارس 1957 الوحدات التي كان يقودها سي الحواس والتي كانت تقدر آنذاك ب2000 مجاهد ، وتلك التي كانت تحت إشراف مساعده الرائد عمر إدريس و التي كانت

---

[1] - صايكي , **مذكرات ثائر** ,ص48 .

[2] - أوردت بعض الشهادات في الندوة التاريخية حول الذكرى ال39 لاستشهاد الرائد عمر إدريس (مساعد سي الحواس) أن المواجهة مع مجموعات بلونيس ومفتاح كلفت الولاية السادسة مقتل حوالي 80 ضابط وأكثر من 1000 جندي (ص08) , ويمكن القول بأن هذه الأرقام تميل إلى المبالغة بعض الشيء لأنه إذا ما أخذنا بالتقدير الفرنسي لتعداد مجموعات كل من سي الحواس وعمر إدريس معا في مارس 1957 (2700رجل) ثم قارناها مع تقرير كريم بلقاسم في دورة م و ث ج (59-1960) الذي أورد فيه تقدير جيش التحرير بالولاية السادسة ب (1945 مجاهد) في عام 1959 فإنه يتضح أن الفرق أقل مع الإشارة إلى أن المواجهة كانت مع الجيش الفرنسي أيضا ولم تكن محصورة في الحرب مع المصاليين فقط .حول هذه الأرقام أنظر : لزهر بديدة , **التطور السياسي والتنظيمي للثورة 1957-1960** , ص80-81 , **حولية المؤرخ** , العدد 01 , 2002 , إتحاد المؤرخين الجزائريين , ص 364 .

[3] - تعد واقعة أسر الملازم الأول عبد الرحمن حاشي كاتب الولاية السادسة الذي تولى القيادة بالنيابة عن عمر إدريس بعدما توجه هذا الأخير إلى المغرب في صيف عام 1957 , من أشهر هذا المكائد وأكثرها كلفة , لأن المصاليين نجحوا عن طريق استخدام أختام الولاية السادسة في استدراج عدد كبير من ضباط وإطارات جيش التحرير إلى اجتماع (فخ) تم إعدامهم فيه , وكان من بين ضحاياه الملازم حاشي والمرشح صايم بوزيدي(عيسى) ومجموعة تتراوح ما بين 80-100 ضابط وجندي دفعة واحدة . أنظر: الهادي درواز , **المرجع السابق** , ص 122-123 .
Benamar , **op.cit** , p 141 .

تضم حوالي 700 مجاهد ، بأنها وحدات تابعة للحركة الوطنية الجزائرية التي كان يقودها " الجنرال" محمد بلونيس .

بينما ذهب تقرير للمكتب الثاني (الاستخبارات) التابع للمنطقة العسكرية العاشرة (المنطقة الجنوبية للعاصمة) ، مؤرخ في 23 ماي 1957 ، ويتضمن معطيات جزئية عن نشاط جيش التحرير الوطني في المنطقة الأولى من الولاية السادسة (الرابعة للولاية الرابعة فيما بعد) في الفترة الممتدة من 20 أفريل إلى 20 ماي 1957 ، إلى الإشارة بأن محمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) غادر نهائيا مقر قيادته لوحدات المصاليين في الجنوب في تلك الفترة[1].

إن الالتباس الشديد في الوثائق العسكرية الفرنسية في مسألة تحديد بداية انخراط العقيد سي الحواس في صفوف الثورة قادها إلى اعتبار الوحدات التي كان يقودها بأنها كانت تابعة لمجموعات الحركة الوطنية الجزائرية ، وإلى اعتبار مغادرته لمقر قيادته في ماي 1957 بأنه كان تاريخ تحوله إلى صفوف الثورة ، بينما كان ذلك في الحقيقة بسبب توجهه إلى تونس من أجل استقدام قافلة سلاح لصالح الولاية السادسة في جويلية 1957 ، وقد التقى هناك بالعقيد عميروش الذي التحق بدوره بالولاية الثالثة على رأس قافلة سلاح أخرى بعدما كلفه كريم بلقاسم بتولي قيادتها خلفا للعقيدين محمدي السعيد ومحمد يازوران اللذين التحقا بقيادة الخارج .

إن هذا التضليل كان أحد الأسباب التي جعلت الإحصائيات العسكرية الفرنسية حول جيش التحرير الوطني لا تشير إلى أرقام حول وحدات الولاية السادسة في الفترة الممتدة من 1957 إلى 1962 بينما توفرت على معطيات متنوعة حول جيش الحدود بشقيه الشرقي والغربي وفي القاعدة الشرقية على الرغم من أنها لم تكن تتمتع بوضعية تنظيمية تجعلها في مصاف " الولايات التاريخية " ، ولكن يجب الاعتراف أيضا أن السبب الأبرز في الغموض حول تطور الولاية السادسة تنظيميا وعسكريا لا يعود فقط إلى التضليل الفرنسي ، وإنما كان نتيجة للندرة الشديدة في التقارير المتعلقة بهذه الولاية التي تعد من أكثر ولايات الداخل اضطرابا وتوترا رغم قصر تجربتها مقارنة

---

[1] - نشر الاستاذ غالي الغربي الوثيقة الأولى في مقال معنون ب " أهمية الأرشيف وزارة الدفاع الفرنسي في كتابة تاريخ الثورة التحريرية" دون أي تعليق أو نقد لمحتواها , أما الوثيقة الثانية فلم يسبق نشرها من قبل . أنظر :**حولية المؤرخ** , العدد الأول ,2002 , إتحاد المؤرخين الجزائريين , ص 364 ؛ النص الكامل للوثيقة الثانية في **الملحق رقم 10** ص469-471 من هذه الدراسة .

بغيرها . فقد كانت غائبة في العديد من الاجتماعات الحاسمة لقيادة الثورة ابتداء من الصومام في أوت 1956 إلى اجتماع العقداء العشرة في النصف الثاني من عام 1959[1] .

بعدما أدرك العقيد سي الحواس صعوبة مواجهة المصاليين الذين تحالفوا مع الجيش الفرنسي قام بتوجيه مساعده (الرائد عمر إدريس) إلى الولاية الخامسة للاتصال بقادتنا في وجدة ، فتحصل هذا الأخير على أسلحة تكفي لتلبية حاجة كتيبتين ، بينما التجأ هو إلى الاستعانة بالولايتين الثالثة والرابعة ،وتمكن من الحصول على دعم مباشر منها على إثر القرارات التي اتخاذها في اجتماع العقداء الأربعة في ديسمبر من عام 1958 ، الذي تمخض عن قرارات جماعية تضمنت توجيه انتقادات شديدة لقيادة الثورة في الخارج وجملة من التوصيات التي دعت إلى تنسيق الجهود بين قادة الداخل و إلى التعاون المتبادل بينهم في كل المستويات.[2]

و نصت القرارات العملية في اجتماع العقداء الأربعة على أن تقوم الولاية الثالثة بمساعدة الأوراس من أجل تسوية الوضع الداخلي المتوتر بفعل استمرار نشاط المنشقين(المشوشين)، وأن تتلقى الولاية السادسة دعما مباشرا من العقيد بوقرة للقضاء على المجموعات المصالية التي كان يقودها المدعو مفتاح بعدما تصفية قائدها الأول على يد الجيش الفرنسي في جويلية 1958 في عملية عسكرية تعرف باسم " عملية أشجار الزيتون "[3].

لقد فتح اجتماع ديسمبر 1958 أفاقا عريضة بالنسبة لقادة الداخل في سعيهم نحو تفعيل النشاط الثوري دون انتظار المبادرات من الخارج، وقد ظهر ذلك في التقارب الشديد الذي شهدته

---

[1] - بالتحفظ على قيادة علي ملاح للولاية السادسة قبل الصومام يمكن القول بأنه لم يكن لها قائدا حتى أوت 1956 , ولم تشارك هذه الولاية في اجتماع أوت 1957 بالقاهرة لأنها بقيت بدون قائد بعد تصفية علي ملاح (من مارس1957- حتى أفريل 1958) ,ولم تشارك فيما بعد في اجتماعي م و ث ج في 59-1960 وأوت 1961 لأنها عرفت حالة جديدة من الشغور في القيادة بعد استشهاد سي الحواس في مارس 1959 ثم الجغلالي في جويلية 1959 . ولهذا السبب لا يتوفر الباحث على تقارير خاصة بها تسمح بتتبع تطورها الداخلي بدقة .للمزيد أنظر : حباسي الشاوش , **المرجع السابق** , ص 294 وص 317 .

[2]- Harbi **, mirage et réalité** , p 236

[3] - تسمية أطلقتها المصالح الخاصة الفرنسية التي دبرت عملية تصفية "الجنرال بلونيس" في جويلية 1958 على يد الفيلق الثالث المضليين الذي كان يقوده العقيد ترينكيي , ويذهب محمد تقية إلى القول بأن تلك التصفية تمت على يد رجاله في إشارة ضمنية إلى تشابه مصيره مع بلحاج الجيلالي (كوبيس) الذي كان يقود معقلا مضادا لجبهة التحرير الوطني في والونشريس , وكان يروج لدعاية تهدف إلى وصم قيادة الثورة بالولاء للشيوعية والابتعاد عن تعاليم الإسلام . أنظر :

Teguia **, l'Algérie en guerre** , pp177-178 ;Georges Fleury **, le combat des harkis** , éditions les sept vent , versaille , France , 1989 , p99 .

العلاقة بين كل من عميروش وبوقرة وسي الحواس[1] ، لكن الرياح المعاكسة سرعان ما هبت وعصفت بتلك الجهود في خطواتا الأولى ، على إثر استشهادهم في ربيع عام1959 .

6-6-5 واقعة اغتيال العقيد الطيب الجغلالي :

أحدث استشهاد سي الحواس فراغا جديدا في قيادة الولاية السادسة دفع بقيادة الثورة في الخارج إلى التعجيل بتسويته عن طريق تكليف العقيد الطيب الجغلالي لاستخلافه بعد شهرين فقط من واقعة جبل ثامر. وقد كان الجغلالي من الثقاة المقربين من العقيد بوقرة الذي أقترح على سي الحواس قبل استشهاده بفترة قصيرة إرساله إلى الولاية السادسة لمساعدته على إعادة تنظيمها ، فاتخذه هذا الأخير نائبا له إلى جانب الرائد عمر إدريس والنقيب علي بن مسعود.

قام الجغلالي بانتقاء مساعدين له من مجموعة من ضباط جيش التحرير الوطني الذين كانوا يشرفون على قيادة المنطقة الرابعة للولاية الرابعة التي كانت في عام 1957 تشكل المنطقة الأولى من الولاية السادسة . والتي عادت إلى وضعيتها الأولى في جويلية 1958 مع مجيء الجغلالي لقيادتا . لكن تلك الخطوة أثارت حفيظة النقيب علي بن مسعود قائد تلك المنطقة إلى جانب عدد من قادة المناطق الأخرى للولاية السادسة من أمثال محمد شعباني(المنطقة الثالثة) وسليمان لكحل(المنطقة الثانية) ومحمد القاضي(المنطقة الرابعة)[2] .

وبعد فترة قصيرة من شروعه في تنظيم الولاية تعرض الجغلالي إلى التصفية في 29 جويلية 1959 رفقة 12 عشر من رفاقه[3] الذين كان من بينهم ثلاثة نقباء في جيش التحرير وهم :محمد باشل ومكاوي خالد ومختار بن بدوي، بعدما تعرضوا لإطلاق النار عليهم من طرف رجال النقيب علي بن مسعود الذين كانوا يرافقونم[4] ، ثم قام مدبروا هذه التصفية بإرسال تقرير إلى الحكومة المؤقتة للتغطية على

---

[1] - على عكس ما أوحى به حربي عندما لمح إلى أن الميول المصالية عند سي الحواس استمرت إلى صيف 1957 لكي يؤسس للقول بأن بداية العلاقة بين عميروش وسي الحواس تعود إلى جويلية 1957 , ويمكن التدليل على أن تلك العلاقة كانت سابقة بالنظر إلى محاضر جلسات قيادة الولاية الأولى في نهاية عام 1956 وبداية عام 1957 التي تضمنت الإشارة إلى مشاركة النقيب أحمد بن عبد الرزاق في النقاشات التي جمعت قادة الأوراس مع العقيدين محمدي السعيد عميروش , ويشير أحد هذه المحاضر إلى رد لسي الحواس دحض فيه كل التهم الموجهة إليه في جانفي 1957 وأثبت فيه بحضور العموري والحاج لخضر علاقته المبكرة ببن بو العيد عند الانطلاقة . أنظر :علي تابليت , **مرجع سابق** , ص206-213 ؛ الرائد عمار ملاح , **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر** , ص 142-146 . وأيضا :
Harbi , **mirage et réalité** , p413 ;Teguia , **L'Algérie en guerre** , p370 .

[2]- Teguia , **l'ALN dans la Wilaya VI** , p130 --محمد صايكي , **المرجع السابق** , ص 86 .

[3] Meynier **, L'histoire intérieure** , p 399 , Teguia ,**Idem** , pp 129-130 .

[4] - صايكي , **المرجع السابق** , ص86 .

الجريمة التي تم ارتكابها في حق أحد رواد الثورة في الولاية الرابعة[1] . فزعموا بأنها كانت من أجل وضع حد لخيانة الجغلالي الذي تم اتهامه من طرفهم بأنه كان مناصرا لمشروع "سلم الشجعان" ، والحقيقة أن التصفيات المنظمة التي تعرض لها رجاله من بعده والتي مست ستة ضباط وعشرة جنود آخرين كشفت كما لاحظ ذلك مينيي بأنها كانت تستهدف العناصر التي كانت تنتمي إلى الولاية الرابعة فقط . مما يؤكد أنها كانت تنطلق من نعرات جهوية وقبلية شبيهة بتلك التي أثارها الخائن بن سعيدي من قبل ، والتي أدت إلى تصفية علي ملاح والعشرات من إطارات وجنود الولاية الثالثة في عام 1957[2] .

لم تتخذ الحكومة المؤقتة موقفا صريحا من قضية "تصفية الجغلالي" وآثرت عرضها على اجتماع العقداء العشرة الذي تناولها دون تقرير أية عقوبات ضد العناصر التي ارتكبتها ، وظهر خلال تلك الجلسات أن بومدين نجح في التمويه عليها عندما تمكن من دفع رفاقه إلى تجاوز الحديث عنها بصورة تدعو الغرابة[3]، ولكن موقف الولاية الرابعة التي تولى قيادتها الرائد سي صالح (زعموم)والرائد سي محمد(بونعامة) من تصفية الجغلالي ورفاقه كانت على النقيض من موقف القيادة الخارجية للثورة ، لأنها بادرت باتخاذ إجراءات عقابية صارمة ضد المنفذين الرئيسين لتلك التصفيات . وتمكنت من اعتقال وإعدام النقيبين علي بن مسعود و محمد القاضي ثم قامت بإعادة إلحاق المنطقة الأولى من الولاية السادسة بالولاية الرابعة وجعلت منها منطقة خامسة لها[4] .

---

[1] - كان بوقاسمي الطيب المعروف بالجغلالي مدرسا للقرآن الكريم في دشرة الحشم ببلدية مزغنة (تابلاط) –ذكر مينيي (مدرسة قرآنية بالعمرية (المدية) , ويعد صاحب الفضل في بث التنظيم الثوري في نواحي تابلاط وقرومة في منتصف عام 1955 , ثم أصبح قائدا للمنطقة الثانية (التيطري) للولاية الرابعة . أنظر : أمحمد بوحموم , **التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة 1956-1962** , رسالة ماجستير في تاريخ الثورة , جامعة الجزائر , 2005-2006 , ص32-33 وص47 ؛ حسيني عائشة , **مرجع سابق** , ص37 ؛ صايكي , **مذكرات** , ص158 .

[2]- Meynier **, l'histoire intérieure du FLN** , p399 ; Teguia , **L'ALN ….** , pp129-130 .

[3] - عندما تساءل كريم بلقاسم في جلسة 16 أوت 1959 (اجتماع العقداء العشرة) عن قادة مناطق الولاية السادسة الذين اغتالوا قائدهم (الجغلالي) أجاب بومدين أن أسماءهم معروفة دون الإفصاح عنهم , ثم لمح إلى تخوف هؤلاء من تورط رجال الجغلالي في "الخيانة " أيضا , وشرح بأن ذلك كان السبب الذي دفعهم إلى استخدام جهاز إرسال الولاية الثانية لإعلام قيادة الخارج , لكن الغريب أن مصطفى بن عمار في مذكراته ذكر أن إطلاع بومدين على تفاصيل اغتيال الجغلالي لم تتم بالصورة التي أشار إليها في اجتماع العقداء , لأن بومدين تحصل على أخبار الولاية السادسة عن طريق الملازم بوكروشة (دربال محمد) (ضابط في الولاية الخامسة كان على اتصال بقادة الولاية السادسة لا يزال حيا ويقطن في مدينة مسرغين(وهران) الذي حمل تقريرا حول الموضوع إلى مدينة وجدة وسلمه للنقيب عبد القادر (بوتفليقة) , وهذا ما يطرح التساؤل عما إذا كان بومدين تعمد إخفاء الوقائع الحقيقية عن رفاقه العقداء بنية كسب قادة الولاية السادسة المتورطين في القضية إلى صفه وتجنيبهم عقاب الحكومة المؤقتة وقادة الولاية الرابعة . للمزيد حول قضية الجغلالي أنظر :

Benamar , **op.cit** , pp284-285 .

[4] - محمد صايكي , **نفسها** , ص86-87 . وأيضا كل من :

Meynier **, Idem** , p399 ; Teguia**, Idem** , p131.

وعندما أحس بقية قادة الولاية السادسة بدنو العقاب منهم ،قام هؤلاء بمراسلة الحكومة المؤقتة وطلبوا منها التدخل في وجه سي صالح الذي وصفوه أيضا بالخيانة ، وادعوا أنه كان وراء تصفية الجغلالي ورفاقه ، لكن ذلك المسعى انقلب عليهم لأن قيادة الثورة في الخارج سمحت لقادة الولاية الرابعة بإعادة تنصيب ضباطها على المنطقة التي ضمتها إليها في 20 ديسمبر 1959[1] .

ويمكن القول هنا أن موقف القيادة الخارجية من تصفية الجغلالي كان ذو طبيعة ازدواجية ، لأنها أغلقت باب ملاحقة جميع المدبرين لها من ناحية ، وقامت بتزكية التعديلات والإجراءات التنظيمية التي أحدثتها الولاية الرابعة على حساب الولاية السادسة من ناحية أخرى ، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الأخيرة جاءت متوافقة مع القرار الذي اتخذه العقداء العشرة حول إلغاء الولاية السادسة وتوزيع مناطقها على الولايات الأولى والثالثة والرابعة[2] .

6-6-4 **النهاية الغامضة لتجربة الولاية السادسة :**

لكن يجدر التنبيه هنا أن اليقين في صحة الوثائق بصورة مطلقة كثيرا ما يؤدي إلى تضليل الباحثين [3]، لأن الأخذ بمحتوى محاضر جلسات ذلك الاجتماع حول الولاية السادسة(جلسة 04 نوفمبر تحديدا) ينتهي إلى نتيجة مفادها أن مسار هذه الأخيرة آل إلى خاتمته في نهاية عام 1959 ، إلا أن الأمر لم يكن كذلك بالنظر إلى أن الولاية السادسة استمرت في تواجدها كتنظيم مستقل عن الولايات التاريخية الأخرى حتى نهاية حرب التحرير ، وهذا ما تؤكده محاضر جلسات آخر اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في ماي- جوان 1962 التي تتضمن الإشارة إلى حضور أعضاء من مجلس قيادة الولاية السادسة[4] .و هذا ما يتيح هامشا للتقدير بأن قرار تقسيمها تم التراجع عنه من طرف قيادة الثورة التي قبلت مع ذلك بما تعرضت إليه هذه الولاية من فقدانها لنصف مناطقها في السنتين الأخيرتين من حرب التحرير

---

[1] - Meynier , **L'histoire intérieure** , p399 .

[2] - خلال جلسة 04 نوفمبر 1959 (اجتماع العقداء العشرة) قام العقداء بضبط القوائم النهائية لمجالس الولايات (القيادات السياسية/ العسكرية في الداخل) , واتفقوا على فكرة تقسيم الولاية السادسة على الولايات : الأولى والرابعة والخامسة .

[3] - اعتبر محمد تقية (ملازم أول في الولاية الرابعة آنذاك) , ثم أستاذ جامعي صاحب دراستين حول الثورة أن مسألة تفكيك الولاية السادسة لم تتأكد صحتها واستمرت الإشاعات حولها قائمة في صفوف جيش التحرير بين من اعتبرها إجراء رسمي ومن رأى فيها مجرد دعاية استعمارية , وهذا ما يوضح أن الكثير من قرارات القيادة الخارجية لم تكن تجد لها طريقا للتطبيق أو حتى الدعاية الكافية لتعميمها في الداخل . أنظر : Teguia , **L'ALN dans la Wilaya VI** , p131.

[4] تشكل آخر مجلس قيادة للولاية السادسة من : محمد شعباني , محمد روينة (المدعو غنتار) سليمان سليماني , خير الدين شريف , عمار صخري , وقد شارك ممثلين اثنين عن هذه الولاية في اجتماع طرابلس في ماي/جوان 1962 . أنظر : علي هارون , **فتنة صيف عام 1962** , ص18 . وأيضا:

Harbi, **mirage et réalité** , p388.

إن الوضعية التنظيمية الولاية السادسة في الفترة الممتدة من 1956 إلى 1962 كانت شبيهة إلى حد كبير من حيث تذبذبا بما كانت عليه المنطقة الذاتية للجزائر العاصمة في استقلاليتها حينا وتبعيتها حينا آخر ، لأنا كانت عرضة لتدخل الولايات المجاورة لها في الكثير من الفترات التي كانت تبدو فيها عاجزة عن إعادة تنظيم صفوفها أو في مواجهة الحركات المناوئة للثورة التي تمركزت فيها بشكل كبير في سنوات 1956-1959 .

وفي عام 1960 لم يعد للولاية السادسة المحلة نظريا إلا ثلاثة مناطق لأن الولاية الأولى استعادت منها منطقتها الثالثة التي كانت قد تنازلت لها عنها في عام 1956 ، والولاية الرابعة أعادت إلحاق المنطقة الأولى للولاية السادسة إليها مع أواخر عام 1959 ، كما انتزعت الولاية الخامسة منها الناحية الثانية من المنطقة الأولى(الجلفة- جبال عمور) . ولكن على الرغم من ذلك تمكن بعض قادة مناطقها المتبقية من الاستمرار في رفض ومواجهة أنصار حلها وإلغائها ،و شكلوا مجلسا لقيادتا ضم كل من النقيب محمد شعباني وعمر صخري وسليماني سليمان ومحمد روينة و خير الدين شريف .

وفي أوت 1961 قام قادة الثورة بالتراجع عن قرار حل الولاية السادسة عندما أقروا توصية جديدة تدعو إلى إعادة بعثها من جديد ، لكن دون أن يرفقوا تلك التوصية بتعيين مجلس جديد لقيادتا ، وهو الأمر الذي أبقى حالة الشغور قائمة على رأسها من الناحية الرسمية حتى صيف 1962 .[1]

تحصل النقيب محمد شعباني على ترقية سريعة إلى رتبة عقيد في أفريل 1962 من طرف الحكومة المؤقتة التي حاولت استمالته إلى صفها بتلك الخطوة [2] ،و لكن العقيد بومدين الذي لجأ

[1] - من بين أهم توصيات اجتماع 09-27 أوت 1961 في طرابلس : إعادة تشكيل الولاية السادسة وترقية فدرالية فرنسا إلى وضعية ولاية (سابعة) على قدم المساواة مع الولايات التاريخية الستة , على الرغم من أن قيادة هذه الأخيرة كانت تتخذ من بون بألمانيا الفدرالية مقرا لها منذ بداية عام 1958 , وتكمن المفارقة هنا في أن الفدرالية كانت تمتلك آنذاك مكتبا قياديا يضم 08 أعضاء على رأسهم عمر بوداود الذي كان عضوا في م و ث ج مكلفا بمتابعة مدى تطبيق الحكومة المؤقتة لقرارات الهيئة التشريعية للثورة , بينما كانت الولاية السادسة التي أنشأت في أوت 1956 دون قيادة في الفترة الممتدة من جويلية 1959 إلى صيف عام 1962 . وهذا ما يكشف انشغال القيادة الخارجية بأزماتها الداخلية عن متابعة وضعية الداخل وحالات الشغور في قيادته . للإطلاع على جلسات وتوصيات هذا الاجتماع أنظر :
Session de Tripoli 09-27 Août 1961(registre dactylographie : 491 pages) , les Archives nationales Algériennes , microfiches :25………33

[2] - وصف جيلبارت ميني في التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني (ص400) ترقية شعباني بأنها كانت مذهلة , لأن هذا الأخير نجح في فرض نفسه كقائد بحكم الأمر الواقع . ويمكن توضيح خلفية هذه الفكرة بالنظر إلى أن شعباني رقي إلى رتبة لم يكن يحوزها إلا قادة الولايات في وقت كانت فيه الولاية السادسة محلة (قراري اجتماع العقداء و اجتماع م و ث ج في ديسمبر 1959-جانفي 1960) , كما أن شعباني كان يحمل رتبة نقيب (قائد المنطقة3 للولاية 6) في نهاية 1959 ثم قفز مباشرة إلى رتبة عقيد في بداية عام 1962 الأمر الذي جعله يصبح أصغر عقيد (25 سنة) عند الإعلان عن الاستقلال .

إلى الأوراس بعدما أصدرت الحكومة المؤقتة قرارها في 01 جويلية 1962 القاضي بحل هيئة الأركان وعزل قادتها ، تمكن من كسب تأييد قادة الولاية السادسة في بداية جويلية بعدما قام بربط اتصالات مباشرة مع شعباني عن طريق النقيب محمد روينة (ممثل الولاية في اجتماع طرابلس) والملفت للنظر هنا أن النقيب محمد زرقيني أشار في مذكراته إلى أن الاتصالات التي قام بها بومدين في الأوراس بالعقيد محمد شعباني (ابتداء من 03 جويلية 1962) تزامنت مع إعادة تشكيل الولاية السادسة [1]، وهذا ما يعني أن حلها استمر في الفترة الممتدة من نوفمبر 1959 إلى بداية جويلية 1962 ، و أن توصية اجتماع أوت 1961 التي دعت إلى إعادة تشكيلها لم يتم تنفيذها ميدانيا ، ولكن القبول بهذه الفكرة يطرح تساؤلات مهمة حول ترقية محمد شعباني إلى رتبة عقيد قبل إعادة تأسيس الولاية السادسة ، و أيضا حول الصفة التي صوت بها أعضاؤها الأربعة في اجتماع طرابلس في جوان 1962، لأنه من شأنها أن تضيف المزيد من الجدل حول الطريقة التي تم من خلالها تشكيل أول مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني في الجزائر المستقلة .

كما أن التسليم بصحة ما ذكره زرقيني يعني أن إعادة تشكيل الولاية السادسة تم من خلال جهود قادتها وبدعم من قادة هيئة الأركان العامة فقط ، وهذا ما يشكل في جوهره حركة فريدة من نوعها في مسار الثورة ، لأن قرارا بمثل هذه الأهمية لم يكن ممكنا بالنسبة لهم بالنظر إلى أنه كان من صلاحيات الهيئة التشريعية العليا للثورة وفق ما تشير إليه القوانين الداخلية لجبهة التحرير وللمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية ، و كان ممكنا أيضا في حالة استثنائية في شكل مبادرة تحضى بإجماع أو اتفاق أغلب القادة العسكريين للثورة كما حدث مع العقداء العشرة عند حلها .

---

[1] - Colonel Mohamed Zerguini , **op.cit** , pp 191-192 .

الفصل السادس:

عوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة

1962-1954

6-I/ عوامل التأزم الداخلي في صفوف قيادة الثورة 1954-1962:

6-1 التضليل في الكتابات الفرنسية حول الأبعاد الحقيقية للصراع خلال الثورة :

لقد درجت كتابات تاريخية كثيرة على اختزال التطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية في حلقات متواصلة من صراعات النخب على القيادة حتى رسخت في الأذهان العديد من الصور الخاطئة التي جعلت من تلك الثورة مجرد فصول من التصفيات الداخلية التي تحكمت فيها بواعث الثأر الشخصي والانتماء القبلي و نوازع الاستئثار بالزعامة والأثرة في السلطة . و يمكن القول أن معظم كتابات العسكريين الفرنسيين إلى جانب حشد معتبر من الأكاديميين منهم فيما بعد نجحت في التأسيس لفكرة تعد من الأساطير المؤسسة لمدرسة التاريخ الاستعماري فيما يتعلق بحرب التحرير، ونقصد با هنا ترسيخ البعد الجزائري- الجزائري في الصراع الذي عرفته الثورة الجزائرية كأحد الأبعاد الرئيسية في محاولة للتضليل بأن تلك الحرب كانت أقرب ما تكون إلى الحرب الأهلية الداخلية منها إلى حرب تحريرية تحضى بالتأييد والدعم الشعبي .

وقد ارتكز منهج التضليل الهادف في تلك الكتابات على تسليط الضوء على تطور ظاهرتين أساسيتين في المسار الداخلي الذي عرفته حرب التحرير، وهما ظاهرة تعدد الحركات المناوئة لجبهة التحرير الوطني إلى جانب ظاهرة " الحركى " أو العملاء الجزائريين الذين تحولوا إلى قوة شبه عسكرية معتبرة بلغ تعدادها خلال السنوات الأخيرة من الثورة أضعاف ما كانت تحويه صفوف جيش التحرير الوطني بشقيه الداخلي الخارجي معا . [1]

ولم يكلف أغلب المؤرخين و العسكريين الفرنسيين أنفسهم عناء البحث في الجذور التاريخية أو تحليل الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تطور هاتين الظاهرتين، وقد يكون ذلك المسعى بدف تفادي تجريم السياسة الاستعمارية التي كانت تقف كالظل وراءهما في مختلف المراحل التي مرت با حرب التحرير.

---

[1] شكل " الحركى" أو العملاء الجزائريين خلال حرب التحرير آلة عسكرية خطيرة استخدمتها الإدارة الاستعمارية بصورة مكثفة وفعالة بهدف القضاء على الثورة , وقد تجاوز تعداد الذين تم تجنيدهم في سنوات 1954-1962 ربع المليون من الجنود المساعدين في فيالق القناصة الأفارقة و في وحدات الدفاع الذاتي و فرق الحماية الريفية ومن الموظفين في المراكز الإدارية الخاصة (الأرياف) وفي مراكز الدعم الإداري الحضري(المدن) . وتشير جمعية "العدالة من أجل الحركى وعائلاتهم " إلى أن تعداد هؤلاء العملاء كان يناهز عند نهاية حرب التحرير 275 ألف حركي بينما تتراوح الإحصائيات حول هذه الفئة من الجزائريين بين 150 ألف و 390 ألف حركي . أنظر : محمد القورصو ," أيام أكتوبر 1961 : الحركى وشيراك" , **جريدة اليوم** , 17 أكتوبر , 2001 ,ص 06 . وأيضا :

Abdelaziz Meliani , **la France hanteuse : le drame des harkis** , édition Perrin , Paris , 1993 , p 26 ; Maurice Faivre , **les combattants musulmans de la guerre d'Algérie : des soldats sacrifies** , éditions l'Harmattan , Paris , 1995 , p 247 ; Si Othmane **, l'Algérie : l'origine de la crise** ,op.cit, p 137

لأن منشأ ظاهرة الحركات المناوئة لجبهة التحرير كان نتاجا لتداعيات الخلافات الداخلية في صفوف التيار الاستقلالي نفسه قبل أن تتحول إلى مواجهة دموية قام الجيش الفرنسي باستغلالها بدف توجيهها نحو تحقيق تآكل و تدمير ذاتي لكل أطرافها ، بينما كانت ظاهرة الحركى نتاجا للسياسة الاستعمارية الفرنسية التي كانت تحرص في حروبا على اعتماد قاعدة أساسية تتمثل في التضحية بالعناصر المحلية في مواجهة الثورات في مستعمراتا ، وهذا ما يفسر جسامة الخسائر الجزائرية وضآلة الفرنسية منها في الحصيلة التي انتهت إليها حرب التحرير ، ويمكن التدليل على هذا بما ذكره الجنرال موريس فافر بأن فرنسا قامت بتعبئة نسبة 4.6 % من الجزائريين (390 ألف حركي) في مقابل 2.8 % من الفرنسيين (1.23 مليون جندي فرنسي) خلال حرب الجزائر [1]

إن نقد مثل هذا التوجه السائد في الكثير من الكتابات الفرنسية خاصة تلك التي كتبت على أيدي العسكريين منهم من أمثال العقيد هنري لومير والجنرال موريس فافر والنقيب فيليب تريبيي و الجنرال برتران دو دينشان وغيرهم ، لا يجب أن يستخدم كمطية لتغييب صفحات سوداء قاتمة في المسار الذي عرفه تطور حرب التحرير على الصعيد الداخلي ، لأن أي دراسة موضوعية لتاريخ الثورة لا يمكنها أن تنفي مثل هذا البعد السلبي بالنظر إلى الخسائر الجسيمة التي تكبدها الشعب الجزائري من جراء المواجهة الدموية الطويلة التي جمعت بين جبهة التحرير الوطني ومجموعة من الحركات المناوئة لها .

و قد أعطت تلك المواجهة الداخلية فرصة سانحة للمصالح الفرنسية الخاصة لتحويل تلك الحركات إلى معاقل مضادة للثورة.و أدت نتائج الصراع بين الجزائريين في الفترة الممتدة من نهاية عام 1955 إلى نهاية عام 1961 إلى فقدان كل من جبهة التحرير الوطني وخصومها في الحركة الوطنية الجزائرية و معقلي الشريف بن سعيدي وبلحاج الجيلالي لأكثر من 10 آلاف قتيل و أكثر من 25 ألف جريح في الداخل والخارج [2] ، كان من بينهم عددا معتبرا من الإطارات والمناضلين

---

[1] يشير الجنرال موريس فافر أن فرنسا شرعت في إتباع سياسة تجنيد الجزائريين منذ عام 1870 (13900 جزائري) ثم في الحرب العالمية الأولى (176ألف جزائري) و جندت في الحرب العالمية الثانية حوالي 157 ألف جزائري , واستعانت في الهند الصينية (1945-1954) بأكثر من 15 ألف جزائري , وخلال حرب الجزائر جندت ما يقارب 390 ألف حركي وجندي جزائري . أنظر :

Maurice Faivre ,**Les combattants musulmans….**, p 247

[2] تختلف الإحصائيات حول حجم الخسائر البشرية التي انتهى إليها صراع جبهة التحرير الوطني مع الحركات المناوئة لها خلال حرب التحرير بشكل كبير , لأنها امتدت لفترة طويلة نسبيا (أكتوبر 1956 إلى ديسمبر 1961) , كما أن جبهاتها كانت مختلفة في الداخل (الولايات الثالثة والرابعة والسادسة) وفي الخارج (فرنسا وبلجيكا) . ويمكن القول أن الأرقام التي أشرنا إليها تعد تقديرا متوسطا بالنظر إلى ما أوردته كتابات مختلفة . أنظر : محمد صايكي , **المصدر السابق** , 216 ؛ سعدي بزيان " صفحات من الصراع الدموي بين جبهة التحرير الوطني والحركة

القدماء في نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري إلى جانب مجموعة كبيرة و مميزة من قادة وإطارات الولايات الثالثة والرابعة والسادسة[1].

إن هذه الدراسة لا تعنى بالبحث في المواضيع المتعلقة بالحركات المناوئة لجبهة التحرير الوطني والتي يسميها البعض مثل محمد تقية بالمعاقل المضادة للثورة ، أو بالدور الخطير الذي لعبته العناصر الجزائرية العميلة في خدمة الجيش الاستعماري خلال حرب التحرير ، والذي كان شبيها إلى حد كبير بذات الدور الذي قام به عدد من زعماء القبائل والأسر الإقطاعية في التآمر وخذلان معظم الثورات الشعبية في القرن التاسع عشر[2]ولهذا وجب توضيح أن الغرض من هذا التمهيد هو توضيح بعض الخلفيات التي اعتمدتها الكتابات الفرنسية كثغرات من أجل التحامل على الثورة الجزائرية بنية زرع الغموض والتشكيك في طبيعتها الأصيلة كحركة تحرر كانت تتجاوب مع آمال و تطلعات شعبية نحو الحرية الاستقلال و تنشد إقامة دولة وطنية مستقلة وذات سيادة على أنقاض نظام استعماري بغيض وغاشم .

لأن القراءات الفرنسية لحرب التحرير الجزائرية حاولت سحب وتعميم سلبيات الظاهرتين اللتين أشرنا لهما على الخلافات والأزمات الداخلية في صفوف القيادة الثورية عن طريق التركيز على الطموحات الشخصية والانتماءات الجهوية والعصبيات العرقية كمحركات أساسية في تطور الثورة الجزائرية ، كما حاولت ترسيخ فكرة أن اللجوء إلى الثورة عن طريق " العنف" كان بدف إحكام القبضة على الشعب الجزائري ولم يكن بنوايا تحريره من ربقة الاحتلال وبطشه .

الوطنية الجزائرية بفرنسا " , **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية (مارس –سبتمبر 1962)** , منشورات المتحف الوطني للمجاهد , الجزائر , 1995 , ص 211 . وأنظر أيضا :

Georges Fleury , **le combat des Harkis** , p 81 ; Yves Courierre , **l'heure des colonels** , pp58 ; Benjamin Stora , **Histoire de la guerre d'Algérie** , p36 ; Raymond Muelle , **7 ans de guerre en France** , ED patrimoine , France , 2001 , p 291 et p 307 ; Harbi **, mirage et réalité** , p158

(1) كان الصراع بين جبهة التحرير الوطني في مواجهة كل من الحركة الوطنية الجزائرية وبقية المعاقل المناوئة لها في جوهره حرب استنزاف حقيقية انتهت نتائجها لصالح القوة الاستعمارية بالدرجة الأولى , لأن حصيلته كانت ثقيلة جدا بالنسبة للأطراف المتصارعة , وليس ذلك من حيث حجم الخسائر البشرية فحسب وإنما كان الأمر كذلك من الناحية النوعية , لأن الطرفين الرئيسيين فقدا العشرات من ألمع الإطارات والمناضلين القدماء الذين كانوا ينتمون إلى الرعيل الأول في التيار الاستقلالي من أمثال عبد الله فيلالي و أحمد بخات و العربي أولبصير وملولي السعيد وأحمد سماش وحسين ماروك , كما فقدت جبهة التحرير العشرات من إطاراتها وضباطها في الداخل من أمثال العقيد علي ملاح و الرائد عبد الرحمن جوادي و النقيب جغال أحمد (عمور) وغيرهم . أنظر :

Harbi , **mirage et réalité** , pp 157-158 ; Stora **, Idem** , p36

(2) إن النموذج الذي يقدمه لنا " الباشاغا بوعلام" الذي قدم فداء لفرنسا 11 فردا من عائلته وجيش قبيلته (بني بودوان) بكاملها للدفاع عنها خلال حرب التحرير, في الواقع كان انبعاثا لنماذج قديمة من الزعامات القبلية التي انتصبت كتماثيل للخيانة والعمالة في القرن التاسع عشر من أمثال فرحات بن السعيد و بوعزيز بن قانة في بسكرة ومصطفى بن إسماعيل وابراهيم بوشناق ومحمد الغماري في قبائل الدواير والزمالة في بايلك الغرب و أحمد المقراني وابنه لخضر في(مجانة) ببلاد القبائل إلى جانب ابراهيم الكريتلي في عنابة وعبد الرحمن (سلطان تقرت) وغيرهم

فقد كتب فيليب تريبيي أن الرهان في حرب الجزائر كان حول الشعب الجزائري الذي وقع بين أيدي حركة وطنية متطرفة (جبهة التحرير الوطني) تسعى إلى جعله رهينة لخدمة أهدافها التسلطية ، بينما كانت القوة الغربية (فرنسا) تحاول منع ذلك انطلاقا من شعورها بالمسؤولية في ضمان مستقبل أكثر إنسانية لذلك الشعب[1]، وأيده النقيب برتران ديبون دو دينشان في هذا الطرح عندما اعتبر " أن حرب الجزائر لم تكن حربا نظيفة ولكنها كانت حربا عادلة بالنسبة لفرنسا التي وجدت نفسها في موضع المسؤولية الذي فرض عليها مواجهة عدوان همجي " [2]وسار جيبلرت مينيي في فلك كتابات العسكريين الفرنسيين ، ولكن بصورة أكثر دهاء ومكرا عندما كتب " خلال الحرب (الثورة) كانت تنظيمات وهياكل الدولة تخضع إلى التقسيم العسكري ، وهذا ما كان يوضح أن الدولة الجزائرية التي كانت في طور التكوين ، كانت تنزع لأن تصبح بايلكا جديدا تؤول الكلمة العليا فيه للبيروقراطية العسكرية على حساب الجماهير " [3]وهو ما يكشف أن استبعاده لكل مطابقة تحاول إضفاء مفهوم الثورة على حرب التحرير ، يعود في حقيقته إلى تصوره للثورة الجزائرية بأنها كانت في جوهرها " حركة رجعية " في التاريخ ، بالنظر إلى أن أغلب القراءات التاريخية الغربية للعهد العثماني في الجزائر تذهب إلى التركيز على الإشارة إلى طبيعته العسكرية التسلطية وهامشية وسطحية الدور الحضاري الذي قام به على امتداد أكثر من ثلاثة قرون .

---

(1)- الغريب أن صاحب هذا التحليل هو تريبيي نفسه , خريج أكاديمية سان سير عام 1944 , وخريج مركز الدراسات العليا للإدارة الإسلامية التي كانت تشرف على تكوين ضباط " المراكز الإدارية الخاصة " سيئة السمعة في الجزائر خلال حرب التحرير , كما أنه كان أحد معطوبي حرب الهند الصينية وأمينا عاما في وزارة الدفاع الفرنسية في ما بعد . أنظر :

Philippe Tripier , **autopsie de la guerre d'Algérie,op.cit** , p 555 .

(2)- برتران ديبون دو دينشان عسكري فرنسي من خريجي سان سير ومن الضباط الذين أشرفوا على تأطير ضباط المراكز الإدارية الخاصة , كما شارك في التخطيط لعمليات شال , ثم أصبح جنرالا وقائدا للقوات الميكانيكية في الجيش الفرنسي في الستينيات , وقد وردت هذا العبارة في مقدمة كتابه الذي ألفه في عام 1992 , والذي أهداه إلى سلسلة من أجداه وأقاربه " الاستعماريين" مثل جده كزافيي قائد الكتيبة 41 للمشاة في معركة إيسلي في أوت 1844 وإلى جده الرمزي " القديس لويس التاسع " ملك فرنسا , الرمز الذي ضحى بنفسه على أرض المغرب من أجل الدفاع عن السلام بالقرب من تونس في 25 أوت 1270 عندما قاد الحملة الصليبية الثامنة !!! الفاشلة . أنظر:

Bertrand Dupont De Dinechin, **Algérie : guerre et paix**, op.cit,p 11.

(3)- إن استخدام مينيي لمصطلح " البايلك" في وصف الدولة الجزائرية الجديدة خلال مرحلتها الجنينية (الثورة) وتلميحه إلى وصف القيادة الثورية "بالأوجاق أو الإنكشارية" بعبارة البيروقراطية العسكرية .لم يكن بنية توظيف مدلول هذه التسمية الذي يعبر عن الطبيعة المركزية لنظام الحكم العثماني في الجزائر , و إنما بغرض التعريض بها لأن هذا المصطلح يحمل أيضا دلالة قوية على نظام حكم كان في عهوده الأخيرة ممقوتا من طرف السكان الجزائريين لأنه كان يرتكز على سياسة الابتزاز الجبائي القسري . أنظر :

Gilbert Meynier, **l'histoire intérieure du FLN**, p 205.

ويجدر بنا الاعتراف هنا أن أغلب السموم التي نفثتها في التاريخ الوطني أقلام الدجالين من سحرة المدرسة التاريخية الاستعمارية بدءا بروادها من المستشرقين الأولين وانتهاء بالعسكريين والأكاديميين المحدثين لم تكن لتحدث مثل أوقعته من تضليل وتلفيق لولا السلبية الشديدة التي ميزت تعامل الجزائريين مع موروث ذاكرتهم الجماعية ، فقد ساهم الحصار الطويل الذي فرضه النظام السياسي القائم في الجزائر على الدراسات الجزائرية في المواضيع المرتبطة بالتطور الداخلي للثورة التحريرية في إعطاء فرصة للأطروحات الفرنسية لكي تتحول إلى مرجعيات تاريخية لدى الأجيال الناشئة ، وما زاد الأمر سوءا هو استمرار الاحتفالية و السطحية في تقديم تاريخ الثورة وفي وضع مقرراته الدراسية وأيضا في التوظيف السياسي القاصر للأحداث والوقائع .

6-2 **العوامل الرئيسية** في **التأزم الداخلي للقيادة :**

إن أسلم منحى عند الحديث عن الصعوبات والأزمات التي شهدتها الهيئات القيادية للثورة الجزائرية خلال سنوات حرب التحرير هو ذلك الذي يقود بصورة حتمية إلى استعراض مجمل المسار الذي قطعته الثورة التحريرية في الفترة الممتدة من نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1962 ، لأنه يتيح تسليط الضوء على المراحل الكبرى التي أنجزت من خلالها تلك الثورة تطورها السياسي و العسكري بصورة عامة . على نقيض المنهج الذي يضع تطور الثورة سياسيا وعسكريا في سياق صراع ثنائيات ثابتة حينا ومتغيرة حينا آخر في فترات يتم انتقاؤها بدقة بالنظر إلى أهميتها التاريخية[1]

ولا يجب أن ينظر إلى مثل هذا الطرح بأنه يسعى إلى القفز على جملة من الأبعاد والأسباب المحورية في الأزمات الداخلية الكثيرة في صفوف جبهة وجيش التحرير خلال الثورة ، ولكن تعدد تلك الأزمات والمشاكل كان يكشف عند إمعان النظر فيه عن الاختلاف الشديد في أسبابها وطبيعتها ، وهو الأمر الذي يتيح تفنيد الكثير من الأحكام المغرضة التي ساقها جمع غفير من المؤرخين و العسكريين الفرنسيين في دراساتهم ومذكراتهم .

إن العوامل الرئيسية التي أدت تأزم العلاقات داخل هيئات قيادة الثورة كثيرة لأن بعضها كان يرتبط بالخلافات الداخلية التي أفرزت مشاكل ذات طابع داخلي محض مثل مسائل الصراع

---

[1] ما يقصد به هنا , هو أن معظم الدراسات المجتزأة التي تركز على محطات تاريخية معينة في تجربة الثورة التحريرية كثيرا ما تجد نفسها مرتبطة بشكل وثيق بقضايا عديدة لا تقل عنها أهمية , وهذا ما يكشف أن موضوع الثورة بالنظر إلى أبعاده وتفرعاته أصبح يفرض على الباحث إلماما شاملا بأغلب مراحله .

حول القيادة والتصفيات الداخلية و ظاهرة اليعقوبية الثورية وظاهرة تشكل العصب وحركات العصيان والتمرد في صفوف الهيئات العسكرية. بينما كانت عوامل أخرى نتاجا لعقبات ميدانية فرضتها ظروف الحرب ثم تحولت إلى قضايا مثيرة للتوتر الداخلي كمسألة التسليح و مواجهة السدود المكهربة عند الحدود أو الحركات المناوئة لجبهة وجيش التحرير في الداخل وغيرها.

إن الخوض في كل هذا العوامل في سياق سردي مفصل لا يبدو ممكنا في الحيز الذي يتيحه هذا المبحث ، ولذلك فإن تسليط الضوء بصورة تحليلية سوف يقتصر على أهم العوامل المرتبطة بالخلافات الداخلية المحضة لأنها تسمح بالوقوف على الخلفيات والأسباب الرئيسية التي دفعت هيئات قيادة الثورة إلى التأزم خلال مختلف مراحل حرب التحرير.

3-6/ التنافس والصراع حول القيادة :

يعد التدافع حول مواقع الزعامة والسلطة من أقدم نوازع النفس البشرية على الإطلاق في السلم والحرب على حد سواء ، و قد لا نجانب الحقيقة كثيرا إذا ما جزمنا بأن الطموح الشخصي والجماعي نحو القيادة شكل منذ فجر الحضارة الإنسانية أحد المحركات الرئيسية للتطور السياسي والاجتماعي للشعوب والأمم ، و نشأت بفعله إمارات وممالك وإمبراطوريات بالاستكفاء والاستيلاء على حد تعبير الماوردي في أحكام الوزارة . ولكن التسليم بأن النزوع نحو القيادة بمثل هذه القدم والأصالة لا يعني أن بواعثه متماثلة في جميع التجارب البشرية التي تحكمت فيها ظروف متباينة للغاية. جعلت من أطراف ما تبحث عن الثروة والجاه وأخرى تسعى نحو الأمن والحياة.

وتعد الثورات من أخصب التجارب الإنسانية وأكثرها أهمية لكونها حركات تستهدف تغيير الواقع أو الحاضر باتجاه مستقبل يعم فيه نظام قيم جديدة حسب تعبير الفيلسوف جون بول سارتر،[1] و لأنها تشكل نماذج فريدة للتغيير الجذري الذي يتم إنجازه في ظل اختزال شديد للزمن

---

[1] ذهب جون بول سارتر المعروف بتأييده لحركات التحرر في القرن ال20 إلى التمييز بين الثوري والثائر (المتمرد) على الرغم من أن الأصل اللاتيني للكلمتين هو واحد , وأضفى قيمة إيجابية مطلقة على الأول لأن " الثوري هو الذي يريد تغيير العالم , ويسبقه إلى مستقبل تسوده قيم جديدة " بينما " الثائر (المتمرد) لا يريد إنجاز حركة تغيير أو سبق حضاري , وإنما يسعى بكل بساطة إلى مواجهة النظام فقط " , بينما بقي جيبارت مينيي يتلكأ في معالجته لمعنى الثورة في اللغة العربية من أجل التمهيد لتجريد الثورة الجزائرية من " صفة التلازم مع المفهوم الدقيق لمصطلح الثورة " . وهو ما يكشف أن مينيي حاول التضليل بالتركيز على الدلالة اللغوية للمصطلح , على الرغم من أن باحثا قديرا مثله يدرك أن تاريخ الأفكار يكشف أن الاصطلاحات اللغوية ليست حاسمة التعبير عن المفاهيم التي تتطور وتتغير من مرحلة تاريخية إلى أخرى في مختلف الثقافات وفي جميع الحضارات . أنظر :

Bertrand de Dinechin , **op.cit** , p 24 ; Fanny Colonna , « la révolution comme viol du Temps »,

، على النحو الذي أشار إليه الفيلسوف الفرنسي بول فاليري عندما اعتبر أن الثورة تنجز في يومين إنجاز مائة عام ولكنها قد تفقد في سنتين ما حققته في خمسة قرون [1]لأن الثورة غالبا ما تتراجع بشكل أكثر سرعة بمجرد اكتمالها بفعل تآكلها الداخلي وانحراف نخبتها أو بسبب سريالية شعاراتا عند ملامستها للواقع.

إن الثورة الجزائرية لم تشكل يوما ما استثناءا عن هذه القاعدة على عكس ما يتم ترويجه من طرف التاريخ الرسمي الذي يصورها في شكل ملحمة شعبية عارمة انعدمت فيها كل صورة للطموح الشخصي نحو الزعامة وزال فيها تباين الرؤى التصورات وامحت خلالها كل الانقسامات السياسية وتلاشت فيها كل السلبيات الاجتماعية والثقافية التي كانت تميز المجتمع الجزائري المستعمر .و الواقع أن تجاذب النخب حول مواقع القيادة الثورية كان ميزة لازمت الخطوات الأولى للمجموعة الثورية الرائدة ، ثم ازدادت شدة و بشكل مترافق مع التطور السياسي والعسكري الذي حققته الثورة الجزائرية في مراحلها المختلفة .

و لدرأ أي التباس محتمل أو أية قراءة سلبية يجب توضيح مسألة مهمة تتعلق بمدلول عبارة الصراع حول القيادة خلال الثورة وبالسياق التاريخي السليم لتوظيفها، لأن الأمر لم يكن معتركا حول وراثة عرش أو تسابقا حول أنفال غزو و هرولة نحو مناصب جاه ونفوذ أكيدة ، بالنظر إلى أن الثورة كانت في حقيقتها جولة صراع ضارية وطويلة في مواجهة استعمار غاشم ، كما أن بداية الثورة لم تكن تمثل آفاقا واعدة لأي طموح شخصي نحو السلطة بالنسبة للنخبة الثورية ، بل ويمكن الجزم بأن الرهان على الشهادة عند مفجريها كان أقرب بالنسبة إليهم من الأمل في نيل مواقع القيادة بعد نصر لم تكن آفاقه وشيكة نتيجة للمخاطر التي كانت تحدق بم من كل جانب ولكن في المقابل لا يمكن الزعم بأن التجرد المطلق و الزهد في الزعامة والقيادة كان ميزة دائمة وعامة عند جميع القادة ، لأن المراحل الأخيرة من حرب التحرير شكلت مناخا ملائما لظهور رهانات سياسية لمجموعات مختلفة بين صفوف قيادة الثورة بشقيها السياسي والعسكري . ولأن حلم الرواد في إعادة بناء الدولة الوطنية المستقلة على أنقاض النظام الاستعماري الذي قوض أركانا بدأ يلامس الواقع مع إنشاء الحكومة

1Fanny colonna, « la révolution comme viol du temps », IN **Autrement** (série mémoires) , n° 33 , 1994 ; Paris , p 11

المؤقتة للجمهورية الجزائرية في خريف عام 1958 ، ثم تأكدت ملامحه عندما شرعت قيادة الثورة في التفاوض مع فرنسا في منتصف عام 1960 .

وهذا ما أدى إلى استنفار مجموعات مختلفة من قادة الثورة الذين تحولوا من التركيز على المواجهة المسلحة مع الاستعمار إلى البحث عن وسائل لتثبيت مواقعهم وتدعيمها بنوايا الاحتفاظ بها على رأس الهيئات السياسية والعسكرية للدولة الوطنية المستقلة .

إن تحديد الأشكال المختلفة للصراع على القيادة و وضع معالم تاريخية دقيقة لانتقال تلك الصراعات من مستوى إلى آخر بدءا من قيادة النواحي والمناطق في السنوات الأولى من حرب التحرير ووصولا إلى زعامة الهيئات العليا للثورة كالحكومة المؤقتة و الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في سنواتها الأخيرة يطرحان صعوبة بالغة . لأن المواقف التي كانت تعكس الطموحات الفردية عند القادة لم تكن معلنة وصريحة ، وغالبا ما كانت تتوارى خلف الدعوة إلى مبادرات جماعية تنشد العمل على تقوية صفوف الثورة والدفاع عن قيمها ومبادئها في ظاهرها وتكرس في جوهرها تحكم زمرة من صغيرة من القادة في الإشراف الفعلي على إدارة العمل الثوري[1].

و كمثال على هذا يمكن القول أن مبدأ القيادة الجماعية باعتبار من أبرز المبادئ التنظيمية التي تم اعتمادها من النخبة الثورية التي أسست جبهة التحرير الوطني ، كان يبدو عند الانطلاقة كحل استراتيجي لحسم صراع الأشخاص حول القيادة . على الرغم من أن جميع أعضاء تلك المجموعة لم يجاهروا بعضهم البعض بميولهم إلى تفضيل التراتبية فيما بينهم في الإشراف على الثورة ، مما يسمح بالقول بأن هذا المبدأ كان يمثل استجابة لنوايا تقاسم القيادة بينهم على قدم المساواة للحيلولة دون طغيان الطموح الفردي من داخل هذه النواة المؤسسة ، ولمنع اختراقها من الخارج من طرف عناصر دخيلة عنها .

وقد تم تصويره بأنه كان قطيعة مع تجربة الزعامة الفردية بهدف التبرير والتورية في آن واحد[2]. ولكن هذا المبدأ لم يتمكن من تحصين القيادة الثورية من ظهور قيادة متعددة الأجنحة

---

[1])- لم تكن القيادة جماعية بصورة فعلية (موسعة وديمقراطية)في مختلف مراحل الثورة وفي مختلف هيئاتها السياسية والعسكرية , وإنما تمركزت في "ترويكات" (ثلاثيات)قائدة مثل (عبان –بن خدة –دحلب) في سنتي 1955-1956 , ثم الباءات الثلاثة في الفترة 1957-1960 , و جاء بعدهم ثلاثي هيئة الأركان العامة في آخر مراحل حرب التحرير 1960-1962

[2] إن حصر قيادة الثورة في لجنة الستة إلى جانب الأعضاء الثلاثة في الوفد الخارجي كان يحمل دلالة قوية على نزوع تلك المجموعة الصغيرة التي أسست جبهة التحرير الوطني إلى احتكار سلطة الإشراف على إدارة حرب التحرير , ويمكن أن نتلمس الملامح الأولى لذلك التوجه في الأزمة التي جمعت لجنة الخمسة مع مجموعة قسنطينة في أعقاب اجتماع لجنة ال22 ثم في الصعوبة التي وجدتها تلك اللجنة في احتواء قادة منطقة القبائل قبل أن تتقبل طموحاتهم في الحصول على وضع تنظيمي لمنطقتهم مماثل لبقية المناطق التاريخية في صيف عام 1954.

اتخذت خلال معظم فترات حرب التحرير شكل عصب ملتفة حول القادة البارزين ، وهذا ما كشف على أنه لم يكن مبدأ مؤسسا في حقيقته وإنما مجرد آلية مؤقتة لتأجيل الحسم في تحديد ملامح وطبيعة القيادة .

6-4 **أشكال ومستويات ومبررات الصراع حول القيادة :**

لقد ظهرت الأشكال المبكرة للصراع حول الزعامة في مستويات قيادة النواحي والمناطق في المرحلة الأولى من الثورة ، ويمكن هنا التدليل بتجربة ناحية سوق أهراس(المنطقة الثانية) في أعقاب استشهاد باجي مختار في نوفمبر 1954[1]، وبتجربة من الأوراس(المنطقة الأولى) بعد اعتقال مصطفى بن بوالعيد في فيفري 1955[2]. فقد تعرض عدد من القادة الذين خلفوا باجي مختار إلى التصفية الجسدية على إثر محاكمات تعسفية ومتسرعة ، على منوال شبيه جدا بالطريقة التي تمت من خلالها تصفية شيحاني بشير في أواخر عام 1955 .

ولم يكن التشابه بين هاتين الحالتين فيما يتعلق بالصورة التي كان يتم اللجوء إليها لإزاحة القادة، وإنما كان أيضا في ما يتعلق بالدوافع التي كانت تقف وراء تلك التصفيات. ونقصد بذلك أن كل من جبار عمر وشيحاني بشير كانا ضحيتين للنعرة القبلية والجهوية التي كانت تفتعل من أجل تبرير التصفيات الجسدية للقادة الذين كانوا يعرفون بقدر كبير من الكفاءة والسمعة و التجربة النضالية الطويلة . ويمكن القول بأن تلك التصفيات لم تكن تعلن بشكل مكشوف عن بواعث العصبية القبلية أو الجهوية التي كانت تتحكم بها ، لأنها لم تكن تمثل مسوغا كافيا حتى في

---

(1)- يعود السبب الرئيسي في استشراء الخلافات والصراعات بمنطقة سوق أهراس بعد الاستشهاد المبكر لباجي مختار (17 نوفمبر 1954) إلى محاولات القادة الوافدين لها من الأوراس بسط نفوذهم عليها بعدما تنازل عنها زيغود يوسف لشيحاني بشير في اجتماع "عين القلعة" بتاريخ 14 أوت 1955 , وعلى إثر تعيين قتال الوردي مسئولا عليها سارع إلى تصفية جبار عمر رفيق باجي مختار وخليفته دون محاكمة في 11 أفريل 1956 , و على إثر تلك التصفية انسحب قتال الوردي إلى منطقة الأوراس التي دخلت بدورها في صراعات وانشقاقات داخلية بعد استشهاد مصطفى بن بو العيد في 23 مارس 1956 .تاركا ورائه مجموعة من القادة المحليين في منطقة سوق أهراس من أمثال عمار بوقلاز وعبد الله نواورية , وقد تولى هؤلاء مهام إعادة تنظيمها وتوحيدها عندما نجحوا في عقد أول اجتماع عام لهم في 18 جوان 1956 .أنظر : عبد الحميد عوادي , **القاعدة الشرقية** , دار الهدى , عين مليلة , 1993 , ص48-65 ؛ الطاهر جبلي , **القاعدة الشرقية (1954-1962)** , ص59-63 . وانظر أيضا :

Jacques Duchemin , **Histoire du FLN** , édition Table Ronde , Paris , 1962 , p100 ; Harbi , « le complot LAMOUR I » ,IN CH-R AGERON **,op.cit** , pp151-153 ;Courriere **, l'heure des colonels** 1958-1962 , p 94

(2)- ترك بن بوالعيد قيادة المنطقة الأولى في فيفري 1955 إلى شيحاني بشير وعباس لغرور وعاجل عجول, وأوصاهم بوحدة الصف , ولكن في أعقاب معركة الجرف (سبتمبر 1955) شرع كل من لغرور عجول في التحضير للانقلاب على شيحاني بشير بتأييد من مجموعة من القادة المحليين الذين كانوا ينظرون إلى شيحاني بأنه كان يحاول فرض نفسه كقائد أعلى عليهم على الرغم من أنه لم يكن من أبناء المنطقة التي كانت تموج بالتنافس حول القيادة بين عدد كبير من القادة القبليين (النمامشة والشاوية) بشكل عام , وداخل بعض القبائل الكبيرة نفسها مثل قبيلة كيمل (عاجل عجول / مسعود عيسي), وقد ذهب شيحاني ضحية لتلك الطموحات القبلية قبل أن تؤدي بجلاديه من بعده على أيدي بعضهم البعض , ثم في مواجهة لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى .

نظر الذين كانوا يتزعمونا ، والذين كانوا يندفعون إلى التمهيد لها عن طريق حملات دعائية لتوجيه اتهامات مزيفة و للتشهير بالقادة المراد إبعادهم .

أما في أعلى هرم قيادة الثورة فلم تظهر أية انشقاقات أو صراعات معلنة حول القيادة في العام الأول من حرب التحرير، فقد انشغل التاريخيون بمواجهة العقبات الميدانية في الداخل و تفرق كل الوفد الخارجي في مهام مختلفة في الخارج . ولم يلبث قادة المناطق طويلا حتى سقط اثنين منهما في ساحة المعركة وتم اعتقال ثالثهما. وتكرست العزلة بين أعضاء أول هيئة أركان للثورة بشكل أفقدها القدرة بصورة شبه كلية على متابعة التطورات الميدانية وعلى تنسيق الجهود وتسبب في ظهور ثغرات كبيرة على مستوى القيادة في الداخل .

ثم نتج عن ذلك الفراغ هامشا سمح بصعود نخبة جديدة إلى مسرح الأحداث مع منتصف عام 1955 ، ولم يكن ذلك بسبب حدوث انقلاب في صفوف القيادة الثورية الأولى ، وإنما بفعل تعرض المجموعة المؤسسة لجبهة وجيش التحرير الوطني إلى نزيف شديد بدأ في الأشهر الأولى من الثورة ثم اشتد بصورة خطيرة قبل حلول الذكرى الثانية للانطلاقة [1] وفي الواقع لقد ظهر جليا أن صفوف قيادة الثورة قبل نوفمبر 1956 ، كانت قد تعرضت لعملية تجديد واسعة النطاق بسبب صعود عناصر جديدة لم تكن تنتمي إلى المجموعة المفجرة للعمل المسلح ،لكن ذلك الوضع الجديد سرعان ما أفرز بعد فترة قصيرة أول جولة من جولات التنافس حول القيادة العليا للثورة بين مجموعة عبان رمضان التي وجدت في الفراغ الذي تركه غياب القائد الأول للمنطقة الرابعة فرصة لتكوين نواة مركزية لقيادة الثورة انطلاقا من العاصمة في مواجهة بعض القادة التاريخيين في القاهرة الذين لم ينظروا بعين الرضا إلى محاولة " المتأخرين" عن الانطلاقة للارتقاء إلى زعامة الثورة ، واعتبروا ذلك بأنه كان مؤشرا على أن الثورة لم تعد بين أيدي أصحابها الشرعيين .

6-4-1 **الشرعية التاريخية** في **مواجهة القيادة المؤهلة الميدانية :**

كان الخلاف بين بن بلة وعبان رمضان يخفي من وراءه طموحا شخصيا جارفا نحو الزعامة ، لكن مبررات كل منهما لذلك كانت مختلفة ، فقد كانت الشرعية الثورية والتاريخية بالنسبة

---

[1] عندما بلغت الثورة التحريرية عامها الثاني لم يبق في ميادين المعركة من بين أفراد المجموعة التي كانت وراء تأسيس جبهة وجيش لتحرير الوطنيين في نوفمبر 1954 (حوالي 27 فرد في أقصى تقدير عند حساب ال22 إلى جانب أعضاء الوفد الخارجي الثلاثة وأول قائدين للمنطقة الثالثة) سوى 05 أفراد فقط هم بن مهيدي وبوصوف وكريم بلقاسم وبن طوبال واعمر أوعمران , بينما استشهد كل من بن بوالعيد وديدوش وشيحاني وباجي وزيغود وسويداني وبن عبد المالك وبوعلي و ملاح (كجنديين بسيطين) واعتقل كل من بيطاط وبوشعيب ومرزوقي وبوعجاج وحباشي (في العاصمة) ومشاطي (في فرنسا) وكل من بن بلة وخيضر وبوضياف وأيت أحمد في حادثة القرصنة الجوية ولم يظهر أي أثر لكل من العمودي وإلياس دريش

qول السند المعنوي القوي الذي يبررها ، لأن الثورة في نظره كانت ميثاقا تعاقد حوله تسعة أشخاص قبل غيرهم ، بينما كان عبان رمضان يدافع عن موقعه في القيادة وعن طموحاته للزعامة بالتأكيد على أن جبهة التحرير الوطني ليست ملكية لأي شخص ، و كان عبان ينفي أن تكون المموعة التي فجرتا قد امتلكت حق الوصاية عليها .

وقد شكل هذا الخلاف مادة خصبة تباينت حوله الكتابات التي حاولت وضعه في صورة جعلته يبدو في شكل صراع أفكار ومواقف أيديولوجية متباينة بين نخبة ثورية حريصة على صيانة الثورة من أي انحراف عن مثلها وقيمها وأهدافها ، وبين نخبة استقلالية تميل إلى الحلول "الإصلاحية " التي تتجاوب مع المشاريع الاستعمارية وتعلن قبولها بالتسوية السلمية للقضية الجزائرية ،أو تلك التي وضعت مجموعة عبان رمضان في موضع النخبة المثقفة والمستنيرة التي كانت تسعى إلى ترسيخ الأبعاد التنظيمية والمبادئ السياسية للعمل الثوري في مواجهة تحالف قادة عسكريين مهووسين بالصراع والتنافس حول القيادة و احتكار الزعامة الثورية انطلاقا من مبدأ أسبقيتهم في المبادرة بتفجير العمل المسلح دون غيرهم من النخب السياسية في تيارات الحركة الوطنية[1].

ولكن في الحقيقة كان جوهر ذلك الصراع

يتمحور حول الاختلاف المبدئي في مسألة تحديد ضوابط العلاقة بين "قيادة الخارج" و" قيادة الداخل" [2]لأن القيادة الجماعية كانت تلغي مبدأ التراتبية في صفوف القيادتين في المرحلة الأولى من الثورة من الناحية النظرية ، ولكن من الناحية العملية تحول عبان رمضان إلى المبادرة بالتمهيد إلى إخضاع قادة الوفد الخارجي لسلطة نواة القيادة المركزية التي قام بتشكيلها في العاصمة في سنتي 1955-1956.

---

(1))- حول القراءات المتخلفة لطبيعة الخلاف الذي جمع بين عبان رمضان وبن بلة أنظر: علي كافي , **مذكرات** ,ص103-104 ؛فتحي الذيب , **عبد الناصر و ثورة الجزائر** ,ص 266-290 ؛ **حديث بوضياح لجريدة الشعب** (16-11-1988) ؛ حوار عبد القادر بن عودة مع **مجلة أول نوفمبر** ,العدد المزدوج 108-109 , أكتوبر-نوفمبر 1989 . وأنظر أيضا :

ABBAS , **autopsie d'une guerre** , p 153 ; Mammeri , **op.cit** , p 135 ; Stora , **la gangrène et l'oubli** , pp157-158 .Courriere **, l'heure des colonels** , pp 78-79

(2) ذهب عبد الحميد زوزو إلى القول بأن معظم الخلافات بين القادة كانت تتمحور حول "الشرعية الثورية " , وبأن الصراعات لم تكن ترتبط بالمبادئ وإنما حول النفوذ و مواقع القيادة ,و أيده بنجامين سطورا في ذلك عندما أشار إلى أن تصفية عبان رمضان كانت تعبر عن أزمة داخلية حول شرعية القيادة في الثورة , كشفت عن طبيعة ردود الفعل على الطموحات الشخصية الشديدة نحو تلك القيادة . أنظر : عبد الحميد زوزو, **محطات في تاريخ الجزائر** , ص 22-25 . وأنظر أيضا :

Stora ,**Idem** , p158

وقد أدرك عبا ن رمضان أن موقعه في ميدان المعركة في الداخل كان يمنحه ميزة وفرصة للحد من طموحات المجموعة الخارجية التي كانت تحاول أن تمتلك سمعة سياسية دولية تكسبها صفة الواجهة السياسية القيادية للثورة الجزائرية[1]، فشرع في توجيه انتقادات شديدة لها فيما يتعلق بسلبية أدائها في الجوانب المتعلقة بالتسليح والدعاية المضادة لمصالي الحاج ، ثم انتقل إلى عرقلة مشاريع الوفد الخارجي الرامية إلى تسوية الخلاف مع المصاليين[2]، كما رفض العرض الذي تقدم به بن بلة لتشكيل لجنة من 12 فردا يتم من خلالها تقاسم قيادة الثورة بين الداخل والخارج بالتساوي ، ولم يلبث أن هدد أعضاء الوفد الخارجي بالتشهير بهم في حال إقدامهم على تنفيذ مشروع تأسيس حكومة مؤقتة في المنفى ، وقام بالتهكم بهم بأنهم يتصرفون كالسفراء والوزراء قبل الأوان [3] .

إن الطموحات الشخصية للقيادة الخارجية كانت بادية للعيان في المبادرات التي كان الوفد الخارجي يتقدم باقتراحها على قيادة العاصمة ، ولكنها كانت متوارية بشكل كبير في الردود التي كان يقوم با عبان رمضان عليها ، فقد تمكن من توظيف الجهود التي قام فيها باحتواء عناصر كثيرة من مختلف تيارات الحركة الوطنية من أجل تشكيل شبكة من الموالين له في اتجاهات مختلفة حاول من خلالها بسط سلطته على فدرالية فرنسا وعلى الوفد الخارجي نفسه عندما أرسل الدكتور دباغين لأخذ زمم قيادته من بن بلة وخيضر .

وكان عبان رمضان يدرك أن أي تقارب فعلي بين الوفد الخارجي والقادة المصاليين ستكون انعكاساته سلبية على ما حققه من صعود سريع وباهر في قيادة الداخل ، لأن الجبهة

---

1)- كان عبان رمضان على اطلاع بالحظوة التي كان يتمتع بها بن بلة لدى السلطات المصرية , ودون أن يفصح صراحة عن امتعاضه من تطور تلك العلاقات , كان كثير التلميح إلى ذلك بصورة تهكمية في الغالب . حيث جاءت في مراسلاته عبارات مثل " السيد (يقصد بن بلة) ... يظن نفسه منذ الآن جمال عبد الناصر.. ما هو دور بن بلة بالضبط ؟ هل له اتصالات مباشرة مع القادة العرب؟ لقد تلقينا منشورا من القاهرة باسم جيش التحرير يحمل توقيع بن بلة . ولم نقم بنسخه لأننا ضد كل ما يذكرنا " بعبادة الشخصية ". أنظر: نص رسالة عبان إلى الوفد الخارجي المؤرخة في 14 نوفمبر 1955 في :

Mabrouk Belhocine, **Le courier Alger- le Caire,op.cit** , pp108-109 .

(2) استمر عبان رمضان في 06 مراسلات (مؤرخة في الفترة الممتدة من 20 -09 1955 إلى 15-03 -1956) في الإلحاح على التنديد بمصالي الحاج في مراسلاته مع الوفد الخارجي , وغالبا ما كان يزاوج ذلك بانتقاد الأداء السلبي لكل من بن بلة وبوضياف فيما يتعلق بتسليح الثورة . كما أنه أشار صراحة في أولى تلك المراسلات إلى التخلي عن فكرة " التجمع الوطني " (المصالحة مع التيار المصالي), و في الوقت الذي كان فيه عناصر الوفد الخارجي يعملون على تنسيق الجهود مع بعض رموز ذلك التيار في القاهرة , كانت تعليمات عبان تدعوهم إلى محاصرة نشاط أحمد مزغنة والشاذلي المكي , لمح لهم باعتقالهما و الاستعداد لإعلان نبأ أسرهما :

Belhocine,**Idem** , pp 92-166 .

(3)**Idem** ,pp108-110.

المصالية كانت تضم في صفوفها العشرات من أقدم المناضلين في التيار الاستقلالي ، وكان من بينهم العديد من مؤسسي نجم شمال أفريقيا وحزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية نفسها التي كان عبان أحد مناضليها المغمورين في القاعدة في مدينة شلغوم العيد وفي منطقة بجاية قبل عام 1950 .

فسارع عبان رمضان إلى قطع الطريق على كل محاولة في اتجاه لم شمل التيار الاستقلالي الذي تمزق سياسيا في صيف عام 1954 ، عندما تبنى مواقف راديكالية تجاه مصالي وأنصاره فاقت في تطرفها المواقف التي كان يعرف بها بوضياف تجاه "الزعيم التاريخي" ، و تتيح لنا القراءة المتمعنة لبريد الجزائر –القاهرة 1954-1956 اكتشاف الإصرار الشديد عند عبان رمضان في مراسلاته على دفع أعضاء الوفد الخارجي إلى القيام بدعاية مضادة لمصالي الحاج في المشرق العربي ، وحثهم على محاصرة واعتقال وتصفية أنصاره هناك.

وعندما كان يرى أن أعضاء الوفد الخارجي كانوا يبدون تقاعسا أو تأخرا في القيام بتوجيهاته الصدامية مع المصاليين ، كان يمطرهم بمراسلات تتضمن اتهامات عريضة بالخيانة لمصالي وأنصاره ، مرفوقة بأوصاف أقرب ما تكون إلى القذف والشتائم . و يباهيهم فيها بأن قيادة الداخل كانت تحقق انتصارات باهرة في المشروع الرامي إلى اجتثاثهم واستئصالهم[1]

6-4-2 الإقصاء والاحتواء المتبادل كأسلوب في الصراع حول القيادة :

إن الأسلوب الذي اتبعه عبان رمضان من "أجل الارتقاء من وضعية عازف مزمار إلى قائد أركسترا "على حد تعبير المحامي مبروك بلحوسين الذي كان من أبرز المقربين إليه[2]. كان يرتكز على احتواء العناصر التي كانت تقبل بأداء مهام ثانوية تحت إشرافه ، وعلى تهميش وإبعاد العناصر

---

(1) للجزائر " وبأن " أنصاره في الجزائر أصبحوا عملاء للمصالح الخاصة الفرنسية , ولذلك قررنا تصفية بعض قادتهم .. وتصفية مصالي نفسه إذا سمحت له فرنسا بالدخول إلى الجزائر " , ثم ذهب إلى وصف مصالي " بالقذر " في مراسلة مؤرخة في 14-11-1955 , وجدد اتهامه للقادة المصاليين بالعمالة في مراسلة مؤرخة في 15 -03 -1956 جاء فيها " جميع قادة المعاقل المصالية خونة يتعاملون مع المخابرات الفرنسية... لم يبق من تلك المعاقل إلا القليل في البويرة وقنزات ونحن نحاصرهم يوميا " . أنظر :
Belhocine **,op.cit**, p92 et p108 et p163 .

(2) إن خلفية هذا الوصف تعود أن الدور الذي أوكل إلى عبان في بداية عام 1955 لم يكن يتجاوز مهمة القيام بمساعدة أوعمران في مجال الدعاية السياسية وتحرير النصوص والبيانات في المنطقة الرابعة (العاصمة ومحيطها) , لكن طموح عبان مكنه من الارتقاء إلى أن يصبح قائدا محوريا للثورة بعد فترة قصيرة , و هذا ما لم يستسغه القادة السباقين إلى تفجير العمل المسلح فسعوا إلى إزاحته , لأن عبان أصبح " شبيها بالشجرة التي كان يتم قطعها بسبب الضلال الوارفة لها " على حد تعبير مبروك بلحوسين أيضا , الذي حرص على الإشادة والتعظيم بدور عبان رمضان في التمهيد الذي وضعه كمقدمة لبريد الجزائر – القاهرة 1954-1956 . أنظر :
Belhocine , **Idem**, pp 40-41 .

التي كان يستعصي عليه إخضاعها لسلطته ، وهذا ما يعبر عنه نجاحه في توظيف العناصر المركزية من أمثال بن خدة ودحلب ودباغين والوانشي وعدد من ممثلي الطبقة السياسية التقليدية في الحركة الوطنية مثل فرحات عباس وأحمد فرنسيس و توفيق المدني والشيخ خير الدين ولشيخ عباس بن الشيخ الحسين وعمار أزقان ومحمد البجاوي .

بينما توجه إلى إقصاء العناصر المصالية القيادية عن طريق التصفية الجسدية في معظم الأحيان ، وأبدى امتعاضا وقلقا شديدين من المواقف الحذرة و المستقلة التي كان يبديها كل من الشيخين العربي التبسي والبشير الإبراهيمي اللذين كانا يحاولان ترشيد التوجه الثوري من أجل تجنيبه مزالق ومهالك الصراعات الداخلية ، حتى أن عبان رمضان طلب من الشيخ العربي التبسي الكف عن التصريحات السياسية التي كانت تشكل حرجا كبيرا لجبهة التحرير الوطني [1]و لم يجد عبان مبررا لإقصاء رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من عضوية أول تشكيلة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية إلا بالإشارة إلى كبر سنه في رسالة قام بتوجيهها إلى أعضاء الوفد الخارجي من أجل شرح المعايير التي تم الأخذ بها في تعيين الأعضاء في " برلمان الثورة "[2]

لقد أدى توتر العلاقة بين أحمد بن بلة وعبان رمضان إلى تكريس الخلاف بين قادة الثورة انطلاقا من العلاقة الذي وضعت القيادة الداخلية في مواجهة القيادة الخارجية. ثم أخذت تلك العلاقة طابعا آخر في أعقاب خروج القيادة التنفيذية التي جاء بها مؤتمر الصومام من التراب الوطني صوب تونس ومصر .

حيث تطور الصراع إلى خلافات داخل القيادة الثورية التي أصبحت منقسمة على نفسها إلى مجموعة سياسية تضم كل العناصر التي كانت تنتمي إلى النخب السياسية التقليدية في الحركة

---

[1] كان التبسي من أشد عناصر العلماء حماسة للثورة , ولكنه لم يكن يبدي قبولا للقيام بدور ثانوي تحت إشراف قيادة جبهة التحرير , وتكشف بعض المبادرات السياسية التي قام بها بأنه كان يسعى إلى طرح تصورات مختلفة لحل القضية الوطنية . أنظر : أحمد بوقجاني , **جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية وثورة التحرير الجزائرية** ,ص213)

[2] ذهب مبروك بلحوسين في محاولة منه إلى إضفاء روح الديمقراطية والشفافية على مؤتمر الصومام إلى القول بأن تعيين أعضاء أول لجنة تنسيق وتنفيذ تم من قبل أعضاء للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذين كانوا يتواجدون في الجزائر , ولكن الحقيقة أن الأمر حدث بشكل نقيض لهذا , لأن تعيين أعضاء المجلس الوطني للثورة تم عن طريق الانتقاء من طرف أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التي تم تعيين عناصرها(بالانتقاء من الداخل أيضا) دون الحصول على موافقة بعض المؤتمرين أنفسهم (لاحظ غياب زيغود في اللجنة وغياب بن طوبال في قائمة الأعضاء الدائمين على الرغم من حضورهما جلسات مؤتمر الصومام) , وما يدال على هذا هو ما أشارت إليه رسالة لعبان رمضا ن إلى أعضاء الوفد الخارجي (مؤرخة في 23-09-1956) التي تضمنت توضيحات حول المعايير التي تم الأخذ بها في تعيين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية , والتي جاءت فيها إشارات إلى خلفيات استبعاد بعض الشخصيات الوطنية مثل الشيخ الإبراهيمي (كبر سنه) , ولم تتضمن بالمقابل أية إشارات إلى هوية وعدد الذين قاموا بتعيين 39 عضو في قيادة الهيئتين التشريعية والتنفيذية للثورة : أنظر : عبد الحميد زوزو , **محطات في تاريخ الجزائر** , ص487-488 . وانظر أيضا: Belhocine, **op.cit**, , p 58 .

الوطنية ، وإلى مجموعة من القادة الثوريين الميدانيين الذين أصبحوا يتميزون بالصفة "العسكرية "التي لم يكتسبوها انطلاقا من تجارب احترافية ، وإنما من الدور السباق الذي قاموا به في تفجير الثورة المسلحة و من المشاركة في القيادة الميدانية في الداخل، على الرغم من أن تلك التجربة كانت قصيرة نسبيا بالنسبة لبعضهم مثل كريم بلقاسم وبن طوبال، ومحدودة جدا بالنسبة لبوصوف الذي لم يلبث إلا لبضعة أسابيع داخل المنطقة الخامسة بعد الانطلاقة .

و انتهت تلك الجولة بإزاحة المموعة السياسية من المواقع القيادية الرئيسية وباحتواء بقية عناصرها في صيف عام 1957، لكن المنفى الذي استقرت به قيادة الثورة أفرز من جديد انبعاث المحور الأول في الصراع الذي كان يضع الداخل في مواجهة الخارج على الرغم من أن قيادة الثورة كانت تبدو متجانسة في شقيها لأنا أصبحت تحت الإشراف المطلق للقادة " الميدانيين" (العسكريين) . وابتداء من مطلع عام 1958 لم يعد السبب في ظهور التأزم بين الداخل والخارج يتعلق بتواجد العناصر "السياسية" في هيئات القيادة، وإنما تحولت الخلافات لتتمحور بصورة رئيسية حول أداء وجهود القيادة الخارجية تجاه دعم وتقوية صفوف الداخل.

3- 4-6 مبررات محاولات الانفلات على القيادة الخارجية:

لقد أدى الفشل الكبير في دعم و تموين الثورة عبر الحدود الشرقية والغربية بما كانت تحتاج إليه من إطارات وأسلحة ومن وسائل الدعم اللوجيستي ، إلى عزلة الولايات واختناقها ، على الرغم من أن التقارير التي كانت تقدمها دوائر التموين والتسليح في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ثم وزارة التسليح والاتصالات العامة من بعدها ، كانت تتحدث عن إنجازات خارقة للعادة وتقدم أرقاما بالغة الأهمية حول كميات السلاح و الذخيرة و مواد التموين العسكري التي كانت تتوفر عليها قيادة الثورة في الخارج .[1] وهو الأمر الذي تسبب في تطور مشاعر الامتعاض والسخط

---

[1] أشار التقرير الذي تقدمت به وزارة التسليح والاتصالات العامة في صيف عام 1961 , والذي تضمن عرض حصيلة جهودها في الفترة الممتدة من جانفي 1960 إلى أوت 1961 , إلى تموين القواعد الحدودية الشرقية و الغربية ب42000 طن من الأسلحة , وذكر أن الأسلحة في الجبهة الشرقية كانت تكفي لتسليح جيش مؤلف من 200 ألف جندي , وفي الغربية ما يكفي لتسليح أكثر من 20 ألف جندي , و قدم التقرير قائمة مفصلة لأنواع الأسلحة و الذخيرة (أكثر من 45 ألف بندقية حربية ورشاشة , أكثر من55 مليون خرطوشة مختلفة العيارات , أكثر من 1000 قطعة بازوكا و مورتيي ورشاشات ثقيلة ...) , لكن في المقابل ظلت ولايات الداخل وحتى الحدودية منها في حاجة ملحة إلى السلاح منذ نهاية عام 1957 , وهذا ما يمكن أن نتلمسه في تقارير الولايات التي قدمتها في اجتماع العقداء العشرة في عام 1959 والتي أشارت إلى نسب كبيرة من المقاتلين الذين لم يكونوا يمتلكون أسلحة شخصية وإلى أنواع عديدة من الأسلحة التي توقف استخدامها بسبب نضوب ذخيرتها , مما يؤكد صحة ما ذكره فتحي الذيب بأن السلاح لم يكن يتم إدخاله إلى الجزائر وإنما كان يتم تكديسه في المخازن الليبية والتونسية . وهذا ما يكشف أن المشكلة بعد عام 1957 لم تكن في وفرته وإنما في العجز عن تمريره عبر الخطوط المكهربة. أنظر :
« MALG /Transmissions et Armement –compte –Rendu » ,23 pages, Les Archives nationales Algériennes, microfiche n° CO36.

عند قادة الولايات تجاه قيادتم في الخارج ، لكن هذه الأخيرة لم تلتفت لذلك وانخرطت في تسوية خلافاتا الداخلية عن طريق البحث عن آفاق سياسية غير منسجمة مع مطالب الداخل الذي كان يقود المواجهة في الميدان بوسائله المحدودة[1].

كان الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة مخرجا سياسيا ذكيا من طرف القيادة الخارجية التي تمكنت من خلاله أن تكتسب صفتها كقيادة سياسية أمام الرأي العام الخارجي ، ولأنه سمح لها أيضا بالالتفاف على إخفاقها في الدور المنوط با تجاه الداخل ، ولكن تلك المحاولة في القفز على الحقائق الميدانية سرعان ما قادت إلى توتر شديد في العلاقة بين القادة العسكريين في الداخل والجهاز التنفيذي للثورة الخارج ، إذ تعرض هذا الأخير لأزمة خطيرة كانت تعصف به على يد قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية في نوفمبر 1958 .

ثم واجه تحديا كبيرا بعد ذلك بشهر واحد فقط عندما تمكن معظم عقداء الداخل من تشكيل جبهة موحدة في وجهه ، أصبحت تطالب بصورة مباشرة بإعادة النظر في المبادئ التنظيمية في قيادة الثورة ، بشكل يسمح لها من استعادة الأولوية على القيادة الخارجية التي وصفتها بأنا كانت مسؤولة عن التراجع الكبير الذي طرأ على النشاط الثوري في الداخل منذ ناية عام 1957

ويمكن القول أن هاتين الحركتين الاحتجاجيتين ضد القيادة الخارجية جاءتا في السياق الذي كان يضع بصورة تقليدية قيادة الخارج في موضع اتام بالتخلي عن دعم المعاقل ومؤازرتا في جحيم المعارك ، كما كانتا تمثلان في جانب من جوانبها رد فعل على تميش دور قادة الداخل وعدم استشارتم في عملية التحضير لتأسيس الحكومة المؤقتة ، وقد لا يتضح هذا التهميش دون الإشارة إلى أن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تفوت فرصة إشراك فدرالية فرنسا في تقديم تصورها لذلك المشروع[2]على الرغم من أن هذه الفدرالية لم تكن تشكل جزءا من القيادة التنفيذية العليا للثورة ،

وأنظر أيضا : حباسي الشاوش , **المرجع السابق** , ص ص :300, 307, 310 ؛ فتحي الذيب , **المصدر السابق** ,ص376 ؛ لزهر بديدة , **التطور التنظيمي والسياسي للثورة الجزائرية 1957-1960** , ص84-85

[1] حسب التقرير الذي قدمه عبد الحميد مهري في اجتماع طرابلس الأول (1959-1960) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية عقدت خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1957 إلى أوت 1958 ثمانية اجتماعات في القاهرة قبل الإعلان عن الحكومة المؤقتة , ولكن في مقابل استشارتها لفدرالية فرنسا حول الصيغ المقترحة لتشكيل تلك الحكومة لم تلتفت قيادة الخارج إلى عقداء الداخل من أجل إشراكهم أو حتى استشارتهم . أنظر :
CNRA/ session de Tripoli 1959-1960 , les archives nationales algériennes microfiche n° C002

[2] ذكر محمد حربي أن لجنة التنسيق والتنفيذ راسلت فدرالية فرنسا في جويلية 1958 وطلبت منها إبداء اقتراحاتها حول تشكيل الحكومة المؤقتة .وهذا على عكس قادة الولايات وقادة الهيئات العسكرية الخارجية الذين لم يطلعوا على المشروع إلا عند الإعلان عنه أنظر :
Harbi , **une vie debou**t , p238 .

ولم يكن حجم تمثيلها في المجلس الوطني للثورة الجزائرية يماثل حجم تمثيل ولاية واحدة من الولايات التاريخية الستة .

إن حركة العموري "الانقلابية " على عدد من قادة الحكومة المؤقتة إلى جانب اجتماع العقداء الأربعة تم النظر إليهما من طرف الحكومة المؤقتة بأنهما كانا "مؤامرتين خطيرتين" على الثورة[1]، لأن العناصر القوية داخل الجهاز التنفيذي وعلى رأسها الباءات الثلاث أدركوا سريعا أن المرمى الحقيقي لتلك المحاولتين كان يتعلق بالسعي إلى إحداث تغيير كبير في قيادة الثورة في الخارج وإلى إخضاعها للداخل كما كان الحال في المرحلة الأولى من الثورة.

كما أدرك هؤلاء أن لجوء كل من العموري وجماعته إلى جانب العقداء الأربعة في الداخل إلى التعريض بالأداء السلبي لقيادة الخارج كان يشكل في جوهره المبرر المعنوي الذي كان يبدو كفيلا لوحده بإضفاء الشرعية على محاولتهم الانقلابية ، لأنه كان يتيح لهم الدعاية لحركتهم بأنها كانت حركة تصحيح أو تقويم للنهج الثوري ، على المنوال الذي قاموا فيه هم أنفسهم بالانقلاب على "السياسيين" قبل ذلك بعام فقط.

إن الطريقة التي تعاملت بها قيادة الثورة مع مجموعة العموري بعد إفشال محاولتهم في المهد ، ومع عقداء الداخل على إثر اجتماعهم في ديسمبر1958 ، كشفت بصورة واضحة عن حالة الاستنفار التي اعترت صفوفها ، والتي دفعت بها إلى عقد محاكمة مغلقة أدت إلى تصفية العموري ورفاقه المقربين بعدما تعرضوا للتعذيب الشديد في معتقلهم بتونس ، كما سارعت إلى استدعاء العقداء الأربعة للمثول أمامها في الخارج من اجل التحقيق معهم حول خلفيات اجتماعهم وأهدافه.

لكن الرياح هبت في صالح القيادة الخارجية لأنها جنبتها عناء وعواقب مواجهة العقداء عميروش وبوقرة وسي الحواس ، لأن استشهاد هؤلاء في ربيع 1959 سمح لها بتجاوز القضية التي كانت تعتبرها مناورة سياسية من طرف كريم بلقاسم داخل صفوف الحكومة المؤقتة و انقلابا يقوده العقيد عميروش في الداخل في الوقت نفسه ، على الرغم من أن اجتماع العقداء الأربعة لم يكن يستثني أي طرف من القيادة الخارجية في المسؤولية على التراجع الوخيم للثورة في الولايات .

---

[1] تتزع كتابات جزائرية وفرنسية كثيرة إلى الاتفاق مع موقف الحكومة المؤقتة من حركة العموري واجتماع العقداء الأربعة , فقد ذهب كل من ألستر هورن وعمار حمداني إلى وصف خصوم قيادة الخارج بالمتمردين , واعتبر محمد حربي أن حركة العموري كانت مؤامرة , وهو نفس الوصف الذي ذهب وضعه ألبير بول كعنوان لاجتماع العقداء الأربعة . أنظر :

Horne , **op.cit** , p339 et p343 ;Hamdani , **op.cit** , p217 ; Harbi , « le complot Lamouri » ,**op.cit** , pp151-163 ; Albert-Paul , Lentin , « le complot des quatre colonels » , **Historia** , n° 275 , janvier 1973 , pp 1880-1881 .

إلا أن هذا الحسم الذي تم لصالح القيادة الخارجية لم يؤد إلى استقرارها سوى لبضعة أشهر فقط ، لأنها سارعت إلى الاستنجاد بالقادة العسكريين للثورة من أجل البحث عن حلول ميدانية وتنظيمية في صيف 1959 ، بعدما تلقى هؤلاء رسالة شبيهة بنداء استغاثة وقعها فرحات عباس بتاريخ 10 جويلية 1959 دعاهم فيها إلى تحمل المسؤولية إزاء الوضع الخطير الذي كان يمر به الكفاح المسلح[1]، وقد سمح ذلك لهؤلاء بأخذ زمام المبادرة من أيدي الباءات الثلاثة في الكثير من القضايا المتعلقة بإحداث تغييرات على مجالس الولايات وفي إعادة هيكلة الجهاز التنفيذي بشكل أدى إلى تقويض السلطة المباشرة لأكثر الباءات نفوذا على جيش التحرير الوطني بشقيه الداخلي والخارجي .

6-4-4 توظيف الدعاية في الرهان على قيادة جيش التحرير الوطني :

إن المنعطف الحقيقي الذي أحدثه اجتماع العقداء العشرة في مسار الثورة قبل انعقاد الدورة الثانية المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي كانت في الواقع أشبه ما تكون مجرد مداولات مطولة له ، كان يكمن في أنه حاول استغلال الفشل والانسداد الذي انتهت إلى التجربة القصيرة للحكومة المؤقتة من أجل وضعها تحت الإشراف المباشر للقادة الميدانيين، ولكنه فشل في ذلك لأن عزلة الداخل عن الخارج استمرت فيما بعد ، إلا أن النجاح كان أكثر في الحد من السلطة الواسعة للباءات الثلاثة اللذين وجدوا صعوبة بالغة في إقناع بقية العقداء بتصوراتهم واقتراحاتهم [2]وفي مقابل تراجع نفوذ هؤلاء انتهى هذين الاجتماعين إلى إعطاء فرصة سانحة لارتقاء لنخبة عسكرية جديدة كان على رأسها العقيد بومدين .

كان تعيين بومدين على رأس هيئة الأركان العامة في نظر رفاقه من العقداء حلا وسطا لتسابق الباءات الثلاثة حول قيادة جيش التحرير ، ولكن طموح بومدين نحو الزعامة كان يفرض عليه أن يتخلص من الوصاية المباشرة لهؤلاء ، ولما كان الباءات الثلاثة يشكلون النواة القوية داخل الحكومة المؤقتة ،كان حتميا أن يؤدي مسعى بومدين إلى الصدام معهم .

---

[1] لزهر بديدة , **المرجع السابق** , ص 90 . وللإطلاع على الظروف الصعبة التي دفعت بالرئيس فرحات عباس إلى الاستنجاد بالقادة العسكريين (عقداء الداخل وقادة الهيئات العسكرية الخارجية) أنظر :نص الرسالة التي وجهت لهم في: سليمان الشيخ , **المرجع السابق**, ص590-591 , وأنظر أيضا : التقرير الذي قدمه في الجلسة السابعة (24 /1959/12) في:

C .N.R.A session de Tripoli 16/12/1959- 18/01/1960 , les A.N.A, microfiche : C003.

[2] والأدهى من ذلك تشير محاضر الجلسات الأولى لهذا الاجتماع إلى أن الباءات الثلاثة وجدوا صعوبة ومعارضة شديدة من طرف بعض العقداء وعلى رأسهم لطفي وبومدين الذين رفضوا حضورهم ومشاركتهم في الاجتماع لأنهم كانوا يمثلون الجزء الأهم في صفوف الحكومة المؤقتة المشلولة في صيف 1959 .

ولكن ذلك لم يكن ممكنا دون الارتكاز على مبررات معنوية تضفي الشرعية على التمرد ، فوجد بومدين في تناقضات الحكومة المؤقتة التي كانت تضم مجموعة هجينة من العناصر الثورية وصراعات الأجنحة الرئيسية فيها فرصة سانحة للقيام بدعاية سياسية منظمة ضد الجهاز التنفيذي للثورة ، ارتكزت على اتهام الحكومة المؤقتة بالانحراف حينا وبالتسرع نحو التسوية السياسية مع الاستعمار وفق شروط مخزية ، وهذا ما مهد لاتهامها بالخيانة من طرف أنصار هيئة الأركان العامة بمجرد الإعلان عن اتفاقيات إيفيان في مارس 1962 .

إن الدعاية التي عملت جماعة بومدين على الاستمرار في القيام بها خلال العشرة أشهر الأخيرة من حرب التحرير ، مهدت السبيل لبن بلة وخيضر لتزعم جبهة المواجهة ضد الحكومة المؤقتة المتهمة بالخروج عن النهج الثوري وبالوقوع مرة أخرى تحت تأثير " الإصلاحيين" . وقد سمح لهما التحالف مع هيئة الأركان القوية عسكريا وتنظيميا بامتلاك ورقة ضغط نجحا بواسطتها في إرغام الجهاز التنفيذي على التنحي من الطريق إلى السلطة في أوت 1962 .

ويمكن القول أن التمهيد للانقلاب عن طريق الدعاية كان من أبرز الأساليب التي كانت تستخدم في الصراع الذي دار بين النخب الثورية التي تعاقبت على قيادة الثورة أو تلك التي كانت تسعى نحوها ، لأن الانقلابات كانت تحتاج دوما إلى المبررات التي تضفي عليها هالة صورية من الشرعية ، ولما كانت الثورة ذاتها وسيلة وهدفا فإن تلك أغلب الانقلابات كانت تتقاطع كلها حول الأفكار المدافعة عنها والحريصة على صيانتها ، و لهذا لم يكن لجوء تحالف بن بلة في نهاية الثورة إلى هذا الأسلوب إبداعا جديدا بقدر ما كان في حقيقته انبعاث لتجارب مماثلة قادها الباءات الثلاثة من أجل الإطاحة بعبان رمضان ورفاقه المركزيين في عام 1957 ، ثم حاولت مجموعة العموري ومن بعدهم عقداء الداخل تكرارها لإزاحة هؤلاء من الجهاز التنفيذي مع نهاية عام 1958[1].

إن الصراع حول القيادة في مختلف مراحل الثورة الجزائرية كان يتوارى بشكل مستمر خلف شعار" التصحيح الثوري" ، وقد استمر هذا الشعار حكرا على مجموعة صغيرة من النخبة

---

[1] في المراحل الأولى من حرب التحرير كان قادة الداخل يلجئون إلى اتهام القيادة الخارجية بالانحراف عن التوجه الأصيل للثورة وبالركون إلى الدعة والحياة المترفة في الفنادق والإقامة المخملية , وهذا ما ميز انتقادات عبان رمضان لخصومه في عام 1957 قبل أن يتلقف العموري ورفاقه أبجديات هذا الخطاب المعارض , ولكن في المراحل الأخيرة من الثورة جاء دور هيئة الأركان العامة لكي تعيد صياغته في حملاتها الدعائية ضد الحكومة المؤقتة , ومن أجل الدفاع عن أنفسهم قام أبرز أعضائها (الباءات الثلاثة) أيضا بالتشهير بجيش الحدود بأنه كان مجرد جيش استعراضات وجيش ثكنات فقط .

النوفمبرية التي كانت تستنفر عناصرها عن طريق إصدار صيحات استغاثة في الداخل والخارج كلما كانت تلوح في الأفق بوارق صعود عناصر "سياسية" إلى مواقع القيادة التنفيذية . وهو ما مكنها من محاصرة واحتواء " الممثلين المشبوهين" لتيارات الحركة الوطنية في صفوف الهيئات السياسية والعسكرية للثورة .

لكن انشقاق هذه النخبة النوفمبرية عند نهاية الثورة كان فرصة تاريخية استغلتها النخبة العسكرية المحترفة التي كانت صنيعة لها لإزاحة و إقصاء كل الأدوار المستقبلية المحتملة لجزء كبير من رموزها خلال الأزمة الأخيرة في حرب التحرير ، ثم تمكنت من السيطرة على السلطة بعد الاستقلال بعدما أزاحت بقية تلك النخبة في انقلاب جوان 1965 بالتستر وراء أفكار تقويم الثورة وتصحيح مسارها مرة أخرى .

5-6/- التصفيات الداخلية في صفوف القيادة الثورية :

لم تخلو الثورة الجزائرية كغيرها من الثورات المعاصرة من ظاهرة التصفيات الداخلية في صفوف قيادتها السياسية والعسكرية ، ولم تكن تلك الظاهرة محصورة في نطاق أو مستوى معين ، وإنما توفر لنا المادة التاريخية المتعلقة بالتطور الداخلي الذي شهدته حرب التحرير نماذج وحالات عديدة تعرضت فيها مجموعة من القادة من البارزين في مراحل مختلفة للتصفية و الاغتيال السياسي على يد منافسين مباشرين لهم في القيادة .

و لكي لا تنساق هذه الدراسة نحو الوقوع في شراك التصور الاستعماري الذي يختزل تطور الثورة في سلسلة من عمليات التطهير والتصفيات ، يجدر هنا توضيح خلفية مهمة تتعلق بهذه الظاهرة وهي أنها لم تكن نتيجة لمخطط استهدف عناصر معينة في صفوف قيادة الثورة و إنما ظلت مجرد حالات معزولة في فترات متقطعة و في مستويات قيادية ومواقع جغرافية مختلفة .

إن أشهر عمليات التصفية الداخلية في صفوف القيادة الثورية هي تلك التي ذهب ضحية لها عدد من أبرز القادة السياسيين والعسكريين في الداخل والخارج ، ويمكن حصرها بالفترة الزمنية التي تمتد من نهاية عام 1955 إلى صيف عام 1959 لأن أول ظهور لها حدث مع استشهاد شيحاني بشير الذي تعرض إلى التصفية على يد رفاقه من قادة الأوراس ، بينما كانت نهايتها باستشهاد العقيد سي الطيب الجغلالي الذي تم اغتياله من طرف بعض قادة مناطق الولاية السادسة في 29 جويلية 1959 .

إن اللجوء إلى التصفية الجسدية كان أداة لتحقيق مطامح شخصية أو جماعية في الظفر بمواقع قيادية ، و لذلك كان يترافق في معظم الأحيان مع حالات انسداد شديدة في حل المسائل المتعلقة بالحد من النزوع الفردي نحو الزعامة و بالتراتبية في القيادة ، كما يمكن القول بأنه في مختلف الأوجه والمبررات التي كان يظهر بها أو يختفي وراءها ، يشكل مؤشرا جليا على اندفاع الكثير من قادة الثورة إلى المبادرة نحو إيجاد حلول لتلك المعضلات دون امتلاك تفويض أو استناد إلى إجماع للقيام بذلك .

لقد كانت التصفيات التي مست مجموعة من القادة في المرحلة الأولى من الثورة من أمثال شيحاني في الأوراس وجبار عمر في سوق أهراس ذات ارتباط وثيق بالتنافس الشديد بين الزعامات القبلية والجهوية حول قيادة المجموعات الأولى من جيش التحرير ، ويمكن توضيح هذا بالإشارة إلى أن كليهما ذهبا ضحية لمحاكمة تعسفية على يد قادة من الأوراس أدت إلى إعدامهما في ظروف غامضة في 23 أكتوبر 1955 بالنسبة للأول وفي 11 أفريل 1956 بالنسبة للثاني .

6-5-1 شيحاني بشير : القيادة الرشيدة المجهضة :

كان شيحاني معلما للغة العربية انتسب في الفترة السابقة للثورة إلى معهد بن باديس وكان أيضا من خريجي مدرسة جول فيري الأهلية في قسنطينة ،وهو ما جعله يصنف ضمن العناصر القليلة للنخبة الثورية التي كانت تمتلك ثقافة مزدوجة عند الانطلاقة ، ثم انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية و نشط داخل المنظمة الخاصة حتى أصبح أقرب عناصرها إلى بن بوالعيد الذي أشركه إلى جانبه في التحضير لتفجير الثورة وفي قيادتها ، ثم أنابه عنه بعد سفره إلى ليبيا بحثا عن السلاح في بداية عام 1955 .

حاول شيحاني الذي كان يمتلك سمعة كبيرة كخطيب مفوه لأنه كان يحسن إضفاء الشرعية الدينية على الثورة في خطبه الموجهة لرجاله[1]أن يفرض نظاما صارما في وجه القادة الذين استغلوا غياب مصطفى بن بو العيد للتمرد عليه ، ونجح في بداية الأمر في نزع صلاحيات عدد منهم من أمثال عمر بن بوالعيد ومسعود عيسي . لكن بقية القادة تحالفوا ضده و اعتقلوه ثم قاموا بإعدامه

---

(1) ذكر مينيي نقلا عن **سرج بروميرج** صاحب مؤلف " المتمردون الجزائريون" أن النزعة الصوفية عند شيحاني بشير دفعت ببعض رجاله إلى منادلته ب" النبي" !! , وبالنظر إلى أن المشهور عن بروميرج هو نزعته الكولونيالية الشديدة ,فإنه يمكن القول أن ما ذهب إليه ينطوي على الكثير من الغلو والشطط , على الرغم من أن النية المبطنة في مثل هذا الزعم هي محاولة إبراز " التطرف والغلو الديني" في قيادة الثورة .أنظر :

Meynier **, l'histoire intérieure du FLN** , p 391 .

رفقة كاتبه محمد شامي. وكان على رأس هؤلاء كل من عاجل عجول، عباس الغرور، سعيد عبد الحي وعبد ا! تيجاني.

لقد كان شيحاني ضحية لمحاولته التي هدفت إلى فرض النظام في الأوراس الذي كان يموج بالصراعات بين القادة الشاوية في الشمال وبين رفاقهم النمامشة في الجنوب الشرقي لqوراس في أعقاب اعتقال بن بوالعيد[1]، لأنه لم يدرك أن مكانته الشرعية كقائد في تلك المنطقة كانت بحاجة إلى عصبية قبلية قوية أو إلى دعم عريض من الرجال كذلك الذي كان يحوزه سلفه من قبل[2].

6-5-2 **جلادو شيحاني : ضحايا لجنة التنسيE والتنفيذ الأولى** :

بعد عام فقط من تصفية شيحاني وجد القادة الذين تقاسموا قيادة الأوراس من بعده أنفسهم في مواجهة لجنة التنسيق والتنفيذ التي انتصبت كقيادة عليا للثورة ، فسارع عدد منهم إلى تونس من أجل وضع اليد على القواعد الحدودية في صورة كانت تبدو وكأنا تسابق جهود تلك اللجنة التي أرسلت كل من إبراهيم مزهودي وعبد القادر بن عودة ثم أعمر أوعمران من أجل القيام بتمثيل الثورة هناك وتولي مهام الإشراف على تلك القواعد . كما أعلن الباقون منهم عن رفضهم للاعتراف بقرارات الصومام ودعوا إلى التصدي للجنة التحقيق التي تم إرسالها إلى الأوراس بذريعة أنا كانت " لجنة القبائل" .

لكن تديد هؤلاء باللجوء إلى استخدام القوة تم إفشاله في تونس علي يد أوعمران الذي تمكن من استدراج عدد منهم لحضور اجتماع في pام ليف ثم قام باعتقالهم . وبعد ذلك أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ أحكاما بالإعدام تم تنفيذها في مارس 1957، وكان أشهر هؤلاء كل من عباس الغرور وسعيد عبد الحي ولزهر شريط وعبد ا! تيجاني وغيرهم .

أما في الداخل فقد تولى عميروê مهمة التحقيق في مقتل كل من شيحاني وبن بو العيد ، وعندما توجهت أصابع الاتام إلى عاجل عجول لجأ هذا الأخير إلى الاحتماء بقبيلته في دوار

---

[1] لقد جاء هذا الوصف لوضعية المنطقة الأولى على لسان أحد قادتها (عبد الحي) الذين تمت تصفيتهم على يد لجنة التنسيق والتنفيذ في مارس 1957. أنظر :

Courriere, **L'heure des colonels,** p 76 ; Horne, **op.cit**, p149.

[2] لم يتوقف مينيي في تحليله لأسباب فشل شيحاني في توحيد المنطقة الأولى عند الإشارة إلى تخلي رجاله عن مؤازرته , و إنما ذهب إلى ترويج فكرة أن الوضعية الطبيعية في منطقة أوراس –النمامشة كانت هي الفتنة الطبيعية ,التي لم تكن تسمح بحدوث وحدة على يد قادة من خارجها , ويمكن القول أن هذه القراءة تنطوي على فكرة خطيرة تقوم على أن الشعور القبلي كان أكثر حسما فيها من الشعور الوطني خلال حرب التحرير. ويمكن دحض هذا الزعم بالإشارة إلى العقيد محمود الشريف(من مواليد تبسة عام1914) فشل في تنظيم الولاية الأولى على الرغم من أنه كان أحد أبنائها (بسبب ماضيه في الجيش الفرنسي), بينما تمكن الطاهر الزبيري(مناضل قديم في ح ا ح د) من فرض النظام بها على الرغم من أنه جاء من خارجها(من مواليد عنابة عام 1930) . أنظر :

Meynier **,L'Histoire intérieure du FLN**, pp396-397 .

كيمل بالأوراس ،لكنه واجه فيها معارضة شديدة من طرف كل من عمر بن بوالعيد ومسعود عيسي الذي أمر رجاله بتصفية عجول ، وعندما ضاقت عليه الأرض بما رحبت فر هذا الأخير صوب ثكنة للجيش الفرنسي لينجو بنفسه .

ويمكن في هذا السياق دحض الكثير من الكتابات التي حاولت توظيف الصراعات والخلافات الدموية بين لجنة التنسيق والتنفيذ وقادة الأوراس من أجل التعريض ضمنيا بأن مؤتمر الصومام كان يعبر عن سيطرة عناصر الولاية الثالثة على قيادة الثورة ، لأن تلك اللجنة لم تفرض قائدا من خارج المنطقة ، وإنما اختارت أحد أبنائها للإشراف عليها ، كما أن ما قام به عميروê قبل مغادرته للولاية الأولى بترقية عناصر جديدة من الضباط الشباب في قيادتا ، وكان من أشهر هؤلاء محمد العموري و مكي حيحي اللذين أصبحا يحملان رتبة نقيب في بداية عام 1957 ، وكانا يتميزان بالثقافة الواسعة و حسن التنظيم والسمعة الحسنة .[1] كان يكشف على أن النوايا لم تكن في اتجاه بسط سيطرة " القبائل " على الشاوية والنمامشة أو غيرهم .

لقد كانت تصفية مجموعة لغرور في عام 1957 مختلفة في الصورة التي ظهرت با عن تلك التي قاموا با هم أنفسهم في حق شيحاني ، لأنا جاءت في سياق صدام جمع بين هيئة تنفيذية ثورية كانت تسعى إلى فرض نفسها على جميع الولايات كقيادة وطنية ومجموعة من الزعامات الثورية القبلية الرافضة للخضوع لها . ولكن بالإمكان النظر إليها من زاوية أخرى بالإشارة إلى أن دوافع الزعامة القبلية التي أدت إلى تصفية شيحاني كانت هي ذاتا عند قادة الأوراس الذين حاولوا الدفاع عنها في وجه لجنة التنسيق والتنفيذ ، ولكن هذه الأخيرة نجحت في تثبيت ما كان يسعى إليه شيحاني في محاولته لفرض الوحدة الوطنية والنظام في وسط كان يأبىٰ الخضوع لقيادة مركزية من خارجه و تستقر بعيدة عنه .

---

[1] ينتمي كل من محمد العموري و حيحي مكي إلى فئة مميزة من قادة الثورة , لأنهما كانا يمثلان نخبة جديدة من القادة الشباب الذين كانوا يجمعون بين الثقافة الأصيلة و التكوين المزدوج , فقد كان الأول خريج مدرسة فرنسية وأحد طلبة معهد ابن باديس بقسنطينة , وكان الثاني معلما وإطارا تربويا في الثانوية الفرنسية-الإسلامية في نفس المدينة قبل أن ينخرط في النضال في صفوف الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين, وقد خلف مكي العموري في قيادة المنطقة الأولى للولاية الأولى في عام 1957 , بعد انتقال هذا الأخير إلى تونس حيث ترقى إلى رتبة عقيد , وأصبح عضوا في قيادة هيئة العمليات العسكرية في أفريل 1958 , بينما مكث حيحي مكي في الولاية الأولى التي تحول فيها إلى منظم من الطراز الرفيع حسب ما ذهب إليه كل من جيبارت مينيي والرائد مصطفى بن النوي , وأضاف هذا الأخير أن مكي كان محل إعجاب وتقدير الضباط الفرنسيين الذين قاموا بتنظيم تحية عسكرية عند جثمانه عندما استشهد في مواجهة معهم في منطقة الجزار بالقرب من مدينة نقاوس في 25 ديسمبر1958 . للمزيد أنظر :

Benjamin Stora , **dictionnaire biographique des nationalistes** , p 126 ; Meynier , **L'histoire intérieure** , p393 ; Commandant Merarda (Bennoui) , **op.cit**, p 42 .

إن المكاسب الميدانية التي حققتها لجنة التنسيق والتنفيذ على حساب القادة المنشقين في الأوراس لم تكن ذات أهمية على المدى البعيد ، لأنا لم تحقق حسما نائيا في مواجهة الجماعات المنشقة التي كان يقودها عدد من قادة العشائر والقبائل المحلية الذين استمروا في مناوئة قادة الولاية الأولى وقيادة الثورة بشكل عام حتى سنة 1960 [1] كما أن التصفيات التي تعرض إليها عدد كبير من القادة في الأوراس أدت إلى تطور مشاعر السخط عند رجالهم من الاحتجاج إلى العصيان المعلن في القواعد الحدودية الشرقية .

وهو الأمر الذي تسبب في ما بعد في توفير مناخ خصب لموعة العموري من أجل التخطيط للانقلاب على الحكومة المؤقتة التي وجدت نفسها في مواجهة حركة كانت تستهدف تقويض أركانا مع ناية عام 1958 . و لم تتمكن من تجاوز ذلك الخطر إلا عن طريق الدعم المباشر الذي تحصلت عليه من طرف قوات الحرس الوطني التونسي التي كانت تخشى من انفلات الوضع على أراضيها في حالة انتقال المواجهة إلى جميع القواعد الحدودية لجيش التحرير الوطني[2].

و كشفت ردود الفعل التي قام با كل من كريم بلقاسم وبن طوبال و محمود الشريف بعد إفشال حركة العموري بأنا كانت تعكس مدى الخطورة التي استشعروها منها . لأنم سارعوا إلى محاكمة الموعة الانقلابية وأصدروا أحكاما بالتصفية الجسدية في حق الأعضاء البارزين فيها من أمثال العقداء محمد العموري ومحمد نواورة و محمد عواشرية إلى جانب النقيب مصطفى لكحل ، بينما حكم على بقية الأعضاء الذين كان من بينهم الرائد عبد ا! بلهوشات والنقيب محمد الشريف مساعدية والنقيب احمد دراية و شويشي العيساني بالسجن لمدة سنتين [3] .

---

(1) تقدم لنا تجربة الولاية الأولى دليلا تاريخيا قيما حول فشل أسلوب اللجوء إلى التصفيات الجسدية من أجل إخضاع حركات انشقاق داخلية في صفوف الثورة , فقد استمرت تقارير الولاية الأولى إلى أعوام 1959 و1961 تشير إلى تواجد المئات من المنشقين في الأوراس , واعترف بعضها (راجع تقرير بن نوي) بأن اللجوء إلى المفاوضة والمهادنة كان أكثر إيجابية من تعامل كل من عبان رمضان في سنتي 1956-1957 أو العقيد الحاج لخضر في الفترة 1958-1959

2 أشار الرائد الطاهر سعيداني إلى أن كل من كريم بلقاسم وبن طوبال تمكنا من إيهام بورقيبة بأن مجموعة العموري (اجتماع الكاف) كانت تخطط للتآمر ضده , فقام بتوجيه الأوامر لمحاصرة واعتقال " المتآمرين" , و يشير سعيداني إلى أن بورقيبة أرسل محجوب بن علي (قائد الحرس الوطني التونسي) إلى العموري ورفاقه بعد محاكمتهم , وعرض عليهم تقديم طلب اللجوء والحماية من الحكومة التونسية للحيلولة دون تنفيذ أحكام الإعدام التي صدرت في حقهم – لاحظ أن الأمر كان شبيها بالصدام الذي وضع علي محساس في المواجهة مع أوعمران وعبان رمضان في ربيع عام 1957 , مما يسمح بالقول بأن السلطات التونسية كانت تحاول استثمار صراعات قادة الثورة بهدف استمالتهم واحتوائهم- ,لكنهم رفضوا ذلك بلباقة وأعربوا عن استعدادهم للموت . أنظر : الطاهر سعيداني , **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض (مذكرات)** , ص197- 198

(3) سعيداني , **نفسه** , ص 198 .

إن ظاهرة التصفية الجسدية للقادة لم تكن كما يمكن أن يتبادر إلى أذهان البعض مرتبطة بالمناطق الحدودية الشرقية و بالأوراس التي شهدت توترا داخليا شديدا بين قادتنا المحليين من جهة وفي وجه قيادة الثورة من جهة أخرى في الفترة الممتدة من ديسمبر 1956 إلى مارس 1959 ، ولكنها انتقلت إلى صلب القيادة العليا للثورة التي كانت تحاول جاهدة في إخضاعها لها في عام 1957 .

6-5-3 **الاغتيال السياسي : من عبان رمضان والحاج علي إلى علاوة عميرة :**

فقد تطورت الخلافات بين عبان رمضان و كل من كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال في صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية على إثر انعقاد الاجتماع الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة خلال شهر أوت 1957 إلى درجة من الاحتقان الشديد فشلت في تسويته وساطات كثيرة بسبب إصرار عبان رمضان على الاستمرار في التشهير بخصومه والاحتجاج على الانقلاب الذي تم تدبيره من أجل تهميشه وإبعاده عن القيادة الفعلية للثورة .

و أمام ذلك الانسداد اتجهت أفكار خصومه "العسكريين" إلى تبني مخطط كان يهدف إلى سجنه أو اعتقاله لمدة معينة حسب بعض الروايات من أجل وضع حد للضجة التي كان يقوم بها ، وكانت الخطوة الأولى في ذلك المخطط تقضي بالعمل على استدراجه نحو المغرب الأقصى عن طريق إيهامه بضرورة الإسراع إلى هناك من أجل تسوية قضية استعجالية خطيرة لدى القصر الملكي تتعلق بتعرض وحدات جيش التحرير الوطني إلى مضايقات وتحرشات من طرف القوات الملكية .

لكن ذلك المخطط أخذ منعطفا آخر عند وصول عبان رمضان برفقة كل من كريم بلقاسم ومحمود الشريف إلى تطوان حيث قام رجال عبد الحفيظ بوصوف باقتياده إلى ضيعة معزولة في ضواحي المدينة ، وبدل الاكتفاء بوضعه في السجن ، آثر بوصوف حسم الموقف بطريقة أخرى أدت إلى تصفية عبان شنقا على مرآه و على مسمع كل من كريم بلقاسم ومحمود الشريف .

ثم تمكن مدبروا تلك التصفية من التستر عليها طويلا ونجحوا في تضليل الرأي العام بعد الواقعة بخمسة أشهر كاملة عندما أصدروا بيان تعزية على صفحات جريدة المجاهد في شهر ماي 1958 ، تضمن نبأ سقوط عبان رمضان في ميدان الشرف على إثر اشتباك مسلح مع الجيش الفرنسي[1].

---

[1] ورد الخبر المزيف حول استشهاد عبان رمضان في الصفحة الأولى من **العدد 24 لجريدة المجاهد** (29 ماي 1958) , في صورة نعي وضع عبان في مصاف القائد المنظر , وجاء فيه "... لقد خسرت جبهة التحرير الوطني أحد أهم منظميها , وخسرت الجزائر المقاتلة أحد أبنائها البررة .....إننا اليوم نرثي أخا لنا في الجهاد , وسوف تكون ذكراه منيرة لدربنا.."

لقد كشفت الصورة التي تمت بها تصفية عبان رمضان عن الحدود القصوى التي كانت تنتهي إليها الطموحات الجارفة نحو الزعامة و جولات الصراع حول القيادة في حرب التحرير .

و يذهب بعض المؤرخين إلى اتخاذها معلما لبداية تفكك تلك القيادة إلى عصب أو أجنحة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية مع بداية عام 1958. ويمكن تفسير استمرار وضعية القيادة التنفيذية للثورة على تلك الحال حتى نهاية عام 1961 ، بأنها كانت تعكس مخاوف الباءات من طغيان النفوذ والسلطة الفردية بين ظهرانيهم ، ومن خارج الحلقة الضيقة التي كانوا يشكلونها على حد سواء .

كانت تصفية عبان رمضان اغتيالا سياسيا تم باللجوء إلى المكر والخديعة ، وافتقد من الناحية النظرية إلى المبررات الشرعية التي كانت تسمح بإزاحة أحد العناصر البارزة في قيادة الثورة في سنوات 1955- 1957 . وبالمقارنة بين ما ذهب إليه علي كافي في مذكراته التي لمح فيها كثيرا إلى " شبهة الخيانة" التي كانت تحوم حول عبان رمضان دون تقديم دلائل تاريخية في مستوى مثل هذه التهمة [1] وبين الصراحة الشديدة الذي عبر عنها بن طوبال عندما صرح قائلا :" لقد كان عبان بطلا ، لكنه كان أيضا ديكتاتورا يستحق القتل "[2]، يمكن أن نخلص إلى ترجيح أن " تهمة الديكتاتورية " كانت الأقرب إلى الحقيقة التاريخية .

وقد يتحفظ البعض على هذا بالإشارة إلى أن عبان رمضان لم يكن يوما من حملة السلاح على النقيض من خصومه ، ولكن الديكتاتورية التي يعنيها بن طوبال هي نزوع عبان نحو " الانقلاب على مبدأ القيادة الجماعية "، ويمكن أن نتلمسها أيضا في ما ذهب إليه علي محساس في شهادات تاريخية كثيرة أشار فيها إلى أن عبان رمضان وضع جهاز قمعي لتصفية معارضي الصومام بصورة منهجية من أجل إزاحة عدد من القادة الذين كانوا يخالفوه في التصورات والأفكار ، ويرفضون الخضوع إلى سلطته المباشرة .[3]

---

(1) علي كافي **, مذكرات**, ص 121 -123 .

(2) – أنظر **حوار بن طوبال** مع العربي زواق في **جريدة الخبر اليومية** بتاريخ 21 -12- 2002 ,ص02 . وقد تعرض بن طوبال بسبب تصريحاته إلى انتقادات شديدة لأنها تزامنت مع اشتداد الضجة التي أثارتها شهادة بن بلة في حصة شاهد على العصر على قناة الجزيرة . وذهب بعض السياسيين من أمثال رضا مالك وسعيد سعدي والهاشمي شريف إلى حد وصف بن طوبال بالعجز الفكري وبفقدان الذاكرة وبتزييف التاريخ. أنظر أيضا : **جريدة الخبر اليومية** 28-12-2002 .

(3) أنظر تصريحات علي محساس في : **جريدة الخبر(اليومية)** 02-09-1999 **وجريدة اليوم** 19 و20 نوفمبر 2002 ؛ **وجريدة البلاد** 14 و15 ديسمبر 2002 ,ص 05 و **أسبوعية رسالة الأطلس** العدد 424 ,24-30 نوفمبر2002 ص05, و **مجلة الحدث العربي والدولي** , العدد 24 , نوفمبر 2002 , ص32-34 . وأيضا في :

و أيد عدد من ضباط جيش التحرير الوطني في المناطق الشرقية في مذكراتهم التاريخية التي صدر بعض منها في السنوات الأخيرة الفكرة التي تتهم عبان رمضان بممارسة التصفية ضد قادة وإطارات تلك المناطق ، حتى أن بعضهم وصف ذلك بأنها كانت مؤامرة دبرها عبان رمضان ونفذتها لجنة التنسيق والتنفيذ في أواخر عام 1956 وبداية عام 1957 (1)

إن استيعاب خلفيات تصفية عبان رمضان يبدو غير ممكن بمعزل عن تقصي و تسليط الضوء على تراكم خلافاته مع المجموعة التي فجرت العمل المسلح على امتداد التجربة التي قضاها في قيادة العاصمة قبل وبعد مؤتمر الصومام (من أفريل 1955 إلى مارس1957). لأن اتهام عبان بالتآمر مع الرائد حاج علي مهدي (الولاية الأولى) من أجل تصفية بقية القادة لم يتوفر ما يثبته حتى الآن ، على الرغم من أن كريم بلقاسم ساقه منذ فترة طويلة كمبرر لتصفية عبان(2)كما أن التهمة القديمة الذي روجها بن طوبال فيما سبق حول استغلال عبان لجريدة المجاهد من أجل تمرير خطاباته وأفكاره دون استشارة بقية قادة الثورة ، ،تزامنت في الواقع مع بداية سقوطه من القيادة في صيف عام 1957 ،أين شرع خصومه في تهميش دوره وحصره في مجال الإعلام والدعاية .

و هذا ما يسمح بترجيح أن الأسباب التي أدت إلى تصفيته كانت تكمن في جوانب متعلقة بشكل دقيق بالتسابق نحو الحصول على أكبر قدر من الصلاحيات في الإشراف على إدارة الثورة ، أو بتعبير آخر بالتنافس على القيادة ، و كان أحد أهم مسوغات إزاحة عبان ينطلق أساسا من استمرار نظرة خصومه له بأنه كان غريبا عن المجموعة الثورية الأولى ، ومشبوها في نواياه و علاقاته بالسياسيين الذين تأخروا عن اللحاق بقطار الثورة قبل انطلاقه .

كما أن عبان كان موضع امتعاضهم وسخطهم بسبب اعتداده الشديد بنفسه وشعوره بالتفوق على نظرائه من القادة الذين سبقوه إلى تفجير الثورة، إلى درجة أنه كانت يقسم القادة إلى صنفين هما "الأدمغة" في وصف المحيطين به من المركزيين والعناصر المثقفة من مختلف تيارات

L'authentique (quotidien) 21-Aout 2000 p02 **;le Quotidien d'Oran** 20 Août 2000 p04 .

(1) الرائد عثمان سعدي بن الحاج **, مذكرات** , ص139-140 .

(2) يمكن استبعاد هذا التبرير الذي جاء على لسان كريم بلقاسم , والذي نشره محمد حربي في أرشيف الثورة الجزائرية (الصفحة **178**) , لأن تصفية حاج علي كانت بسبب تمرده وعدم اعترافه بتعيين العقيد محمود الشريف على رأس الولاية الأولى مما كان يجعله في صف المعارضين لمقررات الصومام , ولم تكن بفعل اشتراكه في مؤامرة مع عبان رمضان . وهذا ما يعني أن ما ذهب إليه كريم بلقاسم كان يهدف التضليل على حقيقة تصفية الرجلين معا . أنظر:

Khalfa Mammeri , **op.cit** , p 295 .

الحركة الوطنية ، و" العضلات" لوصف القادة الميدانيين (العسكريين)[1] ولم يكن هذا مجرد موقف معنوي ، وإنما تحول إلى ممارسة عند عبان رمضان جعلته يعلن في مناسبات عديدة ازدرائه واحتقاره لقادة مثل أوعمران وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف، بحضورهم وأمام مرأى ومسمع الأشهاد[2]وقد أدى ذلك التطاول إلى انفراط الروابط التي كانت تجمعه مع كل من كريم بلقاسم وأعمر أوعمران اللذين تحولا عنه إلى صفوف بقية خصومه الذين كانوا يرون في تلك الروابط إلى جانب العلاقة الحميمة التي كانت تجمع بين عبان وبن مهيدي في الفترة التي سبقت خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من العاصمة ما يشبه الحصانة التي كان يتيحها حق الجوار ، و لكن سرعان ما تاوى ما شيده طموح عبان للقيادة بسبب الخلاف بين كريم بلقاسم وعبان وبسبب الفراغ الذي تركه استشهاد العربي بن مهيدي .

لم يكن اللجوء إلى الاغتيال من أجل إسكات الأصوات المرتفعة بالانتقادات في صفوف القيادة الثورية حالة طارئة تتعلق بعبان رمضان فقط ، وإنما تحول إلى أسلوب عمل تكرر في حق الرائد حاج علي أحد قادة الولاية الأولى الذي أتمه خصوم عبان رمضان في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية بالتواطؤ مع هذا الأخير من أجل تصفيتهم ، ثم تمت تصفيته في المغرب الأقصى على يد رجال بوصوف في فترة متزامنة مع اغتيال عبان في نهاية عام 1957[3].

وبالإضافة إلى هاتين الواقعتين تعرض علاوة عميرة أحد قدماء المناضلين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وعضو بعثة جبهة التحرير الوطني في لبنان[4]إلى الاغتيال على يد رجال

---

(1) ذكر الرائد عمر أوصديق أن عبان كان يجيد ربط علاقات مميزة مع المثقفين فقط , وكان الرجال في نظره صنفين: أصحاب عقول تتم استشارتهم وتبادل الآراء معهم , وأصحاب عضلات لم يكونوا مؤهلين في نظره للمشاركة في الإستراتيجية والسياسة , لأنهم كانوا مؤهلين لتنفيذ التعليمات فقط .وذكر مبروك بلحوسين أنه عندما استأذن عبان في الالتحاق بجبال الولاية الثالثة ,رد عليه هذا الأخير بقوله :" نحن المثقفون نمثل العقل المدبر والمخطط , أما الآخرين فمهمتهم تنفيذ التعليمات وتحمل المشاق " . أنظر: رابح لونيسي , **المرجع السابق** , ص22-23 . وانظر أيضا :

KHalfa Mammeri ,**Abane Ramdane…,op.cit**, p 271 .

(2) في مناسبات مختلفة ذهب عبان رمضان إلى وصف بن بلة بالخائن وبوصوف بالصعلوك وكريم بلقاسم بالحمار وأعمر أوعمران بغليظ الرأس , كما أنه كان يلمح كثيرا إلى سلبياتهم و عدم كفاءتهم في القيادة , فقد كان يصف بن بلة بمدال عبد الناصر , ويصف بوصوف بالإقطاعي , وكريم بلقاسم بالمتهور وأوعمران بافتقاد القدرة على تسيير العمل العسكري . أنظر :

Horne, **op.cit**, p 226; Mammeri, **Idem**, pp276-281; Meynier**, L'histoire …**, p334 et p343

(3) شتواح حكيمة , **المرجع السابق** , ص 68

(4) كان علاوة عميرة صديقا حميما للدكتور الأمين دباغين منذ عام 1949 (الأزمة البربرية في صفوف حزب الشعب) , ثم التحق بالثورة بعد انطلاقتها , وعين في مكتب جبهة التحرير لوطني في مدريد لمساعدة بوضياف وبن مهيدي , وعندما طلب منه بوصوف الالتحاق بالمغرب الأقصى (قيادة الولاية الخامسة بوجدة) رفض ذلك وآثر التوجه إلى القاهرة , فقام دباغين الذي تولى وزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة بتعيينه في مكتب بيروت لتعويض إبراهيم كابويا . أنظر: حميد عبد القادر , **فرحات عباس رجل الجمهورية** , دار المعرفة , الجزائر , 2001 , ص 190 ؛ عمار بوحوش , **التاريخ السياسي للجزائر** , ص485 .

بوصوف مرة أخرى عن طريق إلقائه من الطوابق العليا للبناية التي كان يتواجد با مكتب رئيس الحكومة المؤقتة في القاهرة في 10 فيفري 1959 .

وتتضارب الكتابات بشدة حول هذه الحادثة التي نجحت الحكومة المؤقتة في تجاوز عواقبها الخطيرة في حالة ذيوعها بمساعدة السلطات المصرية التي تكتمت حول نتائج التحقيق عندما اعتبرتا مجرد حادث[1]، فقد ذهب توفيق المدني إلى تصوير القضية بصورة غامضة بدت وكأنا حادثة " انتحار" ، حيث ذكر أنه كان برفقة مجموعة من الإطارات في انتظار موعد مع فرحات عباس في مكتب هذا الأخير في القاهرة ، وعندما اشتد الجدل والخصام بين رئيس الحكومة المؤقتة وعلاوة عميرة الذي كان يستعمل عبارات وقحة وسوقية – حسب رواية المدني- في شتم فرحات عباس ورفيقه أþد فرنسيس ،سمعوا ضجة وصخبا ، وعندما دخلوا وجدوا فرحات عباس مصفر الوجه ومكفهر السريرة ، ثم قال لهم بصوت خافت متهجد :" لقد ألقى اللعين بنفسه من النافذة " [2] .

لكن فتحي الذيب صور هذه الواقعة من زاوية أخرى عندما أشار إلى أن إبراهيم كابويا (نقيب في الولاية الأولى في بداية عام 1957) الذي فقد منصبه على رأس مكتب بيروت بسبب انشغاله بالاتصالات مع القوميين السوريين ، امتqت نفسه بالحقد على علاوة عميرة ، فأرسل تقريرا إلى فرحات عباس يتهم فيه عميرة بالتهجم على وزراء الحكومة المؤقتة وباتامهم بالانحراف عن مبادئ الثورة ، وبنشره لدعاية مفادها أن جيش التحرير الوطني في الداخل كان ناقما على الحكومة وتصرفات أعضائها [3]وهذا ما يكشف أنه كان يقف موقفا مؤيدا لقادة الولايات في مواجهة الحكومة المؤقتة في فترة كانت تشهد تأزما حقيقيا بينهما ، و لم يكن على خصومة شخصية مع فرحات عباس و أþد فرنسيس كما توحي بذلك رواية المدني.

ويضيف عمار بوحوê أن التقرير الذي تلقاه فرحات عباس من إبراهيم كابويا تم تحويله من طرف رئيس الحكومة المؤقتة إلى عبد الحفيظ بوصوف ، فقام هذا الأخير باستدعاء علاوة عميرة للحضور إلى مكتب فرحات عباس في القاهرة ، فتم اللقاء بحضور بعض الموظفين الذين لم يشر إليهم أحد بأسمائهم .[4] وقد أدت تلك الواقعة التي اشتهرت في الكتابات التاريخية بتسمية "

---

[1] توفيق المدني , **مذكرات كفاN** ,ج3 ,ص 408.

[2] **نفسNا** ,ص408.

[3] فتحي الذيب , **المصدر السابق** , ص423-424.

[4] عمار بوحوش, **المرجع السابق** , ص 485.

قضية عميرة " إلى استقالة الدكتور الأمين دباغين من منصب وزير الخارجية الذي كان يشغله احتجاجا على الجريمة التي طالت صديقا حميما له ، ويذكر توفيق المدني أن الدكتور الأمين دباغين لم يتقبل ما أعلنته الشرطة المصرية حول القضية فتقدم إلى الحكومة هناك بطلب إعادة فتح التحقيق واستمر في اتهام فرحات عباس بارتكاب الجريمة قبل أن يقرر إعلان استقالته من الحكومة المؤقتة التي أعلن أنها " ماتت في اليوم الذي مات فيه علاوة عميرة " في إشارة إلى الاغتيال الذي وقع في مقر رئاستها بالقاهرة في 10 فيفري 1959[1].

ثم أفرزت تداعيات هذه القضية أزمة جديدة داخل الحكومة المؤقتة لأن بعض قادتها النافذين من أمثال كريم بلقاسم حاول استغلالها لإضعاف فرحات عباس و التمهيد لإبعاده والحلول في موقعه ، كما أنه توجس خيفة من التقارب الذي كشفته قضية عميرة بين فرحات عباس وبوصوف ، وعلى عكس التوقعات وجد فرحات عباس نفسه وحيدا في مواجهة تحالف الباءات الثلاثة الذين نجحوا في سحب البساط من تحت رجليه ، حتى أن أحد فرنسيس ارتاع لأسلوبهم في العمل على تهميش دور الحكومة المؤقتة بحجة أن الانقسامات التي عرفتها كانت بسبب خلافات فرحات عباس والأمين دباغين ، و جهر أمامهم بأنه لا يرغب في عضوية تلك الحكومة ما لم تتغير الأمور بداخلها .[2]

وعندما أدرك فرحات عباس أن الجهاز التنفيذي للثورة أصبح يعاني من أعراض الشلل التام توجه في 10 جويلية 1959 إلى قادة الولايات وقادة هيئتي الأركان العسكرية الذين لم يستشاروا عند تأسيس الحكومة المؤقتة من أجل دعوتهم إلى إنقاذها بعد أقل من عام من الإعلان عن تشكيلها.

6-5-4 **تصفية العقيد الطيب الجغلالي :**

بعد أسبوعين فقط من نهاية انعقاد مجلس وزراء الحكومة المؤقتة في الفترة 29 جوان- 12 جويلية 1959 للبحث عن آفاق للخروج من الانسداد الذي كانت تعرفه ، شهدت الولاية السادسة المضطربة بفعل تحولها إلى ساحة واسعة لنشاط الحركات المناوئة للثورة ، عملية تصفية جديدة أدت إلى استشهاد قائدها العقيد الطيب الجغلالي في 29 جويلية 1959 ، إلى جانب 12

---

(1) المدني , **المصدر السابق** ص 408-409 ؛ بوحوش, **المرجع السابق**, ص485

(2) حميد عبد القادر , **المرجع السابق**, ص 190-191 .

من رفاقه الذين كانوا ينتمون في معظمهم إلى إطارات وضباط الولاية الرابعة[1]، و الذين حاول الاستعانة بهم لإعادة تنظيم الولاية السادسة التي تعرضت إلى ارتباك شديد في أعقاب استشهاد سي الحواس و نائبه في مارس 1959 .

وعلى الرغم من أن اجتماع العقداء العشرة أثار هذه القضية عندما تناول " قضية المؤامرة في الداخل " إلا أنه لم يتبين حيثياتها الحقيقية التي كشفت فيما بعد أن تصفية الجغلالي ورفاقه كانت جولة من جولات الصراع حول القيادة ، لأنها كانت شبيهة إلى حد كبير رغم اختلاف زمانا ومكانا بتصفية شيحاني بشير الذي ذهب ضحية لطموح عدد من قادة المنطقة الأولى لتولي قيادتها بالنيابة عن مصطفى بن بو العيد خلال فترة اعتقاله في سجن الكدية بقسنطينة . بالنظر إلى أن الجغلالي كان أيضا ضحية لطموح عدد من قادة المناطق التابعة للولاية السادسة في استخلاف سي الحواس ، والذين كانوا يرون في هذا القائد السابق في المنطقة الثانية من الولاية الرابعة ، و المقرب كثيرا من العقيد بوقرة وافدا غريبا غير مرغوب فيه بنفس الشعور الذي كان يكنه كل من عباس لغرور النموشي وعاجل عجول الشاوي لشيحاني بشير الوافد من مدينة الخروب .

إن الاسترسال في مثل هذه المقارنات لا يعبر في الحقيقة سوى عن جزء يسير من الدوافع التي كانت تحرك الصراعات حول القيادة ، لأن النعرة القبلية أو الجهوية التي ذهب العديد من المؤرخين الفرنسيين إلى اعتمادها كمبدأ مؤسس في تلك الصراعات من أجل التلميح إلى غياب البعد والشعور بالانتماء الوطنيين في صفوف الثورة ، كانت تتلاشى أمام التحالفات الكبرى التي كانت تضع نصب عينيها رهانات بالغة الأهمية ، وهذا ما كشفته الانقلابات الكثيرة في مواقف القادة عند نهاية حرب التحرير .

6-5-5 خسائر المواجهة مع الحركات المناوئة وعمليات "التطهير" :

إلى جانب الاغتيالات الداخلية شهدت صفوف القادة تصفيات عديدة في سنوات 1957-1960 بسبب وقوع بعضهم في كمائن تم تدبيرها من طرف المجموعات المصالية التي كان يقود بلونيس وخليفته محمد مفتاح[2]،و تشير بعض الروايات التاريخية إلى أن ما يقارب 80

---

[1] Meynier ,**L'histoire intérieure** , p 399 .

[2] محمد مفتاح مناضل قديم في صفوف حزب الشعب الجزائري , من مواليد جنوب الجزائر ,شارك في مؤتمر المصاليين في هورنو(بلجيكا) في جويلية 1954 , وفي جويلية 1958 تولي قيادة المجموعات المصالية المسلحة بعد تصفية بلونيس على يد الجيش الفرنسي , وقد اتخذ من منطقة أولاد جلال مرتكزا لنشاطه , ومن جبل بوكحيل مقرا لقيادة مجموعاته التي بلغت آنذاك حوالي 600 رجل . أنظر:
Benjamin Stora, **Dictionnaire biographique de militants nationalistes**, p258.

ضابط من رفاق الرائد عمر إدريس تم استدراجهم إلى مصيدة في غيابه ، فبعدما تمكن رجال بلونيس من اعتقال نائبه النقيب عبد الرحمن حاشي والاستيلاء على ختم المنطقة الثانية (الجلفة – الأغواط-عين وسارة-حاسي بحبح)للولاية السادسة قاموا باستدعاء وحدات من جيش التحرير ثم نصبوا لها كمينا في جوان 1957 أدى إلى سقوط العشرات منهم قتلى بينما تم تسليم الناجين منهم إلى الجيش الفرنسي الذي قام بإعدامهم بطرق شتى[1]، و على منوال شبيه بهذا أشرف العميل الشريف بن سعيدي الذي كان ضابطا برتبة ملازم أول في الولاية السادسة قبل أن يحيد نحو الخيانة على تنفيذ مخطط لتصفية العشرات من ضباط وجنود الولاية السادسة الذين قدموا إليها برفقة علي ملاح في مطلع عام 1957 ، ومن أشهر هؤلاء يمكن ذكر كل من العقيد علي ملاح والرائد عبد الرحمن جوادي والنقيب جفال محمد (الروجي) إلى جانب بضعة عشرات من جنود وضباط الولاية السادسة[2]

إن الحالات التي تمت الإشارة إليها تنقسم إلى صنفين من التصفيات التي تعرض إليها عدد كبير من القادة الميدانيين ، كان الأول منها مرتبط بشكل وثيق بالصراعات الداخلية حول القيادة في مستويات مختلفة بدءا بالمناطق ووصولا إلى الجهاز التنفيذي للثورة ، بينما كان الثاني يتعلق بالتحريف الذي تسببت فيه المواجهة مع القوى المناوئة للثورة والمتصارعة مع جبهة التحرير الوطني.

ولكن يجدر توضيح أن هناك صنف آخر من التصفيات الداخلية التي لم تكن تتعلق بالصراع حول القيادة ، و نقصد به عمليات التطهير التي مست كل من الولايتين الثالثة والرابعة في سنوات 1958-1960 والتي كانت بدايتها بعملية الزرق في صيف 1958 في الولاية الثالثة ، ونهايتها بالتداعيات التي أثارتها قضية سي صالح في صيف في عام 1960 في الولاية الرابعة .

وبالرغم من أن الأرقام لا تبدو دقيقة و متوافقة في أغلب المصادر التاريخية الوطنية والفرنسية على حد سواء ، إلا أننا نتفق على التأكيد بأن العشرات من الإطارات القيادية ذهبوا ضحية لعمليات التطهير التي قادها كل من عميروش ومساعديه الرائد حميمي (فضال أحمد)

---

[1] **الندوة التاريخية حول الذكرى ال39 لاستشهاد الرائد عمر إدريس** , 06 جوان 1998 , بسكرة , ص08

[2] قدر النقيب محمد صايكي ضحايا تصفيات العميل بن السعيدي ب40-50 ضابط وجندي , لكن محمد تقية ذهب إلى تقديرهم بالمئات دون إعطاء أرقام دقيقة , ويمكن القول بأن في ذلك مبالغة شبيهة بما ذكره إيف كوريار الذي أعطى رقم ألف جندي وضابط في القضية الشهيرة باسم العميل الآنف الذكر , وتجدر ملاحظة أن التقارير العسكرية الفرنسية التي كانت قريبة من الأحداث لم تشر إلى سوى إلى عدد من أبرز القادة الذين ذهبوا ضحية للشريف بن السعيدي الذي رقى نفسه إلى رتبة " رائد " . أنظر : تقرير المكتب الثاني التابع للمنطقة العسكرية العاشرة (ناحية سور الغزلان –أومال) المؤرخ في 23 ماي 1957 والمتضمن حصيلة استخبارات حول نشاط الثورة في المنطقة الأولى للولاية السادسة للفترة 20 أفريل-20 ماي 1957 في **الملحق رقم 10** ؛ محمد صايكي , **مذكرات ثائر** , ص 216-220 . وأنظر أيضا :
Teguia **, L'ALN dans la wilaya IV,** p57 ; Courriere **, L'heure des colonels**, p58 ;

والنقيب أحسن محيوز في الولاية الثالثة بسبب الالتباس في علاقتهم بعملية اختراق وهمية تم التخطيط لها من طرف خبراء في الحرب النفسية في الجيش الفرنسي .

كما لقي عدد كبير من قادة المناطق والضباط في الولاية الرابعة نفس المصير في عمليات التطهير التي قادها العقيد بو قرة ضد المشتبه بم في قضية الزرق الشهيرة في بلاد القبائل أو في تأييدهم لمشروع "سلم الشجعان " الذي أعلن عنه دوغول في أكتوبر 1958 ، وقد استمرت تلك العمليات على يد الرائد سي محمد (الجيلالي بونعامة) الذي قام في أعقاب لقاء الإليزيه في 10 جان 1960 بإعدام عضوين في مجلس قيادة الولاية الرابعة واعتقل القائد الأول سي صا؟ قبل أن يرسله تحت الحراسة إلى الحكومة المؤقتة في تونس . كما شن þلة تصفيات مست عدد من الضباط الذين كانوا على علاقة بقضية الاتصالات والمفاوضات مع الفرنسيين(1)

6-5-6 الانعكاسات السلبية لعمليات التصفية والتطهير :

إن ظاهرة التصفية الجسدية في صفوف إطارات الثورة لا يمكن اتخاذها كحجة على الlوع الدموي عند بعض القادة كما تذهب إلى ذلك الكثير من الكتابات الفرنسية التي لم تتوان في إضفاء ألقاب شنيعة في حق عدد من أبرز قادة حرب التحرير من أمثال الباءات الثلاثة الذين يوصفون بأنم رجال دمويون في صورة تجعلهم مجرمين أكثر مما تصورهم كقادة ثورة أو حرب تحرير(2) ، وإلى جانب هؤلاء كان عميروê صاحب النصيب الأكبر من تلك الألقاب ، إذ وصف بالدموي وبالرهيب و المتوحش ، و سي الحواس الذي وصف بقيصر الصحراء (3)

وتجدر ملاحظة أن بعض الكتابات الجزائرية انساقت نحو هذا التوجه بصورة تدعو إلى الاستهجان . حيث ذهب عمار þداني عند ذكره للعقيد عميروê إلى استخدام وصفي "

---

(1) هناك اختلاف شديد في تقدير عدد ضحايا التصفيات الداخلية في الولاية الرابعة في الفترة 1958-1960 , فحسب العقيد هنري لومير بلغ عدد الذين قام سي أمحمد بوقرة بتصفيتهم بشبهة الاختراق (عملية الزرق) وتأييد فكرة سلم الشجعان 486 جندي وضابط , وأشار أيضا أن سي صالح ذكر بدوره أنه قام بتصفية 368 جندي (من بينهم ضابطين و55 ضابط صف) . وإذا ما أدركنا أن التصفيات استمرت على يد الرائد سي محمد (بونعامة) , طالت العشرات من الجنود والضباط فهذا يعني أن العدد يقارب الألف , ولكن محمد تقية ذهب إلى إعطاء رقم 486 كإحصاء كلي للذين تمت تصفيتهم في الولاية الرابعة في تلك الفترة . أنظر :

Henri Le Mire , **l'histoire militaire de la guerre d'Algérie** , p255 et p265 ; Teguia **,L'ALN…**, p117 .

(2) وصف النقيب فيليب تريبيي الباءات الثلاثة بالعبارة التالية :" كانوا يجتمعون حول صفة مشتركة تتمثل في أنهم كانوا " رجال دم" , كل منهم قتل بيديه , ولم يقتلوا أعداء لقضيتهم (الثورة) فحسب , وإنما تحول القتل بالنسبة لهم إلى ممارسة يفرضها الإشراف على القيادة " . أنظر :

Tripier, **op.ci**t, p 270.

(3) أنظر نماذج لهذه الأوصاف في :

Alistaire Horne, **l'histoire militaire de la guerre d'Algérie**, pp 336-338 ; Pierre le roy. , « la Terreur dans les maquis » ,IN **Historia** N° 269 , DEC 1972 ,pp1787-1792 .

الرهيب" و"المرعب" بدون تسطير[1] كما ذهب يوسف زرتوتي إلى وصفه بعميروش" الرهيب " في مقال حمل ذلك الوصف كعنوان له على صفحات المجلة التاريخية الفرنسية الشهيرة " إستوريا"[2].

لكن يجدر توضيح أن الإشارة إلى تحامل الكتابات التاريخية في وصف عدد كبير من قادة الثورة ، لا يجب أن يفهم منها في هذا السياق أنها تعد مسوغ من أجل القفز على حقيقة أن أغلب التصفيات الداخلية كانت من أكثر الأخطاء فداحة في سياق الصراع حول القيادة ، لأنها لم تقدم حلولا بقدر ما أثارت من أزمات ، وتقدم لنا منطقة الأوراس نموذجا لفشل اللجوء إلى التصفية الجسدية في حل المسائل المتعلقة بالصراعات الداخلية أو تلك المتعلقة بعمليات الإخضاع لمركز قيادة الولاية الأولى أو للقيادة العليا للثورة في الخارج على حد سواء .

كما أنه يمكن القول بأن كل طرح يذهب إلى اعتبار التصفيات التي تعرضها لها الكثير من القادة بأنها كانت سجالا منظما ومنهجيا في صفوف الثورة يبدو مجانبا للحقيقة ، لأن شريحة كبيرة من ضحايا ظاهرة التصفيات كانت بفعل المواجهة الطويلة مع المعاقل المضادة لجبهة التحرير الوطني ومع الحركات المناوئة للثورة ، وبسبب ردود فعل راديكالية و متسرعة عند بعض القادة البارزين في الخارج وعدد من قادة الولايات في وجه مناورات استعمارية كانت تهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية ومعنوية عن طريق توظيف أساليب ماكرة في الحرب السيكولوجية .

إن انعكاسات ظاهرة التصفية الجسدية في صفوف القيادة الثورية كانت في مختلف الصور التي ظهرت بها وخيمة العواقب ، لأنها أدت إلى استفحال الصراعات حول القيادة بشكل قاد إلى تصفيات أخرى ، كما ساهمت نتائجها في تعاظم صفوف القادة المحليين في الولاية الأولى الذين تحولوا إلى إعلان عصيانهم ورفضهم للقيادة العليا للثورة . وأدت إلى حدوث نزيف داخلي شديد في صفوف إطارات الداخل في الولايات الأولى و الثالثة والرابعة والسادسة في المرحلة الأخيرة من حرب التحرير ، و تحول ذلك إلى مشكلة مزمنة بسبب عجز وتماطل قيادة الخارج في تعويضهم عن طريق إدخال عناصر جيش الحدود .

6-6/ تطور النزاعة اليعقوبية الثورية : إن ما يقصد به هنا باليعقوبية الثورية هو تنامي النزاعة الراديكالية في مواقف عناصر من المجموعة الصغيرة التي كانت وراء المبادرة بتحضير الثورة وتفجيرها في نوفمبر 1954 تجاه المجموعات المختلفة التي كانت تنتمي إلى ما كان يعرف

---

[1] Hamdani, **Krim Belkacem, op.cit**, p216.

2Youssef Zertouti , « Amirouche le Terrible » , IN **Historia** ,N° 204 , décembre 1971,pp341- 346

آنذاك بالطبقات السياسية الوطنية التقليدية و التي التحقت بصفوف الثورة ابتداء من عام 1955 ، و كان صعود نخب تيارات الحركة الوطنية إلى مواقع القيادة العليا للثورة منعطفا مثيرا في تطور العلاقة الصدامية بين القادة الذين كانوا ينتمون إلى النخبة الثورية المؤسسة لجبهة التحرير الوطني والتي كان جزءا منها يشرف على قيادة جيش التحرير الوطني بصورة كاملة في بداية حرب التحرير ، وبين مجموعات المركزيين والبيانيين والعلماء و الشيوعيين الذين سمح لهم تبوأ عبان رمضان قيادة منطقة العاصمة بالحصول على فرصة الالتحاق بركاب الثورة ، وبتحقيق ارتقاء سريع في المناصب السياسية في عضوية الهيئتين التشريعية والتنفيذية اللتين أقرتهما أرضية مؤتمر الصومام .

6-6-1 المبررات المعنوية للنزعة اليعقوبية :

إن الشعور بالمسؤولية المعنوية عند مفجري الثورة بالحفاظ على النهج الثوري الهادف إلى تحقيق الاستقلال و بضرورة العمل على منع الثورة من أي انحراف نحو الحلول " الإصلاحية " التي تتوافق مع المشاريع الاستعمارية ، كان يتم التعبير عنه بالتحفظ الشديد وبالرفض المعلن عند هؤلاء لالتحاق محترفي السياسة من الجزائريين بمختلف تياراتهم بصفوف قيادة الثورة[1].

وعلى الرغم من أن تنامي مثل هذا الشعور عند النخبة الثورية الأولى تجاه بقية النخب السياسية يمكن تبريره بما آلت إليه تجربة المقاومة السياسية من فشل ذريع في إيجاد حلول جذرية للقضية الوطنية ، وبما انتهى إليه التيار الاستقلالي من تأزم داخلي كاد أن يقوده إلى صراعات هامشية على حساب المشروع الثوري ، إلا أن هذا التفسير لا يبدو كافيا دون استعراض أهم العوامل التي ساهمت في استمرار تلك النزعة اليعقوبية بعد نجاح المبادرة بالعمل المسلح .

و في الواقع كانت الولادة العسيرة لجبهة التحرير الوطني من صلب حركة انتصار الحريات الديمقراطية على يد مجموعة صغيرة انقلبت على قيادتها التاريخية ، من العوامل الرئيسية التي زادت في تفكك التيار الاستقلالي الذي تشرذم قبيل بداية العمل المسلح إلى ثلاثة مجموعات متباينة في مواقفها من المشروع الثوري .

---

(1) كان أعضاء الوفد الخارجي يتحرجون من العمل مع العلماء الذين كانوا يصفونهم ب"الشيوخ المعممين" ويصفون الشيخ البشير الإبراهيمي ب"العجوز" , وأبدوا صراحة في إحدى مراسلاتهم(مؤرخة في 19-10-1955) مع عبان رمضان لهجة مليئة بالشك والتوجس من خيانة العلماء وانقلابهم عليهم , وعندما أعلنوا لعبان فشلهم في إقناع الإبراهيمي بالالتحاق بهم , نصحهم بإرغامه على ذلك أو بتحييده , وهذا ما كان يعني اعتقاله أو أسره بالقاهرة مثلما حدث من قبل لكل من أحمد مزغنة والشاذلي المكي , أو تصفيته مثلما حدث ذلك من بعد بالنسبة لعبد الله فيلالي وعدد آخر من القادة المصاليين في الجزائر وفي فرنسا . أنظر :

Mabrouk Belhocine , **op.cit** , p93 et p101 .

وقد أدى ذلك التفكك بعد الانطلاقة إلى احتدام الصدام بين مؤسسي جبهة التحرير الوطني وبين المصاليين، خاصة بعدما قام عبان رمضا ن بتأجيج الخلاف بين الطرفين باتجاه حدوث قطيعة نهائية تحولت فيما بعد إلى مواجهة دموية أدت إلى سقوط أكثر من 10 ألاف جزائري من خيرة إطارات حزب الشعب وجبهة التحرير الوطني على حد سواء.

كما أدى استمرار مواقف التحفظ والترقب عند مجموعة المركزيين وعند بقية النخب السياسية الوطنية خلال الأشهر الستة الأولى من حرب التحرير، إلى ازدياد مشاعر الارتياب و السخط عند بعض القادة الثوريين تجاههم .خاصة بعدما استمرت تلك النخب في إبداء صور مختلفة من التجاوب مع المشاريع السياسية الاستعمارية خلال عامي 1955-1956 .

إن تطور مثل هذه النزعة كان طبيعيا في صفوف الثورة التحريرية ، لأن كل الثورات كانت تمتلك حرسا ثوريا يقف في مواجهة كل الحركات المضادة للثورة من داخلها وخارجها ، و قد كان اليعاقبة الذين أصبحت تسميتهم عنوانا للتطرف الثوري وللراديكالية في المواقف في فرنسا في أواخر القرن ال18 ، وكان الشيوعيون في روسيا و في الصين في النصف الأول من القرن المنصرم نماذج بارزة للنخب الثورية التي كانت تتماهى مع ثوراتها وتدعي أنها كانت تمثل الروح في الجسد ،من أجل احتكار مواقع القيادة فيها تحت مبرر الحرص في الدفاع عنها ضد العناصر الرجعية المناوئة لها التي كانت تعتقد في أنها كانت تتربص فرصة سانحة للانقضاض عليها في ثورة مضادة .

2- النزعة اليعقوبية كأداة لاحتكار القيادة :

ولكن من جانب آخر ، إن هذا لا يمنع عند تحليل هذه الظاهرة في سياق تطور قيادة الثورة من النظر إليها بأنها كانت من بين الأسباب المهمة في تأزم العلاقات بين القادة من ناحية ، كما أنها شكلت عاملا أساسيا في تهميش و محاصرة أداء المجموعات الثورية " المتأخرة التي التحقت بقطار الثورة وهو يسير" على حد تعبير كل من بن بلة وبوضياف ، وتحولت فيما بعد إلى مرتكز و مبدأ سياسي عند عدد من يعاقبة الثورة من أمثال بن طوبال و بن بلة و محساس و بوصوف وكريم بلقاسم وغيرهم لتبرير امتلاكهم لمكانة تاريخية وثورية مطلقة على حساب بقية المجموعات والنخب[1]والأدهى من ذلك أن آخر المجموعات التي التحقت بالثورة (عناصر هيئة الأركان العامة)

---

[1] من الشواهد على هذه النزعة ما ورد على لسان بن بلة في رسالة وجهها إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في فيفري 1957 جاء فيها :" إنهم (المركزيين والعلماء والبيانيين) يمثلون ثقافة الجراثيم وهم مصدر شرور يجب أن نضع سدا لمواجهتهم " . وقد شرح خالفة معمري تطور هذه النزعة في صفوف الثورة قائلا : " كان قادة جبهة التحرير الوطني يبدون حساسية شديدة تجاه ممثلي تيارات الحركة الوطنية , ولذلك اشترطوا

أصبحت توظف هذه النزعة في دعايتها السياسية ضد أصحابها(النوفمبريين) وضحاياها(السياسيين) على حد سواء في المرحلة الأخيرة من حرب التحرير . وهذا ما يكشف أن النزعة اليعقوبية الثورية كانت حمالة أوجه في مراحل مختلفة انتقلت فيها من رد فعل وقائي عند الانطلاقة إلى مبرر للإقصاء عن القيادة بعد مؤتمر الصومام ثم انتهت إلى شعار دعائي خلال الصراع حول السلطة في صيف 1962 .

إن توظيف جملة من الشواهد التاريخية في هذا السياق يبدو حتميا للتدليل على تطور هذه النزعة الراديكالية الإقصائية عند عدد من عناصر المجموعة السباقة بالعمل الثوري تجاه بقية المجموعات التي التحقت بها في صفوف قيادة الثورة فيما بعد .

لأن الزعم بأن لجوء بعض قادة الثورة في الشمال القسنطيني إلى استخدام التهديد والتصفية في وجه ممثلين للتيارات السياسية الوطنية في صيف عام 1955[1]وأيضا لجوء عبان رمضان في العاصمة في سنتي 1955-1956 إلى تصفية عناصر مصالية بارزة في خريف كان إجراءا وقائيا من الناحية النظرية يبدو مقبولا للوهلة الأولى ، لأن تلك الخطوة تم تفسيرها بأنها كانت تهدف إلى قطع الطريق على مشاريع سوستال الرامية إلى إنشاء قوة ثالثة بديلة للتيار الثوري الذي كانت تمثله جبهة التحرير الوطني ، وإلى التخلص من الغموض الذي كان المصاليون يقومون بنشره عن طريق الإدعاء بأبوية الزعيم التاريخي للثورة .

ولكن ذلك اللجوء إلى استخدام العنف في وجه النخب السياسية لم يكن وقائيا فحسب ، وإنما كان في حقيقته يعبر عن تبني قادة الثورة لعقيدة ثورية تقوم على مبدأ الرفض الصارم لأي مشاركة من طرف التيارات السياسية الوطنية في الموقع الأبوي الذي كان يتيح إمكانية تمثيل الشعب الجزائري وقضيته الوطنية . وهو ما تأكد فيما بعد في ربيع وصيف عام 1956 أين تم اشتراط الانخراط الفردي على مناضلي الأحزاب الوطنية في صفوف جبهة التحرير الوطني ، وقد فرض عليهم ذلك القبول التخلي عن كل أشكال العمل السياسي في ظل الانتماءات السابقة لهم .

عليهم الانخراط الفردي في صفوفها , ولما انظموا بصورة عريضة تحولوا في أعينهم إلى موضع للريبة والحذر , وبقي أولائك القادة يلمحون إلى نهاية حرب التحرير بأن الثورة فقدت بانخراط السياسيين روحها الأصيلة والصافية التي ولدت بها .." أنظر :

Harbi-Meynier , **Le FLN: documents et Histoire**, pp343-344 ;Khalfa Mammeri , **op.cit** , pp155-156

[1] ذكر فرحات عباس أن بن طوبال صارحه في عام 1958 بالقاهرة بأنه فكر في تصفيته في صيف عام 1955 عندما علم بأنه قام بجمع أموال لصالح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في مدينة سطيف ,وتجدر الإشارة إلى قادة الشمال القسنطيني قاموا في صيف ذلك العام بوضع قائمة لتصفية عدد من ممثلي التيارات السياسية الوطنية الذين استمروا في المشاركة في الانتخابات وفي الهيئات التمثيلية الاستعمارية , وكان علاوة عباس (ابن شقيق فرحات) من بين الذين تم تصفيتهم خلال الهجومات الشهيرة . أنظر :

Ferhat Abbas , **Autopsie d’une guerre** , p 10 .

لقد كانت "عقيدة التوحيد الثورية " ضرورة أملتها ظروف حرب التحرير ، وسمحت لقيادة الثورة بتجنب الكثير من المناورات الاستعمارية في المراحل الأخيرة من الصراع ، ولكنها كانت تنطوي من ناحية أخرى على نوايا حريصة على إبقاء قيادة جبهة التحرير الوطني بأيدي مؤسسيها دون غيرهم من القادة الذين استطاعوا الارتقاء إلى مواقع قيادية فيما بعد . و بذا يمكن القول أن عقيدة " التوحيد الثورية " كانت عاملا من عوامل تطور النزعة اليعقوبية التي كانت ترتكز على المبدأ الذي كان يؤمن به بن بلة و عدد من رفاقه بأن الثورة كانت " تعاقدا معنويا بين تسعة رجال " فقط ، وحول الفكرة كريم بلقاسم في حصر قيادة الثورة بصورة غير قابلة للتعديل في القادة الميدانيين دون مشاركة للسياسيين القدماء .

لأن إعادة جمع الأشلاء الممزقة للتيار الاستقلالي بعد الانطلاقة واللجوء إلى الاستعانة بممثلي التيارات الوطنية كعناصر في الواجهة السياسية المفقودة للثورة لم يتم بنجاح بالنظر إلى الفشل في تحقيق التوافق مع قادة التيار المصالي من جهة ، ولم يؤد إلى تجاوز الخلافات القديمة مع المركزيين وغيرهم من السياسيين . ويمكن التدليل على هذا بالإشارة إلى أن أشهر من قام بأكبر عمل " توحيدي " من بين قادة الثورة ، و هو عبان رمضان في سنتي 1955 -1956 سرعان ما وجد نفسه في موضع اتام و رفض من طرف بقية القادة الذين كانوا ينتمون في مجموعهم آنذاك إلى النخبة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني .[1] وكان جرم عبان رمضان مزدوجا في نظر منافسيه في الوفد الخارجي ومن بين قادة الولايات . فقد أعتبر بن بلة و محساس وبن طوبال بأن جهود عبان رمضان كانت تشكل خطرا على النهج الثوري لكونه فتح أبواب القيادة الثورية للعناصر" الإصلاحية" من مختلف تيارات الحركة الوطنية ، وكان ذلك سببا في ظهور ردود الفعل الرافضة لمقررات مؤتمر الصومام مما أحدث فيما بعد أول انشقاق معلن بين لجنة التنسيق الأولى وبن بلة وأنصاره .

وذهب بعض القادة الميدانيين في الأوراس ومنطقة سوق أهراس وفي الشمال القسنطيني وقطاع وهران إلى تفسير الخطوات السياسية التي قام ا عبان رمضان بأنا كانت تدف إلى تمهيد السبيل له للانقلاب على مبدأ القيادة الجماعية للثورة ، لأن ترقيته للسياسيين في القيادة العليا تم

---

[1] لم تتمكن جبهة التحير الوطني حسب جيلبرت مينيي من الاحتفاظ بالتعددية في صفوفها عندما انتقلت من حركة تقودها نخبة ثورية صغيرة إلى جبهة مقاومة عريضة , لأن عملية اكتساب الطابع الشمولي (الوحدوي) تم إنجازها بفعل الإخضاع القسري والقوة . وقد تسبب ذلك في اندفاع قادتها إلى مواجهة خصومهم ومعارضيهم من المعتدلين (السياسيين) والثوريين(المصاليين) على حد سواء. أنظر :
Gilbert Meynier , « le PPA-MTLD et le FLN-ALN étude comparée »,**op.cit**, pp87-89.

النظر إليها بأنا كانت الخطوة الأولى لبداية اللعبة الانتهازية التي كانت تسعى إلى تحريف مسار الثورة[1]. ويجادل محمد بوضياف على غير وجه حق بأن مؤتمر الصومام على الرغم من انه اشتمل على جوانب ايجابية جدا من الناحية التنظيمية ،إلا أنه كان بداية تحول جبهة التحرير من حركة موحدة إلى خليط هجين في صورة تحالف لم يتحرر فيه قدماء السياسيين من انتماءاتم[2]، ويقفز على حقيقة أن دور هؤلاء أصبح ثانويا بعد سنة واحدة فقط من مؤتمر الصومام.

إن الوضعية التي وجد عبان رمضان نفسه فيها في الفترة التي تمتد من خريف 1955 إلى صيف 1957 ، سمحت له بالارتقاء إلى هرم قيادة الثورة ، وكان بذلك أول من يحقق مثل ذلك من بين جميع عناصر النخبة الثورية الذين لم يكونوا من المؤسسين أو من القادة النوفمبريين ، وهو ما كان يشكل موضع امتعاض شديد عند مجموعة من أعضاء لجنة ال22 وعند عدد من التاريخيين . وزاد انفتاحه على المركزيين وعلى العلماء وجماعة فرحات عباس و معهم زمرة من اليساريين الجزائريين في انتقال مشاعر الامتعاض إلى المناوئة والخصام.

كان عبان في نظر بعض أنصاره وفي تصور عدد من المؤرخين الفرنسيين يحاول التأسيس لأولوية شرعية الممارسة الفعلية على شرعية السبق التاريخي في قيادة الثورة ، فقد كان يصرح أن الثورة هي ملك للشعب الذي يقاتل وليست ملكية لجماعة دون غيرها ، وكان يسعى حسب محمد البجاوي إلى تثبيت السلطة الشرعية على رأس الثورة في مكان السلطة التي فرضت بحكم الأمر الواقع أو بالأقدمية[3]، ولكن هذه التصور تم تفسيره من طرف منافسيه بأنه كان يعني تجاوز "النخبة المفجرة للثورة" في القيادة ،وهذا ما كان سببا في اصطدامه بـ ə بلة و حليفه محساس في أعقاب مؤتمر الصومام ثم بالقادة الميدانيين في أول دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة بعد ذلك بسنة كاملة .

إن انفتاح عبان رمضان على نخب الحركة الوطنية مع منتصف عام 1955 و الذي تكرس فعليا في عام 1956 لم يكن وليد نوايا انقلابية على التوجه الثوري كما يزعم خصومه لأنه كان

---

(1) على الرغم من وجود مؤسسين اثنين لجبهة التحرير الوطني في صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى, إلا أن علي كافي كتب قائلا :" كرس تيار السياسيين الذين جاء بهم مؤتمر الصومام إلى قيادة الثورة هدفه الأول من أجل القضاء على الثوريين الحقيقيين وعل التحرير الوطني , وكانت بعض المبادئ السياسية التي شرعوها سبة في حق الإرث النضالي " . أنظر : كافي , **مذكرات** , ص103-104 .

(2) عبر بوضياف عن هذا الموقف من مؤتمر الصومام في تصريح أدلى به لجريدة لوموند بعد أشهر قليلة من الاستقلال , كما أعلن فيه أن جبهة التحرير الوطني انتهت (ماتت) في جويلية 1962 , وهو ما يكشف أنه كان يتحفظ على الصورة التي أصبحت عليها بعد عام 1956 , وتلك التي آلت إليها في صيف عام 1962 على حد سواء . أنظر . **LE MONDE**, le 02 novembre 1962 , p04

(3) Mohamed Lebjaoui , **vérités sur la révolution Algérienne** , p163 .

من أكثر القادة حرصا على إبقاء تفرد جبهة التحرير الوطني في الساحة السياسية الجزائرية، و لكن يمكن ترجيح أن المرامي الشخصية عند عبان في تبوأ قيادة الثورة بعد إزاحة أهم مجموعة قيادية على رأسها (التاريخيين) كانت من أهم المحركات الرئيسية لذلك المسعى[1]ويمكن أن نحاجج على هذا بالإشارة إلى أن جهوده في بعث جبهة التحرير بعد ما انخسفت في الفترة التي أعقبت الانطلاقة ، وفي هندسة العملية التي تمكنت من خلالها جبهة التحرير من احتواء كل نخب الطبقة السياسية التقليدية مقابل مواقع رمزية في هيئات قيادة الثورة ابتداء من خريف عام 1956 .كانت قاعدة ارتكاز هامة بالنسبة له في تدعيم موقعه كقائد أعلى على العسكريين والسياسيين معا ، لأن الإمعان في موقف عبان رمضان من بقية نخب الحركة الوطنية ، يسمح باكتشاف أنه لم يكن يتناقض مع ما مواقف خصومه الحريصة على إبعاد هؤلاء عن مواقع القيادة العليا في أغلب الأحيان ، لأنه لم يكن يؤمن من الناحية العملية بأحقية تلك النخب في المشاركة الفعلية في القيادة التنفيذية للثورة ، ويمكن القول أن علاقته بالعلماء وفرحات عباس كانت ذات دوافع ميكيافلية بالنسبة إليه أكثر مما كانت تعبر عن الانسجام والتوافق معهم ، كما أن تأثره بمجموعة صغيرة من اليساريين الجزائريين لم يستمر طويلا ولم يتحول إلى قضية خلافية مع بقية قادة الثورة.

و لكن في المقابل كان عبان رمضان يرى في المركزيين نخبة سياسية متميزة تتمتع بالتجربة الطويلة وبالكفاءة ، و ظهر جليا أن رهانه الحقيقي في إعادة تنظيم صفوف الثورة وفي تشكيل هيئات قيادية لها كان يرتكز على الاستعانة بتلك النخبة التي كان أفرادها في الفترة السابقة للانطلاقة يمثلون أبرز إطارات التيار الاستقلالي المعارض للزعامة الكاريزمية لمصالي الحاج .

إلا أن جميع خطوات عبان رمضان التي كانت تدف إلى تثبيت مواقع المركزيين السابقين في مختلف مواقع قيادة الثورة في الداخل والخارج جوبت بالاحتجاج من طرف خصومه الذين تحولوا إلى ما يشبه " الحرس الثوري " . و كان أول احتجاج معلن ل∂ بلة و خيضر على عبان رمضان في أفريل 1956 ، عندما انتفضا على إرسال عبان للدكتور الأمين دباغين لتولي قيادة

---

[1] إن ما أشار إليه على كافي بصورة عابرة ومبهمة بأن عبان رمضان "قتل لأنه كان يشتغل لنفسه" , لا يمكن استيعابها دون الإشارة إلى أنه كان يقوم بلعبة سياسية بالغة الذكاء والخطورة , وتتمثل أبرز مؤشراتها في مناوراته التي رمى من ورائها إزاحة كل المنافسين المحتملين بخطوات مرحلية دقيقة فقد كان ينصح أعضاء الوفد الخارجي بعدم الإعلان عن أسماء المركزيين في صفوفهم بذريعة أن الشعب الجزائري كان ضد كل ما يذكره بهم , في الوقت الذي كان هو يحيط نفسه بأبرز عناصرهم في العاصمة , وكان يدعو أعضاء الوفد إلى تصفية ومحاصرة القادة المصاليين واحتواء العلماء ومجموعة فرحات عباس بكل الطرق ,وبعد ذلك تحول إلى إخضاع ثم تهميش الوفد الخارجي في قيادة الثورة , وإلى تجاهل دور عدد من القادة الميدانيين في الداخل بعد مؤتمر الصومام . أنظر : علي كافي , **مذكرات** , ص123 . وأيضا :
Belhocine , **op.cit** , p 108 et p 93 .

الوفد الخارجي في القاهرة ، ولم يستطع هذا الأخير السيطرة على الوضع هناك واستمر الوفد منقسما إلى جناحين إلى ما بعد حادثة القرصنة الجوية الشهيرة في أكتوبر 1956 ، واصطدم عبان ببوضياف عندما بدأ في محاولة إخضاع فدرالية فرنسا لسلطة القيادة المركزية للثورة في الجزائر ، ولم يحسم الوضع هناك حتى نهاية عام 1956 لأن أنصار بوضياف وعلى رأسهم مراد طربوê الذي عينه بوضياف نفسه في نهاية عام 1955 على رأس المكتب الفدرالي في فرنسا، رأوا أن إرسال عبان لصا1 الونشي(المركزي) لتولي قيادة فدرالية فرنسا كان بهدف إخضاعها وإضعاف النفوذ العريض الذي كان يتمتع به بوضياف باعتباره كان صاحب المبادرة بوضع اللمسات التنظيمية الأولى لها بعد انطلاقة الثورة .

ثم جاء تعيين كل من بن خدة ودحلب في صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى التي أبعد عناصر الوفد الخارجي من عضويتها ليشكل منعطفا خطيرا في العلاقة بين القيادة التنفيذية للثورة مع بن بلة الذي نجح أنصاره بعد اعتقاله في حشد جبهة عريضة من القادة الميدانيين المعارضين لمقررات الصومام ، وللهيئات السياسية التي تم تشكيلها .

إن الشرارات الأولى في الخلافات التي أثارتا سياسة عبان رمضان مع بقية قادة الثورة المعارضين لها ، كانت تتفجر عند كل خطوة كان يقوم فيها بتعيين أحد المركزيين السابقين في مواقع بعض القادة التاريخيين ، وأيضا عندما كان يعطي لهم الأولوية على حساب قدماء المنظمة الخاصة من أعضاء لجنة ال22 . لأن السواد الأعظم من هؤلاء أصبح يرى في أعقاب مؤتمر الصومام أن مقاليد الثورة أصبحت بأيدي غير أمينة و بأنا كانت على شفا حفرة من الوقوع في شراك التوجهات " الإعتدالية والإصلاحية " التي كانت تنحو نحو الحلول السياسية الانزامية أمام الاستعمار .

6-6-3 التأسيس لRفصاء انطلاقا من مبدأ أولوية الشرعية الثورية في القيادة :

لقد وفرت أجواء تلك الخلافات مناخا خصبا لاشتداد الhعة اليعقوبية عند القادة الميدانيين الذين التحقوا فيما بعد بصفوف لجنة التنسيق والتنفيذ وبالتشكيلة الفعلية الأولى للمجلس الوطني للثورة ، وسرعان ما أدى خروج القيادة التنفيذية من التراب الوطني في ربيع 1957 إلى حدوث أول انقلاب على تلك القيادة في أول اجتماع للهيئة التشريعية للثورة في 20-28 أوت1957 بالقاهرة .

إن العديد من المؤرخين يذهبون إلى أن ذلك الاجتماع كان انقلابا على قرارات مؤتمر الصومام ،وقد يبدو هذا صحيحا من ناحية إلغاء بعض المبادئ التنظيمية التي كانت تتحدد من خلالها أولويات النشاط الثوري وطبيعة العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية للثورة ، ولكنه في الحقيقة كان انقلابا على العناصر التي لم تكن تنتمي إلى المجموعة المؤسسة لجبهة وجيش التحرير الوطني عند الانطلاقة، لأن أهم ما تمخض عنه هو إضعاف عبان رمضان بإزاحة رفيقيه بن خدة ودحلب من القيادة التنفيذية للثورة، وبتهميش دوره فيها فيما بعد[1].

كما أن هذا الاجتماع في جوهره كان جولة جديدة من جولات التنافس حول القيادة نجحت من خلاله العناصر السباقة إلى إشعال فتيل العمل المسلح في استعادة سيطرتها على مقاليد الثورة بعدما استشعرت خطورة الموقف الذي كان يهدد بجعل القادة الميدانيين الذين يعرفون خطأ " بالعسكريين" في الكثير من الكتابات التاريخية في تراتبية تضعهم خلف " تجمع الأدمغة " الذي كان يقوده عبان رمضان والذي كان يضم مجموعة من السياسيين المحترفين القدماء ، وعلى رأسهم العناصر التي كانت تتبوأ مقاعد قيادية في التيار الاستقلالي قبل الانطلاقة .

ويمكن تأييد الفكرة التي تذهب إلى أن ما تم حقيقة خلال اجتماع أوت 1957 لم يكن انقلابا كليا على مقررات الصومام ، لأن معظم ما جادت به تلك المقررات في الجوانب التشريعية و التنظيمية الهامة تمت صيانتها فيما بعد، وهذا ما يوضح أن ذلك الانقلاب كان جزئيا لأنه شهد إزاحة جزءا من القيادة الثورية التي كان عناصرها يعدون كدخلاء انتهازيين في أعين البقية ، وتم أيضا الانقلاب على المبادئ التنظيمية التي كانت تفسر من طرف القادة الميدانيين بأنها "حصان طروادة" الذي استخدمته العناصر " الإصلاحية" لاختراق قيادة الثورة والسعي نحو الانفراد بها .

إن النزعة اليعقوبية عند النخبة الثورية المفجرة للعمل المسلح كانت محركا أساسيا في عملية إبعاد النخبة السياسية الثورية التي قادت الثورة في سنتي 1955-1957 ، ولكنها لم تكن تتعارض في جوهرها مع القبول بمشاركة عناصر من بقية تيارات الحركة الوطنية في صفوف الثورة طالما بقيت تلك العناصر بعيدة عن مواقع القيادة الفعلية[2]و قد كشف تطور الثورة بعد تصفية

---

[1]Saad Dahlab , **pour l indépendance de l'Algérie** , p85 ;Mammeri, **op.cit** ,p284 .

[2] حسب مينيي لم يؤد تهميش دور السياسيين في قيادة الثورة إلى تغييبهم كلية ," لأن ذلك لم يمنعهم من القيام بدور متميز انطلاقا من أنهم شكلوا " ملح الأرض" (عنصرا أساسيا) في صفوف جبهة التحرير الوطني , وكانوا علامة بارزة على توفرها على كفاءات كثيرة في التنظيم والتشريع والتفاوض والدبلوماسية" . ويمكن تأييد هذا الطرح مع الإشارة إلى أن ذلك الدور كان يبدو بهذه الصورة عندما كان الأمر لا يتعلق بالصراع حول القيادة , وكان يأفل كثيرا عندما كان الأمر كذلك , وقد عبر سعد دحلب عن هذه المفارقة بقوله : " كان كريم بلقاسم يتزعم

عبان رمضان على استمرار لجوء القادة الميدانيين إلى الاستعانة بذات العناصر التي تم تجريمه بسببها[1]. فقد تمت ترقية عبد الحميد مهري إلى جانب فرحات عباس والأمين دباغين في عضوية لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية ، وأصبح دحلب وبن خدة وزيرين في التشكيلة الأولى الحكومة المؤقتة قبل أن يعين هذا الأخير على رأس تشكيلتها الثالثة في السنتين الأخيرتين من الثورة .

وتم تعيين مجموعة من كبيرة من المركزيين والعلماء والبيانيين في مواقع متقدمة على بعض القادة العسكريين الذين كانوا من مفجري الثورة في عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي الوزارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج[2]، كما استطاعت عناصر كثيرة من المثقفين الجزائريين أن تجد لها مواقع هامة في دواوين الحكومة المؤقتة وحتى في صفوف المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

إن نجاح القادة الميدانيين في إزاحة عبان رمضان الذي تصفه الكتابات الفرنسية بلقب " روبسبيير الثورة الجزائرية" بسهولة على الرغم من أنه تمكن من أن يتحول إلى أحد أبرز القادة الثوريين الراديكاليين في أسلوبه في التعامل مع خصوم جبهة التحرير من المصاليين و مع المناهضين للهيئة التنفيذية التي أقرها مؤتمر الصومام ، لا يمكن تفسيره إلا بأن عبان كان ضحية لعناصر أكثر " يعقوبية " منه ، ونقصد بذلك القادة الميدانيين الذين كانوا يتقاطعون فيما بينهم على الرغم من كل خلافاتهم الداخلية حول الحرص على صيانة وتكريس مبدأ أحقية وأولوية المؤسسين لجبهة التحرير الوطني وقادة ذراعها العسكري الأوائل في قيادة الثورة .

إن القول بأن عبان رمضان هو أول من اكتشف نزوع التاريخيين وقدماء المنظمة الخاصة الذين فجروا الثورة التحريرية إلى احتكار قيادتها ، وإلى تحديد دور المجموعات التي التحقت بها في مهام بعيدة عن المشاركة في اتخاذ القرارات الهامة ، قد يكون مدعاة للجدل ، ولكنه كان أول من

المطالبين بعزلنا (دحلب/بن خدة) من لجنة التنسيق في عام 1957 , ثم أصبح يلح على رفاقه العقداء بقبولنا كمساعدين له في الحكومة المؤقتة الثانية " (كريم اتخذ دحلب نائبا له في وزارة الخارجية) . أنظر:

Meynier , « le PPA-MTLD et le FLN-ALN…. » ,**op.cit** , p110 ;Dahlab , **mission accomplie** , p128 .

(1) Harbi **, mirage et réalité** , p201.

(2) ما يثبت أن الخلاف حول ارتقاء السياسيين في صفوف قيادة الثورة كان مجرد مناورة للتنافس حول مواقع القيادة العليا , هو لجوء القادة العسكريين إلى تعيين بن خدة ودحلب ابتداء من النصف الثاني لعام 1959 إلى جانبهم وإلى جانب التاريخيين المعتقلين في فرنسا في قائمة ذات أولوية في العضوية داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية . كما يمكن التدليل على هذا بالإشارة إلى أن القادة العسكريين (العقداء العشرة) صوتوا لصالح التحاق كل من فرحات عباس والشيخ خير الدين وامحمد يزيد وعبد الحميد مهري ومصطفى الأشرف (على الرغم من تواجد هذا الأخير آنذاك في مستشفى للأمراض العقلية) على حساب مرشحين ينتمون إلى النوفمبريين مثل الحاج بن علا وإلى العسكريين مثل العقيد محمود شريف والرائد إبراهيم مزهودي والرائد مولود إيدير. أنظر: **محاضر جلسات03 و06 نوفمبر 1959 في اجتماع العقداء العشرة (أوت- ديسمبر1959)** .

تجرأ على القيام بمحاولة إعادة تشكيل جبهة التحرير الوطني بصورة مغايرة ،وعندما لم ينجح في أن يتخلص هو أيضا من الـ...وع إلى إقصائهم بمبررات ابتعادهم عن ميدان المعركة حينا ، و بقصورهم وضعف مؤهلاتهم حينا آخر .

اصطدم بتحالف عريض لهم قام بتدبير مكيدة له انتهت باغتياله بصورة غامضة جعلت أغلب الذين كان وراء ارتقائهم يلتزمون الصمت أمام تزايد سلطة ونفوذ القادة العسكريين الذين أطاحوا به في نهاية عام 1957 ، ولم تعد أصواتهم تنبعث بالاحتجاج والنقد إلا في المناسبات التي كانت تتفجر فيها أزمات داخلية كبيرة داخل قيادة الثورة في الخارج .

فقد أعلن أحمد فرنسيس في أعقاب الأزمة التي أثارتها " قضية علاوة عميرة " في فيفري 1959 أن الحكومة المؤقتة كانت تضم وزراء فوق العادة هم العقداء ، الذين أصبحوا يشكلون " مكتبا ثانيا " [(1)]وهو ما يعني أنه شبه طريقة عمل الباءات بأسلوب عمل الأجهزة الخاصة الفرنسية تجاه الثورة، كما يمكن أن نفسرها بأنها كانت تلميحا ضمنيا إلى الطريقة التي فضل بوصوف استخدامها لإسكات انتقادات علاوة عميرة ، وإلى انقسام الجهاز التنفيذي للثورة إلى سلطة فعلية محصورة في مجموعة صغيرة من القادة (الباءات الثلاثة) ، وسلطة شكلية كواجهة فقط تعطي انطباعا وهميا بتمثيل بقية التيارات السياسية الجزائرية .

كما احتج كل من عبد الحميد مهري و الأمين دباغين على التجاوزات التي كان يرتكبها القادة العسكريين داخل الحكومة المؤقتة وفي اجتماعات العقداء الذين لم يكتفوا بتسوية الأزمة التي استدعاهم فرحات عباس إلى إيجاد حلول لها ، وإنما قاموا بإحداث تغييرات عميقة الأثر وبعيدة المدى في مختلف المجالات التي كانت تتعلق بحاضر ومستقبل الثورة آنذاك[(2)].

حتى أن عبد الحميد مهري ذهب إلى التصريح في الاجتماع الثاني المجلس الوطني للثورة الجزائرية (17 ديسمبر 1959- 18 جانفي 1960) إلى أن :" العسكريين هم الذين يخططون

[(1)] حميد عبد القادر , **المرجع السابق** ,ص190-191

[(2)] حاول علي كافي آخر العقداء العشرة على قيد الحياة , في مذكراته التورية على حقيقة وحجم الدور الذي لعبه اجتماع العقداء العشرة , عندما زعم أنه كان مجرد لجنة تحضيرية لعقد الدورة الثانية لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية , ولكن التدقيق في القرارات التي تم اتخاذها يسمح بالقول أن العقداء تحولوا إلى قيادة عليا وفعلية وضعت مصير ومستقبل الثورة بين كفيها عندما مارست صلاحيات واسعة جدا تتجاوز صلاحيات المجتمعين الذين عجزوا فقط في الحسم في تعيين قيادة سياسية عليا لجبهة التحرير الوطني (مكتب سياسي أو زعامة فردية) , بينما أحدثوا تغييرات جوهرية في تركيبة الهيئة التشريعية للثورة عندما أزاحوا عناصر عديدة وجاءوا بعناصر جديدة , كما عدلوا تركيبة مجالس ولايات الداخل وأعادوا تعيين جميع قادتها , ثم اتخذوا قرارات هامة في الجوانب التشريعية والتنظيمية وحددوا سلفا برنامج عمل المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في طرابلس في الفترة 16 ديسمبر1959-18 جانفي1960 .

ويقررون في غيابنا ، ثم يأمروننا بالتنفيذ " [1]ورفض الأمين دباغين الذي أعلن استقالته من الحكومة المؤقتة التي اعتبر أنها ماتت في فيفري 1959 حضور ذلك الاجتماع ، و اكتفى بإرسال تقرير عن نشاط وزارة الخارجية خلال الفترة التي أشرف فيها عليها تمت قراءته في جلسة 05 جانفي 1960 ، فكان موقفه هذا أحد الأسباب التي أدت إلى إبعاده من التشكيلة لثانية للحكومة المؤقتة إلى جانب كل من توفيق المدني وبن خدة الذي ذهب ضحية إصراره على فكرة دخول قيادة الثورة إلى التراب الوطني ،و محمود الشريف الذي وقف من رفاقه العسكريين نفس الموقف الذي كان عليه العقيد أوعمران في جويلية 1958 ، فقد امتنع محمود الشريف عن حضور الجلسات الأولى لهذا الاجتماع ، وفي جلسة 08 جانفي 1960 قام بعرض تقرير وزارة التسليح والتموين ، و استغل فرصة إلقائه لتوجيه انتقادات شديدة اللهجة للباءات الثلاثة تضمنت اتهامهم بالمحاباة والمحسوبية والجهوية وبالسعي نحو الزعامة وبالتسيب والإسراف[2]

4-شواهد تاريخية صريحة على تطور النزعة اليعقوبية :

تقدم لنا محاضر جلسات اجتماع العقداء العشرة الذي يعد من الاجتماعات الحاسمة والهامة لقيادة الثورة مادة تاريخية ثرية إلى حد كبير بالمعطيات التي تكشف بصورة جلية اشتداد النزوع نحو إقصاء النخب الوطنية من دوائر القيادة العليا للثورة ، ولم يكن ذلك النزوع حكرا على الباءات الثلاثة وإنما ظهر أيضا عند عدد أخر من العقداء بصورة عامة ، و المثير في تلك المحاضر أنها أشارت على لسان كل من بن طوبال وكريم بلقاسم وبوصوف في عدة مرات إلى أنهم لجئوا إلى العمل خارج هيئات الثورة (لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة) من أجل الإطاحة بالسياسيين من القيادة العليا ومن أجل حصر دور هؤلاء فيما بعد في مهام ثانوية وشكلية [3].

---

[1] لزهر بديدة , **التطور التنظيمي والسياسي للثورة الجزائرية 1957-1960** , ص102

[2] أبعد العقداء العشرة محمود الشريف من عضوية (م,و,ث,ج) ثم أبعدته الدورة الثانية لذلك المجلس من عضوية(ح,م,ج,ج) , وقد تزامن ذلك مع عودة العقيد أوعمران إلى عضوية ذلك المجلس بعدما تم تهميشه في صيف 1958 وإبعاده عن عضوية الحكومة المؤقتة الأولى , وكما كان تقرير08 جويلية 1958 سببا في إبعاد الثاني كان تقرير الشريف الذي عرضه في جلسة 08 جانفي 1960 سببا في إبعاده لأنه تضمن انتقادات شديدة اللهجة للباءات الثلاثة (الاستبداد والتسيب المالي) , وقد أورد محمود الشريف أيضا في تقريره معطيات هامة حول كميات السلاح والذخيرة التي تمت مصادرتها من طرف السلطات التونسية للمزيد حول هذا التقرير .أنظر:
C.N.R.A (séssion de Tripoli 1959-1960) , les A.N.A , microfiche :C006.

[3] دعا كريم بلقاسم في **جلسة 13 أكتوبر 1959** إلى حصر القيادة بيد الثوريين دون غيرهم , وأبدى رفضه لتعيين القدماء(السياسيين) في الجهاز التنفيذي , وذهب إلى حد وصف ذلك بالخيانة, وذهب بوصوف إلى المطالبة بحصر عضوية لجنة التنفيذ والمجلس الوطني للثورة لصالح العناصر الثورية , وأيدهما محمدي السعيد في ذلك عندما طالب بدوره إسناد القيادة للذين قدموا التضحيات في الجبل

كما تضمنت بعض المحاضر تصريحات مباشرة تدعو إلى ضرورة مراعاة "الشرعية الثورية والتاريخية" كأحد الثوابت الأساسية عند المبادرة بإعادة هيكلة هيئات الثورة [1]ويعد كريم بلقاسم صاحب الصوت الأكثر إلحاحا في اجتماع المائة وثلاثين يوما[2]، ولم يكن حرص كريم على إبداء مواقفه الرافضة لأي تنازلات لصالح بقية النخب جديدا في صيف وخريف 1959 ، لأنه كان شبيها بتلك التي أعلنها في اجتماع القاهرة في أوت 1957 وحتى تلك التي كشف من خلالها عن طموحاته الشخصية لتولي قيادة الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958 .

وقد استمر كريم بلقاسم في الدفاع عن أولوية العناصر الثورية الرائدة في قيادة جبهة التحرير حتى جوان 1962 ، عندما ألح على ضرورة إسناد قيادة المكتب السياسي الذي أقترح كقيادة سياسية عليا لجبهة التحرير الوطني المقبلة على تولي السلطة إلى مجموعة من القادة الذين كانوا يتقاطعون فيما بينهم في الانتماء إلى كل من مجموعة ال22 ولجنة ال9 [3]و كان الهدف من وراء ذلك الاقتراح هو الحرص على حصر السلطة السياسية العليا في الحزب-الدولة(جبهة التحرير) في أيدي كل من بوصوف وبن طوبال وكريم نفسه إلى جانب التاريخيين الخمسة الذين أفرج عنهم غداة الإعلان عن وقف إطلاق النار .

و لكن كريم بلقاسم لم يكن اليعقوبي الوحيد بين رفاقه ، وإن كان من أبرز الذين كانوا يجهرون في العلن بما كان يفكر به الآخرون سرا ، و حتى من الذين أصبحوا يختلفون معه في نهاية حرب التحرير مثل بن بلة الذي كان طيلة المراحل الأولى يستميت في الذود عن مبدأ إبقاء قيادة جبهة التحرير الوطني والثورة بشكل عام في يد مؤسسيها الذين بعثوا فيها الحياة في نوفمبر 1954 . وبقي كذلك حتى من داخل السجن ، يدعو الباءات الثلاثة إلى مواصلة عملية تطهير

---

(1) في **جلسة 15 أكتوبر 1959** اتفق العقداء العشرة على مبدأ إسناد القيادة التنفيذية إلى عناصر " نظيفة وأمينة " . وهذا ما يعني أنهم كانوا ينظرون إلى بعض العناصر المحيط بهم بأنها كانت " ملطخة ومشبوهة" دون أن يعلنوا عن أسمائهم صراحة , ولكن يمكن أن نخلص إلى أن التلميح كان يعني السياسيين على اختلاف مشاربهم .

(2) ذهبنا إلى تقدير مدة هذا الاجتماع ب130 يوم انطلاقا من المعطيات المفصلة(المحاضر الكاملة للجلسات) التي أشارت إليها دراسة الدكتور حباسي الشاوش حول موضوع اجتماع العقداء العشرة , والتي نشرها في جزأين في مجلة " إنسانيات" . ويجدر توضيح أن الكثير من الكتابات بما فيها مذكرات علي كافي لم تقدم تحديدا دقيقا لمدة انعقاد هذا الاجتماع فقد قدره محمد حربي ب110 يوم , وكافي ب94 يوم وسليمان الشيخ ب90 يوم . أنظر : كافي **مذكرات** , ص 211 ؛ سليمان الشيخ , **المرجع السابق** , ص405 . وأنظر أيضا :
Harbi , **mirage et réalité** , p249

(3) ضمت القائمة التي اقترح كريم بلقاسم ترشيحها لتتحول إلى مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني في مؤتمر طرابلس في ماي/ جوان 1962 , الباءات الثلاثة إلى جانب التاريخيين الخمسة , مركزي واحد (دحلب) . وهذا ما يكشف أنه استمر في فكرته الداعية إلى حصر القيادة عشية الاستقلال في العناصر التي فجرت الثورة دون غيرها . أنظر :
Harbi , **mirage et réalité** , p341 .

صفوف قيادة الثورة ، وتكشف رسالة له قام بتوجيهها إلى هؤلاء في 28 أفريل 1958 أنه استمر بعد عامين من اعتقاله يحمل حقدا دفينا تجاه مجموعة من العناصر التي كان يعتبرها دخيلة على النخبة التي كانت وراء تفجير الثورة.

ولم يكن الأمر يتعلق في تلك الرسالة بعبان رمضان فقط ، وإنما جاء فيها تحريض وتعريض بكل من الأمين دباغين الذي وصفه بأنه شخصية تمثل خطورة شديدة بسبب طموحه الجارف نحو الزعامة ، وذو طباع تجعل منه رجل دسائس ومؤامرات بالفطرة ، و استغرب وجوده في القيادة قبل أن يلمح لهم بإبعاده . ثم وصف أحمد بومنجل بأنه شخص غير شريف وغير محبب ، وبأنه اسمه فقط يكفي لتلطيخ الثورة ، ونصحهم بالعودة إلى ماضيه السياسي من اجل التأكد من عدم إخلاصه .[1]

6-6-5 فشل الجماعة اليعقوبية في منع انشقاق القيادة الثورية :

إن الجماعة اليعقوبية عند أغلب القادة المؤسسين لجبهة جيش التحرير الوطني أدت إلى إبعاد عناصر النخب السياسية التقليدية في الحركة الوطنية عن تولي زمام القيادة الفعلية خلال الثورة و كانت مبررا لإقصائها واحتوائها في مرحلة الاستقلال ، ولكنها لم تكن في جوهرها تعبر سوى عن تحالف ظرفي سرعان ما تفكك عندما ظهرت الرهانات الحقيقة حول السلطة في صيف عام 1962 .

لقد كانت الجماعة اليعقوبية تبدو كإجراء وقائي لتحصين الثورة من الانحراف نحو القبول بتسويات على شاكلة الصيغ الشهيرة ب" الاستقلال في إطار التكامل مع الدولة الاستعمارية " ، وكانت وفق ذلك الطرح تجعل من النخبة الثورية الرائدة مجموعة شبيهة بالحرس الثوري الذي يستميت دفاعا عن التوجهات الأصيلة ، ولكن هذه الجماعة ظهرت بوجه آخر عند نهاية حرب التحرير لأنها تحولت إلى مبدأ يحاول تبرير احتكار السلطة انطلاقا من دور تلك النخبة في قيادة الثورة ، وعندما احتدم الصراع حول الزعامة تراجعت هذه الجماعة أمام انبعاث روح جديدة

[1] من أجل فهم الخلفيات الحقيقية لهذه الأوصاف في رسالة بن بلة , يجب استحضار الخلاف الذي جمعه مع الأمين دباغين حول قيادة الوفد الخارجي (سبتمبر 1955- أكتوبر1956) , والدور الذي لعبه أحمد بومنجل بالقرب من عبان رمضان في العاصمة (جوان1955-مارس 1957) , ويمكن التدليل على الذاتية والميكيافلية عند بن بلة بالإشارة إلى أن من وصفه " بالشخص غير الشريف صاحب الاسم الذي يكفي لتلطيخ صورة الثورة " هو نفسه الذي أصبح خلال صيف 1962 الناطق الرسمي باسم جماعة تلمسان أو ما يعرف بتحالف بن بلة هيئة الأركان العامة الذي اغتصب السلطة الوطنية عند الاستقلال بالمؤامرات وسفك الدماء . أنظر النص الكامل لهذه الرسالة في :

. Harbi , **les Archives de la révolution Algérienne** , pp183-188 .

تفضل التحالفات الهجينة التي توصل عناصرها إلى السلطة على الانتماء إلى المجموعة التاريخية التي فقدت الكثير من بريقها بسبب الأخطاء الكثيرة التي وقع فيها عناصرها .

ويقدم لنا المآل الذي انتهت إليه صفوف هذه النخبة في العشرية الأولى التي أعقبت نهاية الثورة التحريرية حججا كثيرة على التآكل التدريجي الذي تعرضت إليه تلك النخبة بعد صائفة 1962 ، فقد أدى التنافس المستمر على السلطة في منعطفين تاريخيين بارزين هما انقلاب جوان 1965 و محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 1967 اللذين يمكن أن نعتبرهما النفسين الأخيرين للعناصر التي كانت تعتقد أن صناع الثورة هم الأولى لقيادة الدولة ،إلى إزاحة أغلب العناصر التي كانت تنتمي[1] إلى مؤسسي جبهة وجيش التحرير الوطني من المشاركة في إدارة وقيادة الدولة المستقلة

ويمكن القول بأن "النخبة الثورية والتاريخية" أصبحت بعد الاستقلال ضحية لنزعتها اليعقوبية التي انقلبت عليها عندما فشلت في تحويل فكرة (شعار في الواقع) القيادة الجماعية إلى مبدأ عملي لتقاسم السلطة في الدولة المستقلة، لأن التحالفات الأخيرة لتلك النخبة مزقتها وأضعفتها لصالح قادة جيش الحدود ، الذين نجحوا بعد فترة قصيرة من وضعها على الهامش في وضع شبيه بما بذلك الذي آلت إليه النخبة الاستقلالية (المصاليين) ونخب التيارات الوطنية (المركزيين والعلماء وجماعة فرحات عباس) خلال حرب التحرير وما بعدها .

7-6/- حركات التمرد العسكرية على قيادة الثورة :

إن ما يقصد بحركات التمرد العسكرية على قيادة الثورة هو جملة الأزمات التي أثارتها التطورات السلبية في العلاقة بين عدد من القادة السياسيين والعسكريين مع مجموعة من الضباط الذين كانوا يحتلون مواقع قيادية في مجالس الولايات وعلى رأس المناطق و في قيادة وحدات من

---

(1) في 16 أفريل 1963 استقال محمد خيضر من المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني , ولم يبق في الهيئات العليا للدولة من مؤسسي تلك الجبهة سوى أحمد بن بلة , وابتداء من 19 جوان 1965 لم يعد في الحكومة وفي مجلس الثورة إلا مجموعة قليلة لا تتجاوز أصابع اليد من قادة الولايات التاريخية ومن ضباط جيش التحرير الوطني , وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة للطاهر الزبيري في عام 1967 , تم إبعاد تلك المجموعة بدورها من الإشراف على قيادة الجيش الشعبي الوطني ومن الأجهزة السياسية التنفيذية التي أسندت بصورة شبه مطلقة إلى ضباط وإطارات جيش الحدود . أنظر :

Abdelkader Yefsah , « L’Armée et l’état en Algérie de 1962 a1992 » , IN **revue des études sur le monde musulman et la méditerranée (REMMM)** , N° 65 ,1992 , ED Edisud , Aix –EN- Provence , pp 77-93

جيش الحدود ، والتي تحولت في معظمها إلى حركات عصيان مسلح معلن ضد الهيئات العليا للثورة .

وعلى الرغم من الأهمية التاريخية لتلك الحركات في مسار الثورة إلى درجة أنه أصبح من الدارج الإشارة إليها بتسمية " القضايا " على منوال "قضية العموري " و"قضية علي þبلي" وقضية الملازمين" و" قضية الضباط الأحرار " وغيرها . إلا أن الكتابات القليلة التي تناولت هذا الموضوع بنوع من التفصيل والتحليل تكاد تكون فرنسية في الغالب ، بينما تفادت معظم الشهادات التاريخية والدراسات الجزائرية الإشارة إلى هذه الحركات التي كانت تمثل سلسلة من الأزمات الخطيرة التي كادت أن تعرض وحدة جيش التحرير الوطني في الداخل وفي الخارج إلى الانشقاق ، كما شكلت تديدا مباشرا للقيادة السياسية للثورة في الخارج في الفترة الممتدة من نماية عام 1958 إلى مطلع عام 1961 .

إن التفصيل في هذه القضايا يأخذ حيزا كبيرا يتسع لدراسة منفصلة قائمة بذاتها لأن هذه الحركات كانت ذات ارتباط وثيق بالأزمات السياسية التي عرفها جيش وجبهة التحرير الوطنيين في السنوات الأخيرة من الثورة ، ولكنه يبدو من اليسير هنا حصر وضبط جملة من الخلفيات والأسباب التي تحكمت في تطور هذه الظاهرة في صفوف جيش التحرير الوطني بدف إبراز وقع وتأثير حركات التمرد العسكرية الداخلية على انسجام وتماسك قيادة الثورة بشقيها السياسي والعسكري من جهة ، وفي الداخل والخارج من جهة أخرى .

ولكن يجب التنبيه إلى أن تلك الحركات على كثرتا نسبيا لم تكن تمثل ظاهرة متجانسة بشكل مطلق على الرغم من تقاطعها في مواجهة القيادة العليا للثورة ، لأنا لم تكن متصلة ببعضها البعض وكانت متباينة كثيرا في أهدافها وتوجهاتا مما لا يسمح بالنظر إليها كمخطط ثوري تجديدي أو كحركة تصحيح ثوري .

و يمكن التدليل على ذلك بأن " قضية العموري " كانت في جوهرها محاولة انقلابية معزولة بينما كانت "قضية الملازمين " في الولاية الخامسة و " قضية الضباط الأحرار " في الولاية الثالثة ذات طابع احتجاجي على بعض القرارات التعسفية للقادة العسكريين . وإلى جانب هذين النموذجين كانت "قضية علي þبلي" عند الحدود الشرقية مع تونس عصيانا مسلحا انتهى إلى الانشقاق التام بسبب تطور الأزمة إلى المواجهة الدموية وتدخل الجيش الاستعماري لتأجيجها، و تحولت "قضية الزوبير" إلى تمرد معلن على قيادة الولاية الخامسة وعلى هيئة الأركان العامة .

إن الأهمية التاريخية لموضوع ظاهرة حركات التمرد العسكرية على قيادة الثورة تكمن في أنها سمحت بكشف جوانب سلبية كثيرة في الأداء السياسي والعسكري للهيئات العليا لجبهة وجيش التحرير الوطني ولعدد من قادة الولايات . من منطلق أن كل تلك الحركات لم تكن بفعل دوافع انشقاقية أو ذات علاقة بمشاريع استعمارية كما كان الحال بالنسبة لقضية "سي صالح " على سبيل المثال ، وإنما ارتكزت على أخطاء تم ارتكابها من طرف قادة الثورة عندما حاولوا تسوية معضلات ميدانية اعترضت النشاط الثوري .

6-7-1 قضية العموري (سبتمبر1958-مارس 1959):

ويمكن توضيح هذا من خلال استعراض قضية العموري في سياق موجز ، فقد تحولت هذه القضية في فترة قصيرة من خلافات داخلية بسيطة داخل هيئة الأركان الشرقية إلى مخطط انقلابي تزعمه عدد من قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة و قيادة جيش الحدود في تونس ، و كانت تلك القضية واحدة من أهم الأزمات التي واجهت الجهاز التنفيذي الجديد للثورة في بداية نشاطه ، ولم تستطع الحكومة المؤقتة القضاء على الخطر الذي أحدق بها إلا بدعم مباشر من الحرس الوطني التونسي الذي ساعدها على اعتقال مدبريه في اللحظات الأخيرة التي سبقت انتقال مجموعة العموري إلى تنفيذ مخططهم .

إن "قضية العموري" التي توصف في الكثير من الكتابات بتسمية " مؤامرة العموري " كانت تستهدف الإطاحة بعدد من القادة البارزين للثورة الذين كانوا يسيطرون على مواقع القيادة الفعلية في صفوف الحكومة المؤقتة[1]. وعلى الرغم من التباين الشديد في الكتابات التاريخية حولها إلا أنه يمكن القول أنها كانت في جوهرها قضية تصفية حسابات بين القادة أكثر منها حركة انشقاق أو عملية موجهة من الخارج كما وصفها القادة الذين استهدفتهم مجموعة العموري بعدما أفشلوا تلك المحاولة وقاموا بتصفية عناصرها الأساسية جسديا واعتقلوا بقيتهم في سجون جيش الحدود في تونس [2]

---

(1) يشير فتحي الذيب إلى أن الهدف من وراء حركة العموري هو الإطاحة بكل من الباءات الثلاثة , لأن العموري ورجاله كانوا يعتبرونهم زمرة مسؤولة عن الانحراف عن توجهات الثورة و عن انتهاج أسلوب إبعاد الوطنيين وممارسة احتكار القيادة , كما كانوا يحملونهم مسؤولية ترقية عناصر ممقوتة مثل كل من محمود الشريف وفرحات عباس والرائد إيدير في مراكز قيادية . أنظر : فتحي الذيب , **المصدر السابق**, ص406-408 .

(2) لمح كل من علي كافي وعبد القادر بن عودة إلى أن جماعة العموري حوكموا بتهمة الخيانة والعمالة لصالح المخابرات المصرية وبالتآمر مع صالح بن يوسف من أجل الانقلاب على بورقيبة , واستندوا في ذلك إلى روايات الذين أشرفوا على إعدام القادة الأربعة الرئيسين لتلك المجموعة ,بينما كشفت الوثيقة المتعلقة بمحاكمة مجموعة العموري(قرار المحكمة العسكرية) والتي نشرها محمد حربي وجيلبرت مينيي

لقد كان التمييز الفاضح في إصدار العقوبات على أعضاء قيادة العمليات العسكرية الشرقية الذين دخلوا في خلافات أعاقت تلك الهيئة من أداء مهامها ، حافزا على تطور مشاعر الامتعاض والسخط عند أعضاء تلك الهيئة من قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية[1]، وأحيت تلك القرارات الزجرية ذكريات أليمة بالنسبة لرجالهم ، وسرعان ما تحول منفى العموري وأحمد نواورة إلى فسحة سمحت لهم بالتخطيط للانقلاب على خصومهم من القاهرة حيث التحق بهم الرائد مصطفى لكحل أحد الضباط القدامى في المنطقة الرابعة[2]. قبل أن ينتقلوا إلى تونس لحشد الجنود والمبادرة باعتقال عدد من وزراء الحكومة المؤقتة الذين كانوا يتهمونهم بالانحراف عن توجهات الثورة وبالتسلط و الجهوية المكشوفة[3]

مؤخرا (2004)أن التهم الموجهة إليهم كانت تتضمن العمل الانشقاقي والمساس بمعنويات جيش التحرير وإفشاء الأسرار وتبديد الأموال والتآمر ضد الثورة عصيان أوامر الحكومة . أنظر :

على كافي ,**مذكرات** ,ص218 ؛ شهادة عمار بن عودة , **مجلة أول نوفمبر** العدد المزدوج 108-109 أكتوبر –نوفمبر 1989 , ص 15 ؛ رابح لونيسي . **المرجع السابق** , ص 30-31 . وأنظر أيضا :

Harbi, **mirage et réalité** , pp 220-223 ; Harbi /Meynier ,**LE FLN : documents et histoire** , pp510-517 .

(1) ذهبت كتابات أخرى إلى ترجيح فكرة أن الأحكام الانتقائية التي صدرت في حق قادة هيئة العمليات العسكرية الشرقية كانت هي السبب الأول في توجه مجموعة العموري للانقلاب على الباءات الثلاثة , أما السبب الثاني فيتعلق بالاحتجاج على تهميش دور قادة الداخل في تشكيل الحكومة المؤقتة مما كشف لهم أن نوايا الباءات وحلفائهم كانت تتجه نحو احتكار القيادة في الخارج . أنظر:

توفيق المدني , **مذكرات** , ج3 , ط2 , الجزائر 1988, ص405 ؛ عبد الحميد عوادي , **القاعدة الشرقية** , ص94 ؛محمد البجاوي , **حقائق حول الثورة الجزائرية** , ص196 ؛ علي العياشي ," لقاء مع العقيد عمارة بوقلاز" , **مجلة أول نوفمبر** عدد212-213 , جانفي- فيفري 1990 , ص22-23 . الطاهر جبلي , **القاعدة الشرقية 1954-1962** , ص170 . محمد العربي الزبيري , **تاريخ الجزائر المعاصرة** , ص141-143

(2) **الرائد مصطفى لكحل** : في آخر مؤلف لمحمد حربي حول الثورة (بالاشتراك مع مينيي) وردت إشارة إلى الاسم الحقيقي لهذا الرائد هو زغداني علي , لكن يجدر توضيح أنه يعرف بتسميات مختلفة في الكتابات التاريخية فهو تارة مصطفي باليسترو نسبة لمدينة الأخضرية أين كان عضو بارزا في كومندو بوزقزة الذي قاده علي خوجة في سنتي 1955-1956 . و تارة أخرى باسم بمصطفي جمعي و ثالثة بالجمعي سعدية . وقد عرف عنه أنه كان في خلاف مع كريم بلقاسم ومع الرائد إيدير في قيادة جيش الحدود , وعندما حاول رجال بوصوف إلقاء القبض عليه التجأ إلى الأمير عبد الكريم الخطابي في القاهرة فطلب هذا الأخير من السلطات المصرية توفير الحماية له , وعندما مر العموري بالقاهرة التقى به هناك و سرعان ما حدث التوافق بينهما في اتهام الحكومة المؤقتة بالانحراف, ثم شرعا في التخطيط للانقلاب عليها . أنظر :

الطاهر سعيداني , **مذكرات** ,ص 193-194 ؛ لخضر بورقعة ,**مذكرات** , 232-233 ؛ شتواح حكيمة , **المبادئ التنظيمية للثورة** , ص81 ؛ الطاهر جبلي , **نفس المرجع**, ص172 . وأنظر أيضا :

Harbi , « le complot Lamouri »,**op.cit** , pp159-162 ; Harbi , **mirage et réalité** pp 226-227 ; Courriere ,**l'heure des colonel**s , pp436-442 ;Albert Paul Lentin , « Condamnés A mort » , IN **Historia** , N° 277 , janvier 1973 , pp1907-1911 ; Harbi/ Meynier , **Le FLN……**, p512.

(3) على النقيض من الكتابات التي ذهبت إلى الإشارة إلى محاكمة مجموعة العموري بتهمة الخيانة لتبرير تصفية قادتها (ثلاثة عقداء ورائد) بتاريخ 16 -03-1959 ,على يد محكمة عسكرية عينها الباءات الثلاثة وترأسها بومدين وعلي منجلي , ذهبت كتابات أخرى إلى أن حركة العموري كانت حركة تصحيح ثوري سعت إلى إعادة تقويم مسار الثورة الذي انحرفت به القيادة الخارجية , وإلى الإشارة بأن تلك القيادة لم تتمكن من مواجهة جماعة العموري إلا باللجوء إلى الاستعانة بالجيش التونسي بعدما تمكنت من إثارة هلع بورقيبة الذي تم إيهامه بأن الحركة موجهة أيضا للانقلاب عليه لأنها من تدبير عبد الناصر و تحضى بتأييد غريمه صالح بن يوسف . أنظر :

2- قضية الملازمين في الولاية الخامسة (صيف1957):

إن حركات التمرد على القيادة لم تكن محصورة في المستويات السياسية والعسكرية العليا للثورة كما هو الحال في قضية العموري، وإنما كانت ظاهرة انطلقت من مستوى قيادة المناطق التابعة للولايا ت في الداخل في أغلب الأحيان ، فقد كان على قادة الولاية الخامسة مواجهة قضيتين داخليتين في سنوات1957-1960 تميزتا بقيام عدد من ضباطها بالتعبير عن احتجاجهم على التمييز في الترقيات وعلى تعسف القادة في إصدار الأحكام بالسجن والإعدام و على عزلة القادة وانشغالهم عن مطالب الضباط والجنود [1]قاد الحركة الأولى المعروفة ب"قضية الملازمين " عبد ا! العرباوي المدعو (سي محمود) الذي كان يحمل رتبة ملازم أول في منطقة الغزوات (المنطقة 2 الولاية 5) ثم انضم إليه بعض رفاقه من الولاية الخامسة إلى جانب ضباط آخرين من الولاية الرابعة الذين كانوا بصدد القيام بمهمات في قواعد جيش الحدود الغربي مثل الملازم بن ميلود و الملازم محمد أعراب بسعود.

ونجحت قيادة الولاية الخامسة التي كان على رأسها بومدين في توظيف مشاركة عناصر من الولاية الرابعة في الالتفاف حول مطالب ضباطها المتمردين عن طريق الإدعاء بأن تلك الحركة كانت مناورة ومؤامرة مدبرة من طرف كريم بلقاسم وبتأييد من صادق دهيليس القائد السابق للولاية الرابعة . و قد تم لها ذلك، لأن بومدين تمكن من التعتيم على المطالب الحقيقة لجماعة العرباوي عندما أقنع لجنة التحقيق التي أرسلتها لجنة التنسيق والتنفيذ إلى المغر ب و قادها بن طوبال برفقة عبد الرزاق شنتوف ، والتي شارك هو فيها كحكم وخصم في الوقت ذاته بالتقرير الذي قدمه لها .[2]

المجاهد (الدكتور) بشير خلدون ,**شهادة حول قضية العموري** , الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام , المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 , الجزائر , 1998 , ص227 ؛ لزهر بديدة , **التطور التنظيمي والسياسي للثورة 1957-1960** , ص88

[1] أشار كل من محمد تقية ومحمد حربي بصورة محتشمة إلى الأساليب القمعية التي كان يمارسها بعض قادة معسكرات جيش الحدود الغربية في حق الجنود وصغار الضباط فيها , وإلى تعرض عناصر ولايات الداخل إلى الاعتقال و"الحجر الصحي" لمدة أشهر في معتقلات معسكري خميسات والعرائش , كما لمحا إلى تنفيذ أحكام بالإعدام دون توضيح المخالفات التي كانت توجه إلى ضحاياها (من بينهم شقيق محمد خميستي وشقيق رابح بيطاط) . أنظر :

Mohamed Teguia , **l'Algérie en guerre** , p 393 ; Harbi **, mirage et réalité** , p307 .

(2) Meynier , **l'histoire intérieure du FLN**, pp406-407 .

لقد أثارت عملية إعدام أحد الضباط (المرشح ƥو) لأنه تجرأ على المطالبة بعزل وتنحية اثنين من الضباط المقربين من بومدين وهما الرائدين قايد أƥد (سليمان) وأƥد مستغانمي(رشيد) ،سخطا شديدا في أوساط مجموعة من رفاقه ، وساندهم في ذلك العقيد لطفي الذي طلب من بومدين إنشاء لجنة تحقيق في القضية ، فتظاهر بومدين بقبول ذلك وأوكل المهمة إلى الرائد رشيد الذي وجد نفسه متهما وقاضيا في الوقت ذاته ، وأدت ردود الفعل السريعة لقادة الولاية الخامسة على ذلك الاحتجاج دون امتداد ذلك السخط وتحوله إلى حركة عسكرية في مواجهتها ، وعندما حوصرت تلك المجموعة لجأت إلى طلب مساعدة القوات الملكية المغربية ، إلا أن هذه الأخير ة قامت بتسليم أفرادها إلى الرائد قايد أƥد (سليمان) أحد أبرز مساعدي بومدين و مقربيه فوضعهم في سجون جيش الحدود ، وتمت تصفية عدد من المحتجين الذين كان من بينهم شقيقين لرابح بيطاط ومحمد خميستي ، بينما نجا العرباوي من الموت بفضل وساطة بلعيد عبد السلام ، الذي عرض على قيادة الولاية الخامسة إبعاده للدراسة في الخارج[1].

إن قضية الملازمين في الولاية الخامسة على الرغم من نتائجها المحدودة ، يمكن اعتبارها أول حركة معلنة ضد قادتنا الذين تمكنوا من خلال السير على نهج بوصوف من إحكام مقاليد الأمور بها لمدة تجاوزت ثلاثة أعوام جعلت منها ولاية مستقرة داخليا بصورة مماثلة للشمال القسنطيني والقبائل آنذاك .

6-7-3 قضية النقيبÆ الزوبير في الولاية الخامسة (ديسمبر59-مارâ 1960):

تطلق هذه التسمية على حركة تمردية أخرى أكثر شدة واتساعا من قضية الملازمين ، تزعمها النقيب الزوبير[2]الذي كان قائدا على رأس المنطقة الأولى للولاية الخامسة (تلمسان-سبدو) في أواخر عام 1959 وبداية عام 1960، وتحولت بسرعة إلى عصيان مسلح انتقل من داخل الولاية الخامسة حتى بلغ قواعد جيش الحدود في المدن المغربية كوجدة والناظور ، ويذهب مينيي إلى اعتبار تمرد الزوبير بأنه كان أخطر أزمة عرفها جيش الحدود الغربي، لأن ثلاثة أرباع ذلك الجيش وقف مؤيدا له في وجه قيادة الولاية الخامسة وهيئة الأركان الغربية معا .

---

1 Meynier**, L'histoire Intérieure**, p407 .

(2) النقيب الزوبير اسمه الحقيقي الطاهر حمايدية من مواليد مدينة تيارت , شارك في حرب الهند الصينية في صفوف الجيش الفرنسي أين أصبح ضابط صف , في عام 1956 ألتحق بجيش التحرير الوطني , وأشرف على قيادة المنطقة الأولى للولاية الخامسة لمدة ثلاث سنوات نجح خلالها في اكتساب سمعة قتالية كبيرة , كما تميز الزوبير بشعبية طاغية في أوساط جنوده داخل الولاية الخامسة وفي معسكرات الحدود . أنظر:
Meynier ,**Idem**, pp 412-413 .

إن قضية "الزوبير" شبيهة بقضية العرباوي (الملازمين) على الرغم من تباعدهما زمنيا من حيث الدوافع الشخصية ، والتي كانت تعبر عنها مشاعر السخط المشتركة من ترقية عناصر غير كفؤة إلى رتب عسكرية سامية ، فقد ذكر الرائد مختار بوعيزم (سي الناصر) أن النقيب الزوبير تمرد على قيادة الولاية الخامسة ، لأنه رفض الالتحاق بالداخل واشترط أن يدخل كل الضباط الذين كانوا يعيشون في بحبوحة في قواعد وجدة بعيدا عن جنودهم وعن ميادين المعارك ، من أمثال الرائدين أþد مستغانمي (رشيد) وعبد الغني عقبي(عمار) [1]وأيد جيبلرت مينيي هذه الفكرة عندما أشار إلى أن النقيب الزوبير قام بصفع الرائد رشيد واتمه أمام المq بالخائن ، ثم توجه إلى العقيد لطفي طالبا منه عزله عن مهامه في قيادة الحدود[2]

ولكن في الحقيقة لم يكن رفض الالتحاق بالداخل السبب الرئيسي في إثارة قضية الزوبير ، لأنه كان من أجل التعبير عن الاحتجاج على تخلي قادة جيش الحدود الغربية عن دعم مناطق الولاية الخامسة بالسلاح و الذخيرة و مواد التموين العسكري ، و من أجل الإعلان عن مواقفهم الرافضة لترقية عدد من الضباط إلى رتب عسكرية سامية (رواد) من الذين كانوا يفتقدون إلى الكفاءة العسكرية وإلى الانضباط الشخصي .

وقد اعترف الرائد بوعيزم أنه فكر رفقة الرائد فراج قبل ترقيتهما في عام 1960 في التمرد على قيادة الولاية الخامسة في حالة إقدامها على ترقية قايد أþد إلى رتبة رائد ، وهذا ما يعني أنما كانا يريان أنما كانا أحق منه في ذلك بالنظر إلى تجربته المحدودة والعابرة في القيادة الميدانية في الداخل ، لأنه لم يمكث سوى بضعة أشهر فقط في المنطقة الثامنة للولاية الخامسة ثم غادرها ليستقربه المقام إلى جانب العقيد بومدين في وجدة إلى ناية حرب التحرير ، وأشار الرائد بوعيزم أيضا إلى أن الرائدين اللذين كانا موضع انتقاد النقيب الزوبير ، كانا أيضا مصدر خجل شديد بالنسبة للعقيد لطفي بالنظر إلى سلوكهما [3].

---

(1) "حوار مع المجاهد الرائد مختار بوعيزم" , **مجلة الراصد** , المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ,عدد نوفمبر-ديسمبر 2001 ,الجزائر, ص29 .

[2]Meynier, **L'histoire intérieure du FLN** , p 413 .

(3) كان الرائد عمار (عبد الغني عقبي) صهرا للعقيد لطفي , لذلك ذكر الرائد مختار بوعيزم أن قائد الولاية الخامسة كان يشعر بالخجل من عدم انضباطه في القواعد الغربية لجيش الحدود . أنظر :" حوار مع الرائد بوعيزم" , **مرجع سابق**, ص29 .

إن الأسباب التي أشرنا لها من قبل تبدو جزئية وعرضية لا يمكن اعتبارها كافية لتبرير التمرد على القيادة ،لأن منشأ هذه القضية كان يتعلق بمسألة التسليح التي تحولت إلى معضلة ميدانية عويصة بالنسبة لجيش التحرير في الولاية الخامسة على الرغم من أنا كانت تمتلك أطول امتداد حدودي مع الخارج مقارنة بالشمال القسنطيني و الأوراس .

وقد أدت الردود السلبية لقادة الولاية الخامسة المقيمين في وجدة على إلحاحه المتكرر بخصوص الأسلحة ، إلى إعلانه للتمرد على عليها ، ولما كان النقيب الزوبير قويا بتأييد عدد كبير من الجنود داخل الولاية الخامسة ، ويحظى بشعبية واسعة في أوساط وحدات جيش الحدود الماكث في المدن المغربية كالناظور ووجدة ، فإن حركته كانت فريدة من نوعها من بين حركات التمرد على القيادة العسكرية العليا للثورة [1]لأنا اتخذت منحى هجوميا عندما انتقل الزوبير ورجاله من التهديد إلى الزحف على قواعد جيش الحدود ، و لم تفلح محاولات الرائد عثمان (بوحدو بو حجار) و العقيد لطفي في نهاية ديسمبر 1959 في إقناعه بالعدول عن نيته في المواجهة.

كما أن رسائل النصح والدعوة إلى الصلح التي تلقاها من فرحات عباس وكريم بلقاسم لم تجد نفعا ، لأن النقيب الزوبير اشتط في طرح شروط على قيادة الولاية الخامسة (العقيد لطفي) مطالبا إياها بتنحية الرائد رشيد (أحمد مستغانمي) الذي اتهمه بالخيانة وبعدم الكفاءة ، كما أصر على حصوله على صلاحية الإشراف على قواعد تمرير الأسلحة في المغرب الأقصى .

لقد تزامنت الأزمة التي أثارها الزوبير مع انشغال قادة الثورة بالتحضير لعقد الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس في الفترة ما بين 16 ديسمبر 1959- 18 جانفي 1960 ، ولكن بمجرد الانتهاء من تلك الدورة سارع بن طوبال برفقة محمدي السعيد إلى التوجه نحو المغرب للتحقيق في قضية الزوبير ، ونصت التوصية التي حملها معه على الاستماع لاحتجاجات المتمردين دون القيام بإجراءات عقابية ، وهذا ما يفسر مدى تخوف قيادة الثورة من عواقب انفلات الوضع عند الجبهة الغربية .

و بعد وصوله إلى وجدة توجه بن طوبال إلى ضباط جيش الحدود المقربين من هيئة الأركان العامة بأوامر دعاهم فيها إلى التزام السلوك الحسن والانضباط ، والكف عن التباهي و الإسراف و

---

[1] حسب ما ذكره فيليب تريبيي بدأ تمرد النقيب الزوبير على قادته في 21 ديسمبر 1959 و انتهى بعد أن قام هذا الأخير بتسليم نفسه إلى السلطات المغربية في 25 فيفري 1960 , وذهب إلى القول بأن هذه الحركة أدت إلى إلحاق شلل تام بجيش الحدود في المغرب لمدة ثلاثة أشهر . أنظر:

Tripier, **Autopsie de guerre d’Algérie**, p 431.

العزلة عن الجنود[1].ثم قام بتوجيه استدعاءات متوالية للنقيب الزوبير ، لكن هذا الأخير رفض المثول بين يديه ، وعندما حاول بن طوبال القيام بجولة في معسكرات جيش الحدود للتشهير به بأنه خائن يتواطأ مع الجيش الاستعماري جوبه باستقبال معاد له من قبل الجنود .

تمثل رد الزوبير على þلة بن طوبال بالزحف على قواعد جيش الحدود ،و أدخل وحداته إلى مدينة بركان على بعد 60 كلم 5ال وجدة حيث كان مقر قيادة كل من الولاية الخامسة وجيش الحدود الغربي ، عندها أعلن الجيش المغربي حالة استنفار في المنطقة الحدودية وهدد بالتدخل بعدما قام أنصار الزوبير بمحاصرة مقر إقامة بن طوبال ومحمدي السعيد الذين حضرا إلى المغرب بصفتهما وزيرين في الحكومة المؤقتة .

بعد فك الحصار عنهما تمكن بن طوبال من إقناع الأمير الحسن (الثاني) ولي عهد المغرب بتسوية مناسبة لqزمة نصت على تولي السلطات الملكية بتسلم وþاية الزوبير مقابل تعهد قيادة الثورة بعدم المساس به أو برجاله . وتم تنفيذ ذلك الاتفاق في 27 فيفري 1960 حيث نقل الزوبير إلى الرباط ووضع تحت الحماية المغربية ، ولكن بعد ذلك بشهر من ذلك تظاهر أنصاره في وجدة للمطالبة بإطلاق سراحه[2] ، فقامت قيادة الثورة بالتفاوض مع السلطات المغربية التي وضعته تحت þاية شوقي مصطفاي (رئيس البعثة الجزائرية في المغرب) مقابل ضمانات بعدم المساس به .

ولكن ضباط هيئة الأركان العامة قاموا باعتقاله في أوت من عام 1960، وتمت محاكمته من طرف لجنة ضمت كل من بومدين وقايد أþد و محمد علاهم ، وأصدرت تلك اللجنة حكما بإعدامه تم تنفيذه دون علم الحكومة المؤقتة التي كانت قد التزمت وتعهدت أمام السلطات المغربية بعدم المساس به وبرجاله.[1]

---

(1) أشار مينيي أن بن طوبال انتقد بشدة سلوك هؤلاء الضباط (أحمد مدغري- عبد العزيز بوتفليقة- شريف بلقاسم- طايبي العربي وغيرهم) , وأمرهم بالتوقف عن الحفلات الاستعراضية وعن التجول في المدن المغربية بالسيارات الأمريكية المسروقة , وبمغادرة الفيلات التي كانوا يقيمون بها بعيدا عن جنودهم في الثكنات. وقد تمكن بن طوبال من الحصول على تعهد منهم بالانضباط . أنظر :
Meynier , **L'histoire intérieure du FLN** , p 413 .

(2) ذكر هنري لومير أن تمرد الزوبير أستمر لمدة 06 أشهر , وخالف بذلك ما أشار له كل من مينيي وتريبيي , ويمكن أن نفسر هذا الاختلاف بأن لومير اعتبر أن استمرار احتجاجات رجاله خلال فترة إقامة الزوبير تحت الحماية المغربية ثم تحت إشراف بعثة جبهة التحرير الوطني في المغرب (27 فيفري-02 أوت1960) كانت امتدادا مباشرا للتمرد على الرغم من تراجع حدته بصورة كبيرة . أنظر:
Henri Le Mire , **L'histoire militaire de guerre d'Algérie** , p315.

(1) ذكر مينيي أن بومدين كان يميل منذ بداية تمرد الزوبير إلى استخدام القوة من أجل اعتقاله , ولكن بن طوبال فضل التفاوض بعدما اقترح عليه حسين قاديري (رئيس فدرالية جبهة التحرير بالمغرب) عقد لقاء مع زعيم التمرد . أنظر :

لقد عصفت قضية الزوبير بالقيادة العسكرية لجيش الحدود الغربي لعدة أشهر ، وكانت أخطر أزمة واجهت هيئة الأركان العامة في بداية نشاطها ، وقد اتضح عجز تلك الهيئة آنذاك عن مواجهة الزوبير من خلال انزواء قادتها وعدم إقدامهم على طرح أي مبادرة لحلها ، وقد نجحت هيئة الأركان في تجنب الإخفاق عندما تركت تسوية الأزمة للحكومة المؤقتة التي تحملت في شخص كل من بن طوبال ومحمدي السعيد عبء التوصل إلى عقد اتفاق مع السلطات المغربية لإنهاء أزمة تسبب فيها تتوتر العلاقة بين قادة الولاية الخامسة أنفسهم .

إن أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تمرد الزوبير الذي كان يتمتع بتأييد قطاع عريض من جنود الولاية الخامسة وجيش الحدود تعود إلى تسرع قادته في اللجوء إلى السلطات المغربية مما كشف أن حركتهم بقيت في مستوى الاحتجاج المسلح الذي كان يفتقد إلى رؤية ومطالب سياسية واضحة ، كما أن امتثالية النقيب الزوبير لقيادة الثورة التي وثق في كل تعهداتها، كشفت عن سوء تقديره لعواقب التمرد الذي قام به ، وهذا ما جعله ضحية سهلة لانتقام هيئة الأركان العامة التي لم تغفر له مساسه بيبتها فكان انتقامها بمستوى فزعها.[2]

6-7-4 قضية النقيب علي حمبلي في القواعد الحدودية الشرقية (مارس 1959):

لم تستمر الجبهة الحدودية الشرقية المتوترة تقليديا مستقرة لفترة طويلة بعد تصفية مجموعة العموري ، ولكنها عرفت بعدها ببضعة شهور تمرد النقيب علي حمبلي[3] على أوامر العقيد محمدي السعيد الذي كان يشرف على قيادة هيئة الأركان الشرقية ، إذ رفض الدخول إلى التراب الوطني على رأس الكتيبة الثامنة (للمنطقة 5 ولاية01) عبر السدود المكهربة ، واشترط على قادته عبور جيش الحدود بصورة جماعية لكي يقوم بذلك ، وعندها تمكنت هيئة الأركان الشرقية من اعتقاله وسجنه لبضعة أشهر لكنه نجح في الفرار من أسره في أكتوبر 1958 وسارع إلى جمع

Meynier , **L'histoire intérieure du FLN** , pp 414-415

(2) كانت تصفية النقيب الزوبير فرصة لقادة هيئة الأركان العامة والولاية الخامسة للثأر من قائد ميداني ذو سمعة كبيرة , كان يبدي انتقادات كثيرة لكفاءاتهم ولابتعادهم عن ميدان المعركة , ويعلن امتعاضه الشديد من لجوء أولئك القادة إلى ترقية ضباط موالين لهم في القواعد الحدودية على حساب ضباط المناطق داخل الولاية الخامسة .

(3) **النقيب علي حمبلي** من مواليد عام 1933 بمدينة مداوروش التاريخية , كان ضابط صف في الجيش الفرنسي , التحق بصفوف الثورة ثم أصبح قائدا للمنطقة الخامسة للولاية الأولى (سدراتة- الونزة) , قام باجتياز الخطوط المكهربة مع رجاله باتجاه تونس في ربيع عام 1958 , وعندما استقر في المعسكرات الحدودية شرع في انتقاد القادة هناك , فتم اعتقاله لبضعة أشهر ولما أطلق سراحه طلب منه الدخول إلى التراب الوطني فتمرد واشترط دخول جميع القادة والوحدات الماكثة وراء الحدود . أنظر:

Meynier , **L'histoire intérieure** , p411 .

رجاله ، ثم انضم إليه عدد من جنود المنطقة 4و1 (تبسة- عين البيضاء) ،فاجتمع لديه ما يقارب الثلاثمائة من الجنود الذين قادهم نحو منطقة جبلية عند مشارف الحدود الجزائرية و تحصن بها .

ثم حاول العقيد محمدي السعيد مفاوضته وفشل في ذلك ، كما أخفق في استعمال القوة العسكرية معه ،مما اضطره إلى طلب المساعدة من الجيش التونسي الذي شارك رفقة جيش الحدود في حصار ومواجهة مجموعة علي حمبلي في جبل الحرابة الذي يقع داخل التراب التونسي على بعد 40 كلم من جنوب شرق سوق أهراس ، ولم تؤد تلك العملية إلى نتائج حاسمة بسبب المقاومة الشديدة التي أظهرها المتمردون . و عندما راهنت هيئة الأركان الشرقية على استسلام من تبقى من تلك المجموعة بفعل الحصار الذي يؤدي إلى نفاذ مؤنهم وذخيرتهم الحربية ، انتهزت القوات الاستعمارية ذلك الموقف و سارعت إلى نجدة علي حمبلي ورجاله بتاريخ 16 مارس 1959 ، فالتحق عدد كبير منهم بها ، بينما آثر بعضهم تسليم أنفسهم لجيش الحدود [(1)]

إن الصورة التي تمت بها نهاية قضية علي حمبلي ، أعطت فرصة سانحة للدعاية الاستعمارية التي وظفتها باتجاه تأجيج حرب الأعصاب ، ولكن نطاقها الضيق حال دون استثمارها لمدة طويلة ، وسمح لقيادة الأركان الشرقية بعزلها في حينها والتستر عليها فيما بعد[(2)] .

ويحتمل أن يكون ذلك بفعل تخوفها الشديد من استفحال ظاهرة التمرد في القواعد الشرقية ، خاصة وأن استسلام حمبلي ورجاله إلى الفرنسيين تزامن بدقة تدعو إلى التساؤل الشديد مع تنفيذ أحكام الإعدام في تونس على العقيد محمد العموري ورفاقه الثلاثة .

لقد كانت قضية علي حمبلي على الرغم من المآل الذي انتهت إليه في جوهرها ذات صلة وثيقة بمسألة إدخال وحدات جيش الحدود إلى الجزائر التي كانت موضع جدل شديد بين قادة الثورة في الخارج وموضع إلحاح متواصل من طرف قادة الولايات ، و تشير الكثير من وثائق

(1) ذكر خالد نزار أن عدد هؤلاء كان يتراوح بين 75-80 رجل , بينما ذكر هنري لومير أن عددهم كان 156 جنديا , وأشار إلى أنهم أصبحوا حركة في صفوف الفرقة المعروفة بالصدمة 11 (وحدة للمهمات الخاصة والسريعة) , وذكر جيلبرت مينيي نفس العدد (148 ثم التحق بهم 08 فيما بعد) واختلف مع لومير في تحديد تاريخ استسلام علي حمبلي للجيش الفرنسي في 17 مارس 1959 . أنظر:
Khaled Nezzar ,**Récits de combats ,op.cit**, pp 47-48 ;Meynier **, Idem**. , p412 ;Le Mire , **op.cit** , p 218 .

(2) أشار خالد نزار في مذكراته أن كان قريبا من أحداث قضية علي حمبلي , ولكنه لم يقدم أدنى تفاصيل حول الأسباب والنتائج , وانخرط في رواية قصة خرافية حول علي حمبلي " الذي لم يكن في كامل وعيه , والذي كان يحلق جهة واحدة من لحيته ويترك الجهة الأخرى , والذي كان يمزق سرواله عند مستوى ركبتيه " , ويمكن القول بأن مثل هذه الرواية تبعث على التساؤل حول مدى استيعاب نزار للأحداث التي كانت تحيط به , لأن عبد الرزاق بوحارة(رفيقه في الفيلق 39) وصف علي حمبلي بصورة مناقضة لما ذكره نزار, فقد كان حمبلي –حسب بوحارة- " قائدا ميدانيا متمرسا على القتال ومحبوبا بصورة كبيرة عند رجاله نظرا لشجاعته وروح المغامرة والاندفاع لديه ." أنظر :
Khaled Nezzar , **op.cit.** , p 46 ; Abderazak Bouhara , **les viviers de l'indépendance** ,op.cit, p211.

الثورة الجزائرية إلى أن قيادة الخارج اتخذت قرارات جاءت تترا في ما يتعلق با ، لكن تلك التوصيات التي كان اجتماع أوت 1957 في القاهرة أول من بادر با لم تتحول من الناحية العملية إلى موضع التنفيذ ، واستمرت كورقة للتهديد و المناورة في العديد من الاجتماعات الحاسمة إلى ناية عام 1961 .

وهذا ما يسمح بالقول بأن تمرد علي þبلي لم يأت في سياق عصيان معلن رفض من خلاله المشاركة في عملية عبور منظمة امتثالا لقرار يلزم وحدات جيش الحدود بالالتحاق بالتراب الوطني ، لأن ذلك لم يحدث بتاتا إلى ناية حرب التحرير ، ولا يمكننا في هذا السياق إدراج المبادرات الفردية لبعض القادة الذين لقوا نحبهم من أمثال الرائد علي سواعي والعقيد لطفي والرائد فراج وغيرهم . لأن هذا التمرد جاء في سياق مختلف ترجم þبلي ورجاله من خلاله أوامر هيئة الأركان الشرقية بعبور الأسلاك المكهربة بأنه كان يعني الدفع بم باتجاه الجحيم بصورة انتقائية[1]

5- 7-6 نتائ ̌ وانعكاسات حركات التمرد :

إن التدقيق في حركات التمرد العسكرية ضد قيادة الثورة يكشف عن تقاطع تلك الحركات عند جملة من النقاط المشتركة التي جعلتها تتشابه في الكثير من الأحيان على الرغم من اختلافها في الزمان والمكان . و يبدو أول وجه للتشابه في كون كل هذه الحركات باستثناء قضية العموري تزعمها ضباط شباب من قادة المناطق والوحدات العسكرية في مواجهة قادة الولايات والهيئات العسكرية العليا بذريعة متشابهة أيضا في الغالب تتعلق بتعسف أولئك القادة تجاههم .

كما تشير المصادر التاريخية إلى أن كل المتمردين بدءا بالعقيد محمد العموري ورفاقه(27 ضابط) و مرورا بالنقيب علي þبلي وانتهاء بالنقيب الزوبير(الطاهر þايدية) كانوا يتمتعون بمكانة رفيعة في أوساط رجالهم ، و يمتلكون تجربة قتالية ذات سمعة كبيرة في مناطقهم . وهو ما مكنهم من المبادرة بالاحتجاج أو الخروج على قادتم عندما كانوا يشعرون بتعسف أو تقصير هؤلاء في التعامل معهم .

ولكن آفاق تلك الحركات كانت محدودة سياسيا وعسكريا إذا ما استثنينا محاولة العموري التي يدافع عنها البعض بأنا كانت تحمل في رþها مشروعا ثوريا تصحيحيا ، لأنا كانت مجرد

---

[1] يذكر مينيي أن قيادة هيئة الأركان الشرقية قطعت العدة والإمدادات عن علي حمبلي ورجاله من أجل إجباره على اجتياز الخطوط المكهربة , ثم وجهت له إنذار أخير للقيام بذلك قبل تاريخ 15 مارس 1959 , ولكنه أعلن تحديه لقادته ولوحدات الجيش التونسي التي كانت تساعدها في محاصرته بجبل سيدي أحمد (عند الحدود الشرقية). أنظر :

Meynier , **L'histoire intérieure** , pp411-412 .

احتجاجات معزولة عن بعضها البعض ، لم تعرف لها امتدادا خارج نطاق ظهورها وإنما تطورت في شكل ردود أفعال ظرفية وقصيرة المدى .

ويمكن القول بأن هذه الحركات شكلت أحد التحديات الخطيرة لقيادة الثورة في سنواتها الأخيرة ، لأنها كانت تمثل تهديدا حقيقيا لوحدة الصف بالنسبة لجيش التحرير الوطني بشقيه الداخلي والخارجي من ناحية ، كما أنها تسببت في إحداث ثغرة سمحت بتدخل التونسيين والمغاربة في الأزمات الميدانية للثورة عندما تم الاستنجاد بقوات الحرس الوطني التونسي لإجهاض " مؤامرة العموري " في نوفمبر 1958 في المهد ، ولمساعدة هيئة الأركان الشرقية في محاصرة مجموعة علي حمبلي عند الحدود الجزائرية الشرقية في مارس 1959[1].

و أيضا عندما تم التفاوض مع السلطات المغربية لتسليم مجموعة الملازمين الذين تزعمهم العرباوي في نهاية 1957 وبداية 1958 ، ثم تكرر ذلك في قضية الزوبير في نهاية 1959 وفي النصف الأول من عام 1960 عندما تدخل الجيش المغربي لمنع محاصرة وزراء الحكومة المؤقتة من طرف المتمردين بقيادة النقيب حمايدية (الزوبير) ، ثم تطور ذلك التدخل إلى قيام السلطات المغربية في شخص ولي العهد الحسن الثاني بدور الوساطة المباشرة لأول مرة في حرب التحرير بين الحكومة المؤقتة ومجموعة من الضباط التابعين لجيش التحرير الوطني في القواعد الغربية .

لقد كانت حركات التمرد العسكرية في صفوف جيش التحرير الوطني عند الحدود الشرقية والغربية محكا حقيقيا لتماسك قيادة الثورة على مستوى الولايات و في الهيئات العليا في الخارج على حد سواء ، ولكن ذلك التماسك كان هو العامل الرئيسي الذي مكن تلك القيادة من تجاوز المعضلات التي أفرزتها حركات التمرد المتوالية في السنوات الأخيرة من حرب التحرير . لأن مواقفها ظهرت متجانسة في ردود فعلها على تلك الحركات، وتميزت بانتهاج أساليب مختلفة لمحاصرتها عن طريق توظيف القوة والقمع في مواجهتها والتكتم عليها لمنع انتشارها[1] تمكنت

---

(1) كان بورقيبة يلمح لقادة الحكومة المؤقتة في عام 1959 بأنهم لم يكونوا يحكمون سلطتهم على جيش التحرير في المعسكرات التونسية(إشارة ضمنية لحركة العموري) , كما كان يتخذ من حركات التمرد داخل صفوف جيش الحدود الشرقي (معسكر جبل الشعانبي- حركة علي حمبلي) ذريعة لمصادرته لكميات كبيرة من الأسلحة التي كانت موجهة لجيش التحرير ولفرض رقابة على حركة قوافل السلاح ,وعندما طلبت منه قيادة الثورة تزويدها بالأسلحة الثقيلة .اشترط عليها إدخال وحداتها إلى الجزائر. أنظر : **التقرير الذي قدمه كل من أمحمد يزيد وعبد الحميد مهري في اجتماع العقداء العشرة (جلسة 05 أكتوبر 1959) من أجل إطلاعهم عن نتائج اللقاء مع بورقيبة .**

(1) لم تتم إثارة القضايا المتعلقة بحركات التمرد العسكرية على قيادة الثورة في الاجتماعات الرسمية لهذه الأخيرة إلا بصورة عابرة , وهو ما كان يكشف عن النزوع إلى التكتم والتستر عليها ,لأنها انتهت في الغالب بمحاكمات غامضة و غريبة لا تتوفر حولها مادة تاريخية كافية لاستجلاء ملابساتها الحقيقية .وللتدليل على هذا لاحظ أن بن طوبال (الذي أوكلت له الحكومة المؤقتة حل قضية الزوبير) أجاب على جميع الأسئلة التي طرحت عليه في ندوة بتاريخ 14 مارس 1960 من طرف إطارات جبهة التحرير الوطني في المغرب , لكنه تفادى ذكر أية

بذلك من عزل معظم المتمردين جغرافيا ومعنويا عن قواعد الدعم التي كان يفترض أن تقدم لهم المدد و الدعم انطلاقا من توظيفها لدعاية تذهب إلى اتامهم بالعمالة لأطراف خارجية (العموري لمصر و الزوبير لمحمد الخامس)، واتامهم بالعمل على شق وحدة الصفوف في مرحلة حرجة . ولم تتوقف قيادة الثورة طويلا للتحقيق و للنظر في شرعية مطالب حركات الاحتجاج التي تزعمتها مجموعات عديدة من الضباط ، لأن أغلبيتها كانت تنطوي على انتقادات شديدة لعناصر بارزة في الحكومة المؤقتة وفي هيئة الأركان العامة و في قيادة بعض ولايات الداخل.

تفاصيل حول هذه القضية كما أشار إلى ذلك محمد حربي في مؤلفه أرشيف الثورة , و لم يقدم حربي نفسه سوى معلومات ضحلة حول هذه القضية في العديد من كتاباته حول الثورة .وهو ما يكشف أن حربي كثير الاعتماد في كتاباته على وثائق الثورة التي بحوزته فقط., ولم يطلع على ما بحوزته من وثائق كثيرة إلا عند إقدامه على التأليف أنظر :

Harbi , **les Archives de la révolution Algérienne** , pp287-302 ; Harbi ,**mirage et réalité** , p263.

الفصل السابع:

انفلاق القيادة الثورية وانهيار المؤسسات السياسية للثورة

1962-1961

7-/ انفلاق القيادة وانهيار المؤسسات السياسية للثورة 1961-1962 :

إن التمعن في المراحل التنظيمية المختلفة التي قطعتها الثورة الجزائرية خلال سنوات حرب التحرير يسمح باكتشاف الخطوات التي مكنتها من تحقيق تطور كبير في النواحي السياسية والعسكرية، و يبرز أيضا البصمات المميزة لمجموعات متعاقبة من النخبة الثورية التي تعهدت المشروع الثوري بالإشراف والقيادة ، وقامت بتحويله من صورته الأولية كحركة احتجاجية مسلحة غامضة في هويتها وقيادتها ، وخاضعة لأداء غلب عليه الطابع العفوي والاستقلالية الذاتية وروح المبادرة الفردية إلى حركة تحرير وطنية تتمتع بالتنظيم السياسي والعسكري وبالحضور الجماهيري بالتأييد الخارجي.

1-7/ الأبعاد الايجابية والسلبية في أداء النخبة القيادية للثورة :

ويتيح النظر عن قرب في الدور الذي قامت به تلك القيادات المتعاقبة اكتشاف أنه كان يتمايز بشدة من مرحلة إلى أخرى من حيث حجمه وطبيعته ومستوى تأثيره ، لأن أداء النخبة الرائدة التي كان لها الفضل في المبادرة بالتخطيط والشروع في العمل المسلح ، كاد أن ينحصر في مرحلة الانطلاقة 1954-1956 التي تمكنت فيها من إبقاء تفردها في الإشراف على الثورة . و كان يختلف كثيرا عن أداء النخبة السياسية التي تبوأت قيادة الثورة انطلاقا من الجزائر العاصمة و أشرفت على إرساء معالم تنظيمية هامة ، كان لها الفضل في إنشاء النواة الأولى للقيادة الثورية المركزية في سنتي 1955- 1956 قبل أن تكلل جهودها بتأسيس التشكيلات الأولى للهيئات القيادية العليا للثورة في أعقاب مؤتمر الصومام .

كما أن انعقاد أولى جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة في أوت 1957 شهد بداية صعود القادة الميدانيين للثورة على رأس هيئاتها السياسية العليا بعد إزاحة النخبة السياسية التي التفت عناصرها حول عبان رمضان، و قد أصبح صعود هؤلاء القادة عنوانا لمرحلة معينة في مسار تطور الثورة امتدت من أوت 1957 إلى جانفي 1960.

وكانت عملية تأسيس أولى تشكيلات الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958 إيذانا بانتقال النشاط الثوري من التركيز على العمل المسلح إلى البحث عن أفاق للتسوية السياسية للقضية الوطنية ، وقد سمح ذلك التحول بظهور بصمات المجموعات الهجينة في صفوف النخبة الثورية ، لأن تفعيل الجهود السياسية والدبلوماسية فرض على القادة الميدانيين اللجوء إلى إسناد الكثير من المهام التقنية إلى شرائح عديدة من الكفاءات الجزائرية من مختلف التيارات السياسية الوطنية .

و شكل إقدام قيادة الثورة على توحيد جيش التحرير الوطني بشقيه الداخلي والحدودي في بداية عام 1960 إرهاصا لارتقاء نخبة جديدة ذات نزعة عسكرية احترافية على رأس الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني ، و على الرغم من محدودية المساهمة الفعلية التي قدمتها هذه النخبة في تدعيم العمل الثوري الميداني ، إلا أنا حققت إنجازات تنظيمية بالغة الأهمية في صفوف جيش الحدود مكنتها من الانخراط في التنافس حول القيادة ، وقامت بالتعبير عن طموحاتا السياسية البعيدة المدى بمجرد شروع الجهاز التنفيذي للثورة في التركيز على مسار المفاوضات والتسويات النهائية .

إن التطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية امتلك خاصية جوهرية تميزت بتداخل جملة من الجوانب الايجابية والسلبية في السياق التاريخي الذي عرفته حرب التحرير، فقد كان ثمرة لجهود النخبة الثورية في سعيها لامتلاك الوسائل العملية والتنظيمية للإشراف على قيادة الثورة ، وكان في الوقت ذاته نتاجا للصراعات الداخلية لتلك النخبة في مختلف مراحل حرب التحرير .

وقد يستهجن البعض مثل هذا الطرح من ناحية أنه يبدو و كأنه يسعى إلى التوفيق بين مسار التطور و مآل الانفلاق في دراسة مؤسسة القيادة الثورية ، ولكن الأمر يمكن أن يظهر على النقيض من ذلك إذا ما نظرنا بصورة نقدية و موضوعية إلى تقييم حصيلة الأداء السياسي والعسكري للثورة ، ويمكن توضيح هذه الفكرة والتدليل عليها عن طريق الإشارة إلى أن أغلب الهيئات السياسية والعسكرية والتشريعات والمبادئ التنظيمية التي جادت با عبقرية القيادة الثورية لم تكن محصلة لرزنامة عمل تم تسطيرها بصورة قبلية سابقة لمرحلة الانطلاقة ، وإنما جاءت كردود فعل سريعة واعية في مواجهة تحديات السياسة الاستعمارية ، و كاستجابة للظروف التي كشفت عن الحاجات الملحة التي كان يتطلبها نجاح واستمرار النشاط الثوري بمختلف أوجهه .

إلا أن هذا لا يعني القبول بفكرة أن ذلك التطور كان يخلو من صراعات النخب حول قيادة الثورة في مختلف مراحلها ومختلف مستويات تلك القيادة ، وبأنه كان ثمرة لإجماع القادة ولتجردهم المطلق .لأن تجاذب عناصر المجموعة " الثورية المؤسسة" التي كان يمثلها كل من التاريخيين والباءات الثلاثة في ما بينهم، أو في سياق محاصرتم واحتوائهم للمجموعة " الثورية السياسية" الهجينة ، وفي مواجهتهم مع المجموعة العسكرية التي كانت تشرف على قيادة جيش الحدود في المرحلة الأخيرة من الثورة ، كان أحد أهم العوامل التي ساهمت بشكل مباشر وأساسي في الصورة التي ظهرت با هيئات قيادة الثورة ، والتي تحكمت في طبيعة أدائها خلال حرب التحرير .

إن كل تقييم لتجربة الثورة بالنظر إلى ما حققته من تطور سياسي وعسكري و إلى أهدافها البعيدة المدى ينتهي دون شك إلى الإقرار بأ‌نا لم تكن مجرد حركة احتجاج مسلح عفوية و محدودة الأثر، كما كان شأن السواد الأعظم من مقاومات الأجداد في القرن ال19 ، وإنما كانت مرحلة تمهيدية تمت خلالها بنجاح عسير ومخاض طويل إعادة المحاولة الهادفة لإرساء معالم الدولة الجزائرية الحديثة، والتي استغرقت مسيرتا من سهل أغريس بمعسكر في نوفمبر 1832 إلى جويلية 1962 أجيالا متعاقبة تحت نير الاحتلال الفرنسي .

أما إذا قمنا بتسليط الضوء على المآل الذي انتهت إليه هيئات قيادة الثورة من انفلاق في صائفة 1962 فإن ذلك ما يعبر عن النتاج الذي أفرزته التراكمات الكثيرة للأزمات والصراعات الداخلية في صفوف النخبة الثورية ، ومثل هذا الطرح الذي يذهب إلى الجمع بين الجوانب الإيجابية والسلبية في أداء القيادة الثورية من أجل تفسير وتحليل التطور السياسي والعسكري لهيئات الثورة لا يشكل تناقضا بل يعكس ميزة هامة في تنافس الثوار الجزائريين حول القيادة ، وهي تلك التي تتعلق في حرصهم الشديد على إبقائه رغم خلافاتم الشديدة والدموية في بعض الأحيان على الإبقاء على " جزأرة" الثورة ومشاكلها الداخلية .

كان التماسك والقدرة الشديدة على التكيف مع الظروف الصعبة من أبرز سمات القيادة الخارجية للثورة ، وقد مكنها ذلك من تسوية معظم صراعاتا الداخلية بمعزل عن الأطراف التي كانت تحاول احتواء الثورة الجزائرية أو ممارسة ضغوط خارجية عليها من أجل التأثير على توجهاتا وخياراتا الآنية والمستقبلية خلال حرب التحرير.

7-2 أسباة وخلفيات انفلاة القيادة الثورية 61-1962 :

إن تسليط الضوء على التطور الداخلي للثورة يسمح باكتشاف أن ذلك التماسك في الواجهة الخارجية للقيادة الثورية ،والذي كان موضع إثارة للتقدير والإعجاب لم يكن يعبر عن وجود مثيل له في صفوفها الداخلية ، لأن أهم الإشكاليات التي تطرح نفسها بإلحاح شديد عند دراسة تطور قيادة الثورة التحريرية في مرحلتها الأخيرة ، هي تلك التي تتعلق بتحديد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية في تحقيق الاستمرارية السياسية بمجرد انخراط قيادة الثورة في مسار التسوية والمفاوضات ، على الرغم من أن تلك الهيئات تمكنت من الصمود أمام المناورات الديغولية الخطيرة ونجحت في تجاوز أزمات داخلية عديدة منذ نهاية عام 1956 .

ويبدو جليا أن هذا المنحى يقود بصورة ملحة إلى البحث في الخلفية الحقيقية التي سمحت للمؤسسة العسكرية الثورية الخارجية(جيش الحدود) بتفادي الانيار الذي عرفته كل من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية في الأسابيع القليلة التي سبقت الإعلان عن الاستقلال. وبالارتقاء إلى سدة القيادة السياسية الفعلية للدولة المستقلة فيما بعد عن طريق التحالف مع بضعة عناصر من القادة المؤسسين لجبهة وجيش التحرير الوطنيين ، وعلى حساب شريحة عريضة نسبيا من القادة الميدانيين ومن ممثلي الطبقة السياسية التقليدية في الحركة الوطنية .

و يمكن حصر أهم الأسباب والخلفيات التي أدت إلى انفلاق وانيار الهيئات السياسية في قيادة الثورة عشية الاستقلال في مايلي :

1-/ تراجع مكانة قيادة الداخل وتفككها 1961-1962 :

2 /- تراجع دور العقداء-الوزراء في القيادة 1960-1962 .

3-/ صعود النخبة العسكرية الاحترافية 1960-1962 .

4-/ الغموض في المبادئ التنظيمية وفي القوانين الداخلية للثورة .

1 -2-7/ تراجع مكانة قيادة الداخل وتفككها (1961-1962):

كان صيف 1961 منعرجا هاما في التطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية لأنه شهد بداية الخلاف بين الجهاز التنفيذي للثورة و المؤسسة العسكرية العليا لها إثر ما عرف بقضية الطيار الفرنسي الذي تم أسره من طرف جيش الحدود في جوان 1961 بالقرب من معسكر ملاق عند الحدود التونسية -الجزائرية. و قد أفرزت تداعيات تلك القضية توترا شديدا بين الطرفين الرئيسين في قيادة الثورة في الخارج حتى نهاية حرب التحرير.

و لقد أخذت الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة بعدا جديدا في سياق الأزمات الداخلية التي عرفتها حرب التحرير، لأن العلاقة الصدامية بين قادة الثورة غالبا ما كانت تأخذ البعد الذي يضع قادة الداخل في مواجهة القيادة السياسية في الخارج، و في معظم الأحيان كانت القيادة الخارجية تنتهي إلى إيجاد حلول مؤقتة للكثير من المشاكل التنظيمية والميدانية ، ولكن التطورات التي عرفتها هذه الأزمة سرعان ما أحدثت تصدعا كبيرا في صفوف القيادة العليا للثورة لأنها تجاوزت السبب الظاهري الذي أثارها وتحولت إلى خلاف معلن بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة في مرحلة حرجة من حرب التحرير .

وقد ساهم الشلل الكبير الذي أصاب المجلس الوطني للثورة الجزائرية بفعل هذه الأزمة في انتقال عدواها إلى الداخل، لأن الهيئة التشريعية للثورة وجدت نفسها عاجزة عن الاستمرار في أداء الدور المحوري الذي لعبته في حل الكثير من الأزمات الداخلية، وفي كبح الطموحات الشخصية لعدد من أبرز القادة ، وسرعان ما كشفت الأزمة التي جمعت بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة العيوب المتراكمة والثغرات التي لم يتمكن هذا المجلس من تجاوزها خلال الفترة التي امتدت من أوت 1956 إلى أوت 1961 .

لأن المجلس الوطني للثورة فشل في منع ظاهرة تركز القيادة ولم يتمكن من وضع حد لاستفحال أسلوب العمل في الكواليس وللمناورات التي كانت تتم خارج إطار الاجتماعات الرسمية، بنوايا تهدف إلى الإطاحة بنخبة ما حينا أو إلى السيطرة على أكبر حيز ممكن من مواقع القيادة . وقد أفرزت جولات التجاذب حول قيادة الثورة داخل الهيئة التشريعية عند نهاية حرب التحرير حالة من

الانشطار الشديد بين القادة العسكريين أنفسهم بعدما كانوا يشكلون مجموعة متماسكة في مواجهة السياسيين بمختلف انتماءاتهم [1]

ولكن تطورات الأزمة بين الحكومة المؤقتة وقادة جيش الحدود في الفترة التي امتدت من 15جويلية 1961 إلى 07 أوت 1962[2] ، لم تكشف فقط عن مواضع الخلل في القيادة الخارجية الثورة التي وجدت نفسها عاجزة عن تسوية الخلاف داخل هيئاتها بدليل أن انعقاد دورتين للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في النصف الأول من عام 1962 لم يؤد إلى حل الخلاف بين الطرفين . لأن الشلل الذي أصاب المجلس الوطني للثورة في الواقع كان نتيجة مباشرة لظهور الإرهاصات الأولى لتباين مواقف الولايات من التأزم الذي كان يضع الحكومة المؤقتة في مواجهة مكشوفة مع قادة جيش الحدود المتمردين على سلطتها .

ويمكن أن نذهب إلى القول بأن فشل الهيئة التشريعية للثورة في إيجاد مخرج للصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان كان في جوهره مؤشرا على نهاية دور قيادات الداخل الذين كثيرا ما كانت قيادة الخارج تلجأ إليهم لحل انسداداتها و مشاكلها كما حدث في أوت 1957 وفي أوت- ديسمبر 1959 [3]

و بالإضافة إلى تلاشي ذلك الدور تحول الداخل إلى مجال للدعاية و لمحاولات الاستمالة والاحتواء من طرف كل من الحكومة المؤقتة وقادة هيئة الأركان ابتداء من مطلع عام 1962 ، ثم أصبحت ولايات الداخل في أعقاب فشل مؤتمر طرابلس في ماي-جوان 1962 جبهة منقسمة

---

[1] قام المجلس الوطني للثورة بدور كبير في توجيه وإدارة حرب التحرير منذ عام 1957 , ولكنه كان أيضا حلبة تنافست فيها مجموعات مختلفة من القادة الطموحين إلى الزعامة . ويمكن القول أن التعديلات المتوالية التي عرفتها صفوف "برلمان الثورة" من 34 عضوا في أوت 1956 إلى 54 عضوا في أوت 1957 ثم 48 عضوا (تم ترشيحهم من قبل العقداء العشرة) وبعدها 56 عضوا في طرابلس(59-1960) وصولا إلا أكثر من 60 عضوا في طرابلس (جوان1962) ,لم تكن وليدة الحاجة إلى توسيع التمثيل أو تعزيز الهيئة بكفاءات جديدة , وإنما كانت نتيجة غالبا ما كان يفرضها منطق المنافسة حول قيادة الثورة , بدليل أن ذلك التطور العددي كان يخفي تراجعا نوعيا في التمثيل بالنسبة للعناصر السياسية لصالح القادة العسكريين .

[2] في هذا التاريخ أعلن بن خدة عن استقالة الحكومة المؤقتة وعن نقل صلاحياتها للمكتب السياسي الذي شكله بن بلة دون أن يتمكن من الحصول على تزكية حقيقية خلال اجتماع طرابلس الذي لم تكتمل جلساته في جوان 1962 , وبرر بن خدة ذلك الانسحاب لصالح تحالف بن بلة- هيئة الأركان العامة بأنه كان من أجل تفادي الانزلاق نحو حرب أهلية , لكن التطورات التي أعقبت ذلك عرفت اشتداد ما عرف بفتنة صيف عام 1962, و التي لم تنته إلا في 20 سبتمبر من ذلك العام

[3] كانت الولايات تحتل نصف مقاعد المجلس الوطني للثورة (05 مقاعد لكل منها ابتداء من عام1960) , وبتلك الوضعية كان بإمكانها حسم خلافات القيادة الخارجية المنقسمة على نفسها إلى مجموعات مختلفة في ولائها لطرفي الصراع , ولكن انسياق بعضها نحو التحالف مع هيئة الأركان العامة أحدث انشقاقا كبيرا في صفوفها وأضعف تأثيرها ومكانتها .

في ولائها تجاه طرفي الصراع في قيادة الخارج ، ولم تسلم من ذلك سوى الولاية الرابعة التي حاولت الحفاظ على موقف محايد لفترة ما .

إن الجولة الأخيرة من جولات تجاذب النخبة الثورية حول القيادة ظهرت في شكل حملة استنفار شديد للأنصار و للحلفاء من قبل العناصر البارزة داخل الحكومة المؤقتة من جهة ، ومن طرف قادة هيئة الأركان العامة الذين تحالفوا مع بعض التاريخيين من جهة أخرى . وقد أدت حمى حرب المواقع بالطرفين المتنافسين إلى القيام بتجاوزات كثيرة للقوانين الأساسية التي كانت تحدد سير المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية، وتضبط العلاقة بين هيئاتها العليا الثلاث حتى وصل الوضع إلى مستوى الإعلان عن التمرد بشكل صريح على الجهاز التنفيذي للثورة من قبل هيئة الأركان ، وإلى حدوث انقلاب خطير العواقب على الهيئة التشريعية العليا التي أشرفت على اتخاذ القرارات الهامة منذ عام 1957 .[1]

و يمكن القول بأن الفترة التي امتدت من تمرد هيئة الأركان على الحكومة المؤقتة في أواخر عام 1961 إلى انعقاد "مؤتمر الانفجار" (اجتماع طرابلس) في ماي-جوان 1962 ، كانت حلقات متواصلة من المد والجزر بين الطرفين في سياق صراعهما حول القيادة الثورية التي كانت قاب قوسين أو أدنى من التحول إلى سلطة سياسية وطنية ، إذ لم يكن يفصل بينهما سوى الأشهر القليلة للمرحلة الانتقالية التي تم الاتفاق حولها مع الحكومة الاستعمارية .

1- بداية "حرب المواقع" للسيطرة على الداخل :

كان الصراع والتنافس حول السيطرة على العاصمة من أهم تلك الحلقات بالنظر إلى ما كانت تمثله هذه المدينة من رمزية و ثقل سياسي. فقد سارعت الحكومة المؤقتة مع مطلع عام 1962 إلى إرسال عدد من القادة السابقين للولاية الرابعة بهدف التمهيد لحشدها في الصف المؤيد لها وتكليف بعضهم بمهمة الإشراف على المدينة[2]، و تمثل رد هيئة الأركان العامة على تلك الخطوة في توجيه عدد من القادة السابقين لمجموعات الفدائيين في العاصمة لمواجهة نفوذ كل من

[1] تسبب نتائج مؤتمر طرابلس في انحرافات شديدة كان أولها القفز على المؤتمر التأسيسي الذي كانت القوانين الداخلية توكل إليه مسألة الحسم في قيادة الدولة المستقلة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية , كما أنه كرس منطق فرض السلطة باستخدام القوة وبتوظيف التزوير والتلاعب بأصوات الممثلين الفعليين للهيئة التشريعية للثورة , حيث ظهر أن التصويت بالوكالات تم بصورة مناقضة لما انكشفت عنه المواقف فيما بعد .

[2] أرسلت الحكومة المؤقتة كل من العقيد صادق دهيليس والرائدين أوصديق وعزالدين إلى الداخل بهدف وضع اليد على زمام قيادة الولاية الرابعة , ومن أجل بسط نفوذها على مدينة الجزائر العاصمة , ولكنها فشلت في مسعاها الأول لأن قادة هذه الولاية اعتبروا أن تلك الخطوة كانت تعبر عن نزعة انتهازية عند الحكومة المؤقتة التي تجاهلت لمدة طويلة الوضعية الصعبة والحرجة التي جابهتها خلال سنوات 1959-1961 .

الحكومة المؤقتة والولاية الرابعة على حد سواء ، وعلى نحو شبيه بخطوة الحكومة المؤقتة أرسلت هيئة الأركان العامة ضباطا موالين لها مثل بن الشريف وقايد أحمد بهدف استمالة قادة تلك الولاية[1]

ولم تفلح جهود الأطراف المتنافسة في حسم الوضع لصالحها في الفترة التي سبقت الإعلان عن الاستقلال. وقد شهدت العاصمة أولى الانحرافات السياسية والعسكرية في الجزائر المستقلة عندما تحولت في صيف 1962 إلى ساحة معركة بين الإخوة الأعداء الذين أزهقوا أرواح العشرات منهم في اشتباكات دموية في الأحياء الشعبية للمدينة ، قبل أن تكتسحها جحافل جيش الحدود في نهاية أوت 1962 [2]

وإلى جانب مدينة العاصمة كان الرهان كبيرا حول الولاية الثانية المعروفة تقليديا منذ عام 1956 بولاء قادتها لـ طوبال ، وعندما باءت محاولات رجال بومدين من أمثال قايد أحمد وشاذلي بن جديد بالفشل الذريع في استمالتهم إلى جانب هيئة الأركان العامة[3] ، قامت هيئة الأركان بترتيب انقلاب على قيادة الولاية الثانية على أيدي عدد من ضباطها الذين استمالتهم إلى جانبها ، و تزعمهم الرائد العربي برجام المعروف باسم العربي " الميلي" الذي أمر باعتقال كل من الوزير بن طوبال والعقيد صالح بوبنيدر في مدينة قسنطينة كرد فعل على اعتقال كل من قايد أحمد والشاذلي بن جديد[4] . ولم يتم حسم تلك الوضعية إلا بعد تدخل رابح بيطاط الذي توسط من أجل إخلاء سبيل ضابطي جيش الحدود وإطلاق سراح قادة الولاية الثانية .

---

(1) الغريب أن الرائد أحمد بن الشريف الذي صوت باسم الولاية الرابعة لصالح تحالف بن بلة – هيئة الأركان العامة في طرابلس فشل فشلا في إقناع قادتها بالوقوف إلى جانب جيش الحدود في مواجهة الحكومة المؤقتة في جويلية 1962 كما فشل من قبل في إقناعهم بأنه أرسل من طرف الحكومة المؤقتة لقيادة هذه الولاية في سبتمبر 1960 . وهذا ما كان يكشف أن قيادة الخارج بشقيها السياسي والعسكري كانت تستخدم المناورة من أجل فرض الوصاية والتحكم في زمام قيادة ولايات الداخل عن طريق عناصر موالية لها .

(2) على الرغم من أن تصريحات بن بلة تصر على أن استيلاء تحالفه مع جيش الحدود على السلطة في صيف وخريف عام 1962 تم دون إراقة للدماء إلا أن جيلبارت مينيي أشار إلى الإحصائيات الرسمية الجزائرية ذكرت سقوط 1000 جزائري خلال زحف جحافل ذلك الجيش على العاصمة . أنظر:

Meynier **, l'Histoire intérieure du FLN** , p696.

(3) لم يفشل كل من قايد أحمد والشاذلي بن جديد في إقناع قادة الولاية الثانية بالتحالف مع هيئة الأركان فحسب , وإنما انتهت محاولتها بالاعتقال والسجن , وقد تزامن ذلك مع الاحتفال بالاستقلال وهو ما ترك ذكرى أليمة عند الرئيس الثالث للجزائر المستقلة .فقد صرح لجريدة المجاهد في نوفمبر 1990 أنه احتفل " بالاستقلال في سجن جزائري وليس في سجن استعماري" , دون أن يوضح السبب الذي أوقعه في ذلك . أنظر:

Louis Blin et autres , **Algérie : 200 hommes de pouvoir** , Indigo publications , Paris ,1992 ,p47

(4) على الرغم من الولاء الشديد الذي أبداه الرائد العربي برجم (الميلي) لتحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة في صيف 1962 , إلا أنه كان من بين الضحايا الأوائل لبن بلة من(حلفائه) فيما بعد , فقد تم اعتقاله في سبتمبر 1964 ثم وضع تحت الإقامة الجبرية في مدينة أفلو (الأغواط) . أنظر:

Abbas , **l'indépendance confisquée ,op.cit**, pp09-10

لقد كانت الولايات التاريخية جسورا ذات أهمية إستراتيجية في السباق نحو العاصمة بهدف السيطرة على السلطة ، وكانت الرهان حول كسبها مصيريا في حسابات كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة ، وعندما ظهر أن هذه الأخيرة قد تمكنت من السيطرة على أكبر مساحة في حلبة السباق بعد انضواء الولايات الأولى والخامسة والسادسة إليها ، وبعد حدوث انشقاق في الولاية الثانية لصالحها ، لم يبق في مواجهتها سوى الولايتين الثالثة والرابعة .

فضلت الولاية الرابعة الدفاع عن مواقعها مع التزامها بموقف حيادي بين طرفي الصراع الرئيسين ، وتميزت بالتمنع من الخضوع لمناورات هيئة الأركان العامة وبرفض الانصياع والخضوع لأوامر ممثلي الحكومة المؤقتة بمن فيهم الرئيس بن خدة ذاته ، حتى أن هذا الأخير وجد نفسه يواجه صعوبات بالغة خلال جولاته التي كان يقوم بها من أجل شرح مواقف الحكومة المؤقتة في خلافها مع قادة جيش الحدود في كل من العاصمة والبليدة[1]

لكن الولاية الثالثة آثرت موقف المواجهة بفعل تهديد تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة باستخدام القوة ،وتحولت إلى معسكر لمجموعة تيزي وزو التي كانت تضم عددا من أعضاء الحكومة المؤقتة إلى جانب بعض قادة الولاية الذين انقسموا إلى مجموعتين مختلفتين في المواقف من الخلاف داخل القيادة الخارجية للثورة ، مما كان يكشف أن آخر أزمات القيادة الخارجية نجحت في تفكيك صفوف الداخل بشكل كبير ، لم تسلم منه حتى الولايات التي كانت تعد في الفترة 1956-1961 قواعد موالية للباءات الثلاثة في الأجهزة التنفيذية المتعاقبة للثورة[2]

2- نتائج انتقال عدوى التأزم في القيادة الخارجية إلى الداخل :

إن تطور الصدام بين القيادتين السياسية والعسكرية للثورة في الخارج أدى إلى انقسام القيادة الميدانية في الداخل بصورة جعلتها تبدو في شكل مجموعات معزولة عن بعضها البعض ، لأن قادة الولايات أصبحوا مجرد عناصر متخندقة في جبهات مختلفة على نقيض الحال التي كانوا عليها قبل

---

(1) فسر الرئيس بن خدة موقف الولاية الرابعة بأنه كان يندرج في ما أسماه بالنزعة " الولاياتية" التي تسببت في حدود انشقاقات كبيرة في صفوف قيادة الداخل في بداية صيف عام1962 , وأفضت إلى إضعاف موقع الحكومة المؤقتة في مواجهة جيش الحدود الذي احتمى بواجهة مشكلة من بعض القادة التاريخيين في غزوه للسلطة

(2) عند الإعلان على الاستقلال كان قادة الولاية الثالثة (القدماء والمتأخرين) منقسمين إلى مجموعتين على طرفي نقيض في مواقفهما , فقد كان العقيد محند أوالحاج والرائد الطيب صديقي إلى جانب كريم بلقاسم ومحمد بوضياف (مجموعة تيزي وزو) ,بينما انضم كل من العقداء أوعمران ومحمدي و يازوران والرائدين أحمد فضال (حميمي) وأحسن محيوز إلى صفوف تحالف بن بلة- هيئة الأركان العامة (مجموعة تلمسان) .
ويشير فرحات عباس أن هذين الأخيرين كانا يستخدمان خطابا ناريا يكشف استعدادهما لمواجهة قادتهم القدامى بالسلاح.أنظر:
Abbas , **L’indépendance confisquée** ,pp55-57.

أقل من سنتين فقط من بداية الأزمة الأخيرة في صفوف القيادة الخارجية للثورة ، عندما كان أغلب قادتها يمثلون جبهة متجانسة كفيلة بفرض نفسها كجزء مهم من قيادة الثورة [1]

وهذا ما يسمح بالقول بأن السنتين الأخيرتين من عمر الثورة كانتا تمثلان مرحلة تراجع كبير في مكانة وتماسك قيادة الداخل فضلا عن تقهقر أدائها الميداني نتيجة للحصار العسكري الاستعماري الذي ضرب عليها ، وبفعل عجز الخارج الذي انهمك في البحث عن حلول لأزماته وانشغل بالانخراط في المفاوضات عن تقديم الدعم والإسناد لها. ويمكن معاينة هذا التراجع من خلال تفكك صفوف قادتها وبالنظر إلى مؤشرات المعطيات المتعلقة بحجم العمليات العسكرية وإحصاء وحدات جيش التحرير في الداخل ومقارنتها بالتطور الهيكلي والعددي والإمكانيات المادية عند كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة [2]

إن تفسير فشل ولايات الداخل في فرض نفسها كقوة موازية لقيادة الثورة في الخارج خلال أزمة عامي 1961-1962 ، بضعفها الشديد أمام تحالف بن بلة المدعوم بهيئة الأركان العامة التي كانت تقف على رأس أكثر من 30 ألف جندي ، يعني أن العجز عن المواجهة كان هو السبب في لجوء أغلب قادة الداخل بمن فيهم القدماء منهم إلى الهرولة نحو تأييد مجموعة تلمسان .

ولكن مثل هذا التحليل يجانب الصواب في جزء كبير منه ، لأن الضعف العسكري لولايات الداخل لم يكن عاملا أساسيا في انتصار هيئة الأركان العامة وحلفاءها ، وإنما كان انقسام مواقفها أحد الأسباب التي أدت إلى تفكك كل من الهيئة التشريعية و الجهاز التنفيذي للثورة إلى مجموعات منقسمة في ولائها ومتباينة في أهدافها، وهو أصاب تلك الهيئات بالشلل والعجز عن حسم مسألة التنافس حول السلطة داخل المؤسسات السياسية .

لأن تراجع مكانة قيادة الداخل التي انكشفت عليها وضعيتها خلال أزمة 1961-1962 على الرغم من الدور المحوري الذي كانت تقوم به لا يمكن تفسيره بمعزل عن الإشارة إلى

---

[1] في نهاية عام 1958 كاد تجمع لعدد قليل (13 ضابط) من قادة المناطق الشرقية أن يعصف بالقيادة الخارجية للثورة(قضية العموري في نوفمبر1958) , وفي تلك الفترة أيضا تمكن اجتماع العقداء الأربعة(ديسمبر1958) من تأسيس أرضية للعمل المشترك بين قادة الداخل كانت آفاقها تقض مضاجع القيادة الخارجية التي أدركت أن شرعيتها أصبحت عرضة للزوال بسبب الانتقادات الشديدة التي كانت توجه لها

[2] تشير الإحصائيات إلى تراجع العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني ابتداء من عام 1958 الذي بلغ فيه المتوسط السنوي للعمليات 1610 عملية شهريا (كان يبلغ 2074 عملية في عام 1957) , وإلى تقهقره عدديا ابتداء من عام 1959 (السنة السوداء) , بينما تمكن جيش الحدود من مضاعفة صفوفه في السنتين الأخيرتين من الثورة عند الجبهتين الشرقية والغربية . أنظر:
Philipe Tripier, **Autopsie de guerre d'Algérie** , p79 .

النجاح الكبير الذي حققته القيادة الخارجية في احتواءها وفي إضعافها على الرغم من استقرار القيادة السياسية والعسكرية للثورة في المنفى في السنوات الخمس الأخيرة من حرب التحرير .

3- **أساليب القيادة الخارجية في احتواء وتوظيف إطارات الداخل:**

ويمكن إبراز هذا عن طريق تحليل الأوجه المختلفة التي كانت تطبع علاقة الخارج بالداخل في سياق التنافس حول القيادة، لأن أبرز المفارقات في تطور هذه العلاقة منذ نهاية عام 1957 كانت تكمن في أن أداء القيادة الخارجية فيما يتعلق بممارسة الإشراف على الثورة وتوجيهها تمكن من فرض تبعية الداخل له حتى نهاية الثورة ، على الرغم من أن الأداء الميداني لتلك القيادة فيما يتعلق بالتسليح والتموين واختراق وتدمير السدود المكهربة وإدخال وحدات جيش الحدود ، كان سلبيا في الغالب وكثيرا ما تسبب في إثارة احتجاجات شديدة وصاخبة عند مجموع قادة معاقل الداخل .

وقد تطورت بعض تلك الاحتجاجات إلى حركات منظمة استهدفت إحداث تغييرات جوهرية في الهيئات القيادية للثورة وإعادة النظر في المبادئ التنظيمية التي كانت تنظم العلاقات بينها ، ولكن القيادة الخارجية كثيرا ما كانت تنجح في الالتفاف حول الانتقادات التي كانت تنطوي ضمنيا على نوايا تطعن في أولويتها وأهليتها في الإشراف على الثورة من الخارج ، عن طريق اللجوء إلى المناورة و إلى استخدام القوة و التهديد في وجه القادة الذين حاولوا الانقلاب عليها أو الذين انتقدوا إهمالها و ألحوا عليها بتركيز جهودها تجاه دعم الداخل .

ولكن التوجهات العملية بالنسبة القيادة الخارجية لم يطرأ عليها أي تغيير على الرغم مما أثارته كل من حركة محمد العموري واجتماع العقداء الأربعة من انتقادات عاصفة، فقد استمرت في تبرير القصور والعجز عن دعم الداخل بالظروف التي كان يفرضها عليها المنفى و بالعقبات الميدانية التي كانت تفرضها صعوبة مواجهة و اختراق السدود المكهربة.

إلا أنه ليس من العسير ملاحظة أن ذلك المنفى لم يكن حائلا حقيقيا أمام الحرص الشديد عند القيادة الخارجية في بسط سلطتها على الداخل، وقد كانت الوسيلة الأكثر توظيفا في هذا السياق هي لجوء تلك القيادة بشقيها السياسي والعسكري (الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان)إلى

استخدام الإطارات القيادية للداخل كالقادة والأعضاء القدامى في مجالس الولايات في اتجاهات مختلفة تنتهي دوما لصالحها [1]

لقد كانت القيادة الخارجية تقوم باستدعاء هؤلاء بهدف محاكمتهم أو عزلهم على إثر تلقيها لتقارير تفيد بأنهم كانوا موضع شبهة عند رفاقهم مثل ما حدث بالنسبة لكل من الرائدين عمر أوصديق وعز الدين ثم للعقيد لخضر العبيدي و للرائد سي صالح من بعدهما . وفي أحيان أخرى كان يتم إرسالهم من الخارج لتولي مهام قيادة الولايات في الداخل[2] كما كان يتم تعيين بعضهم في مناصب داخل الهيئات الخارجية أو يكلفون بالقيام بمهام على رأس بعثات دبلوماسية.

ويمكن القول أن تعامل قيادة الخارج مع عدد كبير من إطارات الداخل الذين كانوا يمثلون بين أيديها في مواضع اتهام خطيرة من طرف قادتهم ورفاقهم، غالبا ما كان ينتهي إلى أحكام غريبة وغير منتظرة، لأنهم كانوا يحصلون على ترقيات بدل التعرض إلى عقوبات، وهذا ما كان ينطوي على نزعة حقيقية عند القيادة الخارجية في احتوائهم وكسب ولائهم بهدف استخدامهم كأدوات من أجل إحكام رقابتها على الداخل، فقد أعيد تعيين العقيد سي لخضر بإلحاح شديد من بوصوف على رأس الولاية الأولى وبصورة رسمية بعدما كان قائدا عليها بحكم الأمر الواقع أو بتفويض من طرف مجموعة من قادة مناطقها، وبعدما كان قد حل بتونس في ربيع عام 1959 مغضوبا عليه من طرف الحكومة المؤقتة بسبب علاقته باجتماع عقداء الداخل في نهاية عام 1958

كما أعيد إدماج الرائد عمر أوصديق في صفوف المجلس الوطني للثورة الجزائرية و أسندت إليه عضوية لجنة القوانين الأساسية في بداية عام 1960[3] ، بعدما كان موضع اتهام من طرف

---

(1) لم يكن هذا الأسلوب جديدا في نهاية حرب التحرير , لأن تجربة قيادة الولاية الأولى (1957-1962) تقدم لنا نموذجا مميزا لمحاولات القيادة الخارجية بسط يدها عليها من الخارج عن طريق توظيف قادة موالين لها , فقد تم تعيين ثلاثة مجالس لقيادة الولاية الأولى في تونس والقاهرة في الفترة (1957- 1960) دون أخذ موافقة القادة المحليين , وهذا ما كان سببا في انشقاق وتمرد بعضهم , وتقدم لنا أيضا تجربة قيادة الولاية الخامسة (1956-1962) نموذجا للقيادة الميدانية التي استقر معظم أفرادها في الخارج طيلة الحرب لكنها لم تفقد سلطتها على المناطق التابعة لها , لأنها كانت تمارس أسلوب جذب قادتها في الداخل إليها بصورة مستمرة من أجل منع بروز قادة منافسين على مبعدة منها .

(2) الملفت للنظر هنا هو أن إرسال بعض هؤلاء إلى قيادة ولايات في الداخل لم يحدث فعليا عندما كانت تلك الولايات تعاني من حالات الشغور في القيادة وإنما جاء في سياق محاولة كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة استمالة أكبر عدد من قادة الداخل إلى صفها . وللتدليل على هذا يمكن الإشارة إلى أن تعيين العقيد يازوران والرائد عزالدين في قيادة الولاية الرابعة كان في نوفمبر 1959 لكنهما لم يلتحقا بها إلا في بداية عام 1962 بناء على أوامر من الحكومة المؤقتة التي كانت تسعى إلى مسابقة هيئة الأركان التي أرسلت بدورها قائد الفدائيين بالعاصمة في عام 1957 إلى المدينة في صيف عام 1962 من أجل مواجهة نفوذ معارضيها

(3) انتخبت هذه اللجنة في 08جانفي 1960 وضمت كل من : أحمد فرنسيس وأحمد بومنجل و عمر أوصديق وعبد الحميد مهري ومحمد الصديق بن يحي وامحمد يزيد وصادق دهيليس .وقدمت التعديلات النهائية حول الوثيقة التي قدمتها لجنة سابقة لها شكلتها الحكومة المؤقتة في

قيادة الخارج في علاقته باجتماع العقداء الذي كلفه بحمل توصياته إلى الحكومة المؤقتة ، كما أنه كان موضع اتهام من طرف العقيد بوقرة في الشبهة المتعلقة بتأييده لفكرة سلم الشجعان ، شأنه في ذلك شأن الرائد عز الدين الذي وجد نفسه في عضوية أعلى هيئة عسكرية لجيش التحرير الوطني في الخارج في جانفي 1960 بعدما كان قد تعرض للعزل من طرف العقيد بوقرة على إثر القضية الشهيرة " بقضية عزالدين " في نهاية عام 1958 .

ولم تكن هذه الحالات التي أشرنا لها استثنائية، كما لم يكن هذا الأسلوب حكرا على العناصر النافذة في صفوف الحكومة المؤقتة ، وإنما لجأ إليه أيضا قادة هيئة الأركان العامة منذ عام 1960 بهدف استمالة وكسب ولاء عدد من إطارات الداخل الذين كانوا موضع اتهام من طرف الحكومة المؤقتة نفسها من قبل ، فقد تدخلت هيئة الأركان من أجل إطلاق سراح الضباط الذين تعرضوا للسجن والتعذيب بسبب مشاركتهم في حركة العموري في نهاية عام 1958[1]وسرعان ما تم نقلهم إلى أقاصي الصحراء الجزائرية وأسندت لهم مهمة العمل على فتح جبهة جديدة عند الحدود مع مالي ، و كلفوا بالاتصال بالطوارق هناك من أجل التمهيد لتشكيل " ولاية سابعة " ، إلا أن هذه الفكرة بقيت حبرا على ورق و لم تر تلك الولاية النور فعليا حتى نهاية الثورة .

ولكن أولئك الضباط الذين كانوا ينتمون في مجموعهم إلى القاعدة الشرقية والولاية الأولى تحولوا إلى عناصر شديدة الولاء لهيئة الأركان العامة في صراعها مع الحكومة المؤقتة ، كما أصبحوا يشكلون نواة رئيسية اعتمد عليها بومدين من أجل فرض الانضباط والنفوذ على الجبهة الحدودية الشرقية المتوترة ، التي تعثرت فيها كل محاولات كريم بلقاسم وطموحاته في تشييد جيش حدودي قوي ومنسجم في سنتي1958-1959 .

وتجدر الإشارة إلى أن رفاق العموري الناجين من التصفية نجحوا بعد عقدين من الاستقلال من أن يصبحوا عناصر أساسية ورموز فاعلة في القيادة السياسية والعسكرية للدولة الجزائرية، وتمكنوا من إعادة الاعتبار لقادتهم الذين تمت محاكمتهم وتصفيتهم في ظروف غامضة

---

10 جويلية 1959 , كانت تضم كل من بن يوسف بن خدة والأمين خان ومبروك بلحوسين , وقد تحفظ العقداء العشرة على نتائج عملها الذي قدمته في 10 سبتمبر 1959 فقاموا بإعادة طرح المسألة على المجلس الوطني للثورة .

[1] كان عدد الضباط الذين التفوا حول العقيد محمد العموري من اجل الإطاحة بعدد من أعضاء الحكومة المؤقتة13 ضابط , وقد أعدم 04 منهم بعد فشل خطتهم , وهذا يعني أن هيئة الأركان العامة قامت باحتواء 09 ضباط , فوجهت بعضهم إلى أقاصي الصحراء وعينت البعض الآخر في قيادة مناطق و وحدات عسكرية عند الحدود الشرقية والغربية , وهو ما سمح لها بكسب ولاء جنودهم الحانقين على قادة الحكومة الذين كانوا وراء تصفية العموري وثلاثة من رفاقه .

بتهمة العمالة لأطراف خارجية (المخابرات المصرية) ، بنقل رفاتم لدفنها في مقبرة الشهداء في العالية في عام 1984 [1]

إن تنوع الأساليب في تعامل القيادة الخارجية مع قادة الولايات كان يعبر عن امتلاكها لقدرة كبيرة في المناورة الهادفة إلى الاحتفاظ بالتماسك في الخارج وإلى إضعاف وتفكيك بنية القيادة في الداخل، وقد أتاح للقيادة الخارجية الإمساك بشكل كاد أن يكون كليا بسلطة الإشراف على قيادة الداخل ابتداء من منتصف عام 1959، و كانت انعكاساته وخيمة فيما بعد على قيادة الداخل التي كانت تشكل " لجنة تحكيم وإنقاذ" في خلافات وأزمات قيادة الخارج ، لأنه جعل من الولايات التاريخية ميدانا خصبا للتنافس حول السيطرة عليها من قبل الباءات الثلاثة قبل عام 1960 ، أما بعد ذلك فقد انخرطت هيئة الأركان العامة في المسعى ذاته لأنا تفطنت إلى أن سلطتها على ولايات الداخل لم تكن منسجمة مع الدور العسكري الذي كلفت للقيام به .

وأدى تعدد محاور الاستقطاب باتجاه قادة الولايات خلال الأزمة بين الطرفين إلى اعتماد مواقف ميكيافلية للتغاضي عن الأخطاء التي كانت ترتكب في الداخل حتى عندما كان الأمر يتعلق بتصفية بعض قادة الولايات أو أعضاء مجالسها من الإطارات التي كانت تحمل رتبا عسكرية سامية . ويمكن أن نورد مثالا عن هذا بالإشارة إلى أن الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة لم تبادرا إلى اتخاذ أية إجراءات عقابية في حق قادة أربع مناطق في الولاية السادسة قاموا بتصفية العقيد الجغلالي و12 من الضباط الذين كانوا يرافقونه في جويلية 1959 ،على الرغم من أن بومدين كان يعرف أسمائهم حتى قبل توليه القيادة الموحدة لجيش الحدود [2] .

كما أن القيادة الخارجية بشقيها السياسي والعسكري بادرت إلى تزكية التصفيات التي قام با الرائد سي محمد (بونعامة) في الولاية الرابعة بعد شيوع الأنباء حول لقاء الإليزيه في 10

---

(1) خلال عهد الرئيسين بن بلة وبومدين أصبح الرائد أحمد دراية مديرا للأمن الوطني , وخلال عهد الشاذلي بن جديد ارتقت عناصر أخرى من مجموعة العموري إلى أعلى مراتب القيادة السياسية والعسكرية في الدولة , ومن أشهر هؤلاء الرائد محمد الشريف مساعدية الذي كان يعد الرجل الثاني في القيادة السياسية بعد الرئيس خلال الثمانينات , والرائد عبد الله بلهوشات الذي أصبح جنرالا في عام 1984 , ثم قائدا للأركان العامة للجيش الشعبي الوطني في عام 1986 ومستشارا عسكريا للرئيس في عام 1988 . **أنظر قائمة إطارات وضباط جيش الحدود في الملحق رقم :03 المرفق بهذه الدراسة .**

(2) صرح بومدين نفسه بأنه كان يعرف أسماءهم جيدا عندما تساءل كريم بلقاسم عن هويتهم في جلسة 16 أوت1959 (اجتماع العقداء العشرة) , ورجح مبررهم في تصفية الجغلالي ورفاقه(تهمة الخيانة) قبل أن يتم التحقيق في القضية التي انكشف فيما بعد أن دوافعها وغاياتها كانت مرتبطة بالنزعة الجهوية المتعطشة للقيادة . وعلى الرغم من أن اجتماع العقداء قام بحل الولاية السادسة في أعقاب تلك التصفية إلا أن هيئة الأركان العامة حاولت إعادة تشكيلها دون أن تمتلك صلاحية القيام بتلك الخطوة في بداية جويلية 1962 في سياق بحثها عن حلفاء لها في الداخل .وهذا ما يكشف أن الكثير من التحالفات بين القيادة الخارجية وولايات الداخل تم نسج خيوطها الأولى في فترة سابقة لأزمة 1961-1962 .

جوان 1960 (قضية سي صالح) على الرغم من أن قرارات وتوصيات اجتماع العقداء في أوت 1959 كانت تمنع القادة في الداخل من القيام بالتصفيات قبل استشارة كل من الحكومة وهيئة الأركان العامة في الخارج [1]

كما كانت الأطراف المتنافسة في القيادة الخارجية تلجأ من ناحية أخرى إلى التشهير بالأخطاء المرتكبة من طرف قادة الداخل الذين كانوا يحسبون في عداد خصومهم من أمثال عميروش وبوقرة وسي الحواس وسي صالح وسي محمد ، إلى درجة المطالبة بفرض "حجر صحي" في شكل حصار مغلق على عدد من الولايات في فترة كانت فيها محاصرة فعليا بالعمليات العسكرية الكبرى لمخطط شال [2]

لقد أدت التراكمات السلبية لهذه الأساليب إلى تزايد مشاعر الامتعاض والنفور عند قادة الداخل تجاه القيادة الخارجية، و أحدثت عندهم في حينها ردود فعل تراوحت بين الرفض والاحتجاج الشديد و بلغت في أقصى حد لها مشارف الارتماء نحو القبول بمشاريع استعمارية خطيرة بسبب استفحال الشعور باليأس والعزلة. ولا تزال هذه المشاعر حية في الكثير من المذكرات الشخصية التي دونتها نخبة من إطارات جيش التحرير الوطني في عدد من الولايات ، والتي ذهب فيها هؤلاء إلى تصوير الكثير من أزمات الداخل بأنها كانت بفعل مؤامرات ومناورات تم تخطيطها من طرف القيادة الخارجية في مختلف المراحل التي عرفتها الثورة [3]

---

(1) قرر العقداء العشرة على إثر جلسة 16 أوت 1959 إرسال برقية إلى الولايتين الثالثة والرابعة وأخرى إلى جميع الولايات تضمنت أوامر باسم الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العسكرية تدعوها إلى وقف تصفية إطاراتها (الضباط وضباط الصف)قبل العودة إلى القيادة الخارجية من أجل وضع حد للنزيف الذي تسببت فيه "قضية الزرق" , لكن بعد سنة فقط من ذلك تحولت الولاية الرابعة إلى ميدان جديد للتصفيات المرتبطة بقضية سي صالح" ,فقامت القيادة الخارجية (الحكومة وهيئة الأركان العامة) بغض الطرف عن تصفية العشرات من الإطارات الذين كان من بينهم ثلاثة نقباء , اثنين منهم كانا عضوين في مجلس الولاية وأحد الاثنين (لخضر بوشمع:المحافظ السياسي) كان من أ شد قادة الولاية انتقادا للقيادة الخارجية, فقد كتب هذا الأخير تقريرا في مارس 1960 وصف فيه المجلس الوطني للثورة بأنه "أصبح تجمعا للمغامرين الانتهازيين " ووصف الباءات الثلاثة وأعضاء الحكومة وقادة هيئة الأركان العامة "بالمجرمين وخونة الخارج الذين يستحقون الموت" . للمزيد حول هذا التقرير أنظر:

Meynier , **l'histoire intérieure du FLN** , p 426 ;Harbi –Meynier **, Le FLN : documents et histoire 1954-1962** , pp 563-564 .

(2) أنظر اقتراحات العقيد بومدين في جلسات 11-14 أوت 1959 التي تم اعتمادها كتوصيات وقرارات حول موضوع " المؤامرة في الداخل" (اجتماع العقداء).

(3) الرائد لخضر بورقعة ,**مذكرات شاهد على اغتيال الثورة** ,ص12 ؛ الرائد عثمان سعدي بن الحاج , **مذكرات** ,ص 139-140 ؛ محمد الطاهر عزوي , "واقع الثورة في الولاية الأولى بين توحيد القيادة وتفككها: انتصارات واختلافات ", **الثورة الجزائرية أحداث وتأملات(مجموعة مقالات)** , جمعية أول نوفمبر, باتنة ,1994 , ص69-70 . وأنظر أيضا :

Commandant Mostéfa Merarda, **op.cit**, pp134-135.

ويمكن أن نذهب إلى القول بأن هذا الموروث كان أحد الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في فشل الحكومة المؤقتة في مواجهة هيئة الأركان العامة على الرغم من أن هذه الأخيرة كانت تتحمل قسطا كبيرا من ذلك الموروث في السنتين الأخيرتين من حرب التحرير. لأن الصورة التي كانت تبدو عليها سلطة للحكومة المؤقتة على الداخل استمرت منذ تأسيسها رهينة لعلاقات النفوذ والولاء بين الباءات الثلاثة و ولاياتهم السابقة، بينما ازدادت عزلة واستقلالية بقية الولايات عنها بسبب انقطاع التواصل والتنسيق بين الداخل والخارج أحيانا وبفعل التأزم في العلاقة بينهما[1]

كما أن رهان هيئة الأركان في الأزمة التي جمعتها مع الحكومة المؤقتة لم يكن في اتجاه كسب ولايات الداخل كشريك فعلي لها في المواجهة بقدر ما كان يهدف إلى تحييدها أو إرغامهما على القبول بالأمر الواقع عن طريق استعراض القوة ثم التهديد باستخدامها، بالنظر إلى أن هيئة الأركان كانت تقف على رأس قوة عسكرية أكثر عددا وعدة من جيش التحرير في الداخل.

2-2-7/ تراجع دور العقداء- الوزراء في قيادة الثورة 1961-1962 :

1 – تفكك العصب المرتبطة بالباءات الثلاثة :

تعد ظاهرة تعدد علاقات الولاء من أبرز الأسباب التي أدت إلى تراجع الحكومة المؤقتة في خلافها مع هيئة الأركان العامة في سنتي 1961-1962 ، و لكن منشأ هذه الظاهرة يعود إلى صيف 1957 أين قام كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف بحشد عدد من القادة للانقلاب على لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ، وقد أفرز ذلك فيما بعد تشكل العصب الأولى حول هؤلاء بعد إزاحة وتصفية عبان رمضان . وقد نتج عن احتفاظ هؤلاء في صفوف الحكومة المؤقتة الأولى بمواقع القيادة الفعلية التي كانوا يتقاسمونها في لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية تعاظم دور تلك المجموعات الموالية التي كانت تضم في صفوفها عدد من قادة الولايات وبعض السياسيين في الدواوين الوزارية وفي عضوية الهيئات العسكرية الخارجية .

---

(1) كانت ولايات الداخل منقسمة في علاقتها بقيادة الخارج قبل عام 1961 إلى مجموعتين تضم الأولى كل من الولايات الثانية والثالثة والخامسة, وقد تمتعت هذه المجموعة بالدعم والعناية من قبل قادتها السابقين الذين استمروا على رأس القيادة الخارجية إلى نهاية حرب التحرير. بينما ضمت المجموعة الثانية الولايات الأولى والرابعة والسادسة , وقد كانت الأكثر عرضة للعزلة ولاستمرار حالات الشغور في القيادة لفترات متكررة , وكانت أيضا الأكثر إثارة للمشاكل والخلافات مع القيادة الخارجية (الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة) .

و يمكن القول إن الدافع الرئيسي الذي كان من وراء تطور هذه الظاهرة واستمرارها في صلب قيادة الثورة من عام 1957 إلى نهاية حرب التحرير ، كان يتمثل في تجاذب الباءات الثلاث حول مواقع القيادة ، وهو الأمر الذي دفع بهم إلى التحالف لمنع بقية عناصر النخب السياسية الوطنية من تولي زمام الثورة ، كما دفع بهم إلى الحرص على إحداث التوازن فيما بينهم عندما كان أي عنصر منهم يظهر أول بارقة للطموحات الشخصية المعلنة نحو القيادة الفردية .

إن العمل بموجب ذلك " الميثاق" الغير مكتوب بين هؤلاء كانت تمليه الطموحات الشخصية المشتركة بينهم بنفس القدر الذي كانت تحركه فيهم النزعة الثورية اليعقوبية. و قد نجح الباءات الثلاثة في فرض طوق على مواقع القيادة الفعلية للثورة لمدة ثلاثة سنوات عن طريق لجوئهم إلى الاستعانة بالعصب التي كانت تحيط بهم ، ونجحوا أيضا في توظيف بقية النخب الثورية كمجموعة عريضة من " العناصر المساعدة لهم ، وفي إبقائهم " كتقنيين" على الرغم من أن بعض السياسيين تمكنوا من الوصول إلى المناصب العليا على رأس الحكومة المؤقتة وفي صفوف المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

وذهب الرائد سليمان (قايد أحمد) إلى انتقاد أسلوب الباءات الثلاثة في السيطرة على قيادة الثورة في الفترة الممتدة من 1957 إلى 1960 ، إلى حد وصفه بأنه كان السبب في تحويلها إلى " إقطاعيات" خاصة بمجموعة لم تتجاوز خمسة أعضاء ، لأنه كان يرى بأن كل من أوعمران ومحمود الشريف كانا ينافسان الباءات حول القيادة [1] ، ولكنهما في الواقع لم يكونا سوى عنصرين بارزين في البطانة أو الحاشية التي كان كريم بلقاسم يعتمد عليها في السيطرة على أكبر قدر ممكن من مواقع النفوذ العسكري في قيادة الثورة في منافسة كل من بوصوف وبن طوبال اللذين كانا يستمدان سلطتهما من احتفاظهما بولاء قادة الولايتين الثانية والخامسة[2]، ومن إشرافهما على وزارتين ثقيلتين في الجهاز التنفيذي للثورة في الخارج.

لكن الطوق الذي شيده " العقداء- الوزراء" لم يصمد طويلا بسبب انشطار قيادة الثورة التي اعترتها ثغرات كبيرة بفعل التنافس الشديد فيما بينهم [3] ، فقد بدا يتهاوى في نهاية عام

---

[1] Harbi , **mirage et réalité** , p203

[2] كان العقيد علي كافي خلال فترة قيادته للولاية الثانية (ماي1957-جوان 1960) من أبرز العناصر الموالية لبن طوبال قبل إبعاد كافي إلى القاهرة , وكان العقيد بومدين خلال فترة قيادته للولاية الخامسة وإشرافه على الهيئات العسكرية الغربية(جويلية 1957 – نوفمبر1959) من أهم الموالين لبوصوف , و لم ينقلب على ذلك الولاء إلا بعد أشهر من اعتلائه قيادة هيئة الأركان العامة في جانفي 1960 .

[3] كانت قيادة الثورة في الفترة الممتدة من أوت1957 إلى جانفي 1960 تعرف في جوهرها تناقض كبيرا بين التركز في القيادة من الناحية الظاهرية وتشتتها بين الباءات الثلاثة من الناحية العملية , وأدى تنافسهم على امتلاك سلطة الإشراف على جيش التحرير الوطني إلى إضعاف

1959 ثم ازداد انياره على إثر تصاعد الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة. لأن تطورات تلك الأزمة أحدثت ردود فعل متناقضة داخل صفوف الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية و في قيادة الولايات.

ويمكن أن نذهب إلى القول بأن تراجع مكانة الثلاثي القوي التي يتم ربطها في بعض الكتابات بصعود العناصر العسكرية المحترفة على رأس قيادة جيش الحدود، لم تكن وليدة الفترة التي أعقبت اجتماع ديسمبر1959-جانفي 1960، لأنه مع التسليم بأنا كانت المرحلة التي كشفت عن بداية الانقلاب الكبير في قيادة الثورة، إلا أن البداية الفعلية لذلك التراجع كانت منذ نهاية عام 1958 حين ظهر ما يشبه التحالف الخفي عند كل من بن طوبال وبوصوف لمحاصرة الطموحات الشخصية المتزايدة لكريم بلقاسم ، وقد ساعد فشل هذا الأخير في أداء المهام العسكرية التي تكفل با في إضعافه والحد من سلطته ، و نجح منافسيه في إرغامه بالتخلي عن أقرب مساعديه العسكريين ثم بالقبول بمسألة إلغاء الوزارة التي كانت تمثل عنوانا لمكانته المرموقة في قيادة الثورة .

ولم يكن حال بوصوف في الحقيقة أحسن مما آل إليه رفيقه إلا بصورة ظاهرية ، لأن الارتقاء السريع لخليفته في الولاية الخامسة على رأس قيادة الهيئات العسكرية المتعاقبة عند الجبهة الحدودية الغربية في سنتي 1958-1959 أدى إلى تراجع المكانة التي شيدها بوصوف(سي مبروك) منذ صيف عام 1956.

لأن بومدين(بوخروبة محمد) نجح في التخلص من الوصاية التي كانت تجعل منه مجرد فرد من أفراد حاشية بوصوف التي كان يعتمد عليها في منافسة كل من كريم بلقاسم وبن طوبال على الرغم من أن تلك الوصاية هي التي جعلته يتبوأ قيادة العمليات الغربية في ربيع 1958[1] ، ثم اتجه إلى تقليد معلمه في وضع تنظيم عسكري صارم يرتكز على الولاء المطلق للقائد وعلى فرض رقابة

أكثرهم طموحا إلى ذلك , ثم انتهى رهانهم على تقاسم تلك السلطة بالتواري خلف مجموعة من قادة الصف الثاني انتهى إلى فقدانهم حتى لمواقعهم السياسية عند نهاية حرب التحرير . للمزيد أنظر : صالح بلحاج , **حرب التحرير الوطني خلال عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة** 1958-1962, مرجع سابق ص280-284 .

[1] يذكر مينيي أن تطور العلاقات السرية بين بوصوف وبن بلة (السجين) كانت من العوامل التي ساعدت على الارتقاء السريع لبومدين في قيادة الولاية الخامسة على حساب العقيد لطفي الذي كان أكثر ثقافة وتجربة عسكرية منه , ويشير وليام زيرتمان أن بوصوف كان صاحب الفضل في تولي بومدين لقيادة العمليات العسكرية في أفريل 1958 و هيئة الأركان الغربية من بعدها . أنظر :
Meynier , **L'histoire intérieure** , p334 ; William Zirthman , « L'armée dans la politique Algérienne », **Annuaire de l'Afrique du nord** , 1967 ,CNRS , Paris ,p268 .

شديدة على الأتباع عن طريق وسائل الاتصالات وشبكة الاستعلامات التي وجدها قائمة في القواعد الخلفية الغربية .

ويمكن القول أن بن طوبال كان يمثل نموذجا شبيها بتروتسكي في أدواره الأخيرة[1]، لأنه لعب دورا كبيرا في توجيه الإطارات المدنية والعسكرية لجبهة التحرير الوطني في القواعد الحدودية في السنوات الأخيرة من الثورة بهدف تطويعها و تحويلها إلى نخبة امتثالية خاضعة بصورة كلية للقيادة ومهيأة للعمل في ظل حزب- دولة [2] ثم إن بن طوبال في الندوات السياسية التي كان يحل ويرتحل بها في معسكرات ومدارس جيش الحدود كان أشد الباءات الثلاثة ترويجا لفكرة تحويل جبهة التحرير الوطني إلى طليعة قيادية في الدولة الوطنية ، و لأفكار تدعو إلى سحق المعارضين وإلى تصفية الصفوف من العناصر الدخيلة على الثورة .

و مهد بن طوبال بأفكاره الشمولية التي تمجد القوة والانضباط الطريق أمام النخبة العسكرية المحترفة في صفوف جيش التحرير الوطني الخارجي ، فقد كان يشرح لها أن الخضوع للقادة و الاعتقاد في عصمتهم من أهم شروط نجاح القيادة في إحكام قبضتها على شعب يغلب عليه الاتجاه نحو الفوضوية بصورة أكبر من ميله إلى النظام ، وهكذا ساهم في تنامي الوعي لديها بالدور المستقبلي لها ورسم في مخيلتها طبيعة وشكل النظام الثوري المرتجى تحقيقه بعد الاستقلال[3]

---

(1) تكمن أوجه الشبه في أن تروتسكي كان من مؤسسي الحزب البلشفي ومن أوائل قادة الجيش الأحمر ,كما كان من أشهر الخطباء والمنظرين السياسيين السوفيت المحيطين بلينين , و لكنه وجد نفسه مطاردا من طرف النظام الذي شارك في صنعه , ولم ينقذه منفاه في المكسيك من بطش ستالين الذي أمر باغتياله هناك عام 1941 . كما كان بن طوبال من مؤسسي جبهة التحرير الوطني ومن أوائل قادة جيشها , وكان من أكثر العناصر ميلا إلى تصفية خصومها وإلى القضاء على المعارضين في صفوفها, ويشير فيليب تريبيي أن آخر مهمة قام بن طوبال بعد تخليه عن وزارة الداخلية لكريم بلقاسم في أوت 1961 , كانت حيوية جدا لأنها كانت تهدف إلى تنظيم الحزب وزرع الأعصاب في الدولة المستقلة , ولكنه وجد نفسه مقصى عن الحزب- الدولة الذي شارك بقسط وافر في صنعه , ولم يسمح له بعد الاستقلال إلا بالإشراف على إدارة شركة وطنية للحديد والصلب , وعين أيضا على رأس منظمة عربية صورية في نفس القطاع (مقر صغير مغمور على طريق مدينة الشراقة غرب العاصمة) .أنظر :

Tripier , **op .cit** , p525

(2) كانت جبهة التحرير الوطني تعلن عن نفسها في أدبياتها الموجهة إلى الشعب الجزائري وإلى الرأي العام الخارجي بأنها حركة سياسية تتماهى مع الأمة الجزائرية في معركة مصيرية ضد الاستعمار, ولكنها كانت بالنسبة لبعض قادتها حزبا سياسيا ثوريا يقوم بتوجيه الشعب وفرض الرقابة عليه , فقد صرح بن طوبال (وزير الداخلية) في إحدى الندوات التي عقدها مع إطارات جبهة التحرير الوطني خلال دورة قام بها في المغرب الأقصى في الفترة من 05 إلى 13 مارس 1960 أن الشعب الجزائري لديه نزوع طبيعي (فطري) إلى الفوضى أكثر منه إلى الانضباط , ونصحهم بأن " أفضل طريقة لقيادته هي القبضة الحديدية". أنظر :

Harbi, **une vie debou**t , p 296 ; Harbi , **les archives de la révolution** , p290 ; **mirage et réalité** ,pp305-306.

(3) عندما سئل بن طوبال (مارس 1960) عما إذا كانت جبهة التحرير سوف تتحول إلى حزب أحادي في الدولة المستقلة , راوغ في الإجابة قائلا بأن ما تم الاتفاق حوله بين قادة الثورة هو استمرارها في أداء دورها القيادي بعد التحرير, ثم وقع في تناقض صارخ عندما أضاف أن النظام السياسي المستقبلي سوف يعتمد " المركزية الديمقراطية"(الديمقراطية داخل هيئات السلطة-الحزب الواحد- وليس باتجاه المشاركة الشعبية

لقد كانت بداية السقوط الجماعي للباءات الثلاثة في بداية عام 1961 ، وقد أدت محاولاتهم لبسط نفوذهم وفرض وصايتهم على قيادة جيش الحدود إلى انخراط الحكومة المؤقتة في المواجهة مع هيئة الأركان العامة ، لأن تلك الحكومة استمرت رهينة لضغوطهم في فترة لم تبق فيها موازين النفوذ لصالحهم كما كانت من قبل .

وهناك من يعلل هذه الفكرة بالإشارة إلى أن اللجنة الوزارية المشتركة للحرب التي كانت تضم الباءات الثلاثة هي التي تسببت في إثارة الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة ، لأنها كانت وراء إصدار الحكومة لقرار كان يلزم هيئة الأركان بالدخول إلى التراب الوطني في أجل أقصاه 31 مارس 1961 . وعلى الرغم من أن ذلك القرار كان يتوافق مع قرارات وتوصيات لاجتماعات سابقة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية و ألحت عليه دعوات شخصية لعدد من قادة الثورة في الخارج قبل تشكيل هيئة الأركان العامة نفسها بعامين [1]

إلا أن هيئة الأركان وضعت ذلك القرار في سياق كان يصوره بأنه مناورة من طرف الباءات بهدف إبعادها عن مصدر قوتها وهيبتها وراء الحدود ، و الزج بها في مخاطرة شديدة العواقب في مواجهة الجيش الاستعماري الذي لم يتح لأحد فرصة لتشكيل " منطقة محررة " في الداخل من جهة ، ومع قادة الولايات الذين لم تكن مواقفهم من فكرة الخضوع لقيادة موحدة معينة في الخارج مشجعة بالنظر إلى العلاقة المتوترة التي شهدتها تجارب الهيئات العسكرية السابقة مع قادة الداخل في سنوات 1958-1960 .

2- تراجع سلطة الحكومة المؤقتة وانقسام صفوفها :

وعندما أدرك الباءات الثلاثة حقيقة الوضع الذي كشف عن تراجع نفوذهم تحولوا إلى القيام بمناورات فردية ساهمت بشكل اكبر في زعزعة مكانة ومصداقية الحكومة المؤقتة في أوساط جيش الحدود ، فقد أشار بعض المؤرخين إلى أن كريم بلقاسم حاول استمالة بومدين عن طريق

الفعلية), ويبرر ذلك" بأن الضرورات العاجلة لبناء "الجمهورية الجزائرية" بعد التحرير لن تسمح بفتح الأبواب أمام تشكيل الأحزاب لأن ذلك سيتسبب في تبديد طاقات الشعب ويمنعه من التعبئة من أجل التشييد ". أنظر :

Harbi , **Les Archives de la révolution Algérienne** , p290 .

(1) تم اتخاذ أول قرار ينص على ضرورة إدخال وحدات جيش الحدود في 03 أفريل 1958 (06 أيام قبل تشكيل قيادة العمليات) , فقد أشارت وثيقة عسكرية صادرة عن لجنة الحدود (قاعدة تونس) إلى جملة من القرارات التي دعت فيها إلى إلغاء تعدد القيادات (الاستقلالية وحدات الولايات) , وهددت بإبعاد العناصر التي ترفض الدخول إلى التراب الوطني, كما أشارت إلى فكرة تعيين مندوبين عن الولايات لمرافقة الكتائب المكلفة بنقل السلاح إلى الداخل . أنظر:

النص الكامل لقرارات لجنة الحدود المؤرخة في 03 أفريل 1958 في الملحق رقم : 11 المرفق بهذه الدراسة ص 473-474.

إغرائه بترقيته إلى رتبة جنرال على الرغم من أن ذلك كان يشكل خرقا للقوانين التنظيمية العسكرية التي سنها مؤتمر الصومام والتي استمرت سارية المفعول إلى نهاية الثورة .[1] لكن ما كان يرجو كريم بلقاسم تحقيقه من وراء تلك الخطوة انقلب وبالا عليه بعدما قام بومدين بإذاعة الصفقة المشبوهة التي جعلت صاحبها يبدو كراغب يسعى نحو غاية بأية وسيلة كانت[2].

لقد كانت الحكومة المؤقتة تتمتع بصفتها التمثيلية الشرعية كجهاز تنفيذي للثورة لأن تشكيلتيها الثانية والثالثة تم تأسيسهما من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية [3] ، وقد كانت هذه الصفة كفيلة في نظر مجموعة متميزة من أعضائها (المركزيين السابقين) بإعطائها القدرة على الاحتفاظ بصلاحياتها الكاملة التي تمكنها من الاستمرار في الإشراف على الثورة إلى غاية انتهاء المرحلة الانتقالية وانعقاد المؤتمر التأسيسي .

لكن ما غاب عن بن خدة أن تلك الشرعية كانت بحاجة إلى التجانس مع الأداء الميداني للجهاز التنفيذي ليكون رديفا لها خلال الأزمة التي وضعتها في مواجهة هيئة الأركان العامة، إلا أن ذلك ما لم تستطع الحكومة المؤقتة تحقيقه في السنتين الأخيرتين من الثورة ، فقد أخفقت في تجاوز الخلل الشديد الذي كان يعتري العديد من قراراتها بسبب انشطارها إلى مجموعات مستقلة تعمل في اتجاهات مختلفة .ولم يكن ذلك الانشطار محصورا في تفكك العصب التقليدية في صفوف الجهاز التنفيذي للثورة فحسب ، و لكنه مس أيضا مجموعة التاريخيين الخمسة الذين انقسموا إلى فريقين متعارضين رغم تجربة الاعتقال في السجون الفرنسية لمدة تجاوزت خمسة سنوات[4]

---

(1) كشفت هذه القضية عن انتهازية شديدة ونزوع قوي نحو تقاسم السلطة في الظل , لأن هذا العرض جاء من طرف أحد أبرز القادة الذين شاركوا في مؤتمر الصومام الذي حدد أعلى رتبة عسكرية في جيش التحرير الوطني برتبة عقيد , وللتوضيح لم يتجاوز بومدين نفسه هذا التقليد عندما حكم البلاد بصورة استبدادية لمدة 13 سنة , ولم تتم ترقية عقداء في الجيش الشعبي الوطني إلى رتبة جنرال إلا في عام 1984 , ومنذئذ منحت هذه الرتبة لما يقارب 150 ضابط حتى جويلية 1999 . أنظر :

Nourredine Abdi « ,le régime militaire Algérien au scanner » , IN **Libre Algérie** ,N° 55 , du 09-22 octobre, 2000 ;Abdelkader Yefsah « ,l'armée et le pouvoir en Algérie » ,**op.cit** pp85-93 .

2) ذكر محمد العربي الزبيري أن عبد الحفيظ بوصوف روى له هذه الواقعة , وأن بومدين قام بتسجيل عرض كريم بلقاسم الذي حاول به استمالته إلى صفه , ثم وزرع التسجيل على إطارات جيش الحدود للتقليل من شأن كريم بلقاسم . وأشار محمد حربي إلى نفس الحادثة دون ذكر مصدرها . أنظر : محمد العربي الزبيري ," عشية وقف إطلاق النار في الجزائر" , **مجلة الفكر السياسي** , العدد السادس , السنة الثانية 1999 , اتحاد الكتاب العرب , دمشق . وأيضا :

Harbi , **mirage et réalité** , p289 .

(3) هذه الصفة لم تكن تتوفر عليها التشكيلة الأولى التي أعلن عنها بمبادرة انفرادية من القيادة الخارجية دون إشراك قادة الولايات أو استشارتهم , وبالقفز على عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة عام 1958 بينما ظهرت التشكيلة الثانية عند نهاية اجتماع (16 ديسمبر 1959-18 جانفي 1960) وتم الإعلان عن التشكيلة الثانية عند اختتام اجتماع أوت 1961 .

(4) في صيف عام 1961 ظهرت الانشقاقات الأولى في صفوف الحكومة المؤقتة , فقد شرعت العناصر المركزية (بن خدة ودحلب) بالتشكيك في قدرة فرحات عباس على مواصلة عملية التسوية السياسية بهدف الإطاحة به من رئاسة الحكومة , والتفت الباءات الثلاثة إلى العمل من أجل

وعندما انكشفت الأزمة في وضح النهار بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار ، تفككت المجموعة "المركزية " بدورها وتراجعت مكانتها بسبب اضمحلال تأثير عناصرها الذين تحولوا إلى مرمى للانتقادات الشديدة التي كانت توجه لها من طرف التاريخيين الذين أعلنوا تأييدهم لمواقف هيئة الأركان العامة في خلافها مع الحكومة المؤقتة [1] ،ولكن على الرغم من ذلك حاول بن خدة جاهدا إقناعا بعض قادة الداخل بتشكيل جبهة مشتركة في مواجهة تحالف بن بلة –هيئة الأركان العامة ، كما توجه نحو البحث في الخارج عن وسائل عملية من أجل الاستعداد لتلك المواجهة[2].

ولم يتمسك بقية أعضاء الحكومة باستثناء كريم بلقاسم وبوضياف بأهداب الشرعية السياسية التي كانت هيئتهم تتمتع بها ، وإنما انكفأ بعضهم على نفسه ، و سارع الجزء الأكبر منهم إلى الالتحاق بصفوف تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة التي كانت تستعد للزحف على العاصمة[3]

إن التحالف الذي تشكل في مواجهة الحكومة المؤقتة كان يضم في صفوفه عددا معتبرا من وزرائها السابقين والراهنين آنذاك. و تبعثر ما تبقى منها في كل من مجموعة تيزي وزو ، وفي العاصمة والبليدة أين كان بن خدة يحاول استدراك الوضع وحيدا بعدما انفرط زمامه من بين

الحد من تعاظم نفوذ هيئة الأركان العامة على جيش الحدود وحاولوا إرغامها على الالتحاق بالتراب الوطني , وبدأ قادة هذه الهيئة في القيام بدعاية مضادة للحكومة المؤقتة واتهامها بالانحراف وبالتسرع في تقديم تنازلات خطيرة للاستعمار . أنظر:
Abbas , **autopsie d’une guerre** , p 318 ; Harbi, **mirage et réalité** , p 286 .

[1] كان المركزيون يتولون رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية ووزارتين أخريين (بن خدة- دحلب- يزيد- مهري), لكن بن خدة كان العنصر الوحيد من بينهم الذي استمر في الدفاع عن الحكومة المؤقتة باعتبارها القيادة التنفيذية الشرعية والمؤهلة في الاستمرار في الإشراف على الثورة إلى نهاية المرحلة الانتقالية (03 جويلية1962) وانعقاد المؤتمر التأسيسي الأول للسلطة الوطنية المستقلة.

[2] على عكس الفكرة التي روجت حول الموقف الضعيف الذي أبداه بن خدة تجاه تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة , هناك دلائل عديدة تشير إلى مبادرات قام بها بن خدة دفاعا عن شرعية الحكومة المؤقتة ,فقد حاول تعيين هيئة أركان جديدة بقيادة النقيب موسى بن أحمد ثم حاول إخضاع الولايات إلى سلطة الحكومة مباشرة , وعندما فشل في هذا توجه إلى الاستعداد للمواجهة العسكرية , فقد أشار رئيس الوزراء الليبي الأسبق محمد عثمان الصيد أن بن خدة طلب منه تسليم مخزون الأسلحة التي كان يمتلكها جيش التحرير الوطني في ليبيا إلى الحكومة المؤقتة من أجل مواجهة زحف جيش الحدود على العاصمة , إلا أنه رفض ذلك واقترح عليه عقد لقاء مصالحة مع بن بلة في طرابلس , لكن هذا الأخير فضل الانصراف من ذلك اللقاء و توجه إلى الاجتماع مع عبد الناصر بعدما تحصل على وعد من السلطات الليبية بعدم تقديم تلك الأسلحة للحكومة المؤقتة , وهذا ما جعل محمد عثمان الصيد يتأسف في مذكراته على كونه وقع ضحية لمناورة كبيرة من طرف من أصبح فيما بعد أول رئيس للجزائر بحكم الأمر الواقع . أنظر: محمد عثمان الصيد , **المصدر السابق** , ص180 ؛ خالد بن قفة , **المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية** ,منشورات دار الشروق , القبة –الجزائر , 2000 , ص252-260 .

(3) كان بن خدة مثل بوضياف يرى في كل من بن بلة وبومدين اكبر خطر على مستقبل البلاد , لكن رفيقه سعد دحلب كان يهون من مخاطر التوجه نحو الحرب الاهلية في صيف 1962 بقوله :" كل ما في الأمر أننا في وضع شبيه بالرجل حديث العهد بالسياقة , لا يزال غير مطلع بأدوات السرعة و المكابح في السيارة التي يقودها " . أنظر : خالد بن قفة , **نفسها**, ص250 ؛ علي هارون , **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962** , ص109 .

يديه[1] ، ويمكن القول انطلاقا من هذا أن تحالف بن بلة وهيئة الأركان كان في جزء كبير منه انقلابا على الحكومة المؤقتة من داخلها قبل أن يرغمها عن طريق اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة إلى التنحي عن الطريق الذي سمح للمكتب السياسي المثير للجدل بتولي السلطة في أول مرحلة انتقالية بعد الاستقلال [2]

3- اشتداد ظاهرة تغيير الولاء والتحالفات :

كما أن تركيبة تحالف بن بلة –هيئة الأركان العامة تسمح بالنظر إلى تواجد بعض العناصر في صفوف بالقبول بفكرة أنه كان نتيجة مباشرة لتفكك العصب التي كانت تدين بالولاء للباءات الثلاثة ، فقد كان في تلك الصفوف عقيدين من قادة الولاية الثالثة وعدد آخر من ضباطها مثل الرائد ٶيمي (فضال اٶد) و النقيب أحسن محيوز ، وعدد من ضباط الولاية الرابعة مثل أٶد بن الشريف وقادة المجموعات الفدائية في العاصمة مثل ياسف سعدي ومصطفى فتال إلى جانب مدير سابق لديوان عبد الحفيظ بوصوف وضابط في مجلس قيادة الولاية الثانية هو الرائد العربي الميلي (برجام)[3]

إن العامل الأكثر أهمية في انتصار بن بلة وهيئة الأركان العامة لم يكن يتعلق بامتلاك التفوق العسكري على ولايات الداخل ، لأن ذلك التفوق لم يكن حاسما لولا الانقسامات الشديدة في صفوف القادة الميدانيين و داخل الحكومة المؤقتة . ويمكن أن نستشف أهمية هذا العامل بالتركيز على تطور ظاهرة تغيير الولاء في صفوف إطارات الثورة في السنتين الأخيرتين من حرب التحرير.

---

(1) ذكر بن خدة أن اثنين فقط من وزراء الحكومة المؤقتة كانا على يقين بضرورة مواجهة جماعة تلمسان بقوة السلاح من أجل الدفاع عن شرعية الحكومة أمام تحالف بن بلة –هيئة الأركان العامة . أنظر :
Benyoucef Benkhedda , **L'Algérie a l'indépendance : la crise de 1962** , éditions Dahlab , Alger , 1997, p28 .

(2) تلتقي كتابات تاريخية عديدة على الرغم من اختلاف مشارب أصحابها حول فكرة أن المكتب السياسي الذي تولى السلطة السياسية بعد إعلان الاستقلال لم يتحصل على تزكية حقيقية من المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس في جوان 1962 , وانطلاقا من هذا يمكن التشكيك في شرعيته التي استمدها من الوثيقتين المزيفتين المعرفتين بمحضر جلسات 07 /1962/06 (التي لا وجود لها في الأرشيف) وبيان 20جويلية 1962 الذي تم الإعلان عنه في تلمسان من طرف تحالف بن بلة- هيئة الأركان العامة . أنظر: علي كافي ,**مذكرات** , ص289-292 .سليمان الشيخ , **المرجع السابق** , ص604 .
Meynier ,**L'histoire intérieure** , p 652. ; Haroun, **op.cit**, pp 128-135 ; Teguia,**L'Algérie en guerre**, pp408-409

(3) يشير كل من جيلبرت مينيي ومحمد حربي إلى أن العناصر التي اجتمعت حول بن بلة كانت تتقاطع فيما بينها في الرغبة في تصفية خصومات سابقة مع الحكومة المؤقتة , وهذا ما يعني أن التخندق كانت تفرضه الخلفيات الشخصية والطموحات الفردية نحو مواقع السلطة والقيادة حتى بالنسبة لشخصيات ليبرالية معروفة بنضالها من أجل تكريس شرعية التمثيل السياسي مثل فرحات عباس و أحمد فرنسيس . أنظر :
Harbi , **mirage et réalité** ,pp345-347 ;, Meynier , **l'Histoire intérieure,** p648.

فقد تحول عدد كبير من قادة المناطق الحدودية الشرقية الذين عرفوا بمشاركتهم في حركات عصيان وتمرد على هيئات القيادة السياسية والعسكرية للثورة في سنوات 1957-1959 إلى تأييد هيئة الأركان العامة التي نجحت في احتوائهم بعدما قضوا ما يقارب العامين في سجونا بتونس . وإلى جانب هؤلاء لجأ السواد الأعظم من مجموعة "الضباط الفارين من الجيش الفرنسي" الذين كانوا يشكلون نخبة مقربة من كريم بلقاسم طيلة المدة التي أشرف فيها على تنظيم جيش الحدود إلى تغيير أحصنة الرهان لصالح هيئة الأركان العامة على إثر انخراطها في المواجهة مع الحكومة المؤقتة(1)

و كان اجتماع هاتين الموعتين المتمايزتين من القادة العسكريين تحت مظلة هيئة الأركان العامة بعد فترة قصيرة من تأسيسها، ذو دلالة قوية على قدرة قادة تلك الهيئة في إحداث الانسجام بين أنصارها وفي حشد الموالين لها على الرغم من الخلافات التي كانت تجمع بينهم . كما أنه كان يشكل مؤشرا على سيطرتا المطلقة على جيش الحدود الشرقية الذي استمر لفترة طويلة نسبيا بؤرة هامة للاضطرابات والاحتجاجات .

ومع منتصف عام 1962 لم تصمد وضعية قادة الداخل على ما كانت عليه قبل عام 1960 ، لأن الجبهة الداخلية تآكلت بشكل سريع بفعل تطورات الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة ، وانجلت عن انشقاق كبير في صفوف الولايات انتهت نتائجه لصالح تحالف بن بلة في الأخير . ويمكن القول بأن تطور مسار الانقلابات على الأعقاب بالنسبة لولاء قادة الداخل تجاه الحكومة المؤقتة انتقل خلال العامين الأخيرين من الثورة من نطاق ضيق جدا على مستوى قادة الولايات عند ناية اجتماع اللس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1961(2)، إلى انجرار شريحة كبيرة من الضباط القدماء الذين كانوا يشكلون جزءا معتبرا من مجالس الولايات في مراحل سابقة من حرب التحرير إلى تأييد منافسي الحكومة المؤقتة (3)

(1) أصبح عناصر هذه المجموعة من أهم الإطارات التقنية والميدانية التي اعتمدت عليها هيئة الأركان العامة في توجيه جيش الحدود نحو الزحف على الجزائر العاصمة في أوت 1962 , ثم غدا هؤلاء من بين المرشحين ال59 الذين دفع بهم بومدين في انتخابات أول مجلس تأسيسي بعد الاستقلال (20 سبتمبر1962). أنظر:
Bouhara , **les viviers de l'indépendance** , pp333-334 ; William Zirthman , **op.cit** , p270

(2) باستثناء قادة الولاية الخامسة الذين كانوا يتخذون من مدينة وجدة المغربية مقرا لهم , لم تعلن بقية الولايات عن مواقف مؤيدة لهيئة الأركان العامة بعد إعلان قادتها عن استقالتهم في 15 جويلية 1962 , ويمكن تفسير ذلك بالولاء الشديد لأولئك القادة (باستثناء العقيد عثمان) لقائدهم السابق من ناحية , وبفشل هيئة الأركان العامة في بسط سلطتها كقيادة موحدة على ولايات الداخل بعد أكثر من 18 شهرا على تأسيسها .

(3) يمكن ملاحظة أن أغلب هؤلاء كانوا من القادة الذين استقروا في الخارج منذ عام 1957 من أمثال محمدي السعيد و أوعمران وبوزوران وأحمد بن الشريف وأحمد محساس , أو من الذين كانوا رهن الاعتقال في السجون الفرنسية منذ عام 1956 من أمثال ياسف سعدي ومصطفى فتال وبشير بومعزة , وهذا ما يفسر أن بعضهم كان يسعى إلى تصفية حسابات قديمة مع الباءات الثلاثة , و آخرين نحو استعادة مواقع أبعدوا عنها بسبب أحكام طويلة بالسجن .

إن الصورة التي تم من خلالها نزوح القادة نحو تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة لا يجب أن تقود إلى تفسير ذلك التخلي عن دعم ومساندة الجهاز التنفيذي للثورة بأنه كان نتيجة لتراكم أخطائه وسلبيات أدائه بشكل قطعي. لأن أداء هيئة الأركان العامة فيما يتعلق بمهامها تجاه الداخل لم يكن في مستوى يسمح بالإشادة به أيضا. فقد ظلت سلطة هيئة الأركان شكلية في أغلب الولايات حتى تاريخ وقف إطلاق النار. كما أن علاقتها المباشرة مع الولايات الثانية والثالثة والرابعة في الفترة 1960-1961 كانت مثيرة للتوتر والاحتقان بسبب الاتامات و الانتقادات الشديدة التي كانت تتلقاها منها حول تقصيرها في مسائل التسليح والتموين و دعم جيش التحرير الوطني بوحدات جيش الحدود [1]

لكن يمكن القول أن التباين الشديد في الدوافع التي أدت إلى تغيير القادة لمواقعهم خلال الأزمة الأخيرة في حرب التحرير ، ارتبط في جوهره بامتلاك تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة لخاصية غير معلنة في الاستقطاب المزدوج الذي كان يجمع بين الشهرة الشخصية لبن بلة أحد أكثر قادة الثورة حظا في تسويق وترويج أنفسهم إعلاميا كقادة للواجهة السياسية في الخارج قبل الداخل[2] . إلى جانب النجاح الكبير الذي حققه قادة هيئة الأركان العامة في تحويل جيش الحدود إلى قوة عسكرية نظامية تتوفر على قدر كبير من التسليح العصري والانضباط الشديد ، وقد انعكس هذا النجاح فتحول إلى عنوان يحمل دلالة قوية على كفاءة ومكانة قادة هيئة الأركان العامة وعلى رأسهم العقيد بومدين .

---

(1) للتدليل على هذه الوضعية يمكن القول أن الصدام بين هيئة الأركان العامة والولاية الرابعة في صيف 1962 كان محصلة منطقية للتوتر الشديد الذي ميز تطور العلاقة بينهما في سنتي 1960-1961 , فقد كان سي صالح و مساعده السياسي سي لخضر(بوشمع) في بداية عام 1960 يوجهان اتهامات شديدة اللهجة إلى الهيئات العسكرية المتعاقبة عند الحدود الغربية وإلى القيادة الخارجية على حد سواء, وتجاوز سي محمد (بونعامة) في صيف 1961 على تعيين أحد قادة مناطق الولاية الخامسة المقربين منه على رأسها , دون استشارة هيئة الأركان وبالقفز على قادة تلك الولاية الذين كانوا يشرفون عليها من وراء الحدود سيرا على نهج بوصوف وبومدين .

(2) يعود الفضل في تحول بن بلة عند نهاية حرب التحرير إلى أبرز شخصيات الواجهة في قيادة الثورة إلى العلاقة التي نجح في تمتينها مع السلطة الناصرية في مصر منذ عام 1953 , كما ساهمت وسائل الإعلام الفرنسية نفسها في تسويق مكانته كقائد رمزي لجبهة التحرير الوطني خلال فترة اعتقاله في السجون الفرنسية في الفترة 1956-1962 .

3-2-7/ صعود العناصر العسكرية المحترفة:1960-1962:

لقد ظل التجاذب حول قيادة الثورة في المراحل الأولى من الثورة التحريرية محصورا بين قادة الداخل والخارج في الفترة التي امتدت من عام 1955 إلى نهاية عام 1959 ، و اتخذ في معظم الأحيان بعدا كان يجعل القادة السياسيين في مواجهة العسكريين في الفترة التي تعرضت فيها قيادة الثورة إلى تجدد صفوفها في الداخل والتي كانت تمتد من منتصف عام 1955 إلى صيف عام 1957 ،ثم أخذ التنافس بعدا جديدا في أعقاب عزل وتصفية عبان ، حيث تحول إلى تسابق محموم بين قادة كانوا يجمعون بين الصفتين السياسية والعسكرية في نفس الوقت .

و كان الباءات الثلاثة يمثلون النموذج الأبرز للقادة الذين كانوا يتقاطعون فيما بينهم في الانتماء إلى المجموعة الثورية الأولى وفي امتلاكهم لتجربة ميدانية في قيادة مناطق ثم ولايات في الداخل ، وأيضا في احتلالهم لمواقع القيادة السياسية والعسكرية الفعلية في هيئات الثورة التي تم تشكيلها في الخارج في الفترة الممتدة من أوت 1957 إلى نهاية حرب التحرير . وقد تمكنوا من إرساء قيادة مصغرة متماسكة وضعت نصب عينيها أولوية التصدي لطموحات عناصر النخبة الثورية التي لم تكن تنتمي للمجموعة النوفمبرية.

إلا أن ظاهرة تركز القيادة في حلقة ضيقة بدأت في الارتجال والتفكك على إثر صعود العناصر العسكرية المحترفة إلى تبوأ قيادة جيش التحرير الوطني الخارجي، وقد كان ذلك أحد النتائج المباشرة لتواتر الأزمات الداخلية في صفوف الجهاز التنفيذي للثورة بفعل التنافس حول قيادته من ناحية ، وبسب استمرار العجز عن تسوية الكثير من العقبات الميدانية التي كانت تعترض النشاط الثوري كالتسليح ومواجهة السدود المكهربة ومسألة تنظيم جيش الحدود وإدخال وحداته لتدعيم صفوف الولايات المحاصرة من طرف الجيش الاستعماري وغيرها من المشاكل التي تراكمت وتحولت إلى عوامل تأزم شديد في العلاقة بين هيئات قيادة الثورة في الخارج ومع الداخل .

1- تعريف "العناصر العسكرية المحترفة" وتحديد تشكيلاتها :

يجدر توضيح أن المقصود هنا بمصطلح " العناصر العسكرية المحترفة " هو الإشارة إلى تلك المجموعة الصغيرة العدد نسبيا من الضباط الذين أعطتهم ظروف حرب التحرير فرصة سانحة لامتلاك تجربة عسكرية احترافية مميزة عن تلك التي كان يتمتع بها بقية قادة الداخل .والذين تحولوا في المرحلة الأخيرة من الثورة إلى قادة مؤثرين وفعليين لجيش الحدود الذي أصبح ابتداء من نهاية عام

1960 قوة عسكرية أكثر عدة وعددا وتنظيما مقارنة بصفوف جيش التحرير في الولايات مجتمعة[1].

وقد يجادل البعض حول هذا صحة توظيف هذا المصطلح بالنظر إلى أن العقيد بومدين كان يرفض وصف جيش الحدود بأنه كان جيشا كلاسيكيا، ولكن يمكن دحض هذا بالإشارة إلى أن بومدين كان شديد الحساسية تجاه هذا الوصف في السنتين الأخيرتين من الثورة ، لأنه كان يدرك أن التمايز في الوصف مع جيش التحرير في الداخل كان يتناقض مع الدعاية التي كانت تجعل من جيش الحدود جزءا وثيق الارتباط والاتساق معه [2]

كما يمكن التدليل على موائمة مصطلح العناصر العسكرية المحترفة للدلالة على النخبة التي انفردت بقيادة الثورة في مرحلتها الأخيرة وبالسلطة الوطنية بعد الاستقلال، بالإشارة إلى أن كتابات عدد من ضباط هيئة الأركان العامة من أمثال خالد نزار ومحمد زرقيني وعبد الرزاق بوحارة تزهو بأن ارتقاءهم إلى قيادة وحدات ومعسكرات جيش الحدود سمح له بالانتقال إلى " مرحلة الاحتراف والتخصص " للدلالة عن أنه أصبح يختلف جذريا في تسليحه وتكوينه وانضباطه عن جيش التحرير المشكل في غالبيته من المناضلين والفلاحين المتطوعين [3]

تجمعت هذه العناصر في السنتين الأخيرتين من حرب التحرير في صفوف هيئة الأركان العامة ، وتكونت من أربعة مجموعات رئيسية كان على رأسها مجموعة صغيرة من قادة الولاية الخامسة الذين كان يتزعمهم العقيد بومدين ، ثم تلتها مجموعة من الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي إلى جانب ثلة صغيرة من خريجي المدارس العسكرية العربية ، كما تمكنت هيئة

---

[1] ذهبت بيانات ضباط جيش الحدود خلال اشتداد الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة إلى الإشارة بأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم نتاجا خالصا للثورة من منطلق أنهم كانوا خريجي مدرسة " جيش التحرير الوطني " , وهذا الخطاب الدعائي كان يتم توظيفه لإضفاء طهارة ونزاهة شديدة على أنفسهم وللمزايدة على بقية النخب السياسية المتهمة بأنها استمرت رهينة لخلافاتها وسلبياتها الموروثة عن تجربة الحركة الوطنية قبل الثورة .

[2] كان بومدين يدرك أن التمايز في وصف كل من جيش الحدود وجيش التحرير الوطني يقود مباشرة إلى إثارة التمايز في طبيعة ودور كل من "جيش الفلاحين والمتطوعين " (الداخل) و "جيش المحترفين " (الخارج) خلال الثورة , لذلك كان يصرح أن الثورة والجيش يعنيان الأمر نفسه بالنسبة إليه . أنظر :

Rachid Massali , **Houari Boumediene l’homme énigme** , imprimerie El Baath , Constantine ,1990 ,p55

[3] يذهب النقيب عبد الرزاق بوحارة (خريج أكاديمية حمص السورية في 1957) إلى القول بأن جيش الحدود تميز بتطور لم تشهده ولايات الداخل بفضل الضباط " الاختصاصيين" و " المحترفين" الذين تولوا تأطيره بعد عام 1960 في إشارة مباشرة منه للدور الذي قام به الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وعدد من خريجي الأكاديميات العسكرية العربية . ولا يستخدم خالد نزار في مذكراته لفظ المقاتلين أو المجاهدين عند الإشارة لقادة وضباط جيش الحدود,وإنما يركز بشكل كلي على توظيف مصطلح "العسكريين" لتمييزهم عن القيادة السياسية للثورة (الحكومة المؤقتة).

أنظر:

Bouhara , **op.cit** , pp 163-167 ;

الأركان العامة في بداية عام 1960 من استمالة واحتواء مجموعة رابعة من قدماء قادة وضباط المناطق الشرقية من العناصر التي كانت تقضي أحكاما بالسجن بسبب تورطها في قضية العموري في نهاية عام 1958 .

كانت العناصر العسكرية المحترفة تتميز عن بقية نخب الثورة التحريرية في أن عناصرها كانوا في الأغلب من الغير منتمين سياسيا في مرحلة تجربة الحركة الوطنية [1] . وقد كان مسار ارتقاء هذه العناصر وازدياد حجم الدور الذي أصبحت تلعبه في التنافس على القيادة مع الحرس الثوري الذي كانت تمثله النخبة النوفمبرية الميدانية في نهاية حرب التحرير، بالنجاح الذي حققه قادة هيئة الأركان العامة في قيادة وتنظيم جيش الحدود الذي امتنع عن الخضوع للمحاولات والجهود التي قامت بها لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ثم الحكومة المؤقتة الأولى على يد كريم بلقاسم لمدة ثلاثة أعوام متوالية .

وعلى الرغم من أن انجازات هذه العناصر التي تمركزت في صفوف هيئة الأركان العامة لم تكن تتجاوز ميدان التنظيم و التأطير بالنسبة لجيش الحدود[2]، مقابل إخفاقها الشديد في مهامها الميدانية التي كلفت بالقيام بها بهدف تقديم الدعم المباشر للثورة في الداخل ، إلا أنها تمكنت من الانخراط في الصراع حول السلطة في الدولة المستقلة التي لاح أفقها عند المبادرة بالخطوات الأولى في مسار المفاوضات والتسوية .

2- الانعتاق من الوصاية السياسية للباءات الثلاثة :

لقد كانت الطموحات السياسية عند عناصر النخبة العسكرية المحترفة موضع ارتياب و تخوف شديد من قبل القادة الثوريين الذين تعهدوهم بالتنشئة والدعم في المراحل الأولى من الثورة ، و

---

(1) **أنظر قائمة بأسماء أهم ضباط جيش الحدود (1957-1962) في الملحق رقم :03 المرفق بهذا الدراسة ص 457-459.**

(2) غالبا ما تشير الكتابات التاريخية إلى أن سر نجاح هيئة الأركان العامة كان بسبب كفاءة بومدين في التنظيم العسكري , ولكن في الواقع أن بومدين كان أكثر براعة في المناورة السياسية و كفاءة في صنع حاشية من الموالين له عن طريق استمالة الضباط وفي إحداث التعايش بين مجموعات مختلفة ومتناقضة مع بعضها البعض بعد إخضاعها إلى سلطته. وهذا ما أبدع فيه بومدين في الجبهة الشرقية من الحدود لأنها من الناحية التنظيمية كانت تتوفر على قدر كبير من التأطير والتسليح ,فقد كانت القاعدة الشرقية تتمتع بهيكلة وتنظيم جيد للإطارات منذ أفريل 1957 , توزعت فيها المهام بين 68 ضابطا من بينهم عقيد(عمارة بوقلاز) وثلاثة رواد وثلاثة نقباء و26 ملازم أول و33 مرشح . كما أنها كانت تمتلك النسبة المطلقة في تسليح أفرادها (1600 جندي/1600 قطعة سلاح حربي) حسب إحصائيات الجيش الفرنسي في أكتوبر 1957 , ويعود الفضل إليها في إنشاء الفيالق الأولى لجيش الحدود في تلك السنة أيضا . أنظر:

هيكلة وتنظيم إطارات القاعدة الشرقية في 01 أفريل 1957 (**وثيقة**:ملحق 06) في الطاهر جبلي , **القاعدة الشرقية** , ص194-197 : وأنظر أيضا :

Alain Mahé – Moula Bouaziz, **op.cit** , p 249 .

بمجرد إعلانهم عن نواياهم في تحقيق مواقع قيادية متقدمة على حساب الحكومة المؤقتة تعرضوا إلى حملة منظمة غير معلنة بشكل صريح من قبل الباءات الثلاثة إلى جانب عدد من قادة الولايات و أعضاء الجهاز التنفيذي للثورة الذين حاولوا قطع الطريق عليهم ومحاصرة مساعيهم[1] .

وكان التلميح إلى ذلك يتم عن طريق اللجوء إلى اتخاذ مواقف وقرارات تتضمن رسائل غير مباشرة للعناصر العسكرية المحترفة بهدف إخضاعها عن طريق التعريض بجوانب فشلها حينا أو بالتلميح إلى إمكانية التهديد باستعمال القوة. وهذا ما كان يجعل قادة تلك العناصر "يثورون كالأسود داخل الأقفاص المغلقة" عندما كانت تثار مسألة عجزهم عن مواجهة السدود المكهربة[2] ، وعندما كانت القيادة السياسية للثورة تلوح لهم بضرورة تنفيذ التوصيات والقرارات التي كانت تدعوهم إلى الالتحاق مع وحداتهم بصفوف جيش التحرير الوطني في الداخل .

ولكنهم تمكنوا من الالتفاف على تلك المناورات التي كانت تهدف إلى الحد من تعاظم مكانتهم على رأس قيادة الثورة وإلى تقزيم دورهم في قيادة الدولة المستقلة عن طريق الانخراط في المواجهة مع الحكومة المؤقتة من جهة، وأيضا بالسعي إلى تحويل جيش الحدود إلى قوة عسكرية نظامية شديدة الولاء والخضوع لهم . وقد سمح لهم ذلك التوجه بإحداث انقلاب في موازين القوة لصالحهم ، لأن هيئة الأركان العامة أصبحت في أقل من سنتين من تأسيسها الطرف الأكثر انسجاما وتنظيما في صفوف قيادة الثورة ، وكشفت مواقفها الحازمة عن ميول قوية لديها نحو فرض تصوراتها لطبيعة النظام السياسي في الجزائر المستقلة وتوجهاته الأساسية[3].

إن المسار الذي عرف صعود العناصر العسكرية المحترفة إلى أعلى هيئة عسكرية لجيش التحرير الوطني شهد انعطافا كبيرا عندما تمكنت تلك العناصر من التخلص من وصاية وسلطة النواة الصلبة

---

[1] شن كل من كريم بلقاسم وفرحات عباس حملة للتشهير بهيئة الأركان العامة خلال اجتماع 09-27 أوت 1961 (التي قاطعته قادتها) , واتهمها كريم بلقاسم بالتقصير في أداء مهامها تجاه إمداد الداخل على الرغم من حصولها على المال والسلاح الكافيين , واستهجن انخراطها في القضايا السياسية التي لم يكن لها فيها ناقة ولاجمل , لكنه وقف بعد حين على خطأ استصغاره للطموحات الجارفة لتلك الهيئة . أنظر:

Ferhat Abbas , **autopsie d'une guerre** , p 317 .

[2] Meynier **, l'histoire intérieure du FLN** , p 373 .

[3] يشير كل من بول بالطا و كلودين رولو إلى جانب أنية فرنكوس وجون بيار سنيري إلى أن نوايا بومدين نحو تحويل جيش الحدود إلى جيش وطني في الدولة المستقلة بهدف استخدامه كأداة للسيطرة على السلطة ظهرت بشكل عملي بعد ارتقائه إلى قمة قيادة جيش التحرير(هيئة الأركان) . أنظر:

Paul Balta , Claudine Rullau , **La stratégie de Boumediene** , éditions Sindbad , Paris , 1978, p 17 ;Ania Francos , J-P Seneri , **Un Algérien nommé Boumediene** , ED Stocks , Paris , 1976,p87.

داخل الحكومة المؤقتة على قيادة جيش التحرير الوطني في الداخل وفي قواعده الحدودية الشرقية في السنتين الأخيرتين من حرب التحرير[1]

ويمكن القول بأن ذلك تم بصورة مذهلة انقلب فيها السحر على الساحر[2] ،لأن تخلي تلك النواة الصلبة ذات النزوع الثوري اليعقوبي عن القيادة العسكرية المباشرة من الناحية الظاهرية بعد تشكيل هيئة الأركان العامة في جانفي 1960 ، كان مناورة لإخفاء تلك الوصاية التي كانت تعبر عنها اللجنة الوزارية الحربية باعتبارها نواة السلطة الحقيقية في الحكومة المؤقتة ، و التي أنشأت لمراقبة هيئة الأركان العامة وإبقاءها تحت إشراف الثلاثي النافذ من أجل منعها من التحول إلى سلطة موازية .

كما أن تلك الصيغة كانت في جوهرها حلا وسطا للتنافس الذي استمر لأربعة سنوات بين الباءات الثلاثة حول قيادة جيش التحرير الوطني من ناحية ، ومخرجا يعفيهم من المسؤولية المباشرة عن عواقب تكرر تجربة فاشلة كالتي تسبب فيها كريم بلقاسم من قبل .

ولكن تلك الحسابات تكسرت أمام القدرة الكبيرة التي أبداها بومدين ورجاله في المناورة السياسية في مواجهة الحكومة المؤقتة ونواتها الصلبة بشكل عام . فقد تمكن قادة هيئة الأركان العامة من تحويل الحملة الموجهة ضدهم فيما يتعلق بفشلهم في مهامهم الميدانية إلى هجوم منظم ومركز ضد الجهاز التنفيذي للثورة الذي كان يعاني من انشقاق صفوفه بفعل تعدد الو لاءات وصراع النخب المختلفة داخله [3]

---

(1) لم تكن تداعيات حادثة الطيار الفرنسي ثم الخلاف حول مسألة المفاوضات سوى أسباب عرضية في الأزمة التي نشبت بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة في صيف 1961 , لأن السبب الجوهري كان يكمن في التنافس حول قيادة جيش التحرير بشقيه الداخلي والخارجي بين الباءات الثلاثة(اللجنة الوزارية المشتركة للحرب) وثلاثي هيئة الأركان . وظهرت الإرهاصات الأولى لذلك التنافس في "معركة الأختام"(البيانات والمراسلات مع الداخل) التي كانت تكشف الصراع حول الأحقية في الإشراف على ولايات الداخل, ثم انتقل إلى محاولة احتواء المجلس الوطني للثورة الجزائرية من قبل المجموعتين. أنظر :

Meynier ,**L'histoire intérieure**, p 370 ;Harbi **, mirage et réalité** , pp269-270.

(2) يشير محمد حربي إلى أن كل من بن طوبال وبوصوف لم يقدرا عواقب تعيين بومدين على رأس هيئة الأركان العامة , لأنهما لم يكونا يتوقعان منه الانقلاب عليهما(بالنظر إلى أنهما تعهداه بالدعم والترقية منذ عام 1957) , ويسترسل في الإشارة إلى أنهما كانا يتحفظان من إبداء أراء سلبية حول هيئة الأركان تاركين تلك المهمة لكريم بلقاسم الذي تحول إلى موضع اتهامات وانتقادات شديدة من طرفي مساعدي بومدين(منجلي/قايد) , وكانا يتوقعان أن يؤدي اشتداد ذلك الخلاف إلى مستجدات لصالحهما , لكنهما استيقظا بعد وقف إطلاق النار على حقيقة غير متوقعة انتهت بإزاحتهما من المشاركة السياسية في الدولة المستقلة . أنظر:

Harbi , **mirage et réalité**, p257 et p 274 .

(3) تقدمت هيئة الأركان ابتداء من ربيع عام 1961 بجملة من المطالب السياسية التي كانت تخفي من ورائها نواياها في احتلال مواقع رفيعة في قيادة الثورة , فقد طالبت بالحسم في تعيين قيادة سياسية عليا للثورة (مكتب سياسي) وذلك بهدف وضع سلطة تعلو على الحكومة المؤقتة التي كانت تضم خصومها الرئيسيين , كما كانت تحاول توسيع العضوية في المجلس الوطني للثورة لكي يشمل ضباط جيش الحدود الموالين لها , لأن تحقيق ذلك كان يسمح لها بالتورية على طموحاتها نحو القيادة و يتيح لها هامشا كبيرا في منافسة كل معارضيها داخل الهيئة التشريعية للثورة

3- إستراتيجية هيئة الأركان العامة في تطويع وإخضاع جيش الحدود:

إن الكثير من الكتابات التاريخية تتخذ من إنجازات هيئة الأركان العامة التنظيمية في صفوف جيش الحدود عاملا أساسيا لتفسير انتقالها إلى الصف المتقدم في حلبة التسابق نحو السلطة مع مطلع عام 1962 . ولكن يمكن التحفظ على هذا بالإشارة إلى أن تلك الانجازات لم تمكن قادة تلك الهيئة من امتلاك شرعية تؤهلهم لتبوأ قيادة السلطة الوطنية واحتكارها في ما بعد، لأن إنجازات جيش الحدود لم تكن لها انعكاسات حاسمة على سير وتطور حرب التحرير حتى نهايتها بالقدر الذي تم فيه توظيفها من طرف قادة تلك الهيئة كوسيلة لتحقيق غاية بعيدة المدى .

إن جهود بومدين ورجاله في هيئة الأركان العامة ومن وراءهم مجموعة معتبرة من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في إعادة تنظيم جيش الحدود كانت تتجاوز مهمة تأهيل الوحدات المرابطة وراء الحدود الشرقية والغربية من أجل المشاركة في أتون المعارك في الداخل . ولكنها كانت ترمي إلى غرس روح انضباطية صارمة في صفوفها وجعلها شبيهة بالحرس الإمبراطوري في ولائه وخضوعها لقادتها[1] ،إلى درجة وصفها الملازم (الجنرال) خالد نزار أحد ضباط جيش الحدود وأحد أشهر قادة أركان الجيش الشعبي الوطني بعد الاستقلال ، بأنها كانت كفيلة بدفع أفراد ذلك الجيش إلى التضحية بالنفس تجاوبا مع أوامر العقيد بومدين القائد الأعلى لهيئة الأركان العامة[2]

إن ظهور تلك الروح الامتثالية لتوجيهات وأوامر القادة في صفوف جيش الحدود في سنوات 1960-1962 لم تكن موروثة عن تقاليد ذلك الجيش الذي عرف في قواعده الشرقية بكثرة احتجاجاته وعصيانه لهيئات القيادة العسكرية السابقة، وإنما كانت ثمرة للنموذج الذي وضع بومدين معالمه بفضل محاكاته لجهود عبد الحفيظ بوصوف خلال فترة إشرافه على قيادة الولاية الخامسة وعلى وزارة التموين والاتصالات العامة من بعدها .

---

(1) ذهب جيلبرت مينيي إلى الإشارة بأن بومدين تمكن بإدراك ونية مسبقة من تنظيم جيش الحدود تحت سلطة هيئة الأركان العامة في صورة " قوة احتياط تسلطية "(**حرس إمبراطوري** بالتعبير الدقيق) . أنظر :

Meynier , **L'histoire intérieure** , p 319 .

(2) يتقاطع تصريح الجنرال نزار حول الروح الامتثالية المطلقة للقائد في صفوف جيش الحدود مع " وصف الحرس الإمبراطوري" الذي استخدمه جيلبرت مينيي للإشارة إلى سيطرة القائد على جيشه وتطويعه لصالح تحقيق كل غاياته . لأن الولاء المطلق للقائد لا وجود له إلا في الأنظمة والهيئات التي تسيطر عليها العقيدة العسكرية الصارمة والنزعة الأوتوقراطية(الفردية) في القيادة .أنظر :

General Khaled Nezzar**, op.cit** , p 17 .

و تمكن بومدين تلميذ بوصوف من تجاوز أستاذه في كفاءته الكبيرة على كسب الإطارات والضباط وتطويعهم لسلطته حتى تحول إلى أكثر قادة الثورة مكانة وهيبة بين رفاقه وفي أوساط جنوده.

فقد سار بومدين على خطى سلفه فشيد جهازا مركزيا تقوده بيروقراطية عسكرية ذات أساليب مخابراتية[1]، و لكن على عكس بوصوف حرص بومدين على انتقاء أفراد تلك البيروقراطية من بين العناصر الشابة و المتعلمة التي لم يكن لها أي انتماء سياسي أو علاقة بالخلافات القديمة بين أحزاب الحركة الوطنية ، و التي كانت في الغالب بعيدة عن العصب والتحالفات السياسية والجهوية في صفوف الثورة.[2]

كانت عناصر المجموعة الأولى التي أحاط بومدين نفسه بها من قادة وضباط الولاية الخامسة الذين كانوا يتمركزون في معسكرات جيش الحدود في المغرب الأقصى من أمثال الرواد قايد أحمد و أحمد مستغانمي ومختار بوعيزم وعبد الغني عقبي و النقباء طايبي العربي و أحمد مدغري وشريف بلقاسم و عبد العزيز بوتفليقة .

لكنه بعدما تولى الإشراف على هيئات القيادة العسكرية في الفترة 1958- 1960 التفت إلى البحث عن إطارات عسكرية جديدة في صفوف جيش الحدود بشقيه الشرقي والغربي ، وسار على المنهج ذاته في تفضيله للعناصر الغير منتمية سياسيا فوجد ضالته في مجموعتين مختلفتين من الضباط الشباب ، هما مجموعة الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي التي كانت

---

(1) كنموذج بسيط فقط على وراثة بومدين لأساليب بوصوف في إحكام القبضة البوليسية على إطارات وضباط جيش الحدود يروي بلعيد عبد السلام أنه بعد التحاقه بجبهة التحرير الوطني في المغرب الأقصى في نهاية جويلية 1957 , أسندت إليه مهمة تدريس تاريخ الحركة الوطنية لمجموعات من الطلبة وتلاميذ الثانويات الذين كان يتم تجنيدهم في صفوف جيش الحدود ,وعندما كان المؤطرون ينهون مهامهم كانوا يلزمون بالمكوث في فيلا مغلقة , ولما حدث أنه قام بالتجول في أحياء مدينة وجدة في ماي 1958 فوجد نفسه في مأزق مع أحد ضباط الاتصالات الذي حاول اعتقاله وعندما فشل طلب هذا الأخير من الشرطة المغربية بسجنه بتهمة أنه عنصر مشاغب (بحكم اتفاق بين السلطات المغربية وقيادة جيش الحدود) , وبعد قضاء يوم في السجن تم تسليم بلعيد إلى العقيد بومدين الذي اعتبر أن سلوكه كان بمثابة خيانة للثقة التي وضعت فيه .ثم ألزمه بكتابة تقرير مفصل وتقديم اعتذارات إلى قيادة الولاية الخامسة . وعندما تحدث بن طوبال مع بوصوف حول هذه القضية ذكر هذا الأخير بأنه يعتبرها حالة فرار تستحق عقوبة الموت!! . أنظر:

Mahfoud Bennoune , Ali El-Kenz , **Le Hasard et l'histoire : entretiens avec Belaid Abdesselam** ,Tome I , collection SAD , ENAG- éditions , Alger , 1990 , pp 139-143 .

(2) مغنية الأزرق, **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي**, ترجمة سمير كرم ,مؤسسة الأبحاث العربية , 1980 , ص84 . و أنظر أيضا :

CH- R , Ageron , **L'histoire D'ALgérie contemporaine** , presse universitaire de France ,Paris , 1990 , p99 .

تتكون من بضعة عشرات فقط من العناصر[1] ،و مجموعة ضباط الأكاديميات العسكرية العربية التي لم يكن أقصى تعداد لها يتجاوز ال20 ضابطا في صفوف جيش الحدود[2].

ويجدر توضيح أن بومدين لم يكن صاحب السبق في الاهتمام بالمجموعة الأولى لأن أول من حاول استمالتها والاعتماد عليها في تنظيم جيش الحدود كان كريم بلقاسم في سنتي 1958-1959 ، وأسند مهمة القيام بذلك إلى الرائد إيدير الذي كان هو نفسه ضابطا سابقا في الجيش الفرنسي ، ولم يلتحق بصفوف الثورة في الداخل إلا في نهاية عام 1956 ، و قد أظهر هذا الأخير عندما تولى تنظيم الجيش الخارجي في خريف عام 1957 و إدارة ديوان وزارة القوات المسلحة في نهاية عام 1958 ميولا شديدة تجاه الضباط الفارين من الجيش الفرنسي[3] ، الذين ازدادت أعدادهم ابتداء من أفريل عام 1958 بعدما توجهت قيادة الثورة إلى تشجيعهم على الفرار من ثكناتهم في فرنسا وألمانيا و الالتحاق بقواعد جيش التحرير في تونس والمغرب .

وتسببت هذه الميول إلى جانب الطباع القاسية في شخصية الرائد إيدير[4] إلى إثارة مواقف عدائية واحتجاجية من طرف المجاهدين القدماء الذين كانوا يشرفون على قيادة الوحدات الماكثة عند الحدود والتي كانت تابعة في غالبيتها للقاعدة و الشرقية وللولايتين الأولى والثانية . و وأدت تلك المواقف الاحتجاجية إلى فشل مشروع تنظيم جيش الحدود وتحولت قواعد الجبهة

---

[1] ذهب مينيي إلى تقدير عدد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في صفوف هيئة الأركان العامة بنحو 50 ضابط , لكن لم يشر بالاسم سوى ل 12 فقط منهم , من الذين ذكر أنهم تولوا مناصب عليا في قيادة أركان الجيش الشعبي الوطني بعد الاستقلال .للمزيد من التفصيل **راجع قائمة بأسماء أبرز قادة وضباط جيش الحدود في الملحق رقم : 03** وأنظر أيضا :

Meynier , **L'histoire intérieure du FLN** , pp 151-153

[2] تتيح بعض الكتابات التاريخية على قلتها حصر أسماء 15 ضابطا من هؤلاء : عبد الحميد إبراهيمي (الميلي), عبد الرزاق بوحارة , العربي سي لحسن , محمد علاق , عبد العزيز قارة , حسين بن معلم ,أحمد عقون ,عبد الغني زواني , حلفاية عثمان , كمال وارطسي, بومهدي بشير ,عبد الرحمن سري ,مصطفى عياط , عبد الوهاب بنان , كمال لكحل (شقيق الرائد مصطفى) . وقد تولى أغلب هؤلاء مهام قيادة فيالق ومناطق عند الحدود في نهاية الثورة , ثم تقلد بعضهم مناصب عليا في الدولة المستقلة (سياسية وعسكرية) . للمزيد راجع : **الملحق رقم03** وأنظر: محمد حربي ,**حياة تحد وصمود ,مذكرات سياسية 1945-1962** ترجمة عبد العزيز بوباكير , دار القصبة للنشر ,الجزائر 2004 , ص296 و 315-316 . وأنظر أيضا :

Bouhara , **op.cit** , pp163-179.

[3] يعد الرائد إيدير صاحب أول مخطط لتشكيل جيش احترافي عند الحدود الشرقية , وقد قام كريم بلقاسم بعرض ذلك المخطط على لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في جويلية 1958 , كما كان صاحب أول مبادرة لفتح جبهة صحراوية في عام 1957 , وأول من اقترح تأسيس مدرسة للمحافظين السياسيين في أفريل 1959 , ولكنه فشل في المشروع الأول بسبب حركات التمرد , و انتهت مبادرته الصحراوية إلى فشل عسكري ذريع في إقليم فزان الليبي في عام 1957 , وتم عزله من القيادة العسكرية قبل أن تتأسس مدرسة المحافظين التي أسندها بومدين فيما بعد إلى مرشح إيدير نفسه (الصافي بوديسة) . كما أعاد بومدين مبادرة الجبهة الصحراوية في عام 1960 مع النقيب بوتفليقة وعدد من ضباط القاعدة الشرقية , وأنجز بنجاح مشروع "الجيش الاحترافي " على يد هيئة الأركان العامة

[4] وصف محمد حربي الرائد إيدير بأنه كان شخصية معقدة متعجرفا و مغرورا وسريع التباهي بمرتبته , وكان يميل إلى الشك والريبة في المحيطين به . أنظر: محمد حربي ,**حياة تحد وصمود** , مرجع سابق, ص:271-272 .

الشرقية إلى بؤر للتوتر والتمرد على الرائد إيدير الذي كان يزدري قدماء المجاهدين و يرى بأنهم كانوا بحاجة إلى إعادة التأهيل العسكري والتدريب ، وهذا ما كان يعني إقصاءهم من قيادة الوحدات ثم التمهيد لوضعهم تحت إشراف " الضباط المحترفين" الذين يفوقونهم من حيث التكوين والمؤهلات الثقافية والعسكرية[1]

انتهت تجربة الرائد إيدير إلى إبعاده في نهاية عام 1959 ، و تمت الإطاحة بكريم بلقاسم من طرف كل من بن طوبال وبوصوف اللذين انتهزا فرصة اشتداد انتقادات عدد معتبر من قدماء القادة و مجموعة من خريجي المدارس العسكرية العربية ،من أجل إلغاء وزارة القوات المسلحة و تعويضها بهيئتين عسكريتين هما اللجنة الوزارية المشتركة للحرب وهيئة الأركان العامة في مطلع عام 1960 ، كما تحولت مجموعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي التي كانت تشكل حيز مهما من الحاشية التي أحاطت بكريم بلقاسم من قبل ، إلى عناصر غير مرغوب فيها بالنظر إلى عزلتها عن محيطها الجديد وإلى السمعة السيئة لعدد من أفرادها الذين اشتهر بعضهم بالقسوة والبطش في المعسكرات الحدودية ، حتى أصبح بعض قدماء القادة يلمحون إلى الشبهة التي كانت تحوم حول حقيقة ولاء هذه المجموعة للثورة .[2]

قام بومدين في نهاية عام 1959 بالخطوات الأولى نحو استمالة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، فقد ذكر النقيب محمد زرقيني أن بومدين صرح لمحمدي السعيد قائلا :" إذا كنتم لا تشعرون بالحاجة إليهم ، فدعوني أتكفل بهم "[3] ، وبعدما تم تعيينه على رأس هيئة الأركان العامة أصبح أغلب هؤلاء يعملون في صفوف المكتب التقني (مكتب الدراسات والعمليات) ، وفي قيادة مناطق العمليات الشمالية والجنوبية التي تم تشكيلها عند الحدود الشرقية والغربية ، وعلى رأس أغلب الفيالق والوحدات الثقيلة المنتشرة فيها .

---

(1) يذكر محمد حربي أن كل من عبد الحميد إبراهيمي وعبد الرزاق بوحارة كانا معارضين للتمييز داخل جيش الحدود (محاباة إيدير لنظرائه) , وكانا يدعوان إلى تطبيق التقشف على الجميع وإلى عدم الانغلاق داخل جيش لا يسمح باستمرار التطوع الشعبي في صفوفه , ويدعم مينيي هذا بالإشارة إلى أن ضباط المشرق العربي (خريجي الأكاديميات العربية) كانوا يبدون تفهما واحتراما كبيرين لقدماء قادة المجاهدين عند الحدود على عكس الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين كانوا يحتقرونهم ويزدرون مؤهلاتهم ويصفونهم بالفوضويين المعارضين لمسألة " احترافية الجيش " . أنظر : محمد حربي ,**حياة تحد وصمود :مذكرات** , ص303 . وأيضا :

Meynier , **L’histoire intérieure du FLN** , pp 314-315 .

(2) على الرغم من أن الخصوم المعلنين لهؤلاء الضباط من بين قدماء القادة كانوا قليلين من أمثال علي كافي وعبد القادر بن عودة ومحمد العموري , إلا أنه يمكن القول أن الأغلبية الساحقة باستثناء كريم بلقاسم كانت ترفض فكرة ترقيتهم إلى عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية , ولهذا السبب لم يتمكن سوى عنصرا واحدا من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي من نيل هذه العضوية و هو الرائد أحمد بن الشريف لأنه التحق بالثورة في الداخل حاملا معه قطعا حربية من ثكنة عسكرية بالقرب من سور الغزلان عام 1957 .

(3) Colonel Mohamed Zerguini, **op.cit** , p101 .

كان بومدين يهدف من وراء استمالته لضباط جيش الحدود إلى السير على خطى الرائد إيدير نحو تحويل جيش الحدود إلى جيش نظامي ومحترف يخضع في تأطيره و تكوينه إلى ضباط ذوي كفاءة مهنية حقيقية وروح انضباط صارمة ، لكن بومدين كان " إيديرا أكثر ذكاء" حسب تعبير جيلبرت مينيي[1] ، لأنه تفادى ما وقع فيه هذا الأخير من أخطاء باللجوء إلى مناورات غير معلنة جنبته عواقب المواجهة التي أدت بسلفه إلى فقدان مكانته في قيادة الحدود وإلى تميش دوره بعدما تم إرساله في بعثة شكلية لتمثيل الثورة في باكستان .

ومن أشهر الدروس التي استلهمها بومدين من سقوط كريم بلقاسم و الرائد إيدير ،هو إدراكه لضرورة مراعاة مكانة قادة الوحدات والفيالق الذين كانوا يتمتعون بسمعة كبيرة في أوساط رجالهم على الرغم من عدم امتلاكهم لمؤهلات عسكرية احترافية ، فلجأ إلى أسلوب استمر في العمل به في مرحلة ما بعد حرب التحرير ، و هو اللجوء إلى ترقية الضباط الجدد دون المساس بوضعيات الضباط القدامى ، وقد سمح له ذلك بعدم إثارة مشاعر هؤلاء كما حدث من قبل في سنوات 1958-1960 لكريم بلقاسم ومقربيه مع ضباط القاعدة الشرقية والولاية الأولى عند الحدود[2]

كما لجأ إلى إطلاق سراح مجموعة من الضباط الذين تورطوا في قضية العموري بدف كسب ولائهم رجالهم ، وأسند إليهم مهام قيادية لاسترضائهم ، وسمح للوحدات الحدودية الشرقية المعروفة بتمردها وعصيانا على قيادة كريم بلقاسم ومحمدي السعيد والرائد إيدير باختيار الإطارات التي كانت تحضى بموافقتها .

وهكذا تمكن بومدين من جمع شتات جيش الحدود الشرقي الذي أصابته حركات التمرد والعصيان بالشلل ، وحوله على منوال شبيه بشقه الغربي إلى جيش منضبط و خاضع بشكل مباشر لقيادة هيئة الأركان العامة ، وبينما كان التفكك والتأزم الداخلي يزدادان استفحالا في صفوف الحكومة المؤقتة بعد فترة قصيرة من انخراطها في مسار المفاوضات والتسوية ، كانت القيادة العسكرية لجيش الحدود تزداد قوة وتنظيما و تتحول بخطى سريعة إلى مؤسسة عسكرية متماسكة

---

[1] إن خلفية هذا الوصف تعود إلى أن بومدين كان يفكر مثل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في تركيزهم على إنشاء جيش حديث يمثل قوة ضاربة في وجه الفرنسيين ومتفوقة على جيش التحرير في الداخل , ويسمح بتحويله في حالة فشله في ذلك إلى جهاز سلطوي في الدولة المستقلة , وكان بومدين يتصرف تجاه جنوده مثل ضباط الأكاديميات العربية الذين كانوا يبدون احتراما شديدا للمجاهدين وللجنود المتطوعين من مختلف الشرائح . أنظر :

Meynier, **L’histoire intérieure** , p315 .

[2] محمد حربي , **حياة تحد وصمود** , ص 304 . و أنظر أيضا :

Meynier ,**Idem**, pp319-320 .

ومتجانسة شديدة الاعتداد بنفسها وبدورها في تقرير مصير الثورة وبأنها كانت التنظيم الأكثر تأهيلا لكي تتحول إلى جهاز لتنظيم المجتمع الجزائري بعد الاستقلال [1]

4- التلقين والتعبئة السياسية من أجل التأهيل للسلطة :

لقد شقت العناصر العسكرية المحترفة طريقها نحو السلطة قبل دخولها في الصراع مع الحكومة المؤقتة في صيف وخريف عام 1961 ، لأنها كانت تعتمد على تلقين إطاراتها جملة من المبادئ السياسية التي كانت تشكل خليطا من الأفكار الشعبوية والفانونية[2] ، وكانت تلك المبادئ تشكل إغراء لنخبة جيش الحدود لأنها كانت تيؤها للقيام بأدوار محورية في الدولة المستقلة ، و ترسخ في أعماقها شعورا ثقيلا بالمسؤولية تجاه الثورة وتوجهاتها المستقبلية ، وتجعلها في موقع المدافعين عن النهج الثوري وفي مواجهة كل انحرافات أو تنازلات لصالح الاستعمار على الرغم من أنها كانت على هامش المعركة وفي وضعية أقرب ما تكون إلى وضعية المشاهد المترقب للتطورات والمستجدات

كما أن الدعاية السياسية التي كان قادة جيش الحدود يقومون بتوجيهها بصورة متزايدة وشديدة ضد القيادة السياسية للثورة في نهاية حرب التحرير كانت تجد صدى كبيرا في أوساط ذلك الجيش البعيد عن ساحات القتال ، لأنها كانت تسمح له بالقفز على الحقيقة التي طالما أرقته بسبب عزلته عن رحى المعركة الدائرة نصب عينيه ، وتقدم البرنامج السياسي والاجتماعي لهيئة الأركان العامة بلغة بسيطة ومفهومة لأنه كان يتضمن شعارات تستجيب مع الشعور العميق بالحرمان والقهر الشديد التي عرفته أجيالا متعاقبة من الفلاحين والريفيين الجزائريين تحت نير الاستعمار [3]

وبينما كانت الحكومة المؤقتة مستغرقة في عقد جولات من المفاوضات مع الحكومة الاستعمارية قامت هيئة الأركان العامة بخطوة ميدانية نحو تجسيد الشعارات التي كانت تلقنها لجنودها وتنشرها

---

[1] Ania Francos ,J-P Seneri ,**Un Algérien nommé Boumediene** , p87

[2] نسبة إلى **فرانز فانون** الذي يعده البعض منظرا للتوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهيئة الأركان العامة, لأنه كان يشرف على نشاطات المحافظة السياسية لتلك الهيئة , وتقوم نظرية فانون حول فكرة أن الحرب الثورية تعتمد على طبقة الفلاحين وترتكز على الجماهير المضطهدة تحت الحكم الاستعماري . وقد لقيت هذه النظرية تجاوبا كبيرا لأنها كانت تختلف عن الفكرة اليسارية التقليدية التي تذهب إلى ربط حركة التحرر بصراع الطبقات في شكل يجعل من الثورة نزالا حتميا بين البروليتاريا مع الرأسمالية . وقد تأثر بومدين بفانون إلى درجة أنه كان يضع صورته إلى جانب صورة الأمير عبد القادر في مكتبه الخاص بقاعدة غار الدماء بتونس . أنظر:
Ania .Francos , J-P .Seneri ,**Idem** , p85 .

[3] قام بومدين بتكليف مجموعة من المحافظين السياسيين وعلى رأسهم كل من الهاشمي هجرس وصافي بوديسة , بالخوض في المسألة المتعلقة بالمشاريع المستقبلية في أوساط جنود جيش الحدود في فترة مبكرة على الاستقلال (فيفري 1961) , وقام هؤلاء بشرح برنامج هيئة الأركان العامة انطلاقا من شعارات بسيطة من قبيل : الأرض للفلاح والمدرسة للأطفال والمصنع للعمال وهلم جرا , وذلك من أجل تيسير استيعابها من طرف جميع أولئك الجنود . أنظر :

Francos , Seneri , **op.cit** , p88 .

في أوساط اللاجئين على أرض الواقع ، فقد أشرفت في 02 أفريل 1961 على إنجاز قرية صغيرة في غابة كثيفة وراء الحدود الشرقية ،أطلقت عليها تسمية " دشرة المجاهد" ووفرت فيها بعض المرافق العامة البسيطة التي وضعت تحت تصرف ما يقارب ألف لاجئ جزائري طلب منهم انتخاب مجلس مشكل من خمسة أفراد من بينهم امرأة للإشراف على تسيير أمورهم على نمط المجالس البلدية[1]

لقد كانت الغاية من تجربة " دشرة المجاهد " التي لم ينجز منها قبل الاستقلال سوى نماذج قليلة[2] ، هي استمالة جماهير اللاجئين والمعتقلين في المحتشدات إلى جانب الآلاف من الجنود البسطاء الذين كانوا في غالبيتهم من الريفيين والفلاحين ، لأن تلك القرية كانت تمثل النموذج المصغر للنظام السياسي الذي كانت هيئة الأركان العامة تبشر به[3]، كما أنها كانت إنجازا دعائيا عمليا حاول بومدين من خلاله تقديم صورة عن المهام الاجتماعية المستقبلية المنوطة بالقوة العسكرية التي كان يقودها وراء الحدود.

و بعدما انتهى المحافظون السياسيون من تكوين وتعبئة وحدات جيش الحدود، انتقل قادة هيئة الأركان العامة إلى القيام بدعاية مضادة للقيادة السياسية للثورة،و كانت تلك الدعاية تبدو متجانسة بشكل دقيق مع الشعارات التي كانت الهيئة تقوم بترويجها ، فقد كان اتهام أعضاء الحكومة المؤقتة بالميول والانحرافات البرجوازية يحدث وقعا شديدا في صفوف جنود جيش الحدود الذين كانوا يستطيعون بسهولة كبيرة استيعابها عندما يقارنوها مع ما كان يبديه كل من علي منجلي وبومدين من تقشف وزهد.[4]

---

(1) **جريدة المجاهد** , العدد 93 , أفريل 1961 .

(2) يمكن القول أن دشرة المجاهد في عام1961 شكلت نموذجا تجريبيا و تمهيديا لمشروع الألف قرية اشتراكية الذي أنجزه بومدين في السبعينيات , والذي استلهمه من مشروع بول دولوفرييي الذي أوكل إليه دوغول مهمة إنجاز مخطط قسنطينة , فأعلن في أفريل 1959 نيته في إنشاء ألف قرية جديدة في الجزائر لإزالة أثار الدمار الذي تسببت فيه الحرب بنية استمالة و إغراء الجماهير الملتفة حول الثورة.

(3) حسب رواية عبد الرزاق بوحارة شارك في تدشين " دشرة المجاهد" كل من قادة هيئة الأركان العامة وممثلين عن فدرالية جبهة التحرير في تونس ووفد من قيادة المنطقة الشمالية للحدود الشرقية وأعضاء من المحافظة السياسية لهيئة الأركان وممثلين عن الهلال الأحمر الجزائري وجماهير من اللاجئين . وهذا ما يكشف أن قادة جيش الحدود وعلى رأسهم بومدين كانوا يسعون إلى تقديم تصورهم لكيفية تنظيم المناطق الريفية في الجزائر المستقلة قبل الأوان .أنظر: Bouhara , **Les viviers de…** ,op.cit, pp 317-318 .

(4) ذكر محمد حربي في مذكراته أن شعبية الرائد علي منجلي في أوساط جيش الحدود كانت بسبب تقشفه وتقاسمه للظروف التي كانت تميز الحياة اليومية للجنود , و أكد الرائد عزالدين في حوار قصير معه أن منجلي كان صاحب فكرة اتخاذ قاعدة غار الدماء كمقر لقيادة هيئة الأركان العامة بدل تونس العاصمة , لأنها أكثر قربا من المعسكرات الحدودية الشرقية , لكن علي كافي ذهب إلى القول بأن التقشف والنزاهة لم تكن من شيم بومدين وإنما كانا دثارا لإخفاء تعطشه للسلطة . أنظر: محمد حربي , **المرجع السابق** , ص298 ؛ علي كافي , **مذكرات** , ص265 .

كما كان يسيرا على أولئك الجنود في ناية عام 1961 تقبل اتام السياسيين بالتورط في مفاوضات مشبوهة معرضة للانتهاء عند تسوية لصاۤ المشاريع الاستعمارية الجديدة (النيوكولنيالية) ، لأنم كانوا يستمعون إلى خطابات قادتم الداعية إلى مواصلة الحرب إلى غاية تحقيق النصر النهائي على القوة الاستعمارية .على الرغم من أن المعارك الحقيقية لجيش الحدود كانت قد انتهت في منتصف عام 1960 (1)

لقد بدأت دعاية هيئة الأركان العامة في مواجهة القيادة السياسية للثورة بإثارة مسألة رضوخ وخضوع الحكومة المؤقتة لضغوط الحكومة التونسية على إثر حادثة الطيار الفرنسي في جوان 1961 ، ثم انتقلت إلى انتقاد تركيز نشاط الحكومة على العمل الدبلوماسي على حساب تدعيم قدرات جيش الحدود ، وقد كانت تلك الانتقادات مقدمة لاتام القيادة السياسية بالإسراف والتبذير والانحراف عن التوجهات الثورية الأصيلة .

وقبل أن تبلغ المفاوضات نايتها قام قادة جيش الحدود بالإعلان عن سحب تزكيتهم للنتائج التي ستترتب عنها قبل الإطلاع على فحواها ، فقد قام الرائد سليمان(قايد أحمد) بحشد إطارات وجنود جيش الحدود في معسكر " ملاق" (تونس)و ألقى فيهم خطابا اتم فيه الحكومة المؤقتة بالخيانة عند انخراطها في مفاوضات إيفيان الأولى ، ووصف عناصرها بأنم سياسيي فنادق ثم حرض مستمعيه على رفض العار والذل لأنم سوف يكونون موضع المساءلة أمام الشعب (2)

إن خطابا من هذا القبيل لم يكن من الناحية الموضوعية يعبر عن الحقائق الميدانية ، بقدر ما كان يرنو إلى تحقيق مكاسب دعائية كانت تندرج في سياق تسويق وترويج صورة جيش الحدود البعيد عن المعركة في لبس جديد باعتباره الجيش المقاتل في الميدان الذي تتجه إليه أنظار الجماهير. ولكن هذا النقد لا يجب أن يمنع من الاعتراف بأن خطابات كثيرة مثله هي التي مهدت الطريق لقادة هيئة الأركان العامة للانقلاب على الجهاز التنفيذي للثورة في عام 1962 .

إن التوجهات الأيديولوجية و الطموحات السياسية في أوساط العناصر العسكرية المحترفة لم تكن ظاهرة خلال السنوات الأولى التي عرفت الشروع في تنظيم جيش الحدود، وكان أغلب إطارات ذلك الجيش بمن فيهم اۤموعة المعروفة بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي ترى فيه فرصة

---

(1) في صيف 1960 توقفت عمليات العبور التي كانت تتسبب في سقوط قادة إلى جانب المئات من الجنود , وتؤدي إلى نشوب اشتباكات كبيرة كتلك التي شهدتها منطقة سوق أهراس في أفريل 1958 . وتحولت معظم العمليات العسكرية لجيش الحدود إلى مناوشات ليلية لم يكن الغرض منها تدمير الخطوط المكهربة أو إدخال وحدات دعم إلى الولايات .

(2) سليمان الشيخ , **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين** , ترجمة محمد حافظ الجمالي, دار القصبة للنشر ,الجزائر 2003 , ص477

لتحقيق مسارات احترافية طويلة ، ولكن بداية التأزم في العلاقة مع الجهاز التنفيذي للثورة شكل منعطفا هاما بالنسبة لقادة ذلك الجيش وعلى رأسهم أعضاء هيئة الأركان العامة .

فقد أصبحت هيئة الأركان العامة بعد فترة قصيرة من تشكيلها تتصرف وكأنا مجموعة قيادية سياسية، وليس كفريق عسكري محترف يشرف على نخبة عسكرية عريضة نجحت في تأطير جيش الحدود الذي كان تجاوز ال30 ألف جندي عند نهاية حرب التحرير ، و أصبح لجيش الحدود وزنا مماثلا للنفوذ لذي كان يتمتع به الباءات الثلاثة في اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية [1]

وفي مقابل اختلاف التصورات والمواقف في صفوف المجموعات السياسية داخل الحكومة المؤقتة[2]، كان قادة جيش الحدود وعلى رأسهم العقيد بومدين يبدون انسجاما وتوافقا كبيرين حول الدور الطلائعي للجيش في مرحلة بناء الدولة المستقلة ، و في المسائل المتعلقة بالإصلاح الزراعي والتسيير الذاتي والتنظيم الاجتماعي للمناطق الريفية وغيرها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، كما كانوا يتقاطعون في دعايتهم السياسية ضد الحكومة المؤقتة على اتهامها بالميول البرجوازية والليبرالية وبالجنوح نحو الحلول "الإصلاحية" على الرغم من أنها كانت تضم في صفوفها عددا من العناصر الثورية التي كانت وراء تأسيس جبهة وجيش التحرير .

5- البحث عن واجهة ثورية أصيلة :

ولكن الجهود الحثيثة التي قام بها قادة جيش الحدود من أجل إضعاف نفوذ النواة الصلبة داخل الحكومة المؤقتة عن طريق التعريض بأدائها والتشكيك في شرعيتها لقيادة الثورة إلى نهاية المرحلة الانتقالية. لم تؤد إلى تثبيت مكانتهم كقوة مرشحة لمنافسة خصومهم على مواقع القيادة السياسية المتقدمة حتى تمكنوا من استمالة بن بلة إلى جانبهم في مواجهة رفاقه القدامى الذين كان يدافع عن أولويتهم في القيادة من قبل.

لأن تحالف بن بلة مع هيئة الأركان العامة تحول في فترة قصيرة إلى مشروع غير معلن لتقاسم السلطة مع العناصر العسكرية المحترفة قبيل الإعلان عن الاستقلال.و تذهب بعض الكتابات إلى الإشارة إلى أن ذلك المشروع يعود إلى نهاية عام 1961 ، وتلمح إلى صفقة تم الاتفاق حولها

---

[1] Meynier**, L'histoire intérieure du FLN** , p372

[2] يمكن أن نذهب إلى أبعد من هذا بالإشارة إلى أن الاختلافات كانت موجودة حتى بين عناصر المجموعة الواحدة ,فقد كان بن خدة أكثر راديكالية من أمحمد يزيد و سعد دحلب في المسائل المتعلقة بالمفاوضات وشروطها , ومن القادة العسكريين في المسائل المتعلقة بدخول القيادة إلى التراب الوطني , وكان مهري أقرب إلى فرحات عباس وأحمد فرنسيس (المبعدين من التشكيلة الثالثة) منه إلى رفاقه المركزيين حتى أن دحلب كان يعلق على تآلفهم بأنهم كانوا يشكلون عالما جميلا , كما أن الباءات الثلاثة كانوا جميعا ضد منافسيهم وفرادى في مساعيهم إلى القيادة

خلف قضبان سجن الصحة بفرنسا عندما أرسلت هيئة الأركان أحد ضباطها لاستشارة التاريخيين المعتقلين حول مسألة المفاوضات و شرح مواقف الهيئة في الأزمة التي كانت تجمعها مع الحكومة المؤقتة.[1]

ويمكن أن نذهب إلى أن تلك الصفقة كانت ثمرة للتوافق الذي ظهر بين بن بلة وقادة هيئة الأركان العامة في المواقف المتعلقة بمسألة الحسم في تعيين قيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني ، والتي دعا إليها بن بلة في عام 1959 وناقشها اجتماع العقداء بإسهاب في جلسات عاصفة ، إلا أن اجتماعات قادة الثورة تجاوزتها لصالح فكرة إرجائها إلى غاية انعقاد المؤتمر التأسيسي بعد انتهاء الحرب .

ولكن هيئة الأركان العامة أعادت طرح الفكرة بإلحاح شديد عام 1961 ، عندما طالبت بتشكيل مكتب سياسي كقيادة عليا تشرف على الحكومة المؤقتة ومستقلة عنها ومستقرة عند الحدود ، مما كانت يكشف بوضوح نواياها في التخلص من وصاية النواة الصلبة في الحكومة وفي وضع جبهة التحرير الوطني برمتها تحت سلطتها[2] . إلا أن هيئة الأركان عجزت عن تمرير مطالبها وتراجع حضورها في اجتماعين للمجلس الوطني للثورة في أوت 1961 أين انسحب قادتها من الاجتماع قبل انتهاء جلساته، وفي فيفري 1962 عندما لم يتمكنوا سوى من حشد 04 أصوات معارضة ل 45 صوت مؤيد لتزكية مسار المفاوضات التي كانت في جولتها الأخيرة .

ثم سارع بن بلة بعد إطلاق سراحه إلى وضع اقتراح تشكيل مكتب سياسي على رأس جدول أعمال دورة طارئة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، قام هو بالجهد الأبرز في الضغط على الحكومة المؤقتة من أجل عقدها. وعلى الرغم من غياب أعضاء هيئة الأركان العامة في اجتماع طرابلس في جوان 1962 إلا أن الحرص الشديد الذي أبداه بن بلة في إقصاء الباءات الثلاثة من عضوية المكتب السياسي، كشف على أنه كان يدافع عن تصوراتها لتسوية الأزمة الداخلية في قيادة الثورة، وبأنه لم يكن يبدي قبولا بالازدحام الشديد بين عناصر قوية منافسة له في القيادة السياسية لجبهة التحرير التي كانت توشك على أن تتحول إلى حزب- دولة[3].

---

(1) الإشارة هنا إلى الاتصالين اللذين قام بهما النقيب عبد القادر (بوتفليقة) مع التاريخيين الخمسة في نهاية عام 1961 وبداية 1962 .

2 Meynier ,**L'histoire intérieure** , p 372 .

(3) من بين أعضاء القائمة التي أقترحها بن بلة لعضوية المكتب السياسي في طرابلس 1962 , لم يكن هناك سوى منافسين فعليين له هما بوضياف وأيت أحمد , بينما كان الأربعة الباقين من مؤيديه (خيضر,بيطاط, محمدي , بن علا),وهذا ما يعني أنه خطط لوضع يمكنه من فرض نفسه على رأس المكتب السياسي , لكن مع عضوية الباءات الثلاثة إلى جانب أحد المركزيين (قائمة كريم بلقاسم) كان الأمر عسيرا لانعدام

ويمكن هنا دحض محاولة محمد حربي لتبرير تحالف بن بلة مع العناصر العسكرية المحترفة بتفسير أن ذلك التحالف كان بفعل الإعجاب الشديد الذي كان بن بلة يبديه تجاه قادة جيش الحدود ، الذين كان يرى فيهم نخبة ثورية جديدة وشابة تتميز بالمواهب السياسية والتكوين الثقافي والخبرة العسكرية ، وهذا ما يعني أن التحالف ارتكز بالنسبة لبن بلة على موقف إيجابي لديه من الجيل الجديد في قيادة جيش التحرير الخارجي [1]

ولكن في الواقع كان الطموح الشخصي الجارف عند بن بلة نحو الزعامة الفردية وفي تحقيق السبق على رفاقه التاريخين هو المحرك الأساسي الذي دفعه إلى الانقلاب على مبدأ أحقية وأولوية عناصر المنظمة الخاصة الذين كانوا وراء تفجير الثورة في قيادة جبهة التحرير وجيشها ، كما أن رهانه على الجيل الجديد على رأس جيش الحدود لم يكن بسبب كفاءاته وإنما لاعتقاده أنه كان يستطيع حجب أدواره و كبح تطلعاته إلى منافسته على قيادة الدولة المستقلة بالنظر إلى الهالة الشخصية التي نجح بن بلة في اكتسابها (بفضل الإعلام العربي)كقائد رمز للثورة التحريرية .

إن ما يمكن أن نذهب إليه هو أن ذلك التحالف كان نتيجة لحاجة ملحة بالنسبة لبن بلة في امتلاك أداة قوية من أجل إزاحة منافسيه من رفاقه القدامى، بينما كان الأمر مختلفا بالنسبة لقادة جيش الحدود الذين كانوا في حاجة ظرفية فقط لامتلاك واجهة سياسية يوارون بها ثغرة افتقادهم لصفة الانتماء إلى المجموعة الثورية الرائدة وعدم امتلاكهم لماض ثوري أصيل.

وقد كشفت التطورات السياسية في السنوات الأولى من الاستقلال عن هذه الحقيقة. لأن بن بلة الذي كان يرى في شخصه أنه كان شجرة تغطي غابة بمفردها، استفاق في جوان 1965 على حقيقة أن بعض الأشجار يتم قطعها لظلالها الوارفة ، وانتهى اعتقاده في جدوى توظيف " الجيل الجديد" في قيادة جيش التحرير لإزاحة وإقصاء منافسيه من رفاقه الذين كانوا يشاركونه في الصفة التاريخية والثورية التي كان يتمتع بها ، إلى اكتشاف أن ذلك الجيل كان يمتلك أيضا القدرة على إزاحة أشد العناصر إدعاء بأولوية تمثيل المجموعة الثورية التاريخية وبأحقيتها في تبوأ قيادة جبهة التحرير في صورتها الجديدة كحزب سلطوي شمولي . لأن العناصر العسكرية المحترفة تمكنت من

هامش كبير للمناورة . وقد اعترف هو بنفسه أن المكتب السياسي الذي اقترحه لم يكن يضم سوى اثنين من مؤيدي الحكومة المؤقتة فقط مما يكشف أنه كان يضم أربعة من أنصاره . أنظر: أحمد بن بلة , **شاهد على العصر** , قناة الجزيرة , حصة 30-11-2002

[2] Harbi , **mirage et réalité** , p 2

إقصائه بالاستعانة بمن تبقى من النوفمبريين في صفوفها ، ثم قامت بالتضليل على انفرادها بالسلطة بدعوى الحرص على استمرار الثورة في مرحلة الاستقلال[1]

4-2-7/ الغموض في المبادئ التنظيمية وفي القوانين الداخلية للثورة :

يعد الغموض في المبادئ التنظيمية وفي القوانين الداخلية للثورة أحد العوامل الأساسية التي أدت في نهاية حرب التحرير إلى انهيار هيئاتها السياسية العليا. لأن تلك المبادئ والقوانين لم تكن على درجة من الوضوح والدقة بما يسمح لها بالحيلولة دون تأويلها وتوظيفها في اتجاهات مختلفة خلال الأزمات الداخلية الكثيرة التي تسبب فيها صراع المجموعات المتعاقبة على رأس قيادة الثورة .

1- ازدواجية المهام عند القادة وانشطار القيادة في الداخل والخارج:

ويذهب عدد من المؤرخين إلى أن السبب الأول في ذلك الغموض كان بفعل التداخل الشديد الذي ظهر بين القيادتين السياسية والعسكرية في مرحلة الانطلاقة ، والذي وصل آنذاك في الداخل إلى درجة التماهي المطلق بين جبهة التحرير الوطني و ذراعها العسكري[2]

ويعد التركز الشديد في القيادة و النقص الكبير في تحديد الجوانب التطبيقية للمبادئ التنظيمية التي تم الاتفاق حولها من أجل الإشراف على النشاط الثوري بمختلف أشكاله من أبرز الأسباب التي أدت إلى استمرار ذلك التداخل حتى نهاية حرب التحرير .

فقد كانت أول هيئة لقيادة الثورة تتشكل من مجموعة صغيرة منقسمة إلى شقين كان أولهما قيادة ميدانية من خمسة قادة على نمط هيئة أركان سياسية وعسكرية في الوقت ذاته ، إلا أنها

---

(1) من سخرية التاريخ أن بومدين رفع شعار التصحيح الثوري لتبرير انقلابه على بن بلة في 19 جوان 1965 , لأنه كان شريكه الأول في إقصاء السواد الأعظم من النخبة التي فجرت الثورة إلى جانب بقية النخب التي شاركت في دعم مسيرتها , ويمكن القول بأن ذلك الانقلاب كان في جوهره انقلابا ثانيا على الشرعية الثورية التاريخية التي فقدت مصداقيتها كمرتكز سياسي عندما تم توليد السلطة الوطنية في الجزائر المستقلة بطريقة قيصرية تركت آثارا لجروح عميقة شبيهة في انعكاساتها على وحدة الصف , بتلك التي تمخض عنها ميلاد جبهة التحرير الوطني في صورة انقلاب وانشقاق عن الحركة الأم تميز أيضا بنزعة عدائية لبقية التيارات .

(2) يشير محمد تقية إلى أن جبهة التحرير الوطني كانت تعلن عن نفسها بأنها التنظيم السياسي القائد للثورة , وبأن جيش التحرير كان ذراعها العسكري , لكن ميدانيا كان التداخل مطلقا في المرحلة الأولى من الثورة لأن قادة المناطق كانوا يمثلون الجبهة والجيش معا . ويضيف محمد حربي أن جبهة التحرير لم يكن لها وجود خارج جيش التحرير طيلة سنوات الثورة , ويمكن التعليق على أن هذا كان نتيجة مباشرة لاعتماد فكرة اللامركزية ومبدأ المبادرة الفردية في القيادة , ثم أصبح سببا في تطور الاستقلالية الشديدة للمناطق إلى درجة أصبحت تهدد بانعزالها و بتفككها , أما بعد عام 1957 فقد كان ذلك بسبب سيطرة العسكريين على الهيئات السياسية للثورة . أنظر :
Mohamed Teguia , **L'Algérie en Guerre** , p 135 ;Harbi , « Le FLN : institution et pratiques politiques » , **In la nuit rebelle Le 1er novembre 1954** , éditions LA TRIBUNE ,Alger , 2004 , p 161 .

كانت في الواقع خمسة هيئات قيادة منفصلة عن بعضها البعض ، لأن قادة المناطق وجدوا أنفسهم يتعاملون مباشرة مع معطيات ميدانية سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة ، فأدى ذلك إلى تحقيق نتائج متباينة من منطقة إلى أخرى على الصعيد الداخلي ،أما الشق الثاني لقيادة الثورة عند الانطلاقة (الوفد الخارجي) فقد اتخذ له شكل مجموعة دعم خلفية في الخارج تضم ثلاثة أعضاء [1] كان دورها يبدو مساعدا(ثانويا) للقيادة الميدانية التي كان أعضاؤها يحملون على كواهلهم أعباء ثقيلة بسبب جمعهم للمهام السياسية والعسكرية في مناطقهم ، و ليس في هذا التمييز بين موقعي قادة الداخل ومجموعة الدعم في الخارج أية نوايا للتهوين من أداء الوفد الخارجي لأن هذا الطرح يتوافق بصورة مطلقة مع اعتماد مبدأ أولوية اتخاذ القرارات من الداخل.

لكن من الناحية العملية لم يترافق تقاسم التاريخيين لمواقع لقيادة عن طريق توزيع المهام بين مجموعتين صغيرتين يجمع بينهما عضو مكلف بالتنسيق مع وضع ضوابط أو قوانين تحدد طبيعة العلاقة بينهم في ظل تراتبية دقيقة في صفوف الهيئة القيادية الأولى للثورة [2]

2- قراءة نقدية لمبدأ القيادة الجماعية:

ويمكن توضيح خلفية هذه الوضعية بالإشارة إلى أن مبدأ القيادة الجماعية الذي تم الاتفاق حوله بين التاريخيين كبديل للقيادة الفردية و تقديمه كأمثل أسلوب لقطع الطريق على الطموحات الشخصية نحو الزعامة [3] لم يترافق مع وضع بنية واضحة المعالم للقيادة الجماعية من حيث الشكل والأداء ، ولهذا السبب بقي هذا المبدأ هلاميا في الجانب التطبيقي خلال مرحلة الانطلاقة لأن

---

[1] من الأخطاء الشائعة الإشارة إلى بوضياف كعضو رابع في الوفد الخارجي عند الانطلاقة , لأن ذلك يظلل كثيرا عن المهمة الحقيقية التي أسندت إليه , وهي التنسيق بين الداخل والخارج , وبما أن الاتفاق بين الـ09 كان يقضي بالعمل وفق مبدأ أولوية اتخاذ القرارات من الداخل ,فإن المهمة التي أسندت إلى بوضياف كان تجعله أكثر قربا إلى قادة الداخل.

[2] كان التركز الشديد في القيادة الأولى للثورة من أهم الأسباب التي كشفت عن هشاشتها في الصمود أمام العقبات الميدانية التي واجهتها بعد أشهر قليلة من الانطلاقة , كما أدى الغموض الشديد في تحديد مهام الوفد الخارجي وموقعه في القيادة إلى تطور الخلافات حول الأولوية في تمثيل الثورة وفي اتخاذ القرارات الحاسمة :

Tripier , **op.cit** , p115 .

[3] لا تقدم لنا الكتابات التاريخية المتوفرة صورة دقيقة حول الكيفية التي تم من خلالها الاتفاق بين أعضاء لجنة الـ09 حول فكرة القيادة الجماعية , وإنما تشير بعضها إلى موقفين مختلفين لعضوين فقط أولهما لديدوش مراد الداعي إلى قيادة فردية معلنة تتمتع بالحضور والمكانة السياسية , وثانيهما موقف بوضياف المناصر بشدة للقيادة الجماعية , وتشير أخرى إلى أن الاتفاق حول مبدأ القيادة الجماعية لم يتقرر بالإجماع وإنما بالأغلبية (داخل لجنة الـ06 و لجنة الـ09) دون أن تفصح عن هوية الذين أيدوا بوضياف و عارضوا ديدوش . أنظر: عبد الرحمن بن ابراهيم بلعقون , **الكفاح القومي والسياسي** , ج3 , ص 405-407 ؛ شتواح حكيمة , **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية** , ص13-14 ؛ أحسن بومالي ," التحضيرات المادية والبشرية لاندلاع الثورة المسلح" , **مجلة الذاكرة** , العدد 03 , المتحف الوطني للمجاهد , 1995 , ص 105-108. وأنظر أيضا :

Harbi , **la guerre commence en Algérie** , p 67 .

التاريخيين تجنبوا أيضا إثارة مسألة الآفاق المستقبلية لتطور القيادة الثورية في ظل هذا المبدأ . وتجازف بعض الكتابات بتفسير هذا الصمت والغموض بطرح مفاده أن هذا الموضوع تم تأجيله إلى تاريخ عقد مؤتمر في بداية عام 1955 لتقييم النتائج التي انتهى إليها النشاط الثوري [1]

ولكن ذلك المؤتمر لم يكن على موعد مع التاريخ الذي تم تحديده للانعقاد، و تحت الضغط الاستعماري المتزايد تعرضت القيادة الثورية إلى مجموعة من العقبات والمعضلات التنظيمية التي لم تكن تمتلك حلولا نظرية لتجاوزها كالمسائل المتعلقة بتنظيم عمليات الاستخلاف على رأس قيادة النواحي والمناطق، والتفويض للقيام بالدعاية والنشاط السياسي باسم جبهة وجيش التحرير الوطني على المستويين الداخلي والخارجي .

لقد كان الرهان حول احتكار قيادة الثورة هو العامل الأساسي الذي دفع إلى وضع مبادئ تنظيمية تتوافق مع التركز الشديد لمجموعة قليلة العدد على رأسها[2]، ويمكن القول أن مبدأ اللامركزية الذي كان يتيح هامشا غير محدود لحرية المبادرة والاستقلالية في اتخاذ القرارات بالنسبة للقادة كان نتاجا لانعدام القيادة الجماعية على أرض الواقع على عكس ما تروج له أغلب الكتابات التي أخذت بالجانب الصوري والظاهري لأداء أول هيئة قيادة للثورة[3] . لأن مبدأ القيادة الجماعية بقي نظريا ،ولم يكن يعبر عن وجود ما يمكن تسميته بيئة قيادة جماعية إلا بصورة مجازية

وإذا ما أمعنا النظر جيدا في الزوايا المختلفة للجوانب السلبية للمبادئ التنظيمية للثورة ، فإنه يمكننا أن نسترسل في نقد مبدأ القيادة الجماعية بالتلميح إلى أنه كان في جانب منه مخرجا غير عملي تسبب فيه الفشل في إسناد القيادة لعناصر من داخل المجموعة الثورية الأولى ، وأيضا في إيجاد قيادة شكلية من خارجها في مرحلة الانطلاقة 1954-1956.

---

(1) في الواقع تكشف شهادات بعض قادة الثورة من أمثال بوضياف وبن طوبال على أن القادة الرواد كانوا كثيري التركيز على الجانب الميداني في النشاط الثوري , ولم تشر أية شهادة إلى توفرهم على تصورات فيما يتعلق بتطور هيئات القيادة الثورية ومبادئها التنظيمية بصورة تتماشى مع المراحل التي كانوا يتوقعون تحقيقها ميدانيا , فبن طوبال مثلا يذهب إلى القول بأن الثوار فضلوا خيار التفجير ثم التنظيم , وذهب بوضياف إلى الحديث عن تطور الثورة من مرحلة التفجير إلى التعميم إلى البؤرة المحررة ثم التنظيم الشامل دون أن يشير أي منهما إلى تصورات مبدئية حول هيئة القيادة في كل مرحلة , وفكرة توسيعها و تحديد طبيعة الأداء والمهام الفردية والجماعية في صفوفها أو التلميح إلى آفاقها البعيدة .

(2) قد يذهب البعض إلى تفسير هذا بالطموح الشخصي للزعامة كما تأكد هذا فيما بعد بالنسبة لبن بلة وكريم بلقاسم وبوضياف, ولكن تعميم هذا التفسير يمكن أن يحجب الدافع الذي يتعلق بالحرص على تحصين قيادة الثورة من الاختراق , ويمكن أن يشكل طعنا في التجرد المطلق الذي كان يبديه قادة من أمثال بن مهيدي وبن بو العيد .

(3) إن الزعم بأن مبدأ اللامركزية في قيادة المناطق كان يتكامل مع مبدأ القيادة الجماعية دون توفر عامل الربط الأساسي بين قيادة الداخل والوفد الخارجي (التنسيق) , يمكن اعتباره قفزا على حقيقة أن القيادة الجماعية بقيت مبدأ صوريا على أرض الميدان خلال مرحلة الانطلاقة

وقد يستهجن البعض مثل هذا الربط بين المبادئ التنظيمية والصراع حول القيادة في المرحلة الأولى من الثورة بالنظر إلى أنا لم تشهد تنافسا معلنا و شديدا بين مفجريها على النحو الذي عرفته فيما بعد على إثر ظهور عبان رمضان في قيادة منطقة الجزائر العاصمة. ويبدو هذا الاستهجان موضوعيا للوهلة الأولى، لكنه في الحقيقة يتقاطع مع الفكرة التي تذهب إلى أن المبادئ التنظيمية التي أشرنا لها هي التي منعت من ظهور ذلك التنافس في صفوف مجموعة كان أعضاؤها يتقاطعون فيما بينهم في الحرص على إبقاء قيادة الثورة بين أيديهم .

ويمكن التدليل على هذا الطرح بالإشارة إلى أن أول جولة التنافس على القيادة كانت في اجتماع لجنة ال22، وانتهت إلى انشقاق مجموعة قسنطينة قبيل الانطلاقة بفترة قصيرة احتجاجا على "قيادة الأمر الواقع " التي نجحت في فرض نفسها على بقية الأعضاء[1]، ثم تكرر التجاذب حول القيادة بين لجنة الخمسة مع قادة منطقة القبائل الذين رفضوا الالتحاق با كعناصر تابعة لقادة منطقة الجزائر العاصمة [2]

وقد تمكن مفجرو الثورة من تجاوز تلك العقبتين بالتخلي عن الموعة الأولى وباستمالة كريم بلقاسم إلى صفهم، ثم تحولوا إلى البحث عن واجهة سياسية لتقوم بدور الناطق الرسمي باسم الثورة الجزائرية خلال المرحلة الأولى من حرب التحرير، وقاموا بتقديم عروض عديدة لشخصيات سياسية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية من العناصر التي لم تكن لها أية مساهمة في التحضير للعمل المسلح من ناحية، كما أنا لم تكن تحتل مواقع قيادية متقدمة في الحركة المنقسمة على نفسها إلى تيارين رئيسيين متصارعين[3]

---

(1) يعود انسحاب هذا المجموعة حسب عبد الرحمن قراس (توفي في 2003) أحد قادة المنظمة الخاصة في قسنطينة (المسؤول الأعلى للعناصر التي شاركت في الاجتماع) إلى رفضهم لطريقة اختيار لجنة القيادة (لجنة الخمسة) , وإلى اختيار بوضياف في ما بعد كمنسق وطني , لأن هذا الأخير حاول فرض رابح بيطاط في قيادة المنطقة الثانية على الرغم من رفض مجموعة قسنطينة , ويشير قراس إلى أن بوضياف" كان شديدا مع الذين كانوا يخالفونه لأنه كان من طراز الرجال الذين إذا عارضتهم بشدة أصبحت من أعدائهم إلى الأبد ". أنظر :
Abdelmadjid Merdaci , « L'été du basculement » , In **Le 1er Novembre 1954 La nuit rebelle** , éditions LA TRIBUNE , 2004 , p88 ; Merdaci , « Constantine 1954 » **, IN** Harbi/Stora (sous direction) **la guerre d'Algérie 1954-2004** , Tome 1,**op.cit** , pp 192-193.

(2) على الرغم من أن عناصر مجموعة قسنطينة الذين حضروا اجتماع ال22 (مشاطي , حباشي , ملاح , بوعلي) إلى جانب رفاقهم الآخرين مثل قراس عبد الرحمن ويوسف حداد وزيغوت يوسف كانوا من قدماء المنظمة الخاصة إلا أن لجنة الخمسة وبالأخص بوضياف كان يصر على عدم توسيع القيادة وعلى تجاوز فكرة البحث عن وجه سياسي بارز على رأس الثورة , كما تسبب رفض بوضياف وديدوش لفكرة توسيع لجنة الخمسة لكي تشمل كريم بلقاسم في فشل محاولات إقناعه بالالتحاق بهم لمدة ثلاثة أشهر . وهذا ما يكشف أن التركز في القيادة لم يكن بفعل ندرة العناصر الثورية والمؤهلة بقدر ما كانت تحركه نزعة رافضة لتوسيع الهيئة العليا المشرفة على قيادة العمل المسلح .

(3) تشير الكتابات إلى كل من الدكتور محمد الأمين دباغين المفصول من قيادة الحركة منذ 1949 , وإلى عبد الحميد مهري عضو اللجنة المركزية القريب من بوضياف , وكل من العربي دماغ العتروس ومولود قاسم نايت بلقاسم .

لقد كان مبدأ القيادة الجماعية يعبر عن مشاعر ذاتية عند المتخوفين من الشهية المفرطة للزعامة الفردية، ويعبر أيضا عن وجود تصور مثالي في صفوف المجموعة المفجرة للثورة، ويمكن التشكيك بصورة كبيرة في الروايات التي كثيرا ما روجت أن اعتماد هذا المبدأ كان بسبب الاعتبار من تجربة الزعامة الكاريزمية لمصالي الحاج بشكل حصري، لأن الشواهد التاريخية المتعلقة بالتنافس حول القيادة منذ مرحلة التحضير للثورة تحمل دلالات على وجود مخاوف كثيرة حتى من فكرة صعود زعامة جديدة من صلب المجموعة التاريخية ذاتها .

ويمكن التدليل على هذا بالإشارة إلى أن البحث عن واجهة سياسية للثورة تم باتجاه عدد من الشخصيات السياسية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي لم تكن تمتلك مساهمة مباشرة في الإعداد للعمل المسلح ، ولم تكن تتمتع بأي شكل من أشكال النفوذ المباشر على المجموعات المسلحة التي تحولت إلى جيش التحرير بعد الانطلاقة ، وهو ما كان يكشف عن أن نوايا التاريخيين في ذلك المسعى كانت تستبعد إسناد هذا الموقع القيادي لأي عنصر من داخل المجموعة التي كانوا يشكلونها لصالح فكرة توظيف عناصر خارج صفوفها لا تتمتع بأي سلطة أو نفوذ على المؤسسين لجبهة وجيش التحرير الوطنيين[1]

3- ضمور النشاط السياسي بفعل التركيز على العمل الميداني المعزول :

إن الخلل الذي نشأ بفعل هذه النقائص تفاقم بعدما ازدادت عثرات العمل المسلح بفعل استشهاد واعتقال عدد من المجموعة الثورية الأولى، وبسبب انقطاع عمليات التنسيق والدعم من الخارج ، وقد أدى ذلك إلى تلاشي النشاط السياسي للثورة لمدة أشهر حتى أن الوضع كان يبدو وكأن دور جبهة التحرير الوطني انحصر فقط في إصدار البيان التاريخي الشهير الذي أعلن عن ميلادها وعن انطلاقة المشروع الثوري وأهدافه. [2]

---

(1) حسب محمد حربي كان العمل بمبدأ القيادة الجماعية من أجل تحقيق التوازن بين القادة , لأنه في جوهره لم يكن يتقبل العمل بالأغلبية أو بالفردية في اتخاذ القرار من داخل المجموعة القيادية .ويخلص حربي إلى ترجيح فكرة أن هذا المبدأ لم تكن تفرضه ضرورة تقاسم قيادة الثورة بصورة ديمقراطية بقدر ما كان وسيلة لتركيز تلك القيادة بيد مجموعة محددة من القادة . أنظر:
Mohamed Harbi , « les vertus de la collégialité » , **La Tribune(quotidien)** ,26-12-2000.

(2) لاحظ محمد حربي بذكاء أن جبهة التحرير الوطني لم يكن لها أي أثر في الميدان كقيادة سياسية للثورة بعد إصدارها لبيان أول نوفمبر , لأنها تحولت إلى شعار ورمز بسبب تواجد أغلب مؤسسيها على رأس قيادة المناطق , وهذا ما أدى إلى تحولها إلى أداة دعاية وواجهة لجيش التحرير على الرغم من أن بيان ميلادها كان يجعلها على رأس ذراعها العسكري . ولكن حربي ارتكب هفوة عندما اعتبر أن الرسالة التي وجهها محمد خيضر إلى المهاجرين الجزائريين في فرنسا في07 فيفري 1955 تعد من البيانات السياسية الأولى لجبهة التحرير بعد الانطلاقة , لأن محتواها لم يشر إلى التنظيم السياسي القائد للثورة إلا بالاسم فقط بدليل أن توقيع الرسالة جاء بعبارة " الوفد الجزائري في القاهرة" دون

لقد أصبحت المبادرات الفردية للقادة في ظل مبدأ القيادة الجماعية الصوري الذي كان يبدو منسجما مع الاستقلالية في المناطق التاريخية الخمسة من الناحية الظاهرية هي المحرك الأساسي لتطور النشاط الثوري بها ، ولكن انعدام التنسيق فيما بينها و عدم وجود ضوابط تحدد صلاحيات القادة خارج مناطقهم أو باتجاه رفاقهم في الخارج كان يؤدي إلى تحول بعض المبادرات الفردية إلى إثارة أزمات في صفوف القيادة الجماعية المشتتة [1]

إن توضيح ما آلت إليه حالة التفكك في القيادة والغموض والتداخل في العلاقة بين أطرافها في المرحلة الأولى من الثورة يستدعي توظيف شواهد مفيدة في هذا السياق تسمح باكتشاف مدى الارتباك الذي كانت تحدثه المبادرات الفردية للقادة في الاتجاهات المختلفة عندما كانت تتجاوز نطاق المناطق التي كانوا يشرفون عليها ، فقد انتفضت قيادة العاصمة التي كان يتزعمها عبان رمضان في وجه أعضاء الوفد الخارجي [2] عندما اطلع على منشور يحمل توقيع بن بلة مرفوقا بعبارة " ممثل جيش التحرير في القاهرة " ، وسارع هذا الأخير إلى إدانة هذا التصرف الذي اعتبره تجاوزا من طرف الوفد للمهام الذي يتحدد من خلالها دوره في الخارج[3] ، وبعد ذلك توالت الرسائل بين الجزائر والقاهرة لتكشف عن خلافات كثيرة في التصورات والأولويات تحولت مع

توضيح لهوية التنظيم السياسي الذي كان ينتسب إليه ذلك الوفد . وفي هذا التباس شديد لأن هذه التسمية كانت هي نفسها بالنسبة لوفد حركة انتصار الحريات الديمقراطية قبل الثورة. أنظر:

; Harbi , **les archives de la révolution algérienne** , p104. Harbi , **mirage et réalité** , p 125

(1) اختلاف القادة حول الكثير من المبادرات الفردية كان يقدم الدليل على تشتت القيادة على أرض الميدان , وعلى انعدام وجود قيادة منسجمة تقود الثورة بصورة جماعية . ويمكن التساؤل كيف تتوافق اللامركزية وحرية المبادرة الفردية مع القيادة الجماعية دون وجود ضوابط تحدد العلاقة بين القادة ودون توفر هيئة أول فرد يقوم بأداء مهمة الربط والتنسيق بين القيادات الفردية؟.

[2] لقد كان ارتقاء عبان رمضان السريع إلى قيادة الثورة في عام 1955 في جوهره مبادرة فردية منه , لأنه تجاوز المهام التي أسندت إليه (الدعاية السياسية) تحت قيادة أوعمران في المنطقة الرابعة , ثم تحول سريعا إلى "الرأس" بينما تحول أوعمران إلى "الساقين" على حد تعبير محمد حربي , أو من "عازف مزمار إلى قائد أوركسترا " على حد تعبير مبروك بلحوسين , وقد تم تعيين أوعمران من قبل أيضا بمبادرة فردية من طرف كريم بلقاسم نتيجة للفراغ الذي تسبب فيه اعتقال قائدها السابق (بيطاط) , وتكشف حالة عبان رمضان أن تطور الثورة كان يرتبط بالجهود الفردية للقادة ولم يكن وليد مبادئ تنظيمية تقوم بضبط أداء هيئات للقيادة . ولهذا السبب فإن عبان تحول إلى قائد يحاول إخضاع الوفد الخارجي إلى قيادة الداخل , ويعمل على منعهم من التحدث باسم جبهة التحرير وجيشها انطلاقا من موقعهم البعيد عن ميدان أرض المعركة , والغريب أنه لم يكن يمتلك حتى تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى في سبتمبر 1956 أية صفة تثبت موقعه في هيئة القيادة , لأن تلك القيادة لم تكن تمتلك هيئة فعلية متعارف عليها بين القادة في الجوهر .

[3] عندما تلقى عبان منشورا يحمل توقيع "بن بلة ممثل جيش التحرير في القاهرة " اعتبر ذلك مؤشرا على الزعامة الفردية , وقام بمراسلة الوفد الخارجي في 14 نوفمبر 1955 مذكر إياهم بأن " بن بلة وبوضياف وآيت أحمد وخيضر لا يمثلون جيش التحرير في القاهرة " وأن كل ما في الأمر أنهم " وطنيون مغتربين في المشرق مكلفين بالعمل في الخارج من طرف جبهة وجيش التحرير الوطني " . هذه المراسلة تكشف أن عبان لم يكن يرى في الوفد الخارجي شطرا خارجيا للقيادة الجماعية وإنما مجموعة إسناد للداخل فقط .أنظر :

Mabrouk Belhocine **, Le courrier….. ,op.cit** p109

منتصف عام 1956 إلى أزمة غير معلنة بين الطرفين وقادت إلى تطورات خطيرة في أعقاب مؤتمر الصومام .

من جهة أخرى تسبب أوعمران في خريف 1955 في إثارة بقية القادة في الداخل والخارج على حد سواء بعدما تناهت إلى علمهم الأنباء عن نشر الحوار الذي جمعه بالصحفي الفرنسي روبير بارا. [1]وذهب بعضهم إلى شجب تصريحات أوعمران التي أشار فيها إلى إمكانية القبول بالتسوية السياسية مع الطرف الاستعماري.على الرغم من أن وقع ذلك اللقاء الصحفي كان لصالح الثورة،وقد أدى بصاحبه إلى الاعتقال إلى تعليق صدور جريدته لأكثر من شهر.

كما تحولت مسألة التفاوض مع الطرف الاستعماري في ظل غياب قيادة سياسية تمتلك تفويضا من طرف القيادة الجماعية الصورية، إلى حقل مليء بالألغام بالنسبة للكثير من القادة في الداخل والخارج على حد سواء. لأن الإقدام على أية خطوة باتجاهها كان يتم تفسيره من طرف بعضهم بأن كان يهدف إلى تحقيق السبق في القيادة السياسية ، وكان البعض الآخر منهم يرى فيها انحرافا "إصلاحيا" يقبل بعقد تسوية مع الاستعمار على حساب التوجه الثوري[2]

وهكذا كان الانخراط في قنوات اتصال مع أطراف فرنسية حتى ولو كانت غير رسمية في المرحلة الأولى من الثورة موضع ارتياب وتحفظ شديد عند السواد الأعظم من قادة الثورة لأنه كان كفيلا بإثارة شبهة تصل إلى مستوى الاتهام بالخيانة، فقد اعتبر عبان أن الاتصالات التي قام أعضاء الوفد الخارجي مع الفرنسيين عن طريق وسطاء من المجموعة المعروفة باسم الديمقراطيين الفرنسيين كانت مسعى خاطئا وذكرهم في رسالة مؤرخة في 06-01-1956 بأن التفاوض يجب أن

---

(1) تم هذا اللقاء في الناحية الأولى (الأخضرية) للمنطقة الرابعة بين أوعمران و روبير بارا , ونشر هذا الأخير الحوار على صفحات جريدة فرانس أوبسارفتور في 15 سبتمبر 1955 , الأمر الذي أدى إلى تعليق صدورها لفترة بتهمة الدعاية للتمرد (الثورة) , لكن في المقابل سارع أعضاء الوفد الخارجي إلى مطالبة قيادة العاصمة بتقديم توضيحات حول تصريحات أوعمران لتلك الجريدة . أنظر:
رضا مالك , **الجزائر في إيفيان** , مصدر سابق , ص 29 . وأيضا :
Belhocine, **Le courier Alger –le Caire** , p132 .

(2) إن غياب صورة واضحة للمهام بدقة في الداخل والخارج على حد سواء , كان سببا رئيسيا في وقوع العديد من قادة الثورة في الالتباس الشديد عندما كانت تتناهى إلى علمهم أنباء عن مبادرات فردية في ما يتعلق بالاتصالات مع السلطات الفرنسية , فقد رفض عبان الاتصالات السرية التي عقدها أعضاء الوفد الخارجي مع مبعوثين غير رسميين للحكومة الفرنسية في أفريل جويلية 1956, وهذا ما دفع بخيضر إلى نفي الأمر أمام الصحافة , وفي الوقت نفسه أطلع عبان رمضان أعضاء الوفد الخارجي في رسالة بتاريخ 03-أفريل 1956 عن فشل اتصالات في الداخل مع مندوبين للحكومة الفرنسية لأنهم رفضوا اقتراح يتضمن تشكيل وفد مفاوض باسم الثورة يضم كل من (كريم بلقاسم – زيغود-بن بوالعيد) , ومن الشواهد على استمرار هذا الالتباس في الكتابات التاريخية المتأخرة ما كتبه علي كافي بعد 40 عام من الاستقلال بصورة مبهمة أن عبان رمضان تمت تصفيته لأنه كان يقيم اتصالات سرية مع العدو دون علم رفاقه الذين اكتشفوها بوسائلهم الخاصة , دون إشارة للمكان والزمان والمفاوضين والمتواطئين معه . أنظر: علي كافي **, مذكرات** , ص123 ؛ رضا مالك ,**نفسه** ,ص39 . وأيضا :
Belhocine ,**Idem** ,p169 .

يكون بصورة رسمية بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية وبأنه لا يحق لأي فرد أن يبادر بذلك المسعى بصورة شخصية معزولة [1]

لقد كانت رسائل عبان رمضان إلى الوفد الخارجي تلح على عدم المبادرة بالاتصال بالحكومة الفرنسية قبل الحصول على اعتراف صريح منها بجبهة التحرير الوطني ، ولكن جبهة التحرير آنذاك لم تكن تمثل قيادة سياسية عملية ، مما يسمح بالقول بأن الثورة الجزائرية آنذاك لم تكن مهيأة للشروع في المفاوضات بسبب تشرذم قادتها من ناحية ، ولضبابية وغموض الدور الذي كانت تقوم جبهة التحرير كقيادة تشرف على توجيه النشاط الثوري بمختلف أشكاله[2]

وهذا ما يتيح استنتاج أن مبدأ القيادة الجماعية الذي كان يصبو إلى تقديم حل لمشكلة التنافس على الزعامة في مسيرة الثورة، تم العمل به بصورة سلبية جعلت منه كان أحد الأسباب الهامة التي حرمتها من امتلاك واجهة سياسية تنبري للقيام بدور الناطق الرسمي باسمها ، وتعمل على بعث المهمة الملقاة على عاتق " الجبهة " كقيادة سياسية تشرف على تفعيل و توجيه النشاط الثوري بكل أشكاله .

4- محاولة التأسيس للفصل بين القياديتين السياسية والعسكرية للثورة :

ثم جاء مؤتمر الصومام لإيجاد حلول للثغرات التي اعترت النشاط الثوري في مرحلة الانطلاق ، وتوخى وضع جملة من المبادئ التنظيمية الجديدة لتسوية المعضلات والعقبات الميدانية ، ولكن السياق المتأزم للعلاقة بين عدد المؤتمرين وقادة الوفد الخارجي سرعان ما لف بظلاله حول النتائج التي تمخض عنها المؤتمر الوحيد للثورة داخل التراب الوطني .

و تحول المؤتمر الذي كان يمثل استجابة لحاجة ملحة في التنظيم والهيكلة إلى منعطف خطير في العلاقة بين قادة الثورة ، لأن المبادئ التنظيمية والهيئات السياسية التي تمخض عنها تعرضت للتأويلات التي حصرتها في سياق الرهان على القيادة ، وتم توظيف ذرائع الصفة التمثيلية

[1] Belhocine ,**op.cit**, p 119.

[2] تكشف مراسلات قيادة العاصمة مع الوفد الخارجي في الفترة الممتدة من سبتمبر 1955 إلى جويلية 1956 عن فشل مساعي عديدة قام بها الطرفان من أجل القيام باتصالات مع الحكومة الفرنسية وبعض الوسطاء غير الرسميين , ولا يعود السبب الحقيقي في ذلك الفشل إلى الظروف بقدر ما ارتبط في جوهره بعدم امتلاك الثورة لقيادة معلنة ومعترف بها داخليا وخارجيا , وهذا ما يفسره رفض الفرنسيين للاعتراف بكل مكان بن بو العيد وزيغود وكريم بلقاسم كمجموعة لتمثيل الجزائر (مراسلة 03 أفريل 1956) . ويدعمه ما أشار إليه رضا مالك بأن الاتصالات السرية الأولى بين قادة الثورة وبعض الأطراف الفرنسية لم تكن مباشرة وإنما عن طريق الوساطة الخارجية (عبد الناصر- تيتو) . أنظر : رضا مالك , **الجزائر في إيفيان** , ص 37 -43 .

والطعن في شرعية ارتقاء عناصر جديدة لتغييب الأبعاد الحقيقية لقرارات الصومام،[1] التي كانت تهدف إلى تدعيم النشاط الثوري بمجموعة من الوسائل الكفيلة بإتاحة القدرة له لتجاوز ثغرات انعدام الواجهة وغياب القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني، عن طريق إنشاء هيئة تمثيلية عريضة تتمتع بسلطة التشريع والرقابة ، وبعث عملية التنسيق والتنفيذ انطلاقا من هيئة قيادة مركزية مستقرة في الداخل.

إن أولوية السياسي على العسكري تم تفسيرها من طرف قادة المعاقل وبعض أعضاء الوفد الخارجي بأنها كانت تهدف إلى تكريس وتبرير صعود عناصر من النخبة " المتأخرة " التي لم يكن لها أي إسهام في انطلاقة المشروع الثوري إلى قيادة الهيئة التنفيذية الجديدة للثورة عند نهاية عام 1956 ، وسرعان ما انتقل الجدل والخلاف حول هذا المبدأ إلى الصدام والمواجهة بين لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى وجبهة عريضة من مناوئيها من الرافضين للاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام

وظهر جليا أن الالتباس حول مبدأ أولوية السياسي على العسكري كان شديدا بالنسبة لمعارضيه الذين حاولوا تشخيص مفهوم " السياسي" بربطه مباشرة بعبان رمضان ورفاقه "قدماء المركزيين" ، بدل النظر إليه بأنه كان يتوافق بصورة كلية مع طبيعة الثورة التي صورها بيان أول نوفمبر في شكل كفاح سياسي بوسائل عسكرية ، وبأنه كان أيضا ينسجم إلى حد كبير مع فكرة وضع التنظيم العسكري تحت إشراف القيادة السياسية (الحزب أو لجنة من داخله) التي نشأ عليها قدماء المنظمة الخاصة[2]

إن الاحتجاج الشديد الذي جوبه به هذا المبدأ لم يكن في الحقيقة نابعا من عدم أهليته كمبدأ تنظيمي في قيادة الثورة ، وإنما كان بسبب ارتباطه ظاهريا عند الإعلان عنه بمرحلة كانت فيها عناصر جديدة لا تنتمي للنخبة الثورية المؤسسة لجبهة وجيش التحرير في المواقع المتقدمة .

---

(1) كان عبان رمضان هو الوحيد من بين المؤتمرين في الصومام الذي لم يكن من مفجري الثورة , وكان مدهشا أن يشارك بصفته ممثلا لجبهة التحرير الوطني دون أن يبدي أي منهم اعتراضه على ذلك السبق الذي سمح لعنصر متأخر عن الانطلاقة بتولي تمثيل التنظيم السياسي القائد لجيش التحرير , بل على العكس من ذلك قاموا بتثبيت صفتهم التمثيلية كقادة للمناطق التي كانت تحت إشرافهم , وهذا ما أعطى فرصة حقيقية لعبان لتبوأ القيادة , ويمكن بتفسير ذلك الموقف بأنه كان بفعل إدراك القادة الميدانين للخلل الذي نجم عن ضمور واضمحلال القيادة السياسية ,وبسبب نجاح عبان نفسه في المبادرة بإعادة تشكيل تلك القيادة قبل انعقاد مؤتمر الصومام الذي حاول تكريسها وتجسيدها ميدانيا فيما بعد .

(2) كانت المنظمة الخاصة جناحا عسكريا يعمل تحت إشراف الحزب عن طريق لجنة مشكلة من خمسة أفراد بعضهم من القيادة السياسية والبعض الآخر من أعضاء المنظمة , ولم يكن هذا يمثل عائقا بالنسبة لهم بدليل أنهم عندما انفردوا بتفجير الثورة أعلنوا عن جبهة التحرير الوطني كقيادة سياسية لذراعها العسكري (جيش التحرير) , وهذا ما يسمح بالقول بأن أولوية السياسي على العسكري في الصومام كانت استمرارا لتقليد سياسي نشأ عليه أبرز قادة الثورة منذ عام 1947 . ولكن مسار تطور قيادة الثورة في الواقع كان انقلابا على ذلك التقليد بسبب انعدام توفرها على شخصية قائدة تحضى بالإجماع , وبفعل نزوع قادتها الرواد إلى تركيز مقاليدها بأيديهم دون غيرهم .

وهذا ما يعني أن الغموض الذي تمت إثارته حول هذا المبدأ كان نتيجة حتمية لربطه بالتنافس بين النخب الثورية حول القيادة.[1]

5- تكييف المبادئ التنظيمية مع وضعية القيادة بصورة سلبية :

إن تعرض مبدأ أولوية الداخل على الخارج إلى النقد الشديد من طرف قادة الوفد الخارجي الذين رأوا فيه مناورة سياسية لإبعادهم عن مواقع القيادة العليا . على الرغم من التجاوب الكبير الذي وجده هذا المبدأ من قبل أغلب قادة المعاقل ، لم يكن كافيا لمنع قراءته من طرف مجموعة القاهرة بشكل جعله يتحول إلى مرتكز لتطور أول خلاف معلن بين قادة الداخل في مواجهة قادة الخارج ، ثم لم يلبث طويلا أن تحول إلى مبدأ غير متجانس وغير عملي عندما ارتكبت القيادة التنفيذية للثورة في ربيع 1957 خطأ الخروج من التراب الوطني .

لأن الاستقرار النهائي لتلك القيادة في الخارج أدى إلى إلغائه إثر الانقلاب على مجموعة عبان رمضان بصورة أصبحت تجعله متكيفا مع الوضعية الجديدة لقيادة الثورة في المنفى، وقد نتج عن ذلك حالة غريبة من" الحلول والتماهي" بالنسبة للقيادة الخارجية التي استمرت في اعتبار نفسها قيادة الداخل انطلاقا من شرعيتها "الثورية " وليس من حيث موقعها من المعركة الدائرة رحاها على التراب الوطني .[2]

و يمكن أن نشرح هذه الفكرة من خلال تحليل ما ذهب إليه بن طوبال في شهادة له بأن أولوية الداخل على الخارج كانت تعني أولوية النخبة التي فجرت الثورة على غيرها من النخب ، وهذا ما يعني أن هذه النخبة كانت صاحبة الأولوية عندما كانت في الداخل وبقيت كذلك عندما انتقلت إلى الخارج[3] . ويسمح لنا هذا التفسير بفهم خلفية تبني اجتماع أوت 1957 لقرار إلغاء

---

[1] تضفي شهادات بن بلة وبوضياف وبن طوبال قراءة إيجابية مطلقة على الجوانب التنظيمية لمؤتمر الصومام , وفي المقابل تبدي انتقادا شديدا لارتقاء عناصر من النخب السياسية التقليدية في قيادة الثورة , إلى درجة توحي بأن ذلك المؤتمر كان انقلابا على الثورة , ويكشف هذا التناقض الصارخ بشكل جلي أن جوهر الخلاف كان يتمحور حول القيادة بالنظر إلى الإقصاء الذي تعرض له هؤلاء على يد عبان رمضان من صفوف أول هيئة تنفيذية معلنة لقيادة الثورة .

[2] ذهب العقيد هنري لومير إلى التهكم على خروج قيادة الثورة من الجزائر عام 1957 قائلا: " لقد حمل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أولوية الداخل إلى الخارج في أحذيتهم , ونقلوا بذلك الشرعية الثورية إلى خارج الحدود حتى نهاية الحرب ..." , ويبدو هذا التهكم شبيها جدا بالانتقاد الشديد الذي وجهه بن مهيدي لبوضياف في القاهرة في بداية عام 1956 بسبب تخليه عن القيام بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج بقوله " إن بوضياف أصبح يحمل جبهة التحرير الوطني في نعليه (إلى الوجهة التي كانت تجره إليها قدماه) ". أنظر:
Henri le mire, **L'Histoire militaire de la guerre d'Algérie** ,op.cit, p254 .

[3] أنظر واستمع إلى **الشهادة السمعية البصرية المسجلة لبن طوبال في الفيلم الوثائقي "تاريخ الجزائر 1830-1962"** , وزارة المجاهدين/ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر , الجزائر , 2002 .

الفرق بين الداخل والخارج لأنه كان ينسجم مع التغيير الذي طرأ على قيادة الثورة في تركيبتها و في موقعها الجغرافي الجديد للإشراف على تسيير وإدارة حرب التحرير.

إن التعديلات التي تعرضت إليها المبادئ التنظيمية في أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية سمحت للنخبة «النوفمبرية" باستعادة المواقع الريادية في القيادة السياسية، ومكنتها من تجاوز بعض الأزمات التي ورثتها من الخلافات التي جمعت بين لجنة التنسيق الأولى وكل من الوفد الخارجي وقادة المناطق الشرقية .

لكن التمسك بالإنجازات الهيكلية والتنظيمية للصومام بمعزل عن مبدأ الأولوية في القيادة الذي جاء به ، لم يقدم للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية حلولا بعيدة المدى فيما يتعلق بالاتفاق حول تعيين" قيادة فردية"أو بتطبيق مبدأ القيادة الجماعية دون التعرض لانتقادات شديدة من داخلها ومن طرف قادة الولايات .

لأن قضية القيادة الفردية تم تأجيلها ثم استبعادها نائيا باللجوء إلى توظيف واجهة سياسية كحل وسط عندما تم الشروع في التحضير لتأسيس الحكومة المؤقتة ، وحدث اختزال مبدأ القيادة الجماعية في نواة ثلاثية مسيطرة على مقاليد القيادة الفعلية في الفترة التي امتدت من أوت1957 إلى جانفي 1960 بصورة كانت تتوارى خلف جهاز تنفيذي موسع. ولكن إخراج تلك القيادة الثلاثية المستترة إلى العلن تحت مسمى اللجنة الوزارية المشتركة للحرب لم يمكنها من أن تتحول إلى قيادة سياسية عليا لأنا جوبت بانتقادات شديدة من طرف قادة جيش الحدود الذين كشفوا عن نواياهم في المنافسة حول القيادة الثورية والسلطة السياسية المستقبلية .

وهكذا تحول مبدأ القيادة الجماعية إلى عائق أمام اتخاذ القرارات الحاسمة بفعل صعوبة تحقيق الاتفاق بين القادة، لأن غياب القائد الكاريزمي أدى إلى انقسام القيادة الثورية إلى تكتلات وجماعات نافذة ومراكز متعددة للسلطة تتنافس في ما بينها في حروب صغيرة غير معلنة في إطار حرب تحريرية كبرى على حد تعبير عبد الحميد زوزو[1]

ولم تستطع تلك الوضعية التي أصبح عليها مبدأ القيادة الجماعية من الصمود طويلا أمام الأزمات الداخلية والعقبات الميدانية التي واجهت النشاط الثوري ، لأن ذلك التركز في القيادة التنفيذية كان يفتقد إلى التجانس بسبب التنافس الداخلي بين الباءات الثلاثة الذي انتهى بقيادة

(1) عبد الحميد زوزو, **محطات في تاريخ الجزائر** , ص27.

الثورة إلى حالة من الانسداد الشديد في نهاية عام 1959 .دفعت الجهاز التنفيذي إلى الاستنجاد بمجموع القادة العسكريين لإيجاد حلول سياسية وعسكرية عملية .

6- القوانين الأساسية لجبهة التحرير وللمؤسسات الانتقالية :إبقاء على التداخل بين جبهة وجيش التحرير وتأجيل الحسم في تحديد معالم القيادة السياسية :

لقد وقف اجتماع العقداء العشرة في صيف وخريف 1959 الذي قام بالإعداد لجدول أعمال الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية طويلا عند المسائل المتعلقة بالنقائص التي اعترت النشاط الثوري بسبب الغموض في تطبيق المبادئ التنظيمية والتداخل الكبير في صلاحيات هيئات قيادة الثورة، وتفطن إلى الحاجة الملحة لوضع قوانين داخلية لجبهة التحرير الوطني وللمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية.فأوكل هذه المهمة إلى لجنة تحرير كلفها بعرض نتائج عملها أمام المجلس الوطني للثورة للمصادقة عليها أو تعديلها [1]

شرعت تلك اللجنة في وضع تلك القوانين التي تضمنت في ديباجتها شرحا مستفيضا لجبهة التحرير الوطني ولعلاقتها بجيش التحرير الوطني ، وحاولت توضيح العلاقة التكاملية في الانتماء إلى كل منهما بالنسبة لكل من المناضلين والمقاتلين ، و انتهت الديباجة إلى تقرير أن جبهة التحرير هي " مرشد الأمة ومحرك الثورة " وأنها هي التي " تقود الكفاح المسلح بفضل جيش التحرير الوطني " انطلاقا من التفويض الذي كان يتمتع به المجلس الوطني للثورة الجزائرية باعتباره "القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني " في المرحلة الانتقالية (الثورة)[2]

إن أبرز ملاحظة يمكن التعليق بها على مشروع القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني والقوانين الداخلية للمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية ، هي أنها كشفت عن الثغرات المزمنة التي رافقت التطور السياسي للثورة في الجانب المتعلق بامتلاك الثورة لقيادة سياسية منسجمة ومتجانسة مع المبادئ التنظيمية التي كانت تحدد مهامها و أشكالها وطبيعة الدور المنوط بها .

---

(1) في الحقيقة تواصل استمرار الغموض في المبادئ التنظيمية وفي القوانين الداخلية , لأن الثورة التي كانت تمتلك قادة دون تحديد مهام دقيقة لهم ودون امتلاك هيئات قيادة واضحة المعالم في المرحلة الأولى 1954-1956 , أصبحت تمتلك قوانين داخلية تحدد العلاقة بين جبهة وجيش التحرير و بين المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية في المرحلة الأخيرة من الثورة 1960-1962 ,لكن هذا التطور الظاهري لم يترافق مع تحديد مهام القادة ومواقعهم بشكل دقيق على رأس القيادة السياسية .

(2) تتفق كتابات تاريخية عديدة على اختلاف مشاربها حول فكرة أن القوانين الداخلية لجبهة التحرير و للمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية لم تحسم في مسألة تعيين قيادة سياسية للثورة , لأنها أبقت على التداخل المطلق في العلاقة بين جبهة وجيش التحرير ,وقفزت إلى تحديد الدور المستقبلي لجبهة التحرير كطليعة (حزب واحد)دون التفصيل في المسائل المتعلقة بمواقع ومراتب القيادة في صفوفها . أنظر:

Teguia , **l'Algérie en Guerre** , pp 148-149 ; Tripier ,**op.cit** , p , Harbi, **mirage et réalité** ,p254 ; Meynier , **l'histoire intérieure du FLN** , p362.

ولكنها أبقت على التداخل المطلق بين التنظيم السياسي والعسكري للثورة ، وعلى الغموض الشديد فيما يتعلق بأدوار وصلاحيات القادة داخل التنظيمين خلال المرحلة الأخيرة من حرب التحرير، [1]والغريب أن هذه القوانين عادت للخوض في المفاهيم التي ترتبط بتعريف المناضل والمقاتل وواجباتهما ، ولم تقدم إضافات جديدة عما جاءت به منشورات وبيانات ورسائل قيادة العاصمة في سنتي1955- 1956 [2] . كما أنها لم تتمكن إلا بصورة نسبية من إثراء البنود المتعلقة بالنصوص التي تحدد العلاقة بين هيئات القيادة الثورية وآليات عملها. مما يسمح بالقول بأنها لم تكن مشروعا جديدا بقدر ما كانت تعديلا طفيفا للنصوص التي جاءت بها مقررات الصومام[3]

إن هذه القوانين التي تمت المصادقة عليها في جانفي 1960 من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد إدخال تعديلات بسيطة على مسودتها ، لم تتمكن من تجلية الغموض في العلاقة بين جبهة وجيش التحرير الوطني وقفزت إلى التأكيد عن استمرارية الدور المحوري للجبهة في مرحلة ما بعد الثورة و هو ما كان يحمل في ثناياه نوايا القيادة الثورية في اعتماد المركزية الديمقراطية كغطاء للأحادية السياسية في الجزائر المستقلة ، كما أنها لم توفق في وضع حد للتداخل الذي كان يسمح لبعض للقادة بالجمع بين العضوية في أكثر من هيئة من هيئات القيادة السياسية والعسكرية للثورة وبين منصبين داخل الهيئة الواحدة[4].

---

(1) يشير محمد تقية إلى أن هذه القوانين زادت من حدة تداخل السلطات ومن الغموض في العلاقة بين الهيئات , وقد وضعت بصورة تجعل التنظيم السياسي (جبهة التحرير)في وضع أولوية على جهاز الدولة (المؤسسات الانتقالية) لكن الحقيقة أن تلك الوضعية كانت ظاهرية فقط , لأن تلك القوانين كانت تقبل تأويلها في اتجاهات مختلفة عند تأزم العلاقة في صفوف قيادة الثورة , لأن جلسة 07 /1960/01 انتهت إلى اعتبار قيادة ج,ت,و من صلاحيات م,و,ث,ج , الذي له أيضا صلاحيات تعيين الحكومة المؤقتة . أنظر :
CNRA1959-1960 , les A.N.A microfiche :.C007 ; Teguia **,L'Algérie en guerre** , pp163-164 .

(2) على الرغم من أن اللجنة التي أعدت العمل لم تشر إلى مصادرها إلى أن يبدو جليا أنها استلهمت جزءا معتبرا من القوانين الداخلية لجبهة التحرير(المبادئ العامة وحقوق المناضل وواجباته ومبادئ القيادة والتنظيم) من منشور سياسي يعود إلى جوان 1955 (تعليمات جبهة التحرير إلى مناضليها , ومن منشور مؤرخ في 16 جوان 1956 (تعليمات إلى القادة المسؤولين حول التنظيم و التراتبية في صفوف جيش التحرير الوطني) , ومن منشور وزعته لجنة التنسيق و التنفيذ في 12 أفريل 1958 (الدليل العام للمجاهد) . راجع النصوص الكاملة في : عبد الحميد زوزو , **المرجع السابق** , ص486 وص 524-526 وص539-540 . و أيضا :
Harbi, **les archives de la révolution** , pp105-106 ; Khelifa Laroussi , **manuel du militant Algérien** , pp06-11

(3) كانت الإضافة الجديدة في القوانين الداخلية لجبهة التحرير والهيئات الانتقالية للدولة الجزائرية هي الإجماع حول مسألة تحويل جبهة التحرير الوطني إلى قوة سياسية وحيدة بعد الاستقلال , ولم يتم الإعلان عن ذلك صراحة في القوانين ولكن البند 11 منها كان ينص على التسيير وفق قواعد المركزية الديمقراطية التي لا وجود لها إلا في الأنظمة الشمولية(الأحادية الحزبية)على نمط الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية قبل التسعينيات من القرن المنصرم .

(4) كان كريم بلقاسم يجمع بين منصبين داخل الحكومة المؤقتة الأولى إلى جانب عضوية المجلس الوطني للثورة , وكان بوصوف وبن طوبال إلى جانب بقية الوزراء يجمعون بين العضوية في الهيئتين التشريعية والتنفيذية أيضا , ولما كان أغلب أعضاء مجالس قيادة الولايات وهيئات القيادة العسكرية يجمعون بين عضويتين في الداخل والخارج , فقد كان الجهاز التنفيذي يشرف في الجوهر على أطراف كانت هي التي تتحكم

7- الانعكاسات والنتائج الخطيرة لشلل الهيئات السياسية للثورة :

لقد أدى القفز على حسم المسائل الحيوية ذات الارتباط بتشكيل قيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني لصالح إعطاء الأولوية لتقاسم المواقع القيادية على رأس الجهاز التنفيذي و حول الإشراف على جيش التحرير الوطني بشقيه الداخلي والخارجي إلى تكرار حدوث الانسداد في العلاقة بين هيئات القيادة عندما تعرضت إلى امتحان عسير في صيف وخريف عام 1961 . لأن الأزمة التي نشبت بين الحكومة المؤقتة (التشكيلة الثالثة) و هيئة الأركان العامة انتهت في مراحلها الأولى إلى إصابة الهيئة التشريعية للثورة التي كانت تمتلك تفويضا بممارسة مهام القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني بالشلل والعجز عن حل أزمة كانت تبدو من الناحية الظاهرية يسيرة باللجوء إلى القوانين الأساسية للمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية التي كانت تضع هيئة الأركان العامة تحت سلطة الحكومة المؤقتة [1]

لكن الغموض في القوانين الأساسية والتداخل في صلاحيات الهيئات سرعان ما أفرز وضعية بالغة التعقيد عندما شرعت هيئة الأركان العامة في الطعن في شرعية الجهاز التنفيذي الوصي عليها ،انطلاقا من المواقع التي كان يحتلها أعضاؤها ومؤيديها في صفوف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في السنتين الأخيرتين من حرب التحرير .

لأن سيطرة عدد كبير من قادة جيش الحدود إلى جانب أعضاء مجالس الولايات في الداخل على أكثر من نصف المقاعد في ذلك المجلس أعطى هامشا كبيرا في المناورة بالنسبة لهيئة الأركان العامة. كان يسمح لها بتهديد الحكومة المؤقتة عن طريق التلويح لها بالدعوة إلى عقد جلسات طارئة للهيئة التشريعية للثورة التي كانت تمتلك السلطة الحصرية على إحداث التعديلات الوزارية[2]

فيه , وهذا ما جعل الحكومة المؤقتة هيئة هشة في حالات التأزم الشديد في صفوف القيادة الخارجية من ناحية , ومعرضة دوما لانتقادات قيادة الداخل من ناحية أخرى.

(1) تشير ديباجة النص الذي تضمن القوانين الداخلية لجبهة التحرير والبندين 23 و28 منه تحديدا إلى أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الهيئة العليا للقيادة السياسية لجبهة التحرير , و تؤكد قوانين المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية في بندها رقم 08 هذه الصفة .وفي المقابل كان البند 22 يؤهل الحكومة المؤقتة لتولي السلطة التنفيذية حتى الاستقلال ويعطيها البند 26 صلاحيات تعيين الضباط السامين وأعضاء هيئة الأركان والمكلفين بمهام في الخارج .

(2) تخضع هيئة الأركان العامة إلى سلطة الحكومة المؤقتة نظريا , ولما كانت هذه الأخيرة تخضع بدورها إلى المجلس الوطني للثورة الذي كان يملك صلاحيات تشكيل وتعديل الحكومة , فقد سمح ذلك لهيئة الأركان العامة بالمناورة في وجه السلطة التنفيذية التي كانت تشرف عليه بأساليب مختلفة , مثل الدعوة إلى توسيع عضوية المجلس الوطني بهدف تعزيز عدد المؤيدين لها , وبالدعوة إلى إنشاء مكتب سياسي يتمتع بسلطة الإشراف على الحكومة من أجل التخلص من سلطتها .أنظر: **مهام هيئة الأركان كما حددتها أمرية الحكومة المؤقتة في 31 جانفي 1960 (وثيقة) في الملحق رقم :12 المرفق بهذه الدراسة .**

وبدل أن تتم محاصرة هيئة الأركان العامة عن طريق تقييدها بالخضوع إلى إشراف الحكومة المؤقتة ، تمكنت تلك الهيئة من إفشال كل محاولة لتصوير عصيانها بأنه كان تمردا على قوانين الثورة ، عندما قامت بتحويل المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى ساحة للصراع حول السلطة مما أدى إلى إصابته بالعجز عن اتخاذ أي قرارات ملزمة لطرفي الأزمة في الفترة الممتدة من أوت 1961 إلى مارس 1962 على الرغم الخيبة الكبيرة التي منيت بها هيئة الأركان العامة في عرقلة مسعى الحكومة المؤقتة في مواصلة مسار المفاوضات والتسوية النهائية ، والتي كشفت عنها نتائج التصويت حول المفاوضات في أواخر فيفري 1962 [1]

وعندما تنادى قادة الثورة إلى الاحتكام أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أخر اجتماعاته خلال الثورة [2] ، دفع تحالف بن بلة بالخلافات القائمة آنذاك إلى بعد جديد عندما تمت إثارة قضية تشكيل قيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني في طرابلس قبل أسابيع فقط من إعلان الاستقلال[3]. وقد كشفت تلك الخطوة أن اجتماع ماي- جوان 1962 لم يكن بهدف حل أزمة الحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان العامة، وإنما كان يرمي في تصور الذين ألحوا على انعقاده وأشرفوا على تحديد الجزء الأهم من جدول أعماله إلى الإسراع في تنصيب القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني التي كانت على مرمى حجر من أن تتحول إلى سلطة وطنية في الدولة المستقلة، ووضع برنامج سياسي تتحدد من خلاله طبيعتها و توجهاتها وخياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد أدرك المجتمعون في طرابلس أن الاجتماع لم يكن لتسوية المعضلات والعقبات التنظيمية التي كانت تعترض النشاط الثوري كما كان الحال في الأيام الخالية، و بأنه لم يكن أيضا

---

(1) عندما تم التصويت في الاجتماع الاستثنائي الذي انعقد في 22 -27 فيفري 1962 بطرابلس حول المفاوضات ظهر جليا أن محاولات هيئة الأركان العامة في منازلة الحكومة المؤقتة داخل المجلس الوطني للثورة انتهت إلى فشل ذريع لأنها لم تتمكن من حشد سوى صوت الرائد ناصر (مختار بوعيزم) إلى جانب الأصوات الثلاثة لقادتها (بومدين-قايد- منجلي) , في مقابل 45 عضوا صوتوا لصالح تزكية مسار المفاوضات والنتائج المترتبة عنه . راجع محضر الجلسة السادسة (27 فيفري1962) التي ترأسها محمد الصديق بن يحي في:

Les Archives nationales Algériennes, session de Tripoli (22-27 février 1962) , microfiche N° 47 (PV manuscrite :55pages)

(2) استنادا إلى القوانين الداخلية لجبهة التحرير الوطني (الفصل الرابع :هيئات القيادة) في بندها رقم 21 المتعلق بالمؤتمر الوطني التأسيسي فإن ما يسمى مؤتمر طرابلس لم يكن مؤتمرا وطنيا وإنما كان اجتماعا استثنائيا للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لم تكتمل جلساته بصورة قانونية وتعد النتائج المترتبة عنه غير شرعية .

(3) كان إجراء أول انتخابات حرة في الجزائر مقررا بعد الإعلان عن الاستقلال بثلاثة أسابيع , وهذا ما كان يتيح فرصة لعقد أول مؤتمر وطني تأسيسي على التراب الوطني كما كانت تنص على ذلك القوانين الداخلية التي أشرنا لها سالفا , لكن اندفاع بن بلة نحو السلطة جعله يبذل قصارى جهده من أجل دفع الحكومة المؤقتة إلى عقد جلسة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية انتهت إلى تفجير الهيئة التشريعية للثورة وإلى حدوث انشقاق كبير في صفوف الحكومة المؤقتة نفسها .

لحل التأزم في العلاقة بين الجهاز التنفيذي للثورة وأعلى هيئة عسكرية لها ، وإنما كان آخر الجولات الحاسمة في التنافس على السلطة . فقاموا بالتصويت بصورة متسرعة على برنامجه الشهير ب"ميثاق طرابلس" الذي قامت بإعداده لجنة مصغرة من المثقفين اليساريين تحت إشراف بن بلة ومحمد الصديق بن يحي في مدينة الحمامات في تونس قبل انعقاد ذلك " المؤتمر" بفترة قصيرة[1]

لكن الصفوف تشتت بمجرد الشروع في مناقشة مجموعة من الصيغ العملية التي تسمح بتشكيل قيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني تتمتع بصلاحيات وسلطات الإشراف على الجهاز التنفيذي في المرحلة الانتقالية التي تعقب الإعلان عن الاستقلال. وتحول اجتماع طرابلس إلى حلبة مفتوحة للمناقشات المحتدمة و مرتعا للمناورات التي كانت تدف حشد المؤيدين في الكواليس .

ولم تفلح الجلسات التي استمرت لأكثر من أسبوع في تزكية أي قائمة من بين الاثنتين اللتين تم ترشيحهما وعرضهما للتصويت أمام المجلس الوطني للثورة ،بسبب استفحال النزعة الإقصائية عند عدد من القادة وعلى رأسهم بن بلة الذي اندفع نحو التعريض بمجموعة من أعضاء الحكومة المؤقتة و التحرš برئيسها في جلسة 06 جوان 1962 عندما أعلنوا رفضهم لتصويت قائد الولاية الأولى بالوكالة نيابة عن أعضاء مجلسها الأربعة الغائبين ، مما أدى إلى انسحاب بن خدة وبوضياف وصادق دهيليس و الرائد عز الدين من الاجتماع قبل الإعلان عن نهاية أشغاله .

كان ذلك الانسحاب يهدف إلى قطع الطريق على المناورات الخطيرة التي ظهرت خلال الاجتماع ، وكان بن خدة يتصور أنه بتلك الخطوة التي قام بها سوف يمنع حدوث أسوأ التطورات ، لأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يعد بإمكانه إتمام جلساته دون حضور أكثر من ثلثي أعضائه[2]ولكن الأمور أخذت منعطفا مثيرا عندما حدث انشقاق الحكومة المؤقتة على إثر ذلك الانسحاب مما فتح الطريق مجددا أمام بن بلة وأنصاره الذين تحولوا إلى مطالبة كل من الحكومة

---

(1) ضمت هذه اللجنة أيضا كل من : عبد المالك تمام , محمد حربي , امحمد يزيد , رضا مالك , مصطفى الأشرف . ويشير مينييه إلى أن الجزء الأكبر في عمل هذه اللجنة كان من إعداد حربي ومالك و الأشرف . أنظر:
Meynier **, L’histoire intérieure du FLN** , p648 .

(2) بالنظر إلى القوانين الداخلية كان تقدير بن خدة للموقف صائبا , ولكن الطريق إلى السلطة كان يتم الترتيب له خارج الهيئات وبالقفز على القوانين , والغريب أن بن بلة لا يزال يصر بشكل عجيب في شهاداته على شرعية الانقلاب الذي قام به في صيف 1962, بتوظيف حجج تستخف بالعقول بصورة غريبة , فقد أشار إلى أن مؤتمر طرابلس لم ينفض إلا عندما قاربت الأعمال من نهايتها وهذا صحيح , لكنه أضاف " معنويا كان المؤتمر قد أكمل أعماله بانتخاب مكتب سياسي جديد " . ويمكن هنا ملاحظة التلاعب بالألفاظ في عبارة "معنويا" بدل " فعليا أو رسميا" , ثم هناك استفهام شديد حول عبارة " جديد" وهو ما يوحي أن بن بلة نسي أنه لم يكن هناك مكتبا سياسيا من قبل . أنظر:
أحمد بن بلة **(شاهد على العصر)** , **قناة الجزيرة** , حصة 30-11-2002 .

وقادة الولايات في الداخل بالاعتراف بمكتب سياسي مشبوه في شرعيته كقيادة سياسية عليا لجبهة التحرير الوطني .

لقد أدى تسارع الأحداث خلال فتنة صيف 1962 إلى تجاوز مسألة الطعن في شرعية المكتب السياسي الذي تحول إلى أول قيادة سياسية في الجزائر المستقلة . لأن الحسم في تصادم الشرعيات الثورية والتاريخية خلال صيف 1962 كان في أغلب جولاته خارج الهيئات السياسية للثورة التي تم تقويضها في جوان 1962 . وكان رهينة في الأشهر التي تلت انفجار المجلس الوطني للثورة الجزائرية وانشقاق الحكومة المؤقتة للتحالفات الظرفية وللمساومات الرامية إلى الحصول على مواقع قيادية .

إن قراءة هذه المرحلة التاريخية الحرجة في تجربة الثورة التحريرية بصورة تحليلية تسلط الضوء على أهم منعطفاتها ونتائجها تفرض على الباحث عدم التوقف عند الوقائع والأحداث الكثيرة التي كانت شبيهة ببحر متلاطم الأمواج من المناورات والدسائس والصفقات والانقلابات في علاقات التحالف و الولاء ، لأن التركيز و التمعن في الأسباب والعوامل التي أدت إلى فشل النخبة الثورية في تجاوز الصراع حول السلطة في صيف عام 1962 يكشفان بوضوح أن مبدأ القيادة الجماعية كان " مبدأ انتقاليا" في جوهره ولم يكن يعبر عن عقيدة سياسية راسخة .

كما كشف انسداد الأفق في تسوية مشكلة تقاسم السلطة في صيف 1962 أيضا عن ثغرة كبيرة في المسار الذي عرفته عملية التطور السياسي والعسكري للثورة التحريرية ، وهي تلك التي تتعلق بمسألة انعدام توفر الثورة على قيادة سياسية فعلية[1]، وقد يجادل البعض حول هذا بالإشارة إلى الوفد الخارجي و إلى تجارب المجلس الوطني للثورة الجزائرية و لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة المتعاقبة ، ولكن دون أن يتمكن من تقديم شواهد وحجج على أن تلك التجارب لم تكن تخلو من الطعن في تمثيليتها وفي شرعيتها كقيادة سياسية معترف بها من طرف بقية هيئات الثورة وقادتها في الداخل والخارج .

---

[1] إن هذا لا يعني أن قادة الثورة لم يتفطنوا إلى هذه المسألة لأن عبان رمضان كرسا جهدا مهما في هذا السياق لكنه لم ينجح في القيام بذلك بقدر كاف من التجرد في نظر خصومه من القادة , وتوفر لنا جلسات أطول اجتماع لقادتها (العقداء العشرة) شواهد كثيرة على اجتهادات مختلفة , ولكن القصد هنا هو أن هذه الجهود باءت كلها بالفشل , ويلمح عبد الحميد زوزو إلى هذا المأزق بقوله " كان قادة الثورة يطمحون إلى إيجاد صيغة بديلة للقيادة الجماعية (العقيمة) لكنهم كانوا يصطدمون دوما بمشكلة : من يعين من ؟ وماهي شروط القيادة؟ وكيف يتم التعيين؟ " . أنظر :عبد الحميد زوزو, **محطات في تاريخ الجزائر** , مرجع سابق, ص28 .

إن ما يقصد به هنا هو أن الثورة الجزائرية تطورت من مشروع ثوري فجرته ثلة قليلة في نوفمبر 1954 إلى حركة تحرير وطنية منظمة تمتلك أنوية لمؤسسات قيادة دولاتية لكنها لم تمتلك قيادة سياسية تحضى بالإجماع في كل المراحل التي قطعتها في الطريق نحو تحقيق الاستقلال .

وقد أدى ذلك الشغور في القيادة السياسية إلى تطور ظاهرتين أساسيتين في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطنيين تمثلت الأولى في اشتداد وتيرة وحدة الصراع حول الزعامة بين النخب الثورية ، و كانت الظاهرة الثانية نتاجا للأولى وتمثلت في لجوء القادة البارزين إلى توظيف واجهات سياسية انتقالية للثورة كحل وسط لقطع الطريق على الطموحات الشخصية عند بعضهم البعض .

وهذا ما أدى إلى تأجيل مسألة الحسم في تشكيل قيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني إلى غاية انعقاد المؤتمر الوطني(التأسيسي) بعد الاستقلال . لكن المواقع التي وجد عدد من القادة النوفمبرين (التاريخيين وقدماء المنظمة الخاصة) أنفسهم فيها في الأشهر القليلة التي سبقت الاستقلال ، لم تكن تتوافق مع طموحاتهم الشخصية الطاغية نحو الزعامة الفردية ، ويمكن القول بأن مؤتمر طرابلس الذي قام بحدم وتقويض الهيئتين التشريعية والتنفيذية للثورة كان في حقيقته محاولة للقيام بخطوة استباقية للمؤتمر التأسيسي الذي نصت عليه مواثيق الثورة وأدبياتها السياسية في بيان نوفمبر وأرضية الصومام وفي توصيات وقرارات الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني التي تمت المصادقة عليها في جانفي 1960 .

إن أزمة صيف 1962 وضعت على المحك مبدأ القيادة الجماعية الذي كان أداة للتورية على الطموحات الشخصية عند قادة الثورة، ومبررا في الوقت ذاته لاستبعاد كل إمكانية لظهور زعامة كاريزمية بينهم ، لأنه لم يستطع إلغاء الحاجة الملحة إلى قيادة سياسية فردية أو جماعية معلنة و نافذة عند احتدام السباق نحو العاصمة عام 1962 .كما كشفت تلك الأزمة أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي كانت القوانين الأساسية والداخلية لكل من جبهة التحرير وهيئاتها تصفه بأنه كان الهيئة العليا المفوضة بممارسة السلطة الثورية لم يكن في جوهره سوى قيادة سياسية انتقالية متعددة الأقطاب وفاقدة للقدرة على الحسم عندما حدث التأزم الأخير في صفوف النخبة الثورية .

لقد أدى الشوط الأخير من الصراع حول القيادة والسلطة إلى انفصام الرباط القوي الذي كان يجمع المجموعة الثورية الرائدة حول العقيدة اليعقوبية التي كانت تجعل من أفرادها نخبة تتمتع بأحقية وشرعية ثورية وتاريخية على باقي النخب الثورية التي كانت تعاني في نظرها من أعراض "

نقص "الشرعية" على حد تعبير جيلبرت مينيي [(1)] . و الأدهى في الصورة التي تم با ذلك أنه كان على المدى البعيد لصالح النخبة العسكرية المحترفة التي صنعتها الثورة نفسها. لأن هذه النخبة كانت المستفيد الوحيد من صراع الشرعيات التاريخية والثورية الذي انتهى إلى إقصاء وتهميش شريحة مهمة من المجموعة النوفمبرية التي لعبت دورا محوريا في قيادة الثورة من المواقع المتقدمة في السلطة بعد الاستقلال [(2)].

[(1)] Meynier, **L'histoire intérieure du FLN** , p 645.

[2] يشير محمد حربي إلى أن كل من بن بلة وبومدين قاما بإقصاء حوالي 50 عضوا من أبرز قادة الثورة (أعضاء الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة وأعضاء مجالس قيادة الولايات) , وفي المقابل يشير وليام زيرتمان أن هيئة الأركان العامة أصبح لها 59 عضوا في أول مجلس وطني تأسيسي بعد الاستقلال (20-09-1962) ,وكذلك 05 وزارات في أول حكومة برئاسة بن بلة . أنظر:
Harbi , **mirage et réalité** , p 375 ; Zirthman , « l'armée dans la politique algérienne » ,**op.cit** , p270.

الخاتمة

الخاتمة:

تمثل الثورات وحروب التحرير في التجارب التاريخية المعاصرة فصولا مميزة بالنسبة للعديد من الشعوب والأمم المضطهدة ، لأنها كانت شبيهة بلحظات المخاض التي وهبتها الحياة بعد ردح طويل من المعاناة والألم ، وفي هذا السياق شكلت تجربة الثورة الجزائرية مرحلة بالغة الأهمية في تاريخ الجزائر المعاصر ، ليس فقط لأن الإعلان عن انطلاقة الثورة في أول نوفمبر 1954 كان منعطفا تاريخيا في مسار الحركة الوطنية الجزائرية ومخرجا حاسما للوضعية الحرجة التي كانت تتميز بالجمود والتأزم الداخلي وانسداد الأفق بالنسبة لأغلب التيارات السياسية الجزائرية فحسب ، وإنما أيضا بسبب النتائج التي تمخض عنها انتقال مسار الثورة نحو تحقيق الاستقلال وإعادة بناء الدولة الوطنية على أنقاض النظام الاستعماري الذي تمكن عن طريق الغزو والاستيطان والطمس الحضاري من تغييبها لمدة تجاوزت القرن وربع القرن .

ومما لا جدال حوله أن أهم نتائج ومكاسب ذلك المسار الذي تكبد فيه الشعب الجزائري تضحيات جسيمة في حرب مريرة وطويلة كان يتمثل في ميلاد الدولة الوطنية المستقلة في صيف عام 1962 ، وقد كان هذا الميلاد ثمرة لجهود النخبة الثورية العريضة التي أشرفت على قيادة وتوجيه حرب التحرير الوطني ، وضمت في صفوفها مجموعات متعددة من النخب السياسية الجزائرية التقليدية في الحركة الوطنية إلى جانب عناصر ثورية جديدة تمكنت الثورة في مراحلها الأولى من احتوائها وتأطيرها قبل أن ترتقي إلى المواقع المتقدمة في هيئاتها السياسية والعسكرية الداخلية منها والخارجية على حد سواء .

وقد تميز الفضل الأول للمجموعة الثورية الرائدة التي عكفت على الإعداد والتحضير لتفجير الثورة على الرغم من التأزم الشديد الذي كانت تشهده صفوف التيار الاستقلالي ، في أنها تمكنت من تصحيح وتقويم مسار الحركة الوطنية بصورة أعادته إلى التوافق مع الموروث التاريخي الأصيل للمقاومة والجهاد والتحدي والصمود عندما قطعت الطريق على استمرار بقية التيارات والنخب الوطنية في العمل من داخل الشرعية الاستعمارية ، وفرضت عليها تجاوز كل أشكال المطالبة السلمية التي كانت تعبر عن أحلام وهمية بإمكانية تحقيق "الثورة بالقانون " .

لكن الظروف السياسية الداخلية العسيرة التي أحاطت بمساعي النخبة النشيطة في حشد العدة والعدد وتوحيد الصفوف من أجل مباشرة العمل المسلح سرعان ما كشفت أن أداء التاريخيين

ومن ورائهم بضعة مئات من النوفمبريين في قيادة الثورة بعد انطلاقتها كان مشوبا بالكثير من النقائص التنظيمية التي استحالت إلى عقبات ميدانية ثم إلى أزمات داخلية بين القادة. لأن النزوع الشديد عند أعضاء لجنة التسعة ومجموعة الـ22 نحو الانتقال إلى العمل المسلح والطابع الاستعجالي في عملية التحضير للثورة، أديا إلى تجاوز مسألة البحث عن واجهة سياسية للثورة و إلى التغاضي عن عدم توفر ضوابط متفق حولها في تحديد العلاقة بين القادة الميدانيين في الداخل ومع رفاقهم في الخارج على حد سواء ، وتقدم لنا شهادات عدد من مفجري الثورة من أمثال بوضياف وبوالصوف وبن طوبال شواهد على أن الإقدام على الشروع في العمل المسلح كان شبيها بالارتماء في الماء قبل تعلم السباحة.

ذلك أن الثوار الرواد حاولوا تعويض إخفاقهم في إقناع قادتم السياسيين المتنافسين حول قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتأييد مسعاهم الرامي إلى الشروع في العمل المسلح ، بالاندفاع إلى تفجير الثورة دون تقدير العواقب السلبية للثغرات التي كانت تعتري مستوى التحضير المادي والمعنوي لها من أجل فرض الأمر الواقع على أولائك القادة ، ونجحوا بالفعل في تجاوز تلك المعضلة لأن الوقع الذي أحدثه عمليات الفاتح من نوفمبر 1954 قطع الطريق على مختلف تيارات الحركة الوطنية في تبني الخيارات أو المواقف السياسية المعاكسة للمشروع الثوري .

وأدت التطورات التي أعقبت العمليات الأولى إلى تصديق تكهنات وحسابات المفجرين التي كانت ترمي إلى إزاحة وتحييد قادتم السياسيين المتصارعين عن طريق فرض الأمر الواقع عليهم وزجهم بصورة قسرية في تحمل قسطا من تبعات المسؤولية السياسية عن انطلاقة الثورة أمام الإدارة الاستعمارية على الرغم من عدم مشاركتهم وتحفظهم حول إشعال فتيلها .

بيد أن مكاسب تلك الإستراتيجية الثورية كانت محدودة على المدى البعيد، فعلى الرغم من أن النتائج التي أفرزتا ردود الفعل الاستعمارية على تفجير الثورة ،مثل القمع الذي طال التنظيم السياسي المتأزم والمنشق على نفسه ، والاعتقالات التي مست عددا من أبرز القادة المركزيين في الداخل وتضييق الخناق على ممثلي وأنصار الزعامة التاريخية لذلك التنظيم في فرنسا ، سمحت لمؤسسي جبهة وجيش التحرير الوطنيين بصورة غير مباشرة بتجاوز المصاليين والمركزيين في قيادة التنظيم الثوري الوليد ، إلا أنم لم يتمكنوا من سد النقائص الكثيرة في التنظيم والتحضير للمشروع الثوري .

فقد ولدت جبهة التحرير الوطني بصورة قيصرية من رحـم حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطية، وظهرت كتيار منشق عن تلك الحركة المتأزمة داخليا ، ولما كـان مؤسسـوها مـن العناصر المغمورة والمحدودة التأثير في القيادة التنفيذية للحركة –الأم التي كانوا ينتمون إليها ، فقـد نجم عن ذلك أن ميلاد جبهة التحرير وذراعها العسكري تميز بحالة شديدة من الاغتراب في محيطها السياسي ، وهذا ما عكستها ردود الفعل الغامضة والمتحفظة لتيارات الحركة الوطنية ،والمواقـف الحذرة والمترقبة للجماهير من الإعلان الثورة .

وسرعان ما اكتشف مفجروا الثورة أن أعباء قيادة حرب التحرير كانـت أكثـر تعقيـدا وصعوبة من المبادرة بالإعلان عنها ، لأن مستجدات وتطورات الأحداث لم تسمح لهم باستدراك الكثير من الهفوات التي تمخض عنها تقديمهم لأولوية العمل المسلح على حساب امتلاك الشـروط التنظيمية والسياسية المطلوبة . وعلى الرغم من أنه يمكن تبرير الانخراط في الثـورة مـن الناحيـة التاريخية بأنه كان يعبر عن تجاوب الثوار مع حتمية لم تكن تسمح ببديل آخر أمام هـذه النخبـة الجسورة من مناضلي التيار الاستقلالي. إلا أنه لا يمكن نكران أن الإعلان عن البـدء في حـرب التحرير من ناحية التخطيط كان أشبه بوضع العربة قبل الحصان على حد تعبير إحـدى الأمثـال البروسية الشهيرة .

ويمكن أن ندلل على افتقاد الثورة في بدايتها لهيئة قيادة سياسية فعلية أو شكلية علـى حـد سواء ، بالتشتت والأداء العشوائي والمعزول للنواة القيادية التاريخية ، لأن تقاسم المهام القيادية بين مجموعتين صغيرتين في الداخل والخارج لم يترافق مع تحديد دقيق للعلاقة بين التاريخيين المعزولين عن بعضهم في المناطق ومع رفاقهم في القاهرة . وأدى إخفاق لجنة التسعة في إيجاد حل لانعدام واجهة سياسية لجبهة التحرير إلى تأجيل الحسم في تعيين قيادة عليا للثورة إلى نهاية حرب التحريـر، وإلى الإبقاء على العمل بمبدأ القيادة الجماعية بصورة غامضة وهلامية.

لقد كشف المسار الذي شهدته حرب التحرير في مرحلتها الأولى على أن الثورة لم تكـن تمتلك هيئة حقيقية للقيادة في مرحلة الانطلاقة على الرغم من وجود نواة خماسية في قيادة المنـاطق ومجموعة دعم و إسناد ثلاثية في الخارج إلى جانب حلقة فردية للتنسيق بينهما ، لأن الأداء الـذي قام به القادة الرواد تأثر بصورة كبيرة بالجوانب السلبية الكثيرة التي تميز بها العمل بالمبادئ التنظيمية " المؤقتة والاضطرارية" التي تم اعتمادها عند الشروع في الثورة .

وقد اتضح ذلك في التناقض الكبير الذي طرأ على محاولة التوفيق بين العمـل بمبـدأ القيـادة الجماعية بين التاريخيين و العمل بمبدأ استقلالية المناطق الذي كان يترك زمام المبـادرة بالنشـاط الثوري للقادة المعزولين في مناطقهم في الداخل. لأن انقطاع التنسيق بين المجـموعتين الصـغيرتين اللتين كانتا تتقاسمان قيادة الثورة عند الانطلاقة، ترك فراغا أدى إلى اشتداد عزلة قادة المناطق عـن بعضهم البعض وعن أعضاء الوفد الخارجي المكلفين بتقديم الدعم اللوجيستي للمعاقل في الداخل.

وقد اعترف أحد مفجري الثورة وهو لخضر بن طوبال أمام إطارات جبهة التحرير الوطني في القواعد الحدودية عام 1960 ، أن المرحلة الأولى من حرب التحرير تميزت بنقص شـديد في التنظيم و بتعدد القيادات وعزلتها عن بعضها البعض ، إلى درجة أصبحت فيها كل منطقـة مـن المناطق التاريخية الخمس تمتلك جبهة وجيشا للتحرير خاصين بها .

إن مثل هذه الأوجه للخلل في بداية مسار حرب التحرير لم تكن المظهر الوحيد الـذي كان يعبر عن ارتباك أداء القادة و تفكك صفوف قيادة الثورة في المرحلة التي سبقت انعقاد مـؤتمر الصومام، لأن الاتجاهات المختلفة للمبادرات الفردية التي أقدم عليها قادة المناطق الفترة الممتدة من فاتح نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1956، كانت تعبر عن وجود حاجات ملحـة لـديهم في المسائل المتعلقة بالتنظيم والتسليح والقوانين الداخلية، وعن مساعي حثيثـة لاسـتدراك النقـائص ومواطن الضعف التي كانت تعترض وتعيق تطور وانتشار الثورة .

ولكن على الرغم من أن أغلب تلك المبادرات الفردية المعزولة للقـادة كانـت تـوحي بامتلاكهم لقدر كبير من الحيوية والموهبة والقدرة على القيادة والتنظيم، إلا أن الكثير من النتـائج التي تمخضت عنها تلك المبادرات كانت سلبية على مسار الثورة، فقد ترك بوضياف فجوة كبيرة في التنسيق بين الداخل والخارج عندما اتجه إلى فرنسا من اجل تأسيس فدرالية منافسـة لفدراليـة حركة الانتصار التي كانت غارقة في تمجيدها وتأييدها للزعيم مصالي الحاج.

وانتهت محاولة بن بوالعيد لاستجلاب الأسلحة من ليبيا إلى اعتقاله في فيفري 1955، ثم دخلت منطقة الأوراس من بعده في حلقات من التصفيات و الصراعات حول قيادتها، كما جاءت النتائج العسكرية لهجمات 20 أوت 1955 دون التكلفة الباهظة التي تكبدتها الجماهير الـتي زج بها زيغود يوسف تلك الهجمات، وهذا ما عرض مبادرة قادة الشـمال القسـنطيني إلى الانتقـاد والشجب الشديدين من طرف كل من بن مهيدي وعبان خلال جلسات الصومام، اللذين انتقـدا أيضا المبادرات الفردية للقادة الذين تميزوا بميولهم إلى استخدام القوة بصورة مفرطة ضد الجزائريين

المشبوهين في علاقتهم بالاستعمار وفي وجه المدنيين من الأوربيين مثل حدث في كل من عمليتي "الليلة الحمراء في الصومام" على يد عميروش و" سكامودي"(منطقة قدارة) على يد علي خوجة .

إن الدوافع التي كانت تتحكم في إقدام بعض القادة على اتخاذ قرارات فردية لم تكن محصورة في سعيهم نحو الحصول السلاح فقط، وإنما أيضا بفعل الحاجة الملحة في إيجاد حلول لمشاكل تنظيمية تتعلق بسد حالات الشغور في القيادة داخل مناطقهم وخارجها، فقد وجد بعض القادة الميدانيين للثورة أنفسهم في مواجهة وضعيات عصيبة كتلك التي كانت تستدعي منهم التدخل السريع من أجل إعادة تنظيم مناطق ونواحي مضطربة لم تكن خاضعة بشكل مباشر لسلطتهم على الرغم من أن ذلك التدخل كان يمثل تجاوزا لصلاحياتهم.

وتقدم لنا الوضعية التي عرفتها ناحية سوق أهراس بعد استشهاد باجي مختار، وتلك التي شهدتها المنطقة الرابعة على إثر اعتقال قائدها الأول ومساعديه في ربيع عام 1955 نموذجين مهمين لتعدد أشكال العمل بمبدأ المبادرة الفردية من جهة ، ولانعدام توفر قيادة الثورة على تصورات وحلول للمشاكل والعقبات التنظيمية المحتملة من جهة أخرى ، لأن إقدام قادة الأوراس والقبائل على تولي قيادة الثورة خارج الإطار السياسي/العسكري الذي قررته لجنة التسعة قبل الانطلاقة كان اجتهادا فرضته ضرورة التعامل مع تطورات سلبية كانت تواجه الثورة التي خسرت ما يناهز نصف قادتها المفجرين بين شهيد وأسير قبل أن تبلغ مرحلة الفطام ، لأن تلك المبادرة قدمت حلا لم يكن متوقعا هدف إلى تسوية حالتين حرجتين من حالات شغور القيادة التي لم يلتفت مفجروا الثورة إلى وضع قواعد وآليات لتنظيمها على الرغم من الوعي العميق الذي أبدوه في بيان أول نوفمبر حول التضحيات الجسيمة المنتظرة والأمد الطويل لحرب التحرير .

لقد كان العمل باتجاه جمع شتات من تبقى من القادة المعزولين في الداخل والخارج من التحديات الرئيسية التي انتصبت أمام مفجري الثورة الذين أخفقوا في عقد اجتماع تقييمي كان مقررا في مطلع عام 1955 ، وقد كرس ذلك الإخفاق عزلة القادة لمدة تجاوزت عاما كاملا ، وعندما بادرت كل من قيادة العاصمة التي أصبحت تضم بعد مارس 1955 عناصر جديدة على رأس جناحها السياسي وقيادة الشمال القسنطيني في خريف تلك السنة بالانخراط في مسعى استدراكي لعقد أول اجتماع عام لقادة الثورة ، حدث تحولا خطيرا وهاما في العلاقة بين قادة معاقل الداخل وأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ، وفي توجهات قيادة العاصمة نحو ممثلي التيارات السياسية الجزائرية الأخرى .

لأن المراسلات التي أعادت بعث قنوات الاتصال بين قيادة العاصمة والوفـد الخـارجي في القاهرة سرعان ما كشفت عن بروز خلافات كثيرة حول تقييم حصيلة أداء القـادة في المسـائل المتعلقة بالدعاية السياسية وإرسال الأسلحة من الخارج وحول مهام وصلاحيات كـل منـهما في قيادة الثورة، وأظهرت أيضا تباينا كبيرا بين الطرفين في تحديد أولويـات النشـاط الثـوري وفي تصوراتهما للخطوات المستقبلية ولتقاسم عضوية القيادة التنفيذية للثورة .

ثم تطورت انتقادات قادة الداخل وعلى رأسهم عبان رمضان لأعضاء الوفد الخـارجي في الفترة الممتدة من سبتمبر 1955 إلى جوان 1956 من مستوى الاحتجاج على الأداء السلبي إلى الإعلان بصورة غير مباشرة على النوايا الرامية إلى إخضاعهم لقيادة الداخل عن طريق الحـد مـن صلاحياتهم وطموحاتهم لتبوأ مواقع القيادة السياسية للثورة في الخارج عندما كشف التاريخيون في القاهرة على اتفاقهم حول التحضير لتأسيس حكومة جزائرية في المنفى ، وبعدما تقـدموا لقـادة الداخل بعرض كان يقضي بتقاسم قيادة الثورة مناصفة معها في صورة لجنة مشكلة من اثنا عشـر عضـوا .

وفي المقابل اتجهت النواة الأولى للقيادة المركزيـة للثـورة – مجموعـة العاصمة- إلى انتهاج أسلوبين مختلفين في التعامل مع ممثلي التيارات السياسية التقليدية في الحركـة الوطنية ، حيث تميز الأسلوب الأول بنـزوع شديد إلى الصدام والمواجهة الدموية مع أنصار التيـار المؤيد للزعيم التاريخي للتيار الاستقلالي ، بينما تميز الأسلوب الثاني بالسعي إلى احتواء المركـزيين والعلماء وعناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري ، بنيـة توسـيع القاعدة التمثيلية للثورة من جهة ، وإفشال جهود سياسة سوستال التي كانت تسعى إلى توظيـف هؤلاء كقوة ثالثة لاستخدامها كأداة لعزل جبهة التحرير سياسيا قبل التوجه إلى القضاء على جيش التحرير عسكريا

في ظل هذه الظروف جاء انعقاد مؤتمر الصومام ليشكل منعطفا هاما في مسار تطور الثورة بالنظر إلى أنه أصبح فاصلا بين مرحلة الانطلاقة التي تميزت باستقلالية القادة وبالعمل وفق مبـدأ حرية المبادرة الذاتية المعزولة ، وبين مرحلة التنظيم والشمول التي شكل انعقاد هـذا المـؤتمر أول إرهاص لها ، لأنه تجاوب مع الحاجة الملحة إلى تشريع القوانين الداخلية وتنظيم الهيئات السياسـية والعسكرية لكل من جبهة وجيش التحرير الوطنيين ، فأعاد بعث التنظيم السياسي القائد للثورة في صورة هيئتين للقيادة العليا ، كانت أولاهما وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية جهـازا تشـريعيا

وتمثيليا أسندت إليه سلطات الإشراف على سير الثورة والحسم في التوجهات والقرارات المصيرية لها ، و كانت أخراهما وهي لجنة التنسيق والتنفيذ ، هيئة قيادة تنفيذية مصغرة أوكلت لها مهام تتعلق بتعيين القادة الميدانيين والعمل على تجسيد القرارات وتحديد أولويات النشاط الثوري .

كما أحدث مؤتمر الصومام تغييرا كاد أن يكون جذريا في إعادة تنظيم وهيكلة جيش التحرير الوطني ، لأنه انتقل به من صورته الأولية كمجموعات صغيرة ومعزولة من المناضلين والمتطوعين المسلحين إلى جيش شبه نظامي أصبح موحدا في قوانينه الداخلية وفي تراتبيته العسكرية وفي مهامه وفي تشكيلات وحداته النظامية عبر مختلف المناطق التاريخية التي حولها المؤتمر إلى ولايات تشتمل على مناطق ونواحي وأقسام .

لقد تمكن هذا الاجتماع من توحيد هيئات القيادة عندما وضع حدا لانشطار وتعدد القيادات في الداخل والخارج على حد سواء ، و قام بترشيد العمل بالمبادئ التنظيمية عندما ألغى النزوع الشديد للنشاط الثوري في تقديم العمل العسكري على التوجيه والتخطيط السياسي ، وتمكن أيضا من وضع تصور عملي لإرساء فكرة القيادة المركزية للثورة في الداخل عندما توجه إلى إلحاق مكاتب التمثيل الخارجية ومختلف التنظيمات الجماهيرية والتيارات السياسية في صفوف جبهة التحرير الوطني.

إن البعد الإيجابي الذي لا يمكن نكرانه لمؤتمر الصومام ومقرراته هو أنه تفاعل بصورة حيوية مع الحاجة الملحة إلى سد ثغرات كثيرة كانت تشوب النشاط الثوري خلال مرحلة الانطلاقة، وأضفى المؤتمر على الثورة مسحة تنظيمية شاملة حولت جبهة التحرير الوطني إلى حركة مقاومة سياسية منظمة ترتكز على مؤسسات ثورية ذات صفة تمثيلية عريضة، على عكس صورتها الأولى كفصيل مسلح يقوده "رجال ظل " مغمورين و منشقين عن حركتهم السياسية .

لكن المؤتمر تسبب من ناحية أخرى في تشتيت صفوف القادة الذين حاول التأسيس لتوحيدهم ، لأن ردود الفعل الاحتجاجية على الظروف التي انعقد فيها والمقررات التنظيمية التي انتهى إلى تقريرها ، سرعان ما اتجهت إلى وضع مسألة التنافس حول المواقع القيادية للثورة في جوهر اعتراضاتها دون الإعلان عن ذلك صراحة في كل الانتقادات التي طعنت في شرعية قرارات المؤتمر وصفته التمثيلية .

فقد كان الطعن في تمثيلية المؤتمر في جوهره اتهاما له بتعمد إقصاء الغائبين عن حضور جلساته وهم أعضاء الوفد الخارجي وقادة المناطق الشرقية وغيرهم ، وكان التلميح إلى السماح

بارتقاء العناصر السياسية " الإصلاحية " في قيادة الهيئات العليا للثورة يعبر عن الـرفض القـاطع لفكرة مشاركة " المتأخرين عن ركوب قطار الثورة " للتاريخيين وأعضاء مجموعة ال22 في القيادة التنفيذية وفي الواجهة السياسية لجبهة التحرير الوطني .

إن النـزعة الذاتية عند عدد من قادة الثورة الذين عايشوا مرحلة الاسـتقلال ، والاخـتلاف الشديد عند بعض المؤرخين في تفسير المبادئ التنظيمية التي أقرها مؤتمر الصومام يعدان من أهـم الأسباب التي أدت إلى استمرار تراكم الكتابات و الشهادات التاريخية المتناقضة حول الأبعاد الهامة والخطيرة التي شكلها ذلك المؤتمر. لأن الانسياق خلف المواقف التي تضع النخبة الثورية الرائـدة في وضعية تمنحها حق احتكار القيادة بصورة مطلقة أو تأييد القراءات التي تتعمد تشخيص المفـاهيم المتعلقة بأولوية القيادة السياسية على العسكرية والداخل على الخارج يؤديان بصـورة حتميـة إلى حجب التقييم الموضوعي للمنعطف الهام الذي شهده مسار الثورة بانعقاد مؤتمر الصومام .

لقد كان التجاذب حول قيادة الثورة العامل الأبرز في ظهور الصراعات الأولى بين واضـعي مقررات الصومام ومعارضيه (لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى في مواجهة محسـاس وقـادة المنـاطق الشرقية) ، وقد ظهر ذلك التجاذب بصور وأشكال مختلفة بين مجموعة من القادة في الداخل كانت تحاول التمهيد لتبوئها مواقع القيادة عن طريق التأسيس لأولوية "الكفاءة في العمل الثوري المباشر " في مواجهة بعض قادة الوفد الخارجي الذين كانوا يرفضون كل بديل لأولوية " شـرعية السـبق التاريخي والانتماء الثوري الأصيل " في تولي القيادة العليا للثورة .

كانت المجموعة الأولى التي كان يتزعمها عبان رمضان وعدد من المركزيين المحيطين به تحاول تعويض عقدة تفويتها للموعد التاريخي الحاسم الذي مثلته انطلاقة الثورة ، بالتلميح إلى تواجدها في قلب المعركة وبتعداد المكاسب الميدانية التي حققتها لصالح الثورة من جهة ، وبالتركيز على النتائج السلبية لأداء أعضاء الوفد الخارجي في تقديم الدعم السياسـي والعسـكري لمعاقـل الـداخل . بينما كانت المجموعة الثانية وعلى رأسها أحمد بن بلة تسعى إلى تعويض عزلتها عن ميدان المواجهة المباشرة برفض كل مسعى يهدف إلى مراجعة أو خرق التعاقد المعنوي الذي كـان يجعـل مـن التاريخيين التسعة مجموعة ذات أولوية مطلقة في القيادة ، ومن أجل الإبقاء على هذا المبدأ كانـت هذه المجموعة تحاول إضفاء مسحة صرفة من "الطهارة والأصالة الثورية " على العناصر التي فجرت الثورة ، وتلجأ من جهة أخرى إلى إصدار صرخات للتحذير من السماح لبقية ممثلي التيـارات

السياسية التقليدية المتهمين بالقعود عن تأييد المشروع الثوري في بدايته وبنزوعهم إلى القبول بالحلول السياسية الانهزامية بالوصول إلى الهيئات القيادية العليا للثورة .

انتهت الجولة الأولى في التنافس والصراع حول القيادة بين هاتين المجموعتين ، لصالح المجموعة الأولى التي سيطر عناصرها على قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى بعدما أدى حادث اختطاف التاريخيين الأربعة في القرصنة الجوية الشهيرة بتاريخ 22 أكتوبر 1956 إلى تحييدهم نسبيا ، وبعدما تمكنت هذه اللجنة من إخضاع مناوئيها المعارضين لمقررات الصومام في تونس وفي المناطق الشرقية عن طريق المناورة السياسية والتصفية الجسدية لعدد منهم .

لكن خروج القيادة التنفيذية للثورة من التراب الوطني في أعقاب الهزيمة التي تكبدتها الثورة خلال ما يعرف بمعركة الجزائر العاصمة . أفرز وضعا جديدا تميز بظهور الإرهاصات الأولى لانبعاث الخلافات القديمة حول المسائل المتعلقة بالمبادئ التنظيمية وبالعضوية في الهيئات القيادية التي أقرها مؤتمر الصومام . لأن استقرار لجنة التنسيق والتنفيذ التي لحق بها بعض أعضاء مجالس الولايات من أمثال بن طوبال وبوصوف في المنفى الاختياري أصبح يشكل عائقا حقيقيا في وجه الاستمرار في العمل بمبدأ أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج .

وقد ترافقت بداية استقرار قيادة الثورة في المنفى مع حدوث توتر شديد في العلاقة بين عبان رمضان وكريم بلقاسم الذي تراجع عن تأييده للجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ، و تحول إلى تأييد مواقف رفاقه النوفمبريين بعدما لاحظ اندفاع عبان رمضان إلى التعريض بالقادة الميدانيين "العسكريين" وإلى التشهير بعجزهم وسوء أدائهم في القيادة .

وعندما تم الاتفاق حول توجيه الدعوات في أواخر جويلية 1957 لعقد أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة ، سارع كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف إلى التحضير للانقلاب على لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى وللثأر من المبادئ التنظيمية التي أقرها مؤتمر الصومام والتي أبعدتهم عن مواقع القيادة التنفيذية لصالح "السياسيين" الذين كان عبان رمضان وراء ترقيتهم إليها في صفوف الهيئتين التنفيذية والتشريعية للثورة .

لقد تم حسم الخلافات الأولى بين القادة الذين استقروا في الخارج ابتداء من صيف عام 1957 عن طريق سن انحراف جديد تحول فيما بعد إلى تقليد في معظم جولات التنافس حول القيادة التنفيذية للثورة ، وتمثل ذلك الانحراف في اللجوء إلى اعتماد العمل خارج الهيئات من أجل السيطرة على مواقع القيادة العليا والاحتفاظ بالقدر الأكبر من الصلاحيات في الهيئات السياسية

والعسكرية الخارجية و بأكبر عدد ممكن من الحلفـاء في مجـالس قيـادة ولايـات الـداخل . وهذا ما كشف عنه إقدام الباءات الثلاث على عقد اجتماع سري في تونس العاصمة قبل توجههم إلى القاهرة في أوت من نفس العام ، حشدوا فيه مجموعة من أنصـارهم "العسـكريين" (رواد في معظمهم) الذين كانوا يتولون مهام مساعدين في قيادة مجالس بعض الولايات ، بنيـة تـوجيههم لحضور الاجتماع المقرر و ترشيحهم لعضوية المجلس الوطني للثورة الذي فقدت تشكيلته (النظرية) الأولى أكثر من 12 عضوا من بين أعضائه الـ34 الأصليين دون أن تعقد أي اجتماع لها في الفترة الممتدة من أوت 1956 إلى أوت 1957 .

إن أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة لم يكن انقلابا على مؤتمر الصومام بصورة مطلقـة لأنه لم يستهدف إلغاء كل مقرراته ، وإنما كان انقلابا على القيادة التنفيذية التي جاء بها ذلك المؤتمر لأنه ألغى الشطر الأول من المبدأ التنظيمي الذي كان يؤسس لشرعيتها في تولي الإشـراف علـى جبهة وجيش التحرير الوطنيين وهو مبدأ أولوية السياسي على العسكري بنية إقصاء عبان رمضان ورفيقيه المركزيين من المواقع المتقدمة في القيادة .

ثم ألغى هذا الاجتماع الشطر الثاني من ذلك المبدأ وهو المتعلق بأولوية الداخل على الخارج وعوضه بتوصية تضمنت تقرير انتفاء الفرق بين الداخل والخارج من أجل الإيحاء بأن المبدأ الملغـى بشطريه كان يتعارض مع مبدأ القيادة الجماعية الذي كان يعد أكثر المبادئ التنظيميـة في قيـادة الثورة أهمية من الناحية الظاهرية . ولكن الزعم بانعدام الفرق بين الداخل والخارج لم يكن يرمي في الحقيقة إلى الحرص على وحدة وتجانس صفوف الثورة بقدر ما كان يهدف إلى ابتكار حل لتكييف الوضعية الجديدة للقيادة في الخارج (المنفى) مع اسـتمرارها في تبـوأ القيـادة العليـا للثـورة . لقد كان هذا الإلغاء تمهيدا للشروع في توسيع العضوية في لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تسعة أعضـاء بدل التركيبة الخماسية الأصلية التي لم يكن ينقصها سوى عضوا واحدا هو بن مهيدي الذي سقط شهيدا في معركة الجزائر العاصمة في مارس 1957 ، وتوسيع عضوية المجلس الوطني للثورة مـن 34 عضوا إلى 54 عضوا مع إضفاء صفة العضوية الدائمة على مجموع الأعضـاء بعـدما كـان نصفهم دائما والنصف الآخر احتياطيا في التشكيلة الأولى التي تم انتقاؤها من طرف لجنة التنسـيق والتنفيذ الأولى في أعقاب مؤتمر الصومام .

إن التوجه إلى توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة دون طـرح فكـرة اللجوء إلى تعويض العضوية الشاغرة في هاتين الهيئتين كحل وسط من أجل استكمال صفوفهما ،

يعد من الشواهد التي تدلل على أن المحرك الحقيقي لتلك الخطوة لم يكن باتجاه التأسيس لقيادة جديدة ذات تمثيل عريض وفعال كبديل للتركز الشديد الذي ميز كل من القيادة التاريخية عند الانطلاقة وتلك التي تمخض مؤتمر الصومام عن تشكيلها . وإنما كان ذلك التوسيع بنوايا استعادة مواقع القيادة التنفيذية من السياسيين من جهة ، والسيطرة على أغلبية المواقع التمثيلية للثورة في صفوف الهيئة التشريعية لها من جهة أخرى .

ومن الملفت للنظر أن التطبيق العملي لتلك النوايا لم يؤد إلى اعتماد الإقصاء التام للسياسيين الذين كانوا يشكلون خليطا من العناصر الثورية والمركزية والليبرالية والإصلاحية واليسارية التي رقاها مؤتمر الصومام إلى عضوية كل من لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة ، على الرغم من أن هؤلاء كانوا موضع شبهة وانتقاد شديدين من طرف مفجري الثورة ، الذين كانوا يبدون الكثير من الامتعاض والحذر تجاههم منذ أن استشعروا تجاوبم مع قيادة العاصمة التي أسندت إليهم مهاما سياسية في الداخل وفي صفوف كل من الوفد الخارجي وفدرالية فرنسا في سنتي 1955-1956 .

لأن العسكريين فضلوا اللجوء إلى اعتماد الإقصاء النوعي والكمي للسياسيين الذين تم الإبقاء عليهم بصورة شبيهة بملح الأرض في قيادة الثورة ، نظرا للحاجة الملحة التي كانت تفرض على العسكريين ضرورة الاستعانة بنخبة متميزة ذات تكوين سياسي صلب ومؤهلات ثقافية كبيرة . فقد كان الإقصاء نوعيا وكميا في مواقع القيادة التنفيذية لأن العسكريين عمدوا إلى احتكار خمسة مناصب من بين المناصب التسعة في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية من جهة ، وقاموا من جهة أخرى بإبعاد المركزيين بن خدة ودحلب منها و بإزاحة عبان رمضان من مهام الإشراف والقيادة السياسية في تلك اللجنة إلى تولي مهام الدعاية والصحافة في اللجنة الجديدة الموسعة إلى تسعة أعضاء ، وهو ما كان يعبر توجه خصومه إلى العمل على تمييش موقعه ، ويحمل أيضا دلالة قوية على رغبتهم في تذكيره بأن حجمه أصبح يتناسب في ظل المعطيات الجديدة مع المهام الأولى التي كلف بأدائها بالقرب من أوعمران في قيادة العاصمة في ربيع عام 1955 .

بينما تم الإقصاء الكمي في صفوف التشكيلة الثانية للمجلس الوطني للثورة الذي تحول فيه العسكريون إلى أغلبية بعدما نجحوا في التخطيط قبل وخارج جلسات اجتماع 20-28 أوت 1957 ، لتعيين قادة الولايات ومساعديهم من الرواد في عضوية المجلس ، ولما حدث ذلك عن طريق التزكية والتصويت من داخل الاجتماع (الانتقاء من الداخل) فقد تمكن أبرز القادة

العسكريين وهم العقداء الخمسة في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية من تمهيد الطريق لوصول نـوابهم ومساعديهم السابقين لعضوية مجلس الثورة لأول مرة . وهذا ما شكل في جوهره بداية التأسيس لما عرف فيما بعد بظاهرة العصب وتعدد الولاء في القيادة الخارجية للثورة التي كانت تخفي استمرار الوصاية الشخصية المباشرة لعناصر نافذة في الخارج على قادة الداخل .

إن التداعيات والانعكاسات التي أفرزها انتقال القيادة التنفيذية للثورة إلى الخـارج في الفتـرة الممتدة من ربيع عام 1957 إلى صيف عام 1962 ، كانت لها أبعادا إيجابية وبالغة الأهميـة في الجوانب المتعلقة باجتهاد قادة الخارج في استحداث الهيئات والتنظيمات السياسـية وفي تشـريع القوانين الداخلية لها وتطوير أدائها السياسي والدبلوماسي من جهة ، وتأسيس قيـادات وهيئـات عسكرية وتقوية صفوفها وقدراتها الميدانية من جهة أخرى .

لأن الابتعاد عن ساحات القتال سمح للقيادة الخارجية بـامتلاك هـامش كـبير للحركـة والنشاط على الصعيدين العربي والدولي أين استفادت من الأشكال المختلفة للدعم المادي والمعنوي التي كانت تقدمها الدول العربية والأفرو-أسيوية المساندة للقضية الجزائرية ، ومكنها تركز مصادر التمويل الخارجي للثورة من توظيف الإمكانات المادية المعتبرة التي كانت تصلها عن طريق التنظيم الفدرالي لجبهة التحرير الوطني في فرنسا ، في اتجاه تطوير وتعزيز صفوف الهيئات السياسية الخارجية مثل وزارات الحكومة المؤقتة ومكاتب التمثيل الدبلوماسي وفدراليات فرنسا وتـونس والمغـرب الأقصى ، ومن أجل تمويل المخططات العسكرية التي كانت تهدف إلى تحويـل وحـدات جـيش التحرير الوطني المرابطة عند الحدود الشرقية والغربية إلى جيش نظامي حديث في تسليحه وتنظيمه .

وفي المقابل لم تظهر الأعراض الأولى لتصلب شرايين النشاط المسـلح في الـداخل بسـبب مشاكل نقص السلاح والذخيرة ومصادر التمويل المادي بمغادرة القيادة التنفيذيـة للثـورة لأرض المعركة ثم استقرارها إلى جانب كل من الهيئة التشريعية وهيئات القيادة العسكرية في المنفى مع نهاية عام 1957 ، لأن قادة من أمثال العقداء بوقرة وعميروش سي الحواس والرائد الحاج لخضر تمكنوا من التعايش مع الظروف العصيبة في ولاياتهم بالاعتماد على الدعم المتبادل فيما بينهم في مواجهـة الحركات المناوئة لجبهة التحرير وفي تعويض النقص الفادح في الإطارات والأسلحة و الـذخيرة في الفترة الممدة من صيف 1957 إلى نهاية عام 1958 .

لكن توجه السياسة العسكرية الاستعمارية إلى عزل البلاد و تحويلها إلى ساحة حرب مغلقة عن طريق إنشاء السدود المكهربة شرقا وغربا وإلى مشارف الصحراء جنوبا ، وفرض الرقابة على

المداخل البحرية على امتداد السواحل الشمالية من أجل وضع حد لتدفق الأسلحة علـى معاقـل الداخل تمهيدا لمباشرة عمليات عسكرية كاسحة وشاملة . أدى إلى تضييق السـبل أمـام قـادة الولايات الذين أرغمهم الضغط الاستعماري المتواصل وعجز القيادة الخارجية عن مـدهم بالمـدد والدعم على اللجوء إلى تفكيك وحدات جيش التحرير وتفضيل إستراتيجية التخفـي وتفـادي المواجهة المباشرة .

وبينما تعرض الداخل بشكل مطرد في المراحل الأخيرة من حرب التحرير إلى فقدان الإطارات وتراجع مستويات التأطير بسبب احتدام المواجهة مع الجيش الاستعماري خلال ما عرف بمخطـط شال على وجه الخصوص ، تمكنت القيادة الخارجية من تحويل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومـة مؤقتة للجمهورية الجزائرية دون اطلاع قادة الولايات أو استشارتهم حول ذلـك المشـروع ، ثم توجهت القيادة الخارجية إلى تأسيس هيئات للقيادة العسكرية وراء الحدود من اجـل الاحتفـاظ بسلطة الإشراف المباشر على جيش التحرير والإبقاء على تبعية قادة الداخل لها .

إن التدقيق في مسار تطور كل من جيش التحرير في الولايات وجيش التحريـر الخـارجي المعروف بجيش الحدود خلال الفترة من سبتمبر 1958 إلى مارس 1962 يسمح بمعاينة التبـاين الكبير في تأثير انعكاسات الحرب على كل منهما ، لأن جيش الداخل شهد في سـنتي 1959-1960 أحلك الفترات التي تكبد فيها فقدان ما يزيد عن ثلث صفوفه كمعدل متوسط في مختلف الولايات التاريخية ، وفقد أيضا حوالي النصف من القادة الذين كانوا يشـكلون مجـالس قيـادة الولايات بسبب الاستشهاد والتصفيات الداخلية من جهة ، وبفعل استقطاب القيـادة الخارجيـة لمجموعة معتبرة منهم.

وتقدم لنا سنة 1959 وهي "السنة السوداء لجيش التحرير الوطني " شاهدا مهما للتـدليل على تراجع قيادة الداخل وانهيار صفوفها ، لأنها عرفت استشهاد عشرة قادة مـن بـين العقـداء والرواد الذين كانوا يشرفون على قيادة الولايات وهم عميروش وسي الحواس وبوقرة والعمـوري ونواورة ومصطفى لكحل ومحمد عواشرية وعمر إدريس والطيب الجغلالي وعبد الرحمن مـيرة ، وشهدت تلك السنة أيضا استقرار ثلاثة قادة آخرين في الخارج وهم الحاج لخضر العبيدي وعمر أوصديق وعزالدين (رابح أزراري) .وقد أفرز هذا الوضع حالات جديدة من الشغور في مجـالس قيادة الولايات لم تتم تسويتها إلى نهاية حرب التحرير بصورة فعلية مثلما حـدث في كـل مـن الولايتين الرابعة والسادسة على وجه الدقة .

أما جيش الحدود فقد تضاعفت صفوفه من 1500 جندي في صيف عام 1957 إلى أكثر من 15000 جندي غداة انعقاد اجتماع العقداء العشرة في صيف وخريف عام 1959 . وأصبح عند الإعلان عن تأسيس هيئة الأركان العامة في جانفي 1960 جيشا نظاميا يشتمل على مختلف الوحدات العسكرية كالفيالق والكتائب المدرعة ، ومراكز التدريب والتكوين ومصالح الصحة والعتاد والاتصالات في القواعد الممتدة على طول الحدود مع كل من تونس والمغرب الأقصى ،ثم تحول هذا الجيش إلى استقطاب العناصر العسكرية المحترفة من الضباط الجزائريين الذين فروا من الجيش الفرنسي بعد أفريل 1958 ، إلى جانب مجموعات صغيرة من خريجي المدارس العسكرية العربية في مصر وسوريا والعراق ومن العناصر المثقفة في صفوف فدرالية جبهة التحرير بفرنسا .

لقد كان الانفصام الذي وقع بين القيادة السياسية والعسكرية (الخارج) القيادة الميدانية (الداخل) أحد العوامل الرئيسية في إثارة فصول معقدة من الأزمات الداخلية بين القيادتين حينا وداخل القيادة الخارجية نفسها حينا آخر . لأن الفشل الكبير في الاستجابة للحاجات العاجلة التي كان يلح عليها قادة الولايات فيما يتعلق بالسلاح ومختلف وسائل الدعم اللوجيستي تسبب في تكريس العزلة المعنوية والجغرافية بين القيادتين.

وهذا ما أفضى إلى بروز أشكال متعددة من التوترات السياسية والعسكرية داخل جبهة وجيش التحرير الوطنيين في الداخل والخارج في سنوات 1958- 1960، وقد اشتهرت هذه التوترات التي كاد بعضها أن يهدد استقرار وتماسك قيادة الثورة برمتها،تارة بتسمية "قضية " وتارة أخرى بتسمية "مؤامرة " .

وغالبا ما كانت هاتين التسميتين تقرنان باسم الشخصيات الثورية التي تزعمت حركة احتجاجية أو انقلابية على القيادة السياسية والعسكرية العليا مثل ما حدث في كل من : حركة محمد العموري ضد الحكومة المؤقتة في نوفمبر1958 ، واجتماع العقداء الأربعة في ديسمبر 1958 وحركة النقيب الزوبير ضد هيئة الأركان الغربية وقيادة الولاية الخامسة في نهاية 1959 وبداية عام 1960 ، وتصفية علاوة عميرة في مقر رئاسة الحكومة المؤقتة في فيفري 1959 ، وانشقاق النقيب على بلي عن صفوف هيئة الأركان الشرقية في مارس 1959 ، وتمرد الضباط الشباب "الأحرار" على قادتهم في الولاية الثالثة 1959-1960 وغيرها من القضايا التي كانت تخفي أزمات تتعلق بالتنافس حول القيادة حينا ، وحينا آخر بالإخفاق في تسوية مشاكل تنظيمية

أو بالفشل في إزالة العقبات التي كانت تمنع وصول السلاح والمدد من الإطـارات والجنـود مـن القواعد الحدودية الشرقية والغربية إلى الولايات التاريخية .

لقد وضعت تلك الأزمات تماسك صفوف القيادة الخارجية على المحك في سنوات 1958-1960 ، وشكلت تديدا ضمنيا لشرعيتها في الاستمرار على رأس الثورة ، لأن الانتقادات السلبية التي كان تصدر عن قادة الولايات تجاه رفاقهم في الحكومة المؤقتة وفي القيادة العسكرية الخارجية كثيرا ما تحولت إلى اتامهم بالتخلي عن إسناد المعاقل المحاصرة في الداخل وإلى التعريض بعزلتـهم واستغراقهم في التنافس على المواقع الآمنة والمريحة نسبيا في الخارج .

إلا أن القيادة الخارجية على الرغم من تعدد الطموحات الشخصـية وعلاقـات الـولاء في صفوفها تمكنت من الصمود في وجه تلك الأزمات، وأظهرت أساليب المناورة والحزم واللجوء إلى التصفية والاستعانة المحدودة بدول الجوار مقدرتا الشديدة علـى سـرعة التكيـف في مواجهـة التطورات الداخلية الخطيرة التي كانت تتهددها. فقد نجحت في استنفار وحدات الحرس الـوطني التونسي من أجل إفشال انقلاب مجموعة العموري دون أن يتحول ذلك التدخل الحاسم إلى وصاية خارجية عليها ، وقبلت وساطة العرê المغربي وتدخل القوات الملكية لإناء تمرد النقيب الزوبير من أجل التمهيد لتشتيت صفوف مؤيديه وعزله عنهم ثم التخطيط لتصفيته .

كما تمكنت القيادة الخارجية من تفادي الانعكاسات والتبعات الخطيرة لحادثة تصفية عـلاوة عميرة في مقر الحكومة المؤقتة بالقاهرة بحصولها على دعم السلطات المصرية التي ساعدتا في التمويه والتستر على الحادثة التي تطورت إلى قضية اشتد احتقانا بعدما تسببت في اسـتقالة أول وزيـر خارجية للحكومة المؤقتة احتجاجا على اغتيال رفيقه عميرة الذي ذهب ضحية للتسرع في اللجوء إلى أسلوب التصفية الجسدية من أجل منع الأصوات المرتفعة بالانتقاد والتعريض بالقيادة التنفيذيـة للثورة في الخارج .

وعلى إثر انعقاد اجتماع العقداء الأربعة في ناية عام 1958 تحولت القيـادة الخارجيـة إلى توجيه جهودها نحو إعادة تشكيل مجالس الولايات بالقادة والإطارات الموالين لها في الخـارج مـن أجل منع تشكل جبهة داخلية قوية منافسة لها كتلك التي رمى إليها كل من عميروê وبوقرة وسي الحواس والحاج لخضر. وقد ظهرت بوادر هذا التحول في اجتماع العقـداء العشـرة في صـيف وخريف عام 1959 ، وفي الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959 - جـانفي 1960 ثم اشتدت بشكل ملفت للنظر في سنوات 1960-1962 .

لقد شكل هذين الاجتماعين الأخيرين منعطفا جديدا في التنافس حول القيـادة الخارجيـة بشقيها السياسي (الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة) والعسكري (قيادة أركان جيش التحرير وجيش الحدود) ، لأنهما شهدا بداية تراجع مكانة العقداء –الوزراء الذين سيطروا علـى مقاليـد القيادة التنفيذية للثورة في سنوات 1957-1960 ، وتمخضا أيضا عن صعود قادة جدد علـى رأس أول هيئة قيادية عسكرية موحدة لجيش التحرير وجيش الحدود وهي هيئة الأركان العامة .

إن تخلي الباءات الثلاث عن الإشراف المباشر على جيش التحرير بشقيه الداخلي والخـارجي في مطلع عام 1960، لم يكن بسبب التنافس الشديد فيما بينهم فقط ، على الرغم من أن ذلـك التنافس هو الذي أوحى للكثير من الكتابات التاريخية بتفسير حل وإلغاء وزارة القوات المسـلحة كخطوة أولى في مناورة قام بها كل من بوصوف وبن طوبال كانت تهدف إلى إبعاد كريم بلقاسم من الإشراف عليها . وإنما كان ذلك التخلي في جوهره مناورة من طرف الباءات الثلاث الـذين فضلوا التموقع في اللجنة الوزارية المشتركة للحرب.

لأن موقع هذه الهيئة التي تم أنشاؤها في جانفي 1960 وصلاحياتها في الإشراف علـى أداء هيئة الأركان العامة كانت تجعل منهم قادة "ظل" يمتلكون حق الرقابة على القـادة العسـكريين ويقفون بمنأى عن أي مسؤولية تتعلق بإخفاق هؤلاء في مهامهم ، وإذا ما استعدنا فصول التجربة الفاشلة والعسيرة التي قضاها كريم بلقاسم على رأس جيش الحدود في سنتي 1958-1959 فإن هذا ما يسمح بالتأكيد على أن تفضيل الباءات الثلاث للجنة الوزارية على قيادة هيئة الأركـان العامة كان بسبب مخاوفهم من عواقب تولي زمام القيادة الميدانية لجيش الحدود الـذي تسـببت مشاكله الداخلية المتواصلة في تحطيم الهالة الكبيرة لقادة من أمثال كريم بلقاسم ومحمدي السـعيد ومولود إيدير.

لكن سرعان ما انقلب السحر على الساحر ، لأن قادة هيئة الأركان العامة عمدوا بـدورهم إلى القيام بمناورة سياسية للالتفاف على إخفاقهم وترددهم في أداء المهام التي كلفوا بها ، كتلـك التي كانت تتعلق بتدمير واختراق السدود المكهربة وبإدخال وحدات جيش الحدود لتدعم جيش التحرير في الولايات ، وبالتحاق أعضاء القيادة العسكرية العليا (هيئة الأركان) بالتراب الـوطني . وبدل التباهي بتحقيق منجزات عسكرية الميدانية مماثلة لتلك التي تم تحقيقها في التنظـيم والتـأطير والتسليح في القواعد الحدودية توجهت هيئة الأركان إلى منافسة البـاءات علـى قيـادة الثـورة

باستخدام الدعاية السياسية المضادة للحكومة المؤقتة من أجل إضعاف سلطة النواة المسيطرة فيهـا على جيش الحدود الذي عرف في السنتين الأخيرتين تعاظما كبيرا في صفوفه ومقدراته .

لقد أحدث انخراط القيادة التنفيذية للثورة في مسار المفاوضات والتسوية النهائية شرخا كـبيرا في العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية للثورة في الخارج ، لأن ذلك المسار أعطى بعدا جديدا لمسألة التنافس على القيادة العليا الثورة التي كانت قاب قوسين أو أدنى من أن تستحيل إلى الهيئـة الأكثر تأهيلا لكي تصبح سلطة وطنية للدولة المستقلة . ولذلك فإن مختلـف المواقـف المؤيـدة والرافضة لمسار التسوية و معظم الخلافات الظاهرية حول جدوى ومحتوى المفاوضات ونتائجهـا كانت في جوهرها مناورات فرضها اشتداد " حرب المواقع " بين العصب والنخـب المختلفـة في القيادة الخارجية.

ولم تبق معاقل الداخل طويلا بمنأى عن انتقال أعراض ذلك التنافس إليها، لأن الداخل تحـول إلى مجال للتسابق بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة من اجل كسب الأنصـار والمؤيـدين. بعدما تراجعت مكانته بصورة كبيرة إثر فقدانه لأغلب إطاراته وتفكك وإضعاف صفوفه وقدراته العسكرية والتنظيمية بسبب النزيف الشديد الذي تعرضت له الولايات التاريخية خلال مخطط شال من جهة ونتيجة لانجذاب عدد من القادة القدماء نحو الهيئات الخارجية من جهة أخرى ، وبسبب توقف إمداده بالدماء والسلاح من الخارج في السنوات الثلاثة الأخيرة من حرب التحرير .

إن انتقال صراعات القيادة الخارجية إلى الولايات التي كان أغلبها علـى مشـارف الانهيـار والتفكك كان من أخطر العوامل التي تسببت في تشرذم وانقسام قادة الداخل إلى خصوم وحلفـاء للطرفين اللذين كانا يتنازعان مواقع القيادة السياسية والعسكرية المتقدمة لكل من جبهة وجـيش التحرير الوطنيين ، ولما كان هؤلاء القادة يشكلون جزءا مهما من المجلس الـوطني للثـورة فقـد انعكس تفكك صفوفهم وتباين مواقف التأييد والولاء لديهم بصورة مباشرة على أداء هذه الهيئـة التي تمكنت من احتواء معظم الأزمات والصراعات حول القيادة في سنوات 1957-1961 .

لقد كانت القيادة الخارجية تلجأ إلى القادة الميدانيين في الداخل من أجل الاحتكام لـديهم في خلافاتها و انسداداتها الداخلية مثلما حدث في أوت 1957 وفي صيف وخريف عـام 1959 ، وتقوم بتفويضهم لحسم وتسوية المشاكل والعقبات التي كانت تعترضها ، لكن انقسام تلك القيادة على نفسها بسبب انتقال عدوى الصراع حول القيادة والسلطة من كواليس الحكومة المؤقتة وزنازين السجون الفرنسية ومعسكرات جيش الحدود في تونس والمغرب الأقصى إلى الولايات التاريخية أدى

إلى انتهاء ذلك الدور المميز الذي كان يلعبه قادة الداخل بعدما تراجعت مكانتهم وانقسمت صفوفهم إلى محايدين وخصوم ومؤيدين في الجولة الأخيرة من جولات التنافس والصراع حول السلطة في صيف عام 1962 .

إن الأبعاد السلبية في الأداء الفردي (القادة) شكلت الأسباب والعوامل الرئيسية التي قادت إلى انيار الهيئات السياسية لقيادة الثورة في عام 1962 ، لأن إخفاق هيئات الثورة في تجاوز المرحلة الانتقالية الفاصلة بين حرب التحرير ومرحلة الاستقلال كان نتاجا لتراكم الصراعات الشخصية حول القيادة العليا التي عجزت الثورة في تحديد معالمها بدقة ، وللتداعيات التي أفرزتا أشكالا مختلفة من الانحرافات مثل سن أسلوب العمل خارج الهيئات بمعزل عن القوانين والتشريعات ، واللجوء إلى الإقصاء والتصفية والدعاية المغرضة من أجل الاحتفاظ بمواقع القيادة والانفراد با

بينما شكل الأداء الجماعي للقادة (الهيئات والنخب) العامل الحاسم في انتصار الثورة خلال المواجهة مع الاستعمار ، لأن أبرز ملامح التطور التي حققتها هيئات القيادة الثورية كانت تكمن في الجوانب التنظيمية التي مكنت قادة الثورة من الانتقال با من حرب عصابات إلى حرب شعبية ، ومن صراع مسلح تقوده مجموعات صغيرة ومعزولة وقيادة سياسية مغمورة في الظل إلى حركة تحرر تعتمد على واجهة تمثيلية عريضة وعلى نشاط ثوري متعدد الأوجه والأساليب .

إن العبقرية الجماعية للنخبة الثورية على النقيض من النزوع الفردي نحو القيادة في صفوفها هي التي جعلت من الثورة ملحمة كبرى في التضحية والتحدي ، لأن الأداء الجماعي للقادة على الرغم من اختلاف الميول والمشارب هو الذي تسبب في إنجاح التماهي مع الجماهير حينا وفي الاحتماء با وتوجيهها حينا آخر ، كما أن ذلك الأداء هو الذي سمح بتركيز الأشكال المختلفة للنشاط الثوري نحو إنجاز الأهداف الرامية إلى استعادة السيادة وإعادة بناء الدولة الوطنية المستقلة .

قائمة المصادر والمراجع

البيبلوغرافيا

(الوثائق والمراجع)

1- الأرشيف والوثائق:

-1/ باللغة العربية:

1- محاضر جلسات اجتماع العقداء العشرة (أوت- ديسمبر 1959) (قدمها لي مشكورا الأستاذ المشرف الدكتور حباسي الشاوش مترجمة من الفرنسية ومرتبة حسب المواضيع من أجل إثرائها والتعليق عليها في سياق وحدة بحث ترأسها وكنت عضوا فيها إلى جانب الأستاذ أحمد مريوش)

-2/ باللغة الأجنبية(الفرنسية) :

1- PV de la réunion du 20 août 1956 des responsables de l’oranie , la Kabylie ,l’Algérois et le nord constantinois Ü

2- PV de la réunion du CNRA(août 1957)les archives nationales Algériennes , B184, p01Ü

3-ALN-FLN , base de Tunisie « décisions de la commission des frontières » ,(03 -04-1958) , service des archives (musée nationale du moudjahid)

4- Message du capitaine Baghdadi de la W4 au colonel Si Amara commandant de la base de l’Est (05-09-1957) Ü

5- « synthèse de renseignements : 20 avril-20 mai 1957 » , 10° région militaire /zone du sud Algérois – secteur d’Aumale /2° Bureau Ü

6- ALN-FLN , wilaya de Souk-Ahras « attributions des responsables politiques » Ü

7- ALN-FLN , base de l’est « du commandant des R &L au commandant Kaci , chef de la base de Tunis , le 18-aout 1957Ü

8- CNRA(session de1959-1960) , les archives nationales algériennes , microfiche : C002-C005-C006-C017Ü

9- « texte du compte –rendu militaire du gouvernement » CNRA (session du 09-27 août 1961) , registre dactylographie (491page) , microfiche C028

10- PV de la session de Tripoli du 09-27aout 1961 – les archives nationales algériennes , microfiche C022Ü

11- CNRA- (séances de la session du 09-27 août 1961) , les ANA , microfiche C025…ÜC033Ü

12- PV manuscrite de la réunion du CNRA(session de tripoli du 22-27 février 1962)Ü microfiche C047Ü

13- Projet de programme du FLN pour la réalisation de la révolution populaire , démocratique (session de Tripoli du 28 mai -07 juin 1962) , les ANA , microfiche C053Ü
14- « prise de position des officiers de l’ouest après la démission des membres de l’EMG »(28-07-1961) , les ANA , microfiche G023Ü
15- « résolution votée par les officiers réunis le 17-08-1961 au PC de l’EMG » les AÜNÜA , microfiche G023Ü
16- « la résolution du commandement de la W5 réunis le 26-09-1961 » , les AÜNÜA , microfiche G023Ü
17- MALG/armements et transmissions « compte- rendu (août 1961) », les AÜNÜA, microfiche C036Ü

2- الشهادات (السمعية/البصرية):

-محمد بوضياف-لخضر بن طوبال –محمد مشاطي (القرص المضغوط :تاريخ الجزائر 1830-1962) وزارة المجاهدين ,الجزائر 2002 Ü
- أحمد بن بلة (حصة شاهد على القرن –قناة الجزيرة- نوفمبر-ديسمبر 2001)Ü
- أحمد بوشعيب (يوم دراسي حول التحضير والإعداد للثورة :29 أكتوبر 2000),(محفوظة لدى مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة –البليدة)Ü
-عاجل عجول (تسجيل سمعي :بتاريخ 1985/09/03 بمقر منظمة المجاهدين بباتنة)
- شهادات الطاهر الزبيري, قتال الوردي , عبد الله نواورية ,عمار ملاح , محمد جغابة, عبد الرزاق بوحارة ,الأمين خان وآخرون (الملتقى الوطني الأول حول إطارات الثورة التحريرية, المتحف الوطني للمجاهد , أيام 3-4-5 نوفمبر 1997:الشريط السمعي البصري رقم :04)

3- المراجع :

1- باللغة العربية :

أ- الكتب:

1- أزغيدي (محمد لحسن) , مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 , المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر ,1989 Ü
2- أمقران (عبد المجيد) , مذكرات في مسيرة النضال والجهاد ,دار الأمة , الجزائر,1997 Ü
3- الأزرق (مغنية) , نشوء الطبقات في الجزائر :دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي , ترجمة سمير كرم , مؤسسة الأبحاث العربية , بيروت , 1980 Ü

4- الإبراهيمي (احمد طالب) , من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972 ,(ش,و,ن,ت) , الجزائر,1985م

5- البجاوي (محمد) , الثورة الجزائرية و القانون , ترجمة بيير كوت , دار اليقظة , دمشق , 1965 م

6- بورقعة (الرائد لخضر), شاهد على اغتيال الثورة , دار الأمة , ط2 ,الجزائر , 2000 م

7- بوعزيز (يحي) , الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962 ,ط1 , دار الأمة , الجزائر , 2004 م

8- برحايل (بلقاسم بن محمد) , الشهيد حسين برحايل , دار الهدى للطباعة , عين مليلة , 2003

9- بن خدة (بن يوسف) , اتفاقيات إيفيان , ترجمة لحسن زغدار, ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر ,1987

10- بن العقون (عبد الرحمن) , الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1945-1954), الجزء الثالث, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر ,1984 م

11- بن قفة (خالد) , المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية ,منشورات دار الشروق, القبة- الجزائر, 2000 م

12- بوحوش (عمار) ,التاريخ السياسي للجزائر , دار الغرب الإسلامي ,ط1 , بيروت ,1997م

13- الحاج (لخضر العبيدي) , قبسات من ثورة أول نوفمبر, دار الشهاب ,الجزائر (دت)

14- حساني (عبد الكريم) , أمواج الخفاء , منشورات متحف المجاهد ,الجزائر,1995 م

15- حربي (محمد) , حياة تحد وصمود (مذكرات سياسية 1945-1962) , ترجمة عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية ,دار القصبة للنشر , الجزائر,2004 م

16- حلوش (عبد القادر) , سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ,ط1 ,دار الأمة, الجزائر,1999 م

17- خير الدين (الشيخ محمد) , مذكرات , الجزء2 , ط2 , مؤسسة الضحى ,الجزائر, 2002 م

18- درواز (الهادي) , الولاية السادسة التاريخية :تنظيم ووقائع 1954-1962 , دار هومة , 2002 , الجزائر م

19- الذيب (فتحي) , عبد الناصر وثورة الجزائر , ط1 , دار المستقبل العربي, القاهرة , 1984

20- ريغ (دانيال), رجل الاستشراق , ترجمة عبد القادر صحراوي , ط1 , الجفان والجابي للطباعة , نيقوسيا , قبرص , 2000 م

21- الزبيري (محمد العربي) , الثورة الجزائرية في عامها الأول , المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1984 م

22- الزبيري (محمد العربي), تاريخ الجزائر المعاصرة 1942-1962 , دار هومة ,2000 , الجزائر م

23- زوزو عبد الحميد , محطات في تاريخ الجزائر ,دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية , دار هومة, 2004 , الجزائر Ü
24- زوزو(عبد الحميد) , دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية , الشركة الوطنية للنشر والتوزيع , الجزائر (د,ت)
25- سعد الله (أبو القاسم) , الحركة الوطنية الجزائرية , ج2 ,ط4 , دار الغرب الإسلامي , بيروت , 1992 Ü
26- سعد الله (أبو القاسم) , أفكار جامحة , المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1988 Ü
27- سطورا (بنجامين) , مصالي الحاج , ترجمة الصادق عماري, منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال , وزارة المجاهدين , الجزائر, 2002 Ü
28- سعيداني (الرائد الطاهر) , القاعدة الشرقية قالب الثورة النابض ,ط1 , دار الأمة , الجزائر,2001 Ü
29- سعدي (الرائد عثمان بن الحاج) , مذكرات , دار الأمة ,ط1 ,الجزائر ,2000 Ü
30- شوقي (عبد الكريم) , دور العقيد عميروش في الثورة التحريرية , دار هومة , الجزائر , 2004 Ü
31- الشيخ (سليمان) , الجزائر تحمل السلاح , ترجمة محمد حافظ الجمالي, منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال , الجزائر 2002 , وأيضا (دار القصبة للنشر , 2003)
32- الصيد (محمد عثمان) , محطات من تاريخ ليبيا : مذكرات , أعدها للنشر طلحة جبريل , مطبعة النجاح الجديدة, الرباط , المغرب, 1996 Ü
33- صايكي (النقيب محمد) , شهادة ثائر من قلب الجزائر (مذكرات), ط1 , دار الأمة ,الجزائر ,2000 Ü
34- طلاس (مصطفى) , العسلي(بسام) , الثورة الجزائرية , طلاس للدراسات والنشر , دمشق , سوريا, 1984 Ü
35- عباس (محمد) , ثوار عظماء , مطبعة دحاب , الجزائر , 1991 Ü
36- عباس(محمد) , رواد الوطنية , دار هومة , الجزائر , 2004 Ü
37- عبد القادر (حميد) , فرحات عباس :رجل الجمهورية , دار المعرفة , الجزائر, 2001 Ü
38- العسلي (بسام), جبهة التحرير الوطني الجزائرية , ط2 , دار النفائس, بيروت , 1986 Ü
39- عوادي (عبد الحميد) , القاعدة الشرقية , دار الهدى , عين مليلة , 1993 Ü
40- قنان (جمال), دراسات في المقاومة والاستعمار, المتحف الوطني للمجاهد , الجزائر, 1998
41- قنان(جمال) , قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر , منشورات متحف المجاهد , الجزائر , 1994 Ü

42- كافي (علي) , مذكرات الرئيس علي كافي , دار القصبة للنشر ,1999

43- كريمي (عبد الرحمن)," مذكرات النقيب سي مراد : و منهم من ينتظر" , دار الأمة , ط1 , الجزائر , 2005

44- لبجاوي (محمد) , حقائق حول الثورة الجزائرية ,(دون دار ومكان النشر),1971

45- لونيسي (رابح) , الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين , ط1 ,دار المعرفة , الجزائر , 2000

46- محساس(علي), الحركة الوطنية الثورية في الجزائر , ترجمة مسعود مسعود ,منشورات وزارة المجاهد , الجزائر , 2002

47- مالك (رضا) , الجزائر في إيفيان ,تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962 , ترجمة فارس غضوب, دار الفارابي, ط1 , الجزائر , 2003

48- مالرو (أندري) , سقوط السنديان (آخر حديث مع الجنرال دوغول) , ترجمة سامي الجندي, ط1 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 1981

49- ملاح(الرائد عمار) , من مذكرات الرائد عمار ملاح : وقائع حقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس, دار الهدى للطباعة والنشر , عين مليلة , 2003

50- ملاح (الرائد عمار) , محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954 ,دار الهدى للطباعة والنشر ,عين مليلة , 2004

51- المدني (توفيق) , حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية , ج3 ,(ش,و,ن,ت) الجزائر ,1982

52- هارون(علي) , خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962, ترجمة الصادق عماري وأمال فلاح دار القصبة للنشر, الجزائر ,2003

53- يوسفي (محمد) , الجزائر في ظل المسيرة النضالية , ترجمة محمد الشريف بن دالي ,منشورات وزارة المجاهدين , الجزائر ,2002

-ب/ المقالات والدوريات:

1/ المقالات:

1- الصيداوي(رياض) , "صراع النخب : دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية" , (سلسلة حلقات) , رسالة الأطلس (أسبوعية), العدد 294 , 22-28 ماي 2000 , ص15

2- العياشي (علي)," الشهيد باجي مختار", مجلة أول نوفمبر , العدد 79 , نوفمبر 1986 ,ص28-40

3- العياشي (علي) , "لقاء مع المجاهد العقيد عمارة بوقلاز", مجلة أول نوفمبر, العدد المزدوج 212-213 , جانفي-فيفري 1990 , ص6-26 Ü
4- القورصو (محمد)," أيام أكتوبر 1961 : الحركى وشيراك" , جريدة اليوم , 17 أكتوبر 2001 ,ص06 Ü
5- بن خرف الله (الطاهر) ," المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية" , مجلة الذاكرة , العدد 01 ,المتحف الوطني للمجاهد , 1994 Ü
6- بن خدة (بن يوسف) ," الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ", مجلة أول نوفمبر , سبتمبر- أكتوبر 1988 Ü
7- محمد بوضياف , "تحضير أول نوفمبر1954 ", ترجمة خضراء بوزايد , مصطفى بن بوالعيد والثورة الجزائرية , (مجموعة مقالات) , جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس , باتنة , 1999 , ص841 - 868 Ü
8- بوحوش(عمار) ," تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني" , مجلة الذاكرة , العدد 03 , المتحف الوطني للمجاهد , 1995 Ü
9- بوشلاغم (الزوبير) ," حقائق وأضواء على عملية الإعداد للثورة في عنابة والقالة" ,مجلة أول نوفمبر, العدد 143 , 1993 Ü
10- بومالي (أحسن) ,"التحضيرات المادية والبشرية لاندلاع العمل المسلح ", مجلة الذاكرة , العدد 03 , متحف المجاهد , 1995 Ü
11- بزيان (سعدي) ," صفحات من الصراع الدموي بين جبهة التحرير والحركة الوطنية الجزائرية في فرنسا" , المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية (مارس-سبتمبر1962) (ملتقى) , منشورات متحف المجاهد , الجزائر , 1995 Ü
12- تابليت (علي) ," تنظيم هياكل ولاية أوراس-النمامشة 1956-1957" , مجلة المصادر, العدد 06 , 2002 , المركز الوطني للدراسات والبحث (ح,و ,ث أول نوفمبر 1954) ,الجزائرÜص187-243 Ü
13- حباسي (الشاوش) ," من وثائق الثورة الجزائرية ", مجلة إنسانيات , العدد 01 , كلية العلوم الإنسانية , جامعة الجزائر , 2001 , ص
14- "حوار مع عبد القادر بن عودة ", مجلة أول نوفمبر, العددان 108-109 , أكتوبر- نوفمبر 1989 Ü
15- "حوار مع عبد الحميد مهري ", مجلة الحوار ,ماي 1988 , باريس , ص40-45 Ü
16- "حوار مع الحاج لخضر" , مجلة أول نوفمبر , العدد المزدوج, 110-111, نوفمبر –ديسمبر 1989, , ص40-42 Ü

17-" حوار مع عبد القادر العمودي", مجلة المصادر , العدد 04 , 2001 , ص193-218 ؟
18- "حوار مع الرائد مختار بوعيزم (سي ناصر)", مجلة الراصد , عدد نوفمبر-ديسمبر 2001 , (م,و,د,ب,ح,و,ث, أول نوفمبر 1954), ص27-28 ؟
19- خمري(عبد القادر)," ثورة نوفمبر بين أسئلة المنهج وأجوبة الواقع ", الحدث العربي والدولي, العدد 24 (خاص بالثورة الجزائرية), نوفمبر 2002 ؟
20- رمضاني (عبد الكريم) ," الظروف السياسية والتاريخية التي تم الإعداد فيها للثورة ", معالم بارزة في ثورة نوفمبر(ملتقى) , منشورات جمعية أول نوفمبر , باتنة , 1989 ,ص49-65 ؟
21- الزبيري(محمد العربي)," الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة ", مجلة المصادر, العدد02 ؟ 1999 ؟
22- الزبيري(محمد العربي) ," عشية وقف إطلاق النار في الجزائر" , مجلة الفكر السياسي , العدد06 , السنة الثانية :1999 , إتحاد الكتاب العرب , دمشق ؟
23- زوزو(عبد الحميد) ," الأصول السياسية و الاجتماعية والاقتصادية لثورة أول نوفمبر 1954 (خمسة حلقات في جريدة اليوم) , 04-11-2000 , ص11 ؟
24- سعد الله(محفوظ)," لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز" , مجلة الجيش, العدد 346 , نوفمبر , 1993 ,ص40-43 ؟
25- شتوان (فضيلة), "سويداني بوجمعة الوطني الثائر", حولية المؤرخ , العدد 02 ,2002 , إتحاد المؤرخين الجزائريين , ص317-336 ؟
26- صدار موسى ," تطور المواصلات السلكية 1956-1962 ", ملتقى وطني حول التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية , منشورات وزارة المجاهدين , 2001 , ص11-34 ؟
27- عباس(محمد)," شهادة المغضوب عليه عاجل عجول "(حلقتين), جريدة الشروق اليومي, العدد 642 , 09 ديسمبر 2002 ,ص 07 ؟
28- عباس(محمد), "فكرة الثورة في التجربة الجزائرية ", الحدث العربي والدولي , العدد 24 , نوفمبر ,2002 ؟
29- عباس (محمد)," حوار مع أحمد محساس", الحدث العربي والدولي, العدد 24 , نوفمبر , 2002 ؟
30- عثماني(عبد الوهاب), "التحضير للثورة و تشكيل الأفواج في الأوراس", معالم بارزة في ثورة نوفمبر (ملتقى), إصدارات جمعية أول نوفمبر , باتنة , 1989 ؟ص78-97 ؟
31- عزوي (محمد لطاهر) , واقع الثورة في الولاية الأولى بين توحيد القيادة وتفككها , الثورة الجزائرية أحداث وتأملات (مجموعة مقالات), منشورات جمعية أول نوفمبر 1954 , باتنة 1994 ؟ص 49-72

32- عمراني (عبد الرحمن) ,"التسليح أثناء الثورة" , التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية(ملتقى) ,منشورات وزارة المجاهدين, 2001 , ص93-106 .
33- عميرة (علية الصغير) " جيش التحرير الوطني بتونس" , الملتقى الدولي حول "نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1962 " , الأوراسي- الجزائر :02-03-04 جويلية 2005 , (محاضرة في 12 صفحة).
34- قنان (جمال) ,"دور الشهيد مصطفى بن بوالعيد في الإعداد لغرة نوفمبر 1954", معالم بارزة في ثورة نوفمبر , منشورات جمعية أول نوفمبر , باتنة , 1989 .ص66-77
35- قنان(جمال) ," تشكيل الحكومة المؤقتة :نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني ",مجلة الذاكرة , العدد 04 , 1996 , المتحف الوطني للمجاهد .
36- قندل (جمال)," إستراتيجية الثورة في مواجهة خطي موريس وشال" , حولية المؤرخ , العدد 02 , 2002 , إتحاد المؤرخين الجزائريين , ص337-354 .
37-ماجن (عبد القادر)," الشهيد علي خوجة" , مجلة أول نوفمبر , العدد 73 , 1985 .
38- مناصرية(يوسف)," واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954-1955 ", مصطفى بن بو العيد والثورة الجزائرية (ملتقى) , منشورات جمعية أول نوفمبر , باتنة , 1999 .
39- ميرة (إسماعيل) ," في حق التاريخ : شهادة نجل الرائد عبد الرحمن ميرة" , مجلة أول نوفمبر ,العدد المزدوج , 106-107 , جويلية-أوت 1989 , ص44-50 .
40- معاوية (السيد؟), " المخابرات والأمن خلال الثورة ", التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية , منشورات وزارة المجاهدين , 2001 , ص85-92 .
41- هشماوي(مصطفى) , "تحديات مؤتمر الصومام" , مجلة أول نوفمبر , العدد164 ,2000 .

2/ الدوريات:

1- البيان (الإماراتية), لماذا انتظرت فرنسا إلى عام 1999 لكي تعترف بحرب الجزائر, عدد 06 شوال10/1423ديسمبر2002 .
2- البلاد (جريدة) , حوار مع علي محساس , 14 و 15 ديسمبر 2002 ,ص02 .
3- الخبر(جريدة)," بن طوبال: عبان بطل لكنه استحق القتل لأنه كان ديكتاتورا" , 21 ديسمبر 2002 ,ص02 .
4- الخبر(جريدة) ,حوار مع علي محساس , 02 سبتمبر 1999 .
5- الخبر(جريدة), المشاركون في ملتقى عبان رمضان ينتقدون تصريحات بن بلة وبن طوبال, 28- ديسمبر ,2002 .
6- الخبر(جريدة) , رسالة الرائد لخضر بورقعة إلى بوتفليقة وشيراك , 02 مارس2003 .

7- الشهاب(مجلة) , عدد جويلية 1936 , المجلد 12 , الجزء 05 .
8- الشعب, (جريدة), حديث بوضياف مع محمد عباس , 16-17 نوفمبر 1988.
9- الشروق اليومي(جريدة) , حوار مع رابح بلعيد : هكذا خطفت جبهة التحرير الوطني الثورة من مصالي ,(07 حلقات) (من 28 أفريل إلى 06 ماي 2001).
10- الشروق اليومي (جريدة) , حوار مع عبد السلام حباشي : لماذا اختلفت جماعة قسنطينة مع بوضياف ؟ عدد 09 جوان 2003 , ص07 .
11- المجاهد (جريدة) , العدد 24 , ماي , 1958 .
12- المجاهد(جريدة), العدد 30 , 10-10-1958 .
13- المجاهد (جريدة) , العدد ,01 – 05-1959 . ص08 .
14- المجاهد (جريدة) , العدد , 25-01-1960 , ص 07 .
15- المجاهد (جريدة) , العدد , 01-10-1961 .
16- معالم (سلسلة ذاكرة وتاريخ) , العدد الأول , 1998 , حرب التحرير من خلال الوقائع الداخلية : بطلان يتحدثان العقيد يوسف الخطيب والعقيد صالح بوبنيدر , دار مارينور , الجزائر , ص 40-64 .
17- الراصد (مجلة) , عدد جانفي –فيفري 2002 , إحصائيات حول جيش التحرير الوطني عند بداية الثورة (جداول) .
18- رسالة الأطلس(أسبوعية), حوار مع علي محساس, العدد 424 , 24 -30 نوفمبر 2002 ,ص05 .
19- اليوم (جريدة) , حوار مع علي محساس , 19 و20 نوفمبر 2002 .

3-/ المنشورات والملتقيات:

1- التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962 , منشورات وزارة المجاهدين , المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 , الجزائر ,2001 .
2- معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954 , الملتقى الوطني الأول حول الثورة في باتنة , منشورات جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس , باتنة , 1989 .
3- الثورة الجزائرية أحداث وتأملات , منشورات جمعية أول نوفمبر , باتنة , 1994 .
4- المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية (19مارس- 20سبتمبر1962) ,منشورات متحف المجاهد ,الجزائر, 1995 .
5- الذكرى ال39 للاستشهاد الرائد عمر إدريس , ندوة تاريخية (بسكرة في 06 جوان1998), منشورات وزارة المجاهدين . الجزائر.

6- الذكرى ال38 لاستشهاد العقيد لطفي , ندوة تاريخية (تلمسان في 27 مارس 1998), منشورات وزارة المجاهدين ,الجزائر .

4- الرسائل الجامعية :

1- بديدة (لزهر), التطور التنظيمي والسياسي للثورة الجزائرية 1957-1960 , رسالة ماجستير في تاريخ الثورة , إشراف الدكتور محمد العربي الزبيري, قسم التاريخ , جامعة الجزائر, 2000-2001.
2- بلحاج (صالح) , تطورات حرب التحرير الوطني في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962 , رسالة دكتوراه في العلوم السياسية , إشراف د: محمد هناد , كلية العلوم السياسية والإعلام , جامعة الجزائر , جوان 2004 .
3- بن أزواو (فتح الدين) , أيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962 , رسالة ماجستير في تاريخ الثورة , إشراف د محمد العربي الزبيري , جامعة الجزائر , 2000-2001 .
4- بوحموم (أمحمد) , التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة 1956-1962 , رسالة ماجستير في تاريخ الثورة , إشراف د مسعودة يحياوي , قسم التاريخ –جامعة الجزائر , 2004-2005 .
5- بوطورة(مصطفى) , علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية 1954-1962 , رسالة ماجستير في العلاقات الدولية , إشراف الدكتور عبد العزيز جراد , معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة الجزائر, 1983-1984 .
6- جبلي (الطاهر), القاعدة الشرقية 1954-1962 ,رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ,إشراف الدكتور جمال قنان, قسم التاريخ ,جامعة الجزائر, 2000-2001 .
7- حسيني (عائشة), الثورة بالمنطقة الأولى للولاية الرابعة 1954-1958 , مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة , إشراف الدكتور حباسي شاوش ,قسم التاريخ , جامعة الجزائر ,2001-2002 .
8- شتواح (حكيمة), المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962 , رسالة ماجستير في تاريخ الثورة , إشراف الدكتور عبد الحميد زوزو, قسم التاريخ ,جامعة الجزائر,-2001 .
9- ضيف الله (عقيلة) , التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962 , رسالة دكتوراه دولة في التنظيم السياسي والإداري, إشراف الدكتور عمار بوحوش ,معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة الجزائر , 1995 .

2-3/ باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

1- Abbas (Ferhat) ,l'indépendance confisquée 1962-1978 , éditions Flammarion , paris , 1984 Ü

2- Abbas (Ferhat) , Autopsie d'une guerre , éditions Garniers Frères , paris ,1980Ü

3- Ageron (ch-R) , les Algériens musulmans et la France 1871-1919 , Tome II , PUF , paris , 1968 Ü

4- Ageron (ch-R) , L'histoire d'Algérie contemporaine , PUF, Paris , 1990 Ü

5- Ait Ahmed (Hocine) , mémoires d'un combattant 1942-1952 , éditions Bouchene , paris , 1990 Ü

6- Alleg (Henri) (sous direction de) , La guerre d'Algérie : des origines a l'insurrection , Tome I , éditions Temps Actuels , paris , 1981 Ü

7- Alleg (Henri) , la guerre d'Algérie : de promesses de paix a la guerre ouverte , Tome II , temps Actuels , paris , 1981 Ü

8- Aron (Raymond) , les étapes de la pensée sociologiques , Gallimard , paris , 1967Ü

9- Attoumi (Djoudi) , le colonel Amirouche entre légende et histoire , témoignage d'un ancien officier de l'ALN en Kabylie 1956-1962 , imprimerie Hasnaoui , Alger , 2004 Ü

10- Azzedine (commandant) , on nous appelait fellaghas , éditions Stock , France , 1976 Ü

11- Balta(Paul)- Rullau (Claudine) , La stratégie de Boumediene , éditions Sindbad , paris , 1978 Ü

12- Belhocine (Mabrouk) , le courrier Alger- le Caire 1954-1956 , éditions Casbah , Alger , 2000Ü

13- Benamar (Mustapha) , c'étaient eux les héros ! , éditions Houma , Alger , 2002 Ü

14- Benkhedda (Benyoucef) , Aux origines du 1er Novembre 1954 , éditions Dahlab , Alger, 1989 Ü

15-Benkhedda (Benyoucef) , Abane- BenMhidi et leur apport pour la révolution , éditions Dahlab , Alger , 2000Ü

16- Benkhedda (Benyoucef) , L'Algérie a l'indépendance : la crise de 1962 , éditions Dahlab , Alger , 1997 Ü

17- Bennoune(Mahfoud) , El-Kenz (Ali) , le hasard et l'histoire : entretiens avec Belaid Abdesselam , Tome I , collection SAD , ENAG- éditions , Alger , 1990Ü
18- Benyahia(Mohamed) , La conjuration au pouvoir : récits d'un maquisard de l' ALN , éditions ENAP , Alger, 1993 Ü
19- Bessis (Juliette) , le Maghreb : la traversée du siècle , éditions l'Harmattan , paris , 1997 Ü
20- Blin (louis), et Autres , Algérie : 200 hommes de pouvoir , Indigo publications , paris , 1992 Ü
21- Bouhara (Abderazak) , les viviers de l'indépendance , Casbah éditions , Alger , 2001 Ü
22- Busino (Giovani) , élites et élitismes , collection approches – casbah éditions , Alger , 1998 Ü
23- Collot (Claude) , Henry (j-R) , Le mouvement national Algérien , (Textes) 1912-1954 , OPU , Alger Ü
24- Courriere (Yves) , Les fils de la toussaint , Ed Fayard , paris , 1968 ; Ed Rahma ,Alger ,1992Ü
25- Courriere (Y) , Le Temps des léopards , Ed Fayard , Paris , 1969 Ü
26-Courriere (Y) , L'heure des colonels , Fayard , Paris , 1970 Ü
27- Dahlab (SAAd) , pour l'indépendance d'Algérie : mission accomplie , Ed Dahlab , Alger, 1990Ü
28- Daniel (Jean) , De Gaulle et l'Algérie ,ED le seuil , paris ,1986Ü
29- De Dinechin (Bertrand – Dupont) , L'Algérie : guerre et paix , ED nouvelles éditions latines ,paris,1992Ü
30- Duchemin (Jacques) , L'histoire du FLN , éditions Table ronde , paris , 1962
31- Duquesne (Jacques) pour comprendre la guerre d'Algérie , Editions Perrin , Paris , 2001 , 311p
32- Elsenhans (Hartmut) , La guerre d'Algérie 1954-1962 , Editions PUBLISUD , Paris , 2000Ü
33- Eveno (Patrick) , Planchais (Jean) , la guerre d'Algérie , Ed la phonic-le monde , Alger , 1989 Ü
34- Faivre (Maurice) , les combattants musulmans de la guerre d'Algérie : des soldats sacrifies , Ed l'Harmmatton , paris , 1995Ü

35- Fleury (Georges) , le combat des Harkis , éditions les sept vents , versaille , 1989 Ü
36- Fleury (G) , la guerre en Algérie , éditions Plon , paris ,1993 Ü
37- Francos (Ania) , Seneri (J-P) , un Algérien nommé Boumediene , ED Stock , France , 1976 Ü
38- Grimaud (Nicole) , la politique extérieure de l'Algérie , éditions Rahma ,Alger , 1994Ü
39- Guentari (Mohamed) , l'organisation politico- Administratives et militaire de la révolution Tome 1 et 2 , OPU, Alger , 1994 Ü
40- Hamdani (Amar) , Krim Belkacem : le lion des djebels , Ed Dahlab , Alger, 1993Ü
41- Harbi (Mohamed) , la guerre commence en Algérie , ED complexe , paris , 1988 Ü
42- Harbi (M) , Le FLN :mirage et réalité , Ed jeune-Afrique , Paris , 1985
43- Harbi (M) , les Archives de la révolution Algérienne , Ed jeune Afrique , paris , 1981Ü
44- Harbi (M) , une vie debout (mémoires) , Ed casbah , Alger ,2002 Ü
45- Haroun (Ali) , l'été de la discorde , casbah éditions , Alger ,2000Ü
46- Horne (Alistaire) , histoire de la guerre d'Algérie , Ed Albin Michel , paris , 1987 Ü
47- Kaddache (Mahfoud) , Sari(Djilali) , l'Algérie Dans l'histoire 1900-1954, OPU-ENAL ,Alger, 1989Ü
48- Kaddache (Mahfoud) , Et l'Algérie se libera , Edif 2000, Alger ,2003Ü
49- Kéchida (Aissa) , les architectes de la révolution ,chihab éditions , Batna, 2001Ü
50- Kiouane (Abderahmane) , Aux sources immédiates du 1er novembre 1954 :Trois textes fondamentaux du PPA-MTLD , ED Dahlab , Alger ,1996Ü
51- Lacouture (Jean) , DE Gaulle politique :1942-1959 ,TomeII , ED le seuil paris, 1982Ü
52- Laroussi (Khelifa) , manuel du militant Algérien ,éditions Dahlab , Alger , 1997Ü
53- Le Mire (Henri) , L'histoire militaire de la guerre d'Algérie , Ed Albin Michel , paris, 1982 Ü
54- Louanchi (Anne-Marie) , Salah Louanchi : parcours d'un militant Algérien , ED Dahlab , Alger, 1999Ü

55- Maadad (Massaoud) , la guerre d'Algérie : chronologies et commentaires ,ED ENAG , Alger, 1992Ü
56- Madaci (Mohamed – Larbi) , les tamiseurs du sable : Aurès- Nememchas 1954-1959Ü éditions ANEP , 2001 Ü
57- Mammeri (Khalfa) , Abane Ramdane , une vie pour l'Algérie , ED Karim Mammeri , 3°éditions , Alger , 1996Ü
58- Massali (Rachid) , Houari Boumediene :l'homme énigme , imprimerie Al Baath , Constantine , 1990
59- Meliani (Abdelaziz) , la France honteuse : le drame des Harkis , Ed Perrin , paris , 1993 Ü
60- Merarda (commandant Mustafa) , sept ans de maquis en Aurès , ED pic de cèdres , Batna , 2004 Ü
61- Meynier (Gilbert) , l'histoire intérieure du FLN 1954-1962 , casbah éditions , 2003Ü
62- Mills (Charles- Wright) , l'élite du pouvoir , traduit de l'anglais par André chassignaux , 2° Ed , Maspero , paris , 1969Ü
63- Miquel (pierre) , La guerre d'Algérie , Ed Fayard , paris, 1995 Ü
64- Muelle (Raymond) , 7 ans de guerre en France ,Ed patrimoine , paris , 2001 Ü
65- Montagnon (Pierre) , La guerre d'Algérie , ED Pygmalion , paris, 1984Ü
66- Montagnon (P) , L'Affaire Si Salah , ED Pygmalion , paris,1987Ü
67- Nezzar (Général Khaled) , récits de combats 1958-1962 , chihab éditions ,Batna, 2000Ü
68- Pervillé (Guy) , Les étudiants Algériens Musulmans de l'université française (1880-1962) , ED casbah , Alger , 1997 Ü
69- Quandt (William) , revolution and political leadership : Algeria 1954-1968 , M ÜIÜT press , Cambridge –Massachusetts and London , 1969Ü
70- Rahal (yahia) , Histoires de pouvoir , un Général témoigne , Casbah éditions – SAEC , Alger , 1997 , 167pÜ
71- Smati (Mahfoud) , les élites algériennes sous la colonisation , T1 , ED Dahlab , Alger , 1998 Ü
72-SI Othmane , L'Algérie : l'origine de la crise , dialogues éditions , paris , 1996Ü
73- Stora (Benjamin) , l'histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962 , ED la découverte , paris , 1995Ü

74- Stora (B) , Dictionnaire biographique de militants nationalistes Algériens 1926-1954 , ED l'Harmattan , Paris , 1985Ü

75- Stora (B) , La Gangrène et l'oubli , ED la découverte- Syros , paris , 1998Ü

76- Teguia(Mohamed) , L'Algérie en guerre , OPU , Alger , 1988 Ü

77- Teguia (M) , L'ALN dans la Wilaya IV , casbah éditions , Alger,2002Ü

78- Tripier (Philippe) , Autopsie de la guerre d'Algérie , Ed France-Empire, paris ; 1972Ü

79- Zammoum (Ali) , mémoire d'un survivant 1940-1962 ,2°ED , ENAL-Rahma , Alger , 1996Ü

80- Zammoum (Rabah) , Si Salah : mystères et vérités , Casbah éditions , Alger , 2005 Ü

81- Zerguini (colonels Mohamed) , une vie de combat et de lutte ,Tome 1 1941-1962 , ED ennahadha , Alger, 2000Ü

2- المقالات والدوريات باللغة الأجنبية:

1- Abdi (Nourredine) , « Le régime militaire Algérien au scanner , Libre Algérie » , N° 55 , 09-22 octobre 2000Ü

2- Allard (le général) , « les retombées de sakiet sidi Youssef », Historia N° 241 , septembre 1972 , pp 1392-1396 Ü

3- Ait Ahmed (Hocine) , « Sur le Maghreb et le mouvement national Algérien » , In Sou'al (revue) N° 02 juin 1982 , Ed sans frontières , paris ,pp112-133Ü

4- Boudiaf (Mohamed) , « le commencement »(texte inédit) , El Watan , 02-03 novembre 2001 , pp04-05

5- Boudiaf (M) , « La préparation du 1er novembre 1954 » , El Jarida , N°18 , Nov-dec 1974 , pp09-24 Ü

6- Bouaziz (Moula), Mahé (Alain) , « La grande Kabylie pendant la guerre d'Algérie » , IN (Harbi/Stora) , la guerre d'Algérie 1954-2004 , Tome 01 , chihab éditions ; Alger , 2004 , pp 227-266 Ü

7- Carlier (Omar) , « Violence(s) » , In Harbi/ Stora (sous la direction de) , La guerre D'Algérie 1954-2004 , Tome II , chihab éditions , Alger , 2004 , pp09-32

8- Carret (jacques) , « l'association des ouléma réformistes d'Algérie » , In Afrique- Asie (revue), N°43 ,paris ,1958 Ü

9- Colonna (Fanny) , « la révolution comme viol du temps », In Autrement (série mémoire) , N°33 , Paris, 1994 Ü

10- Djerbal (Daho) , « le 1er novembre 1954 : l'événement et sa portée », In La nuit rebelle , ED la Tribune , novembre 2004 , Alger , pp125-129Ü

11- Faivre (Maurice) , « L'ALN de l'extérieure » , sur WWWÜSTRATSCÜORG Ü le site sur la stratégie dans l'histoire , 40 pagesÜ

11- Favrod (Henri Charles) , « Ahmed Ben Bella : président un peu , prisonnier beaucoup », Le temps stratégique , N° 03 , hiver 1982-1983 ,Genève , Suisse Ü

12- Frégosi (Franc) « Islam et état en Algérie », IN revue des études sur le monde musulmans et la méditerranée (REMMM) , N° 65, 1992 , ED Edisud , Aix-en Provence Ü

13- Glories (Jean) « Quelques observations sur la révolution Algérienne et le communisme » , IN Afrique-Asie (revue) , N° 41 , 1958 Ü

14- Harbi (Mohamed) , « L'Algérie en perspectives » , IN (Harbi/Stora) , la guerre d'Algérie 1954-2004 , Tome 1 , chihab éditions , Alger , 2004 , pp 27-46Ü

15- Harbi (M) , « Le FLN : institutions et pratiques politiques »,IN La nuit rebelle , ED la Tribune , Alger , novembre 2004 , pp 160-164Ü

16- Harbi (M) , « Le complot Lamouri » , In (ch-R Ageron) la guerre d'Algérie et les Algériens 1954-1962 , Ed Armand Colin , paris ,1997 , pp 150-162Ü

17- Harbi (M) , « les vertus de la collégialité » , La Tribune 26-12-2000Ü

18- Harbi (M), « le système Boussouf » , IN Le drame Algérien : un peuple en otage , ED La Découverte , Paris, 1995 , pp88-89Ü

19- Leca (Jean) « de la schizophrénie culturelle de l'Algérie Française » In Autrement (série) , N° 33 , ED Autrement , Paris , 1994 Ü

20- Lentin (Albert- Paul) « Krim Belkacem va en avant » , IN Historia ,N°319 ,Juin 1973 , pp2482-2487

21- Lentin (A-P) «Les condamnés a mort » , IN Historia , N° 277 , janvier 1973 ; pp1907-1911Ü

22- Lentin (A-p) , «Le complot des quatre colonels » , IN Historia , N° 275 , Janvier 1973 , pp1880-1881Ü

23- Le Roy (pierre) , « Terreur dans les maquis », IN Historia , N° 269 , décembre 1972 , pp1787-1792Ü

24- Merdaci (Abdelmadjid) , « Constantine :1954 » IN (Harbi/Stora) , la guerre d'Algérie 1954-2004 , Tome 1 , pp 187-197Ü

25- Merdaci (Ab) « L'été du basculement », In La nuit rebelle , ED la Tribune , Alger, novembre 2004 , pp86-89 Ü
26- Meynier (Gilbert) , « Le PPA-MTLD et Le FLN-ALN : étude comparée » IN (Harbi/Stora) la guerre d'Algérie 1954-1962 , Tome II , chihab éditions , Alger 2004 , pp 79-112Ü
27-Roberts (Hugh) « Les prémisses d'une révolution inachevée » , IN Autrement (série) , N°33 , ED Autrement , Aix –en Provence , 1994 Üpp72-92Ü
28- Soudan (François) « La Torture : une honte française » IN Jeune Afrique l'intelligent , N° 2105 , 15-21 Mai 2001 , pp 41-52 Ü
29- Yefsah (Abdelkader) « L'armée et l'état en Algérie 1962-1992 » IN revue des études sur le monde musulman et la méditerranée (REMMM) , N°65 , 1992 , Edisud , Aix –En Provence Ü
30- Zertouti (Youssef) « Amirouche le terrible » , IN Historia , N° 204 , décembre 1971 , pp341-346Ü
31- Zirthman (william) « l'armée dans la politique Algérienne » , IN Les Annuaires d'Afrique du nord , 1967 , CNRS , Paris Ü

4- الجرائد باللغة الأجنبية :

1- L'authentique 21-08-2000 p02Ü

2-Le journal de Genève 03-11-1994Ü

3- le quotidien d'Oran 20-08-2000 p04 Ü

4- Le Monde 02-10-1956 , p04Ü

5- Le Monde 27-06-1958 , p02 Ü

6- Le Monde 02-11-1962 , p04 Ü

7- L'opinion (Rabat) , 07-11-1997Ü

5- قواميس الأعلام والتراجم الشخصية:

1- Stora(benjamin) , dictionnaire biographique des militant nationalistes Algériens , ED l'Harmattan , paris , 1985Ü
2- Blin (louis) , Abdi (Nourredine) , Stora(benjamin),Redjala(Ramdane) , Algérie : 200 hommes de pouvoir , Indigo publications , paris , 1992Ü
3- Cheurfi (Achour) , dictionnaire de la classe politique Algérienne de 1900 a nos jours , Casbah éditions , Alger, 2001
4- Cheurfi (Achour) ,Dictionnaire de la révolution Algérienne 1954-1962 , Casbah éditions , Alger , 2004 Ü

الملاحق

قائمة الملاحق :

1- الملحق رقم 01 :(قائمة بأسماء القادة الميدانيين للثورة في الداخل 1956-1962)
2- الملحق رقم 02 (قائمة بأسماء القادة والإطارات السياسية في الخارج 1957-1962
3-الملحق رقم 03 : (قائمة بأسماء قادة وإطارات جيش الحدود 1957-1962 .
4- الملحق رقم 04 : (أعضاء المكاتب و البعثات الخارجية للثورة 1956-1962)
5-الملحق رقم 05:التطور العددي لجيش التحرير في الداخل 54-1961 (جدول)
6-الملحق رقم 06:التطور العددي لجيش الحدود الشرقية والغربية57-1962 (جدول)
7-الملحق رقم 07:موقف ضباط الحدود الغربية من استقالة قادة هيئة الأركان العامة.
8- الملحق رقم 08 : توصيات ضباط هيئة الأركان العامة (17 أوت 1961)
9-الملحق رقم09 :موقف قيادة الولاية الخامسة من استقالة قادة هيئة الأركان العامة.
10- الملحق رقم10 :تقرير المكتب الثاني (الاستعماري) حول نشاط الولايات (الثالثة والرابعة والسادسة) في مارس –أفريل 1957 .
11-الملحق رقم 11(مكرر) : قرارات لجنة الحدود التابعة لقيادة ج ت و (قاعدة تونس)
12- الملحق رقم 12 : مهام قائد هيئة الأركان العامة كما حددتها التعليمة الحكومية الصادرة بتاريخ 31 /1960/12 .
13- الملحق رقم 13 (مكرر): تقرير النقيب سي البغدادي حول صعوبات اختراق خط موريس ونقل السلاح إلى الداخل (1957/09/05).

ملحق رقم 01:

قائمة بأسماء القادة الميدانيين للثورة (العقداء والرواد)

1962-1956

الاسم واللقب	الولاية	المستوى الثقافي والأصول المهنية	الانتماء السياسي قبل 1954
كريم بلقاسم *	03	ابتدائي	ح اح د
لخضر بن طوبال*	02	ابتدائي	ح اح د
عبد الحفيظ بوصوف*	05	ابتدائي	ح ا ح د
درين بن علي*لطفي	05	ثانوي(فرنسي /إسلامي)	ا د ب ج
صادق دهيليس*	04	عصامي مفرنس/سائق أجرة	ح ا ح د
الحاج لخضر(عبيدي*	01	أمي/عامل في المهجر	ح ا ح د
الطاهر الزبيري*	01	أمي/ إطفائي في منجم	ح ا ح د
علي كافي*	02	ثانوي/ معلم لغة عربية	ح ا ح د
علي ملاح*	06	حافظ للقرآن	ح ا ح د
عميروش *	03	ابتدائي/ صائغ فضة	ح ا ح د- ج العلماء
عبد القادر بن عودة*	02	ابتدائي	ح ا ح د
عمارة بوقلاز*	ق -ش	ابتدائي/أجير	ح ا ح د
أعمر أوعمران*	03	ابتدائي/ عسكري محترف	ح ا ح د
محمد العموري*	01	خريج معهد بن باديس/معلم لغة عربية	ح ا ح د
السعيد محمدي*	03	خريج زاوية/معلم قرآن	دون انتماء حزبي
أحمد بن عبد الرزاق*	06	ابتدائي/تاجر تمور	ح ا ح د
أحمد نواورة*	01	ابتدائي/ تاجر بسيط	ح ا ح د
يوسف الخطيب*	04	جامعي (طب)	دون انتماء حزبي
صالح بوبنيدر*	02	ابتدائي/ نقل البضائع	ح اح د
بوحدو بوحجار*	05	ابتدائي/ فلاح	ح اح د
بوخروبة محمد*	05	ثانوي	دون انتماء حزبي
الطيب بوقاسمي*	04 ثم 06	حافظ للقرآن/ معلم قرآن	ح ا ح د

السعيد يازوران*	03	ابتدائي/ تاجر	ح ا ح د
محمد شعباني*	06	خريج معهد بن باديس	جمعية العلماء
أمحمد بوقرة*	04	ابتدائي-حافظ للقرآن/ مهن مختلفة	ح ا ح د
زيغود يوسف*	02	ابتدائي/ حداد	ح اح د
محمود شريف*	01	ابتدائي/ عسكري محترف	ا د ب ج
جيلالي بونعامة*	04	ابتدائي/ نقابي في منجم	ح ا ح د
محمد زعموم *	04	ثانوي/ سكرتير في بلدية	ح اح د
محند أوالحاج*	03	ابتدائي/ تاجر	دون انتماء حزبي
أحمد قايد	05	ثانوي/ معلم لغة فرنسية	ا ,د,ب, ج
إبراهيم مزهودي	02	زيتوني/ مفتش تربوي	جمعية العلماء
علاوة بن بعطوش	02	جامعي(حقوق)	ح ا ح د
عبد الرحمن ميرة	03	أمي/ عامل في المهجر	ح ا ح د
مصطفى لكحل	04	ثانوي/ خريج أكاديمية حربية مصرية	ح اح د
قاسي حماي	03	ابتدائي/ عسكري محترف	ا د ب ج
إبراهيم مولاي	05	ابتدائي	دون انتماء سياسي
أحمد بوجنان	05	خريج القرويين	ح ا ح د
أحمد بن شريف	04	ابتدائي/عسكري محترف	دون انتماء حزبي
عبد الرحمن بن سالم	ق- ش	ابتدائي/ مجند قديم في الهند الصينية	دون انتماء حزبي
رابح أزراري	04	ابتدائي/ عامل في سباكة للمعادن	دون انتماء حزبي
مصطفى بن نوي	01	ثانوي/ مهن مختلفة	ح اح د
أحمد عليلي(البغدادي)	04	ابتدائي/ تكوين مهني ثم مؤطر كشفي	ح اح د
محمد لعوج	06	ابتدائي/ معلم لغة عربية	جمعية العلماء
روينة محمد	06	ابتدائي/ تاجر	ح ا ح د
الطيب فرحات	06	ابتدائي/	ح ا ح د
أحمد فضال	03	أمي/ أجير	دون انتماء حزبي
يوسف بن خروف	04	طالب ثانوي	دون انتماء حزبي
بوسماحة محمد	04	طالب ثانوي	دون انتماء حزبي
قاضي أبو بكر	05	ثانوي/ موظف في البريد	دون انتماء حزبي
حسين روبيح	03	ثانوي/ تاجر	ح اح د

مختار بوعيزم	05	أمي/ أجير	دون انتماء حزبي
عمر أوصديق	04	ثانوي/ عامل ثم نقابي في المهجر	ح اح د
علي منجلي	02	ابتدائي/ تاجر مشروبات غازية	ح اح د
إسماعيل محفوظ	01	جامعي/ صيدلي	دون انتماء حزبي
محمد الصالح يحياوي	01	ثانوي/ خريج معهد بن باديس	جمعية العلماء
عبد اللطيف طولبة	04	خريج معهد بن باديس	جمعية العلماء
لخضر بوشمع	04	جامعي/ موظف ضرائب	ح اح د
لخضر بورقعة	04	زاوية قرآنية/ حرف مختلفة	دون انتماء سياسي
مكي حيحي	01	ثانوي/ أستاذ ثم مساعد تربوي	ح اح د
دخلي مختار	02	ابتدائي	ح اح د
أحسن محيوز	03	ابتدائي	ح ا ح د
الطيب صديقي	03	ابتدائي	ح ا ح د
موسى بن أحمد	05	ثانوي/ معلم لغة فرنسية	جمعية العلماء/ا دب ج
محمد بن أحمد	05	جامعي	ح اح د
سعيداني الطاهر	ق- ش	ابتدائي	ح اح د
صخري عمار	06	ابتدائي	ح ا ح د
عمر رمضان	04	طالب ثانوي	دون انتماء حزبي
حليم بن يحي	04	زيتوني- تكوين عسكري في مصر	دون انتماء حزبي
العربي برجام	02	ابتدائي	ح ا ح د
الطاهر بودربالة	02	ابتدائي	ح ا ح د
عمار راجعي	01	ابتدائي	ح ا ح د
عمر إدريس(محمد)	06	ابتدائي/ إسكافي	دون انتماء حزبي
محمد عرعار(بوعزة)	01	خريج القرويين/ معلم لغة عربية	ح اح د
يوسف يعلاوي	01 و03	خريج معهد بن باديس/ معلم وإمام	جمعية العلماء
علي سواعي	01	ابتدائي/ خياط محترف	ح اح د
بختي نميش(جلول)	05	ثانوي/ موظف في البريد	ح اح د
عمار ملاح	01	ثانوي/ خريج معهد بن باديس	جمعية العلماء
رابح مقراني(لخضر)	04	ابتدائي/ بناء	دون انتماء حزبي
محمد عواشرية	ق ش	ابتدائي/ عسكري محترف	دون انتماء حزبي

ع الغني عقبي (عمار)	05	ليسانس حقوق	ح اح د
العايش حصروري	01	زاوية عائلية/ فلاح ثم تاجر	ح اح د
طيب شيب(زكريا)	05	ابتدائي/مهن مختلفة	دون انتماء حزبي
علي النمر	01	ابتدائي/ عامل في المهجر	ح اح د
ميسوم سايح-حنصالي	05	مدرسة قرآنية/ عامل في المهجر	دون انتماء حزبي
عدة بن عدة(زغلول)	05	ابتدائي/ عسكري محترف	دون انتماء حزبي
محمد أوقروج(والي)	03	ابتدائي	دون انتماء حزبي
طاهر أحمايدية(زوبير	05	ابتدائي/ عسكري محترف	دون انتماء حزبي
ع كرزازي(طارق)	05	ابتدائي/ عسكري محترف	دون انتماء حزبي

ملاحظات :

- المختصرات هي : ح اح د = حركة انتصار الحريات الديمقراطية و ا د ب ج =الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري , ق-ش = القاعدة الشرقية (التقسيم السياسي/العسكري لمنطقة سوق أهراس).

- الإشارة إلى الأصول المهنية بالعمل في المهجر والاحتراف العسكري يقصد بهما : العمل في فرنسا وفي صفوف جيشها الاستعماري .

- ال30 الأوائل الذين تم تمييزهم بالعلامة (*) هم القادة الذين عينوا على رأس الولايات التاريخية الستة في الفترة 1956-1962 أما البقية فقد كان معظمهم أعضاء في مجالس قيادة تلك الولايات خلال حرب التحرير .

- كان 30/25 من حملة رتبة عقيد .

- أغلب ال 60 المتبقين كانوا برتبة رائد .

- تمت الإشارة إلى معظم القادة بأسمائهم الحقيقية لتفادي الالتباس الذي أحدثه تعدد الأسماء الثورية للقائد الواحد (مثل لعوج محمد هو :فراج الطاهر حينا ومبارك حينا آخر- والطيب شيب هو الرائد زكريا عند البعض والرائد مجدوب عند آخرين ...الخ)

- لكي يتسنى للقارئ الاطلاع على المزيد من المعطيات الشخصية أنظر في المراجع الآتية :

Achour Cheurfi , Dictionnaire de la révolution Algérienne 1954-1962 ,Casbah éditions , Alger, 2004 , 495p ; A , Cheurfi , La classe politique Algérienne de 1900 à nos jours , Casbah éditions , Alger , 2000, 511p ; Benjamin Stora , Dictionnaire biographique de militants nationalistes Algériens , Ed L'Harmattan , 1985 ,405 p ;.Louis Blin (et autres) , Algérie : 200 hommes de pouvoir , Indigo publications ,Paris , 1992 , 129p ; Mohamed Harbi , le FLN : mirage et réalité , pp 396-422 ……..

ملحق رقم02 :

قائمة بأسماء القادة والإطارات السياسية للثورة في الخارج 1957-1962

الاسم واللقب	المستوى الثقافي والأصول المهنية	الانتماء السياسي قبل عام 1954	المهام خلال حرب التحرير
كريم بلقاسم	ابتدائي	ح ا ح د(مخ)	عضو ل ت ت/ وزير ق م/ خ
لخضر بن طوبال	ابتدائي	ح ا ح د(مخ)	عضو ل ت ت/ وزير داخلية
ع الحفيظ بوصوف	ابتدائي	ح ا ح د(مخ)	عضو ل ت ت/ وزير ت ا ع
أعمر أوعمران	ابتدائي	ح ا ح د(مخ)	عضو ل ت ت / م و ث ج
محمود الشريف	عسكري محترف	ا د ب ج	عضو ل ت ت ثم وزير مالية
الأمين دباغين	طبيب	ح ا ح د	عضو ل ت ت ثم وزير خارجية
ع الحميد مهري	ثانوي	ح ا ح د/مركزي	ممثل الثورة في سوريا / وزير
أحمد فرنسيس	طبيب	ا د ب ج	عضو ل ت ت/ وزير مالية
أمحمد يزيد	ليسانس حقوق	ح ا ح د/مركزي	وزير الإعلام 1958-1962
بن يوسف بن خدة	صيدلي	ح ا ح د/مركزي	رئيس ح م ج ج (الثالثة)
عباس فرحات	صيدلي	ا د ب ج	رئيس ح م ج ج(الأولى والثانية)
أحمد توفيق المدني	صحفي/كاتب	العلماء	وزير الشؤون الثقافية
الأمين خان	طالب (طب)	ح ا ح د	كاتب دولة
مصطفى سطمبولي	طالب (حقوق)	ح ا ح د	كاتب دولة
عمر أوصديق	خريج م المعلمين	ح ا ح د	كاتب دولة/ممثل الثورة في غينيا
سعد دحلب	بكالوريا رياضيات	ح اح د/مركزي	وزير خارجية
عبان رمضان	بكالوريا رياضيات	ح ا ح د(مخ)	عضو ل ت ت (الثانية)
أيت أحسن مزيان	محامي	ح اح د	مدير ديوان وزارة القوات المسلحة
ع السلام بلعيد	طالب جامعي	ح ا ح د مركزي	مدير ديوان وزارة الثقافة
محمد بجاوي	د ع (حقوق/اقتصاد)	ا د ب ج	ديوان رئاسة ح م ج ج (الثانية)
مبروك بلحوسين	محامي	ح ا ح د	ديوان وزارتي التسليح و الخارج
محمد بن يحي	محامي	ح ا ح د	ديوان رئاسة ح م ج ج (الثالثة)
السعيد محمدي	زاوية قرآنية	دون انتماء حزبي	وزير دولة (ح م ج ج الثانية)

خليفة لعروسي	مهندس زراعي	دون انتماء حزبي	ديوان وزارة التسليح والاتصالات
الحاج شرشالي	ابتدائي	ح ا ح د	ديوان وزارة الشؤون الاجتماعية
ع الرزاق شنتوف	محامي	ح ا ح د	ديوان وزارة الداخلية
مولود إيدير	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	ديوان وزارة القوات المسلحة
شوقي مصطفاي	طبيب	ح ا ح د	ديوان وزارة شؤون شمال أفريقيا
محمد حاج حمو	محامي	دون انتماء حزبي	ديوان وزارة الإعلام
رضا مالك	طالب(فلسفة)	ح ا ح د	مدير تحرير المجاهد(بالفرنسية)
مصطفى لشرف	خريج السربون/أستا	ح ا ح د	ديوان وزارة الإعلام
محمد حربي	طالب (تاريخ)	ح ا ح د	ديوان القوات المسلحة والخارجية
محمد خميستي	طالب(طب)	ح ا ح د	عضو مكتب فدرالية فرنسا
مسعود أيت شعلال	طالب(طب)	ح ا ح د	ممثل ج ت و في لبنان
ا –طالب الإبراهيمي	طالب (طب)	ح ا ح د	عضو مكتب فدرالية فرنسا
عبد اللطيف رحال	ليسانس رياضيات	العلماء/ا د ب ج	ديوان رئاسة ح م ج ج
لخضر إبراهيمي	طالب (ع سياسية)	دون انتماء حزبي	ممثل ج ت و في اندونيسيا
م-شريف ساحلي	ليسانس (فلسفة)معلم	ح ا ح د	ممثل ج ت و(السويد)
م- صالح منتوري	ليسانس حقوق	دون انتماء حزبي	المنظمة المدنية ج ت و في تونس
عباس ب –ش -ح	زيتوني	العلماء	ممثل ج ت و في السعودية
محمد خير الدين	تاجر	العلماء	ممثل ج ت و في المغرب
الطيب بولحروف	موظف	ح ا ح د	ممثل ج ت و في إيطاليا
أحمد بومنجل	محامي	ا د ب ج	عضو م و ث ج/م ف ج ت و ف
طيب ثعالبي/علال	معلم لغة عربية	ح ا ح د	ممثل الثورة في المغرب ثم تونس
صالح الوانشي	ابتدائي	ح ا ح د/مركزي	عضو م و ث ج/ م ف ج ت و ف
محمد البجاوي	تاجر	دون انتماء حزبي	عضو م و ث ج/ م ف ج ت و ف
عمر بوداود	ابتدائي/تاجر	ح ا ح د (مخ)	عضو م و ث ج/ م ف ج ت و ف
علي هارون	محامي	دون انتماء حزبي	عضو م و ث ج / م ف ج ت وف
أحمد دوم	أجير سكة حديد	ح ا ح د	عضو م ف ج ت و ف
أحمد محساس	ابتدائي	ح ا ح د(مخ)	عضو م ف ج ت و ف
محمد مشاطي	ابتدائي	ح ا ح د(مخ)	عضو م ف ج ت و ف
ع الرحمن قراس	ابتدائي	ح ا ح د (مخ)	عضو م ف ج ت و ف

سعيد بوعزيز	أجير	ح ش ج	المنظمة الخاصة (ف ف ج ت و)
عمار عدلاني	عامل في منجم	ح ا ح د	عضو م ف ج ت و ف/م و ث ج
نور الدين بن سالم	ابتدائي	ح ا ح د	عضو م ف ج ت و ف/ م و ث ج
مراد طربوش	ابتدائي	ح ا ح د	عضو مكتب فدرالية فرنسا/ تونس
ع القادر شندرلي	ليسانس آداب/ع سيا	دون انتماء حزبي	ممثل ج ت و(مكتب نيويورك)
ع المالك بن حبيلاس	ليسانس فلسفة	ح ا ح د/مركزي	ممثل ج ت و (مكتب طوكيو)
العر-دماغ العتروس	مترجم	ح اح د	عضو الوفد الخارجي
أحمد بودا	ابتدائي/معلم/تاجر	العلماء/ح اح د	ممثل ج ت و(طرابلس)
عبد الرحمن كيوان	محامي	ح ا ح د/مركزي	ممثل ج ت و (بكين)
أحمد حماي/قاسي	ابتدائي	ا د ب ج	ممثل ج ت و (تونس)
محمد سحنون	ليسانس حقو/إقتص	ح ش ج	ديوان وزارة الخارجية
ع المالك تمام	محامي	ح ا ح د	عضو لجنة تحرير القوانين/المجاهد
أرزقي بوزيدة	محامي	ح ا ح د	مدير ديوان وزارة الخارجية
عزيز بن ميلود	طالب(حقوق)	ح ش ج	لجنة الصحافة والإعلام بفرنسا
حفيظ كرمان	طالب	ح ا ح د	مكتب ج ت و (بون/ ألمانيا)
عمر خوجة	طالب	ح ا ح د	مكتب ج ت و(سويسرا/برن)
ع الرحمن بن العقون	ابتدائي	ح ا ح د	مكتب ج ت و (الأردن)
بوعلام أوصديق	طالب	دون انتماء حزبي	مكتب ج ت و (مالي/ باماكو)
محمد كلو	طالب	ح ا ح د	مكتب ج ت و(لندن)
زهير إحدادن	طالب	ح ا ح د	لجنة تحرير المقاومة ثم المجاهد
محمد الميلي	زيتوني	العلماء/ ح ا ح د	لجنة تحرير المقاومة ثم المجاهد
شريف حاج سعيد	محامي	ا د ب ج	ديوان وزارة المالية (فرنسيس)
منجي زين الدين	ابتدائي	ح ا ح د	م ف ج ت و ف
مسعود بوقادوم	محامي	ح ا ح د/مركزي	ديوان وزارة الخارجية (دباغين)
إبراهيم كابويا	ابتدائي	ا د ب ج	ممثل الثورة (لبنان ثم غينيا)
حاج عزوط	ثانوي	ح ا ح د	مدير ديوان بوصوف 61-1962
الأمين بشيشي	زيتوني	العلماء/ح اح د	لجنة تحرير المقاومة والمجاهد
عبد المجيد مزيان	ليسانس فلسفة	ح ا ح د	محرر صحفي وإذاعي
التجاني هدام	دكتوراه طب	ح ا ح د	ديوان رئاسة ح م ج ج

عبد الله شريط	ليسانس آداب	ح ا ح د	مدير تحرير المجاهد(بالعربية)
عزيز حسان	ليسانس علو/سياسية	ح ا ح د	مدير مكتب ج ت و (لندن)
مولود قاسم	ليسانس ترجمة	ح ا ح د	ممثل الثورة لدى الجامعة العربية
محمد قصيري	طالب	ح ا ح د	مدير مكتب ج ت و (دمشق)
صالح محبوبي	طالب	ح ا ح د	مدير مكتب ج ت و (مدريد)
توفيق بوعتوره	طالب	ح ا ح د	عضو ديوان وزارة الخارجية

ملاحظة : إن هذه القائمة ليست نهائية فيما يتعلق بالإطارات التي تقلدت مهاما في بعثات ووزارات الحكومة المؤقتة , لأنه يمكن أن نظيف إليها مجموعة معتبرة من الطلبة من أمثال : العياشي ياكر , جلول بغلي , محمد كلو , حاج يعلا ....

المختصرات :

ح ا ح د = حركة انتصار الحريات الديمقراطية

ا د ب ج = الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

ح ش ج = الحزب الشيوعي الجزائري

ج ت و = جبهة التحرير الوطني

ح م ج ج= الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

م و ث ج = المجلس الوطني للثورة الجزائرية

ل ت ت = لجنة التنسيق والتنفيذ

م ف ف ج ت و= مكتب فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

ملحق رقم03 :

قادة وإطارات جيش الحدود 1957-1962

الاسم واللقب	المستوى الثقافي/ الأصول المهنية	الانتماء السياسي قبل عام 1954	المهام في جيش الحدود الشرقية والغربية
مولود إيدير	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قيادة الحدود الشرقية
قاسي حماي	ابتدائي	ا د ب ج	قيادة قاعدة تونس
بوخروبة محمد	ثانوي(الكتانية)	دون انتماء حزبي	هيئة الأركان العامة
منجلي علي	ابتدائي/تاجر	ح ا ح د	هيئة الأركان العامة
قايد أحمد	ثانوي/معلم لغة فرنسية	ا د ب ج	هيئة الأركان العامة
أزراري رابح	ابتدائي/ عامل	دون انتماء حزبي	هيئة الأركان العامة
بن سالم عبد الرحمن	مجند قديم في الهند/ص	ح ا ح د	قيادة (م ش ح ش)
محمد عبد الغني	جامعي	ح ا ح د	قيادة (م ش ح ش)
صالح السوفي	ابتدائي	ح ا ح د	قيادة (م ج ح ش)
محمود قنز	ابتدائي	ح ا ح د	قيادة (م ج ح ش)
سعيد أعبيد	ثانوي	ح ا ح د	قيادة (م ج ح ش)
شاذلي بن جديد	ابتدائي/مجند في الجيش الفرنسي	ح ا ح د	قيادة (م ش ح ش)
محمد علاق	خريج كلية حمص العسكرية	دون انتماء حزبي	قيادة (م ج ح ش)
محمد ش مساعدية	زيتوني	ح ا ح د	ق- ش / جبهة مالي
أحمد دراية	ابتدائي/ أجير في نقل المسافرين	دون انتماء حزبي	ق-ش /جبهة مالي
عبد الله بلهوشات	مجند في الهند الصينية	دون انتماء حزبي	ق- ش / جبهة مالي
أحمد مدغري	بكالوريا رياضيات/ معلم	دون انتماء حزبي	عضو مكتب قيادة ه أ ع
شريف بلقاسم	جامعي(حقوق)/أستاذ ثانوي(المغرب)	دون انتماء حزبي	عضو مكتب قيادة ه أ ع
ع العزيز بوتفليقة	ثانوي	دون انتماء حزبي	مكتب مداومة ه أ ع
العربي طايبي	ابتدائي	ح ا ح د	مكتب مداومة ه أ ع
الهاشمي هجرس	جامعي(حقوق)	ح ا ح د	المحافظة السياسية ه أع
عمر بن محجوب	محامي	ح ا ح د	المحافظة السياسية ه أع
الصافي بوديسة	عامل في مصانع بيجو الفرنسية	ح ا ح د	المحافظة السياسية ه أع
موسى حساني	ابتدائي	ح ا ح د	قيادة الحدود الشرقية

أحمد بن شريف	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قيادة معسكر دبداب
أحمد مستغانمي	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قيادة الحدود الغربية
محمد بن أحمد	معلم لغة فرنسية/تاجر	العلماء/ا د ب ج	قيادة قاعدة طرابلس
عبد الغني عقبي	ثانوي	دون انتماء حزبي	قيادة الحدود الغربية
محمد عبد المؤمن	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قائد معسكر تدريب
جيلالي بوعنان	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قائد معسكر تدريب
عباس غزيل	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قائد م تدريب ثم فيلق
لطرش عبد الرحمن	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قائد الفيلق 72
شريف براكتية	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قائد فيلق
مجدوب لكحل عياط	خريج كلية القاهرة العسكرية	دون انتماء سياسي	قائد معسكر تدريب
محمد زرقيني	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	المكتب التقني (ه أ ع)
مصطفى بلوصيف	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	المكتب التقني (ه أ ع)
علي بوحجة	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قيادة جبهة الجنوب
كمال عبد الرحيم	خريج كلية عسكرية سورية	دون انتماء حزبي	المكتب التقني (ه أ ع)
م الصالح بشيشي	خريج كلية عسكرية سورية	دون انتماء حزبي	قائد الفيلق 27
محمد رابح بوتلة	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	المكتب التقني (ه أ ع)
عبد القادر شابو	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	المكتب التقني(ه أ ع)
سليمان هوفمان	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	المكتب التقني(ه أع)
يحي رحال	طالب طب/خريج كلية حلب للطيران	دون انتماء حزبي	المكتب التقني (ه أ ع)
عبد الحميد براهيمي	خريج كلية حمص العسكرية	دون انتماء حزبي	قائد كتيبة ثقيلة
عبد الرزاق بوحارة	خريج كلية حمص العسكرية	دون انتماء حزبي	قائد الفيلق 39
الورطسي كمال	خريج كلية عسكرية مصرية	دون انتماء حزبي	قائد فيلق
عطايلية محمد	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قائد فيلق
قنايزية عبد المالك	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قائد فيلق
ع القادر ع الاوي	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قائد الفيلق 13
خالد نزار	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قائد الفيلق 25
سليم سعدي	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قائد الفيلق 19
أحمد عقون	خريج كلية حمص العسكرية	دون انتماء حزبي	قائد معسكر تدريب
العربي بلخير	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قائد الفيلق 45

أحمد تركوش	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	قائد الفيلق11
محمد علاهم	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	المكتب التقني ه أ ع
عبد العزيز قارة	خريج كليات عسكرية(سوريا/العراق)	دون انتماء حزبي	قائد معسكر تدريب
حسين بن معلم	خريج كلية حمص العسكرية	دون انتماء حزبي	قائد فيلق
العربي سي لحسن	خريج كلية حمص العسكرية	دون انتماء حزبي	قائد فيلق

المختصرات : - ح ا ح د = حركة انتصار الحريات الديمقراطية

- ا د ب ج= الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
- ه أ ع = هيئة الأركان العامة
- م ش ح ش = المنطقة الشمالية للحدود الشرقية
- م ج ح ش = المنطقة الجنوبية للحدود الشرقية
- ق ش = القاعدة الشرقية

ملاحظات هامة:

- ينتمي كل القادة والإطارات الذين تمت الإشارة إلى أصولهم المهنية بعبارة "عسكري محترف إلى المجموعة المعروفة ب" الضباط الفارين من الجيش الفرنسي " , والتي لم يذكر من عناصرها في هذه القائمة سوى 23 من بين 50 ضابط التحق أغلبهم بجيش الحدود في سنوات 1958-1961 .

- تمت الإشارة إلى أرقام بعض الفيالق من أجل التنبيه إلى أن جيش الحدود لم يكن يمتلك العدد الكبير الذي يمكن أن توحي به تلك الأرقام (مثل الفيلق 75) , لأن العدد الحقيقي للفيالق على الحدود الشرقية في عام 1962 كان يتراوح ما بين 21 و25 فيلقا فقط , أما على الحدود الغربية فإن عدد الفيالق لم يتجاوز 13 فيلقا في نفس العام .

- تم استثناء قادة وأعضاء كل من قيادة العمليات العسكرية (الشرقية والغربية) وهيئتي الأركان الشرقية والغربية بالنظر إلى كونهم أكثر شهرة كقادة ميدانيين في الداخل (أنظر الملحق الخاص بقادة وأعضاء مجالس الولايات).

ملحق رقم 04 :

أعضاء البعثات الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني

خلال الثورة 1956-1962

مقر البعثة	الانتماء السياسي	الاسم واللقب
دمشق	حزب الشعب (مركزي)	عبد الحميد مهري/محمد قصيري
القاهرة	جمعية العلماء	توفيق المدني/دباغين/ كافي
الرباط	جمعية العلماء / حزب الشعب	الشيخ خير الدين- شوقي مصطفاي
جدة (السعودية)	جمعية العلماء	الشيخ عباس بن الشيخ الحسين
تونس	الاتحاد الديمقراطي للبيان	الرائد قاسي حماي
بيروت	ا د ب ج / ح ا ح د/	إبراهيم كابويا- علاوة عميرة- مسعود أيت شعلال
جاكارتا	بدون انتماء	الأخضر الإبراهيمي
نيويورك(الأمم المتحدة)	ح ا ح د	امحمد يزيد- عبد القادر شندرلي
طرابلس	ح ا ح د	أحمد بودة
بغداد	ح ا ح د	عبد الرحمن بلعقون
كوناكري(غينيا)	ح ا ح د	عمر أوصديق (الرائد)
آكرا(غانا)	مارتينيكي متعاطف مع الثورة	فرانتز فانون
باماكو(مالي)	ح ا ح د	بوعلام أوصديق
نيودلهي	ح ا ح د	شريف قلال
بكين	ح ا ح د	مصطفى فروخي- عبد الرحمن كيوان
لندن	ح ا ح د	محمد كلو
ستوكهولم	ح ا ح د	محمد الشريف الساحلي
بون (ألمانيا الفدرالية)	ح ا ح د	حفيظ كرمان- أيت أحسن
روما	ح ا ح د	صالح محبوبي- الطيب بولحروف
برن (سويسرا)	ح ا ح د	عمر خوجة
مدريد	ح ا ح د	مسعود بوقادوم
كراتشي	دون انتماء حزبي	الرائد مولود إيدير
أنقرة	ح ا ح د	العقيد أوعمران
غانا	ح ا ح د	محمد حربي
طوكيو	ح ا ح د	عبد المالك بن حبيلس

ملاحظة : بلغ عدد البعثات 38 بعثة بينما لم يتجاوز عدد الدول التي اعترفت ب (ح م ج ج) عام 1962 ال30 دولة.

ملحق رقم 05 :

التطور العددي لجيش التحرير الوطني (الداخل)

في سنوات 1954-1961

تاريخ التقدير	التقدير الأدنى	التقدير المتوسط	التقدير الأقصى
نوفمبر 1954	300-450 مجاهد	1000-1500	3000
نهاية 1955	3000	/	6000
أوت 1956	9800	18000	20000
أكتوبر 1957	19900	20000	40000
ماي-جويلية 1958	20000	60000-70000	130000
صيف 1959	13300	27280	31350
جانفي –مارس 1960	12900	/	31948
جويلية 1960	8000	12651	21500
جويلية 1961	3500-5000	16000	30000-35000
جويلية 1962	/	/	/

المصادر :

حول تقديرات عام 1954 أنظر : جريدة المجاهد العدد 11 (نوفمبر 1957),سليمان الشيخ , المرجع السابق , ص138
Courierre, les fils de la toussaint ,p260 ; Tripier , op.cit ,p73 ; Teguia , l'Algérie en guerre , p312 ; Harbi , mirage et .. p127 ; Mammeri , op.cit , p115 ; Elsenhans , op.cit , pp433-434.

عام 1955 :. Meynier , Histoire intérieure , p 290 ; Tripier , op.cit , p76 ;Elsenhans , op.cit , p435

عام 1956 :أنظر تقارير مؤتمر الصومام وأيضا : Tripier , op.cit , p76 ; Elsenhans , op.cit , p435 ;

عام 1957 أنظر : Mahé/Bouaziz ,op.cit , p249 ;Tripier ,op.cit , p78 et p86

عام 1958 أنظر : جريدة المجاهد العدد 19-20 (فيفري مارس 1958) وأيضا :
Teguia , op.cit , p314 ; Tripier , op.cit , p206.

عام 1959 انظر : تقارير الولايات في اجتماع العقداء العشرة ؛ زوزو, محطات , ص 542-548 .وأيضا :
Tripier , op.cit , p 334 ; Meynier , op.cit , p742 .

عام 1960 أنظر : تقرير كريم بلقاسم في طرابلس (1959-1960) في : لزهر بديدة , مرجع سابق , ص80-81 .

عام 1961 أنظر : Tripier , op.cit , p528 ; Teguia , op.cit , p316 .

ملاحظة : لم يشر أي مصدر من المصادر التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة إلى تقديرات حول جيش التحرير الوطني في الداخل في عام 1962 , وفي المقابل أشار العديد منها إلى أرقام وإحصائيات حول جيش الحدود الشرقية والغربية وحول "المارسيين وأفراد القوة المحلية " الذين التحقوا بصفوف وحدات الولايات خلال الفترة الانتقالية (مارس-جويلية1962).

ملحق رقم 06 :

التطور العددي لجيش الحدود الشرقية والغربية
في سنوات 1957 - 1962

تاريخ التقدير	التقدير الأدنى	التقدير المتوسط	التقدير الأقصى
مارس 1957	1500 جندي	3000 جندي	4400 جندي
ماي- أوت 1958	4800	8500	11100
صيف 1959	11200	14000	15000
جانفي- مارس 1960	10100	12000	16500
جويلية 1960	21500	22000	23500
جويلية 1961	16000	21500	29700
جانفي 1962	/	30800	/
جويلية 1962	23000	31950-28000	36000-35000

المصادر :

- حول أرقام عام 1957 أنظر : محمد عطية الصغير , جيش التحرير الوطني بتونس , ص07 , وأيضا :
Faivre , L'ALN extérieure ,op.cit , p15 .
- معطيات عام 1958 أنظر :
Tripier , Autopsie de la guerre d'Algérie , p206 ; Faivre , ibid , p 09 .
- معطيات عام 1959 أنظر :
Zerguini , op.cit , p 113 et 128 ; Bouhara , op.cit , p334 ; Tripier , ibid. , p 339 ; Faivre , ibid. , p09 ; Meynier , Histoire intérieure du FLN , p 742 .
- معطيات عام 1960 أنظر : تقرير كريم بلقاسم الذي قدمه في اجتماع طرابلس (1959-1960) في : لزهر بديدة مرجع سابق , ص80-81 وأيضا :
Meynier , Histoire intérieure , p 321 ; Tripier , Autopsie de… , p428 ; Faivre , op.cit , p9 et 15.
- معطيات عام 1961 أنظر : محمد عطية الصغير , المرجع السابق , ص07 . وأيضا كل من :
Faivre , op.cit , p 09 ; Teguia ,l'Algérie en guerre , p318 .
- معطيات عام 1962 أنظر : سليمان الشيخ , مرجع سابق , ص 151 . وأيضا :
Harbi , mirage et réalité , p265 ; Meynier , op.cit , p321 ; Faivre , op.cit , p09 ; Stora , Histoire de la guerre d'Algérie , p 83 ; Stora , La gangrene et l'oubli , p179 .

ملحق رقم 07 :

وثيقة:

جيش التحرير الوطني 28-07-1961

موقف ضباط الحدود الغربية بعد استقالة
هيئة الأركان العامة

" بعد إطلاعنا على نبأ استقالة أعضاء هيئة الأركان العامة وعلى الأسباب التي أدت إلى هذا القرار الخطير , فإننا رأينا نحن ضباط وأعضاء القيادة الغربية ضرورة إعلان موقفنا من استقالة قادتنا .

" إن الأسباب التي دفعت بأعضاء هيئة الأركان العامة إلى الاستقالة كشفت عن عدم توافق الوضعية الحالية مع مبادئ الثورة ,وقد جاءت تلك الاستقالة للتعبير عن رفض إضفاء المصداقية على السياسة والسلوك اللذين يتنافيان مع المبادئ الثورية ومع قرارات طرابلس[1] .....

... إن احترام القوانين وقواعد الانضباط جعلنا نلجأ إلى الصمت لمدة طويلة , لكننا نرفض أن يتم تسخيرنا لإنقاذ سياسة غير مقبولة , إن أهمية هذا المشكل المطروح حرجة لأنه يتعلق بمصير الثورة ذاتها وبتوجهها , ويفرض علينا اليوم واجب إبداء صوتنا علنا على الأقل بصفتنا كمناضلين .

إن جيش التحرير الوطني لم يجد دائما من يقدم له الدعم من طرف هيئات القيادة التي كانت مهامها الأساسية تتمثل في خدمته , ولقد جابهنا عدة مرات مواقف عدائية معلنة من طرف مجموعة لا مبالية , ولكن ألا يعد ذلك مفزعا عندما ندرك بأن جيش التحرير الذي يعد الركيزة الأساسية للثورة نادرا ما كان يجد مساحة له على أعمدة جريدة المجاهد التي يفترض أنها لسان حال ثورتنا ....

....عند اختلافنا مع بعض الوزراء كنا نتساءل حول إذا ما كانت المواقف العدائية تجاهنا لم تستشر في صفوف القيادة العليا كلها ...

.... بسبب لا مبالاة مسؤولي الثورة وجدنا أنفسنا في وضعية مأساوية داخل هيئة معزولة يناوئها الجميع ...إن الحكومة في الوضعية التي هي فيها لا يمكن لها أن تتجاوب مع المهمة التي ألقيت على عاتقها ...وتكاد نشاطاتها تعطي انطباعا بأنها محصورة فقط في الميدان الدبلوماسي ,حتى أنها تبدو وكأنها أصبحت رهينة لتطورات الأحداث بسبب افتقادها للمبادرة ...

....في الأخير إننا نعتقد أن الحكومة لم يكن لها وجودا إلا كواجهة بدون محتوى متجانس ,لأن تفكك الهيئة الحكومية كان أحد أسباب التدهور الشامل ,فقد كان لكل وزير صلاحية اختيار معاونيه

1- يقصد بها قرارات الدورة الثاني للمجلس الوطني للثورة التي انعقدت في طرابلس في الفترة 16 ديسمبر- 18 جانفي 1960 , والتي أقرت في توصياتها إنشاء هيئة الأركان العامة بهدف توحيد قيادة جيش التحرير الوطني بشقيه - الداخلي والخارجي .

دون الأخذ بالمعايير الثورية الفعالة والنزيهة , ولهذا السبب فقد فضلت عناصر كثيرة داخل أجهزة الحكومة منذ البداية المشاركة في المقاومة بالطرق السهلة والمريحة جدا ....

إن الإرادة المعلنة للمساس بجيشنا تنبع من روح معادية للثورة , لأنها تستهدف المساس بقوة من القوى الحية لأمتنا...إننا نعلن ارتياحنا للإجراءات التي اتخذتها هيئة الأركان العامة من أجل الحفاظ على وحدة صفوف جيش التحرير الوطني , ونجدد القسم بالوفاء للمبادئ المقدسة التي ما فتئت هذه الهيئة عن الكفاح من أجلها ".

بتاريخ :28 جويلية 1961

موجهة إلى :

- مكتب المجلس الوطني لثورة
- نسخة إلى أعضاء هيئة الأركان المستقيلين.

(تحت غلاف معنون باسم : لجنة المناوبة القائمة بالإشراف على مقر القيادة المركزية للهيئة)

توقيع : الرائد : رشيد [2]

النقباء : العربي[3] , أبو بكر , جمال, حسين , بختي [4],

بن أحمد .....(هناك قائمة توقيعات بأسماء 17 نقيب ومرشح واحد .)

ملاحظة : النص الأصلي للوثيقة باللغة الفرنسية (08صفحات كاملة)

المصدر :

les Archives Nationales Algériennes , « Prise de position des officiers de l' ouest après la démission des membres de l'EMG » , microfiche : G023

2- الاسم الحقيقي للرائد رشيد هو أحمد مستغانمي , وكان يعد من المقربين من بومدين وقايد أحمد اللذين استدعياه إلى وجدة في عام 1957 (على إثر قضية العرباوي) , وقد تمت ترقيته إلى عضوية مجلس قيادة الولاية الخامسة عام 1959 على الرغم من احتجاجات النقيب الزوبير , ثم أصبح قائدا للحدود الغربية في عام 1960 .

3- العربي هو الاسم الثوري طايبي العربي أحد الضباط المقربين من هيئة الأركان العامة .

4- أبو بكر هو الاسم الثوري لقاضي محمد الذي أصبح رائدا عضوا في قيادة الولاية الخامسة , وجمال هو الاسم الثوري لشريف بلقاسم , وحسين هو الاسم الثوري لأحمد مدغري , وبختي هو الاسم الثوري لبختي نميش .

ملحق رقم 08 :

وثيقة :

جيش التحرير الوطني

اللجنة الوزارية المشتركة للحرب

هيئة الأركان العامة

توصيات الضباط المجتمعين في مقر هيئة الأركان العامة

بتاريخ 17 أوت 1961

" نحن : الضباط المجتمعون في مقر هيئة الأركان العامة في هذا اليوم 10 أوت 1961 : نعلن عن تضامننا مع الهيئة ونتقاسم معها وجهة نظرها حول جميع الأسباب التي أدت إلى استقالتها :

" إن ضعف السياسة التونسية للحكومة المؤقتة شجعت الحكومة التونسية على إتباع تكتيك المساومات والضغوط بهدف خنق جيش التحرير الوطني والمساس بشرف وكرامة مقاتليه .

واعتبارا من تصورنا بأن استقالة هيئة الأركان العامة هي حركة ذات دلالة سياسية , ان جيش التحرير الوطني هو قبل كل شيء جيشا من المناضلين , واعتبارا من ان توحيد جيش التحرير لم يصبح حقيقة إلا بعد مرور ستة سنوات من الكفاح ....

واعتبارا من أن جيش الحدود تحول إلى جيش ثوري حقيقي موحد ومنظم وهجومي بصورة صارمة , وبأن قوة جيش التحرير عند الحدود هي التي جعلت العدو يقوم بتثبيت عددا كبيرا من قواته على امتداد هذه الحدود ....

واعتبارا من أن جيش الحدود دفع خلا عمليات العبور الآلاف من الشهداء والجرحى ....

واعتبارا من أن جيش التحرير الوطني هو مشتلة حقيقية للمناضلين الثوريين , و العين اليقظة والنزيهة للثورة ...

واعتبارا من أن المستوى العددي والتقني لجيش التحرير الوطني هو الذي فرض عليه أن يتحول من الناحية التنظيمية إلى جيش وطني حقيقي ,و لذلك فإنه سيكون حتما الدعامة الأساسية (جنين) لجيش الغد .....

فإننا نطالب ونقرر ما يلي :

- العودة إلى المبادئ الثورية وضمان استمراريتها عن طريق وضع نظام رقابة على نشاطات المسؤولين في أعلي هيئات القيادة الثورية .

- ندد بالمناورات الإجرامية التي تحاول وضع مقاتلي الداخل في مواجهة الذين هم عند الحدود , لأن هذه السياسة تتقاطع مع نشاط مصالح الحرب السيكولوجية للعدو ....

- نعلن اتفاقنا على توحيد صفوفنا تحت قيادة هيئة الأركان العامة في هذه الساعة العصيبة التي تمر بها ثورتنا...

- نرى في تقديرنا إمكانية اعتماد سياسة حازمة وصارمة تجاه السلطات المغربية والتونسية ....
- نطالب من هيئة الأركان العامة مضاعفة حذرها في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدد حاضر ومستقبل البلاد "

نداء موجه إلى الجيوش . توقيع : (قائمة بأسماء 12 نقيب[1] و04 ملازمين[2] إلى جانب مسؤول مصالح الصحة[3] ومدير مدرسة المحافظين السياسيين[4])

1- من أبرز هؤلاء : عبد الرحمن بن سالم قائد المنطقة الشمالية (الحدود الشرقية) , صالح السوفي (بن ديدي) قائد المنطقة الجنوبية (الحدود الشرقية) , موسى بن أحمد (قيادة الحدود) , محمد بن أحمد (عبد الغني) وشاذلي بن جديد , محمود قنز , محمد عبد المؤمن (قائد معسكر ملاق), محمد زرقيني (المكتب التقني لهيئة الأركان) , محمد بوتلة (المكتب التقني أيضا) ...

2- سعيد عبيد (قائد مساعد للمنطقة الجنوبية للحدود الشرقية) , عبد القادر شابو (قيادة الحدود) , سليمان هوفمان (المكتب التقني لهيئة الأركان) .

3- هو الملازم الأول الدكتور محمد الصغير نقاش , الذي أصبح بعد عام 1962 الطبيب الخاص للرئيس بن بلة , ورفيقه في السجون والمعارضة السياسية .

4- هو الصافي بوديسة , وقد أصبح الرجل وزيرا عند تشكيل أول حكومة في الجزائر المستقلة , وللتوضيح يجب التمييز بين مدرسة المحافظين السياسيين و المحافظة السياسية لهيئة الأركان التي كان يديرها النقيب الهاشمي هجرس (النقيب عمار) , لأن الأولى كانت تعمل على تخريج الإطارات بينما كانت الثانية تتولى الدعاية والتوجيه والتعبئة السياسية لجيش الحدود وتعمل على إخضاعه بصورة مطلقة للقيادة الثلاثية للهيئة .

ملحق رقم 09:

موقف قيادة الولاية الخامسة من استقالة هيئة الأركان العامة

جيش التحرير الوطني

قيادة الولاية الخامسة

توصيات(اجتماع 26 سبتمبر 1961)

" اجتمع أعضاء القيادة العامة للولاية الخامسة اليوم من أجل إبداء رأيه حول الوضعية الاستثنائية التي أصبحت عليها هيئة الأركان العامة .

انطلاقا من قناعتنا بأننا قمنا بصورة موضوعية بلفت انتباه الحكومة المؤقتة في رسالة مؤرخة في 18 سبتمبر 1961 , حول خطورة التوتر الذي تعرفه صفوف الإطارات والجنود والمناضلين .

واقتناعا منا أيضا بأن الحكومة المؤقتة يبدو أنها لم تأخذ بعين الاعتبار المخاوف المعلنة لمقاتلي جيش التحرير الوطني , ولم تبادر باتخاذ تدابير مواتية للحفاظ على وحدة وقوة وتجانس الجيش .

إننا على يقين بأن استمرار الأزمة الحالية سيلحق الضرر بالقيادة الداخلية والخارجية للثورة , وسيؤثر على جهودها الرامية إلى تكثيف الكفاح في الداخل وعند الحدود .

ونحن على اقتناع أيضا بأنه يجب منع أي محاولة لتعريض القدرات القتالية والإمكانات المادية والمعنوية لجيش التحرير الوطني والشعب الجزائري لأي ضرر معنوي بعد سبعة سنوات من الحرب .

إن انفجار هذه الأزمة في وضح النهار سيقدم دون شك خدمة كبرى لمصلحة العدو ...

واقتناعا منا بأن جيش التحرير الوطني سيظل الضامن الوحيد لتحقيق انتصار أهداف الثورة , وبأن قوة هذا الجيش تكمن في وحدته , فإننا نرى بأن الحل مرتبط بالقيام بمسعى متفان وسريع من أجل تفادي الانعكاسات والنتائج غير المتوقعة التي تهدد جيش التحرير بصورة خاصة والثورة برمتها بصورة عامة .

لهذا فإن القيادة العامة للولاية الخامسة :

- تطالب بالعودة الفورية لهيئة الأركان العامة باعتبارها القيادة الوحيدة القادرة على الحفاظ على وحدة جيش التحرير الوطني , وعلى دراسة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد للوضعية الراهنة بما يحقق المصلحة العليا للثورة .

- تلح على الحكومة المؤقتة توجيه الدعوة إلى عقد اجتماع موسع واستثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من أجل إخراج الثورة من حالة الانسداد التي آلت إليها ...

- تطالب من كافة القادة والهيئات الثورية تقديم المصلحة العليا للأمة .

إلى الجيوش : في 26 /1961/09

نسختين إلى :

- رئيس مجلس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

- هيئة الأركان العامة .

من طرف : القيادة العامة للولاية الخامسة

- الرائد عثمان [1]

- الرائد ناصر [2]

المصدر :

Les Archives Nationales Algérienne , « Résolutions du commandement général de la W5 après la démission de l'EMG » microfiche G :023 (02 pages) .

1- هو الاسم الثوري لبوحدو بوحجار , الذي تولى قيادة المنطقة الرابعة للولاية الخامسة في سنوات 1957-1959 ثم أصبح عضوا في مجلس قيادة الولاية بعد استدعائه إلى وجدة في عام 1960 , وترقى في أواخر عام 1961 إلى رتبة عقيد ليصبح آخر قادة الولاية الخامسة خلال الثورة .

2- هو الاسم الثوري لمختار بوعيزم الذي أصبح عضوا في آخر مجلس قيادة للولاية الخامسة على إثر الشغور الذي خلفه استشهاد كل من العقيد لطفي والرائد فراج , و ترقية قايد احمد إلى عضوية هيئة الأركان العامة .

ملحق رقم 11 (مكرر) :

وثيقة : قرارات لجنة الحدود [1]

قررت لجنة الحدود بعدما انتهى إليها تحقيق سيكون موضوع تقرير خاص , باتخاذ الإجراءات الآتية التي تمت المصادقة عليها بالإجماع .

1- تموين وتجهيز وحدات نقل السلاح يجب أن يتم في الآجال الضرورية والمواتية.

2– إلغاء تعدد السلطات (في القواعد الحدود) .

3- سيتم توجيه كل العناصر الموجودة عند الحدود (إلى الداخل)في أقصر الآجال, ولا يمكن السماح بالمكوث عند الحدود إلا للعناصر التي هي على أهبة الانطلاق (نحو الداخل) .

4- سوف تقوم لجنة طبية بالفصل في وضعية العناصر الموجودة عند الحدود , حيث لن يسمح بالمكوث إلا للعناصر المؤهلة صحيا .

5- سوف ترسل مصلحة الصحة (الحدود) طبيبين إلى مصلحة القاعدة الشرقية يتكفلان بتوجيه العناصر وبالوضعية الصحية عند الحدود .

6- سوف ترافق لجنة مشكلة من ممثلين عن الولايات في المستقبل كتائب نقل السلاح والرجال إلى غاية خط موريس , وستكون مهمتهم هي مراقبة الظروف التي تتم فيها هذه العملية .

03 / أفريل 1958

لجنة الحدود (ختم باسم قاعدة تونس)

ملاحظة : ما كتب بين قوسين في النص المترجم عن الأصل غير أصلي (أنظر الوثيقة الأصلية في الملحق المكرر)

1- يجدر توضيح أن لجنة الحدود كانت تضم آنذاك كل من : كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف إلى جانب أوعمران , لأن هذه القرارات تم اتخاذها قبل ستة أيام من انعقاد اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في 09 أفريل 1958 , والذي تمخض عنه قرارين هامين هما : تشكيل الدوائر الثمانية وتوزيع المهام بين أعضاء ل ت ت وتأسيس قيادة العمليات العسكرية بشقيها الشرقي والغربي .

ملحق رقم 12:

وثيقة* : مهام هيئة الأركان العامة كما حددتها تعليمة الحكومة المؤقتة الجزائرية في 31 جانفي 1960 **

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

رئاسة المجلس

التعليمة الحكومية الصادرة بتاريخ 31 جانفي 1960 والمتعلقة بصلاحيات ومهام قائد هيئة الأركان العامة

- هيئة الأركان العامة هي القيادة العليا لجيش التحرير الوطني , وتتوجب عليها مسؤولية توجيه وتنسيق العمليات العسكرية على المستوى الوطني .
- يتوجب على الهيئة تموين الداخل (الولايات) بالعتاد الحربي وبالمال والإطارات .
- يخضع قادة الولايات وقادة الحدود إلى سلطة هيئة الأركان العامة في كل المسائل العسكرية .
- تعد هيئة الأركان مسؤولة عن التكوين والتدريب العسكري للإطارات وعلى معسكرات الراحة
- يمكن للهيئة تعين الضباط السامين (إلى رتبة نقيب) بناء على اقتراحات مجالس الولايات .
- تتكفل الهيئة بمهام الشرطة العسكرية في المناطق التي يتم تحديدها بالاتفاق مع اللجنة الوزارية المشتركة للحرب .
- تشرف الهيئة على مصلحة الصحة العسكرية التي تزاول نشاطها في مناطق محددة .
- يتوجب على الهيئة تقديم تقارير منتظمة حول نشاطها إلى اللجنة الوزارية المشتركة للحرب .

رئيس المجلس :

فرحات عباس

اللجنة الوزارية المشتركة للحرب

بن طوبال : بوصوف: كريم :

ùùùùùùùùùùùùùùùùùùùùùùùùù

* مصدر هذه الوثيقة هو: (الأرشيف الخاص للرائد عز الدين – رابح أزراري-)

** العنوان الأصلي لهذه الوثيقة هو :

Circulaire gouvernementale du 31 janvier 1960 portant attributions du chef d'état-major général de L'ALN .

ملحق رقم 13 (مكرر):

تقرير النقيب سي البغدادي[1] (1957/09/05)حول صعوبات اختراق السدود المكهربة ونقل السلاح إلى الداخل

وثيقة :

جيش وجبهة التحرير الوطني

في 05 سبتمبر 1957

إلى العقيد سي عمارة[2] قائد القاعدة الشرقية

الأخ العزيز :

إن الموقع الجغرافي للقاعدة الشرقية بمجموع مناطقها , بالإضافة إلى المهمة الأساسية التي أوكلت إليها من قبل القيادة العليا للثورة الجزائرية تكشفان الأهمية الكبيرة لهذه القاعدة .

وعلى الرغم من أنني لا أريد التهوين من النشاط الدءوب والإرادة الحية التي تميز رجالك (جنودك) , إلا أنني أرغب في لفت انتباهك إلى وضعية أليمة قمت بمعاينتها خلال عبوري لأحد المسالك الرئيسية لنقل الأسلحة إلى الداخل , من أجل تسوية هذا المشكل وإيجاد العلاج الفعال له .

من دوار بني صالح إلى غاية السدود الشائكة التي أقامها العدو على امتداد سكة حديد سوق أهراس – عنابة , لاحظنا خلو المنطقة من السكان بصورة مطلقة , وكل الدواوير قد تم تدميرها من طرف العدو , بسبب غياب الدعم والإسناد من طرف جيشنا فقد لجأ بعض سكان تلك القرى إلى الاستقرار في مناطق قريبة من تجمعات العدو , ونجم عن هذا أن أصبح الحصول على التموين صعبا جدا .

وكمثال على هذا : قضت ثلاثة كتائب نقل أسلحة متوجهة إلى الداخل (اثنين منها إلى الولاية الرابعة والأخرى إلى الولاية الثانية)حوالي 70 ساعة دون تناول الطعام , لأنها لم تجد أي مخزن لتموين قوافل السلاح بالغذاء .....

1- اسمه الحقيقي أحمد عليلي , وهو من مواليد 18 ماي1925 بعين الدفلى , انخرط في الكشافة الإسلامية ثم في حزب الشعب (المنظمة الخاصة) ,عند الانطلاقة كان رفيقا لسويداني بوجمعة , أصبح نقيبا قائدا للمنطقة الثالثة في الولاية الرابعة في نهاية عام 1956 , وتجدر الإشارة إلى أنه قام في عام 1957 بمهمتين لجلب السلاح من الخارج لصالح الولاية الرابعة (هذا التقرير عن المهمة الثانية التي اجتاز فيها خط موريس رفقة 170 مجاهد) بينما كانت المهمة الأولى في 12 جويلية 1957 في المغرب الأقصى وقد منيت بإخفاق شديد في إقناع بومدين بتسهيل تسلم الولاية الرابعة لحصتها من الأسلحة المودعة عند الحدود الغربية . ثم عاود البغدادي التوجه إلى المغرب مرة أخرى في جويلية عام 1958 لنفس المهمة إلا أنه لم يبلغ وجهته و استشهد في كمين للجيش الفرنسي .

2- هو العقيد عمارة العسكري الشهير ب عمارة بوقلاز , من مواليد عام 1925 بعنابة , تلقى تعليمه في زاوية ولم ينه دراسته الابتدائية , انخرط في سلاح البحرية الفرنسية عام 1944 , ثم التحق بحزب الشعب بعد ح ع 2 , عند انطلاقة الثورة كان مساعدا لبن عودة في مناطق القالة وعنابة , وبعد مؤتمر الصومام أصبح عقيدا قائدا للقاعدة الشرقية وعضوا في م و ث ج , ثم عضوا في قيادة العمليات العسكرية في أفريل 1958 ثم عزل منها على إثر قضية العموري .

.... إنه من الضروري أن نطلعكم على نقل التنسيق والاتصال بين القاعدة الشرقية والولاية الثانية .وكمثال على هذا : إذا نجحت كتيبة في عبور السدود , ولم يكن بها عناصر سبق لها أن قامت بالعبور من قبل فإنها سوف تضطر إلى السير ليلا على غير هدى (بصورة عمياء) من أجل اجتياز أطول مسافة ممكنة لتأمين نفسها و تفادي أي اشتباك مع العدو .

ولهذا فإنني أقترح عليك من أجل ضمان مسيرة أفضل لقوافل السلاح :

1- انتقاء العناصر الذين يرافقون كتائب نقل السلاح من بين المناضلين المخلصين , والمستقيمين روحا وبدنا (قالبا قالبا)ويتمتعون بإيمان لا يتزعزع ولا يولون اعتبارا إلا للواجب الوطني .

2- التعجيل بوضع مخازن للتموين من اجل ضمان تقديم الغذاء لكتائب نقل السلاح .

3- تزويد فيالق القاعدة الشرقية بأسلحة ثقيلة (مورتي , بازوكا ...الخ) , ووضع تلك الفيالق على مقربة من السدود المكهربة من أجل مواجهة خرجات العدو بالليل والنهار (يقصد دوريات الحراسة) ....

4- تكثيف عمليات تخريب السدود عن طريق قطع الأسلاك في مناطق مختلفة على امتداد سكة الحديد .

5- تدمير المحولات الكهربائية , لأن العدو يعتزم في النصف الأول من هذا الشهر (سبتمبر 1957) البدء في كهربة السدود بتوتر يبلغ 1000 فولت , وهوا لأمر الذي سيجعل العبور مستحيلا ؟ .

إنه يتعين علي أن أطلعك بأن الكتيبة السادسة التابعة للفيلق الثاني المتوجهة إلى منطقة الجزائر العاصمة (الولاية الرابعة) , إلى جانب كتيبة سمندو قد وقعتا في موقعين مختلفين في كمائن نصبها لهما العدو في مكان عبورهما بناء على معلومات دقيقة .... ولهذا فإنه من الضروري أن يحاط انطلاق كتائب نقل السلاح من تونس بالسرية التامة لتفويت فرصة ترصدها من قبل استخبارات العدو .

إن الثورة الجزائرية مدرسة حقيقية يتوجب على كل واحد منا أن يستخلص منها أفضل الدروس التي تسمح لنا بصورة دائمة بتطوير وتحسين أداءنا العسكري والسياسي , لكي نضمن تحقيق نصر باهر على الاستعمار الغاشم . ومن أجل القيام بعلاج الوضعية التي أشرت إليها بكل تفاصيلها , فإنه من الضروري أن يتوجه أحد أعضاء هيئة أركان قيادة القاعدة الشرقية إلى المواقع المذكورة لمراقبة ودراسة الوقائع والمعطيات .

إن هذا يستوجب العناء , وأتمنى أخي العزيز أن تأخذ تقريري هذا بعين الاعتبار وأن تساهم بالحل اللازم . تحيا الثورة الجزائرية . تحيات وطنية .

الولاية الرابعة

النقيب بغدادي

فهرس الأعلام

1- فهرس الأعلام :

(أ)

(ā)

- بن عبد الرزاâ أحمد(العقيد سي الحواâ): 184 Û 253 Û 264 Û 272 Û 299 Û 302 Û 303 Û 304 Û 305 Û 327 Û 341 Û 343 Û 387 Û 445 Û 446 Û 448 .

- بن عودة (العقيد عبد القادر): 94 Û 117 Û 118 Û 124 Û 148 Û 168 Û 180 Û 206 Û 250 Û 256 Û 257 Û 265 Û 332

- بن عمار (مصطفى): 62 Û 297 Û

- بن علا (الحاÿ):117 Û 298 .

- بن عبد المالÕ (رمضان) :50 Û 94 Û 117 Û 124 Û 137 Û 290 .

- بن العقون (مسعود): 117 Û 243 Û

- بن العقون (عبد الرحمن):51 Û 94 .

- بن أحميدة (عبد الرحمن):70 .

- بن سونة (الطيبÆ Ţمد):30 Û 71 .

- بيطاŕ (رابŃ):28 Û 30 Û 50 Û 63 Û 69 Û 77 Û 78 Û 79 Û 87 Û 94 Û 98 Û 103 Û 110 Û 111 Û 114 Û 116 Û 117 Û 123 Û 137 Û 138 Û 167 Û 197 Û 236 Û 239 Û 267 Û 275 Û 276 Û 277 Û 278 Û 279 363 Û 380 Û

- بيرفيي(لهي): 72 Û 73 .

- بوحدو بوحجار (العقيد عثمان):294 Û 295 Û 297 Û 365 .

- بورŒام (جامس):16 Û 17 .

- بوبنيدر(العقيد صاŗ): 262 Û 263 Û 266 Û 380 Û

- بوحارة(النقيÆ عبد الرزاâ): 46 Û 62 Û 216 Û 226 Û 399

- بوخرŕ (علي): 40 .

- بوضربة (أحمد)269 .

- بوقلاز عمارة (العسكري):172 Û 173 Û 180 .

- بوقرة أحمد (سي اŢمد):30 Û 69 Û 148 Û 164 Û 184 Û 253 Û 264 Û 268 Û 272 Û 281 Û 282 Û 283 Û 284 Û 285 Û 301 Û 302 Û 305 Û 327 Û 341 Û 385 Û 445 Û 446 Û 448 .

- بومدين (بوخروبة Ţمد): 33 Û 55 Û 170 Û 173 Û 180 Û 181 Û 214 Û 215 Û 218 Û 227 Û 230 Û 231 Û 233 Û 237 Û 253 Û 254 Û 263 Û 288 Û 294 Û 295 Û 296 Û 297 Û 306 Û 308 Û 309 Û 328 Û 329 Û 362 Û 363 Û 364 Û 366 Û 380 Û 385 Û 386 Û 390 Û 392 Û 393 Û 397 Û 399 Û 402 Û 403 Û 404 Û 405 Û 406 Û 407 Û 409 .

- بوتفليقة عبد العزيز(عبد القادر المالي):33 Û 55 Û 295 Û 404 Û 404 Û

(ت)

(ǯ)

(ح)

(خ)

-

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(â)

(ش)

(غ)

(ف)

(ä)

(õ)

(ل)

(ن)

(ه)

(و)

(ي)

فهرس البلدان والأماكن

2-فهرâ الأماكن والبلدان :

(أ)

(ā)

(ت)

- تلمسان: 274 Û 289 Û 290 Û 297. 363 Û 383 .

- تطوان: 176 Û 335 .

- التيطري(منطقة): 130 Û 280 .

- تيزي وزو: 274 Û 381 Û 394 .

(ǯ)

- الجزائر: 14 Û 18 Û 20 Û 25 Û 38 Û 39 Û 43 Û 60 Û 61 ÛÛ 70 Û 71 Û 72 Û 73 Û 74 Û 75 Û 79 Û 86 Û 87 Û 91 Û 97 Û 105 Û 110 113 Û 114 Û 132 Û 138 Û 151 Û 156 Û 176 Û 187 Û 188 Û 189 Û 192 Û 193 Û 194 Û 202 Û 220 Û 260 Û 314 Û 315 Û 323 Û 361 Û 368 Û 380 Û 426 Û 430 .

- الجزائر(العاصمة): 30 Û 50 Û 69 Û 104 Û 110 Û 111 Û 112 Û 114 Û 115 Û 123 Û 127 Û 128 Û 132 Û 134 Û 137 Û 138 Û 141 Û 142 Û 143 Û 151 Û 164 Û 167 Û 202 Û 219 Û 269 Û 271 Û 275 Û 277 Û 278 Û 279 Û 289 Û 373 Û 380 Û 381 Û 394 Û 417 Û 419 Û 442 Û 443 .

- جباحية(البويرة): 278 .

- الجلفة: 309 Û 342 .

- جيجل: 256

- الجنوā القسنطيني: 115 .

(ح)

- حاسي بحبǴ: 342 .

- الحمامات (تونس): 429 .

(ƿ)

- الخروā: 256 Û 341 .

- Rيس مليانة: 280 .

- خنشلة: 166 Û

(د)

- الدار البيضاء (المغرā): 222 .

- دمشĘ: 216 .

- دوار كيمل(أريس): 332 .

(ذ)

- ذراţ بن خدة: 260.

(ر)

(ز)

(â)

(ش)

(ȧ)

(ل)

(م)

- المشروحة:256
- مصر :109 Û 187 Û195 Û 203 Û 223 Û324 Û371 Û447 .
- المغرب الأقصى:33 Û38 Û47 52 Û 99 Û 124 136 Û 169 Û176 Û181 Û183 Û187 Û193 Û195 Û 203 Û204 Û 208 Û209 Û211 Û233 Û237 Û240 Û281 Û282 Û287 Û291 Û293 Û294 Û335 Û338 362 Û365 Û366 Û404 Û405 Û445 Û447 Û450 .
- المسيلة:272 Û300 .
- معسكر: 375 .
- مونوري (حي باريسي):109 .
- ميلة:256
- الميلية:258 .
- ملاة(معسكر على الحدود الشرقية) : 235 Û 377 Û410 .
- مغنية : 128 Û290.
- مستغانم :289 .

(ن)

- الناظور: 128 Û216 Û296 Û290 Û363 Û365 .
- نيويورك :142 Û151 Û158 Û

(ه)

- هورنو(بلجيكا):81 Û97 Û102 Û106 Û 111 Û

(و)

- وادي سوف:244 Û
- واضية (تيزي وزو):102 Û
- وجدة:295 Û 296 Û290 Û292 Û304 Û363 Û365 Û 366 .
- الونزة:256 .
- الونشريس :279 Û 280 Û286 .
- وهران: 124 Û132 Û137 Û289 .

فهرس المواد

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: الهيئات القيادية للثورة من الصومام إلى تشكيل الحكومة المؤقتة

(1956 -1958)

الفصل الرابع: الهيئات القيادية الخارجية للثورة 1958-1962

الفصل السابع :

خلفيات انغلاق القيادة الثورية وانهيار المؤسسات السياسية للثورة61-1962